



مرکز الایجاد

بيانات الإيداع: في دائرة المكتبة الوطنية بالملكة الأردنية الهاشمية

الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ).

مراتب الإجماع: أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي؛ تحقيق: محمد صلاح فتحي

عمان، دار الفتح للنشر، ٢٠٢١ م.

٧٢٠ ص، قياس القطع: ٢٤×١٧ سم.

الوصف: الأحكام الشرعية / علم الفقه / الفقه الإسلامي.

التصنيف العشري (د بوي): ٢٧٠.

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (٢٠٢١/١٤/٢٣٢٦).

الرقم المعياري الدولي (ISBN) ٩٧٨-٩٩٥٧-٢٣-٥٧٣-٤



9 789957 235734

الطبعة الأولى

١٤٤٢ هـ = ٢٠٢١ م



دار الفتح للدراسات والنشر

رقم الهاتف: ٦٤ ٦٥١٦٣٥ (٠٠٩٦٢)

رقم الجوال: ٤٦٧ ٩٢٥ ٧٧٧ (٠٠٩٦٢)

ص.ب. ١٩١٦٣ عمان ١١١٩٦ الأردن

البريد الإلكتروني: info@daralfath.com

الموقع الإلكتروني: www.daralfath.com

الدراسات المنشورة لا تعتبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر

جميع الحقوق محفوظة. لا يُسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال أو رفعه على شبكة الإنترنت دون إذن خطي سابق من الناشر. حقوق الملكية الفكرية هي حقوق خاصة شرعاً وقانوناً، وطبقاً لقرار مجمع الفقه الإسلامي ورواه الحاشية فإن حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مضمونة شرعاً، ولا صحتها التصرف فيها، فلا يجوز الاعتداء عليها.

All rights reserved. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means without written permission from the publisher.

مراتب الإجماع

تصنيف الإمام المجتهد

أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي

الترقي سنة ٤٥٦ هـ

يُحَقِّقُ لِأَوَّلِمَرَّةٍ عَرَبِيَّةً ثَلَاثَ نُسَخٍ خَطِيئَةٍ، وَصُولُ أُخْرَى مُسَانِدَةٍ
وَفِيهِ زِيَادَاتٌ كَثِيرَةٌ عَلَى الْمَطْبُوعِ، وَيَقْلِلُهُ «نَقْدُ مَرَاتِبِ الْإِجْمَاعِ»
لِلْإِمَامِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ تَيْمِيَّةَ وَمَعَ «أَوَّلِمَرَّةٍ اسْتَدْرَاكَتْ لِعَلَّامَةِ جَمَالِ الْبَيْنِ
الرَّيِّعِيِّ الْيَمِينِيِّ» (ت ٧٩٢ هـ)

تحقيق وتعليق

محمد صلاح فتحي

«ابن حزم من أعظم نقلة الاجتماعات اطلاعاً، وأكثرهم انتقاداً»
ابن تيمية



دار الفتح

للدراسات والنشر



«ولنا فيما تحققتنا به تأليف جمة... لم نقصد بها قصد مباهاة فنذكرها، ولا أردنا
الشمعة فنسبها، والمراد بها ربنا جل وجهه، وهو ولي المؤمنين فيها، والملي
بالمجازة عليه، وما كان الله تعالى فسيّدو، وحسبنا الله ونعم الوكيل».

ابن حزم في «رسالة في فضائل الأندلس وأهلها»

ضمن مجموع رسائله (١٨٦/٢ - ١٨٧)

«الإجماع إنما هو على مسائل يسيرة، قد جمعتها كلها في كتاب واحد، وهو
المرسوم بكتاب «المراتب»؛ فمن أراد الوقوف عليها فليطلبها هناك».

ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (٧٩/٢)

«الإجماع من أقوى ما يُقدّر عليه في العلم».

الإمام الشافعي في «الأم» (٧٦٢/٨)

«وأما نقل الإجماع أو عدم النزاع، فلا ينتهض به إلا الأفراد من العلماء المطلعين،
ومع هذا فالغلة له فيه كثير جداً، حتى إنني لا أعرف أحداً ينقل الإجماعات إلا وقد
وجد فيما ينقله من الإجماعات فليزاع كم يطلع عليه».

ابن تيمية في «الرد الكبير على الشبكي في الطلاق المعلق» (٦٩٢/٢)

مقدمة التحقيق

«ابن حزم من أعظم نقلة الإجماعات اطلاعاً، وأكثرهم انتقاداً».

ابن تيمية في «الرد الكبير على الشبكي في الطلاق المعلق» (٦٢٣/٢)

«الشيخ يقولون: أصح الإجماعات إجماعات ابن حزم».

الوثائقي في «المعيار المعرب» (٣٤/١٢)

«لَسْنَا نَرْضَى عَمَّنْ يَغْضَبُ لَنَا، إِنَّمَا نَرْضَى عَمَّنْ يَغْضَبُ لِلْحَقِّ، وَلَا نُسَرُّ بِمَنْ
يَنْصُرُ أَقْوَالَنا، إِنَّمَا نُسَرُّ بِمَنْ يَنْصُرُ الْحَقَّ حَيْثُ هُوَ».

ابن حزم: نقلاً عن محمد بن خليل

في مقدمة «الفتح المغلي» تكملة المحلى

بواسطة «المؤرد» لأخى «مخطوط» (٧-١)



مقدمة التحقيق

الحمد لله رب العالمين كثيراً على نعمه السالفة والخالفة، والموجودة والمستأنفة، حمداً يرضيه عناو يكثبنا به في جملة حامدين، وصلى الله على محمد بن عبد الله، عبده ورسوله، وخاتم أنبيائه خصوصاً، وعلى جميع ملائكته وأنبيائه عامة، وعلى ذريته وآله الطيبين الطاهرين، وعلى أزواجه، وسلم تسليماً كثيراً. ونسأل الله تعالى عوناً على ما يُرضيه، وتواً. وفقاً لفعل يلدته، وهداية لما اختلّف فيه من الحق بإذنه^(١).

وبعد،

فإنني قد تجشمت أمراً، أعلم أنه مرّ عسير على كل مؤمن يتقي الله عز وجل في دينه، فهو يحترم ويقدر ثراث هذه الأمة الضخم الجليل الذي خلفه لها علماءؤها الأبرار، ألا وهو إخراج كتب التراث وتحققها، الذي في حظري - كما هو في نظر ثلة من أكابرنا - تمضيكل لك أمر لا ينبغي أن يقوم به غير أفراد من الناس ممن أمضوا أعمارهم في تعلم أدوائه، من عريته، وفقهه، وحديثه، وغيرها، مع طول ملازمة واطلاع على طائفة كبير من المخطوطات، والتمرس في قراءة أنواع مختلفة منها، ومعرفة ما كتبت به من أقلام وخطوط، وغير ذلك مما يعلمه أهل هذا الشأن من أمثال الشيخ المحقق عبد السلام هارون، والشيخين الأستاذين أحمد محمد شاكر، ومحمود محمد شاكر، والشيخ أحمد صقر،

(١) من مقدمة «الضادع» للمصنف رحمه الله، بتحقيق: مشهور حسن (ص ٣٧٣).

والأسرة تاذ الدكتور محمود محمد الطنجا، وغيرهم من سدة هذا الفن الشريف ومقدميه - رحمه الله عليهم أجمعين - قبل أن يدخله الدخلاء، وينتجله الأدياء، ويتفحمة العوام والدُّهماء.

وإنه لم يلجئني إلى تجشيم هذا الأمر، والتطفل على أصحابه - وحاله كما وصفت - إلا ما رأيته من ضرورة ملحة لإقامة نص هذا الكتاب الجليل الذي يُعدُّ - بحق - من أفراد الكتب في هذا الباب، مع شيء أجده في نفسي من محبة صادقة - إن شاء الله - له صفة ذلك الجبل الأشم، الإمام الكبير أبي محمد بن حزم، عليه سحائب الرحمة والرضوان.

أما عن قصتي مع تحقيق هذا الكتاب:

فإنني مذ عقلت وعرفت طريق الطلب، أنا متعلق مشغوف بمصنفات الإمام ابن حزم - رحمه الله عليه - مد من مطالعتها، وأتظر فيها، سألني تحصيل المطبوع منها والمخطوط.

وقد كان وقع في نفسي قديماً أن أضع شرحاً مختصراً على كتاب «المراتب» أوضح فيه لفظة مشككة، أو أحل في عبارة مغلقة، مع الوقوف على مواطن الاتفاق، والاختلاف في عبارات مصنفه، ونسبة كل قول واحتراز فيه إلى قائله، إلى غير ذلك من مقاصد توجع الكتب.

وقد كان اعتمادي في هذا الأمر حين شرعت فيه على الطبعة المعروفة للكتاب، التي هي بتحقيق الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله، التي هي النشرة الوحيدة لهذا الكتاب^(١)، وإن اختلفت ونشروها.

(١) صدرت مؤخراً نشرة جديدة للكتاب من مطبوعات دار ابن حزم، بيروت، بعناية: حسن =

وكان قد غمّني كثرة ما وقع في هذه النشرة من اضطراب، وسقط، وتحريف؛ مما يلحظه كل متأمل فيها بأدنى نظر.

وظللت على ذلك زماناً أقبل الكتاب، وأستفيد منه على عييه هذا، إلى أن أكرمني الله - عز وجل - بالوقوف على كتاب «الإقناع في مسائل الإجماع» لأبي الحسن بن القطان الفاسي^(١) - رحمه الله - فكنت أقارن ولله بل ما جاء فيه من عبارات نقلها ابن القطان عن «المراتب» مع ما يقابلها في نشرة الشيخ الكوثري؛ حتى وقفت من ذلك على جملة كبيرة من الاختلافات أكدت عندي بما لا يدع مجالاً للشك سقم النسخة التي اعتمد عليها الشيخ رحمه الله، وكونها نسخة غير كافية لضبط نص الكتاب؛ كما كنت خمنت في هذا الوقت أيضاً كون هذه النسخة ناقصة إلا خيراً؛ لما جلي آخرها من قول المصنف: «وَلْيَعْلَمِ الْقَارِئُ لِكَلَامِنَا بَيْنَ قَوْلِنَا: «لَمْ يُجْمَعُوا»، وَبَيْنَ قَوْلِنَا: «لَمْ يَتَّفِقُوا» فَرْقاً عَظِيماً». وكنت أقول في نفسي: لا بُدَّ أن لهذه العبارة رقعة بما قبلها^(٢)، وهو قوله: «ثم لجمهور علماء

= أحمد إسبر، وهي مجرد صنف جديد لنشرة الشيخ الكوثري رحمه الله، مع تعليقات يسيرة، لا علاقة لها بضبط نص الكتاب في الغالب؛ فليست على الحقيقة مما يُطلق عليه «تحقيق» بالمعنى الاصطلاحي؛ لذا أحسن صاحبها حين بين هذا في شرحه لعمله في الكتاب في مقدمته، وأيضاً حين كتب على طرحتها: «بعناية: حسن أحمد إسبر»، ولم يكتب: «بتحقيق: حسن أحمد إسبر» كما هو شأن كثير من الأدعياء في هذا الزمان، وإن كنت لأرى ضرورة للإقدام على إخراج كتاب بهذه الطريقة التي لا تمثل أي إضافة حقيقية على من تقدم وأخرجه.

(١) وقد ضم هذا الكتاب بين دفتها يزيد على ثلث محتوى كتاب «المراتب»، وسوف تأتي الإشارة إليه - إن شاء الله - في القسم الخاص بالتعريف بالآصول المعتمدة في التحقيق.

(٢) وهي عبارة لا تعلق لها البتة ببيان شرط المصنف، أو اصطلاحه في الكتاب من بيان =

الحديث أئمتنا - رضي الله عنهم - اتفقات أخر لم نذكرها ههنا؛ لأنهم لم يجمعوا على تفسير من خالفها - فضلاً عن تكفيره - كما أنهم لم يختلفوا في تكفير من خالفهم فيما قدمنا في هذا الكتاب. وأنه لا بُدَّ أن هناك تيممة لهذا الكلام يُبين فيها المصنف ما هو الفرق بين قوله المذكور في تلك العبارة: «لم يجمعوا» وقوله: «لم يختلفوا»، وأنَّ قوله: «وبين قولنا: لم يتفقوا» خطأ، والصواب أن يقال: «وبين قولنا: لم يختلفوا».

فلما رأيت الأمر كذلك؛ سارعتُ إلى البحث عن نسخة مخطوطة للكتاب، لعلِّي أجِدُ فيها بُغيي من سند هذا الخلل الواقع في هذه الطبعة؛ فسألت أول ما سألت: صاحبنا الشيخ الدكتور محمد بن جاسم الرياحان - ابن تميم الظاهري - وهو - وفقه الله - ممن له عناية فائقة بكتب الإمام ابن حزم - رحمه الله - خاصة، وبتراث أهل الظاهر عامة؛ فأخبرني بعدم امتلاكه لنسخ خطية له، وذكر لي أن لدى الشيخ أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري نسخة منه؛ فسارعتُ إلى مراسلة الشيخ حفظه الله - بشأن تلك النسخة بواسطة أخينا في الله أبي عبد الله الظاهري، وما إن وصل خطابي إلى الشيخ بارك الله في عمره، ومثَّعه بالصحة والعافية - حتى سارعتُ إرسال صور النسخة التي لديه، شافعاً إياها بكتاب يُبين لي فيه ما تعلمه عن الكتاب، وعن اصطلاح الإمام فيه، ونقد الإمام ابن تيمية، إلى غير ذلك^(١).

= الفرق بين ما يُصدِّره من عبارات بقوله: «اتَّفَقُوا»، وما يُعَلِّله بقوله: «أجمعوا»، كما هو المشهور لمتداول بين جماعة من المعاصرين؛ كما سيأتي بيانه إن شاء الله.

(١) وضعت صور من خطابي للشيخ، الذي سلَّمه إليه أخونا أبو عبد الله، وكذا صورة ردِّ الشيخ - حفظه الله - على الخطابي في القسم الخاص بوصف النسخ المعتملة في التحقيق.

طالعتُ المصورة، فإذا هي لمخطوطة حديثة تشبه أن تكون من مخطوطات القرن الثالث عشر، أو الرابع عشر، وبعد قراءتي لها، ومقارنة بعض المواضع فيها بما جاء في المطبوع؛ تبَّين لي أنها هي نفس النسخة التي اعتمد عليها الشيخ الكوثري في نشرته؛ فقلت في نفسي: «وكانك يا أبو زيد ما غزيت!»، وازداد عني؛ حيث لم أجِد في هذه النسخة ما يمكن أن يحلَّ عني إشكالا، أو يُبَيِّن خللاً مما كنتُ أروم، اللهم إلا شيئاً لعله هو الذي دفعني إلى عدم اليأس، والإصرار على طلب نسخة أخرى للكتاب، وهو أنني وجَد في آخرها ما يؤكد ظني السابق من كون هذه النسخة التي اعتمد عليها الشيخ الكوثري نسخة ناقصة غير تامة الآخر؛ فقد وجدت العبارة السالفة الذكر هناك هكذا: «وليعلم القارئ لكلامنا أن بين قولنا: «لم يجمعوا»، وبين قولنا: «لم يتفقوا» فرقاً عظيماً، وهو...». ثم وضع الناسخ بعدها خطأ متعرِّجاً إشوة منه إلى وجود تيممة لهذا الكلام، لعلَّ يطمح قرأه يفسد طمسي أو يتر في الأصل الذي نقل عنه، ولأنَّ ذلك^(١).

عاودتُ البحث مجدداً عن نسخة أخرى للكتاب، وقد كنتُ أظن أن النسخة التي أرسل إليَّ بمصورتها الشيخ ابن عقيل هي التي أصلها في الهند

= تنبيه: قد ترجَّح لديَّ خلاف بعض ما قرَّره الشيخ - حفظه الله - في هذا الخطاب؛ من تفرقه بين ما يقول فيه المصنف اتَّفَقُوا، وبين ما يقول فيه: أجمعوا، وكذلك تخطئه لابن تيمية - رحمه الله - في نقده على المصنف بعض ما حكى فيه الاتفاق في الكتاب والزعم بأنه لم يعرف اصطلاح المصنف في كتابه، وماذا يعني بقوله: «اتَّفَقُوا» وقوله: «أجمعوا»، ونحو ذلك مما سيأتي بيانه في موضعه من هذا التحقيق إن شاء الله.

(١) انظر صورة آخر صفحة من النسخة المرموز لهليك؛ ضمن القسم الخاص بنماذج من الأصول المعتمدة في التحقيق.

في مكتبة خُدابخش؛ لما أشار إليه الشيخ - حفظه الله - في كتابه «ابن حزم في ألف عام» من أن شيخه الشيخ عبد الفتاح أبا غدة - رحمه الله - كان قد كتب إليه باطلاعه على نسخة مخطوطة للكتاب في مكتبة خُدابخش في إحدى زياراته للهند، مع كون الشيخ - حفظه الله - لم يُشِرْ إلى مخطوط آخر للكتاب حين أرسل إليَّ بمصوّر قبل لنسخة التي عنده، وإنما ذكر أن هناك نسخة أخرى في مكتبة الملك فهد يتعدّر عليه تصويها الآن! كما كان قوًى لديّ هذا الظن حينها أيضاً أن الشيخ عبد الحق التركماني - وهو ممن له عناية أيضاً بتحقيق كتب الإمام ابن حزم رحمه الله - كان قد أخبرني بعدم امتلاكه لأيّة نسخ للكتاب حين سألتُه، وذكر لي أنه كان قد أرجأ تحقيقه - والكتاب ضمن مشروعه لتحقيق كتب الإمام ابن حزم^(١) - بسبب تأخر وصول مخطوطة الكتاب إليه من الهند، ولظنه بأن هذه هي النسخة الوحيدة لهذا الكتاب.

ثم وقّفتُ الله عز وجلّ قوف على فهرس مخطوطات مكتبة خُدابخش^(٢)، فوجدتُ فيه ذكر نسخة للكتاب قُنع (٤٢) لَوْحَة، وتحمل رقم (١٨٩٢)، مؤرّخة بسنة ١٠٥٧ هـ^(٣)، تبدأ بقول الله: «الحمد لله الذي لا مُعَقَّب لحُكمه، ولا رادّ لقضائه... أما بعد، فإنّ الإجماع قاعدة من قواعد الملة الحنيفة»^(٤)... حدثنا يوسف

(١) وقد ذكر الشيخ ما ينوّه إجماعه من كتب الإمام ابن حزم بترتيبها في مقدمة تحقيقه لكتاب «التقريب لحد المنطق»، والذي قدّم له الشيخ ابن عقيل حفظه الله، فوضع كتاب «المراتب» في آخر تلك القائمة التي بلغت سبعة عشر مُصنّفًا، لم يخرج منها إلى الآن سوى ستة أو سبعة.

(٢) (١٢٥/٣٣)، القسم الثاني من مخطوطات الفقه وأصوله.

(٣) وهو وهم من المُفهرس، وتاريخ نسخها - كما في مصوّرتي للمخطوط - سنة ١٠٥٩ هـ.

(٤) كذا في الفهرس، وفي المصورة: «الحنيفية».

ابن عبد الله القاضي... إلخ، وتنتهي بكتاب (العق).^(١)

فما إن وقّعت عيني على عبارة «حدثنا يوسف بن عبد الله القاضي»، ورأيت تأريخ المخطوط وعدد اللوحات هذا؛ حتى أيقنتُ أن هذه النسخة ليست هي النسخة التي اعتمد عليها الشيخ الكوثري في نشرته، وأرسل إليَّ بمصوّرتها الشيخ ابن عقيل؛ وأيقنتُ أن فيها ما أبحثُ عنه من تصويبات وزيادات على تلك التي بين يديّ، فليس في النسخة التي معي ذكر ولا أثر لإسناده يقول فيه المُصنّف: «حدثنا يوسف بن عبد الله القاضي... إلخ»؛ فكُدتُ أُطيرُ فرحاً بهذا، ورُحْتُ أبحثُ عن سبيل للحصول على هذه النسخة^(٢)، إلى أن هداني ربّي - وله الحمد وحده - إلى نسخة مصقوفة من مخطوطات العربية بالقاهرة سنة (١٣٧١ هـ)؛ أي: منذ ما يزيد على ستين عام؛ فاستعنتُ بالله، وعقدتُ العزم على تحقيق الكتاب اعتماداً على هذه النسخة، وعلى النسخة الأخرى التي عندي.

ذهبتُ إلى معهد المخطوطات لتصوير النسخة، ففوجئتُ بأن الميكرو فيلم الخاص بها كان قُلّف، وتهدّك بعضه^(٣)، مما تسبّب في ضياع وطمس أكثر من ثلث المصوّر من أوّلها، فقمّتُ بتصويرها على هذه الحال، بعد أن وضعتها في القائمون على خدمة التصوير بالمعهد على ميكرو فيلم جديد، فخرج ذلك الثلث^(٤) بصورة مهزوزة ومطموسة في كثير من المواضع.

(١) وقد علمت بعد ذلك أن المكتبة مغلقة إلى أجل غير مُسمّى، إلى أن يأتي الهدير!

(٢) وقد أخبرني أحد الأفاضل بأن سبب ذلك أن أحد العمال قد بمّ قام بغسل كثير من الميكرو فيلم بخلّ للجفاف عليه؛ مما تسبّب في تلف أكثره.

(٣) وهو حوالي (١٥) ورقة من أول المخطوط، وسيأتي بيانها بالتفصيل في وصف الأصول المعتمدة في التحقيق إن شاء الله.

أَلْهَمَنِي اللَّهُ - عَزَّ وَجَلَّ - أَنْ أَسْأَلَ الْقَائِمِينَ عَلَى أُمُورِ التَّصْوِيرِ بِالْمَعْهَدِ عَنِ الْمَيْكرو فِيلْمِ الْقَدِيمِ، وَهَلْ يُمَكِّنُ أَنْ يُتَنَفَّعَ بِهِ - عَلَى الْأَقْلُ فِي الصَّفَحَاتِ الَّتِي خَرَجَتْ مَهْرُوزَةً ثَاءَ التَّصْوِيرِ دُونَ أَنْ تَمْرُقَ، أَوْ تُتَلَفَ بِالْكُلِّيَّةِ؟ - فَأَخْبِرُونِي بِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُهُمْ ذَلِكَ؛ لِتَعَدُّ إِدْخَالِ الْفِيلْمِ فِي جِهَازِ التَّصْوِيرِ مَرَّةً أُخْرَى، فَطَلَبْتُ الْفِيلْمَ الْقَدِيمَ لَعَلِّي أَجِدُ طَرِيقَةً تُمَكِّنُنِي مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ بِشَكْلِ آخَرَ، فَوَافَقُوا آخِرَ أَعْدَادٍ رَفَضَ كَانَ مِنْهُمْ أَوَّلًا مَرَّةً، وَتَعَلَّلَ بِأَنَّهُ لَنْ يُجِدَنِي مَعَهُ شَيْءٌ.

ذَهَبْتُ إِلَيْهِ وَأَنَا سَعِيدٌ جَدًّا بِوَقُوفِي عَلَى هَذِهِ النُّسخَةِ الْكَامِلَةِ لِلْكِتَابِ، يَشُوبُ سَعَادَتِي تِلْكَ شَيْءٌ مِنَ الْخُزْنِ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ الَّذِي فَاتَنِي مِنْهَا.

تَمَرُّ الْأَيَّامُ عَلَى هَذِهِ الْحَالِ هَوَماً بَعْدَ يَوْمٍ وَأَنَا أَفَكِّرُ: كَيْفَ يُمْكِنُنِي الْإِسْتِفَادَةُ مِنْ هَذِهِ الْقِطْعَةِ الَّتِي مَعِيَ مِنْ هَذَا الْفِيلْمِ.. حَتَّى هَدَانِي رَبِّي بَعْدَ الْبَحْثِ إِلَى تَصْوِيرِ تِلْكَ الْقِطْعَةِ^(١) عَنْ طَرِيقِ وَضْعِ الْفِيلْمِ عَلَى خَلْفِيَّةٍ مُضِيئَةٍ، وَالتَّقَاطُطِ صُورِهَا بِوَاسِطَةِ كَامِيرَا رَقْمِيَّةٍ ذَاتِ تَكْبِيرٍ عَالِيَةٍ، فَكَانَتِ النَتِيجَةُ مُمْتَازَةً، تَمَّ بِهَا الْمَطْلُوبُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

وَأَخِيرَ مَا أَخْتِمُ فَأَقُولُ لَيْسَ فَنُّ التَّحْقِيقِ مِمَّا أَدْعَى فِيهِ تَقْدِيرُ مُلْكِي، وَلَكِنِّي - يَعْلَمُ اللَّهُ - كَمْ تَعَبْتُ وَسَهَرْتُ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ، وَأَسْهَرْتُ أَهْلِي مَعِيَ، فِي مُحَاوَلَةٍ تَصْحِيحِ كُلِّ كَلِمَةٍ فِيهِ، وَتَثْقِيفِ كُلِّ عِبَارَةٍ مِنْ عِبَارَاتِهِ، مُحَاوَلًا بِهَذَا الْإِخْرَاجِ نَصَّهُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَلِيقُ بِهِ وَبِمُصَنَّفِهِ، وَالْإِقْتِرَابِ مَا أَمَكُنَ مِنَ الصُّورَةِ الَّتِي تَرَكَهَا عَلَيْهِ، وَارْتِضَاهَا لَهُ رَحْمَةً مِنَ اللَّهِ عَلَيْهِ.

أَوَّلًا: لِمَوْقِفِ سَأْفَقِهِ بَيْنَ يَدَيِ رَبِّي عِزَّيْ؛ فَيَسِبُ إِلَيْهِ غِنَى سُلُوكِهِ وَوَسِيكَرِهِ.

(١) وَهِيَ تُمَثِّلُ جَمِيعَ الْجُزْءِ الثَّالِفِ مِنَ أَوَّلِ النُّسخَةِ، عِدَا أَرْبَعِ وَرَقَاتٍ تَقْرِيبًا، سَيَأْتِي بَيَانُهَا بِالتَّفْصِيلِ فِي الْقِسْمِ الْخَاصِّ بِوَصْفِ النُّسخِ الْمَعْتَمَدَةِ فِي التَّحْقِيقِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

وَلَا أُخْتَارُ لِنَفْسِي أَنْ آيْتُهُ وَقَدْ حَمَلْتُ وَزَرَ تَخْرِيبٍ مُدَّ سَتَقِبٍ جَلِيلٍ مِنْ مُصَنَّفَاتِ الْإِسْلَامِ، كَانَ قَدْ أَجْهَدَ فِيهِ نَفْسَهُ عَالِمٌ كَبِيرٌ كَأَبِي مُحَمَّدِ بْنِ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، يُغْنِي عَنْ يَصِلَ إِلَى النَّاسِ فَيَزِدَادُوا بِهِ فِقْهًا فِي دِينِ رَبِّهِمْ.

وِثَانِيًا: مَرْضَاةَ لَوَجْهِهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَزُلْفَى إِلَيْهِ، وَطَلِبًا لِتَحْصِيلِ الثَّوَابِ الْجَزِيلِ مِنْهُ جَلَّ شَأْنُهُ.

وِثَالثًا: لِعِلْمِي بِمَكَانِ هَذَا السَّفَرِ الْجَلِيلِ وَالْعِلْقِ النَّفِيسِ مِنْ دَوَاوِينِ الْإِسْلَامِ، مَعَ الْعِلْمِ بِقَدْرِ مُصَنَّفِهِ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - وَمَعْنَى أَنْ يُؤَلَّفَ مِثْلُهُ فِي مَسَائِلِ الْإِجْمَاعِ، وَهُوَ مَنْ هُوَ أَطْلَاعًا، وَإِشْرَافًا عَلَى مَذَاهِبِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَأَقْوَالِهِمْ، مَعَ تَشَدُّدِهِ الْمَعْرُوفِ فِي دَعَاوِي الْإِجْمَاعِ، وَتَقَدُّمِهِ وَبَقِيَّتِهِ فِي تَحْرِيرِ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَذَاهِبِهِمْ، مَعَ نَسْبَةِ كُلِّ قَوْلٍ إِلَى قَائِلِهِ عَلَى وَجْهِهِ، كَمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ كُلُّ مَنْ طَالَعَ كُتُبَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَلَعَلَّنِي بِذَلِكَ أَكُونَ مِمَّنْ سَخَّرَهُ اللَّهُ عِزَّ وَجَلَّ لِتَحْقِيقِ أُمْنِيَّةٍ طَالَمَا تَمَنَّاها أَبُو مُحَمَّدٍ مِنَ الدُّنْيَا، وَسَعَى فِي تَحْقِيقِهَا؛ أَلَا وَهِيَ تَعْلِيمُ الْعِلْمِ، وَنَشْرُهُ بَيْنَ النَّاسِ، وَلَا أَبْلَغُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ الَّذِي سَارَ بَيْنَ النَّاسِ مَسْرَى الْمَثَلِ السَّائِرِ:

مُنَايَ مِنَ الدُّنْيَا عُلُومٌ أَبْثُهَا وَأَنْشُرُهَا فِي كُلِّ بَادٍ وَحَاضِرٍ
دُعَاءٌ إِلَى الْقُرْآنِ وَالسُّنَنِ الَّتِي تَنَاسَى رِجَالٌ ذِكْرَ فِيهَا الْمَحَاضِرِ

وَمَارَوَاهُ عَنْهُ تَلْمِيزُهُ الْوَفِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي نَصْرِ الْحُمَيْدِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ، فِيمَا نَقَلَهُ عَنْهُ أَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيُّ فِي «تَفْسِيرِهِ»^(١): «الْحِطُّ لِمَنْ آثَرَ الْعِلْمَ، وَعَرَفَ فَضْلَهُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ جُهْدَهُ، وَيُقَرِّئَهُ بِقُدْرِ طَاقَتِهِ، وَيَحَقِّقَهُ مَا أَمَكُنَهُ، بَلْ لَوْ أَمَكُنَهُ أَنْ يَهْتَفِ بِهِ عَلَى قَوَارِعِ طُرُقِ الْمَارَّةِ، وَيَدْعُو إِلَيْهِ فِي شَارِعِ السَّابِلَةِ، وَيَنْظُرَ عَلَيْهِ فِي

مجاميع السَّيَّارة؛ بل لو تيسَّر له أن يَهَبَ المالَ لِطُلابِهِ، ويُجَرِّي الأَجُورَ لَهُ مُقْبِسِيهِ، وَيُعْظِمَ الأَجْعَالَ لِلْبَاحِثِينَ عَنْهُ، وَيُسَيِّنِي مَرَاتِبَ أَهْلِهِ، صَابِرَ أَفِي ذَلِكَ عَلَى الْمَشَقَّةِ وَالْأَذَى؛ لَكَانَ ذَلِكَ حَظًّا جَزِيلًا، وَعَمَلًا جَيِّدًا وَسَعْدًا كَرِيمًا، وَإِحْيَاءً لِلْعِلْمِ، وَإِلَّا فَقَدْ دَرَسَ وَطُمِسَ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْهُ إِلَّا آثَارٌ لَطِيفَةٌ، وَأَعْلَامٌ دَائِرَةٌ. اهـ.

ولا يفوتني في هذا المَقَامِ أنْ أ تقدِّمَ بِعَظِيمِ الشُّكْرِ وَالْاِكْتِلَافِ مَنْ سَاعَدَ فِي إِخْرَاجِ هَذَا الْعَمَلِ؛ وَأَخْصُ الشُّكْرَ سَعَادَةَ النَّاشِرِ، أَخِي الدُّكْتُورَ إِيَادَ الْغُوجِ - حَفَظَهُ اللَّهُ وَبَارَكَ فِيهِ - الَّذِي لَمْ يَأَلْ جُهْدًا فِي السَّعْيِ إِلَى تَحْصِيلِ نَسْخٍ أُخْرَى لِلْكِتَابِ عَلَى مَدَارِ أَكْثَرِ مِنْ عَامَيْنِ، مِنْ خِلَالِ قَنَواتٍ عَدِيدَةٍ فِي تَرْكِيا وَالْمَغْرِبِ وَالسُّعُودِيَّةِ، مَعَ حِرْصِهِ عَلَى مَرَاجَعَةِ الْكِتَابِ، بِنَفْسِهِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ. وَكَذَلِكَ أَخِي النَّبِيلُ، لَشَيْخِ أَبَا عُمَرَ عَادِلَ عَبْدِ الرَّحِيمِ الْعَوْضِيِّ - حَفَظَهُ اللَّهُ وَبَارَكَ فِي عَمَلِهِ وَوَلَدِهِ - الَّذِي لَمْ يَأَلْ جُهْدًا فِي مَسَاعَدَتِي فِي تَوْفِيرِ نُسْخَةِ مَكْتَبَةِ الْأَحْقَافِ لِلْكِتَابِ «عُمْدَةُ الْأُمَّةِ» لِلرَّيْمِيِّ، مَعَ أَيَادِيهِ أُخْرَى لَا تُنْكَرُ.

كما لَا أَنْسى أَيْضًا زَوْجَتِي الْحَبِيبَةَ أُمَّ الْبَرَاءِ - حَفَظَهَا اللَّهُ وَرَضِيَ عَنْهَا - الَّتِي طَالَمَا سَهَرَتْ مَعِيَ اللَّيَالِي الطُّوْلَ أَثْنَاءَ عَمَلِي فِي الْكِتَابِ؛ كَمَا سَاعَدَتْنِي أَحْيَانًا فِي الْقِرَاءَةِ، وَالْمُقَابَلَةِ بَيْنَ النُّسخِ، فَجَزَاهَا اللَّهُ خَيْرًا.

وكتبه

أبو البراء

مُحَمَّدُ صَلَاحُ فَتَّيْجِي

١٥ رَمَضَانَ ١٤٤٢

٢٧ أبريل ٢٠٢١

engmohamed.sala713@gmail.com

استلواك وتنبيه:

بعد الانتهاء من المراجعة النهائية للكتاب ودفعه إلى الناشر للبدء في إجراءات الطبع؛ ظهرت نسخة أخرى ثالثة للكتاب ضمن مجموع باسم «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ورسالة الترمذي»! محفوظ برقم ٢/٥٢٩ في مكتبة داماد إبراهيم باشا في المكتبة السلিমانيّة بإستانبول؛ فقامت بمقابلة الكتاب كله من أوله إلى آخره مرة أخرى عليها، والحمد لله أولاً وآخراً.

إسنادي إلى كتب الإمام ابن حزم رحمه الله^(١)

أروي كتب الإمام الجليل أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري
- رحمه الله عليه - من طرق عدة:

فقد كتبنا الشرف الدكتور محمد حمزة بن علي بن محمد المنتصر بالله
الكتاني الإدريسي الحسني إجازة وإيته عن أخيه محمد الحسن بن علي بن محمد
المنتصر بالله الكتاني صاحب كتاب «وصف المحلي»، عن جدّهما الإمام محمد
المنتصر بالله الكتاني صاحب «ترجمة ابن حزم» مؤلفه ابن حزم، عن
الشيخ الحافظ عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني الإدريسي الحسني، بسنده الموجود
في «فهرس الفهارس والأثبات» إلى الحافظ ابن حزم رحمه الله تعالى ورضي عنه.
قلت: ويروي الدكتور حمزة، عن الشيخ عبد الحي بإسناداً على من هذا؛
فيروي عن جدّه المنتصر الكتاني، عن الشيخ عبد الحي مباشرة.

ثم كتب إلينا الشرف الشيخ محمد الحسن الكتاني - حفظه الله - إجازة بكتب
الإمام ابن حزم - رحمه الله - خاصة من طريق جدّه المنتصر، وبمزيّاته عامة؛
فاجتعلدنا إجازة الأخوين الشريفيين: محمد حمزة، ومحمد الحسن، عن
جلّهما المنتصر الكتاني، عن الشيخ عبد الحي.

(١) ليست لهذه الأسانيد - في الحقيقة - أهمية تذكر في هذه الأعصار، وإنما تساق في مثل هذه
المناسبات على سبيل التبرؤ، وتحقيق اتصال السند بين الأجيال فقط، فهي الآن إلى ملّح
العلم أقرب منها إلى حقيقة، رُسمه.

قال الشيخ عبد الحي الكتاني - رحمه الله - في «فهرس الفهارس» (٣٥٩/١) عند ذكره للإمام ابن حزم:

«أروي فهرسته بسندي إلى ابن خير، عن الخطيب أبي الحسن سريح بن محمد ابن شريح المقرئ، قراءة عليه، قال: حدثني بها أبو محمد بن حزم رضي الله عنه ورحمه، ح نومن طريق ابن أبي الأخوص، عن ابن بقي، عن أبي الحسن شريح بن محمد إجازة له مع أبيه».

قلت: وكلا الطريقين اللذين ذكرهما الشيخ رحمه الله، من رواية الإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله.

ويتصل سند الشيخ بالحافظ ابن حجر من طريق عدة، انظرها في: «فهرس الفهارس» (٣٢٥/١) وما بعدها.

ويروي الحافظ ابن حجر تلك الطريق الأولى التي ذكرها الشيخ عبد الحي: عن محمد بن حيان بن أبي حيان، عن جده أثير الدين أبي حيان، عن أبي الحسن الغرناطي، عن أبي لحسين أحمد بن محمد السراج، عن خاله الإمام أحمد بن أبي بكر بن خير صاحب الفهرسة، به.

ويروي الطريق الأخرى عن محمد بن حيان، عن جده أبي حيان، عن أبي علي بن أبي الأخوص، به.

قلت: ونروي نحن تلك الطريق الأولى للحافظ ابن حجر بإسناد آخر غير ذلك، أعني: من غير طريق الشيخ عبد الحي.

فقد أجازنا صاحبنا أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبد الله بن جاسم الرياحان - ابن تميم الظاهري - بروايته عن الشيخ عبد السلام بن حبوس رحمه الله، قال:

«قرأت على الشيخ عبد السلام بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن حبوس العابد المصري الشافعي في بيته في الكويت في مدينة مشرف سنة ١٤٢٨ هـ جميع كتب الإمام علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري من أولها وهو يسمع، وأجازني إجازة عامة لما بقي من كل كتاب».

وقال: «أخبرنا إجازة عامة بكل كتب الفقيه الحافظ فخر الأندلس والإسلام، أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي المحدث الأثري، المتوفى سنة ٤٥٦ هـ، أخبرنا بجميع كتبه ومؤلفاته جميع مشايخي، منهم:

شيخني الحجة الشيخ أبو الفضل، وأبو المجد عبد الله بن محمد بن الصديق ابن أحمد بن عبد المؤمن الغماري الإدريسي الحسني، ومحمد بن المنتصر الكتاني أبو علي، قالوا: عن الشيخ أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن رافع القاسمي الحسيني الطهطاوي الحنفي صاحب السعي الحميد، عن أبيه، عن جده لأمه علي بن محمد الفرغلي الأنصاري، عن أبي هريرة داود القلعي، عن أبي الفيض محمد بن مرتضى الزبيدي، بإجازته العامة التي فيها نوع تخصيص، عن ابن سته، بإجازة العامة، عن ابن حجر العسقلاني، عن محمد بن حيان بن أبي حيان، عن جده أثير الدين أبي حيان، عن أبي الحسن بن الزبير الغرناطي، عن أبي لحسين أحمد بن محمد السراج، عن خاله الإمام أحمد بن أبي بكر بن خير، عن الخطيب أبي الحسن سريح بن محمد بن شريح المقرئ، قراءة عليه، قال: حدثني بها أبو محمد بن حزم رضي الله عنه ورحمه الله».

وبالإسناد نفسه إلى الشيخ الطهطاوي، قال: «عن الشيخ محمد بن الخضري الدمياطي، عن الحافظ الشيخ محمد السماوي الملقب بالأمر الكبير، عن الشيخ محمد البليدي، عن الشيخ محمد البقري، عن أبي عمران موسى البقري، عن الشيخ عبد الوهاب الشعراني، عن القاضي زكريا بن محمد الأنصاري، عن الحافظ ابن

حَجَرُ الْعَسْقَلَانِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَيْثَانَ بْنِ أَبِي حَيْثَانَ، عَنْ جَدِّهِ أَثِيرِ الدِّينِ بُلَيْحِيَّانَ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ بْنِ لُؤْلُؤِ غَزَنَاتِي، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ السَّرَّاجِ، عَنْ خَالِهِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ خَيْرٍ، عَنِ الْخَطِيبِ أَبِي الْحَسَنِ شُرَيْحَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شَرِيحٍ الْمَقْرِي، قَرَأَةً عَلَيْهِ، قَالَ: خُفِيَ بِهَا أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَحِمَهُ اللَّهُ.

قال ابن تميم: «وأخبرنا الشيخ عبد السلام بن حبوس، قال: أجازني الشيخ أحمد بن رافع الطهطاوي بالإجازة بكل مروياته».

قال ابن تميم: «قال لي الشيخ عبد السلام بن حبوس: قد أجزتكم إجازة عامة بكل مروياتي من كتب الحديث الشريف، وكتب المنقول والمعقول التي أروها عن شيوخي».

قال ابن تميم: «فالشَّيْخُ الطَّهْطَاوِيُّ أَجَازَ شَيْخَنَا عَبْدَ السَّلَامِ بْنَ حَبُوسٍ بِجَمِيعِ مَرْوِيَّاتِهِ، وَقَدْ أَدْرَكَهُ ابْنُ حَبُوسٍ فِي آخِرِ يَامِ حَيَاتِهِ، فَصَارَ ابْنُ حَبُوسٍ مِنْ طَبَقَةِ شُيُوخِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الصَّدِّيقِ الْخُمَارِيِّ، وَالْمُتَصَرِّ الْكَتَّانِيُّ فِي الرَّوَايَةِ عَنِ الطَّهْطَاوِيِّ، وَهَذَا إِسْنَادٌ رَفِيعٌ».

قال لي ابن تميم: «وإجازتي لك بكل ما رويته عن شيوخي، أو من أجازني من الشيوخ، وإن لم يكن شيخاً لي؛ فلك أن تزويه وتحكيه وتكتبه».

قلت: وللشيخ أبي عبد الله بن تميم إيات أخرى لكتب الإمام ابن حزم غير هذه الرواية. فله إجازة من شيخه عبد السلام بن حسين بن عبد السلام الفيلكاوي الكويتي، عن الشيخ محمد بن عبد يع السندي، بإسناده الموجود في تبيينه «منجد المستعجز»، وكذلك

عن شيخه وشيخنا وشيخ أهل الظاهر أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري حفظه الله، وكذلك علامة المغرب ومُسْنِدُهَا الشَّيْخُ مُحَمَّدُ الْأَمِينُ بْنُ خُبْرَةَ التَّطَوَّانِي حفظه الله، وغيرهم من الشيوخ.

قلت: ويتصل الإسناد إلى الإمام ابن حزم رحمه الله تعالى من طرق أخرى غير طريق الحافظ ابن حجر السَّالِفَةِ الذَّكَرِ، مِنْ أَجْلِهَا طَرِيقُ الْإِمَامِ الذَّهَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَتَزْوِيهَا مِنْ طَرُقٍ عِدَّةٍ، أَذْكَرُ مِنْهَا وَاحِدَةٌ:

وهي: ما أحياه صابغنا وأخونا في الله للشيخ لمحقق أبو المظفر سعيد بن محمد السَّارِي وغيره، عن الشيخ محمد الأمين بن خبزة التطوَّانِي أَبِي الْفَيْضِ أَحْمَدَ بْنَ الصَّدِّيقِ الْخُمَارِيِّ (ت ١٣٨٠ هـ)، عَنْ عُمَرَ بْنِ حَمْدَانَ الْمَخْرَسِيِّ (ت ١٣٦٨ هـ)، عَنْ بُلَيْ النُّصَرِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ صَالِحِ الدَّمَشْقِيِّ الْخَطِيبِ (ت ١٣٢٤ هـ)، عَنْ الْوَجِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْكَزَّيْرِيِّ (ت ١٣٦ هـ)، عَنْ مُصْطَفَى ابْنِ مُحَمَّدٍ الشَّامِيِّ الرَّحْمَتِيِّ (ت ١٢٠٥ هـ)، عَنْ عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ إِسْمَاعِيلِ النَّابُلْسِيِّ (ت ١١٤٣ هـ)، عَنْ النُّجْمِ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْغَزَّيَّ (ت ١٠٦١ هـ)، عَنْ أَبِيهِ الْبَدْرِ الْغَزَّيَّ (ت ٩٨٤ هـ)، عَنْ أَبِي الْفَتْحِ مُحَمَّدَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ صَالِحِ الْإِسْكَنْدَرَانِيِّ ثُمَّ الْمِزِّيَّ (ت ٩٠٦ هـ)، عَنْ الشَّيْخَةِ الصَّالِحَةِ عَائِشَةَ بِنْتِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْهَادِي الْمَقْدِسِيَّةِ ثُمَّ الصَّالِحِيَّةِ (ت ٨١٦ هـ)، عَنْ الْحَافِظِ مُحَمَّدَ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ عَثْمَانَ الذَّهَبِيِّ الشَّافِعِيِّ (ت ٧٤٨ هـ)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ هَارُونَ الطَّائِيَّ (ت ٧٠٢ هـ)، عَنْ الْقَاضِي أَبِي الْقَاسِمِ أَحْمَدَ بْنِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَقِيٍّ (ت ٦٢٥ هـ)، عَنْ شُرَيْحِ ابْنِ مُحَمَّدِ بْنِ شُرَيْحِ الرُّعَيْنِيِّ الْإِسْبِيلِيِّ (ت ٥٣٩ هـ)، عَنْ الْإِمَامِ ابْنِ حَزْمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ٤٥٦ هـ)، وَهُوَ آخِرُ مَنْ رَوَى عَنْهُ بِالْإِجَازَةِ.

توطئة

- ترجمة المصنف.
- حول كتاب المراتب.
- بين يدي النص.

ترجمة المصنف

أما وإذا انتهى بنا القول إلى ذكر أبي محمد بن حزم رحمه الله؛ فأنا أُلَمِّعُ في هذا الموضع بلمعة من خبره؛ حتى أدل على عينه بآثره؛ فإنه كان كالبحر لا تكف غواربه، ولا يروى شأربه^(١)، واحد لكنه كالألف، وفرد يحطم به كل صف، أسد فتح فاه وتقم وبحر حرر عبابه والنسم، سبل عرم يجتدع ما قد أمة يورج زعزع ينسف ما جاء أمامه، وجبل لا يأمن من استدري به أن يقع عليه، وأزقم لا يطمئن راقبه أن يشب إليه، شجاع أعد للحرب، وحسام لا يقل له عزب، ومثقف ما ألفت إلا الطعن والضرب، أكل العلماء بلسانه، وأذهب سوء الصنيع بإحسانه، ووطئ الرجال بقدمه، وفلّ النصال بقلمه، ونكس بعلمه الأعلام، وقطع حيازيم الملوك بالكلام، وكان أمة وحده، والسلام^(٢).

اسمه ونسبه:

هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان ابن سفيان بن يزيد الفارسي^(٣)، مولى يزيد أخى معاوية بن أ سفيان بن الله

(١) إلى هنا مقتبس من كلام ابن حبان؛ كما في «الذخيرة» لابن بسام (١/١٦٧).

(٢) مقتبس من كلام ابن فضل الله العمري في كتابه «مسالك الأبصار وممالك الأمصار» (٣٣١/٦-٣٣٢) ط. دار الكتب العلمية.

(٣) وقد طعن بعضهم في نسبته إلى فارس؛ كابن حبان، وتابعه على ذلك بعض المحدثين، وقد صدح أبو محمد نفسه بانتسابه إلى فارس في قصيدته البائية التي يفخر فيها بنفسه =

عنه وهو المعروف بيزيد الخير، كان أميراً بالشام قبل معاوية.

كان الداخل من أجداده إلى الأندلس جدّه خلف، وكان من جند حمص، نزل بمنت ليشم وميتلش من إقليم أوثبة لكورة لبلة، فأنجب من الولد: صلحاً وأسود؛ استقر بنو أسود بميتلش، وبنو صالح - الذين منهم بنو حزم - بمنت ليشم.

مولده:

قال القاضي صاعد بن أحمد^(١): «كتب إلي أبو محمد بن حزم بخطه، يقول: وُلِدْتُ بِقَرْطَبَةِ فِي الْجَانِبِ الشَّرْقِيِّ مِنْ رَبَضِ مَنِيَةِ الْمَغِيرَةِ، قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَبَعْدَ

وَبَعْلُومِهِ، وَالتِّي خَاطَبَ بِهَا صَدِيقَهُ الْقَاضِي أَبَا الْمَطَّرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِشَرِّ حِمَى اللَّهِ، فَقَالَ:

وَأِنْ تَذَكَّرَ الْأَشْعَارُ لَمْ يَكْ خَارِجاً أَمَامِي جَرِيرٌ فِي الرَّهَانِ وَلَا كَعْبٌ
وَمَا ضَرَّ شِعْرِي أَنْ (مَنْوَشَهْر) وَالِدِي وَلَمْ يَحْظَ أَبِي غَلِيّاً تَمِيمٌ وَلَا كَلْبٌ
وَقَالَ فِي قَصِيدَةٍ أُخْرَى:

سَمَا بِي سَاسَانٌ وَدَارَا وَبَغْدَهُم قَرِيشُ الْعُلَى أَعْيَاضُهَا وَالْعَنَابُ
فَمَا أَخْزَتْ حَرْبٌ مَرَاتِبَ سُؤْدَدِي وَلَا قَعْدَتِي عَنْ ذُرَى الْمَجْدِ فَارِسُ

وقال عبد الواحد المزاكشي في «المعجب في تلخيص أخبار المغرب» ص ٧١: «أبو محمد الذي يُحدث عنه الحميدي، هو أبو محمد علي بن محمد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد الفارسي، مولى يزيد بن أبي سفيان ابن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي. قرئ عليّ نسبه هذا بخطه على ظهر كتاب من تصانيفه».

وقال الحميدي في «الجدوة» ص ٢٩٠ وهو تلميذه: «أصله من فارس، وجدّه الأقصى في الإسلام اسمه: يزيد، ثم ليزيد بن أبي سفيان».

وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام» ص ٤٠٤: «الفارسي الأصل، ثم الأندلسي القرطبي الإمام أبو محمد، وجدّه خلف أول من دخل الأندلس». اهـ.

(١) انظر: «الصلة» لابن بشكوال (٣٩٦/٢).

سلام الإمام من صلاة الصبح، آخر ليلة الأربعاء، آخر يوم من شهر رمضان المعظم، وهو اليوم السابع من نوفمبر، سنة أربع وثمانين وثلاث مئة بطالع العقرب». اهـ.

نشأته و شي من سيرته حتى وفاته^(١):

وُلِدَ سعيد بن حزم فُتَيْبَةً مِنْ كُورَةِ لَبْلَةِ، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى قَرْطَبَةِ حَيْثُ لَمَعَ نَجْمُهُ ابْنُهُ أَبِي عَمْرٍ أَحْمَدُ؛ إِذَا هَلَّتْهُ كِفَايَتُهُ الْعَقْلِيَّةُ وَالْخَلْقِيَّةُ، وَدِرَايَتُهُ بِشُؤْنِ الْأَدَبِ وَالسِّيَاسَةِ لَيْتِلَ مَنْصَبَ وَزِيرٍ مِنْذَ عَامِ ٣٨١ هـ / ٩٩١ م فِي حُكُومَةِ الْحَاجِبِ الْمَنْصُورِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ، ثُمَّ فِي حُكُومَةِ وَلَدِهِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْمَظْفَرِ.

فِي هَذِهِ الْأَثْنَاءِ وُلِدَ أَبُو مُحَمَّدٍ عَلِيٌّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ حَزْمٍ، فِي ٣٠ رَمَضَانَ ٣٨٤ هـ / ٧ نَوَفَمْبَرٍ ٩٩٤ م، بَعْدَ اخْتِلَافٍ يُعْرَفُ بِأَبِي بَكْرٍ، وَوُلِدَ عَامَ ٣٧٩ هـ / ٩٨٩ م^(٢).

لَقَدْ عَاشَ الْأَخْوَانُ طُفُولَةً سَعِيدَةً، وَنَشَأَ إِسْلَامِيَّةً حَسَنَةً، أَشْرَفَ عَلَيْهَا مُرْتُونَ وَمُرَبِّيَاتٍ فِي قَصْرِ وَالدَّهْمَا لَوْ زِيرِ أَبِي عُمَرَ بْنِ حَزْمٍ.

وَقَدْ حَكَى أَبُو مُحَمَّدٌ بْنُ حَزْمٍ عَنْ نَفْسِهِ: أَنَّ الْجَوَارِيَّ عَلَّمَنَهُ الْخَطَّ، وَحَفَظَتْهُ الْقُرْآنَ وَالشُّعْرَ، وَأَنَّهُ تَعَلَّمَ النُّحُوَّ عَلَى يَدَيِ الشَّيْخِ أَعْمَرَ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ^(٣).

(١) هذه السيرة مأخوذة بنصّها والتعليقات التي عليها من كتاب «تاريخ نص الفضل في الملل والنحل» لابن حزم، وسبب اختلاف نسخته، وبسط خطة تحقيقه، للمحقق الدكتور سمير قدوري - حفظه الله - نشر مكتبة عبدالعزيز بن خالد بن حمد آل ثاني، ص ٥٠-٥٨.

وهي من أفضل ما قرأت في ترجمة الإمام ابن حزم؛ من حيث مراعاة التسلسل الزمني والجغرافي لحياته، وتنقلاته بين أنحاء الأندلس من نشأته حتى وفاته رحمه الله.

(٢) ابن حزم «في الحماة» ص ٢٥٩.

(٣) إحسان عباس، «تاريخ الأدب الأندلسي، عصر سيادة قرطبة» ص ٣١٤.

أما أول خروج رسمي لأبي محمد خارج قصر والده، فكان يوم عيد الفطر سنة ٣٩٦ هـ / ٢٠ يوليو ١٠٠٦ م حين شهد حفلاً شِعْرياً أقيم في بلاط عبد الملك الْمُظْفَر^(١)، وحينئذٍ لحق^(٢) محمد بحلقات الحديث والفقه والجدل التي أقيمت بالمسجد الجامع بقرطبة في مدة امتدت إلى سنة ٤٠٣ هـ / ١٢٤٠ م، فسمع من شيوخ جلة، مثل: عبد الله بن ربيع بن بُنُوش التميمي (ت ٤١٥ هـ / ١٠٢٤ م)، وأحمد ابن محمد الأُموي ابن الجسور (ت ٤٠١ هـ / ١٠١٠ م)، ويحيى بن عبد الرحمن ابن مسعود (ت ٤٠٢ هـ / ١٠١١ م)، وعبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهمداني (ت ٤١١ هـ / ١٠٢٠ م)^(٣).

فليس من المعقول تصديق تلك الخرافة التي نقلها ياقوت الحموي، ومفادها: أن ابن حزم لم يُشْرَع في تعلُّم الفقه إلا في سن السادسة والعشرين^(٤)؛ إذ يكفي أن نعلم أن ابن حزم حكى في «طوق الحمامة» أنه حضر سنة ٤٠١ هـ / ١٠١٠ م دروساً للشيخ عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهمداني في «صحيح البخاري» بجامع قرطبة، وأنه درّس الجدل على يدي أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد الأزددي المصري (ت ٤١٠ هـ / ١٠١٩ م)^(٥).

ثم وقفت في كتاب «الصادق» لابن حزم على ما يبرهن أن دراسته للفقه بدأت في سن (١٥) عاماً على يدي أحمد بن محمد بن الجسور، وهو كان كاتباً للقاضي مُنذر بن سعيد البلوطي، أحد أساطين المذهب الظاهري بالأندلس.

(١) المرجع نفسه، ص ٣٠٨.

(٢) محمد المنوني: «شيوخ ابن حزم في مقروءاته ومروياته»، مجلة المناهل، عدد ٧، سنة ١٩٧٦، ص ٢٤٦-٢٦١.

(٣) سيأتي تفصيل القوي هذه القصة من كلام أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري حفظه الله.

(٤) المرجع نفسه، ص ٢٤٨، وطوق الحمامة ص ٢٦٠.

قال ابن حزم: «وعلى هذا أدركنا شيوخنا، لقد قال أحمد بن سعيد بن الجسور رحمه الله: ما أحدٌ إلا ويؤخذ من قوله ويُترك إلا رسول الله ﷺ؛ فإنه يؤخذ قوله كله، لا يجوز أن يُترك منه. فقلت له: وأنا حينئذٍ لم أستكمل ستة عشر عاماً. ويُترك من قول مالك؟ فقال: نعم، مالك وغير مالك»^(١).

لقد كانت سكنى ابن حزم وأسرته في الجانب الشرقي من قرطبة بالقرب من مدينة الزهراء، لكن أثناء فتنة البربر بقرطبة بعد ثورة محمد بن هشام الملقب بالمهدي سنة ٣٩٩ هـ / ١٠٠٨ م، واستيلائه على الخلافة، نُهيت دور ابن حزم وممتلكاتهم، فاضطروا للانتقال إلى دورهم بالجانب الغربي لقرطبة^(٢).

وبعد أشهر من ذلك أشيع بين الناس أن الخليفة هشاماً المؤيد قد قُتل، فحضر ابن حزم ووالده في جنازته المزعومة^(٣)، فلم يلبث أن ظهر هشام بعد ذلك حياً في اليوم السابع من شهر ذي الحجة من عام ٤٠٠ هـ / ٣٠ يوليو ١٠١٠ م، فتعرّضت عائلة بني حزم للإبعاد والتغريم، فانتهى الأمر بوفاة والد ابن حزم سنة ٤٠٢ هـ / ١٠١١ م^(٤).

فلما تعرّضت قرطبة للنهب والسلب المتكرر على يد جند البربر، خرج ابن حزم عن المدينة في شهر المحرم من عام ٤٠٤ هـ / يوليو ١٠١٣ م، والتحق بمالقة لمدة يسيرة، ثم انتقل إلى المريّة التي استبدّ خيران العامري (ت ٤١٩ هـ / ١٠٢٨ م) بحكمها في شهر المحرم عام ٤٠٥ هـ / يوليو ١٠١٤ م، فسُجِن ابن حزم بسبب وشاية

(١) ابن حزم، «الصادق» ص ٦٦، تعليق ١٠.

(٢) ابن حزم: «طوق الحمامة» ص ٢٦٠-٢٦١.

(٣) كتاب «الفضل»، طبعة جدة، ١٩٨٢ م، ١/ ١٢٤-١٢٥.

(٤) «طوق الحمامة» ص ٢٥٢.

كاذبة؛ بأنه يقوم بالدعوة لقيام الخلافة الأموية ثم أطلق سراحه، وطُرد من المَرِيَّة، فانتقل إلى حصن القصر رفقة صديقه أبي بكر محمد بن إسحاق؛ حيث طاب لهما المقام في ضيافة الرئيس أبي القاسم عبد الله بن هُذَيْل التَّجِيبِي^(١).

فلما عَلِمَ ابن حزم وصديقه بقيام الأمير عبد الرحمن الرابع الملقَّب بالمرتضى، رَكِبَا البحر للقاءه في بِلَاشِيَّة عام ٤٠٧ هـ / ١٠١٦ م، لكن أملهما خاب بعد قتل المرتضى^(٢)، فترك ابن حزم أمور السياسة إلى حين، واغتنم فرصة إقامته ببِلَاشِيَّة لحضور مجالس العلم لعبد الله بن عبد الرحمن بن الجحاف المعافري (ت ٤١٧ هـ / ١٠٢٦ م) وأخذ عنه كتاب «أحكام القرآن»، تأليف بكر بن العلاء القشيري^(٣)، وحضور مجالس أبي عمر أحمد بن محمد الطَّلْمَنَكِي (ت ٤٢٩ هـ / ١٠٣٨ م)^(٤).

ثم عاد ابن حزم لقرطبة عام ٤٠٦ هـ / ١٠١٨ م أيام حُكْم القاسم بن حَمُود، فبادر إلى الاغتراف من علم البقية الناجية من شيوخ الفقه والحديث، نذكر منهم: محمد بن سعيد بن نبات (ت ٤١٢ هـ / ١٠٣٨ م)، والقاضي يونس بن عبد الله بن مُغِيث (ت ٤٢٩ هـ / ١٠٣٨ م)، وأحمد بن قاسم صَنْعُ البَيَّانِي (ت ٤٣٠ هـ / ١٠٣٨ م)، والمهلب بن أحمد بن أبي صُفْرَة (ت ٤٣٦ هـ / ١٠٤٤ م)، وخُصَّ من أحمد بن عبد الله (ت ٤٤١ هـ / ١٠٣٠ م)، وكان فقيهاً شافعي المذهب، أثر في انتساب ابن حزم للمذهب الشافعي، وروى من طريقه «رسالة» الشافعي.

وبعد هذا حنَّ ابن حزم لخوض غمار السياسة عند أول بارقة أمل عام

(١) «طوق الحمامة» ص ٢٦١.

(٢) نفس المصدر، ص ٢٦٢.

(٣) نفس المصدر، ص ٢٧٢. ولقي ابن حزم ببِلَاشِيَّة صديقه عبد الواحد بن مَوْهَب القُبْري، الذي أخبره بوفاة صديقه القرطبي عبد الله بن الطُّيْنِي.

(٤) محمد المنوني: «شيوخ ابن حزم» ص ٢٥٧.

٤١٤ هـ / ١٠٢٣ م، حينها ثار عبد الرحمن بن هشام الملقَّب بالمستظهر، فقبل ابن حزم أن يَسْتَوِزَ زَلَه، لكن الدائرة دارت على الثائر الجديد، وعلى أنصاره؛ إذ تمَّ خلعه بعد سبعة وأربعين يوماً وسُجِنَ ابن حزم إثر ذلك على يدي الخليفة المُسْتَكْفِي، ثم أطلق سراحه فانتقل إلى المَرِيَّة، واستأنف الدرس، لكن قوَّ جديد، وهو علم المنطق والفلسفة، على يدي محمد بن الحسن المَذْجَجِي المعروف بابن الكَتَّانِي^(١)، ثم انتقل إلى مدينة شاطبة، وبها ألَّف رسالته المسماة بـ«طوق الحمامة» بعد عام ٤١٧ هـ / ١٠٢٦ م.

وبعد بيعة أهل قرطبة وغيرها من المُدُن الأندلسية لهشام بن محمد الملقَّب بالمعتمد بالله بالخلافة، في شهر ربيع الآخر من عام ٤١٨ هـ / ١٠٢٧ م استبشر ابن حزم خيراً، وعاد إلى قرطبة، فكان له ولشيخه الظاهري أبي الخيار مسعود بن سليمان بن مُقْلِت الشُّتْرِينِي حلقات للتدريس على غير مذهب مالك في المسجد الجامع بقرطبة، فتجَرَّد للتكثير عليهما صاحب أحكام الشرطة والسوق محمد بن إبراهيم بن سعيد القيسي المعروف بابن أبي القراميد (ت ٤٣١ هـ / ١٠٣٩ م) فخاطب بشأنهما الخليفة هشاماً المعتمد بالله، وكان حينئذٍ بحصن البُؤْت شمال بِلَاشِيَّة، فأجابهُ يَسْتَضَوِّبُ رأيهُ، فأقيم الرَّجُلان من المسجد، ومُنعت العامة من التحلُّق إليهما، وعَجِّل على قوم منهم بالسجن والامتهان، ففَرَّقُوا عنهما^(٢).

لكن ابن حزم لم تَلَن له قنَاة، بل خاض لِمُنَاظَرَات العَلِيَّة مع بعض مُخَالِفِيهِ من فقهاء المالكية، فناظِرَ اللَّيْث بن خُرَيْش العَبْدَرِي فِي مجلس القاضي عبد الرحمن

(١) إحسان عباس، «رسائل ابن حزم» ٣/ ٣٣.

(٢) سمير القدوري، «المؤلفات الأندلسية والمغربية في الرد على ابن حزم الظاهري»، للذخائر

١١-١٢ (سنة ٢٠٠٢)، ص ١٦٩-١٧٠.

ابن أحمد بن بشر في تاريخ لا يتعدى عام ٤١٩ هـ / ١٠٢٨ م، وقد شهد ابن حزم نفسه أنه لم يعلم أنصاراً وحماءً من بين المالكية أنفسهم، منهم: القاضي ابن بشر، وأبو العاصي حكيم بن سعيد الحائك^(١) (ت ٤٢٢ هـ / ١٠٣٠ م) وزير هشام المعتد بالله، ومحمد بن علي بن هشام بن عبد الرءوف (ت ٤٢٤ هـ / ١٠٣٢ م) صاحب أحكام المظالم بقرطبة، والقاضي يونس بن عبد الله بن مغيث.

لكن لما فجع الموت ابن حزم بحماته، لم يجد بُدَّ من الانتقال إلى الممرية قبل عام ٤٢٩ هـ / ١٠٣٩ م؛ لشهادته أن أبا جعفر أحمد بن عباس القرطبي^(٢) وزير يهيو للعلي بالممرية قد بلغ الغاية القصوى في العناية به ونصرته.

وجرت لابن حزم خطوب مع فقهاء الممرية بلغنا خبرها في كتاب «التنبية على شذوذ ابن حزم»، الذي ألفه القاضي عيسى بن سهل الجباني.

قال عيسى بن سهل: «وكان ابن حزم ينحرف عن القبلة في صلاته إلى ناحية المشرق قبلة اليهود والنصارى بالشام، فربما صلى أحياناً إلى جنب القاضي ابن سهر كذلك، فقلق شيوخ الممرية وفقهاؤها من ذلك، وقالوا للقاضي: إما أن يصلي إلى قبلتنا، وإما فاطرده عن نفسك؛ لئلا يحتج بك يوماً ما علينا. فأعلمه القاضي بذلك، وخرج ابن حزم عن الممرية إلى دانية»^(٣).

(١) لقد وهم إحصان عباس، فظنه حكم برناب بن سعيد البلوطي. راجع مقال السابق، ص ١٧١، تعليق ٤.

(٢) من المعلوم أن ابن عباس قد قتله باديس بن خنيس حب غزاة بعد أن أسرته في المعركة التي دار بينه وبين هيلو مري سنة ٤٢٩ هـ. ابن عذاري المراكشي «البيان المغرب» ٣/ ١٦٩-١٧٠.

(٣) سمير القدوري، المرجع السابق، ص ١٧١.

فهذه الواقعة يمكن تأريخها بدقة؛ لأن مختار بن عبد الرحمن بن مختار بن سهر القرطبي استقضى على الممرية آخر دولة زهير العامري، بعد وفاة قاضيه الليث ابن خريش سنة ٤٢٨ هـ / ١٠٣٦ م، وبقي قاضياً إلى سنة ٤٣٥ هـ / ١٠٤٣ م حين فجع أه الموت في زبالقرطبة^(١).

يبدو جلياً أن القاضي مختار بن عبد الرحمن بن سهر لم يأل جهداً في الذب عن ابن حزم؛ لكونه قرطبياً مثله، ولكنه انتقاداً خير التكرار شكايات فقهاء الممرية ضده، فاضطر لسحب دغمه لابن حزم الذي اختار اللجوء لدانية، ثم التحق بجزيرة ميوزقة.

فقد حكى عيسى بن سهل الجباني: «أن ابن حزم تعلق في دانية بالكلب أبي العباس بن رشيقي، وهناك انتقل من المذهب الشافعي إلى مذهب أهل الظاهر، وأكثر فيه من التأليف، والجمع والتضيف، وأن صلته بابن رشيقي كانت في أخريات أيام الموفق مجاهد العامري (ت ٤٣٦ هـ / ١٠٤٤ م)، فنقله ابن رشيقي عن نيا به، ومرفعاً ل حاله إلى جزيرة ميوزقة، وشرط عليه ألا يفتي إلا بمذهب مالك رحمه الله لا بما يعتقده، وذلك في أول عشر الأربعين (يعني أول ٤٣ هـ / ١٠٣٩ م - ٤٤٠ هـ / ١٠٤٨ م)^(٢).

وهذا التاريخ يؤيده ما ذكره ابن الأبار: من أن أفتياً على مذهب مالك بميوزقة كانت تدور على الفقيه أبي عبد الله بن عوف، وبعد وفاته دخل أبو محمد بن حزم

(١) سمير القدوري، «الردود على ابن حزم بالأندلس والمغرب من خلال مؤلفات علماء المالكية»، مجلة الأحمديّة، عدد ١٣ (سنة ٢٠٠٣)، ص ٢٩٦.

(٢) سمير القدوري، «الردود على ابن حزم بالأندلس والمغرب من خلال مؤلفات علماء المالكية»، مجلة الأحمديّة، عدد ١٣، (سنة ٢٠٠٣)، ص ٢٩٨.

مُيُوزَّقة بسعي أبي العباس بن رَشِيْق في ذلك، ففشا فيها مذهبه، وأن دخوله مُيُوزَّقة كان بعد الثلاثين وأربع مئة^(١).

ثم وقفت على تاريخ وفاة ابن عوف في كتاب «جذوة المقتبس» للحميدي؛ حيث قال: «محمد بن عبد الرحمن بن عوف، أبو عبد الله الفقيه، تفقه بقرطبة، ودخل الجزائر (يعني: مُيُوزَّقة)؛ توفي في سنة ٤٣٤ هـ / ٢١٤ م»^(٢).

فمن النصوص التي أوردتها أن ابن حزم دخل مُيُوزَّقة بتوسط الوزير أبي العباس ابن رَشِيْق؛ ليقوم مقام الفقيه أبي عبد الله بن عوف في رتلح يقع بين ٤٣٤-٤٣٦ هـ / ١٢٤-١٢٦ م، فلم يضيع ابن حزم هذه الفرصة، فكثف من نشاطه لنصرة مذهبه الظاهري تدرساً وتأليفاً، ومناظرة لبعض فقهاء المالكية، فجرت بينه وبين أبي الوليد بن البارية مناظرة بمحضر ابن رَشِيْق، آل أمرها إلى سجن ابن البارية واستتابته، فخرج جيهزاً في نفسه شيء واحد، وهو التشنيع على ابن حزم، والسعي لإخراجه من مُيُوزَّقة^(٣)، فتحقق أمل فقهاء مُيُوزَّقة على يد الفقيه محمد بن السعيد في، الذي قطن إلى أن مناظرة ابن حزم تحتاج لعالم له دراية بفنون الجدل والمناظرة، ولم يكن بالأندلس من المالكية من يحسن ذلك سوى فقيه شاب عاد من المشرق (عام ٤٣٩ هـ / ١٠٤٧ م) بعلم غزير، هو أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، فكتب له ابن سعيد في ذلك، فسار إليه من بعض سواحل الأندلس، وتظافرا على ابن حزم ومناظراه، فأفحماه وأخرجاه من مُيُوزَّقة^(٤).

(١) بن الأبار، «التكملة لكتاب الصلة» ٣٠١/٢.

(٢) الحميدي، «جذوة المقتبس» ١٦/١.

(٣) قد فصلت القول في نشر ابن حزم مذهبه، ومناظرته لابن البارية في مقالي: «الردود على ابن حزم» ص ٣٠٠-٣٠١.

(٤) سمير القدوري: «الردود على ابن حزم»، ص ٢٩٣.

لكن عيسى بن سهل يعطينا تفسيراً آخر لخر وج ابن حزم عن مُيُوزَّقة؛ إذ لم يذكر شيئاً عن مناظرات ابن حزم والباجي، بل قال: «فغص أهلها - يعني: مُيُوزَّقة - دُرْع أبه، وبان للمعتني به - يعني: ابن رَشِيْق - جهله وقبح معتقده؛ فخرج (ابن حزم) عنها إلى دانية»^(١).

وقد ذكر البُرزلي أن الباجي حكى في كتابه «فرق الفقهاء»: أنه اجتمع مع ابن حزم مجيئاً، وكان بينهما مطالبات واحتجاجات آل أمرها - على ما قال - إلى إبطال مذهب ابن حزم^(٢).

لكن كلام الباجي الذي حكاه في ابن حزم مبالغ فيه؛ بدليل: أن ابن حزم قال شعراً يقلل فيه من نقد الباجي له حين بلغه ذلك، ونصه:

قالوا: سليمان يذمك جاهداً فقلت دعوه إنه غير طائل
هو المرء لا يؤسى لمطلق ذمّه ولا لثناء منه بشري لعاقِل^(٣)

وفي دانية اشتدت منازعات ابن حزم مع المقرئ عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤ هـ / ١٠٥٢ م)، وآل أمرها إلى لثهاجي والسباب شعر^(٤)، فلا يستبعد أن تكون تلك الخصومة قد عجلت بخروج ابن حزم من دانية، والتحاقه

(١) سمير القدوري: «المؤلفات الأندلسية والمغربية»، ص ١٨٠.

(٢) سمير القدوري: «الردود على ابن حزم»، ص ٣٠٤.

(٣) ابن فضل الله العمري: «مسالك الأبصار في ممالك الأمصار» السفر السادس - تراجم الفقهاء، ص ٤٨٠.

(٤) الذهبي: «تذكرة الحفاظ» (٣/١١٢٠)، «سير أعلام النبلاء» (١٨/٧٧-٨٣). وقد ألف ابن حزم كتاباً في الرد على الداني عنوانه: «بيان غلط أبي عمرو والمقرئ في كتابه المسند والمرسل»، ذكره الذهبي في ترجمة ابن حزم من كتاب «سير أعلام النبلاء» (١٨/١٨٢).

بسر قسطة، ثم طرطوشة^(١)، وفي طريق عودته زار طليبة.

كل ذلك في عام ٤٤٠ هـ / ١٠٨٤ م ليقترب بعد ذلك بالمرّة نحو عقد من الزمن من سنة ٤٤١ هـ إلى ٤٥٠ هـ / ١٠٩٤ م - ١٠٥٨ م، رافقه خلالها تلميذه الحميدي الذي قرّ بنفسه بعد ذلك للمشرق عام ٤٤٨ هـ / ١٠٥٦ م^(٢).

لم تهذأ الحياة لابن حزم بالمرّة بسبب دسائس خصوم ومنهم فقيه المرّة ومفتيها أبو عمر أحمد بن رشيّق التغلبي (ت ٤٤٦ هـ / ١٠٥٤ م)، الذي كتب رسالة لمفتي قرطبة أبي عبد الله محمد بن عتاب (ت ٤٦٢ هـ / ١٠٦٩ م) بشأن خروج آراء ابن حزم عن المؤلف، فلما وصلت الرسالة لابن عتاب، اتفق أن كان عيسى بن سهل الجبّاني حاضراً عنده، فاستغل تلك الفرصة، ووجه لابن حزم رسالة مليئة بالتهم والشتائم، ولم يذكر اسمه على الرسالة، فرد عليه ابن حزم برسالة «الرد على الها تف من بعد»^(٣)، ثم انتقل ابن حزم آخر المطاف لإشبيلية.

وقد لخص ابن حبان ما جرى لابن حزم في كلمات يسيرة، مفادها أن الفقهاء تمالؤا على بغض ابن حزم، فردوا قوله، وأجمعوا على تضليله، وشتعوا عليه، وحذروا أسلاطينهم من فتنته، ونهوا عوامهم عن الدنو منه، والأخذ عنه، فطفق الملوك يقضونه عن قربهم، ويثيرونه عن بلادهم.

(١) ابن حزم: «المحلى بالآثار» (٤١٥/٨)، (٤٦٥/٩)، (١٨٢/٣).

(٢) قال القاضي عياض «محمد بن أبي نصر الأندلسي، سمع بمؤزقة من ابن حزم قديماً، وكان يتعصب له، ويميل إلى قوله، وأصابته فيه فتنة، ولما شدد على ابن حزم، خرج الحميدي إلى المشرق. نقله الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (١٢٠/١٩-١٢٦). وقال ابن بشكوال: «إن الحميدي جال إلى المشرق سنة ثمان وأربع مئة، فحج (...) واستوطن بغداد». «الصلة» القسم الثاني، ص ٥٦٠، ترجمة عدد ١٢٣٠.

(٣) سمير القدوري: «المؤلفات الأندلسية والمغربية»، ص ١٨١-١٨٣.

ثم وصف كيف قاوم ابن حزم ذلك، فلم يرتدع، ولا رجع إلى ما أرادوا به، بل تابع بث علمه فيمن يتأبه من عامة المقتبين منه، يحدثهم ويفقههم ويدارسهم، ولا يدع المثابرة على العلم حتى كمل من مصنفاته وقربيع، لم يعد لأكثرها عتبة بابه؛ لترهيد الفقهاء طلاب العلم فيها، حتى أحرق بعضها بإشيلية، ومُرقت علانية.

أما عيسى بن سهل فقد بين لأهمية ما، وهو أن ابن حزم حرج إشبيلية، ثم إلى قريته بجهة لبلة، وأن الممة تضاد بن عباد حجر على ابن حزم أن يفتي بين اثنين بمذهب مالك أو غيره، ومنعه أن يجلس إليه أحد في علم، وتوعد من دخل إليه بالعقوبة^(١).

لكن أحداً من المعاصرين لم يتبته لأمر آخر، وهو أن في مقدمة الرواية الثانية من كتاب «الفضل» إهداء ابن حزم الكتاب للمعتضد بن عباد، وهذا يعني: أن صلة ابن حزم بالمعتضد كانت طيبة، ثم ساءت فيما بعد، حتى آل أمرها إلى ما حكاها ابن سهل، أو ما قاله ابن حبان من إحراق بعض كتب ابن حزم بأمر من المعتضد، فهذا الأمر يحتاج لتفسير دقيق، سنجلي أمره في الباب الثالث من هذه الرسالة^(٢)، حين نفحص مسألة الإبرازة الثانية من كتاب «الفضل».

لقد أجمعت المصادر على أن ابن حزم توفى بقرية أجدادته ممت ليشم في بادية لبلة، عن اثنين وسبعين سنة، يوم الاثنين ٢٨ شعبان، سنة ٤٥٦ هـ / ١٥ غشت^(٣) ١٠٦٤ م.

(١) المرجع نفسه، ص ١٨٢.

(٢) يعني: رسالته المتعلقة بتاريخ نص كتاب «الفضل». والتي نقلنا منها هذه السيرة.

(٣) أغسطس.

قال الدكتور قدوري: «فهذه هي سيرة ابن حزم، استعرضناها مع مراعاة التسلسل الزمني والمكاني لأطوارها». اهـ.

سيرته العلمية:

كان أول ما تلقاه أبو محمد من مبادئ العلوم، من قرآن، وأدب، وخط، وغير ذلك على يد النساء والجواري في قصر أبيه، ولم يجالس الرجال، ولا خالطهم حتى تنفيل^(١) وجهه، وبلغ حدّ الشباب؛ إذ لم يُغادر قصر أبيه حتى بلغ الخامسة عشرة كما تقدّم وذكر هو عن نفسه.

وقد كان خلال هذه المدة - ولعله في آخرها - مقصوراً محظراً عليه بين رُقباء ورقائب؛ كما عبّر هو عن حاله أيضاً في هذه الفترة في «الطوق».

ويمكن وصف هذه المرحلة بأنها فترة الطفولة والنشأة الأولى، والتي جاءت بعدها مرحلة التحصيل والسماع، والأخذ عن الشيوخ.

قال رحمه الله في نفس الموضع السابق من «الطوق» عقب كلامه السابق: «فلَمَّا مَلَكَتْ نفسي وعَقَلْتُ، صَحِبْتُ أَبَا عَلِيٍّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ الْفَاسِيَّ فِي مَجْلِسِ أَبِي الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ الْأَزْدِيِّ - شَيْخَنَا وَاسْتَاذِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٢) - وَكَانَ أَبُو عَلِيٍّ الْمَذْكُورَ عَاقِلًا عَامِلًا عَالِمًا، مِمَّنْ تَقَدَّمَ فِي الصَّلَاحِ وَالنُّسْكِ الصَّحِيحِ فِي الزَّهْدِ فِي الدُّنْيَا، وَالْإِجْتِهَادِ لِآخِرَةِ، وَأَحْسَبُهُ كَانَ حَاصِرًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ لَهُ امْرَأَةٌ

(١) كذا، ولعل الصواب: (بَقْل)؛ يقال بَقَلَ وجه الغلام، يعني نبت شعره.

(٢) وقد كان أبو علي الفاسي هنا ملازماً لمجلس عبد الرحمن بن أبي يزيد ملازمة شديدة، حتى إن ابن حزم رحمه الله ما زحّه يوماً قائلاً: «متى تنقضي قراءتك على الشيخ؛ يعني: عبد الرحمن بن أبي يزيد؟ فأجابه: إذا انقضى أجلي».

قَطُّ، وَمَا رَأَيْتُ مِثْلَهُ جُمْلَةً: عِلْمًا وَعَمَلًا، وَدِينًا وَوَرَعًا، فَتَفَعَّلَنِي اللَّهُ بِهِ كَثِيرًا، وَعَلِمْتُ مَوْقِعَ الْإِسَاءَةِ، وَقُبْحَ الْمَعَاصِي». اهـ^(١).

فهذا النص يدل على أنه شَرَعَ في حضور مجالس التحديث والسماع^(٢)، والتردد على الشيوخ في بداية فترة الشباب، ويعد مغادرته لقصر أبيه.

وقد سمع في هذه الفترة المبكرة من عمره من مشايخ عدة، أذكر منهم: أحمد بن محمد بن أحمد بن سعيد أبو عمر، المعروف بابن الجسور الأموي - ولأه، القرطبي، المتوفى سنة ٤٠١ هـ في طاعون قرطبة^(٣)، وقد كان راوية للحديث، وعارفاً بأسماء الرجال، هنا فضلاً عن ميوله الأدبية، وهو أول من سمع منه من الشيوخ؛ كما ذكر الحميدي في «الجدوة»^(٤).

وقد قرأ عليه ابن حزم كتاب «التاريخ» لمحمد بن جرير الطبري، وكان أخذه عن أبي بكر القننوري حين دخل الأندلس قبل الخمسين وثلاث مئة هجرية^(٥)؛

(١) ص ٣٥٢ من طبعة لتركمان.

(٢) وانظر: «مختصر الطوق» ص ٢٦٤، فقد أشار أبو محمد إلى قصده مجلس عبد الرحمن ابن أبي يزيد هنا بالترصافة في طائفة من الطلاب، وأصحاب الحديث.

وعبد الرحمن بن أبي يزيد هذا هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن أبي يزيد الأزدي العتكي المصري، الصوّف لسنابة، دخل الأندلس سنة ٣٩٤ هـ، وسكن قرطبة، حتى وقعت الفتن فعد إلى مصر، وبها توفي سنة ٤١٠ هـ. انظر: «الصلة» ص ٣٣٧.

(٣) «جدوة المقتبس» (١٠٧ رقم ١٨١)، «الصلة» (٢٣/١ - ٢٤) رقم (٣٩)، «بغية الملتبس» (١٥٤ - ١٥٥) رقم (٣٣٦)، «تاريخ الإسلام» [حوادث ووفيات ٤٠ - ٤٢٠] (ص ٣٧)، «سير أعلام النبلاء» (١٤٨/١٧).

(٤) (ص ١٠٧).

(٥) «بغية الملتبس» (ص ١٥٤ - ١٥٥).

كما روى عنه «موطأ مالك» من رواية يحيى بن يحيى^(١)، و«مُدَّة وَنَّة سُخْيُو»^(٢)، و«مُسْنَدُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ»^(٣)، و«فَقْهُ أَبِي عُبَيْدٍ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ»^(٤)، و«مُسْنَدُ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ».

- يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود القرطبي، المعروف بابن وَجْه الجنة أبو بكر، توفي سنة ٤٠٢ هـ، كان رجلاً صالحاً، أخذ القَدُول، حدث عنه جماعة من العلماء، منهم: ابن حزم^(٥) قال الذهبي رحمه الله: «وهو أعلى شيخ عنده»^(٦).

- عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدی، المعروف بابن القَرَضِي، يُكنى: أبا الوليد، المقتول في فتنة قرطبة سنة ٤٠٣ هـ، كان محدثاً، حافظاً، مُتَقِناً، عالماً، ذا حَظٍّ مِنَ الْأَدَبِ الْوَافِرِ، تَلَقَّى عَنْهُ بِقُرْطُبَةٍ، وَالْغَالِبُ أَنَّ أَخْذَهُ عَنْهُ كَانَ دِرَایَةً، لَا رِوَايَةً، حَيْثُ لَمْ يَرِدْ ذِكْرُهُ فِي أَسَانِيدِ مَرْوِيَّاتِ ابْنِ حَزْمٍ الَّتِي تَحْفِلُ بِهَا كُتُبُهُ، وَلِهَذَا لَا نَسْتَطِيعُ مَعْرِفَةَ الْكِتَابِ أَوِ الْكِتَبِ الَّتِي قَرَأَهَا عَلَيْهِ^(٧).

- عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهمداني الوهراني، المعروف بابن الخَزَازِ،

(١) انظر: «المحلى» (١/٦٨، ٩٦، ١٠٦).

(٢) انظر: «الإحكام في أصول الأحكام» (٤/١٧٨، ١٧٠/٥).

(٣) انظر: «المحلى» (١/٩، ١٤، ٤٦، ٦٥، ١٥٩).

(٤) انظر: «المحلى» (١/١٥٩، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٣٦، ٢٥٩).

(٥) حدث عنه على سبيل المثال في: «المحلى» (١/١٣٩، ٢٤٢ و ٤/٨٤، ٢١٧، ٢٥٢)،

«الفصل» (٢/٢٦٠)، «الإحكام» (١/٥٣٥).

(٦) «سير أعلام النبلاء» (١٨/١٨٥).

(٧) انظر: محمد المنوني: «شيوخ ابن حزم في مقروءاته موطأاته»، مجلة المنهل، الرباط، العدد ٧ نوفمبر ١٩٧٦ م، ص ٢٤٧، نقلاً عن كتاب «ابن حزم والفكر الفلسفي بالمغرب والأندلس» (ص ٤٥-٥٢) لسالم يفوت.

أبو القاسم، كان محدثاً راوية، اشتهر بالصلاح والزهد، توفي ليلة سنة ٤١١ هـ؛ كان يزور قرطبة كل سنة، ويحدث بها، إلى أن وقعت الفتنة وقد أخذ عنه ابن حزم «الجامع الصحيح» للبخاري سنة ٤١ هـ بأخذ المساجد قرب قرطبة^(١).

- خَلَفَ مَوْلَى الْحَاجِبِ جَعْفَرُ الْفَتَى الْجَعْفَرِيُّ الْقُرْطُبِيُّ، أَبُو سَعِيدٍ، الْعَالِمُ الْمُقَرَّرُ سَكَنَ قُرْطُبَةَ، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى الْمَشْرِقِ، فَسَمِعَ بِمَكَّةَ، وَلَقِيَ الْأَقْوَى بِمِصْرَ، وَأَخَذَ عَنْ عِلْمَاءِ الْقَيْرَوَانِ، وَكَانَ مِنْ أَهْلِ الْقُرْآنِ وَالْعِلْمِ، نَبِيلاً مِلَّ هَلِ الْفَهْمِ، مَثَلًا إِلَى الزَّهْدِ وَالْانْقِبَاضِ، خَرَجَ عَنْ قُرْطُبَةَ فِي الْفَتْنَةِ، وَقَصَّدَ طَرُطُوشَةَ، وَتُوفِيَ بِهَا سَنَةَ ٤٢٥ - وَقِيلَ: سَنَةَ ٤٢٩ - كَانَتْ شَيْخِي: لِحْدًا يث^(٢)، وَفَرَّغَتْهَا مُعَلَّقَةً طَرَفَةَ بْنِ الْعَبْدِ مَشْرُوحَةً^(٣).

فهؤلاء جماعة من شيوخه من الذين أخذ عنهم في مرحلة التحصيل بقرطبة قبل أن يرحل عنها.

ويذكر هؤلاء الشيوخ، وذكُرَ ما سمعته منهم أو محمد رحمه الله من تصانيف وكتب، نَعْلَمُ بِطُلَانِ الرِّوَايَةِ الَّتِي رَوَاهَا يَأْفُوتُ الْحَمَوِيُّ فِي «مَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ» (٣/٥٤٩)، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ إِسْنَادِهَا الصَّحَّةَ وَالِاسْتِقَامَةَ: «قَرَأْتُ بِخَطِّ أَبِي بَكْرٍ مُحَمَّدَ بْنَ طَرُخَانَ بْنِ يَلْتَكِينَ بْنِ بَجَكَمَ، فَلَمْ تُؤْفِ الشَّيْخُ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَلِيِّ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ ابْنِ حَزْمٍ بِمَقَرِّهِ يَتَهَمُهُ مَعْرَبُ الْأَنْدَلُسِ عَلَى خَلِيجِ الْبَحْرِ الْأَعْظَمِ - فِي شَهْرِ

(١) انظر: «الفصل» (١/٣١٩، ٣٥٦)، «مختصر طوق الحمامة» (ص ٣٤١، ٣٧٦، ٣٨٢، ٣٨٣).

(٢) يُنْظَرُ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: «الفصل» (١/٣١٨)، «الإحكام» (٤/٥٤٠، ٢٧).

(٣) «مختصر طوق الحمامة» (ص ٢٦١، ٣٧٧).

جمادى الأولى من سنة ٤٥٧ هـ، والقرية التي له على بُعد نصف فرسخ من أوثبة؛ يقال لها: متليجيم، وهي ملكه وملك سلفه من قبله.

قال: وقال لي أبو محمد بن العربي: إن أبا محمد بن حزم ولد بقرطبة، وجدّه سعيدٌ وللباؤفقم انتقل إلى قرطبة، وولي فيها الوزارة، ثم ابنه عليّ الإمام، وأقام في الوزارة وقت بلوغه إلى انتهاء سنه ستاً وعشرين سنة. وقال: إنني بلغت إلى هذا السن وأنا لا أدري كيف أجبر صلاة من الصلوات.

قال: قال لي الوزير أبو محمد بن العربي: أخبرني الشيخ الإمام أبو محمد علي ابن أحمد بن سعيد بن حزم، أن سبب تعلمه الفقه: أنه شهد جنازة لرجل كبير من إخوان أبيه؛ فدخل المسجد قبل صلاة العصر والحفل فيه، فجلس ولم يركع؛ فقال له أستاذه - يعني: للذي رآه - بإشارة: أن قم فصل تحية المسجد، فلم يفهم؛ فقال بعض المجاورين له: أبلغت هذا السن ولا تعلم أن تحية المسجد واجبة؟ أو كان قد بلغ حينئذ سنه وعشرين عاماً، قال: فقممت وركعت وفهمت إذن إشارة الأستاذ إليّ بذلك.

قال: فلما انصرفنا من الصلاة على الجنازة إلى المسجد مشاركة للأحياء من أقرباء الميت، دخلت المسجد، فبادرت بالركوع، فقيل لي: اجلس، اجلس؛ ليس هذا وقت صلاة. فانصرفت عن الميت وقد خزيت ولجفتني ما هانت عليّ به نفسي، وقلت للأستاذ: دلني على دار الشيخ الفقيه المشاور أبي عبد الله بن دحون، فدلتني، فقصدته من ذلك المشهد، وأعلمته بما جرى فيه، وسألته الابتداء بقراءة العلم واسترشدته؛ فدلتني على كتاب «الموطأ» لما لك بن ملق رضى الله عنه، فبدأت به عليه قراءة من اليوم التالي لذلك اليوم، ثم تابعت قراءتي عليه وعلى غيره نحو ثلاثة أعوام، وبدأت بالمناظرة.

قال: وقال لي الوزير أبو محمد بن العربي: صحبت الشيخ الإمام أبا محمد ابن حزم سبعة أعوام، وسمعت منه جميع مصنفاته حاشا المجلد الأخير من كتاب «الفصل»، وهو يشتمل على ست مجلدات من الأصل الذي قرأنا منه؛ فيكون القارئ نحو السدس، وقرأنا من كتاب الإيصال أربع مجلدات من كتاب الإمام أبي محمد بن حزم في سنة ٤٥٦ هـ، ولم يفتني من تأليفاته شيء سوى ما ذكرته من الناقص، ومالم أقرأه من كتاب «الإيصال». وكان عند الإمام أبي محمد بن حزم كتاب «الإيصال» في أربعة وعشرين مجلداً بخط يده، وكان في غاية الإدماج. اهـ.

وقد علّق العلامة الشيخ ابن عقيل الظاهري حفظه الله على هذا النص في كتابه الماتع «ابن حزم خلال ألف عام» (٤٦/٢ - ٤٩) بقوله: «وابن طرخان الذي ذكره، له ترجمة في «الوافي» للصفدي (١٩١/٣ - ١٧٠)، وقد شهّدوا له بصحة النقل، وبالصلاح والزهد والعبادة، والأمانة والصدق. وشيخ ابن طرخان أبو محمد بن العربي - تلميذ ابن حزم - ثقة، وباتفاق ثقة، إلا أن كل ما رواه ابن طرخان عن ابن العربي في هذه الترجمة ليس بصحيح، والخطأ فيه من وجوه:

أولها: أنه حدّث تاريخ وفاقاً محمد بسنة ٤٥٧ هـ، والمتفق عليه أن وفاته سنة ٤٥٦ هـ.

ثانيها: أن أبا محمد أقام في الوزارة من وقت بلوغه إلى انتهاء سنه ستاً وعشرين سنة.

قال أبو عبد الرحمن: أول ما ولي أبو محمد الوزارة للمرئى في حدود سنة ٤٠٨ هـ وعمره يقارب السادسة والعشرين، ولم يتبق إلا شهراً، هذا باتفاق المؤرخين، وقد نصّ ابن حزم على ذلك في «الطوق».

وثالثها: أنه ذكر أن أبا محمد كان وزيراً وهو في السادسة والعشرين وأن مربيته كان معه، وأنه لا يعرف ما يعرفه العوام من أحكام الصلاة!

ورابعها: أن قراءة أبي محمد الفقه، واسترشاده إلى طلب العلم، كان حسبما رواه ياقوت (سنة ٤٠٩ هـ)؛ حيث مرّ أبا محمد ستّ وعشرون سنة، وهذا خطأ؛ لأن أبا محمد قرأ الحديث والفقه على المشايخ سنة ٣٩٩ هـ، ومن مشايخه الذين يروي عنهم بكثارة: ابن الجسور، وابن وَجْه الجنة، وكلاهما مات في سنتي ٤٠ هـ ٤٠٢ هـ.

وخامسها: أن ابن عربي يذكر - حسب هذه الرواية - أن «الفصل» ستة أجزاء، قرأ منها على أبي محمد خمسة، وفاته السادسة. ومن هذا النص استدل بعض المتأخرين على أن كتاب «الفصل» المطبوع حالياً ينقص منه الجزء السادس.

قال أبو عبد الرحمن: «الفصل» خمسة أجزاء فقط، والدليل على ذلك: أن أبا محمد بن حزم قال في كتابه «الإحكام»^(١): «وقد أحكمنا هذا غاية الإحكام - والحمد لله رب العالمين - في باب أفردناه لهذا المعنى في آخر كتابنا الموسوم بـ «الفصل»، ترجمته: باب الكلام على مَنْ قال بتكافؤ الأدلة» اهـ. وتكافؤ الأدلة من المباحث الأخيرة في الجزء الخامس؛ فدلّ ذلك على أن «الفصل» خمسة فقط.

وسادسها: أن دراسة أبي محمد كانت في المسجد: مسجد الجملع، ومسجد القمري، ومسجد بالرّصافة، وكل ذلك منذ سنة ٣٩٩ هـ قبل أن يبلغ السادسة والعشرين بعشر سنوات.

فكيف لا يعرف ما يعرفه العامي من أحكام الصلاة وهو ابن وزير يدرس في المساجد على مشايخ الفقه والحديث؟!

وسابعها: أن هذه القصة - التي رواها ياقوت - تُوحى بأن صلاته على الجنائز وهو ابن ستّ وعشرين سنة هي أول صلاة يحضرها على الجنائز، وهذا غير صحيح، فقد أخبرنا أبو محمد رحمه الله أنه صلى على الجنائز قبل ذلك بأحد عشر عاماً، وعمره خمس عشرة سنة، حكى صلاته على المؤيد هشام.

وثامنها: يُفهم من حديث ابن حزم المزعوم لابن العربي في هذا الخبر: أن ابن حزم لا يميز الركنين بعد العصر، وإنما أراد أن يُصليهما في طفولته جهلاً بذلك.

قال أبو عبد الرحمن: ما شاء الله كان! مذهب أبي محمد استحسان صلاة ركعتين بعد العصر، وقد نصر هذا المذهب بأبلغ حجة^(١).

وتاسعها: يُفهم من هذا الخبر المكذوب أن ابن حزم بعدما كبر يرى أن تحية المسجد واجبة!

قال أبو عبد الرحمن: وهذه طاقة أخرى؛ لأن تحية المسجد عند ابن حزم في آخر مؤلفاته سنة مؤكدة، وليست واجبة.

قال أبو عبد الرحمن: لهذا كله أقول: إن متن هذا النص عن ابن العربي مُنكر جداً؛ لأن كل حرف فيه يُنافي لبديهي المشهور من حياة ابن حزم.

فإما أن نُشكّ في ياقوت، أو ابن طرخان، أو ابن العربي لأجل هذا النص، مع أن كل واحد منهم ثقة، وإما أن يكون ابن طرخان سمع كلاماً من ابن العربي لم يُدوّنه إلا بعد سنين، فوهم.

وإما أن يكون ياقوت قرأ خطأ رجل غير ثقة، وكان يحسبه خطأ ابن طرخان، وإما أن يكون لا يعرف خطأ ابن طرخان، فغش بخط غيره؛ ولسنا نزعم بأن النص

محرف من ست و عشر إلى ثمان عشرة، كما قال أبو زهرة^(١)؛ لأن دعوى التحريف لا ترفع جميع بلايا النص؛ انتهى.

فالحاصل أن أبا محمد رحمه الله كان قد ابتدأ طلب العلم، والتردد على الشيوخ، وسماع الحديث في وقت مبكر من حياته.

والذي يظهر: أنه كان كسائر أهل بلده في هذا الوقت؛ يبدؤون رحلة الطلب بسماع «الموطأ»، و«المدونة» وغيرهما من كتب مذهب مالك رحمه الله وهذا واضح من عناوين الكتب التي سمعها على شيخه ابن الجسور، الذي يعد أول شيخ سمع منه، وكما يظهر أيضاً من تأليفه التي ألفها في مقتبل عمره؛ كتابه في شرح أحاديث «الموطأ»، والذي سماه: «الإملاء في شرح الموطأ». وهذا وإن لم يكن صريحاً في كونه كان قد تمذهب بمذهب مالك أولاً أمره - كما ذهب إليه بعض من ترجم له - إلا أن فيه دليلاً على أنه كان قد ابتدأ حياته في طلب العلم كغيره من طلبة العلم في الأندلس في هذا الوقت، أما التمهّد بالصرف، والنسبة إلى مذهب من المذاهب؛ فالمشهور عنه هو تمذهبه بمذهب الشافعي رحمه الله، نحتي إليه ابن بشار في «الذخيرة»^(٢)، وحتى ترجم له ابن الشبكي في «طبقات الشافعية».

وفي «التبئية على شذوذ ابن حزم»^(٣) لعيسى بن سهل الجباني (ت ٤٨٦ هـ)، قال: «وقد قررت ابنه أبا سليمان - يعني: المصعب بن علي بن أحمد بن سعيد بن حزم - على هذا، فأقر أنه كان شافعيّاً، ثم صار ظاهريّاً».

(١) انظر: «ابن حزم: حياته وعصره» لأوه وهبه، للشيخ أبي زهرة (ص ٣١-٣٢)، وهو ما ذهب إليه محمد المنوني في «شيوخ ابن حزم» (ص ٢٤٨-٢٥٠).

(٢) «الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة» (١/٣٢٩).

(٣) منه قطعة ناقصة بخزانة القرويين بفاس، قام بتصويرها محمد بن إبراهيم الكتّاني على شريط رقم هـ/الخزانة العامة للمخطوطات بالرباط.

لكن لعل ذلك لم يدم طويلاً - أعني: تمذهبه بمذهب الشافعي رحمه الله؛ حيث لم نسمع بأي أثر له في التفقه على مذهب الشافعي؛ لا تصنيفاً، ولا تدريساً، بل ولا حتى سماعاً أو تردداً على الشيوخ.

فشرعان ما تحوّل إلى مذهب الظاهر، وصار به يعرف، ولهذا التحوّل عندي عدّة أسباب:

أولها: التقارب بين أصول مذهب الشافعي رحمه الله والأصول التي بُني عليها القول بالظاهر؛ كاستقلال الحديث بالحجّة، واكتفائه بنفسه عمّا سواه من العمل والقياس والآثار عن الصحابة، وإبطال الاستحسان^(١)، وعدم العمل بالمرسل... إلخ.

الثاني: تأثره بشيخه ابن مقلّت مسعود بن سليمان أبي الخيار (ت ٤٢٦ هـ)، وأحمد بن محمد بن الجسور (ت ٤٠١ هـ)، أمّا ابن مقلّت فقد كان يميل إلى الاختيار، والقول بالظاهر^(٢)، وكان أبو محمد يعظمه جداً، حتى عثّه مع ابن عبد البر رحمه الله من أهل الاجتهاد، وممن يؤمّنونهم في الاختلاف من أهل زمانه^(٣)، وقد كان يُدرّس بمسجد قرطبة هو وابن حزم، حتى انقلب عليهما المالكية وطردهما من المسجد.

(١) جاء في «الفصول للجصاص» (٢٢٦/٤): «حدثني بعض قضاة مدينة السلام، ممن كان يلي القضاء بها في أيام المُنقي لله، قال: سمعت إبراهيم بن جابر، وكان إبراهيم هذا رجلاً كثير العلم، قد صنف كتباً كثيرة بيضة في اختلاف الفقهاء، وكان يقول بنقي القياس، بعد أن كان يقول بإثباته. قال: فقلت له: ما الذي أوجب عندك القول بنقي القيل بعد ما كنت قائلاً بإثباته؟ قال: قرأت إبطال الاستحسان للشافعي، فرأيت صحيفاً في معناه، إلا أن جميع ما احتج به في إبطال الاستحسان هو بعينه يُبطل القياس، فصح به عندي بطلانه».

(٢) كما قال الحمّدي في «جدوة المقتبس» (ص ٣٥٠).

(٣) كما في «الإحكام» له.

وأما شيخه ابن الجسور، والذي يُعدُّ من أوائل من سمع منهم، فقد كان كاتباً للقاضي مُنذر بن سعيد البلوطي، والمنذر بن سعيد معروف عنه ظاهرته، وقد حكى ابن حزم عن شيخه ابن الجسور ما يُفيد بأنه كان يميل إلى الاختيار أيضاً وترك التقليد.

قال رحمه الله في «الصبا دغ»... وعلى هذا أدركنا شيوخنا، لقد قال أحمد ابن سعيد بن الجسور رحمه الله: ما أجد إلا ويؤخذ من قوله ويُترك لإرسول الله ﷺ، فله يؤخذ قوله كله، لا يجوز أن يُترك منه. فقلت له - وأنا حينئذ لم أستكمل ستة عشر عاماً^(٢) - ويترك من قول مالك؟! فقال نعم، مالك وغير مالك. اهـ.

الثالث: ميله في الأصل إلى التحقيق، والبحث، وتصحيح الحجة^(٣)، وأنقته من التقليد، والانتساب لأحد من الناس.

الرابع: تأثره بالمنطق اليوناني الصوري.

(١) (ص ٦٦).

(٢) وفي هذا أيضاً إبطال للحكاية المتقدمة التي حكاها ياقوت؛ من أنه لم يطلب العلم حتى بلغ ستة وعشرين عاماً.

(٣) قال في «الإحكام» (١/ ١٩): ... وهكذا نقول نحن أيضاً عز وجل بعد صحة مذاهبنا، لا شك أفيها، ولا خوفاً من أن يأتينا أحد بما يُفسدها، ولكن ثقةً منا بأنه لا يأتي أحد بما يُعاضها أبداً؛ لأننا - والله الحمد - أهل التخليص والبحث، وقطع العمر في طلب تصحيح الحجة، واعتقاد الأدلة قبل اعتقاد ملولاتها، حتى وفقنا - والله تعالى الحمد - على ما تلج اليقين، وتركنا أهل الجهل والتقليد في زببهم يتزددون وكذلك نقول فيما لم يصح عندنا حتى الآن، فنقول مُجدين مُقرين: إن وجدنا ما هو أهدي منه أتبعناه، وتركنا ما نحن عليه. اهـ.

● مؤلفاته:

قال القاضي صاعد بن أحمد الأندلسي (ت ٤٦٢ هـ): «أخبرني ابنه الفضل، المكنى: أبارافع؛ أن مبلغ تآليفه في الفقه والحديث والأصول والنحل والمبطل، وغير ذلك من التاريخ والنسب، وكتب الأدب، والرد على المعارضين؛ نحو أربع مئة مجلد... اسلمني من بلبلثانيها أو رقة^(١).

وقد انقطع ابن حزم للآليف في قريته التي اتخذها له مُعْتَكِفاً، وساعده على الإكثار عزله وتفرغه لهذا الشأن.

يقول ابن حيان وصفاً حال الإمام ابن حزم في قريته: «... ولا يدع المُثابرة على العلم، والمواظبة على الآليف، والإكثار من التصنيف، حتى كمل من مصنفاته في فنون العلم وقُرْبَعير^(٢).

ولقد تحدَّث الإمام ابن حزم رحمه الله بما أنعم الله عليه من كثرة التصنيف، وسعة التأليف، فقال: «ولنا فيما تحققنا به تأليف جمعة، منها ما قد تم، ومنها ما شارف التمام، ومنها ما قد مضى منها صدر، ويُعين الله على باقيه، لم نقصد به قُصْد مُباهاة فنذكرها، ولا أردنا السمعة فُتْمِيها، والمراد بها رُبُّنا جل وجهه، وهو ولي العون فيها، والملي بالمجازلة عليها، وما كان لله تعالى فسيبدو، وحسبنا الله ونعم الوكيل^(٣).

(١) «طبقات الأئم» (ص ١٨٣)، و«أخبار العلماء» (ص ١٥٦).

قال صاعد: «وهذا شيء ما علمناه لأحد ممن كان في دولة الإسلام قبله إلا لأبي جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري؛ فإنه أكثر أهل الإسلام تصنيفاً.

(٢) «الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة» (١/ ١٠٤).

(٣) «رسالة فضل الأندلس» ضمن «رسائل ابن حزم» (٢/ ٣٦١ - ١٨٧).

فأما كُتبه المطبوعة، فهي^(١):

١- «الإحكام في أصول الأحكام»، ويقع في مجلدين (ثمانية أجزاء)، وله أكثر من طبعة، وأفضلها طبعة دار الآفاق الجديدة، بيروت، والتي قدّم لها: الدكتور إحسان عباس، وضَمَّنَها تعليقات الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله.

٢- «النَّبَذ في أصول الفقه»، وله أكثر من طبعة، أولها ظهوراً: طبعة الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله، وقد طُبِعَ عدة طبعات أخرى حديثة.

٣- «مُلَخَّص إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل»، نُشِرَ بتحقيق: سعيد الأفغاني^(٢) رحمه الله.

٤- «الضَّادع في الرَّدِّ على مَنْ قال بالقياس والرأي والتقليد والاستحسان والتعليل»، نُشِرَ في مجلة عالم المخطوطات والنوادر (المجلد الثاني، العدد لثاني، رجب، ذوالحجّة ١٤١٨ هـ) بتحقيق: الشيخ أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري حفظه الله.

وقد طُبِعَ كاملاً بتحقيق: مشهور حسن، نشر الدار الأثرية، ويقع الكتاب في (٧٢٦ صفحة)!

٥- «جوامع السيرة»، وله عدة طبعات، أشهرها وأولها ظهوراً: الطبعة التي

(١) هذا الفصل الخاصُ بِسرد مؤلفات المصنّف المطبوعة، مختصر كُله من موضوع نُشره الشيخ عبد العزيز الخنوط حفظه الله على موقع صديقنا العزيز الدكتور عبد الباقي الشيد عبد الهادي الظاهري، بعنوان: «آثار الإمام ابن حزم العلمية المطبوعة».

(٢) قلت (محمد): نشرته مطبعة جامعة دمشق سنة ١٩٦٦ م.

بتحقيق: الدكتور إحسان عباس، والدكتور ناصر الدين الأسد، ومراجعة: أحمد محمد شاكر^(١)، نشر دار المعارف بمصر.

٦- «الفضل في الملل والأهواء والنحل»، وله أكثر من طبعة، وكلُّها غير محقّقة، يكثر فيها التصحيف والتحريف.

٧- «الذرة فيما يجب اعتقاده»، أفضل طبعاته التي بتحقيق: عبد الحق التركماني، نشر دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٨- «الأصول والفروع»^(٢)، وأشهر طبعاته هي طبعة دار النهضة العربية، القاهرة،

(١) قلت (محمد): وقد نُشِرَ الدكتور صلاح الدين المنجد رحمه الله نقداً لهذه النُشرة في مجلة معهد المخطوطات العربية (مجلد ٢ ج ١)، عدد (شوال ١٣٧٥ هـ - مايو ١٩٥٦ م)، ورجّح كون هذا الكتاب بما ضُمَّ إليه من رسائل خمس ما هو الكتاب واحد في الحقيقة، واسمه الصحيح - كما جاء على نسخة أخرى منهي ومحققة نيات مكتبته الشيخ الطاهر ابن عاشور بتونس، وعليها تعليقات الحافظ ابن عبد الهادي رحمه الله - «المرتبة الرابعة في نسب رسول الله ﷺ، وسيرته، ومفا زيه، ومجمل التاريخ». وقال: إن هذه النُسخة فيها زيادات في مواضع عدّة على ما في النسخة التي اعتمد عليها المحققان في إخراج الكتاب.

(٢) قلت (محمد): ممار جّحه الدكتور سمير قدوري في دراسته عن كتاب «الفضل»: أن هذا الكتاب «الأصول والفروع» غير صحيح النسبة إلى الإمام ابن حزم رحمه الله، معتمد آ في ذلك على عدّة أدلة:

منها: اعتماد مصنّفه على نصوص مختزلة ومشوّهة من بعض أقسام كتاب «الفصل».

ومنها: ما جاء فيه من انتقاد لكتاب التّردوي الحنفي الذي عاش في بلاد ما وراء النهر بعيداً عن الأندلس، والمتوفى ٤٨٢ هـ.

ومنها أيضاً: أن سعي مصنّفه الحثيث في تطهير مادته المنقولة من كتاب «الفصل»، وتخليصها من كل ما من شأنه الطعن في مذهب الأشاعرة.

تحقيق وتقديم وتعليق: الدكتور محمد عاطف العراقي، والدكتورة شهير فضل الله أبو واقية، والدكتور إبراهيم إبراهيم هلال. وقد طبعته أيضاً دار ابن حزم، بيروت، بتحقيق: عبد الحق التركماني، سنة ٢٠٠٢، وهي أفضل الطبعة السابقة.

٩- «مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات»، وهو كتابنا هذا، وسيأتي الكلام عن طبعته في القسم الخاص بتحقيق الكتاب بإذن الله.

١٠- «جمهرة أنساب العرب»، وأشهر طبعاته: طبعة دار المعارف بمصر، تحقيق وتعليق: عبد السلام هارون.

١١- «مختصر طوق الحمامة وظل الغمامة في الألفة والألف»، وقد طبع وحقق عشرات المرات، وحتم إلى عدة لغات، وأفضل طبعاته هي:

- تحقيق: عبد الحق التركماني، نشر دار ابن حزم، بيروت.

- تحقيق: الدكتور إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، وهو ضمن رسائل ابن حزم الأندلسي.

١٢- «الأخلاق والسير»، أو «رسالة في مداواة النفوس وتهذيب الأخلاق والزهد في الرذائل»، وقد طبع وحقق عشرات المرات، وترجم إلى عدة لغات، أيضاً، وأفضل طبعاته هي:

- تحقيق: إيفاريانص، راجعه وقدم له وعلق عليه: عبد الحق التركماني، نشر دار ابن حزم، بيروت.

= انظر الفصل الموسوم بـ: «صلة كتاب الفصول والفروع بكتاب الفصل» من بحث الدكتور المذكور.

- تحقيق: الدكتور إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، وهو ضمن رسائل ابن حزم.

١٣- «حجة الوداع»، وله أكثر من طبعة، أفضلها طبعة دار ابن حزم، بيروت، بتحقيق: عبد الحق التركماني.

١٤- «الإعراب عن الخيرة والالتباس الموجودين في مذاهب أهل الرأي والقياس»، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن زين العليخ رستم، نشر دار أضواء السلف، الرياض، والكتاب يقع في ثلاث مجلدات، والكتاب بعض أجزائه مفقود.

١٥- «الرسالة الباهرة في الرد على أهل الأقوال الفاسدة»، تحقيق: محمد صغير حسن المعصومي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، وهي غاية في التفاسة والإبداع، غير أنها بحاجة ماسة إلى تحقيق جديد.

١٦- «المحلى»، ولهذا السفر العظيم أكثر من تحقيق، أشهرها على الإطلاق: طبعة المطبعة المنيرية بمصر، ١٣٤٧-١٣٥٠ هـ (١٩٢٨م-١٩٣١م)، وقد حقق الأجزاء الستة الأولى منها: الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله، وحقق الجزء السابع: الشيخ عبد الرحمن الجزيري رحمه الله وأتم تحقيقه الشيخ محمد منير أغا الدمشقي رحمه الله.

قلت (محمد): وقد خرجت للكتاب نشرة جديدة حديثاً في تسعة عشر مجلداً عن دار الفلاح بمصر، بإشراف: خالد الرباط، وطبع دار ابن حزم، بيروت، ومعه القطعة الموجودة من كتاب «القدح المعلق في إكمال المحلى» لمحمد بن خليل العبدي. وكتبوا على غلافه: «محققاً على ستين مجلداً خطياً!»

ونحن الآن في انتظار خروج نشرة الدكتور بشار عواد معروف للكتاب، وقد

ذكر قريباً أنه قد أنهى منحه مجلدات إلى الآن، وذكر أنه جمع للكتاب نحو خمس وعشرين نسخة مخطوطة، انتقى منها أربعاً، أو خمس نسخ، منها نسخة نفيسة جداً ذكر أنه وقف عليها في إستانبول، وقال: «إنها نسخة مقابلة على نسختين نُسختا عن نسخة المصنف التي كتبها في آخر حياته».

١٧- «جامع المجتلى»، حققه: أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، والدكتور عبد الحليم عويس، وطبعته دار الاعتصام، وهو أيضاً ضمن كتاب «الذخيرة من المصنفات الصغيرة»، للشيخ أبي عبد الرحمن بن عقيل حفظه الله.

١٨- «رسائل الإمام ابن حزم الأندلسي»، في أربعة أجزاء، بتحقيق: الدكتور إحسان عباس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

١٩- «البيوع المنهي عنها»، تحقيق: السيد عزت المرسي، إبراهيم إسماعيل القاضي، إشراف: محمد عوض المنقوش، من منشورات دار الحرمين، القاهرة.

(١) وأما كتبه المخطوطة التي ذكرها المترجمون مما لم يصل إلينا؛ فقد اعتنى اثنان من الذين ترجموا لابن حزم - وهما: الذهبي، والفيروزآبادي - عناية بالغة بذكر أسماء مصنفاته، فذكر أغلبها، لهذا رأيت أن أسوق ما ذكره أولاً، ثم أستدرك عليهما من المصادر الأخرى:

قال الحافظ محمد بن أحمد الذهبي الترمكاني (ت: ٧٤٨ هـ) رحمه الله (٢):
ولابن حزم مصنفات جليّة:

(١) هذا الفصل الخاص بمصنفات المؤلف المفقودة، والتي لم تصل إلينا؛ مختصر من مقدمة الشيخ عبد الحق الترمكاني لكتاب «التقريب لحد المنطق»، للإمام ابن حزم، بتقديم من الشيخ أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري، وطبع دار ابن حزم، بيروت، وهي أو عُب ما أطلعت عليه من سُرِد لمصنفات الإمام ابن حزم رحمه الله المفقودة.

(٢) في «سير أعلام النبلاء» (١٨/١٩٣-١٩٨) (الترجمة: ٩٩). وأذكر بعد كل عنوان =

١- أكبرها: كتاب «الإيصال إلى فهم كتاب الخصال»، خمس عشرة ألف ورقة. [قال ابن حزم في «المحلى بالآثار» (١٠/٤١٥) (٢٠٢٥): «كل ما روي في ذلك منذ أربع مئة عام وثيق وأربعين عاماً، من شرق الأرض إلى غربها، قد جمعناه في الكتاب الكبير المعروف بكتاب «الإيصال»، والله الحمد».

٢- وكتاب «الخصال الحافظ لجمل شرائع الإسلام»، مجلدان. [قال الفيروزآبادي: كتاب «الخصال في المسائل المجردة». قلت: وهو متن «الإيصال».

٣- كتاب «قسمة الخمس في الرد على إسماعيل القاضي» (١)، مجلد. [ذكره في «الإحكام» (٣/٢٧٥-٢٧٦)].

٤- كتاب «الآثار التي ظاهرها لتعارض، ونفي التناقض عنها»، نحو عشرة آلاف ورقة، لكن لم يتمه. [الفيروزآبادي: كتاب تأليف الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ التي ظاهرها التعارض، ونفي التناقض عنها، نحو عشرة آلاف ورقة].

٥- كتاب «الجامع في صحيح الحديث بلا أسانيد»، [ذكره في «المحلى» (١١/٣٧٩)]. وقال ابن حيّان: «كتاب «الجامع في صحيح الحديث» باختصار الأسانيد، والاختصار على أصحّها، واجتلاب أكمل ألفاظها، وأصحّ معانيها». «الذخيرة» (١/١٤٣)، و«التذكرة» (٣/١٢٥٢)، و«النفع» (١/٣٦٥)].

٦- كتاب «التلخيص والتخليص في المسائل النظرية»، [زاد ابن حيّان: ...

= معلومات إضافية عنه، وأجعلها بيقين موقوفين (ا لتر كما ني)
قلت (المحقق): «وقد تصرّفت في كل هذا باختصار في بعض الموضع بما يناسب المقام».

(١) الإمام إسماعيل بن إسحاق القاضي المالكي (ت: ٢٨٢ هـ) رحمه الله، جمعت له ترجمة مطولة في تحقيقي لكتابه: «فضل الصلاة على النبي ﷺ».

«وفروعه التي لا نصَّ عليها في الكتاب والسنة». «الذخيرة»، و«معجم الأدباء»، و«النفع»].

٧- كتاب «ما انفرد به مالك وأبو حنيفة والشافعي». ذكره في «المحلى» (٢٧٣/٩ - ٢٧٤).

٨- «مختصر الموضح لأبي الحسن بن المغلس الظاهري»^(١)، مجلد.

٩- كتاب «اختلاف الفقهاء الخمسة: مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وداود».

١٠- كتاب «التصحيح في الفقه»، مجلد.

١١- كتاب «التبيين في: هل عليم المصطفى أعيان المنافقين؟»، ثلاث كرايس.

١٢- كتاب «الإملاء في شرح الموطأ»، ألف ورقة. ذكره في «الأصول والفروع» ص ١٦٩، وأشار إليه القاضي عياض في «ترتيب المدارك» عند ذكره شرح «الموطأ» (٢٠٧/١)، وقال ابن حبان: «وله كتاب في شرح حديث الموطأ، والكلام على مسائله». «الذخيرة»، و«التذكرة»، و«النفع»^(٢)].

(١) هو الإمام العلامة، فقيه العراق: أبو الحسن عبد الله بن المحدث أحمد بن محمد المغلس البغدادي الداودي الظاهري، صاحب التصانيف، وعنه انتشر مذهب الظاهرية في البلاد، وكان من بُحور العلم، وله من التصانيف: كتاب «أحكام القرآن»، وكتاب «الموضح» في الفقه، وكتاب «الذامغ» في الرد على من خالفه، وغير ذلك. مات سنة (٣٢٤هـ) عن ثقب وستين سنة، رحمه الله تعالى. «سير أعلام النبلاء» (٧٧/١٥) (٤٣).

(٢) وقال أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري: «والظاهر أنه من أوائل تأليفاته في الفقه قبل أن يتمذهب للشافعي، وها لا يرجح أنه كان مالكياً في أول أمره، وقد نفعه هذا الشرح في الإحاطة بأقوال المالكية، وإحصاء ما في «الموطأ» من مسائل وروايات» ابن حزم خلال ألف عام (٩٦/١).

١٣- كتاب «الإملاء في قواعد الفقه»، ألف ورقة أيضاً.

١٤- كتاب «در القواعد في فقه الظاهرية»، ألف ورقة أيضاً، ذكره في «الإحكام» (٤٠٦/٣) باسم: «ذي القواعد»، وانظر أيضاً: «الإحكام» (٣٠/٥).

١٥- «كتاب الفرائض»، مجلد.

١٦- كتاب «الرسالة البلقاء في الرد على عبد الحق بن محمد الصقلي، مُبْتَلِيْد [الفيروزآبادي]: كتاب «النقض على عبد الحق الصقلي»].

١٧- كتاب «الرد على من اعترض على الفصل» له، مجلد.

١٨- كتاب «اليقين في نقض تمويه المعتزدين عن إبليس وسائر المشركين»، مجلد كبير، ذكره في «الفصل» (٢٠٦/٣)، (٢٠٧/٤).

١٩- كتاب «الرد على ابن زكريا الرازي»، مئة ورقة، ذكره في «الفصل» (١٠/١)، (٣٥/١)، (٤٤/٥). وانظر: «رسائل فلسفية للرازي»، نشر: ب. كراوس (١٧٥ - ١٧٥).

٢٠- كتاب «الترشيد في الرد على كتاب الفريد لابن الراوندي في اعتراضه على النبوات»، مجلد، [وسماه الفيروزآبادي: كتاب «الترهيد في بعض كتاب الفريد»].

٢١- كتاب «الرد على من كفر المتأولين من المسلمين»، مجلد. [قال ابن حبان: «وفي تواليه كتاب: «الصادع»، و«الرادع» في الرد على من كفر أهل التأويل من فرق المسلمين، والرد على من قال بالتقليد»^(١). «الذخيرة»، و«التذكرة»، و«النفع»].

(١) يترجح عندي أن هذا وهم، وهو في أصله عنوانان لكتابين منفصلين، أولهما: «كتاب»

٢٢ - كتاب «مختصر في علل الحديث»، مجلد. (انظر: ٦٨).

٢٣ - كتاب «الاستحلاب»، مجلد. [الفيروز آبادي: «رسالة الاستحالات».
انظر: ٧٢].

٢٤ - كتاب «نسب البربر»، مجلد. (وانظر: ٨١).

٢٥ - كتاب في «أسماء الله تعالى»، [نقل الذهبي عن أبي حامد الغزالي قوله: «وَجَدْتُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى كِتَاباً أَلْفَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ بْنُ حَزْمٍ الْأَنْدَلُسِيُّ، يَدُلُّ عَلَى عَظَمِ حِفْظِهِ، وَسَيِّلانِ ذَهْنِهِ»^(١)].

ومما له في جزء أو كراس:

٢٦ - «من ترك الصلاة عمداً»، [ذكره في «مجموع رسائله» (١٧٣)].

٢٧ - «رسالة المعارضة».

٢٨ - «قصر الصلاة».

٢٩ - «رسالة التأكيد».

= الصادع والرادع في الرد على من كفر أهل التأويل من فرق المسلمين». والثاني: «الصادع في الرد على من قال بالقياس والرأي والتقليد والاستحسان والتعليل»، والأول مفقود لا نعلم عن وجوده شيئاً، والثاني رسالة صغيرة حصل الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري على مصوِّرة عن مخطوطة لها، وهي تحت الطبع.

(١) وعز ابن حجر في: «لسان الميزان» (٢٠١/٤) قول الغزالي هذا إلى كتابه: «شرح الأسماء الحسنی». والذي في كتاب الغزالي المطبوع: «المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنی» ص ١٩. ولم أعرف أحداً من العلماء اعتنى بطلب ذلك وجمعه سوى رجل من حفاظ المغرب، يقال له: علي بن حزم....

٣٠ - «ما وقع بين الظاهرية وأصحاب القياس»، [قال ابن حيَّان: «وكتاب كشف الالتباس لما بين أصحاب الظاهر، وأصحاب القياس». «الذخيرة»، و«التذكرة»، و«التفح»].

٣١ - «العتاب على أبي مروان الخولاني»^(١).

٣٢ - «رسالة في معنى الفقه والزهد».

٣٣ - «مراتب العلماء وتوابعهم»، [الفيروز آبادي: «وكتاب «مراتب العلماء»، وكتاب «مراتب التوابع»». انظر: ٦٧].

٣٤ - «الإظهار لما سُئِنَ به على الظاهرية».

٣٥ - «زجر الغاوي»، جزآن. [وسماه الفيروز آبادي: «وكتاب زجر الغاوي وإخسائه، ودحر الغاوي وإخزائه»].

٣٦ - «التبذ الكافية»، [وهو: «التبذ الكافية في أصول أحكام الدين»، وهذا غير «التبذ في أصول الفقه» المطبوع].

٣٧ - «التبكت الموجزة في نفي الرأي والقياس والتعليل والتقليد»، مجلد صغير. [الفيروز آبادي: «وكتاب التبكت لموجزة في إبطال القياس والتعليل والرأي»^(٢)].

(١) الظاهر أنه: عبد الملك بن سليمان الخولاني، أبو مروان، ذكره الحميدي في «الجدوة» (٦٣٠)، وقال: مُحدث، سمع بالأندلس وإفريقية ومصر ومكة، وسمعنا بالأندلس منه الكثير، ومات بها قبيل الأربعين ولحقه مئة في جز يرمق جزائرها يقال لها: مَيِّقَة. وكان شيخاً صالحاً. وذكره ابن بشكَّوَال في «الصلة» (٧٧٧)، والضبي في «البغية» (١٠٦٦)، ولم يزيد على نصِّ لَحْمِيْدِي شيئاً.

(٢) وقال في «المحلى» في رده على أهل القياس (٥٧/١) (١٠٠): «وكلُّ آية وحديث مؤهوا»

٣٨ - «الرسالة اللازمة لأولي الأمر»، (وانظر: ٨٠).

٣٩ - «الرسالة الصُّمادحية في الوعد والوعيد»، [الفيروزآبادي نوكتاب في الوعد والوعيد. وفي آخر مخطوطة «مراتب العلوم» مجموع شهيد علي (الورقة: ٢٦٥): رسالة (...) في (...) في الوعد والوعيد، وبيان الحق في ذلك (...) من السنن والقرآن، (كتبها) إلى الأمير أبي لا حوص مَعْن بن محمد التُّجيبِي (٢)، صاحب المَرِيَّة، رحمه الله، وحرسها].

٤٠ - «بيان غلط عثمان بن سعيد الأعمش في المُسند والمرسل»، [الفيروزآبادي: «وكتاب غلط أبي عمرو المقرئ في كتابه المسند والمرسل»].

٤١ - «ترتيب سؤالات عثمان الدارمي لابن معين» (٣).

٤٢ - «تسمية شيوخ مالك».

٤٣ - «بيان الفصاحة والبلاغة، رسالة في ذلك إلى ابن حفصون»، [الفيروزآبادي:

= بإيراده؛ هو مع ذلك حجة عليهم، على ما قد بيناه في كتاب «الإحكام لأصول الأحكام».

وفي كتاب «النكت». وفي كتاب «النبتة». وانظر رقم: (٧٧).

(١) هنا موضع كلمة «مُجَيَّب» وكذلك في الموضع التالي.

(٢) هو: ذو الوزارتين: ألولاً حوص مَعْن بن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن

ابن صُمادح التُّجيبِي، من ملوك الطوائف. قال ابن الأثير في «التكملة لكتاب الصلة»

(٢٠٢/٢): «كان مرضي السيرة، عدلاً باسطاً للحق، مبرأ من الدماء والهواة في الأموال،

قلَّد ذلك لقضاء، وأصحاب الشورى؛ فما أفتوه به أفذه صاحب الشرطة، وكان ذا حظٍّ

من العلم». توفي بالمَرِيَّة في سنة (٤٤٣هـ).

(٣) طبع «تاريخ يحيى بن معين» برواية عثمان بن سعيد الدارمي بعنوان: «يحيى بن معين

وكتابه التاريخ» بتحقيق: د. أحمد محمد نور يوسف، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،

١٩٧٩م. وقال أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري: «وهذه النسخة مرتبة، ولم أجد في

النسخة ما يدلُّ على أن ابن حزم هو المرتب لها». «ابن حزم خلال ألف عام» (٢٣٩/٢).

«ورسالة الكشف عن حقيقة البلاغة وحسن الاستعارة» (١) في النظم والنثر».

٤٤ - «الحُدُّ والرسم».

٤٥ - «تسمية الشعراء الوافدين على ابن أبي عا مر (٢)».

٤٦ - «شيء في العَرُوض»، [الفيروزآبادي: «وكتاب في العَرُوض، صغير»].

٤٧ - «مؤلف في الظاء والضاد».

٤٨ - «التعقب على الإفليلي في شرحه لديوان المتنبي»، [وذكره ابن بشكوال

في «الصلة»، والنباهي في «المرقبة العليا» ص ٢٠، في ترجمة: (عبد الله بن أحمد

ابن الحسن الجُدّامي النباهي لما لقي) تلميذ الإفليلي، وقالوا: «وله ردُّ على أبي

محمد بن حزم فيما انتقده على ابن الإفليلي في شرحه لشعر المتنبي». وابن الإفليلي:

هو أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن زكريّا الزُّهري (ت ٤٤١هـ)، وابن حزم وإن

تعقَّبه، فقد قال فيه: «وهو كتابٌ حسن» (٣).

٤٩ - «غزوات المنصور بن أبي عامر».

(١) تحرّف في مطبوع «البُلغة» إلى: «لاستعادة».

(٢) هو المنصور أبو عامر محمد بن عبد الله بن أبي عامر محمد بن وليد القحطاني المَعافري

القرطبي، قام بأعباء دولة الخليفة المَرْزواني المؤيَّد بالله هشام بن الحكم، وذلك أن المؤيَّد

استخلفها بن سبع سنين، فزُدَّت مقاليد الأمور إلى الحاجب المنصور، وكان بطلاً شجاعاً،

حازماً سائساً، كثير الغزوات تعدم في المملكة ثِقاً وعشرين سنة، ودانت له بلاد الأندلس،

توفي سنة (٣٩٣هـ). ترجمته ومصادرها في «السير» (١٥/١٧) (٧).

(٣) كما قال في «فضل الأندلس» (الرسائل: ١٨٣/٢)، ونقله عنه الحَمَيْدي في «الجدوة»

(٢٦٢). وكتاب ابن الإفليلي مطبوع في أربع مجلدات، بتحقيق: مصطفى عليان، مؤسسة

الرسالة، ١٩٩٨م.

٥٠ - «تأليف في الرد على أناجيل النصارى»^(١).

٥١ - ولا بن حزم رسالة في «الطب النبوي»، [الفيرواحي: رسالة في الطب]، وذكر فيها أسماء كتب له في الطب، منها:

٥٢ - «مقالة السعادة»^(٢).

٥٣ - «مقالة في شفاء الضد بال ضد».

٥٤ - «شرح فصول بقراط».

٥٥ - «كتاب بلغة الحكيم».

٥٦ - «كتاب حد الطب».

٥٧ - «كتاب اختصار كلام جالينوس في الأمراض الحادة».

٥٨ - «كتاب في الأدوية المفردة».

٥٩ - «مقالة في المحاكمة بين التمر والزبيب».

٦٠ - «مقالة في النخل»^(٣).

(١) وقال الذهبي بعد هذا بقليل: «ومن توافقه: كتاب «تبدیل اليهود والنصارى للتوراة والإنجيل»».

قلت: وهذا يدل على أنهما كتابان مختلفان، وهذا الأخير موجود ضمن «الفصل» (١/٩٦)، (٢/٩١).

(٢) هكذا وردت في طبعة «السيرة» مع التعليق الذال على موافقة ما أثبتوه لأصلهم المخطوط، وأثبتها الأستاذ سعيد الأفغاني رحمه الله في طبعته المفردة لترجمة ابن حزم في «السيرة»: «مقالة العادة»، وتابعه ابن عقيل الظاهري، وإحسان عباس. وقد تكون هذه القراءة أدخل في موضوع الطب من القراءة الأولى، والله أعلم. (٣) كذا في طبعة «السيرة» مضبوطاً، وأثبتته سعيد الأفغاني: «النحل» بالحاء المهملة، وتابعه =

وأشياء سوى ذلك.

وهذا آخر ما ذكره الذهبي، وزاد عليه العلامة محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ) رحمه الله^(١) ما يلي:

٦١ - كتاب «رواية أبان بن يزيد العطار عن عاصم في القراءات»، وذكر لنفسه في «المحلى» (١/٢٥٣): كتاب القراءات. انظر: [٨٧].

٦٢ - «كتاب الرد على من قال: إن ترتيب السور ليس من عند الله، بل هو فعل الصحابة رضي الله عنهم».

٦٣ - «كتاب النقض على أبي العباس بن سريج»^(٢).

٦٤ - «كتاب الرد على المالكية في الموطأ خاصة».

٦٥ - «كتاب الرد على الطحاوي في الاستحسان».

٦٦ - «كتاب صلة (الذامغ)»، الذي ابتدأه أبو الحسن بن المغلس، (وانظر: (٨).

= ابن عقيل، وإحسان عباس.

(١) في «البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة» (ص ١٤٦-١٤٧) (الترجمة: ٢٢٧).

(٢) ابن سريج: هو الإمام الفقيه أحمد بن عمر بن سريج البغدادي القاضي الشافعي (ت ٣٠٣ هـ)، وكانت بينه وبين الإمام أبي بكر محمد بن داود الظاهري (ت ٢٩٧ هـ) مناظرات وزدود، مع ودأكيد، واحترام متبادل؛ كما يكون بين كبار العلماء. قال عبيد الله ابن عبد الكريم: «كان محمد بن داود خصماً لأبي العباس بن سريج القاضي، وكانا يتناظران، ويتراذان في الكتب، فلما بلغ يعقوب بن سريج محملين داود نحي مخاذه ومشاووره، وجلس للتعزيز، وقال: ما أسى إلا على تراب يأكل لسان محمد بن داود راجع ترجمتهما وجوانب من العلاقة بينهما في «تاريخ بغداد» (٤/٢٨٧-٢٩٠) و (٥/٢٥٦-٢٦٣)، و «السيرة» (١٣/١٠٩) (٥٦) و (١٤/١٠) (١١٤).

٦٧ - و«كتاب مراتب التّوَاليف»، (انظر: ٣٣).

٦٨ - و«اختصار كتاب العلل للساجي»^(١)، [ذكره ابن القطّان في «الوهم والإيهام»].

٦٩ - و«التاريخ الصغير في أخبار الأندلس»، [قال الحميدي في «الجدوة» (٣٣١): «... هكذا أخبرنا أبو محمّد فيما جمعه من ذكر أوقات الأمراء وأيامهم بالأندلس»].

٧٠ - و«رسالة في النفس، ورسالة في النّفس»^(٢).

٧١ - و«رسالة في النّساء».

٧٢ - و«رسالة الاستحالات»، [انظر: ٢٣، باسم: «كتاب الاستجلاب»؛ فإنني أخشى أن يكون في أحد العنوانين تصحيفاً وتحريفاً].

٧٣ - و«رسالة في الروح والنفس»^(٣).

٧٤ - و«كتاب دعوة الممل في أبيات المثل»، فيه أربعون ألف بيت.

قال التركماني: وهذا آخر ما ذكره الفيروز آبادي، فلنذكر الآن ما اجتمع لدينا من أسماء كتب ابن حزم المفقودة من مصادر مختلفة:

- (١) ورد في «البلغة» (الباجي) بالباء، ويظهر لي أنه تصحيف والصواب ما أثبتته، كما سيأتي.
- (٢) كذا ورد في «البلغة»؛ مما يدل على أن التكرار مقصود، وأن الرسالة الأولى في «النفس»، ولعلها: «معرفة النفس بغيرها وجهلها بذاتها» المطبوعة ضمن الرسائل «٤٤٣/١» - «٤٤٦»، والثانية في: «النفس» بالقاف، ومن معانيها: الجرب، فمن المحتمل أن يكون ابن حزم قد كتب فيه ضمن اهتمامه بالطب والأمراض.
- (٣) ربما يكون موضوع هذه الرسالة في حدّ كل من الاسمين، وقد بحث ابن حزم هذه المسألة في «الفصل».

٧٥ - «كتاب فيما خالف فيه المالكية الطائفة من الصحابة»، [ذكره في «الجواب عن رسالتين سُئل فيهما سؤال تعنيف، من مجموع رسائله» (٨٨/٣)، وانظر منه: (٣/١١) أيضاً].

٧٦ - «نكت الإسلام»، [ذكره ابن العربي المالكي في «العواصم من القواصم» فقال: «وقد جاءني رجلٌ بجزء لابن حزم سمّاه: «نكت الإسلام» فيه دواهي، فجردت عليه نواهي». ونقل كلامه الذهبي في «السير»، و«التذكرة»^(١)].

٧٧ - «رسالة في تفسير: ﴿فَاكْهَنُوا فِي شَيْءٍ مِمَّا أَرْزَلْنَا إِلَيْكُمْ﴾» [يونس: ٩٤]، [قال في «الفصل» (٥١/٤): «ولنا في هذه الآية رسالة مشهورة»].

٧٨ - «رسالة في أن القرآن ليس من نوع بلاغة الناس»، [ذكره في «الفصل» (١٠٧/١)].

٧٩ - «كتاب السياسة»، [ذكره في «التقريب لحد المنطق» (١٨١)].

٨٠ - «كتاب الإمامة والسياسة في قسم سير الخلفاء ومراتبها والنّدب إلى الواجب منها»، [ذكره ابن حبان في «الذخيرة» (٤٢١/١/١)، و«المقرفي» «النفع» (٣٦٥/١) باسم: «كتاب الإمامة والخلافة... إلخ». وذكر ابن حزم «كتاب السياسة» في «التقريب»؛ وقال إحسان عباس: وهو يدل على أن السياسة بمعنى: التدبير، وذكره ابن عباد الرّندي في «الرسائل الصغرى» (٥١)، ونقل منه شيئاً في بعض

(١) وتقدّم (برقم: ٣٨): «النكت الموجزة». والراجح: أنهما كتابان مختلفان، لكن قد تتداخل عندنا المعلومات التي انتهت إلينا عنهما. وذكر الأستاذ سعيد الأفغاني رحمه الله، وقّله د. محمود علي حمّاية، أن كتاب «نكت الإسلام» سُلّط عليه وترجم في غرناطة سنة ١٩١١ م. وقد بذلتُ جهداً كبيراً للتأكد من صحة ما ذكره؛ فلم أزد إلا قناعة أنه وهم محض.

أحوال النفس الإنسانيّة. وهذا يدلُّ على أنَّ كتاب «السياسة» مختلفٌ في موضوعه عن كتاب «الخلافة والإمامة».

٨١ - «الفضائح»، قال ياقوت في «معجم البلدان» (بري): «و لهم - أي: البربر - من هذا فضائح، ذكر بعضها إمام أهل المغرب أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم الأندلسي في كتاب له سمّاه: «الفضائح»».

٨٢ - «فهرست شيوخ ابن حزم»، ذكره ابن خير في «فهرسته» (٢٢٣)، وذكره أبو طالب عقيل بن عطية القضاعي المالكي (ت ٦٠٨ هـ) في «تحرير المقال في موازنة الأعمال» باسم: «البرنلج».

٨٣ - «فتاوى عبد الله بن عباس رضي الله عنه»، قال ابن تيمية رحمه الله: قال أبو محمد بن حزم: «وجمع فتاويه في سبعة أسفار كبار» (١).

٨٤ - «أجوبة على صحيح البخاري»، ذكره ابن حجر في «فتح الباري» كتاب الحيل، باب في الصلاة (٣٢٩/١٢).

٨٥ - «جزء في أحاديث صلاة الخوف»، ذكره ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٧٦/٢).

٨٦ - «ديوان شعره»، من جمع تلميذه العلامة أبي عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي (ت ٤٨٨ هـ)، قال في «الجدوة» في ترجمة ابن حزم (٧٠٨): «وشعره كثير، وقد جمعناه على حروف المعجم».

(١) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٩٤/٤). ونقل ابن القيم في «الوابل الصيب» ص ٨٤ كلام شيخه، ولم يعزه إليه.

٨٧ - «كتاب القراءات»، ذكره من تأليفه في «المحلى» (٢٥٣/٣)، وانظر ما سلف: (٦١).

٨٨ - «إجازة لتلميذه شريح بن محمد بن شريح الرعيني الشيبلي (ت ٥٣٩ هـ)»، ذكرها ابن بشكوال في «الصلة» (٥٤١)، والذهبي في «السير» (١٤٢/٢٠) (٨٥)، وغيرهما.

٨٩ - «إجازة للحسين بن عبد الرحيم»، ذكرها ابن الأبار في «التكملة لكتاب الصلة» (٢٢٠/١).

٩٠ - «كتاب العظام»، ذكره د. إحسان عباس نقلاً عن حاشية الورقة ٩٠/أ من مجموع شهيد علي باشا.

٩١ - «مهم السنن»، ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١٩١٤/٢).

٩٢ - «مراتب الديانة»، ذكره السيوطي في «تدريب الراوي» (١١/٢).

٩٣ - «تواريخ أعمامه وأبيه وأخواته وبناته»، مواليدهم وتاريخ من مات منهم في حياته، قال الفقيه أبو رافع الفضل - ابنه - : كتبت من خط أبي رضي الله عنه، وذكر تواريخ أعمامه وأبيه وأخيه وبنو عمه وأخواته وبناته؛ مواليدهم، وتاريخ موت من مات منهم في حياته رضي الله عنه، ثم قال: ولدت... إلخ (١).

(١) يوجد هذا النصُّ بآخر كتاب «الإحكام»، وهو الجزء الثاني المخطوط بمكتبة ابن يوسف بمراكش. ونقله أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري في «ابن حزم خلال ألف عام» (٦١/١-٦٧)، وقال: «في هذا النص إفاة جديدة عن مؤلف أو ضميمة كتبها أبو محمد عن تواريخ أعمامه...».

٩٤ - «المرطل»، [نسبه إليه أبو الأصبح عيسى بن سهل الأسدي الجبائي (ت ٤٨٦هـ) في «التنبية على شذوذ ابن حزم»^(١)].

٩٥ - «الاعتراض على مالك رحمه الله في أحاديث خرّجها في «الموطأ» ولم يقل بها»، [ذكره ابن فزّون في «الذّيباج المذهب» ص ٨٩].

٩٦ - «جزء في فضل العلم وأهله».

٩٧ - «جزء فيه أوامير الصّالحين»، [ذكر هذا الذي قبله محمد بن محمد ابن سليمان الرّوداني (ت ١٠٩٤هـ) في «صلة الخلف بمو صول السلف»^(٢)].

قال عبد الحق الترمكاني: «هذا آخر ما تيسر جمعه من أسماء كتب ابن حزم المفقودة».

* * *

(١) نقل كلامه الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري في «ابن حزم خلال ألف عام» (١٧٧/١-١٧٩)، وقال: «كتاب «المرطل في اللّهُ والدّعاة»، من تأليف ابن حزم، أول من ذكره أبو الأصبح، وقد يُلخصه كثيراً منقولاً عن حزم في «الجدوة» كلها من باب اللّهُ والدّعاة».

وقال د. عبد الحليم عويس في «ابن حزم الأندلسي» ١٤، رقم ٨٦: «وَبُشْكُ في صحّة نسبته، وفي تسميته».

(٢) «ابن حزم خلال ألف عام» (٣/١٠٥).

حول كتاب المراتب

توثيق نسبة الكتاب إلى المصنف:

نسبة هذا الكتاب إلى أبي محمد بن حزم رحمه الله مما لا شك فيها، ولا مَطْعَنَ لأحدٍ مُعْتَبَرٍ البتّة؛ فقد ذكره هو باسمه وأحال عليه في «الإحكام»^(١)، وذكره أيضاً ضمن مصنفاته ابن حبان القرطبي^(٢) وهو عَصْرِيّه، والحميدي^(٣) وهو تلميذه، وكذلك القاضي عياض^(٤)، وشهاب الدين القرافي^(٥)، وغيرهم. كما اعتمده ابن القطان مصدراً أصيلاً في كتابه «الإقناع»^(٦)، ونقل منه جملة كبيرة من مسائله، وكذلك شرحه وانتقده جماعة من العلماء المحققين؛ كابن تيمية، وجمال الدين الرّيمي، وابن شيخ السّلامية. وستأتي الإشارة إلى ذلك كله، إن شاء الله تعالى.

(١) (٧٩/٢)؛ حيث قال: «الإجماع إنما هو على مسائل يسيرة، قد جمعناها كلها في كتاب واحد، وهو الموسوم بكتاب «المراتب»؛ فمن أراد الوقف عليها فليطلبها هُنالك».

(٢) كما في «الذخيرة» لابن بسام (١٧١/١).

(٣) كما في «الجدوة» (١١١/١).

(٤) ونقل منه كما في «الشفاء» (٢/٢١٥)؛ وستأتي الإشارة إلى هذا النقل في أثناء تعليقنا على الكتاب إن شاء الله.

(٥) نقل منه في عدة مواضع من كتابه «الذخيرة».

(٦) وهو من الأصول المعتمدة لدينا في هذا التحقيق.

تحقيق اسم الكتاب:

ذكر الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري في كتابه «ابن حزم خلال ألف عام» (٢/٢٥٦) قول الإمام الذهبي رحمه الله وقد ذكر مصنفات أبي محمد بن حزم مضمومة: «... وكتاب «الإجماع» مجيليد».

ثم قال الشيخ معلقاً: «كتاب الإجماع» ذكره الحميدي بعنوان: «كتاب في الإجماع ومسائله على أبواب الفقه»، وذكره ابن حبان في «المتين» بعنوان: «منتقى الإجماع وبيانه من جملة ما لا يعرف فيه اختلاف»، وطبع كتاب «مراتب الإجماع» لابن حزم، ومعه نقد لابن تيمية.

ثم قال الشيخ: «ولا أدري هل هذه الأسماء لكتاب واحد، أم أنها لكتابين أحدهما في الإجماع تأصيلاً، والآخر في الإجماع تفريراً؟». انتهى كلامه.

قلت: الظاهر أنها كلها أسماء لكتاب واحد، وهو كتابنا هذا، فليس في كلام من ترجم له نص^(١) أن له كتاباً مفرداً في الإجماع تأصيلاً غير ما خصصه من أبواب في كتبه في الأصول كـ «الإحكام»، و«التبذة». وذكر الذهبي باسم: «كتاب الإجماع» إنما هو على سبيل الاختصار، وهذا معروف مشهور في كلام كثير ممن نقل عن الكتاب، أو أشار إليه؛ كشيخ الإسلام ابن تيمية وغيره؛ وكذا ذكر الحميدي له باسم: «كتاب في الإجماع ومسائله على أبواب الفقه» ليس المقصود به: تعيين اسم الكتاب، وإنما قصد به بيان موضوع الكتاب ومادته، والله أعلم.

(١) انظر: «الذخيرة» (١/١٧١).

(٢) وهم كثرة، ذكرهم جلهم بترتيبهم الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل حفظه الله في كتابه: «ابن حزم خلال ألف عام».

وكذلك أيضاً ما ذكره ابن حبان: «منتقى الإجماع وبيانه من جملة ما لا يعرف فيه اختلاف»؛ يشبه أن يكون كصنيع الحميدي؛ أعني: أنه قصد هو الآخر بيان مادة الكتاب وموضوعه، ولم يقصد تعيين اسمه، ولعله اعتمد في ذلك على قول الله ص^(١) في أول الكتاب: «وإننا أملنا بعون الله عز وجل أن نجمع م المسائل التي صح فيها الإجماع»، ونفرد بها من سائر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين العلماء.

والذي نص عليه المصنف في «الإحكام» (٢/٧٩) أن اسمه: «كتاب المراتب»، وجاء على طرزة نسخة خدابخش للكتاب: «كتاب مراتب الإجماع»، وجاء على طرزة نسخة الشيخ محمد نصيف رحمه الله: «كتاب مراتب الإجماع في العبادات والاعتقادات».

والذي اعتقده: أن زيادة «في العبادات والاعتقادات»، إنما هي من تصرف الناسخ، أو ممن هو فوقه، ومثله ما جاء على طرزة النشرة الخاصة بالشيخ زاهد الكوثري رحمه الله: «كتاب مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات»؛ فزيادة «والمعاملات والاعتقادات» إضافة أخرى على الإضافة السابقة، لا أصل لها فيما سمي به المصنف كتابه.

وعلى كل حال، فالمعتمد في اسم الكتاب، والذي ذكره المصنف نفسه، واتفقت عليه كلتا النسختين، هو: «كتاب مراتب الإجماع»، وبهذا عرف الكتاب عند كثير ممن نقل عنه، أو أشار إليه من أهل العلم قديماً وحديثاً.

سبب تأليفه:

نص الله ص^(١) في خاتمة الكتاب على سبب تأليفه له، وعزيمه على جمع ما جمعه فيه من مسائل الإجماع؛ وهو ما حصل من مناظرة بينه وبين صاحبه الفقيه

المالكي أبي المطرّف عبد الرحمن بن بشر القاضي؛ في تكفير بعض من خالف مسائل مما أجمعت الأمة عليها؛ حيث قال في آخر الكتاب: «لقد ناظرني يوماً رجل كبير من أهل الفقه في عزيمة أو قعة فيها جهله بالإجماع، وهي أنني وقفت على من قال: إن الظهر خمس ركعات، وإن وطء الأم حلال، فلم يكفره؛ فلما استبان له عظيم ما أتى به ليل لي نكار ما قال، وأنه لم يرد بذلك ظاهر لفظه، وأنه إنما عني الجاهل الذي لم يبلغه الحق، على أنني ما لقيت أشد إنصافاً منه في المناظرة وهو أبو المطرّف القاضي عبد الرحمن بن بشر رحمه الله، فلم يل من حيثئذ في نفسي أن أجمع هذا الكتاب؛ حتى أعان الله تعالى عليه، وله الحمد».

تاريخ تأليفه:

تقدم في بيان سبب تأليف الكتاب: أن أبا محمد رحمه الله كان قد عزم على تصنيفه وجمع مذهب مسائل؛ بناءً على ما جرى بينه وبين صاحبه القاضي أبي المطرّف من مناظرة في بعض مسائل الإجماع، فقال: «ولقد كان أبو المطرّف... رحمه الله»، والقاضي أبو المطرّف مات سنة ٤٢٢ هـ، فيكون تأليفه لهذا الكتاب بعد سنة ٤٢٢ هـ احتمالاً^(١).

وقد ذكر الكتاب أيضاً، وأشار إليه في «الإحكام» (٢/ ٧٩) وكتاب «الإحكام»

(١) وهذه وإن كانت قريبة ضعيفة؛ لاحتمال التجويز في إثبات صيغ التجهيزات ونحوها من نسخ الكتاب بعد ذلك، أو احتمال زيادة المصنف نفسه لها بعد ذلك فيما يستدركه على الكتاب، أو يُعيد النظر فيه، إلا أنني استأنست بإثبات الإمام الذهبي لها أيضاً كذلك حين نقل هذا النص من «المراتب» في كتابه «تاريخ الإسلام» عند ترجمته للقاضي أبي المطرّف.

(٢) قال هناك: «الإجماع إنما هو على مسائل يسيرة، قد جمعناها كلها في كتاب واحد، وهو =

من الكتب التي ألفها في مرحلة متأخرة نسبياً من حياته؛ فقد ذكر في مقدمته - أعني: كتاب «الإحكام» - ما يفيد بأن تأليفه له كان بعد فراغه من تأليف «التقريب»، و«الفضل»^(١)؛ كما جاء فيه أيضاً ما يفيد بأن تأليفه له كان بعد سنة ٤٢٩ هـ^(٢).

وقد ذكر الدكتور سمير قدوري في غضون بحثه عن كتاب «الفضل»: أن ابن حزم رحمه الله كان قد انتهى من تأليفه لكتاب «الإحكام» سنة ٤٣٧ هـ؛ لأنه يترجم فيه على مكي بن أبي طالب المقرئ المتوفى سنة ٤٣٧ هـ.

وقد لاحظت شيئاً في نشر دار الآفاق الجديدة لكتاب «الإحكام»، والتي قدّم لها الدكتور إحسان عباس رحمه الله، وهو أن هذه العبارة المشار إليها والخاصة بالإحالة إلى كتاب «المراتب» من أول قوله: «قد جمعناها كلها في كتاب واحد» إلى قوله: «فليطلبها هنالك» موجودة في نسخة واحدة من النسخ الخطية المعتمدة في تحقيق الكتاب، وساقطة من النسختين الأخريين، كما تبّه عليه المحقق، مما يدل على أن هذه العبارة كانت قد زيدت بواسطة المصنف أثناء نظره في الكتاب بعد ذلك، أو أثناء إملائه له في وقت لاحق بعد أن كان أتم تأليفه لكتاب «المراتب».

وعلى هذا يكون تأليفه لكتاب «المراتب»؛ إما بعد فراغه من تأليف كتاب «الإحكام»، أو في أثناء تصنيفه له (يعني: بين سنة ٤٢٩ هـ و ٤٣٧ هـ).

على أنني أرجح أن تأليفه له كان بعد فراغه من تأليف «الإحكام»، يعني بعد

= الموسوم بكتاب «المراتب»؛ فمن أراد الوقوف عليها فليطلبها هنالك. اهـ.

(١) انظر: «انظر: «الإحكام» (١/ ٦٨، ٢٥).

(٢) وهو قوله بأن مهدي الشيعة معدوم المكان منذ مئة عام وسبعين عاماً. ومهدي الشيعة غائب عندهم منذ سنة ٢٥٩ هـ.

سنة: ٤٣٧هـ - إن اعتبرنا بما ذكره الدكتور سمير قدوري من تقديره للعام الذي كان قد فرغ فيه للمصنف تأليف «الإحكام» - لأنني نظرت في بعض نسخ كتاب «الإحكام» المخطوطة (وهي من أجل وأقدم نسخ الكتاب الموجودة بين أيدينا الآن، وقد فرغ من نسخها سنة ٥٩٧هـ، ولعلها إحدى النسختين المحفوظتين بدار الكتب المصرية، اللتين قُوبِلَ عليهما الكتاب في نشرة دارالآفاق) فلم أجد هذه العبارة التي يذكر فيها المصنف كتاب «المراتب»، مع وجود كل ما أشرنا إليه من مرجحات لزمان تأليف كتاب «المراتب» في النسخة نفسها؛ كإشارته لكتابين «التقريب»، و«الفضل» [٨ - ب]، وكقوله بأن مَهْدِيَّ الشَّيْخَةِ معدوم المكان منذ مئة عام وسبعين عاماً [١٠ - أ]، وكذلك ترجمته على مكِّي الذي أشار إليه الدكتور سمير [٢١٢ - أ] (١).

بالإضافة إلى أنه لم تأت إشارة في هامش تحقيق «الإحكام» (نشرة دارالآفاق التي ذكرناها) إلى أن ثمة نسخة من النسخ الثلاث التي اعتمدوا عليها كان قد سقط منها شيء، أو تغير من هذه المواضع المذكورة، بل انفتحت جميع النسخ على ذكرها على صورة واحدة؛ مما يعني: أن نسخة «الإحكام» التي أشرنا إلى سقوط ذكر كتاب «المراتب» منها ليست إبرازة قديمة للكتاب كانت قد تلتها إبرازات أخرى بعد ذلك أضيف فيها ذكر كتاب «المراتب»، وإنما هي عبارة كان قد أجمعها المصنف بعد فراغه تماماً من تصنيفه «الإحكام». والله أعلم.

والأمر في هذا قريب على كل حال، ولست أقطع فيه بشيء، وإنما أسوق ما يمكن الاستئناس به في تحديد وقت تأليف الكتاب على وجه التقريب والتقدير، والله ولي التوفيق.

(١) وقد قمت بوضع صور لهذه المواضع كلها من المخطوط في الملحقات الموجودة في آخر الكتاب.

❖ ما عمل على الكتاب من أعمال:

احتفى جماعة من ملطعة بين بهذا الكتاب:

- فمنهم من صنف في الاستدراك عليه، والتنبيه على ما وقع من مُصَنِّفِهِ فيه من أوهام في حكايات الاتفاق والاختلاف؛ كابن تيمية، وفيسالته المعروفة بنقد المراتب.

- ومنهم من أضاف إلى هذا الاستدراك شرحاً وبياناً لعباراته؛ كحمزة بن موسى الحنبلي، أبي لعباس، للمحروفي وابن شيخ لسلاطية (١).

- ومنهم من ساق بعض عباراته مع عبارات غيره من كتب الإجماع؛ إما على سبيل النقل لها فقط دون تعقيب أو استدراك؛ كابن القطان الفاسي في «الإقناع»، أو أضاف إلى ذلك بعض التقيب والاستدراك؛ كجمال الدين الرئمي في كتابه «عمدة الأمة في إجماع الأئمة» (٢).

❖ بين ابن حزم وابن المنذر:

لا يكاد يوجد كتاب قبل كتاب «المراتب» يبيِّن في تصنيفه وطريقة تأليفه مثل كتاب «الإجماع» لابن المنذر رحمه الله، والتاظر في الكتاتين يكاد يقطع بتأثر ابن

(١) قال الصَّفْدِي في ترجمته في الوافي، (١٣/ ١٨٢) «وشرح مراتب الإجماع» لابن حزم في عشرة أسفار، واستدرك عليه قيوداً أهملها، وحسبك بمن يستدرك على ابن حزم وإطلاعه». وانظر أيضاً: «مُنادمة الأطلال» لابن بدران الدمشقي، ص ٢٣٥، و«الدرر الكامنة» للحافظ ابن حجر، (٢/ ١٦٥).

وفي علمي أن هذا الشرح مفقود إلى الآن، ولو وجد لأفلنا منه إفادة كبيرة إن شاء الله.

(٢) وسيأتي الكلام على الكتاتين بالتفصيل إن شاء الله في القسم الخاص بالأصول المعتمدة في التحقيق.

حزم الشَّديد بمنهج ابن المنذر وطريقة سوقه للإجماعات في كُتبه الثلاثة^(١):
[«الأوسط»، و«الإشراف»، و«الإجماع»]^(٢)، خاصّة فيما يسميه ابن حزم في

(١) لم أقف في الحقيقة على ما يُثبت لطلّاء مباشر الإمام ابن حزم رحمه الله على كتب ابن المنذر، لكن في «الإحكام» ما يدلُّ على أن كتابه «الأوسط» كان حاضر في الأندلس في عصره، وسيأتي ذكر القصة التي حكّاها في «الإحكام» في التعليق القادم إن شاء الله. وأبو محمد يروي عن ابن المنذر رحمه الله في كُتبه من طريق شيخه أحمد بن محمد ابن الجسور، عن مُنذر بن سعيد البلوطي عنه. انظر: «المحلى» (٧٨/١٠). وكتاب «الإشراف»، ذكره ابن عطية (ت ٥٤٢هـ) في فهرسه (ص ١٣٢)، وذكر أنه يرويه عن شيخه أبي بكر عبد الباقي بن بُريال الحجاري، عن أبي عمر الطلمنكي، عن أبي بكر محمد بن يحيى بن عمّار الدُمياطي، عن ابن المنذر رحمه الله.

قلت: وابن بُريال (ت ٥٠٢هـ) من تلاميذ الإمام ابن حزم رحمه الله، وكان ظاهري المذهب.

(٢) على القول بأن كتاب «الإجماع» يُعدُّ تصنيفاً مستقلاً عن كتابي: «الأوسط»، و«الإشراف»، وليس مختصراً منهما. والصواب: أن مادة هذه الكتب الثلاثة مادة واحدة، بعضها مختصر من بعض، وأوسعها جميعاً كتابه «المبسوط» - (وهو مفقود) - الذي اختصر منه «الأوسط»، ثم اختصر بعد ذلك من «الأوسط» كتاب «الإشراف»، ثم أخذ من هذا كله المواطن التي حكى فيها الإجماع، فجَمَعها في مكان واحد، وهو كتاب «الإجماع».

(٣) وكتب ابن المنذر رحمه الله عليها اعتماداً من جاء بعده في نقل الإجماع والاختلاف. قال الشَّيرازي رحمه الله في «طبقات الفقهاء» ص ٨٩: «صنّف في اختلاف العلماء كُتبه. يعني: ابن المنذر رحمه الله - لم يُصنّف أحدٌ مثلاً، واحتاج إلى كُتبه الموافق والمخالف».

وقال النووي في «المجموع» (١٩/١): «أكثر ما أُنقله من مذاهب العلماء من كتب «الإشراف»، و«الإجماع» لابن المنذر، وهو الإمام أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري الشافعي، الفُدوة في هذا الفن».

وقال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٥٥٩/٢١): «أبو بكر بن المنذر، عليه اعتماد =

«المراتب» بالإجماع الجازي؛ والذي يعني به: تحريراً لَقَدَّر المَتَّق عليه بين العلماء في كل مسألة بالاحتراز لكل قول مخالف.

وإن كان أبو محمد رحمه الله أكثر دقّة وطلباً للإحاطة بجميع مواضع الاتفاق والاختلاف في كل مسألة من ابن المنذر، وأكثر ذكر القيود والمحترزات في كل مسألة يذكرها منه رحمه الله.

مثالٌ يظهر منه هذا التّأثر الذي أشرنا إليه؛ كما يظهر منه أيضاً ما لابن حزم من تقدّم على ابن المنذر في استيعاب الأقوال في لمسألة، والتّوسّع في ذكر القيود والمحترزات:

قال ابنُ المنذر في «الإجماع» في كتاب الشَّهادات: «وأجمعوا على أن شهادة الرجل المسلم، البالغ، العاقل، الحرّ، الناطق، المعروف بالنسب، البصير، الذي ليس بوالد المشهود له، ولا ولد، ولا أخ، ولا أجير، ولا زوج، ولا خصم، ولا عدو، ولا شريك، ولا وكيل، ولا جازٍ بشهادته إلى نفسه شيئاً، ولا يكون صاحب

= أكثر المتأخرين في نقل الإجماع والخلاف».

وفي «الإحكام» لابن حزم رحمه الله ما يُبين عظم مكانة كتب ابن المنذر رحمه الله حتى في هذا الزّمن المتقدّم، خاصّة كتابه «الأوسط». قال أبو محمد: «حدثني أبو مروان عبد الملك بن أحمد المرواني، قال: سمعت أحمد بن عبد الملك الإشبيلي، المعروف بابن المَكْوي، ونحن مُقْبِلون من جنازة من الرّئيس بعدوة نهر قرطبة، وقد سأله سائل، فقال له: ما المقدار الذي إذا بلغه المرء حلّ له أن يفتي؟ ثم أخبرني أحمد بن الليث الأنصاري؛ أنه حمل إليه وإلى القاضي أبي بكر يحيى بن عبد الرحمن بن واقد كتاب «الاختلاف الأوسط» لابن المنذر، فلما طالعه قال له: هذا كتابٌ من لم يكن عنده في بيته لم يشم رائحة العلم. قال: «وزادني ابن واقد أن قال: ونحن ليس في بيوتنا، فلم نشم رائحة العلم».

اهـ. «الإحكام» (١٢٩/٥).

بدعة، ولا شاعر يُعرف بإذابة الناس، ولا لاعب بالشطرنج يشتغل به عن الصلاة حتى يخرج وقتها، ولا شارب خمر، ولا قاذف للمسلمين، ولم يظهر منه ذنب وهو مقيم عليه؛ صغير أو كبير، وهو ممن دعي الفرائض، ويتجنب المحارم جائزة، يجب على الحاكم قبولها إذا كانا رجلين، أو جارا أمرأتين، إذا كان ما شهدا عليه مالا معلوماً يجب أدائه، وأدعاء المدعي.

وقال ابن حزم: «المرايب» اتفقوا على قبول شاهدين مسلمين عدلين، فاضلين في دينهما ومعتقديهما، حسني الرأي والاسم والكنية، معروفين، حزينين بالغين، معروفين النسب، ضابطين للشهادة، غير محدودين في قذف، ولا خمر، ولا في شيء من الحدود، ولا يكونان - مع ذلك - أبوين، ولا جدّين، ولا ابنيين، ولا ابني ابن أئمة فاسفل، ولا أخوين، ولا ذوي رجم مُحَرَّمَة، من الذي شهدا، ولا أحدهما، ولا آكل طين، ولا ناتف لحيته، ولا صد يقين، ولا شر يكتين، ولا أجيرين، ولا سيدين للمشهود له، ولا ممن يبول قائماً، ولا مغفلين، ولا معروفين بكثرة الغلط، ولا كنا في عيال المشهود له، ولا أحدهما، ولا ألفة بين، ولا صيرقيين، ولا آخرسين، ولا مغشيين، ولا ناثحين، ولا بائعي مالا يجوز، ولا متخذين له، ولا مكارني حمير، ولا صاحبي حمام، ولا متقبلي حمام، ولا طقيايين، ولا أن يكون أحدهما شيئاً ما ذكرنا، ولا زوجاً، ولا يكونان علوين للمشهود عليه، ولا أحدهما، ولا جارئين لأنفسهما نفعاً، ولا أحدهما، ولا دافعين عن أنفسهما ضرراً، ولا أحدهما، ولا بدويين على قروي - وهو الحضري - ولا حصيين، ولا أعصيين، ولا فقيرين، ولا يكونان له أياً من هؤلاء، ولا شاهداً الشيء المشهود فيه بتملكه - غير من شهدا له فسكتا - ولا شاعرين، ولا أحدهما شيئاً ما ذكرنا.

هل مسائل الإجماع قليلة؟ وهل هي محصورة معدودة؟ وهل أكثر مسائل الشريعة محل خلاف بين أهل العلم؟

ذهبت طائفة من أهل العلم إلى أن مسائل الإجماع، ومواضع الاتفاق بين العلماء قليلة محصورة، وأن أكثر مسائل الشريعة مما وقع فيها الاختلاف. وهو ما يدل عليه كلام المصنف رحمه الله؛ فقد تقدّم قوله في «الإحكام»: «الإجماع إنما هو على مسائل يسيرة، قد جمعناها كلها في كتاب واحد، وهو الموسوم بكتاب «المرايب».

وقوله هنا في آخر الكتاب: «وإنما شرطنا ذكر الاتفاق، لا ذكر الاختلاف، ولعل الاختلاف يكون أزيد من خمس مئة كتاب مثل هذا الكتاب إذا نُقِي». وذهبت طائفة إلى أن مسائل الإجماع كثيرة لا تكاد تقع تحت حصر، وأن جمهور مسائل الشريعة مما وقع عليه الاتفاق بين العلماء.

قال أبو إسحاق الإسفراييني في «شرح الترتيب»: «نحن نعلم أن مسائل الإجماع أكثر من عشرين ألف مسألة. وبهذا يرد قول الملحدة: إن هذا الدين كثير الاختلاف؛ إذ لو كان حقاً لما اختلفوا فيه، فنقول: أخطأت، بل مسائل الإجماع أكثر من عشرين ألف مسألة، ثم لها من الفروع التي يقع الاتفاق منها وعليها، وهي صادرة عن مسائل الإجماع التي هي أصول أكثر من مئة ألف مسألة، يبقى قدر ألف مسألة هي من مسائل الاجتهاد، والخلاف في بعضها يحكم بخطأ المخالف على القطع وبثبته، وفي بعضها ينقض حكمه، وفي بعضها يتسامح، ولا يبلغ ما بقي من المسائل التي تبقى على الشبهة إلى مئتي مسألة». انتهى من «البحر المحيط»^(١) للزرّكشي.

ونُسب إلى الكمال بن الهمام أنه ألف كتاباً في الإجماع فيه مئة ألف مسألة.

(١) (٣/٣٨٤) ط الكتبي.

قلت: وهذا الأمر - في نظري - إنما مبناه على تصوّر ماهية الإجماع، ومعناه في ذهن المتكلّم؛ فإن أراد القائل بقوله: «مسائل الإجماع»: تلك الإجماعات التقريرية التصريحية التي يشير إليها متكلمو الأصوليين، فهذه لا تكاد توجد أصلاً، وإن وجدت فهي مسائل قليلة جداً يمكن أن تدخل تحت الحضر.

لكن ليس هذا هو الإجماع فحسب؛ فالإجماع - كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله - منه ما هو قطعيّ كلّّه، وهو ما يُسميه البعض بالمعلوم من الذين بالضرورة، ومنه ما يشتمل على قطعيّ وظنيّ، وهذا إما إقراي، أو استقرائي؛ وهو أن يستقرئ المجتهد أقوال العلماء، فلا يجد في ذلك خلافاً، أو يشتهر القول في القرآن، أو السنة، ولا يعلم أن أحداً أنكره. وهذا الأخير - الظني منه خاصة - هو الذي يوجد في كلام عامة الفقهاء، وعليه يعتمد كلّ من ألف في مسائل الإجماع، بما فيهم المصنّف نفسه في هذا الكتاب، بل وفي غيره، وإن ادّعى الإحاطة والقطع فيما يذكره، وأنكر على من عدّما لا يعرف فيه مخالفاً إجماعاً، وإن لم يقطع على ذلك^(١).

(١) وفي الحقيقة: فإنّ مذهب ابن حزم رحمه الله مضطرب جدّاً في الإجماع؛ كما يقول الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري حفظه الله، وإن كنت ظليّت زماناً أخالفه في هذا، وأحسب أنه قد تجنّى فيه على أبي محمد، لكن تبين لي بعد ذلك أن قوله أعذّل ما قيل في تحرير معنى الإجماع عند الرّجل، وإن خالفه فيه طوائف من المعاصرين من الظاهرية وغيرهم.

يقول الشيخ حفظه الله في كتابه «نواذر الإمام ابن حزم» (١٣٢/٥): «مذهب ابن حزم في الإجماع مضطرب جدّاً؛ فنارة يعتبره اتفاق الصحابة؛ اتباعاً لداود بن عليّ (انظر مثلاً: «النبذ» ص ٩، ١٣)، وتارة يعتبره ما يجب أن يكون عليه الاتفاق، وليس هو الاتفاق، وذلك هو النصّ الشرعي؛ إما لارتفاع احتمال الاعتبار في دلالته، وإما لارتفاع احتمال =

وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعليقه أعلى قول أبي محمد في المقدمة: «وصفة الإجماع: هو ما يُتّقن له لا خلاف فيه بين أحد من علماء الإسلام... إلخ». وقوله: «إنما ندخل في هذا الكتاب الإجماع التام». قال ابن تيمية: «فقد اشترط في الإجماع ما يشترطه كثير من أهل الكلام والفقه - كما تقدم - وهو العلم بنفي الخلاف، وأن يكون العلم بالإجماع تواتراً وجعل العلم بالإجماع من العلوم الضرورية، كالعلم بعلوم الأخبار المتواترة عند الأكثرين.

ومعلوم أن كثير من الإجماعات التي حكاه ليست قريبة من هذا الوصف،

= المعبر في ثبوته كالتواتر، ونقل الكافة. وكذلك الحكم الشرعي الذي من لم يوافقه لم يكن مسلمة أهـ.

وقال أيضاً (١٣٨/٢): «وقد قلت في أكثر من مناسبة بأن الإجماع بمعنى: نقل الاتفاق مُتّعدّر، ولا يصحّ منه سوى معنيين تفقّرهما أبو محمد في كتبه:

أولهما: ارتفاع الاحتمال المعتبر المعارض للاتفاق المقطوع به المنقول أغلبه.

وثانيهما: ما يجب أن يكون عليه الاتفاق، وهو ما يجب التصديق به؛ كخبر التواتر، وما كان شرطاً لصحة الإسلام، وما كان معروفاً بضرورات العقل والجسّ» أهـ.

[قلت: وأحياناً يعتبره الاتفاق نفسه؛ كما فعل هنا في كثير من المواضع من «المراتب»، وفي مواضع أيضاً من «المحلى»، وكقوله في مواضع من «المحلى»، و«الإحكام» وغيرهما من كتبه في مقام المناظرة والاحتجاج على خصومه: فإن ادّعوا إجماعاً في كذا أكذبناهم؛ لأنّ فلاناً يخالف في هذا].

قلت: وعلى هذا الذي ذكره الشيخ حفظه الله تدلّ أدلة كثيرة مكتوبة أبي محمد رحمه الله بما فيها كتاب «المراتب» هنا، ليس هذا موضع التطويل بذكرها، ولعلّك تقف على شيء. هذا فيما هو مذكور هنا في هذا الباب، وفي الكلام الذي أورده ابن تيمية على المصنّف في هذه القضية، ونقلنا بعضه هنا. وفيما سيأتي أيضاً من الكلام على قول المصنّف: «اتّفقوا»، وقوله: «أجمعوا» وهل بينهما فرق أم لا؟

فضلاً عن أن تكون منه، فكيف وفيها ما فيه خلاف معروف؟! وفيها ما هو نفسه يُنكر الإجماع فيه، ويختار خلافه من غير ظهور مخالف؟! اهـ.

وقال أيضاً في التعليق على أول مسألة ذكرها في أبواب الاعتقادات:

«ومعلوم أن مثل هذا النقل للإجماع لم ينقله عن معرفته بأقوال الأئمة، لكن لما علم أن القرآن أخبر بأن الله خالق كل شيء، وأن هذا من أظهر الأمور عند الأمة؛ حكى الإجماع على هذا، ثم اعتقد أن من خالف الإجماع كفر بإجماع، فصارت حكايته لهذا الإجماع مبنية على هاتين المقدمتين اللتين ثبت النزاع في كل منهما».

قلت: وهذا بعينه هو ما يسميه الشيخ رحمه الله: الإجماع الإقراري، وهو أن يشتهر القول في القرآن أو في السنة، ولا يجد العالم أحداً أنكره؛ إما باستقراء أقوال أهل العلم في ذلك، وإما لغلبة ظنه أن هذا مما لا يمكن أن يخالف فيه أحد، فيحكي عليه الإجماع، وقد يُصيب العالم في هذا، ويكون علمه مطابقة لما في نفس الأمر، وقد يخطئ في ذلك.

وقال في موضع آخر: «وقد ذكر رحمه الله تعالى إجماعات من هذا الجنس في هذا الكتاب، ولم يكن قصدنا تتبع ما ذكره من الإجماعات التي عُرف انتقاضها؛ فإن هذا يزيد على ما ذكرناه، مع أن أكثر ما ذكره من الإجماع هو كما حكاها، لا نعلم فيه نزاعاً، وإنما المقصود: أنه مع كثرة اطلاعه على أقوال العلماء وتبرزه في ذلك على غيره، واشتراطه ما اشترطه في الإجماع الذي يحكيه، يظهر فيما ذكره في الإجماع نزاعات مشهورة، وقد يكون الراجح في بعضها خلاف ما يذكره في الإجماع».

وسبب ذلك: دعوى الإحاطة بما لا يمكن الإحاطة به، ودعوى أن الإجماع

الإحاطي هو الحجة لا غيره، فهاتان قضيتان لا بُدَّ لمن ادَّعاهما من التناقض إذا احتج بالإجماع، فمن ادَّعى الإجماع في الأمور الخفية؛ بمعنى: أنه يعلم عدم المنازع، فقد قفا ما ليس له به علم، وهؤلاء الذين أنكر عليهم الإمام أحمد.

وأما من احتج بالإجماع، بمعنى: عدم العلم بالمنازع، فقد اتبع سبيل الأئمة، وهذا هو الإجماع الذي كانوا يحتجون به في مثل هذه المسائل اهـ.

فالحاصل: أن الإجماع بهذا المعنى المتقدم لا يمكن حصر مسائله، فمسائله لا نهائية؛ لكون مسائل الشريعة نفسها غير محصورة، ولا نهائية؛ فكل مسألة وموضع من مواضع الاختلاف يمكن تخليص مواضع للاتفاق منه بذكر المشترك بين المختلفين في كل مسألة؛ كما أن المواضع التي يجد فيها المرء نصوصاً من الكتاب والسنة، ولا يجد فيها مخالفة لأحد كثيرة جداً أيضاً لا تنحصر، فيمكن للعالم بهذا أن يذكر آلاف الإجماعات.

ولا يبعد على هذا المعنى أن يقال: إن مسائل الإجماع، ومواضع الاتفاق في الشريعة أكثر من مواضع الاختلاف؛ كما نقل الزركشي سابقاً عن أبي إسحاق الإسفراييني، وإن كنا نخالفه في تسمية عدد بعينه. والله أعلم.

بين يدي النص

❖ وصف النسخ والأصول المعتمد في التحقيق:

(أولاً) نسخ الكتاب:

ليس لهذا الكتاب - فيما أعلم - بعد البحث والتقصي الشديد في فهارس المكتبات، وخرانات المخطوطات، وبعد سؤال المختصين - غير هاتين النسختين اللتين أشرت إليهما في مقدمة التحقيق^(١)، وهاك وصفهما:

❖ الأولى (وهي المرموز لها بـ «خ»):

نسخة محفوظة في مكتبة (خدايش بتنه) بالهند، وبياناتها كما في الفهرس الخاص بالمكتبة [١٢٥/٣٣ - ١٢٧] «القسم الثاني من مخطوطات الفقه وأصوله» كالتالي:

(١) هذا ما كنت كتبه قليلاً قبل الوقوف على تلك النسخة الثالثة للكتاب، والتي ذكرت أن الوقوف عليها كان بعد الانتهاء من المراجعة الأخيرة للكتاب ودفعه إلى الناشر، وقد حدث هذا الأمر بعد مرور نحو سبع سنوات كاملة من الانتهاء من تحقيق الكتاب على هاتين النسختين المذكورتين! ولهذا التأخر الطويل في نشر الكتاب أسباب يطول شرحها هنا. وسيأتي ذكر وصف هذه النسخة بعد الانتهاء من وصف النسخة الثانية هنا في هذا القسم بعون الله.

ولعل السبب الرئيس في عدم اهتمامنا إلى تلك النسخة، رغم تقصينا الشديد، وبحسنا الحثيث الذي لم يتوقف طيلة هذه المدة؛ هو فهرستها خطأ باسم «رسالة الترمذي» ضمن مجموع يجمعها مع الوأى، حكما سأتى بيانه قريباً في وصف النسخة بإذن الله.

- رقم النسخة: ١٨٩٢.

- تاريخ النسخ: ١٠٥٧ هـ.

- عدد لوحاتها: ٤٢ لوحة.

- عدد الأسطر: ٢٣ سطراً.

- المقاس: (٧×١١،٥)، (٥،٥×٩،٥) بوصة.

- جاء على طرزة العنوان الخاص بها مانصه: «كتاب «مراتب الإجماع»، من جمع الإمام الحافظ أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري رحمة الله عليه». وفي أسفل الصفحة: «وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم»^(١).

- تبدأ بقول المصنف: «الحمد لله الذي لا معقب لحكمه، ولا راد لقضائه... أما بعد: فإن الإجماع قاعدة من قواعد الملة الحنيفة»^(٢)... حدثنا يوسف بن عبد الله القاضي... إلخ، وتنتهي بكتاب العتق».

- تحمل صفحة العنوان ختمين:

الأول في أسفل الصفحة من الجهة اليسرى، مؤرخ بسنة ١١٠٠ هـ، وهو مطموس بعض الشيء، وما أقرأه منه: «نظام الدين فياض الدين مهدي». والختم الآخر في أعلى الصفحة من الجهة اليسرى بجانب العنوان، مؤرخ بسنة ١١٢٥ هـ، وما أقرأه منه: «محمد أفضل عباد الله»، أو «أفضل عباد الله محمد» وكُتِبَ فوقه: «ما يتعلق بالفقير».

(١) هذا الوصف لما جاء على طرزة العنوان ليس في فهرسة المكتبة، وقد أضفته من عندي.

(٢) كذا، وفي الأصل: «الحنيفية».

ثم ذكر الم فهرس مابنه النسخة من كُتُبُ ألباب ، في أي موضع يقع كل كتاب منها .

فذكر أن كتاب الطهارة يبدأ من ب و ينتهي في ٤ - أ .

إلى أن وصل إلى كتاب العتق ، وذكر أنه يبدأ من [لوحة ٣٩] إلى آخر الكتاب [لوحة ٤٢] ^(١) .

- تاريخ الفراغ من نسخها كما جاء في آخرها يوم السبت ، في شهر رجب ، سنة تسع ^(٢) وخمسين وألف .

- واسم الناسخ : علي بن محمد ، برداده ^(٣) بلدًا ، والشافعي مذهبًا ^(٤) .

ومن : هذه النسخة صورة على ميكرو فيلم محفوظة في (معهد المخطوطات العربية بالقاهرة) ، وهي التي حصلنا عليها ، وعليها اعتمدنا في تحقيق الكتاب ، كما تقدم . وقد جاء في بطاقة التعريف الخاصة بها في المعهد ما يلي :

- رقم الفيلم : (٣١٣٣) من (٥١٩ إلى ٥٦٣) .

(١) وهو وهم من الم فهرس ، فكتاب (العتق) وإن كان يبدأ من [لوحة ٣٩] ، إلا أنه ليس ممتدًا إلى [اللوحة ٤٢] ؛ كما أنه ليس آخر كتاب في النسخة ، بل يليه باب في السواك وبعض الآداب ، ثم باب في الإجماع في الاعتقادات ، ثم خاتمة قصيرة للمؤلف بها ينتهي الكتاب .

(٢) في الأصل : (تسعة) .

(٣) كذا جاء في الأصل ، ولعلها نسبة إلى بلدة (برداد) إحدى عزل محافظة تعز اليمنية .

وقد عرضتها على بعض الأفاضل ، فقال : لعل نسبته «برداداني» إلى (برداد) قرب تعز ، والله أعلم . وخطه قريب من خطوط أهل اليمن .

قلت : وتعز من أكثر المناطق المشهورة في اليمن بالتمذهب على مذهب الشافعي رحمه الله .

(٤) تاريخ الفراغ من النسخ ، واسم الناسخ إضافة من عندي أيضًا ، وليس في فهرسة المكتبة .

تاريخ تصوير المعهد للنسخة : يوم الأحد ١٠ رجب الفرد ، عام ١٣٧١ هـ الموافق ٦ من إبريل ١٩٥٣ م .

* وقد قيدت بعض الفرق بين البيانات المذكورة في فهرسة المعهد ، وتلك التي ذكرناها في فهرس مكتبة خُدا بَخْش :

١ - رقم المخطوط كما تقدم في فهرس خُدا بَخْش (١٨٩٢) ، وفي فهرسة المعهد ذكر أن رقمه في خُدا بَخْش (١٠٦٤) .

٢ - في فهرسة خُدا بَخْش تاريخ نسخ المخطوط ١٠٥٧ هـ ، وفي فهرسة لمعهد ١٠٥٩ هـ .

وما في فهرسة المعهد هو الصواب المطابق للمكتوب في المخطوط ؛ حيث قال الناسخ : «وكان الفراغ له نسخاً يوم السبت ، في شهر رجب الأصب ، أحد شهور سنة تسعة وخمسين وألف» .

٣ - عدد الأوراق (اللوحات) كما جاء في فهرسة خُدا بَخْش ٤٢ ، وفي فهرسة المعهد ٤٣ .

ولعل هذا راجع إلى اعتبار طُرّة العنوان ضمن الترقيم في فهرسة المعهد .

٤ - في فهرسة المعهد عدد الأسطر ٣١ ، وفي خُدا بَخْش كما تقدم ٢٣ .

وما في فهرسة المعهد هو الصواب ، وهو ما يصدق على جُل صفحات الكتاب ، ولعل م فهرس خُدا بَخْش كان قد نظر إلى آخر صفحة من المخطوط فقط حين عدّ الأسطر ؛ فإنها هي فقط التي يصدق عليها كون عدد الأسطر ٢٣ سطرًا من كل الكتاب .

٥ - في فهرسة المعهد مقياس النسخة (١٤٠ × ٢٢٠ مليمتراً) ، وهو ما يُقارب

المقاس المذكور آنفاً في فهرسة خدابخش (٥,٥×٩,٥ بوصة) بعد تحويل وحدة القياس من بوصة إلى مليمتر، أما المقاس الآخر (٥,٥×٧) وهو أكبر بعض الشيء من المذكور، فلا أدري أهو مقاس طرّة الكتاب وحدها أم ماذا؟

أما عن ملاحظاتي على تلك النسخة، فهي كالآتي:

١- نسخة تامة، قليلة السقط مقارنة بنظيراتها الآتية الذكر، بها نظام التعقيمية من أولها إلى آخرها.

٢- نسخة حديثة نوعاً ما، فهي من مخطوطات القرن الحادي عشر.

٣- عليها علامات مقابلة من أولها إلى نهاية كتاب (الفرائض) تقريباً، وفي حواشيتها بعض التصحيحات والتصويبات اليسيرة؛ كما قام الناسخ في بعض المواضع بشكل بعض الكلمات المشككة؛ مما يبين أنها نسخة جيدة قيمة منسوخة عن أصل صحيح مستقيم.

٤- لم يعتمدنا نسخها إثبات قول المصنف في أول كل عبارة: «تفقوا»، و«أجمعوا»، و«اختلفوا» ونحو هذا، مما يُصدّر به أغلب عبارات الكتاب^(١)، وإنما اكتفى بعطف كل جملة على الجملة الأولى التي يذكر فيها الاتفاق، أو الاختلاف؛ فيقول في أول عبارة في الباب مثلاً: «واتفقوا على كذا»، ثم يقول فيما يلي ذلك من عبارات: «وعلى أن كذا كذا»... إلخ، ولا يعود إلى ذكر قوله: «واتفقوا»، أو

(١) والذي جعلني أذهب إلى أن إثبات ذلك في أول كل عبارة هو ما كان عليه الكتاب كما وضعه مصنفه رحمه الله: أنه هكذا الأمر في نسختي الكتاب الآخرين، وكذلك في جميع ما نقله ابن القطان في «الإقناع»، وما جاء في «نقد المراتب» لشيخ الإسلام ابن تيمية، وكذلك عند الرُّبَيعي في «العمدة»، وإن كان ثبته على أنه لن يُثبت ذلك في أول كل عبارة، وأنه سيكتفي بعطف الجمل على بعضها البعض؛ كنحو هذا الذي وقع في النسخة «خ».

«وأجمعوا»، أو «واختلفوا»، إلا إذا فصل بين العبارات بما ليس من جنسها؛ كأن يذكر اختلافاً بعد إجماع ذكره، ثم يريد أن يعود إلى ذكر إجماع آخر، ونحو هذا. * وقد وقع في مصوّرتي لهذه النسخة من المعهد بعض البثر والطمس في بعض المواضع، كما تقدّم وذكرنا سببه في المقدمة:

١- فمن بداية ١١- ب إلى قوله: «أن الحكم بشهادتهم قد وجب» مبتور منها، لكنه - والحمد لله - موجود كله في «الإقناع» لابن القطان إلى قوله: «تُرذّبه الشهادة». كما بُتر قدر أربع أو خمس كلمات من آخر كل سطر حتى قوله: «ولا أسلم أحد أبويه».

٢- ومن بداية ٢- أ إلى ١٥- أ - باستثناء ١٤- ب - وقع كثير من الطمس والكلمات غير الواضحة، وقد اجتهدت في قراءة ما استطعت قراءته من ذلك، مسترشداً في هذا بعدد الكلمات في كل سطر مع النظر فيما يقابله في النسخة «ب»، و بما بقي من رسم ما لم يُطمس منه بالكلية، مع المقارنة بين ذلك كله، وبين ما جاء في كتاب «الإقناع» لابن القطان، و«عمدة الأئمة للرُّبَيعي». وبشكل عام، فلن تجد - بفضل الله - من أثر ذلك ما يسوؤك، أو يُكدر عليك صفو هذا التحقيق، إلا في القليل النادر مما لا يؤثر على سلامة النص، فما بقي في هذا لؤلؤ ريقا تمعجاء في النسخة «ب»، وما يقابل ذلك من «الإقناع»، و«العمدة» كان كافياً إلى حد كبير في إقامة النص، وإخراجه على الوجه الأكمل، والله الحمد^(١).

(١) هذا ما كنتُ كتبتُه قديماً أيضاً قبل الوقوف على النسخة الثالثة للكتاب، وقد قمت بمقابلة الكتاب كله من أوله إلى آخره عليها؛ فانسأ هذا الخلل الذي وصفته جملةً، والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

٥ النسخة الثانية^(١) (وهي المرموز لها بـ «ب»):

كانت إحدى ممتلكات الشيخ محمد نصيف رحمه الله، وهي الآن محفوظات مكتبة الملك عبد العزيز بجدة، قسم المجموعات الخاصة، برقم (٢٩١٣)^(٢).

١- نسخة حديثة، من مخطوطات القرن الثالث، أو الرابع عشر؛ كما يظهر من خطها، وقواعد إملائها، وطريقة وضع حواشها.

٢- تقع في ٨٧ صفحة باحتساب طرزة العنوان، سقطت من مصورتي لها الورقة الأولى بعد الطرزة.

٣- جاء على طرزة العنوان بنفس القلم الذي كُتبت به ما نصه: «كتاب مراتب الإجماع في العبادات والاعتقادات»، تأليف: الإمام الأوحى ناصر الدين نقيب محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن صالح بن غالب بن معدان الفارسي رضي الله عنه».

ثم كُتب عليها بالعثمانية بقلم آخر - لعله قلم الكويبا الذي كان منتشرًا في ذلك الزمان - ما ترجمته:

«مطابق لأصله حرقياً، حتى الكلمات غير المنقوطة في الأصل نُقطت بالقلم ملكيته عائدة للناسخ الأول»

(١) وهي التي أرسل إليّ بمصورتها الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل - جزاه الله خيراً - وهي نفسها التي اعتمد عليها الشيخ الكوثري رحمه الله يقيناً بعد مُقا بلتي بينهما بنشرته للكتاب؛ كما أشرت إليه في مقدمة التحقيق.

(٢) وقد كان أحفاد الشيخ محمد نصيف رحمه الله، أهلوا مخطوطات مكتبته إلى جامعة الملك عبد العزيز بجدة، وانتقلت مكتبة الشيخ إلى المكتبة المركزية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة سنة ١٣٩٧هـ.

أنا العاجز ناقل وناسخ فقط

٢٢ تشرين أول سنة ١٩٣٤

إستانبول... معلم رفعت^(١).

والذي يظهر لي أن كاتب هذا الكلام هو نفسه ناسخ الكتاب، أو شخص آخر غيره، لعلّه هو من قام بعد ذلك بملاء البياض الذي تركه. لناسخ في بعض المواضع^(٢).

٤- تنتهي - كما أشرنا في المقدمة - بقول المُدسِّف: «وليعلم القارئ لكلامنا أن بين قولنا: لم يُجمعوا، وبين قولنا: لم يتفقوا^(٣) فرقاً عظيماً، وهو...»، ثم توقف الناسخ عند ذلك، ورسم خطأ متعرجاً؛ إشارة منه إلى وجود تنمة لهذا الكلام.

٥- يتضح من طريقة نسخها اهتمام الناسخ بإخراج النصّ صحيحاً أسلماً من التصحيف والخطأ؛ فقد ترك في بعض المواضع فراغاً للكلمات التي لم يستطع قراءتها من الأصل الذي نسخ عنه، كما اجتهد في تصحيح بعض الكلمات التي لم يرها صواباً، مع الإشارة عند ذلك إلى ما جاء في أصله في بعض الأحيان؛ فوفق في بعض ذلك، وجانبه الصواب في البعض الآخر، وقد تبهنا على هذا كله في موضعه إن شاء الله.

٦- جاء في غير موضع منها إشارة من الناسخ إلى حاشية، ولم يكتب مقابلها شيئاً، وأكثر ذلك في الكلمات التي اجتهد هو في تصحيحها.

(١) هكذا ترجمها لي أحد الأفاضل من المُتقنين للغتين: التركية والعثمانية، فجزاه الله خيراً.
(٢) وقد تكرر هذا في مواضع يسيرة لا تتعدى عشرة مواضع: كلها في كتاب الطهارة، وكتاب الصلاة، ثم في موضع أو موضعين من الباب الخاص بمسائل الاعتقاد في آخر الكتاب.
(٣) وصوابها: «لم يختلفوا» كما أشرنا إليه في المقدمة، ونبهنا عليه في موضعه من التحقيق.

٧- جاء في باب الاعتقاد في آخر النسخة إعمال لقلم آخر أحمر اللون مُغاير لِكِلَا الْقَلَمَيْنِ المشار إليهما آنفاً، لعلّه قلم أحد المُحدثين ممن اطلعوا على الكتاب، أو تملّكوه؛ كالشيخ محمد نصيف، أو الشيخ زاهد الكوثري؛ فقد قلم صاحبه بتقسيم بعض فقرات الباب وعباراته بوضع بعض الفواصل، وعلامات الترقيم الحديثة، مع ضبط بعض الكلمات بالشكل، وتغيير إملاء البعض إلى الإملاء الحديث: كتحقيق الهمز فيما جاء مسهلاً كـ «قائل» و«أئمة»، وإثبات الألف في مثل: «معاوية»، ونحو ذلك.

٥ الثالثة (وهي المرموز لها (١) :

نسخة ضمن مجموع محفوظ في مكتبة داماد إبراهيم باشا في المكتبة السلিমانيّة بإستانبول باسم «رحمة الأمة في اختلاف الأئمة ورسالة الترمذي»^(١) برقم ٢/٥٢٩.

١- تقع النسخة في ١٣٦ ورقة (٦٩ لوحة)، وهي تمثل من اللوحات ١٧٣ وحتى ٢٤٥ من المجموع المذكور.

٢- ليس في آخرها ريخ ولا اسم الناسخ؛ لكن المجموع منسوخ في العاشر من ذي الحجة سنة ١١٩٠ هـ كما جاء في آخره.

٣- خطها خط نسخ جيد.

٤- لم يدون فيها اسم الكتاب، لا في أولها ولا في آخرها؛ ليس لها طرّة عنوان.

(١) وسبب فهرستها بهذا الاسم؛ هو ما وقع منه صحيفته في أولها عند ذكر إسناد الكتاب إلى المصنّف؛ حيث تصخّف على الناسخ اسم يزيد في اسم أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن القرطبي راوي الكتاب عن القاضي أبي الحسن شريح بن محمد: إلى «الترمذي»!

٥- نسخة كاملة تامة، باستثناء بعض بياض جاء في موضعين أو ثلاثة في أولها، لعله بسبب طمس كان في النسخة التي نسخ عنها.

٦- ليس فيها أية علامات تشير إلى أنه كان قد تم مقابلتها أو تصحيحها على نسخ أخرى.

٧- كثيرة السّقط والتّحريف والتّصحيف في مواضع كثيرة منها.

٨- ليس ناسخها بالمجود، ولا هو من أهل العلم أو طلابه على ما يبدو؛ فهو ينسخ كما تفق له دون تحرر، وقد تحرّفت عليه كثير من الألفاظ والعبارات الواضحة.

٩- تفرّدت هذه النسخة بذكر إسناد الكتاب إلى المتّف في أولها.

(ثانياً) المصادر الأخرى المساندة:

٥ الإقناع في مسائل الإجماع (وهو المرموز له (١) :

من تأليف الإمام الحافظ علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى الجُميريّ الكُتاميّ الفاسيّ، نزيل مراكش، الشهير بأبي الحسن بن القُطّان (ت ٥٤٨ هـ). ألّفه بأمر من أمير المؤمنين أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن ملّوحدّي؛ ليكون بمنزلة الدستور لدولته، وسياجاً لحرم الشريعة، حتى لا يتخطى الإجماع أحد.

وهو كتاب جليل، صمّمه بن القُطّان حكايات الإجماع من أكثر من عشرين مصنّفاً من عظيم تصانيف الإسلام، منها ما هو مطبوع معروف؛ ككتاب «الإشراف» لابن المنذر، واختلاف العلماء للمروزي، و«التمهيد»، و«الاستذكار» كلاهما لابن عبد البر، ومنها ما زال مفقوداً كأكثر تصانيف أهل الظاهر؛ ككتابي «الإيجاز»، و«الاتصار» لمحمد بن داود (ت ٢٩٧ هـ)، و«الإيضاح» لقاسم بن محمد بن سيار

القرطبي البيانى (ت ٢٧هـ)، و«الموضح» لابن المغلس (ت ٣٢٤هـ)، و«الإنباه» للمُنذر بن سعيد البلوطي (ت ٣٥٥هـ)^(١).

وممن احتفى المؤلف به، وكثر النقل عنه: الإمام ابن حزم رحمه الله، فقد نقل من كتابه: «المحلى»، و«الإحكام» وأكثر من النقل عنه جداً من كتاب «المراتب» حتى استوعب مايربو على ثلث الكتاب؛ يستوعب أبواباً كاملة أحياناً، ويهمل أبواباً أحياناً أخرى، و يأخذو يدع من أخرى^(٢).

وقد رأينا له من العيب الشديد مع كتاب هذه صفته، وهذا كم نقله من «المراتب» ألا يكون ضمن أصول الكتاب المعتمدة في تحقيقه وضبط نصه.

ولهذا الكتاب - فيما أعلم - طبعان:

(١) ولعل توفر مثل هذه المصنفات النادرة لابن القطان كان بسبب توليه نظارة المكتبة الملكية. يقول الأستاذ محمد المنونى: «الواقع أن الكتب التي نقل منها ابن القطان في الحديث والرجال خاصة؛ تعتبر من الكثرة والغرابة والتدرة والتعدد، بحيث يستبعد أن تكون مملوكة لشخص واحد؛ ولا بُدَّ أن تكون تلك المصادر في ذلك الوقت هي محتوى مكتبة ملكية. وتوفر لابن القطان النقل من كتب تعدد على عبد الحق بالآندلس أن يراها؛ كـ «مسند بقي بن مخلد» و«تفسيره»، و«مصنف قاسم بن أصبغ» وغيرها. وقد تولى ابن القطان نظارة هذه المكتبة، واستوعبها، وأطلع على خفاياها ودقائقها، حتى إنه عندما نهبت تلك المكتبة، وغيث فيها فساداً في إحدى الفتن، علموا من يُعيد ترتيبها، ويعرف ما قبذ منها، وما نقص، وما بقي تاماً غيره» اهـ.

(٢) قال محقق الكتاب الدكتور فاروق حمادة: «وقد اقتبس ابن القطان من ثلاثة كتب له - يعني للإمام حزم رحمه الله - «المراتب» أع: «موضح الموضوب» للموضوع، واستوعبه سوى فقرات يسيرة (قلت: في هذا بعض مبالغة)، والكتاب مطبوع، وبين يدي طبعة سقيمة، ولقي هذا الكتاب القبول عند العلماء، وعدوا ما ذكره فيه من أصح الإجماعات... إلخ كلامه في مقدمة تحقيقه للكتاب (١٠٧١).

الأولى - وهي أسبق النسختين ظهوراً -: في مجلدين صغيرين بتحقيق: حسن فوزي الصعيدى، من مطبوعات دار الفاروق بمصر، اعتمد فيها محققها على نسخة مخطوطة واحدة للكتاب صورتها الخزائن العامة بالرباط، وهي وإن كانت الأصل المعتمد للكتاب في طبعته الأخرى الآتية الذكر، إلا أنها نسخة ناقصة، بها طمس وسقط في غير موضع منها.

والثانية: بتحقيق الدكتور فاروق حمادة، وتفتي أربع مجلدات كبيرة^(١)، من طبع دار القلم دمشق، وقد اعتمد محققها على ثلاث نسخ خطية؛ إحداها: تلك النسخة سالف الذكر، والأخريان: نسختان كاملتان سدتا ذلك النقص والخرم الذي في الأولى؛ لهذا اعتمدنا على هذه الطبعة الأخيرة للكتاب، ولم نعول على الطبعة الأخرى إلا في القليل لا^(٢).

وبعد مقابلتي بين ما نقله ابن القطان في «الإقناع» وما يقابله في كتاب «المراتب» بنسخه الثلاث؛ أود أن أشير إلى بعض الملاحظات على طريقة ابن القطان في النقل من الكتاب:

١- لا تستطيع أن تحدّد له منهجاً مطّرداً فيما يختار نقله أو تركه من المسائل؛ فقد ينقل عبارة قصيرة، ويترك الأخرى طويلة، وقد يفعل العكس، أو يأخذ ما يسميه المصنف غنياً جماع اللازم، ويترك الإجماع الجازي، وأحياناً أخرى يعكس ذلك.

(١) وليست هذه الضخامة بسبب زيادة في أصل الكتاب، لكن لما توسّع فيه المحقق في حواشي الكتاب من تخريج للمسائل، وذكر لأدلتها، وتفصيل أقوال العلماء فيها، ونحو ذلك مما هو خارج عن أصل نص الكتاب.

(٢) وقد كان أحد الإخوة - جزاه الله خيراً - قد أتحفني قبيل الانتهاء من تحقيق الكتاب بصورة من النسخة الثانية الكاملة، التي اعتمد عليها الدكتور فاروق حمادة في تحقيقه، فأفدت منها في بعض المواضع التي كانت أشككت عليّ من «الإقناع» أثناء التحقيق.

٢- لا يلتزم ترتيب الامه نفاً في الكتاب ، بل يختار الكتاب ما يناسب ترتيبه هو لأبواب كتابه.

٣- لا يلتزم سياق المصنف للعبارات في بعض الأحيان يكلف بما يناسب الباب الذي ينقل فيه ما ينقل؛ فقد ينقل عدة مسائل متتالية بترتيبها من الكتاب، وقد ينقل واحدة من مكان، والتي تليها من مكان آخر، وقد يأخذ شطر عبارة، ويترك الشطر الآخر، أو أقل من ذلك، وأكثر.

٤- يتصرف في العبارات في كثير من المواضع؛ أحياناً بما يناسب سياقه هو للكلام في الباب مما كان يتناسب و سياق الامه نفاً له في كتابه؛ كأن يحذف قوله: «كما ذكرنا في باب كذا»، أو «كما تقدم ذكره»، ونحو هذا، وأحياناً أخرى باختصارها، أو التغيير في بعض ألفاظها، أو تركيبتها.. إلخ.

٥- كثيراً ما يتصرف في تصدير المصنف للمسائل بقوله: «واتفقوا»، أو «وأجمعوا»؛ فيستعمل «اتفقوا» مكان «أجمعوا» والعكس^(١).

تنبيه: وقعت ثلاث عبارات في كتاب «الإقناع» نسبها ابن القطان إلى «المراتب»، ولا ذكر لها في شيء من نسخ الكتاب الثلاث، وهي بترقيم طبعة الدكتور فاروق حمادة المعتمدة في التحقيق كالتالي:

(١) ولم أجد في الحقيقة سبباً لجهل بهذا التصرف، ولكن وقوع هذا في الكتاب لم أتبه عليه - في الغالب - إلا في المواضع التي يوافق فيها إحدى النسختين عند اختلافهما. والحقيقة: أنني بعد استقراء شديد للكتاب - كتاب «المراتب» - خلصت إلى عدم طرد المصنف لطريقة استعمال واحدة لأي من اللفظين، وأنه لا فرق عنده بين ما يُعَدُّ من عبارات بقوله: «اتفقوا»، وما يُصَدَّره بقوله: «أجمعوا»؛ كما سيأتي بيانه بشيء من التفصيل، إن شاء الله.

- فقرة (٢٢١): «واتفقوا على إجازة خبر الواحد الصدوق، إذا رواه الثقة عن الثقة، حتى ينتهي إلى النبي ﷺ».

- فقرة (٢٢٢): «واتفقوا على وجوب المصير إلى خبره بالاستعمال له، ما لم يعارضه ما يُزيل استعماله، أو يَرُدُّه دليل يخصه، فإذا تعزى من أن يعارضه ما هو أولى منه؛ إما عمل سائر، أو فعل متواتر، أو نسخ له بغيره، اتفق المأمون كلهم من أهل السنة على استعماله، والمصير إليه».

- فقرة (٣٩٩٢): «واتفقوا أنه لا يمتس القرآن إلا طاهراً».

○ «عمدة الأئمة في إجماع الأئمة» (وهو المرموز له بـ «ع»):

من تأليف: الشيخ الفقيه أبي بكر جمال الدين محمد بن عبد الله الحنثي الرُّيَمي اليميني الشافعي^(١)، المتوفى سنة ٧٩٢ هـ.

(١) قال الحافظ ابن حجر في «إنباء الغمر» (٤٨/٣): «محمد بن عبد الله بن أبي بكر الحنثي - بمهملة ومثلثين مصغر - الصُّرَدَقي، جمال الدين الرُّيَمي - بفتح الراء بعدها تحنانية ساكنة - نسبة إلى ريمة ناحية اليمن، اشتغل بالعلم، وتقدم في الفقه، فكانت إليه الرحلة في زمانه، وصنف التصانيف النافعة منها: «شرح التنبيه» في أربعة وعشرين سفرًا ألفت: وهو مخطوط [أثابه الملك الأشرف على إهدائه إليه أربعة وعشرين ألف دينار ببلادهم، يكون قدرها ببلاذنا أربعة آلاف مثقال ذهباً] وله «المعاني الشريفة» (قلت: لعله يعني: «المعاني البديعة» وهو مطبوع، طبعته دار الكتب العلمية في مجلد بن، وستأتي الإشارة إليه)، و«بغية الناسك في المناسك»، و«خلاصة الخواطر» وغير ذلك، ولي قضاء الأقضية بربيد هراً من ذي الحجة سنة تسع وثمانين إلى أن مات في أواخر المحرم، وقيل: في أول صفر. اهـ. وقال صاحب «العقود اللؤلؤية» عند ذكره لحوادث سنة اثنتين وتسعين وسبع مئة: «وفيها توفي الفقيه الإمام العلامة جمال الدين محمد بن عبد الله الرُّيَمي، وكان فقيهاً عارفاً محققاً مدققاً نقالاً للتخصص، بارعاً في المذهب (يعني: المذهب الشافعي)، وهو الذي صنف =

وقد قسّم كتابه هذا إلى قسمين:

جعل القسم الأول منه: في إجماع الأئمة الأربعة فقط، نقل فيه من كتاب «الإفصاح» لابن هبيرة الذي خصّصه لإجماع الأئمة الأربعة واختلافهم، فاستدرك عليه، وتعقّب في بعض المواضع.

وجعل القسم الآخر: في ذكر الإجماع العام، اعتمد فيه على النقل من كتاب «المراتب» لابن حزم؛ فتعقّب في بعض المواضع بالاستدراك والتّقيد، أصاب في بعضها أحياناً، واستحقّ هو التعقّب والاستدراك في أحيان أخرى.

ومن هذا الكتاب عدّة نسخ مخطوطة، منها:

- نسخة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، برقم (٢٣٥٥) فقه، وهي ناقصة إلى النصف تقريباً. انظر: «فهرس المخطوطات بمكتبة الجامع الكبير» (٢/٨٣٢ أصول الفقه).

- نسخة ثانية في مكتبة آل الوزير بصنعاء (برقم ٨٨). قال الجبشي في «فهرس المكتبات الخاصة باليمن» (ص ٥١) في وصفها: «خ» خط قديم، عليه تعاليق بخط محمد بن إبراهيم الوزير (ت ٨٤٠هـ)، الذي رجع إلى هذه النسخة في كتابه

= «التفقيه في شرح التنبيه» أربعة وعشرين مجلداً وكانت له خطوة عند الملوك، صحب السلطان الملك المجاهد، ثم صحب ولده السلطان الملك الأفضل إلى أن توفي، ثم صحب السلطان الملك الأشرف، وولاه قضاء الأقضية في المملكة اليمنية بأسرها، وجمع من المال لا يجمعه أحد من الفقهاء البتّة، ولكن من وجوه مختلفة، عفا الله عنه. وكان له مكارم أخلاق، باذلاً نفسه وماله للطلبة، وجمع من الكتب شيئاً كثيراً، وعلى قيمة الأعماد (كذا)، وكانت وفاته في اليوم الرابع والعشرين من صفر، وقبر على باب ثربة الشيخ الصالح أحمد بن أبي الخير الصياد في مقبرة باب سهام، رحمه الله تعالى. اهـ.

«العواصم والقواصم»، وغيره من مؤلفاته، النسخة في مجلد ضخم، مبثوّر لجزءه، ينتهي إلى كتاب الوكالة. اهـ.

- ونسخة ثالثة في مكتبة الأحقاف بحضر موت، اليمن وهي التي استطعنا تحصيلها والاعتماد عليها في تحقيق الكتاب، وهي نسخة تامة عدا صفحة واحدة، أو بضعة أسطر مسطحة لولها تقع في ١٥ لوحة.

وقد كان أعياني طلب هذه النسخة ما بين المكتبة، وبين أحد الأفاضل من الإخوة ممن سعى في طلبها، أجلي؛ حتى جاءني أول ٩٠ ورقة منها فقط بعد أن كنت قد انتهيت من تحقيق الكتاب على نسختي «خ» و«ب»، وقابلته على ما في «الإفصاح» لابن القطان، وهذه التسعون إنما تحتوي على ثمان ورقات فقط من آخرها مما يخصّ نقل الرّئي من «المراتب»، عمدت إلى مقابلة الكتاب على ما في هذه الورقات فوّروا وصولها، ثم يسّست من الحصول على باقي النسخة، حتى عزّمت على إخراج الكتاب دونها، لكن كان يؤخّرني عن هذا في كل مرة أمران:

الأول: ما وجدته من موافقة ما جاء في هذه النسخة في أغلب الأحوال لنسخة الأصل «خ»، وكونها ستُسند معي بعض ما وقع في مصوّرتي منها من وطمس، وكذلك ما وقع لي مع بعض الكلمات والعبارات التي كنت قد أرجأت أمرها، وتوقّفت عن الجزم فيها بشيء.

الأمر الآخر: ما جاء في كتاب الرّئي من تعقبات واستدراكات على الكتاب، وكونها لم تُنشر قبل ذلك، ولا عُرفت عند الناس كما عُرفت مؤاخذات شيخ الإسلام ابن تيمية، والتي كُتبت لها الذّبيوع والانتشار، حتى صار الكتاب لا يُطبع إلا وهي معه؛ فأردت نشرها مع الكتاب، كما هو الحال مع مؤاخذات شيخ الإسلام رحمه الله.

ثم من الله عليّ بوصول باقي النسخة بعد ذلك بعدة أشهر، بعد المحاولة مع المكتبة مرة أخرى؛ فقامت بمقابلة باقي الكتاب عليها، مع إثبات تعقيبات واستدراكات الزبيري في مواضعها والتعليق عليها، والله الحمد والمثمة.

وإتماماً للفائدة، أذكر من مقدمة الزبيري للكتاب، وكذا خاتمته، ما يتعلق بمنهجه في الكتاب بصورة عامة، وبطريقته في النقل والاستدراك على كتاب «المراتب» بصورة خاصة:

- ما جاء في مقدمة الكتاب:

«... نالطاعة، وبذلنا في مراسيمه غاية الاستطاعة، وأحببنا أن نسلك في ذلك سبيل السالفين من أئمة الجماعة، فنظرنا في الكتب المصنفة في الإجماع، فإذا هي على قسمين: خاص، وعام.

فالأول (الخاص): وهو مصنف الإمام عون الدين يحيى بن هبيرة الحنبلي^(٢)،

(١) سقط من أول النسخة - كما يظهر من السياق - مقدار صفحة، أو أقل؛ كما تبيننا عليه عند الكلام على وصف النسخة.

(٢) ترجمه الذهبي في السير، فقال الوزير الكامل، الإمام العالم العادل، عون الدين، يمين الخلافة، هو المظفر يحيى بن محمد هيريق سعيد بن الحسن بن جهم، الشيباني الدورقي العراقي الحنبلي، صاحب التصانيف.

مولده بقرية بني أقر من الدور، أحد أعمال العراق في سنة تسع وتسعين وأربع مئة. ودخل بغداد في صباه، وطلب العلم، وجالس الفقهاء، وتفقه بأبي الحسين بن القاضي أبي يعلى والأدباء، وسمع الحديث، وتلا بالسبع، وشارك في علوم الإسلام، ومهّز في اللغة، وكان يعرف المذهب والعربية والعروض، سلفياً أثرياً، ثم إنه أنصف الفقهاء، فتعرض للكتابة، وتقدم، وترقى، وصار مشرف الخزانة، ثم ولي ديوان الزمام للمفتي لأمر الله، ثم وُزِّرَ له في سنة ٥٤٤، واستمر وُزيراً من بعده لابنه المستجد.

وزير المفتي لأمر الله بن المصطفى بالله، الذي صنّفه في إجماع الأئمة الأربعة: وهم: الإمام الشافعي وأبو حنيفة، ومالك، وأحمد، وإجماع ثلاثة منهم، واثنين منهم؛ فذلك قسم.

والقسم الثاني (العام): وهو مصنف الإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم الفارسي الإشبيلي الأندلسي الشافعي: ابتداء، ثم الظاهري انتهاءً في إجماع الأئمة المذكورين أولاً وغيرهم، وهو قسم ثان.

لكنهما لم يفيّا بذلك فيما ادّعياه؛ فابن هبيرة أغفل من ذلك كثير أمع خلل في نقله عن بعض الأئمة الأربعة، وابن حزم اعتراه في دعواه الإجماع ما يناقض دعواه في بعض المسائل، وقد تبيننا على ذلك بما هو برهان وإعلام وإعلان^(١)، وكان من

= وكان ذنباً خيراً امتنعداً عاقلاً وقوراً متواضعاً لجَزَلِ الرأي، بارزاً بالعلماء، مكباً - مع أعباء الوزارة - على العلم وتدوينه، كبير الشأن، حسنة الزمان.

قال ابن الجوزي: كان الوزير يتأسف على ما مضى، ويندم على ما دخل فيه، ولقد قال لي: كان عندنا بالقرية مسجد فيه نخلة تحمل ألف رطل، فحدثت نفسي أن أقيم في ذلك المسجد، وقلت لأخي مَجْد الدين: أقعد أنا ولت وحاصلها يكفيني، ثم انظر إلى ما صرت. ثم صار يسأل الله الشهادة، ويتعرض لأسبابها.

وفي ليلة ثلاث عشر جمادى الأولى سنة ستين وخمس مئة استيقظ وقت السحر، فقاء، فحضر طبيبه ابن رشادة، فسقاها شئاً، فيقال: إنه سمّه، فمات، وشقي الطبيب بعده بنصف سنة سماً، فكان يقول: سقيت فسقيت، فمات.

قال الذهبي: «قلت: له كتاب «الإفصاح عن نفع الصحاح»، شرح فيه «صحيح البخاري» ومسلم في عشر مجلدات، وألف كتاب «العبادات» على مذهب أحمد، وله أرجوزة في المقصور والممدود، وأخرى في علم الخط، واختصر كتاب «إصلاح المنطق» لابن السكيت» اهـ.

(١) قال في مقدمة كتابه «المعاني البديعة» (١١/١): «ولما نظرت في كتاب ابن حزم =

القواعد عند التنبيه على ذلك في أوائل ما أتكلم به: «قلت»، وفي آخره: «والله أعلم».

ووضعنا كتابنا هذا في الإجماع مُعَرِّى عن الخلاف؛ إذ قد وضعنا فيه كتاباً كافياً مستقلاً شافياً، سَمَّيناه: «المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة»^(١)، وسَمَّينا كتابنا هذا: «عمدة الأمة في إجماع الأئمة»، فصار الكتابان كالكتاب الواحد المجتمع الأطراف، في محل الإجماع والخلاف.

ولما كانت العمدة في هذا الأمر على الأئمة الأربعة رضي الله عنهم، جعلنا لأسمائهم رموزاً تدلُّ عليها: فللشافعي (شكلاً) ولأبي حنيفة (حاء)، ولمالك (ميم)، ولأحمد (ألفاً)، ووضعنا في ذلك شكلاً مُرَبَّعاً يجمع عشرة^(٢) جُلُول تشتمل على رموز الأئمة الأربعة في إجماعهم، وإجماع بعضهم؛ إذ هم في العلم كالأقطاب، والسادة في الأعراب، ومنهم أمر الخلاف والإجماع، وسائر لأئمة لهم كالاتباع، وجعلنا جدولاً حادي عشر مشتملاً على العشرة^(٣) الجداول؛ لجمع الإشارة إلى

= رحمه الله، الذي جمعه في إجماع الأئمة، وورد ما فيه الخلاف ظاهر أو ادعى الوفاق فيه، وأورد ما فيه الوفاق ظاهراً، وادعى الخلاف فيه، وجاء في كلٍّ من الأمرين بما ينافيه، وقد ثبتت على ذلك في نسختي منه بالحواشي إزاء المسائل التي ذكرها في الكتاب، وجئت بما فيه - إن شاء الله تعالى - عين الصواب، وجاء فضل الله، وجزيل الثواب؛ أحبت أن أتى بكتاب فيه الخلاف بين الصحابة، والتابعين، والأئمة الأربعة... إلخ». قلت: كأنه كان قد كتب هذا قبل أن يؤلف كتابه «عمدة الأمة»، ولعل ما أشار إليه هنا مما كتبه بحواشي نسخته «المراتب» هو عين ما ضمنه كتابه «العمدة» عند تعليقه على ما علّق عليه من عبارات هناك. والله أعلم.

(١) وهو مطبوع، طبعته دار الكتب العلمية (!) في مجلدين، بتحقيق: سيد محمد مهني.

(٢) في الأصل: (عشر).

(٣) في الأصل: (العشر).

وضع أسماء اليقين دون رموزهم، ولم نجعل لهم رموز أكثرتهم، ولا شاع عندهم، وقد يجتمع اثنان من الأئمة الأربعة على رأي واحد، فنجعل لهما حرفين، وقد يجتمع ثلاثة منهم على رأي واحد، فنجعل لهم ثلاثة أحرف، وقد يجتمع الأربعة على رأي واحد، فنجعل لهم أربعة أحرف، وذلك كله موجود في الجداول المذكورة، وقد يجتمع الأربعة على مسألة، فنعطف عليها في مثلها في الحكم بقولنا: «وعلى كذا»، وقد يجتمع ثلاثة منهم على مسألة، فنعطف عليها مثلها في الحكم بقولنا: «وعلى كذا»، وقد يجتمع اثنان منهم على مسألة، فنعطف عليها مثلها في الحكم بقولنا: «وعلى كذا». وسلكنا هذا الصلوك في العُطُوف على القسم الثاني - وهو الإجماع العام - فنقول: أجمعوا على كذا، أو نعطف على ذلك مثله في الحكم بقولنا: وعلى أن كذا يجوز، أو لا يجوز، أو يجب، أو يستحب، أو لا يستحب، أو يكره، أو لا يكره، وعلى هذا أبداً؛ وكل هذا طلباً للاختصار وتقريباً على أولي الاستبصار.

وتنونا كتابنا هذا على ترتيب «التنبيه»^(١)؛ فإنه أبرك وأصوب، وأدنى للاثقال وأقرب؛ لأن كتابي الإمامين ابن هبيرة وابن حزم مختلفا الترتيب، ومع هذا فمخالفاً لترتيب كتب الشافعي وأصحابه.

وقصدنا بذلك وجه الله تعالى وجزيل ثوابه، وجعلنا (لذلك) في صدر الكتاب مقلمة في حقيقة الإجماع، ومن ينعقد به في كل (ذلك)، وختمناه بخاتمة مشتملة على العقائد والشئ، والله تعالى وليُّ التوفيق، والهادي إلى سواء الطريق، وهو حسبنا ونعم الوكيل. انتهى.

(١) يعني: كتاب «التنبيه» لأبي إسحاق الشيرازي رحمه الله، والذي شرحه الرُّبَيْي بكتابه «التفقيه».

ما جاء في الخاتمة:

«وهذا آخر ما اشتمل عليه كتابا الإمامين ابن هبيرة، وابن حزم، مع حذف المكرر، وحذف ما نقله ابن حزم من الاختلاف، مع زيادات أوردتها، واستدراكات على عبارتيهما يثبتها وأوضحتها».

○ «نقد المراتب» لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (وهو المرموز له بـ «ن»):

وقد جاء اسم هذه الرسالة على النسخة المخطوطة منها هكذا: «مؤاخذه على ابن حزم في الإجماع»^(١). وهي رسالة ثابتة النسبة لشيخ الإسلام رحمه الله بلا شك، وقد طعن في نسبتها إليه البعض^(٢) زاعماً أنها لابن شيخ السلامية؛ اعتماداً

(١) قال محمد عزيز شمس في مقلمة تحقيقه للمجموعة الثالثة من «جامع مسائل شيخ الإسلام ابن تيمية» (١٧/٣): «فصل في مؤاخذه ابن حزم في الإجماع، توجد منه نسخة خطية ضمن مجموعة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد برقم [مجاميع ٦٤٥٤]، تحتوي على نماني رسائل للشيخ أولها (التدويرية)، وهي مكتوبة في نهاية القرن الثالث عشر، وقد طبعت مُقرَّقة بهامش كتاب «مراتب الإجماع» لابن حزم (طبعة القدسي سنة ١٣٥٧)، وفي المطبوعة أخطاء في مواضع» اهـ.

(٢) وهو الشيخ الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي في كتابه «المذهب الحنبلي: دراسة في تاريخه وسماته»، وأشهر أعلامه ومؤلفاته (٣٨٧/٢)؛ حيث قال: «و يوجد في عالم المطبوعات كتاب بعنوان: «نقض مراتب الإجماع» هو مطبوع بهامش «مراتب الإجماع»، منسوباً إلى شيخ الإسلام ابن تيمية، ولم أجد له في المصادر التي ذكرت تصانيفه أن له كتاباً بهذا العنوان، أو بعنوان مقارب، والذي يبدو في النظر أن هذا الكتاب المطبوع هو نفس كتاب ابن شيخ السلامية، ولكن ظن ناشره أو ناسخه أنه لابن تيمية من أجل كثرة النقول عنه في هذا الكتاب، ولا غرابة في ذلك، فقد كان ابن شيخ السلامية - كما قال مترجموه - من المعتنقين بفتاوى شيخ الإسلام، المنتصرين لآرائه وأقواله. فليخزر» =

على ما ذكر في ترجمته من أنه شرح «المراتب»، واستدرك على ابن حزم في مواضع منه كما تقدم، وليس الأمر كذلك، ولا علاقة لشرح ابن شيخ السلامية بهذه الرسالة، فقد ذكر المترجمون له أنه شرح الكتاب في نحو عشرة أسفار، وهذه الرسالة إنما هي بضع ورقات! وعلاوة على كونها جاعاً منسوبة لابن تيمية على طرزة النسخة المخطوطة منها؛ فقد ذكرها وأشار إليها ابن تيمية نفسه في أكثر من موضع من رده الكبير على الشبكي في مسألة الطلاق المعلق؛ فقال^(١): «وقد ذكر الإجماع على أن الطلاق المعلق الذي لم يقصد به اليمين يقع، ثم اختار بعد ذلك في «المحلى» أنه لا يقع، وقد تقدم أن هذا قول أبي عبد الرحمن الشافعي، وهذا نزاع لم يكن قد أطلع عليه ابن حزم أيضاً، كما قد ذكرنا قطعة كبيرة من إجماعه التي فيها نزاع لم يطلع عليه، مع أنه من أعظم نقلة الإجماعات اطلاعاً، وأكثرهم انتقاداً» اهـ.

وقال في موضع آخر بعد أن ذكر شرط المصنف في كتابه وقوله: «إنما ندخل في هذا الكتاب لإجماع التام الذي لا يخالف فيه البتة... إلخ». قال^(٢): «فهذا شرطه في إجماعه؛ ومع هذا فقد ذكر إجماعات كثيرة فيها نزاع لم يعلمه، بل فيها

= والله أعلم» اهـ.

وفي تثبيت نسبة هذه الرسالة لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله يقول محمد عزيز شمس في مقدمته «جامع المسائل»: «ومن الكتب التي ورد ذكرها عند القدماء: «مؤاخذه على ابن حزم في الإجماع»؛ فقد ذكره كل من الصَّفدي، وابن شاكر». وقال أيضاً: «ومهما يكن من أمر؛ فإن الرسائل والمسائل الموجودة في هذه المجموعة ثابتة النسبة إلى الشيخ بالمعايير التي تحللت عنها في مقدمة المجموعة الأولى (ص ١١-١٢) يؤخذ عليه الرسالة التي ذكرها في العشق!» اهـ كلامه.

(١) (٦٢٢/٢ - ٦٢٣).

(٢) (٦٢٤/٢).

ما قد خالفه هو أيضاً، قد ذكرنا منها قطعة فيما كتبناه في الإجماع في غير هذا الموضوع. اهـ.

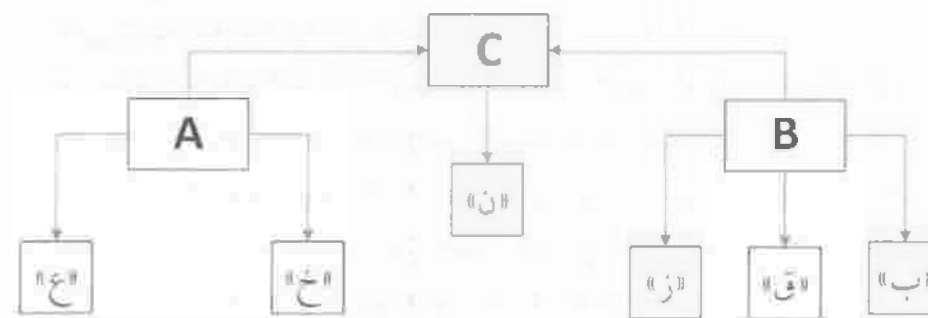
بعض الملاحظات العامة على الأصول والمصادر المعتمدة في التحقيق:

١- أغلب ما في «العمدة» للزُّيْمِي «ع» جاء موافقاً لنص النسخة «خ» مما يدل على أنهما يرجعان في الأصل إلى عائلة نصية واحدة من أصول الكتاب؛ ولعل ذلك راجع إلى أن النسخة «خ» نسخة مصحّحة كما ذكرنا سابقاً.

٢- أغلب ما في «الإقناع» لابن القُطَّان «ق» جاء موافقاً لنص النسختين «ب» و«ز»، مما يدل على أنهما جميعاً يرجعون في الأصل إلى عائلة نصية واحدة أيضاً من أصول الكتاب.

٣- ما جاء في «مؤاخذات» ابن تيمية «ن» يدل على أنه كان قد اعتمد على أصل مُلَفَّقٍ بعض الشيء من العائلتين النصيتين المذكورتين آنفاً.

ولعل هذا المخطط أدناه يوضح هذه العلاقة المذكورة بين النسخ:



منهجنا في تحقيق الكتاب وضبط نصه:

ليست طريقتنا في تحقيق هذا السفر، وضبط نصه كمثل التي وصفها الشيخ أحمد شاكر رحمه الله عليه في مقلّمة تحقيقه لكتاب «الإحكام» لابن دقيق العيد، والتي وصفها بـ «الطريق القويم» طريق أئمة الحديث^(١) التي هي اختيار أصح النسخ وأوثقها، ثم النص على ما يُخالِفها في المواضع المهمة التي يُخشى فيها اللبس على القارئ... إلى آخر كلامه رحمه الله. ثم هي ليست كذلك طريقة التلخيص الصّرفة التي يذمّها وينأى عنها مُحَقِّقو هذا الفن، وإنما طريقة وسطى بين الطريقتين؛ حيث لم نُهمل اعتماد نسخة واحدة، واتّخاذها أصلاً في إخراج الكتاب؛ كما لم نُهمل كلّ زيادة أو مخالفة جاءت في النسخ الأخرى؛ سواء بإثبات ذلك في المتن وتقديمه إن ترجّح لدينا صحّته أو حقيقته بالتّقديم، أو بلا إشارة إليه في الحاشية عند تقديمنا لما جاء في نسخة الأصل عليه، خاصة ما كان من ذلك محتملاً غير مدفوع من كلّ وجه.

وهذه الطريقة التي اخترناها أخيراً - بعد تردّد طويل تفكير مني أوّل الأمر - كان قد دفعني إليها أمران:

الأول: أنه ليس بين أيدينا من نسخ الكتاب ما يمكن أن يُطبّق عليه مثل هذا

(١) قال القاضي عياض رحمه الله في «الإلماع» (١٨٩-١٩٠) «... وأولى ذلك أن يكون الأم (يعني: النسخة الأصل) على رواية مختصة، ثم ما كانت من زيادة الأخرى ألحقت، أو من نقص أعلم عليها، أو من خلاف خرج في الحواشي، وأعلم على ذلك كلّ علامة صاحبه من اسمه، أو حرف منه للاختصار - لاسيّما مع كثرة الخلاف والعلامات - وإن اقتصر على أن تكون الرواية المُلْحَقَة بالحُمرة - فقد عمِل ذلك كثير من الأُشْيَاخ وأهل الضبط؛ كأبي ذرّ الهروي، وأبي الحسن القاسبي وغيرهما، فما أثبت لهذه الرواية كتبته بالحُمرة، وما نقص منهما مما ثبت للأخرى حوّل بها عليه (يعني: رُسم حولها ثرة)». اهـ.

المنهج الذي وصفه الشيخ أحمد شاكر رحمه الله؛ ففي كل نسخة من النسخ التي لدينا من التحريف والتصحيح والسقط ما يمنعنا من الاعتماد عليها والاستغناء بها عن باقي النسخ على هذا المعنى المذكور في كلام الشيخ رحمه الله.

الأمر الآخر، وهو الأهم: أن هذا الكتاب ليس كغيره من الكتب؛ بحيث يمكن أن تُساق عباراته بالمعنى، لا باللفظ، ويكون ذلك مقبولا غير مؤثر في المعنى المقصود؛ بل أصل هذا الكتاب ومبناه إنما هو على ألفاظه: لفظة لفظة، وعباراته: عبارة عبارة؛ كما نصّ عليه المصنّف رحمه الله في آخر الكتاب بقوله: «ونحن نرغب ممن قرأ كتابنا هذا أن يلتزم لنا شرطين... لثني: أن يتدبّر جميع ألفاظنا في هذا الكتاب، فإننا لم نورد منه لفظة في ذكرنا عقد الإجماع إلا للمعنى كان يختل لو لم تذكر تلك اللفظة». اهـ.

ولما كانت الاختلافات بين النسخ ليست بالثّور اليسير، ولا هي في كثير من الأحيان من الموضوع بحيث يمكن حسم أمها بآدنى نظر، وكان العبد الفقير مُرجى البضاعة في العلم، وأقل شأف أن يثبت على القارئ، بحيث يثبت له من الألفاظ والعبارات ما يرى إثباته، ويُهمل منها ما يرى إهماله = أثرت الإشارة إلى كثير مما بين النسخ من فروق في الهامش، مع إثبات ما أراه راجحاً عندي في المتن، دون الضنّ على القارئ بذكر سبب ما أهمله وأبعده من ذلك في أغلب الأحيان؛ حتى يكون على بصيرة من أمره إن هو نظر في الكتاب، أو اقتبس منه عبارة، أو أحال إلى موضع منه، ونحو ذلك.

وهاك تفصيلاً منهجنا في قراءة الكتاب، وإخراج نصّه:

١ - جعلت النسخة «خ» طبعاً في إخراج الكتاب؛ لما امتازت به من تمام

نصّها^(١)، ولما جاء فيها من زيادات على النسخ الأخرى، ولظني كونها منتسخة عن أصل قديم صحيح من أصول الكتاب.

٢ - إذا استقامت عبارة «خ»، وسلمت من عوارض النقص واللبس، واستغنت عما في النسختين الأخريين وباقي الأصول = أثبتتها كما هي، ولم أستبدل بها غيرها، مُنبّهاً في أغلب الأحوال - على ما جاء في بلد: ختين الأخريين مما يخالفها، وفي بعض الأحيان على ما جاء في باقي الأصول، بحسب الحال والضرورة الملجئة إلى ذلك^(٢)؛ كأن تأتي لفظة أو عبارة في أصل من تلك الأصول موافقة لنسخة أو أكثر من نسخ الكتاب في مواضع التعارض والاختلاف بين النسخ؛ فنذكرها حينئذ على سبيل التقوية لترجيح لإحدى القراءات على الأخرى ونحو هذا، ولم نشدّ عن هذا الأصل إن شاء الله إلا في حالات قليلة مما يكون الفرق فيها خفيفاً غير مؤثر في المعنى من أي وجه.

٣ - جعلت كل زيادة لنسخة الأصل «خ» على النسخة «ب» بين قوسين هكذا ()، مشيراً عند كل زيادة إلى ما يوافقها أو يخالفها مما جاء في النسخة «ب» وباقي الأصول، وما اخترت عدم إثباته من زيادات قُمت بالتثنية عليه في الحاشية، مع ذكر سبب إهماله، خاصة إذا لم يكن السبب ظاهراً.

٤ - جعلت كل زيادة اخترت إثباتها من النسخة «ب» على نسخة الأصل «خ»

(١) النسخة «ز» وإن كانت نسخة تلقاة أيضاً؛ إلا أنها كثيرة السقط والتحريف والتصحيح، لا تكاد تخلو عبارة من عباراتها من شيء من هذا؛ فلا يمكن اتخاذها أصلاً وهذه صفاتها بحال.

(٢) وهذا ما ذكرته من أن صاحبي «الإقناع» و«العمدة» كانا قد تصرّفا في بعض عبارات الكتاب بالاختصار والتغيير لبعض ألفاظه.

بين معقوفتين هكذا []، مُنبِّهاً أيضاً على ما يخالفها أو يوافقها مما جاء في النسخة «ز» وباقي الأصول.

٥- لم أثبت من زيادات النسخة «ب» على نسخة الأصل إلا ما غلب على ظني أنه كان قد سقط سهواً من ناسخ الأصل «لو» ما وجدت في إثباته خدمة للمعنى، ونحو هذا، مع تجويزي أحياناً ثبات ما وافقت به النسخة «ب» النسخة «ز» وباقي الأصول زيادات.

٦- في بعض المواضع التي حصل فيها اختلاف بين النسختين «خ» و«ب»، قُمتُ بتقديم جَاء في النسخة «ب»، وذلك في المواضع التي ظهر لي فيها أن ما جاء في «ب» فيه نوع عقيق أو تندر الك على ما في نسخة الأصل.

٧- لم أُنْبِئ في أغلب الأحيان على ما جاء في النسخة «ز» من سقط أو تحريف أو تصحيف أو اختلافات بينها وبين النسختين الأخريين عموماً؛ لما ذكرته قبل من كونها نسخة سقيمة، كثيرة السقط والتعريف والتصحيف، فلو ذهبتُ أثبت كل فرق من هذا التضحمت الحاشية جداً بلا طائل ولم أعدل عن هذه الخطة إلا في المواضع التي جاءت فيه موافقة لما في إحدى النسختين الأخريين عند الاختلاف؛ فأذكره حينئذ على سبيل التبع والتفريع بين النسخ ونحو هذا، وكذلك في المواضع التي انفردت به عما في النسختين الأخريين توخيتُ أن ما جاء فيهما كان قد وقع على سبيل الخطأ من النسخ ونحو هذا، وكذا في بعض المواضع الأخرى التي رأيتُ أن اللفظة أو العبارة الواقعة في «ز» مما تخالف به النسختين الأخريين يمكن أن يكون لها معنى صحيح أيضاً أنخالف به المعنى الذي في النسختين... إلخ.

٨- لم أُنْبِئ أي زيادة تفردت بها النسخة «ع» على نسخ الكتاب؛ لما

ذكرته قبل من تصرف ابن القطان والرَّيْمِيُّ أحياناً في عبارات المصنف للهم لا في مواضع قليلة جداً كان قد غلب على ظني أن تلك الزيادة من ضلبي الكتاب، وليست من تصرفهما؛ إما لكونها قديماً صحيحاً لم يذكر، واحترازاً لأبدمه، أو لكونها إضافة مهمة لا تستقيم العبارة بدونها... إلخ، وقد تبَّهت على ما كان من هذا الضرب كله لم أغفل منه شيئاً، إن شاء الله.

٩- تجاهلت في كثير من المواضع لترتيب الكلمات، والجمل المعطوفة، وكذلك التقديم والتأخير بينها، إلا ما غيّر من ذلك معنى، أو أثر فيه، جاريماً في ذلك - في أغلب الأحوال - على عبارة الأصل، عدا مواضع يسيرة تبَّهتُ عليها في محلها.

١٠- لم أُنْبِئ في كثير من المواضع على القروق الموجودة بين حروف العطف بين الجمل والكلمات؛ كوقوع (و) مكان (أو) والعكس، إلا في المواضع التي رأيتُ أن المعنى قد يختلف باختلاف الحرفين، وكذا وقوع (أو) مكان (أم)، ووقوع (أ) الاستفهامية مكان (هل) والعكس... إلخ.

١١- تركتُ التنبيه في أغلب الأحوال على الأخطاء النحوية الظاهرة التي لا تحتمل أكثر من وجه.

١٢- لم يأت في «خ» في كثير من المواضع ذكرٌ لفظ الصلاة والتسليم والترضي والتزحم، ونحو ذلك؛ لذا تجوزت في إثباتها من «ب» و«ز»، أو غيرهما من الأصول دون تنبيه.

ما يتعلق بطريقتي في النقل من هذا النوع إلى سلام ابن نيمية، وعمدة الأمة للرَّيْمِيِّ، والتعليق على ما أورده على المصنف رحمه الله؛ فقد أتت فيه المنهج الآتي:

١- آثرت وضع كل تعليق، أو استدراك للمؤلفين عند موضعه من كتاب

«المراتب» مباشرة، ولم أجعله في نهاية الكتاب؛ بحيث يصير مستقلاً عنه.

٢- قمتُ بالتعليق بما تيسر لي على ما رأيته يحتاج إلى تعليق، أو تعقيب من كلام الشَّيْخَيْنِ رَحِمَهُمَا اللهُ، وأكثر ذلك عند المواضع التي لم أوفقهما الرأي في استدراكهما على المصنف، رحمة الله عليه.

٣- كل ما سكَّت عنه مما أورده على المصنف، ولم أعلِّق عليه بشيء؛ فهو مما اتَّفَقَ معهما فيه، إلا أن أعلِّق بشيء فيه زيادة تأكيد، وتثبيت لهذا الذي استدركا به.

❁ قول المصنف: «اتَّفَقُوا»، وقوله: «أجمعوا»؛ هل بينهما فرق؟

اشتهر بين طوائف من المعاصرين أن ثمة فرقاً بين ما يُصدِّره المصنف والإمام ابن حزم في كتابه بقوله: «اتَّفَقُوا»، وما يُصدِّره بقوله: «أجمعوا»؛ حتى صار هذا القول عند كثير منهم من الثابت المستقر الذي لا يحتمل نقاشاً

وإنما اعتمد القائلون بهذا التفريق على أمرين لا ثالث لهما فيما أعلم:

الأول: ما وقع في آخر النسخة «ب» - ولتى خرجت عنها - نشرة الشيخ الكوثري رحمه الله للكتاب، والتي بها اشتهر - من قول المصنف: «وليعلم القارئ لكلامنا أن بين قولنا: «لم يُجمعوا»، وبين قولنا: «لم يتَّفَقُوا» فرقاً عظيماً».

والثاني: أنه وقع في الكتاب من تجوُّز الصنف، وتوسُّعه في نقل الاتفاق - الذي غايته عدم العلم بوجود المنازع - ما يخالف أصله ومذهبه الصَّارِمَ المعروف في مسألة الإجماع، مع كون بعض ذلك الذي يدَّعي فيه الاتفاق مما وجد فيه نزاع معروف مشهور، بل منه ما يخالفه هو نفسه أحياناً.

فذهب جماعة من أجل ذلك إلى أن ما يقول فيه المصنف: «اتَّفَقُوا» - وهو الأَفْشَى في الكتاب - محمول على معنى خاص غير الإجماع الذي هو حُجَّة عنده. فقال بعضهم: إنما يعني بذلك: ما عليه أئمة الفقه الأربعة المتَّبِعُونَ؛ كما ذهب إليه الشيخ أبو عبد الرحمن بن عقيل، حفظه الله.

وقال بعضهم: بل يعني به: ما عليه جماهير أهل العلم، دون من شدَّ منهم. وقال آخرون: بل يقصد به: تحرير محل الاتفاق في المسألة، وتخليصه من المختلف فيه - يعني: نحو ما يُسميه هو في الكتاب بـ «إجماع الجازي» - وأما الإجماع التَّامُّ اللَّازِمُ؛ فإنه يستعمل فيه «أجمعوا».

وقيل غير ذلك.

قلت: أمّا ما يتعلَّق بالأمر الأول: فلا ينبغي لمحتجٍّ أن يحتجَّ به الآراء، بعد أن ظهرت لنا هاتين النسختين الكاملتين للكتاب، واللذان ظهر منهما خطأ قوله «لم يتَّفَقُوا» التي في آخر النسخة «ب»، وأن الصواب: «لم يختلفوا». بالإضافة إلى أن العبارة كلها إنما سبقت من أجل أمرٍ خاص لا تعلُّق له باصطلاح المصنف في الكتاب في الجملة؛ وهو بيان معنى قوله قَبْلُهَا: «ثم لجمهور علماء الحديث أئمتنا... إلخ»، كما أشرنا إليه سابقاً.

أمّا ما يتعلَّق بالأمر الثاني: فإنَّ دعوى تفريق المصنفين هذين اللَّفْظَيْنِ - أعني قوله: «أجمعوا»، وقوله: «اتَّفَقُوا» - لا تجوز إلا من أحد طرفيْن:

الأول: أن يأتي هذا نصاً من كلام المصنف نفسه؛ وهذا ما أبطلناه في كلامنا على الأمر الأول، وبيَّنا خطأ قنكأ في تقريره على العبارة المذكورة في آخر الكتاب.

الثاني: أن يظهر هذا من استعمال المصنف المطر في الكتاب، وهذا ما يكذبه الناظر في الكتاب بعد قراءته لبضع مسائل منه فقط؛ فإنه سيجد أنه يستعمل كلا اللفظين استعمالاً متساوياً من أول الكتاب إلى آخره، فتراه يستعمل لفظة «اتفقوا» مع ما يجمع أعلاً لازماً مقطوعاً به لا يخالف فيه أحد - لا هو ولا غيره - كقوله مثلاً في صدر كتاب الصلاة: «واتفقوا على أن الصلوات الخمس فرائض»، ولفظة «اتفقوا» هنا مما اتفقت على إثباتها هكذا جميع النسخ.

كما تجده يستعمل «أجمعوا» مع كثير مما يسنه بالإجماع الجازي؛ كقوله في صدر كتاب الطهارة: «أجمعت الأمة على أن استعمال الماء الذي لم يبل فيه.. إلخ»؛ كما يسنه له أيضاً مع ما غايته عدم العلم بالمنازع؛ كقوله في كتاب الطهارة أيضاً: «أو جمعوا أنه لا يجوز الوضوء بشيء من المائعات ولا غيرها، حاشا الماء والنبيلة»، وهو من المواضع التي انتقدها عليه شيخ الإسلام ابن تيمية، وجمال الدين الزيمى، واستدركا عليه؛ بخلاف ابن أبيهلى، والأصم في المصنف، كما هو الزيد ونحوه.

فالحاصل: أنه لا فرق بين ما يصدره المصنف بقوله: «اتفقوا»، وبين ما يصدره بقوله: «أجمعوا» البتة.

هذا ما يدل عليه الاستقراء التام للكتاب، والنظر في استعمال المصنف لكلا اللفظين في طول الكتاب وعرضه.

يؤيد ذلك أيضاً أنه ذكر هنا في هذا الكتاب في عدة مواضع منه، وفي غيره من كتبه؛ ما يشير إلى أنه إنما يريد بكل مسألة يكرها هنا في «المراتب»: الإجماع التام الذي هو حجة عنده دون غيره.

فأما ما جاء من ذلك خارج الكتاب:

١ - فقوله في «الإحكام» (٩٧/٢): «الإجماع إنما هو على مسائل يسيرة، قد جمعناها كلها في كتاب واحد، وهو الموسوم بكتاب «المراتب»، فمن أراد الوقوف عليها فليطلبها هنالك». ذكر هذا في معرض رده على من قال: إنما يكتفى بالقرآن، وما أجمع عليه الناس، وتواتر من عملهم، ولا حاجة بنا إلى الأخبار. وإليك عبارته كلها؛ ليتبين لك أنه إنما قصد بما جمعه هنا في «المراتب»: ما صح عند مسائل الإجماع الذي هو حجة عنده؛ قال رحمه الله في مقام تفريده لقول هذا القائل: «ونسأل قائل هذا القول الفاسد: في أي قرآن وجد أن الظاهر أربع ركعات، وأن المغرب ثلاث ركعات، وأن الركوع على صفة كذا، والسجود على صفة كذا، وصفة القراءة فيها والسلام، وبيان ما يجتنب في الصوم، وبيان كيفية زكاة الذهب والفضة، والغنم والإبل والبقر، ومقدار الأعداد المأخوذ منها الزكاة، ومقدار الزكاة المأخوذة، وبيان أعمال الحج وقت الوقوف بعرفة، وصفة الصلاة بها ومزدة لفة، وزمي الجمار، وصفة الإحرام وما يجتنب فيه وقطع يد السارق، وصفة الرضا عن المحرم، وما يحرم من المأكول، وصفة الذبائح والضحايا، وأحكام الحدود وصفة وقوع الطلاق، وأحكام البيوع، وبيان الربا، والأفضية والتداعي، والأيمان، والأخماس، والعمرى، والصدقات، وسائر أنواع الفقه؟! وإنما في القرآن جمل لو تركنا وإياها؛ لم ندر كيف نعمل فيها، وإنما المرجوع إليه في كل ذلك الثقل عن النبي ﷺ، وكذلك الإجماع إنما هو على مسائل يسيرة، قد جمعناها كلها في كتاب واحد، وهو الموسوم بكتاب «المراتب»، فمن أراد الوقوف عليها فليطلبها هنالك، فلا بد من الرجوع إلى الحديث ضرورة...» اهـ.

وأما ما يدلُّ على ذلك من الكتاب نفسه:

٢- فقوله في صدر الكتاب: «وإنّا أُمَلْنَا بعون الله عز وجل أن نجمع المسائل التي صحَّ فيها الإجماع، ونفرد بها من سائر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين العلماء...»، إلى أن قال: «وخذنا إلا جماعاً يفتش طرفي الأقوال في الأغلب والأكثر من المسائل، وبين هذين الطرفين وسائط فيها كثر التنازع، وفي بحرّها سبج المخالفون، فأخذ الطرفين هو ما اتفق جميع العلماء على وجوبه، أو على تحريمه أو على أنه مباح؛ لأحرام، ولا واجب، فسمّينا هذا القسم: الإجماع المأثور. والطرف الثاني: هو ما اتفق جميع العلماء على أن من فعله، أو اجتنبه؛ فقد أدى ما عليه من فعل، أو اجتناب، أو لم يأثم؛ فسمّينا هذا القسم: الإجماع الوجي. إلى...».

قلت: تأمل قوله «نجمع المسائل التي صحَّ فيها الإجماع»، ثم لاحظ تعبيره عن كلا الإجماعين اللذين بنى عليهما الكتاب بما اتفق عليه جميع العلماء؛ لتعلم أنه لا فرق عنده بين لفظة الإجماع، ولفظة الاتفاق أصلاً.

٣- قوله بعد ذكره لصنفي الإجماع المذكورين أنه: «ونوع آخر ذكره - قال: وليس هذا المكان مكاناً قال: «فهذه وجوه الإجماع التي لا إجماع سواها، ولا تقوم حجة من الإجماع في غيرها البتة...»، إلى أن قال: «وقوم عدّوا ما لا يعرفون فيه خلافاً إجماعاً، وإن لم يقطعوا على أنه لا خلاف فيه».

٤- قوله: «وإنما ندخل في كتابنا الإجماع التام الذي لا مخالف فيه البتة، الذي يُعلم كما يُعلم أن صلاة الصبح في الأمن والخوف ركعتان، وأن شهر رمضان هو الذي بين شعبان وشوال، وأن هذا الذي في المصاحف هو الذي أتى به محمد ﷺ، وأخبر أنه وحى من الله تعالى إليه، وأن في خمس من الإبل شاة، ونحو ذلك، وهي ضرر ووقع نفيس الباحث عن الخبر المشرف على وجوه نقله، إذا تبّعها المرء

من ينفقه في كل ما هو أحوال دُنياه، وأهل زمانه وجده ثابتاً مستقرّاً في يقينه».

٥- قوله في آخر الكتاب: «وكل ما كتبنا فهو بيقين إجماع لا شك فيه، وحق عند الله تعالى مُتيقّن، لا يحل لأحد خلافه سبي منه البتة».

٦- قوله في غير موضع من الكتاب: «وليل إلى إجماع جاز في كذا»، «ولسنا نقطع على إجماع في كذا»، «ولا إجماع في كذا؛ لأن فلاناً قال كذا، وفلاناً قال كذا، لغير أصحاب المذاهب المتبوعة المعروفة»، «واتفقوا - فيما أظن - على كذا»، وغير ذلك من العبارات التي يظهر منها جلياً كونه إنما يريد بما يذكره حكاية الإجماع الذي هو حجة عنده، سواء في ذلك ما يُصَلِّيه بقوله: «اتفقوا»، أو بقوله: «أجمعوا»^(١).

قلت: وهذا الذي قرأناه وفهمناه ليس من علقولي لا هو مما انفردنا به، بل هو فهم جماعة من المحققين أيضاً ممن تناولوا عبارات المصنف في الكتاب بالنقد والاستلوك؛ حيث لم يُشِر أحدٌ منهم إلى نوع فرق بين ما يُصَلِّيه من عبارات بأحد اللفظين دون الآخر، على رأس هؤلاء شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «نقده»، وقد كان وقع بينه وبين شيخ الإسلام تقي الدين السبكي رحمهما الله سجلاً وجدالاً طويلاً في مسألة الطلاق المعلق، تعرّض فيه إلى الاتفاق الذي نقله المصنف في المسألة في أبواب الطلاق من «المراتب»، ولم يُشِر أحدٌ منهما ولا عول على شيء من هذا.

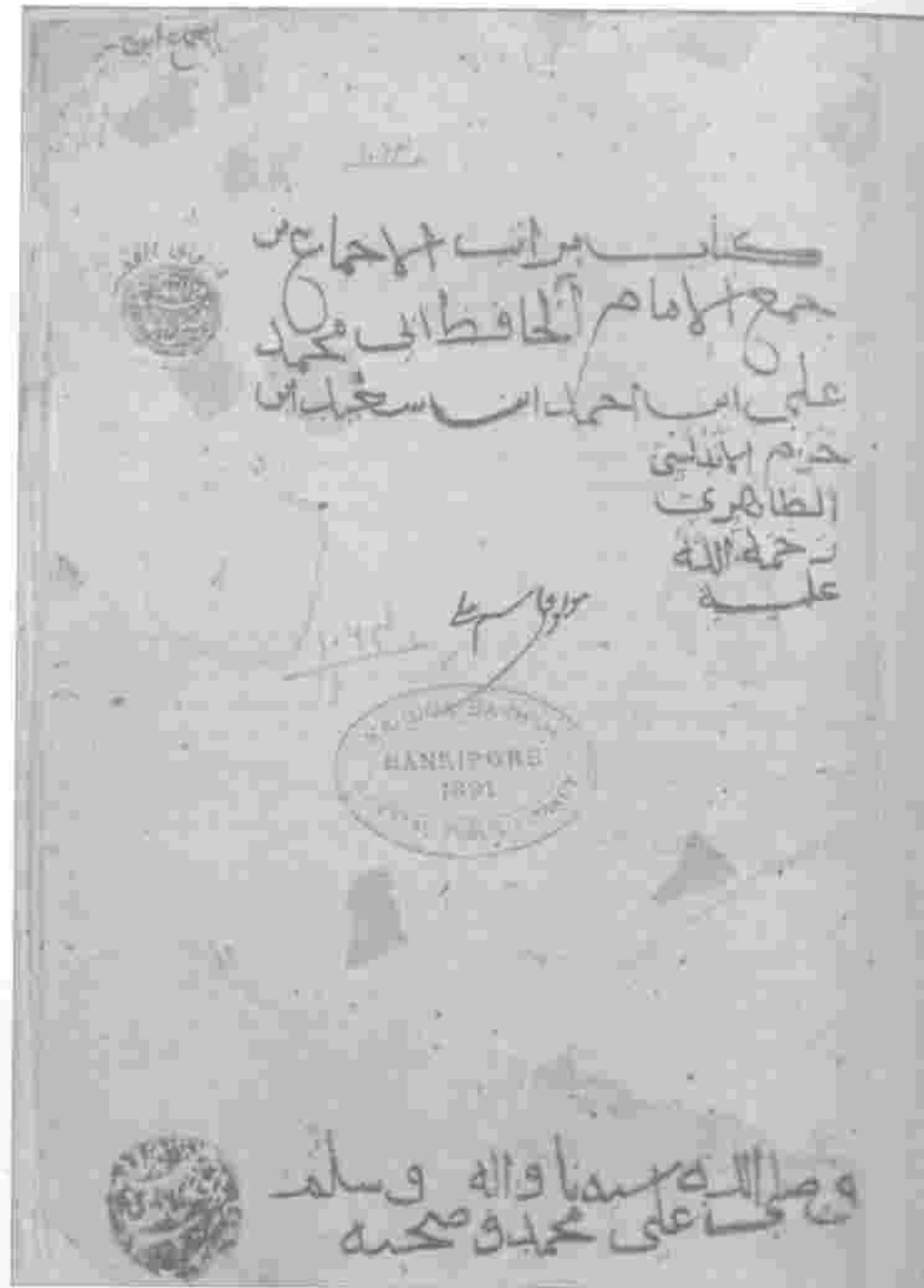
كما استدرك عليه - دون أن يُشير إلى شيء من ذلك أيضاً - جمال الدين الرّيمي،

(١) انظر: الفهرس الذي جعلناه في آخر الكتاب للمسائل التي ذكر أنه لا يقطع على إجماع فيها، والتي اكتفى فيها بذكر عدم علمه بمخالف.

وشمس الدين بن مفلح، وابن شيخ السَّلامية، وغيرهم ممن نقلنا بعض أقوالهم
واستدراكاتهم ضمن تعليقاتنا على الكتاب. والله أعلم.



نماذج من النسخ
والأصول المعتمدة في التحقيق



(طبعة عنوان النسخة «خ»)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

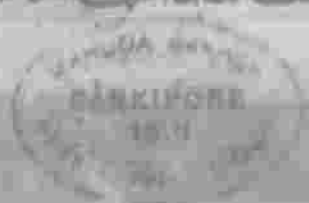
[illegible]

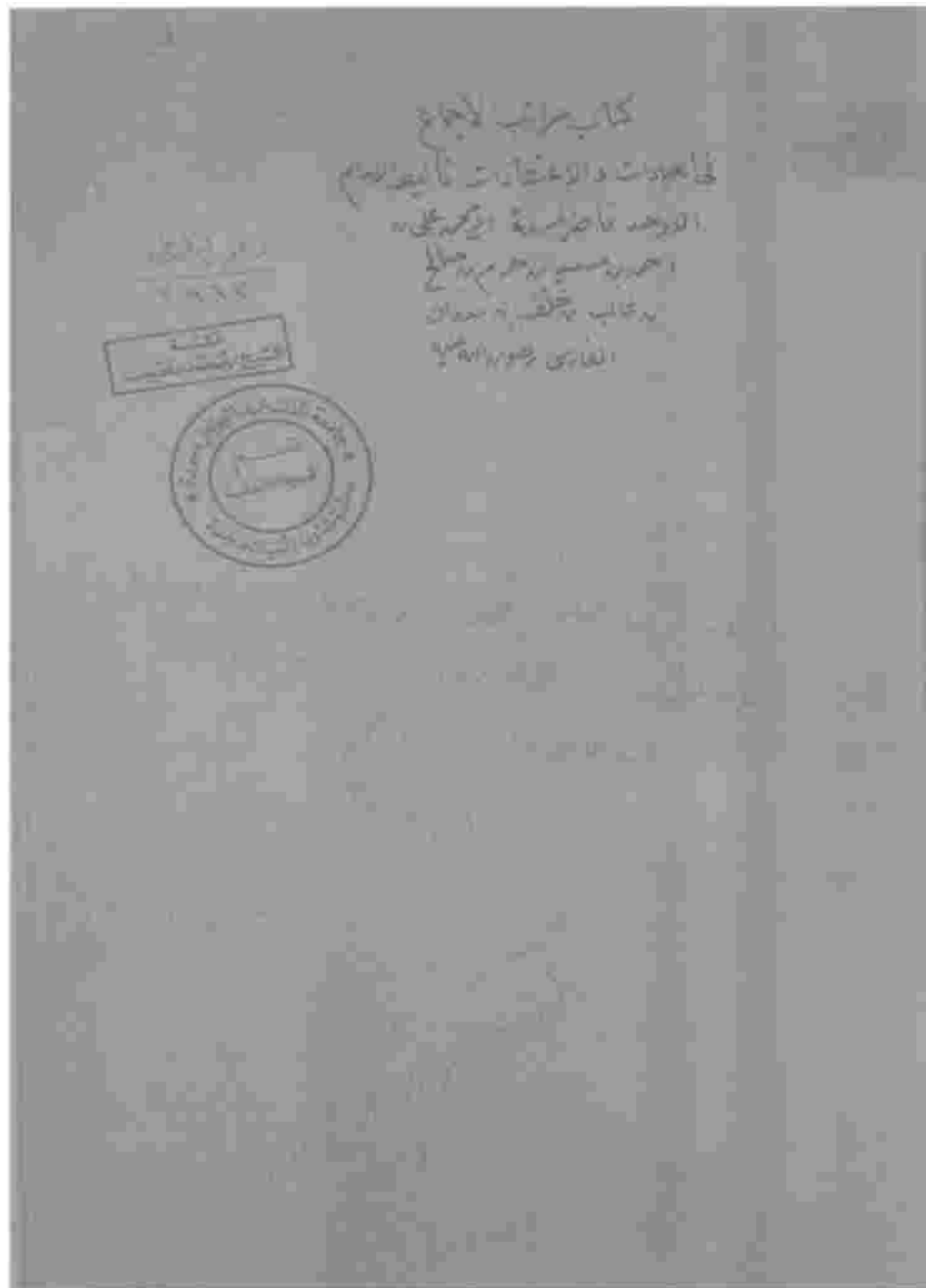
(الورقة الأولى من «خ»)

[illegible]

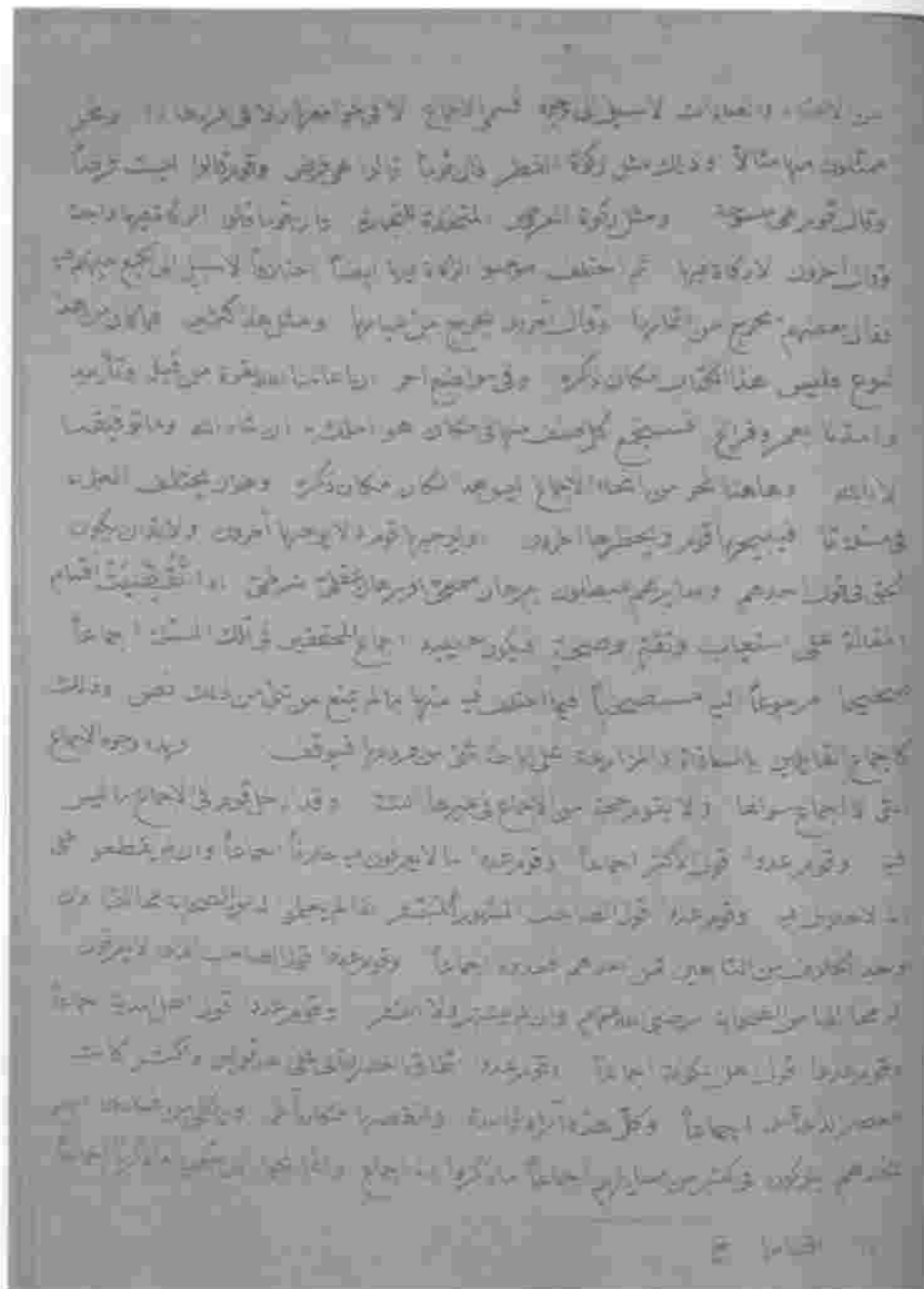
في هذا اليوم الميم في شهر رجب الحبيب احدى شهور
سنة ثمانية وتسعين والالف فقرر ان يكتبوا في هذا اليوم التاريخ
في هذا اليوم الميم في شهر رجب الحبيب احدى شهور
سنة ثمانية وتسعين والالف فقرر ان يكتبوا في هذا اليوم التاريخ

(الورقة الأخيرة من الخ)





(طبعة عنوان النسخة «ب»)



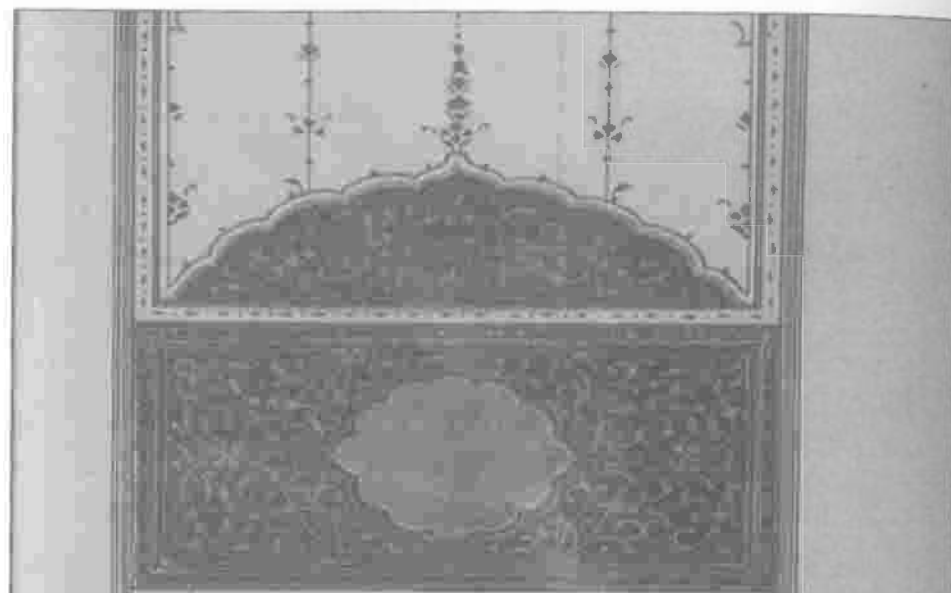
(الورقة الثانية من «ب»)

قد جاوز الحجاج سجونهم اترى هؤلاء كغدا بل والله سيخرجهم الله من سجونهم
 ولهمى بواكه اخذوا يخفى بعدناه لكنه امرهم بحرية العوم والحدود
 والمخدرات خذوا من كثرها فلقه بوجع المداومة به يحطم كلاله
 وانه يرمته لا يمكنه ويصلها الى بلاد صيد وانه كلامه محسوب
 مكتوب شول عنه يوم القيامة اخره اسعد عليه ا زود ثم ظهر العلماء
 الحديث ايتنا رضى الله عنهم اتفاقا من كرها قاهنا لم يجمعوا على خبره
 وضلوا عنه ينفقه لما روى ثم يكتفون بما روى فيما قد ما هذا الكتاب
 ولعلم القارئ انهم ما انه به قولنا لم يجمعوا وبه قولنا لم يتفقوا فزادوا

رقم المجلد

٥٩١٢

مكتبة
 الشيخ محمد باقر



اخرى بالقاضي لاجل انما نقيب المشايخ بالقسم اخذوا من يديهم
 رحمه الله من قرة ومناولة قال تعالى القاضي بولس من ربح محمد
 ابن شيخ المفري قال كتابي الحافظ زهير بن علي راجد بن سعيد
 ابن خرم الفارسي رحمه الله قال اكتبه لدي لا يمسك حكمه ولا
 راد لقضاءه الذي لا يسألها يمسك هو يسألون وصلي الله على
 محمد عبد رسول الله وخاتم النبيين وخيرته من نوح الانسان كله وسلم
 يسلم بسمه الى جميع الجن والانس من يوم تبعه الى انقضائه
 العالم وقيام الساعة فليخ به الملوك بالناخ ملته ولا حول ولا
 قوة الا بالله العلي العظيم فان الاجماع فاعرف
 من قوا على مله الخسبية ربح اليه ويبرج نحو كل من
 اذا قامت عليه الحجة فانه اجماع وان الملوك يورث الله عز وجل
 ان يجمع المسائل التي صح فيها الاجماع ونفرد بها من سائر المسائل
 التي وقع فيها الخلاف بين العلماء ان النبي اهل الى يتركه وقرين
 بنظيره سهل حفظه وامكن طلبه وفرب شاوله وجمع خطان

2004-05-01

(بداية القسم الخاص بالإجماع العام من «ع» الذي بدأ المصنف فيه النقل من كتاب «المراتب»)

23

22

(الورقة الأخيرة من «ع»)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى سماحة الشيخ العالم، والإمام الوالد: أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري،
حرس الله مهبته، وأطال في الطاعة والعافية بقاءه، ونفع بعلمه المسلمين... آمين.
ابنكم وتلميذكم: محمد صلاح فتحي، طالب علم من مصر.

شيخني الكريم

أنا بصدد شرح وتعليق على كتاب «مراتب الإجماع» للإمام أبي محمد ابن حزم
رحمه الله، وتقابلني في بعض الأحيان ألفاظ وفقرات في الكتاب المطبوع تشبكل عليّ
كثيراً، وعندما أقرن ما نقله ابن القطان الفاسي رحمه الله في «الإقناع في مسائل الإجماع»
عن «المراتب» من جمل وفقرات، أجد فروقا تصل أحيانا إلى زيادة فقرة كاملة، ولما
كان الأمر كذلك، وتعلمون - بارك الله فيكم - أن مثل ذلك يحول دون شرح الكتاب،
وبيان المقصود من ألفاظه؛ فقد قال أبو محمد رحمه الله في آخر الكتاب: «... الثاني:
أن يتدبر جميع ألفاظنا في هذا الكتاب؛ فإننا لم نورد منه لفظة في ذكرنا عقد الإجماع إلا
لمعنى كان يختل لو لم تذكر تلك اللفظة، فليتعب هذا...» إلخ. «المراتب» ص ١٧٧.
وقد علمت أن لدى سماحتكم مضمونة من مخطوطة للكتاب، فأطلب من فضيلتكم
- وكرمكم مشهور معلوم - تصوير نسخة منها بواسطة أخينا تلميذ أبي عبد الله الظاهري.

ابنكم / محمد صلاح فتحي

١٤٣٢ / ١١ / ١٤

(نص الخطاب الذي أرسلته إلى الشيخ أبي عبد الرحمن بن عقيل الظاهري)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري
(محمد بن عمر بن عبد الرحمن العقيل)

الرقم: ٤٢٠٩

التاريخ: ١ / ١١ / ١٤٣٢ هـ

المشروعات: ١٠٠٠

م. ب. ٢٢٥٦٠ - الرياض ١١٦٦٦
هاتف المنزل: ١٣٧٥٠٤، جوال: ٥٤٩١١١٩-٥
دار ابن حزم (هاتف) و فاكس: ٤٣٧٥١٧
ومجلة الدرس (هاتف) و فاكس: ٤٣٦١٩٢٠
المملكة العربية السعودية

سعادة الأستاذ محمد بن صلاح بن فتحي

المعجل

حرسه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

- ١ - بطيه نسخة من مخطوط مراتب الإجماع، وهناك نسخة أخرى في مكتبة الملك فهد إلا أن المكتبة نقلت من مكان إلى مكان آخر ولم يقع التصوير لأحد، وقد يأخذ الأمر عاماً، وسأتابع معهم إن شاء الله.
- ٢ - صنق ابن حزم في تحريزه. ولهذا يراد عليه ابن تيمية: أن خلاف أصله بأن ابن أبي ليلى مثلاً يجيز الوضوء بالنبيذ فلا إجماع، وأن الشعبي يجيز صلاة الجنائز بلا وضوء فلا إجماع.
- ٣ - الإجماع عند أبي محمد: التواتر، والنص القطعي، وكل ما لم يمتثله المكلف فليس بمسلم، ولا إجماع إلا على نص.
- ٤ - يعني بأجمعوا أصل مذهبه هذا، ويعني باتفقوا ما عليه أئمة الفقه الأربعة المتبوعين.
- ٥ - أريد نسخة من الإقناع لابن القطان ومن بحثكم إذا تم حفظكم الله، وتقبلوا عاطر تحياتي.

محبيكم الداعي لكم بكل خير

أبو عبد الرحمن ابن عقيل الظاهري

محمد بن عقيل

(صورة: من رد الشيخ حفظه الله على الخطاب)

الرموز المستعملة في الكتاب:

«خ»: نسخة مكتبة - فدا بخش من كتاب «المراتب»، التي صورها معهد المخطوطات العربية بالقاهرة، وهي التي اتخذناها أصلاً لإخراج الكتاب.

«ب»: نسخة الشيخ محمد نصيف من كتاب «المراتب»، التي أرسل إلي بمصوّرتها الشيخ ابن عقيل الظاهري، حفظه الله.

«ز»: نسخة مكتبة داماد إبراهيم باشا من كتاب «المراتب».

«ع»: نسخة مكتبة الأحمق قاف لكتاب «عمدة الأئمة في إجماع الأئمة» للزبيدي.

«ق»: نشرة دار القلم لكتاب «الإقذاع» لابن القطان الفاسي، بتحقيق: الدكتور فاروق حمادة.

«ط»: نشرة الشيخ زاهد الكوثري لكتاب «المراتب»، نشر: حسام الدين القدسي، والتي صوّرتها دار الكتب العلمية.

«ن»: «رسالة في مؤاخذه ابن حزم في الإجماع»، لشيخ الإسلام ابن تيمية، والمعروفة باسم: «نقد مراتب الإجماع»، والموجودة ضمن «جامع مسائل شيخ الإسلام ابن تيمية» من مشروع آثار شيخ الإسلام (المجموعة الثالثة)، بتحقيق: محمد عزيز شمس.



النص المحقق

(مقدمة المصنف)

(۷) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَعَلَيْهِ أَتَوَكَّلُ وَبِهِ أَسْتَعِينُ^(٢)

أخبرنا القاضي الأجل، الكامل، بقیة المشايخ: أبو القاسم أحمد بن يزيد ابن عبد الرحمن^(٣) رحمه الله، قراءة يوم ناوله، قال: كتب إلي القاضي أبو الحسن

١) كبرهنا إ لى قوله: «وكرهها بعضهم، واستحبها بعضهم؛ فهذه مسائل» ساقط من مصوّرتي للنسخة «ب» واعتمدت في إثبات الفرق بين «خ» على النسخة «ز»، وعلى لمطبوع من الكتاب بتحقيق: الشيخ الكوثري رحمه الله؛ إذ اعتماده في هذه الشرة إنما كان على النسخة «ب» كما بيّناه في مقدمة التحقيق.

(٢) في «ب»: «و ما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت».

(٣) في " ز : أبو القاسم أحمد الترمذي عبد الرحمن"، وهو تحريف ظاهر، والمثبت هو الصواب إن شاء الله، وهو: الشيخ الفقيه، أبو القاسم أحمد بن بن يونس عبد الرحمن بن أحمد محمد بن حمد بن مخلد بن عبد ١ لر حنين بقرين بن أم مخطمين يزيد القرطبي، الأموي، الظاهري، قاضي الجماعة بالمغرب، من ذرية الإمام بقي بن مخلد حافظ الأندلس ومحدثها رحمه الله.

مولده يوم السبت الثاني عشر من شهر ذي القعدة، عام سبعة وثلاثين وخمس مئة، وتوفي
بقرطبة في العشر الأوسط من شهر رمضان، سنة خمس وعشرين وست مئة.

روى عن أبيه يزيد، وجده عبد الرحمن، وابن بشكوال، وابن مضاء القرطبي الظاهري، =

شريح بن محمد بن شريح المقرئ^(١)، قال: كتب إلي الحافظ أبو محمد علي

وغيرهم، وسمع من الشهلي تأليفه «الروض الأتف»، وأجله شريح بن محمد وهو ابن عام.

روى عنه ابن حوط الله الظاهري، وأبو الخطاب بن خليل، والرعي، وابن أبي الزبيع، وترجموا له في نامجهما، وخلق آخرون. قال الرعي في «برنامجه» (ص ٥٠ رقم ١٦): «لقيته مراراً بإشبيلية وقرطبة، وحالته كثيرة وسمعت عليه، وتناولت كتباً آجمة من يده، وأجاز لي الرواية عنه لما اشتملت عليه رواياته كلها».

وسمع منه الناس وتقليفي الأخذ عنه، وكان أهلاً لذلك، كتب إلى ابن الأبار بإجازة ما رواه، وهو آخر من حدث عن شريح بإجازة.

ظاهريته: قال ابن الزبير: «كان قاضي الخلافة المنصورية كاتبها، يميل إلى الظاهر». «صلة الصلة» (ق ٥ رقم ٧٥ ص ٣٤٨). وقال ابن العماد الحنبلي: «وكان ظاهري المذهب». «شذرات الذهب» (ج ٥/١١٧-٦١). وقال الثباي: «وكان يميل إلى الظاهر في أحكامه مدة ولايته، وعلى ذلك كان المنصور في مدته». «المراقبة العليا» (١١٧-١١٨). وقال الرعي: «كان يرغب عن مذهب مالك، ويميل إلى الظاهر، وينزع إلى ابن حزم ويتشيع له». «برنامجه الرعي» (ص ٥٠ رقم ١٦). انظر «المدرسة الظاهرية بالمغرب والأندلس» للدكتور توفيق الغليزي (ص ٣٠٤ وما بعدها).

(١) قال الإمام الذهبي في ترجمته من «سير أعلام النبلاء» (٢٠/٢): «شريح بن محمد بن شريح بن أحمد الرعي».

ابن محمد بن شريح بن يوسف بن شريح، الشيخ، الإمام الأوحدي، المعمر، الخطيب، شيخ المقرئين والمحدثين، أبو الحسن الرعي، الإشبيلي، المالكي، خطيب إشبيلية. ولد فيبيع الأمانة إحدى وخمسين وأربع مئة.

تلا على والده العلامة أبي عبد الله بكتابه «الكافي» في السبع، وحمل عنه علماً كثيراً، وأجاز له مروياته أبو محمد ابن حزم الظاهري.

قال أبو الوليد ابن الداغ: له إجازة ابن حزم، أخبرني بذلك ثقة نبيل من أصحابنا أنه أخبره بذلك، ولا أعلم في شيوخنا أحداً عنده عن ابن حزم غيره، وقد سألت: هل أجاز له =

ابن أحمد بن سعيد بن حزم^(١) الفارسي رحمه الله^(٢)، قال:

الحمد لله الذي لا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ، ولا رادَّ لِقَضَائِهِ، الذي لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ، وصلى الله على محمد [عبيده ورسوله]^(٣)، وخاتم أنبيائه، وخيرته من نوع الإنسان (كله)^(٤)، وسلّم (تسليماً)^(٥)، بعثه إلى جميع الإنس والجن من (يوم)^(٦) مبعثه إلى انقضاء هذا العالم وقيام الساعة، نسخ بملته^(٧)

= ابن حزم؟ فسكت، وأحسبه سكت عن ابن حزم لمذهبه!

قلت (يعني الإمام الذهبي): وعانيت في سفينة تواليف لابن حزم بخط السلفي وقد كتب: كتب إلي أبو الحسن شريح بن محمد، قال: كتب إلينا أبو محمد ابن حزم.

قال الحافظ ابن بشكوال: كان أبو الحسن من جلة المقرئين، معدوداً في الأدباء والمحدثين، خطيباً بليغاً، حافظاً محسناً فاضلاً، مليح الخط، واسع الخلق، سمع منه الناس كثيراً، ورحلوا إليه، واستقضي ببلده، ثم صُرف عن القضاء، لقيته في سنة ست عشرة، فأخذت عنه.

مات في الثالث والعشرين من جمادى الأولى، سنة تسع وأربع وخمسين مئة، وكانت جنازته مشهودة. اهـ.

وانظر ترجمته أيضاً في «صلة» لابن بشكوال (١/٢٣٤-٢٣٥)، «بغية الملتبس» للضبي (ص ٣١٨)، «العبر» (٤/١٠٧).

(١) في الأصل: «الحافظ بن محمد بن علي بن أحمد بن سعيد بن حزم»! وهو خطأ وتحريف ظاهر.

(٢) هذا الإسناد مما انفردت به النسخة «ز» عن النسختين «خ» و«ب».

(٣) وهي في «أ» أيضاً.

(٤) وهي في «ز» أيضاً.

(٥) وهي في «ز» أيضاً.

(٦) وهي في «ز» أيضاً.

(٧) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز»: «به».

المِلَل، ولا ناسخ إملته، ولا حول ولا قوة إلا بالله (العلي) العظيم.

أما بعد: فإن الإجماع قاعدة من قواعد الملة الحنيفة، واليه، ويُفزع نحوه، ويكفر من خالفه إذا قامت عليه لحجة بأنه إجماع.

(نايونس^(٢)) بن عبد الله القاضي، حدثنا يحيى بن مالك بن عاذلنا هشام^(٣) ابن محمد بن أبي خليفة، ثنا أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي، ثنا أحمد ابن أبي عمران، ثنا إسحاق بن أبي إسرائيل^(٤)، عن الموجي^(٥)، عن مسعر

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) في حاشية «خ»: يوسف «وهو» طبع «و هو خطأ» والصواب ما هو مثبت في المتن وهو بن عبد الله بن مغيث، قاضي الجماعة بقرطبة، ثقة فاضل ممن أكثر ابن حزم رحمه الله الرواية عنهم.

(٣) في «خ»: ثنا ابن هشام «وهو خطأ» وهو هشام بن محمد بن قتيبة أبي خليفة، ويروي المصنف من طريقه إلى الطحاوي في عدة مواضع من كتبه. انظر: «الإحكام» (٢٢٢/٦)، (٥١/٨)، و«المحلى» (٢٣٢/٤، ٤٥٢/٩، ٤٥٣، ٥٠٣، ٥٠٤) وغيرها.

(٤) في «خ»: «إسحاق بن إسرائيل»، وهو غلط ظاهر، وصوابه: «إسحاق بن إسرائيل»، سقطت أداة الكنية «أبي» بين «ابن» و«إسرائيل». (ظ)

(٥) في «خ»: «المحاري» بغير «عن» قبلها، فيكون «المحاري» نسبة إسحاق وهو خطأ لا يمتري فيه حاذق، ومتى كان إسحاق محلياً في يوم طلعت عليه شمس الظهيرة!

ولا تكون هذه النسبة (في الغالب) إلا إلى قبيلة محارب، أو بعض الأجداد؛ كما نص عليه السمعاني في «الأنساب»، ولا نعلم في أجداد إسحاق من سمي محارباً، أو انتسب إلى قبيلة محارب، وإنما الرجل موزني مشهور.

وفوق ذلك كله: فإن إسحاق لم يلحق مسعر بن كدام، ولا أذكره.

وصواب الإسناد هكذا: «إسحاق بن أبي إسرائيل عن المحاري»، سقط حرف «عن» بين إسحاق والمحاري.

ابن كدام، عن عمرو^(١) بن مرة، قال: «عليكم بالدين فالزموه، فمن أراد أن يعلم ما هو؟ فليظن إلى ما أجمع عليه الملة لقون^(٢)».

ولنا أملنا بعون الله عز وجل أن نجمع المسائل التي صح فيها الإجماع،

والمحاري هنا: هو عبد الرحمن بن محمد بن زياد المحاري، أبو محمد الكوفي الثقة المشهور، فهو المعروف برواية إسحاق بن أبي إسرائيل عنه، ورواية إسحاق عنه تجدها عند ابن السني في «عمل اليوم والليلة». (ظ)

(١) في «خ»: «عمر» وهو خطأ. وهو مرة بن عبد الله بن طارق بن الحلو الجملي المُرادي الكوفي الأعمى، فهو الذي يروي عنه مسعر، وهو من صفراء التابعين من رجال البخاري ومسلم.

(٢) سنده قوي مستقيم، رجاله كلهم ثقات مشاهير، وإسحاق بن أبي إسرائيل ثقة إمام حافظ، لم يتكلم فيه أحد بحجة قط.

والمحاري: هو عبد الرحمن بن محمد الثقة المعروف. وقد وصفه أحمد والعجلي بالتدليس، فربما جازف بعض المتأخرين: وأعلّ خير معة، أو علم بيانه التحديد فيما يروي وليس بشيء، لكون عاقبة تدليسه من قبيل الإرسال الخفي على التحقيق، ولو صح أنه كان يُدلس الإسناد؛ فهو مُقل منه؛ بحيث لا يليق الإعلال بعنقته أصلاً.

تنبيه: لم أهد إلى هذا الأثر في تصانيف الطحاوي التي بين يدي، والظاهر أنه رواه في بعض كتبه المغمورة، أو المفقودة، وربما كان في كتاب «الأشربة»؛ فقد رواه عنه هشام ابن محمد بن قرة بن أبي خليفة؛ كما روى عنه شرح معاني الآثار، و«شيكال الآثار» وغيرها من تصانيفه، ولعل الطحاوي أجاز به كتبه كلها. وقد نص على روايته الكتب الثلاثة المذكورة ابن خير الإشبيلي في «فهرسته»، ورواه من طريقه. (ظ).

تنبيه: ما وضعت بعده حرف الظاء هنا في التعليقات؛ فهو مما كتب به إلينا صاحبنا الشيخ المحقق أبو المظفر سعيد بن محمد السناري وفقه الله، وقد كنت طلبت منه النظر في هذا الأثر من حيث إسنادده، وهل وقف عليه في آخر غير الذي هنا أم لا؟

(٣) هذا الأثر كله ساقط من النسخة «ز» أيضاً.

ونُفِرَ دَهَامِنَ (سائر) المسائل التي وَقَعَ فيها الخلاف بين العلماء؛ فَإِنَّ الشَّيْءَ إِذَا ضُمَّ إِلَى شَكْلِهِ، وَفُرِنَ بِنَظِيرِهِ؛ سَهِّلَ حِفْظُهُ، وَكُنَّ طَلَبُهُ، وَقُرِبَ مُتَنَاوَلُهُ، وَوَضَحَ خَطُّهُ مَنْ خَالَفَ الْحَقَّ فِيهِ^(٢)، وَلَمْ يَتَعَنَّ الْمُخْتَصِمُونَ فِي الْبَحْثِ عَنْ مَكَانِهِ عِنْدَ تَنَاوُلِهِمْ فِيهِ، وَرَجَّحُوا بِذَلِكَ جَزِيلَ الْأَجْرِ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ؛ فَإِنَّ لِمَنْفَعَةٍ بِجَمْعِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ (على حدة)^(٣) جَلِيلَةً جَنَّا.

وَوَجَدْنَا إِلَى جَمَاعَةٍ بِسَمِّ طَفِيْلٍ أَقْوَالٍ فِي الْأَغْلِبِ وَالْأَكْثَرِ مِنَ الْمَسَائِلِ، وَبَيْنَ هَذَيْنِ الطَّرَفَيْنِ مَسَائِلٌ^(٤) فِيهَا كَثْرُ التَّنَازُعِ، وَفِي بَحْرِهَا سَبِيحُ الْمُخْتَلِفُونَ^(٥).

فَأَحْذِ الطَّرَفَيْنِ: هُوَ مَا اتَّفَقَ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ عَلَى وَجوبِهِ، أَوْ عَلَى تَحْرِيمِهِ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَبَاحٌ، أَوْ حَرَامٌ، وَلَا وَاجِبٌ؛ فَسَمَّيْنَا هَذَا الْقِسْمَ: الْإِجْمَاعَ الْإِلَازِمَ.

وَالطَّرَفُ الثَّانِي هُوَ مَا اتَّفَقَ جَمِيعُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ مَنْ فَعَلَهُ، أَوْ اجْتَنَبَهُ؛ فَقَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ مِنْ فِعْلٍ، أَوْ اجْتِنَابٍ^(٦)، أَوْ لَمْ يَأْتُمْ؛ فَسَمَّيْنَا هَذَا الْقِسْمَ: الْإِجْمَاعَ الْجَازِي، عِبَارَةً لِنَتَقَنَّا هَذَا كُلَّ صِنْفٍ (منها)^(٧) مِنْ صِفَتِهِ الْخَاصَّةِ بِهِ؛ لِيَقْرُبَ بِهَا التَّفَاهُؤُ بَيْنَ الْمُعَلِّمِ وَالْمُتَعَلِّمِ، وَلِمَتَنَا ظَرِيزٌ^(٨) عَلَى سَبِيلِ طَلَبِ الْحَقِيقَةِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ^(٩)، وَمَا تَوَفَّقْنَا إِلَّا بِاللَّهِ تَعَالَى.

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «به».

(٣) وهي في «ز» أيضاً.

(٤) في «ب» و«و»: «أو سائط».

(٥) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «المخالقون».

(٦) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ»: «اختياروه» وهو تصحيف.

(٧) وهي في «و» أيضاً.

(٨) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «المناظرين».

(٩) كذا في «خ» و«ب»، وفي «و»: «على سبيل طلبهم الحقيقة من الله عز وجل».

وَبَيْنَ هَذَيْنِ الطَّرَفَيْنِ أَشْيَاءٌ، قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: هِيَ حَرَامٌ. وَقَالَ آخَرُونَ^(١) مِنْهُمْ: لَيْسَتْ حَرَامًا، لَكِنَّهَا حَلَالٌ. وَقَالَ قَوْمٌ^(٢): هِيَ وَاجِبَةٌ. وَقَالَ آخَرُونَ مِنْهُمْ: لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ، لَكِنَّهَا مُبَاحَةٌ. وَكَرِهَهَا بَعْضُهُمْ، وَاسْتَحَبَّهَا بَعْضُهُمْ؛ إِلَّا^(٣) مَسَائِلَ^(٤) مِنَ الْأَحْكَامِ وَالْعِبَادَاتِ لَا سَبِيلَ إِلَى وَجوبِ قِسْمِي^(٥) الْإِجْمَاعِ (الجازي)، وَلَا الْوَاجِبِ^(٦) (فيها)^(٧) - لَا فِي جَوَامِعِهَا، وَلَا فِي أَقْسَامِهَا^(٨) - وَنَحْنُ مُمَثِّلُونَ مِنْهَا مِثَالًا: وَذَلِكَ مِثْلُ زَكَاةِ الْفِطْرِ؛ فَإِنْ قَوْمًا قَالُوا: هِيَ فَرَضٌ^(٩). وَقَوْمٌ قَالُوا: لَيْسَتْ فَرَضًا^(١٠).

(١) كذا في «بو»، وفي «خ»: «الآخرون».

(٢) هنا في «ب» و«ز» زيادة: «منهم».

(٣) كذا في «ب» أيضاً، ووقعت في مطبوعة الشيخ الكوثري: «فهذه».

(٤) من هنا تبدأ مصورتني للنسخة «ب».

(٥) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، ووقعت في «ط»: «مسمى».

(٦) في «ز»: «اللازم».

(٧) وهي في «ز» أيضاً.

(٨) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «أفرادها»، وكذلك أئبتها في «ط» أيضاً، وفي حاشية «ب»:

«أقسامها» وكتب بجوارها: «خ».

(٩) وهو قول جماهير السلف والخلف.

(١٠) عزاه لامصنف في «المحلى» (١١٨/٦) لمالك رحمه الله وهو غلط عليه؛ فقد نصَّ على

وجوبها في «الموطأ» (٢٨٣/١)، فقال في باب (مَنْ تَجِبَ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْفِطْرِ): «تَجِبُ زَكَاةُ

الْفِطْرِ عَلَى أَهْلِ الْبَلَادَةِ، كَمَا تَجِبُ عَلَى أَهْلِ الْقُرَى».

ورواه عنه ابن نافع كما في كتاب سحنون. انظر: «النوادر والزيادات» (٣٠١/٢).

قلت: وإنما روي هذا القول عن أشهب من أصحابه، وعزاه ابن عبد البر في «التمهيد»

(٣٢٣/١٤) لبعض المتأخرين من أصحاب مالك، ولم يُسَمِّهم، وكذلك فعل ابن رشد

في «بداية المجتهد» (٢٥٣/٥)، ونقل ابن عبد البر عن الطبري أنه عزاه لبعض أهل =

وقال قوم: هي منسوخة^(١).

ومثل زكاة [العروض]^(٢) المتخذة للتجارة؛ فإن قوماً قالوا: الزكاة فيها واجبة. وقال آخرون: لا زكاة فيها. ثم اختلفت وجوب الزكاة فيها^(٣) اختلافاً لا سبيل إلى الجمع بينهم فيه؛ فقال بعضهم: يخرج^(٤) من أثمانها. وقال آخرون: يخرج^(٥) من أعيانها^(٦). ومثل هذا كثير.

العراق، ولم يستهم أيضاً. وعزاه البعض لداود رحمه الله، وهو غلط عليه أيضاً، فإن الذي حكاه عنه المصنف في «المحلى» إنما هو القول بفرضيتها؛ كقول جماهير أهل العلم، وهو أعلم بأقوال داود من غيره. والصواب: أنه قول لبعض أهل الظاهر من أصحاب داود، لا قول داود. قال ابن عبد البر: «واختلف أصحاب داود في ذلك على قولين؛ أحدهما: أنها فرض واجب، والآخر: أنها سنة مؤكدة». انظر: الموضع السابق من «التمهيد»، و«الاستدكار» (٣/٢٦٥)، وكذلك «فتح الباري» للحافظ ابن حجر؛ فقد عزاه لبعض أهل الظاهر.

وتقرئ النووي بقوله: «إن آخر أمر داود كان على عدم جوبها». «شرح مسلم» (٥٨/٧). قلت: ولم أجد من وافقه على هذا، وقد تقدم النقل عن أبي محمد بن حزم وأبي عمر بن عبد البر، وهما أعلم الناس بأقوال داود رحمه الله، ولو كان هذا صحيح النسبة إليه لما أغفلنا ذكره بحال، والله أعلم.

(١) وهو قول حكي عن الأصم، وابن علقمة، وابن اللبان من الشافعية. انظر: «المجموع» للنووي (٦/٦٢)، و«السيل الجرار» للشوكاني (٢/٨٢).

(٢) وهي في «ز» أيضاً.

(٣) هنا في «ب» زيادة: «أيضاً»، لا وجوبها في «ز» أيضاً.

(٤) في «ب» و«ز»: «يخرج».

(٥) في «ب» و«ز»: «يخرج».

(٦) كذا في «ب» و«ز»، وزاد بعدها في «خ»: «العروض» وهو خطأ، ولعلها هي الساقطة آنفاً، أثبتنا النسخ هنا بانتقال نظر منه.

فما كان من هذا النوع، فليس هذا الكتاب موضع^(١) ذكره، وله موضع آخر^(٢)، إن أعاننا الله بقوة [من قبيله]^(٣) وتأيد به، وأمدنا بعمر وفراغ؛ فمستجمع كل صنف منها في مكان هو أملك به إن شاء الله تعالى، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم^(٤).

وهنا نحو من أنحاء الإجماع ليس هذا المكان مكانه^(٥)؛ وإن يختلف العلماء في مسألة^(٦)، فيبيحها قوم، ويحظرها آخرون، أو يوجبها قوم، ولا يوجبها آخرون، ولا بد أن يكون الحق في قول أحدهم، وسائرهم مبطلون؛ (إما)^(٧) يبرهان سمعي، أو برهان عقلي شرطي، إذ اتفقت أقسام المقالة على استيعاب، وصحة / رتبة^(٨)؛ فيكون حينئذ إجماع المحققين في تلك المسألة^(٩) إجماعاً [صحيحاً]^(١٠) مرجوعاً إليه، مستصحباً؛ أفيما اختلف فيه منها. ما لم يمنع من شيء من ذلك نص. وذلك كإجماع القائلين بالمساقاة، والقائلين بـ^(١١) المزارعة على إباحة شيء من فروعها؛ فيوقف عنده.

(١) في «ب» و«ز»: «مكان».

(٢) في «ب» و«ز»: «موضع آخر».

(٣) وهي في «ز» أيضاً.

(٤) كذا في «ز» أيضاً، ومكانها في «ب»: «وما توفيقنا إلا بالله».

(٥) في «ب»: «مكان ذكر»، وفي «ز»: «الكتاب مكانه».

(٦) في «ب» و«ز»: «مسألة ما».

(٧) سقطت من «ز» أيضاً.

(٨) كذا في «ز» أيضاً وفي «ب»: «على استيعاب وثقة وصحة».

(٩) سقطت من «ز» أيضاً.

(١٠) وهي في «ز» أيضاً.

فهذه وجوه الإجماع التي لا إجماع سواها، ولا تقوم حجة بالإجماع من غيرها^(١) البتة.

وقد أدخل قوم في الإجماع ما ليس منه^(٢):

- فقوم^(٣) عدوا قول الأكثر حجة^(٤).

- وقوم عدوا ما لا يعرفون فيه خلافاً إجماعاً، وإن لم يقطعوا على^(٥) أنه لا خلاف فيه، (فحكموا على أنه إجماع)^(٦).

- وقوم عدوا قول الصاحب المشتهر^(٧) المنتشر، إذا لم يعلموا له من الصحابة مخالفاً - وإن وجد الخلاف في^(٨) التابعين فمن بعدهم -: فعُدوه إجماعاً.

(١) في «ب» ولا تقوم حجة من الإجماع في غيرها، وفي «ز» ولا تقوم حجة من إجماع من غيرها.

(٢) في المتن جميعها: «ما ليس فيه»، والمثبت عندي، وهكذا جاءت في أحد نقول ابن تيمية من «المراتب» في «ردّه الكبير على السبكي في مسألة الطلاق المعلق» (٢/٢٢٣).

(٣) كذا في «ز» و«ع»، وفي نقل ابن تيمية المثل إلى أنه أيضاً أو في «ح» «ب» وقوم.

(٤) في «ب» و«ز»: «إجماعاً».

(٥) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «عليه».

(٦) وهي في «ز» أيضاً، وكذا في نقل ابن تيمية السالف الذكر.

(٧) زاد بعدها في «عمدة الأمة»: «ومنهم الشافعي»، وهو من كلام الرّجيم، ومثله ما سيأتي بعده.

(٨) في «ب» و«ز»: «المشهور».

(٩) كذا في «ز» أيضاً: «في»، وفي «ب»: «من».

- وقوم^(١) عدوا قول الصاحب الذي لا يعرفون له مخالفاً من الصحابة رضي الله عنهم (إجماعاً)^(٢)، وإن لم ينته شئ، ولا اشتهر.

- وقوم^(٣) عدوا قول أهل المدينة إجماعاً.

- وقوم عدوا قول أهل الكوفة إجماعاً.

- وقوم عدوا اتفاق (أهل) العصر الثاني على أحد قولين أو أكثر، كانت في العصر^(٤) الذي قبله إجماعاً.

وكل هذه آراء فاسدة، ولنقصها مكان آخر (إن شاء الله تعالى)^(٥)، ويكفي من فسادها أننا نجدهم يتركون في كثير من مسائلهم^(٦) ما ذكرناه أنه إجماع. وإنما لجؤوا^(٧) إلى تسمية ما وصفنا^(٨) إجماعاً؛ عناداً منهم، وسغباً عند اضطراب الحجة والبراهين لهم، لا ترك اختياراً تهم الفاسدة.

(١) بعدها في «عمدة الأمة»: «ومنهم الشافعي أيضاً».

(٢) وهي في «ز»، وكذا في «ن» أيضاً؛ وأثبتها في «ط» اعتماداً على هذا.

(٣) بعدها في «عمدة الأمة»: «ومنهم مالك».

(٤) وهي في «ز» أيضاً.

(٥) في «ب» و«ز»: «كانت للعصر».

(٦) وهي في «ز» أيضاً.

(٧) في «ب» و«ز»: «أنهم».

(٨) كذا في «ز» و«ن» أيضاً، وزاد بعدها في «ب»: «إجماعاً»، وقد حذفها في «ط» اعتماداً على ما في «ن».

(٩) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «نحو».

(١٠) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «ذكرنا».

(١١) في «ب» و«ز»: «إلى».

- وقومٌ قالوا: الإجماع هو إجماع الصحابة رضي الله عنهم فقط^(١).

- وقومٌ قالوا: إجماع كل عصر إجماع صحيح، إذا لم يتقدم قبله في تلك المسألة خلاف، وهذا هو الصحيح؛ لإجماع الأئمة^(٢) عند التفصيل عليه، واحتجاجهم به، وترك ما أصلوا^(٣) له. ولا خلاف بين أحد في أن انتظار جميع القرون التي لم تخلق بعد يُعزف أقوالهم باطل لا معنى له، وإنما اختلفوا على القول بالذات^(٤)، قد منا.

- وقومٌ آخر جوامع الإجماع ما هو إجماع صحيح، لوقته إذا اجتمع أهل العصر كلهم على قول ما، ثم بدأ لأحدهم عنه^(٥)، فله ذلك، (وهذا خطأ)^(٦)؛ لبراهين^(٧) واضحة لها مكان آخر شاء الله، بل إذا صَحَّ الإجماع، فقد بطل الخلاف، ولا يبطل ذلك الإجماع أبداً، (وإذا صَحَّ الخلاف، فقد بطل الإجماع، ولا يبطل ذلك الخلاف أبداً)^(٨).

= ما يُنكرونه ولا ينكرونه؛ فصَحَّ أنهم راضون به. هذا كل ما هو إجماع، ما لهم مُتعلق أصلاً بغير هذا، وهذا تمويه منهم ببراهين ظاهرة لا خفاء بها، تُوردها إن شاء الله عز وجل، وبه نستعين. اهـ.

(١) قافي «الإحكام» (٥٠٩/٤): «وهو قول أبي سليمان، وكثير من أصحابنا».

(٢) كذا في جميع نسخ الكتاب، وفي «ن»: «العلماء».

(٣) في «ب» و«ز»: «أصلوه».

(٤) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ»: «الذي».

(٥) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «لو».

(٦) كذا في «ع» و«ز» أيضاً، وفي «ب»: «لأحد منهم عنه»، وفي «ط»: «لأحد منهم فيه».

(٧) وهي في «ز» أيضاً.

(٨) في «ب»: «وله براهين».

(٩) وهي في «ز» أيضاً.

- وقومٌ من أصحابنا قالوا: الإجماع لا يكون إلا من توقيف من النبي ﷺ.

- وقومٌ قالوا: قد يكون الإجماع من قياس. وهذا باطل.

- وقومٌ قالوا: إجماع يكون من وجهين؛ إمامين توقيف منقول إلينا معلوم، وإمامين دليل من توقيف منقول إلينا معلوم، ولكن إذا صَحَّ الإجماع، فليس علينا طلب (ذلك)^(١) الدليل؛ إذ الحجة بالإجماع قد لزمت، وهذا هو الصحيح^(٢).

- وقومٌ من أصحابنا قالوا: إذا تَقَقَّت طائفة على مسألتين، فَصَحَّ (به)^(٣) قولهم في إحداهما بدليل، وَجَبَ أَنَّ الأخرى صحيحة. وهذا غير ظاهر، وليس

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) قال القاضي النعمان بن محمد الإسماعيلي، المعروف بأبي حنيفة النعمان، في كتابه

«اختلاف أصول المذهب» (ص ١٠١-١١١): «واختلفوا - يعني: القائلين بالإجماع من أهل السنة - أيضاً في الإجماع؛ فقال فريق منهم إن الإجماع الذي تجب حُجته، لا يكون إلا عن وصف قرآن وسنة. وقالوا: التوقيف على وجهين؛ أحدهما: نص ظاهر. والثاني: دلالة لا تكاد أن تخفى. فأما التوقيف على نص ظاهر؛ فكقول الله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْحُكُم بِكُم﴾... الآية [النساء: ٢٣]، وأما الدلالة فكقوله: ﴿وَوَدَّعَهُمْ وَآوَاهُ فَلَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١١]، فدل ذلك على أن الثلثين لأب؛ لقوله: ﴿وَوَدَّعَهُمْ وَآوَاهُ﴾.

قالوا: فلا يقع لإجماع أبداً إلا من جهة التوقيف على النحو الذي وصفناه، فمتى وقع عَلِمْنَا الجهة التي أجمعوا فيها، وإن لم نعلم بُعَيْتَهَا، فالإجماع حجة لأنه لم يقع إلا من جهة هي حجة، وإن لم نعرفها، ولم تبلغنا.

قال القاضي النعمان: هذا قول قوم نفوا بزعيمهم القياس في الأحكام، ولم يُتَهَمُوا بالإجماع، وهذا قول بعض البغداديين. اهـ.

قلت: وهذا المذهب هو عين ما يحكيه المصنف هنا ويصححه.

(٣) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

له في الإجماع طوقاً؛ لما ثبتته في غير هذا الكتاب^(١).

وصفة الإجماع^(٢): ما ثبت أنه لا خلاف فيه بين أحد من علماء الإسلام، ونعلم ذلك من حيث علمنا الأخبار التي لا يتخالج فيهلك مثل: أن المسلمين خرجوا من الحجاز واليمن^(٣)، ففتحوا العراق وخراسان ومصر والشام، وأن

(١) في «ب» و«ز»: «المكاد».

(٢) وهو قول داود رحمه الله.

قال المصنف في «الإحكام» (٢٣١/٤-٢٣٢): «وتكلموا أيضاً في معنى نسبوه إلى الإجماع؛ وهو أن يختلف المسلمون في مسألتين على أقوال، فيقوم برهان من النص على صحة أحد تلك الأقوال في المسألة الواحدة. فقال أبو سليمان: إنه برهان على صحة قولهم في المسألة الأخرى، وخالفه في ذلك ابنه أبو بكر، وأبو الحسن بن المغلس، وجمهور أصحابنا. وقول أبي سليمان في هذه المسألة خطأ لا خفاء به؛ لأنه قول بلا برهان، ثم يجب لو صح هذا أن يكون صواب من أصاب في مسألة برهانا على أنه مُصيب في كل مسألة قالها، وهذا لا يخفى على أحد بطلانه، وما نؤيد كيف وقع لأبي سليمان هذا الوهم الظاهر الذي لا يُشكل» اهـ.

قلت: وقد نقل الزركشي في «البحر» عن المصنف نقضاً - لعله في القسم المفقود من كتاب «الإعراب» - ينتقد فيه نسبة القول بجواز إحداه قول ثالث في المسائل التي اختلفوا فيها على قولين هكنا بإطلاق لداود؛ قال: فكيف يسوغ أن ينسب هذا إليه؟! وهو يقول: إن الأمة إذا تفرقت على قولين، وكانت كل طائفة منهم قد قرئت بقولها في تلك المسألة مسألة أخرى؛ فإنه ينبغي أن يُحكم لتلك المسألتين بحكم واحد، فإن صححت إحدى المسألتين، فالأخرى صحيحة، ولذلك حكم بالتحليف بمكة عند المقام لإجماع القائلين بذلك على التحليف عند المنبر، فيصبح وجوبه عند الزحام بمكة.

قال ابن حزم: وهذا القول - وإن كنا لا نقول به - فقد قاله أبو سليمان، وأردنا - تحرير النقل عنه - اهـ.

(٣) كنا في «ز» أيضاً، وفي «ب»، و«ن» زيادة: «هو» بعدها.

(٤) كنا في جميع نسخ الكتاب، وفي «ن»: «من الحجاز إلى اليمن».

بني أمة ملكوا دهر^(١)، ثم ملك بنو العباس، وأنه كانت^(٢) وقعة صفين والحرّة، وسائر ذلك مما يُعلم بيقين وضرورة.

وإنما نغني بقولنا «العلماء»: من حفظ عنه الفتيا من الصحابة، والتابعين، / وتابعيهم، وفقهاء^(٣) الأُمصار، وأئمة الحديث^(٤)، ومن تبعهم^(٥) الله عن جميعهم.

ولسنا نغني: [أباً]^(٦) الهذيل^(٧)، ولا [ابن]^(٨) كيسان^(٩) الأصم^(١٠).

(١) هنا في «ب» زيادة: «طويلاً»، وليست في «ع» ولا «ز» ولا «ن».

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ن»، وفي «ع»: «كان».

(٣) في «ب»: «علماء»، وفي «ز»: «أئمة».

(٤) في «ب»: «أئمة أهل الحديث»، وفي «ز»: «أئمة أصحاب الحديث».

(٥) وهي في «ز» أيضاً.

(٦) أبو الهذيل: محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي البصري المعروف بالعلاف (ت حوالي ٢٣٠هـ).

قال التديم في «الفهرست» ص ٢٢٥: «كان شيخ البصريين في الاعتزال، ومن أكبر علمائهم، وهو صاحب المقالات في مذهبهم، و[له] مجالس ومناظرات» اهـ.

وقال عبد القاهر في «الفرق بين الفرق» ص ٨٢٤: «وفضائحه تترى تكفر فيها سائر فرق الأمة من أصحابه في الاعتزال، ومن غيرهم» اهـ.

(٧) في «ز»: «أباً»، وهو خطأ.

(٨) ابن كيسان الأصم: عبد الرحمن بن كيسان أبو بكر الأصم المعتزلي، من طبقة بشر بن غياث، وحفص الفرد (ت حوالي ٢٢٥هـ). انظر ترجمته في: «الفهرست» ص ٣٤، و«البيان والتبيين» (٨٠/١)، و«الحيوان» (٢٠٥/٤) كلاهما للجاحظ.

(٩) قال الرّئي في «عمدة الأئمة»: «واعلم أن ابن حزم تناقض كلامه في عبد الرحمن ابن كيسان الأصم، فقال في صدر كتابه: لا يُعتدّ بخلافه، وألحقه بأبي الهذيل، وبشر ابن المعتز، وابن سويّة، ومن شا كلهم على رأيه، وتابعه على هذا الغزالي، وذكر =

ولا يَشْرُ بن المُعْتَمِر^(١)، ولا إبراهيم بن سَيار (النَّظَام)^(٢)، ولا جعفر بن حرب^(٣)، ولا جعفر بن مُبَشَّر^(٤).....

= في كتاب الإجارة كلاماً مُقتضاه اعتبار خلافه، ولا ينعقد لإجماع على رأيه، ولا يُعْتَدُّ بخلافه، أو يُعْتَدُّ به، وحاصل خلافهم في ذلك ثلاثة أوجه: أحدها: أنه لا يُعْتَدُّ بخلافه، ولا بخلاف من القلياس. إلخ.

ثم ترك أصل المسألة، ولم يبين وجه تناقض ابن حزم الممعو ولا حتى تابع القول في تفصيل مذاهب أهل الأصول في مسألة الاعتداد بخلاف أهل البدع، كالأصم ونحوه، ومضى في ذكر أقوالهم في الاعتداد بخلاف أهل الظاهر بما هو معروف مشهور في كتب متأخري الأصوليين.

قلت: أمّا ما عزاها إلى هنا، فالذي نص عليه رحمه الله في «الوسيط» في أول كتاب الإجارة، فهو موافق لما ذهب إليه ابن حزم هنا من عدم اعتبار خلاف الأصم؛ فقال هناك (١٥٣/٤): «والإجارة صنف من البيوع مواردها المنفعة، وصحّتها مُجمَع عليها، ولا مبالاة بخلاف ابن كيسان والقاساني» اهـ.

(١) بشر بن المعتمر الهلالي، الكوفي، ثم البغدادي، أبو سهل، شيخ المعتزلة (ت ٢١٠ هـ). ترجمته في: «الفهرست» ص ٣٨، و«الفرق بين الفرق» ص ١٤١.

(٢) إبراهيم بن سَيار، النّظام: أبو إسحاق البجلي، بن يحيى بن جهم، بن الوحد بن عباد الضبعي (ت ٢٣١ هـ).

ذكره الذهبي في «تاريخ الإسلام» (رقم ٤٩١)، فقال: «ذو الضلال والإجرام» اهـ. وقال عنه ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» ص ١٧: «وحدثناه شاطر أمين الشطّار، يحدّث على سُكر، ويروح على سُكر، ويبيت على جَرِّ الهلج، ويدخل في الأذناس، ويرتكب الفواحش والشائعات» اهـ.

(٣) جعفر بن حرب: الهمداني، تخرّج بأبي الهذيل العلاف، وكان له اختصاص بالوائت، (ت ٢٣٦ هـ). ترجمته في: «الفهرست» ص ٣٦، و«تاريخ بغداد» (١٢/٧).

(٤) جعفر بن مُبَشَّر: بن أحمد بن محمد بن محمد بن أبي محمد الثقفي (ت ٢٣٤ هـ). ترجمته في: «الفهرست» ص ٣٧، و«تاريخ بغداد» (١٢/٧).

ولا ثُمّامة^(١)، ولا أبا غفار^(٢)، ولا الرّقاشي^(٣)، ولا الأزارقة^(٤)، و(٧)

(١) ثُمّامة بن شَرْس: أبو معن الثُميري البصري، ورد ببغداد، واتّصل بهارون الرشيد وغيره من الخلفاء، وله أخبار ونوادر، يحكيها عنه أبو عثمان الجاحظ، وغير واحد، (ت ٢١٣ هـ). انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» رقم (٣٥٥٤).

قلت: وهؤلاء كلهم هم أئمة الاعتزال ومقدموه في زمانهم، وأكثر ما يقيمه المصنف عليهم من أقوال واعتقادات، والتي هي السبب في إخراجهم من زمرة المعتبرين في الخلاف والوفاء قد ضُمَّنها باباً خاصاً أمين كتابه «الفضل» سمّاه: «ذكر شُنع المعتزلة، ذكر فيه من شُنع مقالاتهم واعتقاداتهم ما يقتضي عنده إكفارهم».

(٢) كذا في «ب» و«ن» وهو كذلك في «الفضل»، ولم أعرفه، ولا وقفت له على ترجمة. وفي «خ»: «ابن غفار». وسيأتي ذكره في آخر الكتاب باسم: «ابن أبي غفار». ومما عزا إليه المصنف في «الفضل» (١٥٠/٤): القول بجَلِّ شُخْم الخنزير ودماغه، والقول بجواز تَفْخِيز الرجال المذكور! قال أبو محمد: «وهذا كفر صريح، لا خفاء به».

(٣) لعنه أبو عمران موسى بن عمران الرّقاشي، الذي ذكره عبد الجبار في «طبقاته» (ص ٧٩) من أهل الطبقة السابعة من المعتزلة، قال: «ومن أهل هذه الطبقة أبو عمران مؤسس بن عمران. ذكر أبو الحسن أنه واسع العلم في الكلام والفتيا، وكان يقول بالإرجاء، وله مذهب في الفتيا قد حكاه الجاحظ» اهـ. قال المحقق في الحاشية: «جاء بعد ذلك عن الحاكم (لوحة ٦٠) قوله: يطول تفصيله. أي: مذهبه هذا في الفتيا. جملة: أن يجوز أن يُفَوَّض تعالى الأحكام إلى النبي، وعلماء أمته، إذا علم أنهم يصيبون» اهـ.

قلت: وفي «طبقات المعتزلة» لأحمد بن يحيى بن المرتضى (ص ٧٧) أن الخياط حكى عن البلخي وأبي أَرْزَفَر قولهما: «مارأينا أعلم بالكلام منه، ثم نقل عنه المرتضى: أنه كان يقول بتحريم المكاسب، وأن الدار دار كفر» اهـ.

(٤) أ تباع قلعبن الأزرق، من غلاة الخوارج، ذكرهم المصنف في «بلذكر شُنع الخوارج» من «الفضل» (١٤٤/٤) حاكياً عنهم القول بقطع يد السارق من المَنَكَب، وإيجاب قضاء الصلاة على الحائض، وإباحة دم الأطفال والنساء ممن ليسوا في عسكرهم، وإكفار من قعد عن الخروج لضعف أو غيره... إلخ هذه المشاقة للرسول، والاتباع لغير سبيل المؤمنين!

الصفريّة^(١)، و[لا] جهال الإياضية، ولا أهل الرّفص؛ فإنّ هؤلاء لم يتعنّوا^(٢) من تثقيف الآثار، ومعرفة صحيحها من سقيمها، ولا (من)^(٣) البحث عن أحكام القرآن لتمييز حقّ الفتيا من باطلها بطريق^(٤) محمود؛ بل انشغلوا^(٥) عن ذلك بالجدال^(٦) في أصول الاعتقادات، ولكل قوم علمهم. ونحن وإن كنّا لا نكفر أكثر من^(٧) ذكرنا، ولا نفق كثير أمّهم، بل نتولّى جميعهم - حاشا من أجمعت الأمة على تكفيرهم - فإنّا تركناهم لأحد وجهين:

(١) أتباع زياد بن الأصفر، وهم فرقة من الخوارج، يقولون بكفر تركي الذنوب كالأزارقة، لكن يخالفونهم في قولهم في الأطفال، وهم فرق، وقد ذكر المصنف شيئاً من شنيع مقالاتهم في «باب ذكر شنع الخوارج» من «الفصل» أيضاً (١٤٥/٤)؛ منها إجازة بعضهم لنكاح بنات البنات، وبنات البنين، وبنات بني الإخوة والأخوات، قال: «ذكر عنهم ذلك الحسين بن علي الكرابيسي، وقول بعض طوائفهم: إن الإمام إذا قضى قضية جور وهو بخراسان، أو غيرها حيث كان من البلاد، ففي ذلك الحين نفسه يكفر هو وجميع رعيته حيث كانوا من شرق الأرض وغربها، ولو بالأندلس واليمن فما بين ذلك من البلاد، وقالوا أيضاً: لو وقعت فطرة خمر في جيب ماء يقيّلة من الأرض، فإن كل من خطر على ذلك الجيب فشرّب منه وهو لا يدري ما وقع فيه كافر بالله تعالى، قالوا: إلا أن الله تعالى يوفق المؤمن لاجتنابه... إلخ هذا الهراء والكفر المقطوع به في دين الإسلام.

(٢) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ»: «لم يعينوا» أو نحو ذلك، والمثبت هو الصواب إن شاء الله.

(٣) وهي في «ز» أيضاً.

(٤) من «ب»، وفي «خ» و«و»: «على».

(٥) في «ب» و«ز»: «بطرف».

(٦) في «ب» و«و»: «اشتغلوا».

(٧) كذا في «ب» و«و»، وفي «ع»: «بالخوض»، وفي «خ»: «بالجول»، أو «الحول»؛ ولعله تصحيف من «الجدل»، أو «الخوض».

(٨) في «ب» و«و»: «كثير أمّهم».

إما لجهلهم بحدود الفتيا والحديث والآثار، وإما لفسق تسّ عن فهمهم في أفعاله ونحوه، فقط كما نفعل^(١) بكل ن^(٢) من أهل نخلتنا^(٣) جاهلاً، أو ما جئنا، ولا فرق، وبالله تعالى التوفيق.

ولسنا نخرج من جملة العلماء من ثبتت عدالته وبحثه عن حدود الفتيا - وإن كان مخالفاً لنخلتنا - بل قتال بخلافه كسائر العلماء ولا فرق؛ كعمرو بن عبيد^(٤)، ومحمد بن إسحاق^(٥)، وفتادة بن دعامه السدوسي^(٦)، وشبابه بن

(١) هنا في «ب» زيادة تعقّل وليست في «ز» أيضاً.

(٢) هنا في «ب» أيضاً زيادة: «قبلنا»، وليست في «ز» أيضاً.

(٣) يعني: من أهل السنة والحديث.

(٤) عمرو بن عبيد بن باب التميمي مولا هم، البصري، أبو عثمان البصري، الزاهد العابد، رأس المعتزلة في زمانه. روى عن أبي لعلية، وأبي قلابة، والحسن. وعنه الحمّادان، وابن عيينة، وعبد الوارث، ويحيى بن سعيد القطان، وغيرهم (ت ١٤٤هـ). انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» للذهبي، رقم (٣٣٦).

(٥) محمد بن إسحاق بن يسار المظلي المخزومي مولا هم المدني أبو بكر، ويقال: أبو عبد الله الأحول، (ت نحو ١٥١هـ وقيل ١٥١هـ)، أحد الأعلام، وصاحب المغازي.

كان يسار من سبي عَيْن التمر، وهو لقب يلقب به من المطلب بن عبد مناف بن قصي. وقال الهيثم بن عدي، والمدائني: محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار، وكان خيار مولى لقيس بن مخزومة.

قلت (الذهبي): رأى أنس بن مالك، وسعيد بن المسيب، ومولده سنة ثقف وثمانين. انظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» للذهبي، رقم (٣٢٦).

(٦) فتادة بن دعامه بن فتادة، ويقال: فتادة بن دعامه بن عكابة السدوسي، أبو الخطاب البصري.

قال ابن سعد: «كان ثقة مأموناً، حجة في الحديث، وكان يقول بشيء من القدر». (ت: مئة ووضّع عشرة بواسط). انظر ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١/٢٢٢)، و«معجم الأدباء» لياقوت (٢٠٢/٦).

سَوار^(١)، والحسن بن حي^(٢)، وجابر بن زيد^(٣)، ونظرائهم، وإن كان فيهم القدر^(٤)، والشيعي^(٥)، والإباضي^(٦)، والمرجئي^(٧)؛ لأنهم كانوا أهل فضل

(١) شِبَابَةُ بن سَوار لفزاري مولاهم، أبو عمرو والمدائني، أصله من خراسان، قيل اسمه: مروان، وإنما غلب عليه شِبَابَةُ.

ثقة في الحديث، لكن تركه أحمد رحمه الله لكونه من الداعين للإرجاء. (ت نحو ٢٠٥ هـ). انظر ترجمته في: «تليخ الإسلام»، رقم (١٨٣).

(٢) الحسن بن صالح بن حي، أبو عبد الله الكوفي، العابد، من كبار أتباع التابعين، ثقة فقيه، رُمي بالشيعة، وأنهم بالسيف، ويعدم الصلاة خلف الفساق، وكان شفيان الثوري يسيء الرأي فيه جداً من أجل ذلك. قال الذهبي في «السير» (٣٧١/٧) «كثير يرى الحسن الخروج على أمراء زمانه لظلمهم وجورهم، ولكن ما قاتل أبداً، وكان لا يرى الجمعة خلف الفاسق». (ت ١٦٩ هـ).

(٣) جابر بن زيد الأزدي اليماني، أبو الشعثاء، الجوفي، ونسبه إلى ناحية بعمان، وقيل: موضع بالبصرة. من الطبقة الوسطى من التابعين.

قال إياس بن معاوية: «أدركت الناس وما لهم مُقْت غير جابر بن زيد». وقال ابن جنيان: «كان من أعلم الناس بكتاب الله» (ت ٩٣ هـ، ويقال: ١٠٣ هـ). انظر ترجمته في: «السير»، رقم (١٨٤).

(٤) كعمرو بن عبيد.

(٥) كمحمد بن إسحاق، والحسن بن حي.

(٦) كجابر بن زيد. وقد نسبته قوم إلى الإباضية، وهو منها براء.

روى داود دبنلي هند، عن عذرة بن عبد الرحمن، قال: «دخلت على جابر بن زيد، فقلت: إن هؤلاء القوم يتحللونك؟ يعني: الإباضية. قال: أبرأ إلى الله من ذلك». انظر: «تهذيب الكمال» للمزي، (ترجمة جابر بن زيد).

(٧) كقتادة بن دعامه، وشبابة بن سَوار.

وعلم، وخير واجتهاد رحمهم الله، وغلط هؤلاء فيما خالفوا^(١) فيه كغلط^(٢) سائر العلماء في التحليل والتحرير، ولا فرق.

وإنما ندخل في كتابنا^(٣) إلا جماع التأم الذي لا مخالفة فيه البتة، الذي يُعلم كما يُعلم أن (صلاة)^(٤) للضح في الأمن (و الخوف)^(٥) (واعتار)، وأن شهر رمضان هو الذي بين شعبان وشوال، وأن (هذا)^(٦) الذي في المصاحف هو الذي أتى به محمد ﷺ وأخبر بأنه^(٧) وحي من الله تعالى (إليه)^(٨)، وأن في خمس من الإبل شاة، ونحو ذلك. وهي ضرورة تقع في نفس الباحث عن^(٩) الخبر المشرف على وجوه نقله، إذا تتبعها المرء [من]^(١٠) نفسه في كل ما يمر به^(١١) من أحوال دنياه لله لي وإياه، وجدة

(١) في «ب» و«ز»: «خالقونا».

(٢) كذا في «ط» أيضاً، وفي «ب»: «لغلط»، وأحال الناسخ إلى الحاشية، لكن لم يكتب عندها شيئاً.

(٣) في «ب»، و«ز»: «هذا الكتاب».

(٤) وهي «ن» ولا بضاً.

(٥) وهي في «ز» و«ن» أيضاً، وعليه اعتمد في «ط» فأثبتها.

(٦) وهي في «ز» و«ن» أيضاً.

(٧) في «ب» و«ز»: «أنه» بغير باء قبلها.

(٨) سقطت من «ز» أيضاً، وهي «ن».

(٩) كذا في «ب» و«ن»، وفي «خ» «على».

(١٠) كذا في «ز» أيضاً، ووقعت في «ن» «في».

(١١) كذا في جميع نسخ الكتاب، وفي «ن»: «في كل ما جربته».

ثا. تَمْسَقَرًا فِي يَمِينِهِ^(١) وَ مَوْقِفًا إِلَّا بِاللَّهِ^(٢).

* * *

(١) في «ب» و «ز» و «ن» نفسه.

(٢) قال ابن تيمية في «نقده» بعد أن نقل كلام المصنف من قوله: «و قوم قالوا: إجماع كل عصر إجماع صحيح...» إلى قوله: «إنما ندخل في هذا الكتاب الإجماع التام... إلخ»، وقوله أيضاً في آخر الكتاب «هذا كل ما كتبنا، فهو يبين لا شك فيه، مُتَبَيِّنٌ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ بِخِلَافِهِ الْبَيِّنَةُ»، قال: «فقد اشترط في الإجماع ما يشترطه كثير من أهل الكلام والفقه كما تقدّم وهو العلم بنفي الخلاف، وأن يكون العلم بالإجماع تواتراً».

وجعل العلم بالإجماع من العلوم الضرورية؛ كالعلم بعلوم الأخبار المتواترة عند الأكثرين، ومعلوم أن كثير من الإجماعات التي حكها ليست قرينة من هذا الوصف، فضلاً عن أن تكون منه، فكيف وفيها ما فيه خلاف معروف، وفيها ما هو نفسه يُنكر الإجماع فيه، ويختار خلافه من غير ظهورٍ مُخَالَفٍ؟! اهـ.

١- كتاب الطهارة

١. أجمعت الأمة على أن استعمال الماء الذي لم يُبَلِّ فيه، ولا كان سُورَ حَائِضٍ، ولا كَافِرٍ، [ولا جُنُبٍ، ولا مِنْ شَرَابٍ، ولا مِنْ غَيْرِ ذَلِكَ، ولا سُورَ حَيَوَانٍ غَيْرِ النَّاسِ، وَغَيْرِ مَا يُؤْكَلُ لِحْمِهِ]^(١)، ولا خَالَطَتْهُ نَجَاسَةٌ - وإن لم تَظْهَرْ فيه، أو ظَهَرَتْ - على اختلافهم فيما يَنْجَسُ مِنْ حَيَوَانٍ، أو مَيِّتٍ - لا كَانَ جِنَا مُتَغَيِّرًا مِنْ ذَاتِهِ - وإن لم يكن مِنْ شَيْءٍ لَحْهِ - لا دَمَاتٍ فِيهِ صَدِيعٌ، ولا خَوْتٌ، ولا كَانَ فَضْلٌ مُتَوَضِّعٌ مِنْ حَدِيثٍ أَوْ^(٢) مُفْلَقٍ وَلِجِبٍ، ولا تَوَضَّأَتْ مِنْهُ امْرَأَةٌ وَلَا تَطْهَرُ مِنْهُ، (ولا خَلِيقًا)^(٣)، ولم يُشْمَسْ، ولا سُخِّنَ، ولم يُؤْخَذَ مِنْ بَحْرِ، (ولا كَانَ مِنْ آبَارٍ ثَمُودَ، حَاشَا بِئْرَ النَّاقَةِ)^(٤)، ولا اسْتَعْمِلَ بَعْدُ، ولا غُصِبَ، ولا أُدْخِلَ فِيهِ الْقَائِمُ مِنْ نَوْمِهِ بِنَدَةٍ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَهَا ثَلَاثًا وَلَا حَلَّ فِيهِ شَيْءٌ طَاهِرٌ فَخَالَطَهُ غَيْرُ تَرَابٍ غُنْصَرَةٍ فَظَهَرَ فَلَا بُلَّ فِيهِ خُبْرٌ، ولا تَوَضَّأَ فِيهِ وَلَا بِهِ إِنْسَانٌ، ولا اغْتَسَلَ، ولا وَضَّأَ شَيْئًا مِنْ أَعْضَائِهِ (فيه ولا) به أَنَّهُ يَجُوزُ فِي الْوُضُوءِ وَالْغُسْلِ^(٥)، حُلُوَ أَكَانٍ أَوْ مُرَّمًا أَوْ مِلْحًا أَوْ زُعَا قًا^(٦)، وَأَنَّهُ

(١) وهي كلها في «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ب» و «ز»، وفي «خ»: «و».

(٣) وهي في «و» و «ع» أيضاً. (٤) سقط من «ز»: «طبا»

(٥) في «ب» بدل قوله: «أَنَّهُ يَجُوزُ... إلخ»: «فِيهِ الْوُضُوءُ وَالْغُسْلُ»، وفي «ز» في الوضوء والغسل.

(٦) هنا في هامش «خ» ما نصه: «بِالزَّايِ الْمَعْجَمَةِ وَالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالْقَافِ «الزُّعَاقُ»: الْمَاءُ =

فرض^(١) على الصحيح الذي يجده، ويُقدَّر على استعماله، ما لم يكن يحضرته نبيذ؛ هذا^(٢) في الماء غير الجاري.

٢. وأما الجاري: فاتفقوا على جواز استعماله، ما لم تظهر فيه نجاسة^(٣) (٤).

٣. واتفقوا أن الماء الرَّاكِد إذا كان من الكثرة بحيث إذا حُرِّك وَسَطُهُ^(٥) لم يتحرك أطرافه، ولا شيء منها؛ فإنه لا يُنجَسُه^(٦) إلا ما غيَّر لونه، أو طعمه، أو رائحته.

= الملح، وهذا من باب عطف الشيء على نفسه.

قلت: وما في «لسان العرب» وغيره أنه المرُّ الغليظ الشديد الملوحة.

(١) أي: استعماله.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «وهذا» بزيادة «و».

(٣) قال ابن تيمية في «نقده»: «الشافعي في الجديد من قوله، وأحد القولين في مذهب أحمد: أن الجاري كالرَّاكِد في اعتبار المُائِتين، فينجس ما دون القُلَّتَيْن بوقوع النجاسة فيه، وإن لم تظهر فيه». اهـ.

(٤) وقال الزُّيْمِيُّ في «العمدة»: «وأما الماء الجاري، فقد ادَّعى ابن حزم الإجماع على جواز استعماله ما لم يظهر فيه نجاسة، وليس كما ادَّعى؛ فإن الخلاف فيه مشهور، حتى في مذهب الشافعي؛ فالجديد الصحيح في مذهبه أن حكمه حكم الرَّاكِد، فإن كان قليلاً وقَعَتْ فيه نجاسة نَجَسَ وإن لم يتغير، والقديم لا ينجس إلا بالتغير». اهـ.

(٥) في «خ»: «فإن حرك طرفه وسطه»، وفي «ب» و«ز»: «ولا». «ع».

(٦) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «لم يتحرك طرفه، ولا شيء منها»، وفي «ط»: «ولا شيء منها».

(٧) هنا في «ب» زيادة «سيء»، وليست في «خ» و«ز».

٤. وجمعوا أنه لا يجوز وضوء بشيء من المائعات، و(لا)^(١) غيرها، حاشا الماء والنبيذ^(٢) (٣).

٥. واختلفوا: هل يجوز^(٤) أن يتوضأ الرَّجُل والمرأة معاً؟ أم لا يجوز^(٥) ذلك؟

٦. واتفقوا على جواز وضوء الرَّجُلَيْن^(٦) والمرأتين معاً^(٧).

٧. وجمعوا أن من توضأ أو تطهر بالماء كما وصَّنا، وإن كان يحضرته نبيذ [تمر] فقد دى ما عليه.

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) قال ابن تيمية في «نقده»: «وقد ذكر العلماء عن ابن أبي ليلى - وهو من أجل من يحكي ابن حزم قوله - أنه يُجزئ الوضوء بالمعتصر؛ كما في الورد ونحوه، كما ذكروا ذلك عن الأصم، لكن الأصم ليس ممن يُعَدُّه ابن حزم في الإجماع». اهـ.

(٣) قال الزُّيْمِيُّ في «العمدة»: «وليس كما ادَّعى، بل إن ابن أبي ليلى والأصم [يذهبان إلى] جواز الوضوء بالمائعات الطاهرة غير الماء؛ كاللبن والحل، وقد قدمنا في الخطبة اضطراب كلامه في الاعتداد بخلاف الأصم بما فيه غنية عن الإعادة». اهـ.

قلت: قد تقدَّم التعليق على كلام الزُّيْمِيِّ في مسألة اعتداد المصنَّف بالأصم في التعليق على مقدمة الكتاب.

(٤) في «ب» و«ز» و«ق» يجرى.

(٥) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «لا يجرى».

(٦) هنا في «ز» زيادة «معاً».

(٧) قال الزُّيْمِيُّ في «العمدة»: «قلت: وجمعوا على جواز وضوء المرأة واغتسالها بفضل الرَّجُل، وبفضل المرأة، والله أعلم». اهـ.

(٨) سقطت من «ز» أيضاً.

٨. واتفقوا على أن المريض الذي يتأذى بالماء، ولا يجد الماء مع ذلك: [١٢] / أن له التيمم بدلاً من الوضوء والغسل.

٩. واتفقوا على أن المسافر سقراً تقصر فيه الصلاة، إذا لم يقدر على الماء^(١) أصلاً، وليس بقربه ماء أصلاً: أن له أن يتيمم بدل الوضوء للصلاة فقط.

١٠. واتفقوا على أن من غسل يديه ثلاثاً، ثم تمضمض^(٢) [ثلاثاً]^(٣)، ثم استنشق ثلاثاً، [ثم استنثر ثلاثاً]^(٤)، ثم غسل وجهه كله - على ما نصف^(٥) بعد هذا - وخلل شعر لحيته^(٦) بالماء، وغسل أذنيه ظاهرهما وباطنهما، (ثم غسل ذراعيه كليهما مع المرفقين، ثم مسح رأسه كله أوله عن آخره^(٧))، وأذنيه ظاهرهما وباطنهما^(٨)،

(١) في «بلو» «ز» ماء» بغير الألف واللام.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «مضمض».

(٣) وهي في «ز» أيضاً.

(٤) وهي في «ز» أيضاً.

(٥) في «ب» و«ز»: «على ما نصفه».

(٦) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «وخلل شعره ولحيته» وهو خطأ؛ إذ ليس هذا موضع الإشارة إلى ما يجب في الشعر، وسيأتي بعدها قوله: «ثم مسح رأسه كله أوله عن آخره».

(٧) الزيادة إلى هنا في «ق» أيضاً.

(٨) وليس قوله «وأذنيه ظاهرهما وباطنهما» تكراراً منه لما سبق كما قد يُظن؛ إذ من الفقهاء من يذهب إلى غسلهما مع الوجه على أنهما منه، كما روي عن الزهري والشعبي وغيرهما، وهذا هو المقصود من ذكرهما في صدر هذه العبارة، وسيأتي قوله بعد: «وغسل باطن أذنيه وظاهرهما أنه قد غسل وجهه، وأدى ما عليه فيه» أو يكون هذا الموضع الآخر احترازاً منه لقول من قال بوجوب غسلهما على أنهما من الرأس - كما هو قول الأكثرين - وسيأتي قوله بعد أيضاً: «ومسح أذنيه وجميع شعره: فقد مسح رأسه، وأدى ما عليه فيه».

(٩) وهي في «ز» كلها أيضاً وفي «ع»: «ثم غسل ذراعيه مع المرفقين، ومسح جميع رأسه»

وجميع شعره حيث انتهى، ثم غسل رجليه مع الكعبين التائين في أسفل الساق، ومسحهما كذلك مع غسلهما^(١)، ونوى الوضوء للصلاة قبل دخوله فيه، ومع دخوله فيه، وسمى الله، ولم يقدم مؤخراً مما ذكرنا، ولا فرق بين غسل شيء من ذلك، ونقل الماء بيديه إلى جميع الأعضاء التي ذكرنا مُجَدِّداً^(٢) لكل^(٣) عضو منها: أنه قد أدى ما عليه في الأعضاء المذكورة.

١١. واتفقوا على أن غسل الوجه من أصول منابت الشعر في (أعلى الجبهة والجبين) و^(٤) الحاجبين، إلى أصول الأذنين، إلى آخر الدقن: فرض على من لا ليحية له.

= أوله عن آخره، وأعاد مسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما بعد غسلهما.

(١) قوله: «ثم غسل رجليه مع الكعبين للتائين في أسفل الساق، ومسحهما كذلك مع غسلهما» مثبت من «ع»، وليس في شيء من نسخ الكتاب الثلاث! ومكانه في «ق»: «ثم غسل رجليه ثلاثاً إلى كعبيه حيث انتهى والمثبت من «ع» أليق بطريقة المصنف في الكتاب، وأشد احترازاً للمختلف فيه في هذا الموضع مما جاء في «ق» فإن فيه احترازاً لقول من قال بأن الكعبين هما التائتان البارزان في جانبي القدم، لا ذلك العظم الصغير الناتئ على ظهر القدم، كما فيه احتراز أيضاً لاختلافهم في قلبيضين في وضوء؛ إذ منهم من بولجوب غسل القدمين، ومنهم من قال بوجوب مسحهما، ومنهم من قال بوجوب الجمع بين الاثنين - يعني: الغسل والمسح - أو التخيير بينهما، كما هو منسوب لجماعة من العلماء؛ كالطبري، وبعض أهل الظاهر.

(٢) كذا في «ز» أيضاً بالمعجمة، وفي «ب» و«ق»: «مجدداً» بالمهمله، وفي موضع آخر من «ق» - ساق فيه ابن القطان العبارة ببعض اختصار - «مجدداً».

وما أثبتناه بالمعجمة هو الصواب إن شاء الله، ومقصود المصنف رحمه الله: الاحتراز لمذهب من يرى عدم جواز التطهر بالماء المستعمل، وأنه لا بد من تجديد الماء لكل عضو على حدة، والله أعلم.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «كل» بغير اللام.

(٤) وهي في «ق» لي، وسقطت من «ز» و«ق» أيضاً.

١٢. (وَاتَّقُوا أَنْ غَسَلَ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَعْرٌ^(١) مِنَ الْوَجْهِ^(٢): فَرَضَ عَلَى ذِي اللَّحْيَةِ^(٣)).

١٣. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَنْ غَسَلَ مِنْ ذِي اللَّحْيِ وَجْهَهُ، مِنْ أَصُولِ مَنَابِتِ الشَّعْرِ فِي أَعْلَى الْجَبْهَةِ^(٤)، كَمَا ذَكَرْنَا فِيمَنْ لَا لِحْيَةَ لَهُ، وَخَلَّلَ جَمِيعَ لَحْيَتِهِ بِالْمَاءِ، وَأَمَرَ الْمَاءَ عَلَى جَمِيعِهَا حَيْثُ بَلَغَتْ، وَغَسَلَ بِإِطْنِ أُذُنَيْهِ وَظَاهِرِهِمَا؛ أَنَّهُ قَدْ غَسَلَ وَجْهَهُ، وَأَذَى مَا عَلَيْهِ فِيهِ.

١٤. وَاتَّقُوا أَنْ غَسَلَ الذَّرَاعَيْنِ إِلَى مُبْتَدَأِ^(٥) الْمِرْفَقَيْنِ: فَرَضَ فِي الْوَضُوءِ.

١٥. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّهُ إِنْ غَسَلَهُمَا، وَغَسَلَ مِرْفَقَيْهِ، وَخَلَّلَ أَصَابِعَهُ بِالْمَاءِ وَمَا تَحْتَ الْخَاتَمِ: فَقَدْ أَتَمَّ^(٦) مَا عَلَيْهِ فِي الذَّرَاعَيْنِ.

(١) فِي «ق» أَنْ غَسَلَ مَا فِيهِ شَعْرٌ.

(٢) كَذَا فِي «ز» وَ«ق»، وَفِي «خ»: «بَيْنَ الْوَجْدَةِ».

(٣) الزِّيَادَةُ بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ كُلِّهَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضاً.

(٤) فِي هَذَا تَأْكِيدٌ لِلزِّيَادَةِ الَّتِي أَثْبَتْنَاهَا أَنْفَاءً مِنْ «خ»: «أَعْلَى الْجَبْهَةِ وَالْجَبِينِ»، وَالَّتِي سَقَطَتْ مِنْ «ب» وَ«ز» وَ«ق».

(٥) كَذَا فِي «ق» أَيْضاً وَهُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَفِي «ب»: «إِلَى مُبْتَدَأِ».

وَفِي «ز»: «مُنْتَهَى»؛ وَكَذَا وَقَعَتْ لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فَاسْتَدْرَكَ عَلَى الْمُصَنِّفِ قَائِلاً: «وَزُفِرَ يُخَالَفُ فِي وَجُوبِ غَسْلِ الْمِرْفَقَيْنِ، وَحُكِيَ ذَلِكَ عَنْ دَاوُدَ، وَبَعْضِ الْمَالِكِيَّةِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُعْنِيَ بِمُنْتَهَى الْمِرْفَقَيْنِ: مُنْتَهَاهُمَا مِنْ جِهَةِ الْكَفِّ».

قُلْتُ: وَلَفْظُ «خ» صَرِيحٌ فِي إِخْرَاجِ الْمِرْفَقَيْنِ، وَمُعْنٍ عَمَّا تَكَلَّفَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي آخِرِ كَلَامِهِ مِنْ قَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُعْنِيَ بِمُنْتَهَى الْمِرْفَقَيْنِ مُنْتَهَاهُمَا مِنْ جِهَةِ الْكَفِّ».

تَنْبِيهِ: نِسْبَةُ الْقَوْلِ بَعْدَ وَجُوبِ غَسْلِ الْمِرْفَقَيْنِ مَعَ الْيَدَيْنِ فِي الْوَضُوءِ لِدَاوُدَ خَطَأً، وَإِنَّمَا حُكِيَ ذَلِكَ عَنْ ابْنِهِ أَبِي بَكْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، كَمَا حَقَّقْتُهُ فِي «جَامِعِ فَهْمِ دَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ» يَشْرُ اللَّهُ إِتِمَامَهُ.

(٦) كَذَا فِي «ق» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«ز»: «تَلَمَّ».

١٦. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ^(١) مَسَحَ بَعْضُ الرِّأْسِ بِالْمَاءِ غَيْرَ مُعَيَّنٍ ذَلِكَ^(٢) الْبَعْضُ: فَرَضَ عَلَى مَكْشُوفِ الرِّأْسِ^(٣).

١٧. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَنْ مَسَحَ جَمِيعَ رَأْسِهِ؛ فَأَقْبَلَ (بِيَدَيْهِ)^(٤) وَأَذْبَرَ رِجْلَيْهِ مَسَحَ أُذُنَيْهِ، وَجَمِيعَ شَعْرِهِ: فَقَدْ (مَسَحَ رَأْسَهُ)، وَ^(٥) أَذَى مَا عَلَيْهِ (فِيهِ)^(٦).

١٨. وَاتَّقُوا أَنْ إِمْسَاسَ الرَّجْلَيْنِ الْمَكْشُوفَتَيْنِ^(٧) الْمَاءِ^(٨)، لِمَنْ تَوَضَّأَ (بِالْمَاءِ)^(٩): فَرَضَ.

١٩. وَاخْتَلَفُوا: أَلَمْ يَمْسَحْ أَمْ تَغْسِلُ^(١٠)؟

٢٠. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الْوَضُوءَ مَرَّةً مَرَّةً مُسَبِّغَةً فِي الْوَجْهِ، وَالذَّرَاعَيْنِ، (وَالرِّأْسِ)^(١١)، وَالرَّجْلَيْنِ: يُجْزَى^(١٢).

(١) مِنْ «ز»، وَكَذَا أَثْبَتَهَا فِي «ط»، وَفِي «خ» وَ«ب»: «عَلَى أَنْ مِنْ».

(٢) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً فِي «ب»: «لِذَلِكَ».

(٣) قَوْلُهُ: «عَلَى مَكْشُوفِ الرِّأْسِ» زِيَادَةٌ مِنْ «ع»، وَلَيْسَتْ فِي شَيْءٍ مِنْ نَسَخِ الْكِتَابِ، وَهُوَ قَيِّدٌ مُعْتَبَرٌ، وَاحْتِرَازٌ لَا يُدْمِنُهُ، لِقَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْخِمَارِ، وَالْإِكْتِفَاءُ بِذَلِكَ، دُونَ مَسْحِ شَيْءٍ مِنَ الرِّأْسِ مَعَ ذَلِكَ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ق» أَيْضاً.

(٥) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» أَيْضاً.

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً، وَهِيَ فِي «ق».

(٧) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «الْمَكْشُوفَيْنِ».

(٨) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ» وَ«ز»: «بِالْمَاءِ» زِيَادَةٌ بَاءٌ قَبْلُهَا، وَالْمَثْبُتُ بِغَيْرِ تَغْلِيظٍ «إِمْسَاسٌ» بِالْبَاءِ أَوْجَهُ وَأَفْضَحُ.

(٩) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضاً زَوْجُ «ق».

(١٠) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ» وَ«ز»: «أَلَمْ يَمْسَحْ أَمْ يَغْسِلُ؟».

(١١) سَقَطَتْ مِنْ «و» أَيْضاً وَهِيَ فِي «ق».

(١٢) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: دَعَا الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ الْوَضُوءَ مَرَّةً مَرَّةً مُسَبِّغَةً».

٢١. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الزَّيَادَةَ عَلَى الثَّلَاثِ لَا مَعْنَى لَهَا.

٢٢. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ إِمْسَاسَ الْجِلْدِ كُلَّهُ وَالرُّغْلَ فِي الْغُسْلِ مِمَّا يُوجِبُ الْغُسْلَ - عَلَى (حَسْبِ) ^(١) اخْتِلَافِهِمْ فِيمَا يُوْجِبُهُ - بِالْمَاءِ، عَلَى مَنْ ذَكَرْنَا اتِّفَاقَهُمْ عَلَى إِيْجَابِ الْوَضُوءِ عَلَيْهِ، وَبِتِلْكَ الصِّفَةِ مِنَ الْمَاءِ: فَرَضٌ.

٢٣. ثُمَّ اخْتَلَفُوا: أَيُّ ذَلِكَ؟ أَمْ يَصُبُّ؟ أَمْ يَغْمِسُ؟ ^(٢)

= يُجْزَى؟، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَذْهَبَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى: التَّلْثِثُ وَاجِبٌ، وَهُوَ يَمْنَعُ دَعْوَى الإِجْمَاعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

ونقل النووي في «المجموع» (٤٣٧/١) عن صاحب «الإبانة» - ولعله هو الفوراني المتوفى سنة ٤٦٦ هـ - أنه حكى هذا القول عن ابن أبي ليلى أيضاً، وقال النووي: «وحكاها الشيخ أبو حامد وغيره عن بعض الناس». اهـ.

قلت: والذي وجدته عن ابن أبي ليلى، عند ابن أبي شيبة وغيره، إنما هو: مِنْ فِعْلِهِ، لَا مِنْ قَوْلِهِ.

وقد يغنى على المصنف هنا، وكذلك على ما في قوله: «وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الزَّيَادَةَ عَلَى الثَّلَاثِ لَا مَعْنَى لَهَا» جِهَ آخَرُ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ؛ وَهُوَ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنْ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ لَا تَوْقِيتَ فِي ذَلِكَ أَصْلًا، وَأَنَّ الْمَعْوَلَ عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ الْإِسْبَاحُ لَا غَيْرُ، وَهَذَا هُوَ نَصُّ «الْمَدُونَةِ». انظر: «المدونة» (١١٣/١)، وهو الذي انتصر له أبو بكر بن العربي في «أحكام القرآن» (٧٧/٢)؛ وَرَوَى عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى وَاحِدَةٍ إِلَّا الْعَالَمُ، وَعَنْهُ أَنَّ الثَّانِيَةَ وَاجِبَةٌ كَالْأُولَى، وَبَعْضُ أَصْحَابِهِ يَقْصُرُ عَدَمَ التَّوْقِيتِ وَيُعْوَلُ عَلَى الْإِسْبَاحِ وَالْإِنْقَاءِ فِي الرَّجْلَيْنِ خَاصَّةً دُونَ سَائِرِ الْأَعْضَاءِ، وَالْاِخْتِلَافُ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ طَوِيلٌ عَرِضٌ.

وبالجملة: فقوله في هذا الباب قَاضٍ فِي هَذَا الْاِتِّفَاقِ الَّذِي حَكَاهُ الْمَصْنُفُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قلت: ومما قد يُعْتَرَضُ بِهِ أَيْضًا عَلَى دَعْوَاهُ الْاِتِّفَاقَ عَلَى أَنَّ الزَّيَادَةَ عَلَى الثَّلَاثِ لَا مَعْنَى لَهَا: هَلَاوَاهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (٥٠/٢): «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ فِي ضَوْءٍ سَعْبًا سَعْبًا».

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) في «ب»: «أَيُّ ذَلِكَ؟ أَمْ يَصُبُّ؟ أَمْ يَغْمِسُ؟»، وفي «ز» و«ق»: «أَيُّ ذَلِكَ؟ أَمْ يَصُبُّ؟ أَمْ يَغْمِسُ؟».

٢٤. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّهُ مَنْ اغْتَسَلَ لِأَمْرِ يُوْجِبُ الْغُسْلَ، فَتَوَضَّأَ عَلَى حَسْبِ مَا وَصَّفْنَا ^(١) مِنَ الْوَضُوءِ الَّذِي يَصِحُّ ^(٢) الْاِتِّفَاقُ عَلَى أَنَّهُ يُجْزَى، ثُمَّ صَبَّ الْمَاءَ الَّذِي ذَكَرْنَا أَنَّهُ يُجْزَى عَلَى جَمِيعِ جَسَدِهِ، وَرَأْسِهِ، وَأَصُولِ شَعْرِهِ، وَذَلِكَ كُلُّ ذَلِكَ أَوَّلُهُ عَنْ آخِرِهِ، وَلَمْ يَثْرُكْ مِنْ ذَلِكَ ^(٣) مَكَانَ شَعْرَةٍ فَمَا فَوْقَهَا، وَلَمْ يُحْدِثْ شَيْئًا يَنْقُضُ الْوَضُوءَ قَبْلَ تِمَامِ جَمِيعِ غُسْلِهِ، وَنَوَى الْغُسْلَ لِمَا أُوجِبَ عَلَيْهِ: فَقَدْ أَجْزَاهُ.

٢٥. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الْمَاءَ الَّذِي حَلَّتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ ^(٤)، فَاحْتَالَتْ لَوْنُهُ، أَوْ طَعْمُهُ، (أَوْ رِيحُهُ) ^(٥)، فَإِنَّ شُرْكَهَ لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَالطَّهَارَةَ بِهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ: لَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ. عَلَى عَظِيمِ اخْتِلَافِهِمْ فِي التَّجَاسُاتِ.

٢٦. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ بَوْلَ ابْنِ آدَمَ إِذَا كَانَ كَثِيرًا، وَلَمْ يَكُنْ كَرُوسَ الْإِبْرِ، وَغَائِطُهُ ^(٦): نَجِسٌ ^(٧).

(١) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «مَا ذَكَرْنَا».

(٢) في «ب» و«ز»: «الَّذِي ذَكَرْنَا».

(٣) في «ب» و«ز»: «مِنْ كُلِّ ذَلِكَ».

(٤) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز» طَيَّرْتَهُ نَجَاسَةً، وَهُمَا وَإِنْ كُنَا مُتَقَارِبَيْنِ فِي الْمَعْنَى إِلَّا أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا لَطِيفًا، وَهُوَ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي الْمَاءِ تَغْيِيرَهُ النِّجَاسَةَ الْمُجَاوِرَةَ غَيْرَ الْمُخَالَطَةِ أَيْنِجَسَ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟ فَهَبْ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ إِلَى أَنَّهُ لَا يَنْجَسُ بِذَلِكَ وَلَوْ تَغَيَّرَ طَعْمُهُ، وَلَوْ رَوْحُهُ، وَذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ بِالْقَوْلِ بِطَهَوْرِيَّتِهِ مَعَ تَغْيِيرِ الرِّيحِ، دُونَ تَغْيِيرِ الطَّعْمِ، وَاللَّوْنِ. فَاعْتَبَارَ هَذَا الْخِلَافَ، وَالِاحْتِرَازَ لَهُ يَقْتَضِي إِثْبَاتَ قَوْلِهِ: «الَّذِي حَلَّتْ فِيهِ نَجَاسَةٌ» دُونَ قَوْلِهِ: «إِذَا تَغَيَّرَتْ نَجَاسَةٌ»؛ فَتَأَمَّلْ. انظر لأقوالهم في هذا «المجموع» للنووي (١٠٦/١)، و«مواهب الجليل» للحطاب (٧٥/١).

(٥) وهي في «ز» أيضاً.

(٦) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «وِغَائِطُ» بدون هاء الضمير.

(٧) قال الزَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «كَذَا أُطْلِقَ ابْنُ حَزْمٍ دَعْوَى الْإِجْمَاعِ عَلَى نَجَاسَةِ بَوْلِ ابْنِ»

٢٧. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الْكَثِيرَ مِنَ الدَّمِ نَجَسٌ - أَيَّ دَمٍ كَانَ - حَاشَا دَمَ السَّمَكِ^(١)، وما لا يسيل دمه.

٢٨. وَاخْتَلَفُوا فِي حَدِّ الْكَثِيرِ: مِنْ^(٢) (قَدَرٍ)^(٣) الظُّفْرِ إِلَى نِصْفِ الثَّوْبِ.

٢٩. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ أَكَلَ النَّجَاسَةَ وَشَرَبَهَا حَرَامٌ، حَاشَا التَّبِيدَ الْمُشَكَّرَ (فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِيهِ)^(٤).

٣٠. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَا لَمْ يَكُنْ بَوْلًا، وَلَا رَجِيْعًا - حَاشَا مَا خَرَجَ مِنْ

= آدم، وليس بصحيح؛ لأن مَثَبَ داودَ أَنْ بَوْلَ الْغُلَامِ الَّذِي لَمْ يَطْعَمْ طَاهِرًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

قلت: لم يَحْكُ أَحَدٌ مُعْتَبِرٌ هَذَا عَنْ دَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَابِنِ حَزْمٍ، وَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ وَغَيْرِهِمَا، وَإِنَّمَا فُهِمَ ذَلِكَ مَنْ فُهِمَهُ مِنْ قَوْلِ دَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ لِقَوْلِهِ بِأَنَّهُ يُكْتَفَى بِرَشِّ الثَّوْبِ مِنْ بَوْلِ الصَّبِيِّ، وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ غَسْلُهُ؛ كَمَا هُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ، وَقَدْ غَلَطَ عَلَيْهِمُ الْبَعْضُ أَيْضًا مَا فَطَنَ أَنَّ كُلَّ مَنْ يَقُولُ بِالرَّشِّ مِنْ بَوْلِ الصَّبِيِّ مَا لَمْ يَطْعَمْ، فَهُوَ ضَرُورَةٌ يَقُولُ بِطَهَارَةِ بَوْلِهِ.

وهذا يشبه أمره ﷺ بِذَلِكَ التَّعْلِينِ إِذَا أَصَابَهُمَا الْأَذَى، وَأَنَّهُ يُكْتَفَى بِذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَفْهَمُ مِنْ مَذْهَبِ مَنْ عَمِلَ بِهَذَا الْحَدِيثِ - خَاصَّةً مَنْ لَمْ يُفَرِّقْ مِنْهُمْ بَيْنَ الْيَابِسِ وَالرَّطْبِ مِنْ ذَلِكَ - أَنَّهُ يَذْهَبُ إِلَى طَهَارَةِ الْعَذْرَةِ وَنَحْوِهَا!

لكن جاء في «المعني» لابن قدامة (٧٧٠/١) ما نصه: «وقال القاضية بنت أبي إسحاق ابن شاذلان كلاماً يدل على طهارة بول الغلام؛ لأنه لو كان نجساً لوجب غسله» اهـ. وانظر: «الإنصاف» للمرادوي (٣٢٣/١).

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «السمة».

(٢) كذا في «ز»، وفي «خ»: «في».

(٣) وهي في «و» أيضاً.

(٤) وهي في «ز» أيضاً.

بُرْغُوثٍ، أَوْ نَحْلٍ، أَوْ ذَبَابٍ - وَلَا خَمْرًا، وَلَا مَا تَوَلَّدَ مِنْهَا^(١)، وَلَا مَيْتَةً^(٢)، وَلَا مَا أَخِذَ مِنْهَا، وَلَا مَا أَخِذَ مِنْ حَيٍّ - حَاشَا الصُّوفَ وَالْوَبَرَ وَالشَّعَرَ مِمَّا يُوْكَلُ لَحْمُهُ^(٣) - وَلَا كَلْبًا، وَلَا حَيَوَانًا لَا يُوْكَلُ لَحْمُهُ مِنْ سَبْعٍ، أَوْ غَيْرِهِ، وَلَا لُعَابَ مَا^(٤) لَا يُوْكَلُ (لَحْمُهُ، وَلَا عَرَقٌ مَا لَا يُوْكَلُ لَحْمُهُ، وَلَا لَبَنٌ مَا لَا يُوْكَلُ لَحْمُهُ)^(٥)، وَلَا صَلِيًّا^(٦)، وَلَا قَيْثًا، وَلَا قَيْحًا، وَلَا دَمًا، وَلَا بُصَاقًا، وَلَا مُخَاطًا، وَلَا قَلَسًا، وَلَا مَا مَسَّهُ شَيْءٌ مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا: فَإِنَّهُ طَاهِرٌ.

٣١. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ لَا اسْتِنْجَاءَ بِالْحِجَارَةِ، وَبِكُلِّ طَاهِرٍ، مَا لَمْ يَكُنْ طَعَامًا، أَوْ رَجِيْعًا أَوْ نَجَسًا /، أَوْ جِلْدًا، أَوْ عَظْمًا، أَوْ لَحْمًا^(٧)، (أَوْ قَصَبًا)^(٨)، [ب]

(١) كذا في «و» و«ب»، وفي «خ»: «منهما».

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «ولا مته»، وهو تصحيف.

(٣) هنا في «خ» فوق الكلام بخط صغير: «فإنه طاهر»، وسيأتي ذكر المصنف لها في آخر العبارة.

(٤) (في «خ»: «مما»، والمثبت من «ب» و«ز».

(٥) وهي في «ز» أيضاً.

(٦) كذا في «ب» و«ع» أيضاً، وفي «ز» و«ط»: «صد يداً». والقيح والصد يد واحد، فالحمل على التثنية سبب؛ وقد روي عن علي رضي الله عنه عند «عبد الرزاق» (رقم ٤٦١) وغيره: أنه توضأ من مس الصليب، وقال: «إنه من الأنجل».

(٧) في «ب»، و«ز»، و«ق» و«ن»: «فحم أ»، والحممة والفحم واحد.

(٨) وهي «ق»، وسقطت من «ل» و«ق» و«ن» أيضاً.

والقصب للسل لا يخرجوا لئلا يمس من النبات والعظم وغيره. وإنما قال من قال بعدم إجزائه في الاستنجاء؛ لكونه أَمْلَسَ لَا يُنْقِي فِي الْغَالِبِ. انظر: «العين»، و«لسان العرب» (مادة: ق ص ب).

أو حُمَمَة: جائزٌ (١٠).

٣٢. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ (٣) مَنْ صَلَّى قَبْلَ تَمَامِ فُرُوضِ (٤) وَضُوئِهِ، أَوْ يَسْمُهُ -
إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ التَّيْمَمِ - أَنْ صَلَاتَهُ بَاطِلَةٌ - نَاسِيًا كَانَ أَوْ عَامِدًا - إِذَا انْقَطَعَ
عُضْوٌ كَامِلًا.

٣٣. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ أَشَقَطَ بَعْضُ عُضْوِ (٥) نَاسِيًا؛ هَلْ يَنْصَرِفُ مِنْ صَلَاتِهِ
[وَبِقِصَّةِهَا] (٦) أَمْ لَا؟

٣٤. (و) (٧) عَلَى أَنْ الْعَامِدَ (٨) لَا صَلَاةَ لَهُ (٩).

(١) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ»: «فِي جَوَازِ الِاسْتِجْمَاعِ بِغَيْرِ الْاِحْتِجَاجِ قَوْلَانِ مَعْرُوفَانِ، هُمَا
رَوَاتَانِ عَنْ أَحْمَدَ: إِحْدَاهُمَا: لَا يُجْزَى إِلَّا بِالْحَجَرِ، وَهِيَ اخْتِيَارُ أَبِي بَكْرٍ بْنِ الْمُنْذَرِ،
وَأَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ. اهـ.

(٢) قَالَ الرَّزْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «وَأَدْعَى ابْنُ حَزْمٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى جَوَازِهِ (يَعْنِي: الِاسْتِجْمَاعَ)
بِكُلِّ طَاهِرٍ مَا لَمْ يَكُنْ طَعَامًا... وَلَيْسَ مَا أَدْعَاهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى جَوَازِهِ بِالطَّاهِرِ غَيْرِ
الْحَجَارَةِ بِصَحِيحٍ، بَلْ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ لَا غَيْرَهُ، وَمَذْهَبُ أَحْمَدُ وَدَاوُدُ
وَأَهْلُ الظَّاهِرِ وَزُفَرٌ: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الِاسْتِجْمَاعُ بِالطَّاهِرِ غَيْرِ الْحَجَرِ. اهـ.

(٣) هُنَا فِي «بَيِّنَاتٍ» زِيَادَةٌ: «كُلٌّ».

(٤) فِي «ب» فَرَضٌ بِالْإِفْرَادِ، وَسَقَطَتْ مِنْ «ز».

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«لَا» فِي «خ»: «بَعْضُ الْوُضُوءِ» وَهُوَ خَطَأٌ قَطْعًا، يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا قَبْلَهُ مِنْ نَقْلِهِ
الِاتِّفَاقَ عَلَى بُطْلَانِ صَلَاةِ مَنْ أَشَقَطَ عُضْوًا كَامِلًا فِي وَضُوئِهِ عَامِدًا كَانَ أَوْ نَاسِيًا. وَإِنَّمَا
اِخْتَلَفُوا فِيمَنْ تَرَكَ لِمَعَةٍ فِيهِ، أَوْ قَدَمِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ لَمْ يُعْمَشْهُ الْمَاءُ نَاسِيًا: هَلْ يَسْتَأْنِفُ
الْوُضُوءَ وَالصَّلَاةَ أَمْ لَا؟

(٦) وَهِيَ فِي «أ» يَضًا، وَمَكَانُهَا فِي «خ»: «فِي بَعْضِهَا»، وَكَانَهَا مَصْحُفَةً عَنِ الْمَشِيتِ.

(٧) يَعْنِي: «وَأَتَّقُوا»، وَقَدْ جَاءَتْ مَثَبَةٌ فِي «ز»، وَبِجَوَازِ الْعِبَارَةِ هُنَا فِي حَاشِيَةِ «خ»: «وَأَتَّقُوا
عَلَى ذَلِكَ».

(٨) يَعْنِي: لَتَرَكَ بَعْضُ عُضْوٍ مِنْ أَعْضَاءِ وَضُوئِهِ.

(٩) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

٣٥. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الْبَوْلَ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَنْكِحِ بِهِ (إِذَا خَرَجَ مِنَ الذَّكَرِ، أَوْ
الْفَرْجِ (١))، وَأَنْ الْغَائِطَ مِنْ غَيْرِ الْمُسْتَنْكِحِ بِهِ (٢)، وَأَنْ الْفَسْوَ وَالضَّرَاطَ إِذَا خَرَجَ
كُلُّ ذَلِكَ مِنَ الذَّيْبِ، وَأَنْ إِيْلَاجَ الذَّكَرِ فِي فَرجِ الْمَرْأَةِ (٣) بِاخْتِيَارِ الْمُؤَلِّجِ: يَنْقُضُ
الْوُضُوءَ - بِنِسْيَانٍ كَانَ كُلُّ ذَلِكَ أَوْ بِعَمْدٍ - وَكَذَلِكَ ذَهَابُ الْعَقْلِ بِسُكْرِ، أَوْ إِغْمَاءٍ،
أَوْ جُنُونٍ.

٣٦. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَا عَدَا مَا ذَكَرْنَاهُ، وَمَا عَدَا مَسَّ الْمَرْأَةِ الرَّجُلَ، وَالرَّجُلَ
الْمَرْأَةَ - بِأَيِّ عُضْوٍ تَمَاسًا، وَكَيْفَمَا تَمَاسًا (٤) - وَمَا عَدَا مَسَّ الْفَرْجِ، وَالذَّيْبِ،
وَالذَّكَرِ، وَالْإِبْدَاءِ، وَمَسَّ الْعُلْيَبِ وَالْأَوْثَانِ، وَالْكَلِمَةَ الْقَبِيحَةَ، وَنَظَرَ الشَّهْوَةَ (٥)،
وُخْرُوجَ الْإِثْمِ (مِنْ) (٦) حَيْثُمَا خَرَجَ، وَذَبْحَ الْحَيَوَانِ، وَمَاءَ الْجُشَاءِ (٧)، وَالْقِيَاءَ،
وَالْقَلَسَ، وَالْقَنَاحَ، وَقَلَعَ الضَّرْسِ، وَإِنْشَادَ الشَّعْرِ، وَالضَّحِكَ فِي الصَّلَاةِ، وَفَرَقَرَةَ
الْبَطْنِ فِي الصَّلَاةِ، وَأَكَلَ مَا مَسَّتْهُ (٨) النَّتْلُ أَوْ شَرْبَهُ، وَلَحُومَ الْإِلَافِ (٩) وَكُلَّ شَيْءٍ

(١) يَعْنِي: الْقُبْلَ مِنَ الْمَرْأَةِ.

(٢) وَهِيَ قِيَاءٌ بَعْضُ اخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.

(٣) هُنَا فِي «ز» زِيَادَةٌ: «وَدَبْرَهَا»، وَلَيْسَتْ فِي «خ» وَلَا «ب».

(٤) كَذَا فِي «ز» وَ«ب»، وَفِي «ع»: «أَوْ عُضْوٌ تَمَاسًا، أَوْ كَيْفَ تَمَاسًا»، وَفِي «خ»: «أَيُّ عُضْوٍ بِمَا
شَاءَ، أَوْ كَيْفَمَا شَاءَ»؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٥) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَنَظَرَةُ الشَّهْوَةِ»، وَفِي «ز»: «وَالنَّظَرُ لِلشَّهْوَةِ».

(٦) وَهِيَ فِي «ز» يَضًا.

(٧) هَذَا مَا يَبْدُو لِي أَنَّهُ الصَّوَابُ فِي هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَرَسْمُهَا فِي «خ»، وَ«ع»: «الْجُشَى»، وَلَعَلَّهَا
بِسَبَبِ عَادَةِ النَّاسِخِ فِي قَصْرِ الْمَمْدُودِ، وَفِي «ب» وَ«ز»: «الْجَسَدُ»، وَجَعَلَهَا فِي «ط»:
«الْمَدَّةُ»! وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ جِهَةِ حَيْثُ الْمَعْنَى، لَكِنَّهَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ يَأْتِي
إِثْبَانُهَا كَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٨) فِي «ب» وَ«ز»: «مَا مَسَّتْ» بِغَيْرِ هَاءِ الضَّمِيرِ.

(٩) يَعْنِي: وَأَكَلَ لَحُومَ الْإِبِلِ.

منها، والنوم، والمذي، والودي، أو لمساً على ثوب، أو غير ثوب لشهوة، (أو شيئاً) ^(١) خرجه أحد ^(٢) المخرجين؛ من هـ أو حصي، أو غير ذلك أو شيئاً قَطِرَ فيهما، أو أدخل، أو جلياً بولاً، أو مئياً خرجه من غير مخرجه المعهود (أو مخرجه المعهود) ^(٣)، أو خلق شعر (رأس) ^(٤)، أو قصَّ ظفر، أو خلَعَ خُفَّ مَسَحَ عليه، أو عمامة كذلك ^(٥)، أو كلمة عَوْرَاء، أو غَضَباً ^(٦)، أو أذى مُسَلِّم، أو حَمَلَ مَيْتٍ، أو وطء نجاسة رطبة: فإنه لا يُوجِبُ وضوءاً.

٣٧. واتَّفَقُوا على أَنَّ خُرُوجَ الْجَنَابَةِ فِي نَوْمٍ أَوْ يَقْظَةٍ مِنَ الذَّكَرِ بِلَذَّةٍ، لغير مَغْلُوبٍ بِاسْتِنْكَاحٍ، أَوْ مَضْرُوبٍ، وَقَبْلَ أَنْ يَغْتَسِلَ لِلْجَنَابَةِ: فَإِنَّهُ يَوْجِبُ غُسْلَ جَمِيعِ الرَّأْسِ وَالْجَسَدِ.

(١) وهي في «ز»، وقد ثبتها في «ط» إقامة منه للعبارة.

(٢) كذا في «ط» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «إحدى»!

(٣) سقطت من «و» أيضاً، وفي «ع»: «أو بولاً أو مئياً خرج من غير المعتاد، أو من المعتاد».

(٤) وهي في «ز» أيضاً، وفي «ع»: «لأش» بالألف واللام.

(٥) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ»: «أو خف مسح عليه كذلك أو عمامة».

(٦) كذا، والغضب داخل في أذى المسلم المذكور بعده، ويمكن أن تقرأ أيضاً «غضباً»، على

أن لم أجد من يقول بإيجاب الوضوء من الغضب، إلا أن يصح الخبر فيه عند أحد ممن

يُجْرَى الأوامر على ظاهرها؛ ففي حديث عطية بن عمرو السعدي رضي الله عنه عند أحمد

(١٧٩٨٥)، وأبي داود (٤٧٨٤) وغيرهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْغَضَبَ مِنَ الشَّيْطَانِ،

وَإِنَّ الشَّيْطَانَ خُلِقَ مِنَ النَّارِ، وَإِنَّمَا تُطْفَأُ النَّارُ بِالْمَاءِ، فَإِذَا غَضِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ». قَالَ ابْنُ

الْمُنْذِرِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنْ ثَبَتَ هَذَا الْحَدِيثُ، فَإِنَّمَا الْأَمْرُ بِهِ تَدْبِيراً لِيَسْكُنَ الْغَضَبُ، وَلَا أَعْلَمُ

أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَوْجِبُ الْوُضُوءَ مِنْهُ». اهـ «الأوسط» (٣٤٥/١).

قلت: لكنه خبرٌ مُضَعَّفٌ عند أهل الفن؛ ضعفه النووي في «الخلاصة» (١٢٢/١)،

والألباني في «الضعيفة» (٥٨١).

وليست هذه اللفظة في النسخة «ز».

٣٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الدَّمَ الْأَسْوَدَ الْخَارِجَ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ مِنْ فَرجِ الْمَرْأَةِ، الَّتِي مَنْ كَانَتْ فِي مِثْلِ سِنِّهَا حَاضَتْ: يَوْجِبُ الْغُسْلَ عَلَى الْمَرْأَةِ.

٣٩. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَا عَدَا الْإِمْنَاءَ، وَالْإِيْلَاجَ فِي فَرجِ، أَوْ دُبُرٍ - مِنْ إِنْسِيٍّ،

أَوْ بَهِيمَةٍ - وَمَسَّ الْإِبْطِ، وَالْإِسْتِحْدَادَ، وَدُخُولَ الْحَمَامِ، وَدُخُولَ الْمَنِيِّ فِي فَرجِ

الْمَرْأَةِ، أَوْ خُرُوجِهِ مِنْ فَرجِهَا بَعْدَ وَقُوعِهِ (فِيهِ) ^(١)، وَالْإِمْنَاءَ، وَالْحَيْضَ،

وَالْإِسْتِحَاضَةَ، وَالدَّمَ كُلَّهُ، وَالصُّفْرَةَ، وَالْكُدْرَةَ، وَالْحَدَثَ فِي تَضَاعِيفِ الْغُسْلِ

قَبْلَ تَمَامِهِ مِمَّا لَوْ كَانَ فِي غيرِ غُسْلٍ لَنَقَضَ ^(٢) الْوُضُوءَ فَقَطْ، وَالْحِجَامَةَ،

وَالْإِسْلَامَ، وَغُسْلَ الْمَيْتِ، وَمَوَارَاتِهِ، وَالْإِحْرَامَ، وَيَوْمَ الْجُمُعَةِ: لَا يَوْجِبُ غُسْلًا.

٤٠. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمَاءَ الَّذِي وَصَفْنَا فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ، إِذَا جَمَعَ تِلْكَ

الصِّفَاتِ، وَلَمْ يَكُنْ رَاكِدًا: فَإِنَّ الْغُسْلَ [بِهِ] ^(٣) جَائِزٌ.

٤١. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ وَطِئَ مَرَارًا امْرَأَةً وَاحِدَةً، أَوْ نِسَاءً عِدَّةً ^(٤): فغُسْلٌ وَاحِدٌ

يُجْزئُهُ.

٤٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ أَخَذَتْ أَحَدًا كَثِيرَةً؛ مُخْتَلِفَةً أَوْ مُتَّفِقَةً: فَوْضُوءٌ وَاحِدٌ

يُجْزئُهُ ^(٥).

٤٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّ (مَنْ) ^(٦) اجْتَمَعَ عَلَيْهِ أَمْرَانِ؛ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَوْجِبُ الْغُسْلَ،

(١) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٢) من «ب»، وفي «خ»: «ينقض»، وفي «ز»: «انتقض».

(٣) وهي في «ز» أيضاً.

(٤) قوله: (أو نساء عدة) من «ق» وليس في شيء من نسخ الكتاب الثلاث.

(٥) وهي في «ز» أيضاً.

(٦) وهي في «ز» أيضاً.

فاغتسل لكل واحدٍ منهما غُسلًا يتو به^(١)، ثم لَّا خَرٍ منهما كذلك: أَنه قد طَهَّرَ، وأدَّى ما عليه، بخلاف قولهم في الأحداثِ المُختلفة.

٤٤. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الْغُسْلَ فِي الْإِجْتِنَابِ مِنَ الزَّنَا: وَاجِبٌ؛ كَوَجُوبِهِ^(٢) مِنْ وَطْءِ الْحَلَالِ.

٤٥. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ احْتَلَمَ فَرَأَى الْمَاءَ مِنَ الرَّجَالِ، أَوِ النِّسَاءِ، أَوْ حَاضَتْ مِنَ النِّسَاءِ، بَعْدَ أَنْ يَتَجَاوَزَ^(٣) خَمْسَ عَشْرَةَ (سَنَةً)^(٤)، وَ يَسْتَكْمِلَ فِي قَدْهِمَا سِتَّةَ أَشْهُارٍ، وَهُمَا عَاقِلَانِ: فَقَدْ لَزِمَتْهُمَا الْأَحْكَامُ، وَجَرَتْ عَلَيْهِمَا - إِنْ كَانَا مُسْلِمِينَ - الْحُدُودُ، وَلَمْ زِمَتْهُمَا الْفَرَائِضُ، وَأَنَّهُ بُلُوغٌ صَحِيحٌ.

٤٦. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَنْ تَجَاوَسَعَ عَشْرَةَ سَنَةً^(٥) مِنَ الرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ،

(١) كَذَا فِي «ب» أَيْضاً، وَفِي «ق»: «يَتَو بِهِ»، وَفِي «ز»: «يَتَو بِهِ» فَقَطْ، بَغَيْرِ جَارٍ وَمَجْرُورٍ.

(٢) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ» وَ«و»: «الْوَجُوبُ»، وَفِي «ق»: «كَكُونِهِ».

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «يَتَجَاوَزُ» بِالْثَنِيَّةِ، وَفِي «ز»: «تَجَاوَزُ» وَالْمَثْبُتُ أَوْ جِهَ.

(٤) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع».

(٥) كَذَا فِي «ب» أَيْضاً، وَفِي «ز» وَ«ع»: «سَبْعَ عَشْرَةَ سَنَةً»، وَلَيْسَ هُوَ بِأَكْثَرَ مَا قِيلَ فِي التَّوْقِيتِ لَذَلِكَ.

قَالَ فِي «الْمَحَلِيِّ» (مَسْأَلَةٌ ١١٩): «وَأَمَّا اسْتِكْمَالُ التَّسْعَةِ عَشْرَ عَامًا، فَاجْتِمَاعُ مَتَّقِينَ، وَأَصْلُهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَرَدَ الْمَدِينَةَ وَفِيهَا صَبِيَّانَ وَشُبَّانَ وَكُهُولَ، فَأُلْزِمَ الْأَحْكَامَ مَنْ خَرَجَ عَنِ الصَّبَا إِلَى الرُّجُولَةِ، وَلَمْ يُلْزِمَهَا الصَّبِيَّانَ...» إِلَى أَنْ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «هَذَا أَمْرٌ يُعْرَفُ بِمَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّوْقِيفِ (كَذَا، وَلَعَلَّ الصُّوَابَ: التَّوْقِيفُ)، وَبِضَرُورَةِ الطَّبِيعَةِ الْجَارِيَةِ فِي جَمِيعِ أَهْلِ الْأَرْضِ، وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ مَنْ أَكْمَلَ تِسْعَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَدَخَلَ فِي عَشْرِينَ سَنَةً فَقَدْ فَارَقَ الصَّبَا، وَلَحِقَ بِالرَّجَالِ، لَا يَخْتَلِفُ اثْنَانِ مِنْ أَهْلِ كُلِّ مِلَّةٍ وَتِلْدَةٍ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَتْ بِهِ آفَةٌ مَنَعَتْهُ مِنْ أَنْزَالِ الْمَنِيِّ فِي نَوْمٍ، أَوْ يَقْظَةٍ، وَمِنْ إِنْبَاتِ الشَّعْرِ» اهـ.

وَهُوَ عَا قِلٌ، وَلَمْ يَجْتَنِبْ، وَلَا حَاضَتْ، فَإِنَّهُمَا بِالْإِغَانِ / بُلُوغًا صَحِيحًا. [١٣]

٤٧. وَأَجْمَعُوا أَنَّ الْمُسَافِرَ سَفَرًا يَكُونُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا، وَلَمْ^(١) يَجِدْ مَاءً، وَلَا نَبِيذًا: فَإِنَّ التَّيَمُّمَ لَهُ بِالتُّرَابِ^(٢) الطَّاهِرِ جَائِزٌ فِي الْوُضُوءِ^(٣) لِلصَّلَاةِ^(٤) - الْفَرِيضَةِ خَاصَّةً -.

٤٨. وَأَجْمَعُوا أَنَّ مَنْ تَيَمَّمَ لِكُلِّ صَلَاةٍ: فَقَدْ صَلَّاهَا بِطَهَارَةٍ.

٤٩. وَأَجْمَعُوا أَنَّ الْمَرِيضَ الَّذِي يُؤْذِيهِ الْمَاءُ، وَلَا يَجِدُهُ^(٥) مَعَ ذَلِكَ: أَنَّ لَهُ التَّيَمُّمَ.

٥٠. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ تَوَضَّأَ: هَلْ لَهُ أَنْ يُصَلِّيَ (صَلَاةً كَثِيرَةً)^(٦) مَا لَمْ يَسْتَقْضِ وَضُوءَهُ؟ (أَمْ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ؟)^(٧).

= قُلْتُ: وَبِهَذَا تَعْلَمُ خَطَأَ مَا عَزَاهُ ابْنُ قُدَامَةَ لِدَاوُدَ رَحِمَهُ اللَّهُ مِنَ الْقَوْلِ: بِأَنَّهُ لَا حَدٌّ وَلَا تَوْقِيتٌ لِسَنِِّ الْبُلُوغِ أَنْظَرُ: «الْمَغْنِي» (٦/٤).

(١) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «وَلَا».

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ»: «بِالْمَاءِ» وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ، وَجَاءَ مُقَابِلَهَا فِي الْحَاشِيَةِ: أَصْلُهُ «بِالتُّرَابِ».

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضاً، وَفِي «ق»: «مَكَّنًا لَوُضُوءٍ».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«خ» فِي «لِصَّلَاةٍ» بِغَيْرِ لَامٍ قَبْلَهَا.

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضاً، وَفِي «ق»: «وَيَجِدُهُ» بِالْإِثْبَاتِ، وَهُوَ خَطَأٌ، وَالْمَثْبُتُ هُوَ الصُّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ فَإِنْ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّيَمُّمُ إِلَّا لِفَاقِدِ الْمَاءِ فَقَطْ، وَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَوَاجِدِهِ الْعُدُولُ عَنْهُ بِحَالٍ، حَتَّى لَوْ تَأَدَّى بِاسْتِعْمَالِهِ. عَزَا ذَلِكَ ابْنُ الْمُنْذَرِ إِلَى عَطَاءٍ وَالحَسَنِ، رَحِمَهُمَا اللَّهُ. أَنْظَرُ «الْأَوْسَطُ» (٢/١٤٠).

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً.

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً.

- فرؤينا عن إبراهيم النخعي^(١): أنه لا يُصلي^(٢) بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات.

- ورؤينا عن عبيد بن عمير^(٣) الوضوء لكل صلاة، واحتج بالآية^(٤).

(١) عند عبد الرزاق في «مصنفه» (٥٦/١): «عن الحسن بن عمار، عن الحكم، عن إبراهيم، قال: لا يجوز وضوء أحد أكثر من صلاة يوم وليلة، أحدت، أو لم يُحْدِث، ويمسح، أو لم يمسح».

قلت: وهذا إسنادٌ تأليف من أجل الحسن بن عمار؛ فإنهم تركوه، وأغلب كلامهم فيه من أجل حديثه عن الحكم خاصة. انظر ترجمته في: «تهذيب الكمال» للحافظ المزي.

(٢) وتجوز بالنسبة للمجهول أيضاً: يُصلي... أكثر.

(٣) عند عبد الرزاق في «مصنفه» أيضاً (برقم ١٦٧): «عن صاحب له، عن أبي ذئب، عن شعبة مولى ابن عباس؛ أن المسور بن مخرمة قال لابن عباس: هل لك في عبيد بن عمير إذا سمع النداء خرج فتوضأ؟ قال ابن عباس: هكذا يصنع الشيطان، إذا جاء فأذنوني. فلما جاء أخبروه، فقال ما يحملك على ما تصنع؟ فقال: إن الله يقول: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْلُظْوا وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة ٦] فتلا الآية، فقال ابن عباس: ليس هكذا، إذا توضأت فأنت طاهرٌ ما لم تُحدث».

قلت: وشيخ عبد الرزاق مبهم كما يرى.

(٤) قال النووي في «المجموع» (٤٧٠/١-٤٧١): «وحكى الحافظ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري في كتابه «الإجماع» هذا المذهب عن عمرو بن عبيد (كذا)، قال: ورؤيتن إبراهيم - يعني: النخعي - أنه لا يُصلي بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات».

قلت: ونقل العبارة أيضاً عن «المراتب» العيني في «عمدة القاري»، وقال فيها: «عن عمرو بن عبيد»، وأظنه اعتمد على نقل النووي دون الرجوع إلى «المراتب»، فجاء به على عِلَّتِهِ وتحريفه. والصواب: «عبيد بن عمير» كما أثبتناه، وكما جاء في أثر ابن عباس السابق عند عبد الرزاق. وكذا وقعت محرفة أيضاً في النسخة «ز» إلى «عمرو بن عبيد»!

- (وَذَهَبَ جُمُهوُلًا إِلَى أَنَّهُ يُصَلِّي مَا لَمْ يُحْدِثْ، بِخِلَافِ قَوْلِ بَعْضِهِمْ فِي التَّيْمُمِ)^(١).

٥١. وأجمعوا^(٢) أن مسح بعض الوجه - غير مُعَيَّن (ذلك البعض)^(٣) - وبعض الكفين كذلك، بضربة واحدة في التيمم [فرض]^(٤).

٥٢. وأجمعوا أن من مسح جميع وجهه، وخلل اللحية^(٥) في التيمم ثم بثراب لم يُزَلْ^(٦) من أرضه، وذلك التراب طاهرٌ، ومسح جميع يديه^(٧)، وذراعيه، وعُضْدَيْهِ إِلَى مَتْنِيهِ^(٨)، وخلل أصابعه بضربة واحدة، ثم أعاد (ضربة أخرى ف)^(٩) مسح الوجه والذراعين كذلك بضربة أخرى في التراب: فقد أدى ما عليه.

٥٣. واختلفوا في تقديم الوجه على اليدين، (أو اليدين على الوجه)^(١٠)، بما لا سبيل إلى جمعه.

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ز» وفي «ق»: «تفقوا».

(٣) سقطت من «أ» أيضاً، وهي في «و» و «ع».

(٤) وهي في «ز» وفي «ق» أيضاً، وفي «ع»: «فرض في التيمم».

(٥) في «ب» و «ز» وفي «ق»: «وخلل لحيته».

(٦) كذا في «ب» و «و» وفي «ع» وفي «خ»: «لم ينزل» وهو خطأ وتصحيف.

(٧) كذا في «ز» و «ع» أيضاً، وفي «ب»: «بدنه» وهو خطأ وتصحيف أيضاً.

(٨) كذا في «ب» و «ز» وفي «ق» وفي «خ»: «مناكبه».

(٩) سقطت من «أ» أيضاً، وهي في «ع».

(١٠) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» وفي «و» وفي «من».

(١١) وهي في «ز» أيضاً.

٥٤. وتختلفوا: هل ينسئ الميتم المصحف، يوم التوضي، أم لا؟

٥٥. وهل ينسئ تراب نجس أم لا؟

٥٦. واتفقوا على أن من ميم - كما ذكرنا - بعد دخول الوقت، وطلب الماء، فله أن يصلي (به) ^(١) صلاة واحدة.

٥٧. واختلفوا في أكثر، وفي لكافة، وفيمن تيمم قبل الوقت.

٥٨. (واتفقوا على أن من توضأ قبل الوقت) ^(٢) ليكون على طهارة: أن له أن يصلي به ما شاء من الفرائض والنوافل، حاشا الخلاف الذي ذكرنا (قبل) ^(٣).

٥٩. واتفقوا أن من اجتمع عليه غسلان؛ كحائض أجنبى، أو نحو ذلك، فاغتسلت، أو اغتسل غسليْن: فقد أديا ما عليهما.

٦٠. وأجمعوا أن من أيقن بالحدث، وشك في الوضوء، أو أيقن أنه لم يتوضأ: فإن الوضوء عليه واجب.

٦١. واتفقوا على أن لحم الميت وشحمها، وذكها، وغضاريفها، ومخها، وأن لحم الخنزير، وشحمه، وذكه، ومخه، وعصبه، وغضاريفه: حرام كله، كل ذلك نجس ^(٤).

٦٢. واتفقوا أن ما عدا التراب، والحجارة، والرمل، والجدران، والأرض كلها، والمعادن، والثلج، والنبات: لا يجوز التيمم به.

(١) يعني: بذلك التيمم، وهي «ز» و «ع» أيضاً.

(٢) وهي في «ز» و «ق» أيضاً.

(٣) وهي في «و» أيضاً.

(٤) كذا في «خ»، وفي «ب» بنحو «لا»: «كل ذلك نجس حرام».

٦٣. واتفقوا أن جلد ما يؤكل لحمه - إذا ذكي - طاهر، جائز استعماله ويبيعه.

٦٤. وأجمعوا على أن جلد الإنسان لا يحل سلخه، ولا استعماله ^(١).

٦٥. واتفقوا على أن كل إناء لم ^(٢) يكن فضة ولا ذهباً، ولا صُفراً ^(٣)، ولا

(١) في «المعيار المعرب» للونشيري (١/٧٤) وسئل سيدي محمد بن مرزوق رحمه الله، عما حكى ابن حزم من الاتفاق على أنه لا يحل سلخ جلد إنسان، ولا استعماله، فإنه غريب! أما نقله لإجماع على امتناع السلخ، فلعل مستداه ما ثبت من النهي عن المثلة، وأما دعوى الإجماع عن امتناع الاستعمال فإن فيه نظر؛ فإنه إذا وجد وعاء من جلد إنسان غير محترم كالحرابي، أو فروة منه، أو مفترش، أو غمد سيف - على القول بطهارة ميتة الآدمي مطلقاً - وإن كان كافراً - أو على القول بأن الذئع يطهر كل جلد حتى جلد الخنزير - فبأي مانع يمنع من استعمال ذلك؟ وهل تقم دليل واضح على هذه الدعوى؟ فتأملوا ذلك، يرحمكم الله.

فأجاب: ما ذكره من الاتفاق على السلخ والاستعمال ظاهر، وما احتمل عندكم أن يكون مستند لا تفاق في الأول في غاية الحسن والظهور، وهو بعينه مستند لا تفاق في الثاني؛ فإن معزة لمؤنلة الموجبة للنهي عنها إنما تلحق المؤنل به، ولو بعد موته، إما باعتبار قربه الحي، وإما باعتبار رُوحه على ما ورد أن الأرواح تتألم بسبب ما يلحق أبدانها من الإهانة... إلخ جوابه رحمه الله، وهو جواب حسن عزيز الفوائد، وإنما تركت نقله كله لطوله؛ فانظره هناك غير مأمور.

(٢) كذا في «ز» و «ق» أيضاً، وفي «ب»: «ما لم» وهو خطأ.

(٣) قال ابن فارس في «مقاييس اللغة» (٣/٢٩٥): «الصفّر من جواهر الأرض، يقال: إنه الشّحاس. وقد يُقال: الصفّر. وقد أخبرني علي بن إبراهيم القطّاع، عن علي بن عبد العزيز، عن أبي عبيد، قال: قللاً أصمعي: الشّحاس: الطّبيعة والأصل، والشّحاس: هو الصفّر الذي تُعمل منه الآنية، فقال: (الصفّر) بضم الصاد. قال أبو عبيد مثله، إلا أنه قال: الصفّر، بكسر الصاد» اهـ.

نَحَاسًا، وَلَا رَصَاصًا، (وَلَا نَجَسًا)^(١)، وَلَا مَغْضُوبًا، وَلَا إِنَاءَ كِتَابِيٍّ، وَلَا جِلْدَ مَيْتَةٍ، وَلَا جِلْدَ مَا لَا يُؤْكَلُ لَحْمُهُ - وَإِنْ ذُكِّي - فَإِنَّ الْوَضُوءَ قِيلًا، وَالْأَكْلَ، وَالشُّرْبَ: جَائِزٌ (كُلُّ ذَلِكَ)^{(٢)(٣)}.

٦٦. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الْحَيْضَ لَا يَكُونُ أَكْثَرَ^(٤) مِنْ سَبْعَةِ عَشْرِ يَوْمًا.

ذَكَرَ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ^(٥): أَنَّهُمْ سَمِعُوا ذَلِكَ فِي^(٦) نِسَاءِ الْمَاجِشُونَ وَغَيْرِهِنَّ^(٧).

= قلت: وَقَدْ يَسْتَعْمَلُ الْبَعْضُ الْأَصْفَرَ مَعَ الْأَصْفَرِ مِنَ النَّحَاسِ خَاصَّةً دُونَ الْأَحْمَرِ مِنْهُ. انْظُرْ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» (ص ٢٠٠).

(١) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ق» وَ«ن»، وَهِيَ فِي «ع».

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا، وَفِي «ط»: «مَنْ»!

(٣) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا، وَقَدْ أَثْبَتَهَا فِي «ط» اعْتِمَادًا عَلَى «ن».

(٤) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ»: «الْأَثَرُ الثَّمِينَةُ الَّتِي تَكُونُ أَغْلَى مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ - كَالْيَاقُوتِ وَنَحْوِهِ - فِيهَا قَوْلَانُ لِلشَّافِعِيِّ، وَفِي مَذْهَبِ مَالِكٍ قَوْلَانُ».

(٥) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز»: «أَزِيدُ».

(٦) قَالَا الْمَصْنُفُ فِي «الْمَحَلِّ» ١٩٩/١: «قَدْ رُوِيَ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَحْيَى: أَنَّ الثَّقَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ امْرَأَةً كَانَتْ تَحِيضُ سَبْعَةَ عَشْرِ يَوْمًا وَنَوَّاهُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، قَالَ: أَكْثَرُ مَا سَمِعْنَا سَبْعَةَ عَشْرِ يَوْمًا، وَعَنْ نِسَاءِ آلِ الْمَاجِشُونَ أَنَّهُنَّ كُنَّ يَحِيضْنَ سَبْعَةَ عَشْرِ يَوْمًا».

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» ٣٥٦/٢: «وَقَدْ بَلَغَنِي عَنْ نِسَاءِ آلِ الْمَاجِشُونَ أَنَّهُنَّ كُنَّ يَحِيضْنَ سَبْعَ عَشْرَةٍ، قِيلَ لِأَحْمَدَ: الْحَيْضُ عِشْرِينَ يَوْمًا؟ قَالَ: لَا؛ فَإِنَّ أَكْثَرَ مَا سَمِعْنَا سَبْعَةَ عَشْرِ يَوْمًا وَحَكَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى بِهَ وَثَّقَنِي عَلَيْهِ خَيْرًا؛ أَنَّهُ يَعْرِفُ مَنْ تَحِيضُ سَبْعَ عَشْرَةٍ».

(٧) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ» وَ«ق» وَ«ز» بَعْنُ.

(٨) يُشْكَلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ لِقَائِهِ لِأَنَّهُ لَا تَوْقِيتَ فِي أَكْثَرِ الْحَيْضِ، كَمَا لَا تَوْقِيتَ فِي أَقَلِّهِ، وَأَنَّ الْأَمْرَ فِي كُلِّ ذَلِكَ مُوَكَّلٌ إِلَى الْعَادَةِ وَالْوُجُودِ، وَهُوَ قَوْلٌ مَشْهُورٌ فِي مَذْهَبِ مَالِكٍ رَحِمَهُ =

٦٧. وَاتَّقُوا أَنَّ الدَّمَ الْأَسْوَدَ الْمُخْتَلِمَ^(١) حَيْضٌ صَحِيحٌ^(٢) إِذَا ظَهَرَ فِي أَيَّامِ الْحَيْضِ، مَا لَمْ يُجَاوِزْ^(٣) سَبْعَةَ أَيَّامٍ^(٤).

= الله. قَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَمِيدِ» ٧١/١٦-٧٢: «وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: لَا وَقْتُ لِقَلِيلِ الْحَيْضِ، وَلَا لِكَثِيرِهِ، وَالدَّفْعَةُ عِنْدَهُ مِنَ الدَّمِ - وَإِنْ قَلَّتْ - تَمْنَعُ مِنَ الصَّلَاةِ، وَأَكْثَرُ الْحَيْضِ عِنْدَهُ خَمْسَةُ عَشْرِ يَوْمًا، إِلَّا أَنْ يَوْجَدَ فِي النِّسَاءِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَكَأَنَّهُ تَرَكَ قَوْلَهُ: خَمْسَةُ عَشْرِ، وَرَدَّهُ إِلَى عُرْفِ النِّسَاءِ فِي الْأَكْثَرِ».

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْزُوقِيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «لَا وَقْتُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَأَبِي غُبَيْلٍ أَكْثَرُ الْحَيْضِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَا يَوْجَدُ مِنَ النِّسَاءِ» اهـ. مِنْ «اِخْتِلَافِ الْفُقَهَاءِ» (ص ١٩١)، وَلَا أُدْرِي مَا وَجَّهَ ذَلِكَ؟ وَلَعَلَّهُ وَهَمٌ مِنْهُ رَحِمَهُ اللهُ، فَالْمَعْرُوفُ عَنِ الثَّلَاثَةِ إِنَّمَا هُوَ الْقَوْلُ بِأَنَّ أَقْصَى مُدَّةَ لِلْحَيْضِ خَمْسَةُ عَشْرِ يَوْمًا. انْظُرْ لِذَلِكَ: «جَامِعُ التِّرْمِذِيِّ» ٤٠٣/١، وَ«الاسْتِذْكَارُ» ٥٨/٢، وَ«الْمَغْنِي» ٣٢٠/١.

وَقَالَ الشَّيْخُ الرَّازِيُّ فِي «النُّكْتِ» كَمَا جَاءَ فِي مُقَدِّمَةِ الْجُزْءِ الْمُحَقَّقِ مِنْهُ (مِنْ أَوَّلِ مَسَائِلِ التَّنْظُرِ إِلَى نَهَايَةِ مَسَائِلِ الْاِعْتِكَافِ ٣٩٤/١)، مَا نَصَّهُ: «فَإِنْ قِيلَ: رَوَى إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ عَنْ بَعْضِهِمْ: أَنَّ امْرَأَةً مِنَ نِسَاءِ الْمَاجِشُونَ حَاضَتْ عِشْرِينَ يَوْمًا. وَعَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ: أَنَّ بِنْتَ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ كَانَتْ تَحْتَهُ، وَكَانَتْ تَحِيضُ مِنَ الشَّهْرِ شَهْرَيْنِ. قُلْنَا: حَدِيثُ إِسْحَاقَ عَنْ مَجْهُولٍ، لَقَدْ أَنْكَرَهُ مَالِكٌ وَغَيْرُهُ مِنْ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ. وَالْآخَرُ رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ رَجُلٍ، عَنْ مَيْمُونٍ، وَالرَّجُلُ مَجْهُولٌ» اهـ. وَقَدْ نَقَلَهُ بِنُصِّهِ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللهُ فِي «الْمَجْمُوعِ» ٤١/٢.

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا. قَالَ فِي «طَلَبَةِ الطَّلَبَةِ» (ح ٢٠٠): «الدَّمُ الْمُخْتَلِمُ هُوَ الْمُحْتَرِقُ». وَفِي «ب»، وَ«ق» «الْمَحْتَرِقُ» وَهُوَ صَوَابٌ أَيْضًا، وَالتَّحْتَمَةُ: السَّوَادُ وَالْاِحْتِرَاقُ. وَجَاءَتْ فِي «ز»: «الْمَحْدَمُ»! وَهُوَ تَصْحِيفٌ ظَاهِرٌ.

(٢) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا فِي «ب»: «فَصِيحٌ».

(٣) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا، وَفِي «ع»: «إِذَا لَمْ يُجَاوِزْ»، وَفِي «ب»: «وَلَمْ يَتَجَاوِزْ».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا! وَفِي «ع»: «سَبْعَةَ عَشْرِ يَوْمًا» وَهُوَ خَطَأٌ؛ فَلَيْسَ مَقْصُودُ الْمَصْنُفِ هَذَا ذِكْرُ أَكْثَرِ وَأَقَلِّ مَا قِيلَ فِي الْحَيْضِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُهُ: «وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الْحَيْضَ لَا يَكُونُ =

ولم ينقص من ثلاثة أيام^(١).

٦٨. واتفقوا على أن المرأة إذا وضعت آخر ولد في بطنها؛ فإن ذلك الدم الظاهر منها بعد خروج ذلك الولد الآخر^(٢)؛ دم نفاس، لا شك فمجتنب فيه الصلاة، والصوم، والوطء.

٦٩. واتفقوا على أن الحائض لا تصلّي ولا تصوم أيام خيف سبها، ولا يطؤها زوجها في فرجها، ولا في دبرها.

٧٠. واتفقوا أن له مؤاكلتها، ومشاربتها.

٧١. واتفقوا أن دم النفاس إذا دام سبعة أيام: [فهو]^(٣) نفاس، تجتنب فيه ما ذكرنا. (قاله الضحاك بن مزاحم^(٤)).

= أكثر من سبعة عشر يوماً، وإنما قصد هنا رحمه الله تحليد المدة التي يتفق الجميع على أنه بظهور الدم الأسود فيها تكون حيضاً صحيحاً. تأخذ المرأة فيها أحكام الحائض، ويشهد لعدم وهمه في ذلك، وأنه إنما قصد هنا تحييراً اتفاقهم على ما ذكرناه: قوله بعد ذلك أيضاً «واتفقوا على أن من وطئ من بر الدم الأسود، ما بين ثلاثة أيام إلى سبعة أيام في أيام الحيض المعهودة.. إلخ»، وبهذا تعلم خط الرّئي في استدراكه الآن على الخلف.

(١) قال الرّئي في «العمدة»: «كنا نقل ابن حزم بالإيمافه، وليس بصحيح، بل خلاف العلماء مشهور في أقله وغالبه وأكثره، والله أعلم. اهـ. قلت: نعم الكلام على هذا.

(٢) كذا في «ز» و«ب» و«ق»، وفي «خ»: «بعد خروج ذلك الدم»، وهو خطأ، والمثبت هو الصواب، إن شاء الله.

(٣) وهي في «ز» و«ق» أيضاً، ومكانها في «خ»: «دم» وأراها زائدة لا معنى لها، ولعلها مصحفة من المثبت.

(٤) كما عند عبد الرزاق في «مصنفه» (١/٣١٢ رقم ١٩٩)، ومن طريقه المصنف في «المحلى» (٢/٢٠٥)، وانظر: «الأوسط» لابن المنذر (٢/٣٧٩)، وقد سقطت تلك الزيادة من «ز» أيضاً.

٧٢. واتفقوا أنه إذا اتصل زيد من خمسة وسبعين يوماً؛ فليس بدم^(١) نفاس.

٧٣. واتفقوا أن القصة البيضاء المتصلة شهر أغير يوم: طهر صحيح.

٧٤. واتفقوا على أن من وطئ من ترى^(٢) الدم الأسود، ما بين ثلاثة أيام إلى سبعة أيام، في أيام الحيض المعهودة^(٣)، ولم تر^(٤) بعد^(٥) شيئاً غيره: فقد وطئ حراماً.

٧٥. واتفقوا أن من لا ترى دمًا /، ولا كدرة، ولا صفرة، ولا استحاضة، [ب] ولا غير ذلك، بعد أن تغتسل كلها بالماء: فوطؤها حلال لمن هي له فراش، ما لم يكن هناك مانع من صوم، أو اعتكاف، أو إحرام، أو ظهار.

٧٦. وأجمعوا أن الحائض، وإن^(٦) رأت الطهر، ما لم تغسل فرجها، أو تتوضأ: فوطؤها حرام^{(٧) (٨)}.

(١) في «ب» و«ز»: «م» بغير باء قبلها.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» من «ز».

(٣) كذا في «ع» أيضاً: «المعهودة» صفة للأيام، وفي «ب» و«ز»: «المعهود» صفة للحيض.

(٤) يعني: المرأة الموطوءة.

(٥) في «ب»: «بعد ذلك»، وفي «ز»: «بعده».

(٦) كذا في «ز» و«ق» و«ع» و«ن» أيضاً، وفي «ب»: «إن».

(٧) قال الرّئي في «العمدة»: «كذا ادّعى ابن حزم الإجماع على هذه لمسألة، وليس كذلك؛ فإن مذهب أبي حنيفة: أنه إذا انقطع دمها لأكثر الحيض حلّ وطؤها قبل الاغتسال، وإن انقطع لدون ذلك لم يحلّ حتى تغتسل، ومذهب جماعة من أهل الظاهر: أنه يحلّ وطؤها قبل الاغتسال، والله أعلم. اهـ.

قلت: سيأتي الكلام على هذا في التعليق على استدراك ابن تيمية رحمه الله.

(٨) قال ابن تيمية في «نقله»: «أبو حنيفة يقول: إذا انقطع دمها لأكثر الحيض، أو مر عليها وقت صلاة، جاز وطؤها وإن لم تغتسل، ولم تتوضأ، ولم تغسل فرجها. اهـ.

٧٧. (وَاتَّقُوا أَنهَا لَا تُصَلِّيَ حَتَّى تَغْسِلَ رَأْسَهَا، وَجَسَدَهَا كُلَّهُ^(١)).

٧٨. وَأَجْمَعُوا أَنَّ مَنْ غَسَلَ النِّجَاسَاتِ^(٢) سَبْعًا^(٣) [بِالْمَاءِ]^(٤)، حَتَّى لَا يَبْقَى لَهَا أَثَرٌ، وَلَا رِيحٌ: فَقَدْ أَتَقَى وَطَهَّرَ.

٧٩. وَأَجْمَعُوا أَنَّهُ مَنْ غَسَلَ أَثَرَ الْكَلْبِ، وَالْخَنَزِيرِ، وَالْهَرِّ سَبْعَ مَرَّاتٍ بِالماءِ، وَالثَّامِنَةَ بِالتُّرَابِ: فَقَدْ طَهَّرَ^(٥).

= علق الكوثري قائلًا: «كُتِبَ ظاهر الرواية ساكنة عن الوضوء وغسل الفرج» اهـ.

قلت: وفي «المحلى» (٨١/١٠) ما يؤيد صحة استدراك ابن تيمية على المصنف هنا، قال هناك: «وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الحائض إن كلت أيامها عشرة؛ فإنها بانقضاء العشرة يحل لزوجه وطؤها وإن لم تغسل فرجها، ولا توضأت، ولا اغتسلت، فإن كانت أيامها أقل من عشرة، فإنها إذا رأت الطهر لم يحل لزوجه وطؤها إلا بأحد وجهين: إما أن تغسل كلها، وإما أن يمضي عليها وقت صلاة، فإن مضى لها وقت صلاة حل له وطؤها وإن لم تغتسل، ولا غسلت فرجها، ولا توضأت» اهـ.

قلت: وهذا الموضع من المواضع التي تدلُّ على أن المصنف رحمه الله لا فرق عنده في الكتاب بين لفظة «أجمعوا»، ولفظة «اتَّقُوا»؛ فإنه استعمل هنا لفظ الإجماع مع ما فيه خلاف معروف قد حكاه هو نفسه في «المحلى».

(١) كذا في «ق»، وفي «خ»: «حتى تغسل جسدها ورأسها كله»، وفي «ع» تغسل جميع جسدها ورأسها، والزيادة كلها سقطت من «ز» أيضًا.

(٢) كذا في «ب» و«ز» أيضًا، وفي «ط»: «غسل موضع النجاسات».

(٣) كذا في «ع» أيضًا، وفي «ب»: «متبعا» ولوا؛ للوثب أ جود لمن يوقحوب غسل النجاسات كلها سبعا، وهي رواية عن الإمام أحمد رحمه الله. انظر: «المغني» (٢٨٨/١)، و«المجموع» (٥٢٩/٢).

وفي «مسائل صالح» (برقم ٦٨): «سألت أبي عن الرجل يستجمر بالأحجار قال: لا بأس به إذا استجمر بثلاثة أحجار إذا أتقى، وأقل ما يجزيه من الماء سبع مرات» اهـ.

(٤) وهي في «ز» و«ع» أيضًا.

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضًا، وزاد بعدها في «ق»: «وأتقى».

٨٠. وَاتَّقُوا^(١) أَنْ مَنْ غَسَلَ أَثَرَ السَّنُورِ^(٢) (سَبْعًا): فَقَدْ طَهَّرَ^(٣).

* * *

(١) كذا في «ب»، وفي «خ»: «و» على «بالعطف على «أجمعوا» قبلها.

(٢) السَّنُور: الهُرّ، والجمع: سَنَانِير. ولا أدري ما سبب تكرار ذكره هنا وقد ذكره قبل في

الفقرة السابقة مع الكلب والخنزير؟

(٣) من قوله: «وعلى أن من غسل النجاسات سبعا» إلى هنا، جاء في «ب» بتقديم وتأخير.

والعبارة في ذكر السنور ساقطة كليهما من «ز».

٢- كتاب الصلاة

٨١. اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فَرَائِضَ.

٨٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الصُّبْحِ لِلَّامِنِ وَالْخَائِفِ: رَكَعَتَانِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ.

٨٣. وَعَلَى أَنَّ صَلَاةَ الْمَغْرِبِ لِلَّامِنِ وَالْخَائِفِ، فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ: ثَلَاثُ رَكَعَاتٍ^(١).

٨٤. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ صَلَاةَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَالْعِشَاءِ الْآخِرَةَ، لِلْمُقِيمِ الْآمِنِ: أَرْبَعُ [رَكَعَاتٍ]^(٢).

٨٥. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ حَجَّ، أَوْ اعْتَمَرَ، أَوْ جَاهَدَ الْمُشْرِكِينَ، وَكَانَتْ مَدَّةُ سَفَرِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَصَاعِدًا، فَصَلَّى^(٣) الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ (رَكَعَتَيْنِ)^(٤): فَقَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ.

٨٦. وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَتَمَةِ: رَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ^(٥).....

(١) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «وَقَدْ حَكَى بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ فِي جَوَازِ قَصْرِ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ فِي السَّفَرِ خِلَافًا غَرِيبًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ». اهـ.

(٢) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا، وَسَقَطَتْ مِنْ «ع».

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَفِي «خ»: «أَوْ صَلَّى»، وَفِي «ع»: «وَصَلَّى».

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

(٥) لَعَلَّهُ يَقْصِدُ مَا ذَكَرَهُ فِي «الْمَحَلِّ» (٥/٥): «عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: «إِذَا سَافَرْتَ يَوْمًا إِلَى الْعِشَاءِ فَأَنْتُمْ، فَإِنْ زِدْتَ فَقَصِّرْ». وَعَنْ الْحِجَّاجِ بْنِ الْمُنْهَالِ: «ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ - هُوَ ابْنُ الْمُعْتَمِرِ - عَنْ=

مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ^(١) مَا يَنْدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْصُرُهَا.

٨٧. [وَلَمْ يَتَّفَقُوا فِي أَقَلِّ صَلَاةِ الْخَوْفِ عَلَى شَيْءٍ يُمْكُنُ ضَبْطُهُ؛ لِأَنَّ جَمَاعَةً مِنَ التَّابِعِينَ يَرْوُونَ الْفَرَضَ فِي صَلَاةِ الْخَوْفِ يَجْزِيُ بِتَكْبِيرَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ، وَأَبُو حَنِيفَةَ لَا يَرَى التَّكْبِيرَ فَرَضًا^(٢)، وَأَنَّ أَقَلَّ فَرَضٍ ذَلِكَ عِنْدَهُ رَكَعَتَانِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا تَكْبِيرٌ أَصْلًا^(٣)].^(٤)

= مُجَاهِدٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: لَا يَقْصُرُ الْمَسَافِرُ فِي مَسِيرَةٍ يَوْمَ إِلَى الْقَعَةِ، إِلَّا فِي أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ. اهـ.

قُلْتُ: وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ رِوَايَةِ شُعْبَةَ، وَلَعَلَّهُ كَانَ عِنْدَهُ كَذَلِكَ فِي «الْإِيصَالِ» أَوْ غَيْرِهِ. وَلَا يَصِحُّ الِاحْتِجَاجُ بِذَلِكَ عَلَى نِسْبَةِ مَا ذَكَرَهُ هُنَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، فَالظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ إِنَّمَا يَتَحَدَّثُ عَنْ تَقْدِيرِ مَسَافَةِ السَّفَرِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا الْقَصْرُ، لَا عَنْ تَعْيِينِ نَفْسِ الصَّلَوَاتِ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا الْقَصْرُ مِمَّا لَا يَجُوزُ، وَلَعَلَّهُ لَوْ شَرَعَ مَسَافِرًا فِي السَّفَرِ مِنْ بَعْدِ الْعَصْرِ، أَوْ الْمَغْرِبِ مَثَلًا، لَمْ يَكُنْ يُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ الْحِكَايَةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ قَصْرُ الْعِشَاءِ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَتَأْمُلْ هَذَا، وَلَعَلَّ هُنَا مَا دَفَعَ الْمُصَنِّفَ هُنَا إِلَى اسْتِعْمَالِ عِبَارَةِ: «مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ لَا يَقْصُرُهَا» دُونَ اسْتِخْدَامِ أَلْفَاظِ الْقَطْعِ، نَحْوُ: «ذَهَبَ ابْنُ عَبَّاسٍ» وَ: «قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ»، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) فِي «ب» وَ«ز»: «فِي حَدِيثِ شُعْبَةَ».

(٢) يَعْنِي: فِي افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ عَمُومًا. وَانْظُرْ: «الْأَوْسَطُ» (٣/٢١٨-٢١٩).

وَالْقَوْلُ بَعْدَهُمْ وَجُوبُ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ لِلدُّخُولِ فِي الصَّلَاةِ، حَكَاهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَيْضًا عَنْ الزُّهْرِيِّ، وَقَالَ: «وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ بِهِ غَيْرُهُ». وَعَزَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتَّمْهِيدِ» (٩/١٨) لِلزُّهْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَطَائِفَةٍ.

(٣) كَذَا فِي «ز» وَ«ط» وَهُوَ الصَّوَابُ، وَفِي «ب»: «وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا تَكْبِيرٌ أَصْلًا»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ظَاهِرٌ.

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ مُثَبَّتٌ مِنْ «ب» وَ«ز»، وَجَاءَ مَكَانَهُ فِي «خ»: «وَعَلَى أَنَّ تَكْبِيرَةَ مِنْهَا فِي حَالِ الْخَوْفِ فَرَضٌ، وَاخْتَلَفُوا فِي أَكْثَرِ». وَإِنَّمَا أَثْبَتْنَا مَا أَثْبَتْنَا مِنْ «ز» دُونَ مَا جَاءَ = فِي «خ» لِمَا يَظْهَرُ مِنْهُ أَنَّهُ اسْتَدْرَاكٌ لِلْمُصَنِّفِ، جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ؛ إِذْ ثُبُوتُ الْقَوْلِ بِعَدَمِ فَرْضِيَّةِ

٨٨. وَاتَّقُوا أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَنْقُطُ، وَلَا يَجُلُ تَأْخِيرُهَا عَمْدًا عَنْ وَقْتِهَا، عَنْ بَالِغٍ، (حُرٌّ) ^(١)، عَا قِلَ، لَعْدِرٍ ^(٢) أَصْلًا، وَأَنَّهَا تُوَدَّى عَلَى حَسَبِ ^(٣) طَاقَةِ الْمَرْءِ مِنْ جُلُوسٍ وَأَوْضَاحٍ، إِيْمَاءٍ ^(٤) أَوْ كَيْفَمَا أَمَكَّنَهُ ^(٥).

٨٩. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ أَدْرَكَ الْإِمَامَ وَقَفَّعَ سَهْمًا مِنْ لُزَاكُو عِ، وَاعْتَدَلَ (قَائِمًا) ^(٦)، وَرَفَعَ كُلَّ مَنْ وَرَاءَهُ وَوَسَّهْمَ، وَاعْتَدَلُوا قِيَامًا: فَقَدْ فَاتَتْهُ الرُّكْعَةُ، وَأَنَّهُ لَا يُعْتَدُّ ^(٧) بِتِلْكَ السَّجْدَتَيْنِ اللَّتَيْنِ أَدْرَكَ.

٩٠. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ جَاءَ وَالْإِمَامُ قَدْ مَضَى مِنْ صَلَاتِهِ شَيْءٌ - قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ -

التكبير من أصله عن أبي حنيفة يجعل قوله في «و» على أن تكبيرة... إلخ» غير دقيق في نقل إجماع جاز في المسألة، كما هو شرطه في الكتاب.

(١) سقطت من «ز» أيضاً وهي «ع»، ولا أفي ذهلة فرق عند أحد من أهل العلم بين الحُرِّ والعبد في هذا أم لا؟

(٢) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ز»: «بعذر»، وفي «ع»: «بغير عذر»، وهو خطأ ياباه السياق.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ن»: «على قدر».

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ن»: «بإيماء»، وفي «ز»: «نائم أ»!

(٥) قال ابن تيمية في «نقده»: «النزاع معروف في صور، منها: حال المسابقة؛ فأبو حنيفة يوجب التأخير، وأحمد في إحدى الروايتين يوجبونها ومنها: المحبوس في مضرب، ومنها: عادم الماء والتراب؛ فمذهب أبي حنيفة، وأحد القولين في مذهب مالك أنه لا يصلي - رواه معن عن مالك - وهو قول حنيفة حكى ذلك قولاً للشافعي، ورواية عن أحمد، وهؤلاء في الإعادة لهم قولان، هما روايتان في مذهب مالك وأحمد والقضاء قول أبي حنيفة» اهـ.

(٦) وهي في «و» و«ع»، ومكانها في «ز»: «واقفاً»، وأظنها من تصرفات الناسخ.

(٧) وتجاوز بالبناء لما لم يُسم فاعله: «يُعْتَدُّ».

فَلَمْ يَتَّقِ ^(١) إِلَّا السَّلَامَ: أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالْدُخُولِ مَعَهُ، وَمُوَافَقَتِهِ عَلَى ^(٢) الْحَالِ الَّتِي يَجِدُهَا عَلَيْهَا، مَا لَمْ (يُطْمَعِ) ^(٣) بِإِدْرَاكِ الْجَمَاعَةِ فِي مَسْجِدٍ آخَرَ.

٩١. وَاتَّقُوا أَنَّهُ مَنْ فَعَلَ مَا يَفْعَلُهُ ^(٤) لَا مَعَهُ رُكْعٌ، وَسُجُودٌ (وَجُلُوسٌ) ^(٥)، وَقِيَامٌ، بَعْدَ أَنْ يَفْعَلَهُ ^(٦) الْإِمَامُ؛ لَا قَبْلَهُ وَلَا مَعَهُ: فَقَدْ أَصَابَ.

٩٢. اتَّقُوا أَلَّا تَوَاسِقُوا الْقَبِيلَةَ ^(٦) لَهَا ^(٧): فَرَضَ لِمَنْ عَايَنَهَا، أَوْ عَرَفَ دَلَالَتَهَا، وَلَمْ ^(٨) يَكُنْ مُحَارِبًا، وَلَا خَائِفًا.

٩٣. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الْقِيَامَ فِيهَا فَرَضَ لِمَنْ لَا عِلَّةَ بِهِ، وَلَا خَوْفَ، وَ(هُوَ) ^(٩) لَا يُصَلِّي ^(١٠) خَلْفَ الْإِمَامِ الْجَالِسِ ^(١١)، وَلَا فِي سَفِينَةٍ.

٩٤. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الرُّكُوعَ فِيهَا فَرَضَ.

(١) في «ب» و«ز» و«ع»: «ولم يبق».

(٢) هنا في «ب» و«ز» و«ق» زيادة: «تلك»، وليست في «ع» أيضاً.

(٣) وهي في «و» و«ع» أيضاً، وقد رها في «ط»: «يجزم»، وفي «ق»: «يزج».

(٤) وهي في «ز» و«ع» وأيضاً «ق»: «فَعَدَ».

(٥) كذا في «ز» و«ق» و«ع»، وفي «ب» «يعلمه» في «خ»: «يعلم» أو كلمة نحوها، وجعلها

في «ط»: «فعله»، ولعل ما أثبتناه هو الصواب من كل ذلك إن شاء الله.

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «الكعبة» وهي أوجه، فالمعينة إنما تكون

للبيت، إلا أن يكون مراده التكنية بالقبيلة عن الكعبة.

(٧) يعني: للصلاة.

(٨) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «مالم».

(٩) سقطت من «ز» أيضاً.

(١٠) في «ع»: «ولا هو يصلي».

(١١) في «ب» و«ز»: «خلف إمام جالس».

٩٥. و(على) أن سجود سجدتين في كل (ركعة): [فرض^(١)].

٩٦. واتفقوا على أن ما بين زوال الشمس إلى كون ظل كل شيء مثله، بعد طرْح ظل الزوال: وقت الظهر.

٩٧. واختلفوا في وقت الجمعة؛ فروينا عن مجاهد^(٢) أنه قال: «كل عيد للمسلمين فهو قبل الزوال».

٩٨. واختلفوا في وقت دخول العصر بما لا سبيل إلى جمعه؛ لأن أبا حنيفة^(٣) قال: «لا يدخل وقت العصر إلا إذا صار ظل كل شيء مثليه». وقال

(١) في «ز»: «وأن للركوع فيها فرض، وأن السجود سجدتان، وكل ركعة فرض»!

(٢) في «ز»: «ظل المثل»! وهو من التحريفات الظاهرة.

(٣) في «المحلى» (٤٣/٥): «وعن وكيع، عن شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن مجاهد، قال: كل عيد فهو نصف النهار».

وقبل ذلك: «وعن ابن جريج، عن عطاء، قال: كل عيد حين يمتد الضحى: الجمعة والأضحى، والفطر، كذلك بلغنا» اهـ.

قلت: وقد صرح أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم صلاتها بالناس قبل الزوال، وهو عند المصنف في نفس الموضوع السابق من «المحلى».

وستأتي إشارته إلى أثر مجاهد هذا من روايته السابقة له عن شعبة عن الحكم، وكذلك إشارته إلى صلاة أبي بكر رضي الله عنه الجمعة قبل الزوال عند الكلام على مواضع اتفاقهم في صلاة الجمعة من هذا الكتاب.

(٤) وهو أحد قوليه وأشهرهما عنه، وعليه عاقبة المتأخرين من أصحابه. وقوله الآخر الذي حكاه عنه محمد، والذي هو الجمهور، وقول عامة مقلديه، كما بي يوسف، ومحمد، واختيار الطحاوي: أن وقته يبدأ بانتهاء وقت الظهر، وذلك عند مصير ظل كل شيء مثله، سوى في الزوال. انظر: «المبسوط» للشيخ (١٤١/١)، و«بدائع الصنائع» للكاظمي (٣١٥/١).

الشافعي^(١): «حينئذ يخرج وقت العصر المحمود».

٩٩. واتفقوا أن الشمس إذا غربت كلها؛ فقد خرج وقت الدخول في الظهر والعصر لغير من يقضيهما^{(٢)(٣)}.

١٠٠. واتفقوا أن الشمس (إذا غربت كلها)^(٤): فإنه وقت لصلاة المغرب.

١٠١. واتفقوا أن يغيب الشفق الأبيض، الذي هو آخر الشفقين: وقت لصلاة العتمة إلى انقضاء ثلث الليل الأول.

١٠٢. واختلفوا أنه إذا طلع^(٥) الفجر المعتبر^(٦) (الآخر)^(٧)؛ خرج^(٨) وقت الدخول في المغرب (والعتمة)^(٩) لغير من يقضيهما^(١٠)، أم لم^(١١) (يخرج)^(١٢)؟

روى عن عطاء^(١٣):

(١) «لأ» (٢/١٦٦).

(٢) كذا في «و» أع: «أيضاً، وفي «ب»: «يقضيها».

(٣) سقطت كلها من «و»، ولعله بسبب انتقال نظر من الناسخ إلى ما بعدها.

(٤) وهي في «و» أع: «أيضاً».

(٥) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ز»: «دخل».

(٦) سقطت من «ز» أيضاً.

(٧) في «ب» و«و»: «أخرج» بهمزة استفهام قبلها.

(٨) وهي في «ز» أيضاً.

(٩) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «لا يقضيها» بالنفي، وهو خطأ.

(١٠) في «ب» و«ز»: «أم لا».

(١١) سقطت من «ز» أيضاً.

(١٢) في «مصنف عبد الرزاق» (رقم ٢٢٩٧)، عن ابن جريج، عن عطاء، قال: «لا تفوت صلاة

النهار - الظهر والعصر - حتى الليل، ولا تفوت صلاة الليل - المغرب والعشاء - حتى =

أنه لا يفوت وقتها حتى النهار^(١).

١٠٣. واْتَفَقُوا عَلَى أَنَّ (مِنْ) طُلُوعِ الْفَجْرِ الْمَذْكُورِ، إِلَى طُلُوعِ (أَوَّلِ) (٣) قُرْصِ الشَّمْسِ: وَقْتُ الدُّخُولِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ، (وَلِلْخُرُوجِ مِنْهَا).

١٠٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِذَا طَلَعَ أَوَّلُ قُرْصِ الشَّمْسِ: فَقَدْ خَرَجَ وَقْتُ الدُّخُولِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ (٤) لغير مَنْ يَقْضِي بِهَا.

١٠٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ بَلَغَ أَوْ أَسْلَمَ، وَامْتَكَنَهُ الظُّهْرُ (٥)، وَقَدْ بَقِيَ مِنْ آخِرِ وَقْتِ الْعَصْرِ - عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي آجِرِهِ - (٦) مَقْدَارُ رَكْعَةٍ: فَإِنَّهُ يُصَلِّي الْعَصْرَ، (وَكَذَلِكَ لَوْ أَسْلَمَ إِثْرَ دُخُولِ وَقْتِ الْعَصْرِ (٧) الَّذِي ذَكَرْنَا).

١٠٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ أَسْلَمَ، أَوْ بَلَغَ إِثْرَ غُرُوبِ الشَّفَقِ - عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي الشَّفَقِ - (٨): أَنَّهُ يُصَلِّي الْعَتَمَةَ.

١٠٧. وَ عَلَى أَنَّهُ لَوْ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ.....

= النهار، ولا يفوت وقت الصبح حتى تطلع الشمس.

(١) في «ب»: «أَنْ وَقْتُ الْمَغَالِجَةِ وَحَتَّى نَهَارٍ»، وفي «ز»: «أَنْ وَقْتُهَا يَفُوتُ حَتَّى النَّهَارِ».

(٢) سقطت من «ز» أيضاً «وَهِيَ فِي «ع»».

(٣) وهي في «ز» و«ق».

(٤) سقطت كلها من «ز» أيضاً، وهي كلها في «ق» باختلاف يسير في الترتيب.

(٥) كذا في «ز»، وفي «ب»: «الظُّهْرُ» بالمعجمة، وهو خطأ ياباه السَّيَاق.

(٦) ما بين المعترضين ساقط من «ق» و«ع»، ولعله لعدم مناسبه للسَّيَاق هناك.

(٧) قوله: «إِثْرَ دُخُولِ وَقْتِ الْعَصْرِ» ساقط من «ز».

(٨) ما بين المعترضين ساقط من «ق» و«ع».

(٩) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق» و«و».

العصر^(١)، الْمَغْرِبُ ثُمَّ الْعَتَمَةُ (٢): أَنَّهُ قَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ.

١٠٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ مَنْ أَدَّى بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ، فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ شَهِدَا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ (٣)، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَفَعَ (صَوْتَهُ) (٤) فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَرَّتَيْنِ (أَيْضاً) (٥)، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ مَرَّتَيْنِ (أَيْضاً) (٦)، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ مَرَّتَيْنِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ مَرَّتَيْنِ، اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَزَادَ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ وَالْعَتَمَةِ: الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ مَرَّتَيْنِ: فَقَدْ وَفَّى (٧) الْأَذَانَ حَقَّهُ مِنْ الْكَلِمَاتِ الَّتِي ذَكَرَ (٨) خَاصَّةً.

١٠٩. (وَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ: اللَّهُ أَكْبَرُ مَرَّتَيْنِ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَرَّتَيْنِ، أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ مَرَّتَيْنِ، حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ مَرَّتَيْنِ، حَيَّ عَلَى الْفَلَاحِ

(١) ما بين القوسين كله في «ز» و«ق» أيضاً، إلا ما نبهنا عليه، وهو في «ع» أيضاً باختلاف يسير في بعض الألفاظ.

(٢) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ق»: «ثُمَّ الْمَغْرِبُ وَالْعِشَاءُ» عطفاً على ما جاء قبلها هناك: «لَوْ صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ»، وفي «ع»: «ثُمَّ الْمَغْرِبُ، ثُمَّ الْعِشَاءُ»، وفي «ز»: «ثُمَّ الْمَغْرِبُ ثُمَّ الْعَتَمَةُ».

(٣) في «ب» و«ز» و«ق»: «اللَّهُ أَكْبَرُ اللَّهُ أَكْبَرُ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ: مَرَّتَيْنِ».

(٤) وهي في «ز» و«ق».

(٥) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ق».

(٦) وهي في «ز» و«ق».

(٧) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «أَدَّى».

(٨) كذا في «ع»، وفي «خ»: «الَّذِي ذَكَرَ»، وفي «ب»: «الَّتِي ذَكَرْنَا» وفي «ز»: «الَّتِي ذَكَرْنَاهَا».

مرتين، الله أكبر مرتين، لا إله إلا الله مرة واحدة (يُنْبَغِي) ذكره في الأذان (١).
على أن نقد رؤينا عن ابن عمر (٢) رضي الله عنهما: أن الأذان ثلاث،
وأنه كان يقول في أدائه: «حي على خير العمل» (من طرق صحيحة) (٣).

١١٠. واتفقوا على أن قوله: «الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن
محمد رسول الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، قد قامت الصلاة، الله
أكبر» (٤)، لا إله إلا الله: ينبغي (٥) ذكره في الإقامة (٦).

(١) كذا في «و» و«ق»، وفي «خ» و«ع» يغني وهو خطأ؛ فعند أهل مكة: أنه يكبر في أول
الأذان أربع مرات لا مرتين، وعند أهل مكة والمدينة خلافاً للكوفيين: يقول: أشهد أن لا
إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمد رسول الله، أشهد أن محمد رسول الله:
بصوت منخفض، ثم يعود فيكررها مرة أخرى بصوت مرتفع.

(٢) والزيادة كلها في «ق»، وهي في «ز» أيضاً لكنها مؤخرة إلى ما بعد أثواب عمر رضي الله
عنهما الآتي ذكره.

(٣) انظر الرواية عن ابن عمر رضي الله عنه من كون الأذان ثلاثاً في «مصنف عبد الرزاق»
(رقم ١٧٨٥)، و«مصنف ابن أبي شيبة» (رقم ٢١٣٣)، و«المحلى» (٣/ ١٥٥).

وانظر لقوله في أدائه: «حي على خير العمل»: «مصنف ابن أبي شيبة» رقم ٢٢٥٤،
٢٢٥٥. وانظر: «المحلى» (٣/ ١٦٠)، وقد حكاه أيضاً أبو مائة بن هلال خفيف.

(٤) و«و» هي في «ق».

(٥) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً.

(٦) في «ب» و«ز»: «ق» قول بغير الهاء.

(٧) ما بين القوسين هكذا في «ق» فقط، وهو في «ز» و«ع» كذلك لكن بتثنية «الله أكبر»، وهو
خطأ.

(٨) كذا في «ز» و«ب» و«ق»، وفي «خ» و«ع»: يغني وهو خطأ أيضاً.

(٩) هكذا سياق العبارة في «خ» و«ز» و«ق» حاشا ما تبيننا عليه من الاختلاف في «ينبغي» =

١١١. واتفقوا أنه إن كرر: الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله (١)، أشهد أن
محمد رسول الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، تين (٢) كل واحدة
من الألفاظ المذكورة فيها، وقد قامت الصلاة مرتين، والله أكبر مرتين بعد
ذلك، ثم لا إله إلا الله مرة (واحدة) (٣): فقد أدى الإقامة.

١١٢. واتفقوا على أن الكلام في الصلاة عمد أعم غير الإمام في إصلاح
الصلاة، وفي رد السلام (٤)، وفيما نأته، وبعد موت رسول الله ﷺ: ينقض
الصلاة.

= و«ينبغي». وفي «ب»: «واتفقوا أن قول: الله أكبر مرتين، أشهد أن لا إله إلا الله مرتين،
أشهد أن محمد أ رسول الله مرتين، حي على الصلاة مرتين، حي على الفلاح مرتين، لا إله
إلا الله مرة واحدة: ينبغي ذكره في الإقامة»، وهي صحيحة أيضاً لو كان قال: «ينبغي» بدل
«ينبغي» لكونها جامعة للقدر الذي اتفق عليه الجميع أنه يغني ويجزئ في ألفاظ الإقامة،
لكن العبارة التي تلي ذلك: «واتفقوا أنه إن كرر الله أكبر... إلخ» دالة على صحة إثبات ما
أثبتناه من «خ» و«ز» و«ق» دون هذا الذي في «ب»، والله أعلم.

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) في «ب» و«ز» و«ق»: مرتين مرتين.

(٣) وهي في «ز» أيضاً.

(٤) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وقد كان سعيد بن المسيب، والحسن البصري، وقناة

رحمهم الله، يترخصون في رد المصلي للسلام، وهو مروي عن أبي هريرة، وجابر رضي الله

عنهما أيضاً. انظر: «الأوسط» (٣/ ٤٣٦). وفي «ب»: «رد الإمام» وهو محتمل أيضاً؛ لكن

قوله: «مع غير الإمام في إصلاح الصلاة» مغلغ عنها؛ لتضمنه رد الإمام في القراءات وغيره،

والله أعلم. وانظر ما سيأتي (فقرة ١٥٢).

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق» ما نأته، وفي «و»: «أو ما بابه» وهو تحريف ظاهر

كما ترى.

إلا أننا (قد) رَوَيْنَا عَنْ الشَّعْبِيِّ^(١): (أَنْ مَنْ أَخَذَتْ^(٢)) فِي الصَّلَاةِ بَنَى وَإِنْ تَكَلَّمَ.

١١٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْأَكْلَ، وَالْقَهْقَهَةَ، وَالْعَمَلَ الطَّوِيلَ بِمَا لَمْ^(٣) يُؤْمَرْ بِهِ فِيهَا: يَنْقُضُهَا إِذَا تَعَمَّدَ ذَلِكَ كُلَّهُ، وَهُوَ ذَاكِرٌ أَنَّهُ فِي صَلَاةٍ^(٤) (٥).

١١٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمَرْأَةَ لَا تَوْمُّ الرِّجَالَ^(٦) (٧) وَهُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّهَا امْرَأَةٌ؛ فَإِنْ فَعَلُوا فَصَلَاتُهُمْ فَاسِدَةٌ بِإِجْمَاعٍ^(٨).

(١) قَالَ فِي «الْمَحَلِيِّ» (١٥٦/٤): «رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقٍ وَكَيْعٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ؛ أَنَّهُ قَالَ فِي الَّذِي يُحْدِثُ فِي صَلَاتِهِ ثُمَّ يَتَوَضَّأُ: صَلَّى مَا بَقِيَ مِنْ صَلَاتِكَ وَإِنْ تَكَلَّمْتَ». اهـ.

(٢) وَهِيَ فِي «زَوْادِ» بِضَمِّ زَا.

(٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«ق»: «مَا لَمْ»، وَفِي «ز»: «فِيمَا لَا».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «خ»: «صَلَاتِهِ».

(٥) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «هَكَذَا ادَّعَى ابْنُ حَزْمٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الْأَكْلَ فِي الصَّلَاةِ يَنْقُضُهَا، وَأُطْلِقَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ كَمَا ادَّعَى، بَلْ هَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ فِي صَلَاةِ الْفَرَضِ، وَأَمَّا النَّفْلُ فَلَا إِجْمَاعَ؛ لِأَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ وَطَاوُسًا قَالَا: إِنَّهُ لَا تَبْطُلُ صَلَاةُ النَّفْلِ بِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ». اهـ.

قُلْتُ: انْظُرْ لِلْحِكَايَةِ عَنْ سَعِيدٍ وَطَاوُسٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ عَلَيْهِمَا: «حَلِيَّةُ الْعُلَمَاءِ» لِلْقَفَّالِ (١٣٣/٢). وَانْظُرْ أَيْضاً: «الْمَعَانِي الْبَدِيعَةُ لِلرَّيْمِيِّ» (١٨١/١).

(٦) قَالَ فِي «الْمَحَلِيِّ» (١٢٥/٣): «وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَوْمَّمَ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ، وَلَا الرَّجَالُ، وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ». اهـ.

(٧) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ» «اتِّسَامُ الرِّجَالِ الْأُمِّيِّينَ بِالْمَرْأَةِ الْقَارِئَةِ فِي قِيَامِ رَمَضَانَ يَجُوزُ فِي الْمَشْهُورِ عَنْ أَحْمَدَ، وَفِي سَائِرِ النُّطُوعِ رَوَاتَانِ». اهـ.

(٨) وَقَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «كَذَا أُطْلِقَ ابْنُ حَزْمٍ وَادَّعَى الْإِجْمَاعَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ: أَنَّهَا لَا تَوْمُّهُمْ فِي صَلَاةِ الْفَرَضِ، وَلَا فِي النَّوَافِلِ، مَا عدا صَلَاةَ =

وُ رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْكُنَنِ اتِّمَّ بِأَمْرٍ أَوْ هُوَ لَا يَدْرِي، حَتَّى خَرَجَ الْوَقْتُ، [ثُمَّ عَلِمَ]^(١): فَصَلَاتُهُ تَامَةٌ، وَكَذَلِكَ مَنْ اتِّمَّ بِكَافِرٍ (وَهُوَ لَا يَعْلَمُ أَنَّهُ كَافِرٌ)^(٢).

[وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ^(٣): إِنَّ الْكَافِرَ إِذَا ابْتَدَأَ الصَّلَاةَ بِقَوْمٍ مُسْلِمِينَ؛

= التَّرَاوِيحَ؛ فَإِنْ مَنَعَتْ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّهَا تَوْمُّهُمْ فِيهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ قَرِيبٌ غَيْرُهَا، وَتَقِفْ خَلْفَ الرِّجَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ]. اهـ.

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ن» أَيْضاً، وَقَدْ اجْتَهَدْتُ فِي إِيجَادِ مَنْ رَوَى هَذَا الْقَوْلَ عَنْ أَشْهَبٍ، أَوْ حَكَاةٍ عَنْهُ، فَلَمْ أَفُوقْ، وَلَعَلَّهُ وَهُمْ مِنَ الْمُصَنِّفِ، وَيَكُونُ الْمَقْصُودُ: هُوَ أَبُو ثَوْرٍ؛ فَقَدْ قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (١٨٢/٤) - وَهُوَ مِنَ الْمَكْثَرِينَ لِلنَّقْلِ عَنْ أَبِي ثَوْرٍ فِيهِ جَدًّا، وَلَهُ إِطْلَاعٌ مُبَاشَرٌ عَلَى كِتَابِهِ - فِي بَابِ (ذِكْرِ الصَّلَاةِ خَلْفَ الْكَافِرِ وَالْمَأْمُومِ لَا يَعْلَمُ بِكُفْرِهِ وَالصَّلَاةَ خَلْفَ الْمَرْأَةِ): «وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا إِعَادَةَ عَلَى مَنْ صَلَّى خَلْفَهُ - يَعْنِي: مَنْ صَلَّى خَلْفَ كَافِرٍ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ بِكُفْرِهِ - هَذَا قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ وَالْمُزَنِيِّ، وَكَانَ الشَّافِعِيُّ يَقُولُ: لَوْ صَلَّتِ الْمَرْأَةُ بِرِجَالٍ وَنِسَاءٍ وَصِبْيَانٍ ذَكَوْرًا، فَصَلَاةُ النِّسَاءِ مُجْزِئَةٌ، وَصَلَاةُ الرِّجَالِ وَالصِّبْيَانِ الذَّكَوْرُ غَيْرُ مُجْزِئَةٍ. وَكَانَ أَبُو ثَوْرٍ يَقُولُ: صَلَاتُهُمْ مُجْزِئَةٌ، وَهُوَ قِيَاسُ قَوْلِ الْمُزَنِيِّ». اهـ.

تَنْبِيهِ: لَا يَصِحُّ عَنْ أَبِي ثَوْرٍ عَنِ ابْنِ طَبَرٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ مَا عَزَاهُ إِلَيْهِمَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ - كَابْنِ رُشْدٍ وَغَيْرِهِ - مِنَ الْقَوْلِ بِجَوَازِ إِمَامَةِ الْمَرْأَةِ لِلرِّجَالِ مُطْلَقَةً وَلَا يَصِحُّ كَذَلِكَ عَنْ دَاوُدَ كَمَا حَكَاهُ عَنْهُ الْبَاجِي فِي «الْمُنْتَقَى» (٣١٥/١) وَغَيْرِهِ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً.

(٣) وَهِيَ فِي «ن» أَيْضاً، وَفِي «و»: «وَهُوَ لَا يَدْرِي أَنَّهُ كَافِرٌ»، وَبَنَحُوها فِي «ع» أَيْضاً.

(٤) لَمْ يَنْفَرِدْ أَهْلُ الظَّاهِرِ بِهَذَا الْقَوْلِ، بَلْ هُوَ قَوْلُ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَيْضاً؛ كَأَحْمَدَ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَغَيْرَهُمَا، وَإِذَا خْتَلَفُوا فِي تَفَاصِيلِ ذَلِكَ؛ كَاشْتِرَاطِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ فِي جَمَاعَةٍ، أَوْ مُنْفَرِداً، أَوْ خَارِجَ الْمَسْجِدِ فِي جَمَاعَةٍ وَتَفْرِيقِ الْبَعْضِ بَيْنَ كَوْنِ ذَلِكَ فِي دَارِ الْحَرْبِ، أَوْ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ، وَكَذَلِكَ تَفْرِيقُ بَعْضِهِمْ بَيْنَ مَا إِذَا سَمِعَ مِنْهُ النَّطْقَ بِالشَّهَادَةِ فِيهَا مِنْ عَدَمِهِ... إلخ خِلَافَهُمْ فِي تَفَاصِيلِ هَذَا. انْظُرْ لِقَوْلِ الْحَنْفِيَّةِ: «غَرَرُ الْأَحْكَامِ» لِمَنْ لَا خَسْرَ (٥٠/١)، وَ«الْفَتَاوَى لِتَلْخَايَةِ» (٩٧/٤-٩٨)، وَ«فَتَاوَى قَاضِيخَانَ» =

فإنه إسلام منه، يُقْتَلُ إِنْ رَاجَعَ الْكُفْرَ^(١).

١٥. وَتَقَوُّوا أَنْ الْقَهْقَهَةَ تَنْقُضُ^(٢) الصَّلَاةَ، عَلَى أَنْتَا (قَدْ) رُوَيْنَا عَنْ الشَّعْبِيِّ^(٣): (أَنَّهُ) مَنْ ضَحِكَ فِي الصَّلَاةِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ.

١١٦. وَاخْتَلَفُوا فِي التَّهْنِئَةِ لِأَنْبِيَاءِ النَّبِيِّينَ، وَالتَّفَنُّحِ، وَفِي زَجْرِ الصَّبِيِّ يُخَافُ عَلَيْهِ التَّوَاءُ^(٤).....

= (٣/٥٠٩-٥١٠). وَلِقَوْلِ الْحَنَابِلَةِ، انْظُرْ: «الْمَقْنَعُ» (٣/٢١٢).

قلت: وقد حكى إسحاق بن راهويه رحمه الله لإجماع على أنه إن تكرر ذلك منه، وراه الناس، حُكِمَ لَهُ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ، نَقَلَ ذَلِكَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرِ الْمُرُوزِيِّ فِي «تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (٢/٩٣٢).

لكن حكى النووي في «المجموع» (٤/٢٥٢) عن داود رحمه الله القول بأنه لا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ بِمَجْرَدِ هَذَا. وَلَا أُدْرِكُ هَذَا وَهُمْ مِنْهُ، أَمْ أَنْ مَا حَكَاهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا هُوَ قَوْلُ أَهْلِ الظَّاهِرِ دُونَ دَاوُدَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ؟ وَالرَّاجِحُ عِنْدِي الْأَوَّلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا.

(٢) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، فِي «ب»: «تُبْطِلُ»، وَالْمَعْنَى وَاحِدًا.

(٣) قلت: بل المروي عنه: أَنَّهُ يُعِيدُ الصَّلَاةَ دُونَ الْوُضُوءِ؛ كَقَوْلِ جَمَاهِيرِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ فَعِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (رَقْمُ ٣٩٣٧)، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُجَالِدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ: فِي الرَّجُلِ يَضْحَكُ فِي الصَّلَاةِ، قَالَ: «يُكْبَرُ وَيُعِيدُ الصَّلَاةَ». وَكَذَلِكَ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (٢/٣٧٧)، عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْهُ: «إِذَا ضَحِكَ الرَّجُلُ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهُ يُعِيدُ الصَّلَاةَ، وَلَا يُعِيدُ الْوُضُوءَ». وَانْظُرْ: «السَّنَنِ الْكَبِيرِ» لِلْبَيْهَقِيِّ (٦٧٨).

(٤) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «الْقَوِيُّ»، وَمَكَانُهَا فِي «ط»: «أَنْ يَهْوِيَ»! وَالتَّوَاءُ الْهَلَاكُ. قَالَ ابْنُ فَارَسٍ فِي «الْمَجْمَلِ» (تَوَا): «التَّوَاءُ: الْهَلَاكُ، وَيُنْقَضُ، قَالَ الشَّاعِرُ:

وَكَانَ لِأَمْنِهِمْ صَارَ التَّوَاءُ».

قلت: فَالتَّوَاءُ وَالْهَلَاكُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، فَيَكُونُ عَطْفُهُمَا هُنَا مِنْ بَابِ عَطْفِ الْمُرَادِفَاتِ.

و^(١) (الْهَلَاكُ)^(٢)، وَدَفَاعُ الظَّالِمِ، وَالْإِصْلَاحُ بَيْنَ الْمُتَقَاتِلِينَ وَالْمُتَضَارِبِينَ^(٣)، وَفِي عَدَايَ (مِنْ الْقَرَارِ)^(٤) فِي الصَّلَاةِ، وَفِي لِقَاءِ الْقَرَاءَةِ مِنَ الْمُصَحِّفِ فِيهَا، وَفِي الْاعْتِمَادِ عَلَى الْيَدِ فِيهَا.

١١٧. وَاخْتَلَفُوا فِي شُرْبِ الْمَاءِ عَمْدًا^(٥) فِي صَلَاةِ التَّطَوُّعِ^(٦)؛ أَيْتَقَضُهَا أَمْ لَا؟

١١٨. وَفِي مَرُورِ الْكَلْبِ، وَالسَّنُورِ، وَالْجِمَارِ، وَالْمَرَأَةِ، وَالْكَافِرِ بَيْنَ يَدَيِ

الْمُصَلِّيِ؛ يَنْقُضُ^(٧) صَلَاتَهُ أَمْ لَا؟

[٤ب]

١١٩. وَاتَّفَقُوا أَنْ أَقْرَأَ الْقَوْمَ إِذَا كَانَ فَاضِلًا فِي دِينِهِ وَمَعْتَقِدِهِ، سَالِمَ الْأَعْضَاءِ

كُلِّهَا، صَحِيحَ الْجِسْمِ، فَصِيحَ أَلْسِنَتِهِمْ خَرَّ آءٌ، لَا يَأْخُذُ عَلَى الصَّلَاةِ أَجْرًا، فَيُجِبُّهَا، وَكَلِمَتُهُمْ عَرَبِيَّةً يَوْمَ تُنْفَخُ الْأُجُرِينَ^(٨)، وَالْأَعْجَمِيَّةُ^(٩).....

(١) لَيْسَتْ فِي «خ» وَلَا فِي «و» قَدَرُ تَهْنِئَةٍ مِنْ عِنْدِي مِنْ أَجْلِ اسْتِقَامَةِ السِّيَاقِ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا.

(٣) وَتَجُوزُ بِالْجَمْعِ أَيْضًا «الْمُتَقَاتِلِينَ وَالْمُتَضَارِبِينَ».

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا.

(٥) فِي «ب» وَ«ز»: «قَصْدًا».

(٦) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «ج»: «الصَّلَاةِ التَّطَوُّعِ».

(٧) فِي «ب»: «أَنْتَقِضُ»، وَفِي «ز»: «أَيْتَقِضُ».

(٨) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «مُهَاجِرَاتٍ»، وَالْمُثْبِتُ أَنْسَبُ لِلْسِّيَاقِ.

(٩) كَذَا فِي «س» وَ«ق» وَ«ع»، وَفِي «خ» وَ«و» وَ«ج» أَيْضًا، وَبَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، فَيَجْعَلُ «الْأَعْجَمِيَّةَ» لِمَنْ لَا يُفْصَحُ فِي الْكَلَامِ، وَلَوْ كَانَ عَرَبِيًّا لَيَجْعَلُ «الْعَجَمِيَّةَ» لِلْعَرَبِيِّ، وَلَوْ اتَّقَنَ الْعَرَبِيَّةَ، وَبَعْضُهُمْ يَسْتَعْمَلُ «أَعْجَمِيَّةً» فِي الْمَعْنَيْنِ جَمِيعًا، وَإِنَّمَا أُثْبِتَ «أَعْجَمِيَّةً» مُرَاعَاةً لِمَذْهَبِ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَهُمْ إِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي إِمَامَةِ الْعَجَمِيِّ لِلْعَرَبِيِّ =

يوم عَرَباً^(١)، ولا مُتِيَّةً مَا يُؤْمَقُ مَتَوَضِّئِينَ: أَنْ الصَّلَاةَ وَرَأَاهُ جَائِزَةً.

١٢٠. (وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الصَّلَاةِ: فَرَضٌ.

١٢١. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ نَسَخَ الرَّأْسِ فِي الْأَرْضِ وَالرَّجُلِينَ فِي السُّجُودِ: فَرَضٌ^(٣)(٤)(٥).

١٢٢. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَنْ تَحَوَّلَ عَنِ الْقِبْلَةِ عَمْدًا لِغَيْرِ قِتَالٍ، أَوْ لِغَيْرِ غُسْلِ

= مِنْ أَجْلِ عَجْمَةِ لِسَانِهِ، وَمَا يُمْكِنُ أَنْ يَقَعَ مِنَ اللَّحْنِ وَالخَطَا، لَا لِمَجْرَدِ كَوْنِهِ مِنْ غَيْرِ الْعَرَبِ، وَجُلُّلَ مَصْدَقِهِ مَقَابِلَ الْعَرَبِيِّ إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْغَالِبِ. انْظُرْ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» (مادة: عجم).

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ق»، وَفِي «خ» وَ«ز»: «أَعْرَابِيًّا»، وَفِي «ع»: «هَوِيًّا».

(٢) كَذَا فِي «و» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «فَإِنْ».

(٣) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ»: «الْمَنْقُولُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ لَا يَجِبُ السُّجُودُ إِلَّا عَلَى الْوُجْهِ هُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ. وَيَقْتَضِي هَذَا: أَنَّهُ لَوْ سَجَدَ عَلَى يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ وَرُكْبَتَيْهِ أَجْزَأَهُ» اهـ.

قُلْتُ: وَهُوَ اسْتِدْرَاكٌ صَحِيحٌ، وَقَدْ قَالَ الْمَصْنِفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَحَلِّ» (٢٥٨/٣): «قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ وَضَعَ جَبْهَتَهُ فِي السُّجُودِ، وَلَمْ يَضَعْ أَنْفَهُ، وَلَا يَدَيْهِ، وَلَا رُكْبَتَيْهِ، أَجْزَأَهُ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ يُجْزئُهُ أَنْ يَضَعَ فِي السُّجُودِ أَنْفَهُ، وَلَا يَضَعَ جَبْهَتَهُ، وَلَا يَدَيْهِ، وَلَا رُكْبَتَيْهِ» اهـ.

(٤) الزِّيَادَةُ بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ كُلُّهَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

(٥) قَالَ الرَّئِمْيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «كَذَا نَقَلَ ابْنُ حَزْمٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى وَضْعِ الرَّجُلَيْنِ فِي السُّجُودِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ مَشْهُورٌ حَتَّى لِلشَّافِعِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ» اهـ.

قُلْتُ: خِلَافُهُمْ لَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى الرَّجُلَيْنِ كَمَا فِي تَعْقُبِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ هُنَا، وَكَمَا نَقَلْنَا عَنْ الْمَصْنِفِ نَفْسَهُ مِنْ «الْمَحَلِّ».

لِحَدِيثِ^(١) غَالِبٍ، أَوْ لِنَسْيَانِ الْوُضُوءِ لَهُ^(٢)، أَوْ لِغَيْرِ غُسْلِ رُعَافٍ، أَوْ لِغَيْرِ مَا افْتَرَضَ [عَلَى الْمَرْءِ]^(٣)؛ مِنْ أَمْرِ بِمَعْرُوفٍ، أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ^(٤)، أَوْ إِطْفَاءِ نَارٍ، أَوْ إِسْكَالِ شَيْءٍ فَائِتٍ مِنْ مَالِهِ، أَوْ لِغَيْرِ إِكْرَاهٍ: أَنَّ صَلَاتَهُ فَاسِدَةٌ.

١٢٣. وَاتَّقُوا أَنْ سَتَرَ الْعَوْرَةَ فِيهَا، لِمَنْ قَدَّرَ عَلَى ثَوْبٍ مَبَاحٍ لَهُ^(٥) لِبَاسُهُ: فَرَضٌ.

١٢٤. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَنْ لَيْسَ ثَوْبًا طَاهِرًا، مُبَاحًا (لَهُ)^(٦) لُبْسُهُ^(٧)، كَثِيفًا، وَاحِدًا؛ فَغَطَّى بِهِ سُرَّتَهُ^(٨) وَرُكْبَتَيْهِ وَمَا بَيْنَهُمَا، وَطَرَحَ مِنْهُ عَلَى عَاتِقِهِ: أَنَّ صَلَاتَهُ فِيهِ تُجْزئُهُ، (إِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْتَمِلًا الصَّمَاءَ)^(٩).

١٢٥. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الْقَرْجَ^(١٠) وَالذَّبِرَ عَوْرَةً.

١٢٦. وَاتَّقُوا أَنْ الْفِكْرَةَ^(١١) فِي أُمُورِ الدُّنْيَا لَا تُفْسِدُ الصَّلَاةَ^(١٢).

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «أَوْ لِغَيْرِ غُسْلِ حَدِيثٍ».

(٢) أَيُّ: لِهَذَا الْحَدِيثِ الْغَالِبِ، وَهِيَ هَكَذَا فِي «ب» وَ«ق»، وَفِي «خ»: «أَوْ لِنَسْيَانِ، أَوْ الْوُضُوءِ لَهُ»، وَفِي «ع»: «أَوْ نَسْيَانٍ، أَوْ لَوْضُوءٍ لَهُ»، وَفِي «ز»: «أَوْ نَسْيَانٍ وَالْوُضُوءَ لَهُ!» وَهُوَ تَحْرِيفٌ ظَاهِرٌ؛ كَعَلَّةٍ نَاسَخَ «ز» فِي تَحْرِيفَاتِهِ.

(٣) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق»، وَإِنْ تَحَرَّضَتْ فِي «ز» كَلِمَةُ «الْمَرْءِ» إِلَى «الْأَمْرِ»!

(٤) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«و» وَ«ق»: «الْنَّاسِ».

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ز»، وَفِي «ب»: «أَنْ لَهُ»، وَلَا مَعْنَى لَتِلْكَ الزِّيَادَةِ.

(٦) وَهِيَ فِي «و» وَ«ق».

(٧) كَذَا فِي «و» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«و»: «لِبَاسِهِ».

(٨) كَذَا فِي «ز» وَ«و» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «فَغَطَّى بِسُرَّتِهِ».

(٩) سَقَطَتْ مِنْ «و» وَ«ق» أَيْضًا وَهِيَ فِي «ع».

(١٠) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا، وَفِي «ع»: «الْقُبْلُ».

(١١) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ط» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «الْفَرْجَةُ»!

(١٢) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ»: «إِذَا كَانَتْ هِيَ الْأَغْلَبُ فِيهَا نِزَاعٌ مَعْرُوفٌ، وَالْبَطْلَانُ =

١٢٧. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ شَعَرَ الْحُرَّةِ، وَجِسْمَهَا، حَاشَا وَجْهَهَا وَيَدَيْهَا: عورة^(١).

= اختيار أبي عبد الله بن حامد، وأبي حامد الغزالي. اهـ.

قلت: الذي ذكره الغزالي في «الإحياء» ومال إليه هو بالفعل القول بعدم الإجزاء، حتى قال: «إنه لا يمكن ادعاء الإجماع على الإجزاء؛ لما روي عن بلال بن رباح عن سفيان الثوري؛ أنه قال: من لم يخشع فسدت صلاته. لكنه رجع في آخر كلامه هناك فقال: إلا أن مقام الفتوى في التكليف الظاهر يتقدر بقدر قصور الخلق فلا يمكن أن يشترط على الناس إحصار القلب في جميع الصلاة؛ فإن ذلك يعجز عنه كل البشر إلا الأقلين، وإذا لم يمكن اشتراط الاستيعاب للضرورة، فلا مرد له إلا أن يشترط منه ما يطلق عليه الاسم، ولو في اللحظة الواحدة، وأولى اللحظات به لحظة التكبير؛ فاقصرنا على التكليف بذلك. اهـ. انظر: «إحياء علوم الدين» (١/١٥٩) وما بعدها.

ثم رأيت ابن العبري رحمه الله - في «شرح الموطأ» قد مال إلى القول بعدم الإجزاء إن كانت تلك الخواطر التي غلبت على العبد في صلاته سبباً أمور متقدمة لزمته؛ من الانهماك في الدنيا، وتعلق بعلاقاتها الزائدة، والتشبيث بفضولها، ونحو ذلك، ولم تكن بسبب عارض أو بامر عرض له فيها. ته. على أنه هو أيضاً كان قد ذكر - كما فعل شيخه أبو حامد - ما يبين أن القول بعدم الإجزاء إنما هو قول جماعة من الزهاد، وأرباب القلوب، أما الفقهاء فإنهم ذهبوا إلى أنها مجزئة فقال في صدر كلامه: «اختلف العلماء في أفعال الصلاة التي تقع في حال شروء النية إلى الخواطر المسترسدة، وعزوب الفكر عن الحضور بين يدي الله تعالى: هل تكون مقبولة مُقَدَّراً بها أم لا؟ فصغا الفقهاء إلى أن ذلك مُجَزَّ عنه معتد به، ومال الزهاد إلى أنه لا يُعتدُّ بها، ولا يكتب له أجرها». اهـ. انظر: «القبس شرح الموطأ» (١/٢٥٢) وما بعدها.

(١) قال الرِّيمِيُّ في «العمدة»: «لا إجماع على استثناء اليدين، إنما استثناءهما الشافعي وأبو حنيفة ومالك لا غير، وجعلها أحمد من الموقور بهذا (تنقيح) دعوى الإجماع، والله أعلم. اهـ.

قلت: هذا اعتراض في غير محله، فكلام المصنف رحمه الله معناه: أنهم اتفقوا على أن شعر الحرة وجسدها كله عورة عدا وجهها ويدَيْها، فلم يتفقوا على كونهما من العورة.

١٢٨. واختلَفُوا فِي الْوَجْهِ، وَالْيَدَيْنِ حَتَّى أَظْفَارِهِمَا: أعورة^(١) أم لا؟ ١٢٩. وَاتَّقُوا الْأَمَةَ ذَا سَتَرَتْ فِي الصَّلَاةِ^(٢) شَعْرَهَا، وَجَمِيعَ^(٣) جَسَدِهَا: فَقَدَّأَتِ صَلَاتَهَا.

رَوَيْنَا^(٤) عَنْ عَائِشَةَ^(٥) [أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ] رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لَا يَنْبَغِي لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُصَلِّيَ إِلَّا فِي^(٦) عُنُقِهَا قِلَادَةً، أَوْ خَيْطًا، أَوْ سَيْرًا، أَوْ شَيْءًا.

١٣٠. وَاتَّقُوا عَلَى جَوَازِ الصَّلَاةِ^(٨) فِي (كُلِّ) مَكَانٍ، مَا لَمْ يَكُنْ جَوْفَ الْكَعْبَةِ، أَوْ الْحِجْرِ^(١٠)، أَوْ ظَهَرَ الْكَعْبَةِ، أَوْ مَعَاظِنَ الْإِبِلِ، أَوْ مَكَانًا فِيهِ نَجَاسَةٌ،

(١) بعدها في «ب» و«ز» زيادة «هي».

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» زوا «في صلاتها».

(٣) كذا في «ز» و«ع» و«ط» أيضاً، وفي «ب» وفي جميع «ولا معنى لتلك الزيادة».

(٤) في «ب»: «وقد رَوَيْنَا»، وفي «ز»: «ورَوَيْنَا».

(٥) أخرج البيهقي في «السنن الكبير» (رقم ٣٢٦٧)؛ من طريق أبي عبيد، عن القزاري، عن عبد الله بن سيار، عن عائشة بنت طلحة، عن عائشة: أنها كرهت أن تُصَلِّيَ المرأةُ عَطْلًا، ولو أن تُعَلَّقَ في عُنُقِهَا خَيْطًا. قال أبو عبيد: «قوله: عَطْلًا؛ يعني: التي لا تحلي عليها». اهـ. تنبيه: في «سنن البيهقي»: «عبيد الله بن يسار»، وهو تحريف كما نبهني إليه صاحبنا الشيخ سعيد السناري - أحسن الله إليه - قال: «وصوابه: «عبد الله بن سيار»، وهو على الجادة في طبقات «غريب الحديث» لأبي عبيد».

قلت: وهو مروي أيضاً عن أنس بن سيرين؛ كما عند عبد الرزاق في «مصنفه» (رقم ٥٠٤٤ و٥٠٤٥).

(٦) وهي في «ز» أيضاً.

(٧) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «إلا وفي».

(٨) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ»: «وعلى أن الصلاة»، وفي «ع»: «على أن الصلاة تجزئ».

(٩) وهي في «و» و«ع» و«ط».

(١٠) كذا في «ب» و«يَقْلًا»، وفي «ع»: «أو جوف الحجر».

أو حماماً، أو مقبرة، أو إلى قبر أو عليه، (أو مكاناً مغصوباً يُقَدَّرُ على مفارقتِهِ) ^(١)، أو مكاناً يُسْتَهْزَأُ فيه بالإسلام، أو مسجد الضرار ^(٢)، أو بلاد ^(٣) ثمود لمن لم يَدْخُلْهَا بأكياً ^(٤) ^(٥).

١٣١. وَاتَّقُوا عَلَى جَوَازِ الصَّلَاةِ فِي كُلِّ ثَوْبٍ، مَا لَمْ يَكُنْ حَرِيراً، أَوْ فِيهِ حَرِيرٌ، أَوْ مَغْصُوباً، أَوْ مُعْضَظراً، أَوْ فِيهِ نَجَاسَةٌ، أَوْ جِلْدٌ مَيْتَةٍ، أَوْ ثَوْبٌ مُشْرِكٍ ^(٦).

١٣٢. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ مَا عَدَا الْمِرَاةَ، وَالْكَلْبَ، وَالْحِمَارَ ^(٧)، وَالْهَرَّ، وَالْمُشْرِكَ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ.

١٣٣. وَاتَّقُوا أَنَّ مَا مَرَّ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ وَرَاءَ السُّتْرَةِ - وَهِيَ (فِي) ^(٨) أَرْتَفَاعٍ ^(٩).

(١) وهي في «ز» و«ق» و«ع» و«ن» أيضاً وعلى الأخير اعتمد في «ط» فأثبتها.

(٢) كذا في «ن» أيضاً، وفي «ب»: «أو مسجداً لضرار»، والرسم يحتمل كليهما؛ لعدم وجود مسافة بين الكلمتين، وفي «ز»: «أو مسجد ضرار»، وفي «ق»: «بمسجد الضرار»، وفي «ع»: «أو مسجد النصراني أو المصراطي» وهو تصحيف ظاهر.

(٣) كذا في جميع النسخ في «ز» و«ق» و«ع».

(٤) قال ابن تيمية في «نقده»: «الصلاة في المجزرة، والمزبلة، وقارعة الطريق لا تصح في المشهور عند كثير من أصحاب أحمد، بل أكثرهم. والصلاة في الحُشْرِ كذلك عند جمهورهم، وإن صلى في مكان طاهر منه». اهـ.

(٥) زاد بعدها الزبيري على سبيل الاستدراك: «قلت»: وأجمعوا على أن من طهر بدنه وثوبه، وموضع صلاته، وصلى؛ فقد أدى ما عليه، والله أعلم. اهـ.

(٦) كذا في «ق»، ومعناها ظاهر، وفي جميع نسخ الكتاب و«ع» أيضاً: «مُشْرِكاً» ومعناها صحيح أيضاً، وإنما لم أثبتها لوجوب مجيئها منصوبة منونة إن كانت بهذا المعنى: «مُشْرِكاً»، وكذا كلمة «ثوب» قبلها. والله أعلم.

(٧) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «الحمير» بالجمع.

(٨) سقطت من «ز» أيضاً.

(٩) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «ارتفاع قد»، وفي «ط»: «ارتفاع قدر»، وقد =

آخِرَةُ الرَّحْلِ، وَفِي جُلَّةِ ^(١) الرُّمَحِ -: أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ.

١٣٤. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ قَرَّبَ مِنْ سُتْرَتِهِ؛ مَا بَيْنَ (مَقْدَارِ) ^(٢) مَمَرِ الشَّاةِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَذْرُعٍ: فَقَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ.

١٣٥. وَاتَّقُوا عَلَى كَرَاهِيَةِ الْمُرُورِ بَيْنَ (يَدَيِ) ^(٣) الْمُصَلِّي وَسُتْرَتِهِ، وَأَنْ فَاعِلَ ذَلِكَ آثِمٌ.

١٣٦. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَنْ اسْتَنْجَى بِمَا يَجُوزُ الِاسْتِنْجَاءُ بِهِ عَلَى الْوُثْرِ ^(٤)، مِنْ ثَلَاثَةِ أَشْخَاصٍ ^(٥)، مُخْتَلِفَةٍ: الْأَجْرَامِ فَصَاعِداً، حَتَّى يُنْقِيَ ^(٦) مَلْهُنَالِدَ كَ، ثُمَّ

= أثبتهما محقق «ق» واضعاً إياها بين معقوفتين؛ اعتماداً على وجودها في «ط».

(١) في «ب» و«ز» و«ق» وفي نسخ «ق» كما ذكر محقق «الإقناع» د/فاروق حمادة: «حلة» بالمهملة، والصواب ما أثبتناه من «خ» بالمعجمة.

وَجُلَّةُ الرُّمَحِ: غَلْظُهُ، وَهُوَ لَفْظُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي «المدونة» (١/٣)، قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ - وَقَدْ ذَكَرَ قُلَّةَ السُّتْرِ: قَالَ ابْنُ وَهْبٍ: وَقَالَ مَالِكٌ: ذَلِكَ نَحْوُ مِنْ عَظَمِ الذَّرَاعِ، وَإِنْ لَاحِظَ أَنْ يَكُونَ فِي جُلَّةِ الرُّمَحِ، أَوِ الْحَزْدَةِ، وَمَا شَبَّهَ ذَلِكَ. اهـ.

وَفِي «ع» مَكَانٌ قَوْلُهُ: «وَفِي جُلَّةٍ»: «وَمَرَحِلَةٍ» أَوْ كَلِمَةٍ نَحْوَهَا، وَهُوَ تَصْحِيفٌ عَمَّا فِي «خ».

(٢) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً، وهي في «ع».

(٣) وهي في «ز» و«ق».

(٤) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «الدبر»، وهو تصحيف من المثبت.

(٥) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «أجناس» وفي «ع»: «أشخاص» أَوْ كَلِمَةٌ نَحْوَهَا، وَلَعَلَّهَا تَصْحِيفٌ مِنَ الْمَثَبِ، وَفِي «ق»: «أحجار».

وَأَنَّ نَسْجَاجَ شَعْنٍ، وَتُقَالُ لِكُلِّ مَا لَهُ جِرْمٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ - وَإِنْ كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا مَعَ سَوَادِ الْإِنْسَانِ خَاصَّةً - قَالَ فِي «العين»: «... وَكُلُّ شَيْءٍ رَأَيْتَ جِسْمَانَهُ فَقَدْ رَأَيْتَ شَخْصَهُ، وَجَمْعُهُ: الشُّخُوصُ وَالْأَشْخَاصُ». اهـ.

(٦) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «يُنْقِي»، وفي «ق»: «يُلْقِي».

توضاً بماء كما ذكرنا، وفي إناء كما وصفنا، وضوءاً كما نعتنا، ثم لم يأت شيئاً مما ذكرنا أن ما عداه لا ينقض الوضوء، ولا مس شيئاً من جلده بيده وعلية ثوب كما شرطنا؛ قام [في] جماعة^(١)، ونوى (إمامة^(٢)هم) في تلك الصلاة، وهو^(٣) كما حدّثنا، وهي راضية^(٤)، (فوقف^(٥)) في مكان مساوٍ لموقفهم^(٦) - ليس أعلى منه^(٧) - ووقف أمامهم في غير محراب، فكبر، ونوى في تكبيره

(١) سقطت من «ع» أيضاً.

(٢) في «ز»: «فأتى جماعة».

(٣) وهي في «ز» و«ع».

(٤) كذا في «ب» و«و» و«ز» وفي «خ»: «وهي» وهي محتملة أيضاً، ويمكن أن تحفل على ما وصفه قبل من صفة الصلاة ومواقفها والعمل فيها، ونحو ذلك، لكن الأقرب للسياق ما أثبتناه، ويقصد به ما حدّده من صفة الإمام الذي تجوز إمامته، ونحو ذلك.

(٥) هنا في «ب» و«ز» زيادة: «به».

(٦) وهي في «ز».

(٧) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «لوقوفهم».

(٨) أكثر كلام العلماء مُنصرف على حكاية الاختلاف في وقوف الإمام في مكان أرفع من مكان المأمومين، لا أخفض منه؛ لتكلم الصحابة رضي الله عنهم في تلك الصورة فقط. ووجود اختلاف في عكس تلك الصورة - أعني وقوف الإمام في مكان أخفض من المأمومين - محتمل أيضاً، ليس ببعيد، وفي «شرح مسلم» للنووي (٣٤/٥): «... لكنه يُكزّه ارتفاع الإمام على المأمومين، لا انخفاض الإمام على المأمومين، وهو خطأ كما ترى، ولعل ندره كلام العلماء في هذه الصورة را جعاً للتعليل أكثرهم للمنع من الأولى كونها مظنة تكبير الإمام على المأمومين، بعكس الصورة الأخرى التي لا يتصور فيها وجود كثير في الغالب».

وفي «المحلى» (٨٦/٤): «وقال بعض المخالفين: هذا من الكبير. قال عليّ: هذا باطل، ويُعكس عليهم في إجازتهم صلاة المأمومين في مكان أرفع من مكان الإمام، فيقال =

وقبل تكبيره مُتصلاً^(١) بتكبيره تلك الصلاة التي يُصليها^(٢) بعينها؛ فقال: الله أكبر، ورفع يديه، ثم تعوّد بالله من الشيطان الرجيم، وقرأ بأمّ القرآن يفتتحها / بيسم الله الرحمن الرحيم، ثم قرأ سورة (معها)^(٣)، فجهر حيث ينبغي الجهر^(٤)، وأسّر حيث ينبغي الإسرار^(٥)، ثم كبر وركع^(٦)، فاطمأن في ركوعه حتى استقرت أعضاؤه كلها، وقال وهو راكع: سبحان ربّي العظيم (ثلاثاً)^(٧)، ولم يقرأ شيئاً من القرآن في حال ركوعه، ثم قال: سميع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد. واطمأن قائماً حتى اعتدلت أعضاؤه [كلها]^(٨)، ثم كبر وخرّ ساجداً، وجافي يديه عن ذراعيه وفخذه^(٩)، ووضع جبهته وأنفه مكشوفين، ويديه (وركبتيه)^(١٠) ورجليه^(١١) على ما هو عليه قائم مما يحلّ افتراشه^(١٢) للصلاة؛ وهو نحو ما

= لهم: هذا كبر من المأمومين ولا تقلّوا. يلزم مهم على هذا أن ينعوا أيضاً من صلاة الإمام متقلداً سيفاً، ولا يسدّ دُرع؛ فهذا أدخل في الكثير من صلاته في مكان عالٍ. اهـ.

(١) هنا في «ز» زيادة: «معلناً»، وليست في شيء من سائر النسخ أو الأصول.

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «التي يصلي» بغير هاء الضمير.

(٣) وهي في «ز» و«ع».

(٤) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ز»: «ثم كبر ورفع يديه».

(٥) سقطت من «ز» أيضاً، وفي «ع».

(٦) سقطت من «ز» و«ع» أيضاً. و زاد بعدها في «ب»: «وقال وهو راكع»، وهو خطأ كما ترى، لذا حذفها في «ط».

(٧) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ع»: «وفخذه عن جنيبه»!

(٨) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٩) قوله: «ورجليه» موجود في «ز» أيضاً، لكنه سقط من «ع».

(١٠) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ»: «إفراشه»! وفي «ع» بنفس رسم «افتراشه» لكن بدون نقط التاء.

يَجْلُ لِبَاسُهُ (فيها) (١)، وقال في سجوده: سبحان ربِّي الأعلى ثلاثاً، واطمأنت أعضاؤه كلها، ولم يقرأ في سجوده شيئاً من القرآن، ثم رَفَعَ رأسه مُكَبِّراً، وجَلَسَ [مُعْتَدِلًا] (٢) (حتى اطمأنت أعضاؤه جالساً) (٣)، ثم كَبَّرَ وسَجَدَ أخرى كالتالي وَصَفْنَا، ولا فَرْقَ بين (٤) كلِّ ما قلنا فيها، ثم قام (٥) مُكَبِّراً، ثم عَمِلَ هكذا في الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ، فإن كانت صَلَاتُهُ (٦) غير الصُّبْحِ جَلَسَ بعد الثَّانِيَةِ وَتَشَهَّدَ - ولا نَقْدِرُ على إجماع فيما يفعل في الجُلُوسِ؛ فقال الشَّعْبِيُّ (٨): «لا يَزِيدُ على التَّشَهُّدِ». وقال الشَّافِعِيُّ (٩): «ويُصَلِّي على محمدٍ عبده ورسوله، ثم يعودُ فيقول، ثم قام مُكَبِّراً» (١٠)، ففعل كما قلنا في الرَّكْعَةِ الأولى في كلِّ ما قلنا فيها؛ مِنْ قِرَاءَةِ سُورَةٍ مع أَمِّ الْقُرْآنِ، وتَعَوُّذٍ وَتَسْمِيَةٍ، وغير ذلك. فإن كانت غيرَ الْمَغْرِبِ

(١) وهي في «أيضاً أ»، وفي «ع»: «وهو ما يحل لباسه فيها».

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و»: «ثم كبر وجلس».

(٣) سقطت من «ع» أيضاً أ، في «ز».

(٤) وهي «ع»، وفي «ز» أ أيضاً لكن بإسقاط «جالساً».

(٥) في «ب» و«ز»: «في».

(٦) كذا في «ع» و«ز» أيضاً أ، وفي «ب»: «قال».

(٧) كذا في «ع» و«ز» أيضاً، وفي «ب»: «صلاة» بغير هاء الضمير.

(٨) لم ينفرد الشَّعْبِيُّ بهذا، بل هو مذهب عطاء وطاوس والنَّخَعِيِّ أيضاً، وبه قال الثوري وأحمد وإسحاق وغيرهم؛ وإنما انفرد الشَّعْبِيُّ بقوله: «إنَّ فاعِلَ ذلك يسجد للسهو». فعند ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٣٠٧/٩٠)، قال: «حدثنا جرير، عن نُعَيْمِ الْقَلْبِيِّ، عن مُطَرِّف، عن الشَّعْبِيِّ، قال: فَوَدَّ في الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ على التَّشَهُّدِ، فعليه سجدة سهو». اهـ. وحكاها عنه ابن المنذر في «الأوسط» (٣٨٠/٣) بدون إسناد.

(٩) انظر: «الأم» (١١٧/١-١١٨)، ط. دار المعرفة.

(١٠) كذا في جميع نسخ الكتب الثلاث: ثم يعود فيقول، ثم قام مكبراً، وفي «ع»: «ثم يعود ويقوم مكبراً» ولعلها أوجه.

وَالصُّبْحِ، فَرَكْعَتَانِ كَمَا قُلْنَا (قَبْلُ) (١)، وَلَا فَرْقَ، حَتَّى إِذَا جَلَسَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ تَشَهَّدَ التَّشَهُّدَ الْمَرْوِيَّ (٢) عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ مَسْعُودٍ (٣)، وَابْنِ عَبَّاسٍ (٤) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ثُمَّ صَلَّى (٥) عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ الصَّلَاةَ الْمَرْوِيَّةَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ إِذْ سَأَلَهُ بَشِيرُ بْنُ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيُّ، ثُمَّ سَلَّمَ عَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ

(١) سقطت من «ز» أيضاً أ.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وزاد في «ب» بين كلمتي «التشهد» و«المروي» كلمة «النبي»، وهو خطأ ظاهر كما ترى، لذا لم يثبتها في «ط».

(٣) متفق عليه، «البخاري» (٧٩٧)، و«مسلم» (٤٠٢). وصيغته كما علمه إمام رسول الله ﷺ:

«التحيات لله، والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام

علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله».

(٤) عند مسلم (٤٠٣). وصيغته كما علمه إمام رسول الله ﷺ: «التحيات المباركات، الصلوات

الطيبات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله

الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله».

قلت: وقد خصَّ هَذَيْنِ التَّشَهُّدَ بِمَا لَذَكَرَ دُونَ مَا سِوَاهُمَا؛ لَكُونَهُمَا مِمَّا أُجْمِعُ عَلَى التَّشَهُّدِ

بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا؛ كَمَا حَكَاهُ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (٤٣٧/٣) وَغَيْرِهِ.

(٥) كذا في «ز» أيضاً أ، وفي «ب»: «يصلي».

(٦) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز»: «بشر»، وهو خطأ. وهو بشير بن سعد الأنصاري رضي الله

عنه، ولد النعمان بن بشير، وحديثه هذا عند مسلم (٤٠٥) وغيره من حديث أبي مسعود

الأنصاري، قال: أئانا رسول الله ﷺ ونحن في مجلس سعد بن عباد، فقال لله بشير بن

سعد: أَمَرَنا اللَّهُ تَعَالَى أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَكَيْفَ نُصَلِّيُ عَلَيْكَ؟ قَالَ: فَسَكَتَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تَمَنِينَا أَنَّهُ لَمْ يَسْأَلْهُ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُولُوا: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى

مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ؛ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِ

مُحَمَّدٍ؛ كَمَا بَارَكْتَ عَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي الْعَالَمِينَ؛ إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ، وَالسَّلَامُ كَمَا قَدْ

عَلِمْتُمْ». اهـ.

شماله تليمة بين: السلام عليكم ورحمة الله^(١)، السلام عليكم (ورحمة الله، ونوى الخروج من الصلاة)^(٢)، وهو موضح ليس من المواضع التي ذكرنا قبل أن ما عداها (ما متفق على إباحة الصلاة فيه)^(٣)، ولا كان على شيء مما ذكرنا أن ما عداها^(٤) مباح الصلاة عليه، ولم ينفخ، ولا ضحك، ولا بكى، ولا تبسم، ولا التفت، ولا سها، ولا تخصر^(٥)، ولا كفت^(٦) شعر^(٧)، ولا ثوباً، ولا فرقع^(٨) أصابعه، ولا شبكها، ولا مرأمة شيء مما ذكرنا أن ما عداها متفق على^(٩) أنه لا يقطع الصلاة، ولا صلت إلى جنبه امرأة، ولا رفع بصره إلى السماء، ولا عمل عملاً، ولا سمى أحداً غير النبي ﷺ في صلاته، ولا دعا

(١) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، لمزاد في «ع»: «و بركاته».

(٢) ما بين القوسين ساقط من «ز» أيضاً، وفي «ع».

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ» موضع الصلاة، ولا معنى لتلك الزيادة.

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «مباح الصلاة عليه».

(٥) ما بين القوسين في «ع» أيضاً، أحياناً يختل في بعض ألفاظه، وأثبتها في «ز» إلى قوله: «إباحة الصلاة عليه» ثم انتقل نظره إلى ما بعدها، فأتبعها بقوله: «ولم ينفخ... إلخ».

(٦) كذا في «ع»، ويمكن أن تقرأ هكذا في «خ» أيضاً، وفي «ب» «تخصر» وهو خطأ، وفي «ز»: «يحضر»!

(٧) كذا في جميع الأصول، وفي «ز»: «لَفَّ»، وهو من تصرفات الناسخ على عادته في التصرف في الكلمات التي يصعب عليه قراءتها.

(٨) كذا في «ب» و«ز» وفي «ع»: «سعره»، هو من سب في القول بعدد: «و لا ثوبه» بالهاء أيضاً.

(٩) كذا في «ب» و«ز» وفي «ع»: «و لا رفع» وهو خطأ، وفي «ع»: «نقض» أو كلمة نحوها.

(١٠) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «متفق عليه».

بغير [ما]^(١) شبه^(٢) القرآن فيها، ولا تحتم في إبهام، أو سبابة، أو وسطي، ولا قال: الحمد لله في عطاس - إن كان منه - ولا سبح مريداً مخاطبة إنسان: فقد أتى الصلاة، وأتمها كمطراً.

على أننا قد رؤنا عن عطاء^(٣) كراهية الشجود على غير التراب، أو البطحاء، أو الحصى.

١٣٧. واتفقوا على أن من فعل ما ذكرنا^(٤)، وهو منقرد، ولم يجد من

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ب» و«ع»، وهي غير واضحة في «خ»، ويمكن أن تقرأ شبه أو «شبيه» أو نحو ذلك، وقد سقطت من «ز» بالكلية.

(٣) قال في «المحلى» (٨٣/٤): «والصلاة جائزة على الجلود، وعلى الصوف، وعلى كل ما يجوز القعود عليه إذا كان طاهراً، وجائز للمرأة أن تصلي على الحرير، وهو قول أبي حنيفة، والشافعي، وأبي سليمان وغيرهم، وقال عطاء: لا تجوز الصلاة إلا على التراب والبطحاء» اهـ.

قلت: ولم أجد هذا مستنداً عن عطاء رحمه الله، والذي وجدته عنه خلاف ذلك؛ فقد قال ابن أبي شيبة في «مصنفه» (رقم ٤٠٧١): «حدثنا عيسى بن يونس عن الأوزاعي، قال: رأيت عطاء يصلي على بساط أبيض في المسجد الحرام، وليس بينه وبين الطواف أحد» اهـ.

وقد روي ذلك ونحوه - أي: كراهية الصلاة والسجود على غير الأرض - عن ابن مسعود رضي الله عنه، (لكن قال ابن المنذر: «وليس بثابت عنه»)، وعن النخعي: كراهية الصلاة على الطنافس، وعن ابن المسيب وابن سيرين: أن ذلك بدعة، وينحوه عن جابر بن زيد ومجاهد وغيرهما. وانظر: «مصنف ابن أبي شيبة» (باب من كره الصلاة على الطنافس، وعلى شيء دون الأرض)، و«الأوسط» لابن المنذر (١٠٥/٥) أو ما بعدها.

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «وكما ذكرنا».

يُؤْتُهُ، وَلَا مَنْ يَأْتُمُّ (هو) ^(١) به ^(٢)، أَوْ كَانَ مَعْذُورًا فِي صَلَاتِهِ مُفْرَدًا لَوَ وَقْتُ ^(٣) تِلْكَ الصَّلَاةِ قَائِمٌ بَعْدُ، أَوْ كَانَ قَدْ نَسِيَهَا أَوْ نَامَ ^(٤) عَنْهَا وَإِنْ ^(٥) خَرَجَ وَقْتُهَا، مَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ إِلَى ابْتِضَاعِ الشَّمْسِ، أَوْ حِينَ اسْتَوَا نَهَاوَمَا بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِهَا، وَلَمْ يَكُنْ عَبْدًا أَبَدًا: فَقَدْ أَتَى صَلَاتَهُ كَمَا أُمِرَ ^(٦).

وَلَا سَبِيلَ إِلَى إِجْمَاعٍ جَائِزٍ فِي الْمَأْمُومِ أَصْلًا.

١٣٨. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَنْ قَرَأَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ سَجْدَةً مِنْ سَجَدَاتِ الْقُرْآنِ، [هـ] فَخَرَّ لَهَا سَاجِدًا، ثُمَّ عَادَ إِلَى صَلَاتِهِ: أَوْ أَنَّ صَلَاتَهُ لَمْ يَفْقُضْ ^(٨).

(١) سقطت من «ز» أيضًا.

(٢) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» و«ع»: «مع»، والمثبت أصح وأظهر.

(٣) كذا في «ز» أيضًا، وفي «ب» و«ع»: «وقت» بغير واو قبلها، والمثبت أصح.

(٤) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» و«ع»: «نسي» بغير هاء.

(٥) كذا في «ز» أيضًا، وفي «ب»: «قام».

(٦) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» و«ع»: «أو» موهى تغيير بالحجة: «لَا شَيْءَ سَلَمَ بِهِ» - كصداقة بعد خر وج وقتها دون غلظت نفسها، جائزة على مذهب الجميع؛ وهو خطأ بين، والصواب ما أثبتناه، (وإن) على معنى أن ذلك جائز عند الجميع إن كان قد خرج وقتها لنسيان، أو نوم، والله أعلم.

وفي «ع»: «وإن من» أو لا معنى لهذه الزيادة.

(٧) في «ز»: «ولم يكن غير أنني؛ فقد أدى صلاته كاملاً» أو هو من عجيب تحريفات وتصرفات ناسخ «ز» التي أشرنا إليها غير مرة؛ سواء في مقدمة التحقيق أو في أعطاف تعليقاتنا على الكتاب.

(٨) بقي قبل نهاية هذه الصفحة قوله: «وعلى أن الصلوات المفروضة»، وقد اخترنا إثباتها كما هي في موضعها من «ب» و«و»؛ لكونه أليق بها، وستأتي في (فقرة ١٤٧) إن شاء الله تعالى.

١٣٩. وَاتَّقُوا أَنَّهُ إِنْ سَجَدَ فِيهَا عَامِدًا، ذَاكِرَ أَلَمَّا ^(١) فِي صَلَاةٍ: غَيْرِ السُّجُودِ الْمَلُوبِ بِهِ، وَغَيْرِ السُّجُودِ ^(٢) (الذي في القرآن) ^(٣)، وَغَيْرِ سَجُودِ السَّهْوِ: أَنَّ صَلَاتَهُ تَقْسُدُ.

١٤٠. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ أَكْثَرُ مِنْ خَمْسِ عَشْرَةِ سَجْدَةٍ.

١٤١. وَاتَّقُوا مِنْهَا عَلَى عَشْرِ ^(٤)، وَاخْتَلَفُوا فِي الَّتِي فِي «ص»، وَفِي

(١) كذا في «ع» أيضًا، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «لأنه».

(٢) كذا في «ع» أيضًا، وفي «ب» و«ز»: «وغير هذا السجود».

(٣) سقطت من «و» و«ق» أيضًا، وهي في «ع».

(٤) قال الرُّمِّيُّ فِي «العمدة»: «كذا ادَّعى ابن حزم الإجماع منها على عَشْرِ، وليس كما ادَّعى، بل المُجْمَعُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعُ سَجَدَاتٍ، وَالْإِخْتِلَافُ بَيْنَهُمْ فِي مَا عَدَا ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

قال ابن لوزين في «الروض الباسم» (١٩٠/١-١٩١): «فاعلم أنه لا نزاع بين الأمة (على قول ابن حزم)، وبين الجماهير (على قول غير ه) إلا في خمس سجدات، هي: ثلاث في المفضل، وسجدة في (ص)، والسجدة الثانية من سورة الحج».

فأما سجدات المفضل فأحدها في «النجم» وهاها البخاري... ثم أخذ رحمه الله في ذكر أدلة كل واحدة من هذه السجدات من السنة؛ ثم قال: فهذه الخمس السجدات المختلف فيها، قد تابعه في كل واحدة منها من ذكرنا، وأما العشر البواقية؛ فإن أبا محمد بن حزم ادَّعى إجماع الأمة على السجود فيها، وذكر ابن هبيرة أنه قول فقهاء الأئمة الأربعة وأتباعهم. قلت (ابن الوزير): وهو قول الزيدية، بل مذهب الزيدية: أن السجدات خمس عشرة على ما روى عمرو بن العاص، وهو مذهب أحمد بن حنبل وغيره من أهل العلم، إلا أن الفقيه جمال الدين الرُّمِّيَّ ذكر في كتابه «عمدة الأئمة في إجماع الأئمة»: أن الإجماع لم يتعقد على عشر سجدات، وإنما انعقد على أربع؛ والصواب قبول رواية ابن حزم؛ فإنه ثقة مطلق، ووجود الخلاف الشاذ لا يقدر في رواية ثقات العلماء في الإجماع؛ لأنه يمكن =

يؤمته، ولا من يأتى تم (هو) (١) به (٢)، أو كان معذوراً في صلاته منفرداً ولو وقت (٣) تلك الصلاة قلتم بعد، أو كان قد نسيها (٤) أو نلّم (٥) عنها وإن (٦) تخرج وقتها، ما لم يكن بعد صلاة الصبح إلى انبساط الشمس، أو حين استوائها، وما بعد العصر إلى غروبها، ولم يكن عبد آتياً: فقد أدى صلاته كما أمر (٧).

ولاسبيل إلى إجماع جاز في المأموم أصلاً.

١٣٨. واتفقوا على أن من قرأ وهو في الصلاة سجدة من سجديات القرآن،

فحزرها ساجداً، ثم عاد إلى صلاته: أن صلاته لا تنقض (٨).

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ» واو «اع» فقه والمثبت أصح وأظهر.

(٣) كذا في «ز» أيضاً وفي «ب» واو «اع»: «وقت» بغير واو قبلها، والمثبت أصح.

(٤) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» و«ع»: «نسي» بغير هاء.

(٥) كذا في «ز» أيضاً وفي «ب»: «قام».

(٦) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ»: «أو»، وهو تغيير للمعنى بالكلية؛ لأن به ستكون الصلاة بعد خروج وقتها دون عذوب، نلّم نسيان، جائزة على مذهب الجميع؛ وهو خطأ بين، والصواب ما أثبتناه، (وإن) على معنى أن ذلك جائز عند الجميع إن كذا قد خرج وقتها لنسيان، أو نوم، والله أعلم.

وفي «ع»: «وإن من»؛ ولا معنى لهذه الزيادة.

(٧) في «ز»: «ولم يكن غير أنى»؛ فقد أدى صلاته كاملاً؛ وهو من عجيب تحريفات وتصرفات ناسخ «ز» التي نلّمنا إليها غير مرة؛ سواء في مقدمة التحقيق أو في أعطاف تعليقاتنا على الكتاب.

(٨) بقي قبل نهاية هذه الصفحة قوله: «وعلى أن الصلوات المفروضة»، وقد اخترنا إثباتها كما هي في موضعها من «ب» و«ز»؛ لكونه أليق بها، وستأتي في (فقرة ١٤٧) إن شاء الله تعالى.

١٣٩. واتفقوا أنه إن سجد فيها علمداً، ذاكر أنه (١) في صلاة: غير السجود المأمور به، وغير السجود (٢) (الذي في القرآن) (٣)، وغير سجود السهو: أن صلاته تنقض.

١٤٠. واتفقوا على أنه ليس في القرآن أكثر من خمس عشرة سجدة.

١٤١. واتفقوا منها على عشر (٤)، واختلفوا في التي في «ص»، وفي

(١) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ز» و«و» ق: «لأنه».

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و»: «وغير هذا السجود».

(٣) سقطت من «ز» و«و» أيضاً، وفي «ع».

(٤) قال الرّيمي في «العمدة»: «كذا ادعى ابن حزم لإجماع منها على عشر، وليس كما ادعى، بل المجمع عليه من ذلك أربع سجديات، والاختلاف بينهم فيما عدا ذلك، والله أعلم».

قال ابن الوزير في «الروض الباسم» (١/١٩٠-١٩١): «فاعلم أنه لا نزاع بين الأمة (على قول ابن حزم)، وبين الجماهير (على قول غيره) إلا في خمس سجديات، هي: ثلاث في المفصل، وسجدة في (ص)، والسجدة الثانية من سورة الحج».

فأما سجديات المفصل فأحدها في «النجم» رواها البخاري. ثم أخذ رحمه الله في ذكر أدلة كل واحدة من هذه السجديات من السنة؛ ثم قال: فهذه الخمس السجديات المختلف فيها، قد تابعه في كل واحدة منها من ذكرنا، وأما العشر البواقي؛ فإن أبا محمد بن حزم ادعى إجماع الأمة على السجود فيها، وذكر ابن هبيرة أنه قول فقهاء الأمة الأربعة وأتباعهم. قلت (ابن الوزير): وهو قول الزيدية، بل مذهب الزيدية: أن السجديات خمس عشرة على ما روى عمرو بن العاص، وهو مذهب أحمد بن حنبل وغيره من أهل العلم، إلا أن الفقيه جمال الدين الرّيمي ذكر في كتابه «عمدة الأئمة في إجماع الأئمة»: أن الإجماع لم ينعقد على عشر سجديات، وإنما انعقد على أربع؛ والصواب قبول رواية ابن حزم؛ فإنه ثقة مطلع، وجود الخلاف الشاذ لا يقدح في رواية ثقات العلماء في الإجماع؛ لأنه يمكن =

أنهم ادَّعوا أهل عصر من الأعصار وأن ذلك الخلاف تقدّم الإجماع، أو تأخّر عنه ممن لم يصح له الإجماع، انتهى كلامه.

قلت (محمد): «وهذا جواب غير مَرَضِيٍّ من ابن أبي نعيم رحمه الله؛ فليس الإجماع حكاية أو رواية تُروى كرواية الأخبار، أمّا ما كان منه قطعاً فظاهر، فإن من شرط القطعي كُفْرُ مخالفه إذا كان بحيث لا يخفى على مثله، وأمّا ما كان منه ظناً - كما هو حال أكثر ما يحكيه المصنف في هذا الكتاب على الصحيح - فإن مبناه على غلبة الظن بعدم وجود مخالف؛ فإن وجد المخالف كان هذا قادحاً فيما يحكيه بلا إشكال، ولا تردّد. فإذا ادَّعى أبو محمد رحمه الله أو غيره الإجماع على عشر سجّادات، فأثبت الرّئيبي أو غيره وجود خلاف في ستّ منها، أو غير ذلك، كان هذا قادحاً في حكاية الإجماع على عشر بلا شك».

قال ابن تيمية رحمه الله: «إلّا قال واحد، أو اثنان، أو ثلاثة: نحن لا نعلم في هذا نزاعاً، أو نظن أنه لا نزاع في ذلك؛ لم يكن هذا مما يُوجب أن جميع أمة محمد ﷺ من أولهم إلى آخرهم يجب عليهم تقليد هذا الظان فيما ظنّه؛ فيه لا يجب عليهم تقليدُه فيما يقطع به، فكيف يجب عليهم التّسليم لغيره؟... وليس هذا ممّا يُزَلُّ به ما يرويه من الأخبار؛ فإن ذاك خبر منه عمّا سمعه، أو رآه، ليس هو خبر أعما يظنه بالاستقراء... وذلك أنه ليس نقل الإجماع، ونفي النزاع، مثل نقل ما سُمع من الأخبار؛ فإن هذا غاية الاستقراء. اهـ. من «ردّه الكبير على السّبكي في مسألة الطلاق المعلق» (٦٨/٢).

وأما ما يتعلق بتعقب الرّئيبي ههنا، وزعمه بأن المُجمّع عليه من سجود التلاوة أربع سجّادات فقط لا عشر، فهو وهمٌ مخض، وقد ذكر هو المسألة في «المعاني البديعة» (١٧١/١-١٧٣)، وذكر اختلاف الناس فيها، فلم يُثبت شيئاً من ذلك، ولعله اعتمد في ذلك على ما حكاه هناك عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما؛ من قولهما بأن في القرآن أربع سجّادات من العزائم: سجّدتان في الحج، وأخر النجم، وأخر العلق.

قلت: كذا حكى عنهما، والمشهور المروي عنهما رضي الله عنهما: أن عزائمها أربع: (الم تنزيل)، و(حم السجدة)، و(النجم)، و(العلق). وعنهما أيضاً: أن عزائمها اثنتان فقط: (الم)، و(حم)، وأنهما وُكِّدَ من سواهما. انظر: «مصنّف عبد الرزاق» (٥٨٣)، و«سنن»

الآخرة^(١) التي في «الحج»، وفي ثلاث اللّواتي^(٢) في المُفَصَّل^(٣).

١٤٢. واتَّفَقُوا على أن التي في «حم»، و«الم» (السجدة)^(٤): من عزائمها.

١٤٣. واتَّفَقُوا أن قراءة القرآن لغير المُحدِّث، والجُنُب، والحائِض، وفيما عدا الخلاء والحَمَام: حَسَنٌ.

١٤٤. واتَّفَقُوا على أنه من نام عن صلاة أو نسيها، أو سكر من حمير، حتى خرّج وقتها: فعليه قضاؤها أبداً.

١٤٥. واتَّفَقُوا على أن صلاة العيدين، وكُسوف الشمس^(٥)، وقيام ليالي رمضان: ليست فرضاً، وكذلك التَّهَجُّد على غير رسول الله ﷺ^(٦).

= البيهقي (٣١٥/٢)، و«الأوسط» لابن المنذر (٢٦٨-٢٦٩/٥).

وعلى كل حال؛ فالكلام هنا على عزائم سجود التلاوة، لا المشروع منها عاقبة، وبين الأمرين فرق كما لا يخفى.

وقد حكى هذا الإجماع غير المصنّف جماعة من أهل العلم؛ كالطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٣٥٩/١)، وابن حجر في «الفتح» (٥٥١/٢) وغيرهما.

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «الأخرى».

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «التي».

(٣) وقد ذكر في «المحلى» (١٠٥/٥-١٠٦) سجّادات التلاوة من أول التي في (الأعراف)، إلى التي في آخر ﴿أَفْرَأَيْتُمْ رِبَّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق ١]، ثم قال: فأما السجّادات المتصلة إلى ﴿الَّذِي خَلَقَ﴾ [السجدة ١٠-١٢] فلا خلاف فيها، لا وفي موضع السجود منها، إلا لا في سورة النمل. اهـ.

(٤) وهي في «و» و«ي» و«ع» أيضاً.

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ن»، وزاد بعدها في «خ»: «ركعتان ركعتان»، وهي زيادة غير مناسبة للسياق؛ إذ الكلام هنا على فرضية تلك الصلوات من عدمه، لا على عدد ركعاتها.

(٦) قال ابن تيمية في «نقده»: «العيذان فرض على الكفاية في ظاهر مذهب أحمد، =

١٤٦. وَاتَّقُوا أَنْ كُلَّ صَلَاةٍ مَا عَدَا الصَّلَاةَ الْخَمْسَ، وَصَلَاةَ الْجَنَازَةِ،
وَالْوُتْرَ، وَمَا نَدَّ رَهَ الْمَرْءُ: لَيْسَتْ فَرْضًا^(١).

١٤٧. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الصَّلَاةَ^(٢) الْمَفْرُوضَاتِ^(٣)، وَالْغُسْلَ الْمَفْرُوضَ،
وَالْوُضُوءَ لَهَا: لَا زَمَّ كُلُّ ذَلِكَ^(٤) لِلْحَرِّ، وَالْعَبْدِ، وَالْأَمَةِ، وَالْحُرَّةِ^(٥)، لَزُومًا
مُسْتَوِيًا، إِذَا بَلَغَ كُلُّ مَنْ ذَكَرْنَا، وَعَقْلٌ، وَبَلَغَهُ وَجُوبُ ذَلِكَ^(٦).

١٤٨. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعَتَمَةِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الْآخِرِ^(٧):
وَقْتُ لِلْوُتْرِ^(٨).

= وَحُكِّي عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُمَا وَاجِبَانِ عَلَى الْأَعْيَانِ، وَ عَنْ عُبَيْدَةَ السَّلْمَانِي: أَنَّ قِيَامَ
الَّيْلِ وَاجِبٌ كَحُلِبِ شَايَةٍ، وَهُوَ قَوْلٌ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ.

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ن»: «وَعَدَا الْجَنَازَةَ»، وَفِي «ز»: «وَعَلَى الْجَنَازَةِ».
(٢) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «فَقْدَ»: «فِي وَجُوبِ رَكْعَتَيِ الطَّوِّ لِعَفْوِ فَنَازَعٍ قَدْ كَرَّ فِي
وَجُوبِ الْمُعَادَةِ مَعَ إِمَامٍ حَيٍّ، وَرَكْعَتَيِ الْفَجْرِ، وَالْكُسُوفِ».

قُلْتُ: يُضَافُ إِلَى هَذَا أَيْضًا: صَلَاةُ الْعِيدَيْنِ؛ لِأَنَّ جَمَاعَةً أَوْجِبُوهَا عَلَى الْأَعْيَانِ مِنَ الرِّجَالِ
وَالنِّسَاءِ، وَهِيَ رَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَاخْتِيَارَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ وَابْنُ الْقَيِّمِ، وَجَمَاعَةٌ
أَوْجِبُوهَا عَلَى كُلِّ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْجُمُعَةُ، وَهُوَ قَوْلُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَرَوَايَةٌ عَنِ الْإِمَامِ
أَبِي حَنِيفَةَ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ فِي «الْأَمِّ» (٥١٨/١)، وَإِنْ صَرَفَهُ أَصْحَابُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ
وَتَأَوَّلُوهُ عَلَى مَعْنَى الْكِفَايَةِ أَوْ النَّدْبِ. «الْمَجْمُوعُ» (٦/٥).

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ»: «الصَّلَاةُ».
(٤) فِي «ب»: «الْفَرُوضُ»، وَفِي «ق» وَ«ط»: «الْمَفْرُوضَةُ»، وَمَكَانُهَا فِي «ز»: «الْخَمْسُ».
(٥) كَذَا فِي «ب» أَيْضًا، وَفِي «ز» وَ«ط»: «كُلُّ ذَلِكَ لَا زَمَّ».
(٦) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا.

(٧) جَاءَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِي «خ» بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَنْ قَرَأَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ سَجْدَةً مِنْ
سَجَدَاتِ الْقُرْآنِ... إلخ» كَمَا أَشْرَفْنَا إِلَيْهِ سَابِقًا، وَمَكَانُهَا هُنَا فِي «ب» وَ«ز» أَلْتَقَى بِهَا.

(٨) فِي «ع»: «الْفَجْرِ الثَّانِي» وَهُوَ الْفَجْرُ الْآخِرُ.

(٩) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا أَوْ فِي «ب»: «وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَا بَعْدَ صَلَاةِ الْعَتَمَةِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ: آخِرُ =

١٤٩. وَاتَّقُوا أَنْ مِنْ صَفَاءِ الشَّمْسِ إِلَى زَوَالِهَا: وَقْتُ لَصَلَاةِ الْعِيدَيْنِ
عَلَى أَهْلِ الْأَمْصَارِ.

١٥٠. وَاتَّقُوا أَنْ صَلَاةَ الْعِيدَيْنِ رَكْعَتَانِ^(١) فِي الصَّحَرَاءِ.

وَصَحَّ عَنْ عَلِيٍّ^(٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْعِيدِ: فِي الْجَامِعِ [أَيْضًا]^(٣).

١٥١. وَاخْتَلَفُوا إِذَا صَلَّيْتُ فِي مِصْرَ^(٤) فِي الْمَسْجِدِ^(٥)؛ فَقَوْمٌ قَالُوا: رَكْعَتَانِ،
(وَرُوي عَنْ عَلِيٍّ^(٦).....

= وَقْتُ لِلْوُتْرِ.

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ع» أَيْضًا، أَوْ فِي «ق»: «رَكْعَتَانِ رَكْعَتَانِ»، وَفِي «ز»: «أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ» وَأَسْقَطَ
قَوْلُهُ بَعْدَهَا: «فِي الصَّحَرَاءِ»!

(٢) مُصَنَّفُ ابْنِ بُلَيْشِيَّةٍ، رَقْمُ (٥٨٦٥).

وَفِي «سَنَنِ الْبَيْهَقِيِّ» (٤٣٤/٣): «قَالَ الشَّافِعِيُّ حِكَايَةً عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ، عَنْ سَفْيَانَ، عَنْ
أَبِي إِسْحَاقَ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يُصَلِّيَ بِضَعْفَةِ النَّاسِ يَوْمَ الْعِيدِ فِي الْمَسْجِدِ
رَكْعَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ يُنَادِرُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ
بَعْضِ أَصْحَابِهِ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ».

(٣) يَعْنِي: أَنَّهَا تُصَلَّى رَكْعَتَيْنِ فِي الْجَامِعِ أَيْضًا كَمَا تُصَلَّى فِي الصَّحَرَاءِ.
وَزَادَ بَعْدَهَا فِي «خ»: «أَرْبَعُ رَكَعَاتٍ»! وَلَعَلَّهُ انْتَقَلَ نَظَرٌ مِنَ النَّاسِخِ إِلَى مَا بَعْدَهُ. وَفِي «ب»: «ب»:
«فِي الْجَامِعِ الْعِيدُ أَيْضًا». وَالْأَثَرُ كُلُّهُ سَاقِطٌ مِنْ «ز».

(٤) فِي «ب» وَ«ز»: «الْمِصْرُ» بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ.

(٥) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا وَفِي «ب»: «الْجَامِعُ».

(٦) عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٥٨٦٦)، وَابْنِ بَيْهَقٍ (٥٧٧٧) وَغَيْرِهِمَا، مِنْ طَرِيقِ أَبِي قَيْسٍ الْأَوْدِيِّ عَنْ
هَزْبِلِ بْنِ شَرَحْبِيلَ: أَنَّ عَلِيَّ بْنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يُصَلِّيَ بِضَعْفَةِ النَّاسِ فِي الْمَسْجِدِ
يَوْمَ فِطْرٍ، أَوْ يَوْمَ أَضْحَى، وَأَمَرَهُ أَنْ يُصَلِّيَ أَرْبَعًا.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: «وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَرَادَ رَكْعَتَيْنِ تَحِيَّةَ الْمَسْجِدِ، ثُمَّ رَكْعَتَيِ الْعِيدِ مَفْصُولَتَيْنِ =

كُرِّمَ اللهُ وَجْهَهُ: أَيْعُرِّ كَعَاتٍ^(١).

١٥٢. واختلفوا في الكلام في الصلاة؛ فقالت طائفة^(٢) بجواز مع الإمام في إصلاح الصلاة، (ومع غير الإمام أيضاً فيما ناب عنه).

- وقال سعيد بن المسيب، والحسن بن أبي الحسن^(٣): يجوز رد السلام في الصلاة^(٤).

= عنهما. اهـ.

قلت: يُضَعِّفُ هذا التأويل ما جاء في لفظ ابن أبي شيبة من أنه أمره أن يُصَلِّيَ بهم أربعاً كصلاة الهجير. وعنده أيضاً - أعني: ابن أبي شيبة - أن أبا قيس، أو سفيان تردّد فيه، فقال: «أظنه عن هزيل».

(١) وهي في «و» أيضاً.

(٢) ممن اختلفوا زنا لا مام فقط في إصلاح الصلاة: مالك رحمه الله وأصحابه وعن ابن القاسم الجواز ولو كان منفرداً، أو كان مع من هو خارج الجماعة. وذكر الأثر عن أحمد أنه قال: «ما تكلم به الإنسان في صلاته لإصلاح حاله تفسد عليه صلاته، فإن تكلم بغير ذلك فسدت عليه». وعن الأوزاعي جواز الكلام في الصلاة في كل ما يحتاج إليه المصلي مما يُعَدَّرُ فيه، قال: «لو أن رجلاً قال لإمام جهر بالقراءة في العصر: «إنها العصر» لم يكن عليه شيء»، قال: ولو نظر إلى غلام يُريد أن يسقط في بئر، فصاح به، أو نصر فإليه، أو جَبَدَه، لم يكن بذلك بأس». انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٣٤٨/١) وما بعدها.

(٣) انظر: «الأوسط» لابن المنذر (٤٣٦/٣)، وزاد معهما قتادة، وروى بإسناده من طريق ابن أبي شيبة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «إذا سلم عليك وأنت في الصلاة فَوَيْ». وعن أبي عياض: أن أبا هريرة كان إذا سلم عليه وهو في الصلاة رده حتى يُسمع. وعن جابر مثله. وانظر: «المصنف» لابن أبي شيبة (رقم ٨٤٩ و ٨٥٠).

(٤) في «ز»: «ومع غير الإمام أيضاً» وقال سعيد بن المسيب ولما نحن: يجوز رد السلام.

- وقالت طائفة^(١): إن الكلام محظور، حتى [في] ^(٢) إفتاء الإمام^(٣) في القرآن إذا أخطأ.

- وقال آخرون^(٤): الكلام عمد أو نسياناً يُبطل الصلاة.

١٥٣. واتَّفَقُوا على أَنَّ صلاة الظهر من يوم الجمعة في المصير الجامع، إذا أمر بذلك الإمام الواجبة طاعته، وخطب الإمام خطبتين قائماً، يجلس بينهما جلسة، وكان ممن تجوز إمامته، وحضر ذلك أربعون رجلاً فصاعداً، أحراراً، مقيمين، بالغين^(٥)، (عقلاء)^(٦)، قد حضر والخطبة، ولم يبلغ منهم أحد، ولا شرب ماءً، ولا زال منهم أحد، إلا أنهم اختلفوا في الوقت بما لا سبيل إلى جمعه؛ إذ قد رَوَيْنَا^(٧) عن شعبة، عن الحكم، عن مجاهد^(٨): أَنَّ كُلَّ عِيدٍ للمسلمين فهو قبل نصف النهار، ورَوَيْنَا^(٩) في الجمعة قبل الزوال عن أبي

(١) وهو قول أبي حنيفة وأصحابه، وجماعة من أهل الظاهر، وهو مذهب المصنف رحمه الله، لكن يستثنى من ذلك الفتخ عليه في الفاتحة خلسة. انظر: «المحلى» (٣/٤-٢) مسألة ٣٧٨، ٣٧٩.

(٢) سقطت من «ز» أيضاً.

(٣) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ط»: «إفتاء المأموم الإمام» والمعنى واضح يحتاج إلى هذا التقدير.

(٤) وهو قول أبي حنيفة وأصحابه أيضاً، بدائع الصنائع (٣٢٣/١)، «المبسوط» (١٧٠/١)، ومشهور مذهب أحمد، «المغني» (٤٤٦/٢).

(٥) كذا في «ع» أيضاً بنصب كل ذلك، وفي «ب» و«ز» كل ذلك بالرفع: «أحرار مقيمون بالغون وطلو جه».

(٦) وهي في «ز» و«ع».

(٧) في «ب» و«ز»: «وقد رويناه».

(٨) انظر: (فقرة ٩٧) والتعليق عليها.

(٩) في «ب» و«ز»: «وروي».

بكر وغيره^(١)، إلا أنهم أجمعوا أن الجمعة - إذا جُمعت على شروطها -: ركعتان يُجهرُ فيهما^(٢).

١٥٤. وأجمعوا أن من أسقط الجلسة الوسطى من صلاة الظهر، أو العصر، أو المغرب، أو العتمة، ساهى: أن^(٣) عليه سجدة السهو^(٤).

١٥٥. واتفقوا أن من أدرك السهو مع إمامه: أنه يسجد للسهو وإن لم يشه.

١٥٦. ثم اختلفوا في كل ما زاد أو نقص^(٥)، وفيمن أدرك وترأ من صلاة إمامه، وإن لم يشه؛ أيسجد للسهو أم لا؟

(١) انظر: «المحلى» (٤٢/٥) مسألة (٥٢١).

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«و» أيضاً، وزاد بعدها في «ق» «ب» لقراءة، وهي مفهومة من السياق لا يحتاج إلى تقديرها.

(٣) في «ب» و«ز»: «و»، ومثلها كل «و» جاءت بعدها في تلك العبارة.

(٤) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «كان».

(٥) قال ابن تيمية في «نقده»: «الشافعي لا يوجب سجود السهو» اهـ.

قلت: هذا هو المنصوص عليه في كتب المذهب؛ لكن قال المصنف رحمه الله في «المحلى» (١٥٩/٤-١٦٠): مسألة: كل عمل يعمل المرء في صلاته سهواً، وكان ذلك العمل مما لو تعمده ذكر أو بطلت صلاته، فإنه يلزمه في السهو سجدة السهو، ويشبه أن يكون هذا من مذهب الشافعي، إلا أنه رأى السهو في ترك الجلسة بعد الركعتين، وظاهر مذهبه أنها ليست فرضاً، وقال: «من أسقط شيئاً من صلب صلاته سهواً، فعليه سجود السهو» اهـ.

ونص الشافعي في «الأم» (٢٧١/٢): «إن ترك التشهد الأول، والصلاة على النبي ﷺ في التشهد الأول ساهياً: لا إعادة عليه، وعليه سجدة السهو لتركه» اهـ.

(٦) في «ب» و«ز» و«ق»: «من».

(٧) يعني: من أفعال الصلاة.

١٥٧. واتفقوا أن القرء ركعتي الصبح، والأوليين من المغرب والعتمة^(١)، من جهر فيهما: فقد أصاب.

١٥٨. ومن أسر في الآخريتين^(٢) من العتمة، وفي الثالثة من المغرب، وفي جميع الظهر والعصر: فقد أصاب.

وليس قولنا^(٣): «أصاب»^(٤) بموجب^(٥) إن خالف^(٦) ذلك فهو مخطئ عندهم، بل من خالف ذلك (فهو)^(٧) موقوف على اختلافهم فيه^(٨) (٩).

(١) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «العشاء».

(٢) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ق» و«ع»: «الآخريتين».

(٣) في «ب»: «وليس قولي»، وفي «ق»: «وليس القول».

(٤) في «ب»: «فقد أصاب».

(٥) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب»: «وجب» بغير باء، وكان حقها أن تنصب.

(٦) في «ب»: «أن من خالف»، وفي «ق»: «أن مخالفاً».

(٧) سقطت من «ق» أيضاً.

(٨) من قوله «وليس قولنا» إلى آخر العبارة ساقط كله من «ز».

(٩) وهو قريب من المعنى الذي أشار إليه في آخر كتابه بقوله: «ونحن نرغب ممن قرأ كتابنا هذا أن يلتزم لنا شرطين:

أحدهما: ألا يتحللنا ما لم نقل بعقلة منه، أو تعمده؛ وذلك مثل: أن يجدنا قلنا في أمر ما قد وصفناه فمن فعل ذلك فقد أصاب، وظن أن قولنا أن من خالف ذلك فقد خطأ، وما أشبه هذا مما نذكر الحكم فيه؛ فيوجب علينا أن من خالف تلك الجملة فقد خالف ما وصفناها به؛ فليس هذا من قولنا، لكن من خالف تلك الجملة موقوف على اختلاف الناس فيه: فيمن مضرب له، ومن مخطئ، وإنما شرطنا ذكر الاتفاق، لا ذكر الاختلاف» اهـ.

وهذا هو موضع هذه العبارة في «ب»، وجاءت في «خ» بعد قوله: «واتفقوا أن النوافل... إلخ»، وموضعها هنا كما في «ب» ألتق بها.

١٥٩. وَاتَّقُوا أَنَّ النَّوَافِلَ مِنَ التَّهَجُّدِ وَالتَّطَوُّعِ: مَنْ شَاءَ جَهَرَ، وَمَنْ شَاءَ أَسَرَ.

١٦٠. وَاتَّقُوا عَلَى اسْتِحْبَابِ رَكَعَتَيْنِ بَعْدَ / طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَقَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ.

١٦١. وَاجْمَعُوا أَنَّ التَّطَوُّعَ بِالصَّلَاةِ حَسَنٌ، مَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَابْيَاضِ الشَّمْسِ، حَاشَا الرِّكَعَتَيْنِ ^(١) اللَّتَيْنِ ذَكَرْنَا، (وَحِينَ ^(٢) اسْتَوَاءَ الشَّمْسِ، أَوْ بَعْدَ ^(٣) صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ) ^(٤).

* * *

٣- كتاب الجنائز

١٦٢. اتَّقُوا عَلَى أَنْ مَوَارَاةَ الْمُسْلِمِ فَرْضٌ.

١٦٣. وَاتَّقُوا عَلَى ^(١) غَسْلِهِ، وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ بَالِغًا وَكَفِينِهِ، مَا لَمْ يَكُنْ شَهِيدًا، أَوْ مَقْتُولًا ظُلْمًا، (أَوْ) ^(٢) فِي قِصَاصٍ ^(٣).

١٦٤. وَاتَّقُوا أَنَّ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ بَوْضُوءٌ فَقَدْ أَصَابَ.

١٦٥. وَاخْتَلَفُوا فِي الْكَفَنِ، وَالْحَنُوطِ؛ أَمِنَ الثَّلَاثُ، أَمْ مِنْ رَأْسٍ لِمَالٍ؟

١٦٦. وَفِيمَنْ صَلَّى عَلَيْهِ بِلَا وَضُوءٍ، وَلَا تَيْسُمٍ؛ أَيْجُوزُ ^(٤) أَمْ لَا؟

١٦٧. (وَفِي الشَّهِيدِ: يَنْعَقِلُ وَيُصَلِّي عَلَيْهِ أَمْ لَا؟) ^(٥)

* * *

(١) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» يَضَاءُ، وَفِي «ب» وَ«ع» بَزِيَادَةٍ «أَنْ» بَعْدَهَا، وَإِثْبَاتُهَا يَقْتَضِي وجودَ لَفْظَةِ «فَرْضٍ»، أَوْ «حَسَنٍ»، وَأَنْحُو ذَلِكَ فِي أَخْلَاطِهَا، وَجَمِيعُ نَسَخِ الْكِتَابِ «تَّفَقُّةٌ عَلَى عَدَمِ إِثْبَاتِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ».

(٢) وَهِيَ فَرَاغٌ أَيْضًا.

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا أَبْغِيزُ شَيْءَ بَعْدَهَا، وَزَادَ بَعْدَهَا فِي «ع» وَ«ط»: «فَرْضٍ»، وَقَدْ اعْتَمَدَ مُحَقِّقُ «ق» عَلَى عِبَارَةِ «ع» فَأَثْبَتَهَا بَيْنَ مَعْقُولَتَيْنِ هَكَذَا [فَرِيضٍ].

(٤) فِي «ب» وَ«ز»: «أَيْجُوزُ ذَلِكَ؟».

(٥) وَهِيَ فِي «و» أَيْضًا.

(١) فِي «ب» وَ«ز»: بَغِيرَ الرِّكَعَتَيْنِ.

(٢) فِي «ق»: «أَوْ عِنْدَ»، وَفِي «ع»: «وَبَعْدَ».

(٣) فِي «ز» وَ«ق»: «أَوْ مَا بَعْدَ».

(٤) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق»، وَفِي «أَيْضًا» بِأَخْتِلَافٍ يَسِيرٍ فِي السِّيَاقِ.

٤- كتاب الزكاة

١٦٨. اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ فِي مِثْقَالِ دِرْهَمٍ بَوَازِيرَ مَكَّةَ مِنَ الْوَرَقِ الْمَحْضِيِّ، إِذَا أُنْمِتَ^(١) عَامًّا [كَامِلًا]^(٢) قَمَرِيًّا مُتَّصِلًا، عِنْدَ مَالِكِهَا الْحُرِّ، الْبَالِغِ، الْعَاقِلِ، الْمُسْلِمِ، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً، بَكْرًا، أَوْ ذَاتَ زَوْجٍ، أَوْ خَلَوَ أَمْنَهُ، (مَا)^(٣) لَمْ يَنْتَقِلْ مِلْكُهُ^(٤) عَنْ أَغْيَانِ الدَّرَاهِمِ (الْمَذْكُورَةِ)^(٥)، وَلَا عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا: زَكَاةُ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ بِالْوَرَقِ الْمَذْكُورِ، مَا لَمْ يَكُنْ حُلِيِّ امْرَأَةٍ، أَوْ حِلْيَةِ سَيْفٍ، أَوْ مِنْطَقَةٍ، أَوْ مَصْحَفٍ، أَوْ خَاتَمٍ^(٦).

(١) كذا في «ب» و«و» وفي «خ» و«ع»: «نمت» بغير الهمزة.

(٢) سقطت من «ز» و«ع» أيضًا.

(٣) سقطت من «و» أيضًا، وهي في «ع».

(٤) كذا في «ع» أيضًا، وفي «ب» «لم تنتقل من ملكه»، وفي «ز»: «لم ينتقل عن ملكه».

(٥) وهي في «ز» أيضًا.

(٦) كذا في «ز» و«ع» أيضًا: «أو مصحف أو خاتم» بالجر عطفًا على «سيف» في قوله: «أو حلية سيف»، وفي «ب» و«و»: «أو مصحف أو خاتم» بالنصب عطفًا على «حلي» في قوله: «لم يكن حلي امرأة» والمثبت من «خ» أظهر أوضح من حيث المعنى، وفي «المحلى» (مسألة ٦٨٤): «والزكاة واجبة في حلي الفضة والذهب... وسواء كان حلي امرأة، أو حلي رجل، وكذلك حلية السيف والمصحف والخاتم، وكل مَصْنُوعٍ مِنْهُمَا حَلٌّ اتَّخَذَهُ، أَوْ لَمْ يَجْلُ» اهـ.

(٧) قال ابن تيمية في «نقده»: «النزاع في كل حلي مباح، أو حلي الخوذة ولا ريب، وحمايل السيف: كالمنطقة في مذهب أحمد وغيره. والذهب اليسير المتصل بالثوب: كالطراز الذي لا يتجاوز أربعة أصابع: مباح في إحدى الروايتين عنه. وحلية =

١٦٩. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ فِي كُلِّ مِثْقَالِ دِرْهَمٍ مِنَ الْفِضَّةِ الَّتِي (ذَكَرْنَاهَا، إِذَا)^(١) اكْتَمَتْ بِهَا الْمَرْءُ، زَائِدَةٌ عَلَى الْمِثْقَالِ دِرْهَمٌ الَّتِي كَانَتْ عِنْدَهُ، (فَأَقْلَمْتُ عِنْدَهُ)^(٢) حَوْلًا أَيْضًا - كَمَا ذَكَرْنَا - خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ أَيْضًا.

١٧٠. وَاخْتَلَفُوا فِي الزَّائِدَةِ^(٣) إِذَا كَانَتْ أَقْلَ مِنْ مِثْقَالِ دِرْهَمٍ، أَفِيهَا زَكَاةٌ أَمْ لَا؟

١٧١. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي الدَّرَاهِمِ، لَا فِضَّةً، أَوْ نِقَارًا^(٤): خَلُطَ مِنْ نُحَاسٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّ فِيهَا مِنَ الْفِضَّةِ الْمَحْضَةِ الْمَقْدَارِ الَّذِي ذَكَرْنَا: فَالزَّكَاةُ^(٥) فِيهَا وَاجِبَةٌ كَمَا قَدْ مَنَّا.

١٧٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ فِي أَرْبَعِينَ دِينَارًا مَضْرُوبَةً، أَوْ تَبْرَةً أَوْ نِقَارًا، أَوْ سَبَايَاكَ - غَيْرَ مَصْنُوعٍ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ - بَوَازِيرَ مَكَّةَ، مِنْ ذَهَبِ إِبْرِيزٍ^(٦)

= السلاح كله كحلية السيف في إحدى الروايتين عنه. وللعلماء نزاع في غير ذلك من الحلية اهـ.

قلت: ولعل المصنف رحمه الله لم يكن يقصد عينًا مذكورة من الحلي بكون الخلاف موجودًا فيه دون غيره، وإنما ذكر من ذلك ما يكثر جزيائه على لسان الفقهاء، ومع هذا فلو كان أضاف جملة عدة ملعة في آخر العبارة؛ كقوله السابق في «المحلى»... وكل مَصْنُوعٍ مِنْهُمَا حَلٌّ اتَّخَذَهُ أَوْ لَمْ يَجْلُ لَكَانَ أَحْسَنَ وَأَوْلَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) وهي في «ز» أيضًا.

(٢) وهي في «و» و«ع» أيضًا.

(٣) في «ب» و«ز»: «الزيادة».

(٤) بكسر النون، جمع «نقرة»، وهي: القطعة المذابة من الفضة خاصة، وقيل: من الذهب والفضة جميعًا، وسيأتي في الفقرة التالية استعمال المصنف للذهب أيضًا.

(٥) كذا في «ع» أيضًا، وفي «ب» و«و»: «إن الزكاة».

(٦) كذا في «ز» أيضًا، وفي «ع»: «من الذهب إبريز»، وفي «ب»: «من ذهب أو إبريز» وهو =

مَحْضٍ، يُسَاوِي الأَرْبَعُونَ الدِّينَارَ المذكورة^(١) مِثْقَلِي دَرَاهِمٍ مِنْ وَرَقٍ مَحْضٍ مَضْرُوبَةٍ فَصَاعِدًا، تُثَمُّ عِنْدَ مَالِكِهَا - عَلَى الصَّفَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا فِي الْفِضَّةِ - حَوْلًا [قَمَرِيًّا]^(٢) (كَامِلًا)^(٣) مُتَّصِلًا، لَمْ يَنْتَقِلْ مِلْكُهُ عَنْهَا بِأَعْيَانِهَا، وَلَا عَنْ شَيْءٍ مِنْهَا: زَكَاةُ دِينَارٍ.

١٧٣. [وَأَتَّفَقُوا]^(٤) عَلَى أَنْ^(٥) فِي كُلِّ عَشْرِينَ دِينَارًا زَائِدَةً، تُقِيمُ حَوْلًا (كَامِلًا)^(٦) - كَمَا ذَكَرْنَا -: (زَكَاةُ)^(٧) يَنْصِفُ (دِينَارٍ)^(٨).

١٧٤. وَاخْتَلَفُوا فِي الزِّيَادَةِ إِذَا كَانَتْ أَقَلُّ مِنْ عَشْرِينَ دِينَارًا؛ أَفِيهَا زَكَاةُ أَمْ لَا؟

١٧٥. وَأَتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْوِزْنَ^(٩) الْمَذْكُورَ مِنَ الذَّهَبِ الْمَحْضِ، وَإِنْ خَالَطَ

= خطأ. والذهب الإبرير: هو الذهب المحض الخالص.

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ز»: «يُسَاوِي الدَّنَانِيرَ الْمَذْكُورَةَ»، وَفِي «ب»: «تَسَاوِي الدَّرَاهِمَ الْمَذْكُورَةَ»، وَهُوَ خَطَأٌ بِدَلَالَةِ السِّيَاقِ.

(٢) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٣) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٤) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٥) فِي «ع»: «وَعَلَى أَنْ» عَلَى شَرْطِهِ فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ مِنْ عَدَمِ تَكَرُّارِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «اتَّفَقُوا»، وَ«أَجْمَعُوا» فِي صَدْرِ كُلِّ عِبَارَةٍ يَنْقُلُهَا، وَالْإِكْتِفَاءُ بِعُطْفِ الْعِبَارَاتِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ.

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

(٧) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٨) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٩) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ» وَ«ز» وَ«ع»: «عَلَى أَنْ فِي الْوِزْنِ وَقَوْلُهُ لَهَا عِبَارَةٌ»: «فِيهَا الزَّكَاةُ» مُعْنًى عَنْ تِلْكَ الزِّيَادَةِ.

الدَّنَانِيرَ^(١)، وَالنَّبْرَ، (أَوِ النَّقَا ز)^(٢)، أَوْ السَّبَائِكَ خَلَطَ غَيْرُ الذَّهَبِ، إِلَّا أَنَّ فِيهَا مِنَ الذَّهَبِ الْمَحْضِ الْوِزْنَ الْمَذْكُورَ: فَفِيهَا الزَّكَاةُ كَمَا ذَكَرْنَا.

١٧٦. وَأَتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ فِي أَلْفِي رَظْلٍ وَأَرْبَعِ مِئَةِ رَظْلٍ بِالْفُلْفُلِيِّ^(٣) كَامِلَةً

فَصَاعِدًا، مِنَ الْقَمْحِ الْخَالِصِ الَّذِي لَا يُخَالِطُهُ غَيْرُهُ^(٤)، (أَوْ مِنَ الشَّعِيرِ الْخَالِصِ

الَّذِي لَا يُخَالِطُهُ غَيْرُهُ، أَوْ مِنَ التَّمْرِ الْيَابِسِ الَّذِي لَا يُخَالِطُهُ غَيْرُهُ)^(٥)، إِذَا أَصَابَهُ

رَجُلٌ، أَوْ امْرَأَةٌ، حُرَّانٍ، بِالْغَانِ، عَاقِلَانِ مُسْلِمَانِ، وَانْقَرَدَ^(٦) كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا

بِمِلْكِ كُلِّ ذَلِكَ، بَعْدَ إِخْرَاجِ مَا أَنْفَقَ عَلَيْهَا، أَوْ أَصَابَ ذَلِكَ مُصِيبَةً^(٧) مِنْ زَرْعِهِ^(٨)

نَفْسِهِ، أَوْ نَخَلِهِ نَفْسِهِ، فِي أَرْضٍ لَيْسَتْ مِنْ أَرْضِ الْخَرَاجِ، وَلَا مِنْ أَرْضٍ

أَكْتَرَاهَا^(٩): أَنَّ فِيهَا الزَّكَاةَ، وَذَلِكَ عُشْرُ مَا ذَكَرْنَاهُ^(١٠)؛ إِنْ كَانَتْ تُسْقَى بِالْأَنْهَارِ،

(١) كَذَا فِي «ب» وَلَا، وَفِي «خ» وَ«ع»: «الدِّينَارُ» بِالْإِفْرَادِ، وَالْمَثْبُتُ أَوْجَهُ.

(٢) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٣) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «بِالْعُلْقِيِّ»، وَفِي «ز»: «بِالْفُلْفُلِيِّ»، وَلَعَلَّ كُلَّ هَذَا تَصْحِيفٌ مِنْ «الْعُلْقِيِّ».

وَالرَّظْلُ الْفُلْفُلِيُّ: هُوَ الرَّظْلُ الْبَغْدَادِيُّ، قَالَ أَبُو عُثَيْبٍ: «وَزَنُّهُ عِنْدَهُمْ: ثَمَانِيَةٌ وَعَشْرُونَ دَرَاهِمًا أَوْ مِئْتَدْرَاهِمَ كِيلًا». انْظُرْ: «الْمَحَلِّي» (٥/٢١٢) مَعَ حَاشِيَةِ الشَّيْخِ شَاكِرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٤) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَبَعْدَهَا فِي «ب» زِيَادَةُ شَيْءٍ.

(٥) وَهِيَ فِي «ع» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

(٦) فِي «ب»: «بِنْفَرْدٍ»، وَفِي «ز»: «بِنْفَرْدٍ».

(٧) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «مُصِيبَةٍ».

(٨) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَرَعَهُ» وَهُوَ خَطَأٌ وَتَصْحِيفٌ ظَاهِرٌ، وَقَدْ أَصْلَحَهُ فِي «ط» إِلَى الْمَثْبُتِ.

(٩) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «أَكْرَاهَا».

(١٠) فِي «ب»: «وَمَا ذَكَرْنَا».

أو بماء السماء، أو العيون، أو الشواقي، ونصف العشر إن كانت تُسقى بالدلو، أو السانية^(١)، وذلك مرة في الدهر، تجب الزكاة المذكورة فيما ذكرنا^(٢) إثر الضم والتصفية^(٣).

١٧٧. واتفقوا على أن في خمس / من الإبل مسان^(٤)، (سوائم)^(٥) راعية^(٦)، غير معلوفة، ولا عوامل، ليست [فيها]^(٧) عُمياء، ذكوراً كانت، أو إناثاً، أو مختلطة، إذا أتممت^(٨).

(١) كنا في «ب» و«ع»، وهي الناقة التي يُسقى عليها، وفي «خ»: «بالسيابة» وهو تصحيف.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «تجب الزكاة المذكورة منها كما ذكرنا».

(٣) قال الرّيمي في «العمدة»: «كذا، دعى ابن حزم إلا جماع على أنها لا تجب فيها الزكاة في الدهر إلا مرة واحدة، وليس كذلك؛ بل قال الحسن البصري التابعي: إن الزكاة تجب في ذلك كلما حال عليه الحول كالأثمان. والله أعلم». اهـ.

وانظر لقول الحسن: «المعاني البديعة» للرّيمي (٢٨٤/١)، و«البيان» للعمراني (٢٦/٣)، و«الحاوي» للماوردي (٢٥٦/٣)، وقد قال هناك عقب حكايته مذهب الحسن هذا: «وهذا خلاف الإجماع». اهـ.

قلت: ومعنى كلام المصنف: أنهم متفقون على أنها تجب قرواً حدة في الدهر على الأقل؛ فهذا هو القدر المتفق عليه بينهم أنها تجب فيه، وليس معنى هذا: أن كل واحد منهم يقول بأنها تجب في الدهر مرة واحدة فقط، وهذه هي عادة المصنف المطردة في الكتاب: البحث عن موطن الاتفاق بين أهل العلم، وتخليصها مما هو مختلف فيه بينهم، بل إن أكثر من شطر الكتاب إنما بُني على هذا المعنى.

(٤) من «ب»، وفي «خ»: «حسان» وهو خطأ. ومسان: جمع مُسنة.

(٥) وهي في «ع»، والسائمة من الدواب: الراعية، غير المعلوفة.

(٦) في «و»: «وا» تفقوا أن في الإبل في خمس ذود: شاة راعية!

(٧) وهي في «ز» و«ع»: أيضاً.

(٨) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ» و«ع»: «تمت بلون همزة».

عاماً قمرياً^(١) عند مالِكها كما ذكرنا في الذهب (والفضة)^(٢): زكاة شاة.

١٧٨. واتفقوا على أن في عشر من الإبل (كما ذكرنا): شاتين، و(على أرن)^(٣) في خمس عشرة كذلك: ثلاث شياه، و(أرن) في عشرين: أربع شياه، و(أن) في ست و ثلاثين نقة، لبون، و(ان) في ثوار بعين: حقة، وفي إحدى وستين: جذعة، و(أن) في ست و سبعين لبون، و(أن) في إحدى وتسعين: حقتين إلى مئة وعشرين.

١٧٩. ثم اختلفوا في صفات الفرائض بعد ذلك، و^(٤) في الخمس والعشرين؛ ولذلك تركنا ذكرها.

١٨٠. واتفقوا على أن في البقر زكاة.

١٨١. ثم اختلفوا في مقدارها؛ ما بين خمس^(٥) من البقر، إلى خمسين منها، بما لا سبيل إلى ضبطه.

١٨٢. ثم اتفقوا على أن في خمسين البقر^(٦)، على الصفة التي ذكرنا

(١) كنا في «ع» أيضاً، وفي «و» و«ز»: «شمسية»، ولا أعلم قائلًا: باعتبار الشمسي في هذا، ولا في شيء من سائر الأحكام البتة؛ فإن وجد فإن إثباتها «شمسية» أصح وأكثر احترازًا؛ إذ لعم السمسائي أطول من القمري، فيكون القمري داخلاً فيه ضرورة وانظر: «المحلى» (١٧/٦ مسألة ٦٧٤).

(٢) وهي في «ز» أيضاً.

(٣) سقطت من «و» أيضاً وهي في «ع»، وقد تكررت هناك «وعلى أرن» في صدر كل جملة من هذه الفقرة.

(٤) في «ب» و«ز»: «واختلفوا أيضاً».

(٥) في «ب»: «ما في خمس»، وفي «ز»: «من خمس».

(٦) وبنحو ذلك في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «أن فيها إذا صارت خمسين»، وفلذلك: «أن فيها» =

في الإبل سواء، بشرط ألا تكون مُتَّخَذَةً لتجارة، ولا معلو فقهو لا لحَرْث: بقرة واحدة إلى تسع وخمسين.

١٨٣. ثم اختلفوا^(١) إذا زادت (على ذلك، بما لا سبيل إلى ضبطه)^(٢)، إلا أنهم اتفقوا على أن في كل خمسين (منها)^(٣) [زائدة]^(٤)، ز أسه أمنيها، ثم اختلفوا في سنه في أكثر^(٥) الأمر.

١٨٤. واتفقوا على أن في الغنم إذا كانت بالصفة المذكورة^(٦) في الإبل والبقر، وأقامت المدة التي ذكرنا في الإبل، وبلغت أربعين (شاة)^(٧): شاة إلى مئة وعشرين، ثم شاتين إلى مئتين.

١٨٥. واختلفوا فيما زاد على المئتين إلى مئتين وأربعين.

١٨٦. ثم اتفقوا فيما زاد على وجوب^(٨) ثلاث شياه إلى ثلاث مئة.

= إذا جاز خمسين!

(١) هنا في «ب» و«ز» و«د»: «فيها».

(٢) سقطت من «ز» أيضاً.

(٣) سقطت من «ز» أيضاً.

(٤) وهي في «ز» أيضاً.

(٥) كنا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ط»: «أكثر»، وقد جعلها هكذا لقراءته الخاطئة لكلمة «سنه» حيث قرأها: «سنة».

(٦) كنا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «التي ذكرنا»، وقد كتبت كذلك في «خ» فضرب عليها، وغيرها إلى المثبت.

(٧) زاد بعدها في «ب» «إذا كانت»، وهو خطأ وتكرار لا معنى له، لذا أهملها في «ط» فلم يُثبتها.

(٨) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٩) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «دون»، وفي «ع»: «ذلك».

١٨٧. ثم اختلفوا فيما بين الثلاث مئة والأربع مئة.

١٨٨. ثم تفقوا على أن في كل مئة^(١) شاة.

١٨٩. وعلى أن ألف مائة والمعز يُجمعان معاً^(٢).

١٩٠. واختلفوا في جمع الغنم المتفرقة في البلاد، وإن كان مالكها واحداً.

١٩١. واتفقوا على أن في البقر ليس في أقل من مائة شاة، ولا في

أقل من خمس من البقر (شيء)^(٣)، ولا في أقل من الأربعين من الغنم شيء، إذا كان ذلك لغير خليطه.

١٩٢. وعلى أن البُخْت^(٤)

(١) يعني: زائدة على الأربع مئة، وقد صرح بها في «ع».

(٢) جاءت هذه العبارة في «ب» و«ز» بعد قوله: «واختلفوا في جمع الغنم المتفرقة... إلخ»، ومكانها هنا أليق بها.

(٣) وهي في «ز» و«ق» و«ع».

(٤) قال الليث: «والبُخْت: الإبل الساتية، تُنتج بين الإبل العربية والفالج».

ويقال: جمل بُخْتِي، وناقة بُخْتِي. وهو أعجمي دخيل عربته العرب، ويُجمع: البُخَاتِي أيضاً. اهـ من «تهذيب اللغة» مادة (بخت).

لكن قال ابن دُرَيْد في «الجمهرة»: «والبُخْت: جمع بُخْتِي، عربي صحيح - (يعني: اللفظة) - قال الشاعر:

يَهَبُ الألفَ والحَيُولَ وَيَسْقِي لَبَنَ البُخْتِ في قِصَاعِ الخَلْجِ

وقال الراجز:

بَنَى السَّوِيقَ لِحَمَاهَا وَلِلْبُخْتِ كَمَا بَنَى بُخْتِ العَرَاقِ القَتَّ. اهـ.

وذكرها ابن فارس في «مقاييس اللغة»، وقال: «زعم ابن يُولُ أن البُخْت من الجمال عربية صحيحة». اهـ.

والعراب^(١) يُجمعان معاً^(٢).

١٩٣. واتَّقُوا على أن أصناف القمح (تُجمع معاً)^(٣) كالصيني، والسُمر، ونحو ذلك.

١٩٤. واتَّقُوا على أن أصناف التمر تُجمع معاً.

١٩٥. واتَّقُوا على (أن) أصناف الشعير تُجمع معاً.

١٩٦. واتَّقُوا أن من أعطى زكاة ماله - أي مال كان - من غير عين المال المُرَكِّي، لكن من استقراض، أو [من]^(٤) شيء ابتاعه بماله آخر، أو من شيء وَهَبَهُ^(٥)، أو بأي وجه جائز ملكه: أن ذلك جائز.

١٩٧. واتَّقُوا (على) أنه لا يُجَبَّر (على)^(٦) أن يُعْطِيَ من عين المال المُرَكِّي.

١٩٨. واتَّقُوا على أنه إن أعطى من عين المال (المُرَكِّي)^(٧): فذلك جائز.

(١) العراب: خلاف البخت، وهي الإبل العربية الصحيحة.

(٢) قال في «المحلى» (١٧/٦): «مسألة: البخت، والأعرابية، والتَّجْب، والمهاري، وغيرها من أصناف الإبل كلها إبل، يُضم بعضها إلى بعض في الزكاة، وهذا لا خلاف فيه. اهـ.

(٣) ما بين القوسين في «ع» أيضاً باختلاف يسير، وهو في «ز» أيضاً من أول قوله: «وعلى أن البخت والعراب».

(٤) وهي في «أ» أيضاً، وأثبتها في «ط» من عند في آخر الجملة.

(٥) وهي في «و» و«ق».

(٦) كذا في «ز» أيضاً وفي «ب» «وَهَب»، وفي «ط» «وَهَبَ لِفُلَانٍ»: «انتبه» أو كلمة نحوها.

(٧) سقطت من «ز» أيضاً، وهي وما بعدها قُلْتُه.

(٨) وهي في «ز» و«ق» أيضاً وفي «ع»: «من عين المُرَكِّي».

ما لم يَكُنْ من التمر مُصْرَان^(١) الفأرة^(٢)، وعَذَق ابن حُبَيْق^(٣)، والجُعْرور^(٤)، وما لم يَكُنْ من المواشي معيبة^(٥)، أو تيباً، أو هَرَمَةً^(٦)، وغير الأسنان والأصناف

(١) قد كان حق هذه الكلمة أن تُرفع، على أنها اسم للفعل «يكن»، ومثلها ما جاء معطوفاً عليها بعد ذلك، وماسياتي بعد ذلك أيضاً في قوله: «وما لم يكن مرا لمواشي... إلخ». لكن اختلاف النسخ في ضبط لفظة «معيبة» وكذا اتفاقها جميعاً على ضبط لفظة «تيس» بالثَّسب «تيساً»، جعلني أذهب إلى إثبات الضبط للنصب على أنه - نميز.

(٢) قال الرِّمِّي في «العمدة» تعليقاً على هذا الموضع: «مُصْرَان هو بضم الميم، وبالصاد المهملة، وبالراء المهملة، والألف والنون. والقارة بالقاف؛ فهو إضافة إلى الدبة وهي أنثى الدب، وهو وجه جيد حسن بخلاف الإضافة إلى الفأرة بالفاء، والله أعلم. اهـ.

قلت: بل هو محض وهم، وقد جاءت هكذا بالفاء في غير كتاب من كتب اللغة؛ وهو نوع من أنواع التمر الردي، وعلى لسان أئمة من أهل العلم قديماً كالزُّهري ومالك، وغيرهما كماسياتي.

(٣) كذا في «ع» و«ق» وفي «ع»: «عَذَق بمن حُبَيْق»، وفي «ب»: «عَق ابن حُبَيْق»، وفي «ز»: «عَذَق بن خسف»، والمثبت هو الصواب إن شاء الله، وانظر التعليق التالي.

(٤) هذه كلها أسماء لأنواع من التمر الردي. قال ابن سيده في «المختص»: «ومن ردي تَمْر الحجاز: الجُعْرور، ومُصْرَان الفأرة، ومعنى الفأرة، وعَذَق ابن حُبَيْق. اهـ.

وقال الأزهري في «تهذيب اللغة»: «رُؤِنَا عن النبي ﷺ أنه نهى عن لَوْنَيْنِ في الصدقة: أحدهما: الجُعْرور، والآخر: لَوْن الحُبَيْق معروف، ويقال لنخلته: عَذَق ابن حُبَيْق. اهـ.

قلت: والحديث رواه أبو داود وغيره صحيح، من حديث أبي أمامة سهل، عن أبيه رضي الله عنه، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الجُعْرور، ولَوْن الحُبَيْق أن يؤخذ في الصدقة». وفي «الموطأ» عن ابن شهاب، قال: «لا يؤخذ في صدقة النخل: الجُعْرور، ولا مُصْرَان الفأرة، ولا عَذَق ابن حُبَيْق».

(٥) كذا في «ز» و«ع» أيضاً وفي «ط»: «معيبة».

(٦) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب» و«ز» و«ق» «كريمة»، وهي غير مناسبة للسباق؛ إذ الكلام =

التي قدّمنا (ذكرها) ^(١)، وكذلك القول في الذي يحضر ^(٢) من غير عين المال. ١٩٩. واتفقوا على أن للإمام العدل القرشي قبض الزكاة ^(٣) في ^(٤) المواشي ^(٥).

٢٠٠. واتفقوا على أن الإمام المذكور، إذا وضع الزكاة التي تقبض في الأسهم السبعة من الثمانية المنصوبة في القرآن: فقد أصاب. ٢٠١. واختلفوا في المؤلفة.

٢٠٢. وأتفقوا على ما أئتم بكن إبلاً، أو غنماً، أو بقراً، أو جواميس، أو خيلاً، أو بغلاً، أو عبيداً، أو عسلاً، أو عروضاً متخذة للتجارة، أو شيئاً تنبت الأرض، أي شيء كان من نجم ^(٦)، أو حمل سجر، أو ورقها أو حشيش.

= عما يجوز أن يعطيه المزكي مما لا يجوز لا عما يجوز للمصدق أخذه مما لا يجوز فتأمل.

(١) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ع»: «المتقدم ذكرها».

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ق» وفي «خ»: «تحضر» وفي «ع»: «يحصي» أو كلمة نحو ذلك، والمثبت هو الصواب إن شاء الله.

(٣) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «على أن الإمام العدل القرشي إليه قبض المال»، وينحو ذلك في «ز» و«ق» أيضاً.

(٤) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، ومكانها في «خ» «و».

(٥) هنا في «ق» زيادة: «وغيرها»، وليست في «ع» ولا «ز» كذلك، ولعلها من استدراك ابن القطان رحمه الله.

(٦) في «ب»: «أن كل ما لم يكن»، وفي «ز» و«ق»: «أن ما لم يكن».

(٧) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع» وفي «خ»: «الحم»، وهو تصحيف ظاهر. والتجيم من الثبات: ما ليس له سابق.

/، أو ذهباً، أو فضة، وما خالطها ^(١): «فإنه» ^(٢) لا زكاة فيه وإن كثر. [٧]

٢٠٣. واتفقوا على أنه لا زكاة في لبان شجر (والأرضي) ^(٣).

٢٠٤. واتفقوا على أن من كان عنده أقل من النصاب من كل شيء يزكى: فإنه لا زكاة عليه، ما لم يكن خليطاً على اختلافهم في النصاب.

٢٠٥. واتفقوا أنه لا زكاة على كافر في شيء من ماله ^(٤)، حاشا ما أنبت أرضه (العشرية) ^(٥)؛ فإنهم اختلفوا: أيؤخذ منه العشر أم لا؟

٢٠٦. وحاشا أموال نصارى بني تغلب؛ فإنهم اختلفوا: أتضعف ^(٦) عليهم الصدقة أم لا؟

٢٠٧. واتفقوا على أن من أدى الزكاة إثر حلول حولها، أو إثر وقت وجوبها في الزرع والثمار: فقد أدى فرضه.

٢٠٨. واختلفوا فيمن أذاها قبل ذلك بقليل، أو كثير.

٢٠٩. واتفقوا على أن الزكاة تتكرر في كل مال عند انقضاء كل حول،

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «وما خالطهما».

(٢) وهي في «ز» و«ق» و«ع».

(٣) سقطت من «ز» أيضاً، وفي «ع».

(٤) في «ب» و«ز» و«ق»: «أمواله».

(٥) وهي في «ق» أيضاً.

(٦) كذا في «ب» وفي «خ» و«ز»: «أضعف»، وفي «ق»: «أتضعف». وقد جاء قوله: «فإنهم

اختلفوا: أتضعف عليهم الصدقة أم لا؟» في «ق» - بانتقال نظر منه - بعد قوله في العبارة

السابقة: «حاشا ما أنبت أرضه العشرية».

حاشا الزرع والثمار؛ فإنهم اتفقوا (على) أنه لا زكاة فيها إلا مرة في الدهر فقط.

٢١٠. واتفقوا أنها على (الحُرِّ) ^(١) الحي في ماله، مالم يفلس.

٢١١. واتفقوا على أن من كان عنده من الذهب والفضة ^(٢) ما لا يبلغان ^(٣) إذا جمعا ^(٤) قيمة عشرين ديناراً، أو قيمة مئتي درهم، أو عشرين ديناراً بتكامل الأجزاء، أو مئتي درهم بتكامل الأجزاء: فلا زكاة عليه في شيء من ذلك. فأما القيمة فمعروفة: وهو الصِّرف الجاري في كل وقت، وأما تكامل الأجزاء؛ فهو أن يوازي ^(٥) (بكل عشرة دراهم) ^(٦) كيلاً، ديناراً ^(٧) ذهب.

٢١٢. واتفقوا على أن من قبض الإمام الذي تجب إمامته زكاة ماله وهو غائب لا يعلم ^(٨)، أو ممتنع: أن ذلك يجزئ عنه، وليس عليه أن يعيدها ثانية ^(٩).

(١) سقطت من «ز» أيضاً وفي «ع».

(٢) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ» و«ع»: «من ذهب أفضة»، والمثبت هو الأنسب للسياق.

(٣) كذا في «ب» و«ع» و«و»، وفي «خ»: «ما لا يبلغان»، وفي «ز»: «ما يبلغان»!

(٤) كذا في «ب» و«و» و«ع» أيضاً: «يلغان إذا جمعا»، وفي «ط»: «يلغ إذا جمع».

(٥) كذا في «ب» و«ع»، وفي «خ»: «يؤدي في «ز»: «يوازن».

(٦) كذا في «ز» أيضاً وفي «ع»: «بعشرة دراهم».

(٧) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز»: «كيل دينار».

(٨) في «ق» هو غائب بحيث لا يعلم، وليست هذه الزيادة في شيء من نسخ الكتاب.

(٩) قال الرِّمِّي في «العمدة»: «دعوى الإجماع في هاتين الصورتين ليس بصحيح؛ فإن الخلاف فيها مشهور، حتى في مذهب الشافعي. والله أعلم».

قلت: نعم، الخلاف في اشتراط النية لأداء الزكاة عموماً في هاتين الصورتين، وفي غيرهما مشهور معلوم، ولعل ما نقله الله صنف هنا يتعارض مع ما سيأتي في الفقرة التالية =

٢١٣. واتفقوا على أن من أذاها عن نفسه بأمر الإمام، وأذاها ^(١) بينة أنها زكاته، ووضعها موضعها ^(٢): أنها تجزئه ^(٣).

* * *

= من اشتراطه لحصول الاتفاق أن تؤدى بينة. وانظر: المسألة (٦٨٨) من «المحلى»،

و«الحاوي» (١٨٤/٣)، و«المجموع» (١٧٩/٦)، و«المغني» (٥٠٢/٢).

(١) كذا في «ق»، وفي «ب» و«ز»: «فأذاها»، وفي «خ»: «وإذا بها»، ويظهر أنها تصحيف من المثبت.

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «موضعها» بصيغة الجمع.

(٣) كذا في «ع» أيضاً وفي «ق»: «تجزئ» بغير الهاء، وفي «و»: «أنه يجزيه».

٥- كتاب الركا

٢١٤. لم يتفقوا في الركا على شيء يمكن ضمه^(١)؛ لأن مالكاً^(٢) قال^(٣):
«إن وجد في أرض عنوة فهو لمفتحة لا لواجده، وإن وجد في أرض صلح
فهو كله لأهل^(٤) الصلح لا لواجده، ولا خمس فيه، وإنما الخمس فيما وجد
من ذلك في أرض العرب».

وقال الحسن (البصري)^(٥): «ما وجد (منه)^(٦) في أرض العرب فلا خمس
فيه، وإنما فيه الزكاة».

وقال الشافعي وغيره^(٧): «حيثما وجد فهو لواجده، وفيه الخمس».

٢١٥. وكذلك أيضاً لم يتفقوا في المعدن على شيء يمكن جمعه، ولا
فيما يخرج من البحر؛ كالعنبر، واللؤلؤ، وغير ذلك.

٢١٦. ولا أعلم بينهم خلافاً في أنه لا شيء في السمك المتصيد.

(١) في «ب»: «يمكن جمعه»، وفي «ز»: «يمكن ضبطه»، والمعنى واحد.

(٢) انظر: «المدونة» (٢/٢٩٠-٢٩١).

(٣) في «ب» و«ز»: «يقول».

(٤) في «ب» و«ز»: «لأرض».

(٥) انظر: «المصنف» لابن أبي شيبة (٣/٢٢٥).

(٦) وهي في «ز» أيضاً.

(٧) انظر: «المحلى» مسألة (٩٤٨).

٢١٧. وأما الصيد البري؛ فقد اتفقوا على أنه لصا يده في أرض الإسلام
خاصة، حاشا الحرميين؛ فإنه لا شيء عليه فيه.

* * *

٦- كتاب الصيام

٢١٨. تفقوا على أن صيام نهار (أيام^(١) شهر^(٢)) رمضان على الصحيح، المقيم، العاقل، البالغ، الذي يعلم أنه (من) رمضان، وبلغه^(٤) وجوب صومه^(٥)، وهو مسلم، ليس^(٦) امرأة حائضاً^(٧)، ولا حاملاً، ولا مريضاً^(٨)، ولا رجلاً أصبح جنباً، أو لم ينو من الليل: فرض، مذكراً^(٩) يظهر الهلال من خمر شعبان إلى أن يتيقن ظهوره من أول شوال، وسواء العبد والحر، والمرأة والرجل، والأمة والحره ثلث زوج أو سيد - كانتا - ثيبين، أو بكرين، أو خلوتين. ٢١٩. وتفقوا على أن الأكل لما يغذي^(١) من الطعام^(٢) نكلاً نفياً

(١) وهي في «ق».

(٢) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز».

(٣) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً، وهي في «ع»، والسياق يحتمل حذفها أيضاً.

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «وقد بلغه».

(٥) في «ب» و«ز» و«ق»: «صيامه».

(٦) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «وليس» بزيادة واو قبلها.

(٧) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً بغير شيء قبلها، وفي «ب»: «لا حائضاً».

(٨) في «ع» ليست بامرأة حائض ولا حامل ولا مريض.

(٩) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب» و«ع»: «مذكراً»، وفي «ز» و«من».

(١٠) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ» كلمة أخرى غير «يغذي» لم أستطع قراءتها، ورسمها يشبه رسم كلمة «يعلم» أو نحوها.

(١١) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «ومما»، وفي «ع»: «أو مما».

إذ خاله في القم، والشرب، والوطء: حراماً من حين طلوع الشمس إلى غروبها^(١). ٢٢٠. وتفقوا على أن كل ذلك حلال، من (حين تمام^(٢)) غروب (قُرصة)^(٤).....

(١) هكذا العبارة في «ب» و«و»، وفي «خ»: «حراماً من حين طلوع الفجر إلى تمام غروب قُرصة الشمس وفي «ع»: «حرام من حين طلوع الفجر إلى تمام غروب الشمس»، وإنما ثبتنا فيها «ب» و«و» ونما جاء في «خ» أو «ع» لكونها أدق، وأشد احترازاً للخلاف منها؛ لأن من السلف من كان يذهب إلى أن السحور ممتد إلى ما بعد طلوع الفجر وانتشاره في الطرقات، ما لم تطلع الشمس. من ذلك ما روي عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، قال: تسخرت ثم انطلقت إلى المسجد، فدخلت على حذيفة، فأمر بلفحة فخلبت، ثم أمر بقدر فسخت، ثم قال: كل، قلت: إني أريد الصوم، قال: وأنا أريد الصوم، فأكلنا ثم شربنا، ثم أتينا المسجد، وقد أقيمت الصلاة، فقال حذيفة: «هكذا فعل بي رسول الله ﷺ». فقلت: بعد الصبح؟ قال: «بعد الصبح إلا أن الشمس لم تطلع». وانظر هذا الأثر وغيره في: «المحلى» (٢٣١/٦-٢٣٢) وكلام المصنف هناك.

وجاءت في «ق» هكذا: «حراماً من حين طلوع الفجر إلى غروبها»! ولعلها كانت في النسخة التي نقل عنها ابن القطان، أو من دونه من النسخ: «الشمس» كما هي هنا في «ب» كما يظهر من سياقها؛ فصرّب عليها وأثبتها «الفجر» على الجائز، وكما يتبادر لمن لم يتأمل مذاهب أهل العلم في المسألة.

لكن قد قدح فيما أئتمناه - على صحته في نفسه من حيث معناه واحترازه لما لم تحترز له عبارة «خ» و«ع» - ويرجح عليه ما جاء فيهما قوله في العبارة التي تليها: «إلى مقدار ما يمكن الغسل قبل طلوع الفجر الآخر»، والله أعلم بالصواب.

(٢) هكذا استظهرتها في «خ»، وقد كتبت هناك بين كلمة «حين» وكلمة «غروب» بخط دقيق، ورسمها هناك «نا تم» أو نحو ذلك.

(٣) سقطت من «ز» أيضاً.

(٤) سقطت من «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وهي هكذا في «خ» «قرصة» بتلويح آخرها.

وفي فاج العروس للزبيدي رحمه الله: «وقال الليث: تسمى عين الشمس: قرصة بالهاء»

الشمس^(١)، إلى مقدار ما يمكن أن لغسل قبل طلع^(٢) الفجر الآخر.

٢٢١. واتفقوا على أن صيام النذر المعلق بصفة ليست معصية: فرض^(٣).

٢٢٢. واتفقوا على أن الأكل لغير ما يخرج من (بيل)^(٤) لا فطر، ولغير / [ب] / للبر ما لا يطعم له، ولغير الرقيق؛ وأن الشرب، والجسم في الفرج للمرأة، إذا كان ذلك نهار أبيه، وهو ذاك لصيامه: فإن صيامه متقضى^(٥).

٢٢٣. واتفقوا على أنه من نوى الصيام في الليل، وهو ممن ذكرنا أن الصوم يلزمه، فلم يأكل شيئاً أصلاً ناسياً^(٦) ولا عطش ولا شرب شيئاً أصلاً ناسياً^(٧) ولا عامداً، (ولا وطئ في فرج، ولا فبر إنسان، ولا بهيمة ناسية أو لا

= عند الغيبة. اهـ.

قلت: والذي في «العين» - و مشهور أن الزيادة إلى الليث لا إلى الخليل، كما هو اختيار جماعة من أهل اللغة: «والقرص»: عين الشمس عند الغروب. اهـ. فلم يذكر هاء في الكلمة، ولعله من مصدر آخر عن الليث غير «العين». والله أعلم. ثم وجدت ابن منظور قال في «اللسان» مادة (قرص): «وتسمى عين الشمس: قرصة عند غيوبتها، والقرص عين الشمس على التشبيه، وقد تسمى به عامة الشمس». اهـ.

(١) في «ع»: «من تم غيب الشمس».

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «إطلاق»!

(٣) كذا في جميع الأصول، وجاءت في «ز» هكذا: «واتفقوا أن صيام النذر المطلق ليس بمعصية فرض»! وهو من تحريفات الناسخ، ومن الأدلة على أنه كان يكتب كيفما تفق له، كما أشرنا إليه غير مرة.

(٤) سقطت من «ز» أيضاً، وفي «ع».

(٥) في «ب» و«ق»: «ينتقض».

(٦) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «لا ناسياً» وقوله: «أصلاً ناسياً» ساقط من «ز».

(٧) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «لا ناسياً».

عامداً)^(١)، ولا استمنى كذلك، ولا أصبح جنباً، ولا تقياً عامداً (ولا أنعط)^(٢)، ولا قبل، ولا عض، ولا مس، ولا أمذى، ولا أمنى، ولا اختلم، ولا اختجم، ولا دخل خلقه شيئاً غير ريقه، ولا اختقن، ولا داوى جرحاً^(٣) بيظنه، ولا اشتعه^(٤)، ولا نوى الفطر، ولا قطر في إخليله، ولا في أذنيه^(٥)، ولا اكتحل، ولا تخرج عن قريته أو مضره، ولا كذب، ولا اغتاب، ولا تعمّد معصية، ولا دهن شاربته، ولا رعت أنفه^(٦)، من قبل طلوع الفجر الآخر إلى تمام غروب الشمس: فقد تم صومه.

٢٢٤. واتفقوا على أن الريق لمرئها الفم: لا يفطر.

٢٢٥. واتفقوا على أن المريض إن تحامل على نفسه فصام: أنه يجزئه.

٢٢٦. واتفقوا على أن من آذاه مرض^(٧)، وضعف عن الصوم: أن له أن يفطر^(٨).

٢٢٧. واتفقوا أن من سافر السفر الذي ذكرنا في كتاب الصلاة [أنه]^(٩)

(١) وهي في بعض تصحيف فيها، وفي «ع» أيضاً باختلاف يسير.

(٢) سقطت من «ز» أيضاً، وفي «ع» هي «خ»: «تعط» وهو تصحيفه، والصواب: «أنعط» كما أثبتناه من «ع». والإنعاط: الانتشار والرغبة في الجماع.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «جراحاً».

(٤) من الشعوط، وهو: الدواء يصبه المريض في أنفه، وتحزفت عليه في «ز» إلى: «اشقط».

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «أذنه» بالإنفراد.

(٦) في «ب»، وفي «خ» و«ع» رعت نفسه! وفي «ز»: «رعت بنفسه».

(٧) في «ب» و«ع» المرض بالالف واللام.

(٨) هذه الفقرة والتي تسبقها سقطتا من «ز».

(٩) سقطت من «و» أيضاً.

لا تصوم المستحاضة^(١).

- وعن سليمان بن يسار^(٢) والزهرى^(٣) ما يدل على ذلك.

- وقالت الأزارقة^(٤): تصوم الحائض.

٢٣٥. وأجمعوا أن الحائض تَقْضِي ما أَفْطَرَتْ فِي حَيْضِهَا (في رمضان)^(٥).

(١) هنا في حاشية «خ»: «وقال سائر الأئمة: تصوم المستحاضة، وحكمها حكم الطاهر في جميع الأحكام».

(٢) الذي عند عبد الرزاق في «مصنفه» (١٩١): «أخبرنا معمر عن أيوب، قال: سئل سليمان ابن يسار: أيصيب المستحاضة زوجها؟ قال: إنما سمعنا بالرخصة لها في الصلاة. وهذا كما ترى إنما هو في الصلاة، لا في الصيام، ولعل المصنف أخذ من هذا الأثر أن سليمان رحمه الله لم يكن يفرق بينها وبين الحائض إلا في أمر الصلاة فقط؛ لمجيء النصوص بخصوصه. والله أعلم».

(٣) وعن الزهرى أيضاً بنحو ما تقدم عن سليمان؛ فإن معمر أسأله: أيصيب المستحاضة زوجها؟ قال: إنما سمعنا بالصلاة. انظر: «الاستذكار» لابن عبد البر (٢/٢٤٦).

قلت: ولعل قول المصنف: «وعن سليمان والزهرى ما يدل على ذلك»، دون أن يجزم بكونه مذهبهما؛ بسبب أنه لم يرد ذلك صريحاً عن أحدهما. والله أعلم.

(٤) الأزارقة ليسوا على شرطه في الكتاب كما نص عليه نصاً في المقدمة، وقد تقدم ذكرهم في التعليق على المقدمة وذكرنا هناك قول المصنف عنهم في «الفضل» (٤/١٤٤): «وأوجبوا على الحائض الصلاة والصيام في حيضها، وقال بعضهم: لا، ولكن تقضي الصلاة إذا طهرت كما تقضي الصيام» اهـ.

وفي «المحلى» (٢/١٣): «أما امتناع الصلاة، والصوم، والطواف، والوطء في الفرج في حال الحيض، فإجماع متيقن مطلق به، لا خلاف بين أحد من أهل الإسلام فيه، وقد خالف في ذلك قوم من الأزارقة حَقُّهم ألا يَعدُّوا في أهل الإسلام» اهـ.

(٥) وهي في «و» و«ق».

٢٣٦. وأجمع^(١) (القول): لا الحائض لا تصوم: على أن^(٢) النساء لا تصوم.

٢٣٧. واختلفوا: أتقضي، وتطعم لكل يوم مَدًّا، أم تقضي، ولا تطعم؟ قال مجاهد^(٤): «تقضي وتطعم».

٢٣٨. وأجمعوا أن مَنْ كان شيخاً كبيراً لا يُطَيَّنُ الصَّوْمُ: أن له أن يفطر^(٥) في رمضان، ولا إثم عليه.

٢٣٩. وأجمعوا على أنه لا يصوم أحد عن إنسان حي.

٢٤٠. وأجمعوا على أن الصَّيَامَ يلزم من ذكرنا أن الأحكام تجري عليه.

٢٤١. وأجمعوا أن مَنْ تَطَوَّعَ بصيام يوم^(٦)، لم يكن يوم الشك، ولا يوم الفطر، ولا يوم النحر^(٧)، ولا اليوم الذي بعد النصف من شعبان، ولا يوم الجمعة^(٨)، ولا يوم السبت^(٩)، ولا أيام التَّهْنِيقِ الثلاثة بعد يوم النحر: فإنه مأجور، حاشا المرأة ذات الزوج.

(١) كذا في «خ» و«و»، وفي «ب»: «وأجمعوا أو جمع».

(٢) هنا في «ب» زيادة: «على».

(٣) في «ب» بدل «على أن»: «و».

(٤) انظر: «الناسخ والمنسوخ» لأبي عبيد (ص ٦٤).

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «أنه يفطر».

(٦) هنا في «ب» زيادة: «واحد»، وليس في باقي النسخ أو الأصول.

(٧) مكانه في «ع»: «ولا يوم العيد بن»، ومن عادة الرُّيَمِيِّ اختصار بعض العبارات بهذه الطريقة، وكل ذلك ساقط من «ز» و«ق» أيضاً.

(٨) كذا في «ع» و«ق» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «يوم الجمعة».

(٩) سقطت من «و» و«ق» أيضاً، وهي في «ع».

٢٤٢. (إلا أنهم) ^(١) تفقوا على أنها إن صامت - كما ذكرنا - بإذن زوجها: فإنها مأجورة.

٢٤٣. وأجمعوا أن التطوع بصيام يوم، وإفطار يوم: حسن، إذا أفطر يوم الجمعة، والأيام التي ذكرنا.

٢٤٤. وأجمعوا على أنه من صام قضاء رمضان، أو كفارة يمينه، أياماً متتابعات ^(٢): أجزأه، إذا صام ذلك في أول أوقات إمكان الصيام له ^(٣).

٢٤٥. وأجمعوا على أن ليلة القدر حق، وأنها في كل سنة ليلة واحدة.

* * *

(١) وهي في «ز» و«ق» أيضاً، ومكانه في «ب»: «و».

(٢) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «... أياماً متتابعة»، وفي «ع»: «أو كفارة اليمين متتابعة».

(٣) كذا في «ب» و«ق»، وفي «ز»: «إمكان الصيام» بغير شيء بعدها، وفي «خ» و«ع»: «إمكان الصوم فيه».

٧- كتاب ^(١) الاعتكاف

٢٤٦. اتفقوا على أن / من اعتكف في المسجد الحرام ^(٢)، أو مسجد

المدينة، أو مسجد بيت المقدس ثلاثة أيام فصاعداً، وصام تلك الأيام، ولم يشترط ^(٣) في اعتكافه ذلك شرطاً، ولا من امرأة أصلاً، ولا أتى معصية، ولا خرج من ^(٤) المسجد لغير حاجة الإنسان، ولا دخل تحت سقف أصلاً في خروجه، ولا اشتغل بشيء غير الصلاة والذكر، وما لا يند منه، ولا تطيب - إن كانت امرأة - فقد اعتكف اعتكافاً صحيحاً ^(٥).

(١) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «باب».

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وزاد في «ق»: «أو مسجد إيلياء»، وهو هو مسجد بيت المقدس.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «يشترط».

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق» و«ع».

(٥) قال الرئمي في «العمدة»: «كنا ادعى ابن حزم لإجماع على مسجد المدينة والأقصى، وليس كذلك، والإجماع على المسجد الحرام لا غير، والخلاف في المسجد [كذا، ولعل الصواب: المسجدين] مشهور؛ فإن عند حماد شيخ أبي حنيفة وعلي رضي الله عنه: لا يصح الاعتكاف في غير المسجد الحرام. والله أعلم. اهـ. قلت: إنما عز ذلك إليهما هكنا بغير إسناد بعض المتأخرين، ولعل من أولهم العمراني في «البيان» (٣/ ٥٧٥)، والرئمي كثيراً ما يعتمد عليه فيما ينقله من مذاهب الناس في مسائل الخلاف - هكذا ظهر لي بالتبني والمقارنة لما ينقله الرئمي هنا وفي «المعاني البديعة» بما ينقله العمراني في «البيان» - ولعل ما في هذا الموضع منه. وانظر: «المعاني البديعة» (١/ ٣٤١) =

قال ابن المنذر في «الإشراف» (١٦٠/٣) بعد أن حكى الإجماع على صحة الاعتكاف في المساجد الثلاثة: «ورؤينا عن علي أنه قال: «لا اعتكاف إلا في مسجد جامع». وقلنا هـ ر: «لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة تجمع فيه الجمعة»، وبه قال الحكم، وحماد. اهـ. قلت: وما حكاها ابن المنذر هنا، وذكر أنه رواه عن علي رضي الله عنه هو نفسه ما رواه عنه عبد الرزاق في «مصنفه» (٥١٧٦)، لكن في إسناده جابر الجعفي، وهو ضعيف. وعند ابن عبد البر في «التمهيد» (٣٢٥/٨): «أن مذهب علي رضي الله عنه وحماد في طائفة من أهل العلم: إنما هو القول بأنه لا اعتكاف إلا في مسجد تجمع فيه الجمعة». وانظر: «الاستذكار» له أيضاً (٢٧٤/١٠).

والحاصل: أنه لا يصح عن علي رضي الله عنه ولا حماد، ولا غيرهما - فيما أعلم - هذا الذي حكاه عنهما الرمي، ومن قبله العيراني من أنه لا اعتكاف إلا في المسجد الحرام. قلت: وجواز الاعتكاف في مسجد النبي ﷺ لا خلاف فيه البتة؛ وغاية ما يمكنك الوقوف على خلاف فيه إنما هو مسجد إيلياء (المسجد الأقصى)؛ فقد روي القول بعدم جواز الاعتكاف فيه عن عطاء رحمه الله، وروي عنه أيضاً أنه كان يقول لا يجوز إلا في مسجد جامع - كقول جماعة العلماء - ثم قصره بعد ذلك على المسجد الحرام، ومسجد النبي ﷺ، وعنه أنه جائز بمسجد منى، قال - وقد استفتي فيمن نذر جواراً فيه - فليجأوا فيه؛ فإن له شأنًا، أخرج كل ذلك عنه عبد الرزاق في «مصنفه» (٨٠١٨: ٨٠٢٠).

تنبيه: وقع عند عبد الرزاق في «مصنفه» (٨٠٠٨) ما يفيد وجو دحلاً في المسجد الحرام؛ فقد أخرج عن عيسى بن قتادة (قال: أحسبه عن ابن المسيب)، قال: «لا اعتكاف إلا في مسجد النبي ﷺ». فاعتمد المصنف رحمه الله في «المحلى» على هذا الأثر في إثبات خلاف في هذا، وقال بعد أن ذكره: «إن لم يكن قول سعيد فهو قول قتادة لا شك في أحدهما». اهـ.

قلت: لكن هذا الأثر معارضٌ مُعلٌ بما رواه همام، عن قتادة، عن ابن المسيب أيضاً كما عند ابن أبي شيبة في «مصنفه» (رقم ٩٧٦٥)، قال: «لا اعتكاف في إسلاجد نبي». وحديث همام عن قتادة أصح من حديث معمر عنه، ثم هو قد جردته وحفظه على وجهه، لم يتردد فيه كما فعل معمر، والله أعلم.

٢٤٧. واتفقوا على أن الوطء يفتيئ الاعتكاف^(١).

٢٤٨. واتفقوا على أنه من خرج من معتكفه لمسجداً غير حاجه، ولا ضرورة، ولا برأمر به، ولا ندب إليه^(٢): فإن اعتكافه قد بطل.

* * *

(١) العبارة كلها ساقطة من «ز».

(٢) كذا في «ز» و«ق» و«ع» و«ط» أيضاً، وفي «ب»: «معتكف» بغير هاء في آخره.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «ع» له إليه، ولا معنى لتلك الزيادة.

٨- كتاب الحج

٢٤٩. ثَلَاثَةٌ أَنْ الْحَرَّ، أَلَمْ يَلْبَسْ قَابِلَ النَّابِغِ، الصُّحَّةَ جَمَعَ لِجِسْمِهِ وَالْبَصَرِ
وَالْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ، الَّذِي يَجِدُ زَادًا وَرَاحِلَةً وَشَيْئًا^(١) يُخْلِفُهُ^(٢) لِأَهْلِهِ مَدَّةً
مَغْيِيَةً^(٣)، وَلَيْسَ فِي طَرِيقِهِ بَحْرٌ، وَلَا خَوْفٌ، وَلَمْ يَمْنَعْهُ أَلْبُو، أَوْ أَحَدُ هُمَا: فَإِنْ
الْحَاجُّ - عَلَيْهِ هُضْ -

٢٥٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا كَانَتْ كَذَلِكَ، وَحَجَّ مَعَهَا ذُو^(٤) مَحْرَمٍ، أَوْ
زَوْجٍ: أَنَّ لَهَا حَبِيبًا - اضْ^(٥) -

٢٥١. وَلَا سَبِيلَ لِي إِجْمَاعٍ جَازٍ فِي كَيْفِيَةِ الْحَجِّ.

٢٥٢. وَأَجْمَعُوا أَنَّ الْحَجَّ إِلَى مَكَّةَ لَا إِلَى غَيْرِهَا.

٢٥٣. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ ذَا الْخُلَيْفَةِ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالْجُحْفَةَ لِأَهْلِ الْمَغْرِبِ،
وَقَرْنَ^(٦) لِأَهْلِ تَجْدٍ، وَيَلْمَلَمَ لِأَهْلِ الْيَمَنِ، وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ لِأَهْلِ مَكَّةَ: مَوَاقِيتُ

(١) كَذَا فِي «ب» ز و «ق» و «ع»، وَفِي «خَبِيرًا»: «هُوَ تَصْحِيفٌ.

(٢) كَذَا فِي «ز» و «ق» و «ع» وَأُظْهِرَ أَنَّ كَذَا فِي «خ» أَيْضًا، لَكِنَّهَا غَيْرُ وَاضِحَةٍ هُنَاكَ، وَفِي
«ب»: «يُتَخَلَّفُ».

(٣) كَذَا فِي «ق» وَفِي «خ» و «ز» و «ع»: «مَدَّةٌ مُعَيَّنَةٌ»، وَفِي «ب»: «مَلَقَمَةٌ»، وَالْمَثْبُتُ أَوْجُهُ
وَأَصَحُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٤) كَذَا فِي «ب» و «ق» و «ع»، وَفِي «خ»: «ذَوِي».

(٥) الْعِبَارَةُ كُلُّهَا سَاقِطَةٌ مِنْ «ز».

(٦) كَذَا فِي «ب» و «ق» و «ع» أَيْضًا، وَفِي «ق»: «قَرْنَ» بِالتَّنْوِينِ، وَهُوَ الْأَشْهَرُ فِي كِتَابِ =

لِلْإِحْرَامِ^(١) بِالْحَجِّ^(٢) وَالْعُمْرَةِ، حَاشَا الْعُمْرَةَ لِأَهْلِ مَكَّةَ (فَقَطْ)^(٣).

٢٥٤. وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الطَّوْفَ الْآخِرَ^(٤) - الْمُسَمَّى: طَوَافَ الْإِفَاضَةِ -
بِالْيَتِّ، وَالْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ: فَرَضٌ.

٢٥٥. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ وَقَفَ الْيَوْمَ الْعَاشِرَ يَظُنُّهُ التَّاسِعَ.

٢٥٦. وَأَجْمَعُوا أَنَّ وَقْتَ الْوُقُوفِ (بَعْرَفَةَ)^(٥) - لَيْسَ قَبْلَ الظُّهْرِ مِنْ^(٦) التَّاسِعِ
مِنْ ذِي الْحِجَّةِ^(٧).....

= الْحَدِيثُ، وَكِلَا الْوَجْهَيْنِ صَحِيحٌ بِاعْتِبَارِ.

قَالَ الْكُزْمَانِيُّ - كَمَا حَكَاهُ عَنْهُ الْعَيْنِيُّ فِي «عَمْدَةِ الْقَارِي» -: فِي بَعْضِ الرِّوَايَةِ كُتِبَتْ بِدُونِ
الْأَلْفِ فَهُوَ إِذَا بَاعْتَبَرُ الْعِلْمِيَّةُ وَالْأَنْثِ، وَإِنَّمَا عَلَى اللُّغَةِ الرَّبْعِيَّةِ؛ حَيْثُ يَقْفُونَ عَلَى الْمُنَوَّنِ
بِالسُّكُونِ، فَيُكْتَبُ بِدُونِ الْأَلْفِ، لَكِنْ يُقْرَأُ بِالتَّنْوِينِ. - انْتَهَى.

قُلْتُ (الْعَيْنِيُّ): «عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ هُوَ غَيْرُ مُنْتَصِرٍ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْأَنْثِ، فَلَا يُقْرَأُ بِالتَّنْوِينِ».

(١) كَذَا فِي «ق» أَيْضًا، وَفِي «ع»: «مَوَاقِيتُ بِالْإِحْرَامِ»، وَفِي «ب» «مَوَاقِيتُ الْإِحْرَامِ»، وَالْمَثْبُتُ
أَوْجُهُ، خَاصَّةً وَأَنَّ فِي هَذَا اللَّفْظِ الْآخِرِ قَصْرُ الْمَوَاقِيتِ الْحَجَّ عَلَى هَذِهِ الْأَكْنَ، وَأَنَّهَا
هِيَ فَقَطْ الْمَوَاقِيتُ الَّتِي يَصْحَحُ مِنْهَا الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ، وَأَنَّ مَنْ أَحْرَمَ مِنْ غَيْرِهَا لَمْ يَكُنْ دَاخِلًا
فِي جُمْلَةِ قَوْلِهِمْ، وَهُوَ خَطَأٌ؛ فَإِنْ جَمَاهِيرُ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى جَوَازِ الْإِحْرَامِ مِنْ وَرَاءِ تِلْكَ
الْمَوَاقِيتِ، وَجَمْعُهُمْ أَيْضًا عَلَى أَنَّ مَنْ حَازَى أَحَدَ هَذِهِ الْمَوَاقِيتِ أَنَّهُ يُحْرَمُ مِنْ مَكَانِهِ.

(٢) فِي «ب» و «ق» و «ع»: «لِلْحَجِّ».

(٣) وَهِيَ فِي «ز» و «ق».

(٤) كَذَا فِي «ب» و «ز» أَيْضًا، وَفِي «ق»: «الْآخِر».

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ز» و «ن» أَيْضًا، وَفِي «ع».

(٦) كَذَا فِي «ب» و «ز» و «ع» أَيْضًا، وَفِي «ن» وَفِي «ق» عَلَيْهِ اعْتِمَادُ فِي «ط».

(٧) قَالَ فِي «الْمَحَلِّي» (٧/ ١٩١-١٩٢): «وَقَدْ يُثَبِّتُ الْإِجْمَاعُ مِنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَالْخَالِيفِ
وَالسَّائِلِ: أَنَّ مَنْ وَقَفَ بِهَا قَبْلَ الزَّوَالِ مِنَ الْيَوْمِ التَّاسِعِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، أَوْ بَعْدَ طُلُوعِ =

...^(١)، ولا يوم النحر - لمن علم أنه يوم النحر - فما^(٢) بعده.

٢٥٧. وأجمعوا^(٣) على أنه من وقف بها^(٤) ليلة النحر، بمقدار ما يدرك الصلاة للصبح بمزدلفة^(٥) مع الإمام: (فقد وقف^(٦) الوقوف الجازي بعرفة، إذا وقف هنالك بيته^(٧)).

٢٥٨. واتفقوا على أن الإحرام للحج فرض.

= الفجر من الليلة الحادية عشرة من ذي الحجة: فلا حج له. اهـ.

ومثمن حكى الإجماع على ذلك أيضاً: ابن رشد في «بداية المجتهد» (١/٣٤٨)، فقال: «وأجمعوا على أن من وقف بعرفة قبل الزوال، وأفاض منها قبل الزوال؛ أنه لا يعتد بوقوفه ذلك، وأنه إن لم يرجع فيقف بعد الزوال، أو يقف من ليلته تلك قبل طلوع الفجر: فقد فاته الحج». اهـ.

(١) قال ابن تيمية في «نقده»: «أحد القولين، بل أشهرهما في مذهب أحمد: أنه يجزئ الوقوف قبل الزوال - وإن أفاض قبل الزوال - لكن عليه دم، كما لو أفاض قبل الغروب». اهـ.

(٢) وقال الزبيدي في «العمدة»: «كذا دعى ابن حزم الإجماع على ذلك، وليس كما دعى بل مذهب الشافعي وأبي حنيفة وجماعة، ومذهب أحمد: وقته من طلوع الفجر يوم عرفة، إلى طلوع الفجر يوم النحر، ومذهب مالك: أن الاعتماد على الوقوف هو الليل، والنهار تبع له؛ فانتفى بذلك دعوى الإجماع، والله أعلم». اهـ.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «مما».

(٤) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، في «ن»: «و اتفقوا».

(٥) كذا في «ب»، وفي «خ»: «بهما» وهو خطأ، والمقصود: الوقوف بعرفة، وقد جاءت مصرحةً بها في «ع».

(٦) كذا في «ز» و«ع» أيضاً: «بمزدلفة»، ومكانها في «ب»: «من ذلك»! وهو تصحيف.

(٧) قوله: «فقد وقف زاده في ط» إقامة منه للعبارة، وليس هي «ب».

(٨) وهي في «ز» أيضاً ومكانها في «ع»: «فقد أجزأه إذ لوى الوقوف».

٢٥٩. واتفقوا على أن جماع النساء في فروجهن (عمداً)^(١)، ذاكراً للحج: (أنه)^(٢) يفسخ الإحرام، ويفسد الحج، ما لم تقدم المغتيم مكة، و(ما)^(٣) لم يأت وقت الوقوف بعرفة للحج^(٤) (٥).

(١) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٢) سقطت من «ز» أيضاً وهي في «ع»، ولعل حذفها أوجه.

(٣) وهي في «ز» و«ع».

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و»: «للحاج»، ولعلها الأسب؛ لقوله قبلها: «ما لم يقدم المعتمر».

(٥) قال الزبيدي في «العمدة»: «كذا دعى ابن حزم الإجماع على أن الجماع عمداً يفسد الإحرام، وليس كذلك، بل هنا مذهب داود لا غير، ومذهب الشافعي وكافة العلماء: أنه لا يفسد الحج، ولا يفسد الإحرام بذلك، بل يمضي في فاسده، والله أعلم». اهـ. قلت: لعله يقصد أن كافة العلماء قائلون بوجوب مضيه في حجه بعد فساد، وأنه لم يخالف في ذلك إلا داود، لأن نفس الحج لم يفسد بذلك؛ فإن هذا جماع لا شك فيه - أعني: فساد الحج لمتعمد الجماع - ففرق بين الفساد والفسخ.

وأما ما هنا من تقييد المصنف للفساد والفسخ بما إذا كان قبل إتيان وقت الوقوف بعرفة: فقد قال ابن المنذر في «الإشراف» (٣/٢٠٠): «أجمع أهل العلم على أن المحرم من الجماع، وقتل الصيد والطيب، وبعض اللباس، وأخذ الشعر، وتقليم الأظفار.

وأجمعوا على أن الحج لا يفسد بإتيان شيء من ذلك في حال الإحرام، إلا الجماع؛ فإن عوام أهل العلم قد أجمعوا على أن من جامع عمداً في حجه قبل وقوفه بعرفة: أن عليه حجاً قابلاً والهدى، إلا شيئاً يختلف فيه عن عطاء، وقول لقنادة، وأناذاكر ذلك في مكانه إن شاء الله تعالى». اهـ.

قلت: وقول ابن المنذر رحمه الله: «قبل وقوفه بعرفة» هو نفس ما احتار له المصنف بقوله: «وما لم يأت وقت الوقوف بعرفة للحج». وأما قوله: «إلا شيئاً يختلف فيه عن عطاء، وقول لقنادة... إلخ» فقد ذكر هو بعد ذلك أنهما قالوا: «إذا كنت أمامهما مهلة، فاستطاع أن يرجعا إلى مهلهما فيهما؛ فليفعلا ما لم يخشيا فوات الحج».

٢٦٠. ثم اختلفوا^(١)؛ أي بعد ذلك ما لم يتم جميع الحج، وجميع العمرة أم لا؟

٢٦١. وأجمعوا أن الهدي يكون من الإبل، والبقر، (والغنم)^(٢): الشئ فصاعداً من الإبل، والبقر والضأن، والمغز.

٢٦٢. واختلفوا في الجائع من (الضأن^(٣)، ومرة) الإبل، والبقر، والمغز.

٢٦٣. وأجمعوا أن الرجل المحرم يجتنب لباس العمائم، والقلائس، والجباب، (والبرانس)^(٤)، والقمص، والمخيط، والشرابيل التي لا تسمى ثياباً إن وجد إزاراً.

٢٦٤. واختلفوا في الخفين للرجال والنساء.

٢٦٥. واتفقوا أنه يجتنب استعمال الطيب، والزعفران، والوزر، والثياب المورسة والمزعة بعد إحرامه، إلى صبيحة يوم النحر.

٢٦٦. واتفقوا على أن المرأة المحرمة تجتنب الطيب كما ذكرنا.

٢٦٧. وأجمعوا أن لباس المخيط كله من الثياب، للمرأة (المحرمة)^(٥): حلال، وكذلك تغطية رأسها.

(١) في «ب» و«هـ»: ثم اختلفوا فيه.

(٢) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٣) وهي في «ز» أيضاً.

(٤) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٥) وهي في «ز» و«ع» أيضاً وفي «ق»: المحرم.

٢٦٨. واتفقوا أن من فعل من^(١) (كل)^(٢) ما ذكرنا أنه يجتنبه في إحرامه شيئاً عامداً أو ناسياً: أنه لا يبطل حجه، ولا إحرامه.

٢٦٩. واتفقوا على أنه من جادل في الحج: فإن^(٣) حجه لا يبطل، ولا إحرامه.

٢٧٠. واختلفوا فيمن قتل صيداً متعمداً، فقال مجاهد^(٤): «بطل حجه، وعليه الهدي»^(٥).

(١) سقطت من «خ» و«ب»: ولعله بسبب ظن النساخ كونها زائدة، وهي في «ز» و«ق» و«ع» و«ن»، وقد أثبتنا في «ط» اعتماداً على «ن».

(٢) وهي في «ز» و«ق» و«ع» و«ن» و«ط» أيضاً.

(٣) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «أد».

(٤) انظر: «المحلى» (٧/١٩٤ مسألة ٨٦٣).

(٥) قال ابن تيمية في «نقده»: «وقال بعد أن ذكر من محظورات الإحرام اللباس والطيب والتغطية: واختلفوا فمن فعل من كل ما ذكرنا أنه يجتنبه في إحرامه... فقال مجاهد: بطل حجه، وعليه الهدي».

قلت [ابن تيمية]: وقد اختار في كتابه ضد هذا، وأنكر على من ادعى هذا الإجماع الذي حكاه هنا، فقال: الجدل بالباطل وفي الباطل عمداً ذاكراً لإحرامه: مبطل لإحرامه والحج، لله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وقال كل فسوق تعمده المحرم ذاكراً؛ فقد أبطل إحرامه وحجه وعمرته؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ﴾.

قال: ومن عجائب الدنيا أن الآية وردت كما تلونا، فأبطلوا الحج بالرَفَث، ولم يبطلوا بالفسوق.

وقال: كل من تعمّد معصية - أي معصية كانت - وهو ذاكراً لحجه منذ يحرم إلى أن ينتم طوافه بالبيت للإفاضة، ورَمَى جَمْرَةَ الرِّقَةِ؛ فقد بطل حجه.

قال: وأعجب شيء دعواهم الإجماع على هذا.

٢٧١. وأجمعوا أن المَحْرَمَ يَقْتُلُ ما عدا عليه^(١) من الكلابِ الكبارِ،
والجذيانِ^(٢) الكبارِ /، (والغريبانِ الكبارِ)^(٣)، وأنه لا جزاءَ عليه فيما اجْتَرَأَ
عليه^(٤).....

= قلتُ [ابن تيمية]: الإجماعُ فيه أظهرُ منه في كثير مما ذكره في كتابه. اهـ.

قلت (محمد): في «المحلى» (١٩٦/٧): مسألة: والجدالُ قِسْمَانِ: قِسْمٌ في واجبٍ
وَحَقٍّ، وقِسْمٌ في باطلٍ، فالذي في الحق واجبٌ في الإحرام، وغير الإحرام، قال تعالى:
﴿أَنْ يَكُنَّ سَبِيلَ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمُرُوءَةِ يُعْطَلُ فَتَنْجُوْا مِنْهُمْ بِأَلْفِي هَيْ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]،
وَمَنْ جَادَلَ فِي طَلَبِ حَقٍّ لَهُ؛ فَقَدْ دَعَا إِلَى سَبِيلِ رَبِّهِ تَعَالَى، وَسَعَى فِي إِظْهَارِ الْحَقِّ،
وَالْمَنْعِ مِنَ الْبَاطِلِ، وَهَكَذَا كُلُّ مَنْ جَادَلَ فِي حَقٍّ لغيره، أَوْ لله تَعَالَى، وَالْجِدَالُ بِالْبَاطِلِ،
وَفِي الْبَاطِلِ عَمْدٌ أَذْكَرُ لِإِحْرَامِهِ مُبْطِلٌ لِلإِحْرَامِ وَلِلْحَجِّ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَا رَفْعَ وَلَا
فُسُوكَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَقِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]. اهـ.

قلت: فهذا كلام المصنف رحمه الله في «المحلى» على بطلان حج المجادل، ومخالفته
لما حكى عليه الاتفاق هنا في «المراتب»، وإن كان قصره على الجدال بالباطل دون
الجدال بالحق.

(١) أي: وثب عليه وهجم. وهي كذلك في نسخ الكتاب الثلاث، وفي «ع»: «ما صال عليه».
(٢) الجذأة: طائر معروف يصيد الجُرْذَان، والعامة يُطلقون اسمه على أنثى الغراب؛ وهو خطأ،
والأكثرون يجمعونها على «جذأ»، وروى عند ابن منظور جمعها على «جذآن».
(٣) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٤) (٤) من أهل العلم مَرَّلاً يُجِيزُ قَتْلَ تِلْكَ الْفَوَاسِقِ ابْتِدَاءً إِلَّا إِذَا عَتَدَتْ وَاجْتَرَأَتْ عَلَى
الْمُحْرَمِ؛ ففِي «التمهيد» لابن عبد البر (١٥٨/١٥-١٥٩): «وقال أشهب: سألت مالكا:
أَيَقْتُلُ الْمُحْرَمُ الْغُرَابَ وَالْجَذَاءَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَضْرِبَهُ؟ فَقَالَ: لَا إِلَّا أَنْ يَضْرِبَهُ، إِنَّمَا أُذِنَ فِي
قَتْلِهِمَا إِذَا أَضْرَفَا فِي رَأْيِي، فَأَمَّا أَنْ يُصَيِّبَهُمَا بَدَأً، فَلَا أَرَى ذَلِكَ، وَهَمَّا صَبَدٌ، وَلَيْسَ لِلْمُحْرَمِ
أَنْ يَصِيدَ، وَلَيْسَ مِثْلُ الْعَقْرِبِ وَالْفَرَاةِ وَالْغُرَابِ وَالْجَذَاءِ صَبَدٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقْتُلَا فِي الْحَرَمِ
خَوْفَ الْوَبْعَةِ إِلَى الْأَصْطِيَادِ، فَإِنْ أَضْرَفَا بِالْمُحْرَمِ فَلَا يَأْسُ أَنْ يَقْتُلَهُمَا» اهـ.
وهي في «ز»: «فيما أجزأ له»! وهو تصحيف.

من ذلك فَقَتْلَهُ^{(١)(٢)}.

٢٧٢. واختلفوا: أيلزمُ جِزَاءُ ما قَتَلَ مِمَّا عدا عليه مِنَ السَّبَاعِ كُلِّهَا أَمْ لَا؟

٢٧٣. واختلفوا في قَتْلِ الْفِئْرَانِ الْكِبَارِ وَالصَّغَارِ، وَالْحَيَاتِ، وَالذَّبَابِ،
وَالْوَزَغِ، وَكُلِّ ما عدا^(٣) ما ذكرنا.

٢٧٤. ولا جزاءَ عليه في^(٤) قَتْلِ الْمُبَاحَاتِ الْمَذْكُورَةِ بِاتِّفَاقٍ^(٥).

٢٧٥. وأجمعوا على استحبابِ^(٦) التَّلْبِيَةِ إِلَى دُخُولِ الْحَرَمِ^(٧).

٢٧٦. وَاتَّفَقُوا أَنْ قَطَعَ التَّلْبِيَةُ جَائِزٌ عِنْدَ تَمَامِ^(٨).....

(١) في «خ» و«ب»: «قتله» بغير فاء قبلها، وقد رتبها من عندي. واللفظة كلها ساقطة من «ز».

(٢) في «ب»: «وأنه لا جزاء عليه فيما قتله من ذلك»، وفي «ع»: «وأنه لا جزاء عليه في ذلك»،
وفي «ز»: «وأنه لا جزاء عليه فيما أجزأ له من ذلك».

(٣) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «ما عدا ذلك»، ولا معنى لتلك الزيادة.

(٤) كذا في «ز». أيضا «ب» في «من».

(٥) كذا العبارة في «خ» و«ب»، وفي «ز»: «ولا جزاء في قتل المذكور باتفاق»، وهو من
تصرف التأسخ.

(٦) كذا في «ز» أيضا أو في «ب» في «ق»: «على استحسان»، وفي «ع»: «على أنه مستحب».

(٧) كذا في جميع النسخ والأصول، وفي «ز»: «إدخال الحرم».

(٨) في «خ»: «واتفقوا أن وقت قطع التلبية جائز عند تمام»، وفي «ب»: «واتفقوا أن وقت
التلبية خارج عن تمام»، وفي «ز»: «وقا تفقوا أن وقت التلبية خارج عند تمام».

وفي ظني أن ما أثبتته - وإن جاء مدقاً من مجموع العبارات - هو الصواب إن شاء الله.

ومقصود المصنف، هنا: هو تعيين الوقت الذي يتفق الجميع على جواز قطع التلبية
بخلوله؛ فإن جماعة من أهل العلم قالوا: يقطعها إدراج إلى الموقف. وقال آخرون: بل
بعد أن يُصَلِّيَ الْعَدَاةَ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ. وقال جماهير أهل العلم: لا يقطع التلبية حتى يرمي =

رمي آخر حصاة^(١) من السبع حصيات [من]^(٢) يوم النحر في جمرة العقبة بعد طلوع الشمس.

٢٧٧. واتفقوا على أنه لا يحل له رمي أن يتصيف ليقبض مما يكس من الصيد البري فيحرّم، ولا (في الحِلِّ)^(٣)، ما دام محرّمًا^(٤).

٢٧٨. وأجمعوا أن له أن يتصيد في البحر ما شاء من سمكه.

٢٧٩. واتفقوا على أن له أن يذبح في الحرم وهو محرّم^(٥) (أو مُحِلٌّ)^(٦) من الأنعام، والدجاج الإنسي [ما أحده]^(٧) مما يملك، أو يأمره ملائكه^(٨).

= جمرة العقبة من يوم النحر. ثم اختلفوا في تعيين الوقت الذي يقطع فيه التلبية: هل هو من حين رمي أول حصاة، أم عند تمام رمي السبع؟ فقال البعض: لا يقطعها إلا بعد رمي آخر حصاة من السبع حصيات. وهذا قول أحمد وإسحاق وأهل الظاهر، واختاره ابن المنذر وجماعة، وقال الباقر يقطعها عند أول حصاة يرميها. وانظر: الإشراف لابن المنذر (٣/٣٢٢-٣٢٣).

(١) كذا في «ب» و«ق»، وفي «خ»: «الحصاة» بالألف واللام.

(٢) وهي في «ب» و«ز» أيضًا.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضًا، وفي «ق» يقصد.

(٤) سقطت من «و» و«ق» أيضًا وهي في «ع».

(٥) كذا سياق العبارة في جميع النسخ والأصول، وجاءت في «ز» هكذا: «واتفقوا أنه لا يحل للمحرّم أن يتصيد، واتفقوا على أنه لا يحل للمحرّم أن يقتل شيئاً من الصيد البري في الحرم ولا ما دام محرّمًا»، وهو من تصرفات الناسخ.

(٦) قوله: «في الحرم وهو محرّم» جاء مؤخرًا في «ب» و«ز» و«ق» إلى آخر العبارة بتقليم وتأخير فيه، هكذا «وهو محرّم في الحرم».

(٧) سقطت من «ز» و«ق» أيضًا.

(٨) وهي في «ل» و«ق» و«ع».

(٩) كذا في «ع» أيضًا، وفي «ب» و«و»: «يا مراكه»، وفي «ق»: «يا مراه به مراكه».

٢٨٠. وأجمعوا على أن من خلق رأسه كله لبعلة به، (ولغير علة)^(١): فإن عليه فدية طعام لا يتجاوز عشرة مساكين، ولا يتجاوز صاعاً لكل واحد، إن لم يجد نسكاً لم يتجزئه شاة (باتفاق)^(٢)، أو صيام ثلاثة أيام، ولا يكون أقل من ذلك^(٣) لمن لم يجد هدياً، ولا طعاماً ولا أكثر من عشرة أيام؛ فإن صامها متتابعة^(٤) أجزأته باتفاق.

٢٨١. واتفقوا أن الحلق والتقصير مستحب أحدهما^(٥) في تمام الحج يوم النحر، و(على)^(٦) أن الحلق أفضل.

٢٨٢. واتفقوا على (استحباب)^(٧) استلام الحجر الأسود.

٢٨٣. واتفقوا على أن من ألقى البيت على^(٨) يساره، وطاف خارج الحجر^(٩)، ولم يخرج في طوافه من المسجد سبعاً أثباتاً، وأربعاً مشياً: فقد طاف.

(١) سقطت من «ز» أيضًا، وفي «ع»: «أو غير علة».

(٢) وهي في «و» و«ع».

(٣) كذا في «ع» أيضًا، وفي «ب» و«و»: «أو صيام لا يكون أقل من ثلاثة أيام».

(٤) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ» و«ع»: «متتابعة»، والمثبت أوجه.

(٥) كذا في «ز» أيضًا، وفي «ق» و«ع»: «يستحب أحدهما»، وفي «ب»: «أحدهما مستحب».

(٦) سقطت من «و» أيضًا، وهي في «ع»، ومكانها في «ق»: «اتفقوا»، وأظنها من تصرف ابن القطان.

(٧) وهي في «ز» و«ع» أيضًا.

(٨) كذا في «ز» و«ع» أيضًا، وفي «ب» و«ق»: «عن».

(٩) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضًا، وفي «ق»: «المسجد»!

به^(١)، فَوَقَّفَ^(٢) بعرفة، ثم نَحَرَهُ أَوْ ذَبَحَهُ بِمَكَّةَ^(٣): أجزأه.

٢٩٢. وكذلك^(٤) كل صدقة واجبة في الحج، أو طعام؛ أنه إن أذاه^(٥) بمكة أجزأه.

٢٩٣. واختلفوا فيمن فعل ذلك بغير^(٦) مكة، حاشا جزاء الصيد؛ فإنهم اتفقوا على أنه لا يُجزئه^(٧) إلا بمكة^(٨).

٢٩٤. واتفقوا أن من غروب الشفق من ليلة النحر، إلى قبل طلوع الشمس من يوم النحر: وقت للوقوف بمزدلفة.

٢٩٥. واتفقوا على أنه إذا طاف طواف الإفاضة يوم النحر أو بعده،

(١) كذا في «ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب» «كل هدي تطرئ»، وفي «ز» «كل هدي تطرئ» عليه.
(٢) كذا في «ب» و«ع» أيضاً، وزاد بعدها في «ز» و«ق»: «به»؛ ولعل إثباتها أوجه، وإنما أسقطها من أسقطها لظنه كونها زائدة أو مكررة.

(٣) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.
(٤) كذا في «ب» و«ع» أيضاً، وفي «ن»: «واتفقوا أن»، وعليه اعتملي «ط» فأثبتها كذلك.

(٥) كذا في «ب» و«ن» أنه إن أذاه، وفي «ز» و«ع»: «أنه إذا أذاه»، ومكان ذلك في «خ»: «أنه إذا أجزأه» أو عبارة نحوها.

(٦) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ز» و«ن»: «في غير».

(٧) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «يجزئ» بغير الهاء، وهي «تجزئ».

(٨) قال ابن تيمية في «نقده»: «مذهب أبي حنيفة ومالك: أنه يجزئ الإطعام في جزاء الصيد في غير مكة، وكذلك عندهم تفرقة اللحم تجزئ في غير الحرم، وإنما الواجب في الحرم عندهما إراقة الدم، بخلاف الشافعي وأحمد، ومن وافقهما، فإنما أوجبوا ذبحه في الحرم، وأوجبوا تفرقة في الحرم، وكذلك الصدقة تقوم مقام ذلك» اهـ.

(٩) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «على أن من».

وقد كان أكمل (جميع)^(١) مناسك حجه، ورَمَى: فقد حل له الصيد، والنساء، والطيب، والمنخبط، والنكاح، والإكلع، وكل ما كان امتنع^(٢) (منه)^(٣) بالإحرام.

٢٩٦. واتفقوا^(٤) على أن من يوم النحر - وهو العاشر من ذي الحجة -

إلى انسلاخ ذي الحجة: وقت لطواف الإفاضة، ولما^(٥) بقي من سنن الحج^(٦).

٢٩٧. واتفقوا على / أن ثلاثة أيام بعد يلنحر؛ هي أيام رمي الجمار^(٧)، وأن من رماها^(٨) بعد الزوال أجزأه^(٩).

(١) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.
(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «خ»: «ممتنع».

(٣) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

(٤) كذا في «ز» و«ن»، وأسقطها في «خ» كما هي عادته؛ اعتماداً على عطف العبارات على بعضها، وهي هنا في العبارة السابقة: «واتفقوا»، وفي «ب»: «وأجمعوا».

(٥) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «ما» بغير اللام.

(٦) قال ابن تيمية في «نقده»: «إن آخره عن أيام منى جاز في مذهب الشافعي، وأحمد، والليث، والأوزاعي، وأبي يوسف وغيرهم، وهكذا نقل عن مالك. وقال أبو حنيفة، ورؤف، والثوري في رواية: إن آخره إلى ثالث أبلت طريق لزمه دم وهو قول مخرج في مذهب أحمد. وإن آخره إلى المحرم فلا شيء عليه إلا عند مالك، فإنه عليه دم، ولفظ «المدونة»: إذا جاوز أم منى، وتناول ذلك لزمه ولم يؤقت فيه» اهـ.

قلت: ليس يعني الحذف في كلامه هنا بذكر اختلافهم فيما يكون على من أوقع طواف الإفاضة أو غيره من سنن الحج بعد أيام التشريق من دم ونحوه، وإنما يعني بذكر الزمان الذي اتفقوا على أصل جواز إيقاع طواف الإفاضة، وما بقي من سنن الحج فيه؛ فتأمل.

(٧) كذا في «ع» أيضاً، وزاد بعدها في «ب» و«ز»: «فيها».

(٨) قال ابن تيمية في «نقده»: «أما رمي الجمار فلا يجوز بعد أيام التشريق، لا نزاع نعلمه، بل على من تركها دم، ولا يجزئ رميها بعد ذلك» اهـ.

٢٩٨. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَغْتَمِرُ إِلَّا مِنَ الْحِلِّ، مَنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ الْقَارِنِينَ الْمُقِيمِينَ بِمَكَّةَ^(١).

٢٩٩. ثُمَّ اخْتَلَفُوا: أَمِنْ أَدْنَى الْحِلِّ؟ أَمْ مِنْ مِيقَاتِ بِلَدِ الْمُعْتَمِرِ، أَمْ مِنْ مَنْزِلِهِ حَيْثُ كَانَ؟

٣٠٠. وَاتَّقُوا أَنَّ مَنْ أَفْسَدَ حِجَّةَ الْفَرَضِ؛ فَعَلَيْهِ أَنْ يَحُجَّ ثَانِيَةً.

٣٠١. وَلَا يُعْلَمُ^(٢) أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى قَضَاءِ حَجِّ التَّطَوُّعِ إِذَا أَفْسَدَ.

وقد ادَّعى بعض العلماء في ذلك إجماعاً، وليس كذلك؛ بل قد وجدنا فيه خلافاً صحيحاً^(٣).

(١) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «من غير القليوب والمقيمين بمكة»، وفي «ع»: «من كان غير القارين وهو مقيم بمكة».

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «ولا نعلم».

(٣) أمّا من خرج منه لإحصار، أو فوات، أو نحو ذلك؛ فقد صحَّ وجود الخلاف فيه، وإن كان جماهير السلف والخلف على وجوب القضاء عليه؛ فقد روي القول بعدم وجوب فضله عن عطاء، وهو قول في مذهب أحمد؛ ذكره أبو يعلى في «الروايتين والوجهين» (٢٩٧/١)، قال: «وهو أصح». وقول في مذهب مالك أيضاً.

أما من حج منه بإفساد منه له؛ فلم أجد من يقول بغير وجوب القضاء عليه، وقد حكى غير واحد من أهل العلم الإجماع على ذلك كما ذكر المصنف.

قال منكر بن سعيد البلوطي في «الإنباه» - كما نقله عنه ابن القطان في «الإقناع» (٨٨٢/٢) -: «واتفق الجميع على أن الداخل في الحج متطوعاً ليس له الخروج قبل إتمامه، وأن البذل عليه إن أفسده» اهـ.

وقال الحافظ في «الفتح» (٢١٢/٤) -: وقد ذكر قول من قال بوجوب القضاء على من خرج من صيام التطوع -: «ذكره الطحاوي وغيره، وشبهه بمن أفسد حج التطوع، فإن عليه قضاءه اتفاقاً» اهـ.

٣٠٢. وَلَمْ يَتَّفَقُوا فِيمَا يُبَاحُ إِلَّا كُلُّ مَنَّهُ^(١).....

= وقال ابن رشد في «بداية المجتهد» (٣١٢/١): «وذلك أنهم أجمعوا على أن من دخل في الحج والعمرة متطوعاً يخرج منهما: أن عليه القضاء» اهـ.

ولم أجد ما يؤيد دعوى المصنف هنا بوجود خلاف صحيح في ذلك، إلا ما كان من رواية عن الإمام أحمد رحمه الله حكاهما عنه البعض، وخطأها بعض أصحابه حاكمين عليها بالشذوذ؛ فقد جاء في «الإنصاف» للمرداوي (٤٩٦/٣): «وإن كان الذي أفسده تطوعاً، فالمنصوص عن الإمام أحمد: وجوب القضاء، وعليه الأصحاب، وقطعوا به... وفي «الهداية»، و«الانتصار»، و«عيون المسائل» رواية: لا يلزم القضاء، قال المجد: لا أحسبها إلا سهواً» اهـ.

وفي «بداية المجتهد» لابن رشد (٣٧٠/١)، قال: «ولا خلاف أن من فاته الحج بعد أن شرع فيه؛ إما بقوت ركن من أركانه، وإما من قبل غلظه في الزمان، أو من قبل جهله، أو نسيانه، أو إتيانه في الحج فعلاً مُفسداً له؛ فإن عليه القضاء؛ إذا كان حجاً واجباً، أو هل عليه هلتي مع القضاء؟ اختلفوا فيه، وإن كان تطوعاً فهل عليه قضاء أم لا؟ الخلاف في ذلك كله... ثم قال: وشذَّ قومٌ فقالوا: لا هدي أصلاً، ولا قضاء إلا أن يكون في حج واجب» اهـ.

قلت: ولم يذكر رحمه الله من هم أصحاب ذلك القول الذين وصفهم بالشذوذ، ولعله يقصد القول بعدم وجوب القضاء في حال الإحصار، أو الفوات خاصة دون الإفساد؛ فإن في كلامه بعض إجمال، وقد تقدَّمت قبل حكايته الإجماع على وجوب القضاء على الخارج من حج التطوع، أو العمرة عموماً.

وعند «ابن أبي شيبة» (٣٤/٤): «حدثنا وكيع، عن الزبيدي، عن فليس بن سعد، عن ابن عباس قال: «الصدقة تطوعاً، والصلاة، والصوم، والطواف، إن شاء الله، وإن شاء قطع».

وهذا كما ترى إنما هو في الطواف فقط، ليس فيه ذكر من تطرَّع بحج كامل، أو حتى عمره، والله أعلم.

(١) وهي في «ز» بضاً.

الَهْدِي عَلَى شَيْءٍ؟^(١) لِأَنَّ الشَّافِعِيَّ^(٢) وَأَصْحَابَهُ، وَأَصْحَابَ الظَّاهِرِ^(٣) يَقُولُونَ: لَا يُؤْكَلُ مِنْ شَيْءٍ مِنَ الْهَدْيِ إِلَّا هَدْيُ التَّطَوُّعِ وَحْدَهُ (إِذَا بَلَغَ مَحَلَّهُ، وَإِلَّا فَلَا). وَقَالَ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ^(٤): لَا يُؤْكَلُ مِنْ هَدْيِ التَّطَوُّعِ^(٥).

وَأَبَاحَ غَيْرُهُمْ الْأَكْلَ مِنْ بَعْضِ الْوَاجِبَاتِ^(٦)، وَمِنْ جِزَاءِ الصَّيْدِ، أَبَاحَ ذَلِكَ الْحَكَمُ^(٨).

(١) فِي «ب» عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَلَمْ يَثْبُتْ شَيْئًا فِي «ز» بَعْدَ لَفْظَةِ: «الْهَدْيِ».

(٢) انْظُرْ اخْتِلَافَهُمْ فِي هَذَا: «الْمَحَلِّي» (٢٧٠/٧) مَسْأَلَةٌ (٩٠٨)، وَ«الْتَمِيد» (١١٣/٢)، وَ«الْمَعَانِي الْبَدِيعَةُ» لِلزَّيْمِيِّ (٤٠٥/١).

(٣) انْظُرْ: «مَخْتَصَرُ الْمَزْنِيِّ» ص ٧٤، وَ«الْتَمِيد» (١١٣/٢).

(٤) انْظُرْ: مَسْأَلَةٌ (٩٠٨) مِنْ «الْمَحَلِّي»؛ فَقَدْ نَصَّ أَبُو مُحَمَّدٍ لَا عَلَى جَوَازِ الْأَكْلِ مِنَ هَدْيِ التَّطَوُّعِ فَقَطْ إِذَا بَلَغَ مَحَلَّهُ، بَلْ عَلَى وَجوبِ ذَلِكَ! لَكِنْ لَمْ يَخْلُ فِيهِ شَيْئًا عَنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ، لَا عَنْ دَاوُدَ، وَلَا عَنْ غَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَلَعَلَّ قَوْلَ دَاوُدَ وَأَصْحَابِهِ كَانَ كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ أَعْنِي: جَوَازَ الْأَكْلِ مِنْ هَدْيِ التَّطَوُّعِ وَحْدَهُ إِذَا بَلَغَ مَحَلَّهُ دُونَ سَائِرِ الْأَهْدَاءِ الْوَاجِبَةِ، لَا لِإِجَابِ ذَلِكَ؛ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ حَزْمٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٥) قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مَصْنُفِهِ» (٥٥٥/٧): «حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ - عَنْ جُلَيْبِ بْنِ قَالٍ: إِذَا نَأَى كُلُّ مَنْ هَدَى التَّطَوُّعَ غَرِمَتْ».

تَنْبِيهِ: عِنْدَ «ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» فِي نَفْسِ الْمَوْضِعِ، عَنْ سِنَانِ بْنِ سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْهَدْيُ التَّطَوُّعُ لَا يُؤْكَلُ، فَإِنْ أَكَلَ غَرِمَ» وَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ مُعَاذِ بْنِ سَعْدَةَ، وَهُوَ مَجْهُولٌ لَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ يَجْرَحُ أَوْ تَعْلِيلُ لَللَّهِمَّ إِلَّا ابْنُ حَبَانَ؛ فَإِنَّهُ تَرَجَّمَ لَهُ فِي «الثَّقَاتِ»، وَسَيِّدُ ابْنِ سَلَمَةَ قِيلَ: تَابِعِي، وَقِيلَ لِقَوْلِهِ: فَحَدِيثُهُ أَقْرَبُ إِلَى الْإِسْرَارِ.

وَعِنْدَهُ أَيْضًا: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ ذَكَوَانَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ قَالَا: «إِنْ أَكَلَ مِنْهُ غَرِمَ». وَمُحَمَّدُ بْنُ ذَكَوَانَ خَالَ وَلَدِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ، حَكَمَ الْبَخَارِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ عَلَى حَدِيثِهِ بِالتَّكَارَةِ.

(٦) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٧) كَذَافِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ» «الْمَوْجِبَاتُ» وَلَهَا وَجْهٌ؛ وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى:

(٨) انْظُرْ: «شَرْحُ السَّنَةِ» لِلْبَغَوِيِّ (١٩١/٧).

٣٠٣. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ يُجَابَ الْهَدْيُ^(١) فَرَضٌ عَلَى الْمُحْضَرِ^(٢).

٣٠٤. (وَاخْتَلَفُوا مَنْ هُوَ الْمُحْضَرُ؟)^(٣).

٣٠٥. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ حَالِقٌ [جَمِيعٌ]^(٤) رَأْسِهِ يَتَخَيَّرُ^(٥) كَمَا قَدْ مَنَّا.

٣٠٦. وَ عَلَى (أَنْ)^(٦) مَنْ نَذَرَ نَذْرًا مُعَلَّقًا بِصِفَةٍ لَيْسَتْ مَعْصِيَةً؛ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ كَانَ أَمْرٌ كَذَا^(٨) فَعَلَيْ نَذْرِي هَدْيٍ لِلَّهِ تَعَالَى: أَنَّهُ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ عِنْدَ وَجُودِ الصِّفَةِ^(٩).

= وَفِي «مَصْنُفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ» (رَقْمُ ١٥٥٧٧): «حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، قَالَ: كُلُّ وَابِدَلٍ إِذَا عَطِبَ الْهَدْيُ، وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا. وَعِنْدَهُ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ فِي الْهَدْيِ الْوَاجِبِ: «لَا يَأْكُلُ مِنْهُ، وَعَلَيْهِ الْجِزَاءُ». قُلْتُ: وَالْأَوَّلُ فِي جَوَازِ الْأَكْلِ مِنَ الْهَدْيِ الْوَاجِبِ إِذَا عَطِبَ لِأَنَّهُ سَيِّدُهُ، وَالْآخِرُ فِي الْأَكْلِ مِنْهُ ابْتِدَاءً.

(١) كَذَافِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا: «الْهَدْيُ»، وَوَقَعَتْ فِي «ق» خَطُّ أَلْفٍ قَدْ تَبَيَّنَ الْمَحَقُّ عَلَى ذَلِكَ.

(٢) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ»: «قَدْ نَقَلَ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ لَا يُجِبُ الْهَدْيُ عَلَى الْمُحْضَرِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ مِنْ مَذْهَبِ مَالِكٍ».

(٣) قَالَ الزَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «وَدَّعَى ابْنُ حَزْمٍ انْعِقَادَ الْجَمَاعِ عَلَى أَنَّ الْهَدْيَ فَرَضٌ عَلَى الْمُحْضَرِ، وَلَيْسَ كَمَا دَّعَى؛ بَلْ مَذْهَبُ مَالِكٍ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ الْهَدْيَ لَيْسَ بِفَرَضٍ عَلَيْهِ؛ وَلِهَذَا انْتَفَتْ دَعْوَى الْجَمَاعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

(٤) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٥) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٦) فِي «ب»: «بِتَخْيِيرٍ».

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

(٨) كَذَافِي «ب» وَ«ع» أَيْضًا وَفِي «ز»: «إِنْ كَانَ كَذَا أَوْ كَذَا»، وَفِي «ط»: «إِنْ كَانَ كَذَا».

(٩) قَوْلُهُ: «أَنَّهُ يَلْزَمُهُ ذَلِكَ عِنْدَ وَجُودِ الصِّفَةِ» مِنْ «ع»، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ نَسَخِ الْكِتَابِ =

٣٠٧. واختلفوا: هل على من أفسد حجّه هدي أم لا؟

٣٠٨. واتفقوا على أن ما عدا الإبل، والبقر، والضأن، والمعز: لا يهدى منها شيء فيما ذكرناه^(١).

٣٠٩. وأجمعوا^(٢) على أن النضياء في حرم مكة، لصيد البر الذي يؤكل حرام.

٣١٠. واختلفوا في طير الماء.

٣١١. واختلفوا في العمل في الكفارة^(٣) في^(٤) جزاء الصيد بما لا سبيل إلى إجماع جاز في كيفية ذلك الصيام، ولا^(٥) ذلك الإطعام، ولا الجزاء^(٦) فيه، ولا [على من هو] لقا تل الذي يُلغى الجزاء؟

- فإن قوماً قالوا: لا يتجاوز ذلك الجزاء شاة.

- وقوماً قالوا: إنما جعل الطعام ليُعرف به قدر الصيام.

- وقوماً أحدثوا في الصيام أنه كصيام حليد أسه.

- وقال قوم: كصيام المتمتع.

= الثلاث، ولا أدري كيف سقط منها جميع أم هي زيادة ضروفي نظري.

(١) كذا في «ب» و«ع»، وفي «ز» «فيما ذكرنا» وفي «خ» «فما ذكرنا»!

(٢) كذا في «ب» و«ز» أيضاً وفي «ق»: «واتفقوا».

(٣) كذا في «خ» و«ب»، وفي «ز» وأجمعوا في العمد في الكفارة أو هو تحريف ظاهر.

(٤) هنا في «ب» زيادة: «كفارة»، وليست في «و» أيضاً.

(٥) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «لا» بغير واو قبلها.

(٦) كذا في «ز» أيضاً وفي «ب»: «الجزاءات» بالجمع.

وقالوا غير ذلك.

- وقال أبو حنيفة^(١): لا يجزئ صوم [على] قتل صيد^(٢) في الحرم، وإنما هو على المحرم يقتل الصيد في الحل؛ فهذا عليه الصوم.

٣١٢. وأجمعوا أن ذبح الأنعام، والدجاج الإنسي في حرم مكة وغيره^(٣): حلال.

٣١٣. واختلفوا في المتمتع بما لا سبيل إلى ضم إجماع فيه؛ لأن الرواية جاءت^(٤) عن ابن الزبير^(٥): أن الأمة متع: هو المحصن عن حج آخر رم به ففاته.

وقال آخر^(٦): «الممتع»^(٧) هو من أهل بعمره في أشهر الحج، وعمل عمرته كلها في أشهر الحج، ونوى بها التمتع^(٨)، ولم يسق مع نفسه في حين إحرامه بها هدياً، ثم حل، وأقام بمكة، ولم يخرج منها أصلاً، ولم يكن ساكناً بمكة، ولا كان بها أهله، ولا من ساكني جميع المواقيت التي ذكرنا قبل، ولا

(١) انظر: «المبسوط» للسر خسي (٩٧/٤).

(٢) في «ز» لا يجزئ صوم على قاتل الصيد.

(٣) في «ب» و«ز»: «وغيرها» والمثبت أعم لكل مكان.

(٤) في «ب» و«ز»: «قد جاءت».

(٥) انظر: «المحلى» (١٥٨/٧).

(٦) انظر لاختلافهم في حد المتمتع، وأقولهم فيه نفس الموضع السابق من «المحلى» (١٥٨/٧) وما بعدها.

(٧) كذا في «ز» أيضاً: «المتمتع»، وفي «ب»: «المحصن» وهو خطأ.

(٨) كذا في «ب» و«و»: «ونوى بها التمتع»، وفي «خ»: «ونواها للمتمتع».

(٩) كذا سياق العبارة في «خ» و«ب»، وجاءت في «ز» هكذا: «وقال آخرون: المتمتع هو من أحرم بالعمرة في أشهر الحج ونوى بها التمتع».

فيما بينها وبين مكة، ولا في^(١) شي مما ذكرنا من المواضع أهل، ثم حج في ذي الحجة من تلك الأشهر التي اعتَمَرَ فيها: فإنه مُتَمَّعٌ.

٣١٤. ثم اختلفوا في^(٢) فريضة، ومن مُحَرَّمٍ لها، ومن كارهٍ لها، ومن مُسْتَحَبٍّ لها، ومن مُبِيحٍ لها.

٣١٥. واتَّفَقُوا أَنَّ الْعُمْرَةَ الْمُفْرَدَةَ الَّتِي لَا يَرِيدُ صَاحِبُهَا أَنْ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ: إِنَّمَا هِيَ إِحْرَامٌ^(٣) مِنَ الْمِيقَاتِ، أَوْ مِنَ الْحِلِّ - كَمَا قُلْنَا فِي الْحَجِّ - أَوْ (مِنْ)^(٤) مَنْزِلِ الْمُعْتَمِرِ، ثُمَّ طَوَافٌ^(٥) بِالْبَيْتِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْحَجِّ.

٣١٦. ثم اختلفوا: فاقْتَصَر بَعْضُهُمْ عَلَى ذَلِكَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: (ثُمَّ)^(٦) يَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ - كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْحَجِّ - /، ثُمَّ حَلَقَ، أَوْ تَقَصَّرَ، وَإِحْلَالَ.

٣١٧. واختلفوا فِي الْمَكِيِّ يَهْلِي بِالْعُمْرَةِ مِنْ مِصْرٍ مِنَ الْأَمْصَارِ، ثُمَّ يَحُجُّ: أَيْ كَوْنُ مُتَمَّعًا يَلْزِمُهُ مَا يَلْزِمُ الْمُتَمَتِّعَ أَمْ لَا؟

٣١٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ لَبَّى وَنَوَى الْعُمْرَةَ وَالْحَجَّ مَعًا، وَسَاقَ الْهَدْيَ مَعَ نَفْسِهِ (مِنْ)^(٧) حِينَ إِحْرَامِهِ: فَإِنَّهُ قَارِنٌ.

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ز» أيضاً: «لذلك»، يعني: للمتعة. وفي «ب»: «لها».

(٣) كذا في «ز» أيضاً: «بقي: حرام»! هو تصحيف، وصححها في «ط» إلى المثبت.

(٤) وهي في «و» «ق» و «ع» أيضاً.

(٥) في «ب» و «ز»: «طاف»، وهو خطأ، وصححها في «ط» إلى المثبت أيضاً.

(٦) وهي في «ز» أيضاً.

(٧) سقطت من «ز» و «ق» و «ع» أيضاً.

٣١٩. ثم اختلفوا: فَمِنْ مُوجِبٍ لِذَلِكَ، وَمِنْ مَانِعٍ مِنْهُ، وَمِنْ مُسْتَحَبٍّ لَهُ، وَمِنْ مُبِيحٍ.

٣٢٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ قَالَ فِي تَلْبِيئِهِ تَلْبِيئَةَ الْكَلْبِ، لَتَيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ تَيْبِكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ: فَقَدْ لَبَّى.

٣٢١. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَتَّظَّلْ فِي إِحْرَامِهِ، وَلَا قَتَلَ قَمَلَةً^(١)، وَلَا قُرَادَةً^(٢)، وَلَا خَلْمَةً، وَلَا حَمْنَانَةً^(٣)، وَلَا قَصَصَ^(٤) شَيْئاً مِنْ شَعْرِهِ، وَلَا^(٥) ظَفْرَهُ^(٦)، وَلَا رَفَتَ، وَلَا عَصَى، وَلَا جَادَلَ، وَلَا التَّدْبِشِيَ مِنَ النِّسَاءِ، وَلَا شَمَّ رِيحَانًا، وَلَا أَذْهَنَ لَوْ أَوْ كَلَّ شَيْئاً (فِيهِ طِيبٌ لَمْ يَمَسَّهُ^(٧) وَتَلَوُلَا^(٨)) مَسَّ طِيبًا، وَلَا دَنَا مِنْهُ، وَلَا عَصَبَ رَأْسَهُ، وَلَا رَبَطَ^(٩) مِطْطَةً، وَلَا طَرَحَ عَلَى نَفْسِهِ^(١٠) مَخِيطًا،

(١) كذا في «ب» و «و» أيضاً، وفي «ق»: «نملة»، وسقطت من «ع».

(٢) كذا في «ب»، وفي «خ»: «قُرَادًا»، وفي «ز»: «فَرَادًا» وهو تصحيف.

(٣) في «تهديب اللغة» للزُّبَيْرِيِّ: «أَبُو عُيَيْدٍ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ: الْفَرَادُ أَلِي مَا يَكُونُ صَغِيرًا قَفْقَامَةً، ثُمَّ يَصِيرُ حَمْنَانَةً، ثُمَّ يَصِيرُ قُرَادًا ثُمَّ يَصِيرُ خَلْمَةً».

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و «و» «ق» و «ع» ولا مَسَّ.

(٥) هنا في «ب» و «ز» و «ق»: «ز» بادة: «من»، وليس في «خ» و «ع».

(٦) كذا في «ز» و «ع» أيضاً وفي «ب»: «أظفاره»، وفي «ط»: «أظافره».

(٧) كذا في «ع»، وفي «خ»: «يمسه».

(٨) سقطت من «ز» و «ق» و «ع» وهي «عَلِيٌّ وَهُوَ يَمِيدٌ مُعْتَبَرٌ، وَاحْتِرَازٌ لِخِلَافِ مَوْجُودٍ فِي «الْمَوْطَأِ» (٣٣٠/١): «سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ طَعَامٍ فِيهِ زَعْفَرَانٌ: هَلْ يَأْكُلُهُ الْمُحَرَّمُ؟ فَقَالَ: أَمَّا مَا تَمَسَّهُ النَّارُ مِنْ ذَلِكَ، فَلَا بَأْسَ بِهِ أَنْ يَأْكُلَهُ الْمُحَرَّمُ، وَأَمَّا مَا لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ مِنْ ذَلِكَ، فَلَا يَأْكُلُهُ الْمُحَرَّمُ».

(٩) كذا في «ز» و «ق» و «ع» أيضاً، وفي «ب»: «شَدَّ»، والمعنى واحد.

(١٠) كذا في «ز» و «ق» و «ع» أيضاً، وفي «ب»: «رأسه».

ولا جعل^(١) على رأسه ثاء، ولا غطى^(٢) وجهه، غلغل رأسه بغسل^(٣) ولا بماء، ولا انغمس في ماء، ولا بالغ في حك^(٤)، ولا احتز^(٥)، ولا تقلد سيفاً، ولا قتل سباعاً، ولا أسداً، ولا خنزيراً، ولا شيئاً من دواب البر، ولا يبيض طائر (بزي)^(٥)، ولا قتلها، ولا أده عشاء^(٧)، ولا نظر في مرآة، ولا ذل على شيء من ذلك، ولا فعل شيئاً من ذلك بمحرم، ولا احتجم، فإنه لم يأت شيئاً يكرهه في إحرامه.

وقد رويناه عن الأعمش^(٨) أنه قال:

(١) كنا في «ع» أيضاً، وفي «و» و«ز»: «ولا حمل» وهو صحيح أيضاً، لكن المثبت أعم لكل ما يمكن أن يوضع على الرأس مما يلبس: كالقلاصوة والعمامة، أو ما يحمل، كالمتاع وغيره، خاصة وأنه لم يذكر تغطية الرأس فيما احتزر له.

(٢) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب» «ولا عطر» وهو تصحيف من المثبت.

(٣) «الغسل» بكسر الغين: ما يغسل به من خطمي، وأشنان، ونحو ذلك.

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و» و«ق»: «الحك» بالالف واللام.

(٥) وهي في «ز» و«ق» و«ع».

(٦) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز» و«ق» و«ع» «طعن»، والمثبت أصح إن شاء الله.

وذعر الصيد: أخافه وأقرعه.

وقد روى مالك في «موطئه» (رقم ١٥٧٧): «عن ابن شهاب، سئل عن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول: لو رأيت الأطباء بالمدينة تترتع ما دعرتها. قال رسول الله ﷺ: «ما بين لابتها حرام»».

(٧) كنا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «عشه».

(٨) في «حلية الأولياء» لأبي نعيم بسند رجاله ثقات عن وكيع، قال: أكثرى الأعمش من أعرابي، وخرج معه قوم يرجون أن يسمعوامته، قال: فلما أحزم - وكان الجمال يؤذيه - فاجتمعوا يوماً في خيمة، فجاء إليهم وهم مجتمعون، فقام الأعمش فشذ إزاره، وقام =

من تمام الحج ضرب (الجمال)^(١)، ونراه - بل لا شك^(٢) - أنه أولها هل الفسق منهم.

إليه بعمود الخيمة فضربه فشجه، فقالوا يا أبا محمد، تقوم إليه فتشجوه أنت مُحرم؟ فقال: إن من سنة الإحرام ضرب الجمال. اهـ.

وفي «الطيوريات» للسلفي (رقم ٨٨) طريق عيسى بن يوسف، قال: «حج الأعمش، ومحمد بن سوفة، ومالك بن مغول، فكانوا يقولون للجمال في أوقات الصلاة: أنيخ حتى تنوضاً. ثم يقولون: أقم حتى نصلي، فاذنوه، فتركهم حتى أحرموا، وأمر أن يثبو عليه، فلما كان في وقت الصلاة، قالوا له: أنيخ. قال: لا أفعل. قال: قف حتى نصلي. قال: لا أفعل. فلما وردوا المنزل وثب إليه محمد بن سوفة يريده، فرجع من الطريق، وقال: أستغفر الله، فوثب إليه مالك بن مغول، فأخذ بتليبيه، فنظر إلى السماء، فقال: لولا الله. فوثب إليه الأعمش بجريدة رطبة، فجعل يضربه ويقول: لبيك اللهم لبيك. قال علي: فقلت لعيسى: فسمعت الأعمش يقول: من تمام الحج ضرب الجمال، فقال: بلغني ذلك عنه. اهـ.

قلت: وقد حمل السخاوي في «المقاصد الحسنة» (١١٩٨) وغيره هذا الأثر على الدعابة والتندر، وأشار لكلام المصنف هنا من اختصاص ذلك بالفسقة، ونحو ذلك.

وقد أول البعض فعل الأعمش هذا، وقوله: «إن هذا من السنة» على ما أخرجه أبو داود وغيره، عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما، قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ حجاجاً، حتى إذا كنا بالعرج نزل رسول الله ﷺ ونزلنا. فجلست عائشة رضي الله عنها إلى جنب رسول الله ﷺ، وجلست إلى جنب أبي بكر، وكانت زمالة أبي بكر، وزمالة رسول الله ﷺ واحدة مع غلام لأبي بكر، فجلس أبو بكر ينتظر أن يطلع عليه، فطلع وليس معه بعيره، قال: أين بعيرك؟ قال: أضلته البارحة، قال: فقال أبو بكر: بعير واحد فضله؟ قال: فطفق يضربه ورسول الله ﷺ يتسّم ويقول: «انظروا إلى هذا المحرم ما يصنع!». قال ابن أبي رزمة: فما يزيد رسول الله ﷺ على أن يقول: «انظروا إلى هذا المحرم ما يصنع!». ويتسّم. قلت: وفي إسناد محمد بن إسحاق، وهو مدلس، وقد عتقته.

(١) وهي في «و» أيضاً.

(٢) كنا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «بلا شك»، وفي «ق»: «بل لا شك».

٣٢٢. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَنْ اعْتَمَرَ عُمَرَتَهُ كُلَّهَا فِيمَا^(١) بَيْنَ اسْتِهْلَالِ الْمُحَرَّمِ إِلَى أَنْ يُتِمَّهَا قَبْلَ (لَيْلَةٍ)^(٢) يَوْمِ الْفِطْرِ، وَلَمْ يَنْوِ بِهَا التَّمَتُّعَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى مَنْزِلِهِ، أَوْ إِلَى الْمِيقَاتِ، وَهُوَ مِنْ غَيْرِ أَهْلِ مَكَّةَ، ثُمَّ حَجَّ مِنْ عَامِهِ (ذَلِكَ)^(٣)؛ أَنَّهُ لَيْسَ مُتَمَتِّعًا.

٣٢٣. ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ؛ فَمِنْ مُوجِبٍ لَذَلِكَ^(٤)، وَمِنْ مَانِعٍ (مِنْهُ)^(٥)، وَمِنْ كَارِطِهِ، وَمِنْ مُسْتَحِبٍّ، وَمِنْ مُبِيحٍ.

٣٢٤. وَكَذَلِكَ اتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ اعْتَمَرَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ لَمْ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ ذَلِكَ إِلَى أَنْ حَجَّ عَامًا قَابِلًا^(٦)؛ أَنَّهُ لَيْسَ مُتَمَتِّعًا. ثُمَّ اخْتَلَفُوا - كَمَا ذَكَرْنَا - فِي ذَلِكَ.

٣٢٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْعَامَ كُلَّهُ، حَاشَا (مِنْ)^(٧) يَوْمِ التَّزْوِيَةِ، إِلَى آخِرِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ؛ وَقْتُ [لِلتَّلْبِيَةِ وَالسَّعْيِ]^(٨) لِلْعُمْرَةِ، لِمَنْ لَمْ يُرِدْ أَنْ يَحُجَّ مِنْ عَامِهِ (ذَلِكَ)^(٩).

(١) كَذَا فِي قَوْصِ «وَأَع» أَيْضًا أ، وَفِي «ب»: «مِمَّا»، وَسَقَطَتْ مِنْ «ز».

(٢) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا أ.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «و» وَ«ق» أَيْضًا.

(٤) فِي «ب» وَ«ز» «مُوجِبٌ لَهُ».

(٥) مَكَانُهَا فِي «ز»: «لَهُ».

(٦) كُنَّا فِي «ز»، وَهَكَذَا يُمْكِنُ أَنْ تُقْرَأَ أَيْضًا فِي «خ»، وَفِي «ب»: «كَامِلًا».

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «و» وَ«ق» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

(٨) سَقَطَتْ مِنْ «و» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

(٩) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ق» أَيْضًا.

٣٢٦. وَاخْتَلَفُوا فِي التَّلْبِيَةِ، وَالسَّعْيِ بَيْنَ الصَّافَا وَالْمَرْوَةِ، وَالنِّيَّةِ فِي جَمِيعِ عَمَلِ الْحَجِّ؛ أَفَرَأَيْتُمْ هِيَ أَمْ لَا؟ وَكَذَلِكَ فِي طَوَافِ الْوُدَاعِ.



٩- كتاب الأقضية

٣٢٧. اتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ وَلَّاهُ الْإِمَامُ الْقُرَشِيُّ الْوَاجِبَةَ^(١) طَاعَتَهُ الْأَحْكَامَ: فَإِنْ أَحْكَمَهُ - إِذَا وَافَقَ الْحَقَّ - نَافِذَةٌ.

على أَنَّ مَنْ حَكَمَ^(٢) بِمَا يَخَالِفُ^(٣) الْإِجْمَاعَ - (كَائِنًا مَنْ كَانَ)^(٤) -: أَنَّ حُكْمَهُ مَرْدُودٌ^(٥).

٣٢٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ (لَمْ)^(٦) يُؤَلِّهِ السُّلْطَانُ^(٧) نَافِذُ الْأَمْرِ - بِحَقٍّ، أَوْ بِتَغْلِبٍ - وَلَا^(٨) حُكْمَهُ الْخُضْمَانُ، وَلَا^(٩) هُوَ قَادِرٌ عَلَى إِنْفَاقِ الْحُكْمِ: أَنَّ حُكْمَهُ غَيْرُ نَافِذٍ، وَأَنَّ تَخْلِيفَهُ لَيْسَ تَخْلِيفًا.

٣٢٩. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَحْجُورًا، وَكَانَ بِالْغَا، سَالِمَ الْأَعْضَاءِ^(١٠)،

(١) كذا في «ع» أيضًا، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «الواجب».

(٢) في «ب» «على أنه إن حكم».

(٣) من «ب» و«ق» و«خ» و«ع»: «بما خالف».

(٤) وهي في «و» و«ع».

(٥) قوله: «على أن من حكم... إلخ» ساقط كله من «ز».

(٦) وهي في «و» و«ق» و«ع» أيضًا.

(٧) في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»: «سلطان» بغير الألف واللام.

(٨) كذا في «ب» و«و» و«ق»، ومكانها في «خ»: «أو».

(٩) هنا في «خ» و«و» و«ع» زيادة: «كان»، وليست في «ب» و«لا» و«ق». وحذفها أولى: لمجيء لفظة «قادر» مرفوعة في جميع النسخ.

(١٠) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضًا، وفي «ب»: «سالم الاعتقاد».

حَسَنَ الدِّينِ، خَرَأَ، غَيْرَ مُعْتَقٍ، عَالِمًا بِالْحَدِيثِ وَالْقُرْآنِ^(١) وَالتَّنْظَرِ وَلَا جَمَاعَ وَالْإِخْتِلَافِ، لَمْ يَبْلُغِ الثَّمَانِينَ: جَائِزٌ أَنْ يُؤَلَّى الْقَضَاءَ.

٣٣٠. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَا حَكَمَ بِهِ لَغَيْرِ نَفْسِهِ، وَلَغَيْرِ عَبْدِهِ، وَلَغَيْرِ [كُلِّ]^(٢) مَنْ يُخْتَلَفُ فِي بُيُوتِ نَسَبِهَا لِقِيَمِهِ مِنْ دُونِ رَجْمِهِ لَغَيْرِ لَوْ بِهِ^(٣)، وَمِنْ وَلَدٍ أَوْ مِنْ وَلَدِهِ^(٤) بِكُلِّ وَجْهٍ، وَلَا حَوَائِجَاتِهِ، وَمَنْ هُوَ فِي كِفَالَتِهِ، وَصَدِيقُهُ الْمُطْلَقِ، وَ[عَلَى]^(٥) عَدُوِّهِ: أَنَّ حُكْمَهُ جَائِزٌ (فِيهِ)^(٦) إِذَا وَافَقَ الْحَقَّ.

٣٣١. وَاخْتَلَفُوا فِي حُكْمِهِ لِكُلِّ / مَنْ ذَكَرْنَا؛ أَيْ جُوزُ أَمْ لَا؟ [١٠]

٣٣٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ وَلَّى الْقَضَاءَ - كَمَا ذَكَرْنَا - فِي جِهَةٍ مَا، أَوْ وَقْتُ مَا، أَوْ أَمْرٍ مَا، وَبَيْنَ قَوْمٍ مَا فَإِنَّهُ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَهُمْ.

٣٣٣. وَأُظُنُّ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا: هَلْ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ فِي غَيْرِ مَا قُلْدَ (فِيهِ)^(٧) أَمْ لَا؟ وَلَكِنْ لَا أَعْلَمُ فِي الْمَنْعِ مِنْ ذَلِكَ خِلَافًا فِي وَقْتِي هَذَا.

٣٣٤. وَاتَّفَقُوا عَلَى وَجوبِ الْحُكْمِ بِالْبَيِّنَةِ مَعَ يَمِينِ الْمَشْهُودِ لَهُ، وَبِالْإِقْرَارِ

(١) كذا في «خ» و«ب» وسائر الأصول، وزاد بعدها في «ز»: «والذكر».

(٢) وهي في «ز» أيضًا.

(٣) هكذا موضع قوله: «ولغير أبويه» في «خ» و«ز» و«ق» و«ع» وجاءت في «ب» بعد قوله: «لغير نفسه»، ولعل موضعها ههنا في «ب» وأجه وأبعد عن اللبس.

(٤) كذا في «ب» و«ع» أيضًا، وفي «ط» و«ق» و«م» ولده أو من ولد ولده، وشكلها محقق

«ق» هكذا: «مَنْ وَلَدَهُ أَوْ مِنْ وَلَدِ وَلَدِهِ»، وفي «ز»: «ومن ولد» فقط ولا شيء بعدها.

(٥) سقطت من «ع» أيضًا، وفي «ز» و«ق».

(٦) يعني: فيمن حكم عليه من غير هؤلاء المذكورين، وهي ساقطة من «ز» و«ق» و«ع» أيضًا.

(٧) وهي في «ز» أيضًا.

الذي لا يتصل به استثناء، أو ما يبطئه، إذا كان في مجلس القاضي، ولم^(١) يكن تقدمه إنكار عنده فأثبتته^(٢) القاضي في ديوانه، وشهد به عدلان (غير القاضي)^(٣) عند ذلك القاضي.

٣٣٥. واتفقوا على أن للقاضي أن يحكم في منزله.

٣٣٦. واتفقوا على أن فرضاً عليه^(٤) أن يحكم بالعدل والحق.

٣٣٧. واتفقوا على تحرير يملأ رُسُو (شكراً)^(٥) على قضاء بحق، أو بباطل، أو تعجيل القضاء^(٦) بحق، أو بباطل.

٣٣٨. واتفقوا على أنه إن حكم بين الدَّميَّين الرَّاخِصِينَ بحُكْمِهِ، مع رضا حُكَّامِ أَهْلِ دِينِ ذَيْنِكَ الدَّميَّينِ (بحُكْمِهِ)^(٧) أن له ذلك، وأنه يحكم بما أوجبه دين الإسلام.

٣٣٩. واخترتوا في (كيفية)^(٨) حُكْمِهِم بَيْتَهُمْ فِي الْخَمْرِ، وَالْخَنَازِيرِ، وَالْمَيْتَةِ.

٣٤٠. واتفقوا على أن من كان غير عالم بأحكام القرآن، والحديث -

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «إذ نالم».

(٢) في «ب»: «أو أثبتته»، وفي «ز» و«ق» و«ع»: «وأثبتته».

(٣) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ق» و«ع».

(٤) كذا في «ب» و«ز» و«ق» أيضاً وفي «ط»: «على أنه فرض عليه»، وفي «ع»: «وعلى أن عليه».

(٥) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٦) كذا في «ق» أيضاً وفي «ب» و«ز»: «أو تعجلاً لقضاء».

(٧) سقطت من «ق» أيضاً، وهي في «ع»، ومكانها في «ز»: «بذلك».

(٨) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

صحيحه^(١) وسقيمه (وأحكامه)^(٢) - وبالإجماع والاختلاف: فإنه لا يحل له أن يفتي [و]^(٣) إن كان ورعاً.

٣٤١. واتفقوا على أن من كان عالماً بما ذكرنا، وكان ورعاً: فله أن يفتي.

٣٤٢. واتفقوا على أنه لا يحل للقاضي، ولا للمفتي^(٤) تقليد رجل بعينه

بعد رسول الله ﷺ؛ فلا يحكم، ولا يفتي إلا بقوله، وسواء كان ذلك الرجل قديماً، أو حديثاً.

٣٤٣. واتفقوا على وجوب الحكم^(٥) بالقرآن، والسنة، والإجماع.

٣٤٤. واتفقوا على أن من حكم بغير هذه الثلاثة، أو القياس، أو الاستحسان،

أو قول صاحب^(٦) لا مخالفت له منهم، أو قول تابعي^(٧) لا مخالفت له من التابعين، ولا من الصحابة، أو قول الأكثر من الفقهاء: فقد حكم بباطل لا يحل.

(١) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» و«ع»: «وصحيحه» بواو قبلها!

(٢) وهي في «ع»، وفي «ز»: «وبأحكامه».

(٣) وهي في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً.

(٤) في «ب»: «لا يحل لقاض ولا لمفتي»، وفي «ع»: «لا يحل للقاضي والمفتي»، وفي «ز»: «لا يحل لقاضي ولا مفتي».

(٥) كذا في «ز» و«ع» أيضاً وفي «ب»: «بعد موت رسول الله»، وأظن أن هذه الزيادة خطأ؛ فإنه لم يكن يجوز في حياة رسول الله ﷺ أيضاً تقليد رجل بعينه غيره.

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً وفي «ق»: «على وجوب القضاء والحكم».

(٧) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ع»: «صحابي».

(٨) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «تابع».

٣٤٥. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِلُّ لِمُقْتٍ، وَلَا لِقَاضٍ أَنْ يَحْكُمَ بِمَا يَشْتَهِي
مِمَّا ذَكَرْنَا فِي قِصَّةٍ^(١)، وَبِمَا اشْتَهَى مِمَّا يَخَالِفُ ذَلِكَ الْحُكْمَ فِي أُخْرَى مِثْلِهَا،
وَإِنْ كَانَ كِلَا الْقَوْلَيْنِ مِمَّا قَالَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ^(٢)، مَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لِرُجُوعٍ
عَنْ خَطِئٍ لَاحَ لَهُ إِلَى صَوَابٍ بَانَ لَهُ.

٣٤٦. وَأَجْمَعُوا عَلَى قَبُولِ التَّرْجِمَةِ^(٣) بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ^(٤).

(١) كذا في «ب» و«ق» أيضاً، وفي «ع» و«ز»: «قضية»، وكذا أثبتتها محقق «ق»، ثم قال في
الحاشية: جاءت في المطبوع - يعني: من «المراتب» - والمخطوطات - يعني: مخطوطات
«الإقناع» - «قصة»، والمؤدى واحداً!

قلت: واستعمال لفظة «قصة» مكان «قضية» أمر شائع على لسان الفقهاء، ومنهم المصنف
رحمه الله. انظر: «المحلى» (٣٥٩، ٣٠٠/٨)، (٣٦٩، ٣١٠/٩)، (٣٤٢/١١).

(٢) هنا في «خ» زيادة: «التابعين»! وهو خطأ وليس في «ب» ولا «ز» ولا «ق» ولا «ع».

(٣) كذا في «ب» و«ع» أيضاً، وفي «ق» و«ز»: «التزكية»، والمعنى وإن كان مختلفاً بالكلية، إلا
أن كِلْتَا الْعِبَارَتَيْنِ بكل لفظ على جِدة صحيح في ذاته.

وقد وضع ابن القُطَّان هذه العبارة في يلجمه بقوله: «ذِكْرُ الشَّاهِدِ يَرْجِعُ أَوْ لَا يَذْكُرُ
الشَّهَادَةَ، وَالشَّهَادَةُ عَلَى الْخَطِّ، وَالتَّزْكِيَةُ»، ثم لم يذكر في هذا الباب شيئاً مما يخص أمر
التزكية المُعْنَوْنَ به إلا هذه العبارة المعزوجة إلى «المراتب» فقط، وفي هذا ما يدل على أن
مبدأ هذه اللفظة إنما هو من ابن القُطَّان، لا مدخل لنساخت الكتاب فيها، ولعلها صُحِّفَتْ
عليه لتقارب رسم الكلمتين، أو نحو ذلك، والله أعلم.

(٤) قال الرِّئِيسِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: لَا إِجْمَاعَ فِي ذَلِكَ، بَلْ عِنْدِي حَنِيفَةٌ: يُقْبَلُ مِنْ
وَاحِدٍ، وَلَوْ كَانَتْ امْرَأَةً، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: يُقْبَلُ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، وَعِنْدَ مَالِكٍ: إِنْ كَانَ
ذَلِكَ الْحُكْمَ فِي إِقْرَارِ بَمَالٍ؛ قُبِلَ فِيهِ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، وَإِنْ كَانَ يَتَعَلَّقُ بِالْأَبْدَانِ لَمْ يُقْبَلْ
إِلَّا عَدْلَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.» اهـ.

قلت: قد تبَّهنا غير مرة، وقلنا: إن المصنف رحمه الله إنما يرومُّ بأكثر ما يحكيه من اتفاقات
في هذا الكتاب تحرير القُدْرِ المتَّفَقِ عليه بين أهل العلم، وتخليصه من المختلف فيه =

٣٤٧. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ لِلْقَاضِي أَنْ يَكْتُبَ لِلْمَحْكُومِ لَهُ^(١) كِتَاباً بِحُكْمِهِ
لَهُ^(٢)، يَشْهَدُ لَهُ فِيهِ، إِنْ أَحَبَّ الْمَحْكُومُ لَهُ ذَلِكَ، أَوْ دَعَا إِلَيْهِ.

٣٤٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا أُعْطِيَ الْحَاكِمَ مَا لَمْ يَنْوَجِهِ طَيِّبٌ، دُونَ
أَنْ يَسْأَلَهُ إِيَّاهُ: فَإِنَّهُ^(٣) حَلَالٌ وَسَوَاءٌ رَتَّبَهُ^(٤) كُلَّ شَهْرٍ، أَوْ كُلَّ وَقْتٍ مَوْجِبٍ أَوْ
قَطْعَةٍ عَنْهُ.

٣٤٩. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْحَاكِمَ إِذَا حَكَمَ بِشَهَادَةِ عَدُولٍ عِنْدَهُ - عَلَى مَا
نَذَرْنَاهُ [فِي كِتَابِنَا هَذَا]^(٥) فِي الشَّهَادَاتِ [إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى]^(٦) - عَلَى إِقْرَارٍ^(٧)،
أَوْ عَلَى عِلْمِهِمْ: أَنَّ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ.

٣٥٠. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْكُمَ بِمَا عَدَا عِلْمَهُ، أَوْ إِقْرَارَ الْمَحْكُومِ

= بينهم، ثم حكاية اتفاقهم عليه. وهو هنا لما نظر فرأى أن من أهل العلم من اكتفى بشاهد
واحد، ولو كانت امرأة، ومنهم من قبل في ذلك رجلاً وامرأتين، ومنهم من فرق بين
القضايا، ومنهم من اشترط في كل قضية رجلين عدلين، وجد أن القدر الذي لا يختلف
في قبوله أحدهم، وتصحُّ به الشهادة عنده: أن يكون الشاهدان رجلين عدلين، فحكي
اتفاقهم على ذلك. وتأمل قوله: «أجمعوا على قبول»، وليس «هل يجوز ب»، وهذا من
دقته رحمه الله.

(١) كذا في «ع» و«ز» أيضاً، وفي «ب»: «عليه».

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «بحكم»، وقوله: «بحكمه له» سقط من «ز».

(٣) هنا في «ب» و«ق» و«ز» زيادة: «له»، وليس في «خ» ولا «ع».

(٤) هنا في «ب» و«ز» و«ق» أيضاً زيادة: «له»، وليس في «خ» ولا «ع» كذلك.

(٥) سقطت من «ع» أيضاً وهي في «ز».

(٦) سقطت من «ع» أيضاً وهي في «ز».

(٧) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «على إقرارهم».

عليه، أو [ما] ^(١) قامت عليه ^(٢) بينة ^(٣).

٣٥١. واتَّفَقُوا على أَنَّ مَنْ أَمَرَهُ الإمامُ الواجِبَةُ طاعته من الحُكَّامِ بقبولِ كتابٍ حاكمٍ آخرٍ إليه من بلدٍ بعيدٍ ^(١)، أو مخاطبةٍ ^(٢) غيره من الولاة (للأحكام) ^(٣): أَنَّ لَهُ ^(٤) أَنْ يَقْبَلَ الكتابَ، وأن يكتُبَ ويحكمَ بما وَرَدَ ^(٥) منها ^(٦) مما يوجبُ الحكمَ، ويحكمُ بكتابه، متى ما بَقِيَ له ^(٧) أيضاً كذلك، إذا شهدَ بما في نصِّ الكتابِ عدلان ^(٨)، وكان الكتابُ مختوماً، وكان إلى هذا الذي وَصَلَ إليه، وكان الذي كَتَبَ به ^(٩)، غيرَ معزولٍ في

(١) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق».

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «به».

(٣) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «البينة» بألف ولام، وفي «ع»: «معتمد»، أو كلمة نحوها، وهو تصحيف.

(٤) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «بيعه» وهو تصحيف، وقد نبه عليه في «ط» وأثبتها كما أثبتناها هنا.

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ز» و«ق»: «سمخا طبة».

(٦) وهي في «ز» و«ق» و«ع».

(٧) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «أن للحاكم».

(٨) في «ب» و«ز» و«ق»: «بما ورد»، وفي «ع»: «ما ورد».

(٩) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «بما فيه ورده منها»، وجعلها في «ط» - تصحيحاً منه - «بما ورد فيه».

(١٠) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب»: «بقبول» بغير هاء، وفي «ز» و«ع»: «بقوله» ولعله تصحيف من المثبت.

(١١) هنا في «ق» زيادة: «وكانا ذكَّيْن» وليست في شيء من نسخ الكتاب الثلاث ولا في شيء من باقي الأصول.

(١٢) كذا في جميع النسخ، وفي «ط»: «كتبه»، وفي «ز»: «كتب له به».

حين وصولِ الكتابِ الذي كُتِبَ به إليه. هذا في غير الحدود والقصاص.

٣٥٢. (واختلفوا في الحدود والقصاص) ^(١)، وفي كتابه ^(٢) من البلد القريب.

٣٥٣. واتَّفَقُوا أَنَّ كتابَ ^(٣) الحاكم إلى الحاكم، إذا كان بأمر من الإمام كما ذكرنا؛ فَشَهِدَ عدلان عند الحاكم المكتوب إليه أَنَّ هذا كتابُ فلان الحاكم إليك، وأشهدنا على ما فيه ^(٤): أَنَّ على المكتوب إليه (أد) ^(٥) يحكم (بما فيه كما ذكرنا) ^(٦).

* * *

(١) سقطت من «ق» أيضاً، وهي في «ز».

(٢) كذا في جميع النسخ: «وفي كتابه»، ولعل سقوط قوله: «واختلفوا في الحدود والقصاص» من «ب» في أول العبارة قد أوهم الكوثرى رحمه الله تقدير لفظة «غير» بين قوله «وفي» وقوله: «كتابه»، فجعلها هكذا: «وفي غير كتابه...» اعتقاداً منه أن ذلك يُمكن أن يعوّض السَّقَطَ الذي في العبارة، فإذا به يغيّر المعنى المقصود، بل ويُقْلِبُهُ بالكُلِّيَّةِ؛ إذا خُتِلَ أنهم إنما هو في الكتاب يُكْتَبُ به إلى الحاكم من البلد القريب يُقْبَلُ أم لا، أمّا البعيد فلا خلاف بينهم في قبوله؛ كما حكاها المصنف نفسه في صدر العبارة.

(٣) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «كتب» وهي صحيحة أيضاً على تقديرين: إما «كُتِبَ» بفتح الكاف وشكناً لئلا مصدر كُتِبَتْ، وإما «كُتِبَ» بضم الكاف والتاء؛ جمع كتاب.

(٤) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» و«ع»: «بما فيه».

(٥) وهي «ز» و«ق» و«ع».

(٦) وهي في «ز» و«ع» أيضاً، ومكانها في «ق»: «بما ذكرنا».

١٠ - بقية من الأفضية والدعوى والإقرار والقسمة والشهادات

٣٥٤. اتفقوا على قبول شاهدين مسلمين عدلين، فاضلين في دينهما / ومعتقديهما، حسني الرأي^(١) والاسم والكنية، معروفين، حُرَّين، بالغين، معروفين النسب^(٢)، ضابطين للشهادة، غير محلوطين قذيف، ولا خمر^(٣)، ولا في شيء من الحدود، ولا يكو نان - مع ذلك - أبوين، ولا جدَّين، ولا ابنيين، ولا ابني ابن أو ابنة فأسفل^(٤)، ولا أخوين، ولا ذوي رَجَم مُحَرَّمَةٍ مِنَ الَّذِي شَهِدَا لَهُ، ولا أحدهما، ولا آكل طين، ولا نافع لحيته، ولا صديقين، ولا شريكين، ولا أجيرين، ولا سيدين للمشهود له، (ولا ممن يبول قائماً، ولا مُعَقَّلَيْن، ولا شريفين، ولا معروفين بكثرة الغلط^(٥)، ولا كانا في عيال المشهود له^(٦) ولا أحدهما، ولا أقلَّين^(٧)، ولا صير قيين، ولا آخر سين، ولا بُعِثَيْن، ولا نابعين، ولا بائعي^(٨) ما

(١) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و»: «حسني الرأي».

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «وفي النسب» وهو خطأ وتصحيح من المثبت.

(٣) في «ب» و«ز» و«ع»: «ولا في خمر».

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «وإن سفل»، وفي «ز»: «وأسفل».

(٥) هنا في «ز» زيّد «في الشهادات».

(٦) وهي كلها في «ع» ولا أيضاً بتقديم وتأخير لبعض الألفاظ.

(٧) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» «أغلفين»، والمعنى واحد؛ الأغلف والأقلف: غير المختون من الرجال.

(٨) كذا في «ب»، وفي «ز» «ولا بائعين»، وفي «خ» و«ع»: «ولا تابعي».

لا يجوز، ولا مُتَّخِذِينَ لَهُ^(٩)، ولا مُكَارِبِي حَمِير، ولا صَاحِبِي حَمَام^(١٠)، ولا مُتَقَبِّلِي حَمَام^(١١)، ولا طَفْيَايَيْن، ولا (أرن)^(١٢) يكون أحدهما شيئاً مما ذكرنا، ولا زوجاً، ولا يكونان عدوين للموشد عليه، ولا حدّهما، أو جاري لغيرهما^(١٣)، نفعاً، ولا أحدهما، ولا دافعين عن أنفسهما ضرراً، ولا أحدهما، ولا تدوينين على قرويٍّ - وهو الحضريُّ - ولا خصيين^(١٤)، ولا أعمى، ولا فقيرين، ولا يَكُولُ^(١٥)، أنصراً أو خوئين، ولا أباً وابتناً، ولا شاهداً (الشيء)^(١٦) المشهود فيه^(١٧)، بِتَمْلُكِهِ^(١٨).....

(١) كذا في «خ» و«ب»، وفي «و»: «ولا متجرين به».

(٢) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ع»: «حجام» وهو تصحيف.

قال الكاساني في «بدائع الصنائع» (٢٦٩/٦): «والذي يلعب بالحمام فإن كان لا يطيرها لا تسقط عدالته، وإن كان يطيرها تسقط عدالته؛ لأنه يطلع على عورات النساء، وتشتغل ذلك عن الصلاة والطاعات». اهـ. وانظر: «المغني» (١٧٢/١٠ - ١٧٣).

(٣) عند ابن أبي شيبة في «مصنفه» (برقم ٢٣٦٤٦) عن شريح: «أنه كان لا يُجيز شهادة صاحب حمام، ولا صاحب الحمام».

(٤) وهي في «أ» أيضاً.

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و»: «إلى أنفسهما».

(٦) كذا في «ز» و«ع» و«أ» يظني لمثل «ب»: «خصمين»، وقد أشار النسخ في الحاشية إلى أنها في الأصل الذي نسخ منه: «خصيين» كما هي هنا.

(٧) وهي في «ز» و«ع».

(٨) سقطت من «و» أيضاً، وهي في «ع».

(٩) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ع»: «المشهود له»، وفي «ب»: «ولا شاهد للمشهد فيه» وصوبها في «ط» إلى ما هنا في «خ».

(١٠) كذا في «ب» و«ز» أيضاً بموحدة في أولها، وفي «ط»: «بتملكه» بمثناة، وليست منقوطة في «ع».

- غير من شهدا له^(١) فسكتا - ولا شاعرتين، ولا أحدهما شيئاً مما ذكرنا^(٢).

٣٥٥. فإذا شهدا اثنان - كما ذكرنا - وحلف المشهود له، ولم يرجعاً [عن شهادتهما]^(٣)، ولا أحدهما، (ولا فسقا^(٤))، ولا أحدهما^(٥)، ولم يكونا حين سماعهما الشهادة مختفين، وقال لهما المشهود عليه: اشهدا بهذا عليّ، وقال حين أدائهما الشهادة: نشهد بشهادة الله على هذا لهذا بكذا^(٦)، (أو كذا)^(٧)، ولم يكن عند المشهود عليه اعتراض، وكان حاضر أبعد تأني مدة نية طع فيها عذره: فقد وجب الحكم بما شهدا به في جميع الحقوق والحدود^(٨)، حاشا للماء والزنا واللباطة - يعني^(٩) بالدماء ما وجب قتلاً بقود، أو غيره فقط - إلا أن يكون أحدهما، أو كلاهما شهد في حدّ قائم عليه^(١٠)، أو شهدا بها^(١١).

(١) هنا في «ب» و«ز» زيادة: «به»، وليست في «خ» ولا «ع».

(٢) كذا في «ب» و«ز» أيضاً وفي «ع» ولا شاعرتين ولا أحدهما، ولا في أحدهما شيء مما ذكرنا.

(٣) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز».

(٤) وهي في «ع» أيضاً.

(٥) وهي في «ع».

(٦) هنا في «ب» إحالة إلى حاشية كتبت فيها: «أن لهذا على هذا كذا وكذا» (خ)؛ إشارة منه إلى أنها كانت كذلك في الأصل الذي نُسَخ منه، فغيّرناها إلى ما أثبت.

(٧) وهي في «ع».

(٨) في «ز»: «وقالا عند أدائهما للشهادة: شهدنا بشهادتنا على هذا بكنا وكذا».

(٩) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب» و«ز»: «في جميع الحقوق كلها، والحدود كلها».

(١٠) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» و«ع»: «يعني».

(١١) في «ز» شاهد في طرح حدّ قد أقيم عليه!

(١٢) يعني: تلك الشهادة، وهي هكذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «به».

قَبْلُ فَرُدَّتْ، أو عَلِمَا ما شهدا به، و كان مُنْكَرًا بَقِيَّ مُدَّة مَا، لا يشهدان بها^(١) أو أحدهما؛ فإنهم اختلفوا في الحكم بتلك الشهادة.

٣٥٦. وَتَقْفُوا عَلَى قَبُولِ^(٢) رَجُلٍ أَمْرٍ أَوْ بَيْنٍ - كما ذكرنا في الرّجالِ سواء^(٣) - إن لم يوجد رجلاً، في الدّيون من الأموال خاصة.

٣٥٧. وَتَقْفُوا عَلَى قَبُولِ أَرْبَعَةِ رِجَالٍ - كما ذكرنا - فيما أوجب القتل بقود، أو غيره، وفي الزّنا، وفي^(٤) لعمري قوم لوط.

٣٥٨. وَتَقْفُوا عَلَى أَنَّ الْحَاكِمَ إِذَا تَقَصَّى الْبَحْثَ عَنِ الشَّهَادَةِ وَالشُّهُودِ: فلم يأت مُحَرِّمًا عليه.

٣٥٩. واختلفوا في شهادة من لم يبلغ من الصّبيان والجواري، وفي شهادة النّساء مُتَفَرِّدَاتٍ^(٦)، وفي شهادة الرّجل الواحد، والمرأة الواحدة مع يمين الطالب، ودون بيّنته^(٧):

(١) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» و«ع»: «به».

(٢) كذا في «ع» و«ز» أيضاً، وفي «ط»: «قول»، وقد كانت في «ب»: «قبول» كما هي هنا فأصلحها الناسخ إلى «قول»!

(٣) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «سواء سواء».

(٤) وهي في «ز» و«ق» و«ع».

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «فعل».

(٦) كذا في «ب»، وفي «خ»: «مفردات»، وقوله: «وفي شهادة النّساء مفردات» ساقط كله من «ز».

(٧) في «ب»: «دون يمينته»، والأمر مُحْتَمِلٌ لكلا اللفظين، وإن كان اختلافهم وكلامهم في قبول شهادة الشاهد مع يمين الطالب، ودون بيّنته، أشهر من اختلافهم في قبول شهادة الشاهد الواحد دون يمين، أو بيّنة من الطالب. وفي «ز»: «ورد يمينه».

أيجوز (كل) ^(١) ذلك أم لا؟

٣٦٠. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ مُشْرِكٌ عَلَى مُسْلِمٍ فِي غَيْرِ الْوَصِيَّةِ فِي السَّفَرِ.

٣٦١. وَاخْتَلَفُوا فِي قَبُولِ الْمُشْرِكِينَ فِي الْوَصِيَّةِ فِي السَّفَرِ.

٣٦٢. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ لِّلْمُؤْمِنِينَ يُقْبَلُونَ (عَلَى) ^(٢) الْمُشْرِكِينَ؛ الذَّمِّينَ وَغَيْرِهِمْ فِي كُلِّ حُكْمٍ ^(٣)؛ الدَّمَاءِ ^(٤)؛ فَمَا دُونَهَا.

٣٦٣. وَاخْتَلَفُوا فِي قَبُولِ الْمُشْرِكِينَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ.

٣٦٤. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الشَّاهِدَ إِذَا نَالَ مِمَّنْ يَكُنْ غَيْرُهُ يَتَوَبُّ عَنْهُ، وَلَمْ يَكُنْ مَشْغُولًا، وَكَانَتْ الْإِجَابَةُ لَهُ مُمَكِّنَةً ^(٥)؛ فُدْعَى إِلَى أَدَاءِ شَهَادَتِهِ: ففرض عليه أداؤها.

٣٦٥. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الْكِبَائِرَ، وَالْمُجَاهِرَةَ بِالصَّغَائِرِ، وَالْإِصْرَارَ عَلَى الْكِبَائِرِ: جَزَاةٌ تُرَدُّ بِهَا الشَّهَادَةُ.

٣٦٦. وَاخْتَلَفُوا فِي غَيْرِ (ذَلِكَ مِنْ) ^(٦).....

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) وهي في «و» و «ق» و «ع».

(٣) كذا في «ز» و «ق» و «ع» أيضاً، وفي «ب»: «في كل حال».

(٤) هنا في «ب» و «و» و «ق» زيادة: «من»، وليست في «خ» و «لا» و «ع».

(٥) كذا في «ب» و «و» و «ق» أيضاً، وفي «ع»: «الزنا» وهو تصحيف.

(٦) كذا في «ب» و «ز» و «ع» أيضاً، وفي «ق» و «و» كانت الإحالة له عليه!

(٧) وهي في «ز» أيضاً.

كُلِّ مَا ذَكَرْنَا ^(١) قَبْلَ هَذَا: أُرِيدَ ^(٢) بِهِ الشَّهَادَةُ أَمْ لَا؟

٣٦٧. وَاتَّقُوا عَلَى أَذِّ قَبُولِ مَنْ يَرَى مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ عَيْنًا يَتَّبِعُهَا لِمَا وَفَّقَهُ عَلَى مُخَالَفَتِهِ بِمَا لَا يَعْلَمُ: غَيْرُ جَائِزٍ.

٣٦٨. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ قَبُولَ مَنْ بَلَغَتْ بِدَعْوَةِ الْكُفْرِ الْمُتَّفَقُ ^(٣) عَلَى أَنَّهُ كَفَرٌ: غَيْرُ جَائِزٍ.

٣٦٩. وَأَجْمَعُوا ^(٤) عَلَى أَنَّ السَّحَرَ، وَالْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ، وَالزَّنا ^(٥)، / ^(٦) وَالرِّبَا، وَقَذْفَ الْمُحْصَنَاتِ، وَاللِّبَاطَةَ ^(٧)، وَأَخْذَ أَمْوَالِ النَّاسِ اسْتِحْلَالًا وَظُلْمًا،

(١) في «ق»: «... في غير ذلك مما ذكرنا».

(٢) في «ب» و «و» همزة الاستفهام، وفي «ز»: «هل يرد».

(٣) كذا في «ز» و «ع» أيضاً «المتفق»، وفي «ب» و «ق»: «المتيقن» وكلاهما بمعنى؛ فقوله: «المتيقن» دون اشتراط الاتفاق، يقتضي أن من صحَّ عنده ييقن أن فلاناً هذا من أهل الأهواء كان قد وقع منه كفر بقول قاله، أو فعل، أو اعتقاد؛ فإنه يصير عنده من الكفار غير مقبولي الشهادة، دون اشتراط حصول الاتفاق على أن مقالته هذه، أو فعله، أو اعتقاده مما يكفر به. ولا أظن أن هذا هو مراده، واشتراط الاتفاق أصح وأوجه، والله أعلم.

(٤) كذا في «ب» و «و» أيضاً، وفي «ق»: «واتفقوا».

(٥) من هنا - من بداية (١١-ب) - إلى قوله: «الْحُكْمُ بِشَهَادَتِهِمْ» قد وجب «مبتور» من مضمورتي للأصل وهو جود كله في «ز»، وفي «ق» إلى قوله: «ترد به الشهادة»، وفي «ع» مواضع الاتفاق منه، لما اشترطه الرِّيمِي من ذكر مواضع الاتفاق من الكتاب دون مواضع الاختلاف.

كما بُرِّرَ قدر أربع كلمات أو خمسٍ من آخر كل سطر في هذه الصفحة أيضاً حتى قوله: «وَأَسْلَمَ أَحَدًا بِوَيْه».

(٦) كذا في «ب» و «ز» و «ع» أيضاً، وفي «ق»: «اللباط».

والقتل ظلماً^(١)، وشُرِبَ الخمر، وعُوقِ الوالدان بالضرِب والسَّب، ومنع حقهما وهو قادرٌ عليه، والكذب المحرَّم الكثير^(٢): جَزَح^(٣) تَرْبُهُ الشَّهَادَةُ.

٣٧٠. واختلفوا في المسلم يخاصمُ الدُّمِّيَّ:

فقال الجمهور: اليمينُ على المُدَّعى عليه منهما، أيهما كان.

وقال بعضُ التابعين: المسلمُ أحقُّ باليمينِ على كُلِّ حالٍ.

٣٧١. واتَّفَقُوا أَنَّ الشُّهُودَ إِذَا شَهِدُوا كَمَا ذَكَرْنَا: أَنَّ الْحُكْمَ بِشَهَادَتِهِمْ قَدْ وَجَبَ.

٣٧٢. (واختلفوا إِذَا رَجَعُوا عَنِ الشَّهَادَةِ قَبْلَ إِفْثَاذِ الْحُكْمِ: أَيُفْسَخُ أَمْ لَا؟) (٤) (٥).

٣٧٣. واختلفوا أَيْضاً إِذَا رَجَعُوا عَنْهَا بَعْدَ إِفْثَاذِ الْحُكْمِ: أَيُفْسَخُ أَمْ لَا؟

٣٧٤. واتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ حَلَفَ فِي جَامِعِ بَلَدَةٍ قَائِماً، حَاسِراً، مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، بِأَمْرِ الْحَاكِمِ الَّذِي يَجُوزُ حُكْمُهُ بِاللَّهِ^(٦) الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، الطَّالِبُ الْغَالِبُ، الَّذِي يَلُحُّ مِنَ الْمَسْرُومِ، يَعْلَمُ مِنَ الْعَلَانِيَةِ، عَلَى الْبَيْتِ، فَإِنَّهَا يَمِينٌ يَنْقَطِعُ بِهَا عَنْهُ^(٧) الطَّلَبُ.

(١) قوله: «ظلماً» ساقط من «ب»، وهو في «و» و«ق» و«ع».

(٢) في «ز»: «والكذب المحرَّم والكبير»، ولعله تصحيف من المثلث.

(٣) سقطت من «ق»، وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٤) قوله: «أَيُفْسَخُ أَمْ لَا؟» مبتور من مَقُولِهِ «وَقَدْ رُتُّهُ مِنْ عِنْدِي».

(٥) والزيادة كلها ساقطة من «ز» أيضاً.

(٦) كذا في «ب» و«ل» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «فقال: بالله».

(٧) كذا في «ز» و«ق» و«ع» و«ط» أيضاً: «عنه»، وفي «ب»: «عند».

٣٧٥. ثم اختلفوا إِنْ جَاءَ الْمُحْلُوفُ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ بَيِّنَةٌ.

٣٧٦. واتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ حَلَفَ لَخَصْمِهِ دُونَ أَنْ يُحْلِفَهُ حَاكِمٌ، وَأَنْ حَكَّمَهُ عَلَى أَنْفُسِهِمَا: أَنَّهُ لَا يَبْتَزُّ أَبْتَلَكِ الْيَمِينِ [مِنَ الطَّلَبِ]^(١).

٣٧٧. واتَّفَقُوا عَلَى وَجوبِ التَّخْلِيفِ فِي دَعْوَى الْأَمْوَالِ.

٣٧٨. واختلفوا فِي الْوَالِدِ بِأَخْذِ مَالِ الْوَلَدِ: أَيُقْضَى عَلَيْهِ بِرَدِّهِ أَمْ لَا؟

٣٧٩. واتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْخُلْطَةَ بِالْمُبَايَعَةِ وَالْمُشَارَاةَ إِذَا بَيَّنَّتْ وَكَانَ الْمُدَّعى عَلَيْهِ مُتَّهِماً^(٢) بِمِثْلِ مَا يُدَّعى بِهِ عَلَيْهِ، مَطْنُوناً مِنْهُ ذَلِكَ: (فَقَدْ وَجَبَتِ الْيَمِينُ).

٣٨٠. واتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْخَصْمَيْنِ إِذَا خَضَرَامَا بَأَنْفُسِهِمَا^(٣): فَقَدْ وَجَبَ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَسْمَعَ مِنْهُمَا.

٣٨١. واتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ أَثْبَتَ حَقّاً عَلَى مَيِّتٍ، فَأُثْبِتَ مَوْتُهُ، وَعِدَّةُ وَرَثَتِهِ: فَإِنَّهُ يُحَكَّمُ لَهُ (بِهِ)^(٤).

(١) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق» و«ن».

(٢) قال ابن تيمية في «نقده»: «قد نصَّ أحمدُ على أَنَّهُ إِذَا رَضِيَ بِيَمِينِ خَصْمِهِ، فَحَلَفَ لَهُ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ مُطَالَبَةٌ بِالْيَمِينِ بَعْدَ ذَلِكَ».

قلت: فرق بين سقوط المطالبة باليمين، وسقوط المطالبة بالحق نفسه، وليس سقوط حق الخصم في المطالبة باليمين بعد أن كان رضي بها أول مرة؛ بمقتضى سقوط حقه في أصل القضية، وما يحكيه المصنف هنا إنما هو في الثاني، والله أعلم.

(٣) كذا في «ب» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «مقيم أ»، وفي «ز»: «منهما»، وكلاهما تصحيف من المثلث.

(٤) وهي كلها في «ز» و«ق» أيضاً، وهي في «ع» من أول قوله: «واتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْخَصْمَيْنِ».

(٥) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً، وهي في «ع».

٣٨٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ أَسْلَمَ أَبُوهُ وَأُمُّهُ جَمِيعاً وَهُوَ غَيْرُ بَالِغٍ فَإِنْ
الْإِسْلَامَ يَلْزَمُهُ.

٣٨٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ بَالِغاً فَأَسْلَمَ أَبُوهُ، أَوْ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا يُجْبَرُ
عَلَى الْإِسْلَامِ.

٣٨٤. وَاخْتَلَفُوا (إِنْ كَانَ غَيْرُ بَالِغٍ) ^(١): أَلْيَزَمَهُ الْإِسْلَامُ بِغَيْرِ إِسْلَامِ أَبُوهِ،
أَوْ أَحَدِهِمَا مِنْ عَمِّ، أَوْ جَدٍّ (أَمْ لَا؟) ^(٢).

٣٨٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الزَّوْجَيْنِ إِنْ ^(٣) كَانَا كِتَابِيَيْنِ، وَوُلِدَ لَهُمَا وَلَدٌ، وَلَمْ يُسَبِّ،
(وَلَمْ يُسَلِّمْ) ^(٤)، وَلَا أَسْلَمَ أَحَدُ أَبَوَيْهِ ^(٥) أَوْ ^(٦) كِلَاهُمَا: فَإِنَّهُ عَلَى دِينِهِمَا.

٣٨٦. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الشُّرَكَاءِ إِذَا دُعُوا كُلُّهُمْ إِلَى الْقِسْمَةِ،
وَكَانَ لِثَلَاثَةٍ نَقْلُهُمْ ^(٧) وَقَعَ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنْهُمْ مَا نَتَفَعُ بِهِ، وَلَمْ يَكُنْ ^(٨)
ذَلِكَ الشَّيْءُ الْمَشَاعُ وَاحِداً: كَجَوْهَرَةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ ثَوْبٍ وَاحِدٍ؛ أَوْ ثَلَاثِينَ
مَزْدُوجِينَ: كَزَوْجِ بَابٍ، أَوْ خُفَّيْنِ، أَوْ نَعْلَيْنِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَاثْبَتُوا مَعَ

(١) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً.

(٢) وهي في «ق» و«ز».

(٣) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق» إذا.

(٤) سقطت من «ق» أيضاً، وهي في «ع»، ومكانها في «ز»: «ولم ينسب»! وهو تصحيف من
المثبت.

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «ولا أسلم أحدهما».

(٦) كذا في «ع» و«ز» أيضاً، وفي «ب» و«ق»: «ولا».

(٧) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «إذا قسم».

(٨) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» و«ع»: «وإن لم يكن»، والمثبت أصح إن شاء الله.

ذَلِكَ مِلْكُهُمْ لِمَا طَلَبُوا قِسْمَهُ ^(١) بَيِّنَةً عَدْلٍ: أَنَّهُ يَقْسِمُهُ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمْ.

٣٨٧. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ مَلَكَ إِنَاثَ حَيَوَانٍ، فَكُلَّ مَا وَلَدَ ^(٢) مِنْهَا: مِنْ
لَبَنٍ، أَوْ وَلَدٍ ^(٣)، أَوْ كَسَبٍ، أَوْ غَلَّةٍ، أَوْ صُوفٍ، فَالْوَلَدُ، وَاللَّبَنُ، وَالصُّوفُ ^(٤)،
وَالشَّعْرُ، وَالْوَبَرُ: [مِلْكٌ] ^(٥) لِمَالِكِ الْأُمَّهَاتِ ^(٦)، وَأَنْ لَهُ أَخْذُ [الْأُمَّهَاتِ] ^(٧)، وَ ^(٨)
الْغَلَّةُ، وَالْكَسَبُ.

٣٨٨. وَاخْتَلَفُوا إِذَا غَضِبَ الْأُمَّهَاتُ، أَوْ مُلِكَتْ [عَلَيْهِ] ^(٩) مِلْكاً فَاسِداً.

وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الْغَضَبِ، وَالْمِلْكِ الْفَاسِدِ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا الْغَاصِبَ،
وَالْمَالِكِ مِلْكاً فَاسِداً: مَالِكِينَ لِلْأُمَّهَاتِ وَالْأَصُولِ بِالتَّضَمُّنِ ^(١٠) لَهُ وَبِالشُّبْهَةِ.

٣٨٩. وَاتَّفَقُوا فِي وَلَدٍ حَدَثَ مِنْ ^(١١) أُمَةٍ زَيْدٍ، وَعَبْدٍ خَالِدٍ: أَنَّ ذَلِكَ الْوَلَدَ

(١) كذا في «ب» أيضاً، وأشار في الحاشية إلى أنها كانت في الأصل الذي نقل عنه: «ملكه»،
وفي «ع»: «قسمته»، وفي «ز»: «القسمه».

(٢) كذا في «ب» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «وكلما ولد»، وفي «ز»: «فكان ما يولد».

(٣) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق»: «أو وبر»، وليس مكان ذلك الشيء في «ع».

(٤) سقطت من «ع» هي في باقي النسخ.

(٥) سقطت من «ع» أيضاً، هي في «ق» و«ز».

(٦) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «أمهاته».

(٧) سقطت من «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٨) ليست هي ساء من نسخ الكتاب، وقد منعتني وهي «ه»، ويصح وجود

تلك الزيادة قبلها.

(٩) وهي في «ز» و«ق» أيضاً، وجعل في المطبوع مكان قوله: «أو ملكت عليه»: «أو ملكها»!

(١٠) في «ب»: «بالتضمن»، وفي «ز»: «بالخصمين»، وهو تصحيف ظاهر.

(١١) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «بين».

(مَلِكٌ) (١) لَسِيدِ الْأُمَةِ (٢) (لَا لَسِيدَ أَبِيهِ) (٣).

٣٩٠. وَاتَّفَقُوا فِي (٤) وَلَدِ الْمُلْأَمُونَ: أَنَّهُ (٥) مَلِكٌ لَسِيدِ الْأُمَةِ (٦).

٣٩١. وَاخْتَلَفُوا فِي وَلَدِ الْغَارَةِ الْمَتْرُوجَةِ أَيْضًا.

٣٩٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّ وَلَدَ الْأُمَةِ مِنْ زَوْجِهَا: عَبْدٌ لَسِيدِ أُمِّهِ.

٣٩٣. وَاخْتَلَفُوا فِيهِ إِنْ كَانَ أَبُوهُ عَرَبِيًّا أَيْمَلِكُ إِذَا لَمْ يَفِدْهُ أَبُوهُ (٧)؟

٣٩٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ مَلَكَ شَجَرًا، أَوْ حَيًّا، فَكُلُّ مَا تَوَلَّدَ مِنْهُ فَهُوَ لَهُ: مِنْ

حَبٍّ، أَوْ تَبْنٍ (٨)، أَوْ قَمْحٍ، [أَوْ زَرْقٍ] (٩).

٣٩٥. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْوَلَدَ مَلِكٌ لِمَالِكِ أُمِّهِاتِهِ، لَا لِمَالِكِ آبَائِهِ.

(١) سقطت من «ز» أيضاً، في «ق».

(٢) كذا في «ق» و«ع» أيضاً: «لَسِيدُ الْأُمَةِ»، وفي «ب» و«ز»: «لَسِيدُ أُمِّهِ»، ولعله الأنسب لقوله بعدها: «لَا لَسِيدَ أَبِيهِ».

(٣) وهي في «و» «ع» أيضاً، وفي «ق»: «لَا لَسِيدَ الْعَبْدِ».

(٤) من «ب» و«ز» و«ق» وفي «خ» و«ع»: «أَنَّ».

(٥) سقطت من «ع»، هي في جميع نسخ الكتاب، ولعل حذفها هو الأنسب لقوله هناك في أول العبارة: «وَاتَّفَقُوا أَنَّ».

(٦) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «لَسِيدُ أُمِّهِ».

(٧) في «ب» و«ق»: «أَمْ يَفِدْهُ أَبُوهُ»، وفي «ز»: «أَمْ يَعْتَقَهُ أَبُوهُ». وكلا اللفظين محتمل، ومقصود المصنف: الاحتراز لقول من قال بعدم جريان الرق على العرب.

(٨) كذا في «ب» و«ز» و«ق» وفي «خ»: «تَبْنٍ».

(٩) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «نَمْرَةً» بالإنفراد.

(١٠) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

٣٩٦. وَاخْتَلَفُوا إِنْ كَانَ [أَبُوهُ] (١) عَرَبِيًّا، أَوْ وَلَدَ مُسْتَحَقَّةً أَيْمَلِكُهُ مَالِكٌ

أُمِّهِ (٢) أَمْ لَا؟

٣٩٧. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ (٣) بِقَتْلِ، أَوْ سَرْقَةٍ، فِي مَجْلِسَيْنِ

مُفْتَرِقَيْنِ، وَهُوَ حُرٌّ، بَالِغٌ، عَاقِلٌ، غَيْرُ سَكْرَانَ، وَلَا مُكْرَهٍ، وَكَأْذَلِكَ (٤) / الإِقْرَارُ [ب]

فِي مَجْلِسِ الْحَاكِمِ، بِحَضْرَةِ بَيِّنَةٍ عُذُولٍ، وَغَايِبِ بَيْنِ الإِقْرَارَيْنِ عَنِ الْمَجْلِسِ حَتَّى لَمْ يَرَوْهُ، ثُمَّ تَبَيَّنَتْ عَلَى إِقْرَارِهِ حَتَّى يُقْتَلَ، أَوْ يُقَطَّعَ - عَلَى مَا نَذَرَهُ فِي كِتَابِ الْحَدِّ وَإِنْ شَاءَ اللَّهُ -: فَقَدْ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ (٥) الْوَاجِبُ.

٣٩٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ أَقَرَّ بِالزَّنا، وَهُوَ حُرٌّ، بَالِغٌ، غَيْرُ سَكْرَانَ، وَلَا مُكْرَهٍ،

فِي أَرْبَعَةِ (٦) مَجَالِسٍ مُتَّفَرِّقَةٍ - كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَسْأَلَةِ الَّتِي قَبْلَهَا - وَتَبَيَّنَتْ (عَلَى) (٧) إِقْرَارِهِ حَتَّى أُقِيمَ عَلَيْهِ جَمِيعُ الْحَدِّ: فَإِنَّهُ قَدْ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ الْوَاجِبُ.

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «أُمِّهِاتِهِ».

(٣) هنا في «ب» زيادة: «فِي غَيْرِ وَاجِبٍ»، وجعلها في «ط»: «فِي حَدِّ وَاجِبٍ»، وهي هكذا في «ز»، وليست تلك الزيادة في «خ» و«ع»، وما جاء في آخر العبارة مغني عن إثباتها.

(٤) من هنا: من بداية (١٢-١) من النسخة «خ» إلى (١-١) باستثناء (١٤-١) - وقع كثير من الطمس والكلمات غير الواضحة بسبب سوء التصوير الذي أشرت إليه في مقدمة التحقيق، وقد اجتهدت في قراءة ما استطعت قراءته من ذلك؛ مسترشدة أتارة بما في نسختي الكتاب الآخرين، وكذلك بما بقي من رسم ما لم يطمس منها بالكليّة، وتارة بالمقارنة بين ذلك كله، وبين ما جاء في «ق» و«ع».

(٥) سقطت من «ق» وفي «ب» و«ز» و«خ».

(٦) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«خ» و«ق» و«ع».

(٧) وهي في «ز» و«ع» أيضاً، ما أثبتتها في «ط» لحاجة السياق إليها.

٣٩٩. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِنْ أَقَرَّ بَوْلِدٍ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ، وَلَا يُعَرَفُ كَذِبُهُ فِيهِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بِمَلَكَ أُمِّهِ، أَوْ تَزَوَّجَهَا، وَلَمْ يُنَكِّهِ^(١) الْوَلَدُ دَعْوَاهُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ^(٢) فِيهِ مَنَازِعٌ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَى الْوَلَدِ وَلَا لِأَحَدٍ: فَهُوَ لَاحِقٌ بِهِ.

٤٠٠. وَاتَّقُوا أَنَّ وَلَدَ الْمُتَزَوِّجَةِ - أَمَّا كَانَتْ أَوْ حُرَّةً ذَمِيَّةً أَوْ مُسْلِمَةً - إِذَا نَفَاهُ زَوْجُهَا سَاعَةً عَلَيْهِ بِهِ سَاعَةً وَلَا ذِيَّةَ، وَلَمْ يَكُنْ عَلِيمٌ حَمْلَ أُمِّهِ بِهِ، وَلَمْ يَتَّأَنَّ فِي ذَلِكَ، وَقَذَفَ أُمُّهُ بِالزَّانَا، وَلَا عَنَّا وَأَكْذَبَتْهُ، وَالتَّعَنَّتْ هِيَ، وَأَتَتْ بِهِ لَأَكْثَرُ مَا يَأْتِي بِهِ الْمُنْسَاءُ، وَكِلَاهُمَا حُرٌّ، مُسْلِمٌ، بِالْبَيْتِ، عَاقِلٌ، غَيْرُ مُحْدُوْدٍ فِي زِنَا، وَلَا قَذْفٍ، وَلَا هُوَ أَعْمَى، وَلَا سَكْرَانٌ، وَادَّعَى^(٣) رُؤْيَيْتَهُ، وَلَمْ يُمَكِّنْهُ حَاكِ إِلَّا حَيْثُنَا: فَإِنَّ الْوَلَدَ عَنْهُ مُنْتَفٍ^(٤).

٤٠١. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ إِقْرَارَ الْحُرِّ، الْعَاقِلِ، غَيْرِ الْمُحْجُوزِ عَلَيْهِ، فِيمَا يَمْلِكُ، إِذَا كَانَ إِقْرَارُهُ ذَلِكَ مَفْهُومًا، غَيْرَ مُسْتَنَى مِنْهُ شَيْءٌ، وَلَا مُتَّصِلٌ بِهِ مَا يُبْطِلُهُ^(٥)، وَكَانَ غَيْرَ سَكْرَانٍ، وَلَا مُكْرَهٍ، وَلَا مُفْلِسٍ، وَلَمْ يُوقَنَّ^(٦) كَذِبُهُ: فَإِنَّهُ مُصَدِّقٌ، وَمُحْكَمٌ عَلَيْهِ^(٧)، إِذَا صَدَّقَهُ الْمُقَرَّرُ لَهُ.

(١) كَذَا فِي «ز» وَفِي «ب» «وَلَمْ يَذْكُرْ».

(٢) «مَوْ» أَوْ لَيْسَتْ فِي «ب».

(٣) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَالْفُلَا عَى».

(٤) جَاءَتْ هَذِهِ الْفَقْرَةُ كُلُّهَا فِي «ب» وَ«ز» فِي آخِرِ الْبَابِ.

(٥) فِي «ز»: «مَا يَسْقُطُهُ».

(٦) فِي «قَوْلِهِ» يَتَبَيَّنُ «، وَفِي «ز» وَ«ع» «وَلَا يُوقَنَّ».

(٧) كَذَا فِي «ب» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «مُحْكَمٌ بِهِ»، وَهِيَ عَائِدَةٌ عَلَى الْإِقْرَارِ الْمَوْصُوفِ فِي الْعِبَارَةِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: «عَلَيْهِ» فَهُوَ عَائِدٌ عَلَى نَفْسِ الْمُقَرَّرِ، وَفِي «ز»: «وَيُحْكَمُ عَلَيْهِ بِهِ».

٤٠٢. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ لَفْظَ (الْجَمْعِ)^(١) يَقَعُ عَلَى ثَلَاثَةِ فِصَاعِدٍ.

٤٠٣. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَقَعُ عَلَى وَاحِدٍ فِي غَيْرِ (حِطَابِ مَنْ)^(٢) يُعْظَمُ^(٣) شَأْنُهُ، وَإِخْبَارُهُ عَنْ نَفْسِهِ.

٤٠٤. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ اسْتِثْنَاءَ الْأَقْلِّ مِنْ جِنْسِهِ، بَعْدَ أَنْ يَبْقَى الْأَكْثَرُ: جَائِزٌ.

٤٠٥. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الرُّبْعَ فِي هَذَا الْمَكَانِ قَلِيلٌ.

٤٠٦. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ قَرَأَ بَابِنِ أُمِّتِهِ: أَنَّهُ لَا حَقَّ بِهِ.

٤٠٧. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ مَا وَلَدَتْ الْأُمُّ أَوْ الزَّوْجَةُ، لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ بَعْدَ وَطْءِ الزَّوْجِ، أَوْ الْمَيِّدِ، وَلَمْ يَكُنْ وَطْئُهَا رَجُلًا، قَبْلَهُمَا، أَوْ وَطْئُهَا وَكَانَ بَيْنَ^(٤) آخِرِ وَطْءٍ [كَانَ مِنْ] الْأَوَّلِ وَبَيْنَ^(٥) وَطْئِ غَيْرِ الثَّلَاثِ يَكُونُ حَمْلًا: فَإِنَّهُ لَا حَقَّ بِالَّذِي هِيَ^(٦) فِي عِصْمَتِهِ الْآنَ.

٤٠٨. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الْحَمْلَ يَكُونُ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ إِلَى تِسْعَةِ أَشْهُرٍ^(٨).

(١) وَهِيَ فِي «ز» وَفِي «ع» وَ«ط» أَيْضًا.

(٢) وَهِيَ فِي «و» وَ«ع» أَيْضًا.

(٣) كَذَا فِي «ز» وَ«و» وَ«ع»، وَفِي «ب» بِمَعْنَى «يُعْظَمُ».

(٤) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» وَ«ط» أَيْضًا، وَفِي «ب».

(٥) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٦) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «مِنْ».

(٧) مِنْ «ز»، وَكَذَا يُمْكِنُ قِرَاءَتُهَا فِي «ع» أَيْضًا، أَوْ فِي «ب»: «هُوَ»!

(٨) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعُمْدَةِ»: «قُلْتُ: أَمَّا إِلَّا جَمَاعَ عَلَى أَقَلِّهِ فَصَحِيحٌ، وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ إِلَى تِسْعَةِ أَشْهُرٍ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي نَهَائِهِ؛ فَقَالَ الشَّافِعِيُّ: أَرْبَعُ سَنِينَ. وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ فِي أَصَحِّ رَوَايَتِهِ، وَقَالَ الزُّهْرِيُّ وَرَبِيعَةُ وَاللَيْثُ: سَبْعٌ».

٤٠٩. (وعلى أن ما ولدت المرأة لأقل من ستة أشهر^(١))، وهو غير سقط؛ فإنه غير لاجئ بالذي هي^(٢) في عصمتها الآن.

٤١٠. واتفقوا أن ما ولدت لأكثر من سبع سنين^(٣) من آخر وطء وطئها الزوج أو السيد: أنه غير لاجئ به، إلا أن يكون الحمل مشهوراً بشهادة قوايل عدول، متصلاً.

= سنين. وبه قال مالك في الرواية الثانية، وصححه جماعة، وقال الثوري والأوزاعي وأبو حنيفة وعمر الليثي (كذا!) وعائشة: سنتان^(٤). وبه قال مالك في الرواية الثالثة، وأحمد في الرواية الثانية، واختاره المزني، وقال أبو عبيد: لا حد لأكثره. فانتفى بهذا دعوى الإجماع على نهايته، والله أعلم. اهـ.

قلت: هذا اعتراض متهافت، واستدراك من لم يعرف طريقة المصنف في كتابه! فالمصنف لا يقصد هنا ذكر أقل مدة للحمل وأقصاها، وما لمثل هذا وضع كتابه أصلاً، وإنما أراد رحمه الله تحرير القدر والمدة التي يتفق الجميع على أن ما يكون في خلالها يُعدّ حملاً صحيحاً معتبراً، وأن ما زاد عنها فهو مختلف فيه بينهم.

ولو كان اعتراض بمدّ من ذهب إلى أنه لا حد لأقصى مدة الحمل كما حكاها عن أبي عبيد على قول المصنف الآتي: «واتفقوا أن ما ولدت لأكثر من سبع سنين. لئ» لكان أو جة وأصح، والله أعلم.

(١) وهي كلها في «ز» و «ع» أيضاً، وبعضها غير واضح في مصور رقم «خ».

(٢) في «ب» أيضاً: «هو»!

(٣) في «ز»: «تسع سنين» فهو ظني أنه تصحيف من المثلث؛ إذا القول بسبع سنين هو أقصى ما روي في المسألة، وإن قال بعض المتأخرين بأنه لا حد لأقصى مدة الحمل، لكن لم يقل أحد منهم فيما رأيت بتسع سنين، والله أعلم.

(*) في المخطوط: «وشيان»! وهو تصحيف ظاهر، ولعل الصواب ما أثبتناه إن شاء الله؛ فإن القول بأن أقصى مدة الحمل سنتان، هو المروي عن عائشة رضي الله عنها، والمعروف عن الثوري رحمه الله كذلك. انظر: «الأوسط» (٥١٩/٩).

٤١١. وأجمعوا أن ولد المتزوجة زواجا صحيحاً، أو فاسداً. ولزوج جاهل بفساده. وولد المملوكة ملكاً صحيحاً، أو فاسداً. والمالك جاهل بفساده. ولم يكن فيها شرك في الملك والزوجة: فإنهما لاجقان بالزوج وبالسيد.

٤١٢. واختلفوا في ولد الزنا يستحقه الذي حملت به أمه منه، وفي ولد المرأة يحلها لزوجها، وولد الجارية من السبي يطؤها من له في الغنime حق فتحمل، وفي ولد أمة الرجل يطؤها أبوه، أو ابنه فتحمل، وفي ولد المرأة هونة يطؤها المُرْتَهَنُ بإذن الزاهن فتحمل، وفي ولد المخلِمة يطؤها المُخْذَمُ فتحمل، (وفي ولد أمة المرأة يطؤها أبوها أو ابنها فتحمل، وفي ولد المشتركة يطؤها أحدُهما فتحمل)^(١)، وفي ولد المتزوجة زواجا فاسداً، هي ممن لا يحل أن تُنكح أصلاً، أو لسبب، أو لتاكح عالم بفساد ذلك النكاح، وعالم بالتحريم، وفي ولد المملوكة. وهي ممن لا يحل وطؤها لسبب. أ يلحقون^(٢) بمن خلّقوا من نطفته أم لا؟

٤١٣. وفي ولد (أمة)^(٣) المكاتب والعبد يقع عليهما سيدهما بغير انتزاع فتحمل؛ أ يلحق أم لا؟

قال الحسن (البصري)^(٤) / : يلحق ولد الزنا إذا استلحقه الذي حملت به أمه منه.

(١) وهي في «ز» طياً، وقد نقلتها من هناك لكون أكثر كلماتها مطمو ساً في «خ».

(٢) كذا في «و» وفي «ب»: «أو يلحقون».

(٣) في «و»: «أم»، وهو خطأ.

(٤) في «خ»: «أبو الحسن البصري»! وهو خطأ.

(٥) انظر: المغني (٩ / ٤٣) وعزاه أيضاً إلى عروة بن الزبير، وسليمان بن يسار، ومحمد بن =

- وقال سفيان الثوري^(١): يلحق ولد أمة^(٢) المرأة يحلها لزوجها به، ولا حد عليه، هو مملوك للمراة.

- وقال الحسن بن حيي^(٣): يلحق بالرجل ما حملت منه أمه أبيه، أو أمة أمه.

- وقال أبو حنيفة ومالك: يلحق ولد المشتركة، وولد أمة الرجل بأبيه^(٤).

- وقال مالك^(٥): يلحق ولد المملوكة بمالكها وإن كانت عمته أو خالته أو ابنة أخيه أو ابنة أخته، وهو عالم بذلك.

= سيريزن، وإبراهيم النخعي، وإسحاق راهوية.

وفي «سنن الدارمي» (٣١٠٦)، عن سليمان بن يسار، قال: «أثما رجل أتى إلى غلام فزعم أنه ابن له، وأنه نفي بأمة، ولم يدع ذلك الغلام أحد، فهو يرثه. قال بكير: وسألت عروة عن ذلك، فقال مثل قول سليمان بن يسار. اهـ.

وانظر أيضاً «زاد المعاد» لابن القيم (٣٨١/٥)؛ فقد ذكر هناك أنه مذهب إسحاق بن راهوية، وأنه - يعني: إسحاق - رواه بإسناده إلى الحسن البصري.

(١) لم أقف عليه بهذه الصورة، والذي وجدته عنه في التحليل؛ هو خاكره ابن المنذر في «الأوسط» (٢٧٧/٩)، وإسحاق بن منصور الكوسج في «مسائل أحمد وإسحاق» (رقم ١٢٢٧) أنه قال في رجل تزوج امرأة وهو يريد أن يحلها لزوجها، ثم بدله فأكسها. قال: «لا يعجبني، إلا أن يفارق ويستقبل نكاحاً جديداً».

(٢) «م»، «و» سقطت من «ب».

(٣) انظر: «مختصر اختلاف العلماء» للطحاوي (٣٠٩/٣).

(٤) هذا النقل عن أبي حنيفة ومالك ساقط من «ب»، ويظهر أيضاً أنه ساقط من «خ»، وقد أثبتته من «ز»، ومثله النقل الذي يليه عن مالك أيضاً.

(٥) انظر: «المحلى» (٢٥٣/١١).

(٦) قوله: «يلحق ولد» ليس في «ز» وقد رتته من عندي.

- وقال أبو حنيفة وسفيان^(١): يلحق بالرجل ولد المتزوجة، وإن كانت أمه، أو ابنته، وهو عالم بذلك كله.

- وقالوا: يلحق ولد المشتركة يطؤها أحد مالكيها.

- وقال الشافعي^(٢): يلحق ولد المرهونة إذا وطئها المرتبة بإذن الزاهن، وكذلك ولد أمة المكاتب يطؤها سيده فتحمّل.

- وقال إبراهيم النخعي^(٣) مراءدعي الخاء، وله إخوة منكرون له؛ دخل معهم وإن أبوا.

* * *

(١) زيادة: «سفيان» من «و»، وليست في «ب».

(٢) انظر: «المحلى» (٢٥٣/١١).

(٣) انظر: «الأم» (٣٠١/٤).

(٤) لم أقف عليه.

١١- كتاب التعليل

٤١٤. أجمعوا على أن كل من لزمه حق في ماله، أو ذمته لأحد^(١): ففرض عليه أداء الحق لمن هو له عليه إذا أمكنه ذلك، وبقي له بعد ذلك ما يعيش به أياماً هو ومن تلزمه نفقته^(٢).

٤١٥. واختلفوا فيما^(٣) وراء هذا بما لا سبيل إلى إجماع فيه، حتى اختلفوا:

- أيه الغي اللطون أم لا؟

- وهل يؤاجر^(٤) فيما لزمه أم لا؟

- وهل يُحبس أم لا؟

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، ويمكن أن تُقرأ هكذا من «خ» بصيغة، وفي «لأجل»! ويظهر أنه تصحيف.

(٢) قال ابن تيمية في «نقده»: «مذهب أحمد أنه يترك له من ماله ما تدعو إليه الحاجة؛ من مسكن، وخادم، وثياب، وكذلك قال إسحاق. فظاهر مذهب أحمد أيضاً: أنه إذا لم تكن له صنعة، يترك له ما يتجر به لقوته وقوت عياله، وإن كان ذا حرفة ترك له آلة حرفته، وقد نقل عنه عبد الله ابنه أنه قال: يُباع عليه كل شيء إلا المسكن، وما يواريه من ثيابه، والخادم إن كان شيخاً كبيراً، أو فتيماً به حاجة إليه، فلم يستثن ما يكتسب به لقول الأكثرين». اهـ.

(٣) هنا في «ق» زيادة: «هو»، وليست فهي من نسخ الكتاب ولا هي في «ع» أيضاً.

(٤) كذا في «ب» و«ز»، وفي «ق»: «يؤاخذ» وهو تصحيف، ومكان ذلك مطموس في مصورتي من «خ».

- وهل يُباع عليه ماله - إن وجد له مال^(١) - أم لا؟

- وهل يُترك له^(٢) شيء أم لا؟

* * *

(١) من «ز»، وسقطت من «ب».

(٢) كذا في «ز» و«ق»، وفي «ب»: «منه»، والمعنى واحد.

١٢ - كتاب الغصب

٤١٦. اتفقوا أن (كل) ^(١) من غصب شيئاً - أي شيء كان - من غير ولده، فوجد بعينه لم يتغير من صفاته شيء، ولا تغيرت سوقه، ووجد في يد غاصبه لا في يد غيره: أنه يرد كما هو.

٤١٧. واتفقوا على أنه من غصب شيئاً مما يكال، أو يوزن؛ فاستهلك ^(٢)، ثم لقيه المغصوب منه في البلد الذي كان فيه الغصب: أنه يقضى عليه بمثله ^(٣).

٤١٨. واتفقوا على أنه إن عدم المثل؛ فالقيمة.

٤١٩. واختلفوا في كيفية القيمة.

٤٢٠. واتفقوا أنه لا قطع، ولا قتل على غاصب ^(٤).

٤٢١. واتفقوا على أنه إن غصبه ^(٥) دنانير، أو دراهم، فوجده ^(٦) في بلد

(١) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً وهي في «ع».

(٢) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب» و«ز» و«ق» فاستهلكه.

(٣) قال الزَّيْمِيُّ في «العمدة»: «قلت: الإجماع في هذه (كذا)، عن أحمد: أنه يضمه بقيمته، والله أعلم» اهـ.

(٤) زاد بعدها في «خ» و«ع»: «واتفقوا أن أخذ أموال الناس بغير حق حرام»، وليست في «ب» ولا «ز» ولا «ق». وإنما اخترت عدم إثباتها؛ لأن قوله بعد ذلك: «واتفقوا أن أخذ أموال

الناس كلها ظلماً: لا يحل» يؤذي نفس المعنى.

(٥) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ع»: «غصب» بغير الهاء.

(٦) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ز» و«ق» و«ع»: «فلقه».

آخر، والصرف في ذلك البلد مقارب الصرف في البلد الذي كان فيه الغصب: أنه يقضى عليه بمثل ما غصب.

٤٢٢. واختلفوا فيما عدا هذه الحال.

٤٢٣. ^(١) واتفقوا أن أخذ أموال الناس كلها ظلم ألا يحل.

٤٢٤. ثم اختلفوا فيمن رزحت ^(٢) دابته فأحملها، فأخذها إنسان فقام عليها

حتى صلحت، وفيمن خفف عن مركبه ^(٣) برمي متاع ^(٤) فيه فغاص عليه غائص وأخذه، وفي / طائر، أو صيد ملك ثم توخش هل [يكون كل] ذلك ^(٥) لو أجده ^(٦) بأملا يزول ملك الأولين عنه أبداً؟

- فالحسن البصري، والحسن بن حي، والثيث، وأحمد، وإسحاق ^(٧) يقولون

(١) من هنا إلى قوله: «.. ألا يزول ملك الأولين عنه أبداً؟» جاء مكرفاً في «خ» في باب

«اللقطة والضالة»، ولعل ذلك هو الأليق به؛ إذ إن الفقهاء إنما يذكرون هذه المسائل في

أبواب «اللقطة والضالة»، لا أبواب «الغصب».

(٢) كذا في «ق» وفي «خ» و«ب»: «روحت» و«راحت» أو كلمة نحوها. وكل ذلك

تصحيف من المثلث.

قال في «العين»: «رَزَحَ البعير رُزْوَ حُأَي: أَعْيَا». وقال ابن فارس في «مقاييس اللغة»:

«رَزَحَ الرءاء والزراء والحاء أصل يدل على ضَغَبٍ وفُتُورٍ؛ فيقولون: رَزَحَ إذا أَعْيَا، وهي

إبلٌ مرأ زبيخ، ورُحَى، ورزاحى» اهـ.

(٣) في «ب» و«ق»: «مركب» بغير هاء.

(٤) كذا في «ق» ولعلها في «خ» كذا لك أيضاً، وفي «ب»: «فَرَمَى متاع»، وفي «ز»: «عن

مركب برمي متاع»! وكلاهما تصحيف من المثلث.

(٥) في «ب» و«ق»: «أهل يكون كل ذلك»، وفي «ز»: «أَيكون كل ذلك».

(٦) انظر النقل عنهم في «الأوسط» لأبي بكر بن المنذر (١١/٤١٩-٤٢١).

فيما ذكرنا: هو لمن غاص عليه، أو قام على الدابة^(١).

- وقال مالك في الصيد المتوحش: هو لمن أخذه.

- وقال سائر الناس: كل ذلك للأول^(٢).

* * *

١٣- كتاب الحجر

٤٢٥. اتفقوا على^(١) وجوب الحجر على من لم ينبع، وعلى من هو مجنون أو معتوه^(٢)، أو مطبق لا عقل له، وأن كل ما أنفذ^(٣) من ذكينا حال فقد عقله، أو قبل بلوغه؛ من هبة، أو عتيق، أو بيع، أو صدقة: أن (كل)^(٤) ذلك باطل.

٤٢٦. واختلفوا في ابتياعه^(٥) لما لا بد له منه؛ من قوته ولباسه.

٤٢٧. واتفقوا على وجوب حسن النظر^(٦) لمن هذه صفته.

٤٢٨. واتفقوا على أن من كان بالغاً، عاقلاً، حرّاً، عدلاً في دينه، حسن النظر في ماله: أنه لا يحجر عليه، وأن كل ما أنفذ مما يجوز إنفاذه في ماله: فهو نافذ^(٧).

* * *

(١) كذا في «ز» و«ق» و«ع»، وفي «ب»: «على أن»، وفي «خ» «في».

(٢) كذا في «ع»، وفي «ب» و«ز»: «مجنون معتوه»، وموضع ذلك غير واضح في مصوّرتي من «خ».

(٣) كذا في «ع»، وفي «ب» و«ز»: «أنفذ» بغير هاء، وهي غير واضحة في «خ».

(٤) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ق»، وفي «ز»: «إن كان»!

(٥) هنا في «ب» زيادة: «له»، وليست في «ز» أيضاً.

(٦) زاد في «ع»: «في ماله»، وليست في «ب» و«ز» أيضاً.

(٧) في «ز»: «جائز».

(١) ليس قولهم بهذا الإطلاق، وإنما يشترطون في ذلك شروطاً؛ كأن يكون صاحب الدابة قد تركها لمهلكة، أو تركها وهو لا يريد أن يرجع إليها، وأن يكون الملقى للمتعاقب في البحر قد ألقاه على وجه الإياس منه، ونحو ذلك. المصدر السابق.

(٢) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» «هو للأول»، وعليه يكون العود على الصيد المتوحش في قول مالك رحمه الله؛ إذ هو أقرب مذكور، أما على قوله: «كل ذلك للأول» فيكون العود على جميع الصور المذكورة؛ من دابة أهملت فأصلحها آخر، ومتاع ألقى فغاص عليه غائص، وصيد ملك ثم توحش. وهذا الأخير هو المقصود إن شاء الله.

١٤ - اللقطة والضالة

٤٢٩. لا إجماع فيها^(١)؛ لأنَّ من الناس من يرى أخذها (كُلُّها)^(٢)، ومنهم من يرى تركها كُلُّها، ومنهم من يرى أخذ البعض وترك^(٣) البعض.

* * *

٤٣٠. اتفقوا على ردِّ الآبق^(١) إلى ربِّه^(٢).

٤٣١. واختلفوا: أيُّجعل له^(٣) أم لا يُجعل؟^(٤).

٤٣٢. واختلفوا في الآبق إلى دار الحرب؛ أيُّغنم (ويُرَدُّ إلى ربِّه أم لا)^(٥)؟

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «العبداً الآبق». (٢) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق»: «مولا». (٣) يعني ردُّه إلى سيده. (٤) كذا يمكن أن تقرأ في «خ»، وفي «ب»: «أيُّجعل أم لا يُجعل؟»، وفي «ز»: «أبجعل أم لا جعل»، وفي «ق»: «أبجعل أم بغير جعل؟»، وفي «ع»: «أبجعل لمن وُه أم لا؟». (٥) سقطت من «ز» أيضاً.

١٥ - الآبق

٤٣٠. اتفقوا على ردِّ الآبق^(١) إلى ربِّه^(٢).

٤٣١. واختلفوا: أيُّجعل له^(٣) أم لا يُجعل؟^(٤).

٤٣٢. واختلفوا في الآبق إلى دار الحرب؛ أيُّغنم (ويُرَدُّ إلى ربِّه أم لا)^(٥)؟

* * *

٤٣٣. واختلفوا في الآبق إلى دار الحرب؛ أيُّغنم (ويُرَدُّ إلى ربِّه أم لا)^(٥)؟

٤٣٤. واختلفوا في الآبق إلى دار الحرب؛ أيُّغنم (ويُرَدُّ إلى ربِّه أم لا)^(٥)؟

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «العبداً الآبق». (٢) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق»: «مولا». (٣) يعني ردُّه إلى سيده. (٤) كذا يمكن أن تقرأ في «خ»، وفي «ب»: «أيُّجعل أم لا يُجعل؟»، وفي «ز»: «أبجعل أم لا جعل»، وفي «ق»: «أبجعل أم بغير جعل؟»، وفي «ع»: «أبجعل لمن وُه أم لا؟». (٥) سقطت من «ز» أيضاً.

١٦- المزارعة والمساقاة

٤٣٣. أجمعوا على أن المزارعة والمساقاة على [ذكر] ^(١) الضف، أو الثلثين ^(٢)، أو السدس ^(٣)، أو أي جزء مسمى كان، منسوباً من الجميع، إلى مدة معروفة: سواء، ولا في ^(٤).

٤٣٤. ثم اختلفوا؛ فمن مانع لذلك ^(٥)، ومن مجيز لكل ذلك، ومن مانع من المزارعة، ومجيز للمساقاة ^(٦) أو من مانع من ذكر المدة في ذلك ^(٧).

* * *

(١) سقطت من «ز» و«ع» أيضاً، وهي في «ق».

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «الثلث».

(٣) كذا في «ق» و«ع» و«ز» أيضاً، وفي «ب»: «إلى السدس».

(٤) كذا في «ز» و«ع» و«ز» أيضاً، وفي «ب»: «سواء لا فرق».

(٥) في «ب»: «فمن مانع ذلك»، وفي «ز» و«ع»: «فمن مانع من ذلك»، وفي «ق»: «فمن مانع من

كل ذلك»، وفي «ع»: «فمنهم من منع ذلك».

(٦) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «فإنه مجيز للمساقاة».

(٧) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق».

١٧- الإجازات

٤٣٥. لا إجماع فيها ^(١)، وقد منع منها كلها قوم من أهل العلم، وإن كان الجمهور على إجازتها.

* * *

(١) قال الرزيمي في «العمدة»: «قال ابن حزم: لا إجماع فيها، وهو كما قال».

١٨- اللقيط

٤٣٦. أجمعوا أن اللقيط إذا أقرَّ مُلْتَقِطُهُ بِحُرِّيَّتِهِ: أنه حُرٌّ.

* * *

١٩- الصلح

٤٣٧. لا إجماع في الصلح^(١)؛ لأنَّ الشافعي^(٢) وغيره يقول^(٣): لا يجوز الصلح أصلاً إلا بعد الإقرار بالحق، ثم لا يجوز فيه إلا ما يجوز في الهبات والبيوع [وغيره]^(٤).

وذكر بعض الناس عن أحمد بن حنبل^(٥): أنَّ الصلح بعد الإقرار ليس صلحاً لئو أنه هضم للحق.

(١) قال الرَّمْيُ في «العمدة»: «قال ابن حزم: لا إجماع في هذا الباب، وهو كما قال». اهـ.
(٢) قال رحمه الله في «الأم» (٢٢٦/٣): «وإذا كان البيت في يد رجل فادَّعاه آخر، واصطلحا على أن يكون لأحدهما سطحه، ولا بناء عليه، والسُّفْل للآخر؛ فأصل ما أذهب إليه من الصلح ألا يجوز إلا على الإقرار، فإن تقارَّبا أجزت هذا بينهما، وجعلت لهذا علوه ولهذا سفله، وأجزت فيما أقرَّ له به الآخر ما شاء؛ إذ أقرَّ أن له أن يبنى عليه، ولا تُجزه إذا بنى، وسواء كان عليه علوٌ لم أجزه إلا على إقراره». اهـ. وانظر: (مسألة ١٢٦٩) من «المحلى».

(٣) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «يقولان».

(٤) سقطت من «ز» أيضاً.

(٥) لم أجد هذا نصّاً عن الإمام أحمد رحمه الله، وإنما نصّ عليه بعض أصحابه كالخِرقي في «مختصره». انظر: «المغني» لابن قدامة (٢٥/٤).

وفي «إ» علا له لوقعين «لابن القيم» (٣٢٨/٥)، ط. دار ابن الجوزي: «والخِرقي ومن وافقه من أصحاب الإمام أحمد لا يُصَحِّحُهُ إلا على الإنكار، وابن أبي موسى وغيره يُصَحِّحُونَهُ على الإقرار والإنكار، وهو ظاهر النص، وهو الصحيح». اهـ.

قلت: وفي كلام ابن القيم هذا ما يُضَادُّ المتقول هنا على خِرقي وابن قدامة، والله أعلم بالصواب.

وقال قوم من السلف [الصالح] (١): إن الصلح على ديون الميث التي ترك بها وفاء بغير أداء، جميعها لا يجوز.

* * *

٢٠- كتاب الرهن (١) (٢)

٤٣٨. اتفقوا على أن الرهن في السفر في القرص الذي هو إلى أجل مُسمى، أو في اللبغ يكون ثمنه إلى أجل مُسمى، إذا قبضه المُرْتَهِنُ بإذن الرَّاهِنِ قبل تمام البيع، وبعد تعاقد (٣)، وعائِن الشُّهُود (٤) قبض المُرْتَهِنِ له، وكان الرهن مما يجوز بيعه، وكان ملكاً للرَّاهِنِ صحيحاً (٥): فإنه رهن صحيح تام.

٤٣٩. واتفقوا على أن الرَّاهِنَ إذا أراد إخراج الرهن من الأرتهان إخراجاً مُطلقاً (٦) دون تعويض، فيما عدا العنق: لم يجز له ذلك.

- (١) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «الرهن».
- (٢) تبينه: جاء في «ق» (مسألة رقم ٣٢٥٦) نسبة إلى «المراتب»: «واتفقوا على أن من رهن شيئاً، أو شيئاً بئمال، فأدى بعض المال... إلخ»؛ وهو وهم، ولا وجود لهذه الجملة في شيء من نسخ الكتاب، لا في هذا الباب (بداية الرهن)، ولا في غيره، وقد تباه المحقق - جزاه الله خيراً - على أن هذه الجملة إنما هي من كتاب «الإشراف» لابن المنذر، وأنه تقدم ذكرها في «ق» معزوة إليه برقم (٣٢٤٤).
- (٣) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق»: «وبعد تعاقدهما»، وفي «ع»: «وبعد العقد».
- (٤) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «المشهود» وهو خطأ، وصححه في «ط» إلى ما هنا.
- (٥) هكذا ترتيب العا في جميع النسخ: «وكان ملكاً للرَّاهِنِ صحيحاً»، وجعلها في «ط» هكذا: «وكان ملكاً صحيحاً للرَّاهِنِ».
- (٦) كذا في «ب» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «إذا جاء مطلقاً»، أو أظنه تصحيحاً من الميث...

(١) وهي في «ز» أيضاً.

٤٤٠. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الرَّهْنَ - كَمَا ذَكَرْنَا - إِنْ كَانَ دَنَانِيرًا، أَوْ دَرَاهِمَ، فَخُتِمَ عَلَيْهَا فِي الْكِيسِ: جَازَرَ هُنَّهَا.

وذكر^(١) الطحاوي^(٢) أَنَّ شَرِيكَ بن عبد الله [القاضي]^(٣) لَا يُجِيزُ الرَّهْنَ، وَإِنْ قَبِضَهُ الْمُرْتَهَنُ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ وَأَقْرَبَ بِذَلِكَ، إِلَّا^(٤) حَتَّى يُعَايِنَ الشَّهَوْدُ الْقَبْضَ، وَقَالَ بِذَلِكَ أَبُو حَنِيفَةَ، ثُمَّ رَجَعَ عَنْهُ.

٤٤١. (وَاخْتَلَفُوا فِي الرَّهْنِ فِي الْمَلَمِّ، وَالْحَضَرِ)^(٥).

* * *

(١) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «قال».

(٢) قال في «الشروط الكبير» المطبوع بهامش «الشروط الصغير» (٤٩١/١): «كان شريك بن عبد الله النخعي وغيره يمولون لو أن رجلاً رهن رجلاً دلاً يمال له عليه، فأقر المرتهن أنه قد قبضها من الراهن؛ لم يكن ذلك قبضاً يصح به الرهن حتى يُعَايِنَ الشهود ذلك منه، وكذلك كان [أبو حنيفة] يقول في البيع والصدقات وفي الهبة: إن الإقرار فيها بالقبض غير جائز حتى يُعَايِنَ الشهود ذلك، ثم رجع عنه فقال: لإقرار بذلك جائز، ووافقه على ذلك أبو يوسف ومحمد الحسن». اهـ. وانظر أيضاً (٤٨/١).

(٣) سقطت من «ز» وفي «بضاً».

(٤) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، أو سقطت من «ق» و«ط».

(٥) سقطت من «ز» أيضاً. وانظر: «المحلى» (٨/٨٧ مسألة ١٢٠٨).

٢١- (كتاب) (١) الإكراه

٤٤٢. اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمَكْرَهَ عَلَى الْكُفْرِ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ: أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ مِنَ الْكُفْرِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

٤٤٣. وَاخْتَلَفُوا فِي إلْزَامِهِ أَحْكَامَ الْكُفْرِ^(٢).

٤٤٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ خَوْفَ الْقَتْلِ إِكْرَاهٌ.

* * *

(١) وهي في «ز» بضمها.

(٢) في «ز»: «أحكام الكفار».

٢٢- الوديعة

٤٤٥. اتَّفَقُوا أَنْ عَلَى كُلِّ مُودِعٍ أَيْقِي بَوْدِيْعَتِهِ.

٤٤٦. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ مَنْ اتَّجَرَ^(١) فِي الْوَدِيعَةِ، أَوْ أَنْفَقَهَا، أَوْ تَعَدَّى فِيهَا - مُسْتَقَرِّضًا لَهَا^(٢)، أَوْ غَيْرَ مُسْتَقَرِّضٍ -: فَضْمَانُهَا عَلَيْهِ حَتَّى يَرُدَّهَا^(٣) إِلَى مَكَانِهَا.

٤٤٧. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ مَنْ أَتَاهَا إِلَى مُودِعِهَا - (الَّذِي هُوَ مَالِكُهَا بِحَقٍّ)^(٤) - [وَصَرَفَهَا إِلَيْهِ]^(٥): فَقَدْ بَرِثَتْ ذِمَّتَهُ مِنْهَا.

* * *

٢٣- الوكالات^(١)

٤٤٨. اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ الْوَكَالَةِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، وَحِفْظِ الْمَتَاعِ، وَقَبْضِ الْحَقُوقِ مِنَ الْأَمْوَالِ وَدَفْعِهَا، وَالنَّظَرِ فِي الْأَمْوَالِ.

٤٤٩. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْوَكِيلَ إِذَا أَنْفَقَ شَيْئًا مِمَّا وَكِّلَ بِهِ، مَا بَيْنَ بُلُوغِ الْخَبَرِ إِلَيْهِ، وَصِحَّتِهِ عِنْدَهُ، إِلَى حِينٍ عَزَلَ مُوَكِّلَهُ لَهُ، أَوْ حِينِ مَوْتِ الْمُوَكَّلِ، مِمَّا لَا غَبْنَ فِيهِ، وَلَا تَعَدُّ: فَإِنَّهُ نَافِذٌ لَازِمٌ لِلْمُوَكَّلِ، وَلَوَرِثَتْهُ بَعْدَهُ.

٤٥٠. وَلُجُمِعُوا عَلَى أَنَّ الْوَكَالََةَ فِي الصَّلَاةِ الْمَفْرُوضَةِ، وَالصِّيَامِ عَنِ الْحَيِّ: لَا يَجُوزُ^(٢).

* * *

١- وَاتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِ الْوَكَالَةِ فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، وَحِفْظِ الْمَتَاعِ، وَقَبْضِ الْحَقُوقِ مِنَ الْأَمْوَالِ وَدَفْعِهَا، وَالنَّظَرِ فِي الْأَمْوَالِ.

(١) فِي «ب» وَ«ز»: «الْوَكَالَةُ».

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا أَوْ فِي «ق» وَ«ع»: «لَا تَجُوزُ».

(١) كَذَا فِي «ع» وَ«ق» أَيْضًا وَفِي «ب»: «تَجَرَّ» بِذَوْنِ أَلْفٍ، وَفِي «تَجَوَّزَ»، وَهُوَ تَصْغِيفٌ.

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا، وَفِي «ق»: «مُسْتَقَرِّضًا أَكْلَهَا»!

(٣) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب» «حَتَّى تَرُدَّ»، وَفِي «ع»: «حَتَّى يُوَدَّ بِهَا».

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «و» «ق» أَيْضًا وَهِيَ فِي «ع».

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا وَهِيَ فِي «ق».

٢٤- الحوالة

٤٥١. اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ أُحِيلَ بِحَقِّ قَدْ وَجَبَ [لَهُ] ^(١)، بِشَيْءٍ يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ، عَلَى شَخْصٍ وَاحِدٍ حَاضِرٍ مَلِيٍّ، وَرَضِيٍّ بِالْحَوَالَةِ ^(٢)، وَرَضِيٍّ الْمُحَالِ عَلَيْهِ ^(٣) [بِهَا] ^(٤) أَيْضاً، / وَعَلِمَ كُلُّ وَاحِدٍ [مِنْهُمْ] ^(٥) مَقْدَارَ الْحَقِّ الْوَاجِبِ: فَقَدْ جَازَ لِلْمُحَالِ ^(٦) أَنْ يُطْلَبَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ بِذَلِكَ الْحَقِّ، وَأَنَّهَا حَوَالَةٌ صَحِيحَةٌ.

* * *

(١) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق».

(٢) يعني: المُحَال.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً. وفي «ق»: «المحيل عليه».

(٤) سقطت من «و» أيضاً، وهي في «ق» و«ع».

(٥) سقطت من «اع» أيضاً، وهي في «ق»: «منهما»، وهي بالجمع أو جَمْعٌ.

(٦) كذا في «ب» و«ع» وليست واضحة في «خ»، وفي «ز»: «للمحال عليه»، وهو خطأ، وفي «ق»: «المحيل» وهو خطأ أيضاً؛ إذ المطلب بالحق بعد الحوالة إنما هو المُحَال لا المُحِيل.

٢٥- الكفالة

٤٥٢. اتَّفَقُوا أَنَّ ضِمَانَ مَالٍ يَجِبُ قَطُّ، وَلَا يَجِبُ ^(١) عَلَى الْمَرْءِ: لَا يَجُوزُ ^(٢).
٤٥٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى [آخَرَ] ^(٣) حَقٌّ وَاجِبٌ مِنْ مَالٍ مُحَدَّدٍ قَدْ وَجَبَ بَعْدُ، فَضَمِنَتْهُ عَنْهُ ضَامِنٌ وَاحِدٌ يَأْمُرُ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ، وَرَضِيٍّ الْمَضْمُونُ لَهُ بِذَلِكَ، وَكَانَ الضَّامِنُ ^(٤) غَنِيًّا: فَإِنْ ذَلِكَ جَائِزٌ، وَلَمْ يَضْمُنْ لَهُ أَنْ يُطَالِبَ الضَّامِنَ بِمَا ضَمِنَ لَهُ.

٤٥٤. وَاخْتَلَفُوا فِي الضَّمَانِ عَنِ الْمَيِّتِ الَّذِي تَرَكَ مَالاً وَفَاءً بِالَّذِينَ الَّذِي عَلَيْهِ، أَوْ لَمْ يَتَرَكَ؛ فَقَالَ قَوْمٌ: هُوَ جَائِزٌ، وَيُطَالِبُ الْمَضْمُونُ لَهُ الضَّامِنَ بِمَا ضَمِنَ لَهُ. وَقَالَ آخَرُونَ: لَا يَجُوزُ أَصْلًا.

(١) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «ولا واجب».

(٢) قال الرِّمِّيُّ في «العمدة»: «قلت: كذا ادَّعى ابن حزم الإجماع على هذه المسألة، وليس كذلك، وهذا مذهب جماعة من العلماء، وهو قولٌ جديد للشافعي، ومذهب أكثر العلماء أنه يجوز، ومنهم مالك، وأبو حنيفة، وأحمد، والشافعي في القول لقديم، والله أعلم» اهـ.

قلت: هو. ناذهول عجب من المصنف رحمه الله! وقد حكى هو جواز ضمان مالم يجب عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومالك وعثمان البثي. انظر: «المحلى» (مسألة ١٢٣٢).

(٣) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ق»، ومكانها في «ز»: «رجل».

(٤) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وهي في «ب»: «زيادة: له».

٤٥٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ ضِمَانَ الْوَاحِدِ عَنِ الْاِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا (بِمَا قَدْ وَجِبَ عَلَيْهِمْ بَعْدُ^(١)) - عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي قَدَّمْنَا - : جَائِزٌ.

٤٥٦. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ إِحَالََةَ الْجَمَاعَةِ مِنَ الْاِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا^(٢) بِمَا عَلَيْهِمْ، مَنْ لَهُ قَبْلَهُمْ حَقٌّ وَاجِبٌ بَعْدُ عَلَى وَاحِدِهِمْ^(٣) قَبْلَهُ مِثْلُ ذَلِكَ لِلْحَقِّ: جَائِزٌ.

٤٥٧. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمُحِيلَ، وَالْمُحَالَ عَلَيْهِ، [وَالْمُخْتَالِ]^(٤)، وَالضَّامِنُ^(٥)، وَالْمُضْمُونُ لَهُ؛ إِذَا كَانُوا عُقْلَاءَ، أَوْ أَحْرَارًا، رَجَالًا، بِالْغَيْنِ، غَيْرَ مُكْرَهِينَ، وَلَا مُحْجُورِينَ، وَلَا أَحَاطَ الدَّيْنُ بِأَمْوَالِهِمْ: فَضْمَانُهُمْ وَخَوَالَتُهُمْ جَائِزَةٌ؛ كَمَا قَدَّمْنَا

* * *

(١) كَذَا فِي «ز» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «بِمَا قَدْ وَجِبَ مَنْ لَهُ الْحَقُّ عَلَيْهِمْ بَعْدُ»، وَفِي «ق»: «فِيمَا قَدْ وَجِبَ عَلَيْهِمْ بَعْدُ».

(٢) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا بِاخْتِلَافٍ يَسِيرٍ.

(٣) فِي «ز»: «حَقٌّ وَاجِبٌ تَعَذَّرَ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ».

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَفِي «ع» أَيْضًا وَهِيَ فِي «ع» وَ«و» مَوْضِعُهَا «طَمَسَ سَائِي «خ»».

وَالْمُخْتَالُ هُوَ الْمُحَالَ، وَإِبَاتُهُ هُنَا أَوْلَى؛ فَإِنَّهُمْ يَشْتَرِطُونَ فِيهِ «يَلْتَشَرِطُونَ فِي الْمُحِيلِ»

وَالْمُحَالَ عَلَيْهِ حَتَّى تَصَحَّ الْحَوَالَةُ. انْظُرْ عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: «بِدَلْعِ الصَّنَائِعِ» (٤١٥/٧)،

«الْمَهْدَبُ» (٣٣٧/١)، «الْخُرُشِيُّ عَلَى خَلِيلٍ» (٢٣٢/٤-٢٣٣).

(٥) فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «وَأَنْ الضَّامِنُ».

٢٦- كتاب النكاح

٤٥٨. اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ نِكَاحَ الْمُسْلِمِ، الْحُرِّ، الْبَالِغِ، الْعَاقِلِ، الْعَفِيفِ، الصَّحِيحِ، غَيْرِ الْمُحْجُورِ (عَلَيْهِ)^(١): أَرْبَعُ حَرَائِرَ، مُسْلِمَاتٍ، غَيْرِ زَوَائِنْ صَحَابَةٍ، فَأَقْلٌ: حَلَالٌ.

٤٥٩. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ نِكَاحَ كَثْرٍ مِنْ أَرْبَعٍ^(٢) زَوْجَاتٍ لَا يَجِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

٤٦٠. وَأَجْمَعُوا أَنَّ [لِلْمَرْءِ]^(٣) الْحُرِّ، الْبَالِغِ، الْعَاقِلِ، الْمُسْلِمِ^(٤)، غَيْرِ الْمُحْجُورِ: التَّمَرِّي^(٥) مِنْ إِمَاءِ الْمَلَامَاتِ مَا أَحَبَّ، وَنَاطُوهِنَّ، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِنَّ مِنَ الْقَرَابَةِ، أَوْ لِرِضَاعَةٍ، أَوْ الصُّبْهِ^(٦) مَا نَذَرَ أَوْ كَرَأَهُ^(٧) يَحْرُمُ مِنَ الْحَرَائِرِ، وَمَا لَمْ يَكُنْ^(٨) مُعْتَقَاتٍ إِلَى أَجَلٍ، وَمَا لَمْ يَكُنْ مُدَبَّرَاتٍ لَهُ، وَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِنَّ

(١) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ق» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

(٢) هُنَا فِي «خ» زِيَادَةٌ: «حَرَائِرَ»، وَلَيْسَتْ فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَلَعَلَّهُ انْتَقَالَ نَظَرٌ مِنَ النَّاسِخِ إِلَى الْعِبَارَةِ السَّابِقَةِ.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق».

(٤) زِيَادَةٌ مِنْ «ق»، وَلَيْسَتْ فِي «خ» وَ«ب» وَ«ز» وَهِيَ ضَرُورِيَّةٌ.

(٥) فِي «ب» وَ«ق» وَ«ع»: «أَنْ يَتَسَرَّى»، وَفِي «ز»: «أَنْ يَشْتَرِيَ» هُوَ تَصْحِيفٌ.

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «الصُّبْهُ».

(٧) كَذَا فِي «ب» وَ«ق»، وَفِي «خ»: «مَا نَذَرَ وَأَنَّهُ»، وَفِي «ع»: «مَا نَذَرَ أَنَّهُ»، وَفِي «ز»: «مَا يَذْكُرُ أَنَّهُ».

(٨) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «يَكُنْ فِيهِنَّ».

مِلْكٌ، وَلَا تَسْرِي^(١) الْأَحَدَ غَيْرَهُ، وَلَا كَانَتْ مِنْ فَرْضٍ^(٢)؛ إِذَا مَلَكَهُنَّ بِحَقٍّ: مِنْ هِبَةٍ، أَوْ عَوْضٍ مِنْ حَقٍّ، أَوْ مِيرَاثٍ، أَوْ ابْتِياعٍ صَحِيحٍ فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ، لَا فِي دَارِ الْحَرْبِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ.

٤٦١. واختلفوا في نكاح الشَّغَارِ، وَالْمُتْعَةِ، وَالسَّرِّ، وَالْمُحْلِلِ، [و] ^(٣) عَلَى شَرْطِ مَا، وَمَهْرٍ فَاسِدٍ، وَفِي كَوْنِ الْعِتْقِ صِدَاقًا، وَتَعْلِيمِ الْقَرَارِ: أَيَبْصَحُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

٤٦٢. وفي نكاح الأعرابيِّ المهاجرة؛ فُرُؤُ بِنَا عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ^(٤) النَّهْيُ عَنْ ذَلِكَ.

٤٦٣. وأجمعوا أَنَّ عَقْدَ النِّكَاحِ لَأَرْبَعٍ فَأَقْلٌ - كَمَا ذَكَرْنَا - فِي عَقْدَةٍ وَاحِدَةٍ: جَائِزٌ، إِذَا ذَكَرَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ صِدَاقًا، وَفِي عُقُودٍ^(٥) مُتَفَرِّقَةٍ.

(١) كذا في «ع» أَيْضَهُ أَوْ هِيَ «ب» وَ«ز» هُوَ: وَلَا شَرْطَ.

(٢) كذا في «ز» وَكَذَا يُمْكِنُ أَنْ تَقْرَأَ أَيْضًا فِي «خ»، وَفِي «هَذَا» هِ، وَفِي «ب» وَ«ع»: «فَرْض».

(٣) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٤) عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (رَقْمُ ١٢٦٦٤)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (رَقْمُ ١٧٦٣٢)، مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ عَنْ هِزْبٍ، قَالَ: «كُتِبَ إِلَيْنَا عَنْ أَبِي الْأَعْرَابِيِّ لَا يَنْكَحُ الْمُهَاجِرَةُ؛ يُخْرِجُهَا مِنْ دَارِ الْهَجْرَةِ» اهـ.

قُلْتُ: وَفِي يَزِيدَ بْنِ أَبِي زَيْدٍ كَلَامٌ؛ فَقَدْ ضَعَفَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وَأَبُو حَاتِمٍ، وَأَبُو زُرْعَةَ، وَغَيْرُهُمْ. تَنْبِيهُ: جَاءَ فِي «تَهْذِيبِ الْكَمَالِ» لِلْمِزِّيِّ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْمُبَارَكِ قَالَ فِي يَزِيدَ هَذَا: «أَكْرِمَ بِهِ». قَالَ الْحَافِظُ فِي «التَّهْذِيبِ»: وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: «أَزْمَ بِهِ» كَذَا هُوَ فِي «تَلْخِصِهِ»، وَوَقَعَ فِي أَضْلٍ لِلْمَوْفَّقِ بِهِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ!

(٥) كذا في «ز» وَ«ق» وَ«ع»، وَفِي «ب»: «عَقْدٌ»، وَليست واضحة في «خ».

٤٦٤. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الْعَبْدَ الْبَالِغَ، الْعَاقِلَ، (الْمُسْلِمَ)^(١)، إِذَا أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ الْعَاقِلُ، الْبَالِغُ، الْحُرُّ، الْمُسْلِمُ، الَّذِي لَيْسَ بِمَحْجُورٍ فِي النِّكَاحِ، وَتَوَلَّى سَيِّدُهُ عَقْدَ النِّكَاحِ: فَلَهُ نِكَاحُ حُرَّةٍ، أَوْ حُرَّتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمَاتِ، فِي عَقْدَةٍ - [كَمَا ذَكَرْنَا]^(٢) - أَوْ عَقْدَتَيْنِ.

٤٦٥. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تَتَزَوَّجَ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدٍ فِي زَمَانٍ وَاحِدٍ.

٤٦٦. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ طَلَّقَ نِسَاءَهُ فَأَكْمَلَنَ عِدَّتَهُنَّ، أَوْ مَتْنًا، أَوْ طَلَّقَ بَعْضَهُنَّ فَاعْتَدَّتْ، أَوْ مَاتَتْ: فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ تَمَامَ أَرْبَعٍ فَأَقْلٌ إِنْ أَحَبَّ، [كَمَا ذَكَرْنَا]^(٣).

٤٦٧. وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا طَلَّقَهَا زَوْجُهَا، فَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا - إِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْعِدَّةِ - أَوْ مَاتَتْ، أَوْ انْفَسَخَ نِكَاحُهَا مِنْهُ، وَكَانَ الطَّلَاقُ وَالْفَسْخُ صَحِيحَيْنِ: فَلَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ مَنْ أَحَبَّتْ / مِمَّنْ يَحِلُّ لَهَا، وَهَكَذَا أَبْدَأُ. [ب]

٤٦٨. واختلفوا فيما^(٤) إِذَا نَكَحَتْ فِي عِدَّتِهَا، وَأَأْمَكَنْتْ غُلَامَةً مِنْهَا: يَنْفَقُهَا؟ هَلْ لَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ أَبَدًا أَمْ لَا؟

٤٦٩. وَأَجْمَعُوا أَنَّ نِكَاحَهَا الْأَخَ بَعْدَ مَوْتِ أَخِيهِ^(٥)، أَوْ ابْنَتِهَا عِصْمَتُهَا

(١) وَهِيَ فِي «و» وَ«ع».

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق».

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق».

(٤) كذا في «ز»، وَفِي «ب»: «فِيهَا».

(٥) كذا في «ز» وَ«ع»، وَليست واضحة بما يَكْفِي فِي «ب»: «لَا نِكَاحَ الْأَخِ بَعْدَ مَوْتِ أَخِيهِ»، وَفِي «ب»: «أَنَّ نِكَاحَ الْأَخِ امْرَأَةَ أَخِيهِ بَعْدَ مَوْتِ أَخِيهِ»، وَلَعَلَّهَا زِيَادَةُ تَفْسِيرِيَّةٌ مِنْ ابْنِ الْقَطَّانِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

منه: (مُباحٌ) ^(١)، وكذلك العم بعد موت ابن أخيه، والخال بعد موت ابن أخته، وابن ^(٢) الأخ، وابن الأخت بعد العم والخال: مباح (لها بعد ذلك كله) ^(٣).

٤٧٠. واتفقوا أن نكاح المرأة كفو لها في النسب والصناعة: جائز.

٤٧١. واتفقوا على أن نكاح ^(٤) من كان هو أعلى منها ^(٥) قدراً في نسبه، وحال له، وصناعته: جائز.

٤٧٢. وأجمعوا أن الأمة التي لها مال كان فصاعداً: أنه لا يحل لهما، ولا لواحد منهما وطؤها، ولا التلذذ (بشيء) ^(٦) منها، ولا رؤية غورتها.

٤٧٣. وأجمعوا أن الله ^(٧) لا يجبر سيدها على إنكاحها، ولا على أن يظأها - وإن طلبت هي منه ذلك - ولا على بيعها من أجل منعه لها لوطاً والإينكاح ^{(٨) (٩)}.

(١) سقطت من أ، وهي في «ق» و«ع».

(٢) في «ب»: «وآء»، وهو خطأ، والمثبت من «ق» و«ع».

(٣) سقطت من «ز» و«ق» يلصق، وهي في «ع».

(٤) هنا في «ب» و«ز» و«ق» دة: «الرجل»، وليست في «ع» أيضاً.

(٥) كذا في «ز» و«ق»، وفي «خ» و«ب» و«ع»: «منه»!

(٦) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

(٧) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً وفي «ن»: «المملوكة»، وفي «ق»: «المرأة».

(٨) قال ابن تيمية في «نقده»: «مذهب أحمد المنصوص المعروف من مذهبه: أن الأمة إذا طلبت الإينكاح، فإن سيدها يستمتع بها، وإلا لزمه إجابتها، وكذلك إذا كانت ممن لا تحل له، وكذلك مذهبه في العبد.

ومذهب الشافعي إذا كانت ممن لا تحل له فهل يلزمه إجابتها؟ على وجهين: اهـ.

(٩) قال الرئمي في «العمدة»: «قلت: دعواه الإجماع على أنها لا يجبر سيدها على =

٤٧٤. وأجمعوا على أن الحر، المسلم، العاقل، البالغ، غير المحجور، والعفيف ^(١)؛ والعبد المسلم، العفيف، العاقل، البالغ إذا خشي ^(٢) القنء، ولم يجد ^(٣) حرة يرضى ^(٤) نكاحها لعدم طوليهما، وأذن للعبد سيده في النكاح، وتولى سيده عقد إنكاحه ^(٥)، وفوض العبد ذلك إليه: فإن لكل واحد منهما أن ينكح أمة مسلمة، بالغه، عفيفة عاقلة، بإذن سيدها في ذلك، [وإنكاحه لها] ^(٦).

٤٧٥. وأجمعوا على أن نكاح نساء النبي ﷺ بعده: من حرة أو شريفة: حرام على جميع ولد آدم بعده عليه السلام.

٤٧٦. واتفقوا أن هذه الكرامة ليست لأحد بعده ﷺ.

= إنكاحها: صحيح في صورة دون صورة، أما الصورة التي هو صحيح فيها: ففيما إذا كانت ممن يحل لسيدها وطؤها، وغير صحيح: فيما إذا كانت لا يحل لسيدها وطؤها كآخته من النسب، أو الرضاع؛ فإنه لا إجماع في أنها لا تجبره على إنكاحها، بل الخلاف في ذلك مشهور حتى في مذهب الشافعي، والله أعلم. اهـ.

(١) هكنا موضع هذه الكلمة في «ب» و«ز» و«ق»، وكذا هي في «خ» أيضاً على ما يظهر لي، وقد جاءت في «ط» بعد كلمة «المسلم» بدون واو عطف قبلها.

(٢) كذا في «ق» و«ع» وفي «ب» و«ز»: «خشي» بالفراد، وهذا الموضع مطموس في مصورتي من «خ».

(٣) كذا في «ز» و«ق» و«ع»، وفي «ب» و«ز» وجد، وموضع ذلك في مصورتي من «خ» أيضاً.

(٤) من «ز» و«ع»، وليست واضحة في «خ».

(٥) كذا في «ع» وفي «ب» و«ز»: «عقده إنكاحه»، وفي «ق»: «عقد نكاحه»، وهي غير واضحة في «خ».

(٦) وهي في «ز» و«ع».

٤٧٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ لِلرَّجُلِ الْحُرِّ، لِعَاقِلٍ، الْمَالِكِ أَمْرَ نَفْسِهِ، الْمُسْلِمِ: أَنْ يُطَلِّقَ إِذَا أَحَبَّ، إِذَا وَقَعَ طَلَاغُهُ فِي وَقْتِهِ، وَعَلَى سُنَّةِ الطَّلَاقِ.

٤٧٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ وَطْءَ غَيْرِ الزَّوْجَةِ وَالْأَمَةِ الْمُبَاحَتَيْنِ حَرَامٌ.

٤٧٩. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ أَوْلَمَ، إِذَا تَزَوَّجَ: فَقَدْ أَحْسَنَ.

٤٨٠. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ دُعِيَ إِلَى وَلِيمَةٍ عَزِيسٍ لَهَا فِيهَا، وَلَا هِيَ مِنْ حَرَامٍ، وَلَا مُنْكَرٌ^(١) فِيهَا؛ فَأَجَابَ: فَقَدْ أَحْسَنَ.

٤٨١. وَاتَّفَقُوا عَلَى قَبُولِ قَوْلِ الْمَرْأَةِ^(٢) تَرْفُ الْعُرُوسِ^(٣) إِلَى زَوْجِهَا فَنَقُولُ: هَذِهِ زَوْجَتُكَ^(٤)، وَعَلَى اسْتِبَاحَةِ وَطْئِهَا بِذَلِكَ.

٤٨٢. وَعَلَى تَصْدِيقِهَا فِي قَوْلِهَا: أَنَا^(٥) حَائِضٌ،

(١) كَذَا فِي «و» وَ«ب»، وَلَيْسَتْ وَاضِحَةً فِي «خ»، وَفِي «ع»: «وَلَا مُسْكِرٌ»، وَهُوَ أَخْصُ مِنْ الْمَثْبُوتِ، وَكَلَامُ السَّلَفِ فِي الْأَمْرِ بِهَجْرِ الْوَلَائِمِ الْمُشْتَمِلَةِ عَلَى مَنَكَرَاتٍ غَيْرِ الْخَمْرِ مِنْ مَعَازِفٍ وَغَيْرِهَا مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ كَقَوْلِ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ: «إِنْ كَانَ فِي الْوَلِيمَةِ لَهَا، فَلَا دَعْوَةَ لَهُمْ» الْجَامِعُ لِلْقِيَرَانِ ص ٢٦٣.

(٢) فِي جَمِيعِ نَسَخِ الْكِتَابِ وَفِي: «وَاتَّفَقُوا عَلَى قَبُولِ الْمَرْأَةِ!» وَالزِّيْلَةُ الْمَثْبُوتَةُ مِنْ «ع»، وَلَعَلَّ التَّشَاخُظَ ظَنُّوْهَا لَوْ تَدَّ لَتَشَابَهَ الرِّسْمُ بَيْنَ كَلِمَتَيْ «قَبُولٍ» وَ«قَوْلٍ» فَاسْقَطُوْهَا.

(٣) كَذَا فِي «ب». أَيْضًا: «عُرُوسٌ»، وَفِي «ق»: «الْعُرُوسُ تَرْفُ»، وَفِي «زَوْفِ الْمَرْأَةِ».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«و» وَ«ق» وَ«ع»، وَرَسْمُهَا فِي «خ» غَيْرُ ذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ لِي.

(٥) كَذَا فِي «ق»: «أَنَا»، وَهَذَا الْمَوْضِعُ غَيْرُ وَاضِحٍ فِي مَصْنُوعِ «خ»، وَفِي «و» وَ«ع»: «أَنَّهُ». وَفِي «ب»: «هِيَ»، وَهُوَ مُؤَيَّدٌ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْمَخْبِرَةِ بِالْحَيْضِ هِيَ الْمَرْأَةُ الزَّافَةُ لِلْعُرُوسِ سَالِفَةً الذَّكَرَ لَا الْعُرُوسَ نَفْسَهَا، وَعَلَى ذَلِكَ تَكُونُ التَّاءُ فِي قَوْلِهِ بَعْدَهَا: «قَدْ طَهَرَتْ» سَكَنَةً بَعْدَ رَاءٍ مُفْتَوِحَةٍ «طَهَرَتْ»، وَهُوَ بَعِيدٌ؛ إِذَا الْمَعْمُولُ عَلَى قَوْلِهِ فِي هَذَا إِنَّمَا هِيَ الزَّوْجَةُ لَا سِوَاهَا.

وَفِي قَوَائِمِهِ قَدْ سَطَّرْتُ^(١) (٢).

٤٨٣. وَأَجْمَعُوا أَنَّ الْعَدْلَ فِي الْقِسْمَةِ بَيْنَ الزَّوْجَاتِ: وَاجِبٌ.

٤٨٤. وَاخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَّةِ الْعَدْلِ؛ إِلَّا أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا فِي الْمُسَاوَاةِ بَيْنَ اللَّيَالِي فِي الْحَرَائِرِ، الْمُسْلِمَاتِ، الْعَاقِلَاتِ، غَيْرِ النَّاشِزَاتِ، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِنَّ مُتَزَوِّجَةٌ مُبْتَدَأَةَ الْبِنَاءِ.

٤٨٥. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا زَوَّجَهَا^(٣) الْعَاقِلُ، الْحُرُّ، الْمُسْلِمُ، وَهِيَ

(١) ثُمَّ رَأَيْتُ الْبُهَوْتِيَّ فِي «كُشَافِ الْقِتَاعِ» (١٠٢/١) قَدْ نَقَلَ هَذِهِ الْفَقْرَةَ وَالَّتِي قَبْلَهَا بِنَفْسِ مَا أُبَيَّنَّاهُ وَرَجَّحْنَاهُ مِنْ اخْتِلَافَاتِ بَيْنِ النُّسخِ هُنَا، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ.

(٢) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: دَعَوَى الْإِجْمَاعِ مُطْلَقًا عَلَى تَصْدِيقِهَا فِي الْحَيْضِ وَالطُّهْرِ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَإِنَّمَا هُوَ فِيمَا إِذَا كَانَتْ عَفِيفَةً، فَإِنْ كَانَتْ فَاسِقَةً: فَفِي قَبُولِ قَوْلِهَا خِلَافٌ مَشْهُورٌ، حَتَّى فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، فَلَا إِجْمَاعَ إِذْنًا مُطْلَقًا، وَلِلَّهِ أَعْلَمُ».

قُلْتُ: الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَصْفَى إِنَّمَا يَعْنِي: تَصْدِيقُهَا فِيمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا مِنْ إِبَاحَةِ وَطْئِهَا، وَنَحْوِ ذَلِكَ، بِدَلِيلِ ذِكْرِهِ لِلْعِبَارَةِ فِي أَبْوَابِ النِّكَاحِ، وَفِي سِيَاقِ الْكَلَامِ عَنِ الْوُطْءِ، وَمَتَى يَكُونُ مَبَاحًا، وَنَحْوِ هَذَا، وَحِكَايَةِ الْإِتِّفَاقِ عَلَى هَذَا: أَعْنِي: تَصْدِيقَ الْمَرْأَةِ فِيمَا تُخْبِرُ بِهِ عَنْ حَالِهَا مِنَ الطُّهْرِ، أَوِ الْحَيْضِ، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى هَذَا مِنْ جَوَازِ الْوُطْءِ وَنَحْوِهِ. لَمْ أَجِدْ فِي كَلَامِ أَهْلِ الْعِلْمِ مَا يَخْدُشُهُ، أَوْ يَقْدَحُ فِيهِ. وَمَا يَذْكُرُهُ الرَّيْمِيُّ هُنَا إِنَّمَا يَتَلَاقَى مَعَ اخْتِلَافِهِمْ فِي هَذَا فِي أَبْوَابِ الْعِدَّةِ وَالِاسْتِبْرَاءِ، وَمَا يَحُلُّ مِنَ الْوُطْءِ، وَمَا لَا يَحُلُّ، لَا لِأَبْوَابِ النِّكَاحِ، فَإِنَّ لَهُمْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَنَحْوِهَا فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ كَلَامًا وَاخْتِلَافًا كَثِيرًا؛ كَاخْتِلَافِهِمْ فِي الْمَدَّةِ الَّتِي تُصَدَّقُ فِيهَا الْمَرْأَةُ إِذَا ادَّعَتْ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ، وَأَكْذِبُهَا الرَّجُلُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. انْظُرْ: «الْأَوْسَطُ» لابْنِ الْمُنْذَرِ (٥٨٣/٩).

(٣) كَذَا فِي «ب»، وَزَادَ بَعْدَهَا فِي «خ» وَ«ز» وَ«ع»: «أَبُوهَا»، وَالسِّيَاقُ يَأْبَى تِلْكَ الزِّيَادَةَ.

مسلمة، بالغته، عاقلة، وهو (غير) (١) محجور (٢)، وهي حرة، ورضي بذلك (٣) أبوها (٤) - إن كان لها أب - (فإن لم يكن لها أب) (٥) وكان لها جد (٦)، أو أخ (٧)، فرضوا كلهم، ورضيت هي، فإن لم يكن لها أحد من هؤلاء حياً، ولا بني بنيتهم، ولا عم حي، فرزجها أقرب بني عمها إليها، وهو حر، بالغ، (مسلم) (٨)، عاقل، غير محجور (٩)، وهي عفيفة، بكر، أو ثيب، خلوة من زوج، أو في غير عدة منه، وأنكحها من ذكرنا برضاها، من حر، بالغ، عاقل، مسلم، كف، غير محجور، عفيف، ونطق النكاح والمنكح بلفظ الزواج، أو الإنكاح في مقام واحد، وأشهدوا عدلين، مسلمين، حريين، بالغين - على الشروط التي ذكرنا في كتاب الشهادات - ولم يمسكها، ولا وقع هنالك شرط أصلاً، وذكروا صداقاً جائزاً (١٠): فهو نكاح صحيح تام.

٤٨٦. واتفقوا أن من لا ولي لها؛ فإن السلطان الذي تجب طاعته ولي لها، ينكحها من أحبب ممن يجوز لها نكاحه.

(١) وهي في «أ» أيضاً.

(٢) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب» و«و»: «محجور عليه».

(٣) كذا في «ز» و«أ» أيضاً، وفي «ب»: «ورضي ذلك» بإسقاط الباء.

(٤) هنا في «ب» زيادة: «وهي»، وليست في «خ» ولا «ع»، ولعل في عهده: «ورضيت هي» غنية عنها.

(٥) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٦) كذا العبارة في جميع نسخ الكتاب وفي «ع» أيضاً أمّا ما في «ب» إحالة إلى حاشية، ولم يكتب شيء في مقابلها.

(٧) هنا في «ع» زيادة: «وابن أخ» وليست في شيء من نسخ الكتاب الثلاث.

(٨) سقطت من «ع» و«ز» أيضاً.

(٩) كذا في «ز» و«أ» أيضاً، وفي «ب»: «غير محجور عليه».

(١٠) هنا في «ع» زيادة: «أو لم يذكر» وليست في شيء من نسخ الكتاب.

٤٨٧. واتفقوا على أنه إن تزوجت امرأة في عقد بين مختلطين، رجلين (١)، فعلم أولهما، ولم يكن دخل بها واجداً منهما: فإن الأول هو الزوج، والآخر أجنبي، بطل (٢).

٤٨٨. واتفقوا على أن من تزوجت برجل (٣) زواجه صحيح (٤): فحرام عليها أن تنزع لثاً ما لم ينسخ نكاحها، أو يطلقها، أو يغيب (٥) عنها غيبة منقطعة، أو ينزع لها، أو يموت، أو يمتكح بطلانها، أو يفسخها.

٤٨٩. واختلفوا في كيفية هذه الأحوال، وجواز بعضها وبطلانها بما لا سبيل إلى جمعه وتحصيل إجماع جاز فيه (٦)، إلا على ما تبين في بعض ذلك إن شاء الله تعالى.

٤٩٠. واتفقوا أن نكاح الأم، وأمها، وأبها، (وجداتها) (٧)، وجدات آبائها وجدات أمها، وجدات جداتها، وجدات أجدادها - وإن علون - وأن نكاح عماتها، وخالاتها، وعمات أمهاتها، وعمات جداتها - كيف كن - وعمات

(١) هكذا يمكن أن تقرأ العبارة في «خ»، وجاءت في «ب» هكذا: «واتفقوا في امرأتين في عقدتين مختلفتين رجلين»، وهي عبارة قلقة مضطربة لعلها كما ترى، وجعلها في «ط» - تصحيحاً منه -: «واتفقوا أن امرأة تزوجت في عقدتين... إلخ»، وهي هكذا في «ز»، وفي «ع»: «أو على أنها إن تزوجت رجلين في عقدتين».

(٢) في «ع»: «وعقده باطل»، وليست هذه الزيادة في شيء من نسخ الكتاب.

(٣) من «ع»، وليست في «ب» ومكانها في «خ» و«ز»: «زوجاً»، والمثبت أوجه.

(٤) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وليست واضحة في «خ».

(٥) في نسخ الكتاب الثلاث و«ع» أيضاً: «أو يغيب»! والجادة الجزم.

(٦) كذا في «ز»، وفي «خ» و«ب»: «بما لا سبيل إلى تحصيل إجماع جاز فيه».

(٧) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

آبائهما^(١)، وعمات أجدادها - وإن علوا^(٢) - كيف كانوا من قبل الآباء، أو الأمهات، وخالات آبائهما، وخالات أمهاتهما، وخالات أجدادها، وخالات جداتهما - وإن علوا وعلون^(٣) - من قبل الآباء والأمهات^(٤)، وهكذا كل عمّة، وكل خالة لكل رجل^(٥) أو امرأة نالت أمّه ولادتها، ونالت أباه^(٦) ولادتها: فإن نكاح كل من ذكرنا حرام مفسوخ أبداً، وكذلك وطؤهن بملك اليمين، وكذلك القول في أمهات الآباء، وأمّهاتهن وجدّاتهن - كيف كنّ للآب جدات - وكذلك القول في عمات الأب وخالاته، وعمات أجداده، وخالات أجداده - كيف كنّ - وكذلك عمات جدات الأب، وخالاتهن - كيف كنّ الجدات، وإن بعدن - فإن وجد رجل كان لأبيه أخ لأب لا أب، فإن عمّة هذا العم، وجدّة هذا العم أم أبيه: حلال لابن أخيه. أو رجل كان لأمه أخ لأب لا أب: فإن عمّة ذلك الخال، وجدّته^(٧) أم أبيه^(٨) حلال لابن أخيه^(٩). والرجل يكون لأبيه، أو

(١) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٢) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، أو في «ق» و«ع»: «وإن علون» بالعود على العمات، وما في نسخ الكتاب بالعود على الآباء والأجداد أصح إن شاء الله.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «وإن علون وعلون».

(٤) في «ز»: «وإن علوا وعلون كيف كانوا، وعمات جدّاتها من قبل الآباء والأمهات»، وليست هذه الزيادة في باقي النسخ.

(٥) كذا في «ز» و«ع»، وفي «ب»: «وكل خالة وكل رجل»، و«ق»: «وكل خالة كل رجل»، وهي غير واضحة في «خ».

(٦) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ق» و«ع»: «أباه».

(٧) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «وجدّة».

(٨) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «أم أمه» وهو خطأ ظاهر.

(٩) من «ب»، وفي «خ» و«ز» و«ع»: «لابن أخيه»، وهو خطأ؛ إذ الكلام عن رجل كان =

لأمه أخ لأب لا أم: فإن خالات ذلك العم، وذلك الخال، وجدّته لأمه حلال لابن أخيهما وابن أختيهما.

٤٩١. واتفقوا على أن نكاح الابنة، وابنة الابن، وكل من نالتها ولادة ابنته، أو ولادة ابنه من صلب، أو بطن - كيفما تفرّعت الولادات، وإن بعدت - حرام مفسوخ، وحرام وطؤهن بملك اليمين^(١).

٤٩٢. واتفقوا على أن الأخت الشقيقة وأن الأخت للأب، وأن الأخت للأم، وكل من تناسل منهن، أو نالتهن ولادتهن من قبل صلب، أو بطن - كيفما تفرّعت الولادات^(٢)، وإن بعدت: حرام، ثم نكاحهن، مفسوخ^(٣) (أبداً)، وكذلك وطؤهن بملك اليمين، وكذلك بنات الأخ المتيق، ولأخ للأب، والأخ للأم، وكل من نالتها ولادة الإخوة المذكورين كما ذكرنا في الأخوات، ولا فرق.

٤٩٣. واتفقوا على أن نكاح العمات للأب، أو الأم، أو شقائق الأب، وأن نكاح الخالات^(٤) كذلك: حرام مفسوخ أبداً، وكذلك هو بملك اليمين.

٤٩٤. واتفقوا على أن الرضاع الذي ليس رضاع ضرار^(٥) قصّده إيقاع التحريم: يحرم^(٦) [منه] ما يحرم من النسب على ما قلنا.

= لأمه أخ لأب لا أب: من يجوز لابن أخته أن يتزوّجها، وهذا الخال من جهة أبيه، ومن لا يجوز؟

(١) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق».

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «ع»: «الولادة»، وفي «خ»: «الإعادة»!

(٣) وهي في «ق» و«ع» أيضاً.

(٤) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «تلك الخالات».

(٥) هنا في «ب» زيادة: «أو»، وليست في «خ» ولا «ز» ولا «ق» ولا «ع».

(٦) وهي في «ز» و«ق».

٤٩٥. واختلفوا في رَضَاع الفَحْل، ورَضَاع الكبير، وكيفية الرَضَاع المُحَرَّم.

قال ابن أبي ذئب^(١): رَضَاع الضَّرَار لا يُحَرَّم شيئاً^(٢).

٤٩٦. واْتَفَقُوا أَنَّ المرأةَ العاقلةَ الحيةَ^(٣)، غيرَ السَّكْرَى^(٤)، إنْ أَرْضَعَتْ

صَبِيّاً عَشْرَ رَضَعَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ، أَوْتَرَ فِي^(٥) تَرْكِ الرِّضَاعِ فيما بَيْنَ كُلِّ رَضَعَتَيْنِ^(٦)،

فَتَمَّتِ الْعَشْرُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَكْمِلَ الصَّبِيُّ حَوْلِينَ قَمَرَيْنِ مِنْ حِينٍ وَلَا دَيْهٍ/ رَضَاعاً

يَمْتَصُّهُ بِفِيهِ مِنْ ثَدْيِهَا: فَهُوَ ابْنُهَا، وَوَطْؤُهَا وَوَطْءُ مَا وَلَدَتْ حَرَامٌ عَلَيْهِ، وَعَلَى

مَنْ تَنَاسَلَ مِنْهُ، كَمَا قُلْنَا (قَبْلُ)^(٧)، فَيَمْنُ^(٨) يَحْرُمُ مِنْ قَبْلِ^(٩) أُمَّهَاتِ الْوِلَادَةِ،

وَلَا فَرْقَ.

٤٩٧. واْتَفَقُوا عَلَى أَنَّ أُمَّ الزَّوْجَةِ مِنَ الرِّضَاعِ^(١٠) بِمَنْزِلَةِ أُمِّهَا^(١١) مِنَ الْوِلَادَةِ،

(١) قال ابن المنذر في «الأوسط» (٨/٤٩): وحكى أبو غنيد عن ابن أبي ذئب أنه كان لا يرى رَضَاعَ الضَّرَارِ يُحَرَّمُ شيئاً، ولا يُفسد نكاحاً. اهـ.

(٢) هذا الأثر عن ابن أبي ذئب ساقط من «ز».

(٣) كذا في «ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب» «حية»، وسقطت من «ز».

(٤) في «ب» «زوالق» بتكبير كل ذلك: «امرأة عاقلة حية/ حية غير سكرى»، وفي «ع» مثل

«خ» إلا كلمة (السكرى) فقد جاءت هناك مُتَكْرَرةً أيضاً.

(٥) في «ب» «و» و«ق» «ز» زيادة واو قبلها.

(٦) هكنا في «ب» أيضاً: «افترق»، في «ق» «افتراقاً»، وفي «ز» و«ع» «افتراق».

(٧) هنا في «ب» و«ز» و«ق» زيادة: «منهما»، وليست في «خ» ولا «ع».

(٨) وهي «لن» و«ل».

(٩) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وزاد بعدها في «ب» «بمعنى» وهو خطأ.

(١٠) كذا في «ز» و«ق» أيضاً وفي «ب» «قبيل»، وسقطت من «ع».

(١١) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق» الرضاعة.

(١٢) كذا في «ز» و«ع» أيضاً أو في «ب»: «بمنزلة أمها»، وفي «بمنزلة ابنتها».

وَأَنْ ابْتَنَاهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ كَابْتِنَاهَا مِنَ الْوِلَادَةِ [وَلَا فَرْقَ]^(١)، كُلُّ^(٢) ذَلِكَ فِي التَّحْرِيمِ

خَاصَّةً فَقَطْ.

٤٩٨. واْتَفَقُوا عَلَى أَنَّ نِكَاحَ الرَّجُلِ الْمَرْأَةَ - إِذَا كَانَا عَلَى الصِّفَاتِ الَّتِي

ذَكَرْنَا^(٣) - وَلَمْ يَكُنْ رَضَعَتْهُ قَطْ، وَلَا وَصَلَ إِلَى جَوْفِ رَأْسِهِ وَأَبْدَنِهِ شَيْءٌ مِنْ

لَبَنِهَا بَوَاحٍ مِنَ الْوَجْهِ قَطْ، وَلَا مِنْ لَبَنِ أُمِّهَا، وَلَا مِنْ لَبَنِ مَنْ وَلَدَتْهَا [مِنْ فَوْقِ،

أَوْ وَلَدَتْهَا] أَهْلِي^(٤) أَسْفَلَ - بِحَرَامٍ، وَلَا بِحِلَالٍ - وَلَا مِنْ لَبَنِ زَوْجَةٍ

أَبِيهَا^(٥)، أَوْ زَوْجَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ وَلَدِهَا^(٦)، أَوْ وَلَدِ وَلَدِهَا^(٧)، وَلَا مِنْ لَبَنِ مَنْ تَكُونُ

بِذَلِكَ^(٨) عَمَّةً وَإِنْ بَعُدَتْ، أَوْ خَالََةً وَإِنْ تَعُدُّ ثَلَاثَ بَنَاتٍ أَخٍ وَإِنْ بَعُدَتْ^(٩)،

أَوْ بَنَاتٍ أُخْتٍ وَإِنْ بَعُدَتْ، وَلَا إِلَى جَوْفِ وَاحِدٍ مِنْ وَلَدَيْهِ هُوَ، وَلَا وَصَلَ إِلَيْهَا

هِيَ مِنْ لَبَنِ مَنْ هُوَ مِنْهُ بِالْمَنَازِلِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا مِمَّنْ هُوَ مِنْهَا، وَلَا وَطِئَهَا قَطْ

(١) سقطت من «ز» و«ع» أيضاً.

(٢) في «ب» و«ز» و«ع»: «وكل» بزيادة واو قبلها.

(٣) كذا في «ب» و«ز» أيضاً إلا أنها هنا: «قدمنا» بدل «ذكرنا»، وفي «ع»: «إذا كانت على

غير الصفات المذكورة»!

(٤) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٥) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٦) من «ع» في «ب» و«ز»: «زوجة ابنتها»، وقوله بعدها: «أو زوجة واحد من ولدها» مؤيد

لنفس المعنى.

(٧) في «ع»: «أو زوجة أحد ممن ولدتها»!

(٨) كذا في «ط»، وفي «خ» و«ب» و«ع»: «أو ولدتها»! وفي «ز»: «أو والدته»، ولعل الميثاق

من «ط» هو الصواب إن شاء الله.

(٩) من «ب» و«ع»، وفي «خ»: «من يكون لثد»، وفي «ز»: «من يكون بذلك».

(١٠) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

أبوه، ولا جدّه، ولا كلُّ من وَلَدَهُ^(١)، ولا كلُّ من وَلَدَ (ليس منها)^(٢) بحلال، أو بحرام، ولا مَلَكَهَا قَطُّ أبوه، ولا وطئَ امرأةَ وَلَدَتِهَا (من فَوَّضَ وَلَدَتَهَا)^(٣) هي من أسفل بحلال ولا بحرام، ولا خلا بها أبوه ولا وَلَدُهُ، ولا كلُّ من وَلَدَهُ، أو وَلَدَهُ^(٤) هو بحلال، أو بحرام، ولا كان بذل الخلوّة إلّذا، ذُبِجِه من الوجوه، ولا لها حريمه في عصمته، ولا نكحها ربيبةً، (ولا لها ربيبة في عصمته)^(٥)، ولا خَلَفَ بطلاقها إن تزوّجها، ولا نكحها قَطُّ، ولا هي زانيةٌ ولا هو زانٍ، ولا نكحَ قَطُّ أمّها، أو جدّة لها (وإن علّت)^(٦)، أو ابنتها وإن سفلت، ولا نكحها في عدّة هو، ولا غيره، ولا لا طأ بآبيها، ولا بولدها، ولا نكحَ بأمّها، ولا (زنى)^(٧) بامرأةٍ وَلَدَتِهَا^(٨)، ولا بمن وَلَدَتْ هي، ولا التّد بَدَل الزّنا، ولا لا طأ بمن وَلَدَتْ، ولم يكن خصياً، ولا كان وطئ أبوه أمّها، ولا صارت حريمته من أجل امرأةٍ

(١) يعني: ولا وطنها أحد من آباءه، أو أجداده وإن علوا.

(٢) وهي في «ع» أيضاً أ.

(٣) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ع».

(٤) وهي في «ز» و«ع» أيضاً أ.

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً أ. ولا أدري ما وجهه. وجعلها في «ط» هكذا: «ولا كل من ولده أو ولد ولده».

تنبيه: المصنّف كثيراً ما يستعمل الفعل «وَلَدَ» مع الرجل، في هذا الباب وغيره من الكتاب، وهو استعمالٌ صحيح، قال عز وجل: ﴿وَوَالِدُكَ وَمَوْلَاكَ﴾ [البقرة: ٢٣].

(٦) سقطت من «ز» أ. بفتح في «ع».

(٧) سقطت من «ز» أيضاً أ.

(٨) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ع».

(٩) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، والمقصود: جدتها أم أمّها، أو من فوقها، وفي «ط»: «بامرأة ولدها».

وَطْنِهَا، أو مَلَكَ عُقْدَةَ نِكَاحِهَا، ولا كانت أمّته، أو أمة ولده، ولا كان هو عبداً، ولا عبدول بها، ولا يملك منها شيئاً ولا تملك منه شيئاً^(١)، وهي مسلمة، بالغّة [عاقلة]^(٢)، وكان العقد في غير وقت النداء للجمعة إلى سلام الإمام منها، وفي غير وقت قد تعيّن عليه فيه آخر وقت الدخول في الصلاة، ولم تكن مريضةً ولا حاملاً، ولا وَطْنِهَا غَيْرُهُ^(٣) بتأويل: فإن نكاحها حلالٌ.

٤٩٩. وأجمعوا أن أم الزّوجة التي عقد زواجها صحيح، وقد دخل بها ووطئها: حرامٌ عليه نكاحها أبداً.

٥٠٠. وأجمعوا على أن بنت الزّوجة التي عقد زواجها صحيح، وقد دخل بها ووطئها، وكانت الابنة مع ذلك في حجره: محرماً عليه نكاحها أبداً.

٥٠١. واختلفوا في التي لم يدخل بأمّها، ولا بابنتها: أيجوز نكاحها أم

لا؟

٥٠٢. واختلفوا أن الجمع بين الأخوين بعقد الزّواج: حرامٌ.

٥٠٣. واختلفوا على أن نكاح الأختين واحدةً [بعد واحدة]^(٤)، بعد طلاق الأخرى، أو موتها، أو انفساخ نكاحها: حلالٌ^(٥).

(١) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

(٢) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ع».

(٣) كذا في «ع» أيضاً، وهي في «ع».

(٤) سقطت من «ع» أيضاً.

(٥) قال الزّمني في «العمدة»: «قلت: أما دعوى الإجماع بعد موت الأخرى فصحيح، وأما بعد الطلاق؛ فإن كان رجعيّاً، فليس للخلاص لاخرى إجماعاً حتى تنقضي عدتها، وإن كان بائناً، أو زال النكاح بانفساخ، فالخلاف بين الأئمة حاصل؛ فمذهب الشافعي وجماعته يحل له ذلك، ومذهب النخعي، والثوري، ومجاهد، وأبي =

٥٠٤. وأجمعوا أنه لا يحلُّ لرجل^(١) البقاء على زوجية امرأة صارت له حريمة.

٥٠٥. [ثم اختلفوا في كيفية تفسيرها له حريمة]^(٢).

٥٠٦. واتفقوا أن التعريض^(٣) للمرأة وهي في العدة: حلال، إذا كانت العدة غير رجعية، أو كانت من وفاة^(٤).

٥٠٧. واتفقوا على أن التصريح بالخطبة في العدة: حرام.

٥٠٨. واتفقوا على أن وطء الحائض في فرجها وثبرها حرام.

٥٠٩. واتفقوا على أن من ملك امرأته [كلها]^(٥) فلم يعتقها، ولم يخرجها

= حنيفة، وأحمد، وعلي، وأبر بن عباس: أنه لا يصح ذلك قبل انقضاء العدة؛ فاتفق بهذا دعوى الإجماع، والله أعلم. اهـ.

قلت: كلام الرّبي رحمه الله وإن كان صحيحاً في نفسه، إلا أنه لا يلزم المصنف، ولا يأتي على حكايته الاتفاق هنا بنقض، أو استدراك؛ فليس في العبارة أن ذلك يجوز بمجرد طلاق الأخت، أو انفساخ نكاحها.

(١) في «ب» و«ز» و«ع»: «للرجل».

(٢) وهي في «ز» أيضاً.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «التعريض بالخطبة».

(٤) قال ابن تيمية في «الفتاوى»: «في المعتدة الباتة بالثلاث، أو بما دون الثلاث، كالمختلعة: ثلاثة أوجه في مذهب أحمد، وقولان للشافعي؛ أحدهما: يجوز التعريض بخطبتها. وهو قول ماو أحد قولي الشافعي. والثاني: لا يجوز. والثالث: يجوز في المعتدة بالثلاث؛ لأنها محرمة على زوجها، وكذلك كل محرمة، ولا يجوز في المعتدة بما دون ذلك لإمكان عودها إليه؛ وهو أحد قولي الشافعي. اهـ.

(٥) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق».

عن ملكه إثر ملكه إياها^(١): فقد انفسخ نكاحها.

٥١٠. / واتفقوا على أن (من)^(٢) ملكته امرأته^(٣)؛ فلم يعتقها إثر ملكها [١٥]

له^(٤)، و (لم)^(٥) تخرجها عن ملكها كذلك: فقد انفسخ نكاحها^(٦).

٥١١. ثم اختلفوا في كلالا مريض؛ أفسخ^(٧) بلا طلاق؟ أم طلاق واحدة؟ أم ثلاث؟

٥١٢. واتفقوا على أن من كان عبداً وله زوجة أمة؛ فأعتق: فلها الخيار في فراقه أو البقاء معه ما لم يطأها.

٥١٣. واختلفوا في المعتقة بكتابة؛ فقال إبراهيم النخعي^(٨): لا تخير في فراق زوجها، وهي زوجته كما كانت.

(١) قوله: «إثر ملكها إياها» هذا هو موضعه في «ب» و«ق»، جاء في «خ» و«ع» بعد قوله: «فلم يعتقها»، وهو ساقط من «ز».

(٢) وهي في «ز» و«ع».

(٣) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «امرأة».

(٤) في «ب»: «إثر ملكها إياها»، وفي «ع»: «في إثر ملك لها»؛ وفي «ز»: «حين ملكها إياها».

(٥) وهي في «ع».

(٦) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «نكاحها» بالثنية.

(٧) كذا في «ب» و«ق»، وفي «خ»: «ق».

(٨) يعني: هل يعد ذلك فسخاً؟

(٩) قال في «المحلى» (١٥٨/١٠): «قال قوم: لا تخير المكاتب إذا أعتق؛ صح عن إبراهيم النخعي: أن أعانها زوجها في كتابتها فلا خيار لها». اهـ. والأثر عن إبراهيم عند عبد الرزاق في «مصنفه» برقم (١٣٠٤٦).

قلت: وكلام إبراهيم رحمه الله كما ترى، مقيد بما إذا كان قد أعانها في كتابتها؛ فلو قيد المصنف بذلك لكان أحسن وأكثر احترازاً؛ ولو أنه احتراز بدلاً من هذا المذهب من أطلق =

٥١٤. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ لِكُلِّ مَوْطُوءَةٍ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ، وَلَمْ يَكُنْ سَمَى لَهَا مَهْرًا: فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا.

٥١٥. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَوْطُوءَةِ بِنِكَاحٍ فَاسِدٍ الْمَعْقِدِ، وَنَاكِحُهَا جَاهِلٌ بِفَسَادِ ذَلِكَ الْنِكَاحِ، وَلَمْ يَكُنْ سَمَى لَهَا مَهْرًا، (أَوْ سَمَى لَهَا مَهْرًا)؟ أَلَيْهَا الْمَهْرُ؟^(٢) أَمْ لَا شَيْءَ لَهَا؟

٥١٦. وَاتَّفَقُوا^(٣) أَنَّ النِّكَاحَ جَائِزٌ بِغَيْرِ ذِكْرِ صَدَاقٍ، (مَا لَمْ يُشْتَرَطْ أَنْ لَا صَدَاقٌ^(٤))

وَذَكَرَ الطَّحَاوِيُّ فِي «شُرُوطِهِ»^(٦) أَنَّ كَثِيرَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ يُبْطِلُونَ هَذَا

= الْقَوْلُ فِي عَدَمِ تَخْيِيرِهَا: لَكَانَ أَوَّلَى، وَالْآثَارُ فِي ذَلِكَ عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَغَيْرِهِ عَنْ عَطَاءٍ، وَأَبِي قِلَابَةَ، وَالزُّهْرِيِّ، وَحَكَاهُ عَنْهُمْ الْمُصَنِّفُ نَفْسَهُ فِي نَفْسِ الْمَوْضِعِ، فَقَالَ: «وَصَحَّ عَنْ الْحَسَنِ: لَا خِيَارَ لِلْمَكَاتِبَةِ إِذَا عَتَقَتْ، وَهُوَ قَوْلُ عَطَاءٍ، وَأَبِي قِلَابَةَ، وَالزُّهْرِيِّ» اهـ.

(١) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٢) فِي «ب» وَ«و» مَهْرٌ بِغَيْرِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ.

(٣) فِي «ع» «أَجْمَعُوا»، وَفِي «ب» وَ«ز»: «وَلَمْ يَتَّفَقُوا»، وَبِجَوَارِهَا فِي «ب» إِحَالَةٌ إِلَى حَاشِيَةٍ، وَلَا يُوجَدُ شَيْءٌ فِي مُقَابِلِهَا.

وَقَدْ نَقَلَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْإِتِّفَاقَ عَلَى جَوَازِ النِّكَاحِ بِغَيْرِ تَسْمِيَةِ صَدَاقٍ، قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ صَالِحٍ الْمَنْصُورِيُّ الظَّاهِرِيُّ (ت. نَحْوَ ٣٥٠ هـ) فِي كِتَابِهِ «النَّبَر» - كَمَا فِي «الْإِقْنَاع» لِابْنِ الْقَطَّالِ (٢١٧/٣) -: «وَالْعَقُودُ تَصَحُّ فِي الْمَنَاحِ، ذِكْرُ الصَّدَاقِ أَمَلَمْ يُذَكَّرْ، لَا تَنَازُعٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ» اهـ.

وَقَالَ ابْنُ قُدَامَةَ فِي «الْمَغْنِيِّ» (٧/٧): «النِّكَاحُ يَصَحُّ مِنْ غَيْرِ تَسْمِيَةِ صَدَاقٍ فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ» اهـ.

(٤) زَادَ بَعْدَهَا فِي «ع»: «لَهَا».

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

(٦) لَمْ أَجِدْ هَذَا النِّقْلَ فِي لَمَطْبُوعٍ مِنَ «الشُّرُوطِ الْكَبِيرِ» لَهُ، وَلَعَلَّهُ فِي الْقِسْمِ الْمَفْقُودِ مِنْهُ، أَوْ =

النِّكَاحَ إِذَا خُوصِمَ فِيهِ قَبْلَ الدُّخُولِ، (مَا لَمْ يُشْتَرَطْ أَنْ لَا صَدَاقٌ)^(١).

٥١٧. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِنْ وَقَعَ فِي هَذَا النِّكَاحِ وَطْءٌ: فَلَا بُدَّ مِنْ صَدَاقٍ.

٥١٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الصَّدَاقَ إِنْ كَانَ^(٢) ثَلَاثَ أَوَاقٍ مِنَ الْفِضَّةِ، أَوْ مَا يَسَاوِي ثَلَاثَ أَوَاقٍ فَصَاعِدًا، وَكَانَ مُعْجَلًا، أَوْ حَالًا فِي الذَّمَّةِ: فَهُوَ صَدَاقٌ جَائِزٌ^(٣).

زُونًا^(٤) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةٍ^(٥)، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، وَمِنْ طَرِيقِ شُعْبَةٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ: «أَنْ لَا يَتَزَوَّجَ أَحَدٌ عَلَى أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا»^(٦).

٥١٩. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ^(٧) مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَقَدْ سَمَى لَهَا صَدَاقًا صَحِيحًا [فِي نَفْسِ عَقْدِ النِّكَاحِ لَا بَعْدَهُ]^(٨)، وَلَمْ يَكُنْ وَطْئُهَا قَطُّ، (وَلَا طَالَتْ ضُحْبَتُهُ

= فِي «الشُّرُوطِ الْأَوْسَطِ» لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) كَذَا فِي «و»، وَفِي «خ»: «مَا لَمْ يُشْتَرَطْ لَهَا الصَّدَاقُ».

(٢) كَذَا فِي «خ» وَ«ز»، لَكِنْ زَادَ فِي «خ» أَوْقِلَ «إِنْ»، وَلَا مَعْنَى لَهَا هُنَا فِي «ب» «أَنْ يَكُونَ»، وَفِي «ق» «إِنْ كَانَ».

(٣) مِنْ قَوْلِهِ: «أَوْ مَا يَسَاوِي ثَلَاثَ أَوَاقٍ» إِلَى قَوْلِهِ: «فَهُوَ صَدَاقٌ جَائِزٌ» هَذَا هُوَ مَوْضِعُهُ فِي «ب» وَ«ز» وَ«و»، وَجَاءَ فِي «خ» بَعْدَ قَوْلِهِ: «عَنْ إِبْرَاهِيمَ لَا يَتَزَوَّجُ أَحَدٌ عَلَى أَقَلِّ مِنْ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا» وَهُوَ خَطَأٌ وَالْمَثْبُوتُ هُوَ الْأَصَحُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٤) فِي «ب»: «وَرَوَى».

(٥) مِنْ «ب»، وَفِي «خ»: «سَعِيدٌ» وَهُوَ خَطَأٌ. وَانْظُرْ: إِسْنَادَ هَذَا الْأَثَرِ وَمَا بَعْدَهُ فِي «الْمَحَلِّ» (٤٩٥/٩). وَلِرَوَايَةِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضًا (رَقْمُ ١٦٣٣).

(٦) الْأَثَرُ كُلُّهُ سَقَطَ مِنْ «ز».

(٧) هُنَا فِي «ب» زِيَادَةٌ: «كُلُّ»، وَلَيْسَتْ فِي «خ» وَلَا «ز» وَلَا «ع».

(٨) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ز».

لها^(١)، ولا دَخَلَ بها وإن لم يَطَّأها^(٢)، وكان طلاقه لها وهو صحيحُ الجسم والعقل: أن لها نصف ذلك الصداق.

٥٢٠. واختلفوا إن نقص شيء مما ذكرنا؛ أَلها نصفه أم كُلُّه؟

٥٢١. واتَّفَقُوا على أنه إن مات، أو ماتت، وقد سَمِيَ لها صداقاً صحيحاً - وَطَّئَهَا أو لم يَطَّأها -: فلها جميع ذلك الصداق^(٣).

٥٢٢. واختلفوا في الْمُطَلَّقة ولم يُسَمَّ لها صداق؛ أَلها المُتعة فقط؟ أم نصف مهرِ مِثْلِهَا؟ أم لا شيء لها؟

٥٢٣. واتَّفَقُوا على بعثة الحَكَمَيْنِ إذا شَجَرَ ما بين الزوجين.

٥٢٤. واختلفوا في كيفية ما يَقْضِي به الحَكَمَانِ.

٥٢٥. واتَّفَقُوا على أنه إن شَرَطَ (لها)^(٤) ألا يُضَارَّها في نفسها، ولا مالِها^(٥)؛ أنه شَرَطٌ صحيحٌ، ولا يُضَرُّ النكاحُ شيئاً^(٦).

(١) كذا في «ع»، وهي غير واضحة في «خ» بما يكفي، واستأنست في إثباتها كذلك بما سيأتي في «كتاب العدد»: «وأجمعوا أن التي طُلِّقَتْ، ولم تكن وَطَّئَتْ في ذلك النكاح، ولا طالت صحبته لها بعد... إلخ». وقد سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ» و«ع»؛ «وقد دخل بها ولم يَطَّأها»! وأشار ناسخ «ع» عند قوله: «قد» إلى حاشية كتب عندها: «ولعلها: لا».

(٣) قال الرِّئِمِيُّ في «العمدة»: «قلت: وهذا في موت الزوج والزوجة الحرة صحيح، وأما في موت الأمة: فلا إجماع؛ لأن الخلاف في موتها مشهور، حتى في مذهب الشافعي، والله أعلم». اهـ.

(٤) وهي في «ز» أيضاً.

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «ولا في مالها».

(٦) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «شيء»، وفي «ط»: «بشيء».

٥٢٦. واتَّفَقُوا أن كُلَّ ما اشترط على الزوج بعد تمام عقد النكاح: فإنه لا يُمْنَرُ النكاحُ شيئاً، وإن كان الشرطُ فاسِداً^(١).

٥٢٧. واتَّفَقُوا على أن وَطَّءَ الرَّجُلِ [المرأة]^(٢) الحامِلَ^(٣) التي لا يَلْحَقُ ولدها به: حرامٌ، وإن ملكَ عِصْمَتَهَا أو رَقَّها^(٤).

٥٢٨. واتَّفَقُوا على أن وَطَّءَ الرَّجُلِ زوجته و أَمَّتَهُ الحامِلَيْنِ^(٥) منه بوجه صحيح: حلالٌ.

* * *

(١) هذه الفقرة ساقطة كلها من «ز».

(٢) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق».

(٣) كذا في «ب» و«و» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «الجاهل»، وهو تصحيف ظاهر.

(٤) قال الرِّئِمِيُّ في «العمدة»: «قلت: دعوى لإجماع مطلقاً ليس بصحيح، ولكن هو فيما إذا كان الحمل لاحقاً بغيره، وأما إذا لم يكن لاحقاً بأحد بأن كان من زناً؛ فوطؤها حلال عند الشافعي، وعند مالك وربيعة والثوري وأحمد وإسحاق: لا يحل ووطؤها، والله أعلم». اهـ.

(٥) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق» و«ع»: «الحاملتين» وكلاهما صحيح، يقال: امرأة حامِلٌ وحامِلَةٌ، والأول أشهر.

٢٧- الإيلاء

٥٢٩. اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ مَنْ حَلَفَ فِي غَيْرِ حَالِ غَضَبٍ، بِاسْمِ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى أَلَّا يَطَّ أَوْ حَتَّى الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ، الْعَاقِلَةِ، الْبَالِغَةِ، الصَّحِيحَةِ الْجِسْمِ وَالْعَقْلِ وَالنِّكَاحِ^(١)، وَهِيَ غَيْرُ حُبْلَى، وَلَا مُرْضِعَةٍ، وَقَدْ كَانَ دَخَلَ بِهَا، وَهُوَ مُسْلِمٌ، بَالِغٌ، عَاقِلٌ، غَيْرُ سَكْرَانَ، وَلَا مُكْرَهٍ، وَلَا مَجْبُوبٍ، وَلَا عَيْنٍ، وَهِيَ مُمَكِّنَةٌ لَهُ [مِنْ نَفْسِهَا]^(٢)، وَوَطْؤُهَا مُمَكِّنٌ، فَحَلَفَ أَلَّا يَطَّهَا [أَبْدًا]^(٣): فَهُوَ^(٤) مُؤَلٌّ إِذَا طَلَبَتْهُ^(٥) بِذَلِكَ.

- [قال علي بن أبي طالب^(٦) رضوان الله عليه: لا إيلاء في إصلاح.

- وقال عطاء والزُّهري^(٧) والثوري: لا إيلاء إلا في مدخول بها.

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «وعقد النكاح».

(٢) سقطت من «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٣) وهي «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «هـ» و«ق» و«ز»: «فإنه».

(٥) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ز» و«ق» و«ع»: «طالبتها».

(٦) عند عبد الرزاق في «مصنفه» (رقم ٢٣١)، عن سعيد بن جبيرة، قال: «بلغني أن علي بن أبي طالب قال له رجل: حلفت ألا أمس امرأتي سنتين. فأمر، فباعته إلهة، فقال له الرجل: إنما ذلك من أجل أنها ترضع، فدخلت بينه وبينها».

وقال مالك في «الموطأ»: «من حلف لامرأته ألا يطأها حتى تقطم ولدها، فإن ذلك لا يكون إيلاء»، وقد بلغني أن علي بن أبي طالب سئل عن ذلك فلم يره إيلاءاً. اهـ.

(٧) انظر الرواية عنهما عند ابن أبي شيبة في «مصنفه» (رقم ٢٨٩٧ ٢ ١١٩٧).

- قال ابن عباس^(١): لا يكون مؤللاً إلا من حلف ألا يطأها أبداً^(٢).

٥٣٠. واتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْوَطْءَ فِي الْفَرْجِ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ: فَيَتَّةٌ صَحِيحَةٌ يَسْقُطُ بِهَا^(٣) الْإِيْلَاءُ.

٥٣١. واختلفوا: أَيَكْفُرُ لِحَيْثُهُ إِذَا وَطِئَ أَمْ لَا يُكْفَرُ؟

[فقال الحسن وإبراهيم^(٤): لا كفارة عليه إن وطئ]^(٥).

٥٣٢. واختلفوا في كُلِّ مَا ذَكَرْنَا بِمَا^(٦) لَا سَبِيلَ إِلَى تَرْتِيبِ صِفَةٍ إِجْمَاعٍ فِيهِ^(٧).

* * *

(١) حكاة عنه ابن المنذر في «الأوسط» (٣٤٥/٩).

(٢) وهي كلها في «ز» أيضاً.

(٣) هنا في «ب» و«ز» زيادة: «عنه»، وليست في «خ» و«ع».

(٤) انظر: «الاستذكار» (١٧/١٠٢).

(٥) سقطت من «ع» أيضاً.

(٦) كذا في «ب» و«ز» وفي «خ»: «ما» بغير باء.

(٧) جاء في «ق» (فقرة رقم ٢٤٦٧) في أبواب الإيلاء (باب: ذكر من يرتفع عنه حكم الإيلاء والكفارة فيه) نسبة إلى «المراتب» ما نصه: «واتَّفَقُوا أَنَّ الْمَجْنُونِ لَا يَقَعُ إِيْلَاءُهُ، وَلَا لِعَانُهُ، وَلَا ظَهْرُهُ»، وَلَا يُوجَدُ أَثَرُ لِهَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي شَيْءٍ مِنْ نَسَخِ الْكِتَابِ الثَّلَاثِ، لَا فِي هَذَا الْبَابِ - بَابِ الْإِيْلَاءِ - وَلَا فِي غَيْرِهِ.

٢٨- الطلاق والخلع

٥٣٣. اتفقوا أن طلاق المسلم، (الحُر) (١)، البالغ، العاقل، الذي ليس بسكران (٢)، ولا مُكره، / ولا غضبان، ولا محجور (عليه) (٣)، ولا مريض: لزوجه التي تزوجها (٤) زوجاً صحيحاً جائزاً، إذا لفظ به بعد النكاح، مُختاراً له حيثنَّه، فأوقعه في وقت الطلاق، بلفظ من ألفاظ الطلاق، على سنة الطلاق: فإنه طلاق.

[عمرو بن عبيد (٥) يقول: طلاق المريض ليس طلاقاً، وهي زوجته كما

(١) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

(٢) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «سكران» بغير الباء.

(٣) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «التي قد تزوجها».

(٥) لم أقف على هذا النقل عن عمرو بن عبيد فيما بين يدي من «شروط الطحاوي» - لا الكبير ولا الصغير - ولعله في القسم المفقود من «الشروط»، والذي وجدته عنه يخالف هذا النقل، ففي «المجروحين» لابن حبان (٧٠ / ٢) من طريق عمرو بن علي - يعني: القلاس - قال: «سمعت مُعَاذَ بن معاذ - يعني: العنبري - يقول: قلت لعمرو بن عبيد: كيف حديث الحسن عن عثمان أنه ورث امرأة عبد الرحمن بعد انقضاء العدة؟ فقال: إن فعل عثمان لم يكن بشئ!».

قلت: ففي إنكاره لفعل عثمان هذا دليل على أنه كان يذهب إلى عدم توريثها ما دامت خرجت من العدة - كقول جمهور العلماء - وهذا يستلزم وقوع أصل الطلاق، وأنه معتبر عنده، فإنه إن لم يكن يوقعه، فكيف يُكرَّر على من ورثها قبل انقضاء العدة، أو بعد انقضائها؟! =

كانت. ذكر ذلك الطحاوي في شروطه (١).

٥٣٤. واتفقوا أن الزوجة التي لم يطأها (٢) زوجها في ذلك النكاح: أن كل وقت فهو وقت طلاق لها.

٥٣٥. واتفقوا أن التي (٣) وطئها في ذلك النكاح: أن وقت طلاقها طهر (٤) لم يمسه فيه، ما لم يكن طلقها قبل ذلك الطهر وهي حائض، وإن كان وقت

= وقد استدل لمصنف بفعل عثمان هذا على أنه كان ينهب إلى عدم يقع طلاق المريض؛ قال رحمه الله في «المحلى» (٢٨ / ١٠) بعد أن روى بإسناده إلى نافع مولى ابن عمر، قال: «إن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأة له كلبية في مرضه الذي مات فيه، فكلَّمه عثمان ليراجعها، فتلكأ عليه عبد الرحمن، فقال عثمان: قد أعرف إنما طلقها كراهية أن تترك مع أم كلثوم، وإني والله لأقمة من لها ميراثها وإن كانت أم كلثوم أختي، لئلا تخرج طلاقها تطليقة في مرضه».

فهذا عثمان يأمر عبد الرحمن بمراجعتها بعد أن طلقها آخر طلاقها في مرضه، فصَحَّ أنه لم يكن براءة طلاقاً، فكل ما روي عن عثمان بعد هذا فهو مردود إلى هذا. اهـ.

قلت: والبعض يعزو للشعبي أيضاً القول بعلم وقوع طلاق المريض؛ كالموردي في «الحاوي» (٢٦٣ / ١٠)، والريمي في «المعاني البديعة» (٢٤٤ / ٢) وغيرهما، والبعض إنما ثبت الخلاف في طلاق المريض في المرض الذي يموت منه المطلق خاصة.

والقول بتوريث المطلقة ثلاثاً في المرض بعد انقضاء عدتها عزاه ابن المنذر للبتي وحميد وأصحاب الحسن، قال: «وروي عن عبيد الله بن زياد» اهـ. قلت: وهو مزوَّي عن الحسن أيضاً كما عند «ابن أبي شيبة» (٢١٧ / ٥).

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «إن لم يطأها».

(٣) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» و«ع» اللذان.

(٤) هكذا العبارة في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و»: «أن وقت الطلاق فيها هو كونها طاهرة».

طلاقها إن كانت ممن لا تحيض^(١) لصغير، أو لكبير^(٢)، أو ليخلفة، أو لياس بعلثة متيقن^(٣)؛ فطلقها في استقبال شهر لم يطأها في الشهر الذي (كان)^(٤) قبله؛ فإنه طلق^(٥) في وقت طلاق.

٥٣٦. واختلفوا في طلاق^(٦) الحامل^(٧)؛ فكريه^(٨) الحسن^(٩).

٥٣٧. واتفقوا أن من طلق امرأته التي ذكرنا، في الوقت الذي وصفنا، طلقة واحدة رجعية، لم يُبغها (استثناء)^(٩)، ولا شرطاً (ولا لفظاً)^(١٠) مُفسداً

(١) كذا في «ع»، وفي نسخ الكتاب الثلاث: «وأن وقت طلاقها إن كانت ممن لا تحيض».

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» و«ع»: «كبر» بغير لام قبلها.

(٣) هكذا في «ب» أيضاً، وفي «ع»: «متيقن» بفتح «ت» و«ي» بضم «ي».

(٤) وهي في «ز» و«ع».

(٥) في «ب» و«ز» و«ع»: «فإنه مُطلق».

(٦) هكذا في «ب» و«ز» أيضاً، وتصحفت في «ط» إلى: «خلاق».

(٧) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «الجاهل»، وهو تصحيف.

(٨) حكاه عنه ابن المنلفي الأوسط ٩٩ / ٦٤ قال: روي ذلك عن الحسن، وهو خلاف الروايات التي ذكرناها عنه. اهـ.

وقد كان حكى عنه أولاً القواكجوز، وأنه يطلقها متى شاء.

قلت: ولو قيد المصنف الخلاف هنا بما إذا لم يمتن الحمل لكان أولى؛ إذ الخلاف في ذلك موجود عن الأوزاعي بغير تردد، كما هو هنا عن الحسن؛ فقد حكى عنه ابن المنذر أنه قال: «السنة أن يطلقها وقد استبان حملها، ويكره أن يطلقها في أول حملها كراهية أن تطول عليها العدة». اهـ. انظر: «الأوسط» (١٤٦/٩).

ولعل عبارة ابن عبد البر في «الاستذكار» كانت أدق حين قال: «ولا نعلم خلافاً أن طلاق الحامل إذا تبين حملها: طلاق سنة، إذا طلقها واحدة. اهـ. (١٢/١٨).

(٩) وهي في «ز» أيضاً، وفي «ع»: «باستثناء».

(١٠) وهي في «ز» أيضاً.

للطلاق^(١): أن ذلك لازم^(٢) (له)^(٣).

٥٣٨. واتفقوا أنه إن أتبع الطلقة التي ذكرنا، للتي وطئها، طلقة ثانية بعد الأولى، وقبل انقضاء عدتها: أنها أيضاً لازمة له.

٥٣٩. (وعلى أنه إن أتبع بعد تلك الثانية: طلقة - كما ذكرنا أيضاً - ثالثة، قبل انقضاء عدتها: فإنها لازمة له)^(٣)، وأنه قد سقط مرأ جعتها^(٤)، ويحرم^(٥) عليه نكاحها إلا بعد زوج^(٦).

٥٤٠. واتفقوا على أنه إن لم يُتبع الطلقة الأولى ثانية، ولم يُتبع الثانية^(٧) ثالثة: أن ذلك له.

٥٤١. واتفقوا على أنه إن تزوجها^(٨) زوج مسلم، حر، بالغ، عاقل، راغب^(٩)، غير مقصود به التخليل: نكاحاً صحيحاً - على ما قد من قبل - ثم

(١) في «ع» ولا لفظ يفسد الطلاق.

(٢) سقطت من «ط».

(٣) وهي في «ز» أيضاً.

(٤) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «سقط مرأ جعتها»، وفي «ع»: «انقطعت مراجعتها».

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «وحرّم»، وفي «ط»: «وحرّم».

(٦) هذه الفقرة والتي قبلها جاءتا في «ع» مدموجتين معاً وبسياق غير هذا، ففي «ع»: «و على أنه إذا أتبعها بطلقة ثانية وثالثة قبل انقضاء عدتها: أنه لازم له، وانقطعت مراجعتها، ويحرم عليه نكاحها إلا بعد زوج، وعلى أنه إذا لم يُتبع الأولى ثانية ولا ثالثة: أن له ذلك». قلت: وكل هذا من تصرف الرّيميّ رحمه الله كما هو واضح.

(٧) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «الثالثة» وهو خطأ ظاهر.

(٨) يعني: تلك التي طُلقت ثلاثاً وقد جاءت مُصرّحاً بها في «ع» و«ع».

(٩) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «غيب فيه» يعني: هي الزوجة، وفي «ب»: «المرغوب فيه».

وَطَيْئَهَا فِي فَرْجِهَا وَأَنْزَلَ لَهَا، وَهِيَ غَيْرُ مُخْرَمِينَ، وَلَا أَحَدُهُمَا، وَلَا صَائِمِينَ
فَرْضاً، وَلَا أَحَدُهُمَا، وَلَا هِيَ حَائِضٌ، وَهِيَ عَقْلَانِ، ثُمَّ مَاتَ عَنْهَا، أَوْ طَلَّقَهَا
طَلِاقاً صَحِيحاً، أَوْ انْفَسَخَ نِكَاحُهَا فَأَتَمَّتْ عِدَّتَهَا^(١)؛ فَإِنْ نَكَحَهَا الرَّجُلُ الْأَوَّلُ
بَعْدَ ذَلِكَ: فَنِكَاحُهُ لَهَا حَيْثُ كَانَ حَلَالٌ، وَهَكَذَا أَبَدًا^(٢).

٥٤٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً ثُمَّ طَلَّقَهَا طَلِاقاً صَحِيحاً، فَأَكْمَلَتْ عِدَّتَهَا
وَلَمْ تَتَزَوَّجْ، ثُمَّ نَكَحَهَا ابْتِدَاءً نِكَاحاً صَحِيحاً؛ أَوْ لَمْ تُكْمِلْ عِدَّتَهَا، فَرَأَتْهَا
مُرَاجَعَةً صَحِيحَةً، ثُمَّ طَلَّقَهَا ثَانِيَةً طَلِاقاً صَحِيحاً، فَأَكْمَلَتْ عِدَّتَهَا وَلَمْ تَتَزَوَّجْ،
ثُمَّ نَكَحَهَا ثَالِثَةً^(٣) نِكَاحاً صَحِيحاً، أَوْ لَمْ تُكْمِلْ عِدَّتَهَا فَرَأَتْهَا مُرَاجَعَةً صَحِيحَةً،
ثُمَّ طَلَّقَهَا طَلِاقاً صَحِيحاً: فَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ إِلَّا بَعْدَ زَوْجٍ؛ كَمَا قُلْنَا فِي الَّتِي قَبْلَهَا.
٥٤٣. وَلَا أَعْلَمُ^(٤) خِلَافاً فِي أَنَّ مَنْ طَلَّقَ وَلَمْ يُشْهَدْ: أَنَّ الطَّلَاقَ لَهُ لَزِمٌ^(٥).

(١) زاد بعد هـ في «ب» و«ز»: «وَلَمْ تَتَزَوَّجْ» وَلَا مَعْنَى لَهَا هُنَا، وَسَأْتِي فِي مَوْضِعِهَا مِنَ الْعِبَارَةِ
التَّالِيَةِ، وَهُوَ انْتِقَالُ نَظَرٍ مِنَ التَّسَاخِ.

(٢) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً: «إِنْ نَكَحَهَا الزَّوْجُ الْأَوَّلُ بَعْدَ ذَلِكَ: فَنِكَاحُهُ لَهَا حَيْثُ كَانَ حَلَالٌ، وَهَكَذَا
أَبَدًا»، وَمَكَانَ ذَلِكَ كُلِّهِ فِي «ب» وَ«ق» «فَنِكَاحُ الْأَوَّلِ لَهَا حَيْثُ كَانَ حَلَالٌ، وَهَكَذَا أَبَدًا».

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضاً أَوْ فِي «ق»: «ثَانِيَةً». وَيُمْكِنُ اثْبَاتُهَا عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ النِّكَاحِ الْأَوَّلِ
فِي قَوْلِهِ لَوْلَا الْعِبَارَةُ: «وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً». وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «وَلَا نَعْلَمُ».

(٥) وَمِمَّنْ نَفَى عِلْمَهُ بِوُجُودِ خِلَافٍ فِي هَذَا أَيْضاً: الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ فِي «الْأَمِّ»؛ فَقَدْ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ
(٨٤/٧) «لَمْ أَلْقَ مُخَالَفاً حَفِظَتْ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَحْرُمَ أَنْ يُطَلَّقَ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ، عَلَى أَنَّهُ
- وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - دَلَالَةٌ اخْتِيَارَ لَا فَرْصَ يَعْصِي بِقَوْلِهِ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ أَدَاؤُهُ إِنْ قُلْتُ
فِي مَوْضِعِهِ، وَاحْتَمَلْتُ الشَّهَادَةَ عَلَى الرَّجْعَةِ مِنْ هَذَا مَا احْتَمَلَ الطَّلَاقُ، وَيُشَبَّهُ أَنْ تَكُونَ
فِي مِثْلِ مَعْنَاهُ». اهـ.

وَلَكِنْ لَسْنَا نَقْطَعُ عَلَى أَنَّهُ إِجْمَاعٌ^{(١)(٢)}.

(١) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: وَقَدْ حَكَى الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ الْإِمَامِيَّةُ، وَبَعْضُ
الزُّبَيْدِيَّةِ اسْتِدْلَالاً بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ فَرَّقُوا بَيْنَهُمَا رِوْفًا وَأَشْهَدُواذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾ [الطَّلَاق: ٢]
»، وَالْآيَةُ عِنْدَ الْأَثَمَةِ مَحْمُولَةٌ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

قُلْتُ: سَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي التَّعْلِيلِ عَلَى اعْتِرَاضِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ
رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «نَقْدِهِ»: «وَكَذَلِكَ اخْتَارَ أَنَّ الطَّلَاقَ بِالْكِنَايَةِ لَا يَقَعُ، وَلَا يَقَعُ إِلَّا بِلَفْظِ
الطَّلَاقِ، وَهَذَا قَوْلُ الرَّاغُزِيِّ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: إِنْ الطَّلَاقُ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالْإِشْهَادِ.

وَقَدْ أَتَكَرَّرَ فِي كِتَابِهِ مَنْ ادَّعَى إِجْمَاعاً فِي هَذَا وَهَذَا وَهَذَا - كَمَا هِيَ عَادَتُهُ فِي أَمْثَالِ
ذَلِكَ - مَعَ أَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ هُنَا فِيهِ الْإِجْمَاعَ الَّذِي اشْتَرَطَ فِيهِ الشُّرُوطَ الْمُتَقَدِّمَةَ! وَمَعْلُومٌ أَنَّ
الْإِجْمَاعَ عَلَى هَذَا مِنْ أَظْهَرِ مَا يُدَّعَى فِيهِ الْإِجْمَاعُ، لَكِنْ هُوَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ يَخْلُفُ
مَا هُوَ إِجْمَاعٌ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْعُلَمَاءِ، وَيَنْكَرُ أَنَّهُ إِجْمَاعٌ؛ كَذَعْوَاهُ وَجُوبِ الضُّبُجَةِ بَعْدَ
رُكْعَتِي الْفَجْرِ، وَبَطْلَانِ صَلَاةٍ مَنْ لَمْ يَزْكُفْهُمَا، وَدَعْوَاهُ وَجُوبِ الدُّعَاءِ فِي التَّشْهَدِ
الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ فِتْنَةِ
الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَلِ»، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يُعْلَمُ فِيهِ الْإِجْمَاعُ
أَظْهَرَ مِمَّا يُعْلَمُ فِي أَكْثَرِ مَا حَكَاهُ، بَلْ إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: إِنَّ الْأَمَّةَ أَجْمَعَتْ أَنَّ الدُّعَاءَ لَا
يُشْرَعُ فِي التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ، كَانَ هَذَا مِنَ الْإِجْمَاعَاتِ الْمَقْبُولَةِ، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَقُولَ أَحَدٌ:
إِنَّ هَذَا الدُّعَاءَ وَاجِبٌ فِيهِ، وَإِنْ صَلَاةٌ مَنْ لَمْ يَدْعُ فِيهِ بِاطْلَةٍ، وَإِنَّمَا النِّزَاعُ فِي وَجُوبِهِ فِي
التَّشْهَدِ الَّذِي يُسَلِّمُ فِيهِ، وَكَانَ طَاوُسٌ يَأْمُرُ مَنْ لَمْ يَدْعُ بِهِ بِالْإِعَادَةِ، وَذَكَرَ ذَلِكَ وَجْهاً
فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ. اهـ.

قُلْتُ: لَمْ يَذْكُرِ الْمُصَنِّفُ هُنَا إِجْمَاعَ أَصْرِيحٍ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَإِنَّمَا نَفَى عِلْمَهُ بِوُجُودِ خِلَافٍ
فِيهَا، وَذَكَرَ أَنَّهُ لَا يَقْطَعُ بِكَوْنِهَا إِجْمَاعاً.

عَلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ مَا يُفِيدُ بِوُجُودِ خِلَافٍ فِي الْمَسْأَلَةِ؛ فَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ (٢١٦)، وَابْنِ مَاجَةَ
(٢٠٢٥) وَغَيْرِهِمَا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «أَنَّ عَصْرَيْنِ نَوَضِي اللَّهَ
عَنْهُ سُبُلَ عَنِ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ثُمَّ يَقَعُ بِهَا، وَلَمْ يُشْهَدْ عَلَى طَلْقِهَا، وَلَا عَلَى رَجْعِهَا؟ =

فقال: طَلَّقْتُ لغيرِ سُنَّةٍ، وراجعت لغيرِ سُنَّةٍ، أَشْهَدُ عَلَى طَلَّاقِهَا، وَعَلَى رَجْعَتِهَا، وَلَا تَعُدُّ. وفي لفظ آخر عند ابن أبي شيبة، قال: طَلَّقَ فِي غيرِ عِدَّةٍ، وَرَاجَعَ فِي غيرِ سُنَّةٍ؛ لِشَهِدَ عَلَى مَا صَنَعَ. اهـ.

وعند الطبري في «التفسير» (٤٤٤/٢٣) بإسناد صحيح، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «إِنْ أَرَادَ مُرَاجَعَتَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقَضِيَ عِدَّتُهَا، شَهِدَ رَجُلَيْنِ كَمَا قَالَ اللَّهُ: ﴿وَأَسْنِهَا وَلِذَوَيْ عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾» [الطلاق ٢] عند الطلاق، وعند المراجعة.

وعند ابن أبي شيبة (رقم ١٨٠٧٩)، عن ابن جريج؛ أن عطاء قال: «الفرقة والرجعة بالشهود».

وعند عبد الرزاق (٣٧٤/٦) بإسناد صحيح، عن ابن جريج أيضاً، قال: «سئل عطاء عن رجل طَلَّقَ عِنْدَ رَجُلٍ وَاحِدَةٍ - أَيْ: طَلَّقَهُ وَاحِدَةً - وَعِنْدَ رَجُلٍ وَاحِدَةٍ؟ قَالَ: لَيْسَتْ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا شَهِدَ كُلُّ رَجُلٍ عَلَى وَاحِدَةٍ».

وحكى ابن كثير في «تفسيره» (١٤٥/٨)، عن ابن جريج أنه قال: «كَانَ عَطَاءُ يَقُولُ: ﴿وَأَسْنِهَا لِرَأْسِ ثَوْبٍ حَقْلٍ مِّنْكُمْ﴾» [الطلاق ٢] قَالَ: لَا يَجُوزُ فِي نِكَاحٍ، وَلَا طَلَاقٍ، وَلَا رَجَاعٍ إِلَّا شَاهِدًا عَدْلًا كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ عَدْلٍ. اهـ.

وعند عبد الرزاق (١٣٥/٦)، عن ابن جريج، قال: «لَا يَجُوزُ نِكَاحٌ، وَلَا طَلَاقٌ، وَلَا ارْتِجَاعٌ إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ؛ فَإِنْ ارْتَجَعَ، وَجَهِلَ شَاهِدُهُمَا، وَهُوَ يَدْخُلُ وَيُخْرِجُهَا، فَإِذَا عَلِمَ فَلْيَعُدَّ إِلَى السُّنَّةِ إِلَى أَنْ يُشْهَدَ شَاهِدَا عَدْلٍ. اهـ.

قلت: والآثار عن عمران، وابن عباس رضي الله عنهما - وإن لم تكن صريحة في الإيجاب - إلا أنها عن عطاء وابن جريج صريحة في ذلك.

والقول بوجوب الإشهاد على الطلاق هو اختيار جماعة من المعاصرين؛ كالشيخ ناصر الدين الألباني رحمه الله، وقبَّله الشيخ جمال الدين القاسمي كما في «الاستئناس» (ص ٥١)، والشيخ أحمد شاکر كما في «نظام الطلاق» (ص ٨٠ وما بعدها)، وكذلك الشيخ محمد أبو زهرة وجماعة، وهو إجماع الشيعة الإمامية كما عند المفيد في «الإعلام» (ص ٣٧-٣٨)، والطوسي في «الخلاف» (٢٨/٣)، والمرتضى في «الانتصار» (ص ١٢٧).

٤٤. وَاتَّقُوا أَنْ الطَّلَاقَ إِلَى أَجَلٍ، أَوْ بِصِفَةٍ: وَاقِعٌ إِنْ وَاقَعَ وَقَتَ الطَّلَاقِ^(١).

٥٤٥. ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي وَقْتِ وَقُوعِهِ؛ فَمِنْ قَائِلٍ: الْآدَنَ، وَمِنْ قَائِلٍ: هُوَ إِلَى أَجَلِهِ.

٥٤٦. وَاتَّقُوا [أَنَّهُ]^(٢) إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْآجَلُ^(٣) وَقَتَ طَلَاقٍ: الطَّلَاقُ قَدْ وَقَعَ.

٥٤٧. [وَاخْتَلَفُوا فِي الطَّلَاقِ إِذَا خَرَجَ مَخْرَجَ لِيَمِينٍ؛ أَيْلِزُ أَمْ لَا؟]^(٤).

(١) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «طلاق» بغير الألف واللام.

(٢) وهي في «و».

(٣) هنا في «ب» و«ز» زيادة «في» وليست في «ق» أيضاً.

(٤) وهي في «ز» و«ق» و«ن» أيضاً.

(٥) قال ابن تيمية في «نقده»: «وذكر أن المؤجل والمعلق بصفة إذا لم يكن في معنى اليمين أنه يقع بالاتفاق، وقد اختار في كتابه الكبير في الفقه «شَرْحُ الْمُجَلِّي» [قلت: يعني المحلّي] خلاف هذا، وأنكر على مَنْ ادَّعى الإجماع في ذلك... وهذا قول الرافضة. اهـ.

وقال أيضاً - أَعْنِي: ابْتِئَامِيَّةٌ رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «مَجْمُوعِ رِسَائِلِهِ الْفَقْهِيَّةِ» عِنْدَ كَلَامِهِ عَلَى أَنْوَاعِ الطَّلَاقِ الْمَعْلُوقِ بِصِفَةٍ، وَإِلَى أَجَلٍ: «نَحْنُ وَالْخَالِفُونَ» أَنْ يَكُونَ قَصْدُ إيقَاعِ الطَّلَاقِ عِنْدَ الصِّفَةِ؛ فَهَذَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ إِذَا وَجِدْتَ الصِّفَةَ كَمَا يَقَعُ الْمَنْجُزُ عِنْدَ عَامَةِ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، وَكَذَلِكَ إِذَا وَقَّتَ الطَّلَاقَ بِوَقْتٍ؛ كَقَوْلِهِ: أَنْتَ طَالِقٌ عِنْدَ رَأْسِ لَشْهَرٍ. وَقَدْ ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ الْإِجْمَاعَ عَلَى وَقُوعِ هَذَا الطَّلَاقِ الْمَعْلُوقِ، وَلَمْ نَعْلَمْ فِيهِ خِلَافاً قَدِماً، لَكِنْ ابْنُ حَزْمٍ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ، وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ مَيْمُونٍ بِلِ حَزْمٍ ذَكَرَ فِي كِتَابِ «الْإِجْمَاعِ» إجماعَ العلماء على أنه يقع به الطلاق، وذكر أن الخلاف إنما هو فيما إذا أخرجه مَخْرَجَ يَمِينٍ: هَلْ يَقَعُ الطَّلَاقُ، أَوْ لَا يَقَعُ، وَلَا سِيَّاهُ عَلَيْهِ، أَوْ يَكُونُ يَمِيناً مُكْفَرَةً؟ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ؛ كَمَا أَنَّ نِظَائِرَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ فِي هَذِهِ الْأَقْوَالِ ثَلَاثَةٌ. اهـ.

= قلت: وتَصُ عبارة المصنف في «المحلى» (٢١٣/١٠) هي: «مَنْ قال: إذا جاء رأس الشهر فأنت طالق، أو ذكر وقتاً ما؛ فلا تكون طالقاً بذلك، لا الآن، ولا إذا جاء رأس الشهر». اهـ.

ثم قال إنكاراً على مَنْ ادَّعى الإجماع في المسألة واحتج به: «... وقالوا: قد أجمعوا على وقوع الطلاق عند الأجل؛ لأن مَنْ أوقعه حين نطق به فقد أجازَهُ، فالواجب المصير إلى ما اتفقوا عليه؛ فقلنا: هذا باطل، وما أجمعوا قط على ذلك؛ لأن مَنْ أوقع الطلاق حين لفظ به المطلق لم يُجز قطُّ أن يؤخر إيقاعه إلى أجل، والذين أوقعوه عند الأجل لم يُجيزوا إيقاعه حين نطق به». اهـ.

وفي نظري ألبتة رحمه الله قد أصاب هنا في استدراكه وتعقيبهِ على المصنف؛ فإن معنى كلام ابن حزم رحمه الله هنا في «المراتب»: أنهم وإن اختلفوا في وقت وقوع الطلاق المعلق بصفة، أو إلى أجل: أهو الآن حين النطق به - كما هو قول مالك وطائفة - أو هو حين حلول أجله، كما هو قول جمهور أهل العلم، ومنهم داود وأصحابه؟ فإنهم متفقون على وقوع الطلاق في الأصل. ثم هو مع ذلك يُنكر في «المحلى» أن يكون في المسألة إجماع، بدعوى أن مَرَّ قال: إنه واقع الآن، ليس مِنْ قوله؛ إنه واقع إلى أجله، أو حين وقوع الصفة والعكس، وهذا خلافُ قوله هنا في «المراتب» بلا شك.

والذي أراه: أن ما ذكره هنا في «المراتب» هو الصواب وأن عبارته هنا أجد في تحرير محل اتفاقهم في المسألة، وتمييزه مما اختلفوا فيه؛ إذ المقصود إنما هو حكاية القدر المتفق عليه بينهم، وإن اختلفوا في تفاصيل وقود أخرى؛ كوقت إيقاع ذلك الطلاق، ومتى يجاز على مَنْ تَلَفَّظ به؟ واعتبار الحال التي كانت عليها الزوجة حين تَلَفَّظ به من حيضٍ وطهر، ونحو ذلك... إلخ.

قلت: لكن يُعَكِّر على هذا كله أمر آخر هو غير ما ذكره المصنف في «المحلى» حين أنكر وجود إجماع في المسألة؛ متعللاً بأن اختلافهم في وقت إجازة الطلاق على المتلفظ به يمنع من صحة الإجماع على وقوع أصل الطلاق عند الجميع، وهو أنه قد جاء خلاف في المسألة عن أبي عبد الرحمن الشافعي أحمد بن يحيى بن عبد العزيز البغدادي، صاحب الإمام الشافعي رحمه الله؛ فقد ذكر ابن السبكي في «طبقات الشافعية» (٦٥/٢): أنه =

= ذهب - فيما نقله عنه أبو الحسن الجوزي في كتابه «المرشد شرح مختصر المزني» - إلى أن الطلاق لا يقع بالصفات، محتجاً بأنه لما لم يُجز نكاح المتعة لأنه عَقْدٌ مُعَلَّقٌ بصفة؛ فكذلك الطلاق بصفة عَقْدٌ مُعَلَّقٌ. قال ابن السبكي: «وهذا قول باطل هاجم على خرق الإجماع، وهو مثل قول الظاهرية كما صرح به ابن حزم في «المحلى» وغيره؛ أن مَنْ قال: إذا جاء رأس الشهر فأنت طالق، أو ذكر وقتاً ما، فلا تكون طالقاً بذلك، لا الآن، ولا إذا جاء رأس الشهر». اهـ.

قلت: وأبو عبد الرحمن من جَلَّة أصحاب الشافعي رحمه الله، ومن متقدمي أصحابه (*)، وهو وإن نقل غير واحد أنه كان قد بدَّل وتحوَّل بعد الشافعي؛ فانتحل مذهب الاعتزال، ولزم مجلس المأمون، وصار من أصحاب أحمد بن أبي دؤاد، ونحو ذلك، إلا أنه لم يُنقل عنه من مذهب الاعتزال - فيما علمت - ما يُشَبِّهُ، وكذلك لم يخك أحدٌ عنه مُجَوِّداً وفاقاً أو نحو ذلك مما قد يُخرجه عن شرط المؤلف الذي صدر به كتابه، ولعله يجري في مضمار عمرو بن عُبيد وأضرابهم حيث رُبِّتة بدعته، والله أعلم.

تنبيه: قال الفُقَّال في «حلية العلماء» (٩٤٠/٢): «وَحُكِيَ عن داود أنه قال: لا يصح تعليق الطلاق على شرط». اهـ.

قلت: وهذا عندي غلط على داود رحمه الله كما حقَّقته في «جامع فقَّهه» - يسرَّ الله إمامه - لأسباب عدَّة؛ ذكر منها:

أولاً: أن ابن حزم رحمه الله - وهو المقدم في معرفة مذهب داود وأصحابه - قد حكى القول بوقوع الطلاق المؤجل عند حلول أجله عن داود وأصحابه؛ كما في «المحلى» (٢١٤/١٠)، ولو كان لداود رحمه الله وحتى لأحد من متقدمي أصحابه قول آخر، =

(*) قال ابن عبد البر رحمه الله: «أبو عبد الرحمن المتكلم البصري، اسمه: أحمد بن محمد بن يحيى. وكاد يُعَرِّف بلسان أفعي لتحقيقه به ودَّبه عن مذهبه، صَحِبَه ببغداد وكان يُناظر على مذهبه، وكان من جَلَّة العلماء، وحَدَّاق المتكلمين والعارفين بالإجماع والاختلاف، وكان رفيعاً عند السلطان، وذوي الأقدار، عالماً بالحديث والآثر، مُتَّعَ في العلم مع تمكن للنظر والجدل، ولا قنطار على الكلام». اهـ. انظر: «لسان الميزان» (رقم ٧٣٧).

٥٤٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْفَاطَةَ الطَّلَاقَ طَلَاقٌ، وَمَا تَصَرَّفَ مِنْ هِجَاثِهِ مِمَّا يُفْهَمُ مَعْنَاهُ^(١)، وَالْبَائِنُ، وَالْبَيْتَةُ، وَالْخَلِيتَةُ، [وَالْبَرِيَّةُ]^(٢). وَأَنَّهُ إِنْ نَوَى بِشَيْءٍ مِنْ

= لَمَّا أَغْفَلَهُ أَبُو مُحَمَّدٍ.

ثَانِيًا: أَنَّ كُلَّ مَنْ تَعَرَّضَ لِلْمَسْأَلَةِ قَدِيمًا وَحَدِيثًا، خَاصَّةً مَنْ أَكْثَرَ مِنْ تَنَاوُلِهَا وَذِكْرِهَا؛ كَابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَتَلْمِيزِهِ ابْنَ الْقَيْمِ، وَكَذَلِكَ مَنْ تَنَاوَلَ قَوْلَهُمَا بِالنَّقْدِ وَالتَّحْقِيقِ، كَتَقِيٍّ الدِّينِ السُّبْكِيِّ وَغَيْرِهِ، إِنَّمَا يَذْكُرُ خِلَافَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الشَّافِعِيِّ، وَمَعَهُ ابْنُ حَزْمٍ فَقَطْ، وَلَا يَغْزُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إِلَى دَاوُدَ وَإِلَى أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ.

ثَالِثًا: مَا حَكَاهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ عَنْ دَاوُدَ وَأَصْحَابِهِ - عَدَا ابْنَ حَزْمٍ - مِنَ الْقَوْلِ بِوُقُوعِ الطَّلَاقِ الْمَعْلُوقِ وَالْمَوْجَلِّ إِلَى أَجَلِهِ، إِذَا قُصِدَ بِهِ الْإِقْبَاعُ بِوُقُوعِ تِلْكَ الصِّفَةِ، أَوْ ذَلِكَ الْأَجَلِ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَى وَجْهِ الْيَمِينِ وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا يُقْصَدُ بِهِ الْإِقْبَاعُ؛ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي رِسَالَتِهِ فِي «الْعُقُودِ» (ص ١٢٤): «وَدَاوُدُ وَأَصْحَابُهُ يُفَرِّقُونَ بَيْنَ التَّعْلِيقِ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْإِقْبَاعُ، وَالتَّعْلِيقِ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْيَمِينُ، لَكِنْ عِنْدَهُمْ إِذَا قُصِدَ الْيَمِينُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ كِفَارَةٌ» اهـ.

قُلْتُ: وَهَذَا التَّفْصِيلُ مِنْهُ لِمَذْهَبِ دَاوُدَ وَأَصْحَابِهِ يَدُلُّ عَلَى وَقُوفِهِ عَلَى قَوْلِهِمْ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَتَحْرِيرِهِ لَهُ تَحْرِيرَ أَجِيدٍ، بَلْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي نَفْسِ الْمَوْضِعِ السَّابِقِ: «...وَمَا دَاوُدُ وَأَصْحَابُهُ يَقُولُونَ: إِذَا عَلِقَ الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ عَلَى وَجْهِ الْيَمِينِ لَمْ يَقَعْ بِهِ لَاحِظًا، وَلَا هَذَا، وَإِنْ عَلِقَ الطَّلَاقُ بِقَصْدِ إِقْبَاعِهِ عِنْدَ صِفَةٍ وَقَعَ، وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُمْ فِي الْعِتَاقِ بِطَرِيقِ الْأُولَى؛ فَإِنَّ دَاوُدَ حَكَى الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الطَّلَاقَ الْمَوْجَلَّ يَقَعُ، إِمَّا عَاجِلًا، وَإِمَّا أَجَلًا» اهـ.

وَيُظْهِرُ مِنْ هَذَا أَنَّهُ وَقَفَ عَلَى عِبَارَةِ دَاوُدَ وَنَفْسِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَهَذَا وَحْدَهُ قَاطِعٌ بِغَلْطِ مَا حَكَاهُ عَنْهُ الْقَفَالُ كَمَا تَقَدَّمَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) كَقَوْلِهِ: أَنْتَ طَالِقٌ، أَوْ مَطْلُوقٌ، أَوْ قَدْ طَلَّقْتَكِ، أَوْ أَنْتَ طَالِقَةٌ، أَوْ أَنْتَ الطَّلَاقُ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. انْظُرْ: «المحلى» (١٠/١٨٥).

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا مَا وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ن».

هَذِهِ الْأَلْفَاظُ طَلَقَةٌ وَاحِدَةٌ سُتِيَّةٌ: لَوْنًا، كَمَا قَدْ مَنَّا^(١).

٥٤٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ أَوْقَعَ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ أَوْ بَعْضُهَا (بَلْفُظُهُ)^(٢)، مَخْتَارًا - كَمَا قُلْنَا - عَلَى الْمَرْأَةِ نَفْسِهَا، لَا عَلَى نَفْسِهِ، (وَلَا)^(٣) عَلَى بَعْضِهَا - يَعْنِي: بَعْضَ الْمَرْأَةِ - وَلَا عَلَى غَيْرِهَا^(٤): فَإِنَّهَا [وَأَقْعَةُ]^(٥) عَلَى الصِّفَاتِ الَّتِي قَدْ مَنَّا.

٥٥٠. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْحُرَّ إِذَا طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْأَمَةَ الَّتِي نَكَحَهَا / نِكَاحًا [١٦] صَحِيحًا؛ لَكُونَهُ مِمَّنْ يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْإِمَاءِ (الْمُسْلِمَاتِ)^(٦)، بِإِذْنِ سَيِّدِهَا؛ طَلَقَةً وَاحِدَةً - كَمَا قَدْ مَنَّا^(٧) - فَلَهُ مُرَاجَعَتُهَا بِغَيْرِ رِضَاهَا فِي ذَلِكَ الْنِكَاحِ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ الطَّلَاقُ، وَمَا^(٨) دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ، وَكَانَ مَعَ ذَلِكَ مِمَّنْ يَحِلُّ لَهُ (حَيْثُ^(٩)) نِكَاحُ الْإِمَاءِ الْمُسْلِمَاتِ.

٥٥١. ثُمَّ اخْتَلَفُوا بَعْدَ الطَّلَاقِ الثَّانِيَةِ.

(١) قَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ»: «وَكَذَلِكَ اخْتَارَ أَنَّ الطَّلَاقَ بِالْكُنَايَةِ لَا يَقَعُ، وَلَا يَقَعُ إِلَّا بَلْفُظِ الطَّلَاقِ، وَهَذَا قَوْلُ الرَّافِضَةِ... وَقَدْ أَنْكَرَ فِي كِتَابِهِ مَنْ ادَّعَى إِجْمَاعًا فِي هَذَا... إلخ» اهـ.

(٢) وَهِيَ فِي «و» وَ«ع» أَيْضًا.

(٣) وَهِيَ فِي «ز» وَأَيْضًا.

(٤) قَوْلُهُ: «وَلَا عَلَى غَيْرِهَا» هُوَ فَقَطْ مَا فِي «ز» وَ«ق» وَفِي «ع»: «لَا عَلَى نَفْسِهِ، وَلَا عَلَى بَعْضِ الْمَرْأَةِ وَلَا غَيْرِهَا».

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا مَا وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق».

(٦) فِي «ع»: «مِمَّنْ يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْأَمَةِ الْمُسْلِمَةِ»، وَفِي «ز»: «مِمَّنْ يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا»!

(٧) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «كَمَا قُلْنَا».

(٨) كَذَا فِي «ب» أَيْضًا بِأَيَّامِ ثَبَاتِهَا قَبْلَ «مَا»، وَهِيَ سَاقِطَةٌ مِنْ «ز» وَ«ق» وَ«ع» وَ«ط».

(٩) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

٥٥٢. وَاتَّقُوا أَنْ الْعَبْدَ إِذَا طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ مَخْتَارًا ذَلِكَ^(١)، وَطَلَّقَهَا [أَيْضًا]^(٢) عَلَيْهِ سَيِّدُهُ مَخْتَارًا ذَلِكَ: طَلَقَةً وَاحِدَةً - كَمَا قَدَّمْنَا - وَكَانَ قَدْ وَطَّئَهَا، أَوْ لَمْ يَطَّأَهَا: أَنْ لَهُ مَرَاஜَعَتُهَا^(٣) بِرِضَاهُ وَرِضَاهَا وَرِضَا سَيِّدِهِ، كُلُّ ذَلِكَ مَعًا.
٥٥٣. وَاخْتَلَفُوا بَعْدَ الطَّلَاقِ الثَّانِيَةِ^(٤)، وَعِنْدَ^(٥) عَدَمِ شَيْءٍ مِمَّا ذَكَرْنَا.
٥٥٤. وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي زَوْجَتِهِ الْأَمَةِ، بِزِيَادَةِ رِضَا سَيِّدِهَا، وَبِزِيَادَةِ^(٦) كَوْنِهِ مِمَّنْ يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ الْإِمَاءِ.
٥٥٥. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ شَكَّ: هَلْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ مَرَّةً، أَوْ مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا، مُتَفَرِّقَاتٍ: أَنْ الْوَاحِدَةَ لَهُ لَازِمَةٌ^(٧).

(١) زاد بعد «ق» «طلقة واحدة»، وهو خطأ أبياباه السياق، وليس ذلك في باقي النسخ.
(٢) سقطت من «ز» و«ع» أيضاً وهي في «ق».
(٣) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «أَنْ يَرَاஜَعَهَا»، وفي «ز»: «أَنْ يَرْتَجِعَهَا»، وفي «ق»: «ارْتَجَاعَهَا».

(٤) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «وَاخْتَلَفُوا بَعْدَ فِي الطَّلَاقِ الثَّانِيَةِ» وهو خطأ فإنهم وإن اختلفوا فيمن يُجْعَلُ بِهِ الزَّوْجُ حَيْثُ الرِّقُّ، أَوْ الْحُرِّيَّةُ عِنْدَ احْتِسَابِ عِدَدِ الطَّلَاقِ؛ فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ لِلْعَبْدِ تَكُونُ تَحْتَهُ الْحُرَّةُ: أَنْ يَطْلُقَ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ اخْتَلَفُوا: هَلْ لَهُ الثَّلَاثَةُ أَمْ لَا؟

(٥) في «ب» و«ز» و«ق»: «عِنْدَ» بدون «و» أو قبلها.
(٦) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً أبياباه قبلها، وسقطت من «ب».
(٧) قال الرِّيمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: دَعَوَى الْإِجْمَاعِ فِي ذَلِكَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ فَإِنْ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَبِي يُونُسَ: يَلْزَمُهُ الْأَكْثَرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

قلت: هذا اعتراض مَنْ لَمْ يَذَرِ طَرِيقَةَ الْمُصَنِّفِ وَمَتَّهَجَهُ فِي الْكِتَابِ؛ فَإِنْ مَقْصُودُ الْمُصَنِّفِ الْأَعْظَمُ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ - كَمَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ غَيْرَ مَرَّةٍ -؛ إِنَّمَا هُوَ تَحْرِيرُ الْقَدْرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ يَذْكُرُهَا، وَالْوُقُوفُ عَلَى أَقْلٍ قَدَّرَ يَقُولُ بِهِ الْجَمِيعُ، وَتَخْلِيصُهُ =

٥٥٦. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ شَكَّ: هَلْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ مَرَّتَيْنِ، أَوْ ثَلَاثًا، مُتَفَرِّقَاتٍ: أَنْ الْمَرَّتَيْنِ لَا زِمَةٌ لَهُ^(١).
٥٥٧. وَاتَّقُوا أَنْ الزَّوْجَ إِذَا أَضْرَّ ظُلْمًا بِامْرَأَتِهِ: أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ مِنْهَا شَيْئًا عَلَى مُفَارَقَتِهَا، أَوْ طَلَاقِهَا.
٥٥٨. ثُمَّ اخْتَلَفُوا إِنْ وَقَعَ ذَلِكَ؛ أَيْتَفُذُ ذَلِكَ الطَّلَاقُ، وَذَلِكَ الْفِرَاقُ، أَمْ لَا يَجُوزُ شَيْءٌ مِنْهُ؟
٥٥٩. وَهَلْ يَزُدُّ عَلَيْهَا مَا أَخَذَ مِنْهَا، أَمْ لَا يَزُدُّ عَلَيْهَا شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ وَيَنْفُذُ الطَّلَاقُ، وَيَكُونُ لَهُ مَا أَخَذَ مِنْهَا؟ رُويَ هَذَا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ^(٢).

= مِنَ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ بَيْنَهُمْ، وَهِيَ نَاكِمَةٌ هُنَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ فَإِنَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمَّا نَظَرَ فِي أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَجَدَ أَنَّ هُنَاكَ مَنْ يَقُولُ: إِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ زَوْجَتَهُ بَيِّقِينَ؛ لَمْ يَكُنْ لِيُغَيِّرَ عَنْ هَذَا الْبَيِّنِ بِهَذَا الشَّكِّ، وَأَنَّهَا تُمَضَى عَلَيْهِ طَلَقَةً وَاحِدَةً؛ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ. وَوَجَدَ مَنْ يَقُولُ: لَا يَحِلُّ فَرْجٌ حَرَامٌ فِي الْأَصْلِ بِشَكِّ، وَأَنَّهُ تُمَضَى عَلَيْهِ الْاِثْنَانِ، أَوْ الثَّلَاثُ - عَلَى حَسَبِ شَكِّهِ - وَجَدَ أَنَّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا تُحْتَسَبُ عَلَيْهِ بَيِّقِينَ وَبَثْلًا، يَتَضَمَّنُ بِالضَّرُورَةِ قَوْلَ مَنْ قَالَ: تُحْتَسَبُ عَلَيْهِ بِوَاحِدَةٍ؛ يَعْنِي: أَنَّهُمْ جَمِيعًا وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي الْعَدَدِ الَّذِي يَلْزِمُهُ بِشَكِّهِ هَذَا، فَقَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ طَلَقَةً وَاحِدَةً عَلَى الْأَقْلِ تَلْزِمُهُ مِنْ ذَلِكَ، وَلِهَذَا نَظَائِرُ كَثِيرَةٌ فِي الْكِتَابِ، بَلْ إِنْ قَوَّامَ أَكْثَرُ الْكِتَابِ عَلَى هَذَا.

(١) هذه العبارة من «ز» و«ع» و«ق»، وليست في «خ» و«ب»!
ومعنى العبارة صحيح أيضاً مُغَايِرٌ لِلَّتِي قَبْلَهَا، فَالِاتِّفَاقُ وَقَعَ عَلَى لَزُومِ أَقْلٍ قَدَّرَ مِنَ الْمَشْكُوكِ فِيهِ مِنَ الطَّلَاقِ أَيًّا كَانَ عَدَدُهُ؛ كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي التَّعْلِيلِ السَّابِقِ عَلَى كَلَامِ الرِّيمِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ. وَلَعَلَّ الْاِتِّفَاقَ وَالشَّيْبَةَ الشَّدِيدَ بَيْنَ الْفَافِظِ الْعِبَارَتَيْنِ جَعَلَ التَّسَاخُفَ يَنْقُضُهَا مُكْرَّرَةً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) قال الِلهَنْدَرُ «الْفَيْيُوسَطُ (٩/ ٣١٧)» بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمُ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا ءَاتَيْنَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَنْ يَخَافَا، وَأَنْ يُحْمِلَ أَحَدُكُمَا وَثْقَا الْآخَرِ﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وَقَوْلُ ابْنِ =

٥٦٠. ثم اختلفوا بعد ذلك في الخلع بطريقي ضم إجماع فيه سبيل^(١)؛ لأن في العلماء من قال: الخلع كله لا يجوز أصلاً؛ وإن^(٢) الآية الواردة فيه منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ مُلْقِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَاتٍ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِصَارًا فَلَا تَأْخُذْهُمَا مِنْهُ سَخِيًا﴾ [النساء: ٢٠].

- وقال بعضهم: الخلع جائز بتراضيهما، وإن لم تكن كارهة له، ولا هو لها.

- وقال بعضهم: الخلع لا يجوز إلا بأمر السلطان.

- وقال بعضهم: لا يجوز إلا بعد أن يجد على بطنها رجلاً.

- وقال بعضهم: لا يجوز إلا بعد أن يعطها، ويضربها، ويهجرها^(٣).

- وقال بعضهم: لا يجوز إلا بعد ألا تغسل له من جنابة.

= عباس رضي الله عنه في حديث جميل، امرأة ثابت حين خالعه، فأمره رسول الله ﷺ أن يأخذ منها ما ساق إليها لا يزاد، قال: ويمثل معنى آيات الله، والحديث عن رسول الله ﷺ قال عوام أهل العلم، وحفظوا على الزوج أخذ شيء من مالها إلا أن يكون النشوز من قبلها. وحكي عن الثعمان أنه قال: «إذا جاء الظلم والنشوز من قبله فخالعه؛ فهو جائز ماضٍ، وهو آثم لا يحل ما صنع، ولا يجبر على رد ما أخذ». قال أبو بكر - يعني بل المنذر -: «وهذا من قوله خلاف ظاهر كتاب الله، والثابت عن رسول الله ﷺ، وخلاف ما أجمع عليه عوام أهل العلم» اهـ.

(١) في «ب» و«و» و«ق» بما لا سبيل إلى ضم إجماع فيه، وفي «ع»: «بما ليس إلى ضم إجماع فيه سبيل».

(٢) سقطت من «و» أيضاً.

(٣) هذه العبارة ساقطة من «ز».

- وقال بعضهم: حتى تقول (له)^(١): لا أغسل لك من جنابة، ولا أطيع لك أمراً.

- وقال بعضهم: يلجوز إلا بعد أن تكثر هه، (و يخاف ألا يقيما حدود الله)^(٢)، ولا بأن تضر هي به، أو يضر هو بها، أو تخاف هي أن يعرض عنها وهو لم يعرض بعد^(٣).

- وقال بعضهم: هو طلاق.

- وقال بعضهم: ليس طلاقاً.

وغير هذا من الاختلاف فيه^(٤) كثير جداً^(٥).

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «إلا بأن».

(٣) سقطت من «ز» أيضاً.

(٤) جاءت العبارة في «ب» و«ز» هكذا: «إلا بأن تكرهه هي ولا يضر هو بها، أو يخاف أن يعرض عنها، و هو لم يعرض بعد»! وهي عبارة ناقصة قلقة كما ترى، وعبارة «خ» أنتم وأصبح إن شاء الله.

(٥) يعني: في الخلع.

(٦) قال في «المحلى» (١٠/٢٣٥-٢٣٦): «واختلف الناس في الخلع: فلم تجزه طائفة، واختلف الذين أجازوه؛ فقالت طائفة: لا يجوز إلا بإذن السلطان. وقالت طائفة: هو طلاق. وقالت طائفة: ليس طلاقاً. ثم اختلف القائلون: إنه طلاق؛ فقالت طائفة: هو رجعي كما قلنا، وقالت طائفة: هو بائن. وقالت طائفة: لا يجوز إلا بما أصدقها، لا بأكثر، وقالت طائفة منهم: فلا أخذ أكثر أحياناً له أن يتصدق به، وقالت طائفة: يجوز بكل ما تملك. وقالت طائفة: لا يجوز الخلع إلا مع خوف نشوز، وإعراضه، وألا لا يقيم معه حدود الله تعالى. وقالت طائفة: يجوز بتراضيهما، وإن لم يكن هنالك خوف نشوز، أو =

٢٩- الرجعة

٥٦١. وَاتَّفَقُوا أَنْ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ لِتِلْكَ حُكْمًا نَكَاحًا صَحِيحًا^(١) - طَلَّاقَ سُنَّةً، وَهِيَ مِمَّنْ يَلْزِمُهَا عِدَّةٌ مِنْ ذَلِكَ لِلطَّلَاقِ؛ فَطَلَّقَهَا مَرَّةً، أَوْ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ؛ فَلَمْ يَرْتَجِعْهَا شَاءَ تَبَيَّنَ بِاللَّيْلِ، وَلَا صَدَاقٍ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ، وَأَنْهَمَا يَتَوَارَثَانِ مَا لَمْ تَنْقُضِ الْعِدَّةَ.

٥٦٢. وَاخْتَلَفُوا أَيْلَحَقُّهَا بِإِلَاءٍ، وَهُوَ ظَهَارٌ مِمَّا لَا؟ وَهَلْ^(٢) يُلَاغِيهَا إِنْ قَذَفَهَا أُمٌّ لَا؟

٥٦٣. وَاخْتَلَفُوا إِنْ كَانَتْ أُمٌّ؛ فَقَالَ مَوْلَاهَا: قَدْ تَمَّتْ عِدَّتُهَا، وَقَالَتْ هِيَ: لَمْ تَتِمَّ (عِدَّتِي)^(٣).

= خوف ألا تُقام حُدُودُ اللَّهِ تَعَالَى. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يَجُوزُ الْخُلْعُ إِلَّا بِأَنْ يَجِدَ عَلَى بَطْنِهَا رَجُلًا، وَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَا يَجُوزُ الْخُلْعُ إِلَّا بِأَنْ تَقُولَ: لَا أَطِيعُ لَكَ أَمْرًا وَلَا أَغْتَسِلُ لَكَ مِنْ جَنَابَةٍ. وَاخْتَلَفُوا فِي الْخُلْعِ الْفَاسِدِ؛ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: يَنْقُذُ وَيَتِمُّ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ يُرَدُّ وَيُفْسَخُ. فَأَمَّا مَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ الْخُلْعُ، فَكَمَارُونَا... ثُمَّ أَخَذَ يَذْكُرُ كُلَّ مَسْأَلَةٍ مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ، وَيَذْكُرُ خِلَافَ النَّاسِ فِيهَا، وَقَوْلُ كُلِّ قَائِلٍ وَذَلِيلُهُ، وَمَا اخْتَارَهُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ.

(١) فِي «ب» وَ«ق»: «الَّتِي نَكَحَهَا نِكَاحًا صَحِيحًا أ»، وَفِي «ز»: «الَّتِي نَكَحَهَا نِكَاحًا صَحِيحًا»، وَفِي «ع»: «فَكَجَّ امْرَأَةً نَكَاحًا صَحِيحًا أ».

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ق» أَيْضًا.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا.

٥٦٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ أَتَمَّتِ الْعِدَّةَ قَبْلَ أَنْ يَرْتَجِعَهَا: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ارْتِجَاعُهَا إِلَّا بِرِضَاهَا - إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَهْلِضًا - وَ^(١) عَلَى حُكْمِ ابْتِدَاءِ النِّكَاحِ.

٥٦٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الَّتِي لَا عِدَّةَ عَلَيْهَا: لَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا، إِلَّا عَلَى حُكْمِ ابْتِدَاءِ النِّكَاحِ الْجَدِيدِ.

٥٦٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ أَشْهَدَ عَدْلَيْنِ - عَلَى الشُّرُوطِ الَّتِي ذَكَرْنَا^(٢) فِي [كِتَابِ] «الشَّهَادَاتِ» - عَلَى^(٣) مُرَاجَعَتِهَا (حِينَ رَاجَعَ)^(٤): أَنَهَا رَجْعَةٌ صَحِيحَةٌ.

* * *

(١) زِيَادَةٌ مِنْ «و» وَ«ق»، وَلَيْسَتْ فِي «خ» وَلَا «ب»، وَإِثْبَاتُهَا أَوْجَهُ.

(٢) كُنَّا فِي «و» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «الَّتِي ذَكَرْنَاهَا».

(٣) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا أ.

(٤) فِي «ب»: «أَنْ عَلَيْهِ».

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا أ.

٣٠- العدد

٥٦٧. اتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الَّتِي نَكَحَهَا نِكَاحاً صَاحِحاً: طَلَقاً صَاحِحاً (ب) وقد وطَّئها / في ذلك النِّكَاحِ في فَرْجِهَا مَرَّةً فَمَا فَوْقَهَا: أَنَّ الْعِدَّةَ لَهَا لَازِمَةٌ، وسواء كانت الطَّلَاءَةُ ثَوَالِي، أو ثَانِيَةً أو ثَالِثَةً.

٥٦٨. واخْتَمَلُوا فِي الطَّلَاقِ مِنَ الْإِيْلَاءِ: أَفِيهِ عِدَّةٌ (أَمْ لَا)؟^(١)

٥٦٩. وهل للذي آلى منها، وبانت منه أن يخطبها في عِدَّتِهَا أم لا حتى تنقضي العِدَّةُ في قول هذا القائل؛ وهو علي بن أبي طالب^(٢) رضي الله عنه؟
٥٧٠. وأجمَعُوا^(٣) أن التي طَلَّقَتْ، ولم تكن وَطِئَتْ في ذلك النِّكَاحِ، ولا طالت صُحْبَتُهُ لَهَا بعد دخوله بها، [ولا خلا بها]^(٤)، ولا طَلَّقَهَا في مَرَضِهِ: فلا عِدَّةَ عليها أصلاً، وأن لها أن تنكحَ حينئذٍ مَنْ يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا إِنْ أَحْبَبَتْ، وكانت ممن لها اختيار^(٥)، ولا رَجْعَةٌ^(٦) للمطلِّقِ عليها إلا كالأجنبيِّ، ولَفَرْقٌ.

قال الحسن البصريُّ، وأحمد، وإسحاق^(٧): إِنْ طَلَّقَ الْمَرِيضُ امْرَأَتَهُ الَّتِي لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ.

(١) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٢) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق»: «واتفقوا».

(٣) سقطت من «ع» و«ط» أيضاً، وهي في «ز» و«ق».

(٤) في «ب» و«ز»: «الخيار».

(٥) كذا في «ب» و«ق» و«ع» أيضاً، أو في «ط»: «ولارجعت».

(٦) انظر الحكاية عنهم في: «الأوسط» (٢٤٣/٩)، وقد زاد معهم أبا عبيد.

وقال سفيان الثوري^(١): إِنْ طَلَّقَ الْمَجْبُوبُ^(٢) امْرَأَتَهُ بَعْدَ أَنْ دَخَلَ بِهَا؛ فَلَهَا الْمَهْرُ كُلُّهُ، وعليها العِدَّةُ، ولا يَلْحَقُهُ الْوَلَدُ (أَصلاً)^(٣).

٥٧١. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْعِدَّةَ وَاجِبَةٌ (أَيْضاً) (٤) مِنْ مَنِ لَزَّوَجِ الصَّحِيحِ الْعَقْدِ^(٥)، وسواء كان وَطِئَهَا، أو لم يَطَّأَهَا^(٦)، دَخَلَ بِهَا^(٧)، أو لم يَدْخُلْ بِهَا^(٨).

٥٧٢. (وَأَجْمَعُوا أَنَّ أَجَلَ الْحَرَّةِ، الْمُسْلِمَةِ، الْمُتَوَقَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، الَّتِي لَيْسَتْ حَامِلاً، وَلَا مُسْتَرِيئَةً، وَلَا مُسْتَحَاضَةً: أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَ لَيَالٍ مُتَّصِلَاتٍ^(٩) (١٠)).

(١) لم أجده.

(٢) كذا في «و»، وفي «خ» و«ب»: «المجنون»؛ والمثبت أصح. والمجبوب هو مقطوع الذكر.

(٣) سقطت من «ز» أيضاً.

(٤) وهي في «ز» و«ق».

(٥) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «العقل»، والسياق مُحْتَمِلٌ لَكَلَا اللَّفْظَيْنِ.

(٦) في «ب» و«ز» و«ق»: «أولم يكن وطئ».

(٧) في «ب»: «وسواء كان قد دخل بها»، وفي «ز»: «كان دخل بها»، وفي «ق»: «وسواء كان

دخل بها».

(٨) قال الرِّئِيسِيُّ فِي «الْعُمْدَةِ»: «قلت: لا إجماع في ذلك، بل هذا مذهب أكثر العلماء، ومذهب ابن عباس: أنها لا تجب إلا بالدخول، والله أعلم».

قلت: هذا شيء حكاه بعض الناس عن ابن عباس رضي الله عنهما، كالمأوردي في

«الحاوي» وغيره، ولم أره مسنداً إليه في شيء من كتب الآثار، أو كتب الفقه المسندة، وقد

نقل غير واحد الإجماع على وجوب العِدَّةِ عليها. أعني: غير المدخول بها. كالمدخول

بها، ولا فرق؛ كما بن المنذر، وابن قدامة، وغيرهما، والله أعلم.

(٩) إلى هنا بنحوه في «ع» أيضاً.

(١٠) قال الرِّئِيسِيُّ فِي «الْعُمْدَةِ»: «قلت: لا إجماع في ذلك؛ لأن مذهب مالك: إن كانت =

٥٧٣. واختلفوا في اليوم العاشر أهو من العدة أم لا؟^(١)

٥٧٤. وانفقوا^(٢) أن عدة^(٣) الحرة، المسلمة، (الحائض)^(٤)، المطلقة، التي ليست حاملاً^(٥)، ولا مستريبة، ولا مستحاضة، ولا مُلاعنة، ولا مُختلعة، أيام الحيض، وأيام الأطهار، وكان بين حيضتيها^(٦) عِدَّةٌ لا تبلغ أن يكون شهراً^(٧)؛ فإن عدتها ثلاثة قروء^(٨).

٥٧٥. و[اختلفوا]^(٩) فيمن لم تستوعب الصفات التي ذكرنا بما لا سبيل إلى ضم إجماع فيه^(١٠).

= عا د تهلحيفن فكل شهر ، لم تنقض عدتها حتى تحيض حيضة في الأشهر، فإن تأخر حيضها لم تنقض عدتها حتى تحيض حيضة، والله أعلم. اهـ.

(١) وهم يكلها في «ز» أيضاً باختلاف يسير عما هنا.

(٢) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «وأجمعوا».

(٣) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «أجل». ولعلها بسبب انتقال نظر من الناسخ إلى العبارة السابقة.

(٤) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع» والمقصود بالحائض هنا: غير الآيسة، والصغيرة التي لا يكون منها حيض.

(٥) كذا في «ز» و«ق» و«ع» و«ن» أيضاً، وفي «ب»: «حاملة».

(٦) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «حيضها»، وسقطت من «ق».

(٧) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز»: «أشهر».

(٨) قال ابن تيمية في «نقده»: «من بلغت من سن المحيض ولم تحض فيها عند أحمد روايتان أشهر هما عند أصحابه: أنها تعتد عدة المستريبة تسعة أشهر، ثم ثلاثة أشهر، كالتي ارتفع حيضها لا تدري ما رفعة». اهـ.

(٩) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(١٠) هكنا موضع هذه العبارة في «ب» و«ز»، وجاءت في «خ» بعد قوله: «وانفقوا أن من استكملت ثلاثة أطهار...»، وموضعها هنا في «ب» و«ز» أليق بها.

٥٧٦. وانفقوا أن من استكملت ثلاثة أطهار، وثلاث حيض؛ فاغتسلت من آخر الثلاث الحيض^(١) المُستأنفة بعد الطلاق - متى ما اغتسلت -: أنها قد انقضت عدتها.

٥٧٧. واختلفوا فيما دون ذلك.

٥٧٨. وانفقوا على أن عدة الحرة، المسلمة، المطلقة، التي ليست حاملاً^(٢)، ولا مستريبة، وهي لم تحض، أو لا تحيض^(٣)، إلا أن البلوغ مُتَوَهَّمُ منها: ثلاثة أشهر مُتَّصِلَةٌ.

٥٧٩. وانفقوا أن المطلقة وهي حامل: فعدتها وضع حملها متى وضعته، ولو إثر طلاقها^(٤).

(١) في «ب»: «من آخر الثلاث حيض».

(٢) كذا في «ع» و«ز» أيضاً، وفي «ب» و«ق»: «حاملة».

(٣) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ز»: «ولم تحض أو لا تحيض»، وفي «ع»: «وهي لم تبلغ ولم تحض».

(٤) في «ب»: «ولو إثر طلاقها»، وفي «ز»: «ولو إثر طلاقه»، وفي «ع»: «ولو إثر الطلاق».

(٥) قال الرُّمِّيُّ في «العمدة»: «قلت: لا إجماع في ذلك؛ لأن عند علي وابن عباس رضي الله عنهما والإمامية: تعتد بأقصى الأجل من الأشهر والحمل، والله أعلم. اهـ. قلت: هذا الذي ذكره عن علي وابن عباس رضي الله عنهما، إنما هو في الحامل المتوفى عنها زوجها، لا المطلقة. وهذا - أعني: الاختلاف في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها، وقول البعض: إنها تعتد بأبعد الأجلين - قد احترز له المصنف في قوله بعدها: «وانفقوا أن الحامل المتوفى عنها زوجها إن وضعت حملها بعد انقضاء أربعة أشهر وعشر... إلخ»، فذكر وضع الحمل مع انقضاء الأشهر مجتمعين لأهل الجاهلية التي يتفق الجميع على أن من توفرت لها فقد انقضت عدتها بيقين، والله أعلم.

٥٨٠. وَاتَّقُوا أَنْ الْحَامِلَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا (زَوْجَهَا) ^(١) إِنْ وَضَعَتْ حَمْلَهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ، ثُمَّ خَرَجَتْ مِنْ دَمِ نَفَاسِهَا، أَوْ انْقَطَعَ عَنْهَا: فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا.

٥٨١. وَاتَّقُوا أَنْ الْمُعْتَدَّةَ بِالْقُرْوَةِ، أَوْ بِالشُّهُورِ ^(٢)، أَوْ بِالْأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ [فَأَقْلَ] ^(٣) مِنَ الْوَفَاةِ؛ أَنَّهَا إِنْ ابْتَدَأَتْ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنْ حِينَ صِحَّةِ طَلَاقِ زَوْجِهَا لَهَا عِنْدَهَا، أَوْ مِنْ حِينَ [صِحَّةِ] ^(٤) وَفَاةِ زَوْجِهَا ^(٥) عِنْدَهَا: فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا.

٥٨٢. وَاتَّقُوا أَنْ وَضَعَ الْحَمْلَ [إِنْ كَانَ] ^(٦) (بَعْدَ) ^(٧) أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ (وَعَشْرٍ) ^(٨) مِنْ وَفَاةِ الزَّوْجِ، وَمَتَى كَانَ بَعْدَ الطَّلَاقِ: فَإِنَّهُ تَنْقِضِي بِهِ الْعِدَّةَ، عَرَفَتْ بِالْوَفَاةِ، أَوْ بِالطَّلَاقِ، أَوْ لَمْ تَعْرِفْ ^(٩).

(١) سقطت من «ز» أيضاً وهي في «ق» و«ع».

(٢) كذا في «ع» أ. يضلّو في «و» و«ق» بغير باء قبلها.

(٣) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق».

(٤) سقطت من «ق» أيضاً، وهي في «ز».

(٥) كذا في «ع» و«ز» أيضاً، وزاد في «ب» «له»، ولا أرى لها معنى هنا.

(٦) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٧) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٨) وهي في «و» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٩) قال الزَّيْمِيُّ في «العمدة»: «قلت: لا إجماع في ذلك، وإنما هذا مذهب الشافعي، وأكثر العلماء، وجماعة من الزَّيْدِيَّةِ، ومذهب علي رضي الله عنه، والحسن البصري، وقتادة، وعطاء الخراساني، وخلاس - يعني: ابن عمرو - وداود: أن ابتداء العدة من حين يبلغها الخبر، وبه قال جماعة من الزيدية ومذهب عمر بن عبد العزيز، والشَّعْبِي، وابن المسيب: أنه إن ثبت ذلك بالدونة، احتسبت العدة من حين الموت، أو الطلاق، وإن ثبت ذلك بالسماع، أو الخبر كان ابتداء العدة من حين بلغها، والله أعلم». اهـ.

٥٨٣. وَاتَّقُوا أَنْ الْأَمَةَ الْمُطَلَّقة، أَوْ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا، إِنْ اعْتَدَّتْ بِالْأَجَالِ الَّتِي ^(١) ذَكَرْنَا: فَقَدْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا.

٥٨٤. وَاتَّقُوا أَنْ الَّذِي يَلْزُمُهَا ^(٢) مِنَ الْعِدَّةِ لَيْسَ أَقْلٌ مِنْ نِصْفِ الْأَجَالِ الَّتِي ذَكَرْنَا.

٥٨٥. وَاتَّقُوا أَنْ الْمَرْأَةَ إِذَا ادَّعَتْ انْقِضَاءَ الْعِدَّةِ بِالْأَقْرَاءِ ^(٣) فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ: صُدِّقَتْ إِنْ أَتَتْ عَلَى ذَلِكَ بَيِّنَةٌ، عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي الْبَيِّنَةِ.

٥٨٦. وَاتَّقُوا أَنْ الْمُطَلَّقةَ الْمَمْسُوسَةَ، الَّتِي لَمْ تَحْضُ قَطُّ، فَشَرَعَتْ فِي الْإِعْتِدَادِ ^(٤) بِالشُّهُورِ، ثُمَّ حَاضَتْ قَبْلَ تَمَامِ الشُّهُورِ: أَنَّهَا لَا تَتِمَادِي عَلَى الشُّهُورِ.

= قلت: كلام المصنف إنما هو في المطلقة، أو المتوفى عنها زوجها الحامل خاصة، وليس في كل مطلقة، أو متوفى عنها، وما ذكره الزَّيْمِيُّ من خلاف بين أهل العلم في المسألة فهو ثابت معروف، لكنه في غير الحامل، والحامل عندهم إنما تنقضي عِدَّتُهَا بوضع حملها دون اعتبار لعلمها بالوفاة، أو الطلاق من عدمه، والمصنف رحمه الله ليقتنه وتحرّيه الشديد فيما يذكره من عبارات، لم يكتف بقوله بأن انقضاء عِدَّةِ الحامل يكون بوضع حملها. علّمت بوفاة زوجها، أو طلاقه، أم لم تعلم - فقط، وإنما احتزّر لقول من قال: إنها تعتدّ بأبعد الأجلين؛ فاشترط أن يكون وضعها بعد أكثر من أربعة أشهر وعشر. وانظر: «المحلى» (مسألة ٢٠٠٩)، و«الأوسط» (٥٣٣/٩ - ٥٣٤).

(١) كذا في «ب» و«ق»، وفي «ز»: «الأجل الذي»، وفي «خ»: «حال الذي»! وهو تصحيف.

(٢) كذا في «ز» و«ع» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «يلزم».

(٣) هنا في «خ» زيادة: «لا»، وليست في «ب» ولا «ز» ولا «ق» ولا «ع»، وليس لها معنى هنا.

والمقصود: أن المعتدة إن ادّعت انقضاء عِدَّتِهَا بتمام أقرائها فيما دون ثلاثة أشهر، صدقت في ذلك؛ إذ إن هذا هو أكثر ما قيل في المدة التي تُصَلَّقُ فيها، وهو قول إسحاق وأبي عبيد. انظر: «مسائل أحمد وإسحاق» (١٢٩٤)، و«الأوسط» (٥٨٤/٩).

(٤) كذا في «ب» و«ق»، وفي «خ» و«ز» و«ع»: «بالاعتداد».

٥٨٧. ثم اختلفوا: أبتدئ الأقراء، أم تعد ما مضى [لها] ^(١) من شهر أو شهرين مقام ^(٢) قرء أو قرأين، وتأتي بما بقي ^(٣) (إما) ^(٤) قرء، أو قرأين؟

٥٨٨. ^(١٧) واختلفوا أنم الولد إذا مات سيدها وقد استحققت / الحرية بموته - على اختلافهم في كيفية استحقاقها العتق حينئذ - فاعتدت أربعة أشهر وعشراً، فيها ثلاث حيض، وثلاثة أطهار: فقد حل لها النكاح.

٥٨٩. واختلفوا أنه إن اعتقها في صحته، وهو جائز عتقه ^(٥)، فاعتدت ثلاثة قروء إن كانت ممن تحيض، أو ثلاثة أشهر إن كانت ممن لا تحيض: فقد جاز لها النكاح.

ولا سبيل إلى اتفاق على إيجاب شيء عليها؛ إذ في الناس من لا يرى عليها من كلالاً مريم عدة ساعة فما فوقها.

٥٩٠. واتفة وأن [كل] ^(٦) من ذكرنا من المعتدات، إن ابتدئ ^(٧) عدتها من حين بلوغ خبر الطلاق إليها على صحة، أو حين بلوغ الخبر لها إليها على صحة، حتى تيمم ألحاً التي ذكرنا: فقد اعتدت.

(١) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٢) في «ب» و«ز»: «مكار».

(٣) زاد بعدها في «ب» «لها ليست في» و«لا» و«ق» أيضاً.

(٤) وهي في «ز» و«ق» أيضاً، ومكانها في «ط»: «من».

(٥) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ع»: «وهو جائز التصرف»!

(٦) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق».

(٧) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «ابتدلت» وهو تصحيف، وصححها في «ط» إلى المثبت.

٥٩١. واختلفوا على أن كل نكاح عقدته امرأة وهي في عدتها الواجبة عليها لغير مطلقها أقل من ثلاث: فهو مفسوخ أبداً.

٥٩٢. واختلفوا أن لمطلقها (أبداً) ^(١) نكاحها في عدتها منه، ما لم يكن كمل ^(٢) الطلاق ثلاثاً وما لم يكن هو مريضاً، أو في حكم المريض، أو هي، ولم تكن هي حاملاً من ستة أشهر فصاعداً.

٥٩٣. واختلفوا أن المطلقة - وهي ممن تحيض، وعدتها بالأقراء - أنها إذا أكملت من حين وجوب العدة عليها، ثلاثة أطهار تامة غير الطهر الذي ابتدأت بعدتها ^(٣)، بعد مضي شيء منه، وثلاث حيض تامة، ثم اعتدت من الحيضة (الثالثة) ^(٤) بعد انقطاعها، وروية الطهر منها، فتطهرت [كلها] ^(٥) بالماء: أنها ^(٦) قد انقضت عدتها وحلت للأزواج - إن كانت غير مجنونة - وإن قطعت رجعة المطلق، وصار أكلاً جنيين.

٥٩٤. واختلفوا أن من طلقها زوجها طلاقاً رجعاً جعلاً في العدة ^(٧): فقد سقط عنها حكم الاعتداد، ما لم يطلقها بعد ذلك.

(١) سقطت من «و» و«ع» أيضاً.

(٢) كذا في «ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «كل».

(٣) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «ابتدأت فعدتها»، وأظن الصواب أن يقال: «ابتدأت به عدتها»، والله أعلم.

(٤) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٥) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٦) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «لأنها»!

(٧) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وزاد بعدها في «خ»: «طلاقاً رجعيّاً» وهو خطأ.

٥٩٥. ولم يَتَّفَقُوا فِي وَجوب الإحداد^(١) على شيء يمكن ضبطه^(٢)؛ لأنَّ الحسن (البصري)^(٣) لا يرى الإحداد [أصلاً]^(٤) على مُسَلِّمة مُتَوَفَّى عنها، ولا على غير مُسَلِّمة، ولا على مُطَلَّقة.

وقوم^(٥) يَرَوْنَهُ على كلِّ مُتَوَفَّى عنها^(٦)، وكلِّ مُطَلَّقة مَبْتُوتَةٍ.

٥٩٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّ لِلْمُعْتَدَةِ مِنْ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ: الشُّكْنَى، وَالتَّفَقُّةَ.

٥٩٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمُعْتَدَةَ - أَيَّ عِدَّةٍ كَانَتْ - أَنَّهَا إِنْ أَقَامَتْ^(٧) فِي بَيْتِهَا مُدَّةَ عِدَّتِهَا، فَلَمْ تَأْتِ مُتَكَرِّراً: (أَنَّ عِدَّتَهَا قَدْ انْقَضَتْ، وَحَلَّتْ لِلْأَزْوَاجِ)^(٨).

* * *

(١) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «لا اعتداد»، وصححها في ط إلى المثبت.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «ضبطه».

(٣) انظر: «المصنف» لابن أبي شيبة (٢٨١/٥).

وروى المصنف في «المحلى» (٢٧٩/١٠) من طريق حماد بن سلمة، عن حميد، أنَّ الحسن كان يقول: «المطلقة ثلاثو المتوفى عنها زوجها يكتحلان، ويمتسطان، ويتطيبان، ويختضببان، ويتعلمان، ويضعان ما شاءتا. ثم حكى عن الحكم بن عتيبة من طريق شعبة: أَنَّ المتوفى عنها لا تُجَدُّ.

(٤) وهي في «ز» أيضاً.

(٥) انظر: مسألة (٢٠٢، ١٩٩٩) من «المحلى».

(٦) كذا في «ب» ولا أيضاً، وفي «ط»: «كل متوفى عنها زوجها».

(٧) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «أقامتها».

(٨) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

٣١- الاستبراء

٥٩٨. اتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ اشْتَرَى جَانِثَ شِرَاءٍ صَحِيحاً^(١) - بِكَرٍّ أَوْ ثِيْباً - فَحَاضَتْ عِنْدَهُ، إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ تَحِيضُ، أَوْ أُنْثَى ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ فِي مِلْكِهِ إِنْ كَانَتْ مِمَّنْ لَا تَحِيضُ، وَلَمْ تَسْتَرْبِ بِحَمَلٍ: أَنَّ لَهُ وَطْأَهَا بَعْدَ ذَلِكَ.

٥٩٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ مَلَكَ حَامِلاً مِنْ غَيْرِهِ مِلْكَاً صَحِيحاً: فَلَيْسَ لَهُ وَطْؤُهَا

حَتَّى تَضَعُ.

٦٠٠. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَاهَا شِرَاءً صَحِيحاً، وَهِيَ مِمَّنْ تَحِيضُ، فَارْتَفَعَتْ خَيْشَمُهَا^(٢) ذَاتَ لَيْلٍ تَمْلُوهَا^(٣) مِنْ غَيْرِ رِيَّةٍ حَمَلٍ: أَنَّهَا^(٤) بَعْدَ عَامَيْنِ حَلَالٌ لَهُ وَطْؤُهَا^(٥)، إِلَّا أَنْ تَحِيضَ قَبْلَ ذَلِكَ، أَوْ تَضَعَ حَمَلاً إِنْ كَانَ ظَهَرَ بِهَا^(٦).

(١) كذا في «ب» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ اشْتَرَى جَانِثَ شِرَاءٍ صَحِيحاً، وَفِي «ز»: «اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ اشْتَرَى جَانِثَ شِرَاءٍ صَحِيحاً، وَأَنَّهَا كَانَتْ كَعِبَارَةِ «ق» لَكِنْ تَحَرَّفَتْ عَلَى النَّاسِخِ.

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «ارتفع خيضمها».

(٣) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب» و«ع»: «استبرأها».

(٤) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب» و«ق»: «أرنا» بغير هاء الضمير.

(٥) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب» و«ق»: «يجل له وطؤها».

(٦) قال الزَّيْمِيُّ فِي «العمدة»: «قلت: لا إجماع في ذلك، بل الخلاف مشهور فيمن ارتفع خيضمها، حتى في مذهب الشافعي، والله أعلم». اهـ. قلت: وهذا استدراك صحيح، وقد حكى المصنف نفسه في «المحلى» (٢٦٩/١٠) =

ولا سبيل التفريق مؤجب في ذلك شيء إذ في الناس من لا يرى الاستبراء في الجوارى أصلاً إلا من خاف حملاً بمقدار ما ترتفع^(١) الرزية^(٢) فقط [من وضع الحمل]^(٣).

* * *

= (٢٧٠) عن جماعة من أهل العلم: كمنصور بن المعتمر، وأبي الزناد وعطاء، وابن جريج، وجبل بن زياد غيرهم ما يُفيد بأن التي ارتفع حيضها لا تعتد إلا بالحيض ما كان - ولو طال بها الأمر بغير حيض - وظاهر كلامهم: أنه طالما كان الحيض منها مظلوناً كأن تكون شابة، ونحو ذلك؛ فإنها لا تعتد إلا بالأقراء وإن طال بها الأمر، والله أعلم.

(١) في «بو» ز: «ما يدفع».

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» و«ق»: «الريب».

(٣) سقطت من «و» أيضاً.

٣٢ - بقیة من العدد

١. ٦٠١. تفقوا أن الدّم الظاهر من الحامل لا يُعتد به أقراء من عدتها، وأنه لا بُدّ لها من وضع الحمل، وأن الشهور الثلاثة، والأربعة والعشر، إن انقضت قبل (وضع)^(١) آخر ولید في البطن: أن [كل]^(٢) ذلك لا يُعتد به، ولا تنقضي العدة إلا بوضع الحمل بعد ذلك.

* * *

(١) وهي في «ز» و«ق» و«ع».

(٢) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق».

٣٣- كتاب الرضاع والنفقات والحضانة

٦٠٢. قد ذكرنا ما اتفقوا عليه^(١) من الرضاع المحرم في كتاب النكاح.

٦٠٣. واتفقوا على أن من وهب للمرأة^(٢) التي أرضعته^(٣) عبداً أو أمة:

فقد قضى ذمامها^(٤).

٦٠٤. واتفقوا / أن الحر الذي يقدر على المال، البالغ، العاقل، غير

المحجور عليه، (الزمن)^(٥): فعليه نفقة زوجته التي تزوجها زوجاً صحيحاً،

(١) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «ما اختلفوا عليه».

(٢) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «الامراة»!

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «أرضعت» بغير الهاء.

(٤) أخرج عبد الرزاق في «مصنفه»، وأبو داود، والنسائي، والترمذي في «سنتهم»، عن

هشام بن عروة، عن حجاج بن حجاج الأسلمي، عن أبيه: أنه سأل النبي ﷺ، فقال: يا

رسول الله، ما يذهب عني مذمة الرضاع؟ فقال: «غرة عبد أو أمة».

قال الترمذي عقيباً: «هذا حديث حسن صحيح، ومعنى قوله: ما يذهب عني مذمة

الرضاع؟ يقول: إنما يعني به: ذمام الرضاعة وحققها، يقول: إذا أعطيت المرضعة عبداً

أو أمة فقد قدّميت ذمامها. ويروى عن أبي الطفيل، قال: كنت جالساً مع النبي ﷺ، إذ

أقبلت امرأة، فبسط النبي ﷺ رداءه حتى قعدت عليه فلمّا ذهبت قيل: هي كانت أرضعت

النبي ﷺ. اهـ. وانظر: «المغني» (٦/٨٢).

(٥) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع»، ولعل الصواب: «أو الزمن». والزمانة: العاهة والمرضى

الدائم.

إذا دخل بها، وهي ممن توطأ، وهي غير ناشز، وسواء كان لها مال، أو لم يكن.

٦٠٥. واتفقوا أن من كان بهذه الصفة: فعليه القيام برضاع ولده، إن لم

يكن للرضيع أم، أو لم يكن لأمه لبن، ولم يكن للرضيع مال.

٦٠٦. واتفقوا على أنه يلزم الرجل - الذي هو كما ذكرنا - نفقة ولده

وابنته اللذين لم يبلغا، ولا لهما مال حتى يبلغا^(١).

٦٠٧. واتفقوا على أن الرجل الذي هو كما ذكرنا: تلزمه نفقة أبويه^(٢)،

إذا كانا صغيرين رفقين^(٣).

٦٠٨. واتفقوا على أنه يلزم الرجل من النفقات التي ذكرنا ما يدفع^(٤)

(١) قال الترمذي في «العمدة»: «قلت: الإجماع على انقطاع النفقة عن الأب ببلوغ الولد الذي

هو في الذكر (كذا)، ولعل الصواب: الذي هو من الذكور»، وأما الأنثى فمذهب الشافعي لا

غير، ومذهب أبي حنيفة: لا تلزم حتى تزوج، ومذهب مالك: لا تسقط حتى تزوج،

ويدخل بها الزوج، فإن لم يدخل بها كانت نفقتها إقية على أبيها، والله أعلم. اهـ.

قلت: كلام المصنف إنما هو عن المدة التي يتفق الجميع على أنه تجب على الأب فيها

نفقة أبنائه ذكوراً كانوا أو إناثاً. والجميع متفقون على أن النفقة تبقى لازمة له على جميع

أولاده الذكور والإناث ماداموا لم يصلوا إلى حد البلوغ بعد، ثم اختلفوا بعد ذلك: هل

يكون حكم الإناث منهم كحكم الذكور؟ أعني: ألزوم نفقتهن ينقطع عن لأب بمجرد

بلوغهن، أم أنها تظل باقية في ذمتهم يتزوجن - في قول أبي حنيفة - أو لم يتزوجن

ويدخل بهن في قول مالك.

(٢) كذا سياق العبارة في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «واتفقوا على أن على الرجل - الذي هو كما

ذكرنا - نفقة أبويه»، وفي «ز»: «واتفقوا أن الرجل - الذي هو كما ذكرنا - أن عليه نفقة أبويه».

(٣) كذا في «ب» و«ع» أيضاً، وفي «ز»: «ذميّن»، وهو تصحيف.

(٤) كذا في «ب» و«و» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «يرفع».

الجوع من قوت^(١) البلد الذي هم^(٢) فيه، ومن الكسوة ما يطرُد البرد، وتجوز فيه الصلاة.

٦٠٩. واتَّفَقُوا على أنه لا يلزم أحداً أن يُنفق على غني غير الزوجة.

٦١٠. واختلفوا في الفقراء من ذوي الرِّجَم، والموروثين^(٣)، والجيران^(٤)؛ أيلزم^(٥) نفقتهم الغني والغنية من ورثتهم في رجمهم وجيرانهم أم لا؟

٦١١. واتَّفَقُوا على أن الرجل الحر، والمرأة الحرة: يلزمهما نفقة^(٦) أمتيهما وعبيدهما، وكسوتهما وإسكانهما، إذا لم يكن للرقيق صنعة يكتسبان منها^(٧).

(١) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب» «قرب» وهو خطأ.

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و» و«ق»: «هو».

(٣) كذا في «ز» أيضاً: «والموروثين» وفي «ب»: «المورثين» وبغيرها وقبلها، وجاء عندها إحالة من الناسخ إلى حاشية، ولم يكتب في مقابلها شيئاً، ولعلها كانت كذلك في الأصل الذي نسخ عنه: «والموروثين» فغيرها إلى هذا.

قلت: والكلمات ينبغي حذو، لكنها بو أو قبلها أصح و أو خلاص من أهل العلم من يذهب إلى وجوب النفقة على كل ذي رجم محرمة، سواء كان موروثاً أو لم يكن، حتى مع اختلاف الذين، وهو قول طائفة من أهل الظاهر. وقوله بعدها: «من وارثهم، وذوي رجمهم» مرجح لإثبات تلك الواو كما فعلناه، والله أعلم.

(٤) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ»: «الحيوان».

وهم مختلفون أيضاً في النفقة على الحيوان. انظر: (مسألة ١٩٣٢) من «المحلى»، وإنما قد مناهما جاء في «ب» لقوله في آخر العبارة: «وجيرانهم».

(٥) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «أتل زمهم».

(٦) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «واتَّفَقُوا أن على الرجل الحر، والمرأة الحرة: نفقة»، وبنحوه في «ق» أيضاً.

(٧) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «يكتسبان بها»، وفي «ع»: «يكتسبان بها».

٦١٢. واتَّفَقُوا أن ذلك يلزم الصغير والأحمق في أموالهما.

٦١٣. واتَّفَقُوا أن من لزمته نفقة؛ فقد لزمته كسوة المُنْفَقِ عليه، وإسكانه.

٦١٤. واتَّفَقُوا أن من كسا رقيقة مما يلبس، وأطعمهم^(١) مما يأكل - أي شيء كان (كل)^(٢) ذلك - ولم يكلفهم ما لا يطيقون، ولا ظلم^(٣)، ولا ضرب، ولا سب في غير حق: فقد أدى ما عليه.

٦١٥. واتَّفَقُوا أن من كان له^(٤) حيوان من غير الناس: فحرام عليه أن يجيعه، أو يكلفه ما لا يطيق، أو يقتله عبثاً.

٦١٦. واتَّفَقُوا أن من كسا من تلزمه نفقته؛ من أبوين، أو زوجة، أو ولد، أو غيرهم مما يشاكلهم ويشاكله^(٥)، وأنفق عليهم كذلك: فقد أدى ما عليه^(٦).

(١) كذا في «ب» و«ق»، وفي «خ» و«ز» و«ع»: «أطعمه» بالفراد، وهي صحيحة أيضاً، ولفظة (رقيق) - بمعنى: مملوك - تطلق على الواحد والجمع، لكن قوله بعدها «ولم يكلفهم ما لا يطيقون» دال على أن المراد بها هنا: الجمع لا الواحد.

(٢) سقطت من «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٣) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «لطم»، والمثبت أعم. ولعل تخصيصه اللطم بالذكر هنا سائر أو منه الإيذاء يُناسب اختياره المقول بإيجاب عتق العبد على سيده إذا لطمه على خده، وقوله باختصاص اللطم بذلك دون سائر أوجه الضرب والإيذاء. انظر: «المحلى» (مسألة ٣٧٥).

(٤) هنا في «ز» و«ق» زيادة: «أصلاً»، وليست في «خ» ولا «ب».

(٥) هنا في «ع» زيادة: «مال»، وليست في نسخ الكتاب الثلاث.

(٦) كذا في «ب» و«ق»، وفي «خ» و«ز»: «أو يشاكله»، وفي «ع»: «ويشاكلوه».

(٧) هكذا العبارة في «خ» و«ب»، وبنحوها أيضاً في «ز»، وجاءت في «ق» و«ع» هكذا: «واتَّفَقُوا أن من كسا من تلزمه نفقته؛ من أبوين، أو زوجاته، أو إماءه، أو عبيده، وغيرهم ما يشاكلهم ويشاكله...».

٦١٧. ولم يتفقوا فيمن هو أحق بحضانة الصغير والصغيرة على شيء يمكن جمعه^{(١)(٢)}.

فقد روي عن شريح^(٣): أن الأب أحق من الأم.

(١) قال أبو عمر بن عبد البر في «الاستذكار» (٢٣/٦٩): «لا أعلم خلافاً بين السلف من العلماء والخلف في المرأة المطلقة إذا لم تتزوج؛ أنها أحق بولده من أبيه ما دام طفلاً صغيراً لا يُميز شيئاً، إذا كان عندها في جزز وكفاية، ولم يثبت منها فسق، ولم تتزوج. ثم اختلفوا بعد ذلك في تخييرها - إذا ميز وعقل - بين أمه وبين أبيه، وفيمن هو أولى به بعد ذلك». اهـ.

(٢) قال الزَّيْمِيُّ في «العمدة»: «قال ابن حزم: لم يُجمِعُوا في هذا الباب - يعني: باب الحضانة - على شيء يمكن جمعه. وهو كما قال». اهـ.

(٣) لم يأت ذلك عن شريح بهذا الإطلاق، وإنما روى ابن سيرين عنه أنه قال: «الأب أحق، والأم أرفق». وعن ابن سيرين عنه أيضاً: «أنه خير غلاماً بين أبيه وأمه». انظر: «المصنف» لابن أبي شيبة (٥/٢٦٣)، و«المصنف» لعبد الرزاق (رقم ٣٣٥١٤).

قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٣/٧٠) بعد أن ذكر قول شريح: «الأب أحق، والأم أرفق» وبعد تصديره النقل عنه برواية التخيير: «وهذا كلام مجمل يحتمل أن يكون الأب أحق به إذا تزوجت الأم؛ على ما عليه جماعة العلماء بحسب ما نورد به بخلق الله تعالى. ويدل على صحة ما تأولنا على شريح: أنه قد روي عنه بهذا الإسناد (قلت: يعني الذي روي به قوله: «لأب أحق، والأم أرفق») - معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين - أن شريحاً قضى أن الصبي مع أمه إذا كانت الدار واحدة، ويكون معهم من النفقة ما يصلحهم. وابن عيينة، عن أيوب، عن ابن سيرين: أن امرأة كانت بالكوفة، فأرادت أن تخرج بولدها إلى البادية، فخاضمها العصباء إلى شريح، فقال: هم مع أمهم ما كانت الدار واحدة، فإذا أرادت أن تخرج بهم أخذوا منها، وقال: الأب أحق، والأم أرفق». اهـ كلامه. وانظر: «المحلى» (١٠/٣٢٨).

وروي عن علي رضي الله عنه^(١): أن العم أحق من الأم.

* * *

(١) كذا في «ز»، وفي «خ» و«ب»: «عمر بن الخطاب»! ولم أحد بعد البحث من روى هذا عن علي رضي الله عنه ولا نسبه إليه، لكن روي عن علي رضي الله عنه أنه خير الصبي المميز بين أمه وعمه؛ فعند البيهقي في «السنن الكبير» (١٠٧٦١) عن عمارة الجريسي قال: «خيرني علي رضي الله عنه بين أمي وعمي»، ثم قال لأخ لي أصغر مني: «وهذا أيضاً لو قد بلغ مبلغ هذا الخير ته». ثم قال البيهقي: قال الشافعي: قال إبراهيم، عن يونس، عن عمارة، عن علي رضي الله عنه مثله. وقال في الحديث: «كنت ابن سبع، أو ثمان سنين». اهـ.

٣٤- اللعان

٦١٨. اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الزَّوْجَ الصَّحِيحَ عَقْدُ الزَّوْاجِ، الْحَرُّ، الْمُسْلِمُ، الْعَاقِلُ، الْبَالِغُ، الَّذِي لَيْسَ بِسَكْرَانَ، وَلَا مَحْدُودٍ فِي قَذْفٍ، وَلَا أَعْمَى، وَلَا آخِرَ سَنٍ، إِذَا قَذَفَ بِصَرِيحِ الزَّنَا زَوْجَتَهُ الْبَالِغَةَ، الْعَاقِلَةَ، الْمَمْلُومَةَ، [الْحُرَّةَ] ^(١)، الَّتِي لَيْسَتْ مَحْدُودَةً فِي زَنَّا، وَلَا قَذْفٍ، وَلَا آخِرَ سَنَةٍ، وَقَذَفَهَا وَهِيَ فِي عَصَمَتِهِ بِزُلْ دَكَرَ أَنَّهُ رَأَاهُ مِنْهَا بَعْدَ نِكَاحِهِ لَهَا، مَخْتَارَةً لِلزَّنَا غَيْرَ سَكْرَى، وَكَانَ الزَّوْجُ قَدْ دَخَلَ بِهَا وَوَطَّئَهَا، أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَلَا وَطَّئَهَا ^(٢) بَعْدَ مَا ذَكَرَ مِنْ أَطْلَاعِهِ عَلَى مَا أَطْلَعَ، وَلَمْ يُطْلَقْ بَعْدَ قَذْفِهَا لَهَا، وَلَا مَاتَتْ، وَلَا وَلَدَتْ، وَلَا انْفَسَخَ ^(٣) نِكَاحُهَا: فَإِنَّ اللَّعَانَ بَيْنَهُمَا وَاجِبٌ.

٦١٩. وَاخْتَلَفُوا فِي مَنْ قَذَفَ زَوْجَتَهُ - كَمَا ذَكَرْنَا - وَهِيَ حَامِلٌ، وَانْتَفَى مِنْ حَمْلِهَا بِمَا لَيْسَ إِلَى ضَمِّ إِجْمَاعٍ فِيهِ سَبِيلٌ ^(٤)؛ لِأَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ ^(٥) يَقُولُ لَا يُلَاعَنُ أَصْلًا حَتَّى تَضَعَ.

(١) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٢) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، فِي «ب»: «ثُمَّ لَمْ يَطَّئَهَا»، وَفِي «ز» «وَلَمْ يَطَّأَهَا».

(٣) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَلَا اتَّضَحَ»!

(٤) فِي «ب» وَ«ز»: «بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى ضَمِّ إِجْمَاعٍ فِيهِ».

(٥) حَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: لَا يُلَاعَنُ حَتَّى تَضَعَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي أَفِي بَطْنِهَا وَلَدٌ أَمْ لَا؟ فَإِنْ رَمَاهَا بِالزَّنَا لَا عَنَ. قَالَ: وَكَانَ الثُّعْمَانُ - يَعْنِي: أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ: إِذَا نَفَى الرَّجُلُ حَمْلَ امْرَأَتِهِ وَقَالَ: هُوَ مِنْ زَنَّا، فَلَا لِعَانَ بَيْنَهُمَا، وَلَا حَدٌّ؛ لِأَنَّهُ الْوَلَدُ فِي الْحَمْلِ لَيْسَ بِشَيْءٍ لَا يَدْرِي لَعَلَهُ رِيحٌ. اهـ «الْأَوْسَطُ» (٤٥٨/٩).

وَقَالَ آخَرُونَ: لَا لِعَانَ بَعْدَ الْوَضْعِ، وَإِنَّمَا يُلَاعَنُ قَبْلَ أَنْ تَضَعَ.

٦٢٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ قَالَ فِي اللَّعَانِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، بَعْدَ الْعَصْرِ، فِي الْجَامِعِ، بِحَضْرَةِ جَمَاعَةٍ ^(١)، بِحَضْرَةِ الْحَاكِمِ الْوَاجِبِ نَفَاذُ حُكْمِهِ: بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، إِنِّي لَصَادِقٌ فِيمَا رَمَيْتُ بِهِ فَلَانَةَ زَوْجَتِي هَذِهِ - وَيَشِيرُ إِلَيْهَا وَهِيَ حَاضِرَةٌ - مِنَ الزَّنَا، وَأَنَّ حَمْلَهَا هَذَا مَا هُوَ مِنِّي، ثُمَّ كَرَّرَ ذَلِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَ (فِي) ^(٢) الْخَامِسَةِ: وَعَلَيَّ لَعْنَةُ اللَّهِ إِنْ كُنْتُ مِنَ الْكَاذِبِينَ: فَقَدْ اتَّعَنَ ^(٣)، وَسَقَطَ عَنْهُ حَدُّ الْقَفْ ^(٤).

٦٢١. / وَاتَّفَقُوا أَنَّهَا ^(٥) إِنْ قَالَتْ (هِيَ) ^(٦) بَعْدَ ذَلِكَ: بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، إِنَّا هَذَا فِيمَا رَمَانِي بِهِ مِنَ الزَّنَا الْكَاذِبُ، وَكَرَّرَتْ ذَلِكَ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ قَالَتْ فِي الْخَامِسَةِ: وَعَلَيَّ غَضَبُ اللَّهِ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ: أَنَّهَا قَدْ اتَّعَتَ وَلَا حَدَّ عَلَيْهَا، وَأَنَّ الْوَلَدَ قَدْ انْتَفَى عَنْهُ حِينَئِذٍ.

(١) قَوْلُهُ: «بِحَضْرَةِ جَمَاعَةٍ» زِيَادَةٌ مِنْ «ع»، وَلَيْسَتْ فِي نَسْخِ الْكِتَابِ الثَّلَاثِ وَلَا فِي «ق»! وَإِنَّمَا احْتَرَتْ إِثْبَاتَهَا لِاشْتِرَاطِ الْبَعْضِ التَّغْلِيظَ بِحَضُورِ طَائِفَةٍ، عِنْدَ الشَّافِعِيَةِ أَقْلُهُمْ أَرْبَعَةٌ. انظر: «الْحَاوِي» لِلْمَاورِدِي (٤٥/١١).

(٢) وَهِيَ فِي «ز» وَ«و» «ع».

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» «ق» وَ«ع»، وَفِي «خ» «انْتَفَى» وَهُوَ خَطَأٌ، وَسَيَذْكَرُ فِي آخِرِ الْفَقْرَةِ الَّتِي تَلِيهَا مَا يَقِيدُ بِأَنَّهُ لَا يَنْتَفِي عَنْهُ الْوَلَدُ إِلَّا بَعْدَ أَنْ تَلْتَمِيزَ الزَّوْجَةُ هِيَ أَيْضًا. وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ؛ فَإِنَّ فِي مَذْهَبِ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا يَقَعُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا وَلَا يَنْتَفِي عَنْ الرَّجُلِ الْوَلَدُ إِلَّا بِأَنْ تَلْتَمِيزَ الْمَرْأَةُ هِيَ الْآخَرَى، وَأَنَّهُ لَا يُكْتَفَى بِالْعَانَ الزَّوْجِ. انظر: «الْأَوْسَطُ» (٤٥٣/٩ - ٤٥٤)، وَ«الْمَحَلِيُّ» (١٤٦/١٠ - ١٤٧).

(٤) هُنَا فِي «ع» زِيَادَةٌ: «لَهَا»، وَلَيْسَتْ فِي نَسْخِ الْكِتَابِ الثَّلَاثِ.

(٥) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «أَنَّ النُّوْجَةَ».

(٦) وَهِيَ فِي «ز» وَ«و» «ع» أَيْضًا.

٦٢٢. (واختلَفُوا) ^(١) في الفُرقة بينهما ^(٢) إن التَّعَنَّا، وإن لم تَلْتَعِنْ هي [أو لم يَلْتَعِنْ] ^(٣)، أو قَدَفَهَا، ولم يَلْتَعِنْ واحدُ منهما ^(٤)؛ بما لا سبيل إلى ضمِّ إجماع فيه.

٦٢٣. وَاتَّفَقُوا أَنْ الْحَاكِمُ إِنْ أَمَرَ بَيْنَ الرَّابِعَةِ وَالْخَامِسَةِ مَنْ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى أَفْوَاهِهِمَا ^(٥)، وَبَيْنَاهُمَا ^(٦) عَنِ اللَّجَاجِ ^(٧)، وَيُذَكِّرُهُمَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: فَقَدْ أَصَابَ.

* * *

(١) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٢) في «ب» و«ز» و«ق» فيها.

(٣) سقطت من «ز» و«ق» نصاً.

(٤) كذا في «ب» و«ق»، وفي «خ» و«ز»: «وإن لم يلتعن واحد منهما».

(٥) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «أفواههما» وليست فصيحة، كما نص عليه غير ولجد أهل اللغة، وبعضهم يجعلها لغير فم الإنسان؛ كَفَمَ السَّقاءَ، وَفَمَ الوادي، ونحو ذلك. انظر: «لسان العرب» مادة «فوه»، و«المحكم» لابن سيده، و«قوة الغواص» للحريري.

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «بيناهما» بغير واو قبلها.

(٧) في «ع»: «من يضع يده على أفواههما على اللعان»! كذا، وهو خطأ ظاهر.

٣٥- الظهار

٦٢٤ لم يَتَّفَقُوا ^(١) في كيفية الظهار على شيءٍ يُمكن ضبطه؛ لأنَّ قَنَادَةَ، وَالْحَسَنَ، وَالزُّهْرِيَّ، وَغَيْرَهُمْ ^(٢) يقولون: لا كفارة على مظاهرٍ إلاحتى بطلاً التي ظاهر منها. وأبو يوسف ^(٣) يقول: لا كفارة بعد جماعها.

٦٢٥. ولكنهم اتَّفَقُوا على أَنَّ الْحُرَّ الْوَاحِدَ لِرَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ، سَلِيمَةٍ، بِالْغَةِ، لَيْسَتْ مِمَّنْ يُعْتَقُ عَلَيْهِ إِنْ أَنْ مَنَحَهَا، وَمِلَأَ هُلُوكَتَيْنِ، وَلَا مِنْ الْمُدَبِّرِينَ، وَلَا أُمَّ وَلَدٍ، وَلَا فِيهَا شَيْئاً يُجْزِئُهُ صَوْمٌ، وَلَا وِطْأٌ.

٦٢٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ مَنْ عَجَزَ عَنْ رَقَبَةٍ ^(٤) - أَيْ رَقَبَةٍ كَانَتْ - : فَلَا يَجْزِئُهُ إِلَّا الصَّوْمُ.

٦٢٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ كَفَّرَ وَهُوَ فِي حَالِ عَجْزِهِ (عَنْ رَقَبَةٍ) ^(٥)، بِصَوْمِ شَهْرَيْنِ

(١) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «اتَّفَقُوا» بالإثبات، وجعلها في «ط»: «ما اتَّفَقُوا».

(٢) انظر: «المحلى» (٥١/١٠).

(٣) في «أحكام القرآن» للجصاص (٣٠٣/٥) ذكر بشر بن الوليد، عن أبي يوسف: لو وطئها ثم ماتت لم يكن عليه كفارة. اهـ.

وفي «الاستدكا» لابن عبد البر (١٣٣/١٧): «وروى بشر بن الوليد، عن أبي يوسف: أنه لو وطئها، ثم مات أحدهما، لم تكن عليه كفارة، ولا كفارة بعد الجماع». اهـ.

(٤) زاد بعدها في «خ»: «كانت»، وهي زيادة لا معنى لها، وليست في «ب» ولا «ز» و«ق»، ولعله انتقل نظر من النسخ إلى ما بعدها.

(٥) وهي في «ز» و«ق» و«ع».

من أول الهلالين إلى آخرهما، تُضَلِّين، لا يعترضه فيهما^(١) شهر رمضان، ولا يوم لا يجوز صيامه، ولا مرض، ولا سفر أطر فيه: أنه قد أدى ما عليه.

٦٢٨. واخْتَلَفُوا إِنْ وَجَدَ [رَقِبَةً]^(٢) قَبْلَ الصَّوْمِ وَقَبْلَ تَمَامِهِ، بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى [ضَمِّهِ]^(٣) أَجْمَاعٍ جاز فيه.

٦٢٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى رَقِيبَةٍ، وَلَا صِيَامٍ^(٤) - كَمَا ذَكَرْنَا - فَكَفَّرَ^(٥) فِي حَالِ عَجْزِهِ عَنْ [كِلَا]^(٦) الْأَمْرَيْنِ بِإِطْعَامِ سِتِينَ مَسْكِينًا، مُكْمِلِينَ، أَوْ كَلِينَ، مُتَغَابِرِي الْأَشْخَاصِ؛ مُدْنَيْنِ مُدْنَيْنِ، فِيهِمَا أَوْ بَعْدَهُ أَوْ طَلَقَ بِإِكْلٍ مَسْكِينٍ: فَقَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ.

٦٣٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَمَسَّ بِشَيْءٍ مِنْ جِسْمِهِ كُلَّهُ شَيْئًا مِنْ جِسْمِهَا كُلِّهِ، حَتَّى يُكْفَرَ (كَمَا ذَكَرْنَا)^(٧): أَنَّهُ قَدْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ.

٦٣١. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ ظَاهَرَ مِنْ أَمَتِهِ، أَوْ ظَاهَرَتْ زَوْجَتُهُ مِنْهُ - عَلَى اخْتِلَافِهِمْ فِي كَيْفِيَةِ الظَّهَارِ - فَكَفَّرَ، وَكَفَّرَتِ الْمَرْأَةُ [الْمُظَاهَرَةُ]^(٨): أَنْ وَطَّأَهَا لَهَا^(٩) حَلَالٌ (حَيْثُ نَزَلَتْ)^(١٠).

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «لا يعترض فيهما» و«ع»: «لا يعترض بينهما».

(٢) وهي في «ز» و«أ» أيضاً.

(٣) سقطت من «ق» أيضاً، وهي في «ز».

(٤) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «ولا على صيام».

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ» و«ع»: «وكفر» بواو.

(٦) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ق».

(٧) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٨) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق».

(٩) كذا في «ع» و«ز» أيضاً، وفي «ب» و«ق»: «وطأها له»!

(١٠) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

٦٣٢. وَاتَّفَقُوا أَنْ يَنْحَرِمَ أَمْرُهُ، وَلَا مَثَلُهَا * بَسِيءٌ مِنْ كُلِّ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِ^(١) - أَيَّ * سِيءٍ كَانَ - وَلَا تَمَادَى فِي إِيْلَائِهِ: أَنَّهُ غَيْرُ مُظَاهِرٍ.

* * *

(١) هنا في «ب» زيادة: «من»، وليست في «خ» ولا «ز» ولا «ق» ولا «ع».

٣٦- اختلاف الزوجين في متاع البيت

٦٣٣. اتَّفَقُوا أَنَّ الزَّوْجَيْنِ - يعني: الزوج والزوجة - الحَيَّيْنِ^(١)، إذا اختلفا في متاع البيت؛ فتداعياها: أَنَّ الثَّيَّابَ التي تلبسها المرأة على نفسها حين الخصومة - ولسنا نعني: التي تُشَاكِلُهَا، لكن التي على جسمها ورأسها -: فَإِنَّهَا لَهَا بَعْدَ يَمِينِهَا، وَأَنَّ ثِيَابَ الزَّوْجِ التي عليه أيضاً - كذلك - له بَعْدَ يَمِينِهِ.

٦٣٤. واخْتَلَفُوا فيما سوى ذلك بما لا سَبِيلَ إِلَى [ضَمِّ] ^(٢) إجماع فيه.

٦٣٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ أَقَامَ بَيْتَهُ فِي شَيْءٍ^(٣): أَنَّهُ يُقْضَى بِهِ لَهُ، إِذَا حَلَفَ [أَيْضاً]^(٤) مَعَ بَيْتِهِ.

* * *

(١) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ز»: «الحَيَّيْنِ».

(٢) وهي في «ز» أيضاً.

(٣) في «ب» و«ز»: «على أن من».

(٤) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «سوى» وهو خطأ.

(٥) وهي في «ز» أيضاً.

٣٧- كتاب البيوع

٦٣٦. اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ بَيْعَ جَمِيعِ الشَّيْءِ الْحَاضِرِ، الَّذِي يَمْلِكُهُ بَائِعُهُ كُلَّهُ مِلْكًا صَحِيحًا، أَوْ يَمْلِكُهُ مُوَكَّلُهُ عَلَى بَيْعِهِ كَذَلِكَ، وَأَيْدِيهِمَا عَلَيْهِ مُطْلَقَةٌ^(١)، وَيَكُونُ الْبَائِعُ وَالْمُسْتَرِيعُ فَإِنَّهُ؛ فَيَعْرِفَانِ مَا هَيْتُهُ، (وَكَيْفِيَّتُهُ)^(٢)، وَكَمِّيَّتُهُ، وَلَيْسَ فِيهِمَا أَغْمَى^(٣)، وَلَا مُحْجُوزٌ^(٤)، وَلَا أَحْمَقُ، وَلَا سَكَرَانٌ، وَلَا مُكَرَّرٌ، وَلَا مَرِيضٌ، وَلَا غَيْرُ الْبَالِغِ وَلَا نُودِي لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ حِينَ عَقْدِهِمَا لَتَبَائِعٍ، أَوْ كَانَ الْإِمَامُ لَمْ يُسَلِّمْ^(٥) مِنْهَا، وَلَا صَبِيٌّ، وَلَا عَبْدٌ غَيْرُ مَا ذُوْنِ [لَهُ]^(٦) / فِي ذَلِكَ بَعِيْنُهُ^(٧) [ب] وَلَمْ يَقَعْ بَيْنَهُمَا^(٨) غِشٌّ، وَلَا تَدْلِيْسٌ، وَلَا شَرْطُ أَصْلًا، بِشَمْنٍ لَيْسَ مِنْ جَنْسِ الْمَبِيعِ، وَلَا أَقْلٌ مِنْ قِيَمَتِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، وَلَا أَكْثَرُ، وَلَمْ يَكُنِ الْمَبِيعُ مُصْحَفًا، وَلَا كِتَابَ فِقْهِ، وَلَا كِتَابًا فِيهِ شَيْءٌ مَكْرُوهٌ، وَلَا جِلْدَ مَيْتَةٍ، (وَلَا مَيْتَةً)^(٩) وَلَا شَيْئًا مِنْهَا، وَلَا شَيْئًا أَخَذَ مِنْ حَيٍّ حَاشَا الصَّوْفَ، وَالْوَبَرَ، وَالشَّعْرَ^(١٠)، وَلَا شَيْئًا اشْتَرَاهُ

(١) كذا في «ز» و«ع»، في «خ»: «فأيديهما مطلقة»! وفي «ب»: «وأيديهما عليه مُطْلَقَةٌ»!

(٢) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، في «خ» و«ع»: «أعجمي»، والمثبت أوجه.

(٤) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ع»: «عجوز»، في «و» مجنون، والمثبت أوجه.

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «قد سلّم»، وهو خطأ.

(٦) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٧) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، في «ب»: «عنهما».

(٨) وهي في «ز» أيضاً، وفي «ع» مكان قوله: «ولا جلد مَيْتَةٍ، وَلَا مَيْتَةٍ»: «ولا جلد هَا».

(٩) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» كل ذلك بالجمع: «الأصواف، والأوبار، والأشعار».

فلم يَقْبِضْهُ - على الاختلاف^(١) في كيفية الْقَبْضِ - ولا طعاماً لم يَكْتَلْهُ^(٢)، أو جُزافاً فلم يَنْقُلْهُ، أو تَمَرَّ أَقْبَلَ أَنْ يُضْرَمَ، ولا صُلِيباً، ولا مُحَرَّمًا، ولا صَنَمًا، ولا كَلْبًا، ولا سِنُورَةً ولا حيواناً لَا يُنْتَفَعُ بِهِ، ولا نَحْلًا^(٣)، ولا مُدْبَّرًا، ولا مُدْبَّرَةً، ولا أُمًّا ولا بَنًا، ولا وَلَدَهُمَا، ولا مَنْ أُعْتِقَ إِلَى أَجْلِ، ولا وَلَدَهُمَا، ولا مُكَاثِبًا ولا مُكَاتِبَةً ولا وَلَدَهُمَا، ولا مريضاً مريضاً مُخَوَّفًا، ولا حَامِلًا، ولا في وقتٍ قد تَعَيَّنَ عَلَيْهِ [فيه]^(٤) فرضُ صلاةٍ لا يجوزُ تأخيرُها عنه، ولا مَخْلُوفًا [فيه]^(٥) بعتِّه، أو بعتِّها، أو بصدقِها إن بيعاً، ولا مُعْتَقًا، ولا مُعْتَمَةً بصفيةٍ قد قَرَّبَتْ، ولا نَجَسَ الْعَيْنِ، ولا مائعاً خالطته نجاسةٌ - على اختلافِهم في النجاساتِ ما هي؟ - ولا كِتَابًا فيه عِلْمٌ، ولا ماءً، ولا كَلْبًا، ولا نارًا، ولا تُرَابَ مَعْدِنٍ، ولا آلَةً لَهُ، ولا عَبْدًا وَجَبَ عِتْقُهُ عَلَيْهِ، ولا أُمَّةً كذلك، [ولا جَانِيًا]^(٦)، ولا عَقَارًا

(١) في «ب» و«ز»: «على اختلافهم».

(٢) كذا في «ز»، ومكانها مطموس في «خ»، وفي الحديث: «مَنْ أَثْمَرَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَكْتَلَهُ»، وفي «ب»: «يَا كَلْبًا»، وهو خطٌ أَظْهَرَ.

(٣) من «ع»، وهي غيرُ واضحة في «خ» بما يكفي، ويمكن أن تقرأ هناك: «فُجَلًا». وفي «ب»: «نَحْلًا»، وفي «ز»: «مَحْلًا».

وقد اختلفوا في بيع الخبيثات في الأرض؛ كالفُجَلِ، والبصل، والجزر، ونحو ذلك قبل إخراجها منها؛ لما فيه من الغرر. انظر: «المحلى» (٣٩٤/٨ - ٣٩٥، مسألة ١٤٢٥). لكن لعل ما أثبتناه هو الأصح إن شاء الله، وسيأتي بعد ما يثبته في قوله: «وَاتَّقُوا عَلَى أَنَّ بَيْعَ الْحَيَوَانَ الْمُتَمَلِّكَ مَا لَمْ يَكُنْ كَلْبًا، أَوْ سِنُورَةً، أَوْ نَحْلًا، أَوْ مَا لَا يُنْتَفَعُ بِهِ: جَائِزٌ»، والله أعلم.

(٤) سقطت من «ع» أيضًا، وهي في «ز».

(٥) سقطت من «ز» و«ع» أيضًا.

(٦) سقطت من «ع» أيضًا، وهي في «ز».

مَشَاعًا، (ولا)^(١) رَنْعًا^(٢) نمكة، وعلامة فأ ولا مَشَاعًا ولا غَائِيًا، ولا غيرَ مُمَكَّنٍ (منه)^(٣) إلا بِكُلْفَةٍ، ولا صُوفًا على ظَهِرِ حَيَوَانِهِ، ولا ذُودًا لَقَرًا، ولا بَيْضَهُ^(٤)، ولا ذَامِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ، ولا ذَانَابٍ مِنَ السَّبَاعِ^(٥)، ولا ضَبًّا، ولا قُنْفُذًا، (ولا سُلْخَفَاةً)^(٦)، ولا شَيْئًا مما في الماءِ غَيْرَ السَّمَكِ، ولا ضِفْدَعًا، ولا لَبَنَ امْرَأَةٍ، ولا شعورَ بَنِي آدَمَ، ولا سِلْعَةً مُدْلَقَةً، ولا سَمْسَرَ^(٧) فيها حَاضِرٌ لِبَايَدٍ، ولا كَانَ لِحُكْرَةٍ^(٨)، ولم يكنوا في مسجدٍ^(٩)، ولا صَفْقَةً جَمَعَتْ حَرَامًا وَحَلَالًا، ولا جُزَافًا، ومعروفَ القَدَرِ^(١٠) معًا، ولا وَلَدَ زَنَا، ولا ثَمَرَةً لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهَا، ولا

(١) وهي في «ز» أيضًا، وجعل مكانها في «ط»: «لَوْ».

(٢) كذا في «ز»، وهي غير واضحة في «خ»، ويمكن أن تقرأ هناك: «بَيْعًا» أو نحو ذلك، وفي «ب»: «رَنْعًا»، وجعلها في «ط» كما أثبتناها هنا من «ز»، وهو الصواب إن شاء الله.

والرَنْع: الدار، والجمع: «رباع».

(٣) سقطت من «ز» أيضًا، وهي «ع».

(٤) كذا في «ع» أيضًا، وفي «ب» و«ز»: «ولا بيضته».

(٥) زاد بعدها في «ب» و«ز»: «ولا حيوانًا لا ينتفع به» وأظنها مكررة؛ فقد ذكرت قبل ذلك، وليست هي في «ع» أيضًا.

(٦) وهي في «ز» و«ع» أيضًا.

(٧) كذا في «ط»، وفي «ب»: «سَمْسَرٌ»، وفي «ز»: «تَسْمَرٌ»، وفي «خ»: «تَسْمِسٌ» هكذا بهذا الشكل، وفي «ع» بنحو ما في «خ» لكن بغير نقط، ولعل المثبت هو الصواب إن شاء الله. وفي «لسان العرب»: «السَمْسَرَةُ: أَنْ يَتَوَكَّلَ الرَّجُلُ مِنَ الْحَاضِرَةِ لِلْبَايَةِ فَيَبِيعَ لَهُمْ مَا يَجْلِبُونَهُ، وَقِيلَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ: «وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَايَدٍ أَرَادَ: أَنَّهُ لَا يَكُونُ لَهُ سِمَسَارٌ» اهـ.

(٨) الحُكْرَةُ: الاحتكار.

(٩) من قوله: «ولا سمسر فيها» إلى هنا هكذا موضعها في «خ» و«ز» و«ع»، وجاء في «ب» بعد قوله: «ولا ضبًّا، ولا قُنْفُذًا».

(١٠) كذا في «ع» أيضًا، وفي «ب» و«ز»: «المقدار».

زُرْعاً (كذلك) ^(١): فَبَيْعُهُ ^(٢) بِمِثْلِ قِيَمَتِهِ جَائِزٌ.

٦٣٧. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ يَبَعَ الضَّيَاع ^(٣) وَالذُّو التي يَغْرِ فُهَا الْتَلْعَ وَالْمُشْتَرِي بِالرُّوِيَةِ حِينَ التَّبَايُع: جَائِزٌ - كَمَا قَدَّمْنَا - وَلَا فَرْقَ.

٦٣٨. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ يَبَعَ (إِذَا وَقَعَ) ^(٤) كَمَا ذَكَرْنَا، وَتَفَرَّقَا عَنْ مَوْضِعِ التَّبَايُع بِأَبْدَانِهِمَا افْتِرَاقاً ^(٥) غَابَ (فِيهِ) ^(٦) كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَنْ صَاحِبِ غَيْبٍ تَزَكٍ لَذَلِكَ الْمَوْضِعِ، وَقَدْ سَلَّمَ الْبَائِعُ مَا بَاعَ إِلَى الْمُشْتَرِي سَالِماً لَا عَيْبَ فِيهِ - دَلَّسَ (بِهِ) ^(٧)، أَوْ لَمْ يَدَلَّسْ - وَسَلَّمَ الْكَوْثَرِي الثَّمَنَ إِلَى الْبَائِعِ ^(٨) سَالِماً بِلَا عَيْبٍ: فَإِنْ يَبَعَ قَدْ تَمَّ.

٦٣٩. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ يَبَعَ الَّذِي لَيْسَ ^(٩) فِي عَقْلِهِ بَغِيرُ ^(١٠) الشُّكْرِ: بَاطِلٌ ^(١١).

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، لكن بغير نقط، وفي «ب»: «فبيعه»، وفي «ع»: «فباعه».

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، «ق» في «ل» و«ب».

(٤) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٥) هنا في «خ» زيادة: «حتى»، وليست في «ب» أو «ق» أو «ع»، وفي «ز»: «بأبدانها وغاب».

(٦) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ق» و«ع».

(٧) وهي في «ز» و«ع» أيضاً، ومكانها في «ق»: «فيه».

(٨) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «وسلم المشتري إليه الثمن».

(٩) ويمكن أن تقرأ هنا: «ليس»، وهي كذلك في «ب»، وصححها الكوثري إلى ما أثبتناه.

وفي «ق»: «أصيب»، ولعلها تفسير من ابن القطان.

وليس الرجل في عقله؟ يعني: اختلط وتغير.

(١٠) من «ب» و«ق»، وفي «خ»: «تغير».

(١١) في «ع»: «وعلی أنه لا یصح بیع من فی عقله تغیر بغیر الشکر»، وخطبني أنها من نصر ف

الزبيمي، والله أعلم.

وكذلك ابتياعه ^(١).

٦٤٠. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ يَبَعَ امْرَأَتَهُ فَبَيْعُهَا ^(٢) - ثُمَّ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا ^(٣)، وَلَا اضْطُرَّ إِلَى بَيْعِهِ لِقَوْلِهِ: بَاطِلٌ، وَأَنْ ابْتِيَاعَهُ كَبَيْعِهِ فِي كُلِّ ذَلِكَ.

٦٤١. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ يَبَعَ الْمَرْءُ مَالاً ^(٤) يَمْلِكُ، وَلَمْ يُجَوِّزْهُ ^(٥) مَالِكُهُ، وَلَمْ يَكُنِ الْبَائِعُ حَاكِمَ أَوْ لَامَةً تَصِفُ مَنْ حَقَّ لَهُ، أَوْ لغيره، وَلَا مُجْتَهِداً فِي مَالٍ قَدْ يَتَسَنَّسَ مِنْهُ ^(٦) رَبُّهُ: فَإِنَّهُ بَاطِلٌ ^(٧).

٦٤٢. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الْمَرْءُ، الْحُرَّةُ، الْعَاقِلَةُ، الْبَالِغَةُ: كَالرَّجَالِ فِي كُلِّ مَا ذَكَرْنَا ^(٨).

(١) هذه العبارة سقطت كلها من «ز».

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «مالم».

(٣) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «لم يؤبه».

(٤) كذا في «ب» و«ق» و«خ» و«ع»: «مالم»، ولعل المثبت أصح إن شاء الله.

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ط»: «يجزه».

(٦) في «خ» و«ب» و«ز» و«ع»: «من»! ولعل الصواب ما أثبتناه إن شاء الله.

(٧) «ق» في (كتاب البيوع) عند هذا الموضع زيادة: «واتفقوا أن من كان عاقلاً بالغاً

حرّاً أعزلاً في دينه، حسن النظر في ماله: أنه لا يحجر عليه، وأن كل ما أنفذه من بيع، أو

إبتياح جائز»، وهي إلى قوله: «أنه لا يحجر عليه» موجودة في (كتاب الحجر) من هذا

الكتاب، وأما قوله: «وأن كل ما أنفذه من بيع، أو إبتياح جائز» فليست في شيء من نسخ

الكتاب، لا في هذا الموضع، ولا في غيره، ولعلها ليست من «المراتب»، وإنما صاغها

ابن القطان استئناساً بما تقدم من عبار الوصف في (كتاب الحجر) بما يناسب (كتاب

البيوع) هنا. والله أعلم.

(٨) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «... كالرجل في كل ما يبيعه وابتاعه»، ولعله

من تصرف ابن القطان رحمه الله.

٦٤٣. «وَأَنْتَقُوا عَلَى أَنْ يَبَعَ الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ سَبِيلَيْنِ الْفُسَيْيَّةُ: حَرَامٌ.

٦٤٤. وعلى أن يَبَعَ الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ (بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ) (٢) نَسِيئَةً حَرَامٌ.

إِلَّا أَنَّا وَجَدْنَا لِعَلِيِّ (٣) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ بَاعَ مِنْ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ جُبَّةً مَنُشُوجَةً بِالذَّهَبِ (بِذَّهَبٍ) (٤) إِلَى أَجَلٍ، وَأَنْ عَمْرٌو أَّ حَرَقَهَا فَأَخْرَجَ مِنْهَا مِنَ الذَّهَبِ أَكْثَرَ مِمَّا ابْتَاعَهَا بِهِ.

(١) من هنا إلى قوله: «أحدهما نقد، والآخر نسيئة، جائز» نقله بلفظه كما في «خ» تقي الدين السبكي في تكملة له «مجموع» النووي (٦٨/١٠)، فقال: «الحكم الثاني: تحريم النسيئة، وهو حرام في الجنس والجنسين إذا كان العوضان جميعاً من أموال الرِّبَا: كالذهب بالذهب، والذهب بالفضة، والحنطة بالحنطة، والتمر بالتمر، وذلك مُجْمَعٌ عليه بين المسلمين، ومن نقل الإجماع عليه صريحاً الشيخ أبو حامد، ونقل جملة عدم الخلاف فيه؛ فقال أبو محمد بن حزم في كتاب «مراتب الإجماع»... «فذكره».

(٢) وهي في «ق»، ونقل السبكي في «تكملة المجموع».

(٣) قال ابن أبي شيبة في «مصنفه» (رقم ٢٠٦٢٩): «حدثنا حفص بن غياث وعبد، عن حجاج، عن جعفر بن عمرو بن حُرَيْثٍ، عن أبيه: أن دُهْنًا نَابَعَتْ إِلَى عَلِيٍّ بَثُوبٌ دِيْبَاجٍ مَنُشُوجٌ بِذَهَبٍ - وَقَالَ حَفْصٌ: مَزْ سَوْمٌ بِذَهَبٍ - فَأَبْتَا عَنْهُ مِنْهُ عَمْرٌو وَحُرَيْثٌ بِبُيُوتِ آلِ فِ درهم إلى العطاء» اهـ.

وقال المصنف في «المحلى» (٥٠٨/٨): «رَوَيْنَا مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، نَا الْحِجَّاجِ بْنِ أَرْطَاقَةَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حُرَيْثٍ: أَنَّ أَبَاهُ اشْتَرَى مِنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ دِيْبَاجَةً مُلْحَمَةً بِذَهَبٍ بَارَبْعَةِ آلَافِ دَرَاهِمٍ بَنَسَاءً، فَأَحْرَقَهَا فَأَخْرَجَ مِنْهَا قِيَمَةَ عَشْرِينَ أَلْفَ دَرَاهِمٍ» اهـ.

قلت: وهذا إسناد حسن، لكن الذي في الخبر أن علياً رضي الله عنه إنما ابتاع ذلك إلى أجل بالدرهم لا بالدنانير.

وقد قال المصنف أيضاً في نفس الموضع من «المحلى»: «وَأَجَازِيْعُهُ بَيْعٌ سَيْفٍ مُحَلَّى بِفِضَّةٍ بِذَّهَبٍ إِلَى أَجَلٍ» اهـ.

(٤) وهي في «ز» و«ق»، وفي نقل السبكي السابق أيضاً.

وَوَجَدْنَا لِلْمُغْيِرَةِ الْمُخْزُومِيَّ (١) - صَاحِبِ مَالِكِ دِينَارٍ أَوْ ثَوْبًا بِدِينَارَيْنِ، أَحَدُهُمَا نَقْدٌ، وَالْآخَرُ (٢) نَسِيئَةٌ: جَائِزٌ.

٦٤٥. وَأَمَّا بَيْعُ الْفِضَّةِ بِالذَّهَبِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ نَسِيئَةً حَرَامٌ، هُوَ أَمْ لَا؟

فَقَدْ رُوِيَ فِيهِ عَنْ طَلْحَةَ (٣) مَا رُوِيَ.

(١) قال السبكي بعد أن ساق كلام المصنف من «المراتب»: «وقد رأيت المسألة التي أشار إليها عن المغيرة المخزومي في تعلية أبي إسحاق التو نسي من المالكية، وذلك مما لا يُعْرَجُ عليه، ولعل له تأويلاً، أو وقع وهم في النقل» اهـ.

(٢) كذا في «ب» و«و»، وهي كذلك في نقل السبكي، وفي «خ»: «الثاني».

(٣) فقد أخرج مالك في «الموطأ» (٦٣٦/٢): «عن ابن شهاب، عن مالك بن أوس بن الحَدَثَانِ التَّصْرِيِّ: أَنَّهُ التَّمَسَّ صَرَفَ بِمِئَةِ دِينَارٍ، قَالَ: فَدَعَانِي طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ فَرَأَوْضَنَا حَتَّى اصْطَرَفَ مِنِّي، وَأَخَذَ الذَّهَبَ يَتَّقِي... أَبَاهُ فِي يَدِهِ، ثُمَّ قَالَ: حَتَّى يَأْتِيَنِي خَازِنِي مِنَ الْغَابَةِ، وَعَمْرٌو بْنُ الْخَطَّابِ يَسْمَعُ؛ فَقَالَ عَمْرٌو: «وَاللَّهِ لَا تَقَارِفُهُ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْهُ». ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الذَّهَبُ بِالْوَرِقِ رِبَاٌ إِلَّا هَاءُ وَهَاءُ...» فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

وقال المصنف في «المحلى» (٤٨٧/٨-٤٨٨): «وقد صحَّ عن طلحة بن عبيد الله إباحة بيع ذهب بفضة، يُقْبَضُ أَحَدُهُمَا، وَيَتَأَخَّرُ قَبْضُ الْآخَرِ إِلَى أَجَلٍ غَيْرِ مُسَمًّى» اهـ.

قلت: وليس في هذا الذي رُوِيَ عَنْ طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِثْبَاتٌ خِلَافٍ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَغَايَةُ مَا فِيهِ أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَجْهَلُ حُكْمَ الْمَسْأَلَةِ، فَتَصَرَّفَ عَلَى أَصْلِ الْإِبَاحَةِ، حَتَّى وَقَّعَهُ غَيْرُهُ عَلَى الصَّوَابِ فِيهَا. وَالصَّوَابُ: أَنْ مِثْلَ هَذَا الْخَطَأِ الصَّرْفِ الْمَبْنِي عَلَى الْجَهْلِ بِالْدَّلِيلِ لَا يَثْبُتُ بِهِ نِزَاعٌ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا قَدْ يَثْبُتُ عَنْ الْبَعْضِ مِمَّا قَدْ يُصَادِمُ دَلِيلًا أَوْ نَصًّا صَرِيحًا فِي الْمَسْأَلَةِ فَيَتَأَوَّلُهُ، أَوْ يَعَارِضُهُ بِدَلِيلٍ آخَرَ هُوَ أَوْعَى مِنْهُ؛ كَقَوْلِ بَلِيٍّ طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَثَلًا بِتَجْوِيزِ أَكْلِ الْبُرْدِ لِلصَّائِمِ، وَقَوْلِهِ: «إِنَّهُ لَيْسَ طَعَامًا، وَلَا شَرَابًا». وَتَأَوَّلَ قُدَامَةُ بْنُ مَطْعُونٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا كَانُوا إِذَا كَانُوا لَمْ يَكُنُوا﴾ [البقرة: ١٩٣] فِي تَجْوِيزِ شُرْبِ الْخَمْرِ لِمَنْ آمَنَ وَاتَّقَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَهَذَا الَّذِي يُمْكِنُ - عَلَى تَرَاذُلِهِ - أَنْ يُعْتَبَرَ مِثْلُهُ فِي إِثْبَاتِ النَّزَاعِ، وَيُحْكَمُ عَلَى أَنَّهُ خِلَافٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٦٤٦. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَبَعَ الْقَمْحُ بِالْقَمْحِ [نَسِيئَةً] ^(١) (بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ) ^(٢):

حَرَامٌ.

٦٤٧. وَأَنْ يَبَعَ الشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ - كَذَلِكَ نَسِيئَةً: حَرَامٌ.

٦٤٨. وَأَنْ يَبَعَ الْمِلْحُ بِالْمِلْحِ - (كَذَلِكَ) ^(٣) نَسِيئَةً: حَرَامٌ.

٦٤٩. وَأَنْ يَبَعَ الثَّمَرُ بِالثَّمَرِ - كَذَلِكَ نَسِيئَةً: / حَرَامٌ ^(٤).

[١٩١]

٦٥٠. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَبَعَ هَذِهِ الْأَصْنَافُ الْأَرْبَعَةُ بَعْضُهَا بَعْضًا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ [نَسِيئَةً] ^(٥): حَرَامٌ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهَا، وَأَنْ ذَلِكَ كُلُّهُ رِبَاٌ ^(٦).

٦٥١. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ أَصْنَافُ الْقَمْحِ كُلُّهَا نَوْعٌ وَاحِدٌ.

٦٥٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ أَصْنَافُ الشَّعِيرِ كُلُّهَا نَوْعٌ ^(٧) وَاحِدٌ.

٦٥٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ أَصْنَافُ الْمِلْحِ كُلُّهَا نَوْعٌ وَاحِدٌ.

٦٥٤. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ أَصْنَافُ الثَّمَرِ كُلُّهَا نَوْعٌ وَاحِدٌ.

(١) وهي في «ز» و«ق» وفي نقل السبكي أيضاً.

(٢) سقطت من «ز» ق «من» تكملة المجموع «للسبكي أيضاً».

(٣) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً.

(٤) من قوله: «واتفقوا أن يبيع القمح» إلى هنا، نقله السبكي أيضاً في «تكملة المجموع».

(٥) وهي في «ز» و«ق» و«ع».

(٦) قال الزُّمَيْيُّ في «العمدة»: «قلت: دعوى ابن حزم للإجماع على تحريم النساء في هذه الأربعة الأنواع ليس بصحيح؛ مفاهيم أبي حنيفة: أن ذلك لا يحرم فيها، والله أعلم».

(٧) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «صنف».

٦٥٥. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ لَا يَبْتَاعَ بِنْتَانِيزٍ، أَوْ بَدْرَاهِمَ حَالَةً ^(١)، [أَوْ] ^(٢) فِي الذَّمَّةِ، وَغَيْرِ ^(٣) مَقْبُوضَةٍ، أَوْ بِهِمَا، إِلَى أَجَلٍ حُلْدٍ بِالْأَيَّامِ، أَوْ الْأَهْلَةِ ^(٤)، أَوْ السَّاعَاتِ، أَوْ الْأَعْوَامِ الْقَمَرِيَّةِ، مَا لَمْ يَتَطَاوَلَ الْأَجَلُ جَدًّا: (جَائِزٌ) ^(٥)، مَا لَمْ يَكُنِ الْمَبِيعُ (ذَنْبًا) ^(٦) مِمَّا يُؤْكَلُ أَوْ يُشْرَبُ؛ فَإِنْ اِلْتَخَلَفَ فِي جَوَازِ بَيْعِ ذَلِكَ بِالدَّرَاهِمِ وَالذَّنَانِيرِ (إِلَى أَجَلٍ: مَوْجُودٌ، وَأَمَّا حَالًا، فَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ: أَنَّهُ جَائِزٌ) ^(٧).

٦٥٦. وَاخْتَلَفُوا فِيمَا عَدَا الذَّنَانِيرَ وَالذَّرَاهِمَ ^(٨) فِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ.

٦٥٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْأَصْنَافَ الْمَشْتَرَكَةَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا ^(٩) [أَنْفَاءً] ^(١٠)؛ إِذَا بَاعَتْ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَكُلٌّ صِنْفٌ مِنْهَا مَخْضٌ لَا يُخَالِطُهُ شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ نَوْعِهِ - قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ - وَلَا مَعَهُ شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ نَوْعِهِ - قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ - وَيَبِيعُ مُتَمَاثِلِينَ؛ الذَّهَبُ

(١) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «بذنانير أو دراهم حال».

(٢) سقطت من «ز» و«ع» أيضاً.

(٣) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و»: «غير مكدون أو قبلها».

(٤) في «ب»: «أو بالأهلة»، وفي «ز»: «وبالأهلة»، وفي «ع»: «والأهلة».

(٥) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٦) وهي في «ز» أيضاً.

(٧) وقد اختصر العبارة في «ع»؛ لاشتراطه عدم ذكر الاختلاف من الكتاب، فجعلها هكذا:

«... ما لم يتطاول الأجل جدًّا: جائز؛ فإن كان يؤكل، أو يشرب، ويبع ذلك بالدراهم، أو

الذنانير حالًّا: جاز ذلك».

(٨) ولزيادة كليهما للقوسين في «ز» أيضاً باختلاف يسير.

(٩) في «ب» و«ز»: «التي ذكرنا»، وفي «ع»: «المذكورة».

(١٠) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز».

(باللذ هب) (١) والفضة (بالفضة) (٢) وزناً بوزن، ولم يكن حذاً للذنانير (أو الدراهم) (٣) الموازن بها (٤) أكثر عددًا من الآخر، وباقي الأصناف الأربعة كيلاً بكيل، و [كان] (٥) كل ذلك يداً بيد، وتداً فداً كل ذلك ك، ولئن خراه عن حين العقد طرفة عين: فقد أصابا.

٦٥٨. واختلفوا فيما عدا هذه الصفات (٦) التي ذكرنا وصفتنا بها المبيع والبيع، اختلافاً لا سبيل إلى ضبطه (٧) بإجماع جاز.

٦٥٩. واتفقوا أن من ابتاع شيئاً بيعاً صحيحاً بلا خيار، فقبضه بإذن بائعه، ثم عرض فيه عارضاً مضمياً (٨): فهو من مضمية المشتري (٩)، ما لم يكن حيواناً - من قيق أو غيره - أو زرعاً، أو ثماراً، أو بقولاً.

٦٦٠. واتفقوا على أن ما أصاب الرقيق والحيوان بعد أربعة أيام من العيوب كلها، وما أصابه (١٠)

(١) سقطت من «ألف» آ، وهي في «ع».

(٢) سقطت من «ز» أيضاً وهي في «ع».

(٣) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

(٤) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «بهما».

(٥) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز».

(٦) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «لأصناف»، والمثبت أنسب للسياق.

(٧) في «ز»: «لا سبيل إلى ضبطه»، وفي «ب»: «لا سبيل إلى جمعه».

(٨) كذا في جميع النسخ والأصول، وفي «ز»: «ثم عرض فيه عارض بصنيعه»، والمثبت أصح.

(٩) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ع»: «فهو في ضمان المشتري».

(١٠) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «أصاها».

بعد العام (١)، وأيام العهدة (٢) والاستبراء؛ من جنود، أو جذام أو برص: فإنه من المشتري (٣).

٦٦١. واتفقوا على أن الثمار (والزرع) (٤)، إذا سلمت كلها من الجائحة: فقد صح البيع.

٦٦٢. واتفقوا على أن ما أصابهما (٥) بعد ضم المشتري لهما، وإزالتهما عن الشجر والأرض: فإنه منه.

٦٦٣. واتفقوا على أن لبيع بخيار ثلاثة أيام بلياليها: جائز.

٦٦٤. واختلفوا في بيع الثمار بعد ظهورها، وقبل ظهور الطيب فيها، وقبل ظهورها أيضاً: على القطع ولا بد (٦) أو التترك؛ أجاثر أم لا؟

٦٦٥. واختلفوا في بيع الزرع بعد ظهوره، وإمكان قطعه: إذا لم يتيسر على القطع ولا بد أو التترك؛ أجاثر أم لا؟ (٧).

(١) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ع»: «بعد الخيار».

(٢) كذا في جميع النسخ والأصول، وجعلها في «ط»: «العدة»! والمثبت هو الصواب إن شاء الله. وانظر: «مسألة ١٤٢١» من «المحلى».

(٣) كذا في «ب» و«ز»، وفي «ع»: «فإنه من ضمان المشتري».

(٤) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً، وسيأتي في آخر العبارة التي بعدها قوله: «عن الشجر والأرض»، والثمر إنما يختص بالشجر، والزرع يختص بالأرض. فإثبات «الزرع» هنا أولى وأصح إن شاء الله.

(٥) في «ب» و«ز»: «ما أصابها»، ومثله ما سيأتي بعدها: «لهما» و«إزالتهما»، كل ذلك هناك بالافراد؛ لسقوط قوله في العبارة السابقة: «والزرع» كما نبهنا عليه.

(٦) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وتحرفت في «ط» إلى: «ولا بد».

(٧) والزيادة كلها في «ز» أيضاً.

٦٦٦. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَبِيَ ثَمَرُ الثَّمَرَةِ بَعْدَ ظُهُورِ الطَّيِّبِ فِي أَكْثَرِ جَانِبَيْهِ عَلَى الْقَطْعِ.

٦٦٧. وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِهِ عَلَى التَّرْكِ.

٦٦٨. (وَعَلَى^(١)) أَنْ يَبِيَ الثَّمَارُ بَعْدَ ظُهُورِهَا، وَبَعْدَ ظُهُورِ الطَّيِّبِ فِيهَا عَلَى الْقَطْعِ وَلَا بُدَّ جَائِزٌ.

٦٦٩. وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ بَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ ظُهُورِ مَا يَطِيبُ فِيهَا، وَالزَّرْعَ قَبْلَ أَنْ يَنْبَسِ، فَقَالَ الْقَاضِي ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَغَيْرُهُ^(٢): لَا يَجُوزُ الْبَيْتَةُ عَلَى شَرْطِ قَطْعِ، وَلَا عَلَى تَرْكِ.

(١) يَعْنِي: وَاتَّفَقُوا عَلَى.

(٢) قَالَ فِي «الْمَحَلِّ» (٤٢٥/٨): «مَنْ مَعَ بَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهَا جَمْلَةً، لَا بِشَرْطِ الْقَطْعِ وَلَا بِغَيْرِهِ: سَفِيَانُ الثَّوْرِيِّ، وَالْبَيْهَقِيُّ لَيْلَى».

قُلْتُ: لَكِنْ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «الْتِمَهِيدِ» (١٣٦/١٣-١٣٧): «... وَمِنْ هَذَا جَوَازُ بَيْعِ الْقَصِيبِ وَشِبْهِهِ عَلَى الْقَطْعِ، وَهَذَا أَمْرٌ لَمْ يُخْتَلَفْ فِيهِ؛ قَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَارِ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهَا إِلَّا عَلَى الْقَطْعِ، وَكَذَلِكَ الْقَصِيبُ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، وَالثَّوْرِيِّ، وَالْأَوْزَاعِيِّ، وَاللَيْثِ، وَالشَّافِعِيِّ».

وَقَالَ فِي «الْإِسْتِزَارَةِ» (١٠٤/١٩): «وَقَدْ رُوِيَ لُطْهُورِيُّ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ الثَّمَارِ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهَا عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ - اشْتَرَطَ قَطْعَهَا، أَوْ لَمْ يَشْتَرَطْ - وَالْأَوَّلُ أَشْهَرُ عَنْهُمَا: أَنَّهُ جَائِزٌ بَيْعُهَا عَلَى الْقَطْعِ قَبْلَ بُدْوِ صِلَاحِهَا كَالْقَصِيبِ».

قُلْتُ: أَمَّا عَنْ قَوْلِ سَفِيَانٍ، فَفِي «مَسَائِلِ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ» (١٠٧٦/٣): «قَالَ سَفِيَانُ: وَإِذَا بَاعَ زَرْعاً أَخْضَرَ - بَقْلاً أَوْ نَخْلاً فِيهِ طَلْعٌ - فَلَيْسَ عَلَى الْبَائِعِ زَكَاةٌ. قِيلَ لَهُ: فَالَّذِي اشْتَرَاهُ؟ قَالَ: إِنْ أَدْرَكَ حَتَّى يَصِيرَ حَبّاً، أَوْ تَمَرَ، عَلَيْهِ الزَّكَاةُ».

قَالَ أَحْمَدُ: هَذَا الْأَصْلُ مَكْرُوهٌ أَنْ يَبِيَ الثَّمَرُ حَتَّى يَطِيبَ، فَإِذَا بَاعَهُ قَبْلَ أَنْ يَطِيبَ فَسَخَتْهُ».

وَفِي «مَخْتَصَرِ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ» لِلطَّحَاوِيِّ - اخْتِصَارُ الْجِصَّاصِ - (٤٤٧/١): «وَقَالَ =

٦٧٠. وَلَا نَعْلَمُ خِلَافاً فِي جَوَازِ بَيْعِ الثَّمَرَةِ الَّتِي لَمْ تَخْجُ بَعْدَ أَنْ تُقَطَّعَ، وَلَا فِي جَوَازِ بَيْعِ الزَّرْعِ الَّذِي لَمْ يَطْبُ بَعْدَ أَنْ يُحْصَدَ.

٦٧١. وَاتَّفَقُوا أَنْ يَبِيَ ثَمَرُ الزَّرْعِ بَعْدَ ظُهُورِهِ، وَإِمَّا كَانَ قَطْعُهُ إِذَا نَابَسَ عَلَى الْقَطْعِ، وَلَا يُدْتَرَجُ^(٣).

= الثَّوْرِيُّ: إِذَا بَاعَ عَنْهُ أَوْ زَرَعَهُ قَبْلَ أَنْ يُحْصَدَ؛ فَالزَّكَاةُ فِي الثَّمَرِ الْعُشْرُ، أَوْ نِصْفُ الْعُشْرِ، وَإِنْ بَاعَهُ قَصِيباً، فَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ».

قُلْتُ: وَالْقَصِيبُ: مَا اقْتُطِعَ مِنَ الزَّرْعِ وَهُوَ أَخْضَرٌ قَبْلَ أَنْ يَزْهُوَ وَيَنْوُ صِلَاحَهُ لَعْلَفِ الدَّوَابِّ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَلَعَلَّ فِي هَذَيْنِ التَّفْلِيْنِ عَنْ سَفِيَانٍ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ الَّذِي رَجَّحَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنْهُ، فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى صِحَّةِ الْبَيْعِ قَبْلَ بُدْوِ الصِّلَاحِ، لَكِنْ لَيْسَ فِيهِمَا تَعْيِينٌ: هَلْ كَانَ يُصَحِّحُهُ عَلَى شَرْطِ الْقَطْعِ، أَوْ لِتَرْكِ، أَوْ عَلَى عَدَمِهِمَا، أَمْ مَاذَا؟

ثُمَّ وَجَدْتُ فِي «مَخْتَصَرِ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ» (٣٣٦/٢): «وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: لَا يُبَاعُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَارِ حَتَّى يَنْتَلِ صِلَاحُهَا، وَإِنْ شَرَطَ قَطْعَهُ جَازٌ».

سَفِيَانُ رَحِمَهُ اللَّهُ. أَمَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى، فَفِي نَفْسِ الْمَوْضِعِ لِمَخْتَصَرٍ: «وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: لَا خَيْرَ فِي بَيْعِ شَيْءٍ مِنَ الثَّمَرِ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ مِنْ ثَمَارِ النَّخْلِ مِنَ الْقَصِيبِ».

قُلْتُ: وَهَذَا مُجْمَلٌ لَا يُمْكِنُ تَحْصِيلُ الْقَطْعِ مِنْهُ عَلَى مَا عَزَاهُ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ هُنَا، أَوْ فِي «الْمَحَلِّ» مِنْ إِبْطَالِ الْبَيْعِ عَلَى كُلِّ حَالٍ بِشَرْطِ الْقَطْعِ، أَوْ بِشَرْطِ التَّرْدِ، أَوْ بِغَيْرِ اشْتِرَاطِ أَحَدِهِمَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) زَادَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي «خ»: «وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَبِيَ الثَّمَرَةُ بَعْدَ ظُهُورِ الطَّيِّبِ فِي أَكْثَرِهَا: جَائِزٌ عَلَى الْقَطْعِ، وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِهِ عَلَى التَّرْكِ»، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَكَرَّرَ لَمَّا تَقَدَّمَ قَبْلُ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى هَذَا النَّاسِخِ فَكُتِبَ بِجَوَارِهَا: «هَذِهِ مُكَرَّرَةٌ».

(٢) وَالزِّيَادَةُ كُلُّهَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ، مِنَ الْفَقْرَةِ ٦٦٨ إِلَى ٦٧١ سَاقِطَةٌ أَيْضاً مِنْ «ز»!

٦٧٢. وَاتَّفَقُوا أَنْ يَبْعَ مَا ظَهَرَ^(١) مِنَ الْقَثَاءِ، (وَالْخِيَارِ)^(٢)، وَالْبَاذَنْجَانِ، وَمَا قُطِعَ^(٣) مِنَ الْبَصْلِ، وَالْكُرَاثِ، وَالْجَزْرِ، وَاللَّفْتِ، [وَالْجُمَارِ]^(٤)، وَكُلِّ مُغْتَبٍ^(٥) فِي الْأَرْضِ: جَائِزٌ /، إِذَا قُلِعَ^(٦) الْمُغْتَبُ مِنْ ذَلِكَ.

٦٧٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَبْعَ الْحَبَّ إِذَا صُقِيَ^(٧) مِنَ السُّبُلِ، وَصُقِيَ مِنَ التَّنِّينِ، وَيَبْعَ التَّنِّينَ حَيْثُ جَائِزٌ.

٦٧٤. وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِهِ قَبْلَ ذَلِكَ.

٦٧٥. وَاتَّفَقُوا أَنْ الْبَائِعُ إِذَا تَطَوَّعَ لِلْمُشْتَرِي بِتَرْكِ ثَمَرِهِ^(٨) الَّتِي نَضِجَتْ فِي شَجَرِهِ: أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ.

٦٧٦. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ يَبْعَ كُلُّ مَا لَهُ قَشْرٌ وَاحِدٌ يَفْسُدُ إِذَا فَارَقَهُ^(٩): جَائِزٌ فِي قَشْرِهِ^(١٠)؛ كَالْبَيْضِ [وغيره]^(١١).

(١) «ب» و «ز»: «ما قد ظهر».

(٢) سقطت من «و» و «ق» أيضاً، وهي في «ع».

(٣) كذا في «ز» و «ق» و «ع»، وفي «خ» و «ه»: «الْقُلْع»، ولعل المبتدئ هو الصواب؛ لكونه الأنسب للسياق، ولقوله في آخر العقار: «إِذَا قُلِعَ مَغْتَبٌ مِنْ ذَلِكَ».

(٤) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و «ق».

(٥) كذا في جميع النسخ، في «ع»: «مُطْع».

(٦) كذا في «ب» و «ز» أيضاً، وفي «ق» إذا نُقِيَ والمعنى واحد، وفي «ع»: «إِذَا خَفِيَ» أو كلمة نحوها، تصحيف.

(٧) كذا في «ب» و «ع» أيضاً، وفي «ز»: «إِنْ تَرَكَ ثَمَرَهُ»، وفي «ق» مكان قوله: «بِتَرْكِ ثَمَرِهِ»: «بِمَدَّتِهِ»!

(٨) كذا في «ز» و «ع» أيضاً، وفي «ب»: «فَاق» بدون الهاء.

(٩) يعني: جَائِزٌ يَبْعُهُ فِي قَشْرِهِ.

(١٠) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ق»، ومكانها في «ز»: «وَنَحْوَهُ».

٦٧٧. وَاخْتَلَفُوا فِيمَا لَا يَفْسُدُ إِذَا أُزِيلَ قَشْرُهُ كَالزَّرْعِ.

وَأَمَّا الْجَوْزُ وَاللُّوزُ، وَمَا أَشْبَهَهُمَا؛ فَكَالْبَيْضِ فِيمَا ذَكَرْنَا، لَا فَرْقَ.

٦٧٨. وَاتَّفَقُوا أَنْ مَا لَهُ قَشْرَانِ^(١) كَالْجَوْزِ وَاللُّوزِ؛ فَتُرْعَتِ^(٢) الْقَشْرَةُ الْعُلْيَا: أَنْ يَبْعَهُ حَيْثُ جَائِزٌ.

٦٧٩. وَاخْتَلَفُوا فِيهِ قَبْلَ نَزْعِهَا.

٦٨٠. وَاتَّفَقُوا أَنْ يَبْعَ اللَّوْىَ فِي دَاخِلِ الثَّمَرِ مَعَ الثَّمَرِ: جَائِزٌ.

٦٨١. (وَإِنْ تَلَفُوا)^(٣) فِي جَوَازِ يُلْقَمُ بِالثَّمَرِ إِذَا نَزَعَ نَوَاهُمَا، أَوْ نَوَى أَحَدُهُمَا.

٦٨٢. وَاخْتَلَفُوا فِي ابْتِيعِاعِ الَّتِي قَدْ ظَهَرَ حَمْلُهَا^(٤) - وَتَيَقَّنَ أَوَّلُهَا يَتَيَقَّنُ - مِنَ النِّسَاءِ وَسَائِرِ الْحَيَوَانِ، فَاشْتَرَطَ الْمُشْتَرِي حَمْلَهَا لِنَفْسِهِ؛ أَجَائِزٌ (أَمْ لَا)^(٥)؟ وَ(هَلْ) يَكُونُ لَهُ حَيْثُذُ أَمْ لَا؟

٦٨٣. (وَاتَّفَقُوا أَنْ مَنْ بَاعَ شَجَرَ نَخْلٍ فِيهِ تَمَرٌ ظَاهِرٌ - طَابَ أَوْ لَمْ يَطْبُ - فَاشْتَرَطَهُ^(٦) الْمُبْتَاعُ: فَهُوَ لَهُ)^(٧).

(١) كذا في «ز» و «ع» أيضاً، وفي «ب» و «ق»: «قَشْرَتَانِ».

(٢) كذا في «ز» و «ق» و «ع» أيضاً، وفي «ف» و «ع»: «ط» إلى ما أُنْبِتَتْ هُنَا.

(٣) وهي في «ز» أيضاً.

(٤) في «ب» و «ق»: «و»؛ وَاخْتَلَفُوا فِي بَيْعِ الْحَامِلِ الَّتِي قَدْ ظَهَرَ حَمْلُهَا.

(٥) سقطت من «ز» أيضاً.

(٦) سقطت من «ز» أيضاً.

(٧) في «خ»: «فَاشْتَرَطَ» بغير هاء.

(٨) سقطت من «ز» أيضاً، وهي كلها في «ع».

٦٨٤. واختلفوا في سائر الشجر إذا ابتاعها المرء وفيها ثمر ظاهر لم يطب أو طاب، أو أرضاً فيها زرع ظاهر طاب أو لم يطب، أو طاب بعضه: هل يكون الثمر والزرع إن اشترطه له؟^(١) (أم لا يجوز أن يشترطه أطلاً؟) واختلفوا فيه: للبائع هو أم^(٢) للمبتاع إن لم يشترطه المبتاع^(٣)؟

٦٨٥. (واختلفوا أن اشتراط المشتري للثمرة^(٤) في النخل مع الأصول: جائز).

٦٨٦. واختلفوا في اشتراط الزرع مع الأرض: جائز أم لا؟

٦٨٧. واتفقوا أن بيع الثمرة التي فيها إذا طابت، وأن بيع الأرض مع الزرع الذي فيها إذا يبس: جائز^(٥) كل ذلك باسم البيع^(٦).

٦٨٨. واتفقوا على أن بيع أحرار بني آدم في غير التمليس: لا يجوز.

٦٨٩. واتفقوا على أن بيع الحيوان المتملك، ما لم يكن كلباً، أو ستوراً، أو نحلاً، أو ما لا يتفّع به: جائز.

(١) جاءت هذه العبارة في «ب» و«ز» هكذا: «واختلفوا فيمن باع شجرة فيه ثمر ظاهر، وأرضاً فيها زرع ظاهر، قد طاب كل ذلك، أو لم يطب منه شيء، أو طاب بعضه، ولم يطب بعضه: لمن الثمر والزرع إن اشترطه المبتاع: أهله أم لا؟».

(٢) هنا في «ب» زيادة: «هو».

(٣) من قوله: «أم لا يجوز أن يشترطه» إلى هنا ساقط من «ز».

(٤) في «ع»: «شجرة».

(٥) في «خ»: «جاء».

(٦) والزيادة كلها بين القوسين ساقطة من «ز» أيضاً، وهي في «ع» إلى قوله: «... إذا يبس: جائز»، علما قوله: «واختلفوا في اشتراط الزرع مع الأرض: أجاز أم لا؟»؛ لا اشتراط الرمي عدم ذكر الخلاف من الكتاب كما تقدم.

٦٩٠. واختلفوا فيمن باع ثمر^(١) نخله، واستثنى مكيلاً، أو عدداً، أو ثمر نخل، أو نخلة بعينها: أجاز ذلك أم لا؟

روينا عن ابن عمر^(٢) كراهية استثناء ثمر نخل بعينه.

٦٩١. واتفقوا على أن من باع نقداً وأشهد بيته عدل^(٣) - كما قد منا - أو باع، أو أقرض إلى أجل وأشهد كذلك، وكتب بذلك وثيقة: أنه قد أدى ما^(٤) عليه^(٥).

٦٩٢. واتفقوا على أنه إن باع، أو أقرض إلى أجل، أو نقداً، ولم يشهد، ولا كتب: أن البيع والقرض صحيحان^(٦).

(١) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «ثمرة».

(٢) أخرجه عنه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٧/٦)، ومن طريقه المصنف في «المحلى» (٤٣٣/٨)، وذكر هناك آثاراً أخرى عنه رضي الله عنه مما عارض بها المالكية هذا المروي عنه في كراهية الثبنا، ورد عليهم في معارضتهم تلك؛ فانظره هناك للفائدة. وانظر أيضاً: «الاستذكار» لابن عبد البر (١٣٤/١٩-١٣٥).

(٣) كذا في «ز» و«ق» و«ع»، وفي «ب»: «بيته عدل» بزيادة باء، وفي «ع»: «بيته عدالة».

(٤) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «أداهما» وهو تصحيف.

(٥) هكذا سياق العبارة في جميع النسخ، وجاءت في «ق» هكذا: «واتفقوا أن من باع نقداً، وأشهد بيته عدل، أو باع بتأخير، وأشهد بيته عدل كذلك، وكتب به وثيقة: أنه قد أدى ما عليه». وقوله هنا: «بتأخير» يغني عنه ما جاء في النسخ من قوله: «إلى أجل»، والبيع إلى أجل هو البيع بتأخير. ولعل ابن القطان رحمه الله أراد تجريد العبارة مما يتعلق بعقد القرض من العبارة، فجعلها بهذا السياق. والله أعلم.

(٦) قال الرزيمي في «العمدة»: «قلت: دعوى ابن حزم الإجماع على صحة القرض مؤجلاً في هذه الصورة والتي قبلها: غير صحيح بل المجوز له مال لا غير، ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد: أنه لا يجوز، وقد سَمَّ ابن حزم المسألة فيما بعد =

٦٩٣. وإنما اختلفوا: أيعصى^(١) بترك الإشهاد والكتاب^(٢) أم لا؟

٦٩٤. واتفقوا أن لا يتبايع بدنانير، أو دراهم، أو أعيان عروض^(٣) مُحَضَّرَةٍ^(٤) - كل ذلك يداً بيد^(٥) - إذا كان الثمن من غير جنس المتبايع^(٦): جائز.

٦٩٥. واتفقوا على أن من اشترى شيئاً وليس له ثمن بغيره^(٨) فيه، ولا اشترط المشتري سلامته، ولا اشترط أن لا خلاف، ولا بيع منه براءة فوجد فيه عيباً كان به عند البائع، وكان ذلك العيب يمكن البائع معرفته^(٩)، وكان يحط من الثمن^(١٠) خطأ لا تغلق الناس بمثله في مثل ذلك المبيع، في ذلك

= ذلك بقليل: [بالخلاف]، وهو الصواب إن شاء الله تعالى، والله أعلم. اهـ.
قلت: انظر ما سيأتي (فقرة ٧٦٢) من كتاب القرض، واستللك الرمي على المصنف هناك، والتعليق عليه.

(١) كذا في «ب» و«ز»، وفي «ح»: «أ يقضي»، وهو تصحيح.

(٢) كذا في «ز» أيضاً «الكتاب»، وفي «ب»: «الكتب»، وكلاهما صحيح، والكتب كالكتابة؛ يقال: كتبت الكتاب كتبه كثيراً وكتابةً.

(٣) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق»: «أو أعيان أو عروض».

(٤) في «ب»: «محضر»، وفي «ز»: «محضر»، وفي «ق»: «يحضر».

(٥) في «ع»: «... أو دراهم بطرفين حاضرة».

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «يداً بيداً».

(٧) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «المبيع»، وفي «ز» و«ق»: «المتاع».

(٨) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» و«ع»: «بعينه».

(٩) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ز»: «علمه»، وفي «ب»: «عمله».

(١٠) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «من العمل»!

الوقت^(١) - يعني: وقت عقد البيع - ولم تنف^(٢) عين المبيع، ولا بعضها، ولا تغير اسمه، ولا تغير سوقه، ولا خرج عن ملك المشتري كله، ولا بعضه، ولا أخذت المشتري فيه شيئاً - لا وطناً ولا غيره - ولا ارتفع ذلك العيب، وكان المشتري قد نقد فيه جميع الثمن: فإن للمشتري أن يردّه، ويأخذ ما أعطى من الثمن، وأن له أن يمسك إذا أحب.

٦٩٦. واختلفوا فيما عدا كل ما^(٣) ذكرنا بما لا سبيل / إلى ضبطه بإجماع^(٤) جاز^(٥).

٦٩٧. واختلفوا: هل الغلة المأخوذة مما ذكرنا للمشتري ردّاً أو أمسك؟ أم يردّها مع ما ردّ؟

٦٩٨. واتفقوا أنه إذا بين له البائع عيب فيه^(٥)، وحدّ^(٦) مقداره، ووقفه عليه - إن كان في جسم المبيع - فرضي بذلك المشتري: أنه قد لزمه، ولا ردّ له بذلك العيب.

٦٩٩. واتفقوا على أن كل شرط وقع بعد تمام البيعة لا يضر البيع شيئاً.

٧٠٠. واختلفوا في جواز الشرط وبطلانه، وفي البيع إذا اشترط الشرط قبله أو معه؛ أيجوز البيع أم يبطل؟

(١) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «في مثل ذلك الوقت».

(٢) كذا في «ب» و«ع»، وفي «خ» و«ز»: «يتلف».

(٣) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «من».

(٤) في «ب»: «ضمّ إجماع جاز فيه»، وفي «ز»: «ضبط إجماع جاز فيه».

(٥) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ع»: «العيب فيه».

(٦) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» و«ج»، وفي «ع»: «وجد»، والمثبت أصح إن شاء الله.

٧٠١. واختلّفوا في بيع الأرض وفيها خضرًا واتّفقوا على أن لا يشتري تلك الخضرًا لنفسه: أجاب: أم لا؟

٧٠٢. واتّفقوا على أنه إن لم يشترطها: فإنها للبائع.

٧٠٣. واتّفقوا على أن من أقال^(٢) بعد القبض^(٣) بلا زيادة يأخذها، ولا حطّية يحطّها: أن ذلك جائز^(٤).

(١) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز» و«ع» «معينة»، والمثبت أصح. وانظر: (مسألة ١٤٢٦) من «المحلى».

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «قال»، وهو خطأ، وفي «ع»: «وعلى أن الإقالة».

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «بعد النقد»، وفي «ع»: «بعد نقد الثمن».

(٤) فائدة: قال في «المحلى» (مسألة ١٥٠٩): «لأن ما دعواهم الإجماع على جواز الإقالة في

السلم قبل القبض فباطل، وإقدام على الدعوى على الأمانة، وما وقع الإجماع قط على جواز السلم، فكيف على الإقالة فيه؟! وقد رُوينا عن عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن عمر، والحسن بن سعيد، وشريح، والشعبي، والنخعي، وابن المسيب، وعبد الله بن مَعْقِل، وطاوس، ومحمد بن علي بن الحسن، وأبي سلمة بن عبد الرحمن، ومجاهد، وسعيد بن جبير، والله وسألم أبا عبد الله بن محمد، وعمر بن الخطاب، وأخي أُم المؤمنين جُثَيْرَة: أنهم منعوا من أخذ بعض السلم، والإقالة في بعضه؛ فأين الإجماع؟! فليت شعري هل منعوا الصلابة أو لهم عن آخرهم حتى أيقنوا بأنهم أجمعوا على ذلك؟ أم تقرّوا جميع علماء التابعين من أقصى خراسان إلى الأندلس فما بين ذلك كذلك؟ ثم لو صح لهم هذا - وهو لا يصح أبداً - فما يختلف مسلمان في أن من الجن قوماً صَحِبُوا رسول الله ﷺ، وآمنوا به، ومن أنكر هذا فهو كافر لتكذيبه القرآن، فلا وَلئك الجن من الحق، ووجوب التعظيم مِنَّا، ومن منزلة العلم والدين ما لسائر الصحابة رضي الله عنهم، هذا ما لا شك فيه عند مسلم، فمن له بإجماعهم على ذلك؟ أو رجم الله أحمد بن حنبل، فلقد صدق إذ يقول: من يدعي إلا جماع فقد كذب ما يُدره لعل الناس اختلافوا، لكن ليقل: لا أعلم خلافاً، هذه أخبار المرسي والأصم. قال أبو محمد: لا تحل دعوى =

٧٠٤. واختلّفوا في بيع اللبون [من] الحيوان، واشترط^(١) المشتري اللبن الذي في ضرعها^(٢): أجاب: أم لا؟

٧٠٥. واتّفقوا على أن بيع العبد والأمة ولهما مال، واشترط المشتري مالهما، وكان المال معروف القدر عند البائع والمشتري، ولم يكن فيه ما يقع فيه ربا في البيع: فذلك^(٤) جائز.

٧٠٦. واتّفقوا على أنه إن لم يشترط المشتري: فإنه للبائع، حاشا ما عليهما من اللباس، وما زنت به الجارية في الخمر فيه موجود^(٥).

رُوي عن ابن عمر: أنه للمشتري كله إلا أن يشترط البائع، وهو (أيضاً) قول الحسن البصري، والنخعي^(٦).

الإجماع إلا في موضعين: أحدهما: ما يُقن أن جميع الصحابة رضي الله عنهم عزّوه بنقل صحيح عنهم وأقرّوا به. والثاني: ما يكون من خالفه كافراً، خارجاً عن الإسلام؛ كشهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وصيام رمضان، وحج البيت، والإيمان بالقرآن، والصلوات الخمس، وجملة الزكاة، والطهارة للصلاة، ومن الجنبية، وتحريم الميتة والخنزير والدم، وما كان من هذا الصنف فقط. اهـ.

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ز» وأيضاً «ب»: «اشترط».

(٣) في «ب» و«ز»: «ضرعها» بالإنفراد.

(٤) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق» و«ع»: «أن ذلك».

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «فالاختلاف فيه موجود»، وفي «ق»: «فلا خلاف فيه»!

(٦) حكاه عنهم جميعاً ابن المنذر في «الأوسط» (٣٢٩/١٠)، وزاد عليهم شريحاً بعد أن كان ذكر أنه قضى بأنه للبائع إلا أن يشترطه المبتاع؛ كقول جمهور أهل العلم - قال: «وروي ذلك عن الشعبي».

وأوجب مالك^(١) على البائع كسوة ما.

٧٠٧. وكل ما ذكرنا في هذا الكتاب من الاشتراط؛ فإنهم اختلفوا؛ أذلك^(٢) الا اشتراط بحكم البيع يكون أم لا؟ وهل تكون للمشتري حصته^(٣) من الثمن أم لا؟ اختلفوا فلا سبيل إلى إجماع جاز فيه.

٧٠٨. واتفقوا على أن أشرك، أو ولي على حكم ابتداء البيوع^(٤)؛ فقد أصاب.

٧٠٩. واتفقوا على أن البيع لا يجوز إلا بثمن.

٧١٠. واتفقوا على أن البيع الصحيح إذا وقع في غير المسجد: جائز.

٧١١. واتفقوا على أن البيع الصحيح إذا سلم من النجس: حلال^(٥).

٧١٢. واتفقوا على أن بيع الحاضر للحاضر، والبادي للبادي: جائز.

٧١٣. واتفقوا على أن البيع الصحيح إذا وقع في الأسواق، وعلى (غير)^(٦) سبيل التلقي: فهو جائز^(٧).

(١) قال في «المحلى» (٤٢٨/٨): «ولا يحل بيع عند أو مله على أن يعطيهما البائع كسوة قلت أو كثر... وقل مالك: يُجبر على كسوة مثلها للشاء إن بيعت في الشتاء، وعلى كسوة مثلها في الصيف إن بيعت في الصيف: كسوة تجوز الصلاة في مثلها» اهـ.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «ذلك» بدون همزة الاستفهام، وفي «ط»: «أن ذلك».

(٣) في «ب» و«ز»: «حصه».

(٤) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «البيع» بالإفواء، وقد كانت كذلك في «خ» فزرب عليها، وأثبتها هكذا.

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «جاز».

(٦) وهي في «ع».

(٧) هذه العبارة ساقطة كلها من «ز».

٧١٤. واتفقوا على أن الحكرة المضرة بالناس غير جائزة.

٧١٥. واتفقوا على أن العبد البالغ، العاقل، لمأذون له في التجارة: جائز^(١) أن يبيع ويشترى فيما أذن له فيه مؤلاًه.

٧١٦. واتفقوا على أن للسيد أن ينزع^(٢) مال عبده، أو أمته اللذين له بيعهما.

٧١٧. واتفقوا على أن الرباحرا مفسوخ^(٣).

٧١٨. واختلفوا في بيعتين في بيععة.

٧١٩. واختلفوا في بيع الغرر، وفي بيع^(٤) المغصوب، والابق، والشارد - أي شيء كان مما قد ملك قبل ذلك - وفي بيع المجهول، وإلى أجل مجهول، وفي المبيع بشرط: أيجوز كل ذلك أم لا؟

٧٢٠. واتفقوا أن من باع سلعة ملكها بعد أن قبضها^(٥)، ونقلها عن مكانها، وكالها - إن كانت مما تُكال - فإن ذلك جائز.

٧٢١. واتفقوا على أن من اشترى داراً؛ فإن البنيان كله والقاعة داخل كل ذلك في البيع، حاشا الظلة؛ وهي: السقيفة المعلقة من حائط الدار من خارج، وحاشا الساباط^(٦)، وحاشا الجناح؛ وهو: التابوت والسطح الخارج من الدار

(١) في «ب» و«ز» و«ق»: «جائز له».

(٢) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب» و«ق»: «ينزع».

(٣) لفظة «مفسوخ» سقطت من «ط» هي «ب» و«ز» و«ع» أيضاً.

(٤) هنا في «ب» و«ز» زيادة: «الشيء».

(٥) في «ز»: «قبل أن قبضها» أو هو خطأ ظاهر.

(٦) الساباط: هو الممر المسقوف بين المبنىين، وأدخل مبنى كبير.

والرَّوْشُنُ^(١)، وحاشا مَسِيلَ الماء؛ فإنهم اختلفوه ميله.

٧٢٢. (وَاتَّقُوا أَنْ الْفُرْقَةَ بَيْنَ ذَوِي الْأَرْحَامِ غَيْرِ الْمُحَرَّمَةِ مِنَ الرَّقِيقِ: جَائِزَةٌ)^(٢).

٧٢٣. تَقْفُوا عَلَى أَنْ التَّفْرِقَةَ^(٣) بَيْنَ ذَوِي الْأَرْحَامِ الْمُحَرَّمَةِ، إِذَا كَانُوا كُلُّهُمْ بِالْغَيْنِ، عَاقِلِينَ^(٤)، أَصِحَّحًا^(٥)، غَيْرَ رَمْنَى: جَائِزَةٌ.

٧٢٤. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مَا تَظَالَمَ فِيهِ الْحَرَبِيُّونَ (فِي مَا)^(٦) بَيْنَهُمْ: أَنْ شِرَاءَهُ مِنْهُمْ حَلَالٌ /، وَقَبُولُ هَبْتِهِ^(٧) مِنْهُمْ كَذَلِكَ.

٧٢٥. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ مُبَايَعَةَ^(٨) أَهْلِ الذِّمَّةِ فِي مَا بَيْنَهُمْ^(٩)، وَفِي مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، مَا لَمْ يَكُنْ رَقِيقَهُمْ، أَوْ عَقَارَهُمْ، أَوْ مَا جَرَتْ عَلَيْهِ سِهَامُ^(١٠) لِلْمُسْلِمِينَ مِنَ السَّنِيِّ، إِذَا وَقَعَ عَلَى حُكْمٍ مَا يَجِلُّ وَيُحْرَمُ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ عَلَيْنَا؛ [فَإِنَّهُ]^(١١) جَائِزٌ.

(١) الرَّوْشُنُ: تفسير للجناح أيضاً.

(٢) وهي في «ق» كلها، وفي «ل» أيضاً عدا قوله: «من الرقيق».

(٣) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب» «الفرقة».

(٤) في «ب» و«ز» و«ق»: «عقلاء»، وسقطت من «ع».

(٥) سقطت من «ق» أيضاً، أو هي في «ز» و«ع».

(٦) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب»: «وقبوله» وفي «ل»: «قبول بيته» وكلاهما تصحيف من المثبت، وفي «ع» مكان قوله «وقبول هبته»: «وانتهابه».

(٧) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «مبالغة» وهو تصحيف، وأصلها في «ط» إلى ما هنا.

(٨) سقطت من «و» و«ق» أيضاً، وهي في «ع».

(٩) كذا في «ز» و«ع» و«ب» أيضاً، وفي «ب»: «بسهم».

(١٠) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق».

٧٢٦. وَاخْتَلَفُوا (فِي مَا)^(١) إِذَا وَقَعَ بِخِلَافِ ذَلِكَ.

٧٢٧. وَاتَّقُوا أَنْ يَبِيعَ الْمَرْءُ عَقَارَهُ مِنَ الدُّورِ^(٢)، وَالْحَوْلِ بَيْتَهُ لَمْ يَكُنِ الْعَقَارُ بِمَكَّةَ: جَائِزٌ^(٣).

٧٢٨. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ يَبِيعَ (الْمَرْءُ)^(٤) عَقَارَهُ مِنَ الْمَزَارِعِ، وَالْحَوْلِ يُطِ غير المُشَاعَةِ: جَائِزٌ، مَا لَمْ يَكُنْ أَرْضَ عُنُودٍ غَيْرِ^(٥) مَقْسُومَةٍ^(٦).

* * *

(١) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً.

(٢) زاد في «ب»: «والحوال» وليس في شيء من سائر النسخ والأصول، وذكره لها في العبارة التالية مغني عن ذكرها هنا.

(٣) كذا في «ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «فهو جائز»، وفي «ز»: «فإنه جائز».

(٤) وهي في «و» أيضاً.

(٥) كذا في «ز» أيضاً، وبعدها في «ب»: «أرض».

(٦) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ»: «مفسوخة» وهو تصحيف، وفي «ع» «مقسومة» لكن بدون لفظة «غير» قبلها.

٣٨- الشفعة

٧٢٩. لا إجماع فيها^(١)، لا يَرَوْنَ مَالاً يَرُونَ بَيْعَ الشَّقْصِ المَشَاعِ مِنَ الدُّورِ، ولا مِنَ الأَرْضِينَ، ولا مِنَ جميع العقارِ.

- وقومٌ يَرُونَ الشَّفْعَةَ في المَقْسُومِ مِنْ كُلِّ لُطْبِيعِ أَهْلِ المَدِينَةِ فَمَنْ دُونَهُمْ إِلَى الجَارِ المَلَا صِيقَ.

- وقومٌ يَرُونَ بَيْعَ الشَّقْصِ المَشَاعِ، ولا يَرُونَ الشَّفْعَةَ في المَقْسُومِ أصلاً.

- وقومٌ يَرُونَ الشَّفْعَةَ فيمَا بَيْعَ مِنْهُ شَقْصٌ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مُشْتَرَكٍ فِيهِ؛ مِنْ رَقِيقٍ، أَوْ ثِيَابٍ، أَوْ أَرْضٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ.

- وقومٌ يُرَوْنَ ذَلِكَ فِي بَعْضِ ذَلِكَ دُونَ بَعْضٍ.

- وقومٌ لا يَرُونَهُ إِلَّا فِي الأَرْضِ^(٣) خَاصَّةً مَعَ مَا فِيهَا مِنْ مَبْنِئٍ، أَوْ أَصْلٍ، إِذَا بَيْعَ مَعَ الأَرْضِ، وَإِلَّا فَلَا.

[ولا]^(٤) سَبِيلَ إِلَى (تَأْلِيفِ)^(٥) الإِجْمَاعِ^(٦) فيمَا هَذِهِ سَبِيلُهُ.

- (١) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قَالَ ابْنُ حَزْمٍ لَا إِجْمَاعَ فِي هَذَا الْبَابِ. وَهُوَ كَمَا قَالَ أَهْلُ».
- (٢) كَذَا فِي «أَيْضاً»، وَفِي «ب»: «لَا يَرُونَ».
- (٣) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «أَرْضٍ» بَغِيرِ الأَلْفِ وَاللَّامِ.
- (٤) وَهِيَ «ز» أَيْضاً. (٥) وَهِيَ «ز» أَيْضاً.
- (٦) فِي «ب» وَ«إِجْمَاعٍ» بَغِيرِ أَلْفٍ وَلامٍ.

٣٩- الشركة

٧٣٠. اتَّفَقُوا أَنْ الشَّرِكَةَ إِذَا أُخْرِجَ كُلُّ وَاحِدٍ لِمُتَرَكِّبِ^(١)، أَوْ الشُّرَكَاءِ، دِرَاهِمٌ مِثْلَةٌ فِي الصَّفَةِ وَالْوِزَنِ، (أَوْ دَنَانِيرٌ مِثْلَةٌ فِي الضَّرْبِ وَالْوِزَنِ)^(٢)، وَخَلَطُوا كُلَّ ذَلِكَ خَلْطاً أَلَا يَتَمَيَّزُ بِمَا أُخْرِجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ، أَوْ مِنْهُمَا^(٣)؛ فَإِنَّهَا شَرِكَةٌ صَحِيحَةٌ فِيمَا خَلَطُوهُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى السَّوَاءِ بَيْنَهُمْ.

٧٣١. وَاتَّفَقُوا أَنْ لَهُمَا، [أَوْ لَهُمْ]^(٤) التَّجَاوُبُ^(٥) أَخْرَجَهُ مِنْ ذَلِكَ، وَأَنَّ الرِّبْحَ بَيْنَهُمْ^(٦) عَلَى السَّوَاءِ، وَالْخَسْرَةَ بَيْنَهُمْ^(٧) عَلَى السَّوَاءِ.

٧٣٢. وَأَجْمَعُوا أَنَّ الشَّرِكَةَ - كَمَا ذَكَرْنَا - بَغِيرِ ذِكْرِ أَجَلٍ: جَائِزَةٌ.

٧٣٣. وَاتَّفَقُوا أَنْ مَنْ أَرَادَ مِنْهُمْ الْإِنْفِصَالَ بَعْدَ بَيْعِ السَّلْعِ، وَحُصُولِ الثَّمَنِ: فَإِنَّ ذَلِكَ لَهُ.

- (١) فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»: «الشَّرِيكِينَ».
- (٢) سَقَطَتْ مِنْ «أَيْضاً»، وَفِي «ع»: «أَوْ دَنَانِيرٌ مِثْلَةٌ فِي ذَلِكَ وَفِي الصَّرْفِ»، وَهُوَ مِنْ تَصَرُّفِ الرَّيْمِيِّ.
- (٣) وَهِيَ فِي «أَيْضاً»، وَفِي «ع»: «مِنْهُمَا» فَقَطْ.
- (٤) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً.
- (٥) فِي «ب»: «فِيمَا».
- (٦) كَذَا فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «ع»: «بَيْنَهُمَا»؛ لِسُقُوطِ قَوْلِهِ: «أَوْ لَهُمْ» فِي أَوَّلِ الْعِبَارَةِ، كَمَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ.
- (٧) كَذَا فِي «ب» وَ«ع»، وَفِي «أَيْضاً»: «بَيْنَهُمَا».

٧٣٤. وَاتَّفَقُوا أَنْ مَنْ بَاعَ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ (الْمَالِ بِ) ^(١) مَا لَا يَتَغَابَرُ لِنَاسٍ بِمِثْلِهِ، أَوْ اشْتَرَى كَذَلِكَ مَا لَا غَيْبَ (فِيهِ) ^(٢) إِذَا تَرَاضَوْا ^(٣) بِالتَّجَارَةِ فِيهِ: [فَإِنَّهُ] ^(٤) جَائِزٌ لَا زِمَ لْجَمِيعِهِمْ.

٧٣٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الشَّرِيكَ - كَمَا ذَكَرْنَا ^(٥) - مُتَمَادِيَةٌ ^(٦) عَلَيْهِمْ كُلُّهُمْ، مَا لَمْ يَنْسَخْهَا ^(٧) وَاحِدٌ مِنْهُمْ، وَأَمَّا مِنْهُمَا، أَوْ كِلَاهُمَا، وَمَا لَمْ يَمُتْ أَحَدُهُمَا، أَوْ كِلَاهُمَا، أَوْ كُلُّهُمْ.

٧٣٦. وَاتَّفَقُوا أَنْ وَطْءَ الْأُمَةِ الْمُشْتَرَكَةِ لَا يَحِلُّ ^(٨) لِأَحَدٍ مِنْهُمْ، وَلَا لْجَمِيعِهِمْ، (وَلَا) ^(٩) التَّلَذُّذُ مِنْهَا ^(١٠)، وَلَا رُؤْيَا عَوْرَتِهَا.

* * *

(١) وهي في «و» و«ق» «ع» أيضاً.

(٢) وهي في «و» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «تواصوا».

(٤) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٥) هنا في «ب» و«ز» و«ق» زيادة: «فإنها».

(٦) كذا في جميع النسخ في «ع» متعادلة وهو تصحيف.

(٧) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً وفي «ب»: «ما لم يقسمها».

(٨) كذا في «ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب» و«و»: «لا تحل».

(٩) سقطت من «ق» أيضاً وهي في «ز» و«ع».

(١٠) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» و«ق» و«ع»: «بها».

٤٠ - القراض

٧٣٧. [قال أبو محمد علي بن أحمد رضوان الله عليه] ^(١): كل أبواب الفقه فَلَيْسَ ^(٢) مِنْهَا بَابٌ إِلَّا وَلَهُ أَصْلٌ فِي الْقُرْآنِ أَوْ لِسُنَّةِ نَعْلَمُهُ وَلِلَّهِ الْحَمْدُ، حَاشَا الْقِرَاضَ؛ فَمَا وَجَدْنَا لَهُ أَصْلًا فِيهِمَا الْبَيْتَةَ، وَلَكِنَّهُ إِجْمَاعٌ صَحِيحٌ مُجَرَّدٌ، وَالَّذِي نَقَطُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ ^(٣) كَانَ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ [وَعِلْمُهُ] ^(٤) فَأَقَرَّه، وَلَوْلَا ذَلِكَ مَا جَازَ.

٧٣٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْقِرَاضَ بِالْذَّنَانِيرِ وَالْذَّرَاهِمِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الْمَسْكُوكَةِ، الْجَارِيَةِ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ: جَائِزٌ.

٧٣٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّ إِجْرَاءَ ^(٥) الَّذِي لَهُ الْمَالُ لِلْعَامِلِ جُزْءٌ أَمَّنْ سَوِيًّا مُسَمًّى؛ كَعَشْرِ، أَوْ نِصْفٍ، أَوْ ثَلَاثَةِ أَرْبَاعٍ، أَوْ جُزْءٍ ^(٦).....

(١) في «ز»: قال أبو محمد رحمه الله.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» و«ع»: «ليس» بغير فاء.

(٣) في «ب» و«ز»: «فقه».

(٤) سقطت من «ز» و«ع» أيضاً.

(٥) كذا في «ب»، وتصحفت هناك إلى: «إجزاء»، وفي «ز»: «أجر»، وفي «ع»: «واتفقوا أنه إن أجرى»، وفي «ع»: «وعلى أن رتب المال إذا أجرى»، والمثبت أن نسب لقوله في آخر العبارة: «جائز».

(٦) كذا في «ب»، وفي «ع» «جزء» بالجر عطفاً على قوله: «عشر»، والصواب ما في «ب» عطفاً على «جزء أ» في قوله: «جزء أ منسوباً مُسَمًّى».

من ألف (جزء) (١) أو أقل، أو أكثر: جائز.

٧٤٠. (واتفقوا أن القراض إلى غير أجل: جائز).

٧٤١. (واتفقوا أن القراض السليم (٢) من الشروط: جائز) (٣).

٧٤٢. (واتفقوا أن أكل واحد منهما في البواض، إذا تم البيع وحصل الثمن كله: أن يترك الثمادي في القراض نالماً، شاء الآخر (٤) لم أبى).

٧٤٣. (واتفقوا أن العامل باق على قراضه / ما لم يموت هو، أو يموت مقارضة، أو ينزّل للعمل، أو يتدلرب (٥) المال غير (٦) القواضي).

٧٤٤. (واتفقوا أن القراض إذا لم يشتط فيه أحدهما درهم (٨) لنفسه فأقل أو أكثر، ولا فلساً فصاعداً ولا لغيرهما، ولا اشترط أحدهما لنفسه نفقة (٩)، ولا غير ذلك، ولا من شيء من الأشياء (١٠)، لا من (ذلك) (١١) المال، ولا من

(١) سقطت من «ز» أيضاً وهي في «ع».

(٢) في «ق»: «إن سليم».

(٣) والزيادة بين القوسين كلها في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٤) كذا في «ب» أيضاً وسقطت من «ز» و«ط» ولعله لظنهما أنها مكررة.

(٥) في «ع»: «واقفه الآخر».

(٦) كذا في «ب» و«و» و«ع»، وفي «خ» كلمتان غير هاتين لم أستطع قراءتهما.

(٧) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب» و«ع» عن «».

(٨) كذا في «ز» و«ع» و«ط» وفي «خ»: «دراهم»، وفي «ب» «درهم».

(٩) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «بقصه» أو كلمة نحوها.

(١٠) في «ب» و«ز»: «ولا شيء لغيره»، وقوله: «من شيء» سقط من «ط».

(١١) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

غيره، ولا شرطاً (١) ذلك لغيرهما، ولا شرط أحدهما للآخر ربح دراهم من المال معلومة، ولا ربح دنائير منه معلومة، ولا شرطاً (٢) لغيرهما جزءاً من الربح، وسميما (٣) يقع لكل واحد منهما من الربح، ولم يذكر أماً للواحد، وسكتا عما للثاني (٤): فهو قراض صحيح.

إلا أننا رؤينا عن ربيعة (٥): لو اشترط العامل الثقة والكسوة لم يجز القراض. وقد أبطله غيره بهذا الشرط، وهو قول الشافعي (٦) وأصحاب الظاهر (٧).

٧٤٥. (واتفقوا أن القراض - كما ذكرنا - في التجارة المطلقة: جائز).

٧٤٦. (واتفقوا على جواز التجارة حينئذ في الحضر).

٧٤٧. (واتفقوا أن صاحب المال إن أمر العامل (٨) ألا يسافر بماله: فذلك جائز، ولازم للعامل، وأنه إن خالف فهو متعدي).

(١) كذا في «ب»، وفي «خ» و«و» و«ع»: «ولا شرط بالافراد، ولعلها شرط بالبناء للمجهول».

(٢) كذا في «ز»، وفي «خ»: «ولا اشترط»، وفي «ب» و«ع»: «ولا شرط» ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٣) كذا في «ب» و«ع»، وفي «خ»: «وسهما»! وهو تصحيف.

(٤) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «وسكتا عن الثاني».

(٥) في «لمدونة» (٣/٦٣٤): «أخبرني ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، أنه كان يقول: لو لا أن المقارض يأكل من المال ويكتسبي، لم يحل له القراض» اهـ.

(٦) انظر: «روضة الطالبين» (٥/١٣٥)، و«مغني المحتاج» (٢/٤٢٨).

(٧) وهو قول أيضاً عند المالكية، بل هو المشهور عندهم. انظر: «الثلثين» (٢/٤٠٨)، و«المعونة» (٢/١١٢٣).

(٨) انظر: مسألة (١٣٧١) من «المحلى».

(٩) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «إن أصل لعامل» أو نحو ذلك!

٧٤٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ أَمَرَهُ بِالتَّجَارَةِ فِي جَنْسٍ سِلْعَةٍ بَعَيْنِهَا، مَأْمُونَةٌ لَا نَقْطَاعَ: أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لَا زِمٌّ، مَا لَمْ يَنْهَ عَنْ غَيْرِهَا.

٧٤٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْعَامِلَ إِنْ تَعَدَّى ذَلِكَ، أَوْ سَافَرَ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِ الْمَالِ^(١): فَهُوَ مُتَعَدٍّ.

٧٥٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ أَبَاحَ لَهُ رَبُّ الْمَالِ السَّفَرَ بِالْمَالِ فَسَافَرَ: فَلَهُ ذَلِكَ، وَلَيْسَ مُتَعَدِّياً.

٧٥١. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْعَامِلَ أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ بَعْدَ مَشُورَةِ^(٢) صَاحِبِ الْمَالِ، وَيُرَدُّ بِالْعَيْبِ.

٧٥٢. وَاخْتَلَفُوا فِي الْوَكِيلِ: أَيُرَدُّ بِالْعَيْبِ أَمْ لَا؟

٧٥٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْمَالَ إِذَا حَصَلَ^(٣) عَيْنًا كُلَّهُ مِثْلُ الَّذِي دَفَعَ رَبُّ

(١) فِي «ب» وَ«ز» وَ«وَلِ الْمَالِ».

(٢) كَذَا فِي «ز» وَ«وَلِ»، وَفِي «خ» وَ«ب»: لِغَيْرِ مَشُورَةٍ، وَفِي «ع»: مِنْ غَيْرِ مَشُورَةٍ، وَالْمُثَبِّتُ هُوَ الصَّوَابُ - فِي نَظَرِي -؛ إِذْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ يُرَدُّ بَيْعُ الْعَامِلِ إِنْ بَاعَ بِدَيْنٍ بِلٍ وَ يُضْمَنُهُ كَذَلِكَ، هُنَا بَعْدَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ رَبَّ الْمَالِ إِنْ كَانَ قَدْ نَهَاهُ عَنْ ذَلِكَ فَعَلَّ: أَنَّهُ ضَامِنٌ. قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» (٥٧٩/١٠): «أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ رَبَّ الْمَالِ إِذَا نَهَى الْعَامِلَ أَنْ يَبِيعَ نَسِيئَةً؛ فَخَالَفَهُ، وَبَاعَ بِالنَّسِيئَةِ: أَنَّهُ ضَامِنٌ. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا مُضَارَبَةً، وَلَمْ يَأْمُرْهُ، وَلَمْ [يَنْهَ] عَنْ الْبَيْعِ بِالذَّيْنِ. فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: هُوَ ضَامِنٌ إِنْ بَاعَ بِدَيْنٍ، كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَالشَّافِعِيُّ. وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا ضَمَانَ عَلَى الْمُضَارَبِ، وَمَا إِذَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ جَائِزٌ، كَذَلِكَ قَالَ النُّعْمَانُ، وَتَعَيَّبَ (يَعْنِي: أَبَا يُونُسَ) رَحِمَهُ اللَّهُ».

(٣) كُنَّا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا، وَفِي «ق»: «عَادَ»، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ.

الْمَالِ أَوَّلًا إِلَى الْعَامِلِ، وَ(كَارِئًا)^(١) هُنَاكَ رِبْحٌ: أَنَّ الرِّبْحَ مَقْسُومٌ بَيْنَهُمَا عَلَى شَرْطِهِمَا.

٧٥٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْعَامِلَ أَنْ يُنْفِقَ مِنَ الْمَالِ عَلَى نَفْسِ الْمَالِ فِيمَا لَا بُدَّ لِلْمَالِ مِنْهُ - (لَا)^(٢) عَلَى نَفْسِهِ - فِي السَّفَرِ (وَالْحَضَرِ)^(٣).

٧٥٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْعَامِلَ إِذَا أَخَذَ مِنْ اثْنَيْنِ فِصَاعِدًا قِرَاضًا: أَنْ يَعْمَلَ فِي كُلِّ^(٤) مَالٍ عَلَى حِدَّتِهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ^(٥).

٧٥٦. وَاخْتَلَفُوا: أَيُخْلَطُهَا أَمْ لَا؟^(٦)

٧٥٧. وَاخْتَلَفُوا: هَلْ (يَكُونُ)^(٨) لِلْعَامِلِ رِبْحٌ قَبْلَ تَحْصِيلِ رِ الْمَالِ أَمْ لَا؟

وَإِذَا قَدْ اخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ؛ فَقَدْ بَطُلَ قَوْلُ مَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ الْخَسَارَةَ

(١) وَهِيَ فِي «و» وَ«ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٢) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٣) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٤) فِي «ب» وَ«ز» بِكُلِّ.

(٥) هَكَذَا الْعِبَارَةُ فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ»: «... عَلَى حَدِّ يَرَوْنَ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ!» وَهُوَ خَطَأٌ وَتَصْحِيفٌ ظَاهِرٌ، لَعَلَّهُ بِسَبَبِ عَدَمِ وَجُودِ فَضْلِ بَيْنِ الْكَلِمَاتِ فِي النُّسخَةِ الَّتِي نَقَلَ عَنْهَا النَّاسِخَ.

(٦) هُنَا سِيَاقُ الْعِبَارَةِ فِي جَمِيعِ نُسَخِ الْكِتَابِ وَفِي «ع» أَيْضًا، حَاشَا مَا تَبَيَّنَا عَلَيْهِ فِي التَّعْلِيقِ السَّابِقِ، وَجَاءَتْ فِي «ق» هَكَذَا: «وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْعَامِلَ إِذَا أَخَذَ مِنْ اثْنَيْنِ فِصَاعِدًا قِرَاضًا عَلَى أَنْ يَعْمَلَ بِكُلِّ مَالٍ عَلَى حِدَّتِهِ: جَائِزٌ».

(٧) هَذِهِ الْعِبَارَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ «ز».

(٨) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

تُعَبَّرُ بِرَبْحٍ إِنْ كَانَ فِي الْمَالِ^(١).

٧٥٨. وَاخْتَلَفُوا: هَلْ يُضْمَنُ الْقَرَّاضُ جُمْلَةً^(٢) (الْعَامِلُ)^(٣) وَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ أَمْ لَا؟ وَكَانَ شُرَيْحٌ^(٤) يُضْمِنُهُ، ذَكَرَهُ^(٥) شُعْبَةُ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ^(٦).

* * *

(١) مِمَّنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ رُشْدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «بَدَايَةِ الْمَجْتَهِدِينَ» (٢/٢٤٠) حَيْثُ قَالَ: «وَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ أَنَّ الْمُقَارِضَ إِنَّمَا يَأْخُذُ حَظَّهُ مِنَ الرَّبْحِ بَعْدَ أَنْ يَنْجُمَعَ رَأْسُ الْمَالِ، وَأَنَّهُ إِنْ خَسِرَ، ثُمَّ اتَّجَرَ، ثُمَّ رَبِحَ؛ جَبَرِ الْخُسْرَانُ مِنَ الرَّبْحِ» اهـ.

(٢) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «بِحِمْلِهِ»!

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً.

(٤) الَّذِي وَجَدْتَهُ عَنْ شُرَيْحٍ: أَنَّهُ كَانَ يَجْعَلُ الْوَضِيعَةَ، وَالْخَسَارَةَ عَلَى رَأْسِ الْمَالِ لَا عَلَى الْعَامِلِ، وَهُوَ خِلَافُ مَا حَكَاهُ عَنْهُ الْمُصَنِّفُ هُنَا، فَقَدْ أَخْرَجَ الضَّبِّيُّ فِي «أَخْبَارِ الْقَضَاءِ» (٢/٢٤٨)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ الصَّبَّاحِيِّ، قَالَ: «حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ - يَعْنِي: ابْنَ عُثَيْبٍ - قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصٌ - يَعْنِي: ابْنَ غِيَاثٍ - قَالَ: حَدَّثَنِي الشَّيْبَانِيُّ - يَعْنِي: أَبَا إِسْحَاقَ سَلِيمَانَ بْنَ أَبِي سَلِيمَانَ - عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ شُرَيْحٍ فِي الْمَضَارِبَةِ، قَالَ: الْوَضِيعَةُ عَلَى الْمَالِ، وَالرَّبْحُ عَلَى مَا اصْطَلَحُوا عَلَيْهِ» اهـ.

وَفِي هَرِيبِ الْحَدِيثِ «لِلْحَرَبِيِّ» (٩٧٣) مِنْ طَرِيقِ ابْنِ بُمَيْرٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ الْإِسْنَادِ وَالْمَتْنِ، لَكِنْ ابْتِسَاطُ الشَّعْبِيِّ بَيْنَ الشَّيْبَانِيِّ وَشُرَيْحٍ.

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «خ»: «وَكُرْهُ».

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضاً: «شُعْبَةُ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ»! وَلَا أَدْرِي مَا وَجْهُهُ، وَلَنْتَقَدَّمَ فِي إِسْنَادِ الضَّبِّيِّ: «الشَّيْبَانِيُّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ شُرَيْحٍ».

٤١- القرض

٧٥٩. اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ اسْتِقْرَاضَ^(١) مَا عَدَا الرَّقِيقَ^(٢) وَالْحَيَوَانَ جَائِزٌ^(٣).

٧٦٠. وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ اسْتِقْرَاضِ الرَّقِيقِ وَالْجَوَارِي وَالْحَيَوَانِ.

٧٦١. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْقَرْضَ فِعْلٌ خَيْرٌ.

٧٦٢. وَأَنَّهُ إِلَى أَجَلٍ مُحَدَّدٍ، وَحَالًا فِي الذَّمَّةِ: جَائِزٌ^(٤).

(١) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«و» وَ«ن» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «مِنْ اسْتِقْرَاضٍ» وَهُوَ خَطَأٌ، وَقَدْ صَحَّحَهَا فِي «ط» إِلَى مَا هُنَا عَمَدًا عَلَى «ن».

(٢) زِيَادَةٌ مِنْ «و»، وَلَيْسَتْ فِي شَيْءٍ مِنْ سَائِرِ النُّسخِ وَلَا أَصُولٍ.

(٣) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ»: «الْإِتِّفَاقُ إِنَّمَا هُوَ فِي قَرْضِ الْغُلَيَّاتِ الْمَكِيلِ وَالْمُوزُونِ، وَأَمَّا مَا سِوَى ذَلِكَ، فَأَبُو حَنِيفَةَ لَا يُجَوِّزُ قَرْضَهُ؛ لِأَنَّهُ مُوجِبُ الْقَرْضِ الْمِثْلِ، وَلَا مِثْلَ لَهُ عِنْدَهُ، فَالنِّزَاعُ فِيهِ كَالنِّزَاعِ فِي الْحَيَوَانِ» اهـ.

(٤) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: دَعَاؤُهُ الْإِجْلَاعُ إِلَى أَجَلٍ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ بَلْ مَذْهَبُ مَالِكٍ لَا غَيْرُ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَغَيْرُهُ: أَنَّهُ لَا يَصِحُّ، وَقَدْ ذَكَرَهَا ابْنُ حَزْمٍ فِيمَا بَعْدَ ذَلِكَ، وَوَسَمَّاهَا بِالْخِلَافِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

وَقَالَ فِي «الْمَحَلِّ» (مَسْأَلَةٌ ١١٩٠): «الْقَرْضُ فِعْلٌ خَيْرٌ، وَهُوَ أَنْ تُعْطِيَ إِنْسَانًا شَيْئًا بِعَيْنِهِ مِنْ مَالِكَ تَدْفَعُهُ إِلَيْهِ لِيَرُدَّ عَلَيْكَ مِثْلَهُ: إِمَّا حَالًا فِي ذِمَّتِهِ، وَإِمَّا إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، هَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾» [البقرة: ٢٨٢] اهـ.

قُلْتُ: وَلَا أَدْرِي مَا وَجْهُ هَذَا وَلَا ذَاكَ؟ وَالْخِلَافُ فِي جَوَازِ الْقَرْضِ أَجَلٍ مَعْلُومٍ مَشْهُورٌ، كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الرَّيْمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

٧٦٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى وَجُوبِ دَمِ الشَّيْءِ الْمُسْتَقْرَضِ.

٧٦٤. وَاتَّفَقُوا أَنْ اشْتَرَا (الْمَقْرَضِ) ^(١) زَدًا فَضْلًا أَوْ أَكْثَرَ مِمَّا اسْتَقْرَضَ: حَرَامٌ أَنْ يُلْحَلَ ^(٢).

٧٦٥. وَاخْتَلَفُوا إِذَا تَطَوَّعَ الْمُسْتَقْرَضُ ^(٣) بِذَلِكَ دُونَ شَرْطٍ.

٧٦٦. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ لِلْمُسْتَقْرَضِ بَيْعُ مَا اسْتَقْرَضَ، وَأَكْلُهُ، وَتَمْلُكُهُ ^(٤).

٧٦٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ مِثْلُهُ إِنْ غَضِبَ ^(٥)، أَوْ غَلِبَ عَلَيْهِ.

٧٦٨. وَاخْتَلَفُوا فِي الْقَرْضِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، وَيُرِيدُ ^(٦) الْمَقْرَضُ تَعْجِيلَ مَا أَقْرَضَهُ ^(٧) قَبْلَ أَجَلِهِ: أَلَمْ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

٧٦٩. وَفِي الْمَقْرَضِ يُعَجَّلُ ^(٨) مَا عَلَيْهِ قَبْلَ خُلُولِ أَجَلِهِ؛ أَيْجِبُ الْمَقْرَضُ عَلَى قَبْضِهِ أَمْ لَا؟ /



(١) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ق» فُطْلًا، وَهِيَ فِي حَاشِيَةِ «ع» وَكُتِبَ بِجَوَاهِ «صَح».

(٢) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَفِي «ب» جَائِزٌ أَمْ لَا يَحِلُّ؟، وَفِي «خ» وَ«ع»: «حَرَامٌ» فَقَطْ بغير زيادة بعدها.

(٣) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا وَفِي «ب»: «الْمَقْرَضُ»، وَهُوَ خَطَأً ظَاهِرٌ.

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَفِي «ع» مَلَكُهُ، وَفِي «ع»: «تَمْلِكُهُ».

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «غَضِبَ» بِغير الهاء.

(٦) فِي «ب» وَ«ز» بِدَ بغير واو قبلها، وَفِي «ق»: «يُرِيدُ».

(٧) فِي «ب»: «مَا أَقْرَضَ»، وَفِي «ز» وَ«ق»: «مَا اقْتَرَضَ».

(٨) كَذَا فِي «ب» وَ«ق»، وَفِي «خ»: «تَعْجِيلُ»، وَفِي «ز» تَعْجَلُ.

٤٢- العارية

٧٧٠. اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ عَارِيَةَ الْجَوَارِي ^(١) لِلْوَطءِ لَا يَحِلُّ ^{(٢) (٣)}.

٧٧١. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ عَارِيَةَ الْمَتَاعِ لِلانْتِفَاعِ ^(٤)، [لَا] ^(٥) لَأَكْلِهِ، وَلَا لِإِفْسَادِهِ ^(٦)، وَلَا لِتَمْلِكِهِ ^(٧)؛ لَكِنِ لِلْبَاسِ، وَالتَّجْمُلِ، وَالتَّوَطُّعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ: جَائِزٌ.

٧٧٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّ عَارِيَةَ لِسْلَاحٍ لِيُقَاتَلَ بِهِ، وَلِذَوَابِّ لِرُكُوبِهَا: جَائِزٌ ^(٨).

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «ع» أَنَّ مِنْ أَعَارِيَةِ الْجَوَارِي! أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) كَذَا فِي «ب» أَيْضًا، وَفِي «و» وَ«ط» تَحْلُلًا، وَفِي «ع» وَ«ع»: «لَا يَجُوزُ».

(٣) قَالَ الزَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: وَخَالَفَهُمْ عَطَاءٌ، فَأَبَاحَهَا لَذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

قُلْتُ: قَدْ أَكْذَبَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذِهِ الرَّوَاةَ عَنْ عَطَاءٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَمْ يُخْلِئُوا عَنْهُ

هَذَا بِإِسْنَادٍ لَا صَحِيحَ، وَلَا ضَعِيفَ، بَلِ الَّذِي وَجَدْتُهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يُنْكِرُ هَبَةَ الْفُرُوجِ، وَإِبَاحَتَهَا

لِلْوَطءِ؛ فَقَدْ أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (رَقْمُ ١٢٨٥٠) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: «أَخْبَرَنِي

عَطَاءٌ، قَالَ: كَذَا يُفْعَلُ - يَعْنِي: هَبَةُ الْفُرُوجِ، وَإِبَاحَتُهَا لِلْوَطءِ - يُحِلُّ الرَّجُلُ وَلِيَدَتِهِ لُغْلَامَهُ وَابْنَهُ

وَأَخِيهِ وَأَبِيهِ، وَالْمَرْأَةَ لِرُجُوعِهَا؛ وَمَا أُجِبُ أَنْ يُفْعَلَ ذَلِكَ، وَمَا بَلَغَنِي عَنْ ثُبَّتٍ».

(٤) هَذَا فِي «ب» وَ«ز» زِيَادَةٌ: «بِهِ»، وَلَيْسَتْ فِي «خ» وَ«ق» وَ«ع».

(٥) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع» وَفِي «خ» وَ«ق» وَ«ع»: «وَلَا لِفْسَادِهِ».

(٧) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَلَا لِتَمْلِكِهِ».

(٨) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ق»: «جَائِزَةٌ».

وكذلك كل شيء يستعمل أغراضه^(١)، ولا يُعَدَّم جسْمه^(٢) ولا يُغَيَّر، ولا شيء مما يخرج^(٣) منه؛ لكن كالدار للسكنى، والعَرْصة^(٤) يُبنى فيها [وما أشبه ذلك]^(٥)؛ جائز، إذا كان المَعِيرُ والمُسْتَعِيرُ حُرَيْنِ، عَاقِلَيْنِ، بِالْغَيْنِ.

٧٧٣. وأجمعوا^(٦) أن المُسْتَعِيرَ إذا تَعَدَّى في العَارِيَةِ: فإنه ضَامِنٌ لِمَا تَعَدَّى فيه منها مما يَأْشُرُ إفساده^(٧) بنفسه.

* * *

(١) كذا في جميع النسخ: «أغراضه» بالهملة، وفي «ط»: «أغراضه» بالمعجمة؛ وهو خطأ وتصحيف.

(٢) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «شخصه».

(٣) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «مما خرج».

(٤) العَرْصة: المكان الواسع بين الدور ليس فيه بناء، سُمي بذلك لاعتراض الصبيان فيه - يعني: لعبهم فيه - ومزحهم - والجمع: عِراض، وعِرْصات، وأغراض.

(٥) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز»، وجاءت في «ق» بعد قوله: «ولا يُغَيَّر».

(٦) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ز» و«ق»: «وا تفقوا».

(٧) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «إفساده».

٤٣ - إحياء الموات

٧٧٤. اتَّفَقُوا على أن مَنْ قَطَعَهُ الإمامُ أَرْضاً [لم]^(١) يَعْمُرْها^(٢) في الإسلام قَطُّ لا مُسْلِمٌ، ولا ذِمِّيٌّ، ولا حَرَبِيٌّ، ولا كانت مما صَالَحَ عليه^(٣) أهل الذِّمَّة، ولا كان فيها مُتَمَتِّعٌ لِمَنْ يُجَاوِرُها، ولا كانت في خِلَالِ مَعْمُورٍ، ولا قُرْبَ مَعْمُورٍ^(٤)، بحيثُ إن وَقَفَ واقِفٌ بأدنى^(٥) المَعْمُورِ، وصاحَ بأعلى صوتِه، لم يسمعه مَنْ في أدنى ذلك الغامِرِ^(٦)، فَعَمَرَهَا الذي أَقْطَعَهَا، أو أَحْيَاهَا؛ بِحَرْثٍ،

(١) وهي في «ق» أيضاً.

(٢) في «ع»: «أرضاً» ولم يكن عَمَرُها، وفي «ز»: «أرضاً» ليعمرها.

(٣) كذا في «ع» أيضاً، وفي «بو» ز» و«ق»: «عليها».

(٤) في «ب» و«ق»: «ولا بقرب معمور»، وفي «ز»: «ولا في قرب معمور»، وفي «ع»: «ولا بقربه».

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ق»: «في أدنى».

(٦) كذا في «ق» بالمعجمة، وفي «خ» و«ب»: «الغامر» بالهملة، وهو خطأ، وفي «ز»: «المعمور»، وهو خطأ أيضاً.

والغامر والغامر ضِدَان؛ فالغامر في كلامهم: ما كان من الأرض مواتاً يمكن استصلاحه، أما الغامر فهو لما هول المزروع، قال: «لأزهر بي في اللهيب عَمَرُها» مسح السواد عامرة وغامرة، فقيل: إنه أراد: عامرة وخرابه. قلت (لا زهر بي): قيل للخراب: غامر؛ لأن الماء قد غمره فلا تُمكن زراعته، أو كَبَسَه الرملُ والترابُ أو غلب عليه النَّزُّ فَنَبَتَ فيه الأَباءُ والبرديُّ، فلا يُنبِتُ شَيْئاً. اهـ.

ووقعت في «ع»: «اللبر» أو كلمة نحوها، وهو خطأ وتصحيف بلا شك.

أَوْ حَفَرٍ، أَوْ عَزْسٍ، أَوْ جَلَبٍ مَاءٍ إِلَيْهَا لِيَسْقِيَهَا^(١)، أَوْ بِنَاءٍ بِنَاهٍ: أَنَّهَا لَهُ مِلْكٌ مَوْرُوثٌ عَنْهُ، يَبِيعُهَا إِنْ شَاءَ، [وَيَفْعَلُ فِيهَا^(٢) مَا أَحَبَّ]^(٣).

٧٧٥. وَاخْتَلَفُوا فِيهَا إِنْ تَرَكَهَا بَعْدَ ذَلِكَ حَتَّى عَادَتْ غَيْرَ عَامِرَةٍ^(٤): أَنْتَ كُنْ بَاقِيَةً لَهُ وَلَعَقِبِهِ، أَمْ تَعُودِي إِلَى حُكْمِ مَا لَمْ يَمْلِكْ^(٥) قَطُّ؟

٧٧٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَحَجَّرَ أَرْضاً بِغَيْرِ إِقْطَاعِ الْإِمَامِ، فَيَمْنَعُهَا مِنْ يُحْيِيهَا، وَلَا يُحْيِيهَا هُوَ.

٧٧٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ اسْتَعْمَلَ فِي إِحْيَاءِ أَرْضٍ^(٦) أَجيراً^(٧)، أَوْ رَقِيقَةً، أَوْ قَوْماً اسْتَعَانَهُمْ فَأَعَانُوهُ طَوْعاً، وَتَيْتُهُمْ^(٨) إِسْعَافُهُ^(٩) فِي الْعَمَلِ^(١٠): أَنَّ تِلْكَ الْأَرْضَ لَهُ، لَا لِلْعَامِلِينَ فِيهَا.

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً أ، وَيَجُوزُ قَوْلُهُ: «أَوْ جَلَبٍ مَاءٍ إِلَيْهَا لِيَسْقِيَهَا»، وَفِي «ب»: «أَوْ جَلَبٍ مَاءٍ سَقِيَهَا»، وَفِي «ز»: «أَوْ جَلَبٍ مَاءٍ سَاقَهُ إِلَيْهَا»، وَفِي «ق»: «أَوْ جَلَبٍ مَاءٍ يَسُوقُهُ إِلَيْهَا».

(٢) فِي «ز»: «بِهَا».

(٣) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» أَيْضاً.

(٤) فِي «ب» وَ«ق» مَكَانُ قَوْلِهِ «غَيْرَ عَامِرَةٍ»: «غَامِرَةٌ»، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ. وَفِي «ز»: «عَامِرَةٌ» بِالْإِثْبَاتِ وَالْإِهْمَالِ.

(٥) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضاً أَوْ فِي «ب»: «تَمْلِكُ».

(٦) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً: «أَرْضٍ» بِغَيْرِ أَلْفٍ وَلَا مِ، وَفِي «ب» وَ«ق»: «الْأَرْضُ» بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ.

(٧) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «أَجْرَاءُ».

(٨) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع» فِي «خ»: «وَبَيْنَهُمْ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٩) كَذَا فِي «ق» أَيْضاً، وَفِي «ز»: «اسْتَعَانَتْ»، وَفِي «ع»: «اسْتَعَانَةٌ»، وَفِي «ب»: «إِعَانَتُهُ»، وَهِيَ صَحِيحَةٌ أَيْضاً أَمِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى.

(١٠) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً أ: «فِي الْعَمَلِ»، وَفِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «وَالْعَمَلُ لَهُ».

٧٧٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ مَلَكَ أَرْضاً مُحْيَاةً، لَيْسَتْ مَعْدِنًا^(١): فَلَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَنْزِعَهَا^(٢) مِنْهُ، وَلَا أَنْ يُنْقَلِعَهَا غَيْرَهُ.

٧٧٩. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَعْدِنِ يَظْهَرُ: أَوْ هُوَ^(٣) لِرَبِّ الْأَرْضِ؟ أَمْ لِلْإِمَامِ أَنْ يَفْعَلَ فِيهِ مَا رَأَى؟

* * *

(١) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَالْأَصُولِ، وَفِي «ز»: «لَيْسَ فِيهَا مَعْدِنٌ».

(٢) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «يَنْزِعُهَا».

(٣) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «يُحْذَفُ هَمْزَةُ الِاسْتِفْهَامِ».

٤٤ - النفع

٧٨٠. تَفَقُّوا عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ بَثْلٌ^(١) الْمَالِ فَأَقْل - إِذَا كَانَ فِي الْبَاقِي غِنًى يَقُومُ بِالْمَتَصَدِّقِ، وَبِمَنْ^(٢) يَعُولُ -: (فِعْلٌ)^(٣) خَيْرٌ لِلْجَائِلِ، وَالنِّسَاءِ اللَّاتِي لَا أَزْوَاجَ لِهِنَّ، إِذَا كَانُوا بِالْغَيْنِ، عُقْلَاءَ، أَحْرَارًا، غَيْرَ مُحْجُورِينَ، وَلَا عَلَيْهِمْ دَيُونٌ لَا يَفْضُلُ^(٤) بَعْدَهَا الْمَقْدَارُ الَّذِي ذَكَرْنَا.

٧٨١. وَاخْتَلَفُوا فِي النِّسَاءِ خِي^(٥) لِأَزْوَاجٍ، وَفِي كُلِّ مَنْ ذَكَرْنَا.

٧٨٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ ذَاتَ لَزْوَاجٍ لَهَا أَنْ تَتَصَدَّقَ مِنْ مَالِهَا بِالشَّيْءِ الْيَسِيرِ الَّذِي لَا قِيَمَةَ لَهُ.

٧٨٣. وَاخْتَلَفُوا فِي أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ؛ فَمَنْ مُبِيحٌ لَهَا الثَّلَثُ، وَمَنْ مُبِيحٌ لَهَا الْجَمِيعُ.

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، وَهُوَ الصَّوَابُ، وَالْمَخْطُوعُ «خ» فَأُثْبِتَ فِي الْهَامِشِ عِنْدَ مُقَابَلَتِهِ، بَعْدَ أَنْ كَانَ أَثْبَتَهُ أَوَّلَ الْأَمْرِ: «بَثْلِي»، وَهِيَ فِي «ق» «بَثْلِي» لَكِنْ جَعَلَهَا مُحَقَّقَ الْكِتَابِ «بَثْلٌ»، ثُمَّ قَالَ مَعْلَّةٌ أ: «وَفِي الْمَخْطُوطَاتِ - يَعْنِي: مَخْطُوطَاتِ «ق» -: «بَثْلِي الْمَالِ»، وَالْمَطْبُوعُ - يَعْنِي: الَّذِي يَتَحَقَّقُ الْكُوثَرُ رَحِمَهُ اللَّهُ - بَثْلٌ، وَهُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. اهـ.

(٢) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَمَنْ» بِغَيْرِ الْبَاءِ.

(٣) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «لَا تَفْضُلُ».

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ»: «هَاتِ» بِالْإِفْرَادِ.

٧٨٤. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلزَّوْجِ^(١) أَنْ يَتَصَدَّقَ (بِشَيْءٍ)^(٢) مِنْ مَالِ زَوْجَتِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا.

٧٨٥. وَاخْتَلَفُوا: أَتَتَصَدَّقُ الْمَرْأَةُ مِنْ مَالِ لَزْوَاجٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِ بِمَا لَا يَكُونُ فُسَادَ أُمٍّ لَا؟

٧٨٦. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ الَّتِي هِيَ الزَّكَاةُ لَا تَحِلُّ لِبَنِي الْعِيَّاسِ، وَلَا لِبَنِي أَبِي طَالِبٍ^(٣) نَسَائِهِمْ وَرَجَالِهِمْ، وَإِنْ كَانُوا مِنْ ذَوِي السَّهَامِ (فِي صِفَاتِهِمْ)^(٤).
٧٨٧. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْهَبَةَ، وَالْعَطِيَّةَ، (وَالْهَدِيَّةَ)^(٥): حَلَالٌ لِبَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي الْمُطَّلِبِ^(٦)، وَمَوَالِيهِمْ.

٧٨٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَا عَدَا مَنْ ذَكَرْنَا مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَالْمُطَّلِبِ وَمَوَالِيهِمْ نَسَائِهِمْ^(٧) وَرَجَالِهِمْ، صِبَاغِهِمْ وَكِبَارِهِمْ؛ فَإِنَّ صَدَقَةَ^(٨) التَّطَوُّعِ جَائِزَةٌ عَلَى غَنِيِّهِمْ وَفَقِيرِهِمْ، وَإِنَّ الصَّدَقَةَ الْمَفْرُوضَةَ جَائِزَةٌ لِأَهْلِ السَّهَامِ مِنْهُمْ إِلَّا قَوْلًا رُوِيَ

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» لِلرَّجُلِ.

(٢) وَهِيَ فِي «و» وَ«ق» أَيْضًا.

(٣) فِي «ب» «لِبَنِي آلِ طَالِبٍ»، وَجَعَلَهَا فِي «ط»: «لِبَنِي آلِ أَبِي طَالِبٍ»، وَفِي «ع»: «لِبَنِي طَالِبٍ»، وَفِي «ز»: «لِبَنِي الْمُطَّلِبِ»، وَهُوَ خَطَأٌ؛ إِذْ غَايَةُ الْمُصَنِّفِ هَذَا ذِكْرُ مَنْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا تَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ.

(٤) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٥) وَهِيَ فِي «و» وَ«ق» أَيْضًا.

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ز» وَ«ق»: «بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ».

(٧) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ» وَ«و»: «وَنَسَائِهِمْ» بِزِيَادَةِ وَو.

(٨) فِي «ب» وَ«ز»: «الصَّدَقَةُ» بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ.

عن أصبغ بن الفرج^(١): أن قريشاً كلَّها لا يحلُّ لها الصدقة.

٧٨٩. واتفقوا أن الصدقة المطلقة، والهبة، والعطية، إذا كانت مُجَرَّدة بغير شرط ثواب، ولا غيره، ولا في مشاع^(٢)؛ فإن كانت عقاراً، أو غيره، وكانت مُفَرَّغة غير مشغولة من حين / الصدقة إلى حين القبض، فقبلها الموهوب له^(٣)، أو المَعْطَى، أو الْمُتَصَدِّقُ عليه، وقبضها بإذن^(٤) الواهب والمُعْطَى

(١) قال في «المحلى» (١٤٧/٦) - عند ذكره اختلافهم في تعيين من هم آل محمد الذين لا تجوز لهم الصدقة؟ - «وقال أصبغ بن الفرج المالكي آل محمد جميع قريش، وليس الموالي منهم» اهـ.

وفي «البيان والتحصيل» لابن رشد الجذ رحمه الله (٣٨١/٢-٣٨٣): «قال أصبغ: وآل محمد عشيرته الأقربون: آل عبد المطلب، وآل هاشم، وآل عبد مناف وآل قُصَيٍّ، وآل غالب.. وقد جاء عن رسول الله ﷺ يوم نزلت ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] نادى بأعلى صوته: «يا آل قُصَيٍّ، يا آل غالب، يا فاطمة بنت رسول الله، يا صفية عمة رسول الله! اعملوا لما عند الله؛ فإني لا أملك لكم من الله شيئاً». فتبين بمناداته إياهم أنهم عشيرته الأقربون. وقد اختلف الناس في سهم ذوي القربى، والغنيمة: من هم؟ فمن الناس من قال: محمد وقرباته خاصة، ومنهم من قال: قريش كلها قُربى. وقد بلغني عن ابن عباس أنه سئل عن ذلك، فقال: نحن هم - يعني: آل محمد - وقد أبى ذلك علينا قومنا. قال أصبغ: الذي وجدت عليه معاني العلم والآثار أنهم آل محمد خاصة» اهـ.

وانظر أيضاً نفس النص عن أصبغ رحمه الله من «العتبية» باختلاف يسير كما في «النوادر والزيادات» لابن أبي زيدر رحمه الله (٢٩٧/٢).

(٢) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «ولا كانت في مشاع».

(٣) زيادة من «ق» و«ع»، وليست في نسخ الكتاب الثلاث، وزادها في «ط» أيضاً، وهي ضرورية للسياق.

(٤) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «فإن» وهو تصحيف، ومكانها في «ط»: «عن»!

والماتصدِّق، في صحَّة الواهب والمُعْطَى والمتصدِّق: فقد ملكها، ما لم يرجع الواهب والمُعْطَى في ذلك.

٧٩٠. واتفقوا أن كلَّ ذلك من المريض إذا كان^(١) ثلث ماله فأقل: أنه نافذ.

٧٩١. واختلفوا إذا كان أكثر، وكذلك إقراره.

٧٩٢. واتفقوا على أن من كان^(٢) له عند آخر حق واجب، معروف القدر، غير مشاع، فأسقطه عنه بلفظ الوضْع والإبراء^(٣): أن ذلك جائز لازم للواضع المبرئ.

٧٩٣. واتفقوا أن المتصدِّق عليه، أو الموهوب له، أو المَعْطَى، والمُهدى إليه، إن لم يقبل منه ثلث ذلك: أنه راجع إلى من نفخ له بشيء من ذلك، وأنه حلال له بملكه^(٤).

٧٩٤. واتفقوا أن أخذ المتصدِّق بغير حق ما تصدَّق به، بعد أن قبضه الـ متصدِّق عليه: حرام.

٧٩٥. واتفقوا أن هبة فُروج النساء، أو عضو^(٥) من عبد، أو أمة، أو عضو^(٦)

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «كانت».

(٢) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «كانت» وهو خطأ، وصوابها في «ط».

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «ولا براء» - هكذا مشكولة - وهو خطأ وتصحيف.

(٤) في «ب»: «بملكه»، وفي «ق» بملكه، وهي بغير نقط في «ع».

(٥) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب» و«ق»: «عضو» بالنصب وهو خطأ؛ فإنها معطوفة على لفظة: «فروج» قبلها.

(٦) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وهي منصوبة أيضاً في «ب» و«ق».

لا ذَكَرَ فِيهِمْ^(١)، فَأَعْطَاهُمْ كُلَّهُمْ، أَوْ [أَعْطَاهُمْ] كُلَّهُمْ عَطَاءً سَاوِي فِيهِ، وَلَمْ يُفَضَّلْ أَحَدًا عَلَى أَحَدٍ: أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ نَافِذٌ.

٨٠١. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ كَانَ لَهُ بَنُونَ [ذَكَورًا]^(٢) وَبَنَاتٌ^(٣)، فَعَدَلَ فِيمَا أَعْطَاهُمْ بَيْنَهُمْ: أَنَّ ذَلِكَ^(٤) جَائِزٌ نَافِذٌ.

٨٠٢. وَاخْتَلَفُوا فِي كَيْفِيَةِ الْعَدْلِ هُنَا^(٥)، وَ(فِي)^(٦) الْمُفَاضَلَةِ، بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى إِجْمَاعٍ فِيهِ جَائِزٌ.

٨٠٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى اسْتِبَاحَةِ الْهَدِيَّةِ وَإِنْ كَانَتْ^(٧) مِنَ الرَّقِيقِ، بِخَبَرِ الَّذِي يَأْتِي بِهَا، وَلَوْ أَنَّهُ امْرَأَةٌ، أَوْ صَبِيٌّ، أَوْ ذِمِّيٌّ، أَوْ عَبْدٌ^(٨).

٨٠٤. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ إِبَاحَةَ الطَّعَامِ لِلْأَكْلِينَ فِي الدَّعَوَاتِ، وَجَنَى الثَّمَارِ لِلْأَكْلِينَ: جَائِزَةٌ، وَإِنْ تَفَاضَلُوا فِيمَا يَنَالُونَ مِنْهُ.

* * *

(١) كَذَا فِي قِبَلِهَا، وَفِي «ب» وَ«ز» لَا ذَكَورَ فِيهِمْ.

(٢) وَهِيَ فِي «ز» «ق» أَيْضًا.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا.

(٤) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَق: «لَوْ إِنَّا»، بِالتَّخْيِيرِ لَا الْجَمْعَ، وَسَيُقَالُ الْعِبَارَةُ مَعَ الَّتِي تَسْبِقُهَا يَتَنَصَّبُ الْجَمْعُ، لَا التَّخْيِيرُ.

(٥) فِي «ز»: «مَنْ كَانَ لَهُ ذَكَورٌ وَإِنَاثٌ»، وَفِي «ق»: «مَنْ كَانَ لَهُ ذَكَورٌ أَوْ إِنَاثٌ».

(٦) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» فَذَلِكَ.

(٧) فِي «ب» وَ«ز»: «هَهُنَا».

(٨) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٩) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «وَإِنْ كَانَ».

(١٠) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ وَالْأَصُولِ، وَفِي «ز»: «أَوْ غُلَامٌ».

٤٥ - [كِتَابُ] الْفَرَايِضِ

٨٠٥. اتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ كَانَ عَبْدًا لَا شُعْبَةَ لِلْحُرِّيَّةِ فِيهِ، وَلَا تَبِعَةً لِسَيِّدِهِ^(١) (قَبْلَهُ)^(٢)، وَلَا فِي نَصِيْبِهِ مِنَ الْمِيرَاثِ لَوْ وَرِثَ^(٣) مِنْ أَنْ^(٤) يُشْتَرَى، وَلَمْ يُعْتَقْ حَتَّى قَسَمَ الْمِيرَاثُ: فَإِنَّهُ لَا يَرِثُ شَيْئًا^(٥) (وَيُشْتَرَى)^(٦).

(١) كَذَا فِي «ع»، وَفِي «خ»: «وَلَا تَبِعَتُهُ لِسَيِّدِهِ» هَكَذَا بِهَذَا الشَّكْلِ، وَلَعَلَّهُ تَصْحِيفٌ مِنَ الْمُثَبَّتِ، وَفِي «ب»: «وَلَا يَبِيعُهُ سَيِّدُهُ».

(٢) كَذَا فِي «ع»، وَفِي «خ»: «وَلَا قَبْلَهُ» بِقَصْدِ اسْتِنَافِ جُمْلَةٍ جَدِيدَةٍ، بِحَيْثُ يَكُونُ الْمَعْنَى: «وَلَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ، وَلَا فِي نَصِيْبِهِ مِنَ الْمِيرَاثِ... إلخ»، وَهَذَا الْمَعْنَى وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فِي نَفْسِهِ؛ إِلَّا أَنَّهُ يُجْعَلُ جُمْلَةً «وَلَا تَبِعَةً لِسَيِّدِهِ» الْمَذْكُورَةَ قَبْلَهَا جُمْلَةً نَاقِصَةً غَيْرَ تَلَقُّةٍ الْمَعْنَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) كَذَا فِي «ب» أَيْضًا، وَفِي «ط»: «مَالُو وَرِثَ تَمَكَّنَ بِهِ»، وَهُوَ تَصَرُّفٌ مُحْضٌ مِنَ الْمُحَقَّقِ، غَفَرَ اللَّهُ لَهُ.

(٤) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ»: «أَبْن»، وَرَسْمُهَا فِي «ع» كَرَسْمِ «لَ» لَكِنْ بِغَيْرِ نَقْطٍ.

(٥) قَالَ فِي «الْمَحَلِّ» (مَسْأَلَةُ رَقْمِ ١٧٤٠): «وَالْعَبْدُ لَا يَرِثُ، وَلَا يُورِثُ، مَالُهُ كُلُّهُ لِسَيِّدِهِ، هَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ».

(٦) هَذِهِ الْفَقْرَةُ سَاقِطَةٌ كُلُّهَا مِنْ «ز».

(٧) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: دَعَوَى الْإِجْمَاعِ عَلَى ذَلِكَ لَا يَصَحُّ؛ لِأَنَّ عِنْدَ طَاوُسٍ: أَنَّ الْعَبْدَ يَرِثُ، وَيُدْفَعُ الْمِيرَاثُ إِلَى مَوْلَاهُ، وَعِنْدَ ابْنِ مَسْعُودٍ وَالْحَسَنِ: يُشْتَرَى بِبَعْضِ الثَّرَكَةِ، فَيُعْتَقُ ثُمَّ يُدْفَعُ إِلَيْهِ الْمَالُ؛ وَلِهَذَا انْتَفَى دَعَوَى الْإِجْمَاعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

قُلْتُ: أَمَا قَوْلُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَالْحَسَنِ - وَإِنْ كَانَ لَا يَصَحُّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا =

٨٠٦. وَاتَّقُوا أَنْ مَالَ الْعَبْدِ (إِذَا مَاتَ) ^(١) لِسَيِّدِهِ وَإِنْ كَانَ دَيْنُهُمَا مُخْتَلِفًا ^(٢)،
وَأَنَّهُ لَا يَرِثُهُ وَرَثَتُهُ إِذَا كَانَ لَا شُعْبَةَ لِلْحُرِّيَّةِ فِيهِ.

٨٠٧. وَاتَّقُوا أَنْ الْأَمَّةَ فِي هَذَا كَالْعَبْدِ.

٨٠٨. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ كَانَ كَا فِرًا، وَ^(٣) لَمْ يُسْلَمْ إِلَّا بَعْدَ قِسْمَةِ الْمِيرَاثِ:
فَإِنَّهُ لَا يَرِثُ قَرِيبَهُ الْمُسْلِمَ.

٨٠٩. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمِيرَاثِ بِالْوَلَاءِ:

- فَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ^(٥) وَغَيْرُهُ: يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَالْكَافِرُ الْمُسْلِمَ
بِالْوَلَاءِ.

= ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ وَغَيْرُهُ - فَقَدْ احْتَرَزَ لَهُ الْمُصَنِّفُ يَقُولُهُ: «وَلَا فِي نَصِيْبِهِ مِنَ الْمِيرَاثِ لَوْ
وُرِثَ مِنْهُ بِأَيِّ شَيْءٍ».

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ عَنْ طَاوُسٍ جَمَلَهُ، فَهُوَ شَيْءٌ حَكَاهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْمَتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ
الْعِلْمِ، وَبَصِيغَةُ التَّمْرِ يُضْ؛ كَابْنُ قُدَامَةَ فِي «الْمَغْنِيِّ»، وَالْعُمَرَانِيُّ فِي «الْبَيَانِ» - وَالَّذِي عَلَيْهِ
اعْتِمَادُ الرَّبِّ يُمْفِي كَثْرَ مَا يَحْكِيهِ مِنْ مَذَاهِبٍ كَمَا قَدْ مَنَّا - وَلَنْ نَجِدَهُ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ
أَهْلِ الْعِلْمِ الْمُتَقَدِّمِينَ الْمُسْتَدَّةِ الَّتِي تُعْنَى بِثَقَلِ مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ؛ كَمَا «مُصَنَّفُ عَبْدِ الرَّزَاقِ»،
و«مُصَنَّفُ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ»، أَوْ كُتُبُ ابْنِ الْمُنْذِرِ وَالطَّحَاوِيِّ وَنَحْوَهَا. فَفِي النَّفْسِ مِنْ نِسْبَةِ
ذَلِكَ إِلَى طَاوُسٍ شَيْءٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

(٢) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «دَيْنَاهُمَا مُخْتَلِفَةٌ أ»، وَفِي «ط»: «دَيْنَاهُمَا مُخْتَلِفَانِ»، وَفِي «ز»:
«دَيْنُهُمَا مُخْتَلِفَيْنِ»، وَفِي «ق»: «دَيْنَاهُمَا مُخْتَلِفَيْنِ».

(٣) كَذَا فِي «ب» «ز» وَ«ع» أَيْضًا أَوْ فِي «ق»: «أَوْ».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع»: «أَنَّهُ لَا يَرِثُ بِغَيْرِ فَاءٍ قَبْلَ «إِنَّ»، وَفِي «خ»: «فَلَا
يَرِثُ».

(٥) هَذَا هُوَ مَشْهُورٌ مَذْهَبُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَفِي «مَسَائِلِ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ» لِلْكُوسَجِ (بِرَقْمِ ٢٩٩٦)، =

- وَرَوَيْنَا عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَعَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سَفْيَانَ، وَمَسْرُوقٍ ^(١): أَنَّ
الْمُسْلِمَ يَرِثُ قَرِيبَهُ الْكَافِرَ.

= قَالَ: «أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ فِي
رَجُلٍ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ نَصْرَانِيًّا، ثُمَّ مَاتَ، فَلَا يَرِثُهُ. قُلْتُ (أَيُّ الْكُوسَجِ): مَا تَقُولُ أَنْتَ؟ قَالَ:
لَمْ لَا يَرِثُهُ؟ إِنَّمَا هَذَا وَلِيُّ مِنَ الرِّقِّ» اهـ.

قُلْتُ: وَعَنْهُ رَوَايَةٌ أُخْرَى: أَنَّهُمَا لَا يَثْوَرَانِ، حَكَاهَا عَنْهُ أَصْحَابُهُ. انْظُرْ: «الْكَافِي» لِلْمَوْفِقِ
ابْنِ قُدَامَةَ (٣١٧/٢).

(١) انْظُرِ الْحِكَايَةَ عَنْهُمْ فِي: «الْمَحَلِيِّ» (٣٠٤/٩)، وَزَادَ عَلَيْهِمْ هُنَاكَ: يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ ^(*)
(فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ «التَّمْهِيدِ»: يَحْيَى بْنُ بَشَرَ، وَهُوَ خَطَأً)، وَإِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ، وَإِسْحَاقُ بْنُ
رَاهُوَيْتَةَ وَحَكَاهُ عَنْهُمْ جَمِيعًا أَيْضًا ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «التَّمْهِيدِ» (١٦٣/٩)، وَزَادَ عَلَيْهِمْ:
«سَعِيدُ بْنُ لَمْسِيْبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَنْفِيَّةِ، وَجَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُفَيْلٍ،
ثُمَّ قَالَ: وَفُرْقَةٌ قَالَتْ يَقُولُ لَهُمْ: مِنْهُمْ: إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْتَةَ، عَلَى اخْتِلَافٍ عَنْهُ فِي ذَلِكَ» اهـ.
وَفِي «الْأَوْسَطِ» لابْنِ الْمُنْذِرِ (٤٦٣/٧) «وَكَانَ إِسْحَاقُ يَمِيلُ إِلَى حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ وَيَقُولُ مُعَاذُ
وَيَقُولُ: يُسْتَعْمَلُ هَهُنَا» اهـ.

قُلْتُ: يَقْصِدُ بِحَدِيثِ مُعَاوِيَةَ مَا رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (رَقْمُ ٣٢١٠٢) وَغَيْرِهِ مِنْ
حَدِيثِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ، قَالَ: مَا رَأَيْتُ قَضَاءَ بَعْدَ قَضَاءِ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ
أَحْسَنَ مِنْ قَضَاءِ قَضَى بِهِ مُعَاوِيَةُ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ قَالَ: «نَرِثُهُمْ وَلَا يَرِثُونَا، كَمَا يَجِلُّ لَنَا
النِّكَاحُ فِيهِمْ، وَلَا يَجِلُّ لَهُمْ فِينَا» اهـ.

وَقَدْ اسْتَنْكَرَ الْكُوْتَرِيُّ فِي تَحْقِيقِهِ عَلَى الْمُصَنِّفِ حِكَايَةَ هَذَا الْقَوْلِ عَنْ مَسْرُوقٍ، فَقَالَ: «بَلِ
الَّذِي صَحَّ عَنْ مَسْرُوقٍ اسْتِنْكَارُ مَا فَعَلَهُ مُعَاوِيَةُ» اهـ.

قُلْتُ: وَلَعَلَّ لِنِكَارِهِ هَذَا مِنْ أَجْلِ مَا وَقَعَ فِي «الْمَحَلِيِّ» مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا
دَاوُدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَسْرُوقٍ: «أَنَّ مُعَاوِيَةَ كَانَ يُوْرِثُ الْمُسْلِمَ مِنْ كَافِرٍ، وَلَا
يُوْرِثُ كَافِرًا مِنَ الْمُسْلِمِ. قَالَ مَسْرُوقٌ: مَا حَدَّثَ فِي الْإِسْلَامِ قَضَاءً أَعْجَبَ إِلَيَّ مِنْهُ» اهـ.

(*) فِي «الْمَغْنِيِّ» لابْنِ قُدَامَةَ (١٦٣/٧): «رَوَى أَنَّ يَحْيَى بْنَ يَعْمَرَ احْتَجَّ لِقَوْلِهِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي
أَبُو الْأَسْوَدُ أَنَّ مُعَاذًا حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْإِسْلَامُ يَزِيدُ، وَلَا يَنْقُصُ». وَلَا نَنَازِلُكَ
نِسَاءَهُمْ، وَلَا يَنْكَحُونَ نِسَاءَنَا، فَكَذَلِكَ نَرِثُهُمْ، وَلَا يَرِثُونَنَا» اهـ.

- وروى عن الحسن، وعكرمة، وجابر بن زيد^(١): أن العبد إن أعتق، والكافر إن أسلم قبل قسمة الميراث: أنهما يرثان. وروى ذلك عن عمر، وعثمان^(٢) رضي الله عنهما، وهو قول أحمد بن حنبل^(٣).

٨١٠. واتفقوا أنه لا يرث قبل تل عمداً، بالغ، ظالم، عالم بأنه ظالم، من الدية خاصة^(٤).

٨١١. واختلفوا فيما عدا ذلك.

[٢٢ب]

ورؤينا عن الزهري^(٥): أن القاتل عمداً يرث من المال لا من الدية.

= قلت: وهذا خطأ، وصوابه: «ما حدث في الإسلام قضاء أحب إليّ منه» كما عند الدارمي في «سننه» (٢٩٩٥)، وهو الذي يروي المصنف الأثر من طريقه، والله أعلم.

(١) حكاه عن ثلاثهم ابن المنذر في «الأوسط» (٤٧٢/٧-٤٧٣).

(٢) انظر: «الأوسط» (٤٧٢/٧-٤٧٣).

(٣) عنه رحمه الله في ذلك روايتان أيضاً قال ابن قدامة في «المغني» (١٧٢/٧): «اختلفت الرواية فيمن أسلم قبل قسم ميراث موروثه المسلم، فنقل الأثر، ومحمد بن الحكم: أنه يرث... ونقل أبو طالب فيمن أسلم بعد الموت لا يرث، قد وجد بيت الموارث لأهلها». اهـ.

(٤) قال الزهري في «العمدة»: «قلت: دعوى الإجماع على ذلك لا يصح؛ لأن عند الأصم وابن غلبة: أن القاتل عمداً يرث، وعند الحسن وابن سيرين: يبيت من الدية أيضاً، والله أعلم». اهـ.

قلت: الأصم وابن غلبة ليسا على شرطه في الكتاب، وما حكى عن الحسن وابن سيرين فإنما هو في قاتل الخطأ، لا قاتل العمد.

قال أبو عمر ابن عبد البر في «الاستذكار» (٢٠٥/٢٥): «أجمع العلماء على أن القاتل عمداً لا يرث من مقتوله، إلا فرقة شددت لجهلهم، كلهم هل بدع». اهـ. قلت: ولعله يعني بأهل البدع: الأصم، وابن غلبة.

(٥) قال: كما عند ابن أبي شيبة في «مصنفه» (رقم ٣٢٠٤٨): «القاتل لا يرث من دية من»

٨١٢. واتفقوا على أن من لا يرث: لا يحجب^(١) من هو أقرب منه من العصباء^(٢) خاصة.

٨١٣. واختلفوا: أي يحجب ذوي السهام عن أعلى سهامهم إلى أقلها أم لا؟

٨١٤. وهل يحجب الإخوة والأخوات للأُم أم لا؟

٨١٥. واتفقوا على أنه من لم يرثه^(٣) من العصبية إلا إخوته وأخواته الأثقاء، أو للأب، أو للأُم، وليس هناك أب، ولا جد. وإن علا. من قبل الأب، ولا ابن ذكر، أو أنثى، ولا ولد [ولد]^(٤) ذكر. وإن سفل نسبهم لا ذكر ولا أنثى: فإن هذه الورثة وراثته كلاله.

٨١٦. واتفقوا أن من ورثه ابن له (ذكر)^(٥) فصاعداً^(٦)؛ أنه لم يورث كلاله.

٨١٧. واتفقوا أن الأب يرث.

٨١٨. وأن الجد يرث إذا كان من قبل الأب وأبائه^(٧)، ليس دونه أم. وإن علا. إذا لم يكن دونه أب حي.

= قتل شيئاً، وإن كان ولداً أو والدًا، ولكن يرث من ماله؛ لأن الله قد علم أن الناس يقتل بعضهم بعضاً ولا ينبغي لأحد أن يقطع الموارث التي فرضها. اهـ. وانظر: «المحلى» (٣٢/١١).

(١) كذا في «ب» و«ع» أيضاً، وفي «ز» و«ق»: «فإنه لا يحجب».

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ق» و«و»: «العصبية» بالفراد.

(٣) كذا في «ع» أيضاً، وفي «و» و«ق» و«ز»: «من لا يرثه».

(٤) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٥) سقطت من «ز» أيضاً.

(٦) في «ع»: «وعلى أن من ورثه من ذكر فصاعداً»!

(٧) هنا في «خ» و«ع» زيادة دونه، ولا أدري ما وجهها!

٨١٩. وَاتَّقُوا أَنْ الْإِبْنَ، وَإِنْ الْإِبْنُ وَإِنْ سَقَلَ: يَرِثُ، إِذَا كَانَ يَرْجِعُ بِنَسَبِ آبَائِهِ إِلَى الْمَيِّتِ، وَلَمْ تَحُلْ بَيْنَ اثْنَيْنِ^(١) مِنْهُمَا أُمٌّ، مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ابْنٌ حَيٌّ، أَوْ ابْنُ ابْنٍ^(٢) أَقْرَبُ مِنْهُ (يَرِثُ)^(٣).

٨٢٠. وَاتَّقُوا أَنْ الْإِبْنَ (أَوْ لِلْأَبِ) يَرِثُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ابْنٌ ذَكَرٌ، وَلَا ابْنُ ابْنٍ - [كَمَا ذَكَرْنَا]^(٤) - وَإِنْ سَقَلَ، وَلَا أَبٌ، وَلَا جَدٌّ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ - [كَمَا ذَكَرْنَا]^(٥) - وَإِنْ عَلَا.

٨٢١. وَاخْتَلَفُوا: هَلْ يَرِثُ مَعَ الْجَدِّ؟ فِي^(٦) بَعْضِ الْمَسَائِلِ مَعَ الْأَبِ.

٨٢٢. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الْأَخَ لِلْأُمِّ^(٧) يَرِثُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ابْنٌ^(٨) ذَكَرٌ، أَوْ أَنْثَى، أَوْ ابْنُ ابْنٍ ذَكَرٌ، أَوْ أَنْثَى وَإِنْ سَقَلُوا، أَوْ أَبٌ، أَوْ جَدٌّ مِنْ قَبْلِ الْأَبِ - [كَمَا قَدْ مَنَّا]^(٩) - وَإِنْ عَلَا.

٨٢٣. وَاخْتَلَفُوا: أَيْرِثُ مَعَ [الْأَبِ وَ] الْجَدِّ أَمْ لَا؟

(١) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» «بَيْنَ ابْنَيْنِ».

(٢) هُنَا فِي «خ» زِيَادَةٌ: «أَوْ»، وَلَيْسَتْ فِي «ب» وَلَا «ز» وَلَا «ع».

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً، وَهِيَ فِي «ع».

(٤) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً، وَمَكَانُهَا بِيَاضٌ فِي «ب»، وَجَعَلَ مَكَانَهَا فِي «ط»: «أَوْ الْأَخَ لِأَبٍ».

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضاً، وَهِيَ فِي «ز».

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضاً، وَهِيَ فِي «ز».

(٧) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب» بِدُونِ وَאו قَبْلُهَا، وَالْمَثْبُتُ أَصَحُّ.

(٨) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضاً، وَفِي «ع»: «الْأَخَ لِأَبٍ».

(٩) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «ابْنُ ابْنٍ» وَهُوَ خَطَأً.

(١٠) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضاً، وَهِيَ فِي «ز».

(١١) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً.

٨٢٤. وَاتَّقُوا عَلَى الْأَخِ لِلْمَيِّتِ لِأَبٍ: لَا يَرِثُ^(١) مَعَ الْأَبِ، إِذَا لَمْ تَكُنْ أُمُّ الْمَيِّتِ^(٢) حَيَّةً.

٨٢٥. وَاتَّقُوا أَنْ الْإِخْوَةَ كُلَّهُمْ لَا يَرِثُونَ مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَرِ، وَلَا مَعَ الذَّكَوْرِ مِنْ وَلَدِ الْوَلَدِ الرَّاجِعِينَ بِأَنْسَابِهِمْ إِلَى الْمَيِّتِ.

٨٢٦. وَاتَّقُوا أَنْ ابْنَ الْأَخِ الشَّقِيقِ، أَوْ لِلْأَبِ: يَرِثُ، وَبَنُوهُ الذَّكَوْرُ وَبَنُوهُمْ وَإِنْ بَعْدُوا، إِذَا كَانُوا رَاجِعِينَ بِأَنْسَابِهِمْ إِلَى الْأَخِ كَمَا ذَكَرْنَا، إِلَّا^(٣) لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ابْنٌ، وَلَا ابْنُ ابْنٍ [كَمَا قَدْ مَنَّا]^(٤)، وَإِنْ بَعْدُوا، لِأَبٍ، وَلَا شَقِيقٍ، (وَلَا أَخَ لِأَبٍ)^(٥)، وَلَا جَدَّ لِأَبٍ، وَإِنْ عَلَا.

٨٢٧. وَاتَّقُوا أَنَّهُمْ لَا يَرِثُونَ^(٦) مَعَ سِوَا كُنَاشِيَةِ أَحَاشَا الْجَدِّ، فَقَدْ اخْتَلَفَ^(٧): أَيْرِثُونَ مَعَهُ أَمْ لَا؟

٨٢٨. وَاتَّقُوا أَنْ ابْنَ الْأَخِ قَرَامٍ يَرِثُ (شَلِيلَةً) مَا دَامَ لِلْمَيِّتِ^(٨) وَارِثٌ، (أَوْ) عَاصِبٌ، أَوْ ذُو رَحِمٍ لَهُ سَهْمٌ مَفْرُوضٌ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ النِّسَاءِ.

(١) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً: «لَا يَرِثُ» بِالنْفِي، وَفِي «ب» «يَرِثُ» بِالْإِثْبَاتِ، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «الْمَيِّتَةُ».

(٣) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «وَأَنْ».

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضاً، وَهِيَ فِي «ز».

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً، وَمَكَانُهَا فِي «ع»: «وَلَا لِأَبٍ».

(٦) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً: «لَا يَرِثُونَ»، وَفِي «ب»: «يَرِثُونَ» بِالْإِثْبَاتِ، وَهُوَ خَطَأً.

(٧) فِي «ب» وَ«ز»: «فَقَدْ جَاءَ الْاِخْتِلَافُ».

(٨) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً.

(٩) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» «الْمَيِّتُ» بِغَيْرِ لَامٍ قَبْلُهَا، وَصَوَّبَهَا فِي «ط» إِلَى مَا هُنَا.

(١٠) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً، وَهِيَ فِي «ع».

٨٢٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْعَمَّ أَخَا الْأَبِ لِأَيِّهِ، أَوْ شَقِيقَهُ: يَرِثُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ وَلَدُ ذَكَرٍ، وَلَا ذَكَرٌ: يَزْجَعُ بِنَسَبِهِ^(١) إِلَيْهِ، وَلَا أَبٌ، وَلَا جَدٌّ لِأَبٍ وَإِنْ عَلَا، وَلَا أَخٌ شَقِيقٌ، وَلَا أَبٌ، وَلَا أَحَدٌ^(٢) مِمَّنْ يَزْجَعُ بِنَسَبِهِ^(٣) إِلَى أَبِي الْمَيِّتِ.

٨٣٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْعَمَّ الَّذِي ذَكَرْنَا لَا يَرِثُ مَعَ أَحَدٍ مِمَّنْ ذَكَرْنَا شَيْئاً.

٨٣١. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْعَمَّ أَخَا الْأَبِ لِأُمِّهِ، وَأَخَا الْجَدِّ لِأُمِّهِ^(٤)، وَهَكَذَا مَا بَعْدَ: لَا يَرِثُونَ (مَعَ)^(٥) أَحَدٍ مِنَ الْعَصْبَةِ، وَلَا مَعَ فَحِيْرٍ لَهُ سَهْمٌ مِنَ جُلَّةِ وَالنِّسَاءِ، وَلَا مَعَ ذِي رَحِمٍ أَقْرَبَ مِنْهُمْ نَسَباً^(٦) لِلرَّجُلِ أَوْ لِلنِّسَاءِ.

٨٣٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّ ابْنَ الْعَمِّ شَقِيقٌ لِلْأَبِ: يَرِثُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ أَحَدٌ مِمَّنْ ذَكَرْنَا؛ وَلَا عَمٌّ شَقِيقٌ، (وَلَا عَمٌّ لِأَبٍ)^(٧)، [وَلَا عَمٌّ أَقْرَبُ مِنْهُ]^(٨)، وَلَا ابْنُ عَمٍّ أَقْرَبُ مِنْهُ، وَلَا كَانَ أَخَا لَمْ وَهَنَّا ابْنَةً؛ فَإِنَّهُ قَدْ ذَكَرَ أَحْمَدٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ^(٩) فِي ابْنَةِ وَابْنِي عَمٍّ أَحَدُهُمَا أَخٌ لِأُمِّهِ.....

(١) فِي «ب»: «يَرْجَعُ نَسَبُهُ»، وَفِي «ز»: «يَرْجَعُ نَسَبُهُ».

(٢) قَوْلُهُ: «وَلَا أَحَدٌ» سَاقِطٌ مِنْ «ط»، وَهُوَ فِي «خ» وَ«ب».

(٣) فِي «ب»: «نَسَبُهُ» بِغَيْرِ بَاءٍ.

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «لَا خِيَةَ» وَهُوَ خَطَأٌ.

(٥) وَهِيَ فِي «و» وَ«ع» وَ«ط».

(٦) فِي «ب» وَ«ع»: «شَيْءٌ».

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً، وَهِيَ فِي «ع».

(٨) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضاً، وَهِيَ فِي «ز».

(٩) فِي «مَسَائِلِ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ» (رَقْمُ ٨٥): «أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنَةِ، وَابْنِي عَمٍّ أَحَدُهُمَا أَخٌ لِأُمِّ، قَالَ: لِلْإِبْنَةِ النِّصْفُ، وَمَا بَقِيَ فَلِابْنِ الْعَمِّ الَّذِي لَيْسَ بِأَخٍ لِأُمِّ، وَقَالَ: لَا يَرِثُ أَخٌ لِأُمٍّ مَعَ =

أَنَّ النِّصْفَ لِلْإِبْنَةِ^(١)، وَالنِّصْفَ الثَّانِي لِبْنِ الْعَمِّ الَّذِي لَيْسَ أَخَا لِأُمِّ، وَاحْتَجَّ بِأَنَّهُ لَا يَرِثُ أَخٌ لِأُمٍّ مَعَ وَلَدٍ.

٨٣٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّ ابْنَ الْعَمِّ لِلْأُمِّ لَا يَرِثُ شَيْئاً مَعَ عَاصِبٍ، وَلَا ذِي رَحِمٍ^(٢) لَهُ سَهْمٌ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَلَا مَعَ ذِي رَحِمٍ هُوَ أَقْرَبُ مِنْهُ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

٨٣٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ مَاتَ وَلَهُ ابْنَانِ عَمٌّ مُسْتَوِيَانِ / فِي الْقَعْدِ^(٣) وَالْأَبَاءِ، [٢٣] لَا وَارِثَ لَهُ مِنَ الْعَصْبَةِ غَيْرُهُمَا: (فَالْمَالُ بَيْنَهُمَا عَلَى السُّوِيَةِ، وَإِنْ كَانَ)^(٤) أَحَدُهُمَا أَقْرَبُ بَوْلَادَةٍ جَدًّا^(٥): فَإِنَّهُ الْمَنْفَرِدُ بِالْمِيرَاثِ.

٨٣٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ تَرَكَ ابْنَيْنِ عَمٍّ مُسْتَوِيَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَخُو الْمَيِّتِ لِأُمِّهِ، وَلَيْسَ لِلْمَيِّتِ بِنْتُ^(٦)؛ فَإِنَّ الَّذِي هُوَ مِنْهَا أَخٌ لِأُمِّ: وَارِثٌ^(٧).

= وَلِدُ شَيْئاً. اهـ.

قُلْتُ: وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي أَشِيْظَةَ (٢٤٦/٦) بِنَفْسِ الْإِسْنَادِ.

(١) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «لِلْأُمِّ» وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ، وَجَعَلَهَا فِي «ط»: «لِلْأُمِّ» وَهُوَ خَطَأٌ أَيْضاً، فَلَيْسَ فِي الْمَسْأَلَةِ أُمٌّ أَصْلًا.

(٢) فِي «ب» وَ«ز»: «وَلَا مَعَ ذِي رَحِمٍ».

(٣) كَذَا فِي «ب» أَيْضاً، وَفِي «ز»: «الْعَقْدُ»، وَفِي «ع»: «الْعَدَدُ» وَكِلَاهُمَا خَطَأٌ وَتَصْحِيفٌ مِنَ الْمَشْتَبِ.

وَالْقَعْدُ: قَرَابَةُ الْإِنَاءِ إِلَى الْجَدِّ الْأَكْبَرِ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً، وَفِي «ع»: «فَالْمَالُ عَلَى السُّوِيَةِ. فَإِنْ كَانَ».

(٥) فِي «ب» وَ«ز»: «بَوْلَادَةٍ جَدَّةً».

(٦) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً وَفِي «ب»: «لَيْسَ - كَذَا بِغَيْرِ وَاقِبِلَهَا - لِلْمَيِّتَةِ ابْنَةُ»، وَفِي «ز» وَلَيْسَتْ لِلْمَيِّتِ ابْنَةُ.

(٧) فِي «ع»: «فَإِنَّهُ يَرِثُ الَّذِي هُوَ أَخٌ لِأُمٍّ».

٨٣٦. وَاتَّخَفُوا: أَيْ بَرِثُوا الْآخِرُ مَعَهُ شَيْئاً أَمْ لَا (بِرِثٌ)؟

٨٣٧. وَاتَّفَقُوا أَنْ كُلَّ مَنْ ذَكَرْنَا إِذَا اتَّفَقَ: أَحَاطَ بِالْمَالِ كُلِّهِ.

٨٣٨. وَاتَّفَقُوا أَنْ الْمُعْتَقَ لَا يَرِثُ مَعَ (أَحَدٍ مِنْ) (١) لِلَّهِ جِالٍ إِلَيْنَا ذِكْرُنَا شَيْئاً، حَاشَا الْآخِ لِلْأُمِّ وَلِلدَّهْ، وَالْعَمِّ لِلْأُمِّ وَلِلدَّهْ؛ فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا: أَيْ بَرِثُوا مَعَهُمْ أَمْ لَا؟

٨٣٩. وَاتَّفَقُوا أَعْلَى أَنْ الْمُعْتَقَ يَرِثُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَحَدٌ مِمَّنْ ذَكَرْنَا، وَلَا ذُو رَجَمٍ مُحَقَّةٌ (أَوْ غَيْرُ مُحَرَّمَةٍ) (٢) مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ.

٨٤٠. وَاخْتَلَفُوا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ [ذَكَرٌ] (٣) عَاصِبٌ، وَلَا ذُو سِهَامٍ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ يُحِيطُونَ بِالْمَالِ: يَرِثُ الْمُعْتَقُ دُونَ ذَوِي الْإِحَامِ مِنْ غَيْرِ مَنْ (٤) ذَكَرْنَا (أَمْ يَرِثُ ذُو الْأَرْحَامِ مِنْ غَيْرِ مَنْ ذَكَرْنَا) (٥) دُونَ الْمُعْتَقِ؟

٨٤١. وَاتَّفَقُوا أَعْلَى أَنْ الزَّوْجَ يَرِثُ مِنْ زَوْجَتِهِ الَّتِي لَمْ تَبْنِ مَنَّهُ بِطَلَاقٍ، وَلَا غَيْرِهِ، وَلَا ظَاهَرَ مِنْهَا فَمَاتَتْ قَبْلَ أَنْ يُكَفَّرَ النَّصْبُ: إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ مِنْ بَطْنِهَا (٦)،

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) وهي في «و» «ع» أيضاً.

(٣) وهي في «و» «ع» أيضاً.

(٤) سقطت من «ز» أيضاً.

(٥) في «ب» و«ز»: «ما».

(٦) وهي في «ز» أيضاً، وجعل مكانها كلها في «ط»: «أم هؤلاء».

(٧) هنا من هذا الموضع إلى قوله: «خرج بنفسه من بطنها» من الفقرة التالية في «ز»، جاء مكانه ما نصّه: «قال أبو محمد رحمه الله: معنى خرج بنفسه من بطنها أن مجاهداً قال: لا =

ذَكَرَ أَوْ (كَانَ) (١) أَوْ أَتَى، مِنْ ذَلِكَ لَزَوْجٍ، أَوْ (٢) غَيْرِهِ.

٨٤٢. (وَعَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهَا وَلَدٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ مِنْ بَطْنِهَا، مِنْ ذَلِكَ الزَّوْجِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، ذَكَرَ أَوْ كَانَ لَهَا) (٣): فَإِنَّ الزَّوْجَ يَرِثُ الْوَلَدَ تَعْلِيماً الْفَرِيضَةُ فِي كِلَا الْوَجْهَيْنِ.

وَاخْتَلَفُوا إِذَا عَالَتْ: أَيْ يُحِطُ شَيْءٌ (٤) أَمْ لَا؟

٨٤٣. وَاتَّفَقُوا إِذَا كَانَ لَهَا وَلَدٌ وَلِدٌ ذَكَرٌ (٥) (كَانَ) أَوْ أَتَى: أَنَّ لِلزَّوْجِ الرَّبْعَ.

= يُحِطُ الزَّوْجُ [مِنْ] التَّصَفِّ إِلَى الزَّيْعِ، وَلَا الزَّوْجَةُ [مِنْ] الزَّيْعِ إِلَى الثَّمَنِ بَابِ ابْنِ كَمَا يَحِطُّهَا ابْنُ.

قلت: ولا أدري هل هذا كله من كلام المصنف، أم أنه كلام كان في حاشية النسخة التي نقل عنها ناسخ «ز» فأقحمها في متن الكتاب، ثم انتقل نظره إلى الفقرة التالية بعد ذلك؟ الله أعلم!

ولي هنا ملاحظتان:

الأولى: أَنَّ قَوْلَهُ: «أَبُو مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ»: معنى خرج بنفسه من بطنها أن... غير تام، وأن له تمة غير هذا الكلام الذي جاء بعده.

الثانية: أَنَّ مَذْهَبَ مُجَاهِدٍ الْمَذْكُورِ إِنْ كَانَ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فَالْأُولَى بِهِ أَنْ يَجِيءَ بَعْدَ قَوْلِهِ فِي قَرَّةِ ٨٤٤: «وَاخْتَلَفُوا فِي الزَّيْعِ الثَّانِي...» إلخ؛ إِذْ هُوَ بَيَانٌ لِهَذَا الْخِلَافِ الْمَذْكُورِ فِيهَا.

(١) وهي في «ع».

(٢) هنا في «ب» زيادة: «من».

(٣) ولعل ناسخ «ب» ظنَّه رَافِعاً فَسَقَطَهَا، وَفِي «ع»: «وَعَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ لَهَا وَلَدٌ بِالصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ هُوَ اخْتِصَارٌ وَتَصَرُّفٌ مِنَ الرَّيْعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٤) من «ب»، وفي «ع» و«ز»: «شَيْئاً» بِالنَّصْبِ عَلَى بِنَاءِ الْفِعْلِ قَبْلَهَا لِلْمَعْلُومِ، وَالْمُثَبِّتِ أَوْجَه.

(٥) في «ب» و«و»: «بِالرَّفْعِ» لِسُقُوطِ «كَانَ» بَعْدَهَا مِنْهُمَا، وَالْعِبَارَةُ فِي «ز»: «إِذَا كَانَ لَهَا وَلَدٌ ذَكَرٌ»، وَهُوَ خَطَأً.

٨٤٤. واختلّفوا في الرُّبُع الثاني له؟ أو للوَدُ كُورٍ وَلِدَهَا^(١)؟
 ٨٤٥. وأجمعوا أنه يرث من النساء: الأم، وأُمُّها، (وَأُمُّ أُمِّها)^(٢)، وهكذا صُعْدًا ما لم يكن^(٣) دُولًا حداً من أُمِّه ولا جَدَّةً لأبٍ أقرب منها.
 ٨٤٦. واتَّفَقوا على أن الجَدَّة لا ترث أكثر من الثُّلُث، قلَّ لأمِّ السُّدُس، إلا في مسائل العَوْل، أو عند اجتماع (الجَدَّتَيْنِ أو)^(٤) الجَدَّاتِ.
 ٨٤٧. واتَّفَقوا أنه إذا كان^(٥) دون الجَدَّة أُمٌّ، فإنَّ الأم ترث، والجَدَّة لا ترث.
 ٨٤٨. واتَّفَقوا أن أُمَّ الأب^(٦)، وأُمُّها، وأُمُّ أُمِّها هكذا^(٧) صُعْدًا: ترث ما لم يكن هناك^(٨) أُمٌّ، ولا أب.

(١) في «ب» مكان قوله «ولدها» «وأحدهما»، ووضع أمامها في «ط» علامة استفهام بين قوسين هكذا (٩) كأنه استغريها، ومكانه في «ز»: «منها».
 (٢) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.
 (٣) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «إذا لم تكن»، وفي «ز»: «إذا لم يكن».
 (٤) في «ب»: «ولا جَدَّة لأُمٍّ»، وفي «ز»: «ولا جَدَّة لأُمٍّ». والمثبت أصح إن شاء الله؛ إذ اختلافهم إنما هو في الجَدَّتَيْنِ مجتمعين، وتكون إحداهما أقرب من الأخرى، وهما من وجهين مختلفين؛ يعني: إحداهما من جهة الأب، والأخرى من جهة الأم. انظر: «الأوسط» (٤٩/٧) وما بعدها.
 (٥) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».
 (٦) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «ولدت»، وكلاهما صحيح.
 (٧) في «ب» و«ز» و«ع»: «أُمُّ الأم»، وهو خطأ بدلالة ما سيأتي بعد و بكونهم اتَّفَقوا على أن الجَدَّة لا أم لا يحجبها الأب بحال، واختلّفوا: هل تحجب الجَدَّة لأب أم لا؟ انظر: «الأوسط» (٤٩/٧).
 (٨) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «وهكذا» بزيادة واو قبلها.
 (٩) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» في هذا الموضع وما بعده: «هنالك»، ولم تأت في «خ» =

٨٤٩. واتَّفَقوا أنها لا ترث مع الأُمِّها^(١).
 ٨٥٠. واختلّفوا: أترث مع الأب أم لا^(٢)؟
 ٨٥١. واتَّفَقوا إن استوت^(٣) الجَدَّتَانِ من قِبَلِ الأب، ومن قِبَلِ الأم؛ فإنهما شريكتان^(٤) في السُّدُسِ.
 ٨٥٢. واتَّفَقوا أنه إذا كانت إحداهما أقرب: فإنها ترث.
 ٨٥٣. واختلّفوا: أنتفرد؟ أم تشاركها الأخرى؟
 ٨٥٤. واتَّفَقوا أن ميراث الأم إذا لم يكن هناك ولدٌ لصلب الميِّت، أو لبطنها إن كانت امرأة أو لم يكن هناك إخوة - ذكور، أو إناث، أو كلاهما، أشقاء، أو لأب، أو لأُم - ولا زوج، ولا زوجة: فلها الثُّلُث.
 ٨٥٥. واتَّفَقوا أنه إن كان هناك أخٌ وإخوة، أو أختٌ واحدة: فللأُم الثُّلُث^(٥).
 ٨٥٦. واتَّفَقوا أنه إذا كان هنالك [ولدٌ]^(٦) لصلب الميِّت، أو لبطنها^(٧) (إن

= «هنالك» إلا في موضعين أثبتنا هادون تنبيه.
 (١) هذه العبارة ساقطة من «ز».
 (٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «أترث مع الأب شيئاً».
 (٣) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «استوا»، ولعل الصواب: «استوتا».
 (٤) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «شريكان» أو في «ع»: «يشتركان».
 (٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «أو جد» وهو خطأ ظاهر.
 (٦) هذه العبارة ساقطة من «ز».
 (٧) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.
 (٨) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «أو لبطن الميت»، والزيادة التي بعدها من «خ» و«ع» =

كانت امرأة^(١)، أو ثلاثاً^(٢) - كما نكرنا - أُنْهِيَ السُّدُسُ.

٨٥٧. واخْتَلَفُوا إِذَا كَانَ هُنَاكَ وَلَدٌ ذَكَرٌ وَأُنْثَى، أَوْ خَوَانٌ، أَوْ أُخْتَانِ، أَوْ أَخٌ وَأُخْتٌ، بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ لَهَا السُّدُسَ: أَيَكُونُ مَا زَادَ عَلَى السُّدُسِ إِلَى تَمَامِ الثُّلُثِ لَهَا؟ أَمْ لِسَائِرِ الْوَرَثَةِ؟

٨٥٨. وَاتَّفَقُوا إِذَا كَانَ هُنَاكَ زَوْجٌ، أَوْ زَوْجَةٌ، أَوْ أَبٌ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ (مِنْهُمَا)^(٣): فَإِنَّ لَهَا ثُلْثَ بَقِيٍّ^(٤).

٨٥٩. وَاجْتَمَعُوا فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ، وَبَيْنَ ثُلْثِ جَمِيعِ الْمَالِ: أَهْوَلُهَا أَمْ لَا؟

٨٦٠. وَاجْتَمَعُوا أَنَّ ابْنَةَ الْمُتَفَرِّدَةِ تَرِثُ النِّصْفَ.

٨٦١. وَاجْتَمَعُوا أَنَّ الثَّلَاثَ مِنَ الْبَنَاتِ فَصَا عِدَا/يَرِثُنَ الثُّلَاثِينَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ وَلَدٌ ذَكَرٌ. [ب ٢٣]

٨٦٢. وَاجْتَمَعُوا أَنَّ لِلابْنَتَيْنِ الْمُتَفَرِّدَتَيْنِ النِّصْفَ.

وَاجْتَمَعُوا فِي السُّدُسِ الزَّائِدِ.

٨٦٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعَ ابْنَةِ فَصَاعِدٍ ابْنٌ ذَكَرٌ فَصَاعِدًا: أَنَّ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حِظِّ الْأُنْثَيَيْنِ، بَعْدَ سِتْهِامِ ذَوِي السَّهَامِ.

٨٦٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْوَلَدَ مِنَ الْأُمَّةِ كَالْوَلَدِ مِنَ الْحُرَّةِ فِي الْمِيرَاثِ، وَلَا فَرْقَ

= مغنية عنها، وإن كانت ضرورة لسباق العبارة هناك في «ب» و«ز».

(١) سقطت من «ز» أيضا وهي في «ع».

(٢) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ» و«و».

(٣) وهي في «ز» و«ع» أيضا.

(٤) كذا في «ع» أيضا، وأو في «ب»: «فإن لها ثلث ما بقي»، وفي «ز»: «فإن لها الثلث مما بقي».

فِي كُلِّ مَا ذَكَرْنَا، وَأَنَّ الْبِكْرَ كَغَيْرِ الْبِكْرِ، وَأَنَّ الصَّغِيرَ كَالْكَبِيرِ، وَالْفَاسِقَ كَالْعَدْلِ، وَالْأَحْمَقَ كَالْعَاقِلِ.

٨٦٥. وَأَنَّ مَنْ كَانَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، ثُمَّ وُلِدَ قَبْلَ (مَوْتِ) مُورَثِهِ وَلَوْ بِطَرَفَةٍ عَيْنٍ: أَنَّهُ إِنْ وُلِدَ حَيًّا وَرِثَ^(٢).

٨٦٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ مَاتَ إِثْرَ (مَوْتِ) مُورَثِهِ^(٣) بِطَرَفَةٍ عَيْنٍ: أَنَّ حَقَّهُ فِي مِيرَاثِ الْأَوَّلِ مَوْتًا^(٤) قَدْ ثَبَّتَ، وَأَنَّهُ يَرِثُهُ وَرَثَةُ الْمَيِّتِ الثَّانِي.

٨٦٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُمَا مَاتَا مَعًا: أَنَّهُمَا لَا يَتَوَارَثَانِ^{(٥)(٦)(٧)}.

(١) سقطت من «ق» أيضا، وهي في «ع».

(٢) هكذا سياق العبارة في «ع» أيضا، وجاءت في «ب» و«ق» هكذا: «أَنَّ مَنْ كَانَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ بَعْدَ وَلَوْ بِطَرَفَةٍ عَيْنٍ قَبْلَ مَوْرُوثِهِ: أَنَّهُ إِنْ وُلِدَ حَيًّا وَرِثَ^(٢)» وَأَنَّ مَنْ كَانَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ بَعْدَ وَلَوْ بِطَرَفَةٍ عَيْنٍ، أَنَّهُ وَلِدَ حَيًّا وَرِثَ»، والمثبت أصح إن شاء الله.

(٣) سقطت من «و» و«ق» أيضا، وهي في «ع».

(٤) كذا في «ع» أيضا، أو في «ب» و«ز» و«ق» موروثه.

(٥) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضا، أو في «ب»: «مورثًا» وهو خطأ وتصحيف ظاهر، وفي «ط»: «موروثًا».

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضا، وفي «ق»: «لا يوارثان».

(٧) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: دَعَاؤُهُ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُمَا إِذَا مَاتَا مَعًا لَا يَتَوَارَثَانِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، بَلْ عِنْدَ عَلِيٍّ، وَعِطَاءٌ، وَشُرَيْحٌ، وَأَحْمَدٌ، وَإِبَاسُ بْنُ عَبِيدٍ^(*)، وَالْحَسَنُ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَشَرِيكٌ، وَيَحْيَى بْنُ أَبِي ذَوِّبٍ، وَإِسْحَاقُ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَرِثُهُ»

(*) فِي الْمَخْطُوطِ وَكَذَا فِي «الْمَعَانِي الْبَدِيعَةِ»: «إِبَاسُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ»، وَهُوَ خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتْنَاهُ، وَهُوَ لِبْنِ عَبْدِ الْمُزْنِيِّ، لَهُ صَحْبَةٌ، كُنْيَتُهُ: أَبُو عَوْفٍ، يُعَدُّ فِي الْحَجَازِيِّينَ. كَذَا قَالَ الْمُزْنِيُّ فِي «التَّهْذِيبِ». وَانْظُرْ: «الْأَوْسَطُ» (٤٩٧/٧).

٨٦٨. واختلّفوا إذا جهل من مات قبل: أيتوارثان^(١) أم لا؟

٨٦٩. وانتفقوا أن مواريث الهجرة قد انقطعت.

٨٧٠. وانتفقوا أن الأخ للأُم، والأخت للأُم لا يرثان شيئاً إذا كانت^(٢) هناك ابنة، أو ولدًا لصلب الميت، أو لبطن الميتة.

٨٧١. واختلّفوا: أيرثون مع الأب والجَدَّ أم لا؟

٨٧٢. وانتفقوا أنهما يرثان مع غير الولد، أو ولد الولد الذكور - إنانهم وذكورهم - والوالد^(٣)، والجَدُّ من [قبلي]^(٤) الأب وإن علا^(٥).

٨٧٣. وانتفقوا أن الأخت الشقيقة، أو التي للأب، إذا انفردت إحداهما،

= لا آخر، ثم نته وهو إحدى الر وا يتين عن عمر، وابن عباس، ويزيد بن ثابت؛ فانتفى بهذا دعوى الإجماع في هذه الصورة، والله أعلم. اهـ.

قلت: لم يصب الرئي في استدراكه؛ فما حكاها هنا عن هؤلاء الأئمة إنما هو في الغزقي والهمسجوزهم ممن رى لم يرد منهم مات قبل الآخر، وهؤلاء احترز لهم المصنف رحمه الله بقوله في الفقرة التي تليها: «واختلّفوا إذا جهل من مات قبل: أيتوارثان أم لا؟» أما كلامه هنا فهو مُقَيَّد بما إذا يُقَيَّن اتفاق زمان موتهما.

وانظر المسألة بحالها، والرواية عن بعض من ذكرهم الر يميني: «الأوسط» لابن المنذر رحمه الله (٤٩٦/٧) وما بعدها: باب ذكر ميراث الغزقي، والقوم يمو تون لا يدرى من مات قبل.

(١) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب»: «يتوارثون» وفي «ز»: «يتوارثان».

(٢) في «ب» و«ز» و«ع»: «إذا كان».

(٣) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» و«ع»: «والولد»، والمثبت أصح بدلالة ما سبقها.

(٤) وهي في «و» أيضاً.

(٥) زاد في «ب»: «وا تفقوا أنهما يرثان مع غير الولد، وولد الولد الذكور، وذكورهم وإنانهم» وهو خطأ، وتكرار منه لنفس العبارة.

ولم يكن هناك ولد ذكر، ولا أنثى ولا ولد ذكر، أو أنثى، ولا أب، ولا جد لأب وإن علا، ولا أخ يملكه^(١) ولادة الأم، لأب والأم: فإن لهما النصف، و^(٢) للأختين فصاعداً (كذلك)^(٣): الثلثين.

٨٧٤. وانتفقوا أن الحقيقة تحجب التي للأب عن النصف.

٨٧٥. وانتفقوا أن التي للأب، واحدة كانت أو أكثر: تأخذ، أو يأخذن (أدنى قدر)^(٤) مع لقيطة واحدة: السدس بعد^(٥) النصف الذي^(٦) للشقيقة.

٨٧٦. واختلّفوا في المتيقنات: هل ترث معهما المواتي للأب شيئاً، إذا (لم يكن)^(٧) هناك أخ ذكر أم لا؟

٨٧٧. وانتفقوا^(٨) أن من ترك أخ شقيقة وأخاً لأب: أن^(٩) للأخت النصف، وللأخ النصف.

٨٧٨. وانتفقوا أن من ترك أختين شقيقتين، وأخاً لأب: أن^(٩) المال بينهما

أثلاثاً.

(١) هنا في «ب» و«ز» زيادة «أن» وليست في «خ» ولا «ع».

(٢) وهي في «و» أيضاً.

(٣) سقطت من «و» أيضاً وهي في «ع».

(٤) كذا في «ز» و«ع» أيضاً أو في «ب»: «من بعد».

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «التي» وهو خطأ.

(٦) وهي في «ز» أيضاً، ومكانها في «ط»: «كان».

(٧) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «واختلّفوا»، وأشار النسخ في الحاشية إلى أنها كانت في الأصل الذي نقل عنه: «وانفقوا» وقد أثبتنا في «ط»: «وا تفقوا» كملها في «خ»، وهو الصواب إن شاء الله.

(٨) كذا في «ز» و«ع» أيضاً في «ب»: «فإن».

(٩) كذا في «ز» و«ع» أيضاً «أن»، ومكانها في «ب»: «و».

٨٧٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَيْسَ لِلْجَدَّتَيْنِ وَالْجَدَّاتِ عِنْدَ مَنْ يُورَثُهُنَّ أَكْثَرُ مِنَ السُّدُسِ، أَوْ مِنَ الثَّلَاثِ، عِنْدَ مَنْ يَرَى ذَلِكَ.

٨٨٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يَرِثُ مَعَ الْأُمِّ جَدَّةٌ.

٨٨١. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الزَّوْجَةَ تَرِثُ الرَّبْعَ حَيْثُ ذَكَرْنَا أَنَّ الزَّوْجَ يَرِثُ مِنْهَا النِّصْفَ، وَأَنَّ الزَّوْجَةَ تَرِثُ الثُّمْنَ حَيْثُ ذَكَرْنَا أَنَّ الزَّوْجَ يَرِثُ مِنْهَا الرَّبْعَ، إِلَّا أَنْ الَّذِي يَحْجُبُهَا عَنِ الرَّبْعِ إِلَى الثُّمَنِ وَلَدَ الزَّوْجِ مِنْهَا، أَوْ مِنْ غَيْرِهَا، لَا وَلَدَهَا مِنْ غَيْرِهِ.

٨٨٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمُطَلَّقةَ طَلَاقًا رَجْعِيًّا: تَرِثُ زَوْجَهَا، وَبِرِّثُهَا مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ.

٨٨٣. [وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا أَوْ دُونَ الثَّلَاثِ؛ فَأَتَمَّتْ عِدَّتَهَا، أَوْ لَمْ تُتَمِّمْ^(١)].

٨٨٤. (وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ^(٢))، أَوْ انْفَسَخَ نِكَاحُهَا مِنْهُ فِي مَرَضِهِ^(٣) فَمَاتَ مِنْ مَرَضِهِ، أَوْ صَحَّ ثُمَّ مَاتَ، هِيَ حَيَّةٌ مَتَزَّجَةً أَوْ غَيْرَ مَتَزَّجَةً: أَتَرِثُهُ لَا ؟

٨٨٥. (وَاخْتَلَفُوا: أَلِيرِثُهَا إِنْ مَاتَتْ أَمْ لَا ؟ قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ^(٤)): يَرِثُهَا

(١) وهي كلها في «ز» أيضًا.

(٢) سقطت من «ز» أيضًا.

(٣) في «ب» و«و»: وهو مريض.

(٤) أخرجه عبد الرزاق في «مصنفه» (٦٣/٧) في باب (طلاق المريض)، عن معمر، عن سمع الحسن يقول: «تَرِثُهُ وَإِنْ لَقِضَتِ الْعِدَّةُ إِذَا مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ ذَلِكَ. قَالَ الْحَسَنُ: يَتَوَارَثَانِ إِنْ مَاتَ مِنْ مَرَضِهِ». اهـ. وانظر: «المحلى» (٢١٩/١٠).

كَمَا تَرِثُهُ^(١) [فِي^(٢)] أَنَّهُ لَوْ وَطَّهَارُ جَمٍّ وَرُجَمَتْ، لَأَنْهَمَا زَانِيَانِ] أَمْ لَا؟^(٣).

٨٨٦. وَاخْتَلَفُوا فِي لُجْلُجٍ بِتَزْوُجٍ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَيَمُوتُ مِنْ ذَلِكَ الْمَرَضِ: أَتَرِثُهَا لَا ؟

٨٨٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمُعْتِقَةَ تَرِثُ حَيْثُ ذَكَرْنَا أَنَّهُ يَرِثُ الْمُعْتِقُ.

٨٨٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ مَنْ تَرَكَ مُعْتِقَةً وَمُعْتِقَتَهُ، وَقَدْ أَعْتَقَهُ بِنَقِيْنٍ: أَنَّ مَالَهُ لِهَمَا^(٤) بِنَصْفَيْنِ، فَإِنْ^(٥) تَفَاضَلَتْ سَيَاهُمُهُمَا فِي عَتَقِهِ كَانَ^(٦) لِكُلِّ^(٧) مِنْ مَالِهِ مِقْدَارُ سَهْمِهِ مِنْ عَتَقِهِ، لَا يُبَالِي رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً.

٨٨٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّ بَنَاتِ الْبَنَاتِ، وَبَنِي الْأَخَوَاتِ وَبَنَاتَهُنَّ، وَبَنَاتِ الْإِخْوَةِ، وَالْعَمَّاتِ وَالْخَالَاتِ /، وَبَنَاتُهُنَّ وَبَنِيَهُنَّ، وَالْأَخُولُ وَالْأَعْمَامُ مِنَ الْأُمِّ، وَبَنِي الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ (وَبَيْنَهُمْ)^(٩) وَبَنَاتُهُمْ وَالْجَدَّ لِلْأُمِّ، وَالْخَالَ وَلَدَهُ وَبَنَاتِهِ، وَبَنَاتِ

(١) وهي كلها في «ز» أيضًا.

(٢) يعني: «وَاخْتَلَفُوا فِي».

(٣) لا أدري ما هو تعلق هذه العبارة بما قبلها؛ وسقوط لفظة «فِي» مِنْ أَوْ لَهَا «خ» مُوْهِمٌ كَوْنُهَا تَكْمِلَةٌ لِحِكَايَةِ مَذْهَبِ الْحَسَنِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَلَعَلَّ لَهَا تَعْلُقًا بِقَوْلِهِ قَبْلَ: «وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا، أَمْ دُونَ الثَّلَاثِ، فَأَتَمَّتْ عِدَّتَهَا، أَوْ لَمْ تُتَمِّمْ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَهِيَ كَلِمَةٌ سَاقِطَةٌ مِنْ «ز».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا، وَفِي «ق» وَ«ع»: «بَيْنَهُمَا».

(٥) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ق» وَ«و»: «وَإِنْ».

(٦) فِي «ب» وَ«ز» «ق» وَ«ق».

(٧) كَذَا فِي «ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز»: «الْكُلُّ وَاحِدٌ»، وَالتَّنْوِينُ فِي «كُلُّهُمَا» تَنْوِينُ الْعَوَظِ، وَهُوَ قَائِمٌ مَكَانَ تِلْكَ الزِّيَادَةِ.

(٨) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَبَنَاتِ».

(٩) وهي في «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

الأعمام: لا يرثون مع عاصب، ولا عذي رحم، أو ذات رحم لهم^(١) سهم. ٨٩٠. واتفقوا أن بني العم إذا عرّفوا أنسابهم، ولم يكن دونهم من يحجبهم، واجتمعوا^(٢) في جدّ مسلم: أنهم يتوارثون.

٨٩١. واتفقوا أن من ترك ابنة واحدة، أو بنات، أو ابنتين^(٣)، أو^(٤) ترك ابنة ابن ذكر، أو ابنتين من ولد ذكور ولده فصاعداً، و^(٥) ترك معهن إخوة رجالاً ونساءً فيهن شقائق، ولأب، أو لأحد من القرابنتين^(٦): فإن^(٧) البنات يأخذن سهامهن، وكذلك الابنة، وكذلك بنت الولد فصاعداً، وإن الإخوة الذكور، أو^(٨) الأخ [الذكر] ^(٩) الشقيق، فلا أخ لأب يرث.

٨٩٢. واختلفوا: هل يرث معه^(١٠).....

(١) في «ب» و«ز»: «لها».

(٢) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب»: «أجمعوا»!

(٣) كذا في «ب»، وفي «خ» «أو» «بنين»، وفي «ع» برسم «بنين» أيضاً لكن بغير نقط.

(٤) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «أو».

(٥) كذا في «ب» و«أو» وفي «خ» و«ع»: «أو».

(٦) كذا في «ع»، وفي «خ»: «أو أحد من القرابتين»، وفي «ب»: «أو إحدى القرابتين»، وفي «ز»: «أو أحد القرابتين».

(٧) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب» و«ز»: «أن».

(٨) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ» «أو».

(٩) وهي في «ع» أيضاً.

(١٠) يعني: الأخ لأب.

(١١) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ط»: «مع» بدون هاء الضمير.

الأخوات المساويك^(١) له؟ أو هل ترث دونة الشقيقة أو الشقايق^(٢) لا؟

٨٩٣. واتفقوا أن الولد الذكر لا يرث معه أحد، إلا الأبوان، والجد لأب، والجدّة للأب وللأب، والزوجة، والزوجة والابنة، والجدّة، والجدّة^(٣) فقط.

٨٩٤. واتفقوا أن كل من ذكرنا يرث مع والد الذكر^(٤).

٨٩٥. واتفقوا أنه ليس للابن الذكر إلا ما فصل عن الزوج، أو الزوجة، والأبوين، والجدّة^(٥)، والجدّتين.

٨٩٦. واتفقوا أن الأخ الشقيق يحجب الأخ لأب وبنيه، ولا يحجب الأعمام، ولا الأخت للأب.

٨٩٧. واتفقوا أن الأخ الشقيق، أو لأب: يحجب العم، وابن العم، وأن الأخ للأب لا^(٥) يحجبهما.

٨٩٨. واتفقوا أن العم الشقيق يحجب العم لأب، وأن بن العم الشقيق يحجب ابن العم لأب^(٦).

(١) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «الإخوة المساويان».

(٢) سقطت من «ز» أ يضوي «ع».

(٣) هذه العبارة ساقطة من «ز».

(٤) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب»: «الجد».

(٥) زيادة من «و» و«ع»، ليست في «ب».

(٦) في «ز»: «يحجب ابن العم غير الشقيق والمعنى واحد. وجمع بينهما في «ع»، فجعلها هكذا: «يحجب ابن العم لأب غير الشقيق»، ولا معنى لهذا.

٨٩٩. وَاتَّقُوا أَنَّ بَنَ الْأَخِ الشَّقِيقِ يَحْبُبُ [١] بَنَ الْأَخِ غَيْرِ الشَّقِيقِ.

٩٠٠. (وَيَحْبُبُ) ٢ الْأَعْمَامَ كُلَّهُمْ وَبَنِيهِمْ ٣، إِلَّا شِئَارُؤُنَاهُ، حَدَّثَنَا ٤

يونس بن عبد الله ٥، عن ٦ أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم، عن أحمد بن خالد، عن الحسن بن ٧، عن ٨، عن ٩: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، نَاسِعُ بْنُ كِدَامٍ، عَنْ أَبِي عَوْنٍ ٩، عَنْ شُرَيْحٍ ١٠، عَنْ رَجُلٍ مَارِئِي، وَتَرَكَ ابْنَ أَخِيهِ وَعَمَّهُ، فَأَعْطَى الْمَالَ ابْنَ الْأَخِ.

(١) الزيادة بين المعقوفتين كلها بنصها في «ز» و«ع» أيضاً، إلا ما تبيننا عليه من اختلافات في التعليقات السابقة.

(٢) يعني: المُلَاخِ الشَّقِيقِ، وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٣) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» بغير واو قبلها.

(٤) في «ب»: «ثنا»، وفي «ط»: «فيما حدثناه»، وفي «ز»: «حدثني».

(٥) كذا «ب» و«ز»، وفي «خ»: «عبد الله»، وهو خطأ.

(٦) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «بن»، وهو خطأ.

(٧) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «الحسن بن»، وهو خطأ. وهو محمد بن عبد السلام الحُشَنِي القرطبي، الإمام الحافظ، حدث عن يحيى بن يحيى الليثي وغيره.

قلت: وقد ذكر هكذا مجرد في جميع النسخ (الحُشَنِي/الحسني)، وزاد في «ط» قبله: «محمد بن عبد السلام»، وقال: ساقطة من الأصل، يعني: النسخة «ب»!

(٨) سقطت من «ز» أيضاً.

(٩) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «أبي غوث»، وهو خطأ. وهو محمد بن عبيد الله بن سعيد، أبو عَوْنٍ الثَّقَفِيُّ الكوفي الأعور، أخرج له البخاري ومسلم، ووثقه ابن معين، وأبو زرعة، والنسائي، وغيرهم.

(١٠) لم أجد هذا بنفس المعنى عن شريح، لا بهذا الإسناد، ولا بغيره، وإنما وجدت عند الضبي في «أخبار لقضاء» (٢/٢١٩): «حدثنا الصاغانى، قال: حدثني أبو نعيم، قال: حدثني مشعر، عن أبي عَوْنٍ، قال مشعر: أراه أن بني الأشعث اختصموا إلى شريح في الولاء، فأشرك بين عم وابن أخ في الولاء؛ أنزل له منزلة أخيه. اهـ».

وقال مسعر: عن عمران بن رياح، عن سالم بن عبد الله، قال: المال للعم ١.

٩٠١. وَاتَّقُوا أَنَّ بَنِي الْأَخِوةِ لِلْأُمِّ، وَبَنِي الْأَخَوَاتِ: لَا يَرِثُونَ شَيْئاً مَعَ عَاصِبٍ، أَوْ ذِي رَجَمٍ لَهُ سَهْمٌ.

٩٠٢. وَاتَّقُوا أَنَّ الْأَخَ لِلْأُمِّ، أَوْ الْأَخْتَ لِلْأُمِّ، وَاحِدٌ مِنْهُمَا السُّدُسُ.

٩٠٣. وَاخْتَلَفُوا: إِنْ ٢ كَانَا اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا؛ اتَّسَاوَا ٣، فِي الثُّلُثِ، ذَكَرُوهُمْ كَأُنثَاهُمْ؟ أَمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى؟

٩٠٤. فَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا وَاحِدٌ، أَوْ وَاحِدَةٌ؛ فَلَيْسَ (لَهُ لَوْ) ٤، إِلَّا السُّدُسُ.

٩٠٥. وَاتَّقُوا أَنَّ الْأَخَ الشَّقِيقَ إِذَا انْفَرَدَ هُوَ وَالْأَخُ لِلْأَبِ ٥: أَحَاطَ بِالمَالِ؛ فَإِذَا ٦ كَانَتْ مَعَهُ أُخْتُ مُسَاوِيَةً لَهُ: فَالمَالُ بَيْنَهُمَا؛ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى، وَهَكَذَا إِنْ كَثُرُوا، وَإِنَّمَا هَذَا مَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَبٌ، أَوْ جَدٌّ، أَوْ ابْنٌ ذَكَرٌ، أَوْ أَنْثَى، (أَوْ وَلَدٌ وَلِدٌ ذَكَرٌ، أَوْ أَنْثَى) ٧، وَإِنْ سَقَلُوا.

(١) قلت: وهذا كما ترى في إرث الولاء خاصة، إلا أن يكون هذا المروي عن سالم رحمه الله عاملاً في الإرث من الولاء وغيره، ولا علاقة له بالمسألة التي روي فيها قضاء شريح هنا، والله أعلم.

(٢) كذا في «ع»: «بضو هب» و«ز»: «ياخذ كل».

(٣) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «واختلفوا في إن»، وفي «ط»: «واختلفوا في أنه إذا».

(٤) وفي «ب» و«ز»: «يتساوون» بدون همزة الاستفهام.

(٥) وهي في «ز» أيضاً.

(٦) زاد في «ب»: «أو ولد ولد»، ولا معنى لها هنا.

(٧) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «للأم».

(٨) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز» و«ع»: «وإذا».

(٩) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

٩٠٦. وَاتَّفَقُوا أَنْ مَاتَ وَتَرَكَ^(١) اثْنَيْنِ شَقِيَّيْنِ، وَإِخْوَةً رَجُلًا وَنِسَاءً لِلأَبِ^(٢)، وَلَا وَارِثَهُ غَيْرَهُمْ - مِمَّنْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَمْ يُتَّفَقْ^(٣) عَلَى أَنَّهُمْ يَرِثُونَ مَعَهُ - فَإِنَّ لِلشَّقِيَّيْنِ الثَّلَاثَيْنِ، وَإِنَّ^(٤) (الْمَرْكُوبِ) الذَّكَرَ^(٥) (مِثْلَ^(٦) الْإِخْوَةِ لِلأَبِ^(٧)) يَرِثُ أَوْ يَرِثُونَ.

٩٠٧. وَاخْتَلَفُوا: هَلْ تَرِثُ الْأَخَوَاتُ لِلأَبِ شَيْئًا أَمْ لَا؟

٩٠٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ تَرَكَ اخْتِاشَ قَبِيلَةٍ - كَمَا ذَكَرْنَا - وَإِخْوَةً، وَأَخَوَاتٍ لِلأَبِ: أَنَّ الشَّقِيَّةَ تَأْخُذُ النِّصْفَ.

٩٠٩. وَأَنَّ الْأَخَوَاتِ لِلأَبِ إِنْ كَانَ يَقَعُ لَهَا فِي مُقَاسَمَةٍ مَنْ فِي دَرَجَتِهِنَّ مِنَ الْإِخْوَةِ - لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى - الشُّدُسُ فَأَقْلَبُ: أَخَذَ ذَلِكَ.

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «اتَّفَقُوا فِيمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ فِي «ز»»: «اتَّفَقُوا فِيمَنْ تَرَكَ».

(٢) قَوْلُهُ: «لِلأَبِ» زِيَادَةٌ هُنَا وَفِي «ع» وَلَيْسَ فِي «خ» وَلَا «ب»، وَزَادَ هَا فِي «ط» بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَإِخْوَةً»، لِكُونِهَا ضَرُورِيَّةً لِلسِّيَاقِ.

(٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَمِمَّنْ ذَكَرْنَا أَنَّهُمْ لَمْ يَتَّفَقُوا».

(٤) وَهِيَ فِي «ع».

(٥) فِي «ع»: «وَاللَّذَكَرُ أَوْ الذَّكَورُ».

(٦) زَادَ بَعْدَهَا فِي «ب»: «أَوْ الذَّكَرَيْنِ»، وَهُوَ غَيْرُ مُنَاسِبٍ لِقَوْلِهِ فِي آخِرِ الْعِبَارَةِ: «يَرِثُ أَوْ يَرِثُونَ»، وَلَيْسَتْ فِي «خ» وَلَا «ز» وَلَا «ع».

(٧) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٨) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «أَوْ لِلأَبِ».

(٩) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَأَنَّ لِلأَخَوَاتِ لِلأَبِ شَيْئًا أَمْ لَا؟»، وَهِيَ عِبَارَةٌ غَيْرُ مُنَاسِبَةٍ لِهَذَا السِّيَاقِ، وَلِهَذَا جَعَلَهَا فِي «ط» هَكَذَا: «لَكِنْهُمْ اخْتَلَفُوا أَنَّ لِلأَخَوَاتِ لِلأَبِ شَيْئًا أَمْ لَا؟» وَهُوَ تَصَرُّفٌ مَخْصُصٌ مِنَ الْمُحَقِّقِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «وَإِخْوَةً» هَلْ تَرِثُ الْأَخَوَاتُ لِلأَبِ شَيْئًا أَمْ لَا؟.

٩١٠. وَاخْتَلَفُوا: هَلْ يَرِثُ عَلَيْهِ شَيْئًا أَمْ لَا؟

٩١١. وَاتَّفَقُوا أَنَّ بَنَاتِ الْبَنِينَ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ وَلَدٌ (ذَكَرٌ)^(١)، وَلَا ابْنَةٌ: (فَهْنٌ)^(٢) بِمَنْزِلَةِ الْبَنَاتِ.

٩١٢. وَأَنَّ ذَكَرَ (وَلَدِ)^(٣) الْبَنِينَ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ وَلَدٌ ذَكَرٌ، وَلَا ابْنَةٌ: فَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْبَنِينَ^(٤).

٩١٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ مَنْ تَرَكَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ، وَابْنَ ابْنٍ، وَبَنَاتِ ابْنٍ: أَنَّ الثَّلَاثِينَ / لِلْبَنَاتِ، وَأَنَّ ابْنَ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَلَ وَارِثٌ.

[٢٤ب]

٩١٤. وَاخْتَلَفُوا: هَلْ (يَرِثُ) لَهَا بَنَاتُ الْوَلَدِ مِمَّنْ فِي دَرَجَتِهِ، أَوْ عَلَى مِنْهُ، أَمْ لَا؟

٩١٥. وَاتَّفَقُوا فِي الْإِبْنِ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ وَارِثٌ غَيْرُهُمَا: أَنَّ لِلأَبِ الثَّلَاثِينَ، وَلِلْأُمِّ^(١) الثَّلَاثِينَ.

٩١٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّ أُمَّ الْوَلَدِ لَا تَرِثُ مَا دَامَ سَيِّدُهَا حَيًّا، وَلَمْ يَمُتْ.

٩١٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِذَا تَرَكَ ابْنَةً، وَابْنَ ابْنٍ وَإِنْ سَقَلَ فَصَاعِدًا، أَوْ ابْنَةً ابْنٍ، أَوْ بَنَاتِ ابْنٍ: أَنَّ لِلابْنَةِ النِّصْفَ.

(١) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

(٣) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٤) دَمِجَ فِي «ز» بَيْنَ هَذِهِ الْفَقْرَةِ وَالتِّي قَبْلَهَا فَجَعَلَهُمَا عِبَارَةً وَاحِدَةً، هَكَذَا: «وَإِخْوَةً» بَنَاتِ الْبَنِينَ، وَأَنَّ ذَكَرَ وَلَدِ الْبَنِينَ، إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ وَلَدٌ ذَكَرٌ وَلَا ابْنَةٌ: بِمَنْزِلَةِ الْبَنِينَ!

(٥) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «أَوْ لِلْأُمِّ».

٩١٨. وأنه إن وَقَعَ لابنة الابن، أو لبنات الابن في مُقاسمة^(١) الذكر من ولد الابن^(٢) السُّدُسُ فأقل، للذكر مثل حظ الأنثيين: (أخذ به)^(٣).

٩١٩. واختلفوا أَيَزِدُّنَ عليه شيئاً أم لا؟ إلا أن يَكُنَّ^(٤) أعلى من ولد الابن، فلهنَّ، أو لها السُّدُسُ حينئذٍ.

٩٢٠. ثم حُلِّلَتْ تَمَكُّ دَاخِرٌ نَا فِيمَنْ دُونَهُنَّ مِنْ بَنَاتِ بَلِيلٍ.

٩٢١. واختلفوا على أن الذَّكَرَ مِنْ بَنَاتِ الْبَنِينَ يَرِثُ ما لم يَحْجُبْهُ ذَكَرٌ أعلى منه^(٥).

٩٢٢. واختلفوا أن الجَدَّ يَرِثُ، وإن كان هناك إخوة أشقاء أو لأب، أو بنوهم الذُّكُورُ.

٩٢٣. واختلفوا: هل يَرِثُ مَنْ ذَكَرَ نَامَعَهُ أم لا؟

٩٢٤. واختلفوا في زوج، أو أم، وأخوين، أو أختين لأُمٍّ، وإخوة رجالاً ونساءً أشقاء، ومثلهم لأب؛ أن الزَّوْجَ، والأُمَّ^(٦)، والإخوة للأُمِّ يَرِثُونَ.

٩٢٥. واختلفوا في الإخوة لأَشْقَاءٍ، والذين للأب: أيرِثُونَ شيئاً أم لا؟

(١) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب» و«ز»: «في مقاسمتهم».

(٢) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب» و«ز»: «من ولد الولد».

(٣) وهي في «ز» أيضاً.

(٤) في «ب» و«ز»: «يكون».

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «هو أعلى درجة منه».

(٦) من هنا إلى قوله: «واختلفوا أن الجد» ساقط من «ز».

٩٢٦. واختلفوا أن الجَدَّ إذا وَرِثَ لا يُحِطُّ مِنَ الشُّعْبِ^(١).

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً وفي «ق»: «السُّدُس».

قلت: وليس الشُّعْبُ ولا السُّدُسُ بأقل ما قيل في ميراث الجد عند من يقولون، بل ثمة أقوال أخرى تنزل به إلى مشاركة اثني عشر أخاً يكون هو بمنزلة الثالث عشر منهم، وهذا القول مروى عن عمران بن حصين وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما. وعن علي رضي الله عنه: أنه يُقاسم الإخوة إلى سبعة، فيكون له الثمن معهم. وقد ذكر المصنف نفسه هذه الأقوال وغيرها في «المحلى» (٢٨٢/٩ وما بعدها)، لكن قال بعدها (٢٩٤/٩): ثم نظرنا في الأقوال الباقية من مقاسمة الجد الإخوة إلى اثني عشر، أو إلى ثمانية، أو إلى سبعة، أو إلى ستة، أو إلى ثلاثة؛ فوجدناها كلها عارية من الدليل لا يوجب شيئاً منها لا قرآن، ولا سنة صحيحة، ولا رواية ضعيفة، ولا دليل إجماع، ولا نظر، ولا قياس.

ثم وجدنا أكثرها لا يصح على ما نبين إن شاء الله تعالى؛ أما الرواية عن عمران وأبي موسى رضي الله عنهما فغير معروفة، وأما الرواية عن علي رضي الله عنه: أنه يُقاسمهم إلى سبعة، فيكون له الثمن؛ ففيها قيس بن الربيع، وقد تكلم فيه، والرواية عن علي في المقاسمة بين الجد، وستة إخوة، فيكون له الشُّعْبُ، فصحيحة إلى الشعبي، ثم لا يصح للشعبي سماع من علي أصلاً، ولم يذكر من أحبره عن علي. الخ كلامه رحمه الله.

قلت: ولعل تضعيفه للأثر القاضية بما دون السبع، مع تصحيحه نسبة القول بالشُّعْبِ إلى الشعبي رحمه الله هو ما دفع به إلى جعل ذلك أقل نصيب متفق عليه بينهم في المسألة.

لكن ثمة ما يمنع من تصحيح هذا، والتسليم له به إن كان قصده: وهو أنه نفسه قد عزا إلى طائفة القول بأن الأمر في توريث الجد مع الإخوة إنما هو موكل إلى الإمام يقضي فيه بحسب نظره وبحسب الأحوال، وعدد الإخوة، ونحو ذلك؛ فقد قال في نفس المسألة من «المحلى»: «وقالت طائفة: ليس للجد شيء معلوم مع الإخوة، إنما هو على حسب ما يقضي فيه الخليفة، وتبين طريق إسماعيل بن إسحاق القاضي، نا إسماعيل بن أبي أويس، نا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، قال: أخبرني خارجة بن زيد بن ثابت، عن أبيه، قال: «إن الجد أب الأب مع الإخوة من الأب لم يكن يقضي بينهم إلا أمير المؤمنين، يكثر الإخوة حينئذ، ويقلون حينئذ، فلم يكن بينهم فريضة نعلمها مفروضة، إلا أن =

(شيئاً) (١) (٢).

= أمير المؤمنين كان إذا أتى يُستفتى فيهم يُفتي بينهم بالوجه الذي يرى فيهم على قدر كثرة الإخوة وقِلَّتْهم. قال أبو محمد: رُوينا من طريق عبد منصور، هُتْلِم، أنا مُغيرة، أنا الهيثم بن بدر، عن شعبة، لتوأم الضبي، قال: أتينا ابن مسعود في فريضة فيها جد وإخوة فذكر اختلاف حكمه فيها، قال: فقلنا له في ذلك، فقال ابن مسعود: إنما نقضي بقضاء أئمتنا. وقد رُوينا من طريق حماد بن سلمة، نا هشام بن عروة، عن عروة بن الزبير، عن مزوان بن الحكم، قال قال لي عثمان بن عفان: قال لي عمر: لي قد رأيت في الجد رأياً، فإن رأيتم أن تتبعوه فاتبعوه. فقال عثمان: إن تتبعك أريك؛ فإنه رَشَدٌ، ولشعب رأي الشيخ قبلك، فنعم ذو الرأي كان. ومن طريق عبد الرزاق، نا ابن جريج، أخبرني هشام ابن عروة، عن أبيه: أنه حدثه عن مزوان بن الحكم: أن قول عثمان هذا لعمر كان بعد أن طعن عمر، قال المصنف: فهو لأمر، وعثمان بن يزيد بن ثابت لا يقطعون فيه بشيء: أما الرواية عن عمر وعثمان، ففي غاية الصحة، وأما عن زيد، فلا سبيل إلى أن يوجد عنه أحسن من هذا الإسناد في شيء مما روي عنه في الجد إلا قوله في الخرقاء. اهـ.

قلت: فيها هو يُصحح الآثار الواردة عن زيد، وابن مسعود رضي الله عنهما وغيرهما في القضاء للجد بما يراه الإمام، وهذا يقتضي عدم ضبط نصيب معين يمكن أن يقال: إنه أقل ما اتفق عليه لقائلون بتوريث الجدة؛ فتأمل هذا. ثم إنه لما تعرض لنقض هذا القول بعد ذلك (٢٩٣/٩-٢٩٤) لم يقطع في ثبوته، أو في أسانيد أصحابه، وإنما عارضه من حيث ضعف دليله، ونحو ذلك، وهذا لا يؤثر في ثبوت الخلاف في المسألة، كما هو معلوم، والله أعلم.

(١) سقطت من «و» و«ق» أيضاً، وهي في «ع» أيضاً.

(٢) قال الرَّمِي في «العمدة»: «قلت: دَعَوَاهُ الإجماع أن الأب لا يُحط عن السُّبُع شيئاً ليس بصحيح؛ فإن عند عمران بن الحصين، وأبي موسى الأشعري، والشَّعْبِي: أن المُقاسمة إلى نصف سُدُسِ جميع المال، وليس هذا بخدّ عندهم، وإنما يُقاسمونهم أبداً، والله أعلم. اهـ.

وقال في «المعاني البديعة» (١٩٢/٢): «... وإنما يُقاسمونهم أبداً، حتى إذا كان معه عشرة =

٩٢٧. واختلفوا: هل له أكثر أم لا؟

٩٢٨. واتَّفَقُوا فيمن ترك زوجاً، ومُلاً، وأختاً واحدةً للأمّ، وأختاً شقيقةً: أن الزوج، والأمّ، والأخت للأمّ يرثون.

واخذت أمي في يَمِينَةِ لَرْتِ شَيْئاً أم لا؟

٩٢٩. فإن كانت المسألة بحالها، إلا أن مكان (كُل) (أخت أختين: فكذلك) (٣) أيضاً.

٩٣٠. فلو أن الأولى بحالها، إلا أن مكان الزوج زوجةً، وكان الميِّت رجلاً: فإنهم مُتَّفِقُونَ على أن للأخت المُتَّة يَمِينَةُ الرُّبْع.

ثم اختلفوا: أَلها أكثر أم لا؟

٩٣١. واتَّفَقُوا على أنها لا تأخذُ النصف المذكور للأخت في القرآن كاملاً، ولا بُدَّ من أن يُحطَّ عنه (٣) بإجماع.

٩٣٢. واختلفوا: هل تُحطُّ الزوجة، والأمّ، والأخت للأمّ عن الفرائض المذكورة لهنَّ لغير أم لا؟

= إخوة، فالمُقاسمة خيرٌ له، وإن كانوا أحد عشر استوت له المقاسمة، ونصف السُّدُس. اهـ.

قلت: قد تقدّم الكلام على هذا بما فيه الكفاية إن شاء الله، وقد كنت سطرته قبل أن تأتي مخطوطة «العمدة»، والحمد لله على توفيقه وفضله.

(١) وهي في «ع» أيضاً.

(٢) كنا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «وكذلك».

(٣) في «ب»: «نُحط منه»، وفي «ز»: «يُحط منه».

٩٣٣. وَاتَّفَقُوا إِذَا كَثُرَتِ الْفَرَائِضُ، فَلَمْ يَحْمِلْهَا الْمَالُ: أَنْ مَنْ لَهُ فَرَضٌ مُسَمًّى فِي مَوْضِعٍ دُونَ مَوْضِعٍ لَا بُدَّ أَنْ يُحْطَ^(١) مِنَ الْمُتَلَفِضِ لَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ.

٩٣٤. وَاخْتَلَفُوا فِي تَوْرِيثِهِ جُمْلَةً فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ؛ فَوَرَّثَهُ قَوْمٌ بِحَاطِطَةٍ كَمَا ذَكَرْنَا، وَلَمْ يُورَّثَهُ آخَرُونَ شَيْئًا.

٩٣٥. وَاخْتَلَفُوا فِي حَظِّ مَنْ لَهُ فَرَضٌ (مُسَمًّى)^(٢) فِي كُلِّ مَوْضِعٍ: أَيْنُقْصُ مِنْ فَرَضِهِ شَيْءٌ أَمْ لَا؟

٩٣٦. وَاتَّفَقُوا عَلَى تَوْرِيثِهِ؛ فَقَوْمٌ وَنَوَّةً بِتَمَامِ فَرَضِهِ، وَقَوْمٌ بِحَاطِطَةٍ.

٩٣٧. وَاتَّفَقُوا [أَيْضًا] (٣) إِذَا فَاضَتْ^(٤) السَّهَامُ عَلَى الْمَالِ: (عَلَى)^(٥) حَظِّ مَنْ يَرِثُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ دُونَ بَعْضٍ.

٩٣٨. وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا فِي رِثَتِهِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِحَاطِطَةٍ، أَوْ مَعَهُ الْبَيْتَةُ.

٩٣٩. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَأْخُذُ مَا ذُكِرَ فِي النَّصِّ لِمَثْلِهِ كَامِلًا.

٩٤٠. وَاخْتَلَفُوا فِي حَظِّ مَنْ يَرِثُ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ فَقَوْمٌ حَظُّوهُ، وَقَوْمٌ أَكْمَلُوا لَهُ فَرَضَهُ.

٩٤١. وَاتَّفَقُوا كُلُّهُمْ عَلَى تَوْرِيثِهِ وَلَا بُدَّ.

(١) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «يَنْحَطُّ».

(٢) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا.

(٣) وَهِيَ فِي «ق» أَيْضًا.

(٤) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «قَامَتْ»، وَفِي «ق»: «أَفَاضَتْ».

(٥) وَهِيَ «و» أَيْضًا.

٩٤٢. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ كُلَّ حَقٍّ لَا عَصَبَةَ لَهُ، وَلَا ذَارَ حِمٍّ أَصْلًا؛ لَا مِنَ الرِّجَالِ، وَلَا مِنَ النِّسَاءِ، وَلَا زَوْجٍ إِنْ كَانَتْ أَمْرًا قَوْلًا زَوْجَةً إِنْ كَانَ رَجُلًا، وَلَهُ مَوْلَا كَرٍّ مِنْ مَوْلَى أَوْ تَقْبُلٍ^(١) مَوْلَى أَعْتَقَ أَبَا هَذَا أَلَهُ يَتَّ قَبْلَ وَلَا دَةَ هَذَا الْمَيِّتِ: أَنَّ مِيرَاثَهُ لَذَلِكَ^(٢) الْمُعْتِقِ، أَلَوْ لَهُ أَلَوْنٌ تَنَاسَلَ مِنْ ذُكُورٍ وَلَدِهِ، أَوْ لِلْعَصْبَةِ^(٣) كَمَا قَدَّمْنَا.

٩٤٣. وَاخْتَلَفُوا مِنْ ذَلِكَ فِي^(٤) مُعْتَقِ مَادَّةٍ، وَتَرَكَ جَدَّ سَيِّدِهِ، وَأَخَا سَيِّدِهِ، أَوْ جَلَدَ سَيِّدِهِ، وَأَخِي سَيِّدِهِ وَأَبْلِيدِهِ، وَ^(٥) ابْنِ سَيِّدِهِ، [وَأَبْنِ سَيِّدِهِ]^(٦)، وَ^(٧) ابْنِ ابْنِ سَيِّدِهِ.

٩٤٤. وَاخْتَلَفُوا: هَلْ يَرِثُ السَّابِقُ فَمَيِّتٍ^(٨) أَعْتَقَ آبَاؤُهُنَّ^(٩) أَمْ لَا؟

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«و»: «وَأَتَّفَقُوا فِي مَيْتٍ».

(٢) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «مَنْ فَوْقَ مَنْ عَتَقَهُ».

(٣) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «لِذَوِي».

(٤) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «أَوْ لِعَصْبَتِهِ».

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ»: «مَنْ».

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ»: «أَوْ».

(٧) وَهِيَ فِي «ق» أَيْضًا.

(٨) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«و» فِي «خ»: «أَوْ».

(٩) فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «أَيُّ رِثَةٍ؟»، وَفِي «ط»: «أَتَرِثُ؟». وَالْمَثْبُوتُ فَصِيحٌ مَعْرُوفٌ، وَمِنْهُ

قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى لِنِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتَعْمَلْ صَالِحًا تَوْفَاهَا

أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ [الاحزاب: ٣١] الْآيَةُ.

(١٠) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «مَنْ».

(١١) كَذَا فِي «ب» وَ«ق»، وَفِي «خ»: «أَبَاهُنَّ»، وَفِي «ز»: «أَبَاهُمْ».

٩٤٥. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ أَعْتَقَ / مِنَ الرِّجَالِ عَبْدًا ذَكَرًا، عِتْقًا صَحِيحًا؛
أَنْ مَنْ تَنَاسَلَ مِنْ وَلَدِ ذَلِكَ الْعَبْدِ بَعْدَ عِتْقِهِ، مِمَّنْ يَرْجِعُ بِنَسَبِهِ إِلَيْهِ: (فَهُوَ
مَوْلَى لِهَذَا الْمُعْتَقِ، وَلِمَنْ تَنَاسَلَ مِنْهُ، مِمَّنْ يَرْجِعُ بِنَسَبِهِ^(١) إِلَيْهِ)^(٢) مِنْ
الذُّكُورِ.

وَاخْتَلَفُوا فِي الْإِنَاثِ مِنْ وَلَدِ السَّيِّدِ^(٣).

٩٤٦. وَفِي^(٤) وَلَدِ الْمَمْلُوكَةِ الْمُعْتَقَةِ مِنْ حَرْبِيٍّ، وَازْنَاءِ، أَوْ كَانَتْ^(٥) مُلَاعِنَةً،
أَوْ مِنْ عَبْدٍ لَمْ يُقَيِّمْ عَلَيْهِ^(٦) وَلَا لِمَوْلَايَ^(٧) أُمَّهُ، أَوْ جَدَّهُ؟ أَمْ^(٨) لَا وَلَا لَأَحَدٍ
عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ؟

(١) فِي «ق» بِدُونِ الْبَاءِ.

(٢) الزِّيَادَةُ كُلُّهَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا.

(٣) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ: «وَلَدِ السَّيِّدِ»، وَجَعَلَهَا فِي «ط»: «وَلَدَ ذَلِكَ الْعَبْدِ»، وَهُوَ خَطَأٌ
مُخَضٌّ، وَتَصَرَّفَ غَيْرُ سَدِيدٍ مِنَ الْمُحَقِّقِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَالْخِلَافُ إِنَّمَا هُوَ فِي اسْتِحْقَاقِ وَلَا
الْعَبْدِ الْمُعْتَقِ، وَمَنْ تَنَاسَلَ مِنْهُ: لِلْإِنَاثِ مِنْ وَلَدِ سَيِّدِهِ الَّذِي أَعْتَقَهُ، وَإِنَّمَا وَقَعَ الْإِشْكَالُ
عِنْدَ الْمُحَقِّقِ بِسَبَبِ ظَنِّهِ أَنْ قَوْلَهُ: «وَاخْتَلَفُوا فِي الْإِنَاثِ مِنْ وَلَدِ السَّيِّدِ» بَدَلِيَّةٌ لِلْعِبَارَةِ الَّتِي
تَلِيهَا، وَأَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ: «وَفِي وَلَدِ الْمَمْلُوكَةِ... إلخ» مُعْطُوفٌ عَلَيْهَا.

(٤) يَعْنِي: «وَاخْتَلَفُوا فِي».

(٥) هُنَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» زِيَادَةُ: «هِيَ».

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا، وَفِي «ق»: «أَعْلَيْهِ» بِهَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ قَبْلُهَا.

(٧) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» فِي «خ»: «لِمَوْلَايَ بِالْإِفْرَادِ»، وَفِي «ط»: «وَلَاؤُهُ لِمَوْلَايَ»،
وَلَعَلَّهُ زَادَ هَذِهِ الْهَاءَ لظَنِّهِ أَنَّ الِاسْتِفْهَامَ فِي الْجُمْلَةِ يَبْدَأُ مِنْ بَعْدِ قَوْلِهِ: «عَلَيْهِ»، لِذَلِكَ وَضَعَ
فَاصِلَةً بَعْدَهَا، وَلَعَلَّ حَذْفَ الْمُصَنِّفِ لَأَدَاةِ الِاسْتِفْهَامِ «عَلَيْهِ» هُوَ السَّبَبُ فِي حُصُولِ
هَذَا اللَّبْسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٨) كَذَا فِي «ب» قَوْلُهُ: «وَفِي»: «أَوْ».

٩٤٧. وَاتَّقُوا أَنْ وَلَدَ الْمُعْتَقِ^(١) مِنْ مُعْتَقَةٍ حَمَلَتْ [بِهِ]^(٢) بَعْدَ عِتْقِ^(٣) أَبِيهِ
جَمِيعًا: أَنْ وَلَا يُلَاقِيَهُ لِمَوْلَايَ أَبِيهِ.

٩٤٨. وَاتَّقُوا أَنْ وَلَدَ الْحُرِّ، الْمُسْلِمِ، الْعَرَبِيِّ، الَّذِي لَا وَلَا يُلَاقِيَهُ عَلَيْهِ، مِنْ
الْمُعْتَقَةِ^(٤) (الَّتِي^(٥)) تَحْمِلُ بِهِ بَعْدَ عِتْقِهَا: لَا^(٦) وَلَا عَلَيْهِ لِمَوْلَايَ أُمِّهِ، وَلَا
لِغَيْرِهِمْ.

٩٤٩. وَاتَّقُوا أَنْ الْأَبَ يَجُزُّ وَلَا يُلَاقِيَهُ مِنْ وَلَدِهِ مِنْ حُرَّةٍ، أَوْ مُعْتَقَةٍ مِمَّنْ
تَحْمِلُ^(٧) بِهِ بَعْدَ عِتْقِهِ، وَهَكَذَا مَا تَنَاسَلُوا.

٩٥٠. وَاخْتَلَفُوا فِي الْجَدِّ، وَالْأُمِّ، وَالْعَمِّ، وَالْأَبِ يَعْتَقُ بَعْدَ الْحَمْلِ بِالْوَلَدِ:
أَيُّجُزُّ وَنَ الْوَلَاءُ؟ أَمْ لَا؟

٩٥١. وَاخْتَلَفُوا فِي امْرَأَةٍ أَعْتَقَتْ عَبْدًا أَوْ أُمَةً عِتْقًا صَحِيحًا، ثُمَّ مَاتَتْ
السَّيِّدَةُ: مَنْ (يَرِثُ)^(٨) هَذَيْنِ الْمُعْتَقَيْنِ، وَمَنْ تَنَاسَلَ مِنَ الذَّكَرِ مِنْهُمَا^(٩): وَلَدُ

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، أَوْ فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «لَوْ مُعْتَقٌ».

(٢) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

(٣) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، فِي «ع»: «بَعْدَ مَوْتِ».

(٤) فِي «ب» «الْمُعْتَقَةِ» هَكَذَا، وَقَدْ تَرَكَ بَعْدَهَا فَرَاغًا كَأَنَّهُ بِسَبَبِ بَيَاضٍ، أَوْ طُمُسٍ كَانَ فِي
الْأَصْلِ الَّذِي نَسَخَ عَنْهُ.

(٥) وَهِيَ فِي «و» أَيْضًا.

(٦) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَأَوْ فِي «ب»: «وَلَا» وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ، وَقَدْ حُلِفَ فِي «ط» مَثْبُتًا أَمَّا مَكَانُهَا «أَنَّهُ»،
وَهُوَ تَصَرُّفٌ مُحْضٌ مِنْهُ، وَالْعِبَارَةُ مُسْتَقِيمَةٌ دُونَ الْحَاجَةِ إِلَى تَقْدِيرِ شَيْءٍ مِنْ هَذَا.

(٧) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَأَوْ فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «مِمَّنْ حُمِلَ».

(٨) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، أَوْ فِي «ب»: «بِالْوَلَاءِ».

(٩) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا، وَمَكَانُهَا لَوْ فِي «ب»، وَجَعَلَ مَكَانَهَا فِي «ط»: «يَجُزُّ».

(١٠) هُنَا فِي «خ» وَزِيَادَةُ: «أَوْ»، وَلَيْسَتْ فِي «ب»، وَلَعَلَّهَا هَمْزَةُ اسْتِفْهَامٍ وَتَصَدَّقَتْ عَلَى النَّسَاجِ.

المُعْتَقَةِ، أَمْ عَصَبَتُهَا مِنَ الْإِخْوَةِ، وَالْأَبَاءِ، وَبَنِي الْعَمِّ، وَالْأَعْمَامِ، وَبَنِي الْإِخْوَةِ، عَلَى الْمَرَأَةِ الَّتِي قَدَّمْنَا؟

٩٥٢. بَعْدَ تَفَاقِهِمْ عَلَى أَنََّّهُمَا إِنْ مَا تَا، وَمَنْ تَنَاسَلَ مِنَ الذَّكَرِ مِنْهُمَا: أَنَّ الْمِيرَاثَ لِلَّتِي أَعْتَقَتْهَا^(٢)، أَوْ أَعْتَقَتْ، مَنْ يَجْعُونَ بِهِمْ إِلَيْهِ.

٩٥٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ أَعْتَقَ^(٣) عِتْقًا صَحِيحًا مِنْ رَجُلٍ، أَوْ^(٤) امْرَأَةٍ: فَقَدْ اسْتَحَقَّ الْوَلَاءَ، وَاسْتَحَقَّ بِسَبِيلِهِ.

٩٥٤. ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيمَنْ يَسْتَحِقُّهُ عَلَى مَا قَدَّمْنَا.

٩٥٥. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ عِتْقُ^(٥) شَيْءٍ غَيْرِ بَنِي آدَمَ^(٦)، وَأَنَّهُ لَا يَنْفُذُ إِنْ وَقَعَ، وَلَا يَسْقُطُ بِهِ الْمِلْكُ.

٩٥٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْوَلَاءَ لَا يُسْتَحَقُّ بِغَيْرِ الْعِتْقِ، أَوِ الْإِسْلَامِ عَلَى الْيَدَيْنِ، أَوِ الْمَوَالَاةِ.

٩٥٧. فَالْعِتْقُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ أَنَّهُ يُسْتَحَقُّ بِهِ الْوَلَاءُ عَلَى مَا قَدَّمْنَا، وَالْإِسْلَامُ وَالْمَوَالَاةُ مُخْتَلَفٌ فِيهِمَا: أَيُسْتَحَقُّ بِهِمَا الْوَلَاءُ^(٧) أَمْ لَا؟

(١) هنا في «خ» زيادة: «على»، ولا معنى لها هنا.

(٢) أشار هنا في «ب» إلى حاشية، ولم يُثبت شيئاً في مقابلها.

(٣) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب» بزيادة: «عبدًا» بعدها.

(٤) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «و».

(٥) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «عن» أو هو تصحيف ظاهر.

(٦) في «الذخيرة» للقرافي (٨١/١١): «قال ابن حزم في «كتاب الإجماع»: «وأجمعت الأمة على أنه لا يجوز عتق غير بني آدم من الحيوان» اهـ.

(٧) في «ب» و«ز»: «ولاء» بغير الألف واللام.

٩٥٨. وَاتَّفَقُوا فِي قَوْمِ اسْتَوَوْا بِقَعْدِهِمْ^(١)، وَوَلَادَةِ أُمَّهَاتِهِمْ وَجَدًا تِهِمْ مِنَ الْمُعْتَقِ، وَلَا وَلَقَ لَهُ دُونَهُمْ وَلَا ذَا رَجَمَ: أَنَّهُمْ يُرْثُونَ مَوَالِيَهُ بَعْدَ انْقِرَاضِهِ^(٢)، وَانْقِرَاضِ عَصَبَتِهِ، وَ^(٣) هَكَذَا مَا سَفَلَ أَبَدًا.

٩٥٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْخُنْثَى الْمُشْكِلَ يُعْطَى نَصِيبُ الْأُنْثَى^(٤)، إِذَا كَانَ نَصِيبُ الْأُنْثَى مَسَاوِيًا نَصِيبِ^(٥) الذَّكَرِ، أَوْ أَقْلَ^(٦).

٩٦٠. (وَاخْتَلَفُوا فِي أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ، وَهَلْ يُعْطَى نَصِيبُ ذَكَرٍ تَامَ^(٧) أَمْ لَا)^(٨).

٩٦١. وَاخْتَلَفُوا فِي تَوْرِيثِهِ فِي مَكَانِ تَرَثَ^(٩) فِيهِ الْأُنْثَى عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ،

(١) كذا في «ب» و«و»: «قوفي» خ: «قعدتهم» وهو خطأ، وفي «ز» و«ع»: «بتعددتهم» وهو خطأ أيضاً، وقد تقدم معنى القعد.

(٢) كذا في «و» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «انقراضهم».

(٣) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٤) في «ب» و«و»: «يُعْطَى نَصِيبُ أَنْثَى».

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و»: «لنصيب» بلام قبلها.

(٦) قال الرِّثْمِيُّ فِي «العمدة»: «قلت: ودعوى الإجماع في مسألة الخُنْثَى هَذِهِ لَا يَصِحُّ؛ فَإِنَّ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالشَّعْبِيِّ، وَالثَّوْرِيِّ، وَأَحْمَدَ وَابْنَ يَوْسُفَ، وَطَائِفَةً مِنَ الْبَصَرِيِّينَ: أَنَّهُ يُعْطَى نِصْفَ نَصِيبِ الذَّكَرِ وَنِصْفَ نَصِيبِ الْأُنْثَى، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْمَالِ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ» اهـ. وانظر: «المعاني البديعة» (١٩٠/٢).

قلت: ما يحكيه المصنف هنا إنما هو مَقْدُومٌ إِذَا تَسَاوَى نَصِيبُ الْأُنْثَى مَعَ نَصِيبِ الذَّكَرِ، أَوْ كَانَ أَقْلَ مِنْهُ.

(٧) هَكَذَا بِالْجَزْءِ صِفَةً لـ «ذَكَرٍ» وَفِي «ق»: «تامة» بالنصب صِفَةً لـ «نصيب»، وكلا المعنيين صحيح، والسياق مُحْتَمَلٌ لِكُلِيهِمَا.

(٨) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٩) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ»: «يرث».

ولا تَرِثُ^(١) عند بعضه - مولا يرث الذكر عند جميعهم؛ مثل: زوج، وأم، وأختين لأُم، وخنثى هو ولد أبي الميتة: فقوم ورثوه هنا، وقوم ليورثوه شيئاً.
 ٩٦٢. واتفقوا أنه إن ظهرت علامات المنى والإحبال^(٢)، أو البول، من الذكر وحده: أنه رجل في جميع أحكامه، من وراثته^(٣) وغيرها.
 ٩٦٣. واتفقوا أنه إن ظهرت علامات الحيض^(٤) المتيقن، أو الحبل، أو البول من الفرج وحده: أنه أنثى في جميع أحكامه، من^(٥) موارثه وغيرها^(٦).
 ٩٦٤. واتفقوا أن المشكل هو الذي لم يظهر منه شيء مما ذكرنا، وكان البول يندفع من [كِلَا] الثقبين اندفاعاً واحداً متساوياً^(٧).
 ٩٦٥. واتفقوا أن الموارث التي ذكرنا [تكون] مع اتفاق الدينين، وعلى ألا يكون أحدهما قاتلاً عمداً، ولا خطأ.
 (١) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز»: «يرث».

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي «ز»: «والاحتلام».

(٣) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «وموارثه» وفي «ز»: «من موارثه»، وفي «ق»: «من موارثه».

(٤) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «الحمل» وهو خطأ، وسيأتي ذكر «الحبل» بعدها.

(٥) من «ق»، وفي «ب»: «و».

(٦) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ق»، وفي «ز»: «وموارثه وغيرها».

(٧) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق».

(٨) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «مستوياً».

(٩) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق».

(١٠) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «و مع ألا».

٩٦٦. واتفقوا أن المجوس يرثون بأقرب القرابتين.
 ٩٦٧. واختلفوا في الأخرى^(١): أيرثون (أيضاً)^(٢) بها أم لا؟
 ٩٦٨. واتفقوا أن النصراني يرث النصراني، وأن المجوسي يرث المجوسي، وأن اليهودي يرث اليهودي.
 ٩٦٩. واختلفوا: أيرث بعض (أهل)^(٣) هذه الأديان من غير أهل ملته من الكفار؟ وهل يرثهم المسلمون أم لا؟
 ٩٧٠. واتفقوا أن قتلته الحريثون قبل أن يسلموا: فإنه لا يرث^(٤).
 ٩٧١. واختلفوا فيما لم يقتسموه بعد: أعلى حكم الإسلام يقيم؟ أم على حكمهم؟

٩٧٢. / [واختلفوا أيضاً]^(٥) في موارث أهل الذمة - أسلموا أو لم يسلموا [ب] لم تَمْضِ على أحكامهم، لم يُجْبَرُوا على حكم موارث المسلمين فيما بينهم؟
 ٩٧٣. واتفقوا أن الزوجة التي لم تطلق حتى مات زوجها، ولا انفسخ نكاحها^(٦)، وكانا^(٧).....

(١) من قوله: «واتفقوا أن المجوس» إلى هنا سقط من «ز».

(٢) سقطت من «و» و«ق» أيضاً.

(٣) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً.

(٤) كذا العبارة في جميع النسخ، وجاءت في «ز» هكذا: «واتفقوا أن قسمة المجوس قبل أن يسلموا فإنها تتم».

(٥) وهي في «ق»، وفي «ز» أيضاً بإسقاط «أيضاً».

(٦) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ز» بزيادة: «منها» بعدها.

(٧) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وزاد بعدها في «ق»: «مسلمين»، وسيأتي بعد قوله: =

حَرَيْن^(١)، وِدِينُهُ دِينُهَا: أَنَهَا تَرِثُهُ وَيَرِثُهَا.

٩٧٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمُطَلَّقةَ ثَلَاثًا عَلَى حُكْمِ السَّنَةِ، وَالتِّي (قَدْ)^(٢) انْقَضَتْ عِدَّتُهَا مِنَ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ، وَمِنَ الْخُلْعِ، وَمِنَ الْفَسْخِ: لَا تَرِثُهُ، وَلَا يَرِثُهَا، إِذَا وَقَعَ مَا ذَكَرْنَا^(٣) مِنَ الطَّلَاقِ، وَالْفَسْخِ، وَالْخُلْعِ فِي صِحَّتِهِمَا^(٤) بِاخْتِيَارِهِمَا.

٩٧٥. وَاخْتَلَفُوا إِذَا وَقَعَ كُلُّ ذَلِكَ فِي مَرَضِهَا، أَوْ مَرَضِهَا، (أَوْ مَرَضِهِمَا)^(٥): أَرِثَتْهُ أُمٌّ لَا؟

٩٧٦. وَهَلْ يَرِثُهَا^(٦) هُوَ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا، وَقَبْلَ انْقِضَائِهَا إِذَا مَاتَتْ وَهُوَ مَرِيضٌ أُمٌّ لَا؟

٩٧٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمُطَلَّقةَ^(٧) طَلَاقًا رَجْعِيًّا، فِي صِحَّةٍ، أَوْ مَرَضٍ، وَقَدْ وَطَّئَهَا^(٨) فِي ذَلِكَ النِّكَاحِ، ثُمَّ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ: أَنَّهُمَا يَتَوَارَثَانِ.

٩٧٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمُتَزَوِّجَيْنِ^(٩) زَوْجًا صَحِيحًا فِي صِحَّتِهِمَا، وَدِينُهُمَا

= «وَدِينُهُ دِينُهَا» هُوَ سَا قُطْ مِنْ «ق».

(١) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» «حَرَبَيْنِ»، وَهُوَ تَصْغِيرُهُ ظَاهِرٌ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ز».

(٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، «فِي» وَ«زَكَلَ» مَا ذَكَرْنَا.

(٤) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ع»: «صِحَّتِهَا».

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «و» وَ«ق» أَيْضًا.

(٦) فِي «ب»: «وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا هَلْ يَرِثُهَا»، وَفِي «ز»: «وَاخْتَلَفُوا أَيْضًا لِرِثْهَا».

(٧) هُنَا فِي «ز» زِيَادَةُ: «ثَلَاثًا»، وَلَيْسَتْ فِيهِ مِنْ بَاقِي النَّسَخِ وَالْأَصُولِ.

(٨) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز»: «وَقَدْ كَانَ وَطَّئَهَا».

(٩) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«و»: «وَاتَّفَقُوا فِي الْمُزَوَّجَةِ».

وَاحِدٌ، وَهُمَا حَرَانِ: أَنَّهُمَا يَتَوَارَثَانِ، مَا لَمْ يَقَعْ طَلَاقٌ غَيْرُ رَجْعِيٍّ، وَلَوْ خُلْعٌ، أَوْ فُسْخٌ.

٩٧٩. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمِيرَاثِ وَوُقُوعِهِ كَمَا ذَكَرْنَا، [و] ^(١) فِي الْمَنْكُوحَةِ نِكَاحًا فَاسِدًا: أَيَتَوَارَثَانِ أَمْ لَا^(٢)؟

٩٨٠. وَكَذَلِكَ الْمَنْكُوحَةُ فِي مَرَضِهَا، أَوْ مَرَضِهِ.

٩٨١. [وَاخْتَلَفُوا] ^(٣) فِي كُلِّ مَنْ ذَكَرْنَا إِنْ كَانَ أَسِيرًا فِي دَارِ الْحَرْبِ^(٤): أَرِثَتْ^(٥) أُمٌّ لَا؟

* * *

(١) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٢) كَذَا فِي «و» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «لَا يَتَوَارَثَانِ أَمْ لَا».

(٣) وَهِيَ فِي «و» أَيْضًا.

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «خ»: «إِنْ كَانَ أَسِيرًا أَوْ فِي دَارِ الْحَرْبِ».

(٥) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «أَرِثَتْ».

٤٦- كتاب الوصايا والأوصياء

٩٨٢. تَقْفُوا أَنَّ الْمَوَارِيثَ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا^(١) إِنَّمَا هِيَ فِيمَا أُفْضِلَتِ الْوَصِيَّةُ الْجَائِزَةُ قُدُومَ النَّاسِ لَوْ لَا جَبِيَّةٌ؛ فَإِذَا فَضِّلَ بَعْدَ الدُّيُونِ شَيْءٌ وَقَعَتْ^(٢) الْمَوَارِيثُ^(٣) بَعْدَ الْوَصِيَّةِ [كَمَا ذَكَرْنَا]^(٤).

٩٨٣. وَاتَّقُوا أَنَّ الْوَصِيَّةَ لَا تَجُوزُ إِلَّا بَعْدَ أَدَاءِ دُيُونِ النَّاسِ؛ فَإِنْ^(٥) فَضِّلَ شَيْءٌ؛ جَازَتْ الْوَصِيَّةُ، وَإِلَّا فَلَا.

٩٨٤. وَاخْتَلَفُوا فِي دُيُونِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ كُلِّ فَرَضٍ فِي الْمَالِ، أَوْ غَيْرِ الْمَالِ^(٦)؛ (أَيَسْقُطُ أَوْ يَجِبُ؟)^(٧).

- فَأَسْقَطَهَا قَوْمٌ.

- وَأَوْجَبَهَا آخَرُونَ (مَعَ دُيُونِ النَّاسِ)^(٨).

(١) يعني: في كتاب الفرائض، وفي «ب» و«ز» التي ذكرنا.

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «وقع».

(٣) في «ز»: «الميراث بالإفراد».

(٤) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «وإن».

(٦) في «ب»: «أو مخير بمال»؛ وهو تصحييف ظاهر.

(٧) سقطت من «ز» أيضاً.

(٨) إلى هنا في «ز» أيضاً، وما بعدها ساقط هناك.

- وَأَوْجَبَهَا آخَرُونَ (قَبْلَ تَادِيُو لِمَ يَجْعَلُوهَا لَوُ أَسْدِيُو^(١) النَّاسِ إِلَّا مَا فَضَّلَ عَنْ دُيُونِ^(٢) اللَّهِ تَعَالَى، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لِلْغُرَمَاءِ.

٩٨٥. وَاتَّقُوا أَنَّ لِلْأَبِ الْعَاقِلِ، الَّذِي لَيْسَ مَحْجُورًا أَنْ يُوصِيَ عَلَى وَلَدِهِ وَابْنَتِهِ^(٣) الصَّغِيرَيْنِ، الَّذِينَ لَمْ يَبْلُغَا^(٤)، وَالَّذِينَ بَلَغَا^(٥) مُطْمَئِنَّةً^(٦)؛ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ أَحْرَارًا، أَوْ عُدُولًا، أَوْ قَوِيَاءَ عَلَى النَّظَرِ.

٩٨٦. وَاتَّقُوا أَنَّ الْوَصِيَّ^(٨) إِذَا كَانَ كَمَا ذَكَرْنَا^(٩)، فَلَيْسَ لِلْحَاكِمِ الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ، وَلَا إِزَالَتُهُ، وَلَا الْإِشْتِرَاكُ^(١٠) مَعَهُ.

٩٨٧. وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي الْوَصِيَّةِ بِالْمَالِ، وَتَفْرِيقِ الْوَصِيَّةِ^(١١)، وَلَا فَرْقَ.

(١) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «الدين» بالإفراد.

(٢) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «دين» بالإفراد أيضاً.

(٣) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب»: «ولبنيه»، وفي «ز»: «وابنه».

(٤) كذا في جميع النسخ، وفي «ط»: «لم يبلغوا».

(٥) في «ب» و«ز» و«ق»: «الذين بلغوا».

(٦) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق»: «مطمئنين».

وهي من الإطباق؛ بمعنى: الجنون والغفلة. وانظر: ما سيأتي برقم (٩٩٦).

(٧) هكنا سياق العبارة في جميع النسخ، وجاءت في «ع» هكذا: «... أن يوصي على أولاده الذكور والإناث الصغار، أو البالغين المطمئنين»؛ وهو تصرف مخض من الرمي رحمه الله.

(٨) كذا في «ب»، وفي «ع»: «الموصى إليه»، وفي «خ»: «الموصى له».

(٩) في «ز»: «واتقوا إذا كان الوصي كما ذكرنا».

(١٠) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ع»: «ولا الإسراف»؛ ولعله تصحيف من الميثب.

(١١) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ع» أيضاً أب نفس الرسم، وبعض الأحرف غير منقوطة، وفي «ب»: «وتفريقه بالوصية».

٩٨٨. واختلفوا في الوصية إلى الذمي، والفاسق، والعبد، والمرأة: أئجوز أم لا؟

٩٨٩. واختلفوا على أن من دفع من الأوصياء المذكورين إلى من هو نظره، بعد بلوغ اليتيم قبله ما له عنده، وأشهد على دفعه بينة عدل: أنه قد برى، ولا ضمان عليه.

٩٩٠. واختلفوا في تضمينه إن لم يمهذ.

٩٩١. واختلفوا أن من بلغ، (وكان) عدلاً في دينه، مقبول الشهادة، حسن النظر في ماله: أن فرضاً على الوصي^(١) أن يدفع إليه ماله، إذا قضى القاضي^(٢) بخله من الحجر.

٩٩٢. واختلفوا فيما دون الصفات التي ذكرنا.

٩٩٣. واختلفوا أنه من مات ولم يوص^(٣) على ولده الذين لم يبلغوا، أو المجانين: ففرض على الحاكم أن يقدم من ينظر لهم من أهل الصفة التي قدمنا.

(١) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق» إلى، وهو تصحيف من المثبت، وسقطت من «ط».

(٢) سقطت من «و» و«ق» أيضاً، وهي في «خ» بغير أول قبلها، والواو من «ع».

(٣) كأنها في «خ» المؤصّي أو نحو هذا، والمثبت من «ب» و«ز».

(٤) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: الحاكم. والمعنى واحد، فقد يقال: الحاكم ويقصد به: القاضي، إذ هو وكيله.

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: يفرض، وهو خطأ.

(٦) كذا في «ب» و«ع»، وفي «خ» و«ز»: لا.

٩٩٤. واختلفوا أن ما أنفق الوصي المذكور على اليتيم بالمعروف من ماله: فإنه نافذ.

٩٩٥. واختلفوا أن الوصي إن تعدى ضمين.

٩٩٦. واختلفوا أن من لا يعقل البتة، وهو مطبق معتوه، أو عرض له ذلك بعد عقله^(١): نوا جيلان يقدم من ينظر له.

٩٩٧. واختلفوا فيمن ليس مطبقاً، وهو مبتر: أيحجر عليه^(٢) أم لا؟

٩٩٨. واختلفوا أن ما أنفق مما لا يحل مردود.

٩٩٩. واختلفوا فيما أنفق مما ليس حراماً.

١٠٠٠. واختلفوا أن إلقاء^(٣) المال في الطيور، وفي مواضع الأرض والمياه، وشراء الخمر^(٤)، وما لا يحل لبضاعته^(٥): ممنوع منها كل أحد.

١٠٠١. واختلفوا أنه لا يجوز لمن ترك ورثته، أو (لم يترك) ورثته: أن

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ق» وفي «خ» و«ع»: وهو مطبق، أو معتوه عرض له ذلك بعد عقله، والمثبت أصح إن شاء الله.

(٢) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: الحجر عليه، وهو تصحيف من المثبت.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: وضع.

(٤) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» و«ق» و«ع»: وشرب الخمر، والمثبت أقوى أنسب للسياق.

(٥) في جميع النسخ: لبضاعته. وقد جاءت هكذا لبضاعته في حاشية «خ»، ووضع الناسخ أمامها علامة المقابلة والتصحيح، وهو الصواب إن شاء الله.

ولبضاع المال وغيره من العروض: هو جعله بضاعته يئجر فيها.

(٦) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

يوصي بأكثر من ثلث ما له؛ لا في صحته، ولا في مرضه.

١٠٠٢. واختلفوا: هل تجوز الوصية لمن ترك ولدًا بثلث (أم) (٢) إنما يجوز له أقل من الثلث؟

١٠٠٣. واختلفوا فيمن لم يترك وارثًا وفيمن استأذن ورثته، أو وارثه في صحته أو في مرضه (بأكثر من ثلثه) (٣)، [فأذن له، أو] (٤) فأذن له (٥)؛ وأجازوا بعد موته: إن نفذ (٦) أكثر من الثلث لم ينفذ إلا ما يجوز له؛ وهو الثلث (٧)؟

١٠٠٤. واتفقوا أنه إن أوصى (٨) لوا لدين له لا يرثا يقول (٩)، أو لكفر (١٠)، أو لأقاربه الذين لا يرثون منه - إن كان له أقرب - بثلثي الثلث: أن وصيته تلك، وسائر وصاياه في باقي ماله من الثلث (١١)، فيما ليس معصية، وفيما أوصى به لحيي: نافذة كلها، وأنه قد أصاب.

(١) زاد بعدها «في»: «أم لا»، وليست في «ز» أيضًا.

(٢) وهي في «ز» أيضًا.

(٣) يعني: بأكثر من ثلث ماله، وفي «و»: «أكثر من الثلث»، وقد كان ناسخ «خ» كتبها أولًا: «الثلث»، ثم أثبتتها في الحاشية بعد المقابلة: «ثلثه».

(٤) سقطت من «ز» أيضًا.

(٥) وهي في «ز» أيضًا.

(٦) وهي في «ز» أيضًا.

(٧) في «ب» و«ز»: «من الثلث».

(٨) كذا في «ز» أيضًا، وفي «ب»: «وصى».

(٩) كذا في «ز» و«و» و«غ» أيضًا، وفي «ب»: «يقول».

(١٠) كذا في «ع» أيضًا، وهي ب«و» بدون لام قبلها.

(١١) كذا في «ع» أيضًا، وفي «ب» و«و» و«غ»: «ثلثه».

١٠٠٥. واختلفوا إذا لم يوصي كذلك (١).

١٠٠٦. واتفقوا أنه من لم يكن له قريب غير وارث، ولا أبوان لا يرثان: فله أن يوصي (٢) لحيي بثلث، أو بما يجوز من ثلث (فأقل، إن كان له وارث).

١٠٠٧. واتفقوا أنه إن أوصى بأكثر من الثلث (٣) (٤): أنه يصح من ذلك (٥) ما يجوز من الثلث، ويبطل الزائد (٦).

١٠٠٨. واختلفوا فيمن لا وارث له، وفيمن أجاز (٧) وارثه على ما قدمنا.

١٠٠٩. واتفقوا على أن من أوصى (بما يملك و) (٨) بما لا يملك، وبطاعة ومعصية: أن الوصية تنفذ في الطاعة، وفيما يملك، وتبطل في المعصية، وفيما لا يملك.

١٠١٠. واختلفوا في مثل ذلك في البيوع، والهبات، والمناحيق (٩)، والصدقات.

(١) كذا في «ق» أيضًا، وفي «ب»: «لذلك».

(٢) في «ب» و«ز»: «أنه يوصي»، وفي «ع»: «وله أن يوصي».

(٣) من قوله: «واتفقوا أنه إن أوصى» إلى هنا في «ق» أيضًا.

(٤) وهي كلها في «ز» و«ع» أيضًا، إلا أن عبارة: «واتفقوا أنه إن أوصى بأكثر من الثلث... إلخ» جاءت مؤخرًا هناك إلى ما بعدها.

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضًا، وفي «و»: «أن له من ذلك».

(٦) كذا في «ب» و«و» و«ع» أيضًا، وفي «ق»: «وتبطل الزيادة».

(٧) في «ب» و«ز»: «أو أجاز».

(٨) وهي في «ز» و«ع» و«و»: «يضلمكن في «ق»: «أو» مكان الواو.

(٩) في «ب» و«ع» و«و» و«غ»: «هو تصحيف».

والمناحيق: جمع منيحة. وفي «غريب الحديث» للخطابي (٧٢٩/١): «معنى المنيحة:»

- فقوم ساووا (كما قلنا) ^(١).

- وقوم يُطلون ^(٢) الجميع في الهبات، والصدقات، والبيوع، والمنائح ^(٣).

- وقوم فرّقوا بين [كل] ^(٤) ذلك أيضاً ^(٥).

١٠١١. واتفقوا أن الرجوع في الوصايا جائز، ما لم يكن عتقاً ^(٦).

١٠١٢. واتفقوا أن الرجوع (في ذلك) ^(٧) بلفظ الرجوع، وبخروج الشيء الموصى به عن ملك الموصي في حياته وصحته: رجوع تام.

١٠١٣. واختلّفوا ^(٨) في تحيل الموصي وصيته إلى غير ما وصى به

= إباحة المنفعة، مع استيفاء الرقبة، ومنه: فنيحة الغنم وهو: أن تمنحه شاة خلوا بأشرب لبنها، فإذا لبحت ردها إلى صاحبها. اهـ.

وفي «لسان العرب»: «قال أبو عبيد: للعرب أريعماء تضعها مواضع العارية: المنيحة، والعريّة، والإفقار، والإخبال». اهـ.

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) في «ب» و«ز»: «أطلوا».

(٣) في «ب» المناكح، وسقطت من «ز».

(٤) وهي في «ز» أيضاً.

(٥) في «خ» عند قوله: «فقوم ساووا»، قال: «وهم الشافعية». وعند قوله: «وقوم يُطلون الجميع»: «وهم المالكية». وعند قوله: «وقوم فرّقوا»: «وهم الحنفية».

قلت: وكل ذلك من إدراج الناسخ، وليس من كلام المصنف.

(٦) هذه العبارة ساقطة من «ز».

(٧) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «في الوصية» وهو من تصرف ابن القطان رحمه الله؛ ليناسب سياق العبارة في كتابه.

(٨) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «واتفقوا» وهو خطأ بدلالة السياق.

أولاً، ما لم يلفظ بأنه رجّع عما وصى به أولاً بخروج وجه عن ملكه؛ فقال قوم: هو رجوع وقال آخرون: ليس رجوعاً.

١٠١٤. واختلّفوا في الوصية بالعتق: أيجوز (له) الرجوع فيه أم لا؟ ^(١)

١٠١٥. واتفقوا أن الوصية بالمال والولد إلى اثنين فصاعداً، أو إلى واحد ^(٢): جائزة كما قد منا.

١٠١٦. واتفقوا أن وصية المرأة في المال خاصة كوصية الرجل في كل ما ذكرنا [ولا فرق] ^(٣).

١٠١٧. واتفقوا أن الوصية كما ذكرنا جائزة في (كل) ^(٤) ما عليم الموصي أنه يملكه.

١٠١٨. واختلّفوا: أيجوز فيما لا ^(٥) يعلم بأنه يملكه يوم ^(٦) الوصية أم لا يجوز؟

١٠١٩. واتفقوا أن من وصى كما ذكرنا، وله مال أكثر من ألف درهم: فقد أصاب.

١٠٢٠. واختلّفوا فيمن له مال فبات ليلتين ولم يوص فيه: أعاص هو أم لا؟

(١) في «ز» أيجوز فيها الرجوع أم لا؟.

(٢) كذا في «ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «أحد»، وفي «ز»: «واحدة».

(٣) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ق».

(٤) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ع».

(٥) في «ب» و«ز»: «فيما لم».

(٦) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» في يوم.

١٠٢١. وفيمن له أقل من ألف (درهم)^(١): أله أن يوصي أم لا؟

١٠٢٢. واتفقوا أن من أوصى وأشهد وإن لم يكتبها^(٢): لم^(٣) يغص.

١٠٢٣. واتفقوا أن الوصية لو أرب لا تجوز.

١٠٢٤. واختلفوا إذا أذن في ذلك سائر الورثة وأجازوه: أيجوز أم لا؟

١٠٢٥. واتفقوا أن الرجل الصحيح أن يتصدق بالثلث من ماله ما لم يبلغ الثلث، ويكون فيما^(٤) بقي غناه وغي^(٥) عياله^(٦)، وأن يعتق كذلك، ويتصرف^(٧) كيفما أحب في ماله.

١٠٢٦. واتفقوا أن الوصية بالمعاصي لا تجوز، وأن / الوصية بالبر، وبما ليس برأ^(٨) ولا معصية^(٩)، ولا تضييع للمال: جائزة^(٩).

(١) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٢) كذا في «ب» أيضاً، وفي «و» و«ع» «أو لم يكتبها» بإسقاط «إن».

(٣) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» «ز»: «فلم».

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «ما».

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «أو غنى».

(٦) في «ز»: «ويكون الباقي غناه وغي عياله».

(٧) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «وأن يتصرف بزيادة: أن».

(٨) كذا في جميع النسخ والأصول، وفي «و» و«ن»: «وبما ليس ببر».

(٩) قال ابن تيمية في «نقله»: «الوصية بما ليس ببر، ولا معصية، والوقف على ذلك فيه قولان في مذهب أحمد وغيره، والصحيح أن ذلك لا يصح؛ فإن الإنسان لا ينتفع ببذل المال بعد الموت، إلا أن يصرقه إلى طاعة الله، وإلا فبذله بما ليس بطاعة، ولا معصية لا ينفعه بعد الموت، بخلاف صرفه في الحياة في المباحات؛ كالأكل والشرب واللباس، فإنه ينتفع بذلك» اهـ.

١٠٢٧. واتفقوا على أن للمريض أن يتصرف في ثلث ماله.

١٠٢٨. واختلفوا: أله التصرف في أكثر من ذلك كالصحيح أم لا؟^(١)

١٠٢٩. واتفقوا أن وصية المسلم، العاقل، البالغ، الحر، المصلح لماله: نافذة.

١٠٣٠. واتفقوا - فيما نعلم^(٢) - أن وصية العبد غير جائزة، ما لم يجزها سيده^(٣)، ولا تقطع أن هذا إجماع^(٤).

١٠٣١. واختلفوا في وصية السفينة، وفي وصية من يلقن الوصية وإن لم يبلغ: أيجوز أم لا؟

* * *

(١) كذا العبارة في «ز» أيضاً وجاءت في «ب» هكذا: «واختلفوا: أله التصرف في ذلك كالصحيح أم لا؟»، وأشار الناسخ في الحاشية عند قوله: «في ذلك» إلى أنها عنده في الأصل الذي نسخ منه: «في أكثر من ذلك»؛ أي: كما هو في «خ» و«ز»، فما كان من الكوثر رحمة الله إلا أن قام بإثبات الحرفين معاً مجموعين؛ فصارت العبارة هكذا: «واختلفوا: أله التصرف في ذلك، وفي أكثر من ذلك كالصحيح أم لا؟»!

(٢) كذا في «ب» و«ق»، وفي «خ» و«ز»: «فيما نعلم»، والمثبت أوجه.

(٣) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و» و«ق»: «السيد».

(٤) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ز»: «ولا يقطع أن هذا إجماع»، وفي «ب»: «ولا تقطع على أنه إجماع»!

٤٧- قسم الفيء، والجهاد، والسير

١٠٣٢. اتَّفَقُوا أَنَّ الْخُمْسَ يُخْرَجُ مِمَّا غَنِمَ عَسْكَرٌ أَوْ غَيْرُهُ^(١)؛ مِنْ الْمُسْلِمِينَ، الْأَحْرَارِ، الْبَالِغِينَ، الْعُقَلَاءِ، الرِّجَالِ مِنَ الْحَيَوَانِ غَيْرِ بَنِي آدَمَ، وَمِمَّا^(٢) غَنِمَ مِنَ الْأَثَاثِ^(٣)، وَالسَّلَاحِ، وَالْمَتَاعِ كُلِّهِ، الَّذِي مَلَكَهُ أَهْلُ الْحَرْبِ، بَعْدَ أَنْ يُخْرَجَ [مَنْهُ]^(٤) سَلْبُ الْمَقْتُولِينَ، وَمَا أَكَلَ الْمُسْلِمُونَ مِنَ الطَّعَامِ، أَوْ احْتَمَلُوهُ^(٥).

١٠٣٣. وَاخْتَلَفُوا: أَيْخَرَجَ مِنْ سَلْبِ الْقَتْلِ^(٦) الْخُمْسُ^(٧) أَمْ لَا؟

١٠٣٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يُعْطِيَ مِنْ سُدُسِ الْخُمْسِ مَنْ رَأَى إِعْطَاءَهُ صَلَاحًا لِلْمُسْلِمِينَ.

(١) كذا في «ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «عشرة» وهو تصحيف ظاهر، وقد زاد الأمر لبساً في «ط»، فترك اللفظة على تحريفها، ثم زاد في العبارة زيادة أخرى، فصارت هكذا: «اتَّفَقُوا أَنَّ الْخُمْسَ يُخْرَجُ مِمَّا غَنِمَ عَسْكَرُ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ عَشْرَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْأَحْرَارِ... إلخ»!

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ» و«يما».

(٣) كذا في «ب» و«ق» و«ع»، وفي «خ» و«ز»: «الأناث»، وكأنها كانت في «ع» هكذا أيضاً فأصلحها الناسخ؛ لأنه وضع النقطتين في أثناء الأولى فوق النقطة، لا العكس.

(٤) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق».

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ق» أيضاً، وفي «ع» أو حملوه من الودك، ولا أدري من أين أتى بهذه الزيادة؟!

(٦) في «ب» و«ز»: «القتلى».

(٧) في «ب» و«ز» و«ق»: «خمس» بغير ألف ولام.

١٠٣٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ وَضَعَ ثَلَاثَةُ أَحْمَاسٍ الْخُمْسُ فِي الْيَتَامَى، وَالْمَسَاكِينِ، وَابْنِ لَسَبِيلٍ: فَقَدْ أَصَابَ.

١٠٣٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَقْسِمَ الْكَبِيلَيْنِ^(١) مِنَ الْأَشْيِ وَيُخْصِمَهُمَا.

١٠٣٧. وَاخْتَلَفُوا فِي قَتْلِهِمْ، وَإِطْلَاقِهِمْ، وَفِي إِثْمِهِمْ.

١٠٣٨. ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيمَنْ يَسْتَحِقُّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ^(٢)، وَفِي كَيْفِيَةِ قِسْمَةِ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، وَفِي هَلْ يُعْطَى مِنْهَا غَيْرُهُمْ؟ بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى إِجْمَاعٍ جَازٍ فِيهِ.

١٠٣٩. إِلَّا أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا أَنَّ بَنِي الْعَبَّاسِ، وَبَنِي أَبِي طَالِبٍ مِنْ ذَوِي الْقُرْبَى مُدَّةَ حَيَاتِهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(٣).

١٠٤٠. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ هُمْ؟ وَهَلْ بَقِيَ حُكْمُهُمْ (أَمْ لَا)^(٤) بَعْدَ مَوْتِهِ ﷺ؟

١٠٤١. وَاتَّفَقُوا عَلَى وَجوبِ أَخْذِ الْجِزْيَةِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى؛ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ مِنْ لَأَعَاجِمِ الَّذِينَ دَانَ أَجْدًا، دُهِمَ بِهِذَيْنِ الدِّينَيْنِ^(٥) قَبْلَ مَبْعَثِ

(١) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ع»: «المكاتبين».

(٢) يعني: اسم يتيم، ومسكين، وابن سبيل.

(٣) كذا العبارة في جميع نسخ الكتاب، وجاءت في «ق» هكذا: «إلا أنهم اتَّفَقُوا أَنَّهُ كَانَ لِبَنِي الْعَبَّاسِ... إلخ»، ولعل الضمير في قوله: «أنه» عائِد على نصيبهم في الخمس.

قلت: ولم يتقدم قريراً ذكر لخمسة ذوي القربى حتى يُشار إليهم هنا، ولعل ما هنا عائِد على قوله في الفقرة السابقة: «ثم اختلفوا فيمن يستحق هذه الأسماء»، على أنه لم يذكر فيمن ذَكَرَ ذَوِي الْقُرْبَى، والله أعلم.

(٤) سقطت من «ز» أيضاً.

(٥) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «بين الدينين»؛ وهو تصحيف ظاهر كما ترى، وجعلها في «ط»: «بدن من الدينين».

رسول الله ﷺ، ولم يكن مُعْتَقًا، ولا بَدَل ذلك الذين بغيره، ولا (كان) (١)
شيخاً كبيراً، ولا مجنوناً، ولا زَمَنًا، ولا غير بالغ، ولا امرأة، ولا راهباً، ولا
عَرَبِيًّا، ولا ممن يُجَنُّ (٢) في أول السنة (٣)، وكان غنيًّا (٤).

١٠٤٢. واتَّفَقُوا على أنه إن أُعْطِيَ كُلٌّ مِنْ ذَكَرْنَا عَنْ نَفْسِهِ وَحَدَّهَا - فقيرًا
كان أو غنيًّا، أو مُعْتَقًا أو حُرًّا - أربعة مثاقيل ذهباً في انقضاء كُلِّ عام قَمَرِيٍّ،
بعد أن يكونَ صَرَفُ (٥) كُلِّ دينارٍ اثني عَشَرَ درهماً أَكْبَلًا فصاعداً، على أن يلتزمَ
ألا يُحْدِثُوا (٦) في شيءٍ مِنْ (٧) مواضع سكناهم (٨)

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ز» و«و» أيضاً وفي «ب» المروى في «ع»: «يحيى» أو «يحيى» أو نحو ذلك،
وكل ذلك تصحيف من المثبت.

وقد أثبتنا محقق «ق»: «يحق»! جاعلاً إياها بين قوسين تنبيهاً منه على مخالفتها لما في
المطبوع من «المراتب»، وعندما رجعت إلى النسخة الثانية التي اعتمد عليها، وجدتها كما
هي هنا في «خ»: «يجن»، غير أن النون جاءت غليظة بعض الشيء في ناحية منها فأشبهت
القاف.

(٣) يعني لا يُسَبِّحُها ؛ لأنهم اختلوا فيمن يُجَنُّ ويُفَيِّق.

(٤) هكذا موضع هذه الجملة: «وكان غنيًّا» في نسخ الكتاب الثلاث وفي «ق» أيضاً. وجاءت
في «ع» في صدر العبارة بعد قوله: «ولا بَدَل ذلك الذين بغيره».

(٥) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق» و«ع»: «ضر ب» وهو تصحيف ظاهر.

(٦) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» «على أن يلتزم على أن لا»، وجعلها في «ط»: «على أن
يلتزم مواعلي أنفسهم أن لا يحدثوا»، وفي «ز»: «على أن يحدثوا»!

(٧) كذا في «ز» و«ع»، وفي «خ» «هل لا»: «في وفي «ب»: «أن لا يحدثوا شيئاً في».

(٨) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «في مواضع كنا سكناهم وسكناهم»، وهو خطأ، وفي «ع»:
«مسكنهم» بدل «سكناهم».

ولا غيرها (كنيسة) (١)، ولا بيعة، ولا دَيْرَ، ولا صومعة، ولا قَلَابَةً (٢)، ولا
يُجَدُّ ذُو مَا خَرِبَ منها، ولا يَحْيُوْ مَا ذُو، تألَّا يمنعوا مَنْ مَرَّ مِنَ المسلمين
بهم التَّزُولَ في كنايسهم (وبيعهم) (٣) ليلي أو نهار، وأن يوسعوا أبوابها
للمارة، وأن يُعْطُوا مَنْ مَرَّ بهم مِنَ المسلمين ثلاثاً (٤)، وألا يؤووا جاسوساً،
و(أن) (٥) لا يَكْتُمُوا غَشًّا للمسلمين، ولا يُعْلَمُوا أَوْ لا ذَهْمَ القَرَّانَ، ولا يمنعوا
مَنْ أَرَادَ الدُّخُولَ في الإسلام مِنْ أَهْلِهِمْ، وأن يُوقِرُوا الصلبيين، وأن يقوموا
لهم مِنَ المجالسِ، وألا تَتَشَبَّهُوا بهم شيءٍ مِنْ لِبَاسِهِمْ: لا قَلَنْشُوءَ، ولا
عِمَامَةً، ولا نَعْلِينَ (٦)، ولا فَرْقَ شَعَرٍ (٧)، ولا يتكلموا بكلامهم، ولا يكتبوا
بكتابهم، ولا يركبوا على السروج، ولا يتقلدوا شيئاً من السلاح، ولا يحملوه
مع أنفسهم، ولا يَتَخَذُوا سِلَاحاً خَوْفُ أَلَمِهِمْ (٨). لعرية، ولا يبيحوا الخمر (٩) (١٠)،

(١) وهي في «ع»: «أيضاً».

(٢) انظر لمعاني هذه الألفاظ: «أحكام أهل الذمة» لابن القيم رحمه الله (٢/٣٨ - ٦٦٩).

(٣) في «ز» و«ع» أيضاً.

(٤) كذا في «ز» أيضاً ووقعت في «ب» هكذا: «لثلاث»، وجعلها في «ط»: «لثلاث».

(٥) سقطت من «ز» و«ع» أيضاً.

(٦) زاد في «ز»: «ولا قرن»، وليست في باقي النسخ أو الأصول.

(٧) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «ولا فرق شعرهم»، والمثبت أنسب للسياق، وهكذا
جاءت في المروى مِنْ نَصِّ الشُّرُوطِ العُمَرِيَّةِ رضي الله عن صاحبها.

(٨) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ز»: «ولا ينقشوا في خواتيمهم»، وفي «ب»: «ولا ينقشوا في
خواتيمهم»، ولعله تصحيف مما في «ز»، والمثبت هو الصواب إن شاء الله، وهكذا هو في
الشروط أيضاً.

(٩) كذا في «ز» و«ع» أيضاً وفي «ب»: «الخمر» بالجمع.

(١٠) زاد في «ع»: «والخنزير»، وليست في شيء من نسخ الكتاب الثلاث.

وَأَنْ يَجْزُوا مَقَادِمَ دُرُوسِهِمْ، وَأَنْ / يَشُدُّوا الزَّانِيْرَ عَلَى أَوْسَاطِهِمْ، وَأَلَّا يُظْهِرُوا الصَّلَاحَ عَلَى كُنَائِسِهِمْ، وَلَا فِي شَيْءٍ مِنْ طُرُقِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَجَاوِزُوا^(١) الْمُسْلِمِينَ بِمَوَاتِهِمْ، وَلَا يُظْهِرُوا فِي طُرُقِ^(٢) الْمُسْلِمِينَ نَجَاسَةً، وَلَا يُضْرِبُوا النَّوَاقِيسَ إِلَّا ضَرْبًا خَفِيفًا لِلْإِذْوَاعِ فَعَوًّا صَوًّا تَهْمُ بِالْقِرَاءَةِ^(٣) لِكُتُبِهِمْ فِي شَيْءٍ مِنْ حَضَرِ قَدَالِهِمْ^(٤) وَلَا مَعَ مَوَاتِهِمْ، يُخْرِجُونَ نِينَ، وَلَا صَلَاحًا ظَاهِرًا، وَلَا يُظْهِرُوا النَّيْرَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ طُرُقِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يَتَّخِذُوا مِنَ الرَّاقِيقِ مَا جَزَتْ عَلَيْهِ سِهَامُ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنْ يُرْشِدُوا الْمُسْلِمِينَ، وَلَا يُطْلِعُوا عَدُوًّا^(٥) عَلَيْهِمْ، وَلَا يُضْرِبُوا مِثْلَهُمْ، وَلَا يَسْتَحْدِمُونَهُ^(٦)، وَلَا يَسُبُّوهُ، وَلَا يُهَيِّنُوهُ، وَلَا يُسَمِعُوا مُسْلِمًا^(٧) شَيْئًا مِنْ كُفْرِهِمْ^(٨)؛ وَلَا مِنْ سَبِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا غَيْرِهِ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَلَا يُظْهِرُوا خُمْرًا، وَلَا شُرْبَهَا، وَلَا نِكَاحَ ذَاتِ مَحْرَمٍ، فَإِنْ سَكَنَ مُسْلِمُونَ بَيْنَهُمْ هَدَمُوا كُنَائِسَهُمْ وَيَعْتَمِدُ عَلَيْهِمْ؛ فَإِذَا فَعَلُوا كُلَّ مَا ذَكَرْنَا، وَلَمْ

- (١) كَذَا بِالْمَعْجَمَةِ فِي «ب» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ز» وَ«ط»: «يَجَاوِرُوا» بِالْمَهْمَلَةِ، وَكَلَا اللَّفْظَيْنِ صَحِيحٌ مَرْوِيٌّ إِنْ كَانَ بِالْمَهْمَلَةِ أَشْهَرُ فِي الرَّوَايَةِ.
- (٢) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» بِطَبَقِ «بِالْإِفْرَادِ».
- (٣) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «بِالْقِرَاءَاتِ».
- (٤) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «الشَّيْءُ مِنْ كُتُبِهِمْ بِحَضْرَةِ الْمُسْلِمِينَ».
- (٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، وَفِي «خ» كَلِمَةٌ رَسْمِيَّةٌ: «وَلَا تَجْرَتُوا» أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، وَالْمَثْبُوتُ هُوَ الصَّحِيحُ الْمَوْافِقُ لِمَا جَاءَ فِي نَصِّ الشَّرْوَطِ.
- (٦) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَلَا يَطْلُقُوا عَدُوَّهُمْ».
- (٧) فِي «ز» وَ«ع»: «وَلَا يَسْتَحْدِمُونَهُ»، وَفِي «ب»: «وَلَا يَسْتَحْدِمُونَهُ».
- (٨) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «الْمُسْلِمِينَ».
- (٩) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز»: «شُرْكُهُمْ».

يُتَدَلُّوا ذَلِكَ الَّذِينَ الَّذِينَ صُوِّ لِحَوَاهِلِهِ (بِدِينٍ غَيْرِ دِينِ)^(١) الْإِسْلَامِ: فَقَدْ حُرِّمَتْ دِمَاؤُ كُلِّ مَنْ تَنَبَّأَ بِدِينِكَ، وَمَالُهُ وَهَلْهُ، وَظُلْمُهُ^(٢).

١٠٤٣. وَاخْتِ لَفُوفًا مِنْ أَسْلَمٍ أَوْ^(٣) مَاتَ بَعْدَ جَوَابِ الْجَزِيَّةِ عَلَيْهِ أَوْ أَخَذَ مِنْهُ لِمَا سَلَفَ أَمْ لَا؟^(٤).

١٠٤٤. وَاخْتِ لَفُوفًا مِنْ لَمْ يَفِ^(٥) بِسَبْيِ الشُّرُوطِ الَّتِي ذَكَرْنَا، وَلَا بِوَاحِدٍ: أَيْ خَرَّمَ^(٦) قَتْلَهُ، وَسَبْيَ أَهْلِهِ، وَغَنِيمَةَ مَالِهِ أَمْ لَا؟

١٠٤٥. وَتَقَفُّوا عَلَى أَنْ الْعُلُولَ حَرَامٌ.

١٠٤٦. وَتَقَفُّوا أَفْنًا خَذَ مِنْ أَهْلِ الْعَسْكَرِ، أَوْ السَّرِيَّةِ^(٧) مِنَ الْمُسْلِمِينَ شَيْئًا (لَهُ قَدْرٌ)^(٨) قَدْ تَمَلَّكَ أَهْلُ الْحَرْبِ^(٩)، لَيْسَ طَعَامًا - وَسِوَاءَ قَلٍّ أَوْ كَثْرٍ،

- (١) وَهِيَ قِيَّةٌ «ع» أَيْضًا، وَمَكَانٌ كُلُّ ذَلِكَ فِي «ب»: «بَيْنَ»، وَلَعَلَّهَا مَصْحُفَةٌ مِنْ: «بِدِينِ».
- (٢) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ»: «وَقَالَ فِي الْجَزِيَّةِ: وَتَقَفُّوا عَلَى أَنْ أَعْطَى - بِعَيْنِي: مَنْ يُقْبَلُ مِنْهُ الْجَزِيَّةُ عَنْ نَفْسِهِ وَحَدَّاهَا أَرْبَعَةَ مِثْقَالٍ ذَهَبٍ فِي كُلِّ عَامٍ، عَلَى أَنْ يَلْتَزِمُوا مَا ذَكَرَهُ مِنْ شُرُوطِ الذِّمَّةِ، فَقَدْ حُرِّمَ دَمُ مَنْ وَفَى بِذَلِكَ، وَمَالُهُ وَأَهْلُهُ، وَظُلْمُهُ».
- قُلْتُ [ابْنُ تَيْمِيَّةٍ]: لِلْعُلَمَاءِ فِي الْجَزِيَّةِ: هَلْ هِيَ مُقَلَّتَةٌ بِالشَّرْعِ، أَوْ بِاجْتِهَادِ الْإِمَامِ أَنْ يَزِيدَ عَلَى أَرْبَعَةِ دَنَانِيرٍ؟ وَهَذِهِ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ، هِيَ مَذْهَبُ عَطَاءٍ وَالثَّوْرِيِّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَأَبِي عُبَيْدٍ، وَغَيْرُهُمْ. اهـ.
- (٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «تَمَّ».
- (٤) جَاءَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ فِي «ب» وَ«ز» بَعْدَ الَّتِي تَلِيهَا.
- (٥) فِي «ب» وَ«ز»: «إِنْ لَمْ يَفِ».
- (٦) كَذَا فِي «ب» أَيْضًا وَهِيَ: «وَلَوْ أَنَّ أَيْجُوزَ».
- (٧) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «السُّوقَةُ»، وَلَعَلَّهُ تَصْحِيفٌ مِنَ الْمَثْبُوتِ.
- (٨) وَهِيَ قِيَّةٌ «ع».
- (٩) فِي «ز»: «تَقَفُّوا أَنْ مَنْ أَخَذَ... قَدْرًا يَمْلِكُهُ أَهْلُ الْحَرْبِ».

السُّلْطَانُ أَوْ غَيْرُهُ^(١) : أَنَّهُ قَدْ غَلَّ، إِذَا نَافَرَ دَبْمَلَكُهُ، وَلَمْ يُلْقِهِ فِي الْغَنَائِمِ.

١٠٤٧. وَاخْتَلَفُوا فِي الطَّعَامِ، وَفِيمَا لَمْ يَتَمَلَّكْهُ^(٢) أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ؛ كَالْحَصَى^(٣)، وَالصَّيْدِ، وَخَشَبِ الْبَرِّيَّةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ: أَيْ كَوْنُ أَحَدٍ^(٤) ذَلِكَ غَالاً أَمْ لَا؟
١٠٤٨. وَاتَّفَقُوا أَلَّا يَغْنَمَ ثُمَّ لَمْ يَلِكْ بِالْقِسْمَةِ^(٥) الصَّحِيحَةُ.

١٠٤٩. وَاخْتَلَفُوا أَتَمَلِكُ قَبْلَ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٠٥٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ لِلْفَارِسِ الْبَالِغِ، الْحُرِّ، الْمُسْلِمِ، الْعَاقِلِ، الَّذِي لَمْ يَدْخُلْ تَاجِراً، وَلَا أَجِيرًا، وَلَا رَاجِعًا لَهُ سَلَامِينَ، وَلَا خَازِناً فِي غَزَايِهِ تِلْكَ، وَكَانَ [فَرَسُهُ]^(٦) جَيِّداً لَيْسَ بِبِرْدُونٍ، وَكَانَتْ^(٧) غَنِيمَةً عَسْكَرٍ لَا غَنِيمَةً^(٨) (مِنْ) حِصْنٍ، وَلَا فِي بَحْرٍ: سَهْمَيْنِ هَلَهُ، وَسَهْمَا لِفَرَسِهِ.

١٠٥١. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يُعْطَى (أَكْثَرُ)^(٩) مِنْ ثَلَاثَةِ أَسْهُمٍ.

١٠٥٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ يُسْهِمُ لِمَنْ هَذِهِ صِفَتُهُ، وَلِفَرَسِهِ الْوَاحِدِ^(١٠).

(١) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ع»: «سُلْطَانٌ أَوْ غَيْرُهُ»، وَفِي «ب»: «السُّلْطَانُ كَانَ أَوْ غَيْرُهُ».

(٢) فِي «ب» وَفِي «و» أَيْضاً لَا يَتَمَلَّكُهُ. وَفِي «ز» وَفِي «و»: «وَفِي مَا يَمْلِكُهُ»، وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ.

(٣) كَذَا فِي «ز» وَفِي «ق» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «كَالْحَصْرِ» وَهُوَ تَصْحِيفٌ وَرَامَ تَصْحِيحَهَا فِي «ط» فَجَعَلَهَا: «الْخَضِرُ»! وَهُوَ خَطَأٌ صَرَفٌ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ط»، وَهِيَ فِي سَائِرِ النُّسخِ وَالْأَصُولِ.

(٥) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«ز»: «الْقِسْمَةُ» بِغَيْرِ بَاءٍ قَبْلَهَا.

(٦) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضاً.

(٧) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «و» وَ«ز» وَكَانَ.

(٨) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً وَمَكَانَهَا فِي «ع»: «فِي».

(٩) وَهِيَ فِي «و» أَيْضاً.

(١٠) قَالَ الزَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: لَا إِجْمَاعَ فِي ذَلِكَ، بَلْ عِنْدَ الْأَوْزَاعِيِّ، وَأَحْمَدٍ، =

١٠٥٣. وَاخْتَلَفُوا هَلْ يُسْهِمُ لَأَكْثَرِ مِنْ فَرَسَيْنِ^(١) إِنْ كَانَتْ أَفْرَاساً أَمْ لَا يُسْهِمُ إِلَّا لَوَاحِدٍ^(٢) فِي سَائِرِ مَا ذَكَرْنَا؟

١٠٥٤. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ رَاكِبَ الْبَغْلِ وَالْحِمَارِ، وَالزَّاجِلَ: مُتَسَاوُونَ فِي السَّهَامِ^(٣)، وَأَنَّهُ لَا يُزَادُ وَاحِدٌ مِنْهُمْ فِي الْقِسْمَةِ عَلَى سَهْمٍ وَاحِدٍ.

١٠٥٥. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ رَاكِبَ الْجَمَلِ لَا يُسْهِمُ لَهُ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ^(٤).

= وَأَبِي يَوْسُفَ، وَمُحَمَّدٌ^(٥): يُسْهِمُ لِفَرَسَيْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

قُلْتُ: قَدْ مَرَرْنَا أَنَّ الْمَضْرُوحَةَ اللَّهُ إِنَّمَا يَقْصِدُ بِأَكْثَرِ مَا يَحْكِيهِ فِي هَذَا الْكِتَابِ مِنْ اتِّفَاقَاتٍ: تَحْرِيرَ الْقَدْرِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَتَخْلِيصَهُ مِمَّا اخْتَلَفُوا فِيهِ. وَالْقَدْرُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ هُنَا بَيْنَ الْجَمِيعِ: هُوَ يُسْهِمُ لِفَرَسٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ فِي الزَّائِدِ: أَيْ سَهْمٍ لَهُ أَمْ لَا؟ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ بَعْدَهَا: «وَاخْتَلَفُوا هَلْ يُسْهِمُ لَأَكْثَرِ مِنْ فَرَسَيْنِ»، إِنْ كَانَتْ أَفْرَاساً أَمْ لَا يُسْهِمُ إِلَّا لَوَاحِدٍ؟.

(١) هُنَا فِي «ب» وَ«ز» زِيَادَةٌ: «و»، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٢) فِي «ب» وَ«ز»: «لَوَاحِدٍ».

(٣) هُنَا فِي «ب» وَ«و» زِيَادَةٌ: «و» أَيْضاً.

(٤) كَذَا فِي «ز» وَفِي «و» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «الْقِتَالِ»، وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ.

(٥) فِي «ع»: «فِي الْقِسْمَةِ وَالسَّهَامِ»، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي بَاقِيِ النُّسخِ.

(٦) قَالَ الزَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: لَا إِجْمَاعَ فِي ذَلِكَ، بَلْ عِنْدَ أَحْمَدَ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: لِرَاكِبِ الْإِبِلِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»^(*). اهـ.

قُلْتُ: بَلْ قَوْلُ أَحْمَدَ وَمَنْ وَافَقَهُ: أَنَّهُ يُعْطَى سَهْمَيْنِ لثَلَاثَةِ سَهْمَيْهِ، وَسَهْمٌ الْبَعِيرِ. وَانْظُرْ: «الْمَحَلِّي» (٣٣٠/٧)، وَ«الْمَغْنِي» (٤٣٨/١٠).

(*) فِي الْمَخْطُوطِ: «وَأَبِي مُحَمَّدٍ»، وَهُوَ خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتْنَاهُ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي «الْمَعَانِي الْبَدِيعَةِ» (٤٠٤/٢).

(**) وَقَدْ جَاءَتْ هَذِهِ الْعِبَارَةُ خَطَأً بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَعَلَى أَنَّ رَاكِبَ الْحِمَارِ لَا يُسْهِمُ لَهُ سِوَى سَهْمٍ».

١٠٥٦. واخْتَلَفُوا فِي أَقْلٍ، وفي المِرْأَةِ، وفي العَبْدِ، و(في) ^(١) الأَجِيرِ، و (في) النَّهْرِ، والصَّبِيِّ الذي لَيْمَعُ، وفي الكَاكِيلِ الْمُخَذَّلِ ^(٢): أَيَسْهَمُ لَهُمْ ^(٣) كما يُسْهَمُ لغيرهم ^(٤) أم لا؟

١٠٥٧. واخْتَلَفُوا فِي رَاكِبِ الْبِرِّ ذَوْنٍ: أَهوَ كِرَاكِبِ الْفَرَسِ ^(٥) أَوْ كَالرَّا جِلٍ؟

١٠٥٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ يُسْهَمُ لَهُ؛ فَإِنَّهُ إِنْ عَاشَ إِلَى وَقْتِ الْغَنِيمَةِ ^(٦)، وَكَانَ ^(٧) قَدْ حَضَرَ شَيْئًا مِنَ الْقِتَالِ: أُسْهَمَ لَهُ.

١٠٥٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ مَنْ جَاءَ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْقِتَالِ ^(٨) بِ(انْقِضَاءِ) ^(٩) ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ كَامِلَةٍ، وَبَعْدَ إِخْرَاجِ الْغَنِيمَةِ وَالْجَيْشِ ^(١٠) مِنْ دَارِ الْحَرْبِ ^(١١): أَنَّهُ لَا يُسْهَمُ لَهُ.

١٠٦٠. وَاخْتَلَفُوا فِي مَنْ جَاءَ إِثْرَ ^(١٢) [انْقِضَاءِ] ^(١٣) الْقِتَالِ إِلَى (تَمَامِ) ^(١٤)

(١) سقطت من «أ» أيضاً، ومثلها ما بعدها.

(٢) هو المُبْطِطُ للجيش. وهي ساقطة من «ز».

(٣) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «له».

(٤) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «لغيره».

(٥) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «أهو راكب فرس».

(٦) كذا في «ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «القسمة».

(٧) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «وإن كان»، وفي «ق»: «إن كان».

(٨) كذا في «ب» و«ق» أيضاً، وفي «ع»: «الحرب».

(٩) كذا في «ق» و«ع» أيضاً، وفي «ز»: «من جاء بعد القتال وانقضائه بانقضاء».

(١٠) كذا في «ب» و«و» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «الخمس»، وهو خطأ.

(١١) انتقل نظر ناسخ «ز» من هذا الموضع إلى نظيره في العبارة التالية؛ فأسقط كل ما بين ذلك.

(١٢) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب»: «بعد».

(١٣) سقطت من «ق» أيضاً.

(١٤) وهي في «ق» أيضاً.

ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، و ^(١) قَبْلَ الْخُرُوجِ بِهَا ^(٢) مِنْ دَارِ الْحَرْبِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ: أَيَسْهَمُ لَهُ أَمْ لَا؟

١٠٦١. وَاتَّفَقُوا أَنْتَقَلَ ذَرْبُ ^(٣) فَارِسًا، وَحَضَرَ شَيْءٌ مِنَ الْقِتَالِ فَلْيَا: أَنَّهُ يُسْهَمُ لَهُ سَهْمُ فَارِسٍ ^(٤).

١٠٦٢. وَاخْتَلَفُوا فِي مَنْ كَانَ فِي أَحَدٍ / الْحَالِيْنَ ^(٥) غَيْرِ فَارِسٍ: يُسْهَمُ لَهُ [ب] سَهْمُ فَارِسٍ، أَمْ سَهْمُ رَاجِلٍ؟

١٠٦٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يُفْضَلُ فِي قِسْمِ ^(٦) الْغَنِيمَةِ شُجَاعٌ عَلَى جَبَانٍ، وَلَا (مَنْ) ^(٧) أَبْلَى عَلَى مَنْ (لَمْ) ^(٨) يُبَلِّ ^(٩)، وَلَا مَنْ قَاتَلَ عَلَى مَنْ لَمْ يُقَاتِلْ ^(١٠).

(١) في «ب» و«ق»: «أو».

(٢) كذا في «ق» أيضاً، يعني: الغنيمة. وقد جاء مُصَرَّحاً بِهَا فِي «ب».

(٣) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ع»: «أردف» وهو تصحيف.

يقال: أَذَى ذَرْبِ الْفَارِسِ أَي: جَاوَزَ الذَّرْبَ إِلَى الْعَدُوِّ، وَدَخَلَ أَرْضَهُ. انظر: «لسان العرب»،

وتاج العروس: مادة «درب».

(٤) سقطت هذه العبارة من «ز».

(٥) في «ب» و«و»: «إحدى الحالتين».

(٦) في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»: «قِسْمَةٌ».

(٧) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٨) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٩) في «ع»: «ولا على من هو أبلَى على من يبل» أو نحو ذلك.

(١٠) قال الزَّيْمِيُّ فِي «العمدة»: «قلت: لا إجماع في ذلك، بل عند مالك وأبي حنيفة:

يجوز له أَنْ يُفْضَلَ بَعْضُ الْغَانِمِينَ عَلَى بَعْضٍ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ، وَعَدِمَ

التفضيل هو مذهب الشافعي، ورواية عن أحمد لا غير، والله أعلم. اهـ.

قلت: اختلا فهم إنهل في التفضيل في الثقل والرَّضْخِ، لا في السهام، وكلام =

١٠٦٤. واختَلَفُوا^(١): أَيَفْضَلُونَ فِي النَّفْلِ^(٢) وَلَرَضُخٌ أَمْ لَا؟

١٠٦٥. واختَلَفُوا فِي الْمُبَارَاةِ:

- فكَرِهَهَا الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ.

- وَ(كَرِهَهَا)^(٣) الثَّوْرِيُّ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ، إِلَّا بِإِذْنِ الْأَمِيرِ.

- وَرُوي عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ: أَنَّهُ لَا يُحْمَلُ^(٤) وَلَا يُبَارَزُ إِلَّا بِإِذْنِ الْأَمِيرِ^(٥).

= المصنف هنا إنما هو في الإسهام خاصة، وقد نصر رحمه الله عقِب ذلك مباشرة على اختلافهم في التفضيل فيهما - أعني النفل والرضخ - فقال: «واختلفوا: أَيَفْضَلُونَ فِي النَّفْلِ وَالرَّضُخِ أَمْ لَا؟».

(١) هنا في «ب» زيادة: «أَيْضاً»، وليست في «ز» أيضاً.

(٢) في «ب»: «النظر»، وفي «ز»: «العقل»، أو كلمة نحوها، وكلاهما خطأ وتصحيف من المثبت.

(٣) وهي في «ز» أيضاً، وإسقاطها موهم بكون الحسن رحمه الله مشتركاً مع الآتي ذكرهم في قولهم بكرة المبارزة إلا بإذن الأمير، وليس الأمر كذلك؛ فإن الحسن كان يكره ذلك مطلقاً. وانظر كلام ابن المنذر الآتي في حكاية مذاهبهم جميعاً.

(٤) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «لا يعل وهو تصحيف».

(٥) قال أبو بكر بن المنذر رحمه الله: «أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ يُحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، عَلَى أَنَّ لِلْمَرْءِ أَنْ يُبَارِزَ، وَيَدْعُو إِلَى الْبَرَازِ بِإِذْنِ الْإِمَامِ، غَيْرَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ؛ فَإِنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ الْمُبَارَاةَ، وَلَا يَعْرِفُهَا. قَالَ: وَاخْتَلَفُوا فِي الْمُبَارَاةِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْإِمَامِ؛ فَكَرِهَتْهُ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ: الثَّوْرِيُّ، وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبَا حَتَّةٍ طَائِفَةٌ مُطْلَقًا، لَمْ يَذْكُرُوا إِذْنَ الْإِمَامِ، وَلَا غَيْرَ إِذْنِهِ مِنْهُمْ: مَالِكٌ، وَإِسْحَاقُ. وَاخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ: فَرُوي عَنْهُ الْخُثُوعِيُّ وَالْكَتَّانِيُّ. وَابْنُ الْمُنْذِرِ نَقَلَ عَنِ «الْإِنْجَادِ فِي أَبْوَابِ الْجِهَادِ» لابن المناصيف رحمه الله (١/١٩٧-١٩٨).

قلت: ولعل هنا النقل من «الأوسط» لابن المنذر، وهذا القسم ما زال مفقوداً من =

١٠٦٦. وَاتَّفَقُوا أَنْ غَنَائِمَ السَّرَايَا الْخَارِجَةِ (مِنَ الْعَشْكَرِ)^(١) الْوَاحِدُ: يُضْمُّ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَتُقَسَّمُ^(٢) عَلَيْهِمْ مَعَ جَمِيعِ أَهْلِ ذَلِكَ الْعَشْكَرِ.

١٠٦٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْعَشْكَرَ، أَوِ السَّرِيَّةَ الْخَارِجِينَ مِنَ الْمَدِينَةِ، أَوْ مِنَ الْحِصْنِ، أَوْ (مِنَ) الْقَرْيَةِ، أَوْ (مِنَ) الْبُرْجِ، أَوِ الرِّبَاطِ الَّذِي هُوَ مَسْكَنُهُمْ: لَا يَشَارِكُهُمْ أَهْلُ ذَلِكَ الْحِصْنِ، أَوِ الْمَدِينَةِ، أَوِ الْقَرْيَةِ، أَوِ الْبُرْجِ، أَوِ الرِّبَاطِ فِي شَيْءٍ مِمَّا غَنِمُوهُ، وَسِوَاهُمْ كَانَ الْمُغِيرُونَ، أَوْ مِنْ غَيْرِهِمْ.

١٠٦٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْمُغِيرِينَ إِنْ خَرَجُوا بِأَمْرِ الْأَمِيرِ، (وَكَانُوا) عَشْرَةً فَصَاعِدًا: أَنَّهُ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ مَا غَنِمُوهُ^(٥) كَمَا ذَكَرْنَا.

١٠٦٩. وَاخْتَلَفُوا إِذَا خَرَجُوا بِغَيْرِ أَمْرِ الْأَمِيرِ^(٦)، أَوْ كَانُوا أَقَلَّ مِنْ عَشْرَةٍ: أَيْفَرِدُونَ بِمَا أَخَذُوا^(٧)، أَمْ يَنْزِعُهُ^(٨) الْأَمِيرُ مِنْهُمْ، أَمْ يُخَمِّسُ وَيُقَسِّمُ الْبَاقِي عَلَيْهِمْ^(٩)؟

= الكتاب، وهو ساقط كذلك من المطبوع من «الإشراف». وانظر: «الإجماع» له (ص ٥٨). قلت: وممن نقل المنع من ذلك عن الأوزاعي رحمه الله: الطبري في «اختلاف الفقهاء» (ص ١٢- القسم الذي بتحقيق شاخت). وممن نقل عنه الجواز: الخطابي في «معالم السنن» (٢/٢٧٩). وانظر: هامش «الإنجا» بتحقيق مشهور حسن.

(١) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٢) في «ب» و«ز» و«ق»: «يُقَسَّمُ» بمشناة تحتية، وهو ي بغير نقط في «ع».

(٣) سقطت من «ز» و«ع» أيضاً، ومثلها ما بعدها.

(٤) كذا في «ز» و«ع»، وفي «خ»: «أَوْ كَانُوا».

(٥) إلى هنا في «ع» أيضاً.

(٦) وهي كلها في «ز» أيضاً، باختلاف يسير في السياق.

(٧) في «ب» و«ز»: «بِمَا أَخَذُوا».

(٨) كذا في «ز» أيضاً، أو في «ب»: «يَنْزِعُ» بغيراء.

(٩) في «ب» و«ز»: «بَيْنَهُمْ».

١٠٧٠. وَاتَّقُوا^(١) أَنْ جَيْشِينَ مُخْتَلَفِي الْأُمَرَاءِ، غَيْرَ مَضْمُونِينَ: لَا يَشْتَرِكَانِ فِيمَا غَنِمُوا^(٢).

١٠٧١. وَاتَّقُوا أَنْ الْجَيْشَ الْوَاحِدَ، وَإِنْ كَانَ لَهُ أُمَرَاءُ كَثِيرٌ^{(٣)(٤)}، وَكَانَ لِكُلِّ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ أَمِيرٌ، إِذَا كَانُوا مَضْمُونِينَ فِي جَيْشٍ وَاحِدٍ: أَنْهُمْ كُلُّهُمْ شُرَكَاءُ فِيمَا غَنِمُوا، أَوْ غَنِمَتْ سَرَايَاهُمْ.

١٠٧٢. وَاتَّقُوا أَنَّهُ لَا يُفْضَلُ فِي الْقِسْمَةِ مَنْ سَاقَ مَغْنَمًا - قَلَّ أَوْ كَثُرَ - عَلَى مَنْ لَمْ يَسُقْ شَيْئًا.

وَاخْتَلَفُوا فِي تَنْفِيلِهِ.

١٠٧٣. وَاتَّقُوا أَنَّهُ لَا يُنْقَلُ مَنْ سَاقَ مَغْنَمًا أَكْثَرَ مِنْ رُبْعِهِ فِي الدُّخُولِ، وَلَا أَكْثَرَ مِنْ ثُلْثِهِ فِي الْخُرُوجِ^{(٥)(٦)}.

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «و» اختلّفوا، وهو خطأ.

(٢) في «ب» و«ز» و«ق»: «غنما»، وما أثبتناه صحيح أيضاً، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَفْنَاؤُنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَفَدْتَلَوْا﴾ [الحجرات: ٩].

(٣) في «ب» و«ز»: «كثيرة».

(٤) هكنا سياق العبارة في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ع»: «وعلى أن الجيش الواحد وكانوا أمراء كثير». وجاءت في «ق» هكذا: «واتقوا أن الجيش الواحد إذا كان بأعداد كثيرة» وهو أوجه في نظري وأصح، ولولا انتقال نسخ الكتاب جميعها على ما أثبتناه، وما جاء في «ع» أيضاً على اضطرابه - مع ما عرفت أن من تصرف ابن القطان أحياناً في بعض ما ينقله؛ لأثبتناه بلا تردد إن شاء الله.

(٥) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «على».

(٦) كذا في «ز» و«ق» و«ع» و«ط» أيضاً، وفي «ب» في جواز، وأشار في الحاشية إلى أنها كانت في النسخة التي نقل عنها: «الخروج»!

(٧) قال ابن تيمية في «نقد» في جواز تنفيل ما زاد على ذلك: «إن اشتراطه الإمام، مثل =

١٠٧٤. وَاتَّقُوا أَنْ التَّنْفِيلَ الْمَذْكُورَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ.

١٠٧٥. وَاتَّقُوا أَنْ الْإِمَامَ إِنْ رَأَى أَنْ يَجْمَعَ الْمُسْلِمِينَ^(١) عَلَى دِيْوَانٍ: فَلَهُ ذَلِكَ.

١٠٧٦. وَاتَّقُوا أَنَّهُ إِنْ كَانَ [هَنَّاكَ مَالٌ]^(٢) فَاضِلٌ، لَيْسَ مِنْ أَمْوَالِ الصَّدَقَةِ، وَلَا الْخُمْسِ، وَلَا مِمَّا جَلَا^(٣) لِمَغْنَمِهِ^(٤)، خَوْفَ مَعَرَّةِ^(٥) الْمُسْلِمِينَ، وَقَبْلَ خُلُوقِهِمْ^(٦)، لَكِنَّهُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ لَا يَسْتَحِقُّهُ أَحَدٌ بَعَيْنِهِ، وَلَا أَهْلُ صِفَةٍ بَعَيْنِهَا: فَإِنَّ لِلْإِمَامِ^(٧) قِسْمَتَهُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، عَلَى مَا يَرَى مِنْ اجْتِهَادٍ^(٨) لَهُمْ، غَيْرَ مُحَابٍ لِقَرَابَةٍ وَلَا لَصَدَاقَةٍ.

١٠٧٧. وَاتَّقُوا أَنْ وَسَمَ الْحَيَوَانَ الْمَحْبُوسِ لِيُصْرَفَ فِي الصَّدَقَاتِ، أَوْ الْمَغَازِي بِغَيْرِ النَّارِ: جَائِزٌ.

= أن يقول: مَنْ فَعَلَ كَذَا فَلَهُ نِصْفُ مَا يَغْنَمُ وَفُلَانٌ هُمَا رَوَيْتَانِ عَنْ أَحْمَدَ. وَأما تنفيل الزيادة بلا شرط، فلا أعلم فيه نزاعاً، ويمكن أن يحمل كلام أبي محمد ابن حزم على هذا، فلا يكون فيما ذكره نزاعاً. اهـ.

(١) كذا في «ب» أيضاً وفي «ز»: «واتقوا أن الإمام إذا أراد الخروج»! وهو خطأ ظاهر.

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «الناس».

(٣) وهي في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ع» أيضاً بإسقاط «هناك».

(٤) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «خيل»! أو كلمة نحوها، وهو خطأ.

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ» و«ع»: «من».

(٦) كذا في جميع النسخ، في «ط»: «مضرة»، وهو إما تصحيف، أو تصرف من المحقق.

(٧) هنا في «ب» و«ز» زيادة: «به» بعدها، وفي «ق»: «بهم»، وفي «ع»: «وقبل خلوقتهم بهم»!

(٨) كذا في «ق» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «فإن رأى الإمام»، وفي «ب»: «فرأى الإمام»، والمثبت أنسب لسياق العبارة، والله أعلم.

(٩) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب» و«ق»: «الاجتهاد» بالالف واللام.

١٠٧٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْجِهَادَ مَعَ الْأُتَمَّةِ فَضْلٌ عَظِيمٌ.

١٠٧٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّ دِفَاعَ الْمُشْرِكِينَ [وَأَهْلَ الْكُفْرِ] ^(١) ^(٢) عَنْ بَيْضَةِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، أَوْ قُرَاهِمَ، وَحُصُونِهِمْ، وَحَرِيمِهِمْ إِذَا نَزَلُوا عَلَى الْمُسْلِمِينَ: فَرَضٌ عَلَى الْأَحْرَارِ الْبَالِغِينَ الْمُطِيقِينَ.

١٠٨٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ لَا جِهَادَ قَرْصاً عَلَى امْرَأَةٍ، وَلَا عَلَى مَنْ لَمْ يَبْلُغْ، وَلَا عَلَى مَرِيضٍ لَا يَسْتَطِيعُ، وَلَا عَلَى فَقِيرٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى زَادٍ.

١٠٨١. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ لَهُ أَبْوَانٌ يَضِيعَانِ ^(٣) بِخُرُوجِهِ: أَنَّ فَرَضَ الْجِهَادِ عَنْهُ سَاقِطٌ.

١٠٨٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُمْ إِذَا صَارُوا بِالْغَنَائِمِ فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ: فَقَدْ وَجِبَتْ ^(٤) قِسْمَتُهَا.

١٠٨٣. وَاخْتَلَفُوا فِي قِسْمَتِهَا قَبْلَ ذَلِكَ.

١٠٨٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ تَمْلُكَ ^(٥) صَبِيٍّ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ وَلَدُهُمْ ^(٦) - بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ - مُرْتَدٌّ ^(٧)،

(١) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز».

(٢) في «ق»: «دفاع الكفار وأهل الشرك».

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ق» أيضاً، وفي «ع»: «يضيقان»، ولعله تصحيف من المثبت.

(٤) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز»: «وجب».

(٥) كذا في «ق» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «تلك» وهو تصحيف، وجعلها في «ط»: «ملك».

(٦) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب»: «ما لم يكن من ولد هم في «ز»: «لم يكن فيهم ولد هم»، وفي «ع»: «ما لم يكن فيهم ولد».

(٧) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «قل مرتدّاً» بالنصب! ولعل محقق «الإقناع» =

أَوْ مُسْلِمٍ، أَوْ مُسْلِمَةً وَإِنْ بَعُدَتْ تِلْكَ الْوَلَادَةُ: مُلْكٌ حَلَالٌ، وَكَذَلِكَ قِسْمَتُهُمْ، وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ فِي نِسَائِهِمْ.

١٠٨٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمْ بَعْدَ أَنْ مُلِكَ: فَإِنَّ الرِّقَّ بَاقٍ عَلَيْهِمْ ^(١).

١٠٨٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يَحِلُّ / قَتْلُ صَبِيٍّ نَهْمٌ، وَ[لَا] ^(٢) نِسَائِهِمُ الَّذِينَ لَا يَبْقَا تِلْوَنُ

١٠٨٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ قَتَلَ مِنْهُمْ أَحَدًا قَبْلَ قِسْمَةِ الصَّبِيَّانِ، أَوْ إِسْلَامِ النِّسَاءِ: أَنَّهُ لَا يَحْتَلُّ بِمَنْ قَتَلَ ^(٣).

١٠٨٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ قَتْلَ بِالْغِيهِمْ، مَا عدا الرُّهْبَانَ، وَالشُّيُوخَ الْهَرَمَى ^(٤)، وَالْعُمَيَّانَ، وَالْمَبَاطِيلَ ^(٥)، وَالزَّمَنَى، وَالْأَجْرَاءَ، وَالْحَرَائِينَ، وَكُلَّ مَنْ لَا ^(٦) يُقَاتِلُ: جَائِزٌ قَبْلَ أَنْ يُؤَسَّرَ ^(٧).

١٠٨٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْحَرْبِيَّ ^(٨) الَّذِي يُسَلِّمُ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ، وَيُخْرِجُ إِلَيْنَا

= الدكتور فاروق حمادة قد اعتمد لفظ «ط» دون نظره منه في الأمر؛ إذ هي في طبعة الفاروق بالرفع، وكذلك هي في النسخة الثانية المخطوطة من الكتاب التي اعتمد عليها الدكتور في تحقيقه.

(١) كذا في «ب» و«ع» أيضاً، وفي «ز» و«ط»: «عليه» بضمير المفرد.

(٢) سقطت من «ع» أيضاً، أي هي في «ز».

(٣) هنا في «ق» زيادة: «منهم»، وليست في باقي النسخ.

(٤) هَرَمَى: جمع «هرم»، وفي «ب» و«ز» و«ع»: «الهرمين».

(٥) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» و«ع»: «المباطل».

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«خ» و«ع»: «لم».

(٧) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ» و«و»: «يؤسر».

(٨) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ق» و«ز» و«ع»: «الحر»، وهو خطأ.

مُخْتَاراً قَبْلَ أَنْ يُؤَسَّرَ^(١): لَا يَجِلُّ قَتْلُهُ، وَلَا أَنْ يُشْتَرَقَ.

١٠٩٠. وَاخْتَلَفُوا فِيهِ إِنْ لَمْ يَخْرُجْ.

١٠٩١. وَاخْتَلَفُوا فِي مَالِهِ، وَارْضِهِ، وَوَلَدِهِ الصَّغِيرِ، وَزَوْجَتِهِ الْحَامِلِ.

١٠٩٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّ وَلَدَهُ الْكِبَارَ الْمُخْتَارِينَ لِدِينِ الْكُفْرِ^(٢): فَإِنَّهُمْ كَسَائِرِ الْمُشْرِكِينَ، [وَلَا فَرْقَ]^(٣).

١٠٩٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى تَسْمِيَةِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كُفَّاراً.

١٠٩٤. وَاخْتَلَفُوا فِي تَسْمِيَتِهِمْ مُشْرِكِينَ.

١٠٩٥. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنْ مَنْ عَدَاهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ^(٤) يُسَمَّوْنَ مُشْرِكِينَ.

١٠٩٦. وَاخْتَلَفُوا: هَلْ تُقْبَلُ جِزْيَةٌ مِنْ غَيْرِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى الَّذِينَ ذَكَرْنَا قَبْلَ، وَمِنْ كِتَابِيِّ الْعَرَبِ، أَمْ لَا يُقْبَلُ مِنْهُمْ (شَيْءٌ) غَيْرُ الْإِسْلَامِ، أَوِ السَّيْفِ، وَكَذَلِكَ النِّسَاءُ مِنْهُمْ؟ (إِلَّا أَنَّهُ لَا جِزْيَةَ عَلَى امْرَأَةٍ بِاتِّفَاقٍ)^(٥).

١٠٩٧. وَاخْتَلَفُوا فِي تَقْسِيمِ مَا^(٦) ذَكَرْنَا أَيْضاً اخْتِلَافاً شَدِيداً لَا سَبِيلَ إِلَى ضَمِّ جَمَاعٍ فِيهِ.

(١) هنا في «ب» و«ز» و«ق» زيادة «أنه»، وليست في «خ» ولا «ع».

(٢) هنا في «ب» زيادة: «على دين الإسلام»، وليست في شيء من باقي النسخ والأصول.

(٣) سقطت من «ع» أ «يُضَوِّفُ فِي» و«ز» و«ق».

(٤) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «أهل الحرب».

(٥) وهي في «ز» أيضاً.

(٦) سقطت من «و» أيضاً.

(٧) في «ب» و«ز»: «من».

١٠٩٨. وَاتَّفَقُوا أَنْ مَنْ أُسِرَ مِنْ بَالِيغِهِمْ^(١)، فَلَا يُجَبَّرُ عَلَى مُفَارَقَةِ دِينِهِ؛ أَعْنِي: مَنْ^(٢) كَانَ كِتَابِيّاً.

١٠٩٩. وَاخْتَلَفُوا فِيهِمْ إِنْ أُجْبِرُوا، أَوْ أُجْبِرَ ذِمِّيٌّ عَلَى الْإِسْلَامِ، أَوْ أَسْلَمَ كَرْهاً، أَيْتَرَكَ وَالرُّجُوعَ إِلَى دِينِهِمْ قُلُوبَهُمْ إِلَّا سَلَامٌ، وَ يُقْتَلُ إِنْ فَارَقَهُ^(٣)؟^(٤)

١١٠٠. وَكَذَلِكَ اخْتَلَفُوا فِي الْمُكْرَهِ عَلَى الْكُفْرِ، فَأَظْهَرَ الْكُفْرَ: أَيْحَكَمَ عَلَيْهِ بِحُكْمِ الْمُرْتَدِّ أَمْ لَا؟

١١٠١. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ أَسْلَمَ أَبَوَاهُ جَمِيعاً وَهُوَ صَغِيرٌ لَمْ يَتْلُغْ: أَنَّهُ يُلْزَمُهُ الْإِسْلَامُ.

١١٠٢. وَاخْتَلَفُوا فِيهِ إِذَا أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا، أَوْ أَسْلَمَ جَدُّهُ لَأَبِيهِ، أَوْ لَأُمِّهِ، أَوْ أَسْلَمَ عُمُّهُ، أَوْ^(٥) كَانَ مَوْلُو دَآبِّينَ مَمْلُوكَيْنِ كَافِرَيْنِ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ: أَيْلْزَمُهُ الْإِسْلَامُ أَمْ لَا؟^(٦)

١١٠٣. وَاخْتَلَفُوا فِي مَنْ أُسِرَ غَيْرَ بَالِغٍ: أَيْجَبُّ عَلَى الْإِسْلَامِ، وَيَكُونُ لَهُ حُكْمُهُ مِنْ حِينَ يُمْلِكُ أَمْ لَا؟ وَسِوَا تَأْسِيرٍ مَعَ أَبَوَيْهِ، [أَوْ مَعَ أَحَدِهِمَا]^(٧)، أَوْ

(١) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ط»: «بالغا منهم»، وفي «ق» و«ع»: «من بالغني أهل الكتاب».

(٢) في «ب» و«ز»: «أعني إن».

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «أَمْ قَدْ لَزِمَهُ حُكْمُ الْإِسْلَامِ، وَيُقْتَلُ إِنْ فَارَقَ دِينَهُ» والمثبت أوجه.

(٤) زاد بعضها في «ق» لا؟، ولا معنى لها هنا.

(٥) في «ب» و«ز»: «إن».

(٦) هذه الفقرة والتي قبلها جاءت في «ز» بعد الفقرة ١١١٥!

(٧) وهي في «و» أيضاً.

دونهما؛ الخلاف في (كل) ذلك مو جود.

١١٠٤. واتَّفَقُوا على أَنَّ المسلمين إن لَحِقَهُم أهل الكُفْرِ، وبأيدي المسلمين مِن غَنَّا يُمِهِمْ^(٢) مالا يَقْدِرُونَ على تَخْلِيصِهِ^(٣) : أَنَّ لَهُم حَزَقَ الأَثاثِ غَيْرَ الحيوانِ.

١١٠٥. واخْتَلَفُوا: أَيَعَقَرُ (الحيوان) أم لا يُعَقَرُ غَيْرُ بني آدم^(٥)؟

١١٠٦. واتَّفَقُوا على أَنَّهُ لا يُقْتَلُ منهم مَنْ كان صَغِيرًا^(٦)، أو امرأة، وأنهم يَتَرَكُونَ وأهل دينهم إن لم يَقْدَرُوا^(٧) على تَخْلِيصِهِمْ.

١١٠٧. واتَّفَقُوا أَنَّ أموالَ أهلِ الحربِ كُلِّها مَغْنُومَةٌ^(٨).

١١٠٨. واخْتَلَفُوا في أموالِ الرُّهْبَانِ، وفي الأَرْضِينَ^(٩).

١١٠٩. واتَّفَقُوا أَنَّهُ لا يَحِلُّ أَنْ يَغْرَمَ مُسْلِمٌ جُزْيَةً لَمْ تَلْزَمْهَ أيامَ كُفْرِهِ^(١٠).

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ز» أيضاً وفي «ع»: «عيالهم»، وهو خطأ.

(٣) هنا في «ق» زيادة: «منهم»، وليست في شيء من باقي النسخ والأصول.

(٤) وهي في «ز» وفي «ق» أيضاً.

(٥) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وزاد بعدها في «ق»: «فإنهم اتَّفَقُوا ألا يُقْتَلُوا».

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً وفي «ق»: «طفلاً».

(٧) كذا في «ب»، وفي «خ»: «إذ لا يَقْدِرُونَ» وفي «ز» و«ق» و«ع»: «إذ نالهم يَقْدِرُوا».

(٨) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «مقسومة».

(٩) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «الأرض».

(١٠) هكذا العبارة في جميع النسخ، وفي «ع»: «واتَّفَقُوا أَنَّهُ لا يَغْرَمُ من أسلم منهم الجزية لم يلزمه إياها كفره»!

١١٠. واتَّفَقُوا أَنَّ كُلَّ جُزْيَةٍ فَسَاقِطَةٌ^(١) (عنه)^(٢) في المُسْتَقْنِ^(٣) إذا أسلم، وإن لم يَكُنْ (قَطُّ)^(٤) كافراً فلا جُزْيَةٌ عليه.

١١١١. واخْتَلَفُوا في خَرَجِ أَرْضِهِ التي صالَحَ عليها إذا أسلم: يُنْفَقُ^(٥) (عنه)^(٦) لِبَيْتِهِ أم لا؟

١١١٢. واخْتَلَفُوا فيما صارَ بأيدي المشركين من أموال المسلمين؛ أَيْمَلِكُونَهُمْ أم لا يَمْلِكُونَهُ أصلاً؟

١١١٣. واختلف القائلون بأنهم يَمْلِكُونَهُ علينا: أياخُذُهُ صاحِبُ به بِشَيْءٍ أم لا سَبِيلَ لِيَلِيهِ^(٧)؟

١١١٤. واتَّفَقُوا أَنَّ المَرَاصِدَ الموضوعةَ للمَغَارِمِ على الطُّرُقِ^(٨) وأبوابِ المَدِينِ^(٩)، وما يُؤْخَذُ^(١٠) في الأسواقِ مِنَ المُكُوسِ^(١١) على السِّلَعِ المَجْلُوبَةِ

(١) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «ساقطة» بغير فاء.

(٢) وهي في «ق» و«ع» أيضاً.

(٣) كذا في جميع النسخ: «المستأنف»، وفي «ط»: «من المستأمن»!

(٤) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً، وهي في «ع».

(٥) كذا في «ق» و«ط»، وفي «خ» و«ب»: «أ تسقط».

(٦) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ق».

(٧) كذا في «ب» وفي «خ»: «أم لاسبيل عليه»، وفي «ز»: «أم لا سبيل عليه»، والمثبت أصح وأوجه.

(٨) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «الطريق» بالفراد.

(٩) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب» و«ز»: «وعند أبواب المدن».

(١٠) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «ويؤخذ»، وهو خطأ وتصحيف بغير من المثبت.

(١١) هنا في «خ» زيادة واو، وهو خطأ، وليست في «ب» ولا «ز» ولا «ع».

من المازة والتجارة: ظلم عظيم، وحرام، وفسق، حاشا ما أخذ على^(١) حكم الزكاة وباسمها من المسلم من / مجول إلى حول، مما يتجرون به، وحاشا ما يؤخذ من أهل الحرب، وأهل لمة مما يتجرون به من عشر، أو نصف عشر؛ فإنهم اختلفوا في كل ذلك فمن وجب أخذ^(٢) ذلك كله، ومن مانع أخذ^(٣) شيء منه إلا ما^(٤) كان في عهد صلح أهل الذمة ملوكاً أمشوطاً^(٥) عليهم فقط.

١١١٥. واتفقوا أن الحر، البالغ، العاقل، الذي ليس بسكران^(٦)، إذا آمن أهل الكتاب الحزبيين على أداء الجزية على الشروط التي قدمنا، أو على الجلاء، وأ^(٧) آمن [سائر]^(٨) أهل الكفو^(٩) على الجلاء بأنفسهم وعيالهم وذل ربهم^(١٠)، وترك إياهم، واللاحق بأرض حزب (أخرى)^(١١)؛ لا بأرض المسلمين، ولا بأرض ذمة^(١٢)؛ أن ذلك لازم لأمر المؤمنين،

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «عن».

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «من أخذ»، وحذفها في «ط».

(٣) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «من أخذ».

(٤) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «بما».

(٥) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «شرطاً».

(٦) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «سكران» غير منصوبة، وبغير باء قبلها.

(٧) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «أو».

(٨) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «و» و«ق» و«ن».

(٩) كذا في جميع النسخ، وفي «و»: «سائر الكفار».

(١٠) كذا في «ز» و«ق» و«ع» و«ن» و«ط»، وفي «خ» و«ب»: «ديلم».

(١١) وهي في «و» و«ق» و«ع» و«ن» أيضاً.

(١٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و»: «لا بأرض ذمة ولا بأرض إسلام»، وفي «و»: «لا».

ولجميع المسلمين حيث كانوا^(١).

١١١٦. واتفقوا أنه إن آمنهم على أن يجاروا له مسلمين، ولا يحاربهم المسلمون: أن ذلك باطل لا ينفذ.

١١١٧. واتفقوا أن قتال أهل الكفر بعد دعائهم إلى الإسلام، أو الجزية: جائز إذا امتنعوا من كليهما.

١١١٨. واتفقوا أنه من سبي من نساء أهل الكتاب المتروجات، فقتل زوجها، وأسلمت^(٢) هي: أن، رطأها ماليكها حلال بعد أن سبرتها^(٣).

١١١٩. واتفقوا أنه إن لم يفتد على فك المسلم لمأسور إلا بمال يُعطاه^(٤) أهل الحرب: أن إعطاءهم ذلك المال حتى يفكوا^(٥) [ذلك]^(٦) الأسير واجب.

= بأرض ذمة ولا بأرض الإسلام، وفي «ق»: «ليست بأرض ذمة ولا بأرض إسلام»، والكل صحيح مؤدفس المعنى إن شاء الله.

(١) قال ابن تيمية في «نقده»: «ظاهر مذهب الشافعي: أنه لا يصح عقد الذمة إلا من الإمام، أو نائبه، وهذا هو المشهور عند أصحاب أحمد، وفيه وجه في المذهبين: أنها تصح من كل مسلم، كما ذكره ابن حزم» اهـ.

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ» و«ع»: «أو أسلمت».

(٣) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ق»: «بعد أن تسبرتها»، وفي «و»: «بعد أن يشترى» أو هو خطأ ظاهر.

(٤) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ» يعطى، وفي «ع»: «يدفعه»، وهو كالتفسير منه للمثبت.

(٥) في «ب» و«ز» و«ق»: «تفك».

(٦) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

١١٢٠. واختلفوا إذا أطلقوا^(١) ذلك الأسير قبل قبضهم المال؛ أيوفى لهم بالمال [أم لا]^(٢)؟

١١٢١. واتفقوا أن لأهل الذمة المشي في أرض الإسلام، والدخول حيث^(٣) أحبوا من البلاد، حاشا الحرم (كله)^(٤) بمكة^(٥)؛ فإنهم اختلفوا: أيدخلونه أم لا؟

١١٢٢. واتفقوا على أن لهم سكنى أي بلد شاؤوا من بلاد الإسلام على الشروط التي قدمنا، حاشا جزيرة العرب.

١١٢٣. واتفقوا أن جزيرة (العرب)^(٦) ما أخذ من بلد^(٧) عبّادان، ماراً بالساحل^(٨) إلى سواحل اليمن، إلى جدة إلى القلزم، ومن القلزم ماراً على الصّحاري إلى حدود^(٩) العراق.

(١) كذا في «ز» وفي «أ» أيضاً وفي «ب»: «أطلق».

(٢) وهي في «ز» وفي «أ» أيضاً.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً وفي «ق»: «حيثما».

(٤) وهي في «ز» و«أ» أيضاً.

(٥) في «ع»: «إلا حرم مكة».

(٦) وهي في «و» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٧) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز» و«ق» و«ع»: «بحر»، ولا أدري ما وجهه!

وعبّادان مدينة معروفة، تقع الآن في محافظة خوزستان جنوب غرب إيران بالقرب من الشاطئ الشمالي للخليج العربي، بينه وبين البصرة في الشمال نحو اثني عشر فرسخاً.

(٨) في «خ»: «ما بالساحل» أو نحو ذلك، وهو تصحيف من المشيت، وفي «ب» و«ز» وفي «ع» و«أ» و«ق»: «الساحل» مكررة في «ز» و«ق»، وفي «ع»: «ماراً على الساحل».

(٩) كذا في جميع النسخ، وفي «ع»: «بلاد».

١١٢٤. واختلفوا في وادي القرى، وتيماء، وفدك.

١١٢٥. واختلفوا: هل لهم سكنى جزيرة العرب أم لا؟

١١٢٦. (واتفقوا أن ابتاع بعضهم من بعض أراضيهم التي صالحوا^(١) عليها على حكم الإسلام: جائز)^(٢).

١١٢٧. واختلفوا في^(٣) ابتاع المسلمين أرضهم ورقيقهم، وفي ابتاعهم^(٤) أرض المسلمين، وفي بيع أرض العنوة.

١١٢٨. واتفقوا أن إعطاء المهادنة على إعطاء الجزية بالشروط التي قدمنا: جائزة.

١١٢٩. واتفقوا أن من صالح أهل الذمة على^(٥) أرضه صلحاً صحيحاً: أنهاله ولعقبه^(٦)؛ لمسلم أو لم يسلم، ما لم يظهر فيها معدن.

١١٣٠. واتفقوا أن أولاد أهل الذمة^(٧)، ومن تناسل منهم؛ فإن الحكم

(١) في «ع»: «صالحوا».

(٢) وهي كلها في «ز» و«ع» أيضاً أو جاء في «ق» بعد قوله: «واتفقوا أن من صالح من أهل الذمة... إلخ»، ولفظها هناك: «واتفقوا أن ابتاعوا أرضهم التي صالحوا عليها على حكم الإسلام: جائز».

(٣) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «واتفقوا أن».

(٤) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «ابتاع».

(٥) كذا في «ز» و«ع» و«أ» وفي «ق»: «عن».

(٦) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «ولعقب عقبه».

(٧) كذا في «ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «أهل الجزية».

الذي عَقَدَهُ جَدَادُهُمْ^(١) وَإِنْ بَعُدُوا: جَارٍ عَلَيْهِمْ^(٢)، لَا يُخْتَارُ إِلَى تَجْدِيدِهِ مَعَ مَنْ حَدَثَ مِنْهُمْ^(٣).

١١٣١. وَاتَّفَقُوا أَنْ مَنْ كَانَ مِنْ نِسَائِهِمْ لَا رَجُلَ لَهَا، وَلَا زَوْجَ، وَلَا قَرِيبَ؛ وَمَنْ كَانَ مِنْ أَصَاغِرِهِمْ (لَا أَبَ لَهَا، وَلَا قَرِيبَ: أَنْ ذِمَّتْهُمْ بَاقِيَةٌ كَمَا كَانَتْ فِي حَيَاةِ رَجَالِهِمْ^(٤)، وَلَا فَرْقَ^(٥)، وَلَا جِزْيَةَ عَلَى الْمَرْأَةِ^(٦)، وَلَا عَلَى مَنْ لَمْ يَبْلُغْ مِنْ أَصَاغِرِهِمْ^(٧)، مَا لَمْ يَنْقُضْ^(٨)، أَوْ يَلْحَقَنَّ، أَوْ يَلْحَقِ الصَّبِيَانُ بِدَارِ الْحَرْبِ.

١١٣٢. وَاخْتَلَفُوا فِي الْحَاقِ مَنْ ذَكَرْنَا بِدَارِ^(٩) الْحَرْبِ.

١١٣٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ أَسْرَهُ أَهْلُ الْحَرْبِ مِنْ كِبَارِ أَهْلِ الذِّمَّةِ، وَصِغَارِهِمْ، وَنِسَائِهِمْ: أَنْ ذِمَّتْهُمْ لَا تَمُتُهُ ضُ بَذَلِكَ، مَا لَمْ يَلْحَقْ مُخْتَارًا^(١٠)، وَأَنَّهُ إِنْ ظَفِرَ

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«و» وَ«ع» أَيْضًا، وَفَوْقَ «ع»: «أَبُوهُمْ».

(٢) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع»: «جَارٍ عَلَى هَؤُلَاءِ».

(٣) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ»: «هَذَا هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَلِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ وَجِهَانٍ أَحَدُهُمَا: يُسْتَأْنَفُ لَهُ الْعَقْدُ، وَهَذَا مِنْ صَوْنِ الشَّافِعِيِّ. وَالثَّانِي: لَا يَحْتَاجُ إِلَى اسْتِثْنَاءٍ عَقْدُ: كَقَوْلِ الْجُمْهُورِ: «أَه».

(٤) إِلَى هَذَا مَوْجُودٌ فِي «ع» أَيْضًا.

(٥) فِي «ع»: «بَلَا فَرْقَ».

(٦) فِي «ع»: «عَلَى امْرَأَةٍ»، وَقَوْلُهُ: «وَلَا جِزْيَةَ عَلَى الْمَرْأَةِ» سَاقِطٌ مِنْ «ز».

(٧) فِي «ع»: «صِغَارِهِمْ».

(٨) وَهِيَ كُلُّهَا فِي «و» وَ«ع» أَيْضًا، إِلَّا مَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ.

(٩) فِي «ب»: «مَا لَمْ يَنْقُضْ»، وَفِي «ز»: «مَا لَمْ يَنْقُصْ».

(١٠) فِي «ب»: «دَارَ» بِغَيْرِ الْبَاءِ، وَفِي «ز»: «بَارِضَ».

الْمُصْلَمُونَ بِالْمَأْسُورِينَ الْمَذْكُورِينَ أَنَّهُمْ^(١) لَا يُسَبَّوْنَ^(٢).

١١٣٤. وَاخْتَلَفُوا فِيهِمْ إِذَا نَقَضُوا الْعَهْدَ: أَيْسَ بَيِّنٌ أَمْ لَا؟

١١٣٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ أَهْلَ الذِّمَّةِ إِذَا رَضُوا حِينَ صَلَحَ لَهُمُ الْأَوَّلُ بِالْإِتْرَامِ خَرَجَ^(٣) الْأَرْضِينَ، [أَوْ بَعُوثًا^(٤)، أَوْ بِتَغْيِيرٍ مَنْ تَجَرَ مِنْهُمْ فِي مَصْرِهِ، أَوْ فِي الْآفَاقِ، أَوْ بِأَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُمْ شَيْءٌ مَعْرُوفٌ زَائِدٌ عَلَى الْجِزْيَةِ، مُحْلُودٌ، يَجُلُ مِنْكُمُ، وَكَانَ كُلُّ ذَلِكَ زَائِدًا عَلَى الْجِزْيَةِ: أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ إِذَا رَضُوا بِهِ^(٥) وَلَا، لَا زِمَ لَهُمْ وَلِعَقِبِهِمْ^(٦) فِي لَا بُدٍّ.

١١٣٦. وَاخْتَلَفُوا أَيْلَ زِمَهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِذَا كَرِهُوا^(٧) أَمْ لَا يَلِزُ مُهُمْ^(٨)؟

١١٣٧. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْوَفَاءَ بِالْعُهُودِ الَّتِي نَصَّ لِقِرَائِنِ عَلَى جَوَازِهَا، أَوْ جَوْبِهَا، وَذُكِرَتْ فِيهِ بِصِفَاتِهَا، أَوْ أَسْمَائِهَا، أَوْ ذُكِرَتْ فِي الشَّئِ كَذَلِكَ، أَوْ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى وَجوبِهَا وَأَجَوَازِهَا: فَإِنَّ الْوَفَاءَ بِهَا فَرَضٌ، وَإِعْطَاءُهَا جَائِزٌ.

١١٣٨. وَاخْتَلَفُوا فِي الْوَفَاءِ بِكُلِّ عَهْدٍ كَانَ بِخِلَافِ مَا ذَكَرْنَا: أَيْحُرَّمُ إِعْطَاؤُهُ، وَيَبْطُلُ إِنْ عَقِدَ، أَمْ يَنْقُذُ؟

(١) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «مَنْ أَنَّهُمْ».

(٢) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «و» وَ«ق»: «لَا يَسْتَرْقُونَ»، وَفِي «ز»: «لَا يَسْتَوْفُونَ»!

(٣) هَذَا فِي «ب» وَ«ز» زِيَادَةٌ: «فِي»، وَلَيْسَتْ فِي «خ» وَلَا «ع».

(٤) وَهِيَ «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٥) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «إِذَا رَضَوْهُ».

(٦) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز» وَلَاءٌ قَابِلُهُمْ.

(٧) فِي «ب»: «لَا أَكْرَهُوا»، وَفِي «ز»: «إِنْ كَرِهُوا».

(٨) فِي «ب» وَ«ز»: «أَمْ لَا يَلِزُ».

(٩) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«و»: «و».

١١٣٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ أَسْلَمَ عَلَى أَرْضٍ لَهُ، لَيْسَ فِيهَا مَعْدِنٌ، وَلَا ظَهَرَ فِيهَا مَعْدِنٌ: أَنَّهَا لَهُ وَلِوَلِيِّهِ.

١١٤٠. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمَعَادِنِ: أَتَكُونُ كَسَائِرِ الْأَرْضِينَ لِأَرْبَابِهَا أَمْ لَا؟

* * *

٤٨- الإمامة، وحرب أهل الردة و(أهل) البغي، ودفع المرء عن نفسه، وقطع الطرق^(١)

١١٤١. تَفَقُّوا عَلَى أَنَّ مَنْ بَغَى مِنَ اللَّصُوصِ؛ فَطَلَبَ أَخْذَ الرُّوحِ، أَوْ الْحَرَمِ، أَوْ الْمَالِ: أَنَّ قِتَالَهُ وَاجِبٌ.

١١٤٢. وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ قِتَالِهِمْ^(٢) إِذَا نَصَبُوا إِمَامًا، وَخَرَجُوا بِنَاوِيلٍ.

١١٤٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْإِمَامَةَ فَرْضٌ، وَأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ إِمَامٍ^(٣)، حَاشَا النَّجْدَاتِ، وَأَرَاهُمْ قَدْ بَادَوْا^(٤)،

(١) في «ب» و«ز»: «الطريق».

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «واختلفوا: أيجوز قتالهم أم لا؟»، وفي «و»: «واختلفوا في جواز قتالهم أم لا؟!»

(٣) قال الرِّئِمِيُّ في «العمدة»: «قلت: لا إجماع في ذلك؛ لأن عند الأصمِّ: لا يجب نصب الإمام، وعند بعض المتكلمين: إذا تكافأ الناس عن الظلم، لا يجب نصب الإمام، والله أعلم» اهـ.

قلت: الأصمُّ ليس على شرط المصنف في الكتاب، وقد نصَّ عليه باسمه فيمن لا يُعتبر بخلافهم أو وفاقهم في لمقدمة، ومثله - بل أشدُّ - من نقل عنه ذلك من المتكلمين؛ كالقوْطِي وغيره.

(٤) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب»: «حادوا». ولفظ المصنف في «الفصل» (١٤٥/٤): «وقد بادت النجيدات» اهـ.

وبادوا: يعني انقضوا وانقطعوا.

والإجماع^(١) قد تقدّم لهم.

(١) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب» بغير واو قبلها.

(٢) قال في «الفضل» (٧٢/٤): «اتفق جميع أهل السنة، وجميع المرجئة، وجميع الشيعة، وجميع الخوارج على وجوب الإمامة، وأن الأمة واجب عليها الانقياد لإمام عادل يُقيم فيهم أحكام الله، ويتسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله ﷺ، حاشا للتجذات من الخوارج؛ فإنهم قالوا: لا يلزم الناس فرض الإمامة، وإنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم، وهذه فرقة ما نرى بقي منهم أحد، وهم المنسوبون إلى نجدة بن عُمير^(*) الحنفي القائم باليمامة» اهـ.

قلت: التجذات، أو التجذية قوم من الخوارج، ينسبون إلى نجدة بن عامر الحنفي الخارجي (ت ٦٩ هـ)، كان من الأزارقة أصحاب فلح الأرق، ثم فارقهم لغلّوهم في تكفير القعدة - أي: القاعدين عن الخروج إليهم مع إقرارهم بصحة ما هم عليه - وذهب هو ومن تبعه إلى أن من لم يستطع الهجرة إليهم ممن وافقهم أنه لا يكفر بذلك.

فهم وإن كانوا أقل غلّوا من الأزارقة في هذه المسألة، لكنهم مع ذلك خوارج غارقون في ضلالات الخوارج؛ كإنكار التحكيم، والبراءة من عليّ وعثمان ومعاوية طلحة والزبير وعائشة وسائر المتحاكمين، وكذلك أهل الجمل وصقّين رضي الله عنهم جعلين... إلخ.

وقد كنت بين نجدة هذا وابن عباس رضي الله عنه مراسلات ومكاتبات، يسأله فيها عن مسائل من العلم في أبواب الجهاد والزكاة، وغير ذلك، وكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول فيمارواه عنه أحمد وغيره: «والله لو لا أن أُرَاهُ عن شَرِّ يقع فيه ما كتبتُ إليه، ولا نعمة عَين».

ومما نُقل عن نجدة هذا: القول بإسقاط حدّ الخمر، وتكفير مُقْتَرَف الصغيرة وإن دَقَّت، وغير ذلك من الشُّع والضلالات. انظر: «مقالات الإسلاميين» للأشعري، والفرق بين الفرق^(*) للبغداد (ص ٨٧).

(*) كذا، والذي في كتب التراجم وكتب الفرق: عامر، أو عويمر.

١١٤٤. واتفقوا أنه لا يجوز أن يكون على لأصله من في وقت واحد، في جميع الدنيا^(١) إمامان، لا مُتَّحِقَان ولا مُفْتَرِقَان^(٢) لا في مكانين، ولا في مكان واحد^(٣) (٤).

قلت: ومن عزا القول بإنكار الإمامة إلى التجذات: الأشعري في «المقالات»، فقال: «وحكى زُرقلا - هو محمد بن شدّاد البجلي (ت ٢٩٨ هـ أو ٢٧٨ هـ) - عن التجذات أنهم يقولون: إنهم لا يحتاجون إلى إمام، وإنما عليهم أن يُعملوا كتاب الله سبحانه فيما بينهم» اهـ. «مقالات الإسلاميين» (ص ١٢٥).

وقد استشكل البعض نسبة هذا القول إلى التجذات لتسبيبه:

الأول: أنهم ضمن باقي طوائف الخوارج وفرقهم قائلون بعدم انحصار الإمامة في قريش، فلو أنهم كانوا يقولون بعدم وجوب الإمامة، فلما ذا يخوضون في حكم هو فرع من فروعها؟!

الثاني: أنه من ثوابت تاريخنا أن التجذات كانوا من أشد الفرق - بعد الأزارقة - صراعاً مع الدولة الأموية، وقد ذكر الشهرستاني في «الملل والنحل» (١/١٢١) أنهم بايعوا نجدة نفسه إماماً، وأنه تسمّى بأمر المؤمنين.

قلت: وهذا الاعتراض الأخير اعتراض وجه، يهدم نسبة القول بعدم وجوب الإمامة لهم من أصله، إلا أنه يمكن أن يكون تسمّيه بهذا من باب الإمارة على طائفته خاصة، لا على معنى الإمامة العامة للمؤمنين، على أنني لم أجد من يعا الشهرستاني من المؤلفين في الفرق والتواريخ في النصّ على تسمّيهم المؤمنين، وإنما نقلوا أنهم كانوا قد بايعوه، وأمره على أنفسهم، والله أعلم.

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ع» و«نَهْلًا»، وفي «ق»: «في جميع أقطار الأرض».

(٢) هنا في «ب» و«ز» وفي زيادة: «و ليست في «خ» ولا «ع».

(٣) قال المصنف في «الذرة» (ص ٤٩٨): «ولا يجوز أن يكون في الناس إمامان البتة، ولا يحل أن يكون في شرق الأرض وغربها إمام واحد، هذا إجماع الأمة» اهـ.

(٤) قال ابن تيمية في «نقده»: «النزاع في ذلك معروف بين المتكلمين في هذه المسألة» =

= كَأَهْلِ الْكَلَامِ وَالنَّظَرِ؛ فَمَذْهَبُ الْكِرَامِيَةِ وَغَيْرِهِمْ جَوَازُ ذَلِكَ، وَأَنْ عَلِيًّا كَانَ إِمَامًا، وَمَعَاوِيَةَ كَانَ إِمَامًا.

وَأَمَّا أَئِمَّةُ الْفُقَهَاءِ؛ فَمَذْهَبُهُمْ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَنْفَعُ لِحُكْمِهِ فِي أَهْلِ وَلَايَتِهِ؛ كَمَا يَنْفَعُ حُكْمُ الْإِمَامِ الْوَاحِدِ.

وَأَمَّا جَوَازُ الْعَقْدِ لِهَاجِرٍ ابْتِلَاءً، فَهَذَا لَا يَفْعَلُ مَعَ اتِّفَاقِ الْأُمَّةِ، وَأَمَّا مَعَ تَفَرُّقِهَا، فَلَمْ يَمَقِّدْ كُلَّ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ لِإِمَامِيَّةٍ، وَلَكِنْ كُلُّ طَائِفَةٍ إِمَامًا أَنْ تُسَالِمَ الْأُخْرَى، وَإِمَامًا أَنْ تَحَارِبَهَا، وَالْمُسَالِمَةُ خَيْرٌ مِنْ مُحَلِّقٍ يَزِيدُ ضَرْرَهَا عَلَى ضَرْرِ الْمُسَالِمَةِ، وَهَذَا مِمَّا تَخْتَلَفُ فِيهِ الْأَرْءَاءُ وَالْأَهْوَاءُ. اهـ.

قلت: أمّا انتقاده عليه ما حكاه من الاتفاق بوجود نزاع في ذلك بين المتكلمين؛ فذونه نص المصنف في مقدمة الكتاب على أن المعتبر عنه في الوفاق والخلاف من حفظ عنهم القُتْبِيَّ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ، وَفُقَهَاءَ الْأُمُصَارِ، وَأَئِمَّةَ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ، وَأَنَّهُ لَا اعْتِبَارَ عِنْدَهُ بِمَنْ ثَبَتَ عَلَيْهِ كُفْرٌ، أَوْ فِسْقٌ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، وَلَعَلَّهُ رَحِمَهُ اللَّهُ لَمْ يَكُنْ يَخْفَى عَلَيْهِ وَجُودُ هَذَا الْخِلَافِ حِينَ حَكِيَ هَذَا الْإِتِّفَاقُ هُنَا؛ فَقَدْ قَالَ فِي «الْفَصْلِ» (٧٣/٤) ... ثُمَّ اتَّفَقَ مَنْ ذَكَرْنَا مِنْ يَرَى فَرَضَ الْإِمَامَةِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ كَوْنُ إِمَامَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ فِي الْعَالَمِ، وَلَا يَجُوزُ إِلَّا إِمَامٌ وَاحِدٌ، إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ كِرَامٍ السَّجِسْتَانِي، وَأَبَا الصَّبَّاحِ السَّمَرْقَنْدِي وَصَحَابَهُمَا، فَإِنَّهُمْ أَجْلَزُوا كَوْنَ إِمَامَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ. اهـ.

قلت: ومحمد بن كرام هذا على ما نُقِلَ عَنْهُ مِنْ زُهْدٍ وَوَرَعٍ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ مُبْتَدِعًا ضَالًّا؛ نَقَلَ عَنْهُ ابْنُ حِبَّانٍ وَغَيْرُهُ الْقَوْلَ بِأَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ بِلَا مَعْرِفَةَ قَلْبٍ، كَمَا اشتهر عنه القول بالتنجيس وأن ربه عز وجل جسم كمخلوقاته (*) - تعالى الله عن ذلك - فهو بهذا ليس =

(*) وَإِنْ كَانَ الْبَعْضُ قَدْ عَزَا هَذَا الْقَوْلَ إِلَى الْعُلَاةِ مِنَ الْكِرَامِيَّةِ، وَقَالَ: «إِنَّ قَوْلَ الْمُقَارِبِينَ مِنْهُمْ: أَنَّهُ تَعَالَى جِسْمٌ بِمَعْنَى: أَنَّهُ قَائِمٌ بِذَاتِهِ لَا بِمَعْنَى: أَنَّهُ تَعَالَى صُورَةً كَسَائِرِ خَلْقِهِ». انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (١٠٩/١)، وكنا «الإرشاد» و«الشامل» كلاهما لأبي المعالي الجويني رحمه الله.

= عَلَى شَرْطِهِ فِي الْكِتَابِ. عَلَى أَنَّ عَزَا الْقَوْلَ بِجَوَازِ إِمَامَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ إِلَيْهِ لَيْسَ بِهَذَا الْإِطْلَاقِ؛ فَقَدْ قَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي «الْفَرْقِ بَيْنَ الْفِرْقِ» (ص ٢١١): «ثُمَّ إِنَّ ابْنَ كِرَامٍ خَاضَ فِي بَابِ الْإِمَامَةِ، فَأَجَازَ كَوْنَ إِمَامَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ مَعَ فَوْقِ الْجِدَالِ، وَتَعَاطَى الْقِتَالِ، وَمَعَ الْاِخْتِلَافِ فِي الْأَحْكَامِ». اهـ.

ثم قال (البغدادى): «وَأُشَارَ فِي بَعْضِ كُتُبِهِ - يَعْنِي: ابْنَ كِرَامٍ - إِلَى أَنَّ عَلِيًّا وَمَعَاوِيَةَ كَانَا إِمَامَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَجِبَ عَلَيْهِمَا تَبَاعُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا طَاعَةُ صَاحِبِهِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا عَادِلًا، وَالْآخَرُ بَاطِلًا، وَقَالَ أَتْبَاعُهُ: إِنَّ عَلِيًّا كَانَ إِمَامًا عَلَى خِلَافِ السُّنَّةِ، وَكَانَتْ طَاعَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاجِبَةً عَلَى أَتْبَاعِهِ». اهـ.

أما أبو الصَّبَّاحِ السَّمَرْقَنْدِيُّ؛ فَلَمْ أَجِدْ بَعْدَ الْبَحْثِ مَنْ تَرْجِمُ لَهُذَ الرَّجُلِ، أَوْ عَزَا إِلَيْهِ هَذَا الْقَوْلَ إِلَّا مَعْتَمِدًا عَلَى الْمُصَنِّفِ، وَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ فِي «الْفَصْلِ»، وَالَّذِي يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ عَنْهُ هُنَا أَنَّهُ كَانَ هُوَ الْآخَرُ مُبْتَدِعًا ضَالًّا؛ فَقَدْ نَقَلَ عَنْهُ أَقْوَالًا قَدْ تَقْتَضِي إِكْفَارَهُ؛ كَقَوْلِهِ يَقْدِمُ الْخَلْقُ، وَأَنَّ الْخَلْقَ لَمْ يَزَالُوا مَعَ اللَّهِ، وَقَوْلُهُ بِتَحْرِيمِ ذُبَانِ أَهْلِ الْكِتَابِ - كَقَوْلِ الرَّافِضَةِ - وَتَخَطُّبِهِ لِلصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي قِتَالِهِ لِأَهْلِ الرِّدَّةِ. انظر: «الفصل» (١٧٠/٤).

قلت: وقد عَزَى الْقَوْلَ بِجَوَازِ إِمَامَيْنِ أَيْضًا إِلَى الْجُبَّائِيِّ، وَالْجَارُودِيَّةِ مِنَ الزُّيْدِيَّةِ، وَإِلَى الزُّيْدِيَّةِ عُمُومًا، وَكَذَلِكَ الْحَمَزِيَّةُ وَالْخَلْفِيَّةُ مِنْ فِرْقِ الْخَوَارِجِ، وَلَيْسَ بِصَحِّحٍ عَنْ أَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ هَذَا الْقَوْلَ بِهَذَا الْإِطْلَاقِ.

وبالجملة: فلم يصح القول بجواز تعدد الأئمة بإطلاق عن أحد معتبر، أو غير معتبر، كما حققناه، وَأَطْلَنَّا النَّفْسَ فِيهِ فِي شَرْحِنَا عَلَى «الْمَرَاتِبِ» - يَسْرُ اللَّهُ إِيَّاهُ - ثُمَّ لَوْ صَحَّ عَنْ أَحَدٍ مِنْ تَقْدِيمِ ذِكْرِهِ، أَوْ غَيْرِهِ، فَهُوَ خِلَافٌ حَدَثَ بَعْدَ اتِّفَاقِ الصَّحَابَةِ وَالْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

قال الشافعي رحمه الله في «الرسالة» (ص ٤١٩ - ٤٢٠) ... وَمَا أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ مِنْ أَنَّ يَكُونُ الْخَلِيفَةُ وَاحِدًا، وَالْقَاضِي وَاحِدًا، وَالْأَمِيرُ وَاحِدًا، وَالْإِمَامُ؛ فَاسْتَخْلَفُوا أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ اسْتَخْلَفُوا بَنِي بَكْرٍ، ثُمَّ عَمْرُ، ثُمَّ أَهْلَ الشُّوْرَى لِيَخْتَارُوا وَاحِدًا؛ فَاخْتَارَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عُمَرَ بْنَ عَفَّانٍ. اهـ.

١١٤٥. واتَّفَقُوا أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا كَانَ مِنْ وَلَدِ عَلِيٍّ، وَكَانَ عَدْلًا، وَلَمْ تَقْدَمْ [بِيعَتُهُ] ^(١) بَيْعَةً أُخْرَى لِلنَّاسِ حَيًّا، وَقَامَ عَلَيْهِ مَنْ هُوَ لَهُ: أَنْ يُقَاتَلَ ^(٢) الْآخَرِ وَاجِبٌ ^(٣).

= وأما قول ابن تيمية رحمه الله: «وأما أئمة الفقهاء، فمنهم من أن كلًّا منهما ينفذ حكمه في أهل ولايته؛ كما ينفذ حكم الإمام الواحد»، فهو خارج عن محل الاتفاق الذي حكاه المصنف هنا، وقد قال الفقهاء أيضًا بجواز الصلاة خلف الإمام الجائر والفاقد، وجوب طاعته في غير المعصية، والجهاد معه إذا دُعي إليه، مع اتفاقهم على أنه لا تجوز بيعته، والدعوة إليه ابتداءً، وكما رتبوا على بعض الأفعال الفاسدة، أو المحرمة أحكاماً مع حرمتها، أو فسادها؛ كقولهم بوجوب المضى في الحج لفاسد، والصوم الفاسد، ونحو ذلك.

وأما قوله «وأما جواز العقد لهما ابتداءً، فهذا لا يفعل مع اتفاق الأئمة، وأما مع تفرقتها، فلم يعقد كلٌّ من الطائفتين لإمامين... إلخ». فهو كسابقه، وهو وصف منه لحال من الضرورة يُقَدَّم فيها دفعُ المفسدة بحيث تسلم كل طائفة لإمامها حقناً للدماء، ونحو هذا، وهو كاعتراض من يعترض على مُدَّعي الإمامة على تحريم الميتة بكونها حلالاً للمضطر الذي لا يجد غيرها؛ وإنما يعني المصنف: عدم جواز عقدها لأكثر من واحد ابتداءً، وفي غير حال الاضطرار، وهي الحال التي صُدِّرَ بها شيخ الإسلام عبارة تلك حين قال: «وأما جواز العقد لهما ابتداءً، فهذا لا يفعل مع اتفاق الأئمة»، والله أعلم.

(١) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ن».

(٢) من هنا إلى قوله في الفقرة التالية... من هو مثله أو دونه» سقطت من «ز».

(٣) كذا في «ع» و«ن» أيضاً، وفي «ب»: «قتل».

(٤) قال ابن تيمية في «نقل»: «ليس للأئمة في هذه بعينها كلام يُنقل عنهم، ولا وقع هذا في الإسلام، إلا أن يكون في قصة عليٍّ ومعاوية، ومعلوم أن أكثر علماء الصحابة لم يَرَوْا القتالَ واحداً منهما، وهو قول جمهور أهل السنة والحديث، وجمهور أهل المدينة والبصرة، وكثير من أهل الشام ومصر والكوفة وغيرهم من السلف والخلف» اهـ.

١١٤٦. واختَلَفُوا إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ غَيْرَ عَدْلٍ: أَيُقَاتَلُ مَعَهُ أَمْ لَا مَنْ هُوَ مِثْلُهُ أَوْ دُونَهُ؟ وَهَلْ يُقَامُ عَلَيْهِ مَعَ عَدْلٍ ^(١) أَمْ لَا؟ وَهَلْ تَجُوزُ الْإِمَامَةُ فِي غَيْرِ وَلَدِ عَلِيٍّ أَمْ لَا؟

= قلت: إنما يَرُدُّ كلام الشيخ رحمه الله على حال الفتن وتنازع طائفتين عظيمتين من المسلمين، كلٌّ يدَّعي أن إمامه هو المحقُّ، وغيره المُبطل، فهذه هي الحال التي وقع فيها الخلاف بين السلف، فخاض فيها منهم من خاض، وتوقف من توقف رضي الله عن الجميع، وهذا هو ما لا يوجد في كلام الأئمة جزمٌ بإجماعٍ فيه، وقد خطأ المصنف في آخر الكتاب ابن مجاهد المتكلم، وشعَّ عليه لما ادَّعى إجماعاً هو قريب من هذا النحو، وإنما كلام المصنف هنا على حال انعقدت فيها بيععة لإمام، واستتب الأمر له، وكان هذا الإمام عدلاً قرشياً مستوفياً للشروط الإمامة عند الجميع، ثم جاء آخر هو دونه، ولم تكن عُقدت له بيععة قبل ذلك العدل، أو معه، فنازعه الأمر دون تأويل له حُطَّ من النظر؛ فهذا هو الواجب قتاله على لسان رسول الله ﷺ ^(*)، وعلى لسان الأئمة من بعده، وقد نص أهل العلم في أبواب قتال أهل البغي على مراجعة الممتدِّع، ودفع شُبُهته - إن كانت لديه شبهة - أو ردِّ مظلُمته إن كانت له مظلمة، ثم قتاله بعد ذلك إن أُقيمت عليه الحجة، ولم يرجع ^(**).

قلت: ومع هذا كله فلو قال المصنف: «... وقام عليه من هو دونه، بل أتأويل أو مظلمة يطلبها لنفسه» ونحو ذلك، لكأولى، وأبعد عن الإشكال إن شاء الله.

(١) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «وهل يقام عليه مع عدل الإمام» وهو خطأ، والمقصود: أنه إذا كان ئمة إمام غير عدل: فهل يجوز أن يقام عليه مع من هو أعدل منه، أو مثله ليُنصَّب مكانه أم لا؟

(*) منه قوله ﷺ: «كما في صحيح مسلم» وغيره: «وَمَنْ بَايَعَ إِمَاماً، فَأَعْطَاهُ صَفْقَةً يَدِهِ، وَثَمَرَةً قَلْبِهِ، فَلْيُطِغْهُ إِنْ اسْتَطَاعَ، فَإِنْ جَاءَ آخَرُ يُنَازِعُهُ، فَاصْرِبُوا عَنْقَ الْآخِرِ».

(**) انظر: «الأم» للشافعي (٥/٥٢٤).

وإنما أَدْخَلْنَا^(١) هذا الاتفاق على جوازه؛ لخلاف^(٢) الزَّيْدِيَّةِ في: هل تجوز^(٣) إمامة غير عَلَوِيٍّ أم لا؟^(٤) وإن كُنَّا مُخْطِئِينَ لهم في ذلك، ومُعتقدين

(١) كُنا في «ز» و«ن» أيضاً، وفي «ب»: «أدخلت».

(٢) كذا في «ز» و«ن»، وعلى الأخير اعتمد في «ط» فأثبت هكذا أيضاً، وفي «هـ» و«و» و«ز» و«ن» و«ب»: «وبخلاف»، ولعل الصواب ما أثبتناه إن شاء الله.

(٣) هكذا سياق العبارة في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «لخلاف الزيدية بين وهل تجوز... إلخ»! وهي عبارة قَلِيلة مضطربة كما ترى.

(٤) قال في «الفضل» (٧٧/٤): «وجميع الزيدية لا يختلفون في أن الإمامة في جميع ولد علي ابن أبي طالب، من خرج منهم يدعى الكتاب والسنة؛ وجب سَلُّ السيف معه» اهـ. قلت: ونسبة هذا إلى جميع لزيدية هكذا بإطلاق فيه نظر؛ فقد قالت السُّلَيْمَانِيَّة منهم، أو الجَرِيرِيَّة - نسبة إلى سليمان بن جرير الزيدي -: أن الإمامة سُورِي، وأنها قد ثبتت لأبي بكر وعُصِيَّيَ اللَّهِ عنها، وإن كانت الأمة قد تركت الأولى والأصلح بتركها لعلِّي رضي الله عنه، وهؤلاء على قولهم هذا يُكْفَرُونَ عثمان رضي الله عنه. وقريب من قول هؤلاء قول البُثْرِيَّة - نسبة إلى كُثَيْرِ التَّوَّاء، والذي كان يُلَبِّدُ المَغِيرَةَ بن سعد بالأبتر - فإنهم قالوا بصحة بيعه لبي بكر عمر، وتوفقوا في أمر عثمان مع تكفيرهم لمن قاتل علياً رضي الله عن الجميع. انظر: «الفرق بين الفرق» للبغداد (ص ٢٣-٢٤)، و«الحوار العيني» لنشوان الحميري (ص ٢٠٧).

وقالت الجارودية منهم: هي محصورة في الحسين وذريته من ولد علي رضي الله عنه خاصة، دون سائر أبنائه، وهذا القول - أعني: حصر الإمامة في ذرية الحسين خاصة - وإن كان قول الجارودية منهم فقط - وهم أكثر طوائف الزيدية غُلُوًّا حتى عدَّهم البعض من الروافض - إلا أنه هو القول المنقول المنسوب إلى الزيدية بإطلاق منذ زمن طويل، حتى عدَّه بعض أئمة الزيدية من إجماعات الفرقة؛ قال الإمام الهادي يحيى بن الحسين (ت ٢٩٨ هـ) - المنسوبة إليه الهاديَّة - في «الأحكام» (٤١/١): «يجب على المكلف أن يعتقد أن الإمامة في ذرية الحسن والحسين دون غيرهم، وأن الإمام من بعدهما من ذريتهما؛ مَنْ سار بسيرتهما، وكان مثلهما، واحتذى بخطوهما» اهـ.

صَحَّةُ بَطْلَانِ هذا القول، وأن الإمامة لا يُتَعَدَّى بها وَلَدُ فَهْرِ بْنِ مَالِكٍ^(١)، وأنها جائزة في جميع أفخاذهم؛ ولكن لم يَكُنْ بُدٌّ في صفة الإجماع الجازي^{(٢)(٣)} عند الكل مما ذكرنا^(٤).

= وقال الإمام أحمد بن سليمان (ت ٥٦٦ هـ): «أجمع ذوو قُرْبَى رسول الله على أن الإمامة خاصة في الحسن والحسين وأولادهما» اهـ.

وعقد صاحب بن عبد الله باباً في كتابه «الزيدية» (ص ٥٥) تحت عنوان: «الكلام في إمامة الحسن والحسين عليهما السلام» ساق تحته من الأدلة والبراهين على حصر الإمامة فيهما بعد علي رضي الله عنه عدَّة أدلة، جعل من ضمنها دليل الإجماع، فقال: دليل بَرَجٍّ وهو إجماع أهل البيت عليهم السلام على إمامتهما عليهما السلام، وقد ثبت أن إجماعهم حجة» اهـ.

قلت: ولعل سبب نسبة قول الجارودية هذا إلى مذهب الزيدية بهذا الإطلاق، حتى عُدَّ من إجماع الطائفة مع ما قلَّنا من ثبوت الخلاف بينهم في ذلك: هو أن الجارودية كان قد طغى مذهبهم البغيض على الزيدية منذ زمن، والذي منه تكفير الصحابة، والقول بالنص الجَلِّي على الوصف، ونحو ذلك مما يخالف أصل مذهب زيد رحمه الله، حتى قال الإمام عبد الله بن حمزة (ت ٤١٤ هـ): «الزيدية على الحقيقة هم الجارودية، ولا نعلم في الأئمة عليهم السلام من بعد زيد بن علي عليه السلام من ليس بجارودي، وأتباعهم كذلك» اهـ.

(١) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ن»: «وأن الإمامة لا تتعدى فِهر بن مالك».

(٢) في جميع النسخ: «الجازي» بالمهمل، ولا أدري ما وجهها، ولا كيف اتفق وقوعها في جميع النسخ هكذا! والجادة أن يقال: «الجازي» بالمعجمة كما أثبتناها.

(٣) في «ب» و«ز» و«ن»: «صفة لإجماع الجازي»، وفي «خ»: «صفة لا اجتماع على الجازي»!

(٤) قال ابن تيمية في «نقده»: «قد ذكر هو أنه لا يُذَكَّرُ إلا خلاف أهل الفقه والحديث، دون المعتزلة والخوارج والرافضة ونحوهم، فلأعني لإدخال الزيدية في الخلاف» =

١١٤٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا مَاتَ وَلَمْ يَسْتَخْلَفْ: أَنَّ أَرْبَعَةَ النَّاسِ إِمَامًا [مُدَّة] (٢) ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ (٣)، إِنْ مَاتَ الْإِمَامُ: جَائِزٌ.

١١٤٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ لِلْإِمَامِ أَنْ يَسْتَخْلِفَ (إِذَا خَشِيَ الْمَوْتَ) (٤).

١١٤٩. وَاخْتَلَفُوا: أَيَجُوزُ أَنْ يَسْتَخْلِفَ (٥) قَبْلَ ذَلِكَ أَمْ لَا؟

١١٥٠. وَلَمْ يَخْتَلَفْ فِي جَوَازِ ذَلِكَ لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ (٦)، وَإِجْمَاعُهُمْ هُوَ الْإِجْمَاعُ.

= وَفَتَحَ هَذَا الْبَابَ، فَقَدْ ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ «الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ» نِزَاعًا فِي ذَلِكَ (٧) وَأَنَّ طَائِفَةً أَدْعَتْ النَّصَّ عَلَى الْعَبَّاسِ، وَطَائِفَةٌ أَدْعَتْ النَّصَّ عَلَى عُمَرَ. اهـ.

قلت: لِيَهْتَمَّ الْمُصَنِّفُ بِمَقْدَمِهِ عَلَى اسْتِثْنَاءِ الزُّبَيْدَةِ مِنْ جُمْلَةِ الْمَعْتَبَرِينَ عِنْدَهُ فِي الْخِلَافِ وَالْوِفَاقِ، وَلَيْسَتْ الزُّبَيْدَةُ عَلَى بَذْعِهِمْ - كَالرَّافِضَةِ، أَوْ الْخَوَارِجِ، أَوْ الْمَعْتَزَلَةِ؛ كَمَا أَنَّهُمْ لَيْسُوا عَلَى رُتْبَةٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنَّمَا فِيهِمُ الْغَالِي الَّذِي يَقْتَرِبُ قَوْلُهُ مِنْ قَوْلِ الرُّوَافِضِ كَالْجَارُودِيَّةِ، وَفِيهِمْ مَنْ هُوَ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ. وَقَدْ قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي أَحَدِ أَمْتِهِمْ (وَهُوَ النَّاصِرُ لِلْحَقِّ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْأَطْرُوشِ): «وَكَانَ هَذَا الْأَطْرُوشُ فَاضِلًا، حَسَنَ الْمَذْهَبِ، عَدْلًا فِي أَحْكَامِهِ». اهـ. انظر: «جُمُهورية أَنْسَابِ الْعَرَبِ» لَهُ (ص ٥٤).

(١) كَذَابِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «إِنْ سَادَ»، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَصْحِيفٌ مِنَ الْمَثْبُوتِ. وَالْأَرْتِيَادُ هُوَ الطَّلَبُ، يُقَالُ: ارْتَادَ فُلَانٌ الْكَلَامَ يَرْتَادُهُ ارْتِيَادًا: إِذَا طَلَبَهُ، وَبَحَثَ عَنْهُ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ز».

(٣) قَوْلُهُ: «مُدَّة ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ» سَاقَطَ مِنْ «ق».

(٤) إِلَى هُنَا فِي «ع» أَيْضًا.

(٥) وَفِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا.

(٦) قَوْلُهُ: «مِنَ الصَّحَابَةِ» سَاقَطَ مِنْ نَسْخِ الْكِتَابِ الثَّلَاثُ! وَأَثْبَتَهُ مِنْ «ق»؛ لِقَوْلِهِ بَعْدَهَا: «وَإِجْمَاعُهُمْ هُوَ الْإِجْمَاعُ».

(*) انظر: «الفصل» (٤/٧٥).

١١٥١. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَجُوزُ لِمَرْأَةٍ، وَلَا لِكَاْفِرٍ، وَلَا لَصَبِيٍّ لِهَيْلُغٍ، وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعَدَّ لِمَجْنُونٍ (١).

١١٥٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْإِمَامَ الْوَاجِبَةَ إِمَامَتُهُ (٢)؛ فَإِنْ طَاعَتْهُ فِي كُلِّ أَمْرٍ (٣) مَا لَمْ يَكُنْ مَعْصِيَةً ضَرْفًا، وَالْقِتَالَ دُونَهُ فَرْضًا، وَخِدْمَتَهُ فِيمَا أَمَرَ بِهِ وَاجِبَةً، وَأَحْكَامَهُ وَأَحْكَامَ مَنْوَلِي نَافِذَةً، وَعَزْلُهُ مَنْ عَزَلَ نَافِذًا.

١١٥٣. (وَعَلَى أَنَّ أَحْكَامَ أَهْلِ الْكُفْرِ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ، فِي دَارِ الْإِسْلَامِ / : غَيْرُ نَافِذَةٍ) (٤).

١١٥٤. وَاخْتَلَفُوا فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الطَّرَفَيْنِ (٥)؛ مِنْ إِمَامٍ قُرَشِيٍّ غَيْرِ عَدْلٍ، أَوْ مُتَغَلَّبٍ مِنْ (غَيْرِ) (٦) قُرَيْشٍ، أَوْ مُبْتَدِعٍ.

(١) كَذَابِي «ب» أَيْضًا، وَفِي «ز»: «وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُعَدَّ لِمَجْنُونٍ»، وَفِي «ع»: «لَوْ هِيَ لَا تَجُوزُ أَنْ تُعَدَّ لِمَجْنُونٍ».

(٢) كَذَابِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «الْوَاجِبَةُ إِمَامَتُهُ»، وَفِي «ق»: «الْوَاجِبَةُ الْإِمَامَةُ».

(٣) كَذَابِي «ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز»: «فِي كُلِّ مَأْمُورٍ».

(٤) وَهِيَ فِي «و» أَيْضًا.

(٥) فِي «خ»: «هَذَيْنِ الطَّرَفَيْنِ»، وَفِي «ز»: «هَذَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ»! وَفِي «ب»: «مَدَنِ الطَّرَفَيْنِ»! وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتْنَاهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَلَعَلَّهُ يَعْنِي: أَنَّهُمْ بَعْدَ أَنْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْإِمَامَ الصَّحِيحَ الْإِمَامَةُ، الْوَاجِبَةُ طَاعَتُهُ هُوَ مَنْ كَانَ قُرَشِيًّا عَدْلًا غَيْرَ مُتَغَلَّبٍ «فَكَانَ هَذَا طَرَفًا»، ثُمَّ عَلَى أَنَّ الْإِمَامَةَ لَا تَجُوزُ لِكَاْفِرٍ، وَلَا لِمَرْأَةٍ، وَلَا لَصَبِيٍّ، وَلَا لِمَجْنُونٍ «فَكَانَ هَذَا طَرَفًا آخَرَ»، فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا بَعْدَ ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَ هَذَيْنِ الطَّرَفَيْنِ؛ كَاخْتِلَافِهِمْ فِيمَنْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ بَعْضُ الشَّرُوطِ دُونَ بَعْضٍ: كَمَا مِمَّ قُرَشِيٍّ غَيْرِ عَدْلٍ، أَوْ مُتَغَلَّبٍ قُرَشِيٍّ، أَوْ غَيْرِ قُرَشِيٍّ، وَفِي الْمُبْتَدِعِ... إلخ.

(٦) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا، وَحَذَفَهَا مُحْتَمَلٌ أَيْضًا؛ فَإِنَّ الْاِخْتِلَافَ وَاقِعٌ فِي الْمَتَغَلَّبِ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ قُرَشِيًّا كَانَ، أَوْ غَيْرِ قُرَشِيٍّ.

١١٥٥. ورجعوا إلى الاتفاق^(١) على قتال أهل الردة، بعد اختلاف عظيم كان بينهم^(٢). ولكن الخلاف في هذا مع عظيم فحش الخطأ فيه^(٣) وتيقنه، لو وقع من مجتهد مخروم^(٤)، ولم تقم عليه الحجة؛ لم نكفره، ولا فسقناه.

١١٥٦. واتفقوا أن من خالف الإجماع المتيقن، بعد علمه بأنه إجماع؛ فإنه كافر^(٥).

(١) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق»: «واتفقوا».

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «منهم».

(٣) في «ز»: «مع فحش الخطأ فيه»، وفي «ب» من فحش الخطأ ب! وهو تصحيف، وجعلها في «ط»: «من أفحش الخطأ».

(٤) يعني: التوفيق والإصابة في اجتهاده.

(٥) قال ابن تيمية في «نقده»: «في ذلك نزاع مشهور بين الفقهاء» اهـ.

قلت: النزاع بينهم إنما هو في الظني، أما ما كان مستنده النص القطعي الثبوت والدلالة، وكان مما يُعلم قطعاً أنه لا يخالف فيه أحد من المسلمين، كالمعلوم من الدين بالضرورة ونحوه؛ فهذا لا خلاف بينهم في أن جاحده بعد علمه به كافر خارج من الملة. وهو ما يعنيه المصنف هنا، وهو ما أشار إليه في أول كتابه (بقطع النظر هل التزم هو به أم لا) التطبيق في الكتاب أم لا؟ في قوله: «وصفة الإجماع: ما يُيقن أنه لا خلاف فيه أحد من علماء الإسلام، ونعلم ذلك من حيث علمنا الأخبار التي لا يتخالف فيها شك؛ مثل: أن المسلمين خرجوا من الحجاز واليمن، ففتحوا العراق وخراسان ومصر والشام، وأن بني أمية ملكوا دهر أطويلاً، ثم ملك بنو العباس، وأنه كانت وقعة صفين والحرّة، وسائر ذلك مما يُعلم بيقين وضرة» اهـ.

وقد قال ابن تيمية رحمه الله في «مجموع الفتاوى» (٢٦٧/٣): «والإنسان متى حلل الحرام المجمع عليه، أو حرّم الحلال المجمع عليه، أو بطل لشرع المجمع عليه؛ كان كافراً مرتدّاً باتفاق الفقهاء» اهـ.

وقال أيضاً (٢٦٩/١٩-٢٧٠): «قد تنازع الناس في مخالف الإجماع: هل يكفر؟ على =

١١٥٧. واختلفوا فيمن سب النبي ﷺ، أو أخذ أصحابه، أو ابتدع، أو لحق بدار الحرب: أيكون بذلك^(١) مرتدّاً (أم لا)^{(٢)؟}

١١٥٨. واتفقوا على أن من عدا عليه لص يري دمه، أو زوجته، أو لثقه، فدفعه عن ذلك، فقتل اللص (غير عامد لقتله، وهو غير^(٣) قادر على دفعه بغير القتال^(٤)): أنه لا قود عليه، ولا دية، ولا كفارة ولا إثم^(٥).

١١٥٩. واتفقوا أن اللص^(٦) إن قتل غير متأول: فقد استحق القتل.

١٦٠. واتفقوا أن من قاتل الفئة الباغية ممن له أن يُقاتلها، وهي خارجة ظلماً على إمام عدل، واجب الطاعة، صحيح الإمامة؛ فلم يتبغ مذبراً، ولا

= قولين، والتحقيق: أن الإجماع المعلوم يكفر مخالفه؛ كما يكفر مخالف النص بتركه، لكن هنا لا يكون إلا فيما علم ثبوت النص به، وأما العلم بثبوت الإجماع في مسألة لانه فيها، فهذا لا يقع، وأما غير المعلوم فيمتنع تكفيره» اهـ.

قلت: ولا يقصد المصنف هنا غير هذا النوع الأول الذي ذكره الشيخ رحمه الله، الذي يكون مخالفه بمترلة مخالف النص، والله أعلم.

(١) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ط»: «آل النبي»، وفي «ز» «رسول الله».

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «ذلك» بغير باء قبلها.

(٣) وهي في «ز» أيضاً.

(٤) سيأتي الكلام على مسألة سب النبي ﷺ، وهل صحّ الخلاف في الحكم بردة الساب وقتله أم لا؟ في التعليق على الفقرة (رقم ١٥٨١).

(٥) سقطت من «ق».

(٦) في «ق» بغير ألف ولام.

(٧) في «ط» مكان كل ذلك الساقط من أوله إلى هذا الموضع: «فلا شيء عليه».

(٨) والزيادة كلها بين القوسين في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

أَجْهَزَ عَلَى جَرِيحٍ، وَلَا أَخَذَ لَهُمْ مَالًا: أَنَّهُ قَدْ فَعَلَ [فِي الْقِتَالِ] ^(١) مَا وَجِبَ عَلَيْهِ ^(٢).

١١٦١. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ تَرَكَ مِنْهُمْ الْقِتَالَ تَائِبًا ^(٣): أَنَّهُ لَا يَحِلُّ قَتْلُهُ.

١١٦٢. وَاخْتَلَفُوا فِي قَتْلِ الْمُذْبِرِ ^(٤) الَّذِي نَفَرَ إِلَى فِتْنَةٍ، أَوْ مُلْجَاً ^(٥)، غَيْرَ مُغْلَبٍ بِالتَّوْبَةِ، وَالْإِجْهَازَ عَلَى الْجَرِيحِ كَذَلِكَ.

١١٦٣. وَاتَّقُوا أَنَّهُ لَا يَحِلُّ تَمْلُكُ شَيْءٍ مِنْ أَمْوَالِهِمْ مَا دَامُوا فِي الْحَرْبِ، مَا عَدَا السَّلَاحَ وَالْكَرَاعَ ^(٦)؛ فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا ^(٧) فِي الْإِنْتِفَاعِ بِسِلَاحِهِمْ وَخَيْلِهِمْ

(١) سقطت من «ع» أ. يضاً، هي في «ز» و«ق».

(٢) جاءت هذه الفقرة في «ق» في موضعين، الأولى: فقرة (٢٠٢٣) في (باب ذكر أحكام البغاة) وهي هناك بنفس السياق، والألفاظ المثبتة هنا، وفي (فقرة ١٩٠) في (باب ذكر الإمامة، والسمع والطاعة لمن ولّاه الله تعالى أمر المسلمين) ببعض اختلاف، فجعل مكان «ممن» في قوله: «ممن له أن يقاتلها»: «لمن»، وزاد بعد قوله: «وهي خارجة ظلمة»: «أو اعتداء»، وجعل مكان قوله: «أنه قد فعل في القتال ما وجب عليه»: «أن الواجب ما فعل في القتال دونه».

(٣) كذا في «ق» و«ع» و«ط» وفي «خ» و«ز»: «ثانياً». وفي «ب» بنفس الرسم بغير نقط الحرف الأول.

(٤) كذا في «ز» و«ق»، وفي «ب»: «المستدبر»، وفي «خ»: «المرتد».

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «تلجاً».

(٦) جاء في «العين»: «الكراع» اسم الخيل، إذنا قال: الكرّاع والسلاح، فإنما الخيل نفسها. اهـ. وقال ابن فارس في «مقاييس اللغة»: «فأصل تيممهم بالخيل: كراعاً، فإن الحرب قد تعب عن الجسم ببعض أعضائه؛ كما يقال: اعتق رقبة، ووجهي إليك. فيمكن أن يكون الخيل سُميت كراعاً لأكارعها». اهـ.

(٧) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «اختلفوا».

مُدَّةَ حَرْبِهِمْ، وَفِي قِسْمَتِهَا وَتَخْمِيصِهَا أَيْضًا: أَيْجُوزُ ذَلِكَ أَمْ لَا إِذَا ظَفِرَ بِهِمْ؟ ١١٦٤. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ سَطَا عَلَيْهِ حَيَوَانٌ مُتَمَلِّكٌ يُرِيدُ رُوحَهُ فَقَتَلَهُ: أَيْضَمُّهُ أَمْ لَا؟

١١٦٥. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ كَانَ رَجُلًا مُسْلِمًا، حُرّاً بِاخْتِيَارِهِ، أَوْ بِإِسْلَامِ أَبِيهِ كِلَيْهِمَا، وَتَمَادَى ^(١) عَلَى الْإِسْلَامِ بَعْدَ بُلُوغِهِ كَذَلِكَ ^(٢)، ثُمَّ ارْتَدَّ إِلَى ^(٣) دِينِ كُفْرٍ كِتَابِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ، أَعْلَنَ رَدَّ تَهْمَ مَوْلِيَّتِهِ فِي ثَلَاثِينَ يَوْمًا مَقْفُودَةً فَتَمَادَى عَلَى كُفْرِهِ، وَهُوَ عَاقِلٌ غَيْرُ سَكْرَانَ: أَنَّهُ قَدْ حَلَّ دَمُهُ، إِلَّا شَيْئاً رُوَيْنَاهُ عَنْ عُمَرَ ^(٤)،

(١) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب» و«ز»: «أو تمادى»، وفي «ق»: «تَمَادَى».

(٢) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «ذلك».

(٣) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» و«ع»: «على»!

(٤) أخرج عبد الرزاق في «مصنفه» (١٠/١٦) بإسناده إلى أنس رضي الله عنه، أنه قال: «بعثني أبو موسى بفتح شُتْرَ إلى عمر رضي الله عنه، فسألني عمر: وكان ستة نفر من بني بكر بن وائل قد ارتدوا عن الإسلام، ولحقوا بالمشركين. فقال: «ما فعل النفر من بكر بن وائل؟» قال: فأخذت في حديث آخر لأشعلهم عنهم، فقال: «ما فعل النفر من بكر بن وائل؟» قلت: يا أمير المؤمنين، قوم اتَّوَدُّوا عن الإسلام، ولحقوا بالمشركين، ما سبيلهم إلا القتل. فقال عمر: «لأن أكون أخذتهم سِلماً أحب إليّ مما طلعت عليه الشمس من صفراء، أو بيضاء». قال: قلت يا أمير المؤمنين: وما كنت صلماً بهم لو أخذتهم؟ قال: «كنت عارضاً عليهم الباب الذي خَرُّ جوامته أن يدخلوا فيه، فإن فعلوا ذلك فبئس منهم، وإلا استودعهم السجن». اهـ.

لكن عند مالك في «الموطأ» (٢/٧٣٧): «عن عبد الله بن حمزة محمد بن عبد الله بن عبد القاري، عن أبيه، قال: قدم على عمر بن الخطاب رجل من بني قيس عيلان لا شعري، فسأله عن الناس فأخبره، ثم قال له عمر: هل كان فيكم من مُغْرَبَةٍ خَيْرٍ؟ فقال: نعم، رجل كَفَرَ بعد إسلامه. قال: فما فعلتم به؟ قال: قَرَّبْنَاهُ ففَضَرْنَا عَنْقَهُ. فقال عمر: أفلا =

وعن سُفيان، وعن إبراهيم النَّخعي^(١): أنه يُستتاب أبداً.

= حبسئموه ثلاثاً، وأطعمئموه كل يوم رغيفاً واستبئموه لعله يتوب، ويراجع أمر الله؟ ثم قال عمر: اللهم إني لم أخض، ولم آمر، ولم أرض إذ بلغني. اهـ.

وظاهر هذا: أن عمر رضي الله عنه كان يرى رأي الجماعة من الاستتابة ثلاثاً، لكن قال البيهقي عن هذا الأثر في «السنن الكبير» (٢٠٧/٨): «ليس بثابت، ونقل عن الشافعي قوله: لا نعلمه متصلاً».

وعلى كل حال، فإن صح ما رواه مالك هنا، أو لم يصح، فليس في هذا الأثر الذي رواه أنس عن عمر رضي الله عنه أنه كان يرى الاستتابة أبداً بل يحتمل أنه كان يقصد إدخالهم السجن لاستتابتهم، وقد أخرج عبد الرزاق أيضاً في «مصنفه» (١٠/١٦٨): «عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن أبيه، قال: أخذ ابن مسعود قوماً ارتدوا عن الإسلام أهل العراق، فكتب فيهم إلى عمر، فكتب إليه: «أن اغرض عليهم دين الحق، وشهادته أن لا إله إلا الله، فإن قبلوها فخل عنهم، وإن لم قبلوها فاقتلهم». فقبلها بعضهم فتركه، ولم يقبلها بعضهم فقتله. اهـ.

قلت: وهذا صريح في أن عمر رضي الله عنه كان في القتل، لا الاستتابة أبداً، كما ظن المصنف رحمه الله هنا وجماعة، والله أعلم.

(١) أخرج عبد الرزاق في «مصنفه» (١٠/٣٦٦): «عن الثوري، عن عمرو بن قيس، عن إبراهيم؛ أنه قال في المرتد: يُستتاب أبداً. قال سُفيان: هذا الذي أخذ به. اهـ.

قلت: لكن حمل البعض هذا على أنهما رحمهما الله كانا يريان أنه لا حد يوقف عنده، ولا توقفت في عدد المرات التي يُستتاب فيها المرتد، وأنه كلما ارتد وتاب قُبلت توبته، وأنه لا تدخل لهذا في حكم قتله إن لم يرجع.

قال الحافظ في «الفتح» (١٢/٢٧٠) في معرض كلامه عن اختلافهم في عدد مرات الاستتابة: «وعن النخعي يُستتاب أبداً، كذا نقل عنه مطلقاً، والتحقيق أنه فيمن تكررت منه الردة. اهـ.

وعند البيهقي في «سننه» (٨/١٩٧)، عن إبراهيم؛ أنه قال: «المرتد يُستتاب أبداً كلما رجّع. اهـ.

١١٦٦. واختلفوا^(١) في المرأة المرتدة، والعبد، وغير البالغ، وولد المرتد، وهل تُقبل توبة المرتد أم لا؟ وهل يُستتاب أم لا؟ وهل يُقتل دونه، أو يُتأنى^(٢) به؟

١١٦٧. واتفقوا أن من أسلم أبواه [وهو صغير^(٣)] في حجرهما لم يبلغ: أنه مسلم بإسلامهما^(٤).

١١٦٨. واختلفوا في إسلام أحدهما.

١١٦٩. واختلفوا أيضاً: أ يُقتل ابن الإسلام بعد بلوغه، وقد أسلم قبل ذلك أبواه معاً أم لا يُقتل؟

= وقد روي عنهما ما يؤكد قولهما بقتل المرتد إذا لم يرجع؛ كما هو قول عامة أهل العلم:

- فعند ابن أبي شيبة (رقم ٢٩٦٠٨) عن إبراهيم في المرتدة، قال: «تُستتاب، فإن تابت، وإلا قُتلت. اهـ.

قلت: وهذا نافي المرتدة التي اختلف في قتلها الفقهاء، فما بالك بالمرتد؟!

- وأخرج سعيد بن منصور، عن هشيم، عن عبيدة بن مغيث، عن إبراهيم، قال: «إذا ارتد الرجل، أو المرأة عن الإسلام استتبيا، فإن تابا تركا، وإن أبيا قُتلا. اهـ. انظر: «فتح الباري» (١٢/٣٦٨).

- وعند عبد الرزاق في «مصنفه» (برقم ١٧٨٥٠) عن الثوري قال: «إذا قُتل المرتد قبل أن يرفعه إلى السلطان، فليس على قاتله شيء. اهـ.

(١) كذا في «و» و«ق» أيضاً وفي «ب» و«ا» تفقوا وهو خطأ، وصححها في «ط» إلى المثبت.

(٢) كذا في «ب» أيضاً وفي «ق»: «أم يتوانى».

(٣) في «ع»: «صبي».

(٤) إلى هنا في «ع» أيضاً.

١١٧٠. وَاتَّفَقُوا أَنْ مَنْ أَسْلَمَ^(١) [و] هُوَ بَالِغٌ، مُخْتَارٌ، عَاقِلٌ، غَيْرُ سَكْرَانَ: أَنَّهُ قَدْ لَزِمَهُ الْإِسْلَامُ.

١١٧١. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِذَا أُعْلِنَ كَذَلِكَ أَنَّهُ^(٢) مُتَّبَرِّئٌ مِنْ كُلِّ دِينٍ غَيْرِ دِينِ الْإِسْلَامِ^(٣)، وَأَنَّهُ مُعْتَقِدٌ لَشَرِيعَةِ الْإِسْلَامِ كُلِّهَا كَمَا أَتَى بِهَا^(٤) مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَظْهَرَ شَهَادَةَ التَّوْحِيدِ: أَنَّهُ مُسْلِمٌ.

١١٧٢. وَاخْتَلَفُوا فِي إِقْرَارِهِ بِشَهَادَةِ التَّوْحِيدِ، وَنُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ: هَلْ يَلْزَمُهُ بِذَلِكَ الْإِسْلَامُ^(٥) أَمْ لَا؟

١١٧٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ كَأَنَّهُ كَتَبَ بِتَسْلِيمٍ بغير اختياره، أَوْ بغير إِسْلَامِ أَبِيهِ أَوْ أَحَدِهِمَا قَبْلَ بُلُوغِهِ أَوْ بغير سَمْعِهِ قَبْلَ بُلُوغِهِ، أَوْ بغير إِسْلَامِ (أَحَدِ)^(٦) أَجْدَادِهِ، أَوْ عَمِّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَبٌ، أَوْ أَسْمِ يَسْلُمُوا^(٧) قَبْلَ بُلُوغِهِ وَسَوَاءً أَسْلَمَ^(٨) سَائِرُ قَرَابَتِهِ^(٩) أَمْ لَمْ يَسْلُمُوا.

(١) قوله: «وَاتَّفَقُوا أَنْ مَنْ أَسْلَمَ» فِي «و» وَ«ع» أَيْضاً أ.

(٢) وَالزِّيَادَةُ كُلُّهَا بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ فِي «ز» أَيْضاً أ.

(٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «فَإِنَّهُ».

(٤) مِنْ أَوَّلِ الْعِبَارَةِ إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ «ز».

(٥) كَذَا فِي «ز» وَ«و» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «أَتَى بِهِ».

(٦) فِي «ب» وَ«و»: «إِسْلَامٌ» بِغَيْرِ أَلْفٍ وَلَا م.

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ع» أَيْضاً أ.

(٨) قَوْلُهُ: «أَوْ لَمْ يَسْلُمُوا» سَاقَطَ مِنْ «ط»، وَهُوَ فِي جَمِيعِ نَسَخِ الْكِتَابِ وَ«ع» أَيْضاً.

(٩) زَادَ بَعْدَهَا فِي «ط»: «قَبْلَ بُلُوغِهِ»، وَلَا وَجُودَ لَهَا فِي شَيْءٍ مِنْ نَسَخِ الْكِتَابِ.

(١٠) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «وَرِثَتَهُ»، وَالْمُثَبِّتُ أَعَمُّ. عَلَى أَنِّي لَمْ أَقِمْ قَوْلَهُمْ مَنْ تَعَدَّى بِاشْتِرَاطِهِ إِسْلَامَ الْإِبْنِ، أَوْ الْأَجْلَادِ، أَوْ الْأَعْمَامِ. وَانْظُرْ: (مَسْأَلَةٌ ٩٤٥) مِنْ «الْمَحَلِّ».

١١٧٤. وَاخْتَلَفُوا فِي الْمُحَارِبِ بِمَا لَمْ يُمْكِنْ ضَبْطُهُ^(١):

- فَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّ مَنْ قَطَعَ (الطَّرِيقَ)^(٢)، أَوْ شَهَرَ السَّلَاحَ بَيْنَ^(٣) الْمَلَمِينَ، وَأَخَافَ السُّبُلَ^(٤) فِي صَحْرَاءٍ لَيْسَتْ بِقَرْبِ مَدِينَةٍ، وَلَا بَيْنَ مَدِينَتَيْنِ، وَلَا فِي مَدِينَةٍ؛ فَقَتَلَ، وَأَخَذَ الْمَالَ، وَبَلَغَ مَا أَخَذَ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ فَصَاعِدًا وَخَاتَمَهُ، وَهُوَ فِي كُلِّ ذَلِكَ بَالِغٌ عَاقِلٌ غَيْرُ سَكْرَانَ، وَأَخَافُ، وَ(إِذْ)^(٥) / لَمْ يَنْصِبُوا إِمَامًا وَلَا كَانُوا أَهْلَ قَرْيَةٍ، أَوْ حِصْنٍ، أَوْ مَدِينَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْمَقْطُوعِ عَلَيْهِمْ ذَوْ رَحِمٍ مِنْ أَحَدِ الْقَاطِعِينَ، وَكَانَ الْقَاطِعُونَ فِي جَمَاعَةٍ مُمْتَنِعَةٍ: أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا ظَفَرَ بِمَنْ فَعَلَ (كُلُّ)^(٦) ذَلِكَ كَمَا ذَكَرْنَا قَبْلَ أَنْ يَتُوبَ، أَنْ^(٧) يَقْتُلَهُ إِنْ أَرَادَ ذَلِكَ وَلِيُّ الْمَقْتُولِ، وَأَنْ يَضْلِبَهُ.

وَقَالَ هَؤُلَاءِ: [إِنَّا] إِنْ أَخَذَ [مِنْ] الْمَالِ عَلَى الْأَحْوَالِ الَّتِي ذَكَرْنَا: الْمَقْدَارَ^(٨) الَّذِي ذَكَرْنَا فَصَاعِدًا، وَأَخَافُ، وَلَمْ يَقْتُلْ، وَكَانَ سَالِمٌ الْيَدِ الْيُسْرَى

(١) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعُمْدَةِ»: «(بَابُ حَدِّ قَاطِعِ الطَّرِيقِ)، قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: لَمْ يَتَّفَقُوا فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى شَيْءٍ يُمْكِنُ ضَبْطُهُ، وَهُوَ كَمَا قَالَ: أ. هـ».

(٢) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً أ.

(٣) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ» وَ«و»: «مِنْ».

(٤) فِي «ب» وَ«ز»: «السَّبِيلُ» بِالْإِفْرَادِ.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً أ.

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً.

(٧) كَذَا فِي جَمِيعِ نَسَخِ الْكِتَابِ، وَفِي «ط»: «لَهُ أَنْ».

(٨) سَقَطَتْ مِنْ «و» أَيْضاً.

(٩) وَهِيَ فِي «و» أَيْضاً.

(١٠) كَذَا فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «خ»: «وَالْمَقْدَارُ» بِزِيَادَةِ وَاوْ قَبْلَهَا.

والرجل اليمنى لا آفة فيهما ، ولا هي صليهما ، ولا في شيء منهما^(١) : أن قطع يده ورجله من خلاف قد حل .

وقال هؤلاء : [إنه] إن قطعت [يده] اليمنى ورجله اليسرى : فقد أصاب القاطع^(٢) .

وقال هؤلاء : إنه إن أخاف الطريق [فقط]^(٣) ، وهو حر كما ذكرنا : أن نفيه قد حل للإمام .

- وقالت طائفة : إنه إن أخاف السبل^(٤) في مضرب ، أو حيث أخافه : فهو^(٥) مُحارب ، (ولا إمامٌ مُختارٌ في إقامة الحد)^(٦) عليه كما ذكرنا ، وسواء كانوا إماماً ، أو أهل مدينة ، أو منفردين ، أو جنداً أو حرماً أو عبداً ، أو امرأة ؛ فالإمام مُختارٌ في قتلهم ، أو صلبهم ، أو قطعهم (من خلاف)^(٧) ، أو نفيهم ؛ (قتلوا ، أو لم يقتلوا)^(٨) ، أخذوا مالا ، ولم يأخذوا ، ما لم يتوبوا قبل أن يُقدَر عليهم ، وسواء كانوا نصيبوا إماماً ، أو كانوا جماعة مُمتنعة .

١١٧٥ . واختلفوا في كيفية الصلب ، ووقت القتل ، وصفة النفي بما لا

(١) كذا في «ز» أيضاً ، وفي «ب» : «منها» .

(٢) هذه العبارة ساقطة من «ز» .

(٣) وهي في «ز» أيضاً .

(٤) في «ب» و«ز» أيضاً .

(٥) كذا في «ز» أيضاً ، وفي «ب» : «هو» بغير فاء قبلها .

(٦) سقطت من «ز» أيضاً .

(٧) سقطت من «ز» أيضاً .

(٨) سقطت من «ز» أيضاً .

سبيل إلى إجماع [جاء]^(١) فيه ؛ فقال قوم : إنما هذا في أهل الشرك (خاصة)^(٢) فقط . وقال آخرون : ليس هذا في أهل الشرك أصلاً .

وهذا ما لا سبيل إلى إجماع فيه جاز .

١١٧٦ . واختلفوا فيما يملكونه مما يصح^(٣) أنهم أخذوه من المسلمين : أيقسم و يحسن أم لا يحل أخذ شيء منه ؟

١١٧٧ . واختلفوا فيما تبات (منهم)^(٤) قبل أن يُظفر به ؛ أيمسك عنه الحد أم لا ؟

* * *

(١) في «ز» : «جاري» بالمهمل .

(٢) وهي في «ز» أيضاً .

(٣) كذا في «ب» ، وفي «خ» : «معلم يصح» ، وفي «ز» : «ما لم يصح» .

(٤) سقطت من «ز» أيضاً .

٤٩- كتاب الحدود

١١٧٨. أجمعوا أن من اجتمع عليه حد الزنا، والخمر، والقذف، والقتل: أن القتل عليه واجب.

١١٧٩. واخوة لمقوا: أقيم عليه قبل ذلك سائر الحدود أم لا؟

١١٨٠. واتفقوا أن من زنى وهو حُرٌّ بالغ، غير مُحْصَن، وهو عاقل، مُسْلِمٌ، غير سُكْرَانٍ، ولا مُكْرَهٍ، في أرض غير حَرَمٍ مَكَّةَ، ولا في أرض الحرب: بامرأة بالغة، ليست أمة لزوجته، ولا لولده، ولا لأحد من رقيقه، ولا لأحد من أبويه، ولا من ولده^(١) بوجه من الوجوه، ولا ادعى أنها زوجه، ولا ادعى أنها أمته بوجه من الوجوه، (ولا له فيها بُنَى)^(٢)، ولا هي من المَغْنَمِ، ولا^(٣) مُخَدَّمَةٌ، ولا مَبْأُحَةٌ لِمَلْرَجٍ له من ماله^(٤)، وهي عاقلة، غير سُكْرَى، ولا مُكْرَهَةٍ، ولا حَرِيمَتُهُ، ولا هي مُسْتَأْجِرَةٌ لِلزَّنا، (ولا هي مُسْتَأْجِرَةٌ)^(٥)، ولا هي

(١) في «ب» و«و»: «ولا ممن ولده»، وفي «ع»: «ولا لولده».

(٢) وهي في «ب» و«ع»: «ولا فيها بُنَى».

(٣) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب» و«ز»: «ولا هي».

(٤) كذا في «ب» و«ز» أيضاً وفي «ع»: «محرمة»، وهو تصحيف.

(٥) هنا في هامش «ع» ما نصه: «قد تقدّم الإجماع أن الفروج لا تباح (...) إلا بآحة شبهة في إسقاط الحد».

(٦) سقطت من «ز» أيضاً ما وهي في «ع» وزاد بعدها هناك: «أيضاً». ولعل ناسخ «ب» و«ز» ظناهما مكررة فأسقطاها، وليس الأمر كذلك؛ فثمة قول بذراء الحد عن واطى المستأجرة، =

أُمَّتُهُ مَتَزَوَّجَةٌ مِنْ عَبْدِهِ، ولا هي ذِمِّيَّةٌ، ولا هي حُرٌّ بَيْتِيَّةٌ، وهو يعلم أنها حُرٌّ أم عليه، وليست ملكاً له، ولا عَقْدٌ عليها نِكَاحاً^(١) ولم يُتَبَّ، ولا تَقَادِمٌ^(٢) زِنَاهُ قَبْلَ أَخْذِهِ بِشَهْرِ، ولا تَزَوُّجُهَا، ولا اشترائها بعد أن زنى بها: أن عليه جُلْدٌ مِثَّةٌ.

١١٨١. وا تَفَقُّوا أنه لِلزَّنى - كما ذكرنا - وكان قد تَزَوَّجَ قَبْلَ ذَلِكَ، وهو (غير)^(٣) خَصِيٍّ (الذَّكْرِ)^(٤)، وهو بالغ، مُسْلِمٌ، حُرٌّ، عاقل: بِحُرَّةٍ، مُسْلِمَةٍ، بِالْغَةِ، عاقلة: نِكَاحاً صحيحاً ما وَطَّئَهَا (في فرجها)^(٥)، [وهو]^(٦) في عَقْلِهِ قَبْلَ أَنْ يَزْنِيَ، ولم يُتَبَّ، ولا طال الأمر^(٧): أن عليه الرِّجْمُ بِالْحِجَارَةِ حَتَّى يَمُوتَ.

١١٨٢. وا تَفَقُّوا^(٨) أنه إن جُلِدَ المَرْجُومُ^(٩) الذي ذكرنا مِثَّةً قَبْلَ أَنْ يُزْجَمَ، وَغُرِبَ المَجْلُودُ نَفْسُهُ لِمُسْلِمٍ عَلَى بِلْدَةٍ^(١٠)، وَسُجِّنَ حَيْثُ يُغْرَبُ لِعَامَنٍ. أنه قد أُقِيمَ عليه الحدُّ [كُلُّهُ]^(١١).

١١٨٣. وا تَفَقُّوا أن مَنْ أَقْرَأَ / عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّنا في مجلس حاكم يجوز [ب]

= ولو لغير الزنا، كالمستأجرة لخدمة، أو أمانة، كخَبَزٍ أو غَسَلٍ، ونحو ذلك.

(١) زاد في «ع»: «صحيحاً»، وليست في شيء من نسخ الكتاب الثلاث.

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «ع»: «ولا تقادم» أو كلمة نحو هذا، وهو تصحيف من المثبت. وانظر: (مسألة ٢١٧٥) من «المحلى» (١١/١٤٤).

(٣) وهي في «ز» و«ع» أيضاً. (٤) سقطت من «ز» و«ع» أيضاً.

(٥) وهي في «و» و«ق» أيضاً. (٦) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٧) زاد بعدها في «ع»: «عليه»، وليست في باقي النسخ.

(٨) كذا في «ز» أيضاً وفي «ب»: «واختلفوا»، وهو خطأ ظاهر، وصححه في «ط».

(٩) كذا في «ب» و«ز» و«ق» أيضاً، وفي «ع»: «المذكور».

(١٠) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق».

(١١) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

حُكْمُهُ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ مُخْتَلِفَاتٍ، يَغِيبُ بَيْنَ كُلِّ مَرَّتَيْنِ ^(١) عَنِ الْمَجْلِسِ حَتَّى لَا يُرَى، وَهُوَ حُرٌّ، مُسْلِمٌ، غَيْرُ مُكْرَهٍ، وَلَا سَكْرَانٌ، وَلَا مَجْنُونٌ، وَلَا مَرِيضٌ، وَوَصَفَ الزَّانَا وَعَرَفَهُ، وَلَمْ يَثْبُتْ، وَلَا طَالَ الْأَمْرُ ^(٢)؛ أَنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ مَا لَمْ يَزْجَعْ عَنْ إِقْرَارِهِ.

١١٨٤. وَاخْتَلَفُوا: أَيْ قَبِلَ رُجُوعُهُ أَمْ لَا؟

١١٨٥. وَاخْتَلَفُوا فِي إِقْرَارِ الْعَبْدِ عَلَى نَفْسِهِ بِذَلِكَ، وَهَلْ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ حَدٌّ وَإِنْ قَامَتْ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ بِذَلِكَ، أَمْ لَا حَدَّ عَلَيْهِ أَصْلًا، أَمْ يُرْجَمُ إِنْ أَحْصَيْنَ هُوَ وَالْأَمْلُ الْمُحْصَنَةُ، أَمْ يُجْلَدَانِ نِصْفَ جَلْدِ ^(٣) الْحُرِّ؟ وَفِي الدَّمِيِّ، وَفِيمَنْ أَقْرَأَ قَلَّ مِنْ أَرْبَعِ مَرَّاتٍ.

١١٨٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ شَهِدَ عَلَيْهِ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ أَرْبَعَةَ عُذُولٍ - عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي كِتَابِ الشَّهَادَاتِ ^(٤) - أَنَّهُمْ رَأَوْهُ ^(٥) يَزِي بِبُطْلَانِهِ وَرَأَوْا ^(٦) دَنَكَهُ خَارِجًا مِنْ فَرْجِهَا وَدَاخِلًا ^(٧) كَالْمِرْوَدِ ^(٨) فِي الْمُكْحَلَةِ، وَأَنَّ لَهُ مَدَّةَ زِنَاهَا بِهَا أَقَلَّ مِنْ

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ع» أَيْضًا: «بَيْنَ كُلِّ مَرَّتَيْنِ»، وَفِي «ز» «فِي كُلِّ مَرَّتَيْنِ»، وَفِي «ن»: «مِنْ كُلِّ مَرَّةٍ».

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ع» وَ«ق»، وَزَادَ بَعْدَهَا فِي «ن» وَ«ه» وَ«ز» وَ«ح»: «الْأَمْرَ»، وَسَقَطَتْ مِنْ «ز». (٣) فِي «ب»: «حَدٌّ».

(٤) يَعْنِي: مِنْ صِفَةِ هَؤُلَاءِ الشُّهُودِ.

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ق» وَ«ن» وَ«ع»: «أَنَّهُ رَأَاهُ»، وَفِي «ز»: «أَنَّهُمْ رَأَوْهُ».

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «وَرَأَى».

(٧) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، وَفِي «خ» وَ«ق»: «أَوْ دَاخِلًا».

(٨) بِالْكَسْرِ، وَهُوَ الْمِيلُ الَّذِي يُكْتَحَلُ بِهِ، وَفِي خَيْرِ مَا عَزَى: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ حِينَ جَاءَ =

شَهْرٍ ^(١)، وَلَمْ يَخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ مِنَ الشَّهَادَةِ، وَأَتَوْا ^(٢) مُجْتَمِعِينَ ^(٣) لَا مُتَفَرِّقِينَ، وَلَمْ يُقَرَّرْ هُوَ بِالزَّانَا، وَتَمَادَى عَلَى إنْكَارِهِ، وَلَمْ تُقَمْ بَيِّنَةٌ مِنْ نِسَاءٍ عَلَى أَنَّهَا عَذْرَاءٌ، وَلَا اضْطَرَبَ الشُّهُودُ فِي شَهَادَتِهِمْ، وَلَمْ تُقَمْ بَيِّنَةٌ أَنَّهُ مُجْبُوبٌ ^(٤)؛ أَنَّهُ يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ.

١١٨٧. وَاخْتَلَفُوا إِذَا أَقَرَّ بَعْدَ الْبَيِّنَةِ: أَتَبْطُلُ الْبَيِّنَةُ، وَيُرْجَعُ ^(٥) إِلَى حُكْمِ الْإِقْرَارِ قَيْسُقُطُ عَنْهُ الْحَدُّ بِرُجُوعِهِ أَمْ لَا؟

= مُقَرَّبًا بِالزَّانَا: «... حَتَّى غَابَ ذَلِكَ مِنْكَ فِي ذَلِكَ مِنْهَا؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «كَمَا يَغِيبُ لِمُؤَوَّدٍ فِي الْمُكْحَلَةِ، وَالرَّشَاءُ فِي الْبُيْرِ؟» قَالَ: نَعَمْ.

(١) هُنَا فِي حَاشِيَةِ «خ» بَخْطٌ غَيْرُ وَاضِحٍ مَا نُصِّه: مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ إِذَا شَهِدُوا بَعْدَ تَطَاوُلِ الزَّمَانِ (...)، وَحَدَّ أَبُو يُونُسَ التَّطَاوُلَ بِشَهْرٍ، وَالْحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ بِسَنَةٍ فَقَوْلُهُ (يَعْنِي: الْمَصْنُفُ): أَقَلُّ مِنْ شَهْرٍ... ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامًا أَظُنُّ مَعْنَاهُ: أَنَّ مَا قَالَهُ الْمَصْنُفُ هُنَا لَا يَجِيءُ إِلَّا عَلَى قَوْلِ أَبِي يُونُسَ حِينَ حَدَّ ذَلِكَ بِشَهْرٍ.

قُلْتُ: مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّهُ تُنْتَعَى شَهَادَةُ الشُّهُودِ إِذَا تَقَادَمَ الْعَهْدُ، وَتَطَاوَلَ الزَّمَانُ، وَلَمْ يَوْقَتْ فِي ذَلِكَ شَيْئًا (وَقَوْلِي عَنْ أَبِي يُونُسَ أَنَّهُ قَالَ: جَهِدْتُ بِأَبِي حَنِيفَةَ كُلَّ الْجَهْدِ فَأَبَى أَنْ يُوقَتْ فِي التَّقَادُمِ وَتَقَوُّلِي الْحَسَنَ زِيَادًا عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الشُّهُودَ إِذَا شَهِدُوا بَعْدَ سَنَةٍ لَا تُقْبَلُ. قَالَ: السَّرْحَسِيُّ فِي «الْمَبْسُوطِ»: «وَالْأَصَحُّ مَا تُقْبَلُ عَنْ أَبِي يُونُسَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى: أَنَّهُمَا قَدَّرَا ذَلِكَ بِشَهْرٍ، فَقَالَا: مَا دُونَ الشَّهْرِ قَرِيبٌ عَاجِلٌ، وَالشَّهْرُ وَمَا فَوْقَهُ آجِلٌ» أَهـ.

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع» أَيْضًا، أَوْ فِي «ق»: «وَأَدُّوا».

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَفِي «خ» وَ«ع»: «أَجْمَعِينَ».

(٤) كَذَا فِي «ب» أَيْضًا، وَفِي «ز» وَ«ق» وَ«ع»: «مَجْنُونٌ»، وَسِيَاقُ الْكَلَامِ دَالٌّ عَلَى صِحَّةِ مَا فِي النُّسخَتَيْنِ «خ» وَ«ب»؛ إِذْ هُوَ مُقَابِلٌ لِقَوْلِهِ قَبْلُ فِي الْمَرْأَةِ: «وَلَمْ تُقَمْ بَيِّنَةٌ مِنْ نِسَاءٍ عَلَى أَنَّهَا عَذْرَاءٌ»، فَكَلَامُهُ هُنَا عَلَى مَنْ تَقُومُ الْبَيِّنَةُ عَلَى اسْتِحَالَةِ وَقُوعِ الزَّانِمَةِ.

(٥) هُنَا فِي «ب» زِيَادَةٌ: «الْحُكْمُ»، وَلَيْسَتْ فِي شَيْءٍ مِنْ بَاقِي النُّسخِ أَوْ الْأَصُولِ.

١١٨٨. وَاتَّقُوا أَنْ الْمُسْلِمِينَ يُصَلُّونَ عَلَى الْمَرْجُومِ^(١).

١١٨٩. وَاخْتَلَفُوا فِي الْإِمَامِ، وَالشُّهُودِ، وَالزَّاجِمِينَ.

١١٩٠. وَاتَّقُوا أَنَّهُ إِنْ صَفَّ النَّاسُ صُفُوفًا كَصُفُوفِ الصَّلَاةِ؛ فَرَجَمَ الشُّهُودُ أَوَّلًا (ثُمَّ الْإِمَامُ)^(٢) ثُمَّ النَّاسُ، وَرَجَمَ الْإِمَامُ فِي الْإِقْرَارِ^(٣) أَوَّلًا ثُمَّ النَّاسُ، وَخُفِرَتْ لَهُ خُفْرَةٌ^(٤) إِلَى صَدْرِهِ: أَنَّ الرَّجْمَ قَدْ وُفِّيَ حَقُّهُ^(٥).

(١) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ لِإِجْمَاعٍ فِي ذَلِكَ، بَلْ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَمَذْهَبُ مَالِكٍ: أَنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ». اهـ.

قُلْتُ: لَمْ يُصَبِّ الرَّيْمِيُّ فِي اسْتِدْرَاكِهِ؛ فَإِنْ مَذْهَبُ مَالِكٍ: أَنَّهُ لَا يُصَلَّى عَلَيْهِ الْإِمَامُ خَاصَّةً، أَمَّا أَهْلُهُ وَالنَّاسُ، فَيُصَلُّونَ عَلَيْهِ، وَهُوَ نَصُّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَدُونَةِ» ١٧٧/٩-١٧٨، وَالَّذِي حَكَاهُ الْمَصْنِفُ إِنَّمَا هُوَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى جَوَازِ صَلَاةِ النَّاسِ عَلَيْهِ، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْدَهَا اخْتِلَافَهُمْ فِي الْإِمَامِ وَالشُّهُودِ وَالزَّاجِمِينَ؛ فَذُكِرَ أَمَلٌ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ق» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع». وَانْظُرْ: خَبَرَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي سَنَدَكَرَهُ قَرِيبًا، وَتَعْلِيْقَنَا عَلَيْهِ.

(٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ق»: «الْمُقَرَّ»، وَسَقَطَتْ مِنْ «ز».

(٤) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «حَفِيرَةٌ».

(٥) أَخْرَجَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي «مُصَنَّفِهِ» (رَقْمٌ ١٣٣٥٠) عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ أَتَى بِلَرَاءَةٍ مِنْ هَمْدَانَ تَبِيٍّ حُبْلَى؛ يُقَالُ لَهَا: شُرَاحَةٌ، قَدْ زَنَتْ، فَقَالَ لَهَا عَلِيٌّ: لَعَلَّ الرَّجُلَ اسْتَكْرَهَكَ؟ قَالَتْ: لَا. قَالَ: فَلَعَلَّ الرَّجُلَ قَدْ وَقَعَ عَلَيْكَ وَأَنْتِ رَاقِدَةٌ؟ قَالَتْ: لَا. قَالَ: فَلَعَلَّ لَكَ زَوْجًا مِنْ عَدُوِّنَا هُوَ لَاءٌ وَأَنْتِ تَكْتُمِينَ؟ قَالَتْ: لَا. فَجَبَسَهَا حَتَّى إِذَا وَضَعْتَ جِلْدَهَا يَوْمَ الْخَمِيسِ مِئَةَ جِلْدَةٍ، وَرَجَمَهَا يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ فَأَمَرَ فَخُفِرَ لَهَا خُفْرَةٌ بِالشُّوْقِ، فَدَارَ النَّاسُ عَلَيْهَا. أَوْ قَالَ: بِهَا. فَضَرَّ بِهِمْ بِاللَّوَةِ، ثُمَّ قَالَ: لَيْسَ هَكَذَا الرَّجْمُ، إِنَّكُمْ إِنْ تَفْعَلُوا هَذَا يَفْتِكُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَلَكِنْ صُفُّوا كَصُفُوفِكُمْ لِلصَّلَاةِ. ثُمَّ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنْ أَوَّلَ النَّاسِ يَزُجُّمُ الرَّيْمِيُّ الْإِمَامَ إِذَا كَانَ الْاعْتِرَافُ، وَإِذَا شَهِدَ أَرْبَعَةَ شُهَدَاءَ عَلَى الزَّانِ أَوَّلَ النَّاسِ يَرْجِمُ الشُّهُودَ بِشَهَادَتِهِمْ =

١١٩١. وَاخْتَلَفُوا فِيهِ إِذَا كَانَ بَغِيرَ هَذِهِ الصُّفَّةِ.

١١٩٢. وَاتَّقُوا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَتْلُهُ بَغِيرَ الْحِجَارَةِ^(١).

١١٩٣. وَاتَّقُوا أَنَّ الْمَرْأَةَ الْحُرَّةَ، الْمُسْلِمَةَ، الْمُحَصَّنَةَ، الْعَاقِلَةَ، غَيْرَ الْمُكْرَهَةِ، فِيمَا ذَكَرْنَا: كَالرَّجُلِ الْمُحَصَّنِ، وَأَنَّ غَيْرَ الْمُحَصَّنَةِ كَغَيْرِ الْمُحَصَّنِ.

١١٩٤. وَاتَّقُوا أَنَّهُ إِنْ كَانَ أَحَدُ الزَّانَتَيْنِ مُحَصَّنًا، وَالْآخَرُ غَيْرُ مُحَصَّنٍ: فَإِنَّ^(٢) لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حُكْمَهُ^(٣).

= عَلَيْهِ، ثُمَّ الْإِمَامُ ثُمَّ النَّاسُ. ثُمَّ رَمَاهَا بِحِجَرٍ وَكَثِيرٍ، ثُمَّ أَمَرَ الصَّفَّ الْأَوَّلَ فَقَالَ: ارْمُوا. ثُمَّ قَالَ: انصَرَفُوا، وَكَذَلِكَ صَفًّا صَفًّا، حَتَّى قَتَلُوهَا. اهـ.

قُلْتُ: وَبِهَذَا التَّرْتِيبُ وَالتَّفْرِيقُ الَّذِي قَالَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَقُولُ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، كَمَا حَكَاهُ عَنْهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» ٤٤٦/١٢.

(١) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَهُوَ ذَهْوٌ عَجِيبٌ مِلَّ لِمَصْنُفِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَكَذَا مِمَّنْ اسْتَدْرَكَ عَلَيْهِ هُنَا؛ فَفِي قِصَّةِ مَا عَزَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ «مُسْلِمٍ» وَغَيْرِهِ: «... فَرَمَيْنَاهُ بِالْعِظَامِ وَالْمَدَرِ وَالْخَزَفِ» حَتَّى إِنْ النُّوَّيَّ قَالَ فِي «شَرْحِهِ عَلَى مُسْلِمٍ» ١٩٨/١: «هَذَا دَلِيلٌ لِمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ: أَنَّ الرَّجْمَ يَحْصُلُ بِالْحَجَرِ، أَوِ الْمَدَرِ، أَوِ الْعِظَامِ، أَوِ الْخَزَفِ، أَوِ الْخَشَبِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَحْصُلُ بِهِ الْقَتْلُ، وَلَا تَتَعَيَّنُ الْحِجَارَةُ، وَقَدْ قَدْ مَنَّا أَنْ قَوْلَهُ ﷺ: «ثُمَّ رَجَمْنَا بِالْحِجَارَةِ» لَيْسَ هُوَ لِلْإِشْرَاطِ. اهـ.

(٢) فِي «ب» وَ«و» وَ«ق» وَ«ع»: «أَرْبَعٌ».

(٣) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: لَا إِجْمَاعَ فِي ذَلِكَ، بَلْ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ فِي ذَلِكَ قَوْلَانِ، وَمَذْهَبُ أَحْمَدَ، وَالْحَسَنَ، وَإِسْحَاقَ، وَابْنَ سِيرِينَ، وَأَبِي حَنِيفَةَ، وَمِنْ الزُّيْدِيَةِ النَّاصِرُ: لَا يُبَيَّنُّ إِلَّا حِصَانٌ فِي حَقِّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَامِلَيْنِ جَمِيعًا، وَلَنَا فِي الْعُلَمَاءِ (كَذَا) تَفَاصِيلُ فِي ذَلِكَ تَرَكْتَهَا خَشْيَةَ الْإِطْلَاقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

قُلْتُ: لَيْسَ كَلَامُ الْمَصْنُفِ هُنَا فِي بَيَانِ مَا يَشْتَبِهُهُ حُكْمُ الْإِخْصَانِ مِنْ عَدَمِهِ، حَتَّى يُعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِمِثْلِ هَذَا، وَإِنَّمَا كَلَامُهُ عَنْ رَجُلٍ زَانٍ بِامْرَأَةٍ - نَسَأَ اللَّهُ السَّلَامَةَ - وَكَانَ قَدْ ثَبَّتَ فِي =

١١٩٥. وَاتَّقُوا أَنْ الشَّهْوَةَ عَلَى الْمَرْأَةِ، إِذَا كَانُوا أَرْبَعَةً لَيْسَ مِنْهُمْ (١) زَوْجُهَا: قَبِلُوا كَمَا قَدَّمْنَا.

١١٩٦. وَاتَّقُوا أَنَّهَا إِنْ حَمَلَتْ مِنْ زَانٍ وَثَبَّتَ الزَّانَا بِمَا قَدْ مُدَّ قَبْلُ؛ بِإِقْرَارِ (٢) يُتِمَادَى عَلَيْهِ (٣)، أَوْ يَبَيِّنُ لَيْسَ مَعَهَا أَزْوَاجٌ أَنْ تَمَّا فُطَاهِهَا لَمَّا تَضَعُ وَقْتُ لِقَامَةِ الْحَدِّ عَلَيْهَا، مَا لَمْ يُمْتِ الْوَلَدُ قَبْلَ ذَلِكَ.

١١٩٧. وَاتَّقُوا أَنْ الْحَدَّ لَا يُقَامُ عَلَيْهَا وَهِيَ بِحُبْلَى، بَعْدَ قَوْلِ كَانَ مِنْ عُمَرَ (٤) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ [فِي] (٥)

= حَقٌّ أَحَدُهُمَا حُكْمُ الْإِحْصَانِ، وَلَمْ يَثْبُتْ لِلْآخَرِ: أَنْهُمْ اتَّقَوْا عَلَى أَنَّهُ يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حُكْمُهُمْ، مُسَلَّطٌ عَلَيْهِمَا، وَيَجْلَدُ عِيْلُ الْمُحْصَنِينَ.

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» «ز»: «فِيهِمْ».

(٢) فِي «ب» «ز» وَ«ق»: «مَنْ إقْرَار».

(٣) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، فِي «ق»: «تَمَادَى عَلَيْهِ»، وَفِي «ب» «تَمَادَى عَلَيْهِ»! وَفِي «ع»: «لَمْ تَرَجِعْ عَنْهُ»، وَهُوَ تَفْسِيرٌ مِنْهُ.

(٤) قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» (رَقْم ٢٩٤٠٨): «حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ أَشْيَاخِهِ: أَنَّ امْرَأَةً غَابَ عَنْهَا زَوْجُهَا ثُمَّ جَاءَ وَهِيَ حَامِلٌ، فَرَفَعَهَا إِلَى عُمَرَ، فَأَمَرَ بِرَجْمِهَا، فَقَالَ مُعَاذٌ: «إِنْ يَكُنْ لَكَ عَلَيْهَا سَبِيلٌ، فَلَا سَبِيلَ لَكَ عَلَيَّ مَا فِي بَطْنِهَا». فَقَالَ عُمَرُ: «اجْبُسُوهَا حَتَّى تَضَعَ». فَوَضَعَتْ غُلَاماً لَهُ ثَنِيَّتَانِ، فَلَمَّا رَأَاهُ أَبُوهُ، قَالَ: ابْنِي، ابْنِي، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ، فَقَالَ: عَجَزَتِ النِّسَاءُ أَنْ تَلِدْنَ مِثْلَ مُعَاذٍ، لَوْلَا مُعَاذُ هَٰذَا عُمَرُ». أَهـ.

وَأَبُو سَفْيَانَ الَّذِي يَرَوِي عَنْهُ الْأَعْمَشُ هُنَا هُوَ الْوَاسِطِيُّ، سَمِعَ جَابِرًا، وَأَنْسَ بْنَ مَالِكٍ، وَابْنَ عُمَرَ، وَغَيْرَهُمْ مِنْ هَذِهِ الطَّبَقَةِ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهُوَ مُسْتَقِيمُ الْحَدِيثِ فِي الْجُمْلَةِ، وَتَقَرَّرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، قَالَ أَبُو أَحْمَدَ بْنِ عَدِيٍّ: «لَا بَأْسَ بِهِ»، رَوَى عَنْهُ الْأَعْمَشُ أَحَادِيثَ مُسْتَقِيمَةً. لَكِنَّهُ كَمَا تَرَى يَرَوِي عَنْ مُنْهَمٍ.

(٥) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً.

ذَلِكَ وَرَجَعَ (١) عَنْهُ.

١١٩٨. وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَبْدِ غَيْرِ الْمُحْصَنِ بِالزَّوْاجِ، وَفِي الْمُحْصَنِ أَيْضاً إِذَا زَانَى [كَمَا قَدَّمْنَا] (٢): أَعْلِيهِ خَمْسُونَ جَلْدَةً، أَمْ تَمَامُ الْمِئَةِ وَالتَّغْرِيبُ، أَوْ الرَّجْمُ وَمُقْدَارُ التَّغْرِيبِ، أَمْ لَا حَدٌّ عَلَيْهِ؟

١١٩٩. وَاتَّقُوا أَنَّ الْأَمَةَ الْمُحْصَنَةَ بِالزَّوْاجِ خَاصَّةً، إِذَا ثَبَّتَ زَانَاها كَمَا قَدَّمْنَا فِي الْحُرَّةِ (٣): أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهَا إِلَّا خَمْسُونَ جَلْدَةً.

١٢٠٠. وَاخْتَلَفُوا فِي التَّغْرِيبِ، وَ(فِي) (٤) الرَّجْمِ.

١٢٠١. وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَمَةِ غَيْرِ الْمُحْصَنَةِ: أَعْلِيهَا حَدٌّ (٥) أَمْ لَا؟

١٢٠٢. وَلَا سَبِيلَ إِلَى إِجْمَاعٍ وَاجِبٍ (٦) أَوْ جَازٍ فِي الْعَبْدِ الْمُحْصَنِ إِذَا زَانَا.

١٢٠٣. وَاتَّقُوا أَنْ وَطْءَ الرَّجُلِ الرَّجُلَ: جُرْمٌ (٧) عَظِيمٌ.

١٢٠٤. وَاتَّقُوا أَنْ سَخَقَ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ (٨): حَرَامٌ (٩).

(١) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، فِي «ب»: «جَع» يَغِيوُ وَاقْبَلُهَا.

(٢) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً.

(٣) هُنَا فِي «ب» زِيَادَةٌ: «و»، وَلَيْسَتْ فِي «خ» وَلَا «ع» وَلَا «ز».

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً.

(٥) فِي «ب» وَ«ز»: «جَلْد».

(٦) وَهُوَ عَيْنُ مَا سَمَّاهُ فِي الْمَقْدَمَةِ: «الْإِجْمَاعُ الْإِلَازِمُ».

(٧) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضاً، وَفِي «ع»: «حَرَام».

(٨) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «لِلْمَرْأَةِ» وَقَدْ كَانَتْ هُنَاكَ: «الْمَرْأَةُ» بِدُونِ اللَّامِ كَمَا هِيَ هُنَا فِي «خ» وَ«و»، فَأَصْلُهَا النَّاسِخُ، وَفِي «ق»: «بِالْمَرْأَةِ».

(٩) فِي «ع»: «وَعَلَى أَنْ مَسَاحَقَةَ الْمَرْأَةِ حَرَامٌ».

١٢٠٥. واختلفوا في الكيرنج^(١)،

قلت: والسحق والسحاق والمساخقة واجد، وهو ذلك فرج المرأة بفرج امرأة أخرى تحصيلاً للذة، وسحق الشيء يسحقه سحقاً؛ يعني: دقه وأنهكه. قال الأزهري: «وَمُسَاخَقَةُ النِّسَاءِ لَفْظٌ مُؤَلَّدٌ». انظر: «أج العروس» (٣٧٨/٦).

وقد استعمل المصنف لفظ (السحق) أيضاً بدلاً من السحاق والمساخقة في «المحلى». انظر: (مسألة ٢٣٠٧).

(١) في «لغ لكو شخب» أو كلمة نحوها، ووضع الناسخ فوقها علامة «X»، وكتب مقابلها في الحاشية تعليقاً من ثلاثة أسطر مطموسة كلها، لم يظهر لي منها شيء، وفي «ب»: «الكريتق» أو كلمة نحوها، وفي «ز»: «الكرنير».

قلت: والذي أراه - والعلم عند الله - أن كل هذا المذكور خطأ، ومما تصحّف على التشاخ، وقد اجتهدت في البحث عما يمكن أن يكون قد عناه المصنف بتلك اللفظة في هذا الموضع، مما يتفق وسباق الكلام هذا؛ فترجّح لدي أن المقصود هو هذا المثبت: «الكيرنج»؛ وهي لفظة فارسية مركبة من مقطعين: «كير» بمعنى: القضيبي، و«رنج» - وهي بالفارسية «رنك» - بمعنى: الشكل أو اللون. وهي - أعزّك الله - آله من جلود، تُصنع على مثال ذكر الرجل.

وقد ورد ذكر هذه الكلمة هكذا بهذا اللفظ «الكيرنج» في «الأغاني» للأصفهاني (١٧٩/٢)، وفي رسالة «مفاخرة الجوّاري والغلمان» للجاحظ ضمن «مجموع رسائله» (١٣٥/٢)، بتحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله، وقال هارون مُعلقاً عليها: «الكيرنج: نموذج لقضيبي الرجل، والكلمة فارسية مركبة من «كير» بمعنى: القضيبي كما في «معجم استينجاس» (١٨٩)، و«رنج» وهو بالفارسية «رنك» ومعناه: الشكل». اهـ.

وجاء في «بدائع الفوائد» لابن القيم: «أن ابن عقيل الحنبلي، قال: وإن كانت امرأة لأزوج لها، واشتدّت غلْمَتُها؛ فقل بعض أصحابنا: يجوز لها أن تأخذ الإكرنج، وهو شيء يعمل من جلود على صورة الذكر، فتستدخله المرأة». اهـ.

قال محقق الكتاب: «الإكرنج» صوابه: «الكيرنج» كلمة فارسية مركبة من «كير» بمعنى: القضيبي، و«رنك» بمعنى: شكل». اهـ.

والاستملاء: أحرام^(٢) أم مكروه، أم مباح؟

١٢٠٦. واختلفوا فيما يجب على اللوطي، وواطئ البهيمة، والمنكوح، وتلك البهيمة، بما لا سبيل إلى جماع جاز، ولا واجب فيه^(٣).

١٢٠٧. واتفقوا على أن إتيان البهايم حرام.

١٢٠٨. واتفقوا أن وطء^(٤) الحائض من الزوجات، أو ملك اليمين،

ولمحرمة، والصائمة^(٥)، والمعتكفة^(٦)، والمظاهرة^(٧) التي ظاهر منها: حرام.

١٢٠٩. واتفقوا أنه لا حد في شيء من ذلك كله،/ حاشا عمل^(٨) قوم^(٩)

لوط، وإتيان البهايم؛ فإنهم اختلفوا: أفي ذلك حد أم لا؟

١٢١٠. واختلف الموجدون للحد في كيفية الحد أيضاً^(٩).

١٢١١. واختلفوا: أعلی^(١٠) واطئ الحائض صدقة دينار، أو نصف دينار،

(١) كذا في جميع النسخ، وفي «ز»: «لا ستجاء»!

(٢) هنا في «ب» ز يا «هو» وليست في باقي النسخ.

(٣) قال الرّئي في «العمدة»: «قلت: واختلفوا أيضاً في مساحقة المرأة المرأة: هل فيه حد أم لا؟ والله أعلم». اهـ.

(٤) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «واطئ».

(٥) كذا في «ع» و«ق» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «والصائم والصائمة»!

(٦) كذا في «ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «المعتكف».

(٧) كذا في «ب» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «المظاهرة».

(٨) في «ب» و«ز»: «فعل».

(٩) وهي في «ز» أيضاً.

(١٠) في «ب» و«ز» بدون همزة الاستفهام.

أو عتق رقية، أو صيام شهر، أو طعام ثلاثين مسكيناً، أو كفارة ككفارة الظهار، أم لا؟

١٢١٢. واتفقوا أن الولد في الو جوه التي ذكرنا أنه لا حد فيها: لا حق [بأبيه] ^(١).

١٢١٣. واختلفوا في المهر: أو اجب ^(٢) في ذلك أم لا؟

١٢١٤. واختلفوا أيقع بها إحصان وإحلال، أو يكون في ذلك نفقة، أو ميراث أم لا؟

١٢١٥. واتفقوا ^(٣) أن وطء المطلق التي طلق ^(٤) طلاقاً رجعيّاً مكروه.

١٢١٦. واتفقوا أن الولد له لا حق.

١٢١٧. واختلفوا: ايجب فيه حد؟ وهل يكون خعة أم لا؟

١٢١٨. واتفقوا أن الحربي ^(٥) لا يقام عليه بعد ذمته، أو ^(٦) إسلامه حد زناً

(١) سقطت من «ز» أيضاً، وفي «ع»: «لا حق بالواطئ».

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «و» همزة الاستفهام.

(٣) كذا في «ز» وفي «ع» أيضاً، وفي «ب»: «واختلفوا».

(٤) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب»: «الذي طلق» وهي محتملة أيضاً، وفي «ع»: «وعلى أن وطء المطلقة».

(٥) كذا في «ب» و«و» وفي «خ»: «رجعيّاً» وهو خطأ. والمقصود: أنهم اختلفوا في الرجل إذا وطئ المرأة المطلقة منه طلاقاً رجعيّاً: هل يعد ذلك بمثابة الرجعة لها، أم يشترط أن يراجعها بلفظ المراجعة، وبالإشهاد، ونحو ذلك مما يشترطه البعض؟

(٦) كذا في «ب» و«ز» وفي «ع» أيضاً، وفي «الذمي».

(٧) كذا في «ب»، ومكانها في «خ» و«ز» وفي «و».

كان منه قبل ذلك؛ ولا قتل مسلم ^(١)، أو غيره، ولا قذف، ولا خمر، ولا سرقة، ولا يفرق ما أثلّف ^(٢) من مال مسلم ^(٣)، أو غيره.

١٢١٩. واختلفوا: إثنى ^(٤) مؤيد حد في يده من ذلك أم لا؟

١٢٢٠. واختلفوا في المحارب المسلم ^(٥) - بتأويل أو بغير تأويل - أيؤخذ بما أثلّف من مال، أو دمه، أم لا يؤخذ بشيء من ذلك ^(٦)؟

١٢٢١. واتفقوا أن ما وجد بيد المسلم الظالم ^(٧)، ويبد الباعين تأويل: مردود إلى أربابه.

١٢٢٢. واختلفوا في تضمينهم ما أثلّفوا وإقامة القود عليهم فيمن قتلوا، أو إقامة الحدود ^(٨) عليهم) كما قد منا.

(١) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ع»: «ولا قتل الموفيل» ق: «ولا قبل مسلم» وهو خطأ ظاهر، وقد نث عليه المحقق، جزاء الله خيراً. وفي «ز»: «ولا للمسلم»!

(٢) كذا في «ب» و«ز» وفي «ع» وفي «خ»: «ما يثلّف».

(٣) كذا في «و» أيضاً، وفي «ب» وفي «ع»: «المسلم» بالالف واللام.

(٤) كذا في «ب» وفي «خ» و«ز»: «واختلفوا في انتزاع»، والمثبت أنسب لسياق العبارة.

(٥) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «كل ما وجد» بزيادة «كل».

(٦) في «ب»: «المحارب للمسلم».

(٧) في «ب» و«ز»: «أيقضى عليه بضمان ما أثلّف أو استهلك»، وسيأتي بعد ذلك قوله: «واختلفوا في تضمينهم ما أثلّفوا...».

(٨) هنا في «ب» و«ز» بزيادة «كله».

(٩) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«و»: «اتفقوا أن ما وجد بيده»، والضمير عائد على قوله قبل: «المحارب المسلم».

(١٠) وهي في «ز» أيضاً.

١٢٢٣. واختلفوا فيمن أصاب حداً من زنا، أو قذف، أو سرقة، أو خمر في حرم مكة، أو أصابه^(١) خارجاً ثم لجأ إلى حرم مكة^(٢)، أو أصابه في دار الحرب: أيقام عليه الحد في كل ذلك أم لا؟

١٢٢٤. واختلفوا في الذمي^(٣) يصب حداً من كل ما ذكرنا، من خمر، أو غيرها: أيقام عليه الحد [في ذلك كله]^(٤) أم لا؟

١٢٢٥. واختلفوا في الزاني^(٥) بحويته^(٦) للذمي^(٧) الزاني بمسلمية، وفي مترج امرأة أبية أي حد كل واحد منهم، أم يقتل على كل حال؟

١٢٢٦. والشهادة^(٨) في الزنا تقدمت^(٩).

١٢٢٧. وقد روي عن بعض السلف^(١٠) إجازته ثغلي نسوة في الزنا، والرجم

بشهادتهن.

(١) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «صابه».

(٢) في «ب» ولا: «إلى الحرم بمكة».

(٣) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز»: «الذي» وهو تصحيف.

(٤) سقطت من «ز» أيضاً.

(٥) في «ب» و«ز»: «بحريمته»، وفي «ط»: «بمحرمه».

(٦) هكذا كتبت في «خ» بخط غليظ، كسائر عناوين الأبواب، وهي في «ب» و«ز» بنفس الخط المكتوب به سائر الكتاب.

(٧) في «ب»: «والشهادته في الزنا مذكورة فيما خلا من هذا الكتاب، فأغنى عن إعادته»، وفي «ز»: «والشهادة في الزنا مذكورة فيما حكي من هذا الكتاب، فأغنى عن إعادتها».

(٨) قال في «المحلى» (٣٩٨/٩): «ومن طريق محمد بن المثنى، نا أبو معاوية - وهو محمد ابن خازم الضرير - عن أبيه، عن عطاء بن يحيى ح، قال: لو شهد عندي ثمان نسوة على امرأة بالزنا لرجمتها». اهـ.

قلت: وهو اختيار المصنف رحمه الله.

١٢٢٨. واتفقوا أن من تحرك في الزنا في وطء واحد حرركات كثيرة: أن حده حد واحد^(١).

١٢٢٩. واتفقوا أن بإيلاج^(٢) مرة للحشفة وحدها: يجب الحد.

١٢٣٠. واتفقوا أن من شرب نقطة خمر وهو يعلمها خمرًا، من عصير عنب^(٣)، وقد بلغ (كل)^(٤) ذلك حد الإسكار، ولم يثب، ولا طال الأمد^(٥)، وظفر^(٦) (به)^(٧) ساعة شربها^(٨)، ولم يكن في دار الحرب: أن الضرب^(٩) يجب عليه، إذا كان حين شربه لذلك عاقلاً، مسلماً، بالغاً، غير مكره، ولا سكران، سكر أو لم يسكر.

١٢٣١. واختلفوا بماذا يضرب: من طرف الرداء إلى السوط.

١٢٣٢. واتفقوا أن الحر^(١٠) يجب^(١١) أن يكون مقدار ضربه في ذلك أربعين. واختلفوا في تمام^(١٢) الثمانين.

(١) كذا في «و» و«قايضه أ»، وفي «ب»: «أن حدًا واحدًا يلزمه»، والمعنى واحد.

(٢) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» و«ع»: «إيلاج» بدون باء قبلها، وسياق لعبارة في «ع» يناسب حذفها.

(٣) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «العنب» بالالف واللام.

(٤) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٥) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «الامر».

(٦) وهي في «ز» أيضاً، وفي «ع»: «بها»!

(٧) ويمكن أن تضبط: «شربها».

(٨) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ع»: «الحد».

(٩) في «ب» و«ز»: «الحد».

(١٠) سقطت من «ط».

(١١) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «إتمام».

١٢٣٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ أَكْثَرُ مِنْ ثَمَانِينَ^(١).

١٢٣٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْحُرَّ الْبَالِغَةَ الْعَا قِلَةً كَذَلِكَ^(٢).

١٢٣٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْعَبْدَ وَالْأَمَةَ يَلْزِمُهُمَا مِنْ ذَلِكَ^(٣) عَشْرُونَ.

١٢٣٦. وَاخْتَلَفُوا فِي تَمَامِ الْأَرْبَعِينَ^(٤).

١٢٣٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ شَرِبَ كَأْسًا بَعْدَ كُلِّ مِائَةِ خَمْرٍ حَتَّى سَكِرَ: أَنْ حَدًّا وَاحِدًا يَلْزُمُهُ.

١٢٣٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ عَبْدَ لَيْنٍ يُقْبَلُ فِي الْخَمْرِ، إِذَا ذَكَرَ أَنَّهُمَا رَأَيَاهُ يَشْرَبُ خَمْرًا، إِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ شَهَادَتَيْهِمَا وَثَقُورٌ^(٥) [لَا^(٦) أَقْلُ مِنْ شَهْرٍ، وَكَذَلِكَ فِي شَهَادَةِ السَّرْقَةِ.

(١) وقعت هذه الجملة مكررة في «ب»؛ فجاءت مرة أخرى بعد قوله: «واتفقوا أن الحرة البالغة العاقلة كذلك».

(٢) سقطت هذه العبارة من «ز».

(٣) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق»: «يلزمهما في شرب الخمر».

(٤) في «ب» و«ز»: «الثمانين»، وفي «ق»: «ثمانين»، وكلاهما خطأ؛ فلم يزد أحد في العبد - فيما أعلم - على أربعين؛ فليس إلا قول من قال: العبد كالحر (كما هو قول أبي ثور، وداد، وأكثر أهل الظاهر) وهؤلاء يقولون: حد الخمر أربعون لا يزداد عليها أصلاً. أو قول من قال: إن حد العبد على النصف من حد الحر. هؤلاء افتروا؛ فالذين قالوا بأن حد الحر ثمانون - وهم الجمهور - قالوا: حد العبد أربعون، والذين قالوا: إن حد الحر أربعون - كالشافعي رحمه الله - قالوا: إن حد العبد عشرون.

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ع» - بضم «ق» - وقر به!

(٦) وهي في «ب» و«ق» و«ع» أيضاً.

١٢٣٩. وَاخْتَلَفُوا فِي عَدْلَيْنِ شَهِدَا عَلَى سَكْرَانٍ بِشُرْبِ الْخَمْرِ، ثُمَّ لَمْ يُوْتِ بِهِ إِلَّا بَعْدَ ذَهَابِ سُكْرِهِ: أَيَحْدُ أَمْ لَا؟

١٢٤٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ مَنْ^(١) أَقْرَ مَرَّتَيْنِ - كَمَا قُلْنَا فِي الزَّنا^(٢) - وَثَبَتَ: أَنَّهُ يُحْدُ.

١٢٤١. وَاخْتَلَفُوا إِذَا وَجِدَ سَكْرَانًا، فَلَمَّا صَحَا قَالَ: أَكْرِهْتُ /، أَوْ قَالَ: [ب] لَمْ أَقْدِرْ أَنهَا تُشَكَّرُ: أَيَحْدُ أَمْ لَا؟

١٢٤٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ يُحْدُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

١٢٤٣. وَاخْتَلَفُوا فِي الزَّنا بَعَةً: أَيُقْتَلُ أَمْ يُحْدُ؟

١٢٤٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّا نَرَانِي غَيْرَ الْمَرِيضِ يُجْلَدُ بِسَوْطٍ لَا لَيْنٍ، وَلَا شَدِيدٍ^(٣).

١٢٤٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْقَاذِفَ يُجْلَدُ وَلَوْ أَنَّهُمْ عَدُّ لَوَّلٍ، وَلَوْ أَنَّهُمْ فِي غَايَةِ الْعَدَالَةِ، إِذَا جَاؤُا وَمَجِيءُ الْقَذْفِ مُجْتَمِعِينَ، أَوْ مُتَفَرِّقِينَ، مَا عَدَّ الزَّوْجَ لَزْجَتِهِ، وَالْوَالِدَ لَوْلَدِهِ^(٤)، فَفِيهِ خِلَافٌ: أَيَحْدُ أَمْ لَا؟

١٢٤٦. وَاتَّفَقُوا فِي^(٥) أَرْبَعَةِ عُدُولٍ، جَاؤُوا مَجْمُوعًا^(٦) الشَّهَادَةِ، مُجْتَمِعِينَ: أَنَّهُمْ لَا يُجْلَدُونَ.

(١) في «ب» و«ع»: «أنه إذا»، وفي «ز» و«ق»: «أنه إن».

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «كما قلنا في إقراره بالزنا».

(٣) هكنا موضع هذه العبارة في «ب» و«ز»، وجاءت في «ع» بعد قوله: «واختلفوا في الرابعة أيقتل أم يحد؟»، وموضعها هنا أنسب إن شاء الله.

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ز»: «والوالد في ولده».

(٥) كذا في «ب» و«ع» وأجمعوا في «ع» و«ع»: «و على أن».

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «ع» المجمع.

١٢٤٧. واختلّفوا فيهم إذا لم يُتِمُوا أربعة أو إلهوا أربعة، ثم رجع بعضهم قبل إقامة الحد، أو بعده: أيجلّدون ويُجلّد الزاجع أم لا يُجلّد واحد منهم؟

١٢٤٨. واتّفقوا أن الحر، البالغ، العاقل، المسلم، غير المكره؛ إذا قذف حرّاً، بالغاً، عاقلاً، مسلماً، عفيفاً، لم يُحدّ في زنا قط، أو حرّة، مسلمة، بالغّة، عاقلة، عفيفة، غير مُلاعنة، لم تُحدّ في زنا قط، في غير دار الحرب^(١) بصريح الزنا - المقذوف أو المقذوفة^(٢) - فطلب الطالب منهما القاذف - هو بنفسه لا غيره - وشهد بالقذف عدلان أو أقر^(٣) القاذف - كما قدّمنا: أنه يلزمه ثمانون جلدة.

١٢٤٩. واتّفقوا أن (العبد) (٤) القاذف للحر^(٥) كما قدّمنا: يلزمه أربعون جلدة.

١٢٥٠. واختلّفوا في أكثر.

١٢٥١. واتّفقوا على أن لا يُزاد^(٦) في ذلك على ثمانين.

- (١) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «... بصريح الزنا، وكان في غير دار الحرب».
- (٢) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «إن المقذوف أو المقذوفة»، ولا معنى لهذه الزيادة.
- (٣) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب» مكان قوله: «عد لولفقر»: «الآن أو الحر»! وهو خطأ وتحريف ظاهر.
- (٤) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.
- (٥) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «واتّفقوا أن القاذف الحر»، وجعلها في «ط»:

«واتّفقوا أن القاذف غير الحر»، والمثبت هو الصواب إن شاء الله.

(٦) كذا في «و»، وفي «ب» و«ق»: «أن لا مزيد»، وفي «خ» و«ع»: «ألا يزيد».

١٢٥٢. واختلّفوا فيمن عرّض، أو نفى عن نسب، أو قال لامرأته: لم أجذك عذراء: أيحدّ حدّ القذف، أم لا حدّ عليه؟

١٢٥٣. واتّفقوا أن من قذف من قد ثبت عليه الزنا من الرجال والنساء بالزنا الذي^(١) [بنت^(٢) على المقذوف، لا بغيره]^(٣): أنه لا حدّ عليه.

١٢٥٤. واختلّفوا إذا قذف نراً آخر.

١٢٥٥. واختلّفوا في قاذف الكافر بين الأحمقين^(٤)، والصّغيرين^(٥)، والعبد والأمة، والمُعترف على نفسه (بالزنا)^(٦) ثلاثاً، ثم يرجع عن ذلك^(٧): أيحدّ للقذف [كما قدّمنا]^(٨) أم لا؟

١٢٥٦. واتّفقوا أن اتّخذ القاذف إن أتى بيّنة [كما قدّمنا]^(٩)

- (١) هنا في «ب» زيادة: «قد»، وليست في شيء من باقي النسخ أو الأصول.
- (٢) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «ثبت عليه» في «ع»: «يُثبت عليه» هكذا بضمّة على الياء.
- (٣) وهي في «و» ق أيضاً.
- (٤) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ع»: «قذفه».
- (٥) كذا في جميع النسخ والأصول، وفي «و»: «الأعجميين».
- (٦) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، بثنائية كل هذا، وفي «ق»: «الكافر الحقيقى» ومن هو صغير على الجمع لا الثنية، وأظنه من تصرف ابن القطان رحمه الله.
- (٧) سقطت من «و» ق أيضاً.
- (٨) كذا في «ق» أيضاً، وأيضاً في «ب»: «ثم يرجع عن ذلك»، وفي «ب»: «ثم يرجع إلى الرابعة»، وهو خطأ. والمصنف رحمه الله إنما يقصد الاحتراز لقول من قال: لا يُثبت لزنا على من أقرّ على نفسه أولى، ثم ثانية، ثم ثالثة، إلا حتى يُقرّ الرابعة، ولا يرجع بعد الثالثة. ولو كانت: «ثم يرجع في الرابعة» لكان لها وجه، والله أعلم.
- (٩) وهي في «و» أيضاً.
- (١٠) سقطت من «ق» و«ع» أيضاً، وهي في «ز».

على ما ذكر: أَنَّ الحَدَّ (قد) ^(٢)، نَقَطَ عنه.

١٢٥٧. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ قَذَفَ جَمَاعَةً بِكَلَامٍ مُفْتَرِيٍّ ^(٣)، أَوْ بِكَلَامٍ وَاحِدٍ: أَنْ حَدَّ أَوْ أَحْدًا قَدْ لَزِمَهُ.

١٢٥٨. وَاخْتَلَفُوا فِي أَكْثَرِ.

١٢٥٩. وَاتَّقُوا أَنْ الْقَادِفَ مَا لَمْ يَثْبُتْ: لَا تُقْبَلُ لَهُ شَهَادَةٌ.

١٢٦٠. وَاخْتَلَفُوا ^(٤) إِذَا تَابَ - وَقَدْ حَدَّ أَوْ لَمْ يُحَدَّ -: أَتُقْبَلُ شَهَادَتُهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ، أَمْ لَا تُقْبَلُ ^(٥) فِي شَيْءٍ أَصْلًا، أَمْ تُقْبَلُ فِي بَعْضٍ وَتُرَدُّ فِي بَعْضٍ ^(٦)؟

١٢٦١. وَاتَّقُوا أَنَّهُ إِنْ أَقَرَّ عَلَى نَفْسِهِ بِالْكَذِبِ فِيمَا قَذَفَ بِهِ ^(٧)، وَتَابَ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّهُ قَدْ تَابَ.

١٢٦٢. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ قَالَ لَا خَرَ ^(٨): يَكُنَّا أُمَّةً أَوْ يُحَدُّ لَمْ لَا؟

١٢٦٣. ^(٩) وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ سَرَقَ مِنْ حِرْزٍ، مِنْ غَيْرِ مَغْنَمٍ، وَلَا [مِنْ] ^(١٠) بَيْتِ

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَق، وَفِي «خ» عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَفِي «ع»: «عَلَى مَا ذَكَرَهُ».

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «و» وَ«ق» أَيْضًا.

(٣) كَذَا فِي «ز» وَق، وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «مُفْتَرِيٍّ».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا، وَفِي «ق»: «وَاخْتَلَفُوا فِيهِ».

(٥) كَذَا فِي «ز» وَق، أَيْضًا، وَفِي «ب»: «أَمْ لَا تُقْبَلُ لَهُ شَهَادَةٌ؟».

(٦) كَذَا فِي «ز» وَق، أَيْضًا، وَفِي «ب»: «أَمْ تُقْبَلُ فِي شَيْءٍ، وَتُرَدُّ فِي شَيْءٍ؟».

(٧) كَذَا فِي «ز» وَق، أَيْضًا، وَفِي «ب»: «فِيمَا قَذَفْنَا» وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٨) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» فِي «لَا أَحَدًا» وَهُوَ تَصْحِيفٌ مِنَ الْمَثْبُوتِ.

(٩) هُنَا فِي «ز» عُنْوَانُ فُرْعِيٍّ بِخَطِّ غَلِيظٍ: «السَّرْقَةُ».

(١٠) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ز».

الْمَالِ، بِيَدِهِ لَا بِآلَةٍ، وَحَدُّهُ مُنْفَرِدٌ لَهُ وَهُوَ بِالْغُ، عَاقِلٌ، مُسَلِّمٌ، حُرٌّ، فِي غَيْرِ الْحَرَمِ بِمَكَّةَ، وَفِي غَيْرِ دَارِ الْحَرْبِ، وَهُوَ مِنْ لَاجِنٍ ^(١) فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ؛ فَسَرَقَ مِنْ غَيْرِ زَوْجَتِهِ، وَمِنْ غَيْرِ ذِي رَحِمَةٍ، وَمِنْ غَيْرِ زَوْجِهَا إِنْ كَانَتْ امْرَأَةً، وَهُوَ غَيْرُ سَكْرَانَ، وَلَا مُضْطَرٌّ بِجَوْعٍ، وَلَا مُكْرَهٌ؛ فَسَرَقَ مَا لَا مُتَمَلِّكَ (لِغَيْرِهِ) ^(٢)، يَحِلُّ لِلْمَلِكِ مِنْ بَيْعِهِ، وَسَرَقَهُ مِنْ غَيْرِ غَاصِبٍ لَهُ، وَبَلَغَتْ قِيمَةُ مَا سَرَقَ عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ مِنَ الْوَرَقِ الْمَخْصِي بوزن مَكَّةَ، وَلَمْ يَكُنْ لِحِمَا، وَلَا حَيَوَانًا مَذْبُوحًا، وَلَا شَيْئًا يُؤْكَلُ، أَوْ يُشْرَبُ، وَلَا طَيْرًا ^(٣)، وَلَا صَيْدًا، وَلَا كَلْبًا، وَلَا سِنُورًا، وَلَا زَيْلًا وَلَا عَذْرَةً، وَلَا ثَرَابًا (وَلَا مُغْرَةً) ^(٤)، وَلَا زَرْيَخًا وَلَا حَصَى، وَلَا حِجْلَةً، وَلَا فَخَّارًا، وَلَا زُجَاجًا أَوْ لَا حَطَبًا ^(٥)، وَلَا قَصَبًا، وَلَا خَشَبًا ^(٦)، (وَلَا خَشِيشًا) ^(٧)، وَلَا فَاكِهَةً، وَلَا حِمَارًا، وَلَا حَيَوَانًا سَارِحًا، وَلَا مُضْحَفًا، وَلَا زَرْعًا ^(٨) مِنْ فِدَائِهِ ^(٩)، وَلَا ثَمَرٍ مِنْ حَائِطِهِ، وَلَا شَجَرًا، وَلَا حَرًّا، وَلَا عَبْدًا يَتَكَلَّمُ وَيَعْقِلُ / [٣٢٢]

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَمَكَانُ قَوْلِهِ: «لَاجِنٍ» فِي «ب» كَلِمَةٌ غَيْرُ مَنْقُوطَةٍ رَسْمًا كَرَسَمَ كَلِمَةً «يَجْبِر»، وَفِي «ز»: «لَا يَحِي» أَوْ كَلِمَةٌ نَحْوَهَا، وَكُلُّ هَذَا تَصْحِيفٌ مِنَ الْمَثْبُوتِ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا، وَزَادَ بَعْدَهَا فِي «ع»: «سَارِحًا»، وَسَيَّأَتِي قَوْلُهُ بَعْدَ: «وَلَا حَيَوَانًا سَارِحًا».

(٤) وَهِيَ فِي «و» وَ«ع» أَيْضًا. وَالْمُغْرَةُ: طِينٌ، أَوْ حَجَرٌ أَحْمَرٌ يُصْبَغُ بِهِ.

(٥) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَلَا ذَهَبًا»، وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ.

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا، وَمَكَانُهَا فِي «ز»: «حَسَبًا».

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

(٨) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «دِرْعًا»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٩) كَذَا فِي «ب» أَيْضًا، وَفِي «ز»: «فِدَائِهِ»، وَفِي «ع»: «مَكَانَهُ».

وَالْفِدَانُ بِتَشْدِيدِ الدَّالِ: الْمَزْرَعَةُ قَالَهُ فِي اللِّسَانِ، وَانْظُرْ: «الْمَحَلِّي» (٣٢٢/١١).

ولا أخذت فيه جناية قبل إخراجها له من مكان لم يؤد ذن له في ضحى^(١) جززه، ولم يخرجها بيده من جززه، وشهد عليه بكل ذلك شاهدان^(٢) (عدلان)^(٣) رجلا - كما قدمنا في [كتاب] الشهادتين - ولم يختلفا، ولا رجعا عن شهادتهما، ولا ادعى هو ملك ما سرق، وكان سالم اليد اليسرى، وسالم الرجل اليمنى، لا تفتك^(٤) سهمي^(٥)، واسم يمينه المسروق منه ما سرق، ولا ملكه بعد ما سرقه^(٦)، ولا رده على المسروق منه^(٧)، ولا أعاده^(٨)، ولا كان له على المسروق ذنب بقدر ما سرق، وخضر المسروق منه، وادعى المال المسروق، وطلب قطعه قبل أن يتوب^(٩) السارق، وخضر الشهود على السرقة، ولم يمض شهر للسرقة: فقد وجب عليه حد السرقة.

١٢٦٤. واختلفوا فيمن خالف شيئاً من الصفات التي قدمنا في سرقته، إلا أنه سرق وهو بالغ عاقل فقط: أيقطع أم لا؟

١٢٦٥. واتفقوا أن من سرق - كما ذكرنا - فقطعت يده اليمنى: أنه قد أقيم عليه الحد.

(١) في «ب» و«و» و«ع»: «من».

(٢) سقطت من «ع».

(٣) سقطت من «ع» و«ب» أيضاً.

(٤) وهي في «ز» أيضاً.

(٥) في «ب» و«ز» و«ع»: «منها».

(٦) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «سرق» بغير هاء.

(٧) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«و»: «ولا رد السارق على المسروق منه».

(٨) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز» و«ع»: «ولا أعاده»، وقد تقدم قبل قوله: «ولا ادعى هو ملك ما سرق».

(٩) وهي كلها في «ز» و«ع» أيضاً.

١٢٦٦. واختلفوا إن قطعت اليسرى أيعاد عليه القطع لليمنى^(١) أم لا؟

١٢٦٧. واتفقوا أن المرأة تقطع كما تقطع الرجل.

١٢٦٨. واختلفوا فيمن سرق ثانية: أيجب عليه القطع أم لا؟

١٢٦٩. واتفقوا أن من أقر على نفسه بسرقة - كما ذكرنا - في مجلسين مختلفين - على ما قدمنا في الإقرار بالزنا - وثبت على إقراره، أو أخضر ما سرق: أن القطع يجب عليه - كما قدمنا - ما لم يزوج.

١٢٧٠. واختلفوا^(٢) إن أقر كل من تقدم ذكره مرة: أيلزمه (القطع)^(٣) أم لا؟ وهل ينتفع برجوعه (لزوج)^(٤) أم لا؟

١٢٧١. واختلف^(٥) القائلون بقطعه ثانية: أيقطع في الثانية يده أم رجله؟

١٢٧٢. واتفقوا أنه إن وجدت السرقة بعينها لم^(٦) تتغير، ولا غيرها السارق،

(١) في «ب»: «قطع اليمنى».

(٢) هكذا سياق العبارة في «خ» و«ب»، وجاءت في «ز» هكذا: واختلفوا إن قطعت أيعاد عليه الحد بقطع اليسرى أم لا؟.

قلت: ولعل الضمير في قوله: «قطعت» هنا عائذ على اليد اليمنى المذكورة في العبارة السابقة. والعبارة غير صحيحة على كل حال؛ فمقصود المصنف هنا إنما هو ذكر خلافهم فيما إذا قطعت يد السارق اليسرى خطاً أو نحو ذلك؛ هل يعاد عليه قطع اليد اليمنى، أم أنه يكتفى بذلك.

(٣) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «واتفقوا» وهو خطأ بدلالة السياق.

(٤) سقطت من «ز» أيضاً وهي في «ق».

(٥) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٦) كذا في «ب» و«ق»، وفي «خ»: «واختلفوا».

(٧) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «ما لم».

ولا تُحَدَّث فيها عَمَلًا، ولا باعها: أنها تُرَدُّ إلى المسروق منه.

١٢٧٣. (واختلفوا إن باعها من غير منهم، أو غيرها، أو عمل فيها عملاً - مُصْلِحاً أو مُفْسِداً: أتردُّ أم لا تُردُّ؟ وَيُضْمَنُ أم لا يُضْمَنُ؟).

١٢٧٤. واختلفوا في المُسْتَعِيرِ يَجْحَدُ ما استعار، وفي الذمي والعبد يسرقان، وفي المُخْتَلِسِ: أئمة طهُون أم لا؟

١٢٧٥. واختلفوا في أخذ المال سراً من غير حِرْز - أي مال كان - وفي سارق الحر^(١): أيقطع أم لا، قل ما سرق، أو كثر؟

١٢٧٦. وانفقوا أن الغاصب المُجَاهِر الذي ليس مُحَارِباً: لا قَطْع عليه.

١٢٧٧. واتفقوا أن التعزير يجب فيه من جلدة إلى عشرة.

١٢٧٨. واختلفوا في أكثر.

* * *

(١) إلينا في «ز» أيضاً.

(٢) في «ب»: «الجر» بالمعجمة، وفي «ز»: «الحرز». ولعل الألفي أن يقال: «وفي بائع الحر»؛ فهكذا لمسألة عند الفقهاء، بل من أكد حُجَجَ الداهيين إلى عدم قطع بائع الحر: كونه لا يُسمى سارقاً. انظر: «الأوسط» لابن المنذر (١٢/٣٦٢-٣٦٣). وقد تقدم قول المصنف قبل: «ولا حرّاً ولا عبداً». وأخشى أن يكون كل ذلك خطأ، والصواب: «وفي سارق الخمر»؛ فإنه الأليق بالسياق، وبقوله بعدها: «قل ما سرق، أو كثر».

٥٠ - الأشربة

١٢٧٩. اتفقوا أن عصير العنب الذي لم يُطْبَخْ، إذا غلى وقُذِفَ بالزبد^(١)، وأُسْكِرَ: أن قليله وكثيره، والنقطة^(٢) منه (فما فوقها)^(٣) حرام على غير المضطر، والمتداوي من علة ظاهرة؛ وأن شاربته وهو يعلم^(٤) (أنه حرام)^(٥) [فاسق]^(٦)، و[أن]^(٧) مُسْتَحِلَّه كافر.

١٢٨٠. واختلفوا في عَصِيرِ اللَّيْلِ الذي لم يُطْبَخْ، أو طُبَخَ^(٨)، وفي عصير العنب إذا طُبَخَ، وفي كل نبيذ، أو عصير - طُبَخَ أو لم يُطْبَخْ - حاشا عصير العنب، إذا أُسْكِرَ كثير كل ذلك: فكراهه قوم، وأباحه قوم^(٩)، وقال قوم: هو بمنزلة عصير العنب^(١٠) - فيما^(١١) قَدَّمْنَا - ولا فَرْقَ.

(١) كذا في «ب» و«و» و«ق»، و«خ»: «وقذِفَ في الزبل»! هو تصحيف وخطأ ظاهر.

(٢) كذا في جميع النسخ، وفي «و»: «الجزعة».

(٣) سقطت من «ز» أيضاً وهي في «ق».

(٤) في «ب» و«ق»: «وهو يعلمه»، وفي «ز»: «إذا كان يعلم»، وجاءت هناك مؤخّرة إلى ما بعد كلمة «فاسق».

(٥) سقطت من «و» و«ق» أيضاً.

(٦) وهي في «و» و«ق» أيضاً.

(٨) في «ب» و«ز» و«ق»: «والذي طُبَخَ».

(٩) في «ب» و«ز» و«ق»: «وأباحه آخرون».

(١٠) في «ب» و«و» و«ق»: «العصير من العنب».

(١١) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق»: «كما».

١٢٨١. وَاتَّفَقُوا أَنْ مَنْ شَرِبَ عَصِيرَ عِنَبٍ، أَوْ نَقِيعَ زَبِيبٍ، أَوْ نَبِيذًا - مِنْ أَيِّ شَيْءٍ كَانَ - وَهُوَ لَمْ يَغْلِ بَعْدُ، وَلَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ ^(١)، وَلَا شَرِبَ فِي نَقِيرٍ خَثَفٍ، وَلَا فِي إِنَاءٍ مِنْ قَرْعٍ، وَلَا فِي إِنَاءٍ مَرْفُوفٍ، وَلَا فِي إِفْلَاحٍ صَاصٍ، وَلَا مِنْ صُنْفَرٍ، وَلَا مِنْ تَرَابٍ ^(٢)، وَلَا فِي إِنَاءٍ مُحْتَمٍّ ^(٣)، وَلَا مَمْرًا وَشَجِيًّا ^(٤) مِنْ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ غَيْرِ الْمَاءِ ^(٥)، وَلَا مِنْ شَيْئَيْنِ / مُخْتَلَفَيْنِ - مِنْ نَوْعَيْنِ كَانَا ^(٦)، أَوْ [مِنْ] ^(٧) نَوْعٍ

(١) زاد بعده «خ»: «ولم يغل»، وهو خطأ أو تكرار لما سبق.

(٢) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «ولا من شراب»، وهو خطأ.

(٣) في «صحيح ابن حبان» (٥٤٠٧)، و«سنن البيهقي» (٣٠٩/٨) وغيرهما حديث أبي بكرة رضي الله عنه، أنه قال: «نهانا رسول الله ﷺ عن الذُّبَاءِ، وَالْحَتَمِّ، وَالنَّقِيرِ، وَالْمُرْقُوتِ؛ فَأَمَّا الذُّبَاءُ: فَكَانَتْ تُخْرَطُ عَنَاقِيدِ الْعِنَبِ فَتُجْعَلُ فِي الذُّبَاءِ، ثُمَّ تَدْفَنُ حَتَّى تَمُوتَ، وَأَمَّا الْحَتَمُ: فَجَرَارٌ كُنَّا نُوْتِي فِيهَا بِالْخَمْرِ مِنَ الشَّامِ، وَأَمَّا النَّقِيرُ: فَإِنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ كَانُوا يَغْمِدُونَ إِلَى أَصُولِ النَّخْلَةِ فَيَنْقُرُونَهَا، وَيَجْعَلُونَ فِيهَا الرُّطْبَ وَالْبُسْرَ، فَيَدْفَنُونَهَا فِي الْأَرْضِ حَتَّى تَمُوتَ، وَأَمَّا الْمُرْقُوتُ: فَهَذِهِ الرِّفَاقُ الَّتِي فِيهَا الرُّقَّتُ» اهـ.

وعند «مسلم» من حديثه أن قال: «قلت لابن عمر: حَدَّثَنِي بِمَا نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْأَشْرَبَةِ بِلُغَتِكَ، وَقَسَرَهُ لِي بِلُغَتِكَ فَإِنْ لَكُمْ لُغَةٌ سِوَى لُغَتِنَا. فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَتَمِ، وَهِيَ: الْجَرَّةُ، وَعَنِ الذُّبَاءِ، وَهِيَ: الْقَرْعَةُ، وَعَنِ الْمُرْقُوتِ، وَهُوَ: النَّقِيرُ، وَعَنِ النَّقِيرِ، وَهِيَ: النَّخْلَةُ تُنْسَحُ نَسْحًا، وَتُنْقَرُ نَقْرًا، وَأَمْرٌ أَنْ يُتْبَذَ فِي الْأَشْقِيَةِ» اهـ.

(٤) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «ولا خمر وحاشي»! أو نحو ذلك، وهو تصحيف من المثبت، وقد أثبتنا محققاً: «كما هي هـ» وفي «ز» اعتما دأ على «ط»، وقام بوضع كلمة «ممزوجاً» بين معقوفتين هكذا []؛ لأنها زيادة على الموجود في نص «ق».

(٥) بالر جوه المخطوط الذي عندي لكتاب «الإقذاع» وجدت العبارة هناك هكذا: «ولا في إناء مُحْتَمٍّ، وَلَا شَيْءٍ مِنْ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ غَيْرِ الْمَاءِ».

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ق» وفي «خ»: «كانا»،.

(٧) وفي «ق» و«أ» أيضاً.

وَاحِدٍ: كَرُطْبَةٍ بَعْضُهَا قَدْ أَرْطَبَ، وَبَعْضُهَا لَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ - وَشَرِبَهُ ^(١) فِي إِنَاءٍ غَيْرِ فِضَّةٍ، وَلَا ذَهَبٍ، وَلَا مَغْصُوبٍ، (وَلَا نَجَسٍ، وَلَا مِنْ جِلْدِ آدَمِيٍّ وَشَعْرِهِ وَعَظْمِهِ وَسَائِرِ ذَاتِهِ) ^(٢): [أَنَّهُ] ^(٣) قَدْ شَرِبَ حَلَالًا.

١٢٨٢. (وَاتَّفَقُوا أَنَّ السُّكُّورَ أَيْ يَبِيدُ كَانَ مِنَ الْأَنْبِذَةِ كُلِّهَا) ^(٤): حَرَامٌ.

١٢٨٣. وَاتَّخَلَّفُوا فِي وَجُوبِ ^(٥) الْحَدِّ عَلَى مَنْ سَكَّرَ مِنْ غَيْرِ ^(٦) عَصِيرِ الْعِنَبِ، أَوْ نَقِيعِ الزَّبِيبِ ^(٧)، أَوْ سَقَوَ طَهُ عَنْهُ، وَفِي مَنْ شَرِبَ ^(٨) (قَلِيلًا مِمَّا يُسَكِّرُ كَثِيرُهُ مِنْ غَيْرِ عَصِيرِ الْعِنَبِ، وَنَقِيعِ الزَّبِيبِ: أَيْ خُذْ أَمْلًا وَهَلْ يَجُوزُ ^(٩) ذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٢٨٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ ^(١) الْخَلَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَطُّ خَمْرًا: حَلَالٌ.

١٢٨٥. وَاتَّخَلَّفُوا فِي خَلِّ الْخَمْرِ، وَفِي طَعَامِ عَمَلٍ بِالْخَمْرِ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ

(١) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «وَمَنْ شَرِبَهُ».

(٢) سقطت هذه الزيادة من «ز» و«ق» أيضاً.

(٣) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٤) سقطت من «ز».

(٥) سقطت من «ز».

(٦) سقطت من «ق».

(٧) زاد في «ق»: «الحرام».

(٨) الزيادة إلى هنا في «ق» أيضاً، وزاد بعدها هناك: «هل عليه حد أم لا؟».

(٩) والزيادة كلها في «ز» أيضاً، حاشا بعض الكلمات التي تبناها عليها.

(١٠) في «ب» و«ز»: «بحرم».

(١١) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «واتفقوا في أن».

لها فيه^(١) لون، ولا طعم، ولا ريح^(٢): أَيْحِلَ (كَلَّ ذُلًّا ك) (٣) أم لا؟

١٢٨٦. وَاتَّقُوا أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَتِ الرَّائِحَةُ مِنْهَا، أَوِ اللَّوْنُ، أَوِ الطَّعْمُ: أَنَّهُ حَرَامٌ.

١٢٨٧. وَاخْتَلَفُوا فِي الْخَمْرِ لِلْمَرِيضِ يُدَاوِي بِهَا^(٤)، وَ لِلَّهِ ضُطْرٌّ: أَحْرَامٌ [هِيَ] (٥)، أَمْ حَلَالٌ؟

١٢٨٨. وَفِي أَكْلِ لَحْمِ الْخَنزِيرِ، أَوِ الدِّمِّ، أَوْ مِلْحَةٍ: أَعْلِيهِ حَدٌّ كَحَدِّ الْخَمْرِ، أَمْ لَا حَدَّ عَلَيْهِ مُعَيَّنٌ؟ (٦).

* * *

٥١ - الدماء

١٢٨٩. وَاتَّقُوا أَنَّ دَمَ الْمُسْلِمِ الَّذِي لَمْ يَقْتُلْ مُسْلِمًا، وَلَا ذِمِّيًّا^(١)، وَلَا مُهَادِنًا، وَلَا زَنِيًّا وَهُوَ مُحْصَنٌ، وَلَا (زَنًا) (٢) بِحَرِيمَتِهِ^(٣)، وَلَا نِكَاحِ امْرَأَةٍ أَبِيهِ بِمِلْكِهِ^(٤)، وَلَا بِعَقْدٍ، وَلَا لَاطَ، وَلَا لِحَقِّ بَدَارِ الْحَرْبِ، وَلَا سَبِّ صَاحِبٍ، وَلَا أَنْكَرِ الْقَدَرِ، وَلَا سَاكِنِ أَهْلِ الْحَرْبِ مُخْتِأً لَذَلِكَ، وَلَا وَجَدَ بَيْنَ أَهْلِ الْبَغْيِ، وَلَا لِيَطَّ بِه، وَلَا أَتَى بِهَيْمَةً، وَلَا سَخَرًا، وَلَا تَرَكَ صَلَاةَ عَمَدٍ حَتَّى خَرَجَ وَقْتُهَا، وَلَا حُدَّ فِي الْخَمْرِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ شَرِبَ الرَّابِعَةَ، وَلَا حُدَّ فِي السَّرِقَةِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، وَلَا سَبَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَا رَسُولَهُ ﷺ، وَلَا ارْتَدَّ، وَلَا ابْتَدَعَ، وَلَا عُلِيَ فِي الْأَرْضِ فُسَادًا، وَلَا جَاهَرَ بِالْإِمْتِنَاعِ مِنَ الزَّكَاةِ^(٦) وَالصَّوْمِ وَالْحَجِّ: حَرَامٌ.

١٢٩٠. وَاتَّقُوا أَنَّ دَمَ [الدِّمِّيِّ] (٧) الَّذِي (٨) لَمْ يَنْقُضْ شَيْئًا مِنْ ذِمَّتِهِ: حَرَامٌ.

(١) زاد بعد هافي «ع»: «ولا معاهدًا»، وليس في شيء من نسخ الكتاب الثلاث.

(٢) سقطت من «ز» أيضاً. (٣) في «ع»: «ولا زنا بمحرمه».

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «بوطء».

(٥) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «وسعى» بالإثبات.

(٦) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «ولا جاهر بترك الزكاة»، وفي «ز»: «ولا جاهر بالامتناع بترك الزكاة».

(٧) سقطت من «ع» أيضاً، وفي «ز».

(٨) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «الذين».

(١) في «ب»: «ليس له فيها في «ز»: «ليس فيها»، وفي «ق»: «ليس فيه».

(٢) في «ب» و«ز» و«ق»: «رائحة».

(٣) في «ز»: «أَيْحِلَ ذَلِكَ»، وفي «ق»: «أَيْحِلَ أَكْلَ ذَلِكَ»، وهو خطأ.

(٤) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، أما البناء لما لم يُسَمَّ فاعله، وفي «ق»: «يدأوي بها نفسه».

(٥) سقطت من «ز» أيضاً، وفي «ق».

(٦) هكذا موضع هذه العبارة في «خ»، وجاءت في «ب» و«ز» في آخر (كتاب الحدود)، ولعل مكانها هناك أليق بها من هذا.

١٢٩١. وَاتَّقُوا أَنْ الْحُرَّ، الْمُسْلِمَ، الْبَالِغَ، الْعَاقِلَ، إِنْ قَتَلَ مُسْلِمًا، (رَجُلًا) ^(١)، حُرًّا، لَيْسَ هُوَ لَهُ بَوْلَدٌ ^(٢)، وَلَا أَنْتَنَلْ مِنْهُ ^(٣)، وَهُوَ رَجُلٌ حُرٌّ، عَاقِلٌ، غَيْرُ حَرْبِيٍّ، وَلَا سَكْرَانٍ، وَلَا مُكْرَهٌ؛ فَقَتَلَهُ قَاصِدًا لِقَتْلِهِ، عَامِدًا، غَيْرَ مُتَأَوِّلٍ فِي ذَلِكَ، وَانْفَرَدَ بِقَتْلِهِ لَمْ يُشْرِكْ ^(٤) فِيهِ (غَيْرُهُ مِنْ) ^(٥) إِنْسَانٍ، وَلَا حَيْوَانٍ، وَلَا سَبَبٍ أَصْلًا، مُبَاشِرًا لِقَتْلِهِ [بِنَفْسِهِ] ^(٦)، بِحَدِيدَةٍ يُمَاتُ ^(٧) مِنْ مِثْلِهَا ^(٨)، وَكَانَ قَتْلُهُ لَهُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ: أَنْ يُولِيَ [ذَلِكَ] ^(٩) الْمَقْتُولِ قَتْلَ هَذَا ^(١٠) الْقَاتِلِ إِنْ شَاءَ، (أَوْ الْعَقُورُ) ^(١١).

١٢٩٢. وَاتَّقُوا أَنَّهُ إِنْ قَتَلَهُ - كَمَا ذَكَرْنَا - غِيلَةً، أَوْ حِرَابَةً، فَرَضِيَ الْوَلِيُّ بِقَتْلِهِ: أَنْ دَمَهُ حَلَالٌ ^(١٢).

١٢٩٣. وَاتَّقُوا أَنْ الْحُرَّةَ الْمُسْلِمَةَ، إِنْ قَتَلْتَهَا ^(١٣) حُرَّةً (مُسْلِمَةً) ^(١٤) - كَمَا

(١) وهي في «ز» بضاً، وفي «ع»: رَجُلًا مُسْلِمًا.

(٢) كذا في «ب» و«و»: وفي «ل» بولده، وفي «ع»: ليهو بولد له.

(٣) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ز»: «وَأَسْفَلَ مِنْهُ»، وفي «ب»: «وَلَا أَنْفَصَلَ مِنْهُ».

(٤) في «ب»: «وَلَمْ يُشْرِكْ بِزِيَادَةِ وَأَوْ قَبْلَ لَمْ»، وفي «ز» و«ع»: «لَمْ يُشْرِكْ».

(٥) سقطت من «ز» أيضاً، وهو في «ع».

(٦) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز».

(٧) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «مَاتَ».

(٨) في «ع»: «يَقْتُلُ مِثْلَهَا».

(٩) مكانها في «ز» و«ع»: «هَذَا».

(١٠) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «ذَلِكَ».

(١١) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(١٢) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «إِنْ كَانَ دَمُهُ حَلَالًا»، وَأَثْبَتَهَا فِي «ط» كَمَا هِيَ هُنَا فِي «خ».

(١٣) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «قَتَلَهَا»!

(١٤) وهي في «و» و«ع» أيضاً.

ذَكَرْنَا ^(١) وَلَا فَرْقَ: قَوْلُهَا مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْقَوْدِ أَوْ الْعَقْرِ.

١٢٩٤. وَاتَّقُوا أَلَّا لِلْكَافِرِ ^(٢) (الَّذِي) ^(٣) الْحُرَّ: يُقْتَلُ بِالْمُسْلِمِ الْحُرِّ.

١٢٩٥. وَاتَّقُوا أَنْ يَذَّ الرَّجُلُ الْمُسْلِمَ، الْحُرَّ، الْعَاقِلَ، الْبَالِغَ، الَّذِي لَيْسَ بِأَشَلٍّ (الْيَدِ) ^(٤) الْآخَرَى: تُقَطَّعُ ^(٥) بِيَدِ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ، الْحُرِّ، الْعَاقِلِ، الْبَالِغِ، الصَّحِيحَةِ، إِذَا قَطَعَهَا - كَمَا قَدْ مَنَافِيَ الْقَتْلِ - وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْإِنْفِرَادِ، وَالْمُبَاشَرَةِ، وَبِلَاتَا وَيَلٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ: الْيَمْنَى بِأَلْيَمْنَى، وَالْيُسْرَى بِالْيُسْرَى.

١٢٩٦. وَاتَّقُوا أَنْ عَيْنَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ، الْحُرِّ، الْبَالِغِ، الْعَاقِلِ لَصَّحِيحَةٍ، وَحَامِلُهَا لَيْسَ بِأَعْيُنٍ الْآخَرَى: تَفْقَأُ بَعَيْنَ الرَّجُلِ الْحُرِّ الْبَالِغِ، الْعَاقِلِ، الْمُسْلِمِ، الصَّحِيحَةِ يَمْنَى، وَيُسْرَى بِسُرَى.

١٢٩٧. وَاتَّقُوا أَنْ ضَرْسَ الرَّجُلِ الْمُسْلِمِ الَّذِي ذَكَرْنَا، الصَّحِيحَةِ، الَّتِي لَيْسَتْ سَوْدَاءَ: بِضَرْسِ [الرَّجُلِ] ^(٦) الْمُسْلِمِ كَذَلِكَ، إِذَا كَانَتْ مُسَمَّاةً بِاسْمِهَا.

١٢٩٨. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الْأَنْفَ بِالْأَنْفِ كَذَلِكَ.

١٢٩٩. وَاخْتَلَفُوا فِيمَا عَدَا كُلَّ صِفَةٍ ذَكَرْنَاهَا.

١٣٠٠. وَاتَّقُوا أَنْ لَا يُقَطَّعَ عُضْوٌ يُعْضَوُ لَا يَجْمَعُهُمَا اسْمٌ وَاحِدٌ.

(١) في «ب» و«ز»: «كَمَا قَدْ مَنَافِيَ».

(٢) سقطت من «ع».

(٣) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٤) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

(٥) في جميع نسخ الكتاب: «يَقَطَّعُ»! وَلَيْسَتْ مَنْقُوطَةٌ فِي «ع»، وَلَعَلَّ الصُّوَابَ مَا أَثْبَتَاهُ.

(٦) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز».

(٧) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «لَا يَجْمَعُهُمَا».

١٣٠١. / واختلفوا إذا جمعتهما اسم واحد، ولم تجمعتهما صفة (واحدة)^(١)؛ كيشري يميني، وصحيح بمرضي، وفرج بفرج؛ أحدهما فرج رجل والثاني فرج امرأة، وفي عين الأعور بعين الصحيح، وفي سائر ما ذكرنا.

١٣٠٢. واتفقوا أن القصاص بين الحرّين، (المسلمين)^(٢)، العاقلين، البالغين - على الصفة التي قدّمناها^(٣)، ما لم يكن^(٤) الجاني أباً المجني عليه، أو جدّه من قبل أبيه، أو أمّه - في الموضحة من الجراح، ما لم تكن في مقتل. ١٣٠٣. واختلفوا في الذي يقتصر منه فيموت: أله الدية أم لا؟

١٣٠٤. واختلفوا في القصاص من الحجة: بذرع^(٥) الجرح ينلّه^(٦) من العضو؟

١٣٠٥. واتفقوا أن الولد، والوالد، ورجال العصبه، إن لم يكن هناك امرأة وارثه، أو أب^(٧)، (ولا ابن)^(٨)؛ فهم أولياء، يجوز ما اتفقوا عليه من قود، أو عقوب.

(١) وهي في «أ» أيضاً.

(٢) وهي في «و» و«ع» أيضاً.

(٣) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» التي قدمنا، وفي «ع»: «المتقدمة».

(٤) كذا في «ز» و«ع» أيضاً: «ما لم يكن» بـ «ب» «لم يكن» بإسقاط «ما».

(٥) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» بدون نقط الباء، وزاد بعدها «في» وجعلها في «ط»: «أ تذرع في»!

(٦) في «خ»: «نسبه»، وفي «ب» و«و»: «نسبه»، وما أثبتناه هو ما في «ط»، وهو الصواب إن شاء الله.

(٧) كذا في «ز» و«و» و«ع» أيضاً: «ب» «أمراً ولدت»، أو ابن!

(٨) وهي في «ز» و«و» و«ع» أيضاً.

١٣٠٦. واتفقوا في واحد قتل جماعة فاتفق الأولياء كلهم^(١) على قتله: أن لهم ذلك.

١٣٠٧. واتفقوا أن القصاص بين النساء على نص ما ذكرنا بين^(٢) الرجال: سواء بسواء^(٣).

١٣٠٨. واختلفوا: هل بينهن وبين الرجال قصاص أم لا؟

١٣٠٩. وهل بين الحر والعبد قصاص أم لا؟

١٣١٠. وهل بين الكافر والمسلم قصاص أم لا؟

١٣١١. واتفقوا أنه لا قصاص على مستكره^(٥) في الزنا،

(١) سقطت من «ع» أيضاً «فيهم» وفي «و».

(٢) كذا في «و» و«ق» أيضاً وفي «ب» و«ع» «هن».

(٣) زيادة من «ز» و«و» «في» «خ» ولا «ب» ولا «ع»، ولعل النسخ ظنوها مكثرة فأسقطوها.

(٤) في «ب»: «هن» وبين الرجال.

(٥) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ع»: «مستكره» وفي «ز» «مكره»، وكلاهما خطأ؛ فإن الخلاف في أخذ المستكره الذي يكرهه السلطان أو غيره بزناه ثابت معروف، وقد عزا ابن المنذر القول بأنه يؤخذ بذلك، ويقام عليه الحد إلى محمد بن الحسن، وأبي ثور، رحمهما الله. انظر: «الأوسط» (١٢/٥٣٢).

أما المستكره من النساء، فلم أجد من يخالف في إعدامها، وذكّر الحد عنها، وهو قول الزهري، وقتادة، والثوري، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وغيرهم؛ اللهم إلا قولاً مجملاً روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «الرجم في كتاب الله حق على من زنا إذا أحسن من الرجال والنساء، إذا قامت البيّنة، أو كان الحمل، أو لا عتراف». اهـ. وقد احتج به مالك رحمه الله ومن وافقه على أن المرأة إذا وجدت حاملاً، ولا زوج لها، فادعت زواجاً، أو =

ولا [في] ^(١) فِعْلًا قَوْمٍ لَوْطٍ، ولا (سُئِلَ) ^(٢) مَنْ سَمَّيَ غُضُوًّا لَا يَجْلُ لَهُ مَسَّهُ.

١٣١٢. واخْتَلَفُوا فِي كُلِّ تَعَدٍّ مِمَّا سِوَى هَذَا: أَفِيهِ الْقَوْدُ أَمْ لَا؟

١٣١٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَنْ جَنَى عَلَى مُسْلِمٍ جَنَايَةً مِمَّا قَدَّمْنَا ^(٣) أَنَّ فِيهَا الْقَوْدَ، فَلَمْ يَفَارِقِ الْمَجْنِيَّ عَلَيْهِ إِلَّا سَلَامًا، وَلَا أَخَذَتْ حَدَّثًا يَجْلُ بِهِ دَمُهُ، حَتَّى مَاتَ مِنْ تِلْكَ الْجَنَايَةِ: أَنَّ الْقَوْدَ (يَلْزِمُهُ) ^(٤) كَمَا ذَكَرْنَا.

١٣١٤. (وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْقَوْدَ وَالْقِصَاصَ اسْمَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ) ^(٥).

١٣١٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْقَوْدَ إِذَا أَخَذَهُ الْيَبِيُّ بِأَمْرِ السُّلْطَانِ مِنْ شَيْءٍ كَمَا ذَكَرْنَا: فَذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ، وَلَا يُقْتَصُّ مِنَ الْوَلِيِّ فِي ذَلِكَ.

١٣١٦. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ عَقَا مِمَّنْ يَجُوزُ عَقُّهُ، ثُمَّ اقْتَصَّ: أَيْقَتَصَّ مِنْهُ أَمْ لَا؟

قال عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ^(٦): الْأَمْرُ فِيهِ إِلَى السُّلْطَانِ.

= استكراهاً، أنه لا يقبل منها حتى تُقِيمَ على ذلك بيّنة. انظر: «الموطأ» (٦٣١/٢) (باب ما جاء في المغتصبة)، وكذلك «الأوسط» لابن المنذر (٥٢٥/١٢) وما بعدها.

قلت: وأنت ترى أن هذا كله فيمن لم يثبت له كراهها بيّنة.

(١) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٢) سقطت من «ز» أيضاً.

(٣) في «ب»: «كما ذكرنا»، وفي «ز»: «مما قد ذكرنا»، وفي «ع»: «كما قدمنا».

(٤) وهي في «ع» أيضاً، وفي «ز»: «أن عليه القود».

(٥) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٦) أخرجه عبد الرزق في «مصنفه» (رقم ١٨٠٤): عن ابن جريج، عن عبد العزيز بن عمر، عن أبيه عمر بن عبد العزيز قال: «الاعتداء الذي ذكر الله أن الرجل يأخذ العقل، أو يقتصص» =

- وقال الحسن البصري ^(١): لَا يُقْتَصُّ مِنْهُ.

١٣١٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ أَرْبَعَةَ عُدُولٍ يُقْبَلُونَ فِي الْقَتْلِ.

١٣١٨. وَاخْتَلَفُوا فِي أَقْلٍ.

١٣١٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ أَقْرَبُ عَلَى نَفْسِهِ بِقَتْلِ يَوْجِبُ قَوْدَ دَاهِرَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، وَثَبَّتَ - كَمَا قَدَّمْنَا -: أَنَّهُ (قَدْ) ^(٢) لَزِمَهُ الْقَوْدُ، مَا لَمْ ^(٣) يُزَجَّعْ، وَلَمْ يَنْعَفُ الْوَلِيُّ ^(٤).

١٣٢٠. وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَمْرِ الْمُطَاعِ، وَغَيْرِ الْمُطَاعِ، وَفِي الْمُؤَسِّكِ لِلْقَتْلِ: أَيْقَتَلُونَ أَمْ لَا؟ وَفِي الْمُكْرِهِ (لَهُ) ^(٥) أَيْضاً، وَفِي السَّكَرَانِ.

= أَوْ يَقْضِي السُّلْطَانُ فِيمَا بَيْنَ الْجَارِحِ وَالْمَجْرُوحِ، أَوْ يَعْدُو بَعْضُهُمْ بَعْدَ أَنْ يَسْتَوْعِبَ حَقَّهُ؛ فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ اعْتَدَى، وَالْحُكْمُ فِلْيَا السُّلْطَانِ بِالَّذِي يَرَى فِيهِ مِنَ الْعُقُوبَةِ، وَلَوْ عَفَى عَنْهُ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مِنْ طَلَبَةِ الْحَقِّ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُ بَعْدَ اعْتِدَائِهِ إِلَّا بِإِذْنِ السُّلْطَانِ، وَعَلَى تِلْكَ الْمَنْزِلَةِ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ هَذَا النَّحْوِ؛ فَإِنَّهُ بَلَّغْنَا أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ الَّذِي لَوْلَا اللَّهُ فِيهِ: «فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ» [النساء: ٥٩] آيَةً، وَمَا كَانَ مِنْ جَرَحٍ فَوْقَ الْأَدْنَى، وَدُونَ الْأَقْصَى؛ فَهُوَ يَرَى فِيهِ بِحَسَابِ الدَّيَّةِ. اهـ. وانظر: «الأوسط» (١٢٥/١٣-١٢٦).

(١) انظر: «المصنف» لابن أبي شيبة (رقم ٢٨٦٤٩).

(٢) وهي في «ز» أيضاً.

(٣) في «ق» و«ع»: «أنه يلزمه».

(٤) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «و ما لم يزيادة واول قبلها».

(٥) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «ولا يقف عنه الولي»! وهو تصحيف ظاهر، وفي «ط»: «أو يعف عنه الولي».

(٦) كذا في «خ» و«ب»، وفي «ع»: «الأمير»، والمثبت هو الصواب.

(٧) سقطت من «ز» أيضاً.

٥٢- الديات ومن العقوبات

١٣٢١. اتفقوا أنه لا يُحرق رُحْلُ^(١) مَنْ لَمْ يَغُلْ، وَسَمِعَ النِّدَاءَ لِلصَّلَاةِ، وَهُوَ لَا عُذْرَ لَهُ^(٢)، فَأُجَابَ وَأُتَاهَا^(٣).

١٣٢٢. وَاحْتَلَفُوا فِي حَرْقِ رِحَالِ مَنْ فَعَلَ أَحَدَ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ.

١٣٢٣. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الدِّيَّةَ عَلَى أَهْلِ الْبَادِيَةِ: مِثَّةٌ مِنَ الْإِبِلِ، فِي نَفْسِ الْحُرِّ، الْمُسْلِمِ، الْمَقْتُولِ خَطَأً، لَا أَكْثَرَ، وَلَا أَقَلَّ.

١٣٢٤. وَأَنَّ فِي نَفْسِ الْحُرَّةِ، الْمَمْلُوكَةِ، الْمَقْتُولَةِ (خَطَأً: دِيَّةٌ)^(٥) خَمْسِينَ مِنَ الْإِبِلِ كَذَلِكَ^(٦)، مَا لَمْ تَكُنِ الْمَقْتُولَةُ، أَوْ الْمَقْتُولُ ذَوْ يَدَيْنِهِمَا الْحَرَمِ،

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَو «رَجُلٌ» بِالْمَعْجَمَةِ، وَهُوَ خَطَأٌ، وَقَدْ كُنْتُ هَكَذَا فِي «خ» بِالْمَعْجَمَةِ، فَضَرَبْتُ النَّاسِخَ عَلَى نَقْطَةِ الْجِيمِ.

(٢) وَهِيَ فِي «و» أَيْضاً.

(٣) هَكَذَا سِيَاقُ الْعِبَارَةِ فِي «ب» وَو «و»، وَفِي «خ» وَو «و». وَلَمْ يَسْمَعْ النَّدَاءَ لِلصَّلَاةِ وَهُوَ لَا عُدْرَ لَهُ فَلَا أُجَابَ وَلَا أُتَاهَا! وَعِبَارَةُ «ب» وَو «و» وَإِنْ كُنْتُ أَوْجُهُ، إِلَّا أَنْ فِيهَا بَعْضُ اضْطِرَابٍ أَيْضاً. وَفِي ظَنِّي أَنَّ الْمَصْنُفَ هُنَا يَرِيدُ أَنْ يَتَأَوَّلَ قَوْلَهُ ﷺ: «مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ فَلَمْ يُجِبْ، فَلَا صَلَاةَ لَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ»، مَعَ قَوْلِهِ: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَمُرَّ بِالصَّلَاةِ فَتُقَامَ، ثُمَّ أَخَالَفَ إِلَى مَنَازِلِ قَوْمٍ لَا يَشْهَدُونَ الصَّلَاةَ فَأَحْرَقَ عَلَيْهِمُ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٤) فِي «ب»: «رَجُلٌ»، وَسَقَطَتْ مِنْ «ز».

(٥) فِي «ق» وَو «ع»: كَلِمَةُ «خَطَأً» فَقَطْ، وَفِي «ز»: «خَطَأٌ مِنْهَا»، وَفِي «ب»: «مِنْهُمْ».

(٦) كَذَا فِي «ق» وَو «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «كُلُّ ذَلِكَ».

أَوْ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ^(١).

١٣٢٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّهَا لَا تَكُونُ كُلُّهَا بَنَاتٍ مَخَاضٍ، وَلَا كُلُّهَا بَنِي مَخَاضٍ، وَلَا كُلُّهَا بَنَاتٍ لَبُونٍ، (وَلَا كُلُّهَا بَنِي لَبُونٍ)^(٢)، وَلَا كُلُّهَا حِقَاقًا، وَلَا كُلُّهَا جِذَاعًا، وَلَا كُلُّهَا ذُكُورًا، وَلَا كُلُّهَا إِنَاثًا.

١٣٢٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يُجْزَى فِيهَا فَصِيلٌ أَقَلُّ مِنْ بِنْتٍ مَخَاضٍ، أَوْ ابْنٍ مَخَاضٍ.

١٣٢٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْقَتْلَ يَكُونُ عَمْدًا، وَيَكُونُ خَطْلًا وَاحْتِلَفُوا فِي عَمْدِ الْخَطَأِ.

١٣٢٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الدِّيَّةَ لَا تَكُونُ مِنْ غَيْرِ الْإِبِلِ، وَالذَّنَانِيرِ، وَالذَّرَاهِمِ، وَالْبَقَرِ، وَالْغَنَمِ، وَالْحُلَلِ^(٣)، وَالطَّعَامِ.

١٣٢٩. وَاحْتَلَفُوا فِي دِيَاتِ (غَيْرِ)^(٤) أَهْلِ الْيَلَدِ^(٥) بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى ضَمِّهِمْ إِنْ جُمَاعَ فِيهِ.

١٣٣٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ قَتْلَ الْخَطَأِ: أَنْ يُرِيدَ الْإِنْسَانُ شَيْئًا، فَيَصِيبُ إِنْسَانًا لَمْ

(١) كَذَا فِي «ز» وَو «و» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «الْأَشْهُرُ الْحَرَمُ».

(٢) وَهِيَ فِي «ق» وَو «ع»، وَهِيَ هُنَاكَ: «بَنُو لَبُونٍ»! وَفِي «ز» جَاءَتْ الْعِبَارَةُ هَكَذَا: «وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يَكُونُ بَنَاتٍ مَخَاضٍ، وَلَا كُلُّهَا بَنِي لَبُونٍ!»

(٣) كَذَا فِي «ب» وَو «ز» وَو «و»، وَفِي «خ» وَو «ع»: «الْخَيْلُ»، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٤) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً.

(٥) يَعْنِي لاختصاصهم بالإبل دون غيرهم عادة. ولو قال: «أهل الإبل» لكان أدق. قال ابن المنذر رحمه الله: «وأجمع أهل العلم على أن على أهل الإبل مِثَّةٌ مِنَ الْإِبِلِ... وَاحْتَلَفُوا فِيمَا يَجِبُ عَلَى غَيْرِ أَهْلِ الْإِبِلِ». «لَا وَسْطَ» (١٣/١٤٤).

يَقْصِدُهُ بِمَا يُمَاتُ مِنْ مِثْلِهِ^(١).

١٣٣١. / وَاتَّفَقُوا أَنْ عَلَى الْمُسْلِمِ، الْعَاقِلِ، الْبَالِغِ، قَاتِلِ الْمُسْلِمِ^(٢) خَطَأً^(٣): الْكَفَّارَةُ. [ب ٣٣]

١٣٣٢. وَاتَّفَقُوا أَنْ الْكَفَّارَةُ (عَنْهُ)^(٤): عِتْقُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ لِمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهَا وَلَا بُدَّ.

١٣٣٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ عَجَزَ عَنْهَا: لَزِمَ صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ.

١٣٣٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ إِنْ صَامَهَا - كَمَا ذَكَرْنَا فِي الظَّهَارِ -: فَقَدْ آدَى مَا عَلَيْهِ.

١٣٣٥. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الرَّقَبَةَ فِي ذَلِكَ لَا تُجْزَى إِلَّا مُؤْمِنَةً.

١٣٣٦. وَاتَّفَقُوا أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ سَلِيمَةً، فَتَيَّةً، بِالْغَةِ، عَاقِلَةً، لَيْسَتْ أُمٌّ وَلَدٍ، وَلَا مُكَاتَّبَةً، وَلَا مُدْبَّرَةً، وَلَا مِمَّنْ^(٦) يُعْتَقُ بِحُكْمٍ، وَلَا مِمَّنْ^(٧) يُعْتَقُ بِالْمِلْكِ، وَلَا مَنْ بَعْضُهَا حُرٌّ: أَنَّهَا تُجْزَى^(٨).

(١) هكذا سياق اللعب «خ» و«ز» و«ق» و«ع»، وتجلي «ب» مضطربة ويغير هذا السياق؛ قال هناك: «واتفقوا أن قتل الإنسان فيصيب إنساناً لم يقصده بما يمات من مثله»، وجعلها في «ط» هكذا: «واتفقوا أنه إن قصد قتل إنسان فيصيب إنساناً لم يقصده بما يمات من مثله يكون خطأ»!

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «وأن على قاتل المسلم العاقل البالغ».

(٣) سقطت من «ق»، وهي باقي النسخ.

(٤) سقطت من «و» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٥) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «صام»، وفي «ق»: «أن عليه صيام».

(٦) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» و«ق»: «ولا من».

(٧) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز» و«ع»: «ولا من».

(٨) كذا في «ز» و«ق» أيضاً: «تجزئ» بالإثبات، وفي «ب»: «لا تجزئ»، وهو خطأ ظاهر ياباه السياق.

١٣٣٧. وَالْمَرْأَةُ كَالرَّجُلِ فِي [كُلِّ]^(١) مَا قُلْنَا؛ مِنْ (وَجُوبِ التَّكْفِيرِ عَلَيْهِ،

أَوْ)^(٢) وَجُوبِ التَّكْفِيرِ بِهِ، (أَوْ وَجُوبِ التَّكْفِيرِ عَنْهُ)^(٣).

١٣٣٨. وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا قَوْذَ عَلَى قَاتِلِ الْخَطَأِ.

١٣٣٩. وَاتَّفَقُوا عَلَى وَجُوبِ الدِّيَةِ (وَالرَّقَبَةِ)^(٤) فِي الْمُسْلِمِينَ الْأَحْرَارِ

خَاصَّةً، فِي قَتْلِ الْخَطَأِ^(٥) (خَاصَّةً)^(٦)، إِذَا كَانَ الْقَاتِلُ ذَا عَاقِلَةٍ، وَقَامَتْ بِالْقَتْلِ بَيِّنَةٌ عَدْلٍ.

١٣٤٠. وَاخْتَلَفُوا: أَعْلَى الْقَاتِلِ فِي مَالِهِ أَمْ عَلَى الْعَاقِلَةِ؟ وَمَنْ هِيَ الْعَاقِلَةُ؟

١٣٤١. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الدِّيَةَ مَنْ يَرِثُ مِنْهَا: فَإِنَّهُ يَرِثُ مِنَ الْمَالِ.

١٣٤٢. وَاخْتَلَفُوا: فِي^(٨) الدَّمِيِّ^(٩)، وَالْعَبْدِ^(١٠)، (وَالْعَمْدِ)^(١١) دِيَّةً أَمْ لَا؟

وَهَلْ^(١٢) فِي لَهْيٍ كَفَّارَةٌ أَمْ لَا؟^(١٣)

(١) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز».

(٢) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٣) سقطت من «ق» أيضاً، وفي «ع»: «أو وجوب التكفير منه».

(٤) سقطت من «ز» و«ق» أيضاً.

(٥) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب»: «خطأ أو تصحيف».

(٦) سقطت من «ق» أيضاً.

(٧) قوله: «في قتل الخطأ خاصة» ساقط من «ز».

(٨) يعني هل في «ب».

(٩) هنا في «ب» زيادة: «أعليهما»، وهي خطأ، وليست في باقي النسخ.

(١٠) وهي في «ز» أيضاً.

(١١) في «ب»: «واختلفوا».

(١٢) قوله: «وهل في الدمي كفارة أم لا؟» ساقط من «ز».

١٣٤٣. واختلف الموجدون دية الذمي^(١) في مقدارها [أيضاً]^(٢)؛ ما بين ثلثي عشر (الدية)^(٣) - دية المسلم - إلى دية (المسلم)^(٤) كاملة^(٥).

(١) في «ب» و«ز»: «لدية الذمي».

(٢) يعني: إذا قتلته المسلم خاصة.

(٣) وهي في «ز» بض أ.

(٤) سقطت من «ز» أيضاً.

(٥) وهي في «ز» بض أ.

(٦) قال المصنف في «الإحكام» (٥٨/٥): «وقد قال بعض الشافعيين محتجاً في أخذ الشافعي رحمه الله في دية اليهودي والنصراني بأنها ثلث دية المسلم؛ بأن ذلك أقل ما قيل^(*). قال أبو محمد: وليس كذلك، وقد رُوي عن يونس بن عبيد، عن الحسن: أن دية النصراني واليهودي ثمان مئة درهم وقد صح عن بعض المتقدمين: الآية له؛ فليس ثلث الدية أقل ما قيل، وأما نحن فإننا نقول: إنه لا دية لذي أبي أصلاً؛ لا يهودي، ولا نصراني، ولا مجوسي إذا قتلته مسلم خطأ، أو عمدًا وإن قتلته عندنا يهوديًا كان، أو نصرانيًا، أو مجوسيًا أقل ما قيل، وهو ثمان مئة درهم، أو ستة أبعرة وثلثا بعير» اهـ.

قلت: أما ما أشار إليه من الرواية عن الحسن رحمه الله من كون الدية ثمان مئة درهم - والذي هو مقدار ثلثي العشر من دية المسلم - وكذا قوله في «الإحكام» (٥٦٦/٤): «وإن دَعَا لاجماع على أن دية اليهودي والنصراني يجب فيها ثلث دية المسلم لأقل، وهذا باطل، وروينا عن الحسن البصري بأصح طريق: أن ديتيهما كدية المجوسي ثمان مئة درهم» اهـ = فلم أجده عن الحسن، بل الذي وجدته عنه من هذا الطريق - أعني من =

(*) يعني قوله في «الأم» (٢٥٩/٧): «... ففرضي عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان رضي الله عنهما في دية اليهودي والنصراني بثلث دية المسلم، وقضى عمر في دية المجوسي بثمان مئة درهم، وذلك ثلثا عشر دية المسلم؛ لأنه كان يقول: تقوّم الدية اثني عشر ألف درهم، ولم نعلم أحداً قال في ديتاهم أقل من هذا، وقد قيل: إن ديتاهم أكثر من هذا، فالزمنا قاتل كل واحد من هؤلاء الأقل مما اجتمع عليه» اهـ.

= رواية يونس عنه - فهو بخلاف هذا؛ ففي «مسائل صالح بن أحمد» (رقم ٨١٦)، قال: «حدثني أبي، قال: حدثنا هشيم، قال يونس أخبرنا عن الحسن أنه قال: دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف والمجوسي ثمان مئة». وعنده أيضاً (رقم ٨١٤): «حدثني أبي، قال: حدثنا عبد الوهاب، عن عمرو، قال: كان الحسن يقول: دية الصابي مثل دية المجوسي: ثمان مئة درهم» اهـ.

قلت: فهذا هو قول الحسن في دية اليهودي والنصراني، لا يخالف قول الشافعي، ومن ذهب مذهبه في كونها ثلث دية المسلم، وأما القول بأنها ثمان مئة، فإنما هو في المجوسي والصابي، لا اليهودي والنصراني.

وأما القول بالتسوية بين دية المجوس، ودية أهل الكتاب، وجعلها ثمان مئة درهم، فهو قول الإمامية، قالوا ذلك في دية الحر الذكر منهم، وقالوا في الثي باربع مئة درهم، حكى إجماعهم على ذلك المفيد في «الإعلام» (ص ٥٢) قال: «واتفق فقهاء الإمامية على العمل في ديت أهل الكتاب والمجوس بثمان مئة درهم لكل ذكر حر منهم، وأربع مئة لكل حر أنثى منهم، وإن كانت رواياتهم على ذلك على الاختلاف. قال: والعامة - يعني: أهل السنة - بأجمعها تخالفهم في هذا الباب، وليس بينهم وبين أحد منهم وفاق في شيء منه إلا في المجوس خاصة» اهـ. وانظر أيضاً: «جواهر الكلام» للنجفي (٣٨/٤٣).

وأما ما أشار إليه - أعني: في كلامه السابق من «الإحكام» - من وجود خلاف قديم في أصل وجوب الدية؛ فلم أجد شيئاً من ذلك عمّن تقدّم، وإنما هو قوله الذي اختاره كما ذكره في «الإحكام» وكما في «المحلى» أيضاً (٣٥٧، ٣٤٧/١٠ - ٣٥٨). والذي أحققه الآن أنه لم يوافق على هذا أحد من أصحابه، لا داود، ولا غيره^(*). وقد قال ابن المغلس الظاهري في «الموضح» - كما نقله ابن القطان في «الإقناع» (٤/رقم ٣٨٠٥، ٣٨٠٤) -: «واتفق الجميع أن دية الكافر على الثلث من دية المسلم، ودية المجوسي ثلثا عشر دية المسلم، لا جماع الجميع على إيجاب ذلك، واختلافهم فيما زاد» اهـ.

(*) ثم وجدته في «القدح المعلى في تكملة المحلى» [مخطوط (١٣-ب، ١٤-ب)] وقد ذكر قول من قال: دية الذمي ودية المسلم سواء، قال: «وهو قول أبي سليمان، وجمهور أصحابنا. ثم ذكر مذهب من قال: أربعة آلاف - أي: ثلث دية المسلم - ثم قال: وهو قول =

١٣٤٤. وَاتَّقُوا أَنْ فِي نَفْسِ الْعَبْدِ، إِذَا أَصَابَهُ ^(١) الْحُرُّ، الْبَالِغُ، الْعَاقِلُ، الْمُسْلِمُ: قِيمَتُهُ، مَا لَمْ يَبْلُغْ دِيَةَ حُرٍّ [على اختلاف فهم في دية الحر] ^(٢).

وقد رُوينا عن بعض الصحابة ^(٣) - رضي الله عنهم - أنه لا يُتجاوز بما ^(٤) يُعزَّم في العبد المقتول: أربعة آلاف درهم، و (قد) ^(٥) رُوينا ^(٦) أن هذا العدد

(١) في «ب» و«ز»: «إذا أصابها»، وفي «ع»: «وعلى أن العبد إذا قتله».

(٢) وهي في «ز» أيضاً.

(٣) وهو سعيد بن العاص رضي الله عنه - ولوؤية على الراجح - فقد أخرج عنه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (رقم ٢٧٧٧٨) من طريق الشعبي: «أنه جعل دية عبد قتل خطأ أربعة آلاف، وكان ثمنه أكثر من ذلك، وقال: أكره أن أجعل دية أكثر من دية الحر» اهـ.

(٤) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «أو إنما»، وهو خطأ.

(٥) وهي في «ز» أيضاً.

(٦) لعله يعني: ما أخرج عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٩١/٩) - وأشار هو إليه في «المحلى» (٣٩٩/١٠) - عن الزهري أنه قال: «كانت الدية على عهد رسول الله ﷺ مئة بعير، لكل بعير أوقية، فذلك أربعة آلاف؛ فلما كان عمر غابت الإبل، ورخصت الورق، فجعلها =

= أبي الحسن بن المغلس من أصحابنا» اهـ. فصح بهذا قولاً أنه لم يوافقه على قوله هذا أحد من متقدمي صحابه، وبالله تعالى التوفيق.

تنبيه: «القدح المعلق في تكملة المحلى» لمحمد بن خليل العبدري (كان حياً في القرن السابع) غير تكملة أبي رافع ابن الإمام ابن حزم المعروفة للكتاب، والتي تمثل الجزء الحادي عشر، وبعضاً من الجزء العاشر من نشرة الشيخ أحمد شاكر رحمه الله للكتاب. وقد اختصرها العبدري من «الإيصال» أيضاً كما فعل أبو رافع، لكنه التزم فيها طريقة المصنف في «المحلى» من تصديره كل مسألة يذكرها بمجمل مذهبه فيها من كتاب «المجلى»، ثم التعرض بعد ذلك للخلاف فيها، وأدلة كل قول، وتقنين ذلك، ثم الانتصار لما ذهب إليه هو، كما التزم أيضاً ذكر ألفاظ الإمام بحروفها من «الإيصال» دون تدخل منه في شيء مما ينقله البيته.

قد ^(١) كان دية الحر (ولا مزيد) ^(٢).

١٣٤٥. (وَاخْتَلَفُوا فِي قِيمَتِهِ إِنْ بَلَغَتْ أَكْثَرُ، أَوْ سَاوَتْ دِيَةَ الْحُرِّ) ^(٣).

١٣٤٦. وَاخْتَلَفُوا فِي الزَّوْجِ، وَالزَّوْجَةِ، وَالْإِخْوَةَ لِلْأُمِّ، وَقَاتِلِ الْخَطَا، وَقَاتِلِ الْعَمْدِ، بِحَقٍّ، أَوْ مُدَافَعَةٍ، أَوْ تَأْوِيلٍ، وَهُوَ صَغِيرٌ، أَوْ مَجْنُونٌ، أَوْ سَكْرَانٌ: أَيْرِثُونَ أَمْ لَا؟

١٣٤٧. وَاخْتَلَفُوا فِي دِيَةِ الْجَنِينِ بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى ضَمِّهِ جَمَاعٍ فِيهِ.

١٣٤٨. وَاتَّقُوا - فِيمَا أُظُنُّ - أَنَّ فِي الْمَأْمُومَةِ إِذَا كَانَتْ فِي الرَّأْسِ خَاصَّةً - وَهِيَ اللَّفْخُ لَمْ يَحِ الْوَلْفِيُّ الْجَائِثَةُ - وَهِيَ التَّيْبُ بَلَغَتْ حَشْوَةً ^(٤) الْجَوْفِ وَلَمْ تَنْفُذْهَا ^(٥) - ثَلَاثُ الدِّيَةِ فِي الْمُسْلِمِ ^(٦) الْحُرِّ، إِذَا جَنَى عَلَيْهِ حُرٌّ، (مُسْلِمٌ) ^(٧)، بَالِغٌ، عَاقِلٌ: خَطَا أَوْ كَانَتْ لَهُ عَاقِلَةٌ وَقَامَتْ بِذَلِكَ بَيِّنَةٌ.

١٣٤٩. [وَاتَّقُوا أَنْ الصَّبِيِّ الَّذِي لَا يَعْقِلُ مَا يَفْعَلُ إِصْغَرَهُ: لَا يُقْتَصُّ

منه ^(٨).

= عمر أوقية ونصفاً، ثم غلبت الإبل، ورخصت الورق أيضاً، فجعلها عمر أوقيتين، فذلك ثمانية آلاف، ثم لم تزل الإبل تغلو، وترخص الورق حتى جعلها اثني عشر ألفاً أو ألف دينار، ومن البقر مئتا بقرة، ومن الشاة ألف شاة» اهـ.

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) في «ز»: «ولا يزيد».

(٣) وهي في «ز» أيضاً.

(٤) كذا في «ب» و«ع»، وفي «خ» و«ز»: «حشو».

(٥) في «ب»: «ولم ينفذها»، وفي «ز»: «ولم يعقبها»!

(٦) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «ثلث دية المسلم»، والمعنى واحد.

(٧) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

(٨) إلى هنا في «ع» و«ع» أيضاً.

١٣٥٠. واخْتَلَفُوا فِي السَّكَرَانِ، وَفِي الْمُكَرَّهِ^(١).

١٣٥١. واخْتَلَفُوا فِي الصَّبِيِّ الَّذِي يَعْقِلُ مَا يَفْعَلُ - وَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ - أَيْقَامُ عَلَيْهِ حَدَّ السَّرِقَةِ، وَيُقْتَلُ فِي الرَّدَةِ أَمْ لَا؟ وَلَا أَقْطَعُ عَلَى إِجْمَاعٍ فِي سُقُوطِ^(٢) سَائِرِ الْحُدُودِ عَنْهُ.

١٣٥٢. واخْتَلَفُوا فِي الْمَجْنُونِ: أَيُّ حَدٍّ أَمْ لَا؟

١٣٥٣. وَلَا أَعْلَمُهُمْ اتَّفَقُوا^(٣) (أَنْ) ^(٤) فِي الْمُنْقَلَةِ إِذَا جَنَّاها حُرٌّ (بَالِغٌ) ^(٥) عَلَى جُرْمٍ. أَمْ بِخَطَأٍ^(٦): عَشْرَ الدِّيَةِ، وَنُصْفَ عَشْرِهَا، إِذْ كَانَتْ فِي الرَّسْلِ، وَكَانَ الْجَانِي لَا عَاقِلَ لَهُ، وَقَامَتْ بِذَلِكَ بَيِّنَةٌ، وَهِيَ^(٧) الَّتِي تَخْرُجُ مِنْهَا الْعِظَامُ^(٨) (خَاصَّةً) ^(٩).

١٣٥٤. واخْتَلَفُوا فِي عَمْدِ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ، وَفِي عَمْدِ الْمَجْنُونِ بَقِي لِنَفْسِهِ، وَفِي الشَّجَاجِ [الثَّلَاثِ]^(١٠) الَّتِي ذَكَرْنَا.

١٣٥٥. (وَاتَّفَقُوا عَلَى إِيْجَابِ الدِّيَةِ عَلَيْهِمَا) ^(١١).

(١) الزيادة يبلغمين كلها في «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «إسقاط».

(٣) كذا في جميع نسخ الكتاب، ولعل الصواب: «ولا أعلمهم إلا اتفقوا».

(٤) سقطت من «ز» أيضاً.

(٥) سقطت من «ز» أيضاً.

(٦) في «ب» و«و»: «خطأ».

(٧) يعني: المنقلة.

(٨) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ»: «الطعام»، وهو خطأ.

(٩) سقطت من «ز» أيضاً.

(١٠) وهي في «ز» أيضاً. ويعني بالشجاج الثلاث: المأومة، والجائفة، والمنقلة.

(١١) سقطت من «ز» أيضاً أو مكأنها في «ع»: «وعلی أنه يجب في جناية الصبي والمجنون».

١٣٥٦. واخْتَلَفُوا فِي إِيْجَابِ دِيَةِ النَّفْسِ (خَاصَّةً) ^(١)، إِذَا كَانَ لَهَا عَاقِلَةٌ.

١٣٥٧. (واخْتَلَفُوا) ^(٢): أَفِي مَالِهِمَا أَوْ ذِمَّتِهِمَا، أَمْ عَلَى الْعَاقِلَةِ، أَمْ لَا شَيْءَ (فِي ذَلِكَ) ^(٣)؟

١٣٥٨. واخْتَلَفُوا فِي عَمْدِهَا فِي الشَّجَاجِ الَّتِي ذَكَرْنَا: أَفِيهَا شَيْءٌ أَمْ لَا؟

١٣٥٩. واخْتَلَفُوا فِيمَا عَدَا الشَّجَاجِ الَّتِي ذَكَرْنَا (أَيْضاً) ^(٤) إِذَا كَانَتْ خَطَأً، وَفِي الشَّجَاجِ الَّتِي ذَكَرْنَا وَغَيْرِهَا ^(٥) إِذَا كَانَتْ عَمْدًا (أَوْ خَطَأً: أَفِيهَا شَيْءٌ أَمْ لَا) ^(٦) وَفِي جَنَايَةِ الْعَبْدِ، وَالْأَمَةِ، وَالْمُكَاتِبِ، وَأُمِّ الْوَلَدِ، وَالْجَنَانِ عَلَيْهِمْ، وَفِي جَنَايَةِ كُلِّ مَنْ لَا عَاقِلَ لَهُ فِي النَّفْسِ فَمَادَ وَنَهَا خَطَأً وَفِيمَا دُونَ النَّفْسِ عَمْدًا ^(٧)، بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى ضَمِّ إِجْمَاعٍ فِيهِ.

١٣٦٠. واخْتَلَفُوا فِيمَا حَدَّثَ (مِنْ حَدَثٍ) ^(٨) مِنْ فَعْلٍ الْمَرْءِ مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ ^(٩) - أَيِّ شَيْءٍ كَانَ - : أَيَجِبُ فِي ذَلِكَ حُكْمٌ أَمْ لَا؟

= عَلَى النَّفْسِ: الدِّيَةُ.

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) وهي في «ز» أيضاً.

(٣) سقطت من «ز» أيضاً.

(٤) سقطت من «و» أيضاً.

(٥) قوله: «وغيرها»، ساقط من «ز».

(٦) سقطت من «ز» أيضاً.

(٧) قوله: «وغيرها»، ساقط من «ز».

(٨) سقطت من «و» أيضاً.

(٩) في «ب» و«ز»: «من غير مباشرة له».

١٣٦١. وَاتَّفَقُوا^(١) أَنْ فِي أَسْنَانِ الْمُسْلِمِ الْحُرِّ السَّلِيمَةِ، الَّتِي قَدْ تَبَيَّنَتْ^(٢) [لَهُ] بَعْدَ^(٣) قَلْعِهَا فِي الصَّبَا، إِذَا أُصِيبَ خَطَأً، وَكَانَ الْمُصِيبُ لَهُ عَاقِلَةٌ: نِصْفُ عَشْرِ الدِّيَةِ - لَا أَكْثَرَ - فِي كُلِّ سِنٍّ^(٤) مِنْهَا، إِذَا لَمْ يَكُنْ أَشْوَدَ، وَلَا مُتَاكِلاً، وَلَا نَاقِصاً، وَأُصِيبَ السِّنُّ كُلُّهَا، وَهِيَ اثْنَا عَشَرَ سِنّاً: أَرْبَعٌ ثَنَائِيَا، وَأَرْبَعٌ رِبَاعِيَا، وَأَرْبَعَةٌ^(٥) أُنْيَابٌ.

١٣٦٢. وَاتَّفَقُوا أَنْ (فِي) بَاقِي الْأَضْرَاسِ مِنَ الرَّجُلِ وَالْحَيِّ عَشْرٌ وَنَ: أُولُهَا الصَّوَاخِجُ، وَآخِرُهَا النَّوَاخِجُ، وَوَسَائِطُهَا الطَّوَاخِرُ، فِي كُلِّ ضَرْبٍ سَلِيمٍ - كَمَا ذَكَرْنَا - إِذَا أُصِيبَ كُلُّهُ خَطَأً، وَكَانَ لَهُ مُصِيبٌ لَهُ عَاقِلَةٌ^(٦): بَعِيرٌ أَبْعَرٌ.

١٣٦٣. وَاخْتَلَفُوا فِي أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ، إِلَى تَمَامِ نِصْفِ عَشْرِ الدِّيَةِ.

١٣٦٤. وَاتَّفَقُوا أَنْ فِي إِبْهَامِ الْمُسْلِمِ الْحُرِّ، إِذَا أُصِيبَتْ كُلُّهَا خَطَأً، وَهُوَ رَجُلٌ: عَشْرُ الدِّيَةِ.

(١) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «وَاخْتَلَفُوا»، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ق»: «تَبَيَّنَتْ».

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضَافِي «وَهُوَ ق».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، أَيْضَافِي «ق»: «قَبْل».

(٥) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع»، وَفِي «ز» وَ«ز»: «شَيْء».

(٦) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «أَرْبَعٌ» بِالتَّذْكِيرِ، وَهُوَ خَطَأٌ، فَإِنْ لَفْظَةُ «نَابٌ» مَذْكَورَةٌ. وَانْظُرْ: «لِسَانُ الْعَرَبِ» مَادَّة: (ضَرْس).

(٧) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضاً.

(٨) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضاً، وَالْهَاءُ فِي «لَهُ» عَائِلَةٌ عَلَى نَفْسِ الْمُصِيبِ، وَفِي «ع»: «وَكَانَ لِلْمُصِيبِ لَهُ عَاقِلَةٌ» وَهِيَ صَحِيحَةٌ أَيْضاً، بِاعْتِبَارِ الْهَاءِ فِي «لَهُ» عَائِلَةٌ عَلَى الضَّرْسِ الْمَصَابِ.

١٣٦٥. وَاخْتَلَفُوا فِي زِيَادَةِ نِصْفِ عَشْرِ الدِّيَةِ عَلَى ذَلِكَ.

١٣٦٦. وَاتَّفَقُوا أَنْ فِي السَّبَابَةِ كُلِّهَا، إِذَا أُصِيبَتْ كَذَلِكَ أَيْضاً: عَشْرُ الدِّيَةِ، لَا أَكْثَرَ، وَلَا أَقَلَّ^(١).

(١) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: لَا إِجْمَاعَ فِي ذَلِكَ لِإِنْ عَمِرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوْ جَبَّ فِي السَّبَابَةِ اثْنِي عَشَرَ بَعِيرًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

قُلْتُ: قَدْ تَبَيَّنَ رَجُوعُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ هَذَا عِنْدَ مَا أُخْبِرَ بِمَا فِي كِتَابِ آلِ عَمْرٍو بْنِ حَرْمٍ، رَوَى ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، كَمَا عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ وَغَيْرِهِ. وَقَدْ ذَكَرْنَا فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ عِنْدَ التَّعْلِيلِ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «وَأَمَّا بَيْعُ الْفِضَّةِ بِالذَّهَبِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ نَسِيئَةً: أَحْرَامٌ هُوَ أَمْ لَا؟ فَقَدْ رُوِيَ فِيهِ عَنْ طَلْحَةَ مَا رُوِيَ أَنَّ الْمُجْتَهِدَ إِذَا أَفْتَى فِي مَسْأَلَةٍ بِقَوْلٍ نَعْلَمُ يَقِينٌ أَنَّهُ لَمْ يَلْغُ فِيهَا الدَّلِيلَ عَلَى خِلَافِ قَوْلِهِ - كَمَا هُوَ الْحَالُ هُنَا - فَإِنَّهُ لَا يُعْتَدُّ بِمِثْلِ هَذَا، وَلَا يُعْتَدُّ قَوْلُهُ هَذَا خِلَافاً فِي الْمَسْأَلَةِ، خَاصَّةً إِنْ رُوِيَ جَوْعُهُ عَنْ فَتَوَاهِ الْأُولَى، وَإِذَا تَوَاهُ بِمَا يَتَضَمَّنُهُ الدَّلِيلُ الَّذِي لَمْ يَكُنْ عَلِمَ بِهِ أَوَّلًا.

لَكِنْ لَيْسَ هَهُنَا يَكُنُّ الْإِشْكَالُ فِي نَظَرِي - يَعْنِي: فِي كَوْنِ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ مِنَ الْإِتِّفَاقِ مَقْضُوداً أَمْ بِمَا رُوِيَ بِجَوْعِ عَمْرِو بْنِ حَرْمٍ، وَإِنَّمَا الْإِشْكَالُ فِي مَا نَصَّ عَلَيْهِ هُوَ نَفْسُهُ كَمَا فِي «تَكْمِلَةِ أَبِي رَافِعٍ لِلْمَحَلِيِّ» (٤٣٦/١٠ مَسْأَلَةٌ ٢٠٣٧) عِنْدَ كَلَامِهِ عَلَى دِيَةِ الْأَصَابِعِ، حَيْثُ قَالَ: «... وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: فِيهِ الْقَوْدُ، أَوْ لَدِيَّةٌ، فَوَجَدْنَا الْإِخْتِلَافَ فِي وَجُوبِ الدِّيَةِ فِي الْعَمْدِ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ رَجَعْنَا إِلَى الْخَطَأِ فِي ذَلِكَ، فَلَمْ نَجِدْ إِجْمَاعاً مُتَقِيناً عَلَى وَجُوبِ الدِّيَةِ فِي الْخَطَأِ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ وَجَدْنَا الْقَائِلِينَ بِالدِّيَةِ فِي ذَلِكَ مُخْتَلِفِينَ فِي مَا دُونَ الثَّلَاثِ؛ فَطَائِفَةٌ قَالَتْ: هِيَ فِي مَالِ الْجَانِي. وَطَائِفَةٌ قَالَتْ: هِيَ عَلَى عَاقِلَتِهِ، فَلَمْ نَجِدْ إِجْمَاعاً مِنْهُمْ أَيْضاً فِي هَذَا، وَلَمْ يَجْزَ أَنْ يُلْزَمَ الْجَانِي غَرَامَةً لَمْ يُوجِبْهَا عَلَيْهِ نَصٌّ، وَلَا إِجْمَاعٌ، بَلْ قَدْ أَسْقَطَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الْجَنَاحَ بَيِّنٍ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يَلْزَمْ أَوْ تُلْزَمْ عَاقِلَتُهُ غَرَامَةً فِي ذَلِكَ بِغَيْرِ نَصٍّ، وَلَا إِجْمَاعٍ، بَلْ النِّصْبُ مُسْقِطٌ عَنْهُمْ ذَلِكَ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَذَابَهَا وَآثَرُهَا وَآثَرُهَا» [الْأَنْعَامُ: ١٦٤]؛ فَتَبَطَّلُ بَيِّنٌ أَنْ يَجِبَ فِي الْخَطَأِ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ لَا نَصَّ يُبَيِّنُ هَذِهِ الْعَشْرَةَ عَلَى مَنْ هِيَ... إلخ» نَحْ كَلَامِهِ.

١٣٦٧. وَتَقُولُ لَا أُقْبِلُ [كَلَهَا] (١) تِسْعَةَ أَغْشَارٍ (عُشْرٍ) (٢) الدِّيةُ (٣) (٤).

١٣٦٨. (وَاخْتَلَفُوا) (٥) فِي أَكْثَرِ إِلَى تَمَامِ عُشْرِ الدِّيةِ فَقَطْ.

١٣٦٩. وَاتَّفَقُوا أَنْ فِي الْبِنْصَرِ كُلِّهَا سِتَّةَ أَغْشَارٍ عُشْرِ الدِّيةِ.

١٣٧٠. وَاخْتَلَفُوا فِي أَكْثَرِ إِلَى تَمَامِ عُشْرِ الدِّيةِ فَقَطْ (٦) (٧).

١٣٧١. وَاتَّفَقُوا أَنْ فِي الْخِنْصَرِ كُلِّهَا نِصْفُ عُشْرِ الدِّيةِ.

= ففي هذا النص دليل على أنه رحمه الله لم يكن يرى في الخطأ في الجناية على الأصابع شيئاً أصلاً؛ كما أنه لم يجد إجماعاً عالياً على وجوب الدية في الخطأ في ذلك! فائدة: في «تكملة العبدري» [مخطوط (١٠٩ - ب)] بعد أن ذكر المصنف اختلافهم الشديد في دية الأصابع، مع وجود النص فيها عن رسول الله ﷺ، قال: «أفلا يستحي مدعي لإجماع فيما لا نص فيه، وهذا والله لهم فيما فيه نص! قد رجع عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى قولنا، كما رؤينا من طريق عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عمر، عن ابن أبي عمير، عن ابن المسيب، قال: قضى عمر بقضاء في الأصابع، ثم أُخْبِرَ بكتاب كتبه النبي ﷺ لآل حزم: «في كل إصبع مما هنالك عُشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ». فأخذه وترك الأول. وليعلم السامعون أنه لم يأت عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم أن هذه الدية في الخطأ، وأعجب ذلك من لا يرى الدية في العمد أصلاً، ولا يراها إلا في الخطأ! فعكس الحق عكساً، والحمد لله تعالى على السلامة. اهـ. وانظر: «المحلى» (٤٣٧/١٠).

(١) سقطت من «ق» و«ع» أيضاً.

(٢) وهي في «ق» و«ع» أيضاً.

(٣) كذا في «ق» و«ع» أيضاً، وزاد بعدها في «ب» «فقط» وهو خطأ.

(٤) سقطت هذه العبارة من «ز».

(٥) في «ق»: «وَاخْتَلَفُوا».

(٦) في «ق»: «وَفِيهِ»، وسقطت من «ز».

(٧) الزيادة بين القوسين كلها في «ز» و«ق» أيضاً.

١٣٧٢. وَاخْتَلَفُوا فِي أَكْثَرِ إِلَى تَمَامِ عُشْرِ الدِّيةِ فَقَطْ (١).

١٣٧٣. وَاتَّفَقُوا أَنْ كُلُّ مَا أُصِيبَ مِنَ الْمَرْأَةِ: فِيهِ نِصْفُ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الرَّجُلِ (٢) (٣).

١٣٧٤. وَاخْتَلَفُوا فِي مَسَاوِيهِهَا؛ إِلَى ثُلُثِ الدِّيةِ فَقَطْ (أَمْ لَا؟) (٤).

١٣٧٥. وَلَمْ يَتَّفِقُوا (٥) فِي الْقَسَامَةِ عَلَى شَيْءٍ يُبَيِّنُ جَمْعَهُ.

١٣٧٦. وَلَا فِي السَّاحِرِ، وَلَا فِي تَارِكِ الصَّلَاةِ (٦).

١٣٧٧. وَاتَّفَقُوا أَنْ فِي ذَهَابِ نَفْسِ الْمُسْلِمِ خَطُّ الدِّيةِ كَامِلَةٌ.

١٣٧٨. وَأَنْ فِي ذَهَابِ الْبَصَرِ مِنْ كِلْتَا الْعَيْنَيْنِ الْبِنْصَرَيْنِ (٨) مِنَ الْمُسْلِمِ: الدِّيةُ كَامِلَةٌ، إِذَا ذَهَبَ (٩) خَطُّهُ.

(١) هذه العبارة والتي قبلها سقطتا من «ز».

ولعله بسبب تشابه ألفاظ هذه العبارات المتتالية اختلط الأمر على من اختلط عليه من التماسخ؛ فأسقط بعضهم شيئاً من أواخرها على آخرها والعكس.

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «ففيه نصف كل ما ذكر للرجل».

(٣) هكنا سياق العبارة في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «وَاتَّفَقُوا أَنْ كُلُّ مَا ذَكَرْنَا مِنَ الرَّجُلِ فِيهِ مِنَ الْمَرْأَةِ نِصْفُ الدِّيةِ».

(٤) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ق».

(٥) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «وَأَتَّفَقُوا لَمْ يَتَّفَقُوا»!

(٦) هكنا كُتِبَتْ هذه الكلمة في «خ» بخط غليظ، كسائر عناوين الأبواب، وفي «ب» و«ز» بنفس الخط المكتوب به سائر متن الكتاب.

(٧) في «ب» و«ز»: «وَلَمْ يَتَّفَقُوا فِي السَّاحِرِ، وَلَا فِي تَارِكِ الصَّلَاةِ عَلَى شَيْءٍ يُبَيِّنُ جَمْعَهُ».

(٨) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «الْبَصِيرَتَيْنِ».

(٩) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «ذَهَبَتْ».

١٣٧٩. وأن في ذهاب العقل منه بالخطأ: الدية كاملة.

١٣٨٠. وأن في أصابع اليدين العشر كلها^(١)، إذا ذهب^(٢) بخطأ، وهي كلها سليمة: الدية كاملة.

١٣٨١. وأن في أصابع الرجلين كذلك الدية كاملة.

١٣٨٢. وأن في أنفه إذا استوعب [جذعا]^(٣) وهو سليم، بخطأ: الدية كاملة.

١٣٨٣. وأن في الشفتين منه كذلك: الدية كاملة، إذا استوعبتا^(٤) بخطأ.

١٣٨٤. وأن في جميع الأسنان والأضراس منه، إذا استوعبت كلها وهي سليمة، بخطأ: ثلاثة أخماس الدية.

١٣٨٥. واختلفوا في أزيد، إلى دية كاملة، وثلاثة أخماس دية زائدة^(٥) (فقط)^(٦).

١٣٨٦. واختلفوا أن في اللسان السليم لناطق، إذا استوعب كله من المسلم الحر، بخطأ: الدية كاملة.

(١) هنا في «ب» و«ز» زيادة: «منه»، وليست في «خ» ولا «ع».

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «إذا ذهب».

(٣) سقطت من «ع» أيضاً، ومكانها في «ز»: «كله».

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «استوعبا»، وفي «ز»: «استوعبها».

(٥) في «ب»: «كاملة»، وسقطت من «ز».

(٦) وهي في «ز» أيضاً.

١٣٨٧. واختلفوا أن في الضرب إذا كسر، وتقبض^(١) وذهبت مشيه، من المسلم الحر، خطأ: الدية كاملة.

١٣٨٨. (واختلفوا أن في الذكر السليم الذي يتشتر، إذا استوعب كله بخطأ، من المسلم الحر^(٢)، بشرط أن تبقى الأثنيان بعد سالميتمين: الدية كاملة)^(٣).

١٣٨٩. واختلفوا أن في الأثنيين في^(٤) كل حال، إذا أصيبتا خطأ من الحر المسلم - بقي الذكر بعدها أو لم يبق - الدية كاملة.

١٣٩٠. واختلفوا أن للديات في ذلك كله تجب على من له عقدة.

١٣٩١. ثم اختلفوا^(٥): أعلى عاقلته أم عليه؟

١٣٩٢. واختلفوا فيمن لا عاقلة له: أيلزمه شيء أم لا؟

١٣٩٣. واختلفوا في العمدة بغير (كل)^(٦) ذلك، بما لا سبيل إلى ضم إجماعه.

١٣٩٤. واختلفوا أن المرأة يلزمها في^(٧) ذلك ما يلزم للرجل.

(١) يعني: تبس وانجمع.

(٢) «الحر»: زيادة من «ز» و«ع».

(٣) وهي بنحوها في «ع» أيضاً.

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» وق: «من وفي «ز» على».

(٥) في «ب» و«ز»: «ثم اختلفوا فيه».

(٦) وهي في «ز» أيضاً.

(٧) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «من».

١٣٩٥. واختلفوا في [كل] (١) ذلك: أيلزم من يبلغ والمجنون في عمدٍهما (كما يلزمهما ويلزم غيرهما) (٢) في الخطأ؟

١٣٩٦. واختلفوا في عمدٍهما وخطئهما (٣): أعليهما أم على عاقلتيهما؟

١٣٩٧. واتفقوا أن في كل ما قلنا فيه كالمثلج المثلج (٤) أن ما أصيب (٥) من ذلك بخطأ - كما ذكرنا - من [المرأة] (٦) المملوءة (٧) الحرة: نصف الدية.

١٣٩٨. ولم يتفقوا على إيجاب دية كاملة في غير ما ذكرنا أصلاً.

١٣٩٩. وليس في الإنسان زو جان من أعضائه إلا وقد قال قوم: إن فيهما (٨) الدية كالملة، حتى الشفر (٩)، وأشراف / الأذنين، وإفضاء المرأة (١٠)، وميل الوجه (١١)، وغير ذلك.

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) سقطت من «ز» أيضاً.

(٣) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» «وفي خطئهما».

(٤) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» «في».

(٥) في «ب» و«ز»: «فيما أصيب»، وفي «ع»: «وأصيب».

(٦) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز».

(٧) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «السليمة» وهو خطأ، وصححها في «ط».

(٨) كذا في «ب» وفي «خ» و«و»: «فيها».

(٩) كذا في «ز»، وفي «خ» و«ب»: «الشعر». وشفر المرأة هما اللحمان المحيطان بفرجها.

ولأدري هل لذكر الشعر هنا في هذا المقام وجه، أم أنه مجرد دقشيف من الميثب؟

وانظر تعليقنا القادماً على قوله في نفس العبارة: «وفي إفضاء المرأة».

(١٠) كذا في «ب» أيضاً، ولأدري ما هما الزوجان المقصودان في إفضاء المرأة؟ ولعله

يقصد شفري المرأة يقطعان، أو نحو ذلك، والله أعلم.

(١١) هو انفتال الوجه، وميله إلى ناحية واحدة.

وقال آخرون (١): لا شيء في ذلك كله إذا (٢) كان خطأ (٣).

١٤٠٠. واختلفوا فيما أصاب المرأة برجله خطأ: أفيه ضمان، أم دية، أم

عزم، أم لا [شيء] (٤)؟

١٤٠١. واختلفوا في إثلاف الصبي والأحمق ما لا دفعه إليهما (٥) صاحبه:

أعليهما (٦) ضمان أم لا؟

١٤٠٢. واختلفوا أيضاً فيما كان من كل ذلك بعمد:

- فلو جبت قوم في ذلك القصاص، حتى في الإفضاء بحديدة.

- ومنع آخرون من القصاص إلا في بعض ذلك، ولو جبو اغرامات.

- ومنع مهاجرونا ليس هذا الكتاب مكان ذكره.

١٤٠٣. واختلفوا هل يقاد الذمي من المسلم، والخمر من العبد، والعبد من

الخمر (٧)، والذكر من الأنثى، والأنثى من الذكر، والابن من أبويه وأجداده أم

لا، في الخنق فما دونها؟

(١) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «وقال قوم».

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «إلا إذا»، وهو خطأ.

(٣) في «ب» و«ز»: «بخطأ».

(٤) سقطت من «ز» أيضاً.

(٥) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «إليه».

(٦) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «أعليه».

(٧) هكذا العبارة في «ب» و«و»، وفي «خ»: «هل يقاد الذمي من المسلم الحد والعبد ومن

الحر» وهي عبارة قلقة كما ترى.

١٤٠٤. وَاتَّفَقُوا أَنْ فِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ، وَسَمِعَ ذِي الْأُذُنِ الصَّمَاءَ، وَالْيَدِ السَّلِيمَةَ مِنَ الْأَثَلِ؛ إِنْ أُصِيبَ كُلُّ ذَلِكَ بِخَطَأٍ^(١) مِنْ مُسْلِمٍ خَرَّ، وَكَانَ الْمُصِيبُ ذَا عَاقِلَةٍ: نِصْفَ الدِّيَةِ.

١٤٠٥. وَاخْتَلَفُوا فِي إِيْتَامِ الدِّيَةِ فِي كُلِّ ذَلِكَ.

١٤٠٦. وَاخْتَلَفُوا فِي كُلِّ مَا ذَكَرْنَا إِذَا أُصِيبَ وَهُوَ غَيْرُ سَلِيمٍ^(٢)، أَوْ أُصِيبَ بَعْضُهُ^(٣).

١٤٠٧. وَاتَّفَقُوا أَنْ فِي الشَّفَةِ السُّفْلَى - كَمَا قَدْ مَنَّا -: ثُلُثُ الدِّيَةِ.

١٤٠٨. وَاخْتَلَفُوا فِي أَكْثَرِ^(٤).

١٤٠٩. وَاتَّفَقُوا أَنْ فِي الْعُلْيَا كَذَلِكَ: نِصْفَ الدِّيَةِ^{(٥)(٦)}.

(١) فِي «ب»: إِذَا أُصِيبَ خَطَأً، وَفِي «ز»: إِذَا أُصِيبَ خَطَأً، وَفِي «ع»: إِذَا أُصِيبَ ذَلِكَ خَطَأً.

(٢) فِي «ب»: «ز» وَ«ق»: «تَمَام».

(٣) كَذَا فِي «خ» وَ«يُفْقَى» وَ«سَلَم»، وَقَدْ كُنْتُ كَذَلِكَ فِي «خ» فَضَرَبَ عَلَيْهَا النَّاسُخَ وَأَثَبْتُ مَكَانَهَا: «سَلِيم».

(٤) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «بَعْضُهُ».

(٥) هَكَذَا هُوَ مَوْضِعُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي «ب» وَ«ق». وَتَأَخَّرْتُ فِي «خ» إِلَى مَا بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَاتَّفَقُوا أَنْ فِي الْعُلْيَا كَذَلِكَ: نِصْفَ الدِّيَةِ»، وَجَافَيْتُ زَيْدَ الْمُؤَلِّفِ فِيهِ جَمِيعاً مَا أَعْنِي: مَرَّةً بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَاتَّفَقُوا أَنْ فِي الشَّفَةِ السُّفْلَى...» إلخ، وَمَرَّةً أُخْرَى بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَاتَّفَقُوا أَنْ فِي الْعُلْيَا...» إلخ.

(٦) فِي «ز»: «وَاتَّفَقُوا أَنْ فِي الْعُلْيَا كَذَلِكَ، وَاخْتَلَفُوا فِي أَكْثَرِ».

(٧) قَالَ الزَّيْمِيُّ فِي «الْعُمْدَةِ»: «قُلْتُ: هَذَا الَّذِي ذَكَرْتُ لَشَفَةِ السُّفْلَى، وَالشَّفَةِ الْعُلْيَا كُلَّهُ تَخْلِيطاً (كَذَا)، وَلَا إِجْمَاعَ فِي ذَلِكَ، بَلْ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعَلِيٍّ، وَابْنِ =

= مسعود: فِي إِحْدَى الشَّقَتَيْنِ نِصْفَ الدِّيَةِ - سِوَاءَ فِي ذَلِكَ الْعُلْيَا وَالسُّفْلَى - وَمَذْهَبُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَالزَّهْرِيِّ الْعُلْيَا: ثُلُثُ الدِّيَةِ، وَفِي السُّفْلَى: ثُلُثُ الدِّيَةِ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

قُلْتُ أَمَّا مَا يَتَعَلَّقُ بِالِاتِّفَاقِ عَلَى وَجوبِ ثُلُثِ الدِّيَةِ فِي السُّفْلَى فَصَحِيحٌ، وَلَيْسَ فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ هُنَا مَا يَخَالِفُهُ، وَلَيْسَ فِيمَا يَنْفِي خِلَافَهُمْ فِي أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ قَدْ ذَكَرْتُ بَعْدَهَا مَبَاشَرَةً أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي أَكْثَرِ، وَمَقْصُودُ الْمُصَنِّفِ - كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ مَراراً - هُوَ ذِكْرُ الْقَدَرِ الْمَتَّفَقِ عَلَيْهِ بَيْنَهُمْ، وَلَا يُلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ نَفْسُ هَذَا الْقَدَرِ الْمَتَّفَقِ عَلَيْهِ هُوَ قَوْلُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ عَلَى الْإِنْفِرَادِ، وَالْقَدَرُ الْمَتَّفَقُ عَلَيْهِ بَيْنَهُمْ هُنَا فِي الشَّفَةِ السُّفْلَى - وَالَّذِي هُوَ أَقَلُّ مَا قِيلَ فِيهَا - هُوَ الثُّلُثُ.

وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الزَّيْمِيُّ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْعُلْيَا، وَكَوْنُ مَذْهَبِ زَيْدٍ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَالزَّهْرِيِّ فِيهَا: ثُلُثُ الدِّيَةِ أَيْضاً؛ فَاعْتَرَضْتُ صَحِيحاً، وَكَانَ حَقُّ الْمُصَنِّفِ أَنْ يَذْكُرَ أَقَلَّ مَا قِيلَ فِيهَا أَيْضاً كَمَا فَعَلَ فِي السُّفْلَى. وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَا يَجِيءُ إِلَّا عَلَى عِبَارَاتِ «خ» وَ«ب» وَ«ق» الَّتِي اخْتَرْنَا لِنَبَاتِهَا، دُونَ مَا جَاءَ فِي «ز»: «إِذَا قَوْلُهُ فِي «ز» وَاتَّفَقُوا أَنْ فِي الْعُلْيَا كَذَلِكَ، وَاخْتَلَفُوا فِي أَكْثَرِ»، يَعْنِي أَنَّ الْقَدَرِ الْمَتَّفَقِ عَلَيْهِ بَيْنَهُمْ فِي الْعُلْيَا هُوَ كَالْقَدَرِ الْمَتَّفَقِ عَلَيْهِ بَيْنَهُمْ فِي السُّفْلَى؛ وَالَّذِي هُوَ الثُّلُثُ، مَعَ اخْتِلَافِهِمْ فِي كَثَرِ فَلِحُلِينِ. وَقَدْ كُنْتُ أَثَبْتُ عِبَارَةَ «ز» أَوَّلاً لِهَذَا السَّبَبِ، ثُمَّ اسْتَخَرْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فَتَرَجَعْتُ عَنْ ذَلِكَ؛ أَوَّلاً: لِاتِّفَاقِ سَائِرِ النَّسَخِ وَالْأَصُولِ عَلَى ذِكْرِ نِصْفِ الدِّيَةِ مَعَ الشَّفَةِ الْعُلْيَا، وَثَانِياً: لِكثَرَةِ التَّحْرِيفِ وَالسَّقْطِ الَّذِي قَابَلْتُهُ فِي النَّسَخَةِ^(٢)، مِمَّا يَجْعَلُ تَقْدِيمَ لَفْظِ أَوْ عِبَارَةٍ فِيهَا يَحْتَاجُ إِلَى تَمَهُّلٍ وَتَرَوُّدٍ شَدِيدٍ. تَبَيَّنَ: هَذَا الْمَوْضِعُ مِمَّا خَالَفَ فِيهِ الْمُصَنِّفُ بِحِكَايَتِهِ الْإِتِّفَاقَ مَا اخْتَارَهُ هُوَ قَوْلُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ؛ فَقَدْ قَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ كَمَا فِي تَكْمِلَةِ أَبِي رَافِعٍ لِلْمَحَلِيِّ^(٣) (٤٤٦/١٠): «وَلَا يَصِحُّ فِي الشَّقَتَيْنِ نَصْرٌ، وَلَا إِجْمَاعٌ أَصْلًا، وَلَا حُجَّةٌ فِي قَوْلِ أَحَدٍ دُونَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْأَمْوَالُ مُحَرَّمَةٌ، وَأَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ قَدْ خَالَفُوا هَهُنَا زَيْدَ بْنَ =

(*) كَذَا، وَالصَّوَابُ أَنْ يُقَالَ: وَفِي السُّفْلَى ثُلُثُ الدِّيَةِ؛ فَإِنَّهُ هُوَ الْمُرَوِيُّ عَنْ زَيْدِ بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالْمَحْكِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الزَّهْرِيِّ؛ كَمَا عِنْدَ ابْنِ الْمُنْذَرِ فِي «الْأَوْسَطِ» وَغَيْرِهِ.

١٤١٠. ولم يَتَّقْ^(١) في الجناية على الحيوان بما يُمكن جَمْعُهُ.

* * *

ثا ب، و خالفوا في كثير من الأبواب المتقدمة صحابة لا يعرف لهم مخالف منهم بلا حجة من قرآن، ولا من سنة، ولا من إجماع فلو اجب في الشفتين: القود في العمد أو المفادة؛ لأنه جرح، وأما في الخطأ فلا شيء لرفع الجناح عن المخطئ، وتحريم الأموال إلا بنص، أو إجماع وبالله تعالى التوفيق. اهـ.

(١) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» ولم يتفقوا.

٥٣- الصيد والذبائح والضحايا والعقيقة، وما يحل أو يحرم، (والمضطر، واللباس، وسنن شتى)^(١)

١٤١١ اتفقوا أن ما يصيده^(٢) المسلم، البالغ، العاقل، الذي ليس بسكران^(٣)، ولا مُحرَّم^(٤)، ولا^(٥) في الحرم بمكة^(٦)، والمدينة، ولا ترنجته ولا أغلف^(٧)، ولا جنباً بكتابه المعلم الذي ليس أسود، ولا علمه غير مسلم^(٨)، وقد صاد ذلك الكلب (الصَّيْد)^(٩) الذي أُرْسِلَ عليه ثلاث مَرَاتٍ متواليات، ولم يأكل مما صاده شيئاً ولا لَعَّ في دمه، فقتل الكلب الذي ذكرنا الصَّيْد الذي أرسله عليه مالكه الذي وَصَفْنَا، أو جَرَحَهُ، وكان ذلك الصَّيْدُ مما يُؤْكَلُ لحمه، ولم يملكه أحد قبل ذلك، فقتله الكلب قبل أن يُدْرِكَ سيده المرسل له ذكاته، ولم

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «تصيد»، وفي «ع» بغير نقط.

(٣) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «سكران» بغير الباء وبغير نصب! وفي «ق»: «سكراناً».

(٤) كذا في «ز» و«ع»، وفي بقي النسخ: «محرمًا» بالنصب.

(٥) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٦) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ع»: «ولا في حرم مكة».

(٧) بعدها في «خ» و«ع» زيادة: «ولا حلفاً»! وليست في «ب» ولا «ز» ولا «ق»، ولا أدري ما وجهها!

(٨) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «المسلم» بالالف واللام.

(٩) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

يَأْكُلُ مِنْهُ شَيْئًا وَلَا وَلَغَ فِي دَمِهِ، وَلَا أَعَانَهُ عَلَيْهِ سَبْعٌ، وَلَا كَلَبَ آخَرُ، وَلَا مَاءٌ^(١)، وَلَا تَرَدَّى، وَكَانَ الْمُرْسِلُ أَرْسَلَهُ عَلَيْهِ بَعِينُهُ^(٢)، وَسَمَّى اللَّهُ تَعَالَى حِينَ إِرْسَالِهِ، وَلَمْ يُرْسِلْ^(٣) مَعَهُ [عَلَيْهِ]^(٤) أَحَدٌ غَيْرُهُ: أَنْ أَكَلَ ذَلِكَ الصَّيْدَ حَلَالًا، وَأَنْ ذَكَاتَهُ تَامَةً.

١٤١٢. وَاتَّقُوا أَنْ مَا قَتَلَهُ الْكَلَبُ الَّذِي هُوَ غَيْرُ مُعْلَمٍ، وَكُلُّ سَبْعٍ مِنْ طَيْرٍ أَوْ ذِي^(٥) أَرْبَعٍ غَيْرِ مُعْلَمٍ وَلْتَمَزْكُ^(٦) فِيهِ حَيَاةٌ أَوْ صَلَافٌ قَيْدٌ تَحَى^(٧) نَلَّ لَا يُوَكَّلُ.

١٤١٣. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ أَرْسَلَ كَلْبَهُ الْمُعْلَمَ كَمَا ذَكَرْنَا، عَلَى صَيْدٍ كَمَا ذَكَرْنَا، ثُمَّ أَذَرَ كَهَ حَيْلٍ يَدِيهِ: أَنَّهُ إِنْ دَبَّحَهُ، وَسَمَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ (عَلَيْهِ)^(٨): حَلَّ أَكْلَهُ^(٩).

١٤١٤. وَاخْتَلَفُوا فِي الصَّيْدِ يُذَرِّكُهُ الصَّائِدُ حَيًّا، وَلَيْسَ مَعَهُ مَا^(١٠) يُذَكِّيهِ

- (١) كَانَ يُصِيبُهُ الصَّائِدُ لَهُ إِصَابَةٌ غَيْرُ قَاتِلَةٍ؛ فَيَسْقُطُ فِي الْمَاءِ، فَيَكُونُ الْمَاءُ هُوَ الَّذِي قَتَلَهُ.
- (٢) هَكَذَا الْعِبَارَةُ فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «وَأَوْ كَانَ لِلْمُرْسِلِ الَّذِي أَرْسَلَهُ يُعِينُهُ!» وَفِي «ع»: «وَأَوْ كَانَ لِلْمُرْسِلِ الَّذِي أَرْسَلَهُ عَلَيْهِ بَعِينُهُ»، وَالْمَثْبُوتُ هُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَانْظُرْ (مَسْأَلَةُ ١٠٧٧) مِنْ «الْمَحَلِيِّ» (٤٦٥/٧).
- (٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَفِي «خ» وَ«ع»: «وَلَمْ يُرْسَلْ».
- (٤) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ع» أَيْضًا.
- (٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «ذَوِي».
- (٦) كَذَا فِي «ب» وَ«ق»، وَفِي «خ» وَ«ز» وَ«ك»: «بِتَحْتِةٍ»، وَفِي «ع» بَغِيرِ نَقْطٍ.
- (٧) كَذَا فِي «ب» وَ«ق» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «فَبَذَكَاتَهُ» أَوْ «فَذَكَاتَهُ».
- (٨) وَهِيَ فِي «ع» أَيْضًا.
- (٩) كَذَا فِي «ع» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «حَلَّ لَهُ أَكْلَهُ».
- (١٠) فِي «ب»: «وَلَيْسَ مَعِينًا» وَهُوَ تَصْحِيفُ ظَاهِرٍ، وَقَدْ صَحَّحَهَا فِي «ط» إِلَى مَا أُثْبِتْنَا.

(بِه)^(١)، فَتَرَكَ الْكَلَبَ فَقَتَلَهُ^(٢)؛ فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ^(٣): «يُوَكَّلُ».

١٤١٥. وَاتَّقُوا أَنْ الْكَلَبَ إِذَا بَلَغَ أَنْ يَكُونَ إِذَا أُطْلِقَ انْطَلَقَ، أَوْ وَقَفَ تَوَقَّفَ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِمَّا^(٤) يَصِيدُ، وَلَا وَلَغَ فِي دَمِهِ، فَهَلْ (ذَلِكَ)^(٥) ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مُتَوَاتِرَاتٍ: فَقَدْ صَدَّقَ رَمَاهُ يَحِلُّ كُلُّ مَا قَتَلَ إِذْ أُرْسِلَ عَلَيْهِ^(٦)، وَسَمَّى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ [عَلَيْهِ]^(٧) مُرْسِلَهُ، وَكَانَ مُرْسِلُهُ مَالِكُهُ^(٨) بِحَقٍّ - كَمَا قَدْ مَنَّا - [مَا لَمْ يَأْكُلْ ذَلِكَ الْكَلَبُ، وَلَا وَلَغَ فِي دَمِ مَا صَادَهُ]^(٩).

١٤١٦. وَاخْتَلَفُوا فِي الْأَكْلِ مِمَّا أَكَلَ (مِنْهُ)^(١٠) أَوْ وَلَغَ فِي دَمِهِ، وَفِي عَزْدِيَّةٍ (إِلَى لَا كَلْبٍ)^(١١): أَوْ يُطْلُ بِذَلِكَ تَعْلِيمُهُ أَمْ لَا؟

- (١) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا.
- (٢) كَذَا فِي «ب» أَيْضًا، وَفِي «ز» وَ«ق»: «يَقْتُلُهُ».
- (٣) قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي «الإِشْرَافِ» (٤٥٥/٣): «وَأَوْ كَانَ النَّخَعِيُّ يَقُولُ: إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَكَ حَدِيدٌ، فَارْسِلْ عَلَيْهِ الْكَلَابَ حَتَّى تَقْتُلَهُ. وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ». أَه. وَانْظُرْ: «الْأَسْتِذْكَارُ» لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ (٢٩٣/١٥).
- (٤) فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»: «وَأَوْ»، وَفِي «ق»: «وَإِنْ».
- (٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «مَا».
- (٦) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.
- (٧) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ»: «أَوْ أَرْسَلَهُ عَلَيْهِ»، وَفِي «ع»: «أَوْ أَرْسَلَهُ عَلَيْهِ مَالِكُهُ».
- (٨) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا.
- (٩) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «مَالِكٌ» بِغَيْرِ هَاءٍ.
- (١٠) سَقَطَ هَذَا الْقَيْدُ مِنْ «ق» أَيْضًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ الْقَطَّانِ كَانَ قَدْ اكْتَفَى بِالنَّقْلِ إِلَى هُنَا؛ كَمَا هِيَ عَادَتُهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ. وَهِيَ فِي «ز»، إِلَّا أَنَّهَا هُنَا: «وَلَا وَلَغَ مِمَّا صَادَ»!
- (١١) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.
- (١٢) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

١٤١٧. (وفي أكل ما قُتل البازي / وغير الكلب - وإن كانت معلّمة - :
أيحل ذلك أم لا؟) (١).

١٤١٨. وأتفقوا أن ما صاد كما ذكرنا؛ مشرك - ليس مسلماً، ولا نصرانياً، ولا مجوسياً، ولا يهودياً - فقتله الكلب، أو غير الكلب: أنه لا يؤكل.

١٤١٩. واختلّفوا فيما لم يذب (٢) المجوسي، وطبائعي، واسطرائني، واليهودي، والمرتب على الحكم (٣) الذي قدّمنا: أيؤكل أم لا؟

١٤٢٠. وكذلك اختلفوا فيما صاد (٤) من لم يبلغ من المسلمين، والسكران منهم.

١٤٢١. وأتفقوا أن من أرسل سهمه، أو رمحه، من المسلمين، العاقلين، البالغين، المالكين لما أرسل (٥) من ذلك، (ما) (٦) لم يكن زنجياً، ولا أغلف، ولا جنباً (٧)، فسّمى الله عز وجل، واعتمد صيداً بعينه لم يملكه أحد قبله مما يحل (له) (٨) أكله، فصادف مقتله فمات: أنه يحل أكله، ما لم يغيب (٩) عنه، أو يُتّين.

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) في «ب» و«ز» و«ق»: «فيما صاده».

(٣) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «حكم» بغير الألف واللام.

(٤) في «ب» و«ز»: «صاده».

(٥) كذا في «ز» و«ع» أي يضيء: «ما أرسل»، وفي «ب»: «لما أرسلوا».

(٦) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «لم يكن».

(٧) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «مجنّباً».

(٨) سقطت من «ز» و«ع» أيضاً.

(٩) كذا في «ق» و«ع»، وفي «خ»: «يتب» أو كلمة نحوها، وفي «ب»: «بيت»، وقد أصلحها في «ط» إلى ما أثبتناه. وانظر: (مسألة ١٠٧٢، ١٠٧٣) من «المحلى».

١٤٢٢. وأتفقوا أن الغنم تؤكل، إذا ذبحها مالكها، أو ذابح (١) بأمر مالكها، وكان متولّي (٢) الذبح مسلماً، عاقلاً، بالغاً، غير سكران، ولا زنجي، ولا أغلف، ولا أبق، ولا جنب، وسمى الله عز وجل حين ذبحه إياها، وهو مستقبل للقبلة، وألقى العقدة إلى فوق (٣)، وفرى الأوداج كلها، والحلقوم كله، والمريء كله، ولم يرفع يده حتى فرغ من [كل] (٤) ذلك (٥)، بحديدة غير مغصوبة، ولا مسروقة، ولم يفعل ذلك مفاخرة (٦)، أي على طريق الفخر.

١٤٢٣. وأتفقوا أنه إن ذبح - كما ذكرنا - بكل شيء يقطع قطع السكين، ما عدا العظام، والأسنان، والأظفار: فإنه يؤكل.

إلا أننا رويناه عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)

(١) في «ب»: «ع» وهي مصحفة من «ذابح» بلا شك، وأراد تصحيحها في «ط» فجعلها: «راع»! وفي «ز» مكان قوله «أو ذابح»: «أو ذبحت».

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «المتولّي» بالألف واللام.

(٣) كذا في «ب»، وفي «خ» و«ز» و«ع»: «إلى أسفل»، وأظنه خطأ. وقد قال في «المحلى» (٤٣٩/٧): «وقال ابن القاسم صاحب مالك: إن ألقى العقدة إلى أسفل لم يحل أكله. ثم قال: ولا نعلم لابن القاسم أحداً قبله قال بهذا القول».

(٤) وهي في «ز» أيضاً.

(٥) في «ع»: «حتى فرغ من ذلك كله».

(٦) في «ب»: «لمعافره» بغير نقط الفاء، وفي «ز» و«ع»: «معافرة»، وكلاهما تصحيف من المثبت. وانظر: ما سيأتي أيضاً أفقرة (١٤٢٦).

وقد روي في هذا حديث عند أبي داود (ح ٣٧٥٤) وغيره، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أنه كان يقول: «إن النبي ﷺ نهى عن طعام الميت أن يؤكل».

(٧) كذا في «ز» و«ع» أيضاً: «عمر»، وفي «ب»: «ابن عمر»، وهو خطأ.

والأثر عزاه في «كنز العمال» إلى «عبدالرزاق»، وهو عند «ابن أبي شيبة» أيضاً =

(أنه) ^(١) قال: «لا ذكاة إلا بالأسل»؛ يعني: ما عمل من الحديد.

١٤٢٤. واتفقوا أن ما ذبح العبد (المسلم) ^(٢): فهو كالذي يذبح الحر، ولا فرق.

١٤٢٥. ولا أعلم خلافاً في أكل ما ذبحت المرأة المسلمة، البالغة، العاقلة، على الشروط التي ذكرنا في الحول، ولا أقطع ^(٣) أنه إجماع ^(٤).

= (رقم ٢٠١٦٦) عن الزهري موثقاً عليه رضي الله عنه.

(١) سقطت من «ز» أيضاً أ.

(٢) سقطت من «ز» أيضاً أ.

(٣) هنا في «ب» و«ز» زيادة: «على».

(٤) قال في «المحلى» (٤٥٣/٧-٤٥٤): مسألة: وتذكية المرأة لحائض وغير الحائض، والزنجي، والأقلف، والأخرس، والفاسق، والجنب، والآبى، ومطبخ أو نجر لغير القبلة عمد أو غير عمد: جائز أكلها، إذا ذكوا أو سَمُوا على حسب طاقتهم بالإشارة من الأخرس، ويُسمَّى الأعجمي بلغته. ثم قال: وفي كل ما ذكرنا خلاف... ومن طريق أبي شيبة: نا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، عن أيوب السخيتاني، عن محمد بن سيرين: أنه كان إذا سئل عن ذبيحة المرأة والصبي لا يقول فيهما شيئاً أ. اهـ.

وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (١٢٨/١٦) تعليقاً على خبر جارية كعب بن مالك رضي الله عنه، وإجازة رسول الله ﷺ ما ذبحته: «... وفي هذا الحديث من الفقه إجازة ذبيحة المرأة، وعلى إجازة ذلك جمهور العلماء والفقهاء بالحجاز والعراق، وقد روي عن بعضهم أن ذلك لا يجوز منها إلا على حال الضرورة وأكثرهم يجيزون ذلك، وإن لم تكن ضرورة إذا حسنت الذبح» اهـ.

وحكى ابن حجر في «الفتح» (٦٣٢/٩) عن ابن التين: «أن محمد بن عبد الحكم عزا لمالك رحمه الله القول بالكراهة. قال الحافظ: وفي وجه للشافعية يكره ذبح المرأة للأضحية» اهـ.

قلت: وفي كلام بعضهم تقييد الجواز، وعدم الكراهة بإطاقة المرأة وقوتها على الذبح.

١٤٢٦. واختلفوا فيما يذبح ^(١) الصبي، والسكران، والزنجي، والأقلف، والجنب، والسارق، والغاصب، والآبى، والمُرْتَدُّ إلى دين كتابي - (أي دين). قال إسحاق بن راهويه ^(٢): تؤكل ذبيحة المُرْتَدِّ من دين كتابي إلى دين كتابي ^(٣) - وتارك التسمية خطأ أو عمد، أو إلى غير القبلة، أو بآلة مغصوبة أو مسروقة، أو بغير إذن (صاحبها) ^(٤) مالك المذبوح - بعمد أو خطأ - أو لمفاخرة ^(٥)، أو ذبح أهل الذمة.

١٤٢٧. واختلفوا فيما صيد بكلب أسود، وفيما ذبح ^(٦) بعظم، أو ظفر متزوع ^(٧)، وفيما صيد بحجر، أو عصافمات.

١٤٢٨. واتفقوا أنه إن ذبحت الغنم كما قد مناخل أكلها.

(١) في «ب» و«ز»: «ذبح».

(٢) الذي وجدته عن إسحاق رحمه الله إنما هو في ذبيحة المرتد من الإسلام إلى النصرانية خاصة؛ كما في «مسائل أحمد وإسحاق» للكوسج (رقم ٢٨٢٠): «قلت (أي الكوسج): ذبيحة المرتد؟ قال إسحاق: إن كان ذهب إلى النصرانية فذبيحته جائز: ثم قال إسحاق: كذلك قال الأوزاعي، خالف هؤلاء، واحتج بقول علي رضي الله عنه «مَنْ تَوَلَّى قَوْمًا فَهُوَ مِنْهُمْ» اهـ. قلت: وانظر لمذهب الأوزاعي «الرد على سيرة الأوزاعي» (ص ١١٦)، و«الأم» (٣٦٤/٨).

(٣) سقطت من «ز» أيضاً.

(٤) سقطت من «ز» أيضاً.

(٥) في «خ»: «المفاخرة» بالالف واللام. وفي «ب»: «المعافرة»، وفي «ز»: «المعافرة»، وكل هذا تصحيف لمثبت.

(٦) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «ذكي»، والمثبت أوجه.

(٧) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «مروع»، وهو تصحيف.

١٤٢٩. وَاتَّقُوا أَنَّهُ إِنْ نُحِرَتِ الْإِبِلُ - كَمَا ذَكَرْنَا - فِي اللَّبَةِ^(١): أَنَّهَا تُؤْكَلُ.

١٤٣٠. وَاخْتَلَفُوا فِيْمَا عَدَا الْإِبِلَ إِذَا نُحِرَ: أَيُّ زَكْلٍ^(٢) أَمْ لَا؟

١٤٣١. وَاخْتَلَفُوا فِي الْبَقَرِ إِذَا ذُبِحَتْ (أَوْ نُحِرَتْ) بِمِلِيلٍ إِلَى جَمْعِهِ.

١٤٣٢. وَفِي الْإِبِلِ إِذَا ذُبِحَتْ: أَوْ تُؤْكَلُ أَمْ لَا؟^(٣).

١٤٣٣. وَاتَّقُوا أَنَّهُ إِذَا ذُبِحَ الصَّيْدُ الَّذِي يُلَوَّكُ حَتَّى كَمَا ذَكَرَ اللَّهُ يُؤْكَلُ.

١٤٣٤. وَاخْتَلَفُوا إِنْ نُحِرَ^(٤).

١٤٣٥. وَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا فِي جَوَازِ أَكْلِ مَا ذُبِحَ النَّصْرَانِيُّ الَّذِي دَانَ أَبَاؤُهُ^(٥)

بِذِيْنِ النَّصَارَى قَبْلَ مَبْعَثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ عَرَبِيًّا^(٦)، أَوْ أَكَلَ^(٧) مَا ذُبِحَ الْيَهُودِيُّ الَّذِي دَانَ أَبَاؤُهُ^(٨) بِذِيْنِ الْيَهُودِ قَبْلَ مَبْعَثِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَكُنْ عَرَبِيًّا،

(١) «اللَّبَةُ»: مَوْضِعُ النَّحْرِ مِنَ الْإِبِلِ. قَالَ ابْنُ قَتِيْبَةٍ فِي «أَدَبِ الْكِتَابِ»: «اللَّبَةُ يَذْهَبُ النَّاسُ إِلَى أَنَّهَا الثَّقْرَةُ الَّتِي فِي النَّحْرِ، وَذَلِكَ غَلَطٌ، إِنَّمَا اللَّبَةُ: الْمُنْحَرُ، فَأَمَّا الثَّقْرَةُ، فَهِيَ الثَّقْرَةُ. اهـ. وانظر: مَا سَيَأْتِي (فَقْرَةُ ١٤٣٧).

(٢) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «... إِذَا نُحِرَتْ أَتَوْكُلُ».

(٣) فِي «ب» مِنْ هَذِهِ الزِّيَادَةِ كُلُّهَا: «وَاخْتَلَفُوا فِي الْبَقَرِ إِذَا ذُبِحَتْ: أَتَوْكُلُ أَمْ لَا؟»، وَفِي «ز»: «وَاخْتَلَفُوا فِي الْبَقَرِ إِذَا ذُبِحَتْ أَوْ نُحِرَتْ: أَتَوْكُلُ أَمْ لَا؟».

(٤) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا وَفِي «ب»: «إِنْ نُحِرَ».

(٥) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «أَبَوَاهُ»، وَفِي «ز»: «أَبَاؤُهُمْ».

(٦) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «غَرِيْبًا»، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَصْحِيفٌ ظَاهِرٌ، وَقَدْ صَحَّحَهَا فِي «ط» إِلَى مَا أَثْبَتْنَاهُ.

(٧) هُنَا فِي «ب» زِيَادَةٌ: «لَحْمٌ»، وَلَيْسَتْ فِي «خ» وَلَا «ز».

(٨) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ» «أَبَاؤُهُ»، وَفِي «و»: «أَبَوَاهُ».

إِذَا سَمَّوْا^(١) اللَّهَ تَعَالَى، وَلَمْ يُسَمُّوْا^(٢) غَيْرَهُ، وَلَا ذَبَحُوهُ لِأَعْيَادِهِمْ، وَلَا أَقْطَعُ^(٣) أَنَّهُ إِجْمَاعٌ، وَكَأَنِّي شَاكٌّ^(٤) فِي وَجُودِ الْخِلَافِ فِيهِ^(٥). وَأَمَّا الْخِلَافُ فِي أَكْلِ شُحُومِ^(٦) مَا ذَبَحَهُ الْيَهُودِيُّ، وَلَحُومِ مَا يَأْكُلُونَهُ^(٧) وَشُحُومِهِ، وَفِي أَكْلِ مَا ذَبَحَهُ مَجُوسِيٌّ أَوْ صَابِيٌّ: فَمَوْجُودٌ مُعْلُومٌ.

١٤٣٦. وَاتَّقُوا أَنَّ مَا قُدِّرَ عَلَيْهِ / مِنَ الْأَنْعَامِ: وَهِيَ الضَّأْنُ، وَالْبَقَرُ، وَالْإِبِلُ،

وَالْمَاعِزُ، وَمَا قُدِّرَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّيْدِ مِنْ كُلِّ مَا^(٨) يُؤْكَلُ لَحْمُهُ مِنْ دَوَابِّ الْبَرِّ، فَقُتِلَ^(٩) بِغَيْرِ ذَبْحٍ مِنْ خَلْقٍ، أَوْ قَفَا، أَوْ بِغَيْرِ نَحْرِ^(١٠) فِي صَدْرٍ، أَوْ لَبَةٍ: أَنَّهُ لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ.

(١) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «سَمَّيَا»، وَفِي «و»: «سَمَّى».

(٢) كَذَا فِي «ب» أَيْضًا، وَفِي «ع»: «لَمْ يَسْمِيَا»، وَفِي «ز»: «وَلَا سَمَّوْا».

(٣) هُنَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا زِيَادَةٌ: «عَلَى».

(٤) فِي «ب» وَ«ز»: «أَشْكُ».

(٥) لَمْ أَجِدْ - بَعْدَ الْبَحْثِ - مَنْ يَخَالِفُنِي فِي جَوَازِ مَمْنٍ هُوَ عَلَى شَرْطِ الْمُصَنَّفِ فِي الْكِتَابِ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي تَفَاصِيلِ ذَلِكَ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ هُوَ هُنَا: كَاخْتِلَافِهِمْ فِي جَوَازِ الْأَكْلِ مِمَّا لَمْ يُسَمَّوَ عَلَيْهِ، وَمَا ذَبَحُوهُ لِأَعْيَادِهِمْ، وَنَحْوِ ذَلِكَ. وَإِنَّمَا يُخَالَفُ فِي أَصْلِ الْجَوَازِ الْإِمَامِيَّةَ، فَيَحْزِمُونَ مَا ذَبَحَهُ أَهْلُ الْكِتَابِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَهَذَا كَالْإِجْمَاعِ بَيْنَهُمْ. قَالَ الْمُرْتَضِيُّ فِي «الْإِنْتِصَارِ»: «مَسْأَلَةٌ: وَمِمَّا انْفَرَدَتْ بِهِ الْإِمَامِيَّةُ أَنْ ذَبَائِحَ أَهْلِ الْكِتَابِ مُحَرَّمَةٌ، لَا يَحِلُّ أَكْلُهَا، وَلَا التَّصَرُّفُ فِيهَا. اهـ.

وَقَالَ الطُّوسِيُّ فِي «الْخِلَافِ»: «لَا تَجُوزُ ذَبَائِحُ أَهْلِ الْكِتَابِ - الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى - عِنْدَ الْمُحَصِّلِينَ مِنْ أَصْحَابِنَا، وَقَالَ شَدَّاذُ مَنَهُمْ: إِنَّهُ يَجُوزُ. اهـ. وانظر: «شرح مسلم» لِلنَّوَوِيِّ (١٢/١٠٢)، وَ«الْمَعَانِي الْبَدِيعَةُ» لِلزُّيْنِيِّ (١/٤٢٥).

(٦) فِي «ب»: «شَحْمٌ» بِالْإِفْرَادِ، وَسَقَطَتْ مِنْ «ز».

(٧) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «مَا لَا يَأْكُلُونَهُ» بِالنَّفْيِ.

(٨) فِي «ب»: «وَفِي كُلِّ مَا»، وَفِي «و» مِنْ كُلِّ مَا، وَفِي «ز»: «وَمَا».

(٩) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«و» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «فَقُتِلَ».

(١٠) قَوْلُهُ: «أَوْ بِغَيْرِ نَحْرِ» سَاقِطٌ مِنْ «ط».

١٤٣٧. وَاتَّقُوا أَنْ مَنَحَرَ الْإِبِلِ: مَا بَيْنَ اللَّبَّةِ وَالثَّغْرَةِ، وَهُوَ أَوَّلُ الصَّدْرِ وَآخِرُهُ.

١٤٣٨. وَاتَّقُوا أَنْ مَا ذَبَحَهُ^(١) الذَّابِحُ - عَلَى الصِّفَاتِ الَّتِي قَدَّمْنَا - أَوْ نَحَرَهُ النَّاحِرُ - عَلَى مَا وَصَفْنَا أَنَّهُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي حَيَوَانٍ مَرْجُوءِ الْحَيَاةِ، غَيْرِ مُتَبَيِّنٍ الْمَوْتِ أَنْ أَكَلَهُ جَائِزٌ.

١٤٣٩. وَاتَّقُوا: إِذَا كَانَ فِيهِ الرُّوحُ إِلَّا أَنَّهُ لَا تُرْجَى حَيَاتُهُ لِعَلَّةِ أَصَابَتْهُ، أَوْ بِفِعْلِ إِنْسَانٍ، أَوْ سَبْعٍ، (أَوْ)^(٢) حَيَوَانٍ آخَرَ فِيهِ، أَوْ بِتَرْدِيَةٍ، أَوْ بِاخْتِنَاقٍ^(٣)، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

١٤٤٠. وَاتَّقُوا أَنْ كُلَّ مَا مَاتَ، وَخَرَجَتْ نَفْسُهُ بِالْبَيِّتِ (وَلَمْ تُدْرِكْ ذَكَاتُهُ قَبْلَ زُهُوقِ نَفْسِهِ، أَوْ قَتَلَهُ سَبْعٌ، وَلَمْ تُدْرِكْ ذَكَاتُهُ قَبْلَ زُهُوقِ نَفْسِهِ، أَوْ تَرَدَّى فَمَاتَ، أَوْ نُطِحَ، أَوْ خُنِقَ، أَوْ وَقِدَّ^(٤))^(٥)، وَلَمْ تُدْرِكْ ذَكَاتُهُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ زُهُوقِ نَفْسِهِ: أَنَّهُ لَا يُوَكَّلُ، إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ صَيْدِ الْمَاءِ.

١٤٤١. وَاتَّقُوا أَنْ جَنِينَ مَا ذُكِرَ^(٦) إِذَا خَرَجَ حَيًّا فَذَكِّي: أَنْ أَكَلَهُ^(٧) حَلَالٌ.

(١) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ»: «ما ذبح».

(٢) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٣) في «ب» و«ز»: «انخناقه»، وفي «ق»: «بخناقه».

(٤) في «خ»: «أو قد»، و«ز»: «أو وقد» كلاهما بالمهملة، وهو خطأ وتصحيف من المثبت، والمثبت من «ق» و«اع».

(٥) الزيادة بين القوسين كلها «ع» باختلاف يسير في السياق، وهي في «ز» و«ق» أيضاً عدا قوله: «أو قتله سبع ولم تدرك ذكاته قبل زهوق نفسه».

(٦) في «ب»: «ما ذكرنا»، في «ز»: «ما ذكي»، وفي «ع»: «ما ذبح» وكلاهما له وجه أيضاً.

(٧) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «ذكاته».

١٤٤٢. وَاتَّقُوا فِيهِ قَبْلَ ذَلِكَ.

١٤٤٣. وَاتَّقُوا أَنْ السَّمَكَ الْمُتَصَيِّدَ مِنَ الْبَحْرِ، وَالْأَنْهَارِ، وَالْبِرْلِ، وَالْعُيُونِ؛ إِذَا صِيدَ حَيًّا، وَذُبِحَ، وَتَوَلَّى ذَلِكَ^(١) مُسْلِمٌ، بَالِغٌ، عَاقِلٌ، لَيْسَ بِسُكَرَانَ^(٢): أَنْ أَكَلَهُ^(٣) حَلَالٌ.

١٤٤٤. وَاتَّقُوا فِيهِ إِذَا مَاتَ، وَلَمْ يُذْبَحْ، وَفِي سَائِرِ حَيَوَانِ الْبَحْرِ أَيْضًا.

١٤٤٥. وَاتَّقُوا أَنْ أَكَلَ كُلِّ حَيَوَانٍ^(٤) فِي طَلْحِيَةٍ تَه: لَا يَحِلُّ^(٥).

١٤٤٦. وَاتَّقُوا أَيْمَا قُطِعَ مِنَ الْمَذَكِّي قَبْلَ تَمَامِ زُهُوقِ نَفْسِهِ.

١٤٤٧. وَاتَّقُوا أَنْ الْجَرَادَ إِذَا صِيدَ حَيًّا، وَقَتَلَهُ مُسْلِمٌ، بَالِغٌ، عَاقِلٌ، عَلَى الشَّرْوَطِ الَّتِي ذَكَرْنَا فِي الصَّيْدِ: أَنْ أَكَلَهُ حِينَئِذٍ حَلَالٌ.

١٤٤٨. وَاتَّقُوا فِي أَكَلِهِ إِذَا مَاتَ خَتَفَ أَنْفَهُ.

(١) هنا في «ب» و«ز» زيادة: «منه».

(٢) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب» بغير باء.

(٣) هنا في «ب» زيادة: «حينئذ»، وليست في شعبين باقي التسخ لوالأصول.

(٤) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «واتفقوا أن أكل كل ما قطع من كل حيوان».

قلت: وهي بهذا السياق ألتي بما سيأتي بعدها.

(٥) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «العمدة»: «قلت: أطلقه ابن حزم، وليس كذلك بل هذا في غير السمك، وأما في السمك، فالخلاف بينهم مشهور، حتى في مذهب الشافعي، والله أعلم».

قلت: ومثله في الجراد أيضاً؛ قال النووي في «المجموع» (٨١/٩): «ولو ابتلع سمكة حية، أو قطع فلقة منها وأكلها، أو ابتلع جرادة حية، أو فلقة منها؛ فوجهاً: أصحابهما يكره ولا يحرم، والثاني يحرم، وبه قطع الشيخ أبو حامد».

١٤٤٩. واتَّقُوا أَنَّهُ لَا يَحِلُّ أَنْ يُبْلَغَ حَيًّا^(١).

١٤٥٠. واتَّقُوا أَنْ الْإِبِلَ غَيْرَ الْجَلَالَةِ حَلَالٌ أَكْلُهَا، وَرُكُوبُهَا، وَأَكْلُ الْبَانِيَا.

١٤٥١. واخْتَلَفُوا فِي كُلِّ^(٢) ذَلِكَ مِنَ الْجَلَالَةِ؛ وَهِيَ الَّتِي تَأْكُلُ الْعَذْرَةَ.

١٤٥٢. واتَّقُوا أَنَّهَا^(٣) إِذَا حُبِسَتْ^(٤) مُدَّةٌ يَزُولُ بِهَا عَنْهَا اسْمُ الْجَلَالَةِ: أَنْ الرُّكُوبَ، وَالْأَكْلَ لِلْحَوْمِهَا^(٥) وَالْبَانِيَا حَلَالٌ.

وَحَدَّ بَعْضُهُمْ فِي دَلْثَ بِلَيْنِ يَوْمًا.

١٤٥٣. واتَّقُوا أَنْ الْغَنَمَ، وَالْبَقَرَ، وَالذَّجَاجَ، وَالْحَمَامَ، وَالْإَوْزَ، وَالْبُرْكَ^(٦)، وَالْحَجَلَ، وَالْقَطَا، وَالْحُبَارَى^(٧)، وَالْعَصَافِيرَ، (وَالزَّرَازِيرَ)^(٨)، وَكُلَّ مَا كَانَ

(١) انظر استدراك الرِّيْمِي السَّابِقَ، وَمَا نَقَلْنَاهُ عَنْهُ مِنْ كَلَامِ النَّوَوِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْمَجْمُوعِ».

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ق»، وَفِي «خ» وَ«ز»: «أَكَلَ»، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٣) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «أَنَّهُ».

(٤) فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «بَقِيَتْ»، أَوْ فِي «جُلِسَتْ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ مِنَ الْمُنْبِتِ.

(٥) فِي «ب» وَ«ق» وَ«ع»: «وَأَكَلَ لَحْمَهَا».

(٦) كَذَا فِي «ق» أَيْضًا، وَفِي «ز» بَغْيَرُ نَقْطٍ، وَفِي «ب» «الْبُرْدُ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ. وَالْبُرْكَ: جَمْعُ بُرْكَةٍ، وَهُوَ طَائِرٌ مَائِيٌّ مِنْ فَصِيلَةِ الْإَوْزِ. وَفِي «ع»: «الْكُرْكِي» وَهُوَ طَائِرٌ أَيْضًا ذَوْرَجَلَيْنِ طَوِيلَيْنِ وَقِيَّةٌ طَوِيلَةٌ.

(٧) انظر: «المحلى» (٢٢٥/٧) وتعليق الشيخ أحمد شاكر رحمه الله هناك.

(٨) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ق»: «الزَّرَازِيرُ»، وَمَكَانُهَا فِي «ب» «بِيَاض».

فِي «المعجم الوسيط»: «وَالزَّرَازِيرُ طَائِرٌ مِنْ رُتْبَةِ الْعَصْفُورِيَّاتِ، وَهُوَ أَكْبَرُ قَلِيلًا مِنَ الْعَصْفُورِ، وَلَهُ مِنْقَارٌ طَوِيلٌ ذُو قَاعِدَةٍ عَرِيضَةٍ، وَيُغْطِي فَتْحَةَ الْأَنْفِ غِشَاءً قَرْنِيًّا، وَجَنَاحَاهُ طَوِيلَانِ مُنْبِيَّانِ، وَيَسْتَوِطِنُ أَوْرُوبًا وَشَمَالِيَّ آسِيَا وَفَرِيقِيَّةً، (ج) زَرَّازِيرٌ».

(٩) جَاءَتِ الْعِبَارَةُ فِي «ط» هَكَذَا: «وَالْعَصَافِيرُ حَلَالٌ أَكْلُهَا، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ... إلخ». وَهُوَ تَصَرُّفٌ مُحْضٌ مِنَ الْمُحَقِّقِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

مِنْ صَيْدِ الطَّيْرِ^(١)، لَيْسَ غُرَابًا، وَكَانَ غَيْرَ ذِي مَخْلَبٍ، وَغَيْرَ آكِلِ الْجَيْفِ مِنْ طَيْرِ الْمَاءِ وَالْبَرِّ، مَا لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا بِهِيْمَةً نَكَحَهَا إِنْسَانٌ، أَوْ صَادَهَا مُحَرَّمٌ، أَوْ (صِيدَتْ)^(٢) فِي حَرَمٍ^(٣)؛ حَلَالٌ^(٤) (أَكْلُهَا)^(٥).

١٤٥٤. واتَّقُوا أَنْ ذَبَحَ الْأَنْعَامَ وَالذَّجَاجَ فِي الْحَرَمِ (لِلْمُحِلِّ)^(٦) وَلِلْمُحَرَّمِ: حَلَالٌ.

١٤٥٥. واخْتَلَفُوا فِيمَا تَوَحَّشَ مِنَ الْأَنْعَامِ، أَوْ تَرَدَّى، فَذَكِّي فِي غَيْرِ الْحَلْقِ أَوْ اللَّبَةِ، أَوْ بِمَا يُدَكِّي بِهِ الصَّيْدُ: أَيُّ زَكَلُمْ لَا؟

١٤٥٦. واتَّقُوا أَنْ مَا تَأَنَسَ وَقَدِرَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّيْدِ: (أَنَّهُ)^(٧) لَا يُؤْكَلُ إِلَّا بِذَبْحٍ^(٨).

١٤٥٧. واخْتَلَفُوا فِيهِ إِذَا نُجِرَ.

١٤٥٨. واتَّقُوا أَنْ الْخَنْزِيرَ^(٩) - ذَكَرَهُ وَأُنْثَاهُ، صَغِيرَهُ وَكَبِيرَهُ - حَرَامٌ لَحْمُهُ،

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ق»، وَفِي «خ» وَ«ز» وَ«ع»: «مِنْ صَيْدِ الْبَرِّ مِنَ الطَّيْرِ»، وَسَيَأْتِي بَعْدَ قَوْلِهِ: «مِنْ طَيْرِ الْمَاءِ وَالْبَرِّ».

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «و» وَ«ق» أَيْضًا وَهِيَ فِي «ع».

(٣) قَوْلُهُ: «فِي حَرَمٍ» سَاقِطٌ مِنْ «ز».

(٤) هُنَا فِي «بِجَوِّ» وَ«و» وَ«ز» مَادَّةٌ: «أَنَّهَا»، وَفِي «ع»: «فُلَانُهُ».

(٥) كَذَا فِي «ق» أَيْضًا أَوْ فِي «ع»: «يَحِلُّ»، وَفِي «ب»: «حَرَامٌ» وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ.

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ق» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا.

(٨) سَقَطَتْ مِنْ «و» وَ«ق» أَيْضًا.

(٩) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا وَفِي «ع»: «أَنَّهُ لَا يَحِلُّ إِلَّا بِذِكَاةٍ».

(١٠) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«و» فِي «ع»: «وَأَوْ عَلَى أَنْ الْخَنْزِيرَ» كَعَادَتِهِ فِي عَطْفِ الْعِبَارَاتِ =

وَشَحْمُهُ، وَعَصَبُهُ، وَمُخَّه، وَعَظْمُهُ^(١)، وَغُضْرُوفُهُ، وَدِمَاغُهُ، وَحَشَوْتُهُ، وَجِلْدُهُ، حَرَامٌ أَكُلٌ^(٢) ذَلِكَ (كَلَهُ)^(٣).

١٤٥٩. وَاخْتَلَفُوا فِي الِانْتِفَاعِ بِشَعْرِهِ، وَجِلْدِهِ^(٤)، وَ[جُلُودِ]^(٥) سَائِرِ الْمَيْتَاتِ، بِمَا لَا سَبِيلَ لِي ضَمِّهِ جَمَاعٍ فِيهِ.

١٤٦٠. وَاتَّفَقُوا أَنْ أَكَلَ الْإِيَّالِ^(٦)، وَالنَّعَامِ^(٧)، وَبَقَرِ الْوَحْشِ، وَحُمُرِ الْوَحْشِ الْمُتَوَحَّشَةِ، [وَالظَّبَاءِ]^(٨)، وَالْأَرَامِ^(٩)، /، وَالْغَزَلَانِ، وَالْأَوْعَالِ^(١٠)،

= بعضها على بعض، والاكتفاء بذكر الاتفاق في الأولى منها. وفي «خ»: «واختلفوا الخنزير» (كذا)، وهو خطأ ظاهر.

(١) زيادة مرقا، ليست في نسخ الكتاب الثلاث ولا في موضع آخر من «ق»: «وعظامه».

(٢) كذا في «ز» و«ق» بضاً، وفي «كُل».

(٣) سقطت من «ق» أيضاً، وفي «ز»: «حرام أكل كل ذلك».

(٤) في «ب»: «وفي جلوده»، وفي «ز»: «وفي جلده».

(٥) وهي في «ز» و«ق»: «نضاً».

(٦) كذا في «ز» و«ق» وفي «ب»: «الأيائل» وهو تصحيف من الميثب، وفي «خ»: «الابل»، وفي «ع»: «الابل».

وأيائل وأيائل جمع أيل مثلثة الهمزة، مع فتح الياء وتشديد هاء مع الجميع، أو أيل بفتح الهمزة، وكسر الياء المشددة كسيد: وهو ذكر الوعل.

(٧) كذا في «ب» و«ق»، وفي «خ»: «النعم»، وفي «ع»: «الغنم».

(٨) وهي في «ع» و«ق»: «أيضاً».

(٩) جمع ريم، وهو ولد الظبي. وقيل هو الظبي الخالص البياض.

(١٠) جمع وعل، وهو تيس الجبل، أي: ذكر الأروى، وهو جنس من المغز الجبلية، له قرنان قويتان منجنان يسقيان أخذ بين.

وَالثِّيَابِلِ^(١)، وَأَنْوَاعِ دَوَابِّ الْبَرِّ: حَلَالٌ، مَا لَمْ يَكُنْ ذَانِبٍ مِنَ السَّبَاعِ^(٢) (٣).
١٤٦١. وَاخْتَلَفُوا فِي الضَّبَاعِ، وَالْخَيْلِ، وَالْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ، وَالْأَرْزَبِ، وَالْبَغْلِ، وَحِمَارِ الْوَحْشِ إِذَا تَأَنَّنَ.

١٤٦٢. وَاخْتَلَفُوا: هَلْ حُكِمَ الْبَغْلُ كَحُكْمِ الْحِمَارِ فِي الْأَكْلِ؟ فَمِنْ مُبِيحٍ لَهُمَا، وَمِنْ كَارِهِ (لَهُمَا)^(٤)، وَمِنْ مُحَرَّمٍ لَهُمَا. وَرَوَيْنَا عَنْ الرَّهْرِيِّ^(٥) الْفَرْقَ

(١) كذا في «ق»، وجعلها المحقق بين قوسين هكذا (١)، و بمراجعة مخطوطة الكتاب تبين لي أن الكلمة ساقطة هناك، فلعل المحقق زادها من المطبوع من «المرايب» بعد تصحيحه لها؛ فقد وقعت في «ط»: «النيائل». وفي «ب»: «التبايل»، وفي «خ»: «السامل» أو «السافل»، وفي «ع»: «التنافل». وكل ذلك خطأ، والصواب ما أثبتته محقق «ق» إن شاء الله. قال ابن ذرير في «الجمهرة»: «لَتَبْتِل: الوعل المسنن، والجمع: ثيابل». وانظر: «المحلى» (٧/٢٢٥) وتعليق الشيخ شاكرك هناك أيضاً.

(٢) أكثر الأنواع المذكورة هنا في هذه العبارة ساقطة من «ز».

(٣) قال الرُّمِّيُّ في «العمدة» عند هذا الموضع: «قلت: الأيل بضم الهمزة وكسرها وأرجحها الضم، وبالياء لمثناة من تحت المشددة وفتحتها: ذكور الوعول، في «المجمل» بكسر الهمزة فقط. والآرام: الظباء البيض، والتنافل بتائين مثناتين من فوق وبالفاء: هي أولاد الثعالب، وما ادَّعاه من الإجماع على حِلِّ أَكْلِ التَّنَافِلِ فليس بصحيح؛ بل مذهب الشافعي، وجماعة لا غير، ومذهب أبي حنيفة، وأحمد والتَّخَمِي، والحسن، وأبي هريرة والإمامية: أنها لا تحل؛ فانتفى بهذا دعوى الإجماع على حِلِّ أَكْلِهَا، والله أعلم». اهـ.

قلت: اعترضه هنا مبني على وقوع الكلمة لديه مصحفة، وقد أخبرناك بما ترجح لنا فيها. وما في المسألة (٩٩٣) من «المحلى» يؤكد اطلاع المصنف على الخلا في أكل الثعالب، وهو من الظهور بحيث يبعد خفاؤه على مثله رحمه الله، والله أعلم.

(٤) وهي في «ز» و«ق»: «أيضاً».

(٥) انظر: «المحلى» (٧/٤٠٩).

بينهما: فحرّم الحُمْر^(١)، وأباح البِغَال.

١٤٦٣. واختلفوا أيضاً في السِّبَاع، وفي الجِذَان، وفي^(٢) جميع الهوام.

١٤٦٤. و[اختلفوا أيضاً]^(٣) في الضَّب، والوَبَر^(٤)، والقَنْقَل، واليَرْبُوع^(٥).

١٤٦٥. واختلفوا أن لبن ما يؤكل لحمه، ويبيّضه: حلال.

١٤٦٦. واختلفوا أن لحم^(٦) ابن آدم، وعذوّته، وبول محرّم، ثم بكلّ حال.

١٤٦٧. واختلفوا في لبن ما لا يؤكل لحمه، وفي بيّضه، حاشا الخنزير؛ فإنهم اتفقوا أن لبنه حرام.

١٤٦٨. واختلفوا أن جميع الحبوب، والثمار، والأزهار، والصُّمُوغ، وكلّ ما عُصِرَ منها، لم يكن نَجَساً التي ذكرنا في كتاب الأشربة، و(ما)^(٧) لم يكن ثوماً^(٨)،

(١) كذا في «ز» أيضاً وفي «ب»: الحمار بالإنفراد.

(٢) سقطت من «ق» أيضاً، وهي في «ز».

(٣) وهي في «ق» وفي «ز» إسقاط كلمة: أيضاً.

(٤) حيوان قصير الذنب، في حجم الأرنب، أطحل اللون.

(٥) حيوان صغير فوق حجر ذي قصير اليد، طويل الرّجلين.

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ» «لحوم» بالجمع، وسقطت من «ط».

(٧) وهي في «ق» و«ز» أيضاً.

(٨) كذا في «ب» و«ق» و«ع»، وفي «ز» «ثوباً»، وفي «خ» «ثوماً»، وصححها الناسخ في الحاشية إلى: «ثوماً»، والصواب ما أثبتناه إن شاء الله. قال المصنف في «المحلى» (٤/٩) «وكروينغن على بن أبي طالب، وشريك بن حنبل من التابعين، تحريم الثوم الكلي».

(أو مُشْكِراً)^(١)، و(ما)^(٢) لم يكن [شيء]^(٣) من ذلك سُتَماً: فهو حلال.

١٤٦٩. واختلفوا أن السُّمُومَ القاتلة^(٤) حرام.

١٤٧٠. واختلفوا أن إكثار المرء مما يقتله إذا أكثر منه: حرام.

١٤٧١. واختلفوا أن الدّمَ المسفوح حرام.

١٤٧٢. واختلفوا أن ركوب الإبل، والخيّل، والبغال، والحمير^(٥)، ما لم يكن^(٦) جلالة: حلال.

١٤٧٣. واختلفوا أن^(٧) الحمل على ظهورها^(٨)، وعلى الإبل ما تطيق: (حلال)^(٩).

١٤٧٤. واختلفوا في ركوب البقر^(١٠).

(١) سقطت من «و» و«ق» أيضاً، وهي في «ع».

(٢) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٣) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز» و«ق».

(٤) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: القتالة، وكذا هي في موضع آخر من «ق».

(٥) تحرفت في «ب» إلى: «الجميع»، وصوّبها في «ط».

(٦) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق» و«ع» و«ط»: «تكن».

(٧) في «ب» «ز» واختلفوا في «ق».

(٨) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «عليها».

(٩) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

(١٠) هكذا موضع هذه العبارة في «خ»، وجاءت في «ب» و«ز» بعد قوله: «...والذي لا أعلم فيه خلافاً لإباحة ركوبه».

١٤٧٥. وأَقْدَرُ^(١) أَنْ فِي رُكُوبِ الْأَبْلَقِ^(٢) خِلَافًا، وَلَسْتُ أَحَقُّهُ إِلَّا^(٣)،
والذي لا أعلم فيه خلافًا إباحة رُكُوبِهِ^(٤).

(١) كذا في «ب» و«ز» أيضًا، وفي «ق»: «أحسب»، والمعنى واحد.

(٢) كذا في «خ» و«ب»، وفي «ز»: «الإبل» وهو خطأ ظاهر.

في «أدب الكتاب» لابن قتيبة: «الأبلق من الخيل: هو الأبقع من الشاء والكلاب والطيور».

وقال ابن سيده: «البلق والبُلقة: مصدر الأبلق: ازرقاع الثخجيل إلى الفخذين». اهـ. وقيل: «الأبلق الذي به سواد وبياض». اهـ.

قلت والذي يظهر أن البلق هو مطلق البقع، ثم قد يختلف مكانه من جسد الفرس؛ كما قد يختلف لونه، يدل عليه قول أبي عبيدة في كتاب «الخيال»: «يقال: أبلق أذرع، وأبلق مؤلّع، وأبلق مطرّف؛ فأما الأبلق الأذرع: فالذي ظهر البياض في جسده خلص عنقه ورأسه من البياض، فإذا كان في هامتيه، وكانت عنقه ليس فيها بياض، فهو أذرع، فإذا ابيض الذنب كله، فهو مطرّف. وأما الأبلق المؤلّع: فالذي يلقه في بياضه استطالة وتفرق، وأما الأبلق المطرّف، فهو الأبيض الرأس والذنب، أو الأحمر الرأس والذنب، أو الأسود الرأس والذنب، وسائر جسده يخالف ذلك». اهـ.

(٣) لم أجد بعد البحث - من حرم أكرهه رُكُوبِ الْأَبْلَقِ من الخيل مطلقًا والذي وجدته: أن الشافعي رحمه الله نص في «الأم» (٤٦/٢) على كراهة رُكُوبِهِ، وكذلك رُكُوبِ كُلِّ مَا قَدْ يُعْلَمُ الرَجُلُ فِي الْحَرْبِ مِنْ هِيَ دَأْبُهُ مشهورة في حق من لا يعلم من نفسه بلاء في الحرب خاصة؛ مخافة أن يعرف فيقتل، قال رحمه الله: «ولا أكره لمن يعلم من نفسه في الحرب بلاء أن يعلم ما شاء مما يجوز لبسه، ولا أن يركب الأبلق ولا الفرس ولا الدابة المشهورة قد أعلم حمزة يوم بدر». اهـ.

قلت: وهذا كما ترى محمول على معنى خاص، لا ينفرد به الأبلق عن غيره من المركوبات.

(٤) كذا في «ب» و«ق»، وفي «خ»: «وإنما حذر كونه» أو نحو هذا، وفي ظني أنه تصحيف من المثبت بسبب تقارب بين الكلمات.

على أن العبارة بهذا السياق مضطربة قِلْفَةً؛ إذ كيف يستقيم قوله: «أقدر خلافًا... لست =

١٤٧٦. وَاتَّقُوا أَنْ لِبَاسَ كُلِّ شَيْءٍ، مَا لَمْ يَكُنْ حَرِيرًا، أَوْ مَنُوجًا فِيهِ
حَرِيرٌ، أَوْ مَعْصَفَرًا، [أَوْ مَعْصُوبًا]^(١)، أَوْ مَعْصُوبًا بِالْبُولِ^(٢)، أَوْ جِلْدَ مَيْتَةٍ، أَوْ
مِنْ صَوْفِهَا، أَوْ مِنْ شَيْءٍ مِنْهَا: فَحَلَالٌ لِلرِّجَالِ وَلِلنِّسَاءِ.

١٤٧٧. وَاتَّقُوا عَلَى كَرَاهِيَةِ الْحَرِيرِ لِلرِّجَالِ فِي غَيْرِ الْحَرْبِ، وَفِي غَيْرِ
التَّداوِي بِلِبَاسِهِ، إِذَا كَانَ مَعْصُومًا.

١٤٧٨. لَمْ يَخْتَلَفُوا؛ فَمِنْ مُحَرَّمٍ، وَمِنْ كَارِهِ.

١٤٧٩. وَاخْتَلَفُوا فِي الْخَزْرِ الْمُحَرَّرِ أَيْضًا كَذَلِكَ، وَفِي كُلِّ مَا كَانَ (فِيهِ)^(٣)
حَرِيرٌ أَكْثَرَ مِنَ الْعَلَمِ.

١٤٨٠. وَاتَّقُوا عَلَى إِبَاحَةِ الصَّبَاحِ^(٤)، مَا لَمْ يَكُنْ بِمَعْصُوفٍ^(٥)، أَوْ بَنَجَاسَةٍ^(٥).

١٤٨١. وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ كَرَاهِيَةً (فِي) الْحُمْرَةِ^(٦).

= أحققه الآن مع قوله: «والذي لا أعلم فيه خلافًا إباحة رُكُوبِهِ»؟

(١) سقطت من «ع» أيضًا وهي ز في «ق».

(٢) في «ع»: «أو مَعْصُوبًا بَنَجَاسَةً»، وكُتِبَ مقابلها: «أو مَعْصُوبًا صَح».

(٣) وهي في «ز» أيضًا.

(٤) كذا في «و»، وفي «خ» و«ز» و«ع»: «مَعْصُوفٌ»، والمثبت أنسب للسياق.

(٥) كذا في «ز» أيضًا، وفي «ب» بغير باء قبلها.

(٦) وهي في «ز» أيضًا.

(٧) قد روي القول بكراهية المُشْتَبِعِ بِالْحُمْرَةِ عن مجاهد وعطاء وطاوس، ونقل الحافظ ابن حجر عن الطبري القول بكراهة ما كان منه ظاهر ألقى الثياب؛ لكونه ليس من ثياب أهل المروءة، ولكونه ضَرَّ يُلْجَأُ الشُّهْرَةَ غالبًا، ونحو ذلك. انظر: «فتح الباري» (٣٠٦/١٠)، وقد نقل في المسألة ثمانية أقوال، منها القول بالمنع مطلقًا، ولم يغزِهِ إلى أحد.

١٤٨٢. وَاتَّقُوا عَلَى إِبَاحَةِ تَحْلِي النِّسَاءِ بِالْفِضَّةِ، [مَا لَمْ يُكْتَزَنْ مِنْهَا] ^(١).

١٤٨٣. وَاتَّقُوا عَلَى إِبَاحَةِ تَحْتِمِ الرِّجَالِ ^(٢) [بِالْفِضَّةِ] ^(٣).

١٤٨٤. وَاتَّقُوا عَلَى إِبَاحَةِ تَحْلِي النِّسَاءِ بِالْجَوْهَرِ وَالْيَاقُوتِ.

١٤٨٥. وَاخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ لِلرِّجَالِ إِلَّا فِي الْخَاتَمِ؛ فَإِنَّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ التَّحْتِمَ لَهُمْ بِجَمِيعِ الْأَحْجَارِ مُبَاحٌ مِنَ الْيَاقُوتِ وَغَيْرِهِ.

١٤٨٦. وَاتَّقُوا عَلَى (إِبَاحَةِ) ^(٤) التَّحْتِمِ لِلرِّجَالِ فِي الْخِنْصِرِ.

١٤٨٧. وَاتَّقُوا عَلَى إِبَاحَةِ الرُّكُوبِ لِلرِّجَالِ عَلَى مَا أَحْبَبُوا، مَا لَمْ يَكُنْ جِلْدَ سَيْعٍ، أَوْ مَيْتَةً، أَوْ خَنْزِيرٍ ^(٥)، وَلَا مَيْتَةً حَمْرًا.

(١) «فَلْيَب» و«ز» ما لم يكثر منها، ولعل المثلث هو الصواب إن شاء الله.

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ق» وفي «خ» «الرجل» بالإنفراد.

(٣) وهي في «و» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٤) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٥) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب» «حرير». وذكر الحرير ضروري هنا أيضاً؛ فقد صحَّ النهي عن الجلوس على الحرير والديباغ أيضاً، إلا أن يُقال: إن قوله بعدها: «أو مَيْتَةً حَمْرًا» مُتَضَمِّنٌ لذلِكَ؛ فَقَدْ قَالَ أَبُو عُيَيْدٍ: «أَمَّا الْمَيِّتُ الْحُمْرُ الَّتِي جَاءَ فِيهَا النَّهْيُ، فَإِنَّهَا كَانَتْ مِنْ مَرَكَبِ الْأَعَاجِمِ؛ مِنْ دِيْبَاغٍ أَوْ حَرِيرٍ» اهـ.

لكن قال الطبري: «هي وعاء يُوضَعُ عَلَى سَرْجِ الْفَرَسِ، أَوْ رَحْلِ الْبَعِيرِ مِنَ الْأَرْجَوَانِ. وَقِيلَ: هِيَ وَطَاءٌ مَحْشُوءَةٌ بِقُطْنٍ، أَوْ بِرِيَشٍ، يُتَرَكُ عَلَى رَحْلِ الْبَعِيرِ تَحْتَ الرَّاكِبِ».

قلت: ومن أجل هذا الاختلاف في تفسير هذه اللفظة، قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» بعد أن حكى جملة منها: «وعلى كل تقدير فالمبيثرة - وإن كانت من حرير - فالنهي فيها كالنهي عن الجلوس على الحرير، وقد تقدَّم القول فيه، ولكن تقييدها بالأحمر أخصُّ من مُطْلَقِ الحرير، فيمتنع إن كانت حريراً، ويتأكد المنع إن كانت مع ذلك حمراء، وإن كانت من غير حرير، فالنهي فيها للرَّجُلِ عن التشبُّه بالأعاجم» اهـ.

١٤٨٨. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الْمَيْتَةُ، وَالْدَّمُ، وَلَحْمُ الْخَنْزِيرِ جِلَالٌ لِمَنْ خَشِيَ عَلَى نَفْسِهِ الْهَلَاكَ مِنَ الْجُوعِ، مَا لَمْ يَأْكُلْ ^(١) مِنْ ^(٢) أَمْسِهِ شَيْئاً لَوْلَمْ يَكُنْ قَاطِعُ طَرِيقٍ، وَلَا مُسَافِراً سَفَرًا لَا يَجِلُّ لَهُ.

١٤٨٩. وَاتَّقُوا أَنْ مِقْدَارَ مَا يَذْفَعُ عَنْهُ ^(٣) الْمَوْتُ مِنْ ذَلِكَ ^(٤): حَالٌ ^(٥).

١٤٩٠. وَاخْتَلَفُوا فِي أَكْثَرِ.

١٤٩١. وَاخْتَلَفُوا فِي الْخَمْرِ لِلْمُضْطَرِّ، وَفِي مَنْ اضْطُرَّ وَهُوَ قَاطِعُ طَرِيقٍ: أَيْ جِلُّ لَهُ مَا ذَكَرْنَا أَمْ لَا؟

(١) كذا في «ع» أيضاً، و«ب» و«ز» و«ق» و«و» ولم يأكل.

(٢) في «ب» و«ز»: «في».

(٣) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «به».

(٤) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «بذلك».

(٥) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: دَعَوَى الْإِجْمَاعِ عَلَى تَحْلِيلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَالْخِلَافُ فِيهِ مَشْهُورٌ، حَتَّى فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ؛ بَلْ هَذَا أَحَدُ وَجُوهِ ثَلَاثَةٍ فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: حَرَامُ مَرْفُوعِ الْإِثْمِ. وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ: لَا يُوصَفُ بِتَحْلِيلٍ، وَلَا تَحْرِيمٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

قلت: قال النووي في «المجموع»: «أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى أَنَّ الْمُضْطَرَّ إِذَا لَمْ يَجِدْ طَاهِراً؛ يَجُوزُ لَهُ أَكْلُ النِّجَاسَاتِ: كَالْمَيْتَةِ، وَالْدَّمِ، وَلَحْمِ الْخَنْزِيرِ، وَمَا فِي مَعْنَاهَا، وَدَلِيلُهُ فِي الْكِتَابِ؛ وَفِي وَجُوبِ هَذَا الْأَكْلِ وَجْهَانِ ذَكَرَهُمَا الْمُصَنِّفُ بِدَلِيلِهِمَا؛ أَحَدُهُمَا: يَجِبُ، وَبِهِ قَطْعٌ كَثِيرٌ، أَوْ الْأَكْثَرُونَ، وَصَحَّحَهُ الْبَاقُونَ، وَالثَّانِي: لَا يَجِبُ، بَلْ هُوَ مَبَاحٌ؛ فَإِنْ أَوْجَبْنَا الْأَكْلَ فَإِنَّمَا يَجِبُ سَأْدُ الرَّمَقِ دُونَ الشَّبَعِ، صَرَّحَ بِهِ الدَّارِمِيُّ، وَصَاحِبُ «الْبَيَانِ» وَآخَرُونَ... إِلَى أَنْ قَالَ: قَالَ أَصْحَابُنَا: يَبَاحُ لِلْمُضْطَرِّ أَنْ يَأْكُلَ مِنَ الْمَيْتَةِ مَا يَسُدُّ الرَّمَقَ بِلَا خِلَافٍ، وَلَا يَبَاحُ لَهُ الزِّيَادَةُ عَلَى الشَّبَعِ بِلَا خِلَافٍ، وَفِي جِلِّ الشَّبَعِ قَوْلَانِ مَشْهُورَانِ. اهـ. وَانْظُرْ: «الْأَم» (٢/٢٥٢).

١٤٩٢. وَاتَّقُوا أَنْ مَكَايِبِ الصَّنَاعَاتِ الْمُبَاحَاتِ^(١): حَلَالٌ.

١٤٩٣. وَاخْتَلَفُوا فِي كَسْبِ الْحَجَامِ.

١٤٩٤. وَاتَّقُوا عَلَى اخْتِيَارِ^(٢) التَّدَاوِي بِالْحِجَامَةِ لغيرِ الصَّائِمِ وَالْمُحْرِمِ.

١٤٩٥. وَاتَّقُوا عَلَى إِبَاحَةِ الْكَيِّ، وَكَرِهَهُ قَوْمٌ.

١٤٩٦. وَاتَّقُوا أَنْ سَفَرَ الرَّجُلِ مَبَاحٌ لَهُ^(٣)، مَا لَمْ تَزَلِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ

الْخَمِيسِ^(٤) (٥).

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«ز»: «الْمُبَاحَةُ».

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«و» أَيْضاً، وَفِي «ق»: «إِبَاحَةُ».

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضاً، وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«و» وَ«ق»، وَفِي «خ» وَ«ع»: «الْجُمُعَةُ».

وَالْقَوْلُ بِالْمَنْعِ مِنَ السَّفَرِ مَا بَيْنَ طُلُوعِ فَجْرِ الْجُمُعَةِ إِلَى وَقْتِ الزَّوَالِ مَشْهُورٌ مَعْلُومٌ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الشَّافِعِيِّ فِي الْجَدِيدِ، وَاحِدُ الرِّوَايَتَيْنِ عَنْ مَالِكٍ وَأَحْمَدَ، وَهُوَ مُحْكَمٌ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ. وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «إِذَا أَدْرَكَتْ لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ، فَلَا تَخْرُجْ حَتَّى تَصَلِيَ الْجُمُعَةَ». وَأَبُو مُحَمَّدٍ أَجَلٌ مِنْ أَنْ يَخْفَى عَلَيْهِ مِثْلُ هَذَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «مَا لَمْ تَزَلِ الشَّمْسُ مِنْ يَوْمِ الْخَمِيسِ» - إِذْ قَدْ مَنَاهُ عَلَى «الْجُمُعَةِ» - فَلَمْ أَجِدْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مَنْ نَزَلَ لِبُلُوعِ عِشَاءِ يَوْمِ الْخَمِيسِ، وَهُوَ قَوْلُ حَكَاةِ النَّوَوِيِّ فِي «الْمَجْمُوعِ» عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ نَقْلًا عَنْ الْعَبْدَرِيِّ، قَالَ النَّوَوِيُّ: «أَمَّا لَيْلَتُهَا - يَعْنِي لَيْلَةُ الْجُمُعَةِ - قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَيَجُوزُ عِنْدَنَا، وَعِنْدَ الْعُلَمَاءِ كَافَّةً - يَعْنِي: السَّفَرُ - إِلَّا مَا حَكَاهُ الْعَبْدَرِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ؛ أَنَّهُ قَالَ: لَا يُسَافِرُ بَعْدَ دُخُولِ الْعِشَاءِ يَوْمَ الْخَمِيسِ حَتَّى يُصَلِّيَ الْجُمُعَةَ» اهـ.

(٥) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «دَعَاوَاهُ الْإِجْمَاعُ عَلَى إِبَاحَةِ السَّفَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَبْلَ الزَّوَالِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ بَلِ الْخِلَافُ مَشْهُورٌ فِي ذَلِكَ، حَتَّى فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَالصَّحِيحُ عَدَمُ الْإِبَاحَةِ» اهـ.

١٤٩٧. وَاتَّقُوا أَنْ السَّفَرَ حَرَامٌ عَلَى نِسْوَتِهِ^(١): الْحُمُومَةُ لَوَدَقَتْ لَهَا^(٢).

١٤٩٨. وَاتَّقُوا أَنْ سَفَرَ الْمَرْأَةِ فِيمَا أُبِيحَ لَهَا لَهَا^(٣)، أَوْ ذِي مَحْرَمٍ:

مُبَاحٌ.

١٤٩٩. وَاخْتَلَفُوا فِي سَفَرِهَا^(٤) فِيمَا أُبِيحَ لَهَا دُونَهُمَا.

١٥٠٠. وَاتَّقُوا أَنْ كُلَّ مَائِعٍ غَيَّرَتْهُ نَجَاسَةٌ / أَوْ مَيِّتَةٌ، فَأَحَالَتْ طَعْمَهُ، أَوْ [٣٦ ب]

لَوْنَهُ، أَوْ رِيحَهُ^(٥)، إِلَى طَعْمِهَا، أَوْ لَوْنِهَا، أَوْ رِيحِهَا^(٦): فَحَرَامٌ أَكْلُهُ وَشُرْبُهُ عَلَى الْمُسْلِمِ.

١٥٠١. وَاخْتَلَفُوا إِذَا لَمْ تُغَيَّرْ.

١٥٠٢. وَاتَّقُوا أَنْ السَّمْنَ إِذَا وَقَعَ^(٧) فِيهِ [فَازٌ، أَوْ] ^(٨) فَارَةٌ، [فَمَاتَ، أَوْ] ^(٩)

= قُلْتُ: قَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي تَعْلِيلِنَا السَّابِقِ.

(١) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «وَدَعَاوَاهُ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَحْرِيمِهِ (يَعْنِي: السَّفَرَ) إِذَا لَوَدَقَتْ لَهَا (يَعْنِي: الْحُمُومَةَ) نَجَاسَةٌ، أَوْ مَيِّتَةٌ، فَأَحَالَتْ طَعْمَهُ، أَوْ لَوْنَهُ، أَوْ رِيحَهُ» اهـ. وَفِي «ع» أَيْضاً: «وَدَعَاوَاهُ الْإِجْمَاعُ عَلَى تَحْرِيمِهِ (يَعْنِي: السَّفَرَ) إِذَا لَوَدَقَتْ لَهَا (يَعْنِي: الْحُمُومَةَ) نَجَاسَةٌ، أَوْ مَيِّتَةٌ، فَأَحَالَتْ طَعْمَهُ، أَوْ لَوْنَهُ، أَوْ رِيحَهُ» اهـ.

(٢) فِي «ب» وَ«و»: «مَعَ زَوْجٍ».

(٣) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضاً، وَفِي «ب» «سَفَرُ مَا»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ ظَاهِرٌ.

(٤) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ز» وَ«ق»: «رَائِحَتُهُ».

(٥) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«و»: «رَائِحَتُهَا».

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ن»، وَفِي «خ» وَ«و» أَيْضاً: «وَقَعَتْ» وَهُوَ مُنَاسِبٌ لِسِيَاقِ الْعِبَارَةِ هُنَاكَ.

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضاً، وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ن».

(٨) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضاً، وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ن».

ماتت فيه، وهو مائع: أنه (لا يؤكل) (١) (٢).

(١) وهي في «ز» و«ق» و«اع» و«ن»، وأثبتها في «ط» اعتماداً على ما جله في «ن».

(٢) قال ابن تيمية في «نقده»: «هذا فيه نزاع معروف، فمذهب طائفة أنه يلقي وما قرب منها يؤكل، سواء كان جامداً أو مائعاً.

قال البخاري في «صحيحه»: باب: إذا وقعت الفأرة في السمن الجامد أو الذائب: حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْبَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحَدِّثُهُ عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ فَارِصَةَ فِي سَمْنٍ فَمَا تَتَّ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهَا، فَقَالَ: «أَلْقَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا، وَكُلُوا قُلُوبَ الْفَيَّانِ» فَلَمَّا رَأَى يُحَدِّثُهُ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ؟ قَالَ: «سَمِعْتُ رَأْسَ الزُّهْرِيِّ يَقُولُهُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ مِنْهُ مَرَّةً.

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ الدَّابَّةِ تَمُوتُ فِي الزَّيْتِ وَالسَّمْنِ وَهُوَ جَامِدٌ، أَوْ غَيْرُ جَامِدٍ؛ لِفَأْرَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، قَالَ: بَلَّغْنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِفَأْرَةٍ مَاتَتْ فِي سَمْنٍ مَرَّةً، بِهَا قُرْبٌ مِنْهَا فَطُرِحَ ثُمَّ أُكِلَ، عَنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

ثم رواه من طريق مالك، كما رواه من طريق ابن عُيينة. وهذا الحديث رواه عن الزهري كما رواه ابن عُيينة بسنده ولفظه.

وأما معمر، فاضطرب فيه - في سنده ولفظه - فرواه تارة على سبيلها، عن أبي هريرة، وقال فيه: «إن كان جامداً فألقوها وما حولها، وإن كان مائعاً فلا تقربوه».

وقيل عنه: وإن كان مائعاً فاستصبحوها به.

واضطرب عن معمر فيه.

وظن طائفة من العلماء أن حديث معمر محفوظ، فعملوا به، ومن ثبته محمد بن يحيى الذهلي، فيما جمعه من حديث الزهري.

وأما البخاري والترمذي وغيرهما، فعلموا حديث معمر، وبيّنوا غلطه، والصواب معهم.

فذكر البخاري هنا عن ابن عُيينة: أنه قال: سمعته من الزهري مراراً، لا يرويه إلا =

= عن عبيد الله بن عبد الله، وليس في لفظه إلا قوله: «ألقوها وما حولها، وكلوه»، وكذلك رواه مالك وغيره. وذكر من حديث يونس أن الزهري سُئِلَ عن الدابة تموت في السمن الجامد وغير الجامد، فأفتى بأن النبي ﷺ أمر بفأرة ماتت في سمن، فأمر بما قرب منها فطرح.

فهذه فتيا الزهري في الجامد وغير الجامد، فكيف يكون قد روى في هذا الحديث استواء حكم النوعين بالحديث؟! ورواه بالمعنى، فقال: وأمر أن يطرح وما قرب منها.

وروى صالح بن أحمد في «مسائله» عن أحمد، قال: حدثنا إسماعيل، حدثنا عمارة ابن أبي حفصة، عن عكرمة: أن ابن عباس سُئِلَ عن فأرة ماتت في سمن، قال: «تؤخذ الفأرة وما حولها». قلت: ملولاي، فلأثرها كان في السمن كله. قال: «عَضَضَتْ بِهِنَ أَبْيَكٍ، إِنَّمَا كَانَ أَثَرُهَا فِي السَّمْنِ وَهِيَ حَيَّةٌ، وَإِنَّمَا مَاتَتْ حَيْثُ وَجَدَتْ».

ثم قال: حدثنا أبي، حدثنا وكيع، حدثنا عن النضر بن عريبي، عن عكرمة، قال: جاء رجل إلى ابن عباس فسأله عن جرٍّ فيه زيت وقع فيه جرٌّ، فقال: «خذه وما حوله فألقه وكله». وأروى نحو ذلك عن ابن مسعود - وهو إحدى الروايتين عن أحمد، وإحدى الروايتين عن مالك -: أن الكثير من الطعام والشراب المائع لا يتنجسه يسير النجاسة، بل هو كالماء. اهـ.

قلت: لعله يقصد بما روى عن ابن مسعود: ما أخرجه ابن أبي شيبة (٩٤/٨) وغيره، عن أبي حرب بن أبي الأسود، قال: سُئِلَ ابن مسعود ففُتِنَ وقعت في سمن فما تَتَّ، فقال: «إِنَّمَا حَرَّمَ اللَّهُ مِنَ الْمَيْتَةِ مَا دَمَهَا». اهـ.

وأما ما حكاه رواية عن أحمد رحمه الله؛ فقد نسب البعض إلى الحنابلة قولاً آخر: وهو أن المعتبر في هذا هو مقدار قلّتين، كالقول في الماء، فلا ينجس ما فوقهما إلا أن يتغير.

ولعل ذلك هو قولهم في المائعات المائية كالخَلِّ ونحوه؛ فإن لأحمد رحمه الله قولاً بالتفريق بين ما كان من المائعات مائتاً كالخَلِّ ونحوه - فلا يحكم بنجاسته إلا بالتغير كالماء، وبين غير المائية منها - كالزيت والأدهان ونحوها - فتنجس بملاقاتها النجاسة، قل ذلك منها أو أكثر، تغيرت أو لم تتغير. انظر: «المغني» (٣٣/١)، و«الإنصاف» =

١٥٠٣. واختلفوا في بيعه، والانتفاع به.

١٥٠٤. واختلفوا في سائر المائعات، وفي السمن الجامد، وفي كل شيء جامد.

١٥٠٥. (واتفقوا أن الغنم تكون^(١) منها الأضاحي^(٢)).

١٥٠٦. واختلفوا في الإبل^(٣) والبقر^(٤).

١٥٠٧. واتفقوا أن من ضحى بعد أن ضحى الإمام^(٥) يوم النحر إلى غروب الشمس من يوم النحر: فقد ضحى.

= (٦٧/١)، و«المبدع» (٥٦/١).

قلت: وحكى المصنف في «المحلى» (١٥٠/١) عن ثور^(١) أن جميع المائعات بمنزلة الماء إذا كانت خمس مئة رطل - يعني: قلتين - فلا ينجسها شيء مما وقع فيها، إلا ما غير لونها، أو طعمها، أو ريحها، فإن كان ذلك في مائع غير الماء نجس كله، وحرم استعماله، كثير أكان أو قليلاً.

قلت: ولعل ما نقله المصنف عن ثورنا إنما هو فيما كان منها غير الزيت أو السمن الذائب؛ إذ لو كان مذهب أبي ثور بهذا الإطلاق الذي حكاه عنه المصنف؛ لما أغفل ذكره ابن المنذر في موضعه، وهو من المطلعين على كتب أبي ثور، والمختفين بنقل أقواله ومذاهبه، كما يظهر ذلك لمن طالع كتابه: «الأوسط» و«الإشراف»، والله أعلم.

(١) كذا في «ع» أيضاً وفي «و» «وق»: «يكور».

(٢) هكذا كتبت كلمة «الأضاحي» في «خ» بخط غليظ كسائر عنارين الكتب الأبواب، وهي في «ب» و«ز» بنفس الخط المكتوب به سائر متن الكتاب.

(٣) قال الرئمي في «العمدة»: «وادعى ابن حزم أنهم اختلفوا في الإبل: هل يكون منها الأضاحي أم لا؟ وليس كما ادعى بطلهمرو فأن هذا الخلاف بينهم إنما هو في الأفضلية، لا في الإجزاء» اهـ.

(٤) الزيادة بين القوسين كلها في «ز» و«ق» أيضاً.

(٥) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب» «واتفقوا أن من ضحى بعد أن يضحي الإمام» في «ع» =

١٥٠٨. واختلفوا في الإمام بما لا سبيل إلى ضم^(١) إجماع فيه.

١٥٠٩. واختلفوا فيمن ضحى بعد طلوع الفجر من يوم النحر، وفيمن ضحى باقي أيام^(٢) شرب القلائد يوم النحر، [و] «في لياليها».

١٥١٠. واتفقوا أن ما بعد اليوم الرابع من يوم النحر: ليس وقتاً للتضحية^(٣)، إلا شيئاً بلغنا عن الحسن^(٤) لا نقف على موضعه من روايتنا: أن التضحية جائزة إلى هلال المحرم^(٥).

= «واتفقوا أن من ضحى بعد ما ضحى الإمام»، وفي «ز»: «واتفقوا أن من عليه أضحى بعد أن ضحى الإمام».

(١) في «ب» و«ز»: «ضبط».

(٢) وهي في «ز» أيضاً.

(٣) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «ليس بوقت للتضحية».

(٤) لعله وهم منه رحمه الله؛ فإن المروي عن الحسن - كما حكاه هو نفسه عنه في «المحلى» (٣٧٨/٣) - أن النحر إنما يكون يوم النحر، وثلاثة أيام بعده فقط، وإنما جاء القول بأنه إلى هلال المحرم عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عوف، وعن سليمان بن يسار، فإنهما قالوا: الأضحى إلى هلال المحرم لمن استأنى بذلك. ورواه بلاغاً عن رسول الله ﷺ كما عند أبي داود في «المراسيل»، والبيهقي في «السنن الكبير» وغيرهما، وقد أشار المصنف إلى هذا كله في «المحلى»، بل واختاره! انظر: (مسألة ٩٨٢) من «المحلى».

(٥) قال الرئمي في «العمدة»: «وادعى ابن حزم الاتفاق على أن ما بعد اليوم الرابع من يوم النحر ليس وقتاً للتضحية، قال: إلا شيئاً بلغنا عن الحسن لا نقف على موضعه من روايتنا: أن التضحية جائزة إلى هلال المحرم».

وليس ما ادعاه من الاتفاق بصحيح؛ فقد قال بجواز التضحية إلى هلال المحرم غير الحسن: أبو سلمة بن عبد الرحمن، والنخعي أيضاً، وبهذا انتفى دعوى الإجماع» اهـ.

قلت: انظر تعليقنا السابق.

١٥١١. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ ذَبَحَ أَضْحِيَّتَهُ بِيَدِهِ فَقَدْ ضَحَى.

١٥١٢. وَاخْتَلَفُوا إِنْ ذَبَحَهَا لَهُ ذِمَّتِي بِأَمْرِهِ.

١٥١٣. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ أَكَلَ^(١) أَضْحِيَّتَهُ، وَصَدَّقَ بِثُلُثِهَا، كُلُّ ذَلِكَ^(٢) قَبْلَ انْقِضَاءِ الْيَوْمِ الثَّالِثِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ: أَنَّهُ قَدْ أَحْسَنَ.

١٥١٤. وَاخْتَلَفُوا أَيُّهُمْ لَمْ يَأْكُلْ مِنْهَا، أَوْ لَمْ يَصَدَّقْ، أَوْ آخَرَ بَعْدَ الثَّلَاثِ^(٣): أَعَصَى أَمْ لَا؟

١٥١٥. وَاتَّقُوا أَنْ الثَّيْبِي مِنَ الضَّأْنِ فَصَاعِدًا، إِذَا كَانَ سَلِيمًا مِنْ كُلِّ عَيْبٍ وَنَقْصٍ مُذْ سُمِّيَ^(٤) لِلضَّحِيَّةِ^(٥)، إِلَى أَنْ يَتِمَّ^(٦) مَوْتُهُ بِالذَّبْحِ: أَنَّهُ يُجْزِئُهُ^(٧) فِي الضَّحِيَّةِ^(٨) (٩).

(١) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٢) في «ب» مكان قوله «كل ذلك»: «وأكل»، ومكانه في «ز» و«ق» - طبعة الفاروق -: «وأكمل ذلك»، وفي طبعة القلم التي اعتمناها في التحقيق «وكل ذلك»؛ ولعله اعتمد على المطبوع من «المراتب» في ما «خ» هو الصواب إن شاء الله؛ فقد تقدم ذكر الأكل في أول العبارة، فلا معنى لتكراره هنا، والحمل على التأسيس - كما يقال - أولى، والله أعلم.

(٣) في «ب» و«ق»: «ثلاث» بغير ألف ولا م.

(٤) في «ع»: «بعد أن سُمِّيَ».

(٥) في «ب» و«ع»: «للتضحية».

(٦) كذا في «ب»، وفي «خ»: «تم».

(٧) في «ب»: «أنه يجزئ».

(٨) سقطت هذه العبارة كلها من «ز».

(٩) كذا في «ع» أيضاً: «الضحية»، وفي «ب»: «الأضحية».

والضحية والأضحية: لغتان صحيحتان فصيحتان. قال ابن قتيبة في «أدب الكاتب» باب: ما جاء فيه أربع لغات من حروف مختلفة الأبيية: «قال الأصمعي: الأضحية فيها»

١٥١٦. (وَاتَّقُوا أَنْ الثَّيْبِي مِنَ الْمَاعِزِ فَصَاعِدًا، إِذَا كَانَ سَلِيمًا - كَمَا ذَكَرْنَا فِي الضَّأْنِ -: أَنَّهُ يُجْزِئُهُ فِي الضَّحِيَّةِ^(١)).

١٥١٧. وَاتَّقُوا أَنْ الْعَوْرَاءَ الْبَيِّنَ عَوْرُهَا، وَالْعَمِيَاءَ الْبَيِّنَةَ الْعَمَى، وَالْعَرْجَاءَ الْبَيِّنَةَ الْعَرْجَ الَّتِي لَا تَذُرُّكَ الْمَسْرَحَ^(٢)، وَالْمَرِيضَةَ الْبَيِّنَةَ الْمَرَضِ، وَالْعَجْفَاءَ الَّتِي لَا مُخَّ لَهَا^(٣): أَنَهَا (لَا) تُخْزِي فِي الْأَضْحَايِ.

١٥١٨. (وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ ضَحَى عَنْ نَفْسِهِ، وَعَنْ زَوْجَتِهِ بِأَمْرٍ هَا: فَقَدْ أَحْسَنَ^(٥)).

= أربع لغات: أضحية وإضحية وإضحية، وجمعها: أضاحي، وضحية وجمعها: ضحايا، وأضحاة وجمعها: أضحي؛ كما يقال: أظطأ وأظطى، قال: يوبه سمي يوم الأضحى، وجاء في الحديث: «إن على كل امرئ في كل عام أضحية وعتيرة» اهـ.

قلت: وقد عدَّ بعض من ألف في لحن العوام كلمة ضحية لحناً، وليس بذلك؛ لما نقله ابن قتيبة عن الأصمعي أنه ما ولما جاء في «تهذيب اللغة» للأزهري أيضاً: «ثعلب عن ابن الأعرابي: الضحية: الشاة التي تذبح ضحوة، مثل: غديّة وعشيّة» اهـ.

وقد أكثر من استعمالها كذلك «الضحية»: الشافعي رحمه الله في عدة مواضع من «الأم» بمعنى الأسم، وبمعنى المصدر من الفعليل؛ لعله لم يستخدم لفظة الأضحية أصلاً. وكذلك استعمالها مالك في «الموطأ»، والبخاري في «الصحيح» ووردت هكنا في عدة آثار عن الصحابة رضي الله عنهم، بل وردت في بعض المرفوع إلى النبي ﷺ!

(١) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «السرح».

والمسرح بفتح الميم: هو المزعى الذي تسرخ فيه اللواب للزعي. انظر «تهذيب اللغة» مادة (سرح).

(٣) كذا في «خ» و«ب»: «التي لا مخ لها» وفي «ز»: «التي لا شحم فيها».

(٤) وهي في «ع» أيضاً.

(٥) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

١٥١٩. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ ذَبَحَ عَنْ نَفْسِهِ (شاةً) لَمْ يُشْرِكْ فِيهَا أَحَدًا: أَنَّهُ

قَدْ صَحَّحَ.

١٥٢٠. وَاخْتَلَفُوا فِي الْإِشْرَاكِ (٢).

١٥٢١. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ لَمْ (٣) يَأْخُذْ شَعْرَهُ وَظْفَرِ مِثْنًا، مُذْ يَهْلُ هَلَالُ ذِي الْحِجَّةِ إِلَى أَنْ يَصْجِي: فَإِنَّهُ لَمْ يَأْتِ مَمْنُوعًا مَنَّهُ.

١٥٢٢. وَاخْتَلَفُوا فِيمَنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ وَظْفَرِهِ شَيْئًا: أَعْصَى أَمْ لَا؟

١٥٢٣. وَاتَّقُوا أَنَّهُ مَنْ لَمْ يَبِعْ (مِنْهَا) شَيْئًا، وَلَا عَاوَضَ (٦) فَقَدْ أَحْسَنَ.

١٥٢٤. وَاخْتَلَفُوا (فِيهِ) (٧) إِنْ فَعَلَ.

١٥٢٥. وَاتَّقُوا (أَنْ الضَّحِيَّةَ) (٨) بِخَنَزِيرٍ، وَبِمَا لَا يَحِلُّ أَكْلُهُ: لَا يَجُوزُ.

١٥٢٦. وَاخْتَلَفُوا فِي التَّضْحِيَّةِ (٩) بِكُلِّ مَا يَجُوزُ (١١) أَكْلُهُ مِنْ طَائِرٍ، أَوْ غَيْرِهِ.

(١) وَهِيَ فِي «و» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

(٢) فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: الْإِشْرَاكُ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

(٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع»، وَفِي «خ» وَاتَّقُوا إِنْ لَمْ.

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «خ»: «هَلْ»، وَفِي «ع»: «أَهْلٌ».

(٥) وَهِيَ «زُو» قَ: أَيْضًا.

(٦) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَزَادَ بَعْضُهُمَا «ب»: «بِهِ».

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «زُو» قَ: أَيْضًا.

(٨) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ق»: «أَنْ الضَّحِيَّةَ».

(٩) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ق» وَ«ع»: «وَمَا».

(١٠) كَذَا فِي «ب» أَيْضًا، وَفِي «ز» وَ«ق»: «الضَّحِيَّةَ».

(١١) فِي «ب» وَ«ز»: «بِمَا يَحِلُّ»، وَفِي «ق»: «بِمَا لَا يَحِلُّ»، وَهُوَ خَطَأٌ.

١٥٢٧. وَاتَّقُوا أَنْ إِحْسَانَ الذَّبِيحِ وَاجِبٌ فِيمَا يُذَبِّحُ (٥).

(١) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «اتَّقُوا أَنْ إِحْسَانَ الذَّبَايحِ وَاجِبٌ فِيمَا يُذَبِّحُ».

(٢) قَالَ الزَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «هَكَذَا عِبَارَةُ ابْنِ حَزْمٍ، وَلَوْ قَالَ: وَعَلَى أَنْ إِحْسَانَ الذَّبِيحِ

مَشْرُوعٌ، وَلَا يَصِفُهُ بِالْوَجُوبِ لَكَانَ أَحْسَنَ؛ إِذَا لَا اتِّفَاقَ عَلَى الْوَجُوبِ». اهـ.

قُلْتُ: الْجَزْمُ بَعْدَ وَجُودِ اتِّفَاقٍ عَلَى وَجُوبِ إِحْسَانِ الذَّبِيحِ هَكَذَا بِإِطْلَاقٍ فِيهِ نَوْعٌ مَجَازَفَةٌ، نَعَمْ، الْخِلَافُ ثَابِتٌ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ: هَلْ هِيَ مِنْ قَبِيلِ الْإِسَاءَةِ الَّتِي هِيَ ضِدُّ الْإِحْسَانِ أَمْ لَا؟

فَالْبَعْضُ يَرَى أَنَّ الْإِحْسَانَ هُوَ أَنْ يُجَدَّ الذَّبَايحُ شَفَرَتَهُ وَيُرِيحَ ذَبِيحَتَهُ فَقَطْ.

وَالْبَعْضُ يَزِيدُ عَلَى هَذَا شَيْئًا أُخَرَى يَرَاهَا مِنَ الْإِحْسَانِ.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ فِي «الْإِشْرَافِ» (٣/ ٤٢٧): «رَوَيْنَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يُجَدَّ السَّكِينُ وَالشَّاةُ تَنْظُرُ.

وَرَوَيْنَا عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: لَا يُجَزَّنُ أَحَدُكُمْ الْعَجَمَاءَ الَّتِي يَذْبَحُهَا، فَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَسْرِعُوا الْمَرْءَ عَلَى أَوْدَاجِهَا، وَلَا تَتَجَهَّزُوا هَا إِلَى مَذْبَحِهَا.

قَالَ: وَرَوَيْنَا عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَسُوقُ شَاتَيْنِ بِأَعْنَاقِهِمَا، فَقَالَ: لَا أَمَّ لَكَ! أَلَا تَسُوقُهُمَا إِلَى الْمَوْتِ سَوْقًا رَفِيقًا؟

وَكَرِهَ رِبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنْ يَذْبَحَ الشَّاةَ وَالْأُخْرَى تَنْظُرُ.

وَرَخَّصَ مَالِكٌ فِيهِ. اهـ.

فَبَابُ الْإِحْسَانِ وَاسِعٌ، وَخِلَافُ النَّاسِ فِيمَا يَكُونُ مِنْهُ وَمَا لَا يَكُونُ كَثِيرٌ مَعْرُوفٌ، لَكِنْ لَا يَعْنِي هَذَا: أَنَّ ثَمَّةَ خِلَافٍ فِي وَجُوبِ أَصْلِهِ، وَلَمْ أَرَأِ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ نَصَّ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ؛ بِمَعْنَى: عَدَمِ الْإِجَابِ، وَإِنَّمَا يَقُولُونَ: إِنَّ مِنَ الشُّنَّةِ كَذَا، وَإِنَّهُ يُكْرَهُ كَذَا، وَنَحْوُ ذَلِكَ، كَمَا قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «الْمَجْمُوعِ» (٩٢/ ٩): «الشُّنَّةُ تَحْدِيدُ السَّكِينِ... وَاسْتِحْبَابُ إِمْرَارِهَا بِقُوَّةٍ وَتَحَاوُلٍ ذَهَابًا وَعَوْدًا، لِيَكُونَ أَوْجَى وَأَسْهَلُ، فَلَوْ ذَبَحَ بِسَكِينٍ كَالَّةَ كُرْهِ، وَحَلَّتْ الذَّبِيحَةُ». اهـ.

قُلْتُ: وَلَا يَخْفَى انْفِكَالُ الْمَجْهُورِ فِي مِثْلِ هَذَا، وَأَنَّهُ لَا تَلَازُمَ بَيْنَ كَوْنِهَا مَبَاحَةً الْأَكْلِ، وَبَيْنَ حُلِّ إِسَاءَةِ ذَبْحِهَا، أَوْ كِرَاهَتِهِ.

١٥٢٨. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُشْرَكَ^(١) فِي الْهَدْيِ الْوَاجِبِ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةٍ.

١٥٢٩. وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ اشْتِرَاكِ أَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ، أَوِ الْمَنْعِ مِنْهُ.

١٥٣٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ أَهْدَى مِنَ الْأَنْعَامِ هَدْيًا لَمْ يُشْرَكَ فِيهِ أَحَدًا: فَقَدْ أَهْدَى^(٢).

١٥٣١. وَاتَّفَقُوا أَنَّ الْهَدْيَ إِلَى مَكَّةَ حَسَنٌ.

١٥٣٢. وَاخْتَلَفُوا فِي تَقْلِيدِ الْهَدْيِ^(٣)، وَإِشْعَارِهِ وَهَدْيِ مَا عَدَا الْأَنْعَامَ مِمَّا يَحِلُّ^(٤) أَكْلُهُ.

١٥٣٣. مَلَبِيلٌ إِلَى ضَمِّ إِجْمَاعٍ فِي الْعَقِيقَةِ فَإِنَّ قَوْمًا أَوْجَبُوهَا^(٥)، وَ قَوْمًا قَالُوا: هِيَ نَسْخَةٌ، وَقَالَ آخَرُونَ: هِيَ تَطْرُعُ.

وَاخْتَلَفُوا^(٦) فِي كُلِّ ذَلِكَ بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى ضَمِّ إِجْمَاعٍ فِيهِ^(٧).

(١) كَذَا فِي «ز» وَ «ع» أَيْضًا فِي «ب»: «يُشْرَكَ».

(٢) هَذَا هُوَ مَوْضِعُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي «ب» وَ «و»، وَجَاءَتْ فِي «خ» وَ «ع» بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَ اتَّفَقُوا أَنَّ الْهَدْيَ إِلَى مَكَّةَ حَسَنٌ»، وَ مَوْضِعُهَا هُنَا أَلِيقَ بِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٣) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَ فِي «ب»: «فِي تَقْلِيدِهِ».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ «ز» أَيْضًا، وَ فِي «ب» مِمَّا لَا يَحِلُّ، وَ هُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ.

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ «و»، وَ فِي «خ»: «أَحْبَوْهَا»!

(٦) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَ فِي «ب»: «فَاخْتَلَفُوا».

(٧) هَكَذَا سِيَاقُ الْعِبَارَةِ فِي «ز» أَيْضًا، وَ فِي «ب»: «وَ اخْتَلَفُوا فِي تَقْلِيدِهِ» - يَعْنِي: الْهَدْيَ - وَإِشْعَارَهُ، وَ هَدْيِ مَا عَدَا الْأَنْعَامَ مِمَّا يَحِلُّ أَكْلُهُ، وَ لَا سَبِيلَ إِلَى ضَمِّ إِجْمَاعٍ فِيهِ وَ فِي الْعَقِيقَةِ؛ فَإِنَّ قَوْمًا أَوْجَبُوهَا... إلخ.

١٥٣٤. وَ اتَّفَقُوا أَنَّ السَّمِيَّةَ لِلرَّحْلِ سَاءٌ فَرَضُ^(١).

١٥٣٥. وَ اتَّفَقُوا أَنَّ الْمَوْلُودَ إِذَا مَضَتْ لَهُ سَبْعُ لَيَالٍ فَقَدْ اسْتَحَقَّ التَّسْمِيَةَ. فَقَوْمٌ قَالُوا: حِينَئِذٍ، وَقَوْمٌ قَالُوا: يَوْمَ وَلَا ذَاتَهُ.

١٥٣٦. وَ اتَّفَقُوا عَلَى اسْتِحْسَانِ الْأَسْمَاءِ الْمُضَافَةِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى: كَ (عَبْدُ اللَّهِ) وَ (عَبْدُ الرَّحْمَنِ)، وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

١٥٣٧. وَ اتَّفَقُوا عَلَى تَحْرِيمِ كُلِّ اسْمٍ مُعَبَّدٍ^(٢) لِغَيْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ كَعَبْدِ الْعَزَى، وَ عَبْدِ هُبَلٍ^(٣)، وَ عَبْدِ عَمْرٍو، وَ عَبْدِ الْكَعْبَةِ، وَ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، حَاشَا عَبْدَ الْمُطَلِّبِ.

(١) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ بَلْ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِهِ أَنَّ ذَلِكَ سُنَّةٌ لَا فَرَضَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

قُلْتُ: لَمْ أَجِدْ فِي كِتَابِ الشَّافِعِيِّ وَلَا غَيْرِهِمُ الْقَوْلَ بِأَنَّ تَسْمِيَةَ الْمَوْلُودِ مُسْتَحَبَّةٌ، وَلَيْسَتْ فَرَضًا، وَلَيْسَتْ الْمَسْأَلَةُ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَطْرُوقَةِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَصْلًا، وَإِنَّمَا لَهُمْ كَلَامٌ كَثِيرٌ فِي وَقْتِ التَّسْمِيَةِ، وَهَلْ تُسْتَحَبُّ فِي الْيَوْمِ السَّابِعِ، أَوْ يَوْمَ الْوِلَادَةِ؟ وَ نَحْوُ ذَلِكَ، كَمَا سَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَالرَّيْمِيُّ مِنْ كِبَارِ الشَّافِعِيَّةِ وَأَثْمَتُهُمْ فِي زَمَانِهِ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَحْكِيهِ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ يَكُونُ قَدْ فَهِمَ أَنَّ التَّسْمِيَةَ الْمَقْصُودَةَ هُنَا: هِيَ التَّسْمِيَةُ عَلَى الذَّبِيحَةِ، لَا تَسْمِيَةَ الْمَوْلُودِ؛ فَإِنَّ مَذْهَبَ الشَّافِعِيَّةِ أَنَّ التَّسْمِيَةَ عَلَى الذَّبِيحَةِ سُنَّةٌ.

(٢) وَهِيَ فِي «ز» وَ «ق» وَ «ع» أَيْضًا.

(٣) كَذَا فِي «ز» وَ «ب» وَ «و»، وَ فِي «خ» وَ «ع»: «مُسْنَدٌ». وَ التَّعْبِيدُ أَخْصَرُ مِنَ الْإِسْنَادِ، وَلَيْسَ يَحْرُمُ مَجْرَدُ الْإِسْنَادِ لِغَيْرِ اللَّهِ، فَقَوْلُكَ: خَادِمُ الْكَعْبَةِ، لَيْسَ قَوْلُكَ: عَبْدُ الْكَعْبَةِ.

ثُمَّ رَأَيْتُهَا كَذَلِكَ «مُعَبَّدٌ» فِي نَقْلِ الْبُهَوِيِّ لِلْعِبَارَةِ مِنْ «الْمَرَاتِبِ» فِي «كَشَافِ الْقِنَاعِ» (٢٧/٣).

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ «ز» وَ «ق» وَ «ع»، وَ فِي «خ»: «وَعَبْدُ هُنْدًا».

١٥٣٨. وَاتَّقُوا عَلَى إِبَاحَةِ كُلِّ اسْمٍ بَعْدَ مَا ذَكَرْنَا، مَا لَمْ يَكُنْ اسْمَ نَبِيٍّ،
 (٣٧) أَوْ اسْمَ مَلِكٍ^(١)، أَوْ مُرَّةٍ^(٢)، أَوْ حَرْبٍ، أَوْ زَحْمٍ^(٣)، أَوْ الْحَكَمِ الْمَلِكِ^(٤)، /
 أَوْ خَالِدٍ^(٥)، أَوْ حَزْنٍ، أَوْ الْأَجْدَعِ، أَوْ الْكُونِفِرِ، أَوْ شِهَابٍ^(٦)، أَوْ أَصْرَمَ^(٧)، أَوْ
 الْعَاصِي، أَوْ عَزِيزٍ^(٨)،

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَفِي «خ»: «مَا لَمْ يَكُنْ اسْمَ لِنَبِيٍّ، وَاسْمَ لِمَلِكٍ! وَالصَّوَابُ عِنْدَ
 إِثْبَاتِ اللَّامِ مَعَ «نَبِيٍّ» وَ«مَلِكٍ» أَنْ يَقَالَ: «اسْمًا» لَا «اسْم»، وَهَكَذَا جَاءَتْ فِي «ع»: «مَا لَمْ
 يَكُنْ اسْمًا لِنَبِيٍّ، أَوْ اسْمَ مَلِكٍ».

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، وَفِي «خ» كَلِمَةُ أُخِي، لَعَلَّهَا: «أَبُو مُرَّةٍ»، وَلِهَوِجِهِ صَحِيحٌ
 أَيْضًا، فَكَلَاهُمَا مِمَّا قِيلَ بِتَحْوِيلِهَا «مُرَّةً» فَلَقَّبَحَ مَعْنَاهُ كَحَرْبٍ، وَحَزْنٍ وَنَحْوَهُمَا، أَوْ
 لِكَوْنِهِ مِنْ أَسْمَاءِ الشَّيَاطِينِ؛ كَمَا جَاءَ فِي بَعْضِ الْمَرْفُوعِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَا يَصِحُّ.
 وَأَمَّا أَبُو مُرَّةٍ فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ مِنْ كُتُبِ الشَّيْطَانِ. لَكِنْ أَثَرُنَا إِثْبَاتُ مَا أُثْبِتَ، أَوَّلًا: لَوْضُوحِهِ فِي
 «ب» وَ«ز» بِخِلَافِ مَا فِي «خ»، وَثَانِيًا: لِأَنَّ الْكَلَامَ هُنَا عَنِ التَّسْمِي لَا التَّكْنِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.
 (٣) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» بِمَعْجَمَةٍ، وَفِي «خ» وَ«ع»: «رَحِمَ» بِمَهْمَلَةٍ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ، إِنْ
 شَاءَ اللَّهُ، وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ اسْمًا لِبَشِيرِ بْنِ الْخَصَاصِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَغَيَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 إِلَى بَشِيرٍ.

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «مَلِكٍ».

(٥) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» «خَلَدَ» وَفِي نَصِّ عَلِيِّ بْنِ يَحْيَى خَالِدَ بَعْضِ أَهْلِ
 الْعِلْمِ، وَقَدْ رُوِيَ فِيهِ هُوَ وَاسْمُ مَالِكٍ حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ: «أَبْغَضُ الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ: خَالِدٌ
 وَمَالِكٌ».

(٦) عِنْدَ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ: مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَيَّرَهُ إِلَى هِشَامٍ.

(٧) كَذَا فِي «ب» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «أَحْرَمَ» وَهُوَ خَطَأٌ، وَأَصْرَمَ مِمَّا غَيَّرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى
 زُرْعَةٍ؛ كَمَا عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٨) كَذَا فِي «بِوَالْمِنْقُوطَةِ» فِي «خ» وَ«ز» وَفِي «ز»: «عَوَزًا»! وَ«عَزِيزًا» رُوِيَ
 أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَيَّرَهُ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَمَا عِنْدَ الْبَزَارِيِّ فِي «مُسْنَدِهِ» وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي
 «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (٤٩/٨-٥٠): «رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ، وَرَجَّاهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ».

أَوْ عَتَلَةٍ^(١)، أَوْ شَيْطَانٍ، (أَوْ حِمَارٍ)^(٢)، أَوْ غَرَابٍ، [أَوْ حُبَابٍ]^(٣)، أَوْ الْمُضْطَّجِعِ^(٤)،
 أَوْ نَجِيحٍ^(٥)، أَوْ أَفْلَحَ، وَأَوْ نَافِعٍ، أَوْ يَسَارٍ^(٦)، أَوْ بَرَكَتُهُ أَوْ عَاصِيَّةٍ، أَوْ بَرَّةٍ: فَإِنَّهُمْ
 اخْتَلَفُوا فِيهَا^(٧).

١٥٣٩. وَاتَّقُوا عَلَى إِبَاحَةِ التَّكْنِي لِمَنْ لَهُ وَلَدٌ^(٨) بِالْأَسْمَاءِ الْمُبَاحَةِ، حَاشَا
 أَبَا الْقَاسِمِ، فَإِنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِيهِ: فَمِنْ مَانِعٍ، وَمِنْ كَارِهِ، وَمِنْ مُبِيحٍ.
 ١٥٤٠. وَاخْتَلَفُوا فِي تَكْنِيَةِ مَنْ لَا وَلَدَ لَهُ^(٩).

(١) كَذَا فِي «ز»، وَفِي «خ»: «غَتَلَةٍ» هَكَذَا بِهَذَا الشَّكْلِ، وَفِي «ب»: «عَبْدُهُ»، وَفِي «ع» كَلِمَةُ
 لَعَلَّهَا: «عَتَلٌ» أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ. وَكُلُّ ذَلِكَ تَصْغِيرٌ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ فَفِي
 «مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ» لِأَبِي نُعَيْمٍ، وَ«الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» لِلطَّبْرَانِيِّ وَبِشَيْخِي بَنِ عَتَبَةَ بْنِ
 عَبْدِ السَّلَامِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: دَعَا لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا غُلَامٌ حَدَّثْتُ، وَقَالَ: «مَا اسْمُكَ؟»
 قُلْتُ: عَتَلَةُ بْنُ عَبْدِ، قَالَ: «بَلْ أَنْتَ عَتَبَةُ بْنُ عَبْدِ». وَقَدْ ضَعَّفَهُ الْإِسْنَادُ لِإِيْخَامِهِ اللَّهِ فِي
 «السَّلْسَلَةِ الضَّعِيفَةِ» (رَقْمُ ٥٥١١).

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٣) وَهِيَ فِي «ع» أَيْضًا وَمَكَانُهَا فِي «ز»: «حِبَارٌ»!

(٤) جَاءَ فِي «تَحْقِيقِ الْمُودُودِ» لِابْنِ الْقَيْمِ (ص ١٣٠): «قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَغَيَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اسْمَ
 الْعَاصِ، وَعَزِيزَ، وَعَتَلَةَ، وَشَيْطَانَ، وَالْحَكَمَ، وَغَرَابَ، وَشِهَابَ، وَحُبَابَ: فَسَمَاهُ هَاشِمًا،
 وَسَمَى حَرَبًا: سَلَمًا، وَسَمَى الْمُضْطَّجِعَ: الْمُنْبِيعَ».

(٥) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز» نَجَاحٌ.

(٦) عِنْدَ «مُسْلِمٍ» وَ«أَحْمَدَ» وَغَيْرِهِمَا: «لَا شَيْءَ يَنْتَنِي غُلَامُكَ رَبَّاحًا، وَلَا نَجِيحًا، وَلَا يَسَارًا، وَلَا
 أَفْلَحًا».

(٧) يَعْنِي: فِي التَّسْمِيَةِ بِكُلِّ مَا ذَكَرَهُ.

(٨) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع» أَيْضًا أَوْ فَوْقَ: «لِمَنْ وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ».

(٩) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

١٥٤١. وَاتَّقُوا عَلَى اسْتِحْسَانِ الطَّيِّبِ لِغَيْرِ الْمُحَرِّمِ، (وَالْمُعْتَدَّةُ) ^(١)، وَلِغَيْرِ الْمَرْأَةِ الْخَارِجَةِ إِلَى الْمَسْجِدِ، أَوْ إِلَى حَوَائِجِهَا.

١٥٤٢. وَاخْتَلَفُوا فِي الزَّعْفَرَانِ لِلرِّجَالِ.

١٥٤٣. (وَرُؤُونَا) ^(٢) فِي الْمِسْكِ خِلَافاً مِنْ ^(٣) عَطَاءٍ ^(٤).

١٥٤٤. وَأَجْمَعُوا ^(٥) أَنْ اكْتِسَابَ الْمَرْءِ مِنَ الْوَجْهِ الْمُبَاحَةِ: مُبَاحٌ.

١٥٤٥. وَاتَّقُوا أَلَا الْمَسْأَلَةَ حَرَامٌ عَلَى كُلِّ قَوِيٍّ عَلَى الْكَسْبِ، أَوْ غَنِيٍّ، إِلَّا مَنْ تَحَمَّلَ حِمَالَةً ^(٦)، أَوْ سَأَلَ سُلْطَاناً أَوْ مَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ ^(٧).

(١) سقطت من «و» و«و» أ يضلفي في «ع».

(٢) سقطت من «ز» أيضاً.

(٣) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ»: «على».

(٤) قال ابن المنذر في «الأوسط» (٤٣٤/٢): «رؤونا عن عمر بن عبد العزيز، ومجاهد، والحسن البصري، وعطاء بن أبي رباح: أنهم كرهوا المسك، ولا نعلم تصح كراهية ذلك إلا عن عطاء. ورؤينا عن مجاهد أنه كان يحب المسك، ويُعجبه ويكرهه للميت، ويروى عن الضحاك أنه قال: المسك ميتة ودم». اهـ.

(٥) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق»: «واتفقوا».

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «تحمل له حمالة»، والمثبت أصح إن شاء الله.

(٧) عند «مسلم» وغيره حديث قبيصة بن مُخارق: «لهلألهي الله عنه، قال: تحمّلت حمالة، فأتيت رسول الله ﷺ أسأله فيها، فقال: «أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها». قال: ثم قال: «يا قبيصة، إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة: رجل تحمّل حمالة، فحلّت له المسألة حتى يُصيبها ثم يُمسك، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله، فحلّت له المسألة حتى يُصيب قواماً من عيش - أو قال: سيداً من عيش - ورجل أصابته فاقة حتى يقوم ثلاثة من ذوي الجحاش من قومه لقد أصابت فلاناً فاقة، فحلّت له المسألة حتى يُصيب قواماً من =

١٥٤٦. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ كَسَبَ الْقَوِيُّ مِنَ الْوَجْهِ الْمُبَاحَةِ لَهُ وَلِإِعْيَالِهِ: فَرْضٌ، إِذَا قَدَّرَ عَلَى ذَلِكَ.

١٥٤٧. وَاتَّقُوا أَنْ الْمَسْأَلَةَ لِمَنْ هُوَ فَقِيرٌ لَا يَقْدِرُ ^(١) عَلَى الْكَسْبِ بِمِقْدَارِ ^(٢) مَا يُقِيمُ قُوَّتَهُ: مُبَاحَةٌ.

١٥٤٨. وَاخْتَلَفُوا فِي مِقْدَارِ الْغِنَى؛ إِلَّا أَنَّهُمْ اتَّفَقُوا أَنَّ مَا كَانَ أَقَلَّ مِنْ مِقْدَارِ قُوَّتِ الْيَوْمِ فَلَيْسَ غِنًى.

والذي يُذْهِبُ ^(٣) إله: «أَنْ قُوَّتِ الْيَوْمِ فَمَا ^(٤) زَادَ كِفَافُ وَأَنْ قُوَّتِ الْعَامِ ^(٥) فَمَا زَادَ غِنًى وَيَسَارٌ، وَأَنَّ الْمَسْأَلَةَ لِمَنْ عِنْدَهُ قُوَّتٌ يَوْمَ حَرَامٍ عَلَيْهِ، وَأَنَّهَا لِمَنْ لَيْسَ ذَلِكَ عِنْدَهُ مُبَاحَةٌ، إِذَا لَمْ يَكُنْ مُكْتَسِباً، وَأَنَّهَا فَرْضٌ عَلَيْهِ إِذَا خَشِيَ فِي تَرْكِهَا الْمَوْتَ هُزْلاً ^(٦)»، وَأَنَّ أَخْذَ الصَّدَقَةِ الْوَاجِبَةِ مِنَ الْكَفَّارَاتِ، أَوِ الزَّكَاةِ

= عِيش - أَوْ قَالَ: سِدَاداً مِنْ عِيش - فَمَا سِوَاهُنَّ مِنَ الْمَسْأَلَةِ يَأْتِيهِ سَخَةٌ أَيْ كُلُّهَا صَاحِبُهَا سَخْتاً. وَعَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ مَسْأَلَةً وَلَهُ عَنْهَا غِنًى، كَانَتْ مَسْأَلَتُهُ فِي وَجْهِهِ، إِلَّا رَجُلًا سَأَلَ ذَا سُلْطَانٍ، أَوْ مَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ».

(١) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» و«ق»: «ولا يقدر» بزيادة واو.

(٢) كذا في «ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «مقدار» بغير باء قبلها، والكلمة كلها ساقطة من «ز».

(٣) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ط»: «نذهب».

(٤) زاد بعدها في «ب» و«ز»: «من ذلك».

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وفي «خ»: «مما».

(٦) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «وعلى أن قوت العام»، وفي «ع»: «وأن: جود قوت العام».

(٧) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، ويمكن أن تُقرأ هكذا في «ع» أيضاً، أو في «ط»: «هز الأ» بالفاء، وكلاهما صحيح؛ قال الشاعر:

أرني جواداً مات هُزْلاً لعلني أرى ما ترين أو بخيلاً مُخْلِداً

(المفروضة) ^(١): مباح لمن ليس عنده قوت عامه (له) ^(٢) ولعياله؛ من نفقة، وكسوة، وسكنى ^(٣)؛ لأنه مسكين، وإن (لم) ^(٤) يكن فقيراً، وكان عنده كفاف، وأن أخذها حرام على من عنده قوت عامه (له) ^(٥) ولعياله مما ذكرنا؛ لأنه غني. (و) ^(٦) هذا الذي نعتقد ^(٧)، والدلائل على صحة قولنا في ذلك كثيرة، ليس ^(٨) هذا موضعها.

١٥٤٩. واتفقوا أن بناء ما يستتبر به المرء هو وعياله، وماله من العيون، والبرد، والحر، والمطر: فرض، أو اكتساب منزّل، أو مسكن ينير ما ذكرنا.

١٥٥٠. واتفقوا أن الاتساع في المكاسيب والمباني من حل، إذا أدى جميع حقوق الله تعالى (قبله) ^(١): مباح.

١٥٥١. ثم اختلفوا: فمن كارهه، و[من] ^(١) غير كارهه.

(١) في «ز»: «المفترضة».

(٢) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

(٣) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «مسكن».

(٤) وهي في «ز» أيضاً.

(٥) سقطت من «ز» أيضاً.

(٦) سقطت من «ز» أيضاً.

(٧) هكذا بنو في ألبها، وهي كذلك في «ط»، وفي «ب»: «يُعتقد» بياء، وفي «ز»: «نعتقد».

(٨) في «ب» و«ز»: «وليس بزيادة أو قبلها».

(٩) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «ستر».

(١٠) وهي في «ق» و«ع»، وتصحفت في «ز» إلى «فله».

(١١) وهي في «ز» أيضاً.

١٥٥٢. واتفقوا أن حصار حصون المشركين، وقطع المير ^(١) عنها - وإن كان فيها ^(٢) أطفالهم ونساؤهم -: واجب، ما لم يكن هناك أشرى مسلمون.

١٥٥٣. واتفقوا على إباحة جلوس المرء كيف أحب، ما لم يضع رجلاً ^(٣) على رجل، أو يتلق ^(٤) كذلك.

١٥٥٤. واتفقوا على إباحة الأكل والشرب في غير حال القيام.

١٥٥٥. واختلفوا في جواز الاستلقاء والقعود ^(٦) كما قد منا، وفي الأكل والشرب قائمًا: فمن مباح، ومن مبيح.

١٥٥٦. واتفقوا على إباحة قراءة ^(٧) القرآن كله في ثلاثة أيام.

(١) المير: الطعام والمؤونة، وهي هكذا في «ب» و«ز» أيضاً، وصحفت في «ع» إلى: «النهر»!

(٢) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «فيه».

(٣) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «بجلاً».

(٤) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، لكن بإشباع الكسرة: «يتلق»، وفي «خ»: «واستلقى».

(٥) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق»: «واختلفوا في جوازه مع الاستلقاء والقعود» - يعني:

الأكل والشرب - وهو خطأ ظاهر يناقض ما نقله قبل ذلك من الاتفاق على جواز الأكل والشرب في غير حال القيام.

(٦) قال ابن مفلح بعد نقله لهذه العبارة في «الآداب الشرعية»: «فسوى ابن حزم في حكايته بين القعود والاستلقاء، وفيه نظر لما سبق» اهـ.

قلت: ولعله يقصد بقوله: «بما سبق»: ما قدمه من أن الأخبار والأثر المروية في النهي عن ذلك إنما هي في الاستلقاء دون القعود، وإلا فليس في سياق المصنف رحمه الله للعبارة ما يفيد تسويته بين الأمرين، أو أن كلا الفعلين على رتبة واحد حتى يشتبه الخلاف فيهما، وغاية ما في كلامه: إثبات وجود الخلاف في القعود؛ كما هو في الاستلقاء فقط.

(٧) زيادة من «ع» و«ط»، وليست في نسخ الكتاب الثلاث!

١٥٥٧. واختلفوا في أقل.

١٥٥٨. واتفقوا على أن حفظ شيء^(١) من القرآن واجب، وإن^(٢) لم يتفقوا على ماهية ذلك الشيء، ولا كميته بما يمكن ضبط إجماع فيه؛ إلا أنهم اتفقوا على أنه إن^(٣) حفظ أم القرآن^(٤)، و^(٥) ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(٦) قبلها^(٧)، وسورة أخرى معها؛ فقد أدى فرض الحفظ، وأنه لا يلزمه حفظ أكثر من ذلك.

١٥٥٩. واتفقوا على استحسان حفظ جميعه.

١٥٦٠. وأن ضبط جميعه على جميع الأمة واجب على الكفاية، لا متعيناً.

١٥٦١. واتفقوا على أن من عطس من المسلمين، فحمد الله - عز وجل - فقد أحسن.

١٥٦٢. واتفقوا على أن من سمعه فقال (له)^(٨): يرحمك الله: فقد أحسن.

١٥٦٣. ثم اختلفوا في كيفية الرد.

(١) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ» و«ع»: «الشيء».

(٢) سقطت من «ز» أيضاً.

(٣) كذا في «و» أيضاً، في «ب» و«ع»: «على أن من».

(٤) كذا في «ب» و«و» أيضاً، وفي «ع»: «الفاصلة».

(٥) هنا في «خ» شيء كان قد كتبه الناسخ، ثم ضرب عليه، وأثبت مكانه واواً، وفي «ع»: «مع»، وفي «ز» ونقل ابن مفلح السابق في «الآداب الشرعية»: «ب».

(٦) كذا في «ب» ونقل ابن مفلح أيضاً: «بسم الله الرحمن الرحيم»، وفي «ع»: «البسملة».

(٧) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «كلها».

(٨) سقطت من «و» و«ع» أيضاً.

١٥٦٤. واتفقوا أن على المار من المسلمين على الجالس، أو الجلوس منهم، أن^(١) يقول: السلام عليكم، (أو السلام عليك)^(٢).

١٥٦٥. واختلفوا على إيجاب الرد بمثل^(٣) ذلك.

١٥٦٦. ثم^(٤) اختلفوا؛ يلح فيما ذكرنا من [رد]^(٥) السلام، والدعاء في^(٦) العطاس^(٧) وإحدى^(٨) الجماعة، أم لا يجزئ؟

١٥٦٧. واتفقوا على كراهية الطيرة، / والكهانة.

١٥٦٨. واختلفوا على تحريم الغيبة والتثنية في غير النصيحة الواجبة.

١٥٦٩. واتفقوا على تحريم الكذب في غير الحرب، وغير مداراة الرجل امرأته^(٩)، وإصلاح بين الناس^(١٠)، ودفع مظلمة^(١١).

(١) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «أنه».

(٢) وهي في «و» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٣) كذا في «ب» و«ق»، وفي «خ» و«ع»: «مثل» بدون باء قبلها.

(٤) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «و».

(٥) وهي في «ز» أيضاً.

(٦) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «و».

(٧) كذا في «ب» و«و»، وفي «خ»: «العطاس».

(٨) في «ب» و«ز» و«ق» من.

(٩) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «خ»: «امرأة».

(١٠) كذا في «ع» أيضاً، أو في «و» و«ق»: «اثنين».

(١١) قال ابن مفلح في «الآداب الشرعية»: «وعلى هذا قول ابن حزم في كتابه الإجماع: «اتفقوا على تحريم الكذب إلا في الحرب وغيره، ومداراة الرجل امرأته، وإصلاح بين اثنين، ودفع مظلمة مراده: بين اثنين مسلمين، أو مسلم وكافر لما سبق، وقد عرفت أن هذا الإجماع مدخول» اهـ.

١٥٧٠. واتفقوا أن العيادة للمريض ^(١) فضل ^(٢).

١٥٧١. واتفقوا أن رواية ^(٣) ما هجي ^(٤) به النبي ﷺ: لا يحل، وكذلك كتابته، وقراءته ^(٥)، وتركه إن وجد لا يمحى ^(٦) أثره.

١٥٧٢. واتفقوا على أن ير الوالدین فرض.

= قلت: وقد كان - أعني ابن مفلح - فضل القول قبلها في حكم الإصلاح بين أهل الكتاب بعضهم البعض؛ فكأنه جعل ما يحكيه المصنف هنا من الاتفاق على جواز الكذب في الإصلاح بين عموم الناس، بقطع النظر عن دينهم؛ مدخولاً منتقياً بتفريقهم بين ما إذا كان المصطلحان من المسلمين، أو من غيرهم. أو لعله يقصد: أن هذا الإجماع مدخول بما كان قدّمه أيضاً من النهي عن مطلق الكذب، ولو على الزوجة؛ حيث قال: «وفي الموطأ» عن صفوان بن سليم مرسلاً: أن رجلاً قال: يا رسول الله، أكذب لا مرئي؟ فقال: «لا خير في الكذب». فقال: فأعدها وأقول لها؟ فقال: «لا جناح عليك». اهـ. والله أعلم.

(١) في «ب» و«ق» و«ع»: «عيادة المريض»، وفي «ز»: «عيادة المريض».

(٢) كذا في «ب» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ق» و«ز» ض؛ وهو خطأ صرف كمانته عليه المحقق ق، جزاه الله خيراً.

(٣) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «قراءة».

(٤) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «يجيء»، وهو خطأ فاحش، ومن أجل هذا جعل العبارة في «ط» هكذا: «واتفقوا أن رواية ما يجيء به النبي ﷺ: لا يحل إهمالها».

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «ورأيت».

(٦) كذا في «ب» و«ع»، وبعده في «ق» أيضاً، وفي «خ»: ما صورته «وتركه» نل أن وجد بد لمحي! وهو كما ترى. وقد نقل العبارة بنصها كما أثبتناها هنا: ابن مفلح في «الأدب الشرعية» (١٩٧/١)، وكذا بنحوها القاضي عياض في «الشفاء» (٥٦٧/٢).

١٥٧٣. واتفقوا على أن نبر الجبل ^(١) فرض ^(٢).

١٥٧٤. واتفقوا أن مصافحة الرجل للرجل حلال.

١٥٧٥. واتفقوا على (أدأ) ^(٣) غض البصر عن غير الحرمة، ولزوجه، والأمة، (وتحمل شهادة) ^(٤) وعلاج ^(٥)، إلا أن لا ينكح امرأته: (واجب) ^(٦).

١٥٧٦. واتفقوا أن من ختن ابنه فقد أصاب ^(٧).

(١) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «الجذ»، وهكذا ذكرها ابن مفلح أيضاً في «الأدب»، ثم قل معقباً: «ونقل الإجماع في الجذ فيه نظر؛ ولهذا عندنا يجاهد الولد ولا يستأذن الجذ، وإن سخط». اهـ.

(٢) كذا في جميع النسخ، وغيرها محقق ق من عند نفسه إلى: «فضل»؛ معللاً ذلك بكون ابن عبد البر نص في «التمهيد» (٤٧/٢) على أنهم أجمعوا أن إكرام الجار ليس بفرض! ولو أثبتها كما هي، ثم جعل كلام ابن عبد البر في الهامش لكان أولى. على أنه لا تعارض بين ما حكاه المصنف هنا، وما نقله المحقق عن أبي عمر رحمه الله؛ فالبر أعم وأشمل من الإكرام، وفي الإكرام قدّر زائد على البر المأمور به.

(٣) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

(٤) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

(٥) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

(٦) وبسبب هذا الساقط من «ب»؛ جاءت العبارة في «ط» هكذا: «واتفقوا على وجوب غض البصر عن غير الحرمة والزوجة والأمة، إلا أن من أراد نكاح امرأة حلّ له أن ينظرها»، ولم ينبّه المحقق رحمه الله على شيء مما وجدته في الأصل، ولا على شيء مما غيره في العبارة، وهو تصرف غير شديد، حتى لو صادف ووافق المعنى المراد. وجاءت العبارة في «ق» هكذا: «واتفقوا على رد البصر عن غير الحرائم، ولزوجات والإماء».

(٧) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ق»: «فقد أصاب السنة».

١٥٧٧. واْتَفَقُوا عَلَى إِبَاحَةِ الْخِفَاضِ ^(١) لِلنِّسَاءِ.

١٥٧٨. واْتَفَقُوا أَنَّهُ لَا يَجِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَقْتُلَ نَفْسَهُ، وَلَا ^(٢) ^(٣) يَقْطَعَ عُضْوًا مِنْ أَعْضَائِهِ، وَلَا ^(٤) يُؤْلِمَ نَفْسَهُ فِي غَيْرِ التَّدَاوِي بِقَطْعِ الْعُضْوِ الْأَلِيمِ ^(٥) خَاصَّةً.

١٥٧٩. واْتَفَقُوا أَنَّ حَلَقَ جَمِيعِ اللَّحْيَةِ مِثْلَةُ لَا تَجُوزُ.

١٥٨٠. (واْتَفَقُوا عَلَى إِيْجَابِ تَوْقِيرِ الْقُرْآنِ، وَالْإِسْلَامِ، وَالنَّبِيِّ ﷺ) ^(٦)، وَكَذَلِكَ الْخَلِيفَةُ وَالْفَاضِلُ ^(٧)، وَالْعَالِمُ ^(٨) ^(٩).

١٥٨١. وَلَوْ أَنَّ لَدُنْهُمَا فِي تَكْفِيرٍ مَنْ اسْتَحَفَّ ^(١) بِالنَّبِيِّ ﷺ ^(١١).

(١) في «ب» و«ز» و«ق»: «الختان». والخفاض والختان واحد.

(٢) كذا في «ز» و«ع» و«ط» أيضاً، وفي «ب»: «إلا».

(٣) هنا في «ب» و«ق» زيادة: «أن»، وليست في «خ» ولا «ع».

(٤) هنا في «ق» زيادة: «أن»، وليست في باقي النسخ أو الأصول.

(٥) كذا في «ب» و«ز» و«ق» وفي «خ» و«ع»: «للألم».

قال في «تاج العروس»: «ألم الرجل كَفَرَحَ، يَأْلَمُ أَلَمًا، فَهُوَ أَلِيمٌ، كَكَتَبَ. اهـ».

(٦) وهي كلها في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٧) هنا في «ز» زيادة: «والعابد»، وليست في شيء من باقي النسخ أو الأصول.

(٨) كذا في «ب» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «والخليفة الإمام، والعلماء الأعلام! وهي

عبارة خطابية يُعَدُّ أَنْ يَسْتَخْدِمَهَا الْمُصَنِّفُ هُنَا.

(٩) نقل هذه العبارة كما هي هنا ابن مفلح في «الآداب الشرعية»، لكن قال هناك: «توقير أهل

القرآن» بدل: «توقير القرآن».

(١٠) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «استحق!». وانظر ما سيأتي من كلام القاضي عياض في

«الشفاء».

(١١) قال القاضي عياض رحمه الله في «الشفاء» (٢/ ٢١٥) بعد أن ذكر أقوال طائفة من أهل

العلم في الحكم بقتل من سب النبي ﷺ، أو انتقص منه، وأنه لا تقبل منه توبة إن كان =

مسلم، أو نحو ذلك، قال: «ولا نعلم خلافاً في استباحة دمه بين علماء الأمصار، وسلف الأمة، وقد ذكر غير واحد الإجماع على قتله وتكفيره، وأشار بعض الظاهرية - وهو أبو محمد علي بن أحمد الفارسي - إلى الخلاف في تكفير المستخف به، والمعروف ما قدمناه. اهـ».

قلت: نقل غير واحد من أهل العلم لإجماع على كفر سب النبي ﷺ، منهم: إسحاق ابن راهويته، وأبو سليمان الخطابي، ومحمد بن سحنون، وابن المنذر، وابن تيمية، وتقي الدين السبكي، وغيرهم. انظر: نفس الموضع المشار إليه آنفاً من «الشفاء» للقاضي عياض، و«الصارم المسلول» لابن تيمية.

ولم أجد بعد البحث والتقصي من يخالف في إكفار من فعل هذا إن كان مسلم، أو في أن فعله هذا مما يستوجب قتله؛ غير أن ابن تيمية رحمه الله نقل في «الصارم» (١/ ٥١٣) عن القاضي أبي يعلى أنه ذكر عن الفقهاء (!): أن سب النبي ﷺ إن كان مستحلاً كفر، وإن لم يكن مستحلاً فسق ولم يكفر، كسب الصحابة. ثم علق ابن تيمية على ذلك، فقال: وهذا نظير ما يحكى أن بعض الفقهاء من أهل العراق أفنى هارون أمير المؤمنين فيمن سب النبي ﷺ أن يجلده، حتى أنكر ذلك مالك، ورد هذه الفتيا، وهو نظير ما حكاه أبو محمد ابن حزم أن بعض الناس لم يكفر المستخف به. ثم ذكر تأويل القاضي عياض لتلك الفتوى - أعني: فتوى الرشيد السابقة - وحمله الحكاية على احتمال كون هؤلاء المفتين ليسوا ممن يوتق بفتواهم لهوى عندهم، أو غير ذلك، أو أن الفتوى كانت في كلمة اختلِف في كونها سباً، أو كانت فيمن تاب، ونحو ذلك. ثم قال بعد أن نقل كلاماً للقاضي أبي يعلى في المسألة يُشَبِّه ما حكاه القاضي آنفاً عن الفقهاء: وهذا موضع لا بُدَّ من تحريره، ويجب أن يُعلم أن القول بأن كفر الساب في نفس الأمر إنما هو لاستحلاله السب: زلة منكورة، وهفوة عظيمة، ويرحم الله القاضي أبا يعلى، فقد ذكر في غير موضع ما يناقض ما قاله هنا، وإنما وقع من وقع في هذه المهواة بما تلقَّوه من كلام طائفة من متأخري المتكلمين - وهم الجهمية الإناث الذين ذهبوا مذهب الجهمية الأولى - في أن الإيمان هو مجرد التصديق الذي في القلب، وإن لم يقترن به قول اللسان، ولم يقتضِ عملاً في القلب، ولا في الجوارح. اهـ. =

١٥٨٢. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ خِصْلَةً لِنَاسٍ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ وَالْعَبِيدِ وَغَيْرِهِمْ، فِي غَيْرِ الْقِصَاصِ، وَالتَّمِيلِ بِهِمْ: حَرَامٌ^(١).

١٥٨٣. وَاتَّقُوا أَنْ قَصَّ الشَّارِبِ، وَقَطَعَ الْأَظْفَارَ، وَخَلَقَ الْعَانَةَ، وَتَنَفَّاهُ إِلَّا بِطَحْسِنٍ.

١٥٨٤. وَاخْتَلَفُوا فِي خَلْقِ الشَّارِبِ، وَفِي خِصَاءِ الْحَيَوَانِ غَيْرِ بَنِي آدَمَ.

* * *

قلت: وقد رأيت لبعض المحدثين كلاماً في التفريق بين السبِّ سبّاً صريحاً، وبين مَنْ قال كلاماً محتملاً، أو ما حاصله الاستخفاف وعدم التوقير دون السبِّ الصريح. وهذا وإن كان له وجه يمكن أن يُحمل عليه كلام المصنف هنا - حيث اختار في حكاية الخلاف هنا التعبير بـ«الاستخفاف» دون السبِّ، أو الانتقاص - إلا أنني لم أجد في كلام أهل العلم قد يماز ولا حديثاً ما يُشبه ذلك، أو يشهد له، والله أعلم.

(١) نقل العبارة بلفظها ابن مفلح في لفروع (١٠/٢٦).

٥٤- السبق والرمي

١٥٨٥. اتَّقُوا عَلَى إِبَاحَةِ الْمُسَابَقَةِ بِالْخَيْلِ، وَالْإِبِلِ، وَعَلَى الْأَقْدَامِ.

١٥٨٦. وَاتَّقُوا عَلَى اسْتِحْسَانِ الرَّفِي وَتَعْلِيمِهِ^(١)، وَالْمُنَاضَلَةِ.

١٥٨٧. وَلَا أَعْلَمُ خِلَافاً فِي إِبَاحَةِ^(٢) أَنْ يَجْعَلَ السُّلْطَانُ أَوْ الرَّجُلُ شَيْئاً مِنْ مَالِهِ لِلْسَّابِقِ فِي الْمَخِيلِ خَاصَّةً.

١٥٨٨. وَلَا أَعْلَمُ خِلَافاً فِي إِبَاحَةِ إِخْرَاجِ أَحَدِ الْمُسَابِقِينَ^(٣) بِالْفَرَسَيْنِ^(٤) الْمُسَاوَيْنَيْنِ مِنْ مَالِهِ شَيْئاً [مُسَمًّى]^(٥)، فَإِنْ سَبَقَهُ لِأَخْرَجَ أَخْذَهُ، وَإِنْ سَبَقَ هُوَ أَخْرَجَ مَالَهُ، وَلَمْ يَغْرَمْ لَهُ الْآخَرُ شَيْئاً.

١٥٨٩. وَاتَّقُوا أَنْ الْمُسَابَقَةُ مِنْ غَايَةِ وَاحِدَةٍ [إِلَى غَايَةِ وَاحِدَةٍ]^(٦): جَائِزَةٌ.

١٥٩٠. وَاتَّقُوا عَلَى أَنْ الْمُنَاضَلَةُ بِنُوعٍ^(٧) وَاحِدٍ مِنَ الْقِسِيِّ^(٨)،

(١) كذا في «ق» و«ع» أيضاً وفي «ب» و«و»: «تعليمه».

(٢) كذا في «ق» أيضاً، وفي «ب»: «الإباحة» بالالف واللام، وسقطت من «ز».

(٣) كذا في «ز» و«و» و«ع» أيضاً وفي «ب»: «السابقين».

(٤) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً وفي «ب»: «بالقوسين».

(٥) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٦) وهي في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ع»: «وعلى أن المسابقة من غاية إلى غاية».

(٧) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب» بنوع، وهو تصحيف.

(٨) القيسي: جمع قوس.

وبتساو^(١) في جميع أحوالها، بلا تفاضل ولا شرط أصلاً: جائزة.

* * *

٥٥- الأيمان والنذور

١٥٩١. اتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ حَلَفَ مِنْ عَيْدٍ، أَوْ حُرٍّ، أَوْ أَنْثَى، مِنَ الْبَالِغِينَ، الْمُسْلِمِينَ، الْعُقَلَاءِ، غَيْرِ الْمُكْرَهِينَ، وَلَا الْغَضَائِبِ، وَلَا الشُّكَّارَى، فَحَلَفَ مَنْ ذَكَرْنَا بِاسْمِ مَنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الْمُطْلَقَةِ، مِثْلُ: اللَّهُ، وَالرَّحْمَنُ، وَالرَّحِيمُ^(١)، وَمَا شَبَّهَ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْقُرْآنِ، وَنَوَى بِالرَّحْمَنِ اللَّهُ تَعَالَى، لَا سُورَةَ^(٢) الرَّحْمَنِ، وَعَقْدَ الْيَمِينِ بَقَلْبِهِ قَاصِدًا إِلَيْهَا، وَلَمْ يَسْتَشِنْ؛ لَا مُتَّصِلًا، وَلَا مُنْقَطِعًا، وَلَا كَانَ^(٣) الَّذِي حَلَفَ أَنْ يَفْعَلَهُ مَعْصِيَةً، وَحَلَفَ أَلَّا يَفْعَلَ^(٤)، هُوَ بِنَفْسِهِ شَيْئًا، ثُمَّ فَعَلَ^(٥) هُوَ بِنَفْسِهِ ذَلِكَ الشَّيْءَ الَّذِي حَلَفَ أَلَّا يَفْعَلَهُ، مُؤَثِّرًا لِلْحِنْثِ، ذَاكِرًا الْيَمِينَ، وَلَمْ يَكُنِ الْفِعْلُ خَيْرًا مِمَّنْ الَّذِي تَرَكَ؛ فَإِنَّهُ حَانِثٌ، وَأَنَّ الْكَفَّارَةَ تَلْزِمُهُ.

١٥٩٢. وَاخْتَلَفُوا^(٦) إِنْ نَقَصَتْ صِفَةٌ مِمَّا ذَكَرْنَا: أَيْخَنْتُ أَمْ لَا؟ وَهَلْ

(١) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب» و«ز» و«ق»: «مثل الله الرحمن الرحيم» بغير عطف بين الكلمات.

(٢) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب» «سوى»، ووضع الناسخ عنها إشارة إلى حاشية، ولم يكتب في مقابلها شيء.

(٣) كذا في «ز» و«ع» أيضاً وفي «ب» و«ق»: «وكان» بإسقاط «لا».

(٤) كذا في «ب» و«ق» أيضاً، وفي «ق» و«ع»: «ألا يفعله».

(٥) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «ثم يفعل».

(٦) كذا في «ز» أيضاً وفي «ب»: «واتفقوا».

(١) كذا في «ع»، وفي «ب» و«ق»: «و يتساوى»، وفي «ق»: «و يتساوى»، وفي «خ» كلمة رسمها: «و يسا و» أو نحو هذا، وأظنه تصحيحاً من المثبت.

يلزمه ^(١) كفارة أم لا ؟

١٥٩٣. واْتَفَقُوا أَنْ مَنْ حَلَفَ بِمَنْ ذَكَرْنَا، بِحَقِّ زَيْدٍ أَوْ عَمْرٍو، أَوْ بِحَقِّ أَبِيهِ. لَمْ ^(٢)، وَلَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ.

١٥٩٤. واِخْتَلَفُوا إِنْ حَلَفَ بِشَيْءٍ مِنْ غَيْرِ أَسْمَاءِ اللَّهِ (تعالى، أو صِفَاتِهِ ^(٣))، أَوْ بِنَحْرِ وَلَدِهِ، أَوْ هَذِيهِ، أَوْ نَحْرِ أَجْنَبِيٍّ، أَوْ هَذِيهِ، أَوْ بِالصَّحْفِ، أَوْ بِالْقِرَآنِ أَوْ بِنَدْرِ أَخْرَجَهُ مَخْرَجَ الْيَمِينِ، أَوْ بِأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِلدِّينِ الْإِسْلَامِ، أَوْ بِطَلَاقيٍّ، أَوْ بِظَهَارٍ، أَوْ بِتَحْرِيمِ شَيْءٍ مِنْ مَالِهِ لَوْ مِمَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَهُ، أَوْ قَالَ: عَلَيَّ يَمِينٌ، أَوْ قَالَ: عَلِمَ اللَّهُ. أَوْ قَالَ: لَا يَحِلُّ لِي. أَوْ قَالَ: عَلَيَّ لَعْنَةُ اللَّهِ، أَوْ أَخْزَانِي ^(٤) / اللَّهُ، أَوْ أَهْلَكْنِي اللَّهُ، أَوْ قَطَعَ اللَّهُ يَدَيَّ، أَوْ يَتَّعَصَّبُ لِي، أَوْ بَأَيِّ شَيْءٍ ^(٥) مِنْ فِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى أَخْرَجَهُ مَخْرَجَ رَجِ الْيَمِينِ: هَلْ يُكْفَرُ، أَمْ لَا كَفَّارَةٌ عَلَيْهِ وَإِنْ خَالَفَ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ ^(٦) ؟

١٥٩٥. واِخْتَلَفُوا فِي ^(٧) جَمِيعِ هَذِهِ الْأُمُورِ الَّتِي بَلَّغْنَاهَا: فِيهَا كَفَّارَةٌ أَمْ لَا ؟ وَفِي صِفَةِ الْكُفَّارَةِ (فِي ذَلِكَ) ^(٨)، وَفِي وَجُوبِ بَعْضِهَا.

١٥٩٦. واِخْتَلَفُوا فِي يَمِينِ الْبَطْلَانِ: أَهِيَ طَلَاقٌ فَيَلْزَمُ أَمْ (هُوَ) ^(٩) يَمِينٌ فَلَا يَلْزَمُ ؟

(١) فِي «ب»: «تَلْزَمُهُ»، بِغَيْرِ آدَاءِ اسْتِفْهَامٍ قَبْلُهَا، وَفِي «ز»: «أَوْ يَلْزَمُهُ»، فِي «ق»: «تَلْزَمُهُ».

(٢) فِي «ب»: «أَنَّهُ آثَمٌ».

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «وَأَيْضاً».

(٤) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً فِي «بِأَخْزَانِي».

(٥) فِي «ز»: «أَوْ بِأَيِّ شَيْءٍ حَلَفَ»، وَلَيْسَتْ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي «خ» وَلَا «ب».

(٦) كَذَا فِي «ز» أَيْضاً، وَفِي «ب»: «عَنْهُ».

(٧) كَذَا فِي «ب» وَلَا «و»، وَفِي «خ»: «وَهَلْ فِي».

(٨) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضاً. (٩) وَهِيَ «ز» أَيْضاً.

١٥٩٧. (وَاْتَفَقُوا أَنَّ الطَّلَاقَ فِي ذَلِكَ بِصِفَةٍ ^(١) ^(٢))، عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنْ اتِّفَاقِهِمْ فِي ذَلِكَ فِي كِتَابِ الطَّلَاقِ ^(٣) ^(٤)).

١٥٩٨. واْتَفَقُوا أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِاسْمِ مَنْ أَسْمَاءُ اللَّهِ تَعَالَى - كَمَا ذَكَرْنَا - أَنْ يَفْعَلَ هُوَ بِنَفْسِهِ فِي وَقْتِ كَذَا، قَمَرٌ ذَلِكَ الْوَقْتُ، وَلَمْ يَفْعَلْ هُوَ بِنَفْسِهِ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ، عَامِدٌ أَلَدَ ذَلِكَ، ذَاكِرٌ الْيَمِينِ، مُرِيدٌ ^(٥) لِلْحِنْثِ، وَكَانَ [الَّذِي تَرَكَ دُونَ ^(٦)] الَّذِي حَلَفَ عَلَى فِعْلِهِ فِي ^(٧) الْخَيْرِ: أَنَّهُ حَانِثٌ، وَأَنَّ الْكُفَّارَةَ تَلْزَمُهُ.

١٥٩٩. واْتَفَقُوا أَنَّهُ إِنْ قَالَ ^(٨): وَاللَّهِ. أَوْ قَالَ: بِاللَّهِ ^(٩). أَوْ قَالَ: تَاللَّهِ ^(١٠): أَنَّهَا يَمِينٌ ^(١١).

(١) فِي «خ»: «نُصْفَهُ» أَوْ «نُصْفَهُ» أَوْ نَحْوُ هَذَا، وَهُوَ تَصْحِيفٌ مِنَ الْمَثَبِ.

(٢) يَعْنِي: أَنَّ مَنْ حَلَفَ يَمِيناً بِالطَّلَاقِ، كَانَ يَقُولُ: عَلَيَّ طَلَاقٌ إِنْ أَنْتِ دَخَلْتِ هَذِهِ الدَّارَ؛ أَنَّهُ

يَكُونُ كَمَنْ عَلَّقَ طَلَاقَهُ بِصِفَةٍ، فَيَقَعُ طَلَاقُهُ بِوُقُوعِ تِلْكَ الصِّفَةِ.

(٣) يَعْنِي: قَوْلُهُ فِي «كِتَابِ الطَّلَاقِ»: «وَإِذَا تَفَقَّوْا أَنَّ الطَّلَاقَ إِلَى أَجَلٍ، أَوْ بِصِفَةٍ: وَاقِعٌ إِنْ وَاقَعَ وَقْتُ الطَّلَاقِ».

(٤) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضاً، وَفِي «ع»: «وَعَلَى أَنَّ الْيَمِينَ بِالطَّلَاقِ صِفَةٌ يَقَعُ بِهَا الْحِنْثُ عِنْدَ

الْمُخَالَفَةِ»، وَهُوَ تَفْسِيرٌ مِنْهُ لِكَلَامِ الْمُصَنِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٥) كَذَا فِي «ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «مُؤْتَرَأٌ».

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضاً، وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق».

(٧) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضاً، وَفِي «ب» وَ«م».

(٨) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ»: «أَنَّهُ مَنْ قَالَ»، وَفِي «ع»: «أَنْ مَنْ قَالَ».

(٩) زَادَ بَعْدَهَا فِي «ع» عِبَارَةٌ: «بِالْمَوْحِقِ تَحَلُّكٌ وَهُوَ ضَبْطٌ مِنْهُ لِلْكَلِمَةِ، لَيْسَ مِنْ ضَلْبِ

الْكِتَابِ، وَمِثْلُهُ مَا بَعْدَهُ».

(١٠) زَادَ بَعْدَهَا فِي «ع»: «بِالتَّاءِ الْمُثَنَّى مِنْ فَوْقِ».

(١١) قَالَ الرَّيْزِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: دَعَوَى الْإِجْمَاعِ أَنَّ قَوْلَهُ: (بِاللَّهِ) بِالْمُثَنَّى مِنْ فَوْقِ =

١٦٠٠. واختلفوا في غير هذه الحروف.

١٦٠١. واتفقوا أن من حلف باسم من أسماء الله عز وجل كما ذكرنا، ثم قال بلسانه: إن شاء الله أو: إلا أن يشاء الله - أي ذلك قال (١) - متصلاً بيمينه، ونوى في حين لفظه با ليمين يسئلني قبل تمام لفظه باليمين: أنه لا كفارة عليه، ولا حنث (٢) إن خالف ما حلف عليه، متعمداً، أو غير متعمد.

١٦٠٢. واتفقوا أن الكفارة بعد الحنث تجزئ بالعتق، وبالإطعام، وبالكسوة، وبالصيام.

= أنها يمين: ليس بصحيح؛ بل الخلاف فيها مشهور، حتى في مذهب الشافعي، والله أعلم.

قلت: الذي نص عليه الشافعي في «الأم» (١٥٢/٨) أنها يمين منعقدة.

لكن قال المزني في «المختصر» (ص ٢٩٠): «ولو قال: بالله، أو تالله، فهي يمين؛ نوى أو لم ينو، وقال في «الإملاء» - يعني: الشافعي تالله يمين، وقال في القسامة: ليست بيمين».

قال الماوردي في «الحاوي»: «ونقل المزني عن الشافعي في القسامة: «تالله» ليست بيمين، فاختلف أصحابنا في تخريج ما نقله في القسامة على وجهين: أحدهما: أنه ليس بصحيح، وقد وهم فيه، وإنما قال الشافعي: «بالله» ليست بيمين - بالباء معجمة من تحت - وقد ذكر الشافعي في تعليقه ما يدل على هذا، فقال: لأنه دعاء، فعلى هذا تكون «تالله» يميناً قولاً واحداً. والوجه الثاني: أن نقل المزني صحيح؛ لضبطه في نقله، فعلى هذا اختلف أصحابنا مع صحة النقل في كيفية تخريجه على ثلاثة أوجه... إلخ (٢٧٦/١٥). قلت: ومن نقل الاتفاق على أنها يمين منعقدة غير المصنف: ابن عبد البر في «التمهيد» (٣٦٩/١٤)، قال: «وأجمع العلماء على أن تصريح اليمين بالله هو قول الحالف: بالله، أو: والله، أو: تالله».

(١) كذا في «ز» و«ق» أيضاً وفي «ب»: «أو أي ذلك قال»، وفي «ط»: «أو نحو ذلك»!

(٢) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً وفي «ب» ولا يحسن.

١٦٠٣. واختلفوا: أيجزئ قبل اليمين أن يكفر أم لا؟

١٦٠٤. ولم يتفقوا في لغو اليمين على شيء يمكن جمعه.

١٦٠٥. واتفقوا في الحر، أو الحرّة من المسلمين، أن من حنث (١) فلزمه (٢) كفارة يمين (٣)، فأعتق بعد حنثه: فيها كفارة رقية مؤمنة، سليمة جميع أعضاء الجسم (٤)، لا تعتق (٥) عليه بحكم، ولا قرابة (٦)، ولا شيء (٧) يوجب العتق - على ما ذكره في كتاب العتق [من هذا التأليف إن شاء الله] (٨)، ولم تك تلك الرقية أم ولد، ولا من المكاتبين، ولا من المدبرين، ولا من المعتقين إلى أجل (٩): أن ذلك يجزئه، ذكر أ كانت الرقية، أو أنثى.

١٦٠٦. ولم يتفقوا في الإطعام على شيء يمكن جمعه، أكثر من اتفاقهم على أنه إن أطعم عشرة مساكين بالغين (١٠) أحراراً، متغايرين، مسلمين (١١)،

(١) في «ب» و«ز»: «إن حنث».

(٢) في «ب»: «فلزمته»، وفي «ز»: «فيلزمه».

(٣) في «ع»: «أن من وجب عليه كفارة يمين».

(٤) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «سليمة الأعضاء في جميع أعضاء الجسم وفي «ع»: «سليمة جميع الأعضاء».

(٥) في «ب» و«ز» و«ع»: «لا يعتق».

(٦) في «ع»: «أو قرابة» وفي «ب»: «ولا بقرابة».

(٧) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب»: «ولا بشيء».

(٨) وهي في «و» أيضاً.

(٩) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ع»: «ولا معلق عتقها بصفة».

(١٠) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب»: «بيقين» وهو تصحيف من المبتدأ، وسقطت من «ز».

(١١) كذا في «ب» و«ز» و«ع»، وزاد بطلا في «خ»: «ها يجوز فيه الصلاة لهم»، وهو خطأ وانتقال نظر من الناسخ إلى ما بعده، فالكلام هنا إنما هو عن الإطعام لا الكسوة، وسيأتي =

بَيِّنَةُ كَفَّارَةٍ عَمَّا بِمِثْلِهِ تِلْكَ بَعْدَ لِحْنِثٍ جِزْأً^(١).

١٦٠٧. و^(٢) لم يتفقوا في كِبْفِيَةِ الْكِسْوَةِ أَكْثَرَ مِنْ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّهُ إِنْ كَسَا عَشْرَةَ مَسَاكِينَ أَحْرَارًا بِالْغَيْنِ^(٣)، مُتَغَايِرِينَ، مُسَلِّمِينَ مَا يَجُوزُ لَكَ إِلَّا لَصَلَاةٍ لَهُمْ، بَيِّنَةُ كَفَّارَةٍ (عَنْ)^(٤) يَمِينِهِ تِلْكَ: أَجْزَأُ ه.

١٦٠٨. وَاخْتَلَفُوا إِنْ كَسَاهُمْ أَقَلٌّ، وَإِنْ أَطْعَمَ وَاحِدًا^(٥) عَشْرَةَ أَيَّامٍ.

١٦٠٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّهُ مُخَيَّرُ بَيْنِ الْعِتْقِ، وَالْكِسْوَةِ، وَالْإِطْعَامِ.

١٦١٠. وَاخْتَلَفُوا فِي عِتْقِ الرَّقَبَةِ الْمُشْرِكَةِ وَالْمَعْيِيَةِ، وَإِطْعَامِ الْمُشْرِكِينَ، أَوْ كِسْوَتِهِمْ.

١٦١١. وَاخْتَلَفُوا فِي كِسْوَةِ بَعْضِ الْعَشْرَةِ مَسَاكِينَ، وَإِطْعَامِ بَعْضِهِمْ: أَيُجْزِئُ لَمْ لَا؟ فَقَالَ صَفِيَّانُ الثَّوْرِيُّ: يُجْزِئُهُ^(٦).

= هذا الحرف في الجملة التالية الخاصة بصفة الكسوة.

(١) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَبَعْدَهَا فِي «ب» وَ«ز»: «وَاخْتَلَفُوا إِنْ كَسَاهُمْ أَقَلُّ لَوْ أَطْعَمَهُمْ»، وَأَظْنَاهَا مَكْرُوهٌ وَسَتَاتِي بَعْدَ فِي مَوْضِعِهَا اللَّاتِقُ بِهَا، أَعْنِي: بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْكَلَامِ عَلَى صِفَةِ اتِّفَاقِهِمْ فِي الْكِسْوَةِ.

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ»: «وَأَنْ»، وَلَا مَعْنَى لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ.

(٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» «بِوَيْ» «بِقَيْن».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» أَيْضًا، وَفِي «ع» «تَجْن»، وَفِي «ط» «مَا تَجُو ز».

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا، فِي «ع».

(٦) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «أَوْ أَطْعَمَهُمْ وَاحِدًا» وَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ كَمَا تَرَى، وَجَعَلَهَا فِي «ط» هَكَذَا: «أَوْ أَطْعَمَهُمْ أَوْ أَطْعَمَ وَاحِدًا»!

(٧) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» بِالْإِثْبَاتِ، وَفِي «خ»: «لَا يَجْزِئُهُ» بِالْفَتْحِ، وَهُوَ خَطَأٌ.

وَانْظُرْ لِقَوْلِ صَفِيَّانِ هَذَا: «الْمَحَلِّي» (٧٦/٨) (مَسْأَلَةُ ١١٨٨).

٦١٢. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنْ رَقَبَةٍ، وَكِسْوَةٍ، وَإِطْعَامٍ، مِنْ حُرٍّ، أَوْ عَبْدٍ - ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى - فِي حِينِ حِنْثِهِ، فَكَفَّرَ حِينَئِذٍ، وَلَمْ يُؤْخَرْ إِلَى (أَنْ)^(١) تَبَدَّلَ حَالُهُ، فَصَامَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ يَجُوزُ صِيَامُهَا مُتَابَعَاتٍ: أَجْزَأُ ه.

١٦١٣. وَاخْتَلَفُوا فِي الْعَبْدِ الَّذِي^(٢) لَهُ مَالٌ، وَفِيمَنْ تَبَدَّلَتْ حَالُهُ مِنْ عَشْرِ إِلَى يُسْرٍ، أَوْ (مِنْ)^(٣) يُسْرٍ إِلَى^(٤) عُسْرٍ، بِمَا لَا سَبِيلَ إِلَى جَمْعِهِ.

١٦١٤. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ نَذَرَ مِنَ الرِّجَالِ (الْمُسْلِمِينَ)^(٥)، الْأَحْرَارَ، الْعُقُلَاءَ، الْبَالِغِينَ، غَيْرَ الشُّكَارَى لِلَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - نَذْرًا؛ مِنْ صَلَاةٍ فِي وَقْتٍ تَجُوزُ فِيهِ الصَّلَاةُ، أَوْ صَدَقَةٍ فِيمَا يَمْلِكُهُ^(٦) بِمَا^(٧) يَبْقَى لِنَفْسِهِ وَعِيَالِهِ بَعْدَ ذَلِكَ ثَلَاثًا (مَالِهِ)^(٨) أَوْ غَنًى^(٩)، أَوْ حَجٍّ، أَوْ صِيَامٍ جَائِزٍ، أَوْ اعْتِكَافٍ جَائِزٍ، أَوْ عِتْقِ رَقَبَةٍ يَمْلِكُهَا حِينَ

(١) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ق» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع». وَإِسْقَاطُهَا مُوْهَمٌ بِأَنَّ الْمَقْصُودَ لَا يَكُونُ قَدْنُو تَأْخِيرِ صَوْمِهِ إِلَى أَنْ يَتَبَدَّلَ حَالُهُ مِنَ الْإِعْسَارِ إِلَى الْيَسَارِ، فَيَقْدِرُ عَلَى الْعِتْقِ، أَوْ الْإِطْعَامِ، أَوْ الْكِسْوَةِ حِينَئِذٍ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَى صَحِيحًا فِي نَفْسِهِ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ مُرَادُ الْمُصَنِّفِ هُنَا، بَلْ مُرَادُهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ: أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِلْخُرُوجِ مِنْ اخْتِلَافِهِمْ أَنْ يَكُونَ قَدْ صَامَ، وَفَرَغَ مِنْ صِيَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُوسِرَ، وَيَقْدِرَ عَلَى أَحَدِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ. وَانْظُرْ لِهَذَا: «الْمَحَلِّي» (٩٦/٨) (مَسْأَلَةُ ١١٨١).

(٢) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «أَنَّهُ»، وَفِي «ط»: «إِنْ كَانَ».

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ق».

(٤) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «لَوْ».

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ق» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

(٦) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «مِمَّا يَمْلِكُ»، وَفِي «ز» وَ«ق» «فِيمَا يَمْلِكُ».

(٧) فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع»: «مِمَّا».

(٨) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

(٩) كَذَا فِي «ق» أَيْضًا، وَكَذَا يُمْكِنُ أَنْ تَقْرَأَ فِي «ب»، وَمَكَانَهَا فِي «ز»: «وَمَنَاهُ»! أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا،

وَمَكَانَهَا بِيَاضٍ فِي «ع»، وَفِي «ط»: «عَمْرَةً» أَوْ هُوَ خَطَأٌ. وَانْظُرْ: «الْمَحَلِّي» (١٤/٨).

نَذَرَهُ بِعَيْنَيْهَا، أَوْ عَثَقَ غَيْرَ^(١) مُعَيَّنٍ، كُلُّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الشُّكْرِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ إِنْ كَانَ / كَذَا وَكَذَا، لَشَيْءٍ ذَكَرَهُ لَيْسَ^(٢) فِيهِ مَعْصِيَةٌ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، فَكَانَ^(٣) ذَلِكَ (الشَّيْءُ)^(٤) أَنَّهُ^(٥) يَلْزَمُهُ مَا نَذَرَ، مَا لَمْ يَكُنِ الشَّيْءُ الَّذِي نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِهِ، أَوْ الرَّقَبَةُ الَّتِي نَذَرَ عَثَقَهَا خَرَجَتْ عَنْ مِلْكِهِ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الشَّيْءُ، وَمَا لَمْ يَكُنْ مَرِيضًا، وَتَجَاوَزَ^(٦) مَا نَذَرَ ثَلَاثَةً.

١٥١٥. وَخْتَلَفُوا أَيْمَنْ نَذَرَ صَلَاةً فِي مَسْجِدٍ مُسَمًّى: أُجْبِرَتْهُ^(٧) فِي غَيْرِ ذَلِكَ الْمَسْجِدِ أَمْ لَا؟

١٦١٦. وَخْتَلَفُوا فِي النَّسَاءِ، وَالْعَبِيدِ، وَخُرُوجِ مَا ذَكَرْنَا عَنْ الْمَلِكِ ثُمَّ رُجُوعِهِ، وَفِي الْمَرِيضِ.

١٦١٧. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ نَذَرَ مَعْصِيَةً أَنَّهُ^(٨) لَا يَجُوزُ لَهُ الْوَفَاءُ بِهَا.

١٦١٨. وَخْتَلَفُوا: أَيْلَزَمُهُ كَفَّارَةٌ لَذَلِكَ أَمْ لَا؟

(١) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» كَلِمَةٌ غَيْرُ مَسْنُودَةٍ هَا: «يَجْبِر» أَوْ نَحْوِ هَذَا، وَيُظْهِرُ لِي أَنَّهُ تَصْحِيفٌ مِنْ «غَيْرٍ»، وَجَعَلَهَا فِي «ط»: «شَخْصٌ»! وَانْظُرْ: «الْمَحَلِّي» (٢/٨).

(٢) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «لَيْسَتْ».

(٣) كَذَا فِي «ب» «ز» وَ«ق»، وَفِي «خ»: «وَكَانَ»، وَفِي «ع»: «وَوُجِدَ».

(٤) وَهِيَ فِي «و» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَفِي «خ» وَ«ع»: «إِنَّمَا».

(٦) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «أَوْ تَجَاوَزَ».

(٧) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَفِي «ط»: «أَتَجَزَّاهُ»، وَفِي «ز»: «الْحَرِيَّةُ»! وَهُوَ تَصْحِيفٌ مِنَ الْمَثْبُوتِ بِمَا شَكَّ.

(٨) فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ن»: «فَانَهُ».

١٦١٩. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ نَذَرَ مَشْيًا إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ بِمَكَّةَ، وَتَوَى حَجًّا أَوْ عُمْرَةً إِنْ كَانَ كَذَا وَكَذَا؛ فَكُلُّ^(١) ذَلِكَ الشَّيْءُ كَمَا قَدَّمْنَا سِوَاهُ^(٢): أَنَّ النَّهْوَ ضَرُّ إِلَيْهِ يَلْزَمُهُ، إِنْ كَانَ (ذَلِكَ)^(٣) الشَّيْءُ الَّذِي نَذَرَ فِيهِ كَذَلِكَ^(٤).

١٦٢٠. وَخْتَلَفُوا: أَيْمَنْشِي وَلَا بُدَّ، أَمْ يَرْكَبُ وَيُجْزِيهِ؟

١٦٢١. وَخْتَلَفُوا فِي سَائِرِ الْمَسَاجِدِ.

١٦٢٢. وَخْتَلَفُوا فِي النَّذْرِ الْمُطْلَقِ الَّذِي لَيْسَ مُعْلَقًا بِصِفَةٍ، وَفِي النَّذْرِ الْخَارِجِ مَخْرَجِ الْيَمِينِ: أَيْلَزَمُ (ذَلِكَ)؟ أَمْ لَا^(١)؟ وَ(هَلْ)^(٢) فِيهِ كَفَّارَةٌ (أَمْ لَا)^(٣)؟

١٦٢٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ نَذَرَ مَا لَا طَاعَةَ فِيهِ، وَلَا مَعَصِيَةَ: أَنْشَلِيَ عَلَيْهِ^(٤) (٩) (١٠).

(١) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «كَانَ» بِغَيْرِ فَاءٍ قَبْلُهَا، وَفِي «ع»: «فَرَّجْد».

(٢) كَذَا فِي «ب» أَيْضًا، وَفِي «ز» وَ«ق»: «سِوَاهُ».

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «و» وَ«ق» أَيْضًا.

(٤) فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» ذَلِكَ بِغَيْرِ كَافٍ قَبْلُهَا.

(٥) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ق» وَ«ن» أَيْضًا.

(٦) فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «أَمْ لَا يَلْزَمُ».

(٧) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ن» أَيْضًا.

(٨) وَهِيَ «و» أَيْضًا.

(٩) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: مَا ادَّعَاهُ ابْنُ حَزْمٍ مِنَ الْإِجْمَاعِ عَلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ بَلْ هَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ لَا غَيْرَ، وَمَذْهَبُ أَحْمَدَ: أَنَّهُ يَصِحُّ النَّذْرُ، وَيَكُونُ بِالْخِيَارِ بَيْنَ الْوَفَاءِ بِمَا نَذَرَ، وَبَيْنَ كَفَّارَةِ يَمِينٍ؛ فَانْتَفَى بِهَذَا دَعْوَى الْإِجْمَاعِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

(١٠) قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «نَقْدِهِ»: «قَالَ: وَاتَّفَقُوا أَنَّ مَنْ نَذَرَ مَعْصِيَةً فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلْوَفَاءِ =

٦٢٤ (١) تفقوا أن من نذر ممن ذكرنا أن يهدي بدنة إلى مكة إن كان أمر كذا (وكذا) (١)؛ فكان أنه يهدي ناقة (٢).

٦٢٥ (١) اختلّفوا أهل يجرى عنها غير ما أم لا؟

* * *

= بها، واختلفوا: أيلزمه لذلك كفارة أم لا؟

واختلفوا في النذر المطلق الذي ليس مُعلّقاً بصفة، وفي النذر الخارج مخرج اليمين: أيلزم أم لا؟ وفيه كفارة أم لا؟

واتفقوا أن من نذر ما لا طاعة فيه، ولا معصية: أنه لا شيء عليه.

قلت [ابن تيميل]: النزاع في الفوايح: هل يلزم فيه كفارة إذا تركه؟ كالنزاع في نذر المعصية وأؤكد، وظاهر مذهب أحمد: لزوم الكفارة في الجميع، وكذلك مذهب أكثر السلف، وهو قول أبي حنيفة وعيو، لكن قيل عنه: إذا قصد بالنذر اليمين. اهـ.

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «بدنة».

٥٦- العتق

١٦٢٦. اتفقوا أن عتق المسلم، العاقل، الحر، (الرجل) (١)، البالغ، الذي ليس بسكران، للمسلم الذي ليس ولد زنى، ولا (جنى) (٢) جناية: فعل خير.

قال أبو ثور (٣): من أعتق عبداً له (سائبة) (٤) قد جنى (٥)؛ [فالعتق مردود] (٦).

١٦٢٧. واتفقوا أنه من أعتق عبده، أو أمته، اللذين ملكهما ملكاً صحيحاً، وهو حر، بالغ، عاقل، غير محجور (٧)، ولا مكروه، وهو صحيح الجسم عتقاً بلا شرط (٨) ولا أخذ مال منهما (٩)، ولا من غيرهما (عنهما) (١٠)، وهما حيّان، مقدور عليهما، وليس عليه دين مُحيط (١١) بقيمتيهما، أو قيمة (١٢) بعضيهما،

(١) سقطت من «ق» أيضاً، وهي في «ز» و «ع».

(٢) وهي في «و» و «ق» و «ع» أيضاً.

(٣) في «ب»: «أبو زيد»، هو تحريف، ولم أقف على هذا النقل عن أبي ثور.

(٤) في «خ»: «سائبا».

(٥) في «ب»: «قد خير»، و «فج»: «قد حق»، ولعل المثبت هو الصواب إن شاء الله.

(٦) هذا الأثر كله سقط من «ز».

(٧) كذا في «ب» و «ز» و «ق» وفي «ع»: «ولا محجور».

(٨) كذا في «ز» و «ق» و «ع» أيضاً، وفي «ب»: «شروط».

(٩) كذا في «ب» أيضاً وفي «و» و «ع»: «ولا أخذ ما لا منهما».

(١٠) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ق» و «ع».

(١١) كذا في «ز» و «ع» أيضاً، وفي «ب» و «ق»: «يحيط».

(١٢) كذا في «ع» أيضاً وفي «ب» و «ز» و «ق»: «بقيمة» بزيادة باء قبلها.

وهما غير مَرهين، ولا مُؤَجَرَّين، ولا مُخَدَمين: أَنْ عَتَقَهُ جَائِزٌ.

١٦٢٨. وَاتَّخَفُوا فِي جَوَازِ خِلَافٍ^(١) كُلِّ مَا ذَكَرْنَا مِنْ^(٢) سَائِرِ الْأَحْوَالِ، وَفِي مَنْ أَعْتَقَ بَعْضَ عِبْدِهِ: أَيْسَرْتُمْ^(٣) عَلَيْهِ عَتَقُهُ^(٤) (كَلَهُ) أَمْ لَا؟

١٦٢٩. وَفِي مَنْ مَلَكَ ذَا رَجَمٍ مُحَرَّمَةٍ^(٥) سَيْسَتْ، أَوْ رَضِيَ^(٦) عَتَقَهُ^(٧) عَلَيْهِ أَمْ لَا؟

(وَقَالَ شَرِيكٌ^(٧): «يُعْتَقُ الْأَخُ وَالْأَخْتُ مِنَ الرِّضَاعَةِ.

١٦٣٠. وَفِي مَنْ أَعْتَقَ عَبْدَ غَيْرِهِ: أَيْعَتَقَ أَمْ لَا؟^(٨))

١٦٣١. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ أَعْتَقَ عَبْدَهُ، أَوْ أُمَّتَهُ - كَمَا قَدَّمْنَا - عَتَقًا صَحِيحًا، غَيْرَ سَائِبَةٍ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُتَّقِ^(٩) أَبٌ أَعْتَقَهُ غَيْرُ الَّذِي أَعْتَقَهُ هُوَ: أَنْ وَلَا عَهْلَهُ.

(١) فِي «ب» وَ«ز»: «وَإِخْتَلَفُوا فِي جَوَازِهِ فِي خِلَافٍ».

(٢) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب» «فِي».

(٣) كَذَا فِي «ب»، وَفِي «خ»: «سَيْسَتْ» أَوْ كَلِمَةٌ نَحْوَهَا، وَفِي «ز»: «السَّقِيم»!

(٤) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «مَلَكَهُ».

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«و»، وَفِي «خ»: «مُحَرَّم».

(٦) كَذَا فِي «ب» وَ«و» وَفِي «خ»: «بَعِزْ هَمْزٌ لَا سَفْهَامٌ».

(٧) فِي «الْإِشْرَافِ» لابْنِ الْمَنْذَرِ (١٨٣/٣): «وَإِخْتَلَفُوا فِي وَجُوبِ الْعَتَقِ عَلَى ذَوِي الْمَحَارِمِ مِنَ الرِّضَاعَةِ؛ فَقَالَ الزُّهْرِيُّ، وَقَتَادَةُ، وَمَالِكٌ، وَالثَّوْرِيُّ، وَاللِّثْبَنِيُّ سَعْدٌ، وَلِشَافِعِي، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ: لَا يَجِبُ عَتَقُهُمْ، وَقَدْ اِخْتَلَفَ فِيهِ عَنِ الْحَسَنِ وَابْنِ سِيرِينَ. وَقَالَ شَرِيكٌ: لَا يَسْتَرُجِعُ الرَّجُلُ الْأَخَ وَالْأَخْتُ مِنَ الرِّضَاعَةِ».

وَحَكَاهُ الْمُصَنِّفُ فِي «الْمَحَلِّ» (٢٠٤/٩) عَنِ الْحَسَنِ فِي الْأَخِ مِنَ الرِّضَاعَةِ خَاصَّةً، وَلَمْ يَذْكُرْ شَرِيكًا.

(٨) الزِّيَادَةُ كُلُّهَا سَاقِطَةٌ مِنْ «ز» أَيْضًا.

(٩) كَذَا فِي «ب» وَ«و» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «وَلَمْ يَكُنِ الْمَعْتَقُ».

١٦٣٢. وَإِخْتَلَفُوا فِي السَّائِبَةِ، وَفِي عَتَقِ مَنْ أَحَاطَ الدَّيْنُ بِمَالِهِ، أَوْ بِيَعُضِهِ.

١٦٣٣. وَاتَّقُوا أَنْ عَتَقَ حَيَوَانٌ غَيْرَ بَنِي آدَمَ لَا يَجُوزُ وَأَنَّ الْمَلِكَ لَا يَنْقُطُ بِذَلِكَ.

١٦٣٤. وَاجْتَمَعُوا فِي سَبَبِ شُرُودِ مَا كَانَ مِنْهُ صَيْدًا فِي أَصْلِهِ، وَحَيَوَانًا ضَلَّ: هَلْ يَنْقُطُ الْمَلِكُ عَنْهُ بِذَلِكَ أَمْ لَا؟

١٦٣٥. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ نَصَّدَقَ بِمَالٍ غَيْرِهِ، أَوْ وَهَبَ مَا لَا يَمْلِكُ: أَنَّ ذَلِكَ غَيْرُنَا فِذٌّ.

١٦٣٦. وَإِخْتَلَفُوا فِي عَتَقِ مَا لَا يَمْلِكُ.

١٦٣٧. وَاتَّقُوا أَنْ تَذْبِيرَ الْمُسْلِمِ (الْمُسْلِمِ)^(١)، عَلَى الصِّفَاتِ الَّتِي قَدَّمْنَا: مَبَاحٌ.

١٦٣٨. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ قَالَ لِعَبْدِهِ، أَوْ أُمَّتِهِ اللَّذَيْنِ يَمْلِكُهُمَا مِلْكًا صَحِيحًا: أَنْتَ مُدَبِّرٌ، أَوْ أَنْتَ مُدَبِّرَةٌ بَعْدَ مَوْتِي: أَنَّهُ تَذْبِيرٌ^(٢) صَحِيحٌ.

١٦٣٩. وَاتَّقُوا أَنْ سَيِّدَهُ إِنْ مَاتَ، وَلَمْ يَرْجِعْ فِي تَذْبِيرِهِ، وَلَا أَخْرَجَهُ، [وَلَا خَرَجَ]^(٣) عَنْ مِلْكِهِ، وَلَهُ مَالٌ يَخْرُجُ مِنْ^(٤) ثُلْثِهِ: أَنَّهُ كُلُّهُ حُرٌّ.

١٦٤٠. وَاتَّقُوا أَنْ مَنْ مَاتَ سَيِّدُهُ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ يَفِي^(٥) بِمِثْلِي قِيَمَةِ

(١) فِي «ز» وَ«ع»: «تَذْبِيرَ الْمُسْلِمِ لِلْمُسْلِمِ»، وَفِي «ق»: «تَذْبِيرَ الْمُسْلِمِ لِلْعَبْدِ الْمُسْلِمِ».

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»، وَفِي «ع»: «بِنَفْسِ الرَّسْمِ، لَكِنْ بِغَيْرِ نَقْطٍ، وَفِي «خ»: «نَذْر»!

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «عَنْ».

(٥) كَذَا فِي «ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«و»: «بَقِي»، وَأَظْنَهُ تَصْحِيفًا مِنَ الْمَثْبُتِ.

(العبد) ^(١) المُدَبِّرُ: أَنَّهُ يُعْتَقُ مِنْهُ ^(٢) مَا حَمَلَ الثُّلُثُ.

١٦٤١. واخْتَلَفُوا فِي سَائِرِهِ: أُعْتُقَ أُمُّ لَا، وَيَاسْتَسْعَاهُ (٣)، أُمُّ بَعِيرٍ

اشْتِغَاثُهُ^(٤)؟

١٦٤٢. (وفي وسط المذبذبة).

فقال الزُّهْرِيُّ^(٥): لا يجوزُ وطؤها^(٦).

١٦٤٣. واخْتَلَفُوا فِي وَطْءِ الْمُعْتَقَةِ إِلَى أَجَلٍ.

فَقَالَ مَا لَكَ^(٧): لَا يَجُوزُ^(٨) وَطُؤُهَا.

١٦٤٤. وَاتَّقُوا أَنْ الْعِتْقَ بِصِفَةٍ، (أو) ^(٩) إِلَى أَجَلٍ: جَائِزٌ.

(١) سقطت من «رواق» «ع» أيضاً

(۲) کذا فی «ز» و «و» و «ع» ایضاً، و فی «ب» یعتق علیہ منه.

(۳) کذا فی «ب» و «ز» بواو قبلها، وفي «خ» بغير واو.

(٤) في «ب» و«ز»: «وباستسعاء أم بغير استسعاء».

(٥) في «الأوسط» لابن المنذر (١١/٥٩١): «وقال أحمد بن حنبل: لا أعلم أحداً كره أن

وهو حرٌّ تامُّ الحُرِّيَّة، مُسْلِمٌ، قَوْلَدَتْ (وَلَدَا) ^(١) مُسْتَقِينًا ^(٢) أَنَّهُ وَلَدَهُ: أَنَّهَا أُمُّ وَلَدِهِ ^(٣).

١٦٥٠. وَاتَّقُوا أَنَّ الْأُمَّةَ إِذَا حَمَلَتْ - كَمَا ذَكَرْنَا (هَهُنَا) ^(٤) - أَنَّهَا لَا يَجِلُّ بَيْعُهَا، وَ [و] ^(٥) لَا يَحِلُّ لَهَا إِخْرَاجُهَا ^(٦) عَنْ مَلِكِهِ، مَا لَمْ تَضَعْ.

١٦٥١. وَاخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بَعْدَ وَضْعِهَا ^(٨).

١٦٥٢. وَاتَّقُوا أَنَّهَا فِي حَالٍ وَضْعِهَا لَا يَجِلُّ ^(٩) مُؤَاجِرَتُهَا.

١٦٥٣. وَاخْتَلَفُوا فِيهَا بَعْدَ الْوَضْعِ.

= التي لا يجوز النظر من عورتها والمثبت - في نظري - أصبح وجه إن شاء الله. فكانه رحمه الله أراد أن يذكر ضابطاً يضبط به الحال التي يجوز معها وطء الأمة، ولا يحرم، فذكر أن كل من كانت بحيث لا يحرم النظر من عورتها إلى المباحة الوطء، بخلاف من سواها، والله أعلم.

(١) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» «مُتَّقِينَ» وسقطت من «ز».

(٣) في «ب» و«ز» و«ع»: «أُمُّ وَلَدِهِ»، وفي «ق» «أُمُّ وَلَدٍ».

(٤) سقطت من «ز» أيضاً.

(٥) وهي في «ز» أيضاً.

(٦) في «ع»: «أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِتْكَاحُهَا».

(٧) كذا في «ب»، وفي «و» لا إخراجها لها، وفي «خ»: «وَلَا إِخْرَاجُهَا لَهَا»، وفي «ع»: «وَعَلَى إِخْرَاجِهَا».

(٨) في «ق» يَجِلُّ إِخْرَاجُهَا عَنْ مَلِكِهِ بَيْعٌ، وَلَا عِبْرَةَ مَا لَمْ تَضَعْ، وَاخْتَلَفُوا بَعْدَ الْوَضْعِ، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ مِنْ تَصْرِفِ ابْنِ الْقَطَّانِ.

(٩) في «ب» و«ز» و«ق» و«و»: «لَا تَحِلُّ»، وفي «ع» بغير نقط.

١٦٥٤. وَاتَّقُوا أَنَّ لِسَيِّدِهَا وَطْأَهَا - حَامِلًا وَغَيْرَ حَامِلٍ - مَا لَمْ تَكُنْ حَائِضًا، أَوْ نَفْسَاءً، أَوْ صَابِئَةً (فِي فَرِضٍ) ^(١)، أَوْ هِيَ مُحْرَّمٌ، أَوْ هِيَ مُحْرَّمَةٌ وَأَوْ هِيَ مُعْتَكِفٌ، أَوْ هِيَ ^(٢).

١٦٥٥. وَاتَّقُوا أَنَّ حَمْلَهَا مِنْ سَيِّدِهَا - كَمَا ذَكَرْنَا - لَا يَجِلُّ أَنْ يُبَاعَ ^(٣)؛ لَا مَعَهَا، وَلَا دُونَهَا، وَلَا أَنْ يُوهَبَ ^(٤)، وَلَا (أَرْن) ^(٥) يُمْلَكَ ^(٦) أَحَدًا.

١٦٥٦. وَاتَّقُوا أَنَّهُ يَرِثُ أَبَاهُ ^(٧) كَوَلَدِ الْحُرَّةِ (الْمُتَزَوِّجَةِ) ^(٨) وَلَا فَرْقَ، وَأَنَّهُ يَرِثُ وَلَا عَمَوَالِي أَبِيهِ وَأَجْدَادِهِ كَذَلِكَ.

١٦٥٧. وَاتَّقُوا أَنَّ حُكْمَ أُمِّ الْوَلَدِ، مَا لَمْ يَمُتْ سَيِّدُهَا، أَوْ يُعْتَقَ ^(٩): حُكْمُ الْأُمَّةِ فِي جَمِيعِ أَحْكَامِهَا، حَاشَا لَصَّلَاةٍ، وَابْيَعٍ، وَالْإِخْرَاجِ عَنِ الْمِلْكِ، وَالْمُؤَاجِرَةِ، وَالْإِنْكَاحِ.

(١) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٢) هكذا سياق العبارة في «ع» أيضاً، إلا أنه قال في آخرها: «أَوْ هِيَ مُعْتَكِفَةٌ». وفي «ب» و«ز»: «أَوْ هِيَ مُحْرَّمَةٌ أَوْ هِيَ مُحْرَّمَةٌ أَوْ هِيَ مُحْرَّمَةٌ». وفي «ق» و«و» اتَّقُوا أَنَّ لِسَيِّدِهَا وَطْأَهَا... مَا لَمْ يَمْنَعَهُ مِنْ ذَلِكَ مَانِعٌ شَرْعِيٌّ وَهُوَ اخْتِصَارُ إِجْمَالِ بْنِ الْقَطَّانِ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ فِي الْعِبَارَةِ مِنْ قِيُودٍ وَمَحْذُورَاتٍ.

(٣) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب» «بَاعَ»، وهو خطأ، وفي «ع» بغير نقط.

(٤) كذا في «ز» و«ق» و«ط» وفي «خ» و«ب» و«ع»: «تَوْهَبَ»، وهو بعيد بأباه السياق؛ إِذْ الْكَلَامُ عَنْ حَمْلِهَا لَا عَنْهَا هِيَ.

(٥) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ق» وفي «خ»: «تَمْلَكَ»، وفي «ع» بغير نقط.

(٧) كذا في «ب» و«ز» و«ق» وفي «خ» و«ع»: «يَرِثُهُ أَبُوهُ»، والمثبت أوجه.

(٨) وهي في «ز» و«ع» أيضاً ومكانها في «ق»: «الزَّوْجَةِ».

(٩) كذا في «ب» و«ز» و«ق» و«ع»، وفي «ع» بغير نقط.

١٦٥٨. واختلفوا في كل ذلك أيضاً، لكن الذي اتفقوا فيه أن حكمها حكم الأمة (في) (١) حدودها، وميراثها، وزكاتها.

١٦٥٩. واتفقوا أن إبراهيم بن رسول الله ﷺ خلق حُرّاً، وأمه مارية أم ولد لولده (٢) ﷺ، مُحَرَّمَةٌ عَلَى الرِّجَالِ (بعده) (٣)، غير مملوكة، وأنه عليه السلام كان يطؤها بعد ولايتها، وأنهم لم تتبع بعده، ولا تُصدق بها، وأنها كانت بعده عليه السلام حُرّة.

١٦٦٠. واختلفوا في أم الولد من غير سيدها، وفي المشرقة (٤)، و (في) (٥) الذي يملك زوجته التي كانت أمة عنده (٦) وقد ولدَتْ منه، وأهي حامل (مكلاً) (٧): أ يجوزُ رُبُّيلُها، لو شئنا ما في بطنها أم لا؟

١٦٦١. واتفقوا أن العبد والأمة المسلمتين، العاقلتين، البالغين، المُكْتَسِبَتَيْنِ (٨)، الصَّالِحَتَيْنِ في دينهما: إذا سَلا، أو أحْدُهُمَا السَّيِّئَ الْمَالِكِ (له) (٩) - كُلُّهُ لَا بَعْضُهُ مِلْكٌ أصححاً، والسَّيِّدُ أيضاً مُسْلِمٌ مُبَالِغٌ، عَاقِلٌ، غَيْرُ مُحْجُورٍ، وَلَا سَكْرَانٌ،

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ز» وق «ع»: «أم ولد رسول الله»، والمثبت أو جه.

(٣) وهي في «ز» وق «ع» أيضاً.

(٤) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «المشرقة»، وهو خطأ.

(٥) وهي في «ز» أيضاً.

(٦) في «ب» و«ز»: «أمة غيره». وانظر المسألة في «الأوسط» (١٨/٦١٣).

(٧) وهي في «ب» أيضاً.

(٨) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «المكتسبتين»، وفي «ق»: «المسكينين»! هو احترام منه رحمه الله لقول من قال باشرط الحرقو نحوها للمكاتب.

(٩) وفي «ق» و«ز» أيضاً.

وَالسَّائِلُ كَذَلِكَ: أَنْ يُكَاتِبَهُ؛ فَأَجَابَهُ وَكَاتَبَهُ عَلَى مَالٍ مُنْجَمٍ، وَلَمْ يَشْتَرِكْ مَعَهُ فِي كِتَابَتِهِ أَحَدٌ غَيْرُهُ، وَكَاتَبَهُ كُلُّهُ بِمَا يَحِلُّ بَيْعُهُ مِنْ مَالٍ مُحْدُودٍ مَعْلُومٍ، يُعْطِيهِ طَالِبُ الْمُكَاتَبَةِ عَنْ نَفْسِهِ لِسَيِّدِهِ، بِلا شَرْطٍ رَدِّ مَالٍ عَلَيْهِ، وَلَا شَرْطٍ أَصْلًا، فِي نَجْمَيْنِ فَصَاعِدًا، إِلَى أَجَلٍ مُحْدُودٍ (١)، بِالحِسَابِ الْعَرَبِيِّ، بِاسْمِ الْكِتَابَةِ لَا بِغَيْرِهَا، وَقَالَ السَّيِّدُ: مَتَى أَتَيْتَ إِلَيَّ هَذَا الْمَالُ كَمَا اتَّفَقْنَا فَأَنْتَ مُخَوَّلٌ لِلْأَمَةِ: أَنْتِ حُرَّةٌ كَذَلِكَ. أَنْهَا كِتَابَةُ صَحِيحَةٌ.

١٦٦٢. واتفقوا أنه إذا كاتبت السيِّدة عبده، أو أمتته - كما ذكرنا - فأذا يافى نُجومهما - لا قبلها ولا بعدها - مما كاتبتها (٣) (به) (٤) إليه بنفسه، أو إلى وكيله في حياة السيِّد، على الصفة التي تعاقداها: أنَّهما حُرَّانِ، أو مَنْ أَدَّى ذَلِكَ مِنْهُمَا (٥).

١٦٦٣. واتفقوا أن المرأة العاقلة، البالغة، غير المحجورة، ولا ذات الزوج، وهي مسلمة: أنَّها كالرَّجُلِ فِي كُلِّ مَا ذَكَرْنَا، وَفِي (٦) الْعِتْقِ وَالتَّذْيِيرِ.

١٦٦٤. واختلفوا فيما عدا جميع الصفات التي ذكرنا بما لا سبيل إلى ضمِّ (٧) إجماع / فيه.

(١) كذا في «ب» و«ز» وق «ع»، وفي «خ» و«ع» معدود.

(٢) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ز» وق «ع»: «لأمته».

(٣) كذا في «ز» وق «ع» أيضاً، وفي «ب»: «كاتبتها».

(٤) سقطت من «ق» أيضاً، وهي في «ز» و«ع».

(٥) هكذا العبارة في جميع النسخ، وجاءت في «ط» هكذا: «أنهما حران كذا إذا أدى ذلك عنهما»!

(٦) كذا في «ز» وق «ع» أيضاً، وفي «ب»: «في» بغير واو.

(٧) في «ب» و«ز»: «ضبط».

١٦٦٥. واتفقوا أن الكتابة بما لا يحل فاسدة.

١٦٦٦. واختلفوا: أيقع بها عتق أم لا؟

١٦٦٧. (و في بطلان الكتابة بعد عقدها بالعجز أم لا؟) (١).

١٦٦٨. وفي بيع المكاتب ما (لم) (٢) يعتق بالأداء: أيجوز أم لا؟

١٦٦٩. واتفقوا أن الأمة المباح وطؤها: حلال وطؤها قبل الكتابة، وحرام بعد العتق بالأداء (٣).

١٦٧٠. واختلفوا في وطئها في حال الكتابة.

١٦٧١. واتفقوا أن للمكاتب أن يبيع ويشترى [ما يرجو] (٤) فيه نماء ماله بنيز (٥) إذن سيده، ما لم يسافر.

١٦٧٢. واتفقوا أنه ما لم يتراضيا (٦) على فسخ الكتابة، وما لم (٧) يعجز

(١) وهي في «ز» أيضاً.

(٢) وهي في «ز» أيضاً.

(٣) هكذا سياق العبارة في «ب» و«ز» و«ق»، إلا أن آخرها في «و»: «و حرام بعد العتق بالإجماع. وجاءت في «خ» هكذا: «وا تفقوا أن الأمة مباح وطؤها: حلال قبل الكتابة، وحرام بالعتق بالأداء»، وفي «ع»: «وعلى أن الأمة مباح وطؤها قبل الكتابة، وحرام بعد العتق بالأداء»، وما في «ب» أوجه وأحق بالتقديم.

(٤) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٥) كذا في جميع النسخ، وفي «ز»: «بعد».

(٦) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وجعلها محقق «ق» بين قوسين هكذا (١)، ثم علق قائلاً: «وفي المخطوطات - يعني: مخطوطات الإقذاع - رُسِمَت كأنها «يتواصيا» اهـ».

(٧) كذا في «ع» و«ق» أيضاً، وفي «ب» و«ز»: «ولم»، ومثلها ما بعدها.

المكاتب، وما لم يبعه سيده: أنه ليس له انتزاع ماله الذي اكتسب بعد الكتابة.

١٦٧٣. واختلفوا في كل مال كان (له) (١) قبل الكتابة، وفي (أُم) (٢) ولا يده، (وفي ولا يده) (٣) منها: أريقق للسيد أم للمكاتب (٤)، أم غير ذلك؟

١٦٧٤. واختلفوا في الكتابة بعد موت السيد: أثبت أم لا؟

١٦٧٥. واتفقوا أن المأذون له من العبيد: له أن يبيع ويشترى ما أذن له فيه سيده.

١٦٧٦. واتفقوا أن للسيد أن ينزع (٥) مال عبده، ما لم يكن مكاتباً، أو أم ولا يده، أو مئة بطنية قد قُت (٦).

١٦٧٧. واختلفوا: هل له أن ينزع (٧) ممن ذكرنا أم لا؟

١٦٧٨. واتفقوا أن رلاء المكاتب إذا عتق بالأداء (٨): لسيد (٩) الذي كاتبه، وكما ذكرنا في سائر المؤمنين.

* * *

(١) وهي في «و» أيضاً.

(٢) وهي في «ز» و«ق» أيضاً.

(٣) وهي في «و» و«ق» أيضاً.

(٤) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «أم مكاتب».

(٥) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» و«ق»: «ينزع».

(٦) كذا في «ب» أيضاً، وفي «ق»: «بطنية»، وكلاهما تصحيف من المثبت.

(٧) في «ب»: «ينزع»، وفي «ز» و«ق»: «هل ينزع».

(٨) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «بالولاء».

(٩) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «أنه لسيد»، وفي «ط»: «أنه ليس لسيد»!

٥٧- باب (السواك) (١)

١٦٧٩. اتَّفَقُوا أَنَّ السَّوَاكَ لغير الضَّائِمِ حَسَنٌ (٢)، وَاخْتَلَفُوا فِيهِ لِلضَّائِمِ.

١٦٨٠. وَاتَّفَقُوا أَنَّ حَسَنَ الشَّعْرِ إِلَى الْأَذْنَيْنِ، وَتَفْرِيقَهُ فِي الْجَبْهَةِ: حَسَنٌ.

١٦٨١. (وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْخِضَابَ بغير السَّوَادِ مَبَاحٌ (٣) حَسَنٌ (٤)).

١٦٨٢. وَأَنَّ تَرْكَ الشَّيْبِ لَا يُضْبَغُ مَبَاحٌ.

١٦٨٣. وَاتَّفَقُوا أَنَّ إِزَالََةَ الْمَرْءِ عَنْ نَفْسِهِ ظُلْمًا، بَأَن يَظْلِمَ مَنْ [لَمْ] (٥) يَظْلِمُهُ، قَاصِدًا إِلَى ذَلِكَ (٦): لَا يَحِلُّ؛ وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَنْزِلَ عَدُوٌّ مُسْلِمًا، أَوْ كَافِرٌ بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَيَقُولُ (٧): أَعْطُونِي مَالَ فُلَانٍ، أَوْ أَعْطُونِي فُلَانًا وَهُوَ لَا حَقَّ لَهُ عِنْدَهُ بِحُكْمِ دِينِ الْإِسْلَامِ، أَوْ قَالَ: أَعْطُونِي امْرَأَةً فُلَانٍ، [أَوْ أُمَّةً فُلَانٍ]، أَوْ أَفْعَلُوا أَمْرًا كَذَا لِبَعْضٍ مَا لَا يَحِلُّ فِي الْإِسْلَامِ: فَإِنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ

(١) سقطت من «ز» أيضاً.

(٢) كذا في «خ» و«ب»، وفي «و» «مباح حسن».

(٣) إلى هنا في «ز» و«ق» أيضاً.

(٤) في «ع»: «وعلى أن إباحة الخضاب بغير السواد مباح حسن»، وهي عبارة قلقة كما ترى.

(٥) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٦) هنا في «ق» زيادة: «محرّم» وليست في باقي النسخ.

(٧) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «أن يقول».

(٨) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

أَنَّهُ (١) لَا يَحِلُّ أَنْ يُجَابَ إِلَى ذَلِكَ، وَإِنْ كَانَ فِي مَنَعِهِ اضْطِلَامٌ (٢) الْجَمِيعُ (٣)

(١) في «ب» «في أنه»، وليست هذه الزيادة في باقي النسخ.

(٢) الاصطلام: الاستئصال، والإبادة بالقتل وغيره.

(٣) قال ابن تيمية في «نقده»: «دعوى لإجماع في مثل هذا الأمر العام الذي يتناول أنواعاً كثيرة ليس مستنده نقلاً في هذا عن أهل الإجماع هو بحسب ما يعتقده الناقل في أن مثل هذا ظلمٌ مُحَرَّمٌ، لَا يُبَيِّحُهُ عَطْلُهَا يَدْخُلُ فِيهِ الْخُذْلُاعُ وتفصيل؛ كما لو تترس الكفار بأسرى المسلمين، وخيف على جيش المسلمين أن لم يرموا، فإنه يجوز أن يرموا بقصد الكفار، وإن أفضى إلى قتل هؤلاء المعصومين؛ لأن فساد ذلك دون فساد استيلاء الكفار على جيش المسلمين. وهذا مذهب الفقهاء المشهورين؛ كأبي حنيفة، والشافعي، وأحمد وغيرهم. ولو لم يُخَشَّ على جيش المسلمين: ففي جواز الرمي قولان لهم:

أحدهما: يجوز؛ كقول أبي حنيفة، وبعض أصحاب الشافعي.

والثاني: لا يجوز؛ كالمعروف من مذهب أحمد، والشافعي.

وكذلك لو أكره رجل رجلاً على إتلاف مال غيره، وإن لم يتلفه قتله، جاز له إتلافه بشرط الضمان.

والعدو المحاصر للمسلمين إذا طلب مال شخص، وإن لم يدفعوه اضطلمهم العدو، فإنهم يدفعون ذلك المال، ويضمنون لصاحبه، وأمثال ذلك كثيرة.

وقد ذكر رحمه الله تعالى إجماعات من هذا الجنس في ههنا كتاب، ولم يكن قصدي تتبع ما ذكره من الإجماعات التي عُرف انتقاضها، فإن هذا يزيد على ما ذكرناه، مع أن أكثر ما ذكره من الإجماع هو كما حكاه، لا نعلم فيه نزاعاً، وإنما المقصود: أنه مع كثرة اطلاعه على أقوال العلماء، وتبرّزه في ذلك على غيره، واشترطه ما اشترطه في الإجماع الذي يحكيه، يظهر فيما ذكره في الإجماعات مشهور وقد يكون الراجح في بعضها خلاف ما يذكره في الإجماع.

وسبب ذلك: دعوى الإحاطة بما لا يمكن الإحاطة به، ودعوى أن الإجماع الإحاطي هو الحجّة لا غيره. فهاتان قضيتان لا بد لمن ادعاهما من التناقض إذا احتج =

بالإجماع فمن ادعى الإجماع في الأمور الخفية - بمعنى: أنه يعلم عدم المنازع - فقد قفا ما ليس له به علم، وهؤلاء الذين أنكر عليهم الإمام أحمد. وأما من احتج بالإجماع بمعنى عدم العلم بالمنازع، فقد أتبع سبيل الأئمة، وهذا هو الإجماع الذي كانوا يحتاجون به في مثل هذه المسائل. اهـ.

قلت: وفي «المعيار المعرب» للوشريسي (١٠٥/٢) فما بعده: سُئل عن قول ابن حزم في «مراتب الإجماع»: «واتفقوا على أنه لو نزل عدو كافر بساحة المسلمين و قالوا إن لم تعطونا مال فلان استأصلناكم، لم يحل أن يعطوا ذلك، ولو خيف استئصال المسلمين». انظروا قوله هذا، فهو بعيد جداً، بل الظاهر أنه إذا خيف ذلك وجب إعطاؤهم إيّاه، ويقوم مولاه إما قيمته، أو مثله بعد أن يحاسب بما ينويه. وقد نقل ابن إسحاق أنه عليه السلام هم أن يصلح نبيّة بن جضن ثلث ثمار المدينة حتى ثناه عن ذلك المقداد. ولا يقال: قد يكون ذلك بعد أن يسترضي لأصحاب الثمار؛ لأن من البعيد أن يكونوا كلهم ممن يُعتبر إذنه، وليس فيهم يتيم.

فأجابه أما بعد، هذا النقل يلوح ببادي الرأي، وقبل التثبت كما ذكرتم، و قولكم: الظاهر أنه إذا خيف ذلك وجب إعطاؤه؛ وقوله هو: لم يحل أن يعطوه، ذلك قولان على طرفي نقيض. لقاتل أن يقول بعد تسليم ما ذكر ابن حزم: والصواب التوسط، وأن الإعطاء للخوف، تركه حمل مقتضى الوعيد جائز، وأن الضمان هو على الأمر، لا على متولي الأمر بالإكراه. إلى آخر الجواب، وهو طويل لم أنقله كله خشية الإطالة، فليُنظر هناك. (١) قال الرّيمي في «العمدة»: «قلت: دعوى ابن حزم عدم الخلاف في ذلك، والاتفاق عليه لا يصح؛ فإنّ ذلك قوم على لا يطبقون دفعه قطعاً، وضمينوا أنهم إن منعه ما لا يحل له أخذه اضطلمهم جميعهم، وتيقنوا ذلك: أعطوه ما لا يحل، وصانوا أنفسهم من القتل، سواء كان مالا قليلاً أو كثيراً، أو أمّة لفلان، ولو قيل: يجب دفعه، لم يبعد، وكذا إذا أمرهم بكفر، أو شرب خمر؛ فإنه يباح لهم. وهل يجب عليهم ذلك؟ فيه خلاف مشهور، حتى في مذهب الشافعي رحمه الله تعالى. [خاتمة كتاب «العمدة في إجماع الأئمة» للرّيمي]

قال الرّيمي: وهذا آخر ما اشتمل عليه كتابا الإمامين: ابن هبيرة وابن حزم مع =

٥٨- باب من الإجماع في الاعتقادات يكفر من خالفه بإجماع

١٦٨٤. اتفقوا أن الله عز وجل وحده لا شريك له، خالق كل شيء غيره^(١)، وأنه تعالى لم يزل وحده^(٢) ولا شيء معه غيره، ثم خلق الأشياء كلها كما شاء، وأن النفس مخلوقة، والعرش مخلوق، والعالم كله مخلوق^(٣).

= حذف المكرر، وحذف ما نقله ابن حزم من الاختلاف، مع زيادات أوردتها، واستدراكات على عبارتيهما ينهاها أو وضعتها. أسأل الله تعالى أن يكتب لنا ذلك في الصالحين، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، ومقرباً من جنات النعيم، والحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وصل اللهم على سيدنا محمد. قال مؤلفه جمال الدين محمد بن عبد الله بن أبي بكر الرّيمي رحمه الله ونفع به: فرغت من تصنيفه ليلة الثامن من محرم أول سنة سبعين وسبع مئة. اهـ.

(١) كذا في «ز» و«ع» و«ن»، وفي «خ»: «لا خالق كل شيء غيره»، وفي «ب»: «خالق كل شيء لا غيره».

(٢) كذا في «ب» و«ز» و«ن»، وفي «خ» و«ع»: «واحد».

(٣) قال ابن تيمية في «نقده»: «أما اتفاق السلف وأهل السنة والجماعة على أن الله وحده خالق كل شيء، فهذا حق، ولكنهم لم يتفقوا على كفر من خالف ذلك، فإن القدرية الذين يقولون: إن أفعال الحيوان لم يخلقها الله أكثر من أن يمكن ذكرهم، من حين ظهرت القدرية في أواخر عصر الصحابة إلى هذا التاريخ، والمعتزلة كلهم قدرية، وكثير من الشيعة، بل عامة الشيعة المتأخرين، وكثير من المرجئة والخوارج، وطوائف من أهل الحديث والفقه، نسبوا إلى ذلك، منهم طائفة من رجال الصحيحين، ولم يجمعوا على تكفير هؤلاء، بل هو نفسه قد ذكر في أول كتابه: أنه لا يكفر هؤلاء. والمنصوص عن مالك والشافعي وأحمد في القدرية: أنهم إن جحدوا العلم =

= كفروا، وإذالم يجحدوه لم يكفروا.

وأيضاً: فقد ذكر في كتابه «الملل والنحل» *، أن الصحابة وأئمة الفُتيا لا يكفرون من أخطأ في مسألة في الاعتقاد، ولا فُتيا، وإن كان أراد بقوله «أتى» المسلمون على هذا، فهذا أبلغ.

ومعلوم أن مثل هذا النقل للإجماع لم ينقله عن معرفته بأقوال الأئمة، لكن لما علم أن القرآن أخبر بأن الله خالق كل شيء، وأن هذا من أظهر الأمور عند الأمة؛ حكى الإجماع على هذا، ثم اعتقد أن من خالف الإجماع كفر بإجماع، فصارت حكايته لهذا الإجماع مبنية على ما بين المقدمتين اللتين ثبت النزاع في كل منهما. وأعجب من ذلك: حكايته الإجماع على كفر من نازع أنه سبحانه له لهرل وحده، ولا شيء غيره معه، ثم خلق الأشياء كما شاء.

ومعلوم أن هذه العبارة ليست في كتاب الله، ولا تُنسب إلى رسول الله ﷺ، بل الذي في الصحيح عنه: حديث عُمُصِلِينَ بْنِ صُلَيْحٍ عَنْهُ، عن النبي ﷺ: «كان الله ولا شيء قبله، وكان عرشه على الماء، وكتب في الذكر كل شيء»، وخلق السموات والأرض». وفي لفظ: «ثم خلق السموات والأرض».

وروي هذا الحديث في «بخاري» بثلاثة ألقاظ؛ روي: «كان الله، ولا شيء قبله»، وروي: «ولا شيء غيره»، وروي: «ولا شيء معه» (**). والعقصة واحدة، ومعلوم =

(*) قال هناك (١٣٨/٣): «ودُهبت طائفة إلى أنه لا يكفر ولا يفسق مسلم بقول قاله في اعتقاد، أو فُتيا، وأن كل من اجتهد في شيء من ذلك فدان بما رى أنه الحق فإنه مأجور على كل حال؛ إن أصاب الحق فأجران، وإن أخطأ فجز واحد، وهذا قول أبي ليلى، وأبي حنيفة، والشافعي، وسفيلين أري، وداد بن علي، ولهم جميعهم، وهو قول كل من عرفنا لقولاً في هذه المسألة من الصحابة رضي الله عنهم، لا نعلم منهم في ذلك خلافاً أصلاً، إلا ما ذكرنا من اختلافهم في تكفير من ترك صلاة متعمداً حتى خرج وقتها، أو ترك أداء الزكاة، أو ترك الحج، أو ترك صيام رمضان، أو شرب الخمر» اهـ.

(**) هذا اللفظ الأخير: «ولا شيء معه» ليس في «بخاري»، وإن كان قوله: «ولا شيء غيره» دالاً على نفس المعنى.

= أن النبي ﷺ إنما قال واحداً من هذه الألفاظ، والآخرا نرويا بالمعنى، وحيثما فالذي يُناسب لفظ ما ثبت عنه في الحديث الآخر الصحيح، أنه كان يقول في دعائه: «أنت الأول فليس قبلك شيء»، وأنت الآخر فليس بعدك شيء وأنت الظاهر فوقك شيء»، وأنت الباطن فليس دونك شيء».

فقوله في هذا: «أنت الأول فليس قبلك شيء» يناسب قوله: «كان الله ولا شيء قبله»، وقد بسط الكلام على هذا الحديث وغيره في غير هذا الموضع.

والمقصود هنا: الكلام على ما يظنه بعض الناس من الإجماعات، فهذا اللفظ ليس في كتاب الله، وهذا الحديث لو كان نصاً فيما ذكر، فليس هو متواتراً، فكيف من حديث صحيح، ومعناه فيه نزاع كثير، فكيف ومقصود الحديث غير ما ذكر، ولا نعرف هذه العبارة عن الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين؟ فكيف يُدعى فيها الإجماع؟ أو يُدعى الإجماع على كفر من خالف ذلك؟!.

ولكن الإجماع المعلوم هو ما علمت الأمة أن الله بيّنه في القرآن، وهو أن خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام؛ كما أخبر الله بذلك في القرآن في غير موضع، فإذا ادعى المدعى للإجماع على هذا، وتكفير من خالف هذا، كان قوله متوجهاً، وليس في خبر الله - أنه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام - ما ينفي وجوده خلقاً قبلهما، وتلوي أنه خلقهما من مادة كانت قبلهما؛ كما أنه أخبر أنه خلق الإنسان، وخلق الجن، وإنما خلق الإنسان من مادة، وهي الصلصال كالفخار، وخلق الجن من ریح من نار.

فكيف وقد ثبت بالكتاب والسنة، وإجماع السلف - الذي لا يُعلم فيه نزاع - أن الله لما خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام، وكان عرشه على الماء قبل ذلك، فكان العرش موجوداً قبل ذلك، وكان الماء موجوداً قبل ذلك؟

وقد ثبت في «صحيح مسلم»، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ: أنه قال: «إن الله قدر مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء». وقد أخبر سبحانه أنه: «استترج إلى السماء وهي دخان فقال لها وللأرض ائتيا طوعاً أو كرهاً فالتا أتينا طائعين» (نصبت: «وثبت عين» واحد من الصحابة =

= والتابعين، وغيرهم من علماء المسلة بين؛ أنه خلق السماء من بخار الماء، ونحو ذلك من النقول التي يُدَقِّقها ما يُخبر به أهل الكتاب عن التوراة، وما عندهم من العلم الموروث عن الأنبياء، وشهادة أهل الكتاب الموافقة لما في القرآن أو السنة مقبولة؛ كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ﴾ [الرعد ٤٣]، ونظائر ذلك في القرآن.

وهذا الموضع أخطأ فيه طائفتان:

طائفة من أهل الكلام من اليهود والمسلمين وغيرهم، ظنوا أن إخبار الله بخلق السموات والأرض وما بينهما، يقتضي أنهما لم يُخلقا من شيء، بل لم يكن قبلهما موجود إلا الله.

ومعلوم أن خبر الله مخالف لذلك، والله قد أخبر أنه خلق الإنسان والجآن من مادة ذكرها، والذين يُثبتون الجوهر الكفزي من هؤلاء وغيرهم يعتقدون أن خلق الإنسان وغيره مما يخلقه في هذا العالم، ليس هو خلق الجوهر قائم بنفسه، بل هو إحداث أعراض يُحوّل بها الجواهر المنفردة من حال إلى حال. وهذا مخالف للشرع والعقل كما قد بسط في موضعه؛ فإن هؤلاء يقولون: إنا لم نشهد خلق عين من لأعيان، بل الربأ بدع الجواهر المنفردة، ثم الخلق بعد ذلك إنما هو إحداث أعراض قائمة بها. وطائفة أخرى أبعد عن الشرع والعقل من هؤلاء: يتأولون خلق السموات والأرض؛ بمعنى: لتولد والتعليل والإيجاب بالذات، ويقولون: إن الفلك قديم أزلي معلول للرب، وأنه يوجب بذاته، لم يزل ولا يزال، وقولهم بالإيجاب هو معنى القول بالتولد؛ فإن ما حصل عن غيره بغير اختيار منه؛ فقد تولد عنه، لا سيما إن كان حيداً وهؤلاء يقولون بقديم عين الفلك، وأنه لم يزل ولا يزال.

فهؤلاء إذا قيل: إن اللامين أجمعوا على نقيض قولهم، أو على كفر من قال بقولهم كان متوجهاً؛ فإنه قد عُلِم بالاضطرار من دين الرسول أنه أخبر بخلق السموات والأرض بعد أن لم تكن مخلوقة؛ بخلاف من ادعى أن الصانع لم يزل معطلاً، والفعل والكلام عليه ممتنعاً بغير سبب حدث أو جب انتقاله من الامتناع إلى الإمكان، وأوجب أن يصير الرب قادراً على الفعل، أو الفعل والكلام بعد أن لم =

= يكن قادراً على ذلك.

فهذه الدعوى وأمثالها عند جمهور العقلاء معلومة الفساد بالعقل، مع فسادها في الشرع. ومعلوم عند من له معرفة بالكتاب والسنة والإجماع أن الشرع لم يرد بها، ولا بما يدل عليها قط، ولكن ظن من ظن من أهل الكلام أن هذا دين أهل الملل، واستدلوا على ذلك بالكلام الذي أنكره السلف والأئمة عليهم: من أن ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، وكان الذي أنكره السلف والأئمة عليهم الكلام الباطل الذي خالفوا فيه الشرع والعقل.

وقد بسط الكلام على هذا في غير هذا الموضع، وذكر منشأ غلط الطائفتين حيث لم يُفَرَّ قوايين النوع والعين، وذكر قول السلف والأئمة: إن الله لم يزل متكلماً إذا شاء، وإنه لا نهاية لكلمات الله، وإن وجود ما لا نهاية له من كلمات الله في الماضي كما ثبت في المستقبل وجود ما لا نهاية له أيضاً، وإن كل ما سوى الله مخلوق كائن بعد أن لم يكن، وليس معه شيء قديم بقديمه، بل ذلك مُمتنع عقلاً، باطل شرعاً، فإن الله أخبر أنه خالق كل شيء، والقول بأن الخالق علة تامة مُستلزمة لمعلولها باطل عقلاً وشرعاً، وأما وجبه أنه يمتنع ضرورة وجود علة تامة يُقارنها حدوث شيء من العالم؛ فإن الحوادث بعد أن لم تكن يمتنع مقارنة معلولها بها، بل قد بين أن القول بأن الفاعل يكون علة تامة مُستلزمة للمفعول باطل، وأن الفعل لا يكون إلا بإحداث شيء، لكن في بين حدوث الشيء المعين، وبين حدوث الحوادث شيئاً بعد شيء، وقد ثبت بالدلائل اليقينية أن الرب فاعل باختياره وقدرته، وأنه إذا قيل: هو موجب بالذات؛ فإن أريد بذلك: أنه يُوجب بمشيئته وقدرته ما شاء، فهذا لا يُنافي فعله بمشيئته وقدرته، وإن أريد بذلك: ما يقوله دُفْرية الفلاسفة؛ كابن سينا ونحوه: من أن ذاتاً مجردة عن الصفات أوجبت العالم بما فيه من الأمور المختلفة للحدثة، فهذا من أفسد الأقوال عقلاً وسمماً فإن إثبات ذات مجردة عن الصفات، أو إثبات وجود مُجَرَّد عن جميع القيود، أو مُقَيَّد بالسُّلُوب لا يختص بأمر وجودي، مما لا يمكن تحققه في الخارج، وإنما يُقدَّرُه الذهن كما يقدر سائر الممتنعات. ودعوى أن الصفة هي الموصوف، وأن إحدى الصفتين هي الأخرى كما يقوله هؤلاء المامة فلفقة: =

= إن العقل والعقل والمعقول شيء واحد، واللذة واللذذ والملئذ شيء واحد، وإن العلم والقدرة والإرادة شيء واحد، والقدرة هي القادر، والعلم هو العالم، ونحو ذلك من أقوالهم التي قد بسط الكلام على فسادها وتناقضها في غير هذا الموضع، هي دعاوى باطلة.

والمقصود هنا: الإشاؤ إلى ما قد يتوهمه بعض الناس من أن الإجماع نوع من الاشتباه، فيظن أمور أداخله في الإجماع، ولا تكون كذلك؛ كما يظن أموراً خارجة عنه، ولا تكون كذلك، كما يُصيب بعض الناس فيما يدخلونه في نصوص الكتاب والسنة، وفيما يخرجونه.

ولهذا يذكر هؤلاء أموراً مختلفة فيها، وإذا نظر إلى مُسْتَدِيمهم في الخلاف وجد فيه من الخطأ أموراً أخرى كذلك: إما نقل ضعيف، وإما لفظ مُجْمَل، وإما غير ذلك مما قد يقع الغلط في صحته تارة، وفي فهمه تارة؛ كما يقع مثل ذلك فيما ينقلونه عن النبي ﷺ من الغلط، ويكون قد نشأ من الإسناد تارة، ومن فهم المتن تارة، والله سبحانه أعلم.

قلت (محمد): انتهى كلام شيخ الإسلام رحمه الله تعالى، وبه تنتهي مؤاخذاته على المصنف في كتابه.

وتعليقاً على هذا الكلام الأخير أقول وبالله تعالى التوفيق:

أما ما اعترض به على قول المصنف: «اتفقوا أن الله عز وجل وحده لا شريك له، خالق كل شيء غيره»، فهو اعتراض صحيح بلا شك؛ من جهة أن جميع القدرية، وطوائف من أهل القبلة ذهبوا إلى أن أفعال العباد غير مخلوقة كما ذكر رحمه الله؛ لكن عُذِر المصنف هنا أنه لم يحك إلا جماع إلا على ما هو نص كتاب الله من كونه عز وجل خالق كل شيء، ولا شك أن مسلماً لا يخالف في هذه الجملة؛ ولما ذكرنا أن السلف من قال: إن الله لم يكلم موسى تكليم، ولم يتخذ إبراهيم خليلاً، كالجعدي وغيره؛ لكونه أنكر لفظ القرآن، مع عدم اتفاقهم على إكفار من قال بأن كلام الله مخلوق، أو صرح بأن إثبات الصفات له عز وجل يقتضي قيام الحوادث بذاته، ونحو هذا.

وأما ما اعترض به رحمه الله على قول المصنف: «وأنه تعالى لم يزل وحده، ولا شيء =

١٦٨٥. وأن النبوة حق، وأنه كان أنبياء كثير؛ منهم من سَمَى الله تعالى^(١)

في القرآن، ومنهم من لم يُسم لنا.

١٦٨٦. وأن مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، الهاشِمِيَّ، الْقُرَشِيَّ، المبعوث بمكة،

= معه غيره، ثم خلق الأشياء كلها كما شاء، وزعمه بأن ذلك ليس في كتاب الله، ولا يُنمى إلى رسول الله ﷺ، واعتراضه عليه بحديث عمران رضي الله عنه ونحو هذا؛ فهذه مسألة اشتهرت عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وهي المعروفة بمسألة (حوادث لا أول لها)، وقد شنع عليه بسببها خلائق من المتقدمين والمتأخرين، من الأشعرية وغيرهم، واتهموه بسببها بالقول بقدَم العالم، بل وصل الحال ببعضهم إلى إكفاره رحمه الله بسبب ذلك.

ونحن وإن كنا لوافق الشيخ رحمه الله على هذا القول - أعني: إطلاقه القول بجواز وجود حوادث لا أول لها - لأسباب تضيق بها هذا المقام؛ منها: أن هذا أيضاً لا يوجد في كلام الله عز وجل، ولا كلام رسوله ﷺ، ولا يُفهم من حديث عمر رضي الله عنه، ولا يصح عن أحد من السلف بهذه العبارة، أو بهذا الإطلاق، والذي وحي عن بعض السلف فهو كلام مُجْمَل؛ كالمروئي عن الإمام أحمد والميماري وغيرهم؛ أنه عز وجل لم يزل متكلماً إذا شاء للمروئي عن نعيم بن حَمَافٍ لَمِنَ كلام الرب عز وجل ليس بخلق، وأن العرب لا تعرف الحي من الميت إلا بالفعل... إلخ.

وعلى كل حال، فإننا وإن كنا لا نوافق الشيخ رحمه الله على هذه المقالة؛ فإننا - والله الحمد - لا ندعي عليه ما. دَعَاه عليه بعض مُخالفيه من القول بتساوي مقالته مع مقالة القائلين بقدَم العالم وأول الرعب بخلقولوجو د مخلوق أزلي مع الله، كالعرش، أو غيره؛ أو يكفيك لنفي هذا عنه رحمه الله؛ ما ذكره هو نفسه هنا في كلامه المتقدم؛ كقوله نسبة إلى السلف: «وإن كل ما سوى الله مخلوق كائن بعد أن لم يكن، وليس معه شيء قديم بقدَمه، بل ذلك مُمتنع عقلاً، باطل شرعاً؛ فإن الله أخبر أنه خالق كل شيء»، وقوله أيضاً: «لكن فرق بين حدوث الشيء المعين، وبين حدوث الحوادث شيئاً بعد شيء».

(١) هنا في «ب» و«ز» زيادة: «لنا»، وليست في «خ» ولا «ع».

المهاجر إلى المدينة: رسول الله إلى جميع الإنس والجن إلى يوم القيامة.

١٦٨٧. و أن دين الإسلام هو الدين الذي لا دين له^(١) تعالى في الأرض سواه، وأنه ناسخ لجميع الأديان قبله، وأنه^(٢) لا ينسخه دين بعده أبداً، وأن من خالفه ممن بلغه (أمره)^(٣) كافراً مخلداً في النار أبداً.

١٦٨٨. وأن الجنة حق، وأنها دار النعيم^(٤) أبداً، لا تنقضي (أبداً)^(٥)، ولا ينقضي (أبداً)^(٦) أهلها، بلا نهاية وأنها أعدل من الدنيا بين المؤمنين، وأتباعهم على حقيقة ما^(٧) أتوا به قبل أن ينسخ الله تعالى أديانهم بدين الإسلام. ١٦٨٩. وأن النار حق، وأنها دار عذاب أبداً، لا تنقضي، ولا ينقضي أهلها أبداً، بلا نهاية، وأنها أعدت لكل كافر مخالف لدين الإسلام، ولمن خالف الأنبياء السالين، قبل مبعث محمد^(٨) ﷺ وعليهم الصلاة لتسليمهم، ويؤخبر به إليه. ١٦٩٠. وأن القرآن المثلوث الذي في المصاحف بأيدي الناس في شرق الأرض^(٩) وغربها أول ﴿الله سمعته رب العالمين﴾ [الفاتحة ٢] إلى آخر:

(١) في «ب» و«ز»: «لا دين لله».

(٢) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «وَأَدْنَى» بغير هاء.

(٣) و هي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٤) في «ب» و«ز»: «وَأَنَّهَا دَارُ نَعِيمٍ»، وفي «ع»: «وَأَنَّهَا هِيَ دَارُ النَعِيمِ».

(٥) وهي في «ع» و«ز» أيضاً.

(٦) سقطت من «ز» أيضاً وأوحي في «ع»، لكن بعد قوله: «أهلها».

(٧) كذا في «ز» و«ع» أيضاً وفي «ب»: «كَمَا».

(٨) كذا في «ز» و«ع» أيضاً وفي «ب»: «رَسُولُ اللَّهِ».

(٩) كذا في «ب» و«ز» و«ق»، وفي «خ» و«ع»: «الْبِلَادِ».

﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ [الناس: ١]: هو كلام الله عز وجل ووحيه نزل على محمد نبيه ﷺ، مختاراً له من بين الناس^(١).

١٦٩١. وأنه لا نبي مع محمد ﷺ، ولا بعده أبداً، إلا أنهم اختلفوا في عيسى عليه السلام أيلني قبل القيامة^(٢) أم لا^(٣)؟

(١) كذا في «ب»، وفي «خ»: «مُخْتَاراً لِلنَّاسِ فِي «و» و«ع»: «مُخْتَاراً لَهُ مِنَ النَّاسِ»، وفي «ز»: «مُخْتَاراً لَهُ بَيْنَ النَّاسِ».

(٢) في «ب» و«ز»: «يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

(٣) قال المناوي في «فيض القدير» (٥/٥٠٩): «وقد حكى في «المطامح» [قلت: لعله «مطامح الأفهام في شرح الأحكام» للقاضي عياض] إجماع الأمة على نزوله، وأنكر على ابن حزم ما حكاه في «مراتب الإجماع» من الخلاف في نزوله قبل يوم القيامة، وقال: هذا نقل مضطرب، ولم يخالف أحد من أهل الشريعة في ذلك، وإنما أنكره الفلاسفة والملاحدة» اهـ.

قلت: وقد نص غير واحد من أهل العلم على تواتر الأخبار في ذلك؛ كالإمام الطبري، والحافظين: ابن كثير، وابن حجر وغيرهم، وخص جماعة من المتأخرين ذلك بالتأليف، خاصة بعد ظهور جماعة القليباتية، وظهور بعض الفتاوى الفاسدة في ذلك على يد جماعة من الممتنعين؛ كالشيخ شلتوت، ومحمد عبده، ورشيد رضا، ومصطفى المراغي، ومحمد الغزالي وغيرهم.

كما نقل جملة من أهل العلم الإجماع على هذا أيضاً؛ كالإمام ابن عطية صاحب «التفسير» - كما نقله عنه أبو حيان الأندلسي في «تفسيره» (٢/٤٩٧)، ونص عليه هو نفسه كما في «النهر الماد» - والسفاري في شرح عقيدته المستمى: «لوامع الأنوار البهية» (٢/٩٤-٩٥). وتواتر أهل العلم قديماً وحديثاً على حكاية ذلك اعتقاداً لأهل السنة والجماعة، وحكاية إجماعهم على ذلك.

والذي أظنه - والله أعلم - أن المصنف رحمه الله لا يقصد إثبات خلاف في ذلك بين أهل السنة، وإنما يحترز لخلاف بعض أهل البدع ممن لا يخرجون عن شرطه في الكتاب؛ =

وهو عيسى بن مريم، المبعوث إلى بني إسرائيل قبل مبعث النبي ﷺ^(١).

١٦٩٢. واتَّفَقُوا أَنَّ كُلَّ نَبِيٍّ ذُكِرَ فِي الْقُرْآنِ (فهو)^(٢) حَقٌّ؛ كَادَمَ، وإدريس، ونوح عليهم السَّلام، وهود، وصالح، ونسُيب، ويونس، وإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب، ويوسف، (وموسى)^(٣)، وهارون، وداود، وسليمان، وإلياس، وإليسع، ولوط، وكرّيا، ويحيى، وعيسى، وأيوب، وداني^(٤) الكفل.

١٦٩٣. واخْتَلَفُوا فِي بُيُوتِ مَرْيَمَ، وَأُمِّ مُوسَى، وَأُمِّ إِسْحَاقَ^(٥).

= كِبَعُضُ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْإِبَاضِيَةِ وَنَحْوِهِمْ؛ فَقَدْ قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ فِي «إِكْمَالِ الْمَعْلَمِ» (٤٩٣/٨): «وَنَزَلَ عِيسَى الْمَسِيحُ، وَقَتْلَهُ الدَّجَالُ حَقٌّ صَحِيحٌ عِنْدَ أَهْلِ السَّنَةِ؛ لِصَحِيحِ الْآثَارِ الْوَارِدَةِ فِي ذَلِكَ، وَلِأَنَّهُ لَمْ يَرَدْ مَا يُبْطِلُهُ وَيُضَعِّفُهُ؛ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ، وَمَنْ رَأَى رَأْيَهُمْ مِنْ أَنْكَارِ ذَلِكَ، وَزَعَمِهِمْ أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى عَنْ مُحَمَّدٍ ﷺ: ﴿وَكَانَ مِنَ النَّبِيِّينَ﴾، وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا نَبِيَّ بَعْدِي»، وَبِإِجْمَاعِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ لَا نَبِيَّ بَعْدَ نَبِيِّنَا ﷺ، وَأَنَّ شَرِيعَتَهُ مُؤَدَّةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا تَنْسَخُ، إلَخَ». اهـ.

(١) كَذَا فِي «ز» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ السَّلَامُ».

(٢) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

(٣) سَقَطَتْ مِنْ «ز» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ق» وَ«ع».

(٤) فِي جَمِيعِ النُّسخِ: «ذَا» عَلَى النَّصْبِ. وَالمُثَبِّتُ مِنْ «ط»، وَهُوَ الصَّوَابُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٥) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: وَأُجْمَعُوا عَلَى أَنَّ مَرْيَمَ، وَأُمَّ مُوسَى، وَأُمَّ إِسْحَاقَ: أَنَّهُنَّ لَيْسَ (كَذَا!) بِأَنْبِيَاءَ، وَادَّعَى ابْنُ حَزْمٍ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ، وَلَا يُعْرَفُ، بَلْ هُوَ شَذُوذٌ مِنْ قَائِلِهِ وَنَاقِلِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ». اهـ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي «مَجْمُوعِ الْفَتَاوَى» (٣٩٦/٤) فِي مَعْرِضِ تَعْلِيْقِهِ عَلَى مَذْهَبِ الْمُصَنِّفِ: «مِنْ أَنَّ نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ أَفْضَلُ مِنَ الْعَشْرَةِ: هُوَ مُحَمَّدٌ مَعَ كَثْرَةِ عِلْمِهِ وَتَبَخُّرِهِ، وَمَا يَأْتِي بِهِ مِنَ الْفَوَائِدِ الْعَظِيمَةِ، لَهُ مِنَ الْأَقْوَالِ الْمُنْكَرَةِ الشَّاذَّةِ مَا يُعْجِبُ مِنْهُ، كَمَا يُعْجِبُ مِمَّا يَأْتِي بِهِ مِنَ الْأَقْوَالِ الْحَسَنَةِ الْفَائِقَةِ، وَهَذَا كَقَوْلِهِ: إِنَّ مَرْيَمَ نَبِيَّةٌ، وَإِنْ آسِيَّةٌ =

= نَبِيَّةٌ، وَإِنْ أُمُّ مُوسَى نَبِيَّةٌ. وَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ، وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى، وَأَبُو الْمُعَالِي وَغَيْرُهُمُ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي النِّسَاءِ نَبِيَّةٌ، وَالْقُرْآنُ وَالسَّنَةُ دَلَالَةٌ عَلَى ذَلِكَ. اهـ.

قُلْتُ: فَرَّقَ بَيْنَ وَضْفِ الْخِلَافِ فِي مَسْأَلَةِ مَا بَأْنُهُ خِلَافٌ شَاذٌ، وَبَيْنَ بَقْيِ جُودِ الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ مِنْ أَصْلِهِ، اللَّهُمَّ إِلَّا عَلَى مَذْهَبِ مَنْ يَرَى أَنَّ الْمَخَالَفَةَ إِذَا كَانَتْ لَا تُعْرَفُ إِلَّا عَنْ رَجُلٍ أَوْ اثْنَيْنِ أَتَاهَا لَا تَكُونُ مُؤَثِّرَةً فِي انْعِقَادِ الْإِجْمَاعِ، وَلَيْسَ هَذَا بِمَذْهَبِ الْمُصَنِّفِ، وَلَا عَلَى هَذَا بَنَى كِتَابَهُ.

أَمَّا الْقَوْلُ بِجُودِ بُيُوتِ فِي النِّسَاءِ؛ فَهُوَ قَوْلُ الْأَشْعَرِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ فُورَكٍ فِي «مَجْرَدِ مَقَالَتَيْ الْحَسَنِ» ص ١٧٤، فَقَالَ: «وَكَانَ يُفَرِّقُ بَيْنَ النَّبِيِّ وَالرَّسُولِ، وَيَقُولُ: إِنَّ كُلَّ رَسُولٍ نَبِيٌّ، وَلَيْسَ كُلُّ نَبِيٍّ رَسُولًا، وَإِنَّهُ كَانَ فِي النِّسَاءِ أَرْبَعُ نَبِيَّاتٍ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِنَّ رَسُولٌ». اهـ.

وَبَنَحُوهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ، لَكِنْ ذَكَرَ أَنَّ الْمَنْقُولَ عَنْهُ أَنَّهُنَّ سِتٌّ لَا أَرْبَعَ. وَذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ قَوْلَ الْقُرْطُبِيِّ بِأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ مَرْيَمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ نَبِيَّةٌ. قُلْتُ: وَهُوَ مَذْكُورٌ فِي مَوَاضِعَ مِنْ «تَفْسِيرِهِ» فِي آلِ عِمْرَانَ وَالْمَائِدَةِ وَمَرْيَمَ. قَالَ: وَمِثْلُهُ عَنِ السُّهَيْلِيِّ فِي «الرُّوضِ»، قُلْتُ: وَعِبَارَةُ السُّهَيْلِيِّ فِي «الرُّوضِ» (٤٢٨/٤): «لَهَا - يَعْنِي: مَرْيَمَ - عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ نَبِيَّةٌ، نَزَلَ عَلَيْهَا جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِالْوَحْيِ».

قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي «الْفَضْلِ» (١٧/٥): «هَذَا فَضْلٌ - يَعْنِي: مَا وَضَعَهُ لِلْكَلَامِ عَلَى بُيُوتِ النِّسَاءِ - لَا نَعْلَمُهُ حَدَّثَ التَّنَاقُحَ الْعَظِيمِ فِيهِ إِلَّا عِنْدَنَا بِقُرْطُبَةٍ، وَفِي زَمَانِنَا؛ فَإِنَّ طَائِفَةً ذَهَبَتْ إِلَى إِبْطَالِ كَوْنِ النُّبُوتِ فِي النِّسَاءِ جُمْلَةً، وَبِأَنَّ مَنْ قَالَ ذَلِكَ، وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ قَدْ كَانَتْ فِي النِّسَاءِ نُبُوتٌ، وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ إِلَى التَّوَقُّفِ فِي ذَلِكَ». اهـ.

قَالَ عَبْدُ الْحَقِّ التُّرْكْمَانِيُّ فِي مَقْدَمَةِ تَحْقِيقِهِ «الدَّرَّةَ» (ص ٢٦٦) - وَأَكْثَرُ مَنْ ذَكَرَهُ فِي التَّعْلِيقِ عَلَى هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْهُ -: «وَأَوَّلُ مَنْ نَقَلُوا عَنْهُ الْكَلَامَ فِيهَا - يَعْنِي: مَنْ أَلْأَنْدَلُسِيِّينَ -: مُحَمَّدُ بْنُ مُؤَهَّبِ الْقَنْبَرِيِّ جَدُّ أَبِي الْوَلِيدِ الْبَاجِي لِأُمِّهِ .. ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ مِمَّنْ يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى اشتهار الخلاف في هذه المسألة في الأندلس، ويشهد لكلام ابن حزم: ما ذكره السُّهَيْلِيُّ، وَنَقَلْنَاهُ أَنْفَاءً مِنْ كَوْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ نَبِيَّةً عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ! وَهُوَ أُنْدَلُسِيُّ مَالِقِيٌّ. فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الْخِلَافَ فِي بُيُوتِ النِّسَاءِ مَعْرُوفٌ ثَابِتٌ عِنْدَ جَمَاعَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ =

١٦٩٤. وَاتَّقُوا أَنْ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ عَبْدٌ^(١) مَخْلُوقٌ مِنْ غَيْرِ ذَكَرٍ، لَكِنْ فِي بَطْنِ مَرْيَمَ وَهِيَ بَكْرٌ.

١٦٩٥. وَاتَّقُوا أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٢) دَعَا الْعَرَبَ أَنْ يَأْتُوا^(٣) بِمِثْلِ الْقُرْآنِ^(٤)؛ فَعَجَزُوا عَنْهُ كُلَّهُمْ.

١٦٩٦. وَاتَّقُوا أَنْ مُهَاجِرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ مِنْ مَكَّةَ دَارِ الْحَجِّ^(٥) الْآنَ^(٦)، إِلَى الْمَدِينَةِ يَثْرِبُ.

١٦٩٧. وَأَنْ قَبْرَهُ يَثْرِبُ، وَبِهَا مَاتَ ﷺ.

١٦٩٨. وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ نَكَحَ النِّسَاءَ وَأَوْلَدَ.

١٦٩٩. (وَأَنَّهُ كَانَ عَبْدَ اللَّهِ، مَخْلُوقًا مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى، يَأْكُلُ وَيَجُوعُ، وَيَمُرُّ رَضُ^(٧) وَيَصْحُ^(٨)).

= مِنَ الْأَنْدَلُسِيِّينَ وَغَيْرِهِمْ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَشْعَرِيِّ - كَمَا قَدَّمْنَا - فَلَا إِشْكَالَ فِي حِكَايَةِ الْمُصَنِّفِ الْخِلَافَ فِيهِ هُنَا. وَأَمَّا الْكَلَامُ عَنْ صِحَّةِ الْقَوْلِ فِي نَفْسِهِ، أَوْ خَطئِهِ، فَلَهُ مَقَامٌ غَرِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ق»: «عَبْدُ اللَّهِ».

(٢) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «أَنْ مُحَمَّدًا»، وَفِي «ق»: «أَنْ النَّبِيَّ ﷺ».

(٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز»: «دَعَا الْعَرَبَ إِلَى أَنْ يَأْتُوا»، وَفِي «ق»: «دَعَا الْعَرَبَ قَاطِبَةً إِلَى أَنْ يَأْتُوا».

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«و» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ق»: «بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ».

(٥) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، وَفِي «ح»: «كَانَ مَكَّةَ مِنْ دَارِ الْحَجِّ».

(٦) زِيَادَةٌ مِنْ «ز» وَ«ع»، لَيْسَتْ فِي «ح» وَلَا «ب».

(٧) إِلَى هُنَا فِي «و» أَيْضًا.

(٨) وَهِيَ فِي «ق» أَيْضًا.

١٧٠٠. وَأَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَقِيَ^(١) بِالْمَدِينَةِ عَشْرِينَ نَبِيَّارَ سَوَلًا، وَبِمَكَّةَ مِثْلَهَا نَبِيَّارَ سَوَلًا^(٢).

١٧٠١. وَاخْتَلَفُوا أَهْلَ بَقِي^(٣) بِمَكَّةَ أَكْثَرًا أَمْ لَا؟

١٧٠٢. وَاتَّقُوا أَنَّ الْمَلَائِكَةَ^(٤) حَقٌّ.

١٧٠٣. وَأَنْ جِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ مَلَكَانِ، رَسُولَانِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، مُقَرَّبَانِ، عَظِيمَانِ عِنْدَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

١٧٠٤. وَأَنَّ الْمَلَائِكَةَ كُلَّهُمْ مُؤْمِنُونَ فَضْلًا.

١٧٠٥. وَأَنَّ الْجِنَّ حَقٌّ.

١٧٠٦. وَ[أَنَّ] إِبْلِيسَ عَاصِيَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، كَافِرٌ مُضِلٌّ^(٦) أَبِي عَنِ السُّجُودِ لَأَدَمَ، وَاسْتَحَفَّ [بِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ]^(٧).

١٧٠٧. وَأَنْ كُلَّ مَا فِي الْقُرْآنِ حَقٌّ، مَنْ^(٨) زَادَ فِيهِ حَرْفًا مِنْ غَيْرِ الْقُرْآنِ

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ق»: «بَقِيَ» كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُ. وَهَذَا الْمَوْضِعُ غَيْرُ وَاضِحٍ فِي مَهْنُونِيَّةِ «الْإِقْدَاعِ»، وَإِنْ كَانَ أَقْرَبَ إِلَى «نَبِيٍّ» مِنْهُ إِلَى «بَقِيٍّ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ق»: «نَبِيَّارَ سَوَلًا» بِغَيْرِ وَائِيْنَهُمَا.

(٣) فِي إِحْدَى نَسَخِ «ق» أَيْضًا «نَبِيٍّ».

(٤) زَادَ هُنَا فِي «ع»: «كُلَّهُمْ»، وَلَيْسَتْ فِي شَيْءٍ مِنْ بَاقِي النَّسَخِ.

(٥) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٦) سَقَطَتْ مِنْ «ع» أَيْضًا «أَبُو» فِي «ز».

(٧) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٨) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ق»: «وَأَنْ مَنْ».

المروية المحفوظة المنقولة نقل الكافة أو نقص منه حرفاً، أو بَدَّلَ^(١) حرفاً مكان حرف، وقد قامت عليه الحجة أنه من القرآن، [فتلدى]^(٢) مُعَمِّداً لذلك^(٣)، عالماً بأنه بخلاف مفعول: فإنه كافر.

١٧٠٨. واتفقوا أنه [لا] يكتب في المصحف (بخط المصحف)^(٤)، متصلاً بالقرآن ما ليس من القرآن.

١٧٠٩. واختلفوا في ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾:

- فقال قوم^(٥): لا تكتب، وليست من القرآن إلا في داخل سورة النمل.

- وقال آخرون: تكتب في أول كل سورة حاشا (سورة)^(٦) براءة، وهي من القرآن في^(٨) كل موضع قبل أول كل سورة.

- وقال آخرون: تكتب في أول كل سورة حاشا (سورة) براءة، وليست من القرآن^(٩).

١٧١٠. واتفقوا أنها في داخل النمل من القرآن، وأنها تكتب هناك.

(١) هنا في «ب» و«و» زيادة: «منه»، وليست في «خ» ولا «ع».

(٢) سقطت من «ع» أيضاً ما وهي في «ز».

(٣) كذا في «خ» و«ق» و«ع»، وفي «ب» و«ز»: «معتمد لكل ذلك».

(٤) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٥) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٦) في «ب»: «فقال قائل»، وفي «ز»: «وقائل قال».

(٧) وهي في «ز» أيضاً.

(٨) كذا في «ب»، وفي «خ»: «في أول».

(٩) من قوله: «وهي من القرآن في كل موضع» إلى هنا ساقط من «ز».

١٧١١. واتفقوا أنها ليست في أول (سورة)^(١) براءة، وأنها لا تكتب هناك^(٢).

١٧١٢. واتفقوا أنه مذ مات رسول الله ﷺ فقد انقطع الوحي، وكمل

الدين، / واستقر، وأنه لا يحل لأحد أن يزيلا (في الدين) شيئاً من رأيه بغير استدلال منه، ولا أن ينقص منه شيئاً، ولا أن يبدل شيئاً مكان شيء، ولا أن يحدث شريعة، وأنه^(٥) من فعل ذلك كافر.

١٧١٣. واتفقوا أن كلام رسول الله ﷺ إذا صح أنه كلامه^(٦) يبين: فواجب اتبعه.

١٧١٤. واختلفوا في كيفية صحته؛ ملين^(٧) البلاغ إلى نقل الكافة.

١٧١٥. واتفقوا أن نقل الكلمة حق، من خالفه^(٨) بعد علمه بأنه^(٩) نقل كافة: كفر.

١٧١٦. واتفقوا على أنه لا يحل القتال^(١) بغير علم بالكتاب والسنة^(١١).

(١) وهي في «ز» و«ع» أيضاً.

(٢) سقطت من «ز» و«ع» أيضاً.

(٣) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» و«ع»: «النبى».

(٤) وهي في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

(٥) كذا في «ع» أيضاً، وفي «ب» و«ق»: «أن» بغير الهاء.

(٦) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «كلام» بغير الهاء.

(٧) كذا في «ز» و«ق» أيضاً، وفي «ب»: «بما بين»، وفي «ط»: «بما فيه».

(٨) كذا في «ب» و«ز» و«ع» أيضاً، وفي «ق»: «وأن من خالفه».

(٩) كذا في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «أنه» بغير باء.

(١٠) في «ق»: «بأن يفتي».

(١١) وهي كلها في «ز» و«ق» و«ع» أيضاً.

١٧١٧. وَاتَّقُوا أَنْ تَطْلُبَ رُخْصَ كُلِّ قَائِلٍ ^(١) بِلَا (حُجَّةٍ مِنْ) ^(٢) كِتَابٍ،
أَوْ ^(٣) سُنَّةٍ: فَسُقْ لَا يَحِلُّ ^(٤).

١٧١٨. وَاتَّقُوا أَنْ لَا يَحِلَّ (لَا حِلَّ) ^(٥) مَا صَحَّ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ،
وَالْاِقْتِصَارُ عَلَى مَا أَجْمَعَ ^(٦) عَلَيْهِ فَقَطْ.

١٧١٩. وَاتَّقُوا أَنْ لَا يَحِلَّ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْلَلَ، وَلَا يُحَرِّمَ ^(٧)، وَلَا يُوجِبَ
حُكْمَ أَبْغِيرٍ دَلِيلٍ مِنْ قُرْآنٍ، أَوْ سُنَّةٍ، أَوْ إِجْمَاعٍ، أَوْ نَظَرٍ.

١٧٢٠. وَاخْتَلَفُوا فِي النَّظَرِ:

- فَقَالَ قَوْمٌ ^(٨): مِنْهُ الِاسْتِحْسَانُ.

(١) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «تَأْوِيلٌ»، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَصْحِيفٌ ظَاهِرٌ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ «ز» وَ«ق» أَيْضًا، وَهِيَ فِي «ع».

(٣) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب» وَ«ز» وَ«ق»: «وَلَا».

(٤) قَالَ الرَّيْمِيُّ فِي «الْعَمْدَةِ»: «قُلْتُ: لَا إِجْمَاعَ فِي ذَلِكَ، وَالْخِلَافُ مَشْهُورٌ، حَتَّى فِي
مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ».

قُلْتُ: الظَّاهِرُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ: أَنَّ الْمُصَنِّفَ إِنَّمَا يَحْكِي الْإِتِّفَاقَ عَلَى تَحْرِيمِ تَجَرُّعِ الرُّخْصِ،
وَالْتَخِيرِ مِنْ أَقْوَالِ كُلِّ أَحَدٍ بِلَا ضَابِطٍ وَلَا أَصْلٍ يُرْجَعُ إِلَيْهِ، لَكِنْ بِالْهَوَى وَالتَّشْهِي الْمَحْضِ،
وَهَذَا لَا يَخْتَلِفُ فِيهِ أَحَدٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ أَنَّهُ حَرَامٌ وَفَسَقٌ، وَقَدْ حَكَى عَلَيْهِ الْإِتِّفَاقُ جَمْلَةً
غَيْرَ الْمُصَنِّفِ؛ كَابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ»، وَالبَاجِي، وَغَيْرَهُمَا، وَلَيْسَ يَقْصِدُ
رَحِمَهُ اللَّهُ مَجْرَدَ تَخْيِيرِ الْعَامِّيِّ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَعَدَمَ تَقْيِيدِهِ بِمَذْهَبِ إِمَامٍ مُعَيَّنٍ، كَمَا
يُظْهِرُ مِنْ اعْتِرَاضِ الرَّيْمِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٥) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا.

(٦) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «مَا اقْتَصَرَ»! وَهُوَ خَطَأٌ.

(٧) كَذَا فِي «ز» وَ«ق» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «وَلَا أَنْ يَحْرِمَ»، وَفِي «ع»: «وَيُحْرِمَ».

(٨) فِي «ب» وَ«ز»: «بَعْضُهُمْ».

- وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مِنْهُ تَقْلِيدُ صَاحِبٍ، أَوْ تَابِعٍ، أَوْ فُقَيْهِ فَاضِلٍ.

- وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مِنْهُ الْقِيَاسُ.

- وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ اسْتِصْحَابُ الْحَالِ الْمُجْتَمَعِ عَلَيْهَا، وَمَفْهُومُ اللَّفْظِ
الْوَارِدِ فِي ^(١) نَصِّ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.

١٧٢١. وَاتَّقُوا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُسَمَّى ^(٢) بِأَسْمَائِهِ الَّتِي نَصَّ عَلَيْهَا فِي الْقُرْآنِ،
وَقَدْ ذَكَرْنَاهَا فِي مَكَانٍ آخَرَ ^(٣).

١٧٢٢. وَأَنَّهُ تَعَالَى لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَلَا يُضِلُّ، وَلَا يَنْسَى، وَلَا يَجْهَلُ.

١٧٢٣. وَأَنْ كُلَّ ^(٤) مَا ذَكَرَ ^(٥) فِي الْقُرْآنِ مِنْ خَبَرٍ مَا مَضَى، أَوْ مَا يَأْتِي: حَقٌّ
صَحِيحٌ، وَصِدْقٌ لَا شَكَّ فِيهِ.

١٧٢٤. وَاتَّقُوا أَلَّا لَبِثَ حَقٌّ، وَلْتَلَمَّزْ يَبُوءَ كُلُّهُمْ فِي وَقْتٍ يَنْقَطِعُ
فِيهِ سُكْنَاهُمْ فِي الدُّنْيَا، وَيُحَاسِبُونَ ^(٦) عَمَّا حَمَلُوا مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ.

١٧٢٥. وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ، وَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ.

وَاخْتَلَفُوا فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ بَعْدَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى (صِحَّةِ) ^(٧) هَذَا اللَّفْظِ ^(٨).

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز»، وَفِي «خ»: «مِنْ».

(٢) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «مُسَمًى».

(٣) انْظُرْ: «الْمَحَلِّي»، (٨/٣٠-٣١ مسألة ١١٢٦).

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «وَأِنْ كَانَ»، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٥) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «مَا وَرَدَ».

(٦) كَذَا فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا، وَفِي «ب»: «يُحَاسِبُونَ» بِغَيْرِ وَاقِبَلِهَا.

(٧) وَهِيَ فِي «ز» أَيْضًا.

(٨) يُشِيرُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِلَى الْخِلَافِ الْحَاصِلِ بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ مِنْ جِهَةٍ، وَالْمُعْتَزِلَةِ وَالْمَرْجُوَّةِ =

١٧٢٦. وَاتَّقُوا أَنْ مُحَمَّدًا ﷺ وَجَمِيعَ أَصْحَابِهِ لَا يَزْجَعُونَ إِلَى الدُّنْيَا إِلَّا حِينَ (الْمَبْعَثِ) ^(١) مَعَ جَمِيعِ النَّاسِ، وَأَنَّ الْأَجْسَادَ تُنْشَرُ، وَتُجْمَعُ ^(٢) [مَعَ] ^(٣) الْأَنْفُسَ يَوْمَئِذٍ.

١٧٢٧. وَاتَّقُوا أَنْ التَّوْبَةَ مِنَ الْكُفْرِ مُبْشُوطَةٌ ^(٤) مَا لَمْ يَوْقِنِ الْإِنْسَانُ بِالْمَوْتِ مُعَايِنَةً ^(٥)، وَمِنَ الزَّئِنِ، وَمِنْ فِعْلِ قَوْمٍ لَوِطٍ، وَمِنْ شُرْبِ الْخَمْرِ، وَمِنْ كُلِّ مَعْصِيَةٍ بَيْنَ الْمَرْءِ وَرَبِّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - مِمَّا لَا يَحْتَاجُ فِي التَّوْبَةِ مِنْهُ إِلَى دَفْعِ مَالٍ، وَمَا لَيْسَ مَظْلَمَةً لِنَاسٍ ^(٦).

١٧٢٨. وَاتَّقُوا أَعْلَى أَنْ مَا وَصَفَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ^(٧) فِي الْجَنَّةِ مِنْ أَكْلِ، وَشُرْبٍ، وَأَزْوَاجٍ مُقَدَّسَةٍ لِبَاسٍ، وَنَدَاةٍ: حَقٌّ صَحِيحٌ، وَأَنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ مُعَانِيً بِنَارٍ.

١٧٢٩. وَأَنَّهُ لَا ذَنْبَ فِيهَا، وَلَا مَوْرَتَ، وَأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ بِخِلَافِ مَا فِي الدُّنْيَا، لَكِنْ أَمْرٌ مِنْ أَلُوهِ تَعَالَى لَا يَعْلَمُ كَيْفِيَّتَهُ غَيْرُهُ عَزَّ وَجَلَّ.

= وَغَيْرِهِمْ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى: فِي هَلْ مَشِيتُهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ مَشِيتَةٌ مُطْلَقَةٌ مَجْرُودَةٌ، بِحَيْثُ يُمْكِنُ أَنْ يَعْذَّبَ قَوْمًا، وَيَغْفِرَ لِقَوْمٍ، وَإِنْ كَانَتْ ذُنُوبُهُمْ جَمِيعًا كَثِيرَةً مُسْتَوِيَةً وَيَغْفِرُ لِمَنْ هُوَ أَعْظَمُ جُرْمًا، وَيَعْذَّبُ مَنْ هُوَ أَقَلُّ جُرْمًا، وَنَحْوُ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ كَمَا هُوَ مَبْسُوطٌ فِي أَبْوَابِ الزُّعْدِ وَالْوَعِيدِ مِنْ كِتَابِ «الْفَضْلِ» وَغَيْرِهِ.

(١) وَهِيَ فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «و» وَ«ز» «الْبَعْثُ»، وَكَانَهَا فِي «ط»: «يَبْعَثُونَ».

(٢) كَذَا فِي «ب» وَ«و» وَفِي «خ» وَ«ع» «تَجْمَعُ».

(٣) وَهِيَ فِي «ز» وَ«ع» أَيْضًا.

(٤) كَذَا فِي «ب» وَ«و» وَ«ع» أَيْضًا أَوْ فِي «ط»: «مَقْبُولَةٌ»!

(٥) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا أَوْ فِي «ب» وَ«ز» بِالْمُعَايِنَةِ.

(٦) كَذَا فِي «ع» أَيْضًا، وَفِي «و» وَ«ز»: «وَمِمَّا لَيْسَ مَظْلَمَةً لِلنَّاسِ».

(٧) زَادَ بَعْدَهَا فِي «ب»: «بِهِ»، وَمَلَّحَهَا هُنَا، وَلَيْسَتْ فِي بَاقِي النُّسخِ أَوْ الْأَصُولِ.

١٧٣٠. وَأَنَّ الْأَجْسَادَ تَدْخُلُ مَعَ أَنْفُسِهَا الْفَاضِلَةَ الْجَنَّةَ، بَعْدَ أَنْ تُصَفَّى الْأَجْسَادُ مِنْ كُلِّ كَذَرٍ، وَالْأَنْفُسُ مِنْ كُلِّ غِلٍّ ^(١).

١٧٣١. وَأَنَّ أَجْسَادَ الْعَصَاةِ تَدْخُلُ مَعَ أَنْفُسِهِمْ فِي النَّارِ، وَأَنَّ الْأَنْفُسَ لَا تَنْتَقِلُ بَعْدَ خُرُوجِهَا عَنِ الْأَجْسَامِ إِلَى أَجْسَامٍ أُخَرَ الْبَيِّنَةِ ^(٢)، لَكِنَّهَا تَسْتَقَرُّ حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

١٧٣٢. وَاخْتَلَسُوا فِي مَوْضِعِ اسْتِقْرَارِهَا ^(٣)،

(١) كَذَا فِي «ب» وَ«ز» وَ«ق» وَ«ع»، وَفِي «خ»: «عَمَلٌ»، وَهُوَ خَطَأٌ وَتَصْحِيفٌ ظَاهِرٌ.

(٢) وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِ التَّنَاسُخِ، وَلَيْسُوا عَلَى شَرْطِهِ فِي الْكِتَابِ؛ لِأَنَّهُمْ عِنْدَهُ كَفَرُوا مُشْرِكُونَ كَمَا سَيَأْتِي، وَعِزَّاهُ أَيْضًا فِي «الْأَصُولِ وَالْفُرُوعِ» (ص ١٩٧-١٩٨) إِلَى السَّيِّدِ الْجُمَيْرِيِّ الشَّاعِرِ الرَّافِضِيِّ، وَلِأَحْمَدَ بْنِ خَابِطٍ الْمُنْسُوبِ إِلَى الْمُعْتَزَلَةِ، ثُمَّ قَالَ: «وَلَوْلَا أَنَّ هَؤُلَاءِ الْكُفْرَةَ - لَعَنَهُمُ اللَّهُ - تَسَمَّوْا بِالْإِسْلَامِ، لَمَا كَانَ لِيذْكَرَهُمْ مَعْنَى، وَيَكْفِي مِنَ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ أَنَّهُ لَا حُجَّةَ بِيَدِهِمْ أَوَّلًا، وَأَنَّ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ وَمَذَاهِبِهِمْ مُكْفَرُونَ لَهُمْ بِهَذَا الْقَوْلِ، مُخْرَجُونَ لَهُمْ مِنْ دَائِرَةِ الْإِسْلَامِ».

وَقَدْ جَعَلَهُمْ فِي «الْفَصْلِ» (٧٦-٧٧) - أَعْنِي: الْقَائِلِينَ بِالتَّنَاسُخِ - فِرْقَتَيْنِ: الْأُولَى: وَهِيَ الَّتِي ذَهَبَتْ إِلَى أَنَّ الْأَرْوَاحَ تَنْتَقِلُ بَعْدَ مُفَارَقَتِهَا الْأَجْسَادَ إِلَى أَجْسَادٍ أُخَرَ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ نَوْعِ الْأَجْسَادِ الَّتِي فَارَقَتْ، وَذَكَرَ فِي الْقَائِلِينَ بِهَذَا أَحْمَدُ بْنُ خَابِطٍ، وَأَحْمَدُ بْنُ نَانُوسَ تَلْمِيذَهُ، وَأَبَا مُسْلِمٍ الْخُرَّاسَانِي، وَمُحَمَّدُ بْنُ زَكَرِيَّا الرَّازِي الطَّبِيبُ - قَالَ: «صَرَحَ بِذَلِكَ فِي كِتَابِهِ الْمَوْسُومِ بِ«الْعِلْمِ الْإِلَهِيِّ» - ثُمَّ قَالَ: «وَهُوَ قَوْلُ الْقَرَامِطَةِ وَفِرْقَةٍ ثَانِيَةٍ: وَهِيَ مِنْ مَنْتَعَتِ مَنْ انْتَقَالَ الْأَرْوَاحُ إِلَى غَيْرِ أَنْوَاعِ أَجْسَادِهَا الَّتِي فَارَقَتْ. قَالَ: وَلَيْسَ مِنْ هَذِهِ الْفِرْقَةِ أَحَدٌ يَقُولُ بِشَيْءٍ مِنَ الشَّرَائِعِ، وَهُمْ بِالْمِلَّةِ».

(٣) ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ فِي «الْفَضْلِ» وَغَيْرِهِ أَنَّ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلَيْنِ: الْأَوَّلُ: قَوْلُ نَسْبِهِ لِقَوْمٍ مِنَ الرُّوَافِضِ: مِنْ أَنَّ أَرْوَاحَ الْكُفَّارِ يَبْرَهُوتُ - وَهُوَ بَشَرٌ بِحَضْرَمَوْتٍ - وَأَنَّ أَرْوَاحَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَوْضِعٍ أُخَرَ - قَالَ: أَظْهَرَ الْجَائِزَةَ -

وفي فنائها أئتم عودتها^(١).....

= والقول الآخر: قول عوام أصحاب الحديث: أن الأرواح على أفنية قبورها. انظر: «الفصل» (٥٧/٤) وما بعده، و«الأصول والفروع» (ص ١٩٧ وما بعدها)، و«الدرية» (ص ٣١٢-٣١٥).

وقد نقل ابن أبي العزفي «شرح الطحاوية» (٥٨٢-٥٨٤) ما يزيد على عشرة أقوال في هذه المسألة، تركنا ذكرها خشية التّطويل. وانظر: مقدمة عبد الحق التركماني لتحقيق «الدرية» (ص ١٢٩-١٣٢).

(١) عز المصنف إلى الأشاعرة، ولأبي الهذيل القلاف: القول بقاء الأرواح، وعدمها إثر مفارقتها الأجساد، وأنه إذا مات الميت فلا روح هنالك أصلاً، بناءً على كون الأرواح عندهم عرض كسائر الأعراض؛ يعني: والأعراض تنفني، ولا تبقى وقتين. انظر: «الفصل» (٥٨-٥٧/٤)، و«الأصول والفروع» (ص ١٩٨).

قلت: أما الأشاعرة: فالقول عندهم بعدم بقاء العرض وقتين، وأنه متجدد في كل لحظة مشهور معروف - صرح به أئمتهم ومحققو مذهبهم كعضد الدين الإيجي^(*) وغيره - ثم لما كانت الروح عندهم عرضاً وهي متجددة كل لحظة، تنفني وتتجدد، ثم تنفني وتتجدد وهكذا؛ فروح كل واحد الآن - على حد عبارة المصنف في نقل مذهبهم في «الفصل» (١٣٢/٤) - هو غير روحه الذي كان له قبل ذلك بطرفة عين، وأن كل واحد إنما يُبدل أزيد من ألف ألف روح في كل ساعة زمانية.

قلت: يعني: ومن لوازم هذا اللروح - والتي هي مجرد عرض - عندما ينفني الجسم وينقضي، فإنها لا بد أن تنفني وتنقضي بقاءه؛ إذ لا قيام له إلا بها؛ فكان أن روح الإنسان التي تُرد إليه يوم المعاد ليست هي تلك التي كانت له في الدنيا. وهو قول - كما ترى - فلسفي كلا مَي محض نتج عن التزامهم لأصلهم من عدم بقاء =

(*) قال في «المواقف» (٤٩٨/١): «ذهب الشيخ الأشعري ومُتبعوه من مُحققِي الأشاعرة إلى أن العرض لا يبقى زميناً، فالأعراض جُمَلتها غير باقية عندهم؛ بل هي على التقضي والتجلد، ينقضي واحد منها، ويتجدد آخر مثله». اهـ.

= الأعراض وقتين^(*)، وأنها تنفني بأنفسها بغير إفتاء الله تعالى لها، ونحو ذلك. على أنه جاء عن إمام الحرمين رحمه الله ما يفيد بأن الروح ليست عرضاً، وإنما جوهر وجسم لطيف؛ قال في «الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد» (ط السعادة) (ص ٦٩٣):

فإن قيل: بينوا الروح ومعناها فقد ظهر الاختلاف فيه. قلنا: الأظهر عندنا أن الروح أجسام لطيفة مشابهة للأجسام المحسوسة، أجرى الله تعالى العادة باستمرار حياة الأجسام ما استمرت مشابهتها لها، فإذا فارقتها يعقب الموت الحياة في استمرار العادة.

ثم الروح من المؤمن يعرج به، ويرفع في حواصل طيور خضر إلى الجنة، ويهبط به إلى سحيق من الكفرة، كما وردت به الآثار. والحياة عرض تحيا به الجواهر، والروح يحيا بالحياة أيضاً، إن قامت به الحياة. فهذا قولنا في الروح.

وأما أبو الهذيل، فإن القاضي أبا يعلى قال في «المعتمد» (ص ٩٨): «وحكي عن أبي الهذيل أن الحياة والروح يجوز أن يكونا جسماً، ويجوز أن يكونا عرضاً» اهـ. ونقل الأشعري عنه في «المقالات» (ص ٣٣٧) أنه كان يُفرق بين النفس والروح والحياة، =

(*) قلت: وأصل التزامهم ذلك، كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في غير موضع من كتبه: هو استعمالهم لدليل الخدوث، وتعتيهم لهم؛ حتى التزموا له لوازم باطلة انفردوا بها عن سائر العقلاء - على حد عبارة الشيخ رحمه الله - كقولهم: إن العرض لا يبقى زمانين؛ حتى جرّ عليهم قولهم الفاسد هذا - أعني: عدم بقاء العرض زمانين، مع الحكم على بعض ما لم يُحيطوا بعلمه كالروح وغيرها بكونها عرضاً - إلزام خصومهم لهم بأقوال في غاية الفساد، أكَفَرَهُم البعض بها، وشَنَع عليهم بها آخرون أئمتنا تشنّع؛ كالزمامهم بزوال صفة النبوة عن النبي ﷺ بموته، ومن شَنَع عليهم بهذا، وألزمهم جَمْع كَفَرَهُم به: المصنف في «الفصل» (٧٥/١)، وقال: «إن الباجي حكاه له عن ابن فورك وإن محمود بن سُبْكْتِكِين قتله على ذلك - وإن كان السبكي رحمه الله أنكر نسبة ذلك إلى ابن فورك ودافع عنه - وكذلك نسبة إليهم مُثَنِّعاً به عليهم السجزي في رسالته في «الرد على من أنكر الحرف والصوت»، وكتب فيها عبد الواحد المقدسي رسالته المشهورة «امتحان السني من البدعي»، وحصلت لهم بسببها محنة عظيمة».

وأن لا فناء (لها) لبنة^(١)، وقد بينا الحق في ذلك في غير هذا المكان.

١٧٣٣. واتفقوا على^(٢) وجوب الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر بالقلوب.

١٧٣٤. واختلفوا في وجوبه بالأيدي واللسان^(٣).

١٧٣٥. واتفقوا أن (كل)^(٤) من آمن بكل ما ذكرنا، وحرم كل ما قدمنا أنه حرام، وأحل كل ما قدمنا أنه حلال، وأوجب كل ما قدمنا أنه واجب، وتبرأ من [إيجاب]^(٥) كل ما ذكرنا أنه (اتفق على أنه)^(٦) غير واجب: فقد استحق اسم الإيمان والإسلام.

= وأن الحياة عنده عرض، قال: «ورغم أنه قد يجوز أن يكون الإنسان في حال نومه مسلوب النفس والروح دون الحياة، واستشهد على ذلك بقول الله عز وجل: ﴿اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تُمُتْ فِي مَجَامِعَهَا﴾ [الزمر: ٤٢]. اهـ.

وفي «الأصول والفروع» المصنف - على القول بصحة نسبته إليه - : «وذهبوا بكر ابن عبد الرحمن بن كيسان الأصم إلى إبطال الروح عنده» اهـ. ونقل عنه الأشعري في «المقالات» (ص ٣٣٥) أنه كان لا يثبت الحياة والروح شيئاً غير الجسد، وأنه كان يقول: «ليس أعقل إلا الجسد الطويل العريض العميق الذي أراه وأشاهده» اهـ. قلت: وليس أبو الهذيل ولا الأصم على شرطه في الكتاب، كما ذكر في المقدمة، لكن لعله اعتبر هذا القول، ولم يهتم له من أجل مخالفة الأشاعرة، والله أعلم.

(١) في «ق»: «أو لا فناء لها»، وفي «ز»: «وأنها لا فناء لها».

(٢) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب» في.

(٣) في «ب» و«ز»: «واللسان».

(٤) وهي في «ع» و«أ» أيضاً.

(٥) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب» في: «ذكرنا».

(٦) سقطت من «ع» أيضاً، وهي في «ز».

(٧) وهي في «ز» أيضاً، وفي «ع»: «أجمع على أنه».

١٧٣٦. اختلفوا في زواله عنه بتقصيره في العمل /، أو برأي، أو بتأويل^(١) يحدث له (في)^(٢) تفسير الجمل^(٣) التي قدمنا.

١٧٣٧. واتفقوا أن من آمن بالله تعالى، ورسوله^(٤)، وبكل ما أتى به^(٥) مما نقل عنه نقل الكافة: (أنه مؤمن)^(٦).

١٧٣٨. و^(٧) (أنه من)^(٨) شك^(٩) في التوحيد، أو في النبوة، أو في محمد^(١٠)، أو في حزب مما أتى به^(١١)، أو في شريعة مما أتى بها^(١٢) مما نقل عنه نقل الكافة^(١٣)؛ فإن من جحد شيئاً مما ذكرنا، أو شك في شيء منه^(١٤)، ومات على ذلك: فإنه كافر مشرئ^(١٥)، مخلص^(١٦) أبلد أ.

* * *

(١) في «ب» و«ز»: «تأويل» بغير باء قبلها.

(٢) وهي في «ز» أيضاً.

(٣) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «هذه الجملة».

(٤) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «رسوله».

(٥) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «ع»: «ورسله صلوات الله عليهم».

(٦) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «ع».

(٧) كذا في «ز» و«ع» أيضاً، وفي «ب»: «أو».

(٨) سقطت من «و» أيضاً، وهي في «ع».

(٩) في «ق»: «ولم يشك».

(١٠) كذا في «ز» و«ع» أ بغي «ب» و«ق»: «كافة» بدون الألف واللام.

(١١) كذا في «ب» و«ق»، وفي «خ»: «أو شك فيه».

(١٢) كذا في «ب» و«ع» أيضاً، وفي «ز» و«ق»: «في نار جهنم».

(خاتمة المصنف)

قال أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد^(١) رضي الله عنه قلاً انتهينا حيث انتهى بناء الله عز وجل لنا، وبلغنا حيث بلغنا ما وهبنا الله تعالى من العلم، والله الحمد والشكر.

ونحن نرغب ممن قرأ كتابنا هذا أن يلتزم^(٢) لنا شرطين.

أحدهما: ألا ينحلنا ما لم نقل بعقلة^(٣) منه أو تعمّد؛ وذلك مثل: أن يجِدنا قلنا في أمر ما قد وصفناه: فمن فعل ذلك فقد أصاب، وظن^(٤) أن (من)^(٥) قولنا أن من خالف ذلك فقد أخطأ بما أشبه هذا^(٦) مما نذكر الحكم فيه؛ فيوجب^(٧) علينا أن من خالف تلك الجملة (فقد خالف)^(٨) ما وصفناها به. فليس هذا (من)^(٩) قولنا، لكن من خالف تلك الجملة مو قوف على اختلاف

(١) قو: «علي بن أحمد بن سعيد» زيادة من «ز».

(٢) كذا في «ب» وفي «خ» و«ز» «يلزم».

(٣) في «ب»: «بكلفة» وفي «ز»: «بعقله».

(٤) في «ب» و«ز»: «فطن».

(٥) وهي في الأصل أ.

(٦) في «ب» و«ز»: «ذلك».

(٧) كذا في «ب»، وفي «خ» «موجب»! وفي «ز» «وجب».

(٨) وهي في «ز» أيضاً.

(٩) سقطت من «و» أيضاً.

الناس فيه: فمن مصوب له، ومن مخطئ^(١)، وإنما شرطنا ذكر الاتفاق، لا ذكر الاختلاف، ولعل الاختلاف يكون أزيد من خمس مئة كتاب مثل هذا الكتاب إذا نُقِصَ^(٢).

و(الشرط) الثاني: أن يتدبر جميع ألفاظنا في هذا الكتاب؛ فإننا لم نُورد^(٣) منه لفظة في ذكرنا عقد الاتفاق^(٤) إلا لمعنى كان يختل لو لم تذكر تلك اللفظة؛ فليتعقب هذا، فإنه يتتبع بمثله منفعة جلية^(٥)، ويكتسب علماً وشحذاً لذهنه، وتعلماً (لمواقع)^(٦) الألفاظ^(٧)، وبناء الكلام على المعاني.

^(٨) ورأيت لبعض من نصب^(٩) نفسه للإمامة والكلام في الدين، ونصبه

(١) هنا في «ب» و«ز» زيادة: «له».

(٢) كذا في «ب»، وفي «ز»: «انقصي»، وفي «خ»: «انقصنا» أو كلمة نحوها، وكلاهما خطأ وتصحيحاً من المثبت.

(٣) كذا في «ب» و«ز»، وفي «خ»: «فإنه لم يورد».

(٤) في «ب» و«ز»: «الإجماع».

(٥) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «عظيمة».

(٦) مكانها يياض في «ب»، وقد رها في «ط»: «لمعاني».

(٧) في «ز»: «و يعلم مواضع الألفاظ».

(٨) من هنا إلى قوله: «قلداً أجز من أتبعه عليه أوزير» لا وجود لشيء منه في نسخة الأحقاف من كتاب «عمدة الأمة»، التي اعتمدنا عليها لكونها نسخة كاملة للكتاب كما ذكرنا في وصفها في المقدمة. وقد نقله كله ابن الوزير في «العواصم من القواصم» ناسباً إياه إلى كتاب «العمدة»، ولعله كان في نسخته التي ذكرت كتب الفهارس أن عليها تعليقات بخطه، وأنها محفوظة بمكتبة آل الوزير بصنعاء (برقم ٨٨)، والله أعلم.

(٩) كذا في «ز» وفي «عمدة الأمة» أيضاً كما في «العواصم»، وفي «ب»: «ينسب».

لذلك طوائف من الناس^(١)؛ فُضُولاً ذَكَرَ فِيهَا الإجماعُ، فَأَتَى^(٣) بكلام لو سَكَتَ عَنْهُ لَكَانَ أَشْلَمَ لَهُ فِي أُخْرَاهُ، بَلْ (لَعَلَّ)^(٤) الْخَرَسَ كَانَ أَشْلَمَ لَهُ: وَهُوَ ابْنُ مُجَاهِدٍ الْبَصْرِيُّ الْمُتَكَلِّمُ^(٥) الطَّائِي^(٦) - لَا الْمُقَرِّي^(٧) -

(١) كذا في «ز»، وفي «خ»: «و نصبه لذكر طوائف من الناس!» وفي «ب»: «و نصب لذلك طوائفه من المسلمين».

(٢) من قوله: «و نصبه» إلى هنا ليس في «عمدة الأئمة».

(٣) كذا في «ب» ولا يَضُرُّ، وزد بعدها في «العمدة»: «فيها».

(٤) وهي في «ز» وفي «العمدة» أيضاً.

(٥) سقطت من «ط».

(٦) هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن يعقوب بن مجاهد الطائي البصري (ت ٣٧٠ هـ)، صاحب أبي الحسن الأشعري، وشيخ الفايض بكر بن الباقلاني، كان فقيهاً حليلاً متكلماً أصولياً، له مؤلفات في الأصول على مذهب مالك، ورسالة في العقائد، وكتاب «هداية المتبصر ومعوذة المستنصر». انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» (١/٣٤٣)، و«دباج المذهب» (٢/٢٠٩)، و«ترتيب المدارك» (٦/١٩٦-١٩٩)، و«تبيين كذب المفتري» (ص ١٧٧).

وهذه الفصول في الإجماع التي يشير إليها المصنف هنا، والتي ذكر فيها ابن مجاهد هذا لكلاهما ما يعرف بـ «رسالة» إلى أهل الثغر بباب الأبواب، المنسوبة خطأ لأبي الحسن الأشعري رحمه الله، وأول من يعرف أنه نسبها إلى أبي الحسن: أبو القاسم ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» (ص ١٣٦) فيما استدركه على ابن فورق من ذكر تصانيف الأشعري في «المجرد»، ثم تابعه على ذلك طوائف من أهل العلم الكبار، كشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، وغيرهما.

وقد ذكر هذه الرسالة ابن عطية في «فهرسته» (ص ١٢٦) بإسناده إلى ابن مجاهد باسم: «الرسالة في عقود أهل السنة»، وكذا ابن خير الشبيلي في «فهرسته» (ص ٢٢٣) وذكرها باسم: «رسالة فيما التمسه فقهاء أهل الثغر بباب الأبواب من شرح أصول مذهب =

= التابعين للكتاب والسنة»، وكذلك ذكرها القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (٦/١٩٦-١٩٧) فقال: «ورسالته المشهورة في الاعتقادات على مذهب أهل السنة التي كتب بها إلى أهل باب الأبواب». وكذلك أشار إليها القاضي أبو بكر بن العربي في «عارضة الأحوذ» (١٠/١٢) ورفع من شأنها جداً.

قلت: والنظر في هذه الرسالة، يجد أن ابن مجاهد رحمه الله كان قد جرى فيها ونسج على منوال أبي محمد بن أبي زيد القيرواني رحمه الله فيما ذكره من مسائل الاعتقاد في أول كتابه «الجامع في السنن والآداب»، حتى إنه ذكر كثيراً من عبارات ابن أبي زيد فيه بألفاظها^(*). ومن ذلك ما أشار إليه المصنف هنا، وشنع فيه على ابن مجاهد من كلامه على مسألة الخروج على أئمة الجور، فعبارة ابن مجاهد كما جاءت في طبعة الدكتور عبد الله شاکر الجنيدي (ص ٢٩٦-٢٩٧): «وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين، وعلى أن كل من ولي شيئاً من أمورهم عن رضا، أو غلبة، وامتدت طاعته (كذا!) ولعل الصواب ما جاء في نقل ابن القطان عن الرسالة في «الإقناع» (فقرة ١٨٠، ١٧٩) وكذا ما جاء في عبارة ابن أبي زيد في «الجامع» كما سيأتي: واشتدت وطأته من بر وفاجلا يلزم الخروج عليهم بالسيف، جازاً، أو عدل (في نقل ابن لقطان: جازوا أو عدلوا)، وعلى أن يَغْزَوْا معهم العدو، وَيَحْجَّ معهم البيت، وتَدْفَعُ إليهم الصدقات: إذا طلبوها، يُصَلِّيَ خلفهم الجُمُعُ والأعياد» اهـ.

وجاءت العبارة في «الجامع» لابن أبي زيد (ص ١١٦) هكذا: «... والسمع =

(*) ولعل ذلك بسبب تأثر ابن مجاهد بابن أبي زيد، واحتفائه بتصانيفه؛ فقد كانت بينهما مكانة استجازه فيها ابن مجاهد كتابيه «المختصر» و«النوادر»، وهاتان الرسالتان - أعني: رسالة ابن مجاهد لابن أبي زيد، ورد ابن أبي زيد عليه - مُدْرَجَتَانِ مع كتاب «الدَّبَّ عن مذهب مالك» لابن أبي زيد؛ كما أشار إلى ذلك محقق الكتاب في مقدمة تحقيقه (١/٢٠٩-٢١٠)، وقام بوضع صورتي الرسالتين في القسم الخاص بصور المخطوطات (١/٢٤٢-٢٤٤). وقد قام القاضي عياض بتلخيص هاتين الرسالتين في «ترتيب المدارك» (٦/١٩٦-١٩٨).

فإنه ذكر^(١) فيما ادعى فيه الإجماع: أنهم أجمعوا على ألا يُخْرَجَ على أئمة الجور، فاستعظمت ذلك، ولعمري إنه لعظيم^(٢) أن يكون قد علم أن مخالفة الإجماع كفر، فيلقي هذا إلى الناس، وقد علم أن أفاضل الصحابة وبقية الناس^(٣) يوم الحرة خرجوا على يزيد بن معاوية، وأن ابن الزبير ومن تبعه^(٤) من خيار المسلمين^(٥) خَرَجُوا عليه، وأن الحسين بن علي ومن تبعه من خيار المسلمين خَرَجُوا عليه^(٦) أيضاً. رضي الله عن الخارجين عليه، ولعن قتلهم. وأن الحسن البصري وأبا كابر التابعين خَرَجُوا على الحجاج بسببهم: أترى

= والطاعة لأئمة المسلمين. وكل من ولي أمر المسلمين عن رضا أو غلبة، فاشتدت وطأته من برأو فاجر، فإلّا رج عليه جار أو عدو، ويُغزى معه العدو، ويحج البيت، ودفع الصدقات إليهم مجزية إذا طلبوها، وتُصَلَّى خلفهم الجمعة والعيدان. اهـ.

قلت: وعبارة ابن مجاهد كما ترى ليست صريحة فيما شنع عليه به أبو محمد. غفر الله له. فليس في كلام الرجل دعوى الإجماع على علم جواز الخروج على أئمة الجور هكذا بإطلاق، وغاية ما ادّعاه إنما هو الإجماع على عدم لزوم ذلك، وبينهما فرق كما لا يخفى. قال القاضي عياض في «إكمال المعلم» (١٨/٦): «وقد ادّعى أبو بكر بن مجاهد في هذه المسألة الإجماع وقد ردّ عليه بعضهم هذا بقيام الحسين وابن الزبير وأهل المدينة على بني أمية وجماعة عظيمة من التابعين، والصدر الأول على الحجاج مع ابن الأشعث». اهـ.

قلت: ولا أظن القاضي رحمه الله يقصد أحداً بهذا الكلام غير أبي محمد رحمه الله هنا.

(١) كذا في «ز» وفي «العمدة» أيضاً وفي «ب» «لّي».

(٢) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب» «عظيم» بغير لام قبلها.

(٣) كذا في «ب» «ز» أيضاً، وفي «العمدة»: «بقية السلف».

(٤) في «ب» و«ز»: «اتبه»، وفي «العمدة»: «تابعه».

(٥) كذا في «ب» و«ز» أيضاً، وفي «العمدة»: «من خيار الناس».

(٦) وهي في «ز» وفي «العمدة» أيضاً.

هؤلاء كفروا؟ بل^(١) - والله - من كفرهم (فهو)^(٢) أحق بالكفر منهم، ولعمري لو كان خلافاً^(٣) يخفى لعدّ زناه، ولكنه [أمر]^(٤) مشهور يعرفه أئمة القوام في الأسواق^(٥)، والمُخَدَّرَاتِ فَيُخْلَوْنَ لاشتهار مقلد^(٦). يحقّ على المرء أن يخطم كلامه، وأن^(٧) يزّمه إلا بعد تحقيق وميز، ويعلم^(٨) أن الله تعالى بالمرصاد، وأن كلامه^(٩) محسوب مكتوب، مسؤول عنه يوم القيامة، مقلداً أجر من اتبعه عليه، أو وزّره^(١٠).

ثم لجمهور علماء الحديث أثبتنا رضي الله عنهم اتفاقات أخر^(١١) لم نذكرها ههنا، لم يجمعوا^(١٢)

(١) كذا في «ب» و«ز» وفي «العمدة» أيضاً، وفي «خ»: «بلى».

(٢) سقطت من «ز» أيضاً، وهي في «العمدة».

(٣) في «ب» و«ز» «تخالف»، وفي مخطوطات «العواصم» لابن الوزير - كما نبه عليه المحقق - «حليفاً»!

(٤) سقطت من «العمدة».

(٥) في «العمدة»: «أكثر من في الأسواق».

(٦) في «العمدة»: «ولكن».

(٧) سقطت من «ز» ومن «العمدة».

(٨) كذا في «ب» و«ز» وفي «العمدة» أيضاً، وفي «ط»: «وأن يعلم».

(٩) في «ز» وفي «العمدة»: «وأن كلام المرء».

(١٠) كذا في «ز» وفي «العمدة» أيضاً، وفي «ب» مكان قوله: «مقلداً أجر من اتبعه عليه أو وزّره» بياض بمقدار كلمة أو كلمتين، ثم بعد هذا البياض: «لأن من اتبعه عليه وزّره» وقد جعل العبارة في «ط» هكذا: «وعن كل تابع إلى آخر من اتبعه عليه وزّره»!

(١١) زاد في «ز»: «فيما بينهم».

(١٢) كذا في «ب» و«ز»: «لم يجمعوا»، وفي «ط»: «لأنهم لم يجمعوا» والعبارة مستقيمة =

على تفسيق من خالفها^(١)، فضلاً عن تكفيره؛ كما أنهم لم يختلفوا في تكفير من خالفهم فيما قد منا من^(٢) هذا الكتاب.

وليُعلم القارئ لكلامنا^(٣) أن بين قولنا: (لم يجتمعوا)^(٤) وبين قولنا: (لم يختلفوا)^(٥) فرقاً عظيماً، وهو^(٦): (أن لم يجتمعوا)^(٧) يفتضي أنهم اختلفوا، ولم يختلفوا يقتضي أنهم اجتمعوا^(٨).

وفي بعض ما ذكرناه من يسير من البطيحة^(٩)، وغالية الرقصة،

= بغير تقدير هذه الزيادة.

(١) في ز: «من خالفهم فيها».

(٢) زيادة من «و مكانها في ط: «في».

(٣) في ز: «لكتابنا».

(٤) ما بين المعقوفين مبتور كله من مصوري لـ «خ»، وهو كله في «ز»، وفي «عمدة الأمة» أيضاً إلى قوله: «مقلد أأجر من اتبعه عليه أو وزره»، وقد نقله كله ابن الوزير في «العواصم» (٧٧-٧٦/٨) وقال في نهايته: «انتهى بحروفه».

(٥) في «ب» و «ز»: «لم يجمعوا».

(٦) كذا في «ز» أيضاً، وفي «ب»: «لم يتفقوا»، وهو خطأ.

(٧) هنا انتهت النسخة «ب»، وقد حذف الكوثري رحمه الله لفظة «وهو»، ثم قال: «وهو آخر ما وجد في الأصل الذي طبعنا عنه».

(٨) في «ز»: «لم يجمعوا».

(٩) في «ز»: «أجمعوا».

(١٠) كذا في «ز»، وفي «خ» البطيحة «وهو خطأ»، والصواب ما أثبتناه، وهي فرقة غالية من فرق الأزارقة للخوار أجماع أبي إسماعيل البطيحي، قال المصنف في «الفصل» (٨٩/٢): «وأما أصحاب أحمد بن خابط، وأحمد بن نانوس (في المطبوع ملوس) وهو خطأ، والفضل الحراني، والغالية من الروافض والمتصوفة، والبطيحة أصحاب أبي إسماعيل البطيحي، وفارق إلا جماع من العجاردة وغيرهم؛ فليسوا من أهل الإسلام، بل كفار =

والنجدات، والإفة وجهم بن صفوان، وابن أبي غفار المعتزلي، وأصحاب التناسخ.

فأما النجدات، وجهم بن صفوان: فأفضل أحوالهم جهلهم بأن ما خالفوا قد صَحَّ فيه الإجماع، وأما الأزارقة: فإن سلموا من مهواة الجهل^(١)، فمَنزِلُهُ الكُفَر أقرب للهِدَالِكِ إليهم، وأما ابن أبي غفار، والبطيحة، والغالية، وأصحاب التناسخ فكفار مشركون بإجماع.

وبما ألقنا من هذا منفعة عظيمة جداً؛ فقد ناظرني يوماً رجل كبير من أهل الفقه^(٢) في عظمة أوقعه فيها جهله بالإجماع؛ وهي أنني وقفته على من قال: إن الظهر خمس ركعات، وأن وطء الأم حلال، فلم يكفره، فلما استبان له عظيم ما أتى به؛ لجأ إلى إنكار ما قال، وأنه لم يرد بذلك ظاهر لفظه، وأنه إنما عني: الجاهل الذي لم يبلغه الحق^(٣) - على أنني ما لقيت أشد إنصافاً منه في

= بإجماع الأمة، ونعوذ بالله من الخذلان. اهـ.

وقال أيضاً (١٤٤/٤): «وقال أبو إسماعيل البطيحي وأصحابه - وهم من الخوارج -: أن لا صلاة واجبة إلا ركعة واحدة بالغداة، وركعة أخرى لعشي فقط، ويرون الحج في جميع شهور السنة، ويحرمون أكل السمك حتى يُنْبِج لا يرون أخذ الجزية من المجوس، ويكفرون من خطب في الفطرة والأصْحَى، ويقولون: إن أهل النار في النار في لذة ونعيم، وأهل الجنة كذلك، قال أبو محمد: وأصل أبي إسماعيل هذا من الأزارقة، إلا أنه غلا عن سائر الأزارقة، وزاد عليهم. اهـ.

(١) في «ز»: «وإن سلموا من هفوات الجهل».

(٢) في «ز»: «فقد ناظرني يوماً كثير من أهل الفقه»!

(٣) من قوله: «وأنه لم يرد بذلك ظاهر لفظه» إلى هنا ساقط من «ز».

المُناظرة - وهو أبو المُطرّف القاضي عبد الرحمن بن أحمد بن بشر^(١) رحمه الله،

(١) هو عبد الجمل بن محمد بن سعيد بن محمد بن بشر بن غزمية المعروف بابن الحضار، مولى بني فطيس، قاضي الجماعة بقرطبة، فقيه عالم أدب، من أجل علماء وقته: عالماً وعقلاً، وفقهاً وسمّاً، وعقّة وهدياً، ولأه علي بن حمود القضاء سنة (٤٠٧هـ) فبقي فيه إلى آخر سنة (٤١٩هـ) حين عزّله المعتمد، قال ابن حيان - فيما نقله عنه القاضي عياض في «ترتيب المدارك» (١٠/٨) - «لم يكن في وقته بقرطبة مثله؛ حفظاً للغة، وحذقاً بالحكم، وبصر بالشروط، ومشاركة في الأدب، مع العقّة والصيانة، وبعد الهمة» اهـ. كان رحمه الله من أصدقاء أبي محمد بن حزم وأصفياه، الذين ذبوا عنه وحمّوه حين دارت عليه الدوائر، وقد كتب إلى صاحبه ابن الخوات في إحدى رسائله إليه - وهي المعروفة بـ «رسالة البيان عن حقيقة الإيمان»، والمطبوعة ضمن «مجموع رسائله» (١٨٩/٣) بتحقيق: الدكتور إحسان عباس - يقول: «والله يا أخي - والله الحمد - لقد حماني تعالى، وما أغدمني قط من مخالفي مقالتي من يذود عني ويذبّ عن خواري أشدّ الذبّ، وإنني لأدعو الله لهم مدى عمري: أوّلهم القاضي أبو المُطرّف عبد الرحمن بن أحمد بن بشر... إلخ».

وقد أثنى عليه أبو محمد، ورفع من قدره جداً، وهو الذي خاطبه بقصيدته البائية التي يفخر فيها بنفسه وعلومه، والتي يقول في مطلعها:

أخ لي مشكور المساعي وسيد
تشرّ بواديه إذا ساءك الضحى

وفيها يخاطبه ويقول:

ولو أنّي خاطبت في الناس جاهلاً
ولكنني خاطبت أعلم من مشى
يُصنّفني في وصفه كل سامع
ويقول أيضاً مخاطباً إياه:

فيا أيها القاضي المُبجل والذي
ومن دان أرباب العلوم بأسرهم

وهي قصيدة طويلة أُرثت على الخمسين بيتاً، وهي من عُيون شعر أبي محمد - رحمه الله -

فلم يزل من حيث في نفسي أن أجمع هذا الكتاب، حتى أعان الله تعالى عليه، وله الحمد.

ولقد كان أبو المُطرّف رحمه الله من أعلم من لقيت بمذاهب مالِك، مع قوّته في علم اللّغة والنحو، ودقّة فهمه^(١) رحمه الله.

وكل ما كنتنافهو بيقين إجماع لا شك فيه، وحقّ عند الله تعالى مُتيقّن، لا يحل لأحد خلاف شيء منه البتّة.

وأما الخلاف فله مواضع أخر، إن أعاننا الله تعالى بقوّته من عنده، وفسّح في المدة؛ سبّب ذلك ببراهينه إن شاء الله تعالى.

والحمد لله ربّ العالمين، وصلواته على رسوله سيدنا محمد خاتم النبيين، وآله وصحبه وسلّم.

= وهي التي يقول فيها قولته المشهورة في مدح نفسه:

أنا الشمس في جوار العلوم مُبيرة
ولكن عبي أن مطلعني الغرب
ولو أنّني من جانب الشرق طالع
لجداً على ما ضاع من ذكرني التهب

وقد ذكر الحميدي في ترجمة أبي المُطرّف قول أبي محمد المتقدم فيه: «ولو أنّني خاطبت في الناس جاهلاً... إلخ»، ثم قال: وتاهيك بمثل هذا الوصف فيه من مثل أبي محمد. اهـ. قلت: وقد ذكر الذهبي في «تاريخ الإسلام» في آخر ترجمته كلام أبي محمد هنا في «المراتب»، فقال: قال أبو محمد بن حزم «كتاب الإجماع»: ما لقيت أشدّ إنصافاً في المناظرة منه... إلخ.

توفي رحمه الله منتصف شعبان، سنة اثنين وعشرين، وشهده الناس وتعاوده، وحضر جنازته المعتمد.

(١) في «ز»: «فقه».

وكان الفرل انقبو لم لسبك، في شهر رجب الا صب، أحد شهر

سنة تسع وخمسين وألف. غفر لله لكتبتها وقاريها، والناظر فيها.

وذلك بخط الفقير إلى كرم الله تعالى: علي بن محمد

برداداه بلدًا، والشافعي مذهبًا، لطف لله به

آمين آمين آمين!

انتهى

* * *

الملاحق

[ملحق ١]

الموضع الخاص بنسخة الأصل «خ» من كتاب «المراتب» في فهرس مكتبة خدابخش

No. 1892.

fol. 42; lines 23; size $11\frac{1}{2} \times 7$; $9\frac{1}{2} \times 5\frac{1}{2}$.

مراتب الاجماع

MARÂTIB AL IJMÂ'

The unique copy of a work, dealing with the points of jurisprudence on which all Muslim jurists agree. The work ends with a *Bâb*, wherein are stated those theological doctrines belief in which is necessary for all Muslims. The preface contains critical notes on Ijmâ' (agreement among all Muslims on certain points of jurisprudence). Neither the title nor the author's name is given anywhere in the body of the work; but a note on the title-page, which runs thus: كتاب مراتب الاجماع جمع الامام بن محمد بن سعيد Ijmâ' by Ibn Hazm Al Undulûsi ابن حزم الاندلسي. This we may accept in view of the fact that our author refers to Yûsuf as one of his teachers, and that, in *Huffâz*, vol. iii, p. 341, the said Yûsuf is

ZĀHIRĪ JURISPRUDENCE.

127

XXII. Foll. 16 ^a -18 ^a .	كتاب الطلاق والخلع
XXIII. Foll. 18 ^a -19 ^a .	كتاب الرضاع والنفقات
XXIV. Foll. 19 ^a -21 ^a .	كتاب البيوع
XXV. Fol. 21 ^a .	كتاب الشفعة
XXVI. Fol. 21 ^b .	كتاب الشركة
XXVII. Fol. 21 ^a .	كتاب القراض
XXVIII. Fol. 21 ^b .	كتاب القرض
XXIX. Fol. 22 ^a .	كتاب العارية
XXX. Fol. 22 ^a .	كتاب احياء الاموات
XXXI. Foll. 23 ^a -26 ^a .	كتاب الفرائض
XXXII. Foll. 26 ^a -31 ^a .	كتاب الوصايا
XXXIII. Foll. 31 ^b -32 ^a .	كتاب الحدود
XXXIV. Foll. 32 ^a -33 ^a .	كتاب الشهادة
XXXV. Fol. 33 ^b .	كتاب الاثرية
XXXVI. Fol. 34 ^a .	كتاب الديات
XXXVII. Fol. 34 ^a .	كتاب القسامة
XXXVIII. Foll. 34 ^a -38.	كتاب الصيد والذبائح
XXXIX. Foll. 39-42.	كتاب العتق

Written in Naskh. Dated A.H. 1057.

Scribe: علي ابن سعيد.

The title-page contains two seals, one by Fyyādaddin, dated 1160 and the other by one Muhammad, dated 1195.

128

ARABIC MANUSCRIPTS.

mentioned as one of the teachers of Ibn Ḥazm. The full name of Ibn Ḥazm runs thus: Abū Muḥammad 'Alī bin Aḥmad bin Sa'īd Ibn Ḥazm Al Undulsi الأندلسي ابن حمزة, a distinguished author of the 5th century A.H. He was at first a follower of the Shāfi'ī school, but afterwards became an adherent of the Zāhiri school, founded by Dā'ūd az Zāhiri (d. A.H. 270=A.D. 883). He died in A.H. 456=A.D. 1063. See Lib. Cat., vol. xv, No. 1101.

Beginning:—

الحمد لله الذي لم يعقب لحكمه ولا راد لقضاه لما بعد من
الاجماع قلعدة من تولد الملة الحنيفة حدثنا يوسف بن
عبد الله القاضي اله *

The work is divided into the following 39 *Kutub*:—

I. Foll. 2 ^b -4 ^a .	كتاب الطهارة
II. Foll. 4 ^a -5.	كتاب الصاوة
III. Fol. 7 ^a .	كتاب الجنائز
IV. Foll. 7 ^a -8 ^a .	كتاب الزكوة
V. Fol. 8 ^a .	كتاب الركاز
VI. Foll. 8 ^b -9 ^a .	كتاب الصيام
VII. Foll. 9 ^b -10 ^b .	كتاب الحج
VIII. Foll. 10 ^b -13 ^a .	كتاب التفليس
IX. Fol. 13 ^a .	كتاب الحجر
X. Fol. 13 ^a .	كتاب الفصب
XI. Fol. 13 ^a .	كتاب اللقطة والفضالة
XII. Fol. 13 ^b .	كتاب الآبق
XIII. Fol. 13 ^b .	كتاب الاجارات
XIV. Fol. 13 ^b .	كتاب الصلح
XV. Fol. 13 ^b .	كتاب الرهن
XVI. Fol. 13 ^b .	كتاب الاكراه
XVII. Fol. 13 ^b .	كتاب الوديعة
XVIII. Fol. 13 ^b .	كتاب الوكالة
XX. Fol. 14 ^a .	كتاب الكفالة
XXI. Foll. 14 ^a -16 ^a .	كتاب النكاح

في سره وفيه المحرم بمتننا بنا المرسوم بكتاب التوفيق وتدلنا فيه على كيفية الاقتداء بحملته
والواجب العمل الذي يستحق من الناظر في كل محلوب وخلصنا ما كان ينبغي من عمارته
بمقتضى ما كان عليه بنا من حاله استحال فيه ورجعنا به إلى الله عز وجل على ذلك الكتاب
أضلا لمعرفه على ما كان عليه من الناظر بحملته وتبيننا أيضا بنا المرسوم بالعقل فيما فيه صواب
ما خلف الناس فيه من المثل والفضل بالبراهين التي فيها حملنا به كتاب التوفيق ولم نزع بتوفيق الله

[٨ - ب]

كما بيناه المألف الثالث في كتاب حج العتول
فقال أبو محمد قال قوم لا تعلم مني إلا بالاسم وقال الحروف لا يعرف مني إلا بغير الاسم وهو عتول من رجل
عبيد الله أنه أتى من عتول عام وسبعين عامًا معروم المظان مثله من جالفة الضوال وقال

[١٠ - أ]

إن ذلك العتول لم يزل في البلية إذا قرئت كتاب الله من هذا قال أبو محمد ولقد وقعت على عبد
مثنى في كتاب المفسر رحمه الله من هذا الضمير العائسرة والما وقعت على ما فيها رجع مرة
قال الحروف في ذلك كتابه قول مرة قال لي قاتل من الأتربة الضميرة مؤلفا لحج المحرم في رواية

[٢١٢ - أ]

[ملحق ٣]

نماذج من النسخة المخطوطة لكتاب «الإقناع» لابن القطان، التي لجأت إليها في بعض
المواضع التي أشكلت علي في المطبوع من الكتاب بنشرته (وهي النسخة الثانية «ب» التي
اعتمد عليها الدكتور فاروق حمادة في تحقيقه للكتاب)

الورقة الأولى من النسخة

الورقة الأخيرة من مخطوئتي للنسخة

الفهارس

١- من حكى عنه المصنف قولاً من العلماء والطوائف والفرق:

رقم الفقرة	لا سم (١)
٤٩٥	ابن أبي ثقب
خاتمة الكتاب	ابن أبي غفار المعتزلي
٦٦٩	ابن أبي نيلي
خاتمة الكتاب	ابن مجاهد البصري
٢٣٤، خاتمة الكتاب	الأزارقة
٣٢١	الأعمش
١٠٦٥	الأوزاعي
خاتمة الكتاب	البطيحي
١٥٢، ٤١٣، ٤٢٤، ٥٣١، ٥٣٦، ٥٧٠، ٥٩٩، ٦٢٤، ٧٠٦، ٨٠٩، ٨٨٥، ١٠٦٥، ١٣١، ١٥١٠	الحسن البصري
٤٢٤، ٤١٣	الحسن بن حي
٣٠٢	الحكم بن عتيبة
١٦٤٢، ١٤٦٢، ٨١٣٤، ٥٢٩، ٢٣٤	الزُّهري
١١٤٦	الزُّبَيْدِي

(١) قمت بترتيب الأسماء ترتيباً هجائياً من غير مراعاة مني لطبقة كل قائل.

الاسم	رقم الفقرة
الشَّافِعِي	٧٤٤، ٤٣٧، ٤١٣، ٣، ٣١٤، ٦٣٦، ٩٨
الشَّعْبِي	٥١٨، ١٣٦، ١١٥، ١٢
الشُّحَّاكُ بْنُ مُزَاحِمٍ	٧١
اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ	٤٢٤
المَغْبِرَةُ الْمَخْزُومِي (صاحب مالك)	٦٤٤
النَّجْدَات	١٤٣ خاتمة الكتاب
إِرْطِيمِ النَّخَعِي	١٤١٤، ١٣، ٥٥٣١، ٧٠٦، ٥١٨، ١٣، ٤١٣، ٢٣٤، ٥٠
إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْه	١٤٢٦، ١٦٥، ٥٧٠، ٤٢٤
أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ	١٥٣
أَبُو ثَوْرٍ	١٦٢٦
أَبُو حَنِيفَةَ	٦١٩، ٥٥٩، ٤٠٤، ٤١٣، ١٩٨، ٨٧
أَبُو يَوْسُفَ	٦٢٤
أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ	١٠٦٥، ٨٠٩، ٥٧٠، ٤٣٧، ٤٢٤، ٦٦
أَشْهَبُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ	١١٤
أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ	٧٨٨
أَصْحَابُ التَّنَاسُخِ	خاتمة الكتاب
أَهْلُ الظَّاهِرِ	٧٤٤، ٣، ٣١٤
بَعْضُ السَّلَفِ	١٢٢٧
بَعْضُ الصَّحَابَةِ	١٣٤٤
جَلْبَرُ بْنُ زَيْدٍ	٨٠٩، ٣٠٢
جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ	خاتمة الكتاب
رَبِيعَةُ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ	٧٤٤
سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ	٩٠٠

الاسم	رقم الفقرة
سعيد بن المسيب	١٥٢
سعيد بن جبير	٨٣٢
سفيان الثوري	١٦١١، ١١٦٥، ١٠٦٥، ٥٧٠، ٥٢٩، ٤١٣
سليمان بن سارة	٢٣٤
شريح بن الحارث القاضي	٩٠٠، ٧٥٨، ٦١٧
شريك بن عبد الله	١٦٢٩، ٤٤٠
طلحة بن عبيد الله	٦٤٥
عائشة	١٢٩
عبد الله بن الزبير	٣١٣
عبد الله بن عباس	٥٢٩، ٨٦
عبد الله بن عمر	٧٠٦، ٦٩٠، ١٠٩
عبيد بن عمير	٥٣٣، ٥٠
عثمان بن عفان	٨٠٩
عطاء بن أبي رباح	١٥٤٣، ٥٢٩، ١٣٦، ١٠٢
عكرمة	٨٠٩
علي بن أبي طالب	٦٤٤، ٦١٧، ٥٦٩، ٥٢٩، ١٥١، ١٥٠
عمر بن الخطاب	١٤٢٣، ١١٩١١، ٦٥١، ٩٠، ٤٦٢
عمر بن عبد العزيز	١٣١٦
غالية الزافضة	خاتمة الكتاب
قتادة	٦٢٤
مالك	١٦٤٣، ٧٠٦، ٤١٣، ٣٢٣، ٢١٤
مجاهد	٢٧٠، ٢٣٧، ١٥٣، ٩٧
مسروق	٨٠٩
معاذ بن جبل	٨٠٩
معاوية بن أبي سفيان	٨٠٩

٢- المسائل التي ذكر المصنف أنه لا يقطع على إجماع فيها،
أو التي اكتفى فيها بذكر عدم علمه بخالف:

[ف٢٠٠، ٢٣٣، ٣٠٤، ٥٤٣، ٦٧٠، ١٣٤٨، ١٣٥١، ١٣٥٣،
١٤٢٥، ١٤٣٥، ١٥٨٧، ١٥٨٨].

٣- ما قال فيه: لإجماع فيه، أو لا اتفاق،
أولا سبيل إلى ضبط/ضم/تأليف إجماع فيه^(١):

[ف٥٣، ٨٧، ٩٨، ١٣٦، ١٣٧، ١٥٣، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣،
١٩٤، ٢٥١، ٣٥١، ٣٠٢، ٣١١، ٣١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤٢٩،
٤٣٥، ٤٣٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٥٢٩، ٥٣٢، ٥٦٠، ٥٧٥، ٥٨٩، ٥٩٥،
٦٠٠، ٦٠٧، ٦١٩، ٦٢٢، ٦٢٤، ٦٣٢، ٦٣٤، ٦٥٧، ٦٥٨،
٦٩٥، ٦٩٦، ٧٠٧، ٧٢٩، ٨٠٠، ٨٠٢، ٨٣٥، ٩٣٨، ١٠٩٧،
١١٧٤، ١١٧٥، ١٢١٧، ١٢٠٦، ١٢٢٩، ١٣٢٩، ١٣٤٧، ١٣٥٩، ١٣٧٥،
١٣٩٣، ١٣٩٨، ١٤١٠، ١٤٣١، ١٤٥٩، ١٥٠٨، ١٥٣٣، ١٥٥٨،
١٦٠٤، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦١٣، ١٦٦٤].

(١) يعني بهذا ما لا يُقدَّر فيه على ذكرٍ يُتَّفَقُ عليه الجميع؛ ولذا يُعَيَّرُ في أكثر الأحيان عن هذا بقوله: «لا سبيل إلى ضمِّ إجماعٍ جازٍ في كذا»؛ على ما ذكر في معنى (الإجماع الجاهلي) عنده في مقدمة الكتاب. وفي أحيانٍ أخرى قد يقول: «لا سبيل إلى ضمِّ إجماعٍ واجبٍ، أو جازٍ في كذا»؛ كما ذكر في القيد المُحصَّن إذا رُئِيَ. و يعني بالواجب هنا: ملَّه في المقدمة أيضاً أبداً (الإجماع اللازم).

٢- المسائل التي ذكر المصنف أنها لا يقطع على إجماع فيها،
أو التي اكتفى فيها بذكر عدم عليه بخالف:

[ف٣٣٦ ف٣٣٣، ف٥٤٣ ف٦٧، ف١٣٤٨ ف١٣٥١ ف١٣٥٣،
ف٤٢٥ ف١٤٣٥، ف١٥٨٧، ف١٥٨٨].

٣- ما قال فيه: لا إجماع فيه، أو لا اتفاق،
أو لا سبيل إلى ضبط/ضم/تأليف إجماع فيه^(١):

[ف٥٣، ف٨٧، ف١٣٩٨، ف١٣٧، ف١٣٥٣، ف١٨٨٠، ف١٨٢، ف١٨٣،
ف٤١٤، ف٢١٥، ف٢٥١، ف٣٠٢، ف٣١١، ف٣١٣، ف٤١٤، ف٤١٥، ف٤٢٩،
ف٤٣٥، ف٤٣٧، ف٤٨٨، ف٤٨٩، ف٥٢٩، ف٥٣٢، ف٥٦٠، ف٥٧٥، ف٥٨٩، ف٥٩٥،
ف٦٠٠، ف٦١٧، ف٦٢١٩، ف٦٤، ف٦٨، ف٦٣، ف٦٣٤، ف٦٥٧، ف٦٥٨،
ف٦٩٥، ف٦٩٦، ف٧٠٧، ف٧٢٩، ف٨٠٠، ف٨٠٢، ف٨٣٥، ف٨٣٨، ف١٠٩٧،
ف١٧٤، ف١٧٥، ف٢٠٢، ف٢٠٦، ف١٣٢٩، ف١٣٤٧، ف١٣٥٩، ف١٣٧٥،
ف١٣٩٣، ف١٣٩٨، ف١٤١٠، ف١٤٣١، ف١٤٥٩، ف١٥٠٨، ف١٥٣٣، ف١٥٥٨،
ف٦٢٤، ف٦٣٠، ف٦٣٧، ف٦٦٣، ف٦٦٤، ف٦٦٦].

(١) يعني بهذا ما لا يُقدَّر فيه على ذكرٍ قَدَرٍ يَتَّفَقُ عليه الجميع؛ لذا يُعَبَّرُ في أكثر الأحيان عن هذا بقوله: «لا سبيل إلى ضمِّ إجماعٍ جازٍ في كذا»؛ على ما ذكر في معنى (الإجماع الجازي) عنده في مُقدِّمة الكتاب. وفي أحيانٍ أخرى قد يقول: «لا سبيل إلى ضمِّ إجماعٍ واجبٍ، أو جازٍ في كذا»؛ كما ذكر في العَبْدُ الْمُحَصَّنُ إذا نَاقَهِ ويعني بالواجب هنا: ما سَمَّاهُ في المُقدِّمة أيضاً بـ (الإجماع اللازم).

المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة اسحق	٩
إسنادي إلى كتب الإمام ابن حزم رحمه الله	٢١
توطئة	٢٧
ترجمة المصنف	٢٩
اسمه ونسبه	٢٩
مولده	٣٠
نشأته وشيء من سيرته حتى وفاته	٣١
سيرته العلمية	٤٢
مؤلفاته	٥٣
حول كتاب المراتب	٧٣
توثيق نسبة الكتاب إلى المصنف	٧٣
تحقيق اسم الكتاب	٧٤
سبب تأليفه	٧٥
تاريخ تأليفه	٧٦
ما عمل على الكتاب من أعمال	٧٩
بين ابن حزم وابن المنذر	٧٩
بين يدي النص	٨٨
وصف النسخ والأصول المعتمدة في التحقيق	٨٨
(أولاً) نسخ الكتاب	٨٨

٩٧	(ثانياً) المصادر الأخرى المساندة
١١١	منهجنا في تحقيق الكتاب وضبط نصه
١٢٣	نماذج من النسخ والأصول المعتمدة في التحقيق
١٣٨	الرموز المستعملة في الكتاب
١٣٩	النص المحقق
١٤١	(مقدمة المصنف)
١٦٥	١- كتاب الطهارة
١٩٢	٢- كتاب الصلاة
٢٢٩	٣- كتاب الجنائز
٢٣٠	٤- كتاب الزكاة
٢٤٤	٥- كتاب الركاز
٢٤٦	٦- كتاب الصيام
٢٥٥	٧- كتاب الاعتكاف
٢٥٨	٨- كتاب الحج
٢٨٤	٩- كتاب الأقضية
٢٩٢	١٠- بقية من الأقضية والدعوى والإقرار والقسمة والشهادات
٣١٠	١١- كتاب التفليس
٣١٢	١٢- كتاب الغصب
٣١٥	١٣- كتاب الحجر
٣١٦	١٤- اللقطة والضالة
٣١٧	١٥- الأبوق
٣١٨	١٦- المزارعة والمساقاة
٣١٩	١٧- الإجازات
٣٢٠	١٨- اللقيط
٣٢١	١٩- الصلح
٣٢٣	٢٠- كتاب الرهون
٣٢٥	٢١- (كتاب) الإكراه

٣٢٦	٢٢- الرديعة
٣٢٧	٢٣- الوكالات
٣٢٨	٢٤- الحوالة
٣٢٩	٢٥- الكفالة
٣٣١	٢٦- كتاب النكاح
٣٥٢	٢٧- الإيلاء
٣٥٤	٢٨- الطلاق والخلع
٣٧٠	٢٩- الرجعة
٣٧٢	٣٠- العدد
٣٨١	٣١- الاستبراء
٣٨٣	٣٢- بقية من العدد
٣٨٤	٣٣- كتاب الرضاع والنفقات والحضانة
٣٩٠	٣٤- اللعان
٣٩٣	٣٥- الظهار
٣٩٦	٣٦- اختلاف الزوجين في متاع البيت
٣٩٧	٣٧- كتاب البيوع
٤٢٢	٣٨- الشفعة
٤٢٣	٣٩- الشركة
٤٢٥	٤٠- القراض
٤٣١	٤١- القرض
٤٣٣	٤٢- العارية
٤٣٥	٤٣- إحياء الموات
٤٣٨	٤٤- النفع
٤٤٥	٤٥- [كتاب] الفرائض
٤٨٤	٤٦- كتاب الوصايا والأوصياء
٤٩٤	٤٧- قسم الفقه، والجهاد، والسير

٥٢١	٤٨- الإمامة، وحرب أهل الردة و(أهل) البغي، ودفع المرء عن نفسه، وقطع الطرق
٥٤٢	٤٩- كتاب الحدود
٥٦٥	٥٠- الأشربة
٥٦٩	٥١- الدماء
٥٧٦	٥٢- الديات ومن العقوبات
٥٩٧	٥٣- الصيد والذباح والضحايا والعقيقة، وما يحل أو يحرم، (والمضطر، واللباس، وتسن شتى)
٦٤٣	٥٤- السبق والرمي
٦٤٥	٥٥- الأيمان والنذور
٦٥٥	٥٦- العتق
٦٦٦	٥٧- باب (السواك)
٦٦٩	٥٨- باب من الإجماع في الاعتقادات يكفر من خالفه يا جماع
٦٩٢	(خاتمة المصنف)
٧٠٣	الملاحق



مرآة الأئمة

تصنيف الإمام المجدد
أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي
الترقي سنة ٤٥٦ هـ

يُحَقِّقُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ عَنْ ثَلَاثِ نُسَخٍ حَقِيقَةٍ، وَأَصُولٍ أُخْرَى مُسَانِدَةً
وَفِيهِ زِيَادَاتٌ كَثِيرَةٌ عَلَى الْمَطْبُوعِ، وَبَدِيلَةٌ تَقْدِمُ رَأْيَ الْجَمَاعِ،
لِلإِمَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَمَعَهُ لِأَوَّلِ مَرَّةٍ اسْتِدْرَاكُ الرِّكَاتِ الْعَلَامَةِ بِجَمَالِ الدِّينِ
الرَّيِّعِيِّ الْيَمِينِيِّ (ت ٧٩٢ هـ)

تَحْقِيقٌ وَتَقْلِيدٌ
مُحَمَّدُ صَالِحُ فَتَّحِي

«ابن حزم من أعظم نقلة الجماعات إطلاعا، وأكثرها انتقادا»
ابن تيمية



دار الفتح
للدراسات والنشر

مركز الأبحاث

تصنيف الإمام المجتهد
أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي
الوفى سنة ٤٥٦ هـ

يُحقّق لأول مرّة عن ثلاث نسخ خطيّة، وأصول أخرى مُساندة
وفيه زوائد كثيرة على المطبوع، ويُدلي به نقد مراتب الإجماع،
للإمام ابن تيمية، ومعه لأول مرّة استندراكات العلامة جمال الدين
الزبيدي التيمي (ت ٧٩٢ هـ)

تحقيق وتعليق
محمد صلاح فتحي

« ابن حزم من أعظم نقلة الإمامات إطلاعا، وأدقها انتقادا »
ابن تيمية



دار الفتح
للدراسات والنشر

مركز الأبحاث

تصنيف الإمام المجتهد
أبي محمد ابن حزم
الأندلسي

